

- ٢ محضر في دعوى قتل غير صحيحة وفيها اقرار لا يوجب قصاصا ولا دية
- ٤ محضر في دعوى قتل وشهادة عليه فيها اختلاف غير محتاج اليه فلم يضر وفيه بيان العقالة
- ٤ محضر في دعوى ودية رد ادم بيان مكان الايداع وعدم بيان نسب شاهدي الاصل
- ٥ محضر في دعوى قتل على غير معين يريد من ادعى الحكم على من وجد القتل بارضه او على مرسل المقتول فرد لعدم الدعوى الشرعية
- ٦ محضر في ناظرى مسجد ادعى على جماعة بان الارض المحدودة وقف على المسجد فرد لعدم صحة الدعوى
- ٦ محضر في الدعوى المذكورة أعيد ثانيا فردت الدعوى أيضا لما سبق ولم يعين فيها الواقف
- ٦ محضر في دعوى وراثته والحكم بها في وجه وكيل بيت المال المتصوب وصليهم وجود الورثة والموغهم وعدم غيبتهم فرد لعدم الصحة حيث يدعى فيه بيان من يتصب خصما في ذلك وهو مشتمل على نقول
- ٨ محضر في دعوى قتل على غير معين طلب فيها من المدعى عليهم التعريف بقعن القاتل فرد لعدم صحته واذكر فيه اهدار الدم لوجود القتل في مغارة بامرهما
- ٩ محضر فيمن مات غير يقافي ساقية لم يترتب فيه شيء على المدعى عليهم بالنزول فيها الا اتفاقية الموت الى عجزه
- ٩ محضر في دعوى قتل رد لعدم الجزم فيها به لان شرطها اللفظ الدال على الجزم فلو قال اظن لم تصح
- ١٠ محضر في دعوى بنوة العم رد لعدم ذكر نسب الاب والام الى الجحد وقوله في السطر السادس عشر من هذه الحقيقة واختها شقيقة بان لفظ بان علم يدل من شقيقتها وهكذا قوله الا في سطر ٢٨ وبان والصواب اسقاط الواو
- ١١ محضر في بيان حكم وصية متضمنة وقفا صادرة من يعقوب بك عتيق المرحوم الحاج محمد على باشا ومن ضمنها ثبوت الوقف بالضرورة
- ١٢ محضر في دعوى حق في ارض زراعية أميرية واجيب عنه بسقوط الحق بالترك الاختيارى سنين الى آخره
- ١٣ محضر في دعوى وريثة على بعضهم بنقل وعقار ومنفعة اطيان بين الحكم فيها وفصل بعد صحة الدعوى وفيه حكم مال المفقود
- ١٥ محضر في قضيتي قتل من السودان حكم فيهما بالقسامة والدية على اهل المحليين لعدم قبول البينة على القتل وفيه بيان القسامة
- ١٦ محضر في دعوى وقف برشيد مردودة لعدم صحته وفي جوابه تفصيلات
- ١٩ محضر في اسقاط جزء من منفعة أرض خراجية ذكر في حجة حد مخالف لما ذكر وقت



5483/1

Suleymaniyah Kütüphanesi	
Num.	893/VI
Yıl	
Kitap No.	
Kitap Adı	
Kitap Yayıncısı	



الاسقاط وجوابه ان العبرة لما صدر في الواقع لا لما كتب مخالفا له  
 ١٩ محضر في دعوى اسقاط ذكر في جوابها ما يفيد اقرار المدعي عليه بالاستحقاق فاخذ به  
 وكلف المدعي عليه اثبات الاسقاط له ثانيا الخ  
 ٢٠ محضر في دعوى ارض خراجية ونخل مردودة لعدم صحتها بعدم ذكر نسب الميت او ما  
 يميزه وبين الحدود والبلد والحوض الخ  
 ٢١ محضر في دعوى منفعة ارض اميرية من بنت صاحبها بعد موته ذكر في جوابه توقف  
 الحق لها فيها على توقيه من له الولاية بحسب المقرر قديما  
 ٢٢ محضر في دعوى اطلاق عن جد المدعين بعدم مضي ثلاثين سنة وتداولها الايدي ذكر في  
 جوابه عدم الصحة شرعا  
 ٢٣ محضر في دعوى فيها اقرار المدعي عليه ان المدعي كان في يد المدعي فاعتبر المدعي عليه  
 خارجا وكلف الاثبات وفيه فروع نفيسة  
 ٢٤ محضر في دعوى ارض خراجية ونخل حصل من مورد المدعين ترك لها سنين فلم تسمع  
 بخلاف النخل  
 ٢٥ محضر في دعوى قتل غير صحيحة ورد  
 ٢٦ محضر في دعوى سرقة غير مجزوم بها رد وفيه دعوى جنائية موقوفة على الاثبات  
 ٢٧ محضر في دعوى قتل على أحد شخصين غير معين في ارض المقتول ردت لعدم صحتها وباب  
 الدعوى مفتوح  
 ٢٨ محضر في دعوى جل وقف الحكم فيه على الاثبات  
 ٢٩ محضر في دعوى اطلاق خراجية اقر المدعي فيها ببيع المنفعة واجيب بمنعه عن دعواه  
 ٣٠ محضر في دعوى اطلاق خراجية اعتبر فيها بينة صلح متأخرة على بينة بيع سابق الى آخر  
 ما فيه  
 ٣١ محضر في دعوى نخل بالمراث وارض زراعة فاقرت المدعي عليها وارثن آخرين ايضا  
 فاجيب بان الاقرار حجة قاصرة على المقر الخ  
 ٣٢ محضر في دعوى منفعة ارض زراعة سلطانية اعترف المدعي عليه انها كانت في يد  
 المدعي بزعمها سبع سنين بلا منازعة فاجيب بانه مسقط للحق منها للترك الاختياري مع  
 المشاهدة  
 ٣٣ محضر في دعوى اطلاق خراجية لم تستوف شرائط الصحة ذكر انه لا يترتب عليها سوال  
 الخصم ما لم تنجح بالاتفاق  
 ٣٤ محضر في دعوى رجل على عمه شركة في اموال متنوعة بين بعض شهادون بعض شركة  
 ملك بسبب السعي منه معه ومع أبيه ذكر في جوابه تفصيل ما يلزم لاحتجتها  
 ٣٥ محضر في دعوى ارض فيها نخل على وصي ووكيل عن ورثة تصادق مع آخر حاضر على  
 بيعها له من قبله وباقي الورثة وثبت وضع يد المشتري عليها اجيب بعدم سماعها على

غير ذي اليد المشتري وليس البائع خصما  
 ٣٦ محضر في دعوى بيع هو من قبيل الصرف ذكر في جوابه انه فاسد وفصل في ذلك  
 ٣٧ محضر في دعوى شفعة فيها قصور فرد  
 ٣٨ محضر في دعوى على راكب جل بعضه رجل آخر تلفها ذكر تفصيل في ضمانه  
 ٣٩ محضر في دعوى قتل على معينين من اهل قرية لم يثبت واجيب بعدم القسامة لعدم  
 توفر شروطها  
 ٤٠ محضر في دعوى ارض فيها نخل اجيب عنه بسماع الدعوى ان اثبت المدعي اقرار مورث  
 المدعي عليه بما يفيد الاستحقاق حيث كان المدعي عليه وارثا ايضا  
 ٤١ محضر في دعوى رجل وزوجته على امة الزوج وآخرين بأخذ مال لهما باغرائهما  
 وانهما اخبرا بزوجها اجنيا وفي جوابه حكم دعوى السيد على مملوكه وجناية المملوك  
 ونكاحه بلاذنه  
 ٤٢ محضر في دعوى سرقة اجيب عنه بمنع القطع لعدم تحقق شرطه وفيه تفصيلات مهمة  
 ٤٣ محضر في دعوى قتل خطأ اقر به المدعي عليه واجيب بلزوم الدية في ماله في ثلاث سنين  
 ٤٤ محضر في دعوى بعض الورثة على بعض ورثة وارث بحصتهم من دار فادعي المدعي عليه  
 شراء مورثه من بعض المدعين وعجز عن الاثبات واجيب بالحكم بالمنع للعجز  
 ٤٥ محضر في دعوى شراء من غائب على بنيه بدون وكالة عنه واجيب بعدم سماعها  
 ٤٦ محضر في دعوى ارض بالارث وانه واضح يده عليها ويطلب منع تعرض المدعي عليه الخ  
 وذكر في جوابه تفصيل  
 ٤٧ محضر في دعوى احد اخوين على الآخر شراء مكاثا فأنكر المدعي عليه الشركة  
 وادعي الشراء لنفسه وانه هدمه وبناءه لنفسه خاصة ثم اقر بالشركة وادعي انه صرف  
 من ماله باذن شريكه ليرجع واجيب بانه متناقص فلا تسمع دعواه الصرف المذكور  
 ويعامل باقراره بالشركة  
 ٤٨ محضر في دعوى وكيل امراتين بحصص لهما بالارث على امرأة فاجابت بايولة ذلك لها  
 بعضه بالارث وبعضه بالاستقاط فاجيب بعدم صحة الاسقاط في الاعيان وتكليف  
 المدعين اثبات دعواهما ومعاملة المدعي عليها بما تضمنته دعواها من الاقرار الى آخره  
 ٤٩ محضر في دعوى ازالة الابصار من عين بسبب شدة الملاحة باذن المدعية اجيب عنه  
 بعدم الضمان ان لم يتجاوز المعتاد  
 ٥٠ محضر في دعوى شراء نخل وساقية واسقاط منفعة ارض من والد المدعي عليه وهو يملك  
 ذلك بحدت فاحيلت على الاثبات الشرعي  
 ٥١ محضر في دعوى عتق ووصية بالثلث في وجه بعض الورثة الواضع يده على التركة بعد  
 ثبوت الوفاة والورثة اجيب عنه بقبول شهادة شاهدين من الشهود ولا يضر  
 اختلافهما لفظا لا معنى بحسب الوضع بعد التزكية



- ٤٦ محضر في دعوى على غير خصم شرعي شرعاً هو صرف فاسد فاجيب عنه بأن الخصومة في ذلك مع البائع لا مع المدعي عليها وبفساد البيع فيفسخ
- ٤٧ محضر في دعوى قتل به صام من خشب ذكر في جوابه اختلاف وتفصيلات مهمة
- ٤٨ محضر في دعوى قتل غير صحيحة حكم فيها بالدية على العاقلة فرد
- ٤٩ محضر في دعوى قتل عمد من الزوج لزوجته من قبل من اقامه القاضي للدعوى والزوج مقر وأجيب بمعاملته باقراره ولولي الامر الخيار بين الاقتصاص وأخذ الدية صلحاً ان تحقق موتها لا عن وارث
- ٥٠ محضر في دعوى قتل ترتب فيها القسامة والدية ان استوفيت الشرائط وفي جوابه دخول العاقلة في القسامة لو كانوا حضوراً وبيان كيفية القسامة
- ٥١ محضر في دعوى قتل عمد غير مستوفية وفي جوابه تفصيل
- ٥٢ محضر في دعوى قتل عمد شهد بها شاهدان فردت شهادة أحدهما لكون المدعي له نوع ولاية عليه والمدعي وصي بقتوى من مفتي الاحكام فأجيب بقصور المحضر واجاله بقطع النظر عن رد شهادة أحد الشاهدين فرد لاستيفاء اللازم وفيه حكم ما اذا وجد قتل لا يعلم قاتله بارض ليست مملوكة لاحد وهي في ايدي المسلمين
- ٥٣ محضر في دعوى ورثة أخيار مورثهم بضرب المدعي عليه له بحجر وكف وموته بسبب ذلك وفيها اجمال وعدم استيفاء فردت
- ٥٤ محضر في دعوى ورثة بالغين نصب أحدهم وصياً على القاصرين منهم بقتل عمد وحكم به بلا اقامة البينة على الورثة مع اقامتها على الاقرار بالقتل فرد لعدم استيفائه
- ٥٥ محضر في دعوى قتل شبه عمد حكم فيه بالدية بشهادة شاهدين رد لعدم مطابقتها للدعوى
- ٥٦ محضر في دعوى ورثة ميت على مملوك لهم بقتل مالكه المورث عمد اقر بذلك وحكم عليه بالقصاص للكبار قبل كبر الصغار فأجيب بأنه حيث أقر العبد بالقتل العمد فلورثته الكبار والقود اذا ثبتت الورثة شرعاً
- ٥٧ محضر في دعوى قتل عمد ثبتت فيه الورثة شرعاً وحكم فيه بالقصاص للاقرار بالعمد قبل
- ٥٨ محضر في دعوى قتل لم يثبت أجيب عنه بوجوب القسامة والدية بالشروط التي ذكرت
- ٥٩ محضر في دعوى رجلين نكاح امرأة أجيب عنه بالحكم للاسبق
- ٦٠ محضر في مادة اعلام من قاضي المنصورة مقيد في ٢١ ربيع الآخر سنة ٧٧٠ بخره ٥٣ سبق رده فاعيد محكوماً فيه بالقسامة والدية بعد استيفاء اللازم وأجيب بان الحكم في محله
- ٦١ محضر في دعوى قتل خطأ شهد الشهود بالقتل بالآلة جارحة وذكر ثبوت الورثة والوفاة مجمل افر دلاستيفاء ما هو لازم
- ٦٢ محضر في دعوى قتل بالاصص على الامر بالضرب فرد لعدم استيفائه شرعاً
- ٦٣ أوراق قضية من ضمنها اعلامان وجتان متعلقتان بقتل فيها قصور ردت لاستيفاء اللازم
- ٦٤ محضر في دعوى قتل عمد من وكيل مديرية كردفان بوكالته عن المدير الوكيل بالخصومة

- عن ولي الامر طلب فيها القصاص وحكم به في قتل امرأته حيث لا وارث لها فاجيب بان المقر يعامل بموجب الاقرار فاذا ثبت انه لا وارث لها فلولي الامر ان يقتص وليس لو كيل بالخصومة ذلك وانه أن يصالح على الدية الخ
- ٧٣ محضر في دعوى قتل رجل أخاه عمداً ولا وارث له من وكيل المديرية نظير ما قبله
- ٧٤ محضر في دعوى أرض من قبل محافظ رشيد بوكالته عن ولي الامر على وكيل امرأتين حكم فيها بمنع جهة بيت المال لاقامة بينة على وضع يد المرأتين وفيه فتاوى من مفات متعدد من فاجيب بمناقشة في دماء المسئلة بين فيهما ما يعد وضع يد وما لا يعد
- ٧٥ محضر في دعوى قتل على معينين من أهل قرية صغيرة بالقتل ولم يثبت عليهم القتل واقر بأبوجوده قتيلاً في قريتهم وثبتت الورثة وحكم بالقسامة والدية على أهل القرية حيث لا عواقل لهم وهم معترفون بوجوده قتيلاً في قريتهم
- ٧٦ محضر في دعوى قتل حكم فيها بالقسامة والدية على أهل بلد رد لعدم تقدم الدعوى عليهم أو بعضهم بالقتل وعدم التصريح بموت المقتول عن ورثته بدون شريل وهو شره
- ٧٧ محضر في دعوى قتل على زوج المقتولة في منزل حكم فيها بالدية على المالك بالتخلف القسامة بقتوى من مفتي اسكندرية فرد لعدم تحقق وجود شرطه وهو القسامة فغير واستوفى لحصول التردد في حكمه وذكرت النصوص المتضمنة للتوقف
- ٨٠ محضر في دعوى قتل حكم فيه بالقسامة والدية قبل تكليف المدعي البينة رد لحاله وفصل فيه ما يلزم ثم غير واستوفى اللازم
- ٨١ محضر ثلاثة من قضاة في حادثة واحدة رد كل منها لعدم استيفائه وأوصحت الاوجه وما يلزم من النصوص
- ٨٢ محضر من رشيد في دعوى وقف رد لعدم استيفائه وأوصح ما تراءى فيها
- ٨٣ محضر في بيع ابعادية لقاصر نصيب فيها حال عن ذكر المسوغ رد وبين ما يلزم لهذه الحادثة وفيه بيان مسوغات بيع عقارات القاصر
- ٨٤ محضر في دعوى قتل عمد مقر به وفي الورثة حمل وشقيقة الميت رد الى ظهور الحمل وفصل ما يلزم
- ٨٥ محضر في دعوى قتل عمد اقول لا وارث له رد لقصوره وبين ما يلزم فيها
- ٨٦ محضر في دعوى قتل عمد سبق قيده بمره ٨٧ مقر فيها ايضاً بالقتل رد ايضاً الامور أو وصحت
- ٨٧ محضر في دعوى قتل بوطء دابة مكروبة مقر فيها به اجيب بموافقة
- ٨٨ محضر في دعوى قتل خطأ ثبت بالبرهان وحكم فيه بالدية على العاقلة أجيب بموافقة ووقع في سطر ٢٠ من صحيفة ٩٥ الف والصواب الفان
- ٨٩ محضر في دعوى قتل على شخص مع المقتول في مكان لا ثالث معهما حكم فيها بالمنع للجز فاجيب بما يلزم لحصول الاختلاف في مثلها وفي المقام تحقيق شريف



- ٩٨ محضر في دعوى قتل حكم فيها بالقسامة والدية على اهل البلدة وعواقلهم اجيب  
ببعته اذا كانت البلدة صغيرة
- ١٠٠ محضر في دعوى قتل عمد ثبت وحكم فيه بالقصاص اجيب ببعته
- ١٠١ محضر في دعوى قتل عمد لم يثبت فتم المدعى اجيب ببعته ان لم تتحقق شروط القسامة  
ووجوب الدية
- ١٠٢ محضر في دعوى قتل منع فيها عن الدعوى للعجز مع اقامة بينة على الدعوى من اهل  
الجهة التي حصل القتل فيها وبين وجه صحته بما قيد في ٣٠ جاسنة ٧٨ من الترجمة عن  
محضر في آخره ١٠٩ وجوابه بغيره ١١٠
- ١٠٣ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيه بالقصاص رد لعدم مطابقة الشهادة الدعوى
- ١٠٥ محضر في دعوى ملك حصص في دار حكم فيها رد لعدم صحة الحكم
- ١٠٧ محضر في دعوى قتل حكم فيها بالمانع اجيب بانه في محله
- ١٠٨ محضر في دعوى قتل يخفق على غير مالك المكان حكم فيها بالمانع اجيب بانه في محله الا  
انه فصل في الجواب تفصيل اقتضاه الحال
- ١٠٩ سئل من المعية عن الحكم في المحضر المقيّد في هذه الترجمة بغيره ١٠٢ بين وجه الحكم فيه
- ١١٠ محضر فيه اقرار ورثة قتل بالغين بانهم لا دعوى لهم على المتهمين بالقتل اجيب  
بمعاملتهم بموجبه
- ١١١ محضر في دعوى قتل خطأ ثبت بالبينة وحكم فيه بالدية على القاتل حيث لا عاقلة له  
اجيب بانه غير مختل
- ١١٢ محاضر ثلاثة من قاضي المنية احدها في دعوى دين اقر المدعي بقبض بعض والمدعي  
عليه ادعى دفع زيادة واقام شاهدين اجيب بعدم اعتبارها والثاني في دعوى نخل ارثا  
له ولغيره وادعى المدعي عليه بعضه ارثا له ولغيره واخبر ان باقيه جماعة ثم نفي ملكه  
وادعى انه ثبت بنفسه في الارض الخراجية التي تحت يده ويد اقراره اجيب بعدم صحة  
الدفع والثالث في دعوى ارض على اثنين اقر احدهما بدعوى المدعي واجاب الآخر  
بنفي ملكه وانها لبيت المال تركت لكل فريد السكني اجيب بمعاملة المقر باقراره وتسمع  
الدعوى فيما يبدا الآخر على خصم من جهة بيت المال ان اقيمت البينة على الدفع او  
صدق وقبل بيت المال على ذلك الخ
- ١١٥ محضر من قاضي رشيد في دعوى دين لقاصر على ورثة وصيه الميت حكم به بعد اقامة  
بينة وتحليف وصي القاصر بناء على فتاوى رد لعدم صحة الدعوى والشهادة وتبين  
ما هو لازم
- ١٢٠ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيها بالدية في مال القاتل لاقراره اجيب ببعته
- ١٢١ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيها بالدية في مال القاتل لاقراره اجيب ببعته
- ١٢٢ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيها بالدية في مال القاتل لاقراره اجيب ببعته

- الشهادة وذكر في جوابه تفصيل ثم أعيد المحضر وقيد بغيره ١٣٠ في ١٨ شعبان سنة ٧٨
- ١٢٢ محضر في دعوى عقار ومنقول ونقود من قاضي المنصورة طلبت فيها البينة وشهدت  
اجيب بعدم صحة الدعوى والشهادة وبين ما يلزم في تعيها
- ١٢٥ محضر في دعوى عقار حكم فيه من محكمة مصر اشتبه فيه من محافظة مصر بسبب  
وجود صورة حجة تدل على خلاف التعريف الذي حصل ضمن الدعوى والحكم في  
اسم احد المالكين الاصل اجيب ببعته الحكم وعدم نقضه بمجرد ما في هذه الصورة
- ١٢٦ محضر في دعوى قتل عمد اقر بها المدعي عليه في حكم عليه بالقصاص اجيب ببعته
- ١٢٧ محضر في دعوى قتل خطأ حكم فيه بالدية على اثنين من ثلاثة ادعى عليهم بالقتل فاقر  
واحد منهم بالقتل دون الباقي رد لعدم صحة الدعوى والحكم وبين فيه الاوجه  
المقتضية لذلك
- ١٢٩ محضر في دعوى قتل لم يثبت حكم فيه بالمانع فقبل
- ١٣٠ محضر في دعوى قتل بين يدي قاضي جرجا سبق بغيره ١٢١ بتاريخ رجب سنة ٧٨  
ورد فناقض في ذلك كل من المفتي والقاضي المذكور اجيب بأن ما ذكره صحيح لما  
صار بالنسبة للواقع لا لما سطر في المحضر وفصل ذلك
- ١٣٢ محضر في دعوى قتل عمد ادعى قاضي سيوط حكم فيه بالقصاص اجيب ببعته الحكم حيث  
استوفى الشرائط الموضحة في الجواب
- ١٣٢ محضر في دعوى عقار ومنقول ادعى دفعها واقيمت عليه البينة اجيب بعدم صحتها  
للقصور وحكي الخلاف في صحة الدفع بعد الدعوى الفاسدة ونقل ان الاصح صحتها مع  
بيان فائدته
- ١٣٥ محضر مذاكرة في قضية وصية شرعية وايضا حكم به ما حصلت فيها مناقضة وفيها  
قوى من بعض العلماء اجيب بعدم نقض الحكم بمجرد كون شاهديه من خدمة  
مسجد تحت نظر الوصي وزوجته الى اخر ما ذكر في الجواب
- ١٣٦ محضر في دعوى قتل بالخطأ من أم المقولة مقره به فالزم بالدية من مالها وارثيها  
سواها اجيب ببعته لوجود الاقرار وان كان في المحضر خلل في توثيقه
- ١٣٨ محضر في دعوى قتل عمد من قاضي سنار والخرطوم في دار الحرب حكم فيها بالدية  
في مال القاتل اجيب بموافقة الحكم وان نوقش في بعض ما اجراه القاضي وذكر فيه  
اعتماد تقديم بينة الطوع على بينة الاكراه في الاقرار ان اختلف التاريخ ولم يؤثر خا  
الخ ما فيه
- ١٤٠ محضر في دعوى قتل خطأ حكم فيها بالدية في مال القاتل لاقراره اجيب ببعته
- ١٤١ محضر في دعوى قتل اقر القاتل فيها بالخطأ وصدته العاقلة في حكم على الكل بالدية  
اجيب ببعته
- ١٤٢ محضر في دعوى قتل اقر المدعي عليه به خطأ في حكم عليه بالدية اجيب بمعاملة بموجبه



- ١٤٤ محضر في دعوى قتل خطأ أقر بها المدعى عليه فالزم بالدية أجيب بحجته
- ١٤٥ محضر حاصله اشهاد من فقد بصره بضربة بأنه لا دعوى له على أحد أجيب بأنه ممنوع حيث لم يدع على معين
- ١٤٦ محضر في دعوى قتل بنوت عمد لم يقر المدعى عليه به فحكم بالتقصاص على قول الصاحبين بناء على الأمر الصادر الآن بالعمل به أجيب بموافقة بناء على ذلك ولو المقتول ذميا
- ١٤٦ محضر في دعوى قتل بخنق شهد الشهود بالاقرار به فحكم فيه بالتقصاص على مقتضى الأمر الصادر بالعمل بقول الصاحبين الآن أجيب بموافقة الحكم بناء على ذلك
- ١٤٧ محضر في دعوى قتل عمد حكم به رد لاختلافه من أوجه بينت
- ١٤٩ محضر في دعوى قتل صغير بدفع امه الحاملة له وسقوطه وسقوطها فوقه حكم فيه بالدية على الدافع لا قراره أجيب بموافقة وقد أوضح ذلك في كتاب الجنايات في ١٨ شعبان سنة ١٢٧٨ من هذه الفتاوى على سؤال من مفتي مديرية بمرجا
- ١٥٠ محضر في دعوى قتل بقالب طوب عمد او احد الورثة بنت القاتل وهو مقرر حكم فيها بالدية في ماله أجيب بحجته
- ١٥١ محضر في دعوى قتل عمد بعضا كبيرا حكم فيه بالتقصاص على قول الصاحبين للامر الصادر به بعد الثبوت أجيب بحجته
- ١٥٢ محضر في دعوى قتل على جماعة من جهتين فصل الاستفهام من القاضى عن حكمها فذكر فيه تفصيل طويل لعدم تحقق شيء
- ١٥٥ محضر في دعوى قتل عمد على معين من بلدة صغيرة مات المدعى عليه قبل الاثبات أجيب بتفصيل الحكم بين وجود بينة على المدعى عليه فلاقامة ولاديه على أهل البلدة المذكورة والا فليتهم ذلك ان ثبت وجود القاتل ميتا وبه أثر في البلدة
- ١٥٥ سئل من المحافظة عما يتعلق بشون الدائرة الاهامية المحتكرة من وقف عبد الرحمن كخند اساحل بولاق وكان صدر اعلام الحكم بان الساحل لجهة الوقف واقفى بطلانه من مفاتيح الاحكام أجيب بأنه لا يلزم من بطلان حكم الاعلام لعدم الخصومة ترجع الشون من جهة المحتكر انما ذكر به
- ١٥٦ محضر في دعوى قتل خطأ أقر به المدعى عليه بالضرب الممهلك مما حكم بالدية في مالهما نصفين أجيب بحجته
- ١٥٧ محضر في دعوى شركة ملك في اطيان ومواس بسبب الاختلاط في المعيشة الخ استتهم عن تطلب منه البينة واجيب بعدم صحتها الى آخر ما ذكر
- ١٥٨ محضر في دعوى قتل على جماعة جاحدين وقامت بينة لم تفد شهادتها أجيب بعدم ترتيب شيء مالم تقم بينة مفيدة
- ١٦١ محضر في دعوى على ريس ساقية حليج قطن بامر صغير اجتمع ترسها قتلته منه ثلاثة

- اصابع وهو مستخدم عند رب الساقية أجيب بتفصيل في ذلك
- ١٦٢ محضر في دعوى قتل من اثنين على يد قاضى جرحا سبق وروده ورد في ٢٥ رجب سنة ٧٨ مقيد بهذه الترجمة بنمرة ١٣٧ واعيد الآن وصحح أجيب بما يفيد قبوله
- ١٦٣ محضر في دعوى عقارين يد قاضى قسم أول جيزة استتهم عن حكمها أجيب بعدم تمامها
- ١٦٥ محضر صادر من قاضى اسناطعن فيه بعض العلماء باوجه وطلب من المعية بيان المصيب من الخطئ أجيب بعدم مؤاخذه كل لاستناده الى طريقة في المذهب
- ١٦٦ محضر من قاضى المنصورة بدعوى ثمن حصاة قاصرتين في شاب وبقرة انكرت ثم ادعى الخصم دفعه أجيب بعدم قبول دعوى الدفع للتناقض بعد أن أقر
- ١٦٧ محضر من قاضى طنطا في دعوى دار اقيمت فيها بينة من الخصمين أجيب بعدم كفايتها للقضاء بها وفصل ما يلزم
- ١٦٩ محضر متعلق بتخصيص وترك اختيارى في أرض خراجية للعائلة الشواربية ورد باقادة مديرية القليوبية نازع فيه بعضهم ابن المتروك له واستند كل لفتوى أجيب بعدم اعتماد المنازعة بمقتضى الحجة حتى يحقق التخصيص والترك الاختيارى
- ١٧١ سئل من محافظة مصر ثانيا عما يتعلق بالشونة التابعة للدائرة الاهامية السابق اعطاء الجواب عن محضرها في ٨ ذى القعدة سنة ٧٨ بنمرة ١٥٥ من هذه الترجمة أجيب بتأكيدها مسبقا وبين ما يلزم انما سيد الجواب الاول
- ١٧٣ محضر في دعوى دار على يد قاضى صهرجت سمع فيها بينة أجيب بعدم استيفائها الى آخر ما ذكر
- ١٧٤ محضر في حادثة مصادق عليها من مفتي مجلس المنصورة ومعهما فتوى وحاصلها تآدق من ورثة أجيب بموافقة المقر بموجب اقراره ولا يخالف ما سطر بالفتوى المخالف سؤالها للحادثة
- ١٧٥ محضر في دعوى وقف على يد قاضى الفتن سئل عنها من مصلحة بيت المال أجيب بعدم استيفائها وبين ما يلزم
- ١٧٧ محضر في دعوى اثنين شراء من واحد اقيمت فيها بينة من الطرفين وأرخت احدهما أجيب بتقديم بينة ذى اليد ونقل النصوص المفيدة
- ١٧٩ محضر من ضمن سبعة من قاضى طنطا في دعوى عقار طلبت فيها بينة من الطرفين فاقامها أحدهما فاستفتى عنها أجيب بعدم استيفائها وعدم صحة الشهادة أيضا وبين الامر في ذلك
- ١٨٢ المحضر الثاني منها نظير الذى قبله أجيب بعدم استيفاء الدعوى والشهادة
- ١٨٢ المحضر الثالث منها نظير الذى سبق أجيب بعدم استيفائها وعدم صحة الشهادة وبين الامر في ذلك



- ١٨٣ المحضر الرابع منها نظير ما تقدم أجيب بقصور الدعوى وبين الامر في ذلك مع ما يلزم
- ١٨٥ المحضر الخامس منها نظير ما سبق أجيب بعدم الاستيفاء وبين الامر في ذلك وجواب المدعى عليه الشراء لم يطابق شهادة شهوده ادعواه
- ١٨٦ المحضر السادس منها دعوى دارا رثا أجاب المدعى عليه بشرائها من آخر بعد اقراره بذلك المدعى أجيب بأنه يؤمر بتسليمها للمدعى لا قراره ما لم يثبت نفاذ الشرع
- ١٨٦ المحضر السابع منها حاصله شهادة حسيبة بقطعة أرض محددة تعلق جامع كذا وقد آخرها الشاهدان شهرين أجيب بعدم كفايتها
- ١٨٧ محضر في دعوى طلاق شهادته معلقا على صحة البراءة من الحق والمستحق أجيب بوقوعه
- ١٨٨ محضر في دعوى شركة في سواق بين قريين سبق فيها اعلام يمنع آخرين عن الدعوى لا قرارهم لوالد المدعى عليه وفيها فتاوى متعارضة ظاهرا أجيب بالتعويل على سماع الدعوى الا ان صححت ولا يمنع منها الفتاوى الاخرى
- ١٨٩ محضر في دعوى قتل عمد حصلت معارضة فيها بين مقى الاستئناف ومقضى الاحكام اجيب بحجة الحكم ان لم يتحقق بالطريق الشرعي ما يقتضى رد شهادة احد الشاهدين
- ١٩٠ محضر في دعوى سفينة وخص من سفن من بعض الورثة هي ام قصر لنفسها والقصر ادعى الخصم الشراء منها اصاله ووصاية ومن باقي الورثة واقام بينة على الشراء اجيب بنفاذ بيع الام نصيبها وفصل في نصيب القصر
- ١٩٣ محضر في دعوى قيراطين في طاحونة اقر المدعى عليهما للمدعى استنفهم عن صحتها اجيب بعدمها الا انهم يعاملون باقرارهم
- ١٩٤ محضر في سد طاقات للضوء اجيب بالمنع اذا كانت كذلك ولا ضرر
- ١٩٥ محضر في دعوى في دار اقيمت فيها بينة من الطرفين اجيب بتفصيل فيمن تقدم بينته بعد التصحيح
- ١٩٧ محضر في دعوى ابى الصغير على معلمه المدفوع اليه ليعلمه ويستخدمه بلا اجر فتلطف ذراعه حال استخدامه اجيب بعدم الضمان
- ١٩٨ محضر في دعوى باقى ثمن طاحونة كان يملكها البائع ارثا وباعها للمدعى عليه وقبض بعض الثمن وطالبه بالباقي فاقر له بذلك كله ما عدا كون ذلك ارثا فاقامت بينة على ذلك اجيب بمعاملة باقراره ولا تطلب البينة
- ١٩٩ محضر في دعوى ارض غير منتظمة وغير مفيدة ادره لدى قاضى المنصورة استنفهم عما يترتب عليه اجيب بعدم صحتها
- ٢٠١ محضر في دعوى احد ورثة حصه من دار على امرأتين ادعتاهبتهما من قبل المورث اجيب بتفصيل في هذه المسئلة حيث لم يتضح الامر من هذه الدعوى
- ٢٠٣ محضر في دعوى استحقاق في وقف والنظر عليه لدى قاضى المنصورة اجيب بان

- المدعى متناقض فيها وعدم صحتها الخ
- ٢٠٧ محضر في دعوى استحقاق ونظر في وقف كائن بدمياط لدى قاضى المنصورة اقر المدعى عليه ما فيها اجيب بأنه يؤمر المدعى عليه بالتسليم العقار لناظره معاملة لهنا بالاقرار الى آخر ما فيه
- ٢١١ محضر في دعوى احد اخوين على الآخر باشياء ميراثا عن ابيهما وانكرها الا آخر وادعى اقرار المورث بأنه لا يملك الا كذا وما عداه ملك لابنه وتنازعا في حدوث المتنازع فيه بعد الاقرار وعدمه اجيب بتفصيل في المسئلة
- ٢١٢ محضر في دعوى شراء بناء على يد قاضى المنصورة اقيمت فيها بينة واقضى فيها مقضى المديرية اجيب بتفصيل الحكم فيها على وجه يفيد عدم اعتبار الفتوى المذكورة وذكر النصوص اللازمة للجواب
- ٢١٦ محضر في دعوى ثمن بغل على يد قاضى بليس اقيمت فيها بينة اجيب بعدم قبولها لما بين في الجواب
- ٢١٧ محضر في دعوى امرأتين ميراثا بنوثة لم يختلفتا قربا لدى قاضى طنتدا وفيها فتوى من مقضى المديرية اجيب بتفصيل اللازم للحكمة والحكم
- ٢٢٠ محضر في دعوى اجرة اطيان من يدعى وكالة عن المالكة في استئلاصه وتسليمه لدى قاضى طنتدا وادعى المدعى عليه الدفع لو كيل آخر واقامت بينة اجيب بان وكالة المدعى لا تثبت بالنسبة للوكالة بمجرد اقرار الخصم الى آخر ما ذكر مما يلزم في هذه المادة
- ٢٢٢ محضر في دعوى حصه في مكان من قبل الزوجة عن زوجها ارثا اقر لها بذلك باقى الورثة ثم ادعوا طاقها المانع من الارث اجيب بقبولها وبين الوجه في ذلك الى قاضى السويس
- ٢٢٤ محضر من قاضى سيوط في دعوى فراغ ست قطع اطيان خراجية اجيب بعدم صحتها وعدم استيفائها وبين ذلك
- ٢٢٥ محضر قدمت صورها سند الملك في جهات بدمياط لقاضى المنصورة اجيب بعدم كفايتها في قطع النزاع بدون مراعاة شرعية مع عدم الحزم بحجة الاستبدال وفساده الخ
- ٢٢٦ محضر في دعوى ازالة بكاره على عبد باذن سيده لم تثبت اجيب ببيان الحكم مع تفصيله
- ٢٢٧ محضر اشهاد على دية من اثنين لواحد دارا باسكندرية اجيب بتفصيل الحكم في هبة اثنين لواحد الخ
- ٢٢٨ محضر من قاضى طنتدا في دعوى زربية وجرن اجيب بعدم صحتها وذكر فيه احكام الدفع بدعوى الاقرار والاستينام ونحوه وتفصيل ونقول شتى تتعلق بنوع هذه المسائل وتفصيل بين الخارج وذى اليد يفتى الرجوع اليه ومراجعته
- ٢٣٣ محضر في دعوى طلاق معلق على صحة البراءة من المهر وفي نظير اعيان اجيب بوقوعه



بأننا واذكر الفرق بينهما وما في رسالة ابن نجيم المنقول حاصلها المتضمنة كون الطلاق رجعيا

٢٣٤ محضر في دعوى في شركة مضارب به برشيد صدر فيها فتوى بان من الشيخ محمد عروس ومن مفتي اسكندرية مخالفتان لبعضهما أجيب انها دعوى غير واضحة وفيها احتمال فيطلب الايضاح ونقل فيه فروع فيما بعد اقرارا

٢٣٨ محضر من مجلس الاحكام سئل فيه عن حادثي قتل بسيوط محكوم فيهما بالقسامة والدية على المدعي عليهما من أهل محلين وجد فيهما القتلان مع تبرئة باقي أهل المحلتين صر بخا وقعت فيهما معارضة بين مفتي الاحكام وقاضي ومفتي بسيوط ووافقهما الشيخ الدويري مفتي اسكندرية سابقا أجيب بحكمة الحكم اعتمادا على ما نقل عن نجم الدين بن خير الدين وذكر في الجواب المعارضات وانتصر لعلماء الصعيد المذكورين بما يطول فارجع اليه

٢٤١ محضر من قاضي مديرية الروضة في وقف ومالك أجيب بعدم صحتها  
٢٤٣ محضر في دعوى عقار لدى قاضي الجيزة ذكر المدعي انه غلط في الحدود وحدها بحدود أخرى بعد جواب المدعي عليه بوضع يده على المدعي به أجيب بعدم صحتها لوجه بنت وانها تتأنف ولا يضر الغلط في الحدود بعد اقرار المدعي عليه المذكور بخلاف ما لم يقر ونقل النصوص للفصلين

٢٤٤ محضر في دعوى عقار لدى قاضي الجيزة أجيب بعدم صحتها على الوجه الذي ذكر  
٢٤٦ محضر من قاضي المنصورة في دعوى عقار على واضع اليد طلب من المدعي اثبات وضع اليد قبل سؤال الخصم واستفهم عن ذلك أجيب بانه لا يتوقف سؤال الخصم على اثبات وضع اليد انما يتوقف على صحة الدعوى فان صحت سئل قبل اثبات بل هو شرط في صحة الحكم بالملك المطلق وما شابهه ويلزم تحديده كنهود وضع اليد أو الاشارة  
٢٤٨ محضر من نائب الشرقية في دعوى على ورثة بدين على مورثهم هو من مبيع وأجره دفعهما للمورث ولم يستلم المبيع ولم يعرفه مع ذكر جهته والمستأجر أخوه المورث ثانيا من غيره أجيب بعدم صحتها ومجرد ما ذكره المدعي لا يوجب فساد البيع الى آخر ما أوضح فيه ثم أعيدت المرافعة وأجيب عنها في ٢٢ رافعة ٢٥٧

٢٥٠ محضر من محكمة مصر بطلب وابراء عام بين اخوة كتب عليه من بعض العلماء بعدم منعه سماع الدعوى ببعض أطيان وأعيان عن المورث الخ أجيب بعدم سماع الدعوى من الاخوين على ورثة أخيهما المبراشي يتعلق بالمورث سابق على الأبراء الى آخر ما بين به

٢٥١ محضر في دعوى طلاق وطلب اجرة حضنة ذكر المدعي عليه الطلاق وذكر انها تعارضه في طلب الاجرة بغير حق ولما ثبت الطلاق بالبينة ادعى الزوج التوافق معها على اجرة الحضنة ودفعها مبعلا أجيب بانه لا يظهر كون ذلك مانعا من السماع

٢٥٢ محضر في دعوى بيع على يد قاضي المنية ذكر عنه نائب محكمة مصر انه قاصر من وجوه لم يبين منها سوى عدم بيان ثمن المبيع فطلب من الزو زمانه ايضاح الوجوه أجيب باستحسان نظرها بمحكمة مصر لما اوضح وبيئت الاوجه ايضا

٢٥٣ محضر في دعوى وصي على من امر الصبي بعمل خارج عن صنعة فاقتل في ذمه أجيب بالزوم ما نقص بفرضه عبد من الدية ما لم يذهب نفع العضو والزمته دية العضو

٢٥٤ محضر في دعاوى في وقف الخادم بطلبه اورد من الاحكام أجيب بان فيها تناقضا واختلافا بين الدعاوى الثلاث فان أعيدت ووفق المتناقض مع الامكان تسمع والا فلا

٢٥٥ محضر في دعوى بيع صادر بدمياط استتقت ارضه توقف فيها قاضي ومفتي دمياط أجيب ببيان حكم الاستحقاق لبعض المبيع وتفصيله وعدم صحة الدعوى والشهادة

٢٥٧ محضر سبق الجواب عنه بتاريخ ٢٣ محرم سنة ٨٥ بتمرة ٢٤٨ يتعلق بطلب رد ثمن مبيع وأجره فريدي في الدعوى ما زيد أجيب بان الحال على ما هو عليه في دعوى ثمن المبيع وتفصيل في دعوى الاجرة

٢٥٧ محضر مرسل من مفتي مجلس بها الشيخ عبد الرحمن الرافعي في دعوى قتل أقر المدعي عليه بالوراثة والقتل بمشاركة آخر توقف فيها أجيب بايجاب نصف الدية في ماله مع اقراره بالقتل بالمسوقة لعدم نصريحه بالعمد الى آخره

٢٥٩ محضر في دعوى قتل على جماعة بمجلس طنطا وادمن الاحكام أجيب بعدم صحتها وعدم مطابقة الشهادة

٢٦٢ محضر في دعوى من قبل وكيل في الخصومة عن بيت المال بعقار ومنقول على رجل وامرأة اقرت المرأة باصل الملك للرجل المتوفى المدعي انه مات عن بيت المال والتاقل لها بالهبة من قبله في الجميع ثم البيع للمدعي عليه الثاني من قبلها وادعى الشراء من قبل المرأة بلا اقرار باصل الملك للميت واقامت المرأة البينة على دعواها أجيب بقبولها في الاعيان دون العقار الا ان يثبت الاستحقاق

٢٦٩ محضر في دعوى بيع من بعض الشركاء في عقار مشترك والبيع لمقدار معين أجيب بعدم صحتها وذكر حكم هذا البيع وهي لدى قاضي المنية

٢٧١ محضر في دعوى بعض عقار لدى قاضي المنية استفهم عما يجريه في سماع التخالف في بعض الحدود أجيب بالتفصيل في ذلك ونقل النصوص

٢٧٣ محضر في دعوى ورثة على احدهم ببناء بمنزل وحانوت في الزقازيق اجاب عنهما مفتي الاحكام أجيب ببيان الحكم بخلاف جوابه ووضح الامر في ذلك

٢٧٧ محضر في دعوى قتل بمديرية اسنا لدى قاضيها ومفتي مجلسها ناقض فيه مفتي استئناف قبلي فرد عليه مفتي المجلس وتكرر ذلك أجيب بما يلزم فيها وذكر وجه آخر لعدم قبول الشهادة

٢٨٨ محضر في دعوى زوجة ميت على اخيه الوصي ببعض استحقاقها ذكر الوصي جوابها



بصفة مخصوصة ثم ادعى الوصى الاتفاق عليها وعلى اولادها فكذبته ففهم قاضي  
سيوط تناقض الوصى بين جوابه الاول ودعواه فطلب الجواب فتوقف وكيل مفتي  
استئناف قبل اجيب بعدم التناقض وبين وجه ذلك

٢٩١ محضر في دعوى قتل عم لدى قاضي المنصورة حكم فيه بالقصاص وناقض فيه مفتي  
الاحكام بعد التصديق عليه من مفتي مجلس المنصورة فعارضه قاضي المنصورة  
وطلب احالته على مفتي مصر اجيب بحجة الحكم بالقصاص اذا كان كل من الخردق  
والرش يطلق على الآخر

٢٩٦ محضر في دعوى استثناء ساقيتين من قسمة لدى قاضي الشرقية اجيب عنها بتفصيل  
موضح فيه

٢٩٩ محضر في دعوى استحقاق نظرو وقف الارشدية حكم فيها في وجه مستأجر صححها  
الشيخ عبد الفتاح الحارم برشيد وابطلها الشيخ محمد عروس اجيب بعدم صحتها  
لا وجه بينت لامن جميع الوجة التي استند اليها المبطول وفصل جميع ذلك

٣٠٤ محضر هو حجة تداع واصلح استقهم عنها قاضي المنصورة قباوجه عديدة اجيب بانها لم  
تسمع فيها دعوى شرعية على ما فهم منها وبين ما يلزم ومع ذلك ذكرت اجوبة ما استقهم  
عنه ووضح اقام

٣٠٦ محضر في دعوى قتل عم سبق الجواب عنه بتاريخ ٣ ج سنة ٨٦ قيد في هذه  
الترجمة بنبذة ٢٥٩ برده للاستيفاء فاعيد بظن الاستيفاء اجيب برده ثانياً لتبين  
عدمه وقد سبق ايضاح اللازم والا

٣٠٧ محضر في دعوى دين من وكيل احد الورثة على بعض في التركة قامت على اقرار  
المورث به بينه اجيب بعدم قبولها

٣٠٩ محضر في دعوى قتل عم حكم فيه بالقصاص اجيب بان للكار القود قبل كبر  
الصغار حيث لا اجني الا انه يلزم له حجة سبق الحكم بالوفاة وانحصار الارث

٣١٢ محضر في دعوى قرض اجيب بان من شروطها ذكر القبض وصرف ذلك الى حاجته  
وانه اقترضه من مال نفسه ولم يصرح هنا بقبض القرض من ماله الخ فتستأنف

٣١٣ محضر في دعوى دين سبق قيده بنبذة ٣٠٧ ثم اعيد اجيب بتصور الشهادة وانه سيأتي  
بيان وجه القصور بتاريخ ١١ ج سنة ٨٧ من هذه الترجمة بنبذة ٣١٢ من هذه  
الترجمة عقب هذا

٣١٤ محضر في الدعوى المذكورة قبله اعيد ثالثا اجيب بان القاضي اعلم لم يتأمل في  
الجواب السابق الى آخر ما اوضح

٣١٥ محضر في دعوى عقار من امرأتين قبيلتين لدى قاضي منفيس حكم فيها ثم سمعت  
لدى قاضي المنية واستقهم عن امور فيها اجيب بتفصيل فيها

٣١٩ محضر في دعوى عقار من ورثة على آخرين لدى قاضي الفشن اعترف بها المدعي عليهم

٣٢٢ في حكم به لهم اجيب بمعاملتهم بموجب اقرارهم وان كان في الدعوى قصور  
محضر في دعوى قتل عم سبق اعطاء الجواب عنه وقد بينا الترجمة مرتين الاولى  
بنبذة ٢٥٩ والثانية بنبذة ٣٠٧ ثم اعيد اجيب بان الدعوى مستوفية ولم يظهر  
الا كفاء شهادة الشاهدين

٣٢٥ محضر في دعوى ورثة الخادم التي سبق اعطاء الجواب عنها وقيدت بنبذة ٢٥٤ من  
هذه الترجمة اجيب عنها بقبولها لحصول التوفيق وبين الوجه واختلاف التصحيح في  
بعض ما وجد فيها الى آخر ما اوضح

٣٢٦ محضر في دعوى قطعة أرض ودار لدى قاضي شلمون اقيمت عليها بينة ان اجيب  
بقبول احدها ما يقدم كوربه وعدم الاكتفاء بالثانية على الوجه الموضح به

٣٣٠ محضر في دعوى نكاح بنت رجل اقيمت عليها بينة شهدت بان اباها زوجها وكانت  
حاضرة فقالت انا بالغة ولم آذن لابي في تزويجي بالمدعي العقد له بل بغيره اجيب  
بتفصيل المسئلة وما يلزم اجراؤه

٣٣١ محضر في دعوى وصية بثلاث عقار مملوك واطيان خراجية اميرية اقيمت عليها بينة  
اجيب بحجة الدعوى والشهادة بالنسبة للعقار المملوك دون الاطيان وبان شهادة  
الشاهدين المذكورين غير صحيحة

٣٣٣ محضر في دعوى طلاق من امرأة على ضررتها بعد الموت اقيمت فيها بينة على الزوجية  
الى الموت والاقرار بها من الزوج قبل موته بخمسة ايام وادعت الاخرى الطلاق الثلاث  
قبل الموت بعشرين يوما فحكم لها بالمراث اجيب بحجته في ذاته ان لم تقم بينة على دعوى  
الثانية المذكورة ولا تدخل المسئلة فيما وقع الخلاف فيه ووضح ذلك

٣٣٧ محضر في دعوى عقار ارثا ادعى الا آخر شراؤه من المدعي ومورثه اقيمت عليها بينة  
لدى قاضي المنية واستقهم عن أشياء اجيب بعدم قبول الشهادة وباللوم عليه في مثل  
هذا التوسع

٣٣٩ محضر في دعوى عقار حكم فيها من قاضي القيوم وحرر بها اعلام واريد اعادة الدعوى  
فاجيل بطلب الجواب عما يرى فاجيب بقصوره في هذه الصورة ولا مانع من استئنافها  
وبعد تنقيم ما يلزم شرعا كل ما ثبت يحكم به الى آخره

٣٤٠ محضر في دعوى قتل لدى قاضي سيوط ناقض فيه مفتي الاحكام بعدم صحة الدعوى  
لعدم بيان كون ضرب المدعي عليهم مائة او مائة عا قبا والمختن من غيره اجيب بعد  
حصول مناقضات بعدم صحتها من حيث ايجاب القصاص والدية لامن حيث التعزير  
الى آخره

٣٤٠ محضر في دعوى شراء ثورين لدى قاضي طنطا وجد من مدعيه ما يؤهم التناقض في  
كيفية دفع الثمن فاستقهم عنه اجيب بطلب البينة على ما اوضحه آخره ولا يعد تناقضا

٣٤٢ محضر في دعوى ارث بنبوة العم لدى قاضي اسكندرية حصل فيها تناقض بين ما ذكر



اولا واخر اوان لم تصح الاولى فاستفهم عن ذلك اجيب بعدم سماعها لذلك على القول الصحيح

٣٤٨ محضر في دعوى هبة اطيان لدى قاضي المنوفية اقيمت عليها بينة اجيب بعدم استيفائها لعدم اثبات التوكيل ضمن الدعوى

٣٥١ محضر في دعوى سمار ادعى المدعي فيه الشراء وانه نتاج بائعه وادعى الاخر كذلك اجيب بتفصيل حكم دعوى النتاج الى آخره

٣٥٢ محضر في دعوى وصية بغير اطين وعشر في تركه لدى قاضي اسنا اجيب بعدم صحتها لقصور التعديدي في العقار المدعى فلم يصح الحكم ولزوم استئنافها

٣٥٦ محضر في دعوى قرض في تركه لدى قاضي سيوط وقع فيها مناقضة واجوبة بين مقتي الاحكام وقاضي ونائب سيوط مراروا نقل كل نصوص الدعوى مطولة واحيل الامر فيها لمنع الاشكال اجيب بما لزم مع بيان موافق النصوص الى آخر ما توضح

٣٦١ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيها بالقصاص من قاضي كردفان اشر عليه مقتي السودان بسقوط القصاص للشبه التي ظهرت له ووجوب الدية وافاد مقتي الاحكام صحة الحكم اجيب بانه لا حاجة لاعادة الاعلام المقر فيه القاتل بالقتل العمد وطلب الاولياء القصاص الخ

٣٦١ محضر في دعوى قتل عمد من مدرس سنار بوكاته عن الحكم دار الوكيل عن خديو مصر لمن لا وارث له بدون اثبات الوكالة بالبينة مع اقرار القاتل بموجب القصاص ناقضه مقتي الاحكام سابقا ولا حقا بلزوم الاثبات بالبينه وعارضهما القاضي اجيب بان المقرر يعامل باقراره بلا حكم امام مع الانكار فيلزم اثبات الوكالة كما ذكره المذكوران على المعقول عليه

٣٦٣ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيه بالقصاص فناقض في صحته بعد تقرر براء اعلامه بطلب المجلس الخصوصي بعضهم بكلام طويل الذيل اجيب برد تلك المناقضة بما هو اطول ونقل النصوص اللازمة وسيأتي ما يؤيد الوجه الاول بنمرة ٤٣٩

٣٧٠ محضر في دعوى ورثة على ثلاثة بقتل مورثهم عمدا و باقرار اثنين منهم بذلك فاقتر الاثنان باقرارهما بالقتل مكرهين الا ان اقرارهما موجب للدية ولم يثبت شيء سوى ذلك من كل من الفريقين اجيب بلزوم الدية المقرين لتصادق الفريقين على حصول القتل من الاثنين وان اختلفا في صفة القتل

٣٧٢ محضر لدى قاضي رشيد في دعوى وكيل عن وصي على قاصرة باستحقاقها ريع عقار ثم ادعى بعدمه المالك لنفسه ولموكلته في بناء في ذلك العقار فعارضه الناظر بمناقضة في دعواه فاحتج بعدم ايلولة ذلك له حين الدعوى الاولى الخ اجيب بعدم سماعها ووضح ذلك

٣٧٦ محضر من قاضي دمياط في دعوى رهن منزل مشترك بين زوجين حكم فيه بشهادة

ابنهما للرهن بعد اقرار الزوج بالدين المدعى به عليه والرهن من قبله باذن زوجته كالدعوى وانكار زوجته اجيب بعدم صحة الحكم بشهادة الابنين باقرار ابويهما بالرهن من قبلهما ووضح ذلك

٣٧٧ محضر متعلق باطيان عشورية بيع الحق من بعضها وتنويزل عن الحق من بعض شائعا لاشخاص اجيب بعدم استقامته فيقتضى تغييره الخ

٣٧٨ محضر في دعوى جنابة طلبت فيها الدية لموت المجني عليه منها وفيها جراحة في جلد الانف لدى قاضي دمياط ومجلسها اجيب بالاجال في جواب المدعي عليه فان فسر بما يفيد أن الجرح نشأ بفعله يعامل بعوجه كما ذكر مقتيها وكذا الوقامت بينة على ذلك

٣٧٩ محضر في دعوى قتل لدى قاضي المنوفية عجز عن اثباتها ولم يلتصق اليقين خلف القاضي المنكر الحق قاصر بن من الورثة لا امتناع الجسد عن طلبه فتوقف في ذلك مقتي استئناف بحري اجيب بصحة المنع للجسوء قلنا بان للقاضي ذلك اولا وذكر انه لم يقف على نص صريح في كون ذلك للقاضي اولا بل ينصب وصيا لطلب اليقين واستظهر ان له ذلك

٣٨٠ محضر ان احدهما من قاضي الشرقية والثاني من قاضي المنصورة ردهما مقتي الاحكام بعدم الاستيفاء وادعى مقتي استئناف بحري باستيفائهما اجيب ببيان ما هو لازم فيهما تفصيلا

٣٨٢ محضر في دعوى بناء دار وبيت قهوة بدمياط افاد صحتها مقتيها دعوى وشهادة اجيب بنقيضه ووضح

٣٨٧ محضر في دعوى قتل عمد لدى قاضي المنصورة استفتي عنها مقتي الاحكام وفي الورثة حل فتوقف ثم انفصل الحل ذكر الاجيب بعدم صحة كل من الدعوى والشهادة واشير فيه الى وجه الفساد عند الاعادة وهي مؤرخة ٢٣ ن سنة ٢٩٠

٣٩٠ محضر في دعوى قتل عمد على ثلاثة لدى قاضي المنصورة وهي الحادثة المقيمة قبالة اجيب بعدم مطابقة الشهادة وفيها قصور الخ

٣٩٤ محضر في دعوى قرض لدى قاضي رشيد اقيمت عليها البينة بالاقرار اجيب بقبولها بعد التعديل

٣٩٤ محضر ان في اثبات وصية من طرف قاضي المنية اجيب بعدم استيفائهما ووضح اللازم لذلك

٣٩٦ محضر في دعوى القتل التي قيد محضرها في هذه الترجمة بنمرة ٣٩٠ أعيد ثالثا اجيب بأنه لا تخليف عند العجز عن البرهان الا بالطلب والعاجز ممنوع وحق القاصر باق الخ

٣٩٧ محضر في دعوى دفع ضرر به فتح طاقات لدى قاضي رشيد اجيب بتفصيل الحكم في ذلك

٣٩٩ محضر في دعوى ورثة ورثة وفيهم حل اجيب بصحتها والحكم بها بعد استيفاء اللازم

ماعد الحل بل يوقف نصيبه الخ



- ٤٠١ محضر في دعوى قتل عمه لدى قاضي المنوفية أقر الخصم بما يترتب عليه الدية وأنه كان مكرها على الإقرار وطلب بين الورثة كلهم على ذلك والمدعي منهم اثنتان بالغان والباقي قصر أجيب بوجوب الدية ودعواه إلا كراه غير معتبرة لعدم بيان ما يكون إكراهه وله تخليف البالغين على نفى الإكراه لو صحت دعواه وعلى نفى الكذب فيه ويقضي لهما بحصتهما وينتظر بلوغ الباقي
- ٤٠٣ محضر في دعوى دين قرض في تركه أقيمت عليها البينة أجيب بأنه يقضي به بعد استيفاء اللازم وعين الاستظهار
- ٤٠٤ محضر في دعوى شركة ملك في مال بمحكمة السويس ورد من المجلس الحسبي أجيب بقصور في المحضر ولزوم الإعادة
- ٤٠٥ محضر من قاضي سيوط في دعوى بيع الاستجرا أجيب بعدم صحتها وكذا الشهادة إلى آخر ما أوضح
- ٤٠٦ محضر في دعوى قتل مجلس المنوفية لم يبين أنه خطأ أو عمد ولا آتته استفتهم عن صحتها وعدمها وهل هناك فرق بينهما وبين الشهادة إلى آخره أجيب بالفرق وعدم صحة الدعوى دون الشهادة وذكرت النصوص ووجه الفرق
- ٤٠٦ مطلب دعوى القتل بالإيثار أنه عمد أو خطأ لا يصح
- ٤٠٨ محضر في عقد تنازل عن بناء وأرض وآلات نظير تسديد ما على المتنازل من المطلوب لميت المال بفائضه أجيب بعدم صحته
- ٤٠٩ محضر في دعوى ورثة تودي على رجلين بقتله لدى قاضي المنوفية بمجلسها استفتهم من المفتي والقاضي عن قبول شهادة الذميين على المسلم بالنسب مع انكار الخصم الحق وهل ينتصب أحد الورثة خصما عن القاصر في إثبات النعز برحق الميت وعند العجز عن إثبات الورثة والوكالة هل لهم التخليف فإن نكل يكونون خصما في إثبات الدعوى بالبينة أو في الاستعلاف فقط إلى آخره أجيب بعدم صحة الدعوى للأجمال مع بيان أجوبة الاستفتهايات والفرق بين ما وادعى بحق على الميت وله في وجهه من يقر بالوراثة إلى آخر ما أوضح
- ٤١٠ مطلب هل تقبل شهادة النصرانيين على مسلم بالنسب مع انكار الحق المدعي الخ
- ٤١١ مطلب لا ينتصب الوارث خصما عن الميت بدون إثبات الوفاة والوراثة بالبينة عند جود الحق المدعي به ولو كان الخصم مقرا بالوفاة والوراثة بخلاف ما وادعى حق على وارث ميت مقرا بالوفاة والوراثة منكر للحق
- ٤١٢ محضر أشهاد بطلاق امرأة استفتهم عن دخول هذه المادة في البند الثامن والتاسع من لأئحة القضاة أجيب بعدم ظهور دخولها وأوضح ذلك
- ٤١٣ محضر من قاضي طنطا بقتل صغيرة على رجل أجيب بعدم صحة الدعوى
- ٤١٣ محضر في دعوى لدى قاضي المنوفية من بعض ورثة بحصة في مطبخ منسوب لمسجد

- الموافق أجيب بعمالة المقر منهم بموجب إقراره واعتبار اليمين بالورثة وعدم تكليفهم البينة بل على مدعي الوقف وعدم الحكم بالوقف بمجرد بعض آثار ميةضة وم حاض قديمة الخ
- ٤١٢ محضر في دعوى قتل عمه بسوقه على قول صاحبه واللائمة الثلاثة الصادر العمل به لإقرار القاتل بذلك أجيب بموافقه
- ٤١٤ محضر في دعوى طلاق ثلاث من إحدى الزوجتين على الأخرى بعدم موت المورث أقيمت عليها بينة أجيب بعدم القضاء بالحرمان من الميراث بهذه الشهادة
- ٤١٦ محضر في دعوى عقار حكم به للمدعي عليه ومنع المدعي أجيب بقصور فيه ولزوم استئناف الدعوى والشهادة
- ٤١٧ محضر من قاضي الدلتا استفتهم عنها قاضي البحيرة وهي أربعة وأعلام خامس من قاضي البحيرة استفتهم عنه أيضا أجيب بعدم انتقاض ما تضمنه الخامس من الإقرار ببنوة أحد الأولاد بما تضمنه أحد الأربعة من العجز عن الإثبات وعدم بطلان المتضمن طلاق الزوجة وبقصور في الأعلام المتضمن الحكم بأغنام الميت وكذا المحكوم فيه بالمبلغ على التركة
- ٤١٩ محضر من طنطا في قضية ورثة الخادم سبق ما يتعلق بها في الترجمة مرتين أولا ههما في ١٤ محرم سنة ٨٦ بخره ٢٥٤ والثانية في غاية م سنة ٨٨ بخره ٣٢٥ أجيب بعدم تمامها وبين ما يلزم لذلك
- ٤٢٠ محضر من قاضي المنوفية شهد فيه معتقان للميت المدعي على ابنه بدين منكر له ولعتقهما فاقام المدعي بينة على عتقهما من قبل الميت ويعتق خمسة من الجوارى واثنين من العبيد فاستفتهم عن ثبت عتقه أجيب بعد استيفاء اللازم ثبت عتق الشاهدين إذ بالدين أسكنه سببا للحق لا محالة ويعتق النسوة الخمسة لعدم توقفه على الخصومة دون العبدتين الأخيرين عند الامام
- ٤٢٣ محضر في دعوى عقار لدى قاضي المنية أجيب بعدم صحتها وكذا الشهادة وبين ذلك وما يلزم
- ٤٢٤ محضر أربعة من مديرية بريد عاوى تتعلق بميت بخصوصية من نصب وصيا مع غيبة الورثة كتب عنها من مجلس محكمة مصر بعدم صحة نصب الوصي لعدم انقطاع الورثة غيبة أجيب بالتصديق وبين ما يلزم
- ٤٢٥ محضر في دعوى مضاربة فاسدة لدى قاضي المنية حكم فيها بضمان المال على المضارب وأجر المثل له وأقضى بموافقتها مفتي المديرية وتوقف فيها القاضي الخلف أجيب بعدم صحة الحكم للملك المضارب الأيداع ولو فاسدة الخ
- ٥٢٨ محضر من قاضي الشرقية في دعوى طلاق بعد الموت من أحد الورثة على زوجة الميت قامت عليه بينة فرد المفتي شهادتها للتأخير بالأعذار أجيب بعدمه لعدم تحقق التأخير



- مع العلم بالعاشرة بلا عذر الخ
- ٤٣٠ محضر من قاضي المنية في دعوى دين على ابني ميت على مورثهما ادعيا بقاء فادعي المدعيان اقرارهما بعدمه الى الموت اجيب وخذ المدعي عليه ما اقرارهما في حقهما خاصة اذا لم يثبت الدين بيمينه أو تصديق باقي الورثة وبهجة الدفع لو ثبت
- ٤٣١ محضر في دعوى قتل لدى قاضي المنصورة سبق ورود محضر نظيره موقيد في هذه الترجمة في ٢١ ربيع الآخر سنة ٩٢ بمر ٤٠٦ اجيب بعدم صحته فلا يستل الخصم عنها وبين النص في النظر السابق
- ٤٣٢ محضر في دعوى قتل عمد لدى قاضي المنصورة اجيب بعدم الاكتفاء فيها بالتهادة الموجودة مع بيان ما لزم ايضاحه
- ٤٣٤ محضر في دعوى القتل المقيمة قبله بمر ٣٢٠ أعيد بعد شهادة آخر بالقرار بالقتل وبالنسب وشهد احد الشاهدين أولا بالنسب ايضاً اجيب باعتبار ذلك مقيدا بما أوضح في الجواب
- ٤٣٦ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل حكم فيه بالدية فناقض فيه أو باب المجلس الاول بمحكمة مصر مرتين وناقضهم القاضي ومقتى استئناف بحري مرتين بما يطول ذكره اجيب بالاكتفاء بما ذكره القاضي في صحة الحكم
- ٤٤٠ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل عمد حصل فيها تناقض بالدعوى على رجل ثم الدعوى على آخر من وصى على تصروكيل عن بالقعة فنع ثم اقيم وصى آخر فادعي على الآخر فاقرب بقتل بمجدد بلا تصريح بالعمد اجيب بايجاب الدية على الجاري به العمل حتى يقول عمد الخ
- ٤٤٥ محضر لدى نائب المنية في دعوى عقار ارضا اجيب بعدم استيفائها وبين ما يلزم فيها والحكم المترتب عليه
- ٤٤٩ محضر من قاضي المنية ثبت فيه استحقاق ناقة بالنتاج على مشتريها من آخر فادعي بالثمن على المستحق بالنتاج ايضاً فتوقف القاضي في صحة خصومته مع المستحق لما ذكر اجيب بهجة خصومته وذكر التصوص على ذلك
- ٤٥١ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل على شخص من شلوش لا خرا قيمت فيها بينة على الارث والقتل اجيب بعدم الاكتفاء بها
- ٤٥٥ محضر في دعوى قتل لدى قاضي المنصورة اقيمت عليها بينة اجيب بعدم قبولها ولا يطلب الاثر بالضرب ولا يسأل بدون دعوى
- ٤٥٩ محضر من قاضي المنصورة بدين قرض حكم به في تركه المستقرض فناقضه مقتى استئناف بحري من خمسة اوجه وأخل الحكم بها اجيب بهجته ورد كل وجه منها بما أوضح به
- ٤٦٣ محضر وصية محكوم فيه بها في محكمة مصر الشرعية سأل عنه أمين بيت المال نظرا لعدم

- لعدم ذكرها يوم الوفاة مع سند وصية ووصاية لا آخر ومع ذلك لم يثبت شرعا اجيب بانه اذا لم يوجد تخصيص القضاء بعدم سماع من يدعي الايضاء ان لم يذ كر يوم الوفاة الا بعد تحقيقه بأحد المجالس واستوفى الحكم بنقد الخ
- ٤٦٤ محضر من قاضي طنطا بدعوى قتل عمد اقرار الخصم به خطأ فاقام الورثة بينة على اقراره بالعمد وبالورثة اجيب بعد تركية الشهود يحكم بالنسب ثم بالقصاص
- ٤٦٦ محضر ان من قاضي المنصورة أو لهما في دعوى قتل عمد حكم فيه بالقصاص بعد استفتاء مفتي المديرية وتوقف فيه مفتي استئناف بحري واشتبه من وجوه اجيب بالتصديق ع لهما الا واحد او اثنين بما بمر ٧١ في دعوى قتل تغير الاول وتوقف فيه مفتي الاستئناف أيضا واشتبه من وجوه اجيب بعدم استيفاء المحضر الى آخر ما توضح به
- ٤٧٦ محضر من قاضي صنبو في دعوى بيع عقار مقايضة طلب فيها المنع عن المعارضة فحكم بمنع المدعي عليه لاقراره بها فردد مفتي مديرية سبيوط من اوجه ثلاثة فناقضه قاضي صنبو ووافق قاضي ونائب سبيوط فناقض الجميع مفتي المديرية ثم احوال مفتي استئناف قبلي على غيره اجيب بعدم الاحتياج الى تغييره والاكتفاء به واوضح جميع ذلك
- ٤٨٠ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل عمد اقيمت عليه بينة ثم تصادق المتدعيان على اقرار المدعي عليه بحصول قتل المدعي قتله بكيفية مخصوصة وهو ضرب المدعي عليه المقتول او لا وضرب آخر له ثانيا لانه كانت به حياة مستقرة بعد الاول اجيب بنفي القصاص عن المدعي عليه وعليه التعزير الى آخر ما توضح
- ٤٨٣ محضر من قاضي شلشون في دعوى دار حكم فيها للمدعية ثم استفهم عن سماع الدعوى فيها ثانيا من قاضي الشرقية اجيب بعدم استيفاء ما سطر فيه وجواز سماعها ثانيا
- ٤٨٦ محضر من قاضي المنصورة بدعوى قتل على اربعة اشخاص من ضمن خمسة اقيمت فيها البينة على وكالة المدعي والنسب وحكم بها ثم اقيمت على القتل فردت الثانية بفتوى مفتي المديرية اجيب بعدم صحة الدعوى والحكم بالوكالة والذب وعدم افادة الثانية ايضا
- ٤٨٩ محضر سبق قيده في ١٩ محرم سنة ٩٦ من قاضي المنصورة في هذه الترجمة بمر ٤٦٦ أعيد ثانيا مشروحا عليه من القاضي بانه كان استوفى اللازم حسبما توضح اولا وانما في الكتابة تصور اجيب بانه اذا كان كذلك يصح الحكم وان كان الاعلام قاصرا
- ٤٩٠ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل موجب للدية حكم فيها بذلك وصدق عليه مفتي المديرية وتوقف فيه مفتي استئناف بحري من حيث تحييد القاتل في نوع الدية التي تدفع وذكر الاختلاف المذكور في دية شبه العمدة الخ اجيب بتعيين كون الحاصل شبه عمد وان الذي عليه العمل صحة القضاء في دية شبه العمدة من الانواع الثلاثة ولا



تعليظ الا في الابل لكن توقف في قبول الشهادة لظهور اختلاف المكان الى آخر ما توضيح في ٧ شوال سنة ٩٦ وستأتي هذه الدعوى بنبذة ٤٩٧

٤٩٣ محضر من قاضي المنصورة في دعوى حق باقى تركه من زوجة على ابن زوجها فادعى طلاقها ثلاثا واقامت البينة اجيب بقبولها على الدفع المذكور الى آخر ما توضيح  
٤٩٤ محضر من قاضي المنصورة بدعوى طلاق على الزوج من استفهم عنها القاضي من جهات اجيب بلزوم اثبات توكيل المدعى لدخوله تحت الانكار وباقى دعواه الى آخر ما ذكر فيه

٤٩٧ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل سبق ورود محضرها وقيد بنبذة ٤٩٠ ثم اعيدت كالاولى وكذا الشهادة فظهر اختلاف بينهما في المكان وعجز المدعيان عن الاثبات اجيب بغيرهما الخ

٤٩٩ محضران من قاضي المنصورة بدعوى قتل الاولى اقيمت عليها البينة بالاقرار اجيب بان فيه قصور الما بين والثانية بنبذة ٥٠٣ استفهم عن حكمها بعد اقامة البينة على الموت والوراثة اجيب بعدم صحتها لعدم الجزم بها بل الحاصل مجرد اقرار المدعى عليها

٥٠٥ محضر من قاضي كردفان في دعوى على ثلاثة بقطع الطريق وحصول قتل عم فيه وحكم فيه بالقتل حدا وصدق عليه من مجلس المحكمة بمصر ما لم يرجع المقررون عن اقرارهم فيسقط الحد فاستفهم من مهر دار الجناح الحدوى كيف يسقط القتل عنهم مع اقرارهم به عمدا اجيب بان الحكم صدر بقتلهم حدا فيقام عليهم لا اقرارهم ما لم يرجعوا فيسقط فلو سقط ينظر فان ادعى الولي ان الضرب حصل منهم معا او متعاقبا يحكم بما يترتب على كل عوجه الى آخر ما توضيح

٥٠٨ محضر من قاضي طنطا بدعوى قتل بنوت عمدا فادعى المدعى عليه بقتله بشمروحين منه ومن آخر عمدا فحكم على المقر بالقصاص فتوقف مفتى استئناف بحري لعدم بيان صفة الشمروخ وطلب من قاض خلف البيان اجيب بعدم فائدة ذلك اتولية قاض آخر ما يصدر له امر بالحكم بالقصاص على مذهب من رآه الخ

٥١٠ محضران من قاضي البحيرة احدهما بدعوى بتمن جمال على وارث مدة سلفه ماذا يصنع فيها والثاني بدعوى حصة في منزل ارثا انكرت فادعى عليه الاقرار اجيب عن الاولى باستئنافها وعن الثانية بصحتها وبين ما يلزم فيها الخ

٥١٢ محضر من قاضي المنصورة وهو متعلق بالسابق قيد في هذه الترجمة بنبذة ٤٩٤ اعيدت هذه الدعوى ثلاث مرات في دعوى طلاق اجيب بعدم مناقضتها لما سبق وبين اللازم  
٥١٣ محضر من قاضي اسكندرية في دعوى قتل عمدا لرجل فرنساوى اقيمت عليها بينة اجيب بعدم القضاء بها لعدم استيفائها

٥١٩ محضر من قاضي البحيرة في دعوى قتل عمدا حكم فيه بالوفاة والوراثة بناء على شهادة بان

قاضي اسكندرية قضى بذلك واقامت بينة على اقرار المدعى عليه ما بالقتل اجيب بعدم صحة الحكم المذكور لعدم الاستيفاء وبيان شهادة الاقرار قاصرة عن افادة موجب القصاص وبين ذلك الى آخر ما ذكر فيه

٥٢٣ محضر من قاضي قنا في دعوى قتل منع فيه من سماعها لعدم صحتها فاقض فيه مفتى استئناف قبلي بجهة دعوى احد الورثة وكتب في ذلك مرتين اجيب بالعمل بما تضمنته كتابته واوضح ما يلزم

٥٢٥ محضر من قاضي بورسعيد في دعوى قتل عمدا اقر القاتل بضربه بالشيش للدفع عن نفسه وموته بذلك فاقضى مفتى مديرية الشرقية بايجاب الدية ما لم يقل عمدا على رواية الى يوسف فتوقف القاضي وطلب الجواب بواسطة الحقاينة عما رغبه اجيب بايجاب القصاص ما لم يثبت الدفع عن نفسه حيث لم يكن المقتول متهما بالشر والمكابرة ولم يثبت الدفع عن نفسه حتى على هذه الرواية وبين ما يلزم لذلك

٥٢٨ محضر من قاضي الشرقية بدعوى مبلغ من ذهب ونفصة صرف بالاذن اجيب بقصورها وعدم الاكتفاء بما سطر فيها

٥٢٩ محضر من قاضي طنطا بدعوى قتل حكم فيه بالقصاص فتوقف فيه مفتى استئناف بحري لما نسب للولي بعد الحكم ان الشاهدين من اهل اقرب المحال الى مكان القتل بناء على قول الامام اجيب بانه لا يظهر القطع بطلان القضاء بمجرد ما نسب الى الولي الخ  
٥٣٠ محضر من قاضي سيوط في دعوى قرض لم يبين بعض صنف عجلته وباردب ونصف فولا توقف فيه القاضي والمفتى ومفتى استئناف قبلي واستفهم عن المادة من اوجهه اجيب بعدم صحتها ما اوضح

٥٣١ محضر من قاضي بني سويف بدعوى قتل عمدا سمعت استفهم عما يجري في تميمها اجيب بتفصيل اللازم

٥٣٥ محضر من قاضي المنوفية بدعوى طلاق بعد موت الزوج محرر بها نسختان كتب عليهما فتاوى مختلفة وبواسطة الحقاينة طلبت الاجابة عنها اجيب بان ما افاده مفتى المديرية في محله الخ

٥٣٦ محضر من قاضي الشرقية متعلق بالمادة التي قيد محضرها في هذه الترجمة بنبذة ٥٢٨ بعد توقف المفتى عن جوابه اجيب بعدم اعتباره واوضح ذلك

٥٣٧ محضر من قاضي البحيرة بدعوى قتل عمدا سبق نظيره وقيد بنبذة ٥١٩ من هذه الترجمة ثم اعيد الا ان اجيب بعدم الاكتفاء بنبوت حكم قاضي اسكندرية بالنسب بدون الدعوى والشهادة ضرر يحال القضاء على قول الاكثر الى آخر ما توضيح

٥٤١ محضر من نائب الشرقية في دعوى رجل وكيل عن امرأة باعطاءها المدعى عليه مبلغا من النقود ليتجر فيه لنفسه فاجاب بانه يستحق قبلها ضمن مبلغ ذكره حصة فيه ارثا واقتر باخذها منها مبلغا اقل مما ادعى به الخ اجيب بعامل المقر باقراره ويؤاخذ



- الوكيل بعد اثبات وكالة بطريق شرعي الى آخر ما اوضح
- ٥٤٣ محضر من قاضي سيوطي في دعوى قتل حكم فيها بالقصاص وصدق عليه مفتي استئناف قبلي فناقض فيه ارباب المجلس بحكمة مصر باوجه ذكرت وردوه فناقضهم قاضي وناصب سيوطي ذكر انصوصا وتسكروا ذلك من الطرفين فاحيل لفصل اشكاله اجيب بعدم استيفائه من وجه آخر ويلزم اعادته لتوضيح الامر من حيث هذا الوجه والا فلا يقطع بخلل الحكم لو صدر مستوفيا بمجرى ترك الاحتياط الى آخر ما توضح
- ٥٥١ محضر من قاضي اسكندرية بدعوى ورثة بالغين القتل عجزوا عن اثباتها ولم يلتمسوا مينا فنعوا فناقض فيه ارباب المجلس الشرعي بحكمة مصر وطلبوا رده للتعليق لحق قاصر تين من الورثة وليد كرا أن سماعها بعد الاحالة من المجلس حسب اللائحة فناقضهم ارباب مجلس محكمة اسكندرية بما اوضحوه فردوا الآخرون اجيب بعدم الحاجة لاعادته بناء على ما توضح
- ٥٥٣ محضر من قاضي الدقهلية في تخارج متعلق بتركه محمود حسن العرفاوي بين اخته وزوجته اجيب بنجته حيث لا مانع الى آخر ما توضح
- ٥٥٥ محضر من قاضي طمتا بدعوى بالغين من الورثة قتل المورث عدا ثم بلغت اخرى وصدقت على الدعوى واقامت بينة على الاقرار به فتوقف فيه مفتي استئناف بحري لعدم التصريح بالتعدي مع العمد اجيب بانه لا يظهر التوقف على ذلك وهذا ينسليم كون الدعوى مقبولة مع التناقض بدعوى التصديق من الخصم في الاقرار بما ادعى به آخر او يرتفع به التناقض ولو محجودا كما لو مقر به واستدل لذلك وبناء الحكم على القول بعدم اشتراط خصومة كل الورثة في الدعوى بل الشرط طلب الكل الى آخر ما توضح
- ٥٥٩ مطلب التناقض يرتفع بتصديق الخصم ولو كان التصديق منكورا واثبت المدعي بالبينة
- ٥٦٠ محضر من قاضي المنصورة بدعوى قتل عمد في المادة التي سبق محضرها وقيد في هذه الترجمة بمره ٤٩٩ اعيد ثانيا لتوقف مفتي استئناف بحري فيه بلاسان اجيب بانه ان كان توقفه من جهة كذا فخواه بالثني الخ وان كان من جهة كذا فخواه كذا وان كان من جهة اخرى فلا باس من ايضاها
- ٥٦٤ محضر من قاضي اسنا في دعوى وكييل ام على اب بقتله ابنتها منه وانحصار ارتها في امها وعاصب غير الاب لم يبين كتب من القاضي وغيره بعدم استيفائها فكتب من مفتي استئناف قبلي بانه لم يظهر له عدم صحتها فكتب ثانيا من الاولين عبارة مستطيلة لاتفيد المقصود فردعا عليهم الثاني بذلك الخ اجيب بعدم صحتها لا من الوجه التي ذكرت واوضح الوجه
- ٥٦٦ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل عجز الوصي وباقي الورثة عن اثباتها فنعهم

- القاضي فرد من مجلس المحكمة بمصر للتحليف نظر القصر فكتب القاضي انه حصل التحليف فرد ثانيا من المجلس بانه لا يلزم من التحليف الحلف ثم عزل القاضي وأقيم غيره اجيب بان الدعوى والمنع قدم بالنسبة للبلغ فاذا حضر الوصي والخصم واعيدت الدعوى وعجز وطلب التحليف حلفه القاضي الخ
- ٥٦٨ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل عمد دفعها المدعي عليه باقرار المقتول بما يفيد انه لم يضبه احد وانها بقضاء الله وقدره بدون جناية لاحد وثبت ذلك الاقرار وحكم بالمنع وصدق عليه مفتي المديرية فتوقف في الدفع مفتي الاستئناف اجيب بعدم ظهوره الا كتفاء بهذا الدفع والشهادة واوضح ذلك
- ٥٧١ محضر من قاضي مساوي في دعوى عقار ارثا دفعها المدعي عليه بوضع يد والده خمسين سنة الخ واقام بينة على الدفع اجيب بعدم الا كتفاء بهذه الشهادة واوضح ذلك الى آخر ما فيه من التعرض لكلام مفتي سيوطي وغيره
- ٥٧٣ محضر من قاضي جرجا في دعوى قتل عمد حكم فيه بالقصاص بدون اثبات الورثة ضمن الدعوى مع الانكار ا كتفاء بثبوتها في اعلام آخر من هذه المحكمة فتوقف في صحتها ارباب مجلس المحكمة الشرعية بمصر فناقضهم القاضي وتكررت المناقضة اجيب بلزوم اثبات النسب او القضاء به سابقا لانكار ذلك وصار التعرض لبند ١٧ من لائحة المحاكم الشرعية بما يطول لاستناد القاضي اليه في مناقضته
- ٥٧٦ محضر من قاضي القيوم استنفهم عن اوجه فيه نائيه بعد سؤال مفتيه فلم يوضح المراد اجيب بالايضاح وبيان الالوجه المستفهم عنها وهو متعلق بدعوى عقار ذكرت حدوده وكل يدعي وضع اليد
- ٥٧٨ محضر من قاضي القيوم في دعوى ودية مواس ومصوغات استنفهم عنها من مفتي المديرية فلم يفده بما يفيد وتسكروا راسل الى المحقانية اجيب بما يوضح المقام وذكر فيه بيان ضابط القيمي والمثلي وما يلزم في هذه المادة والنصوص المتعلقة في الموضوع
- ٥٨٢ محضر من قاضي اسكندرية في دعوى زوجة ببعض مهرها المجمل بعدموت الزوج والدخول توقف فيها مجلس المحكمة المذكورة ونقلوا انصوصا اجيب بسماع الدعوى اذا ثبت ان عادة أمثالها تأخير الكل او كانت الدعوى ببعضه وذكر النصوص
- ٥٨٦ محضر من قاضي ترمنت في دعوى منزل توقف فيها القاضي وطلب عرضها على مفتي المديرية فاشتبه فيها اجيب بحصول تناف في التحديد وبين فتعاد للاستيفاء



٥٨٧ محضر من نائب بنى سويف في دعوى نكاح من عري على امرأة مثله بالفاظ  
مخصوصة طالب عرضها مفتي المديرية بعدما ذكره أجيب بحجته حيث كان  
العرف ان عقاده بمصدر الى آخره

٥٩٠ محضر من قاضي القيوم في دعوى بقطعة أرض تنازع فيها اثنان كل يدعى وضع  
يده وادّعى واحد منهم ايدفع بالشراء والتصرف بحضور الآخر أجيب بعدم صحتها  
لنقص في التحديد وبين ما يلزم فيها

٥٩٣ محضر من محكمة مصر في دعوى زوجية وطلاق اقربه الزوج وتجهيد النكاح  
وتصادق بعض الورثة على صحته والمشاركة في الميراث وأنكر الآخر فخرج الزوج  
من مشاركة المنكح ثم دفع الآخر بعد تحرير الاعلام أجيب بعدم سماعه  
للتخصيص في لائحة القضاة

٥٩٦ محضر من قاضي زفتى تنازع من اثنين في نصف جاموستين هما في يد ثالث  
توقف في حكمهما وما يصير اياه فيها كل من القاضي ومفتي المديرية بعد تكرار  
الطلب منه أجيب ببيان الخارج وذي اليد وتقدم بينة الخارج وهو المدعى  
ملكاً مطلقاً على مدعى الشراء الخ ما توضح

٥٩٨ محضر من قاضي محكمة الساحل في دعوى شفعة استنهم عنها من مفتي مديرية  
سيوط فاجابه بما لم يقنع به أجيب بعدم صحتها لعدم استيفاء الشرائط وأوضح المقام  
٥٩٩ مطلب اذا سمع البيع عند حضرة البائع لو العقار في يده أو المشتري أو الداروا شهد  
يقوم مقام الطلبين

٦٠٠ مطلب قال الشفعة لي اطلبها واخذها بطلت شفعته

٦٠٠ مطلب سلم على المشتري تبطل شفعته

٦٠٠ مطلب قال لي فيما اشتريت شفعة بطلت

٦٠٠ مطلب قوله أنا الحق بالشفعة لا يفيد المطلب

(تمت)

(بيان ما وقع في طبع هذا الفهرست من الخطا)

ص	س	خطا	صواب
١	١٤	بامرهما	••
١	١٤	فيها لاضافة	فيها بامرهما لاضافة
٢	١٤	ورد	رد
٣	٧	الدعوى ان أثبت	الدعوى والقضاء بها
٦	٢٦	وقبل	وكيل
٨	١٧	فصل	حصل
٢١	١٧	لا	الا
٢٢	٢٣	قاضي خلاف	القاضي الخلف



• (ما شاء الله كان) •

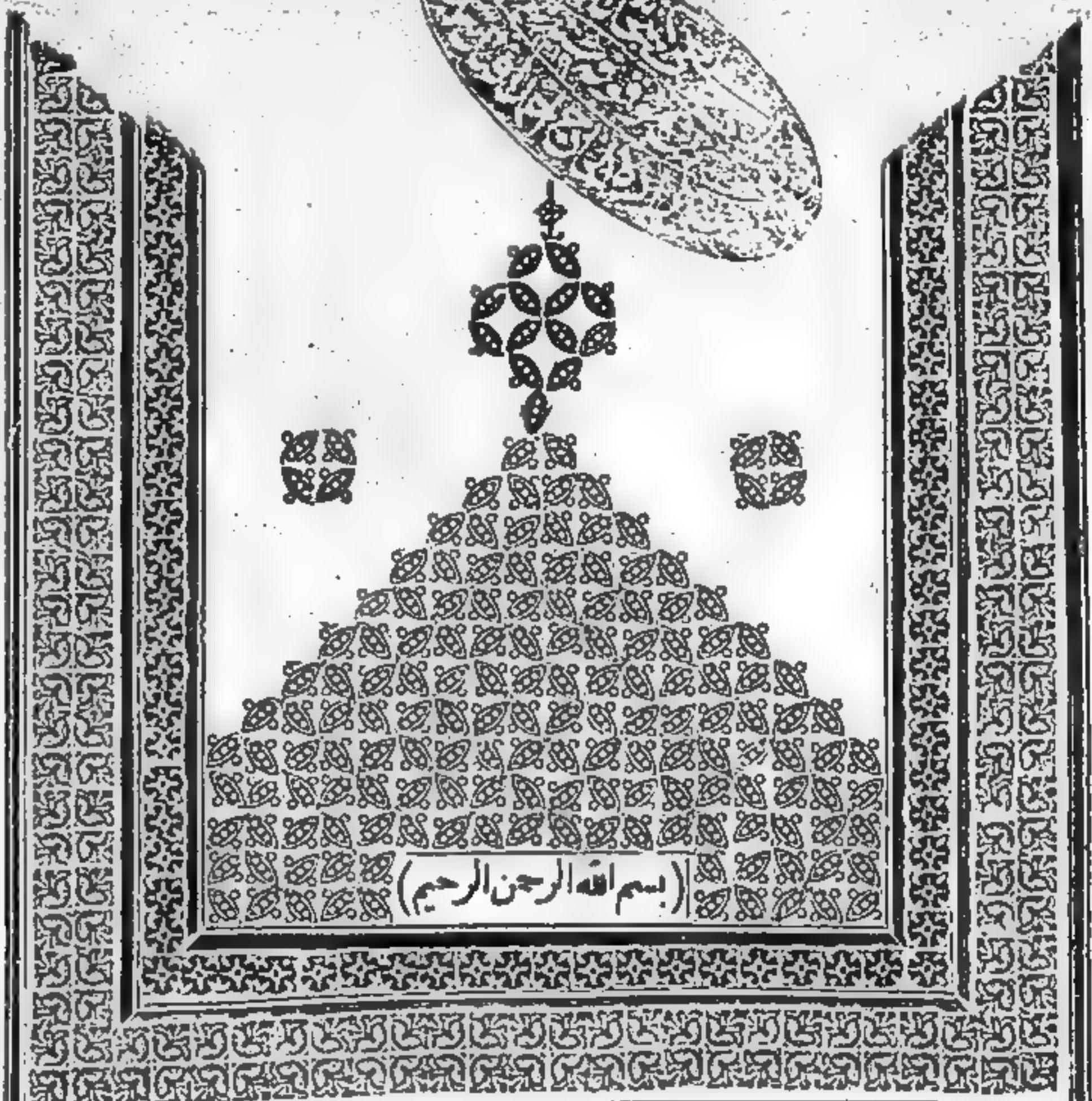
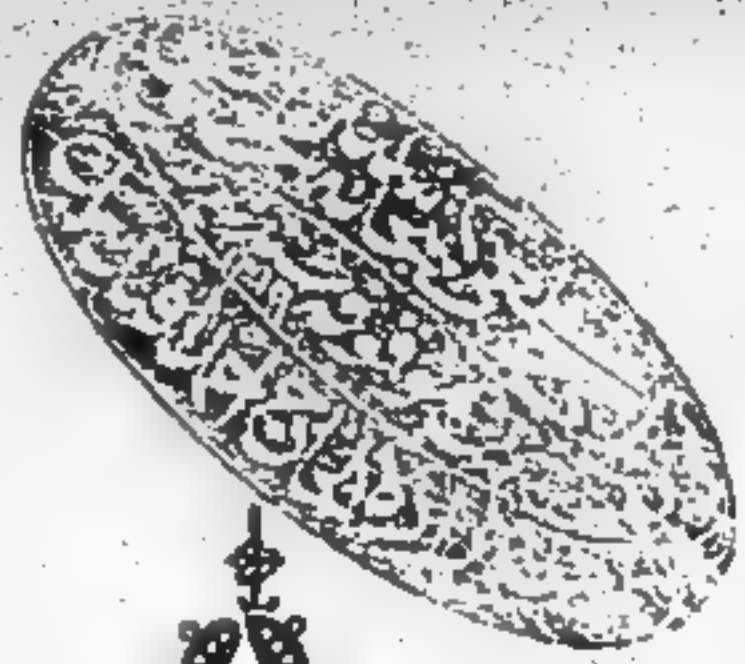
الجزء السادس من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية للأمام  
الأوحد والأدعي المفرد شيخ الإسلام ومفتي الديار  
المصرية حلال سيدنا ومولانا الشيخ محمد العباسي  
الغفقيه الحنفى الأزهرى المصرى المهدى

الطبعة الأولى بالمطبعة الأزهرية

المصرية سنة ١٣٠١ هجرية







(كتاب الحاضر والسجلات)

(مثل) عن دعوى صورته ادهى احمد ابواسماعيل القائم من نفسه وبولاية على اولاد  
ابنه محمد وبو كالة من الحسين بن موسى ابى اسمعيل الحاضر والموكل له شفاها بالمجاس  
وبوصايته على اولاد اخيه موسى المذكور القصر على المذكور اسلام افندي ابن عبد الله  
معتق الجناب المذكور عبد الرحمن بك الحاضر معه بالمجاس انه فيما قبل تاريخه في ثاني  
شهر رمضان سنة ١٢٦٥ وجد المحسنين بن موسى المذكور الموقل لعنه المذكى  
المذكور كور قدر من الهبوب المصيرى بدار اولادهم الكبير بناحية اريون وهو يفتح  
في الدار المذكور كورة وياخذ منها سبأ للزراعة فاخذ الدراهم المذكور كورة وتوجه الى والده  
موسى وسلمها له فشاغ ذلك بالناحية حتى بلغ ارباب الدار المذكور كورة فوجهوا الى  
مفتش الناحية وهو المذكى عليه المذكور واخبروه بذلك فلما بلغه ذلك حضر الى  
ناحية اريون بعد العيد الصغير باربعة ايام وهو رابع شهر شوال سنة ١٢٦٥ ونزل  
بدوار اولاد ابى عمرا المعروف بدوار الاوسية وارسل احضر محمد اولاد المذكى المذكور  
وموسى اخا المذكى المذكور وامر اتباعه بضربهما فمريا امامه وصار الضرب عليهما

بالكرابج

بالكرابج واحد بعد واحد والضرب على ظهرهما وبطنهما واجنابهما ومكث يضربهما  
بهذه الكيفية ثلاثة ايام مع بعض من الليل حتى مات محمد اولاد المذكى والضرب دائم  
عليه في وقت العشاء في ثالث يوم حضور المذكى عليه وان موسى اخا المذكى مكث  
ليلة بعد الضرب ومات بسبب ذلك في وقت الضحى رابع يوم حضور المفتش المذكى  
عليه المذكور وان المذكى عليه المذكور ضرب ايضا سبعة زوجة موسى ابى المذكى  
في ثاني يوم حضوره وقت العشاء على ظهرها بالكرابج حتى تقطع جلد ظهرها  
وانكشف اللحم فكثت ممرضة واحضروها الى المديرية وكشف عليها وماتت  
بسبب ذلك بعد مضي عشرين يوما من الضرب وبطلبه بموجب ذلك شرعا مثل من  
اسلام افندي المذكى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بانه حضر الى ناحية اريون في  
ثالث شهر شوال سنة ١٢٦٥ بموجب جواب حضر له من مشايخ الناحية بالحضور الى  
الناحية لاجل تحقيق قضية الدراهم المذكور كورة ونزل بالمذكى بالدوار المذكور  
اعلاه وارسل احضر محمد ابى المذكى وموسى ابى اسمعيل اخا المذكى وسالهما عما وجداه  
من الدراهم فانكر اقرار اتباعه بضربهما فاضرب كل منهما نحو عشرين كرابجا على  
رجليه وذلك في وقت المغرب ليلة رابع شوال المذكور وكثروا فيهما ما ايضا امر بضرب  
سبعة المذكور كورة فضربت نحو ستة كرابج على يديها وذلك امامه وهو جالس بالامام  
المذكور كورواهم بسجنهم وتوجه الى اشغالهم وان الرجلين المذكورين والمرأة لم يمتوا بسبب  
ذلك وانهم بلغوه بعد توجههم من الناحية ان مشايخ الناحية اطلقوهم من السجن  
وتوجهوا الى محلهم وان الرجلين ماتا بعد ذلك بعشرة ايام والمرأة ماتت بناحية الهلة  
فهل والحال هذه يطلب من المذكى يدنة تثبت موتهم بسبب ذلك الضرب على طابق  
دعواه ام لا ولا يتبقى باقرار المذكى عليه المذكور اعلاه ويحكم عليه بالدية في الجميع  
ولا يلتفت لقوله انهم لم يموتوا بسبب ذلك واذا قلتم بطلب البينة من المذكى بموتهم بسبب  
ذلك وباعتذار الضرب عليهم ثلاثة ايام وعدم الاكتفاء باقرار المذكى عليه المذكور في  
الحكم عليه بالدية وحضر المذكى وعرف انه عاجز عن اثبات ذلك وانه اسقط حقه في  
دعواه المذكور كورة وكذلك الحسين ولد اخيه الموكل له بحلف المذكى عليه بالذمة  
واذا قلتم بالحكم على المذكى عليه بلزوم الدية بمقتضى اقراره المشروح اعلاه فهل  
الدية المذكور كورة تكون عليه في ماله ام على عاقلة ومن عاقلة هل المعتق ام غيره وهل  
هي حالة او مؤجلة في ثلاث سنين او اكثر جزاء الجواب مفصلا عن كل استفتاء  
(اجاب) اقرار المذكى عليه بالضرب على الوجه المصور لا يوجب عليه قصاصا ولا  
دية وعلى مذهب القتل اثباته ان صح دعواه ولم يوجد ما منع لكرابجها على الوجه المتعارف  
غير صحيحة فان عجز حلف المذكى عليه اليقين الشرعية بطلب المذكى اذ لا بد من طلب  
المذكى اليقين في جميع الدعاوى الا عند ابى يوسف في اربع مسائل ليس ماذ كرمها



وعاقلة المعتق قبيلة سيده فتكون الديه عليهم ان ثبت عليه القتل بالبينة وان ثبت  
 باقرار القاتل فقط كانت في ماله في ثلاث سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى  
 بطريق الو كالة عن زوجة اخيه بطريق الوصاية على اولاد اخيه المتوفى على آخر ان  
 المدعى عليه ضرب اخاه وقت من خشب بلوط في مقدم رأسه فشق الجسد وسال الدم  
 من رأسه ومن أنفه ومن حلقه وذلك بسبب مشاجرة كانت بين اخي المدعى ووالد المدعى  
 عليه وكان ذلك في وسط الحارة التي فيها دار المدعى والمدعى عليه بالقرب من دار  
 المدعى بعد المغرب من ليلة الخميس الموافقة لثامن عشر صفر سنة ١٢٦٦ فسقط  
 مطروحا على الارض لوقته ساوم كثر ملازم الفرائش مدة يومين ومات في اليوم الثالث  
 وقت المغرب بسبب ذلك فسئل من المدعى عليه عن ذلك فأجاب بالانكار لذلك  
 كليا فطلب من المدعى بينة تثبت دعواه فأحضر رجلين شهد كل منهما على انفراده  
 ان في شهر صفر سنة تار يخه في ليلة الخميس المذكورة من غير علم لهما انها ليلة الثامن  
 عشر من الشهر المذكور ضرب المدعى عليه المذكور أخا المدعى بسوقة من خشب رومي  
 في مقدم رأسه فسال الدم من أنفه ومن حلقه وسقط مطروحا على الارض ومكث يومين  
 ملازم الفرائش ومات بسبب ذلك في اليوم الثالث لكن ذكر احد الشاهدين أن موته  
 قبل المغرب والثاني ذكر انه لم يكن مشاهدا له وقت موته وحضر الى منزله بعد موته  
 فوجده قد مات ثم دفن فهل هذا بعد اختلاف في الشهادة وترد بسببه أولا وإذا قلتم بان هذا  
 يعد خلافا في الشهادة وعاد الشاهدان وذكر انه مات في وقت المغرب قبل ذلك منهما  
 أولا وهل عدم علمهما ان الليلة التي ضرب فيها المقتول هي ليلة الثامن عشر من الشهر  
 المذكور يعد خلافا في الشهادة أيضا أولا وإذا قلتم بصحة الشهادة ولزوم الديه على العاقلة  
 ما المراد بالعاقلة هل هي العصبية فقط أو كل قرىب ولو قرابة بعيدة وإذا لم يكن له أقارب  
 تكون في ماله (اجاب) حيث شهد الشاهدان بالضرب في الليلة المذكورة وان المضروب  
 لم يزل صاصب فرائش حتى مات قبل شهادتهما وإذا خالف الشاهد في شيء لا يلزم ذكره  
 في الشهادة لم يكن مانعا ولا يكون عدم مشاهدة أحد الشاهدين المضروب من وقت  
 الضرب الى الموت قاذفا في شهادته حيث ذكر في شهادته ان المضروب لم يزل صاحب  
 فرائش حتى مات على ما يظهر وعاقلة الرجل اذا لم يكن من أهل الديوان قبيلته وأقاربه  
 وكل من يتناصر هو به ومعنى التناصر انه اذا حربه أرقا وامعه في كفايته فان لم يكن  
 تناصر فلا عاقلة له وحينئذ تجب الديه في ماله في ثلاث سنين والله تعالى أعلم (سئل)  
 عن محضر من قاضى قليوب حاصله ادعى رجل بطريق الو كالة عن امرأة على رجل  
 آخر ان تحت يده على سبيل الامانة كذا من الدراهم امانة لزوج موكلته القاتل  
 بالاقطار الجازية وقد توفي بها ويريد المدعى اثبات وفاة المذكور عن زوجته فقط  
 واثبات المبلغ بذمة المدعى عليه وأخذ ذلك منه موكلته من مؤخر صدقها عليه بالوجه

الشرعي فاعترف المدعى عليه بالامانة وجود وفاته عنها واستحقاقها مؤخر الصدق جدا  
 كليا فكاف المدعى بينة تثبت مدعاه فأحضر بينة تشهد على شهادة من شهد وفاته  
 بذلك الطرف وانما جعلها الشهادة بقولها ما شهدا عن كل واحد منهما وفاة المذكور  
 وادعى ان الشهادة في ذلك وأن يثبت به كل من ادعى شهادة كل واحد منهما وفاة زوج  
 المرأة الموكلة المتوفى عنها فقط حيث لا لنا الشهادة عنهما وشهدا بذلك وعرفنا  
 باننا شهدنا على شهادتهما وثبوتها عنهما بذلك ولم يذ كر ان سبب شهادتي الاصل ولا  
 ما يحصل به تمييزهما (اجاب) في هذا المحضر خال من حيث دعوى الامانة بالبيان مكان  
 الايداع وكونها بذمة المدعى عليه مع عدم بيان استتلا كها حتى تثبت في الذمة ومع  
 فرض التهميج فلم يذ كر الفرعان اسماء أحد ادا الاصول ولا بد من ذكره في الشهادة على  
 الشهادة كما في حواشي الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) عن دعوى وارثة من قاضى  
 المنصورة مضبوته المدعى ابراهيم عامر بن المرحوم محمد عامر والمخترم محمد عامر بن المرحوم  
 ابراهيم عامر الوكيل عن المرأة ستم زوجة أحمد عامر المدعى قتلها وعن فطومة ومنصورة  
 اختي أحمد عامر على سليمان حلاوة ومحمد رجب بن محمد رجب أرسل اتباعه الى احمد  
 عامر واحضره الى ديوان الاوتسية وامره ان يتوجه الى غيط الجاويش ليحضر عثمان  
 جاويش فقتل احمد المذكور ببارض سليمان حلاوة ولم يدرك كل من المدعين القاتل لاحد  
 المذكورين يدان المحكم الشرعي في ذلك على مالك الارض أو على من أرسل الشخص  
 وتسبب في توجيهه وانكر سليمان حلاوة وجود المقتول بارضه واحضر المدعيان شهدوا  
 بانه وجد مقتولا ببارض سليمان حلاوة فطعن سليمان حلاوة في الشهود بانيته وبينهم  
 خصومة بسبب ان ابويه معا ذوان لابييه وان الشاهدين قتل بعض اقاربه وان احدهما  
 متزوج بمصورة المذكورة وان احدهما ضرب اخا المدعى عليه فوقع بعض اسنانه  
 وادعى سليمان المذكور ان المدعين بين اقربان المقتول وجد ببارض عثمان جاويش  
 وطلب منه بينة على ذلك فأحضرها وشهدت فطعن المدعيان بان احدهما ولا الشهود  
 ابن خالة سليمان وله معه خلطة واحدهم مقيم معه بحجارة واحدة وعلى جميع الحارة باب  
 يغلق واحد هم بيته قريب من بيت سليمان المذكور وارضه قرية من ارضه وان  
 جميع من بالجهمية التي فيها سليمان المذكور يخشونه وان كان ليس شيعنا على جميعهم  
 هذا مضمون القضية فالحكم (اجاب) حيث لم يدع كل من ابراهيم ومحمد عامر المذكورين  
 القتل على سليمان حلاوة ومحمد رجب وذكر كل منهما انه لا يدري القاتل لاحد عامر  
 المتوفى وانما يريدان المحكم الشرعي على مالك الارض أو على من أرسل احمد عامر  
 المذكور حيا متوضعا به هذا المحضر فلا قسامة ولا دية على محمد رجب ولا على سليمان  
 حلاوة على فرض وجود المتوفى بارضه اذ لا بد من دعوى القتل على جميع اهل المكان  
 الذي وجد به المقتول او على معين منهم كما صرح بذلك علمنا وانا وعلى هذا فلا حاجة الى



الجواب عن دعوى الاقرار وتجريح الشهود والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي قليوب عن مراعاة مضمونها ادعى رجلان ناظران على مـ مجدو بطريق وكاتهما الشرعية عن خدمته على سبعة عشر مـ منهم اصيل ووكيل بانهم ووكلي بعضهم واضعون ايديهم بـ يرحق على سبعة عشر مـ دانا طيناسوا دارزة موقوفة على المسجد محدودة بمحدود اربعة وانه في سنة ٤٣ نزل رجل ووزع هذه الاطيان على واضعي اليد المدعى عليهم ويطالبانهم برفع ايديهم عنها فاجاب المدعى عليهم بان جميع ما بايديهم وايدي موكليهم تلقوه عن آباءهم وجدوا كونها موقوفة فلم يصدق المدعيان ما قررته المدعى عليهم من الحكم (اجاب) دعوى الناظرين المذكورين على الوجه المستطور غير صحيحة فلا يترتب عليها سؤال الخصم والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي قليوب عن مراعاة مضمونها ادعى رجلان ناظران على مـ مجدو بطريق وكاتهما الشرعية عن اخصاص على جماعة بعضهم اصيل ووكيل وبعضهم وكيل فقط بان بعض المدعى عليهم والموكلين للباقي واضعون ايديهم على نصف رزقة موقوفة ومصدرة على شعائر المسجد المعينين البالغ قدر النصف كذا فدانا كذا ناذ ذلك بناحية كذا بخصوص كذا الحدود بمحدود اربعة ويذنا ما تحت يد كل منهم وانه صار توزيع اطيان بالناحية ومن جملة ذلك وزع مشايخ الناحية ذلك النصف على رجل وهو وزعه على المدعى عليهم المذكورين في سنة ٢٥٣ وهم واضعون ايديهم الى الآن نحو سبع عشرة سنة بغير وجه شرعي ويريدان رفع ايديهم ورد هاججة المـ مجدو ولم يعينوا الواقف لاي اسم ولا بنسبه وسئل من المدعى عليهم فاجابوا بوضع ايديهم الاصيل منهم والموكل على ذلك هم وآباؤهم من سنة ٢٢٧ وصار التصرف فيها ودفع خراجها وانكر واقفها على شعائر المسجد في الحكم (اجاب) دعوى الناظرين المذكورين على الوجه المستطور غير صحيحة فلا يترتب عليها سؤال الخصم والله تعالى اعلم (سئل) من طرف مجلس الاحكام في غرة ج سنة ٧١ بما مضمونه ان بنات اخي المتوفى حسن بك مفقش الاقاليم الوسطى سابقا معتنق المرحوم جنته كان افسد بينا الكبير مرضن بانه لما توفي سمعن نصب سعادة سليم باشا مديرا المالية الا ان وصيا مرفقة القاضي على شخص اسمه احمد فادعى حضرته بان الشخص المذكور ابن اخ المتوفى لاجل اخذ التركة وتحرره اعلام شرعي بثبوت ذلك والحال انه لم يكن ابن اخيه وان الشخصين اللذين شهدا له من الجرا كسة وفي وقتهم لم يكونا يعرفان اللسان العربي وانما شهدا بالغة الجرا كسية والذي كان يترجم ما يقولانه هو احمد من ذكاهما في الشهادة وان ثبوت تلك الوراثة لم يكن بحضور وكيل من طرف المعتنق وان الذي ثبت الوراثة له صار بالغاً وشيذا كما ثبت ذلك بالهـ كمة الشرعية في سنة ١٢٦٦ وانه بمناسبة ذلك ترفع عنه الوصاية فبالاطلاع على الاعلام الشرعية المؤرخ بتاريخين احدهما يوم ١٢ جاسنة ٦٥ والثاني في ٢١ جاسنة ٧١ وجد فيه

٢٦

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

انه ثبت وراثة احمد له المرحوم حسن بك بشهادة شخصين من الجرا كسة وان ثبت ذلك كان في وجه وكيل بيت المال الو كالة المطلقة المدجلة بالجلس الشرعي والمنصب وصيا على تركه المتوفى وان القاضي اقام سعادة سليم باشا وصيا على القاصر المذكور وبما انه عند وفاة حسن بك صار الختم على تركه من وكيل بيت المال وبما صار الادعاء بان احمد ابن اخ للمتوفى صار بالتبوت المتقدم ذكره في وجه وكيل بيت المال وكل ذلك والمعتنق الذي هو الوارث له موجود ولم يعلم بذلك فهل حيث كان المعتنق الذي هو الوارث موجود الا يكون وكيل بيت المال خصما في اثبات الوراثة اذ يدعي بالانقـ الصريح واطلعوا على اعلام الدعوى والمضبطة وتاملوا فيه ما تاملوا في اقبوا فيه واما نقل عن صحة الحكم اوفاده (اجاب) وكتب عليه اسمه وختمه بمختمه كل من حضرة الشيخ مهبطي القرشي امين الفتوى بمصر والشيخ محمد المنصوري والشيخ محمد الرافعي مفتي مجلس الاحكام بمصر والشيخ محمد القطب والشيخ عبد القادر الرماوي مفتي ديوان مـ وم الاوقاف بمصر المحسني في كل من مـ الشرطي سماع يذنة الارث احضار الخصم وهو اما وارث آخر او غير يملك اوله على الميت دين او مودع الميت او الموصى له او ابيه كما في النزاية في العاشر من كتاب الدعوى ومثله في الخلاصة الهندية وغيرهما وفي البحر من التنبيهات لولم يكن للميت وارث وجامدغ للدين على الميت نصب القاضي وكلا للدعوى كما في ادب القاضي للخصاف وظاهره ان وكيل بيت المال ليس بخصم اهـ وقيدته في حاشية الرمي عليه بما اذا وكال السلطان بجمعة وحفظه اما اذا وكال بان يدعي او يدعي عليه ايضا سمع وهذه المسئلة كثيرة الوقوع اهـ وفي فتاوى الخير الرمي مانه وقد صرح علماء اثنان وكيل بيت المال ليس بخصم يدعي او يدعي عليه ما لم ياذن له السلطان بالدعوى وقد اتي بذلك استاذنا السراج الحنفوي اهـ وذكر في فتاوى الانقروى في اوائل فصل من يصل خصما القـ يره اصلين احدهما ان من ادعى على انسان شيئا كان المدعى عليه لو اقر بهم اقراره يثبت خصما في اقامة البينة بالانكار وان كان لو اقر لا يصح اقراره فانه لا يثبت خصما في اقامة البينة في الانكار ومن يصح اقراره يصح انكاره فيكون خصما لا اقامة البينة عليه ومن لا يصح اقراره لا يصح انكاره بخلاف الوصي فانه لا يصح اقراره ويصح انكاره والثاني ان من ادعى مالا على غائب واراد ان يقيم البينة على رجل حاضر فان الحاضر يثبت خصما عنه اذا كان مادعي على الحاضر حقا لا يتوصل اليه الا بالاثبات ذلك على الغائب اهـ وحيث كان المعتنق الذي هو معتنق الوراثة موجودا غير غائب غيبة منقطعة والزوجة التي هي محقة الوراثة موجودة بالبلد ايضا في حادثة الاعلام لا يكون للقاضي نصب وصي وهي الحال هذه فقد صرح العلامة البيروني وصاحب الهندية بان القاضي لا ينصب وصيا للدعوى المحقوقة

١٢٧١



والأموال على الميت مع وجود وصي أو وارث ليس غائبا غيبة منقطعة حيث قال الأول  
ما نصه يجب على القاضي نصب الوصي في حق من مات ولم يوص إلى أحد ولم يخلف  
وارثا وإن كان لليت ورثة كبار في بلد آخر وماله وتر كنه حيث توفي فادعى عليه  
قوم حقوقا وأموالا فإن كان البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن البلد الذي توفي فيه  
نصب وصيا وإن لم يكن منقطعاً لا ينصب كما في شرح الأدب والمخلاصة اه وقال  
الثاني ما نصه وإذا ترك الرجل مالا في البلدة التي مات فيها وورثته في بلدة أخرى  
فادعى عليه قوم حقه وقوا وأموال أهل ينصب القاضي عن الميت وصيا ليثبت القراء  
الديون والحقوق على الميت ذكر الخصاص رحمه الله في باب أدب القاضي في باب اثبات  
الحقوق على الميت إن هذه البلدة إذا كانت منقطعة عن تلك البلدة ولا يذهب العير  
من هنا إلى ثمة ولا يأتي من ثمة إلى هنا يعني في الغالب فالقاضي ينصب عنه وصيا كذا  
في الذخيرة وإن لم يكن منقطعاً لا ينصب كذا في البرازية اه ومثله في أدب الأوصياء  
وقد ظهر من أعلام الثبوت أن القاضي عالم بوجود المعتقد والزوجة ووراثتها محقة  
وقد علم من النصوص المقررة أن القاضي لا ينصب وصيا مع وجود وارث ليس بغائب  
غيبة منقطعة فاثبات الوراثة على الوجه المبين بالأعلام لم يظهر له وجه صحة شرعا والله  
تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عن محضر مضمونه ادعى ولدا رجل على  
أشخاص أربعة بأن أحدا المدعين خرج هو ووالدهما فلان من ناحية القيوم وسارا  
بالطريق المعروف بدرب الهرم فأصدين بلدتهم ما فيمنعهما ما سائران في وسط الجبل  
الذي هو ليس في ثلاث أحدهم بعيدا عن القرى خرج عليهم الدارسة أشخاص متلهمين  
ويذكر كل بارودة لا يعرفان أسماءهم ولا أشخاصهم وأطلق اثنان منهم بارودة بين  
معمرتين بالرصاص فخرجت من مارصا صتان وأصابتهما أحدهما أحد المدعين في  
الجهة اليمنى من بطنه وخرجت من جنب سرته من الجهة اليسرى وأصابته الرصاصة  
الثانية والدهما وسماه قحت ضلعه الأيسر وقامت في أمعائه ولم يخرج فسقط ميتا  
بسبب ذلك فأنجسهم ميراثه في ولديه المدعين وكان مع والدهما ألف قرش أخذه منه  
الأربعة المذكورون فحضر جماعة من بلدتهم فاجتمعوا لهما إلى ديوان مديرية الجيزة  
وإن المدعي عليهم مقيمون براس الدرب ولما سأل المدير أحد المدعين الذي كان مع  
والدهما أخبره بأن المدعي عليهم المذكورين هم الذين خرجوا عليهم بالطريق  
وضر بوهما على الوجه المصور وأنه أخبر بذلك ظنا منه بسبب أقامة المدعي عليهم  
براس الدرب وإن المدعين لا يعرفان الأشخاص الذين ضرب بوهما ولا يعرفان أنهم  
المدعي عليهم أم غيرهم ولا يعرفان الأشخاص الذين ضرب بوهما ولا يعرفان أنهم  
المدعي عليهم إن يعرفوهما الأربعة الأشخاص لا يطالبونهم بما يترتب عليهم بسبب  
ذلك لكونهم مقيمين براس الدرب ويستلأن جوابهم عن ذلك وأنكر المدعي

عليهم دعواهم المذكورة وجدوها جدا كما في الحكم (أجاب) المدعي على الوجه  
المستورد غير صحيحة إذ من شرط تعيين المدعي عليه بأنه القاتل فلا يترتب على المدعي  
عليهم مجرد الدعوى المذكورة شيء وباب الدعوى مفتوح فإن عين وألبا القاتل من  
قتل مورثهما وأدعى عليه وأثبت دعواهما بالوجه الشرعي بعد صحتها قضى لهما  
بوجوبها والأفلاوق قد صرح علما وثابا بحد من وجد قتيلا في بركة بعيدة عن العمران  
أثبت علما كذا لا حد ولا في تصرفه ولا منفعة للمسلمين بها باحتياط أو احتشاش أو  
مخوف ذلك إذ لم يثبت القتل على معين والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة  
عن محضر مضمونه ادعت امرأة بالاصالة عن نفسها وبطريق الوصاية على بنتها  
القاهرة من قبل القاضي على رجلين بأنهما أخبرا زوجها بأن دولسا قبة الجامع  
السكن يملكتهم موقع فيما ويريدان منه أن ينزل فيها لأخراجه فأخبرهما بأنه تعب  
فخبراهما على النزول بأن قال له أخرج الدلو لأجل خاطرنا ويترك لك الثواب من الله تعالى  
فنزلا بها وغطس في الماء فلم يجد الدلو فادعى وجه الماء وقال لهما خذا بيدي فلم يرضيا  
وأمرهما بأن يغطس ثانيا للبحث عن الدلو فغطس ولم يجدوا ما يسبب غطسه ثانيا عن كل  
من زوجته وبنته القاهرة والمحل المستسكن برحماهم غير شريلت ثم حضرت الزوجة  
وأطلعت زوجها من الساقية ودفن وتطالهما بما يترتب عليهما بسبب ذلك وسئل  
منهما فأجابا عن ذلك بأنهما أخبرا زوجها بذلك فطلب منهما ما أجرة أخراج الدلو وهو  
يخرجه من الساقية فأعطاهما أحدهما أقرشا ونزل وغطس مرة وعاد وغطس ثانيا فلم يجد  
وما من ماعته عن ورثته المذكورين على الوجه المصور وأنه كان مع الدلو السواقي  
وأقرهما بهذا فلما حكما الحكم (أجاب) لا يترتب على المدعي عليهم ما يترتب بسبب موت  
زوج المدعية المذكورة غير يقا في الساقية المذكورة بعد صحتها على الوجه المصور  
لأنه غرق بغيره والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عن حكم محضر مضمونه  
ادعت امرأة بالاصالة عن نفسها وبطريق وصايتها على أولادها القاهرة على رجل  
بأنه خرج مع زوجها فأصدين التجارة وكان مع زوجها مبلغ دراهم بعينه له وبعضه  
لأخيه وبعضه للمدعي عليه ثم أرسل لها المدعي عليه فأخبرها بأن زوجها نزل في البحر  
ليجوزا إلى البر إلا أنهما لم يجدوا وجوده وأراد أن يرجع فغرق ثم وثب على  
الماء وقال للمدعي عليه ادركني فأسرع ونزل أيقظ فوجده قد غرق ولم يظهر وأن  
الدرهم التي معه موضوعة في كبر على خزائه وصار البحث عليه فوجد أنه أخرج من  
البحر بناحية القاهرة ودفن وكشف على قبره فوجد ميتا وأنجس ميراثه في زوجته  
المدعية وأولادها القاهرة المذكورين وإن المدعي عليه هو الذي قتل زوجها وأخذ ما كان  
معه من الدراهم والثياب والقفا في البحر وطلبه بما يترتب عليه بسبب ذلك وسئل  
منه فأجاب بأنما حين وصل إلى الجهة التي غرق فيها وأرادا التعدي فلم يجداهما كما



دسج المدعي عليه الى البر الاخر ليحضر له مركبا الى ان وصل الى البر فناداه زوج المدعية  
 اني اريد ان اسبح ولا استطيع ذلك والدية معي فارجع وخذها فاعاد المدعي عليه  
 صاحبها حتى وصل الى البر ونزل زوج المدعية واراد المدعي عليه ان ياخذ الدية منه  
 وهو صاحب فقال له ادر كني فقتل وسج حتى وصل الى مكان المتوفى فوجده قد غرق ولم  
 يظهر وان ماله من الدراهم موضوع بكمرة على حزام المتوفى وهو اقل مما ذكرته  
 المدعية ويذنه فاستغفر من المدعية عن كيفية القتل وعن الالة التي قتله بها فذكرت  
 انها لا تعرف ذلك وانها تدعي عليه بقتل زوجها بسبب انه خرج معه ولم يعد ويدهي انه  
 غرق وان الدراهم التي كانت معه فقدت منه فبسبب ذلك ظنت ان المدعي عليه قتل  
 زوجها واخذ ماله اتمته وادعت عليه بذلك ولا يثبت له ما يدعيه والانه لم تكن حاضرة  
 حين ذلك فالحكم (اجاب) لا يثبت على دعوى المرأة المدعية المذ كورة الزام المدعي  
 عليه بشي والحال هذه ولا يحكم عليه بمجرد الدعوى المذ كورة على الوجه المسمو وقد  
 صرح علماء اوثان بان من شرط الدعوى ان يثبت على الجرم فلو قال ان لم تصح الدعوى  
 كما صرح به في البحر والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عن حكم  
 محضر دعوى مضبونه ادعي مصطفي شرموط بن احمد شرموط بن مصطفي شرموط بن  
 درويش السعدي على فاطمة بنت شعي الديب زوجة المتوفى الاتي ذكره وحسنة  
 واختها شقيقة بان المراتين الاخيرتين بنتي علي ميرج المرزوقين لوالدهم المذ كور  
 من منه بنت الحاج محمد السعدي بن عوض السعدي اخت المتوفى الاتي ذكره فيه بان  
 فيه اقبل تاريخه من نحو سنة سابقة توفي محمد الطيب ابن الحاج محمد السعدي بن درويش  
 السعدي عن كل من زوجته فاطمة احدى المدعي عليهن وولد لهما المدعي المذ كور  
 من غير شريل وان الخلف عن المتوفى المذ كور جميع السكان السكان بالجيزة المحدود  
 بحدود اربعة وان المدعي عليهن الثلاث المذ كورات بعد وفاة المتوفى وضمن ايديهن على  
 السكان الخلف عن المتوفى ويطالب المدعي المدعي عليهن برفع ايديهن عما يخصه من  
 المكان المذ كور وسئل من المدعي عليهن من ذلك فاجب بالاعتراف بوضع ايديهن عليه  
 وبكونه مخالفا من المتوفى المذ كور وذكر ان المتوفى مات في شهر ذي الحجة سنة ٧٠٠ عن كل  
 من زوجته فاطمة احدى المدعي عليهن وولد لهما هو موسى ابوالسعود بن ابوالسعود  
 ابن سعود السعدي بن عوض السعدي المذ كور اعلاه الغائب هو الا ن بالاقطار  
 الشامية وبنتي اخته شقيقة المحرمة منه المذ كورة هما حسنة واختها شقيقة  
 وبان باقي المدعي عليهن المذ كورات من غير شريل كون محمد الطيب ابن محمد  
 السعدي بن عوض السعدي المذ كور وايس محمد السعدي والذ المتوفى ابن درويش كما  
 ذكر المدعي المذ كور في دعواه المذ كورة وانكر ما عدا ذلك فاستغفر من المدعي  
 المذ كور عن ذلك وطلب منه بيان كيفية نسبه للمتوفى المذ كور هل هو ابن عم والده

المذكور

المذ كور شقيقة ام لوالدهم لوالده فذ كر ان محمد الطيب ابن محمد السعدي بن عوض كما  
 ذكر المدعي عليهن وليس هو ابن درويش السعدي كما ذكر في دعواه وانه هو مصطفي  
 شرموط بن احمد شرموط بن مصطفي شرموط بن عوض السعدي وان لهما الطيب  
 المذ كور ابن ابن عم آخر يدعي موسى ابوالسعود بن ابوالسعود بن سعود السعدي  
 ابن عوض السعدي المذ كور وانه من نحو مدة لا يعرف له مكانا وانه كان ذكر في دعواه  
 انه ابن احمد وان احمد ابن مصطفي وان مصطفي ابن درويش وان المتوفى ابن محمد وان محمد  
 ابن درويش غلط بسبب عدم معرفته نسبه ونسب المتوفى المذ كور وان الصواب ما ذكره  
 ثانيا كما ذكر المدعي عليهن في جوابهن المذ كور وان ميراث المتوفى انحصر في زوجته  
 وولدي ولدهما المدعي والغائب المذ كور وان جده مصطفي شرموط المذ كور اخو كل  
 من والده المتوفى المذ كور وسعود السعدي المذ كور وشقيق والدهما عوض السعدي  
 وانه لا يعرف اسم امهم ولا ابيها ولا يعرف غير ذلك فلم يصدق المدعي عليهن وانكر  
 وراثته للمتوفى ووجدناها كايضا الحكم (اجاب) المصريح به في كتب علمائنا انه يشرط  
 في دعوى بنوة المذ كور نسب الاب والام الى الجد كما في الفرض وغيره كواقعات المفتين  
 ونصها ادعي انه ابن عم الميت يحتاج الى ان يثبت نسب الاب والام الى الجد ليصير  
 معلوما لان انسابه بهذه النسبة ليس بثبت عند القاضي فيشرط البيان ليعلم انه  
 فيعلم من ذلك ان دعوى بنوة المذ كور غير ذلك وهذا النسب لا تصح فيمنع المدعي الى ان  
 تصح دعواه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سؤال) واردمن رئيس مجلس الاحكام  
 في ١٤ ذي القعدة سنة ٢٧١ واجيب عليه من هذا الطرف وبامضاء حضرة الشيخ  
 محمد المنصور الحنفى والشيخ محمد الرافعي الحنفى والشيخ احمد بن الحاي الحنفى والشيخ  
 مصطفى القرشي الحنفى والشيخ عبد المطالب الحنفى والشيخ محمد القطيب الحنفى والشيخ  
 محمد ابى العلا الخلفاوى الحنفى والشيخ عبد الرحمن ابى راوى الحنفى  
 (وصورة السؤال) ان المرحوم يعقوب بن معنق المرحوم افندينا الكبير كان اوصى  
 وصية وعلق تنفيذها على ما تقتضيه ارادة المرحوم المعنق وقد حضرت وصدر امره الى  
 المرحوم باقى بك شفاها بالاجراء كما في الوصية فصار جرى العمل انما من بعد ذلك تقدم  
 مرض من جرم يعقوب بن معنق في خصوص تلك الوصية وانما غيرهم من اولها وقد اعطى  
 سؤال في هذا الشأن الى حضرات علماء المجلس واطلعوا على ما حصل واجابوا بطابقة  
 ذلك لشرع ثم ان حضرة خورشيد بك زوج حرم المرحوم اليه الا ان مرضه عاد  
 افنديناولى النعم تقرير ايستعمل على المطاعنة في تلك الوصية وغيرها وانه استغنى من  
 علماء اسكندرية واجابوا بانه مقتضى ما في الاصح الوصية وسعادة الخديوى الا كرم  
 اصدر الامر الى المجلس برؤية هذه المادة فيه وحيث علماء المجلس قالوا بصحتها والاخرون  
 قالوا بعدم الصحة وكل منهم يستند على ما في كتب المذهب فاقضى احضار حضراتكم

٢٠

١٢٧١



تطلعوا على القضية وتطروا الجواب بها والاصح والمعتمد يعني في حكم محضر هذه  
 الوصية (اجاب) بقوله الحمد لله على الحق ونزهة الباطل قدما للمعالي وادراك هذه  
 القضية وعلى صورة محضر الوصية المترجمة باللغة العربية المصرح في آخرها بان الموصي  
 اجري تحرير هذه الوصية حال صحته عقله لاجل اجراء ما فيها اذا حصل له امر الله يعني الموت  
 وصرح في ضمنها بعبارة بعض اشياء لا زوجة وغيرها وصرح في ضمنها باجراء خيرات مديدة  
 ومربيات لبعض اشخاص من ربيع عاقره ثم ذكر انه كل ما زاد من بعد المصروف من  
 بعد ما سبق ذكره من الوصايا ينظر الى الباقي ويعطى منه اقلان كذا واقلان كذا  
 وفسلان كذا ثم ذكر انه يجري التقسيم بينهم كالمهر من بعد اداء الوصايا والمربيات  
 (والافادة عنها) ان هذه الوصية صحيحة معمر لم يات منها من ثلث المال فان زادت على  
 الثلث توقفت في الزائد على اجازة الوارث وتكون وقف فيما ذكره من المصارف التي  
 صرح باجراء الخيرات والمربيات المذكورة من ربيع ثبوت الوقف بالضرورة فيما  
 ذكر كفاية مستقادم كتب المذهب لوجود الاضافة الى ما بعد الموت في هذه الوصية  
 وللتصريح بذلك الوصية في اثباتها وآخرها فلا يسوغ القول بانها باطلة ولا دليل عليه كما  
 هو ظاهر على ان الكلام في معرض الوصية والحال حال هذا كرتها وذلك كاف كما لا يخفى  
 على من له ادنى المسامحة هب امامنا النعمان عليه وعلى اصحابه وسائر الائمة كتاب  
 الرحمة والرضوان قال الامام فقيه النجف مير قاضي خان في فتاويه المشهورة رجل قال في  
 صحته او في مرضه ان حدث في حدث ففلان كذا عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال  
 سمعت ابا حنيفة ان هذه وصية والحدث عندنا الموت وان لم يقل حدث الموت وكذا لو  
 قال لفلان الف درهم من مالي او من نصف مالي او من ربع مالي فهو باطل قال ذلك في  
 صحته او مرضه الا ان يكون ذلك عند ذكر الوصية فيكون وصية اه وفي رد المحتار بعد  
 سابقة كلام مانعه وعلى هذا اذا قال له الف درهم من مالي فهو وصية استحب انا اذا  
 كان في ذكر الوصية انتهى معز بالانهاية ولا كلام في ان الهبة في مرض الموت من غير  
 قبض حال حياة الواهب غير صحيحة كهيئة السيد لادام ولد له حال حياته والله تعالى اعلم  
 (سئل) عن محضر من طرف قاضي الحيرة مضمونه ادعى على غيره عن نفسه بطريق  
 وكالته الشرعية عن اخويه شقيقة بالباقيين على الشيخ حسن المنوفي بان والد المدعى  
 وموكليه خلف لهم قطعة ارض زراعية اميرة محدودة محدودار بعة كانت تحت يد  
 الشيخ شعراوى شيخ بناحية الحيرة على مبلغ معلوم من الدراهم غارقة ليزرعها ويدفع  
 ما عليها للبري ثم بعد ذلك دفع والد المدعى وموكليه دراهم الغارقة للشيخ شعراوى  
 فقبضها ثم توفي والدهم من نحو ثلاث سنوات واستمر الشيخ شعراوى وابنه عابدين على  
 الاطيان المذكورة في حياة والد المدعى وموكليه ولم يسلم الاطيان لوالدهم وامتنع من  
 ذلك وهو شيخ بالناحية ثم سلم الطين للمدعى عليه من مدة سنة فزرعه وفي العام الماضي

زرع

زرع المدعى عليه بعض الارض وبقي منها جانب بدون زراعة فزرعها المدعى وموكلاه  
 قمحا ولما نضج اخذه المدعى عليه فعديا ووضع يده على الارض الى تاريخه ويطالبه  
 برفع يده عنها وتسليمها له وموكليه بالوجه الشرعى وثبت وضع اليد عليها من المدعى  
 عليه وسئل منه عن هذه الدعوى فاجاب بوضع يده على تلك الارض بطريق الاستقاط  
 من الشيخ شعراوى المذكور نظير مبلغ معلوم والله المسقط واضع ان ايديهم ما عليها مدة  
 تزيد على ثلاثين سنة يهرقان فيها مع مشاهدة والد المدعى من غير منازعة وانما ذكر  
 كونها كانت في استحقاق اصول المدعى وموكليه في الحكم (اجاب) اذا تحقق ترك  
 والد المدعى واخويه تلك الارض باختياره مدة سنين على الولاة يسقط حقهما منها ولا يكون  
 لاولاده رفع يدواضع اليد عنها في الفتاوى الخيرية جوابا عن مزارع في ارض سلطانية  
 رحل من الارض وتركها اختيارا فنزل بالقرينة غيرة وغرس فيما باذن من له الاذن  
 واعظم الغرس ورجع الاقلح ويريد ان يرفع يد الغارس عنها واخذ غرسه هل له ذلك  
 ام لا مانعه ليس له ذلك بل لو كان له فيها كرداوتر كما بالاختيار سقط حقه فكيف  
 اذا تركها وليس له فيها كرداوتر والمزارع انما حقه في الانتفاع بما اقام يتعهد بها المزارع  
 والانتفاع ومتى تركها سقط حقه بخلاف كل مزارع ان يزرع بالحصة حيث اذن له  
 بالاصح والدلالة وفيها ضمن جواب ان المزارع اذا اعمل الارض ووضع غيره يده  
 عليه ليس له الاسترداد وتبقى في يده من هي في يده وليس ان كانت في مزارعته ان يزرع  
 عنها ويرفع يده ويستولى عليه اذ ليس له فيها ملك ولا شبهة ملك ولا حق الاستبقاء  
 والاستقرار اه واما اذا لم يحصل منه ولا من ابيهم ترك اختيارا وكان لهم عذر  
 شرعى في ترك الدعوى تلك المدة كغيبه او كون المدعى عليه ذاك وكذا يخاف المدعى منه  
 الحق الضرر به لا يسقط حقهم وتسمع دعواهم فقد صرح في الخيرية نقلا عن المحامى  
 الزاهدى بممانعه حيث كان الترك بغير اختيار لا تسقط قدميتهم ولم يرفع ايدي  
 الواضعين ايديهم عليها حيث كان الترك بغير اختيار وقد صرح جوابا ان الدعوى لا تسمع  
 بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى وهو حرا ان من  
 الاعتذار كون المدعى عليه والباقي اثر يخاف منه والله تعالى اعلم (سئل) عن صورة  
 دعوى مضمونها في وكيل من شخصين وجهتهما ادعى على وكيل عم لا شخصين بان والد  
 ابي الموكلين كان في سنة ١٢٢٨ سافر الى الاقطار الشامية واقام بها وكان سنة اذ ذلك  
 نحو ستين سنة وترك اولاده الثلاثة وهم عبد الله العنيدى ووكيل المدعى عليه  
 وابراهيم الصنادى والد كل من موكل المدعى والحرمه ستين سنة الموكلة المذكورة  
 وفوجته الحقة وكان يملك حين توجهه مكانا بمدينة الحيرة وذ كرت حدوده وطاحونة  
 داخل المكان المذكور ومكانا بمصر لم تذ كرت حدوده وجاموسة وقرتين وحجارا ونورجا  
 ومحرانا وقطعتى ارض طين زراعية صبرتها كذا بخوصين ذ كرت حدودهما وجانب

(قوله كردار) في القاموس  
 السكر دار بالسكر مثل  
 البناء والاعمار والسكر  
 اذا كبسه من تراب نقاله  
 من مكان كان يملكه  
 ومنه قول الفقهاء يجوز  
 بيع السكر دار ولا شفعة  
 فيه اه



خلال لا يعرف قدره فوضعت الزوجة صالحة يدها على ما ذكرنا يكون اولادها قاصرين  
الى ان بلغوا وبعد بلوغهم صار ولداه ابراهيم وعبدالله يزرعان تلك الارض من غير تعيين  
مهل لكل منهما وفي تلك المدة جسد اطيافا اخرى ومواشي واستمر ايزرعان ما ذكر  
ويستعملان المواشي المذ كورة وصاروا يضعون ايديهم على تروكات والدهما وما  
جددهما من الاراضي والمواشي ويكتسبان من مهل الزراعة من غير تعيين مهل وهما في  
معيشة واحدة الى ان توفي ابراهيم المذ كورة في سنة ١٢٤٨ عن ولدين عبدالله وخليل  
موكل المدعي وزوجته عفا الله ووالده صالحة المذ كورة وكان ما جده كل من ابراهيم  
وعبدالله سوية خمسة افدنة لم تذ كر حدودها وجانب فلال مجهول القدر وبعد ذلك وضع  
كل من موكل المدعي وموكل المدعي عليه ايديهم على تلك الارض وصاروا يستغلونها  
من حين وفاة ابراهيم وهم في معيشة واحدة من غير تعيين مهل كل عن الآخر الى تاريخه  
وان موكل المدعي عليه وعبدالله وخليلا موكل المدعي جددوا اطيافا قدرها ستة  
افدنة ونصف بينت حدودها ووضعوا ايديهم على ذلك مدة تزيد على خمس عشرة سنة  
وان كلا من موكل المدعي عليه وولدي اخيه موكل المدعي توجهوا الى مصر سنة  
١٢٦٨ وارادوا يبيع المكان الكائن بها المذ كورة اعلاه فاستل عبدالله المذ كور عن  
والده المالك لانزل المذ كور فاجاب بانه مات من مدة طويلة قبل موت اخيه ابراهيم  
المذ كور فساغ لهم جميع المبيع المذ كور ثم من معلوم وخرج لهم حجة ايلولة ب وفاة  
على الصناديل وصار كل من موكل المدعي عليه وموكل المدعي عبدالله وخليل  
يزرعون الاراضي المذ كورة جميعها سوية من غير تعيين حتى صار تحت ايديهم الا ان  
خمس عشر فدانا ونصف وجانب تقع قدره اثنان وثلاثون ردا وما واش ذكر عددها  
فقط وآلات زراعة ذكر عددها كذلك واربعه ارباب ذرة وجانب تقديت تحت يده وكل  
المدعي عليه قدره كذا اشترى بها عبد او المحبة بالجهد ادية عرضا عن ولده واستخلص  
دينا كان في ذمة رجل يدعى كذا قدره كذا واشترى مكانا بالجيزة وادخله بالمئزر  
المترك عن ابيه المذ كور وكتب حجة باسمه ودفع ثمنه من مال الروكية وان موكل  
المدعي عليه اخرج ولدي اخيه من المذ كور ووضع يده على ذلك جميعه وسئل من  
ويعارض موكل المدعي في ما يخضعه من ذلك بغير وجه شرعي ويطالب المدعي  
المدعي عليه برفع يده وكاهما يخضع موكل المذ كورين من ذلك جميعه وسئل من  
المدعي عليه برفع يده ووضع يده وكاهما على ما ذكر بالوجه الشرعي فاجاب بوضع يده وكاه  
على ذلك وبان والده توجه في السنة المذ كورة وكان سنة اذ ذاك خمس وعشرين سنة  
وان والده صالحة زوجة ابيه المذ كورة توفيت سنة ١٢٦٣ بعد وفاة ولداه ابراهيم من  
ولديه عبدالله وسيفية وانه لما توجه الى مصر ليبيع المذ كور واخبر القاضي بانه  
ملك لوالده المذ كور وانه موجود على قيد الحياة امتنع القاضي من التسليم في بيعه ثم  
توجه في سنة ١٢٦٨ الى مصر وادعى ان والده توفي وباعه هو واخوته جميعا كذا وسلم الثمن

لولد اخيه احمدا الموكاين وان الخلف من والده الارض المذ كورة اولاد المذ كور والطاحونة  
من غير زيادة وان اخاه ابراهيم توفي عن زوجه عفا الله وولديه منها عبد الله وخليل  
الموكاين المذ كورين وكانا قاصرين واقاما معهما ما بمنزله لكونه تزوج والدتهما عفا الله  
المذ كورة وبيا كلان وشربان بمنزله ويزرعان القطعتي الارض المذ كورين اصله  
وكل ما نتج من محصول زراعتهم مايا كلانه وان المواشي المذ كورة ثلاث موكل المدعي  
عليه وزوجته عفا الله وان باقي الاماكن هي في تصرف واختصاص موكل المدعي عليه  
وان موكل المدعي صناعه يكتسبان ويصرفان على انفسهما منها وانهم في سنة كذا  
اذنا موكل المدعي عليه ان يزوجهما وكل ما صرفه في ذلك يكون دينان ذمتها وانما صرف  
في ذلك مبلغ كذا وان المحرمة صالحة والده موكل المدعي عليه المذ كورة قبل وفاتها  
بثلاثة ايام احضرت ابنتها سيدة الموكاين المذ كورة وسلمتها مع اخا ونجاسا بين مصادره  
وزنته وبعض شئ لم يبين وتقدمت عليه كذا وباق ذلك لوالدهما تحت يدها الى تاريخه  
وانما كرم ما عد ذلك وانه يطالب المدعي عليه الوكيل المذ كور باحضار الاشياء  
المرقومة وبيعها بالاختصاص موكل المدعي عليه منها فلم يصدق المدعي الوكيل على ذلك فسا  
الحكم (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي موت على الصناديل والده موكل المدعي عليه  
بعد دعوى صحيحة قبل موت ابنه ابراهيم والده موكل المدعي فسا يتحقق بالوجه الشرعي انه  
مختلف عنه ما يورث عنه شرعا يقسم بين ورثته فيكون لزوجته صالحة المذ كورة فيه  
الثلث من لو عانت حياتها بعده ولا ولادة الثلاثة الباقي يقسم بينهم للذكر مثل حظ  
الانثيين وما اصاب الزوجة يكون لولدها عبدالله موكل المدعي عليه واخوته شقيقة ولا  
شئ لولدي ابنتها ابراهيم الميت قبلها وما اصاب ابراهيم يورثه لورثته بالقرينة  
وان لم يتحقق موته يوقف ما تركه الى ان يثبت موته ببينة او يحكم بموته اذا مات  
اقراره في بلدته على المذهب فتقسم تركته بين من يرثه وقت الحكم بموته ويشترط في  
دعوى العقار التدديد وفي دعوى المنقول احضاره او يسان قيمته ان تعذر احضار العين  
بان كان في نقلها مؤنة وان قلت وتعدت الاشارة اليه ولو بالتوجه اليه وكانت قيمتها  
اوجنس ونوعه وصفته وقدره ان كان مثليا وما اوضح فيه الدعوى يكلف المدعي  
اثباتها فيما انكر خصمه وما لا فلا والمستفاد من عبارة علماء اثنان من ترك ارض  
الزراعة الاميرية اختيارا واهلها مدة سنين ووضع غيره يده عليه او مكنه الحما كم منها  
سقط حق التارك لها وثبت الحق للآخر وان مات عن ارض اميرية قوله اولاد  
ذ كور فهم احق بها من غيره ما يثبت بالوجه الشرعي ان موكل المدعي حقا فيه من  
تلك الاراضي وغيره بعد دعوى صحيحة يكون لها الاستيلاء عليه حيث لا مانع والله  
تعالى اعلم (سئل) بافادته مؤرخة بيوم الخميس غاية جادى الاولى سنة ٧٢ من  
محافظة مصر مضمونها قد ورد الى ديوان المحافظة افادة من سعادة كاتب ديوان



خديوي رقم ٢٦ جاسنة ٧٢ ومعهما اعلان شرعيان وتهديان من علماء مجلس  
السودان بخصوص تداعي وردة محمد بن جاد المولى من حلة ياسين على صغيرون يقتله  
وتداعي وردة حونه جبارة على محمود الضو بقتله وشهد في شأن الاول اربعة اشخاص  
بالقتل وفي شأن الثاني ثلاثة اشخاص اُحدهم بالقتل والثاني باقرار القاتل بالقتل  
والثالث بما يقيد به ائنة القتل برؤية الآلة والمصارعة وقيام القاتل وطرح المقتول  
ههنا في فخره بالسكين وحكم قاضي كردفان بوجوب القسامة والدية في كل منهما على  
اهل الهلتهين ودرا الحد من القاتلين عن الاول يكون الشهود من الهلة المقتول  
بها القتل وعن الثاني بان احدى الشهود شهد بالمعانية والثاني بالقرار والثالث  
بكونه من اهل الهلة وانه رؤى ما يوجب الاشتباه في هذا الحكم صدور الدعوى  
في كل من القضيتين على معين فهل والحال هذه يجب القسامة والدية وهل دفع قبول  
تلك الشهادات بما ذكره هو الحكم الشرعي والمطلوب من بعد رؤية الاعلامين والجوابين  
الذين كورين بالمجلس العلمي بالمحافظة اعطاء الجواب اللازم من حضر تكممها اشتمل  
عليه ما ذكره التصرع هل الحكم الشرعي في هاتين الحادتين وامثالهما والحال هذه  
وجوب الدية والقسامة مع صدور الدعوى على اشخاص معينة ام لا يجب الى آخر  
ما توضح من مطالعة مع مطالعة الاوراق الاربعة المذكورة تعلم الكيفية فتأمل  
من حضر تكمم اعطاء الجواب المطلوب عن ذلك لاجل ارساله الى المعية الخديوية  
كالمرغوب (اجاب) عن هاتين القضيتين ان شهادة الشهود وفيها على الوجه المعين  
بالاعلامها غير مثبتة لقتل القاتلين المذكورين على المدعى عليهم ما وحيث وجد  
القتيلان في الهلتهين المذكورين وبيها اثر القتل ولم يعلم قاتلهما بان لم يثبت القتل  
ببينة او اقرار كما في التهمة متافى وقد ادعى ولى كل منهما على معين من اهل الهلة التي  
وجد فيها القاتل بالقتل العمدة فالحكم في ذلك ان يحلف خمسة رجال من اهل كل هلة  
بختارهم الولي باقعة ما قتلناه ولا ملأنا له قاتلا بان يحلف كل واحد منهم باقعة ما قتلناه  
ولا ملأنا له قاتلا وان لم يتم العدد كرر الحلف عليهم ايمت خمسة من اهل الهلة او ان كان اهل الهلة  
فيهم الغاسق والهايح فالحيار في استخلاصهم الى الورقة يختارون اهل الصلاح ان احبوا  
حتى يستخلفوهم فان كان اهل الصلاح لا يتمون خمسة وارادوا ان يردوا عليهم  
الايمان فليس لهم ذلك ولهم ان يقتيروا من الباقيين تمام الخمسة من رجلا ثم يقضى بالدية  
على اهل الهلة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ديوان محافظة مصر عن حكم دعوى  
واردة من تفر رشيد وهذه صورتها ادعى جماعة من نظار مساجده على ناظر وقف بانه  
واضع يده على جميع الغيط السكائن بخري تفر رشيد المعروف بالشرقي الذي كان اصله  
من قطع مناصفة وصارت الاثنان غيطا واحدا الحدود بحدود اربعة الحد القبلي ينتهي  
بهذه قديما من الجهة الشرقية لما هو معروف بالمرحوم أحمد بن يحيى المشاق البحاري

الآن في تصرف وردة كل من المرحوم الحاج أحمد والمرحوم محمد المعروف كل منهما  
بأبن أبي جوق وبالحاج جادى والآن جارية في استحقاق المدعى عليه ومن يشر كونه تمامه  
من الجهة الغربية لما هو معروف بالحاج حسين سلام قديما والآن لما يدور به المرحوم  
الحاج على سبيل الغيطاني والحاج البحرى ينتهي الى الحدود الفاصل بين ذلك وبين  
الارض المعروفة بالقديس والحد الشرقي ينتهي به الى الحدود الفاصل بين ذلك وبين  
الفاصل بين ذلك وبين اراضى الارز المعروفة بالقديس وبهذه الى ارض الساقية  
المعروفة بالحاج جدي المشاق وتسامه الى الحدود الفاصل بين ذلك وبين سبيل والحاج  
الغربي ينتهي به الى الجهة القبليية الى طريق الحصار التي منها التوصل  
والاستمرار الى الغيط المذكور وتسامه من الجهة البحرية الى غيط بيدران المشتمل  
الغيط المذكور على اخصاب فصيل بلع عتيقة ومسجدة الغراس مثمرة وغير مثمرة من غير  
وجه ثم على لا قضاء امد التاجر الذي صدر في الغيط المذكور من الحاجة آمنة بنت  
خليل حاجي الشهير بشريف جريحي المرزوقة لوالدها المرقوم من زوجته الشريفة  
منه بنت السيد محمد وحيد بن السيد محمد وحيد الواقف الاصل لذلك على ذر يتهتم  
من بعد ذلك على مساجد اربعة بموجب كتاب وقفه في ذلك المؤرخ باليوم الثامن من  
شهر ربيع الاول سنة احدى عشرة ومائة والف لا تحصار النظر والاستحقاق فيها الكل  
من المكرم الحاج حسين وشقيقه الحاج حسن والمكرم الحاج عبد الله المدعو عبدة  
اولاد المرحوم الحاج على نور لمدة تسعين سنة تمضي من خمسة وعشرين من شهر ربيع  
الثاني سنة خمس وسبعين ومائة والف بموجب حجة الاجارة الشرعية المؤرخة في التساريم  
المذكورة كررو يكافرونه دفع يده عنه لا يلزمه الى المساجد الاربعة بمقتضى شرط الواقف  
وانقراض الذرية و يسألون جوابه عن ذلك ومثل المدعى عليه فاجاب بان الغيط  
المذكور جار في وقف الانبياء عليه وعلى بقية المستحقين وابرز من يده وقفية مشتملة  
على اما كن كثيرة من جملة المسكن المدعى به فقرئت في المجلس ودل مضمونها على  
ان الغيط المذكور المهدود بالحدود الاربعة كان جار ياتي تأجر الحاج حسين نور  
وشقيقه المذكورين اعملاء من المؤخرة المذكورة اعملاء المذكورة كورة وان الشيخ  
عليه الانبياء اسماجر ذلك منهم باقى المدة ووقف المنفعة على الحاج حسين نور وشقيقه  
المذكورين وعلى ذر يتم ونسألهم لمدة ثلاث وعشرين سنة تمضي من تاريخ الوقف  
المؤرخ بغرة شهر جادى الاولى سنة اثنتين وعشرين ومائة والف وكشف من الدجل  
المكان نذل مضمونه على ذلك وصدق الناظر المذكور كور على ما في الوقفية المذكورة  
ومثل المدعى عليه المذكور عن حج اخرى غير الوقفية متاخرة عن تاريخ الوقف المذكور  
تفيد خلو الاستيد الا في الغيط المذكور فاجاب بانه لم يكن عنده سوى الوقفية المذكورة  
وزاد في جوابه ان سند الاجارة الصادرة من الحاجة آمنة الى الحاج حسين نور وشقيقه



المذکور بن اهل امه مذکور فيه ان المؤجرة صرحت بعد عقد الاجارة بقوله اني قد دفع  
بذلك المستأجر بالاجرة والاجارة والزرع والزرع امة والمثله والاستقلال وغرس الخيل  
والاشجار وحفر الهوادى والآبار وهما احبوا واختاروا من سائر وجوه الانتفاعات  
الشرعية ليكون ما يغرسونه ويحصدونه بذلك ملكا شرعيا لهم بالطريق الشرعية وان  
ذلك من طريق المصالح في عين سند الاجارة الموضح تاريخه اعلاه ووقف الامر في  
ذلك على الكشف ثم صار الكشف على الست قطع المدعى بها فبها اهل الخبرة  
وشهدوا جميعا بان قيمة اجرة مثل الارض المذكورة في كل سنة ثمانمائة وخمسة  
وسبعون قرشاً سليمة مستحق الارض المذكورة وهي المساجد الاربعه وسئلوا عن  
الشهادة في الغراس من جهة المستأجر بن وورثته فقالوا لم نرا احدا غرس في الارض  
المذكورة بل والنخل الموجود فيها الآن حادث والتقديم لا يثبت الى تلك المدة ثم بعد  
ذلك ادعى ناظر الوقف المدعى عليه المذکور على نظار المساجد الاربعه المدعين  
المذکور بن بان اشباب الخيل المتنوعة الاصناف النابتة في ارض الغيط المدعى به  
المذکور المغمرة وغير المغمرة من غراس جده المستأجر المذکور بالغراس هو وشقيقاه  
المذکوران اعلاه المذکوران بالغراس من المؤجرة المذكورة اعلاه وهي الناطرة  
والمستققة للارض المذكورة وان ما غرسوه يكون لهم ما هذا نحو خمسة عشر نخلة عتيقة  
وسئل من المدعى عليهم فاجابوا بالانكار لذلك وجمعوا على ان الغراس الموجود  
الآن تابع للارض وانه من انشاء وحيش الواقف الاصلي وكاف اثبات دعواه فاحضر  
رجلين شهدا احدهما انه كان مارا مع والده وراى المكرم الحاج حسين انور وشقيقه  
المذکور بن يغرسون نخيلا بالجهة البحرية ويروون روايات كانت ارضها احاوان  
الجهة القبلية كان بها نخيل عتيق ومستجد وشهد الاخير بان الحاج حسين المستأجر  
المذکور وشقيقه يغرسون غالب النخيل الموجود الآن من سما في وشقع وبر بارة  
وغير ذلك فاحكم الله في هذه الدعوى (اجاب) لا تسمع الدعوى في الوقف الامن  
ناظر شرعى ولم يبين بهذه الدعوى الصادرة من نظار المساجد الاربعه انهم آل  
لهم نظر ذلك الوقف المدعى به ولا ان الحاج كرام اقامهم نظار عليه لتسمع الدعوى منهم  
فلينظر ما هو الواقع وعلى كل فلا استحقاق للنظار الواضع يده على هذا الغيط الموقوف  
باقى منفعة تاخر لمدة ثلاث وثلاثين سنة مضت من قبل على الانباني على المستأجر بن  
الثلاثة المذکورين وذريتهم الذين من جلتهم الناظر المدعى عليه والحال هذه فاذا كان  
الامر كذلك ترفع يده عن هذا الغيط ويسلم بان يستحقه الآن بعد تحقق مستحقه بطريق  
شرعى اسكن لم يصرح في هذه الدعوى بان واضع اليد اعترف بان هذا الغيط كان  
جاريا في وقف عمر وحيش على ذريته ثم من بعدهم الى مساجد اربعة كما ذكر  
المدعون ولم يبين ايضا في دعوى المدعين ما يؤهل اليه ذلك الوقف من المساجد  
الاربعة بل ذكرها بصيغة التذكير ودعوى المدعى عليه ان الحاج حسين وشقيقه

المذونين بغرس الاشجار وما غرسوا وما هو موجود بذلك الغيط حسب الاذن من  
الناظر ما هذا نحو حسين نخلة حقيقة الى آخر ما ذكره غير صحيحة ايضا على الوجه المستطور  
وبينته التي اقامها على الوجه المبين لا تثبت شيئا وبالمجمل فهذه الدعوى على هذا الوجه  
مختلة من وجوه غير جارية على النمط الشرعى فاللازم على حكام الشرع بعينه التامل  
فيما يلزم شرعا وان يطالبوا من المدعين بيان ما هو شرط في صحة الدعوى حتى يترتب  
على ذلك سؤال المدعى فان اقتضى الحال ابدنه تطالب فان اقيمت على طبق الدعوى  
حكم بما به هذا التعديل والا فلا وان اعترف الخصم بما ادعاه خصمه الزم باعترافه ومن  
شرط الدعوى بيان المدعى به وتعيينه وبيان وجه استحقاق المدعى لما يدعى به بعد  
تسليم الغيط المذکور لاستحقاقه ان ادعى احدا من ورثته الذي بين وراثته له بيان شرعا  
غرسه سابقا له وبين ما غرسه وتحقق ذلك بطريق شرعى ولم يكن موضوعا لحق  
القرار كنف الوارث قلعه ان لم يضر بارض الوقف والا يملكه الناظر للجهة الوقف  
مستحق القلع ولا يلزم من مجرد اذن الناظر للمستأجر بالغراس في الوقف على ان ما يغرسه  
يكون ملكا له ان يكون له حق القرار بمجرد غرسه بدون شرط الاستبقاء على ما ذكره  
العلامة ابو السعود في حاشيته على مسكن حتى تسكون من قبيل مسألة الارض  
المستقرة المبنية على العرف اذا المتعارف فيها ان يكون البناء والغراس مثلا  
بأذن على وجه القرار والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض خراجية معلومة الحدود  
مشتريه بين اثنين بموجب حجة شرعية اسقط احدهما عن نفسه وطار بق  
وكاتبه عن شريكه الاخر الانتفاع بجزء منها معين محدود بمقدودار بسة لرجل  
اجنبي منهما والقرم المسقط له بما يخص ذلك الجزء المسقط من الخراج باعتبار  
ما يخص القدان منه وكتب بذلك وثيقة معين فيها الحدود التي عينت وقت العقد  
لذلك بخضرة الشهود والمحاضر بن حين ذلك ثم بعد ذلك كتب بذلك حجة شرعية لاجل  
ختم ذلك الجزء من جهة الشرع يكتفى فذكر فيما من الحدود المعينة بمجلس العقد ثلاثة  
حدود ذكر الرابع بعنوان غير الذي ذكر في مجلس العقد الاول وبينهما تفاوت فهل  
العبرة بما عين من الحدود وقت العقد او لا ولا يضر عدم ذكرها وقت الاسقاط لاعتماد  
المسقط له على تعيين الحدود له (اجاب) العبرة لما صدر في الواقع لا لما كتبه  
الكتاب بخلافه والمنظور اليه في الحدود ما احاطت به الحدود والله تعالى اعلم (سئل)  
من قاضي الجعية بمصر ما يصح من امر امرأته على اولادها المذکورين الا ان ادعت على  
رجل واضع يده على ارض زراعية امير يتيمة قدرها وحدودها بان زوجها بالاولاد  
المذکورين وغيرهم يستحق منفعة نصف تلك الارض بطريق الاسقاط من المدعى  
عليه المذکور في نظير مبلغ هيئته وانه حين اسقط منفعة ذلك لزوجها كانت الارض  
مزروعة من قبل المسقط المذکور فذكر زوجها المسقط مال تلك الارض واقتضه ايضا



تسكليف تلك الزراعة وتقاضيها وغير ذلك مما لا تعرف قدره ووضع المذ في المذ كور  
 يده على ذلك مدة وبعد ذلك في سنة الاسقاط سافر الى جهة وترك تلك الارض تحت يد  
 المذ على عليه فلما طاب الزرع صدق واستولى عليه المذ على عليه ثم مات زوج المذعية عن  
 ورثته المذ كور بن وتطالب المذعية المذ على عليه برفع يده عما يخصها واولادها  
 المذ كور بن من المحصة ومحصل المحصة المذ كور الذي استولى عليه المذ على عليه  
 المذ كور لتجوزها لاولادها بالوجه الشرعي مثل من المذ على عليه بعد ثبوت وضع  
 يده على تلك الارض فاجاب بانه يستحق منعة الارض جميعها التي من جعلها مادعته  
 المذعية المذ كور بطريق الاسقاط من رجل آخر وانه توجه سابقا الى بلدة اخرى واقام  
 فيها وبعد مدة بلغه ان اخاه رجلا يدعى منصور اباع المحصة المذ على به من الارض لزوج  
 المذعية بمبلغ معلوم بدون اذن اخيه المذ على عليه المستحق لها واجازته في ذلك فبلغ ذلك  
 ارسل اخاه رجلا آخر لينظر كيفية بيع اخيه لزوج المرأة المذ كور وانه وكل اخاه  
 المذ كور في شراء تلك المحصة من زوج المذعية المذ كور للمذ على عليه وحين اجتمع  
 الوكيل مع زوج المذعية المذ كور اخبره بانه يريد بيع تلك المحصة لمن يرغب فيها  
 فاشترها منه لانيه المذ على عليه المذ كور بمبلغ عينه بطريق الوكالة عنه وانكر ما عدا  
 ذلك فلم تصدقه المذعية على ذلك فاذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) ما ذكره المذ على  
 عليه من انه وكل اخاه في شراء ما ذكره من مورث المذعية اقرار منه باستحقاق المورث  
 لذلك واعتراف منه باجازه ما فعله له اخوه المسقط على زعمه ولم يصرح بموافقه له الاخ  
 المذ كور وحينئذ لا مانع من تكليفه اثبات الشراء الذي ادعاه لان الشراء في الاطيان  
 الاميرية وان كان لا يصح الا ان فيه تركا من البائع باخذ ياره كما في الخبرية وهو مسقط  
 للحق فيها الا ان الدعوى بمحصل تلك الارض وبالأرض ايضا على هذا الوجه غير  
 صحيحة لاسيما مع جهالة المستحق للارض ومقدار الاستحقاق والله تعالى اعلم  
 (مثل) من قاضي الجيزة بماء موهبه ادهى من موهبه هو الوكيل عن والدته حسن بنت  
 المرحوم محمد من أم خنان على محمد أبي ابراهيم من اهل طموه بان في سنة ٦٥ توفي محمد  
 ابن محمد الشناوي عن اخيه صالحه بنت محمد وتوفيت صالحه عن بنتها حسن الموكلة  
 من غير شريلك والجباري في ملك محمد الشناوي قطعة أرض زراعية اميرية فدان واحد  
 محدود بمحدودار بعة وسبع وعشرون نخلة بلم امهات وسوى وحيا في وانه بعد وفاة محمد  
 الشناوي وضعت يدها صالحه المتروكة على ذلك سنة واحدة وتوفيت عن ابنتها حسن  
 الموكلة المذ كور ووضعت يدها حسن على ذلك وصارت تنتفع به مدة ثلاث سنوات  
 فوضع المذ على عليه يد على ذلك بغير وجه شرعي ويطالبه الوكيل المذ كور برفع يده عن  
 ذلك فمثل من المذ على عليه عن ذلك فاجاب بانه واضح يده على فدان واحد محدود  
 بعضها مخالف محدود ودعوى المذ على وبضها ووافق محدود ودعوى المذ على وان القدان

المذ كور فدان رزقة وقف لا يعرف واقفه وانه بعد وفاة محمد والد محمد الشناوي وضع  
 يده على القدان المرقوم وصار يزرعه من نحو سبع وعشرين سنة وما يتحصل من ريع  
 الخيل يعطيه لاولاد محمد الاب وهم يصرفونه على خرير الواقف للارض المذ كور  
 وانكر ما عدا ذلك في الحكم (اجاب) مما يتوقف عليه صحة الدعوى ذكر نسب  
 الميت والغائب الى الجد او ما يميزه عن غيره وكذا بيان حدود تلك الارض وبلدتها  
 وحوضها ببيان شرعي او بيان مقدار كل نوع من تلك الخيل وذكر كتمكين المحاكم  
 للاخت بعد موت الاخ المستحق وكذا في حق بنتها ويشترط في عدم سقوط حق  
 البنت من تلك الارض على فرض كون الحق لها عدم تركها للارض الخالية من  
 الخيل ثلاث سنين باختيارها فاذا صح المدعى دعواه وانكر الخصم ما ادعاه وتحقق  
 وضع يد المدعى عليه على ما ادعاه المدعى كاف للمذ على اثبات استحقاق موكلة لذلك  
 على حسب الدعوى والا فلا والله تعالى اعلم (مثل) من قاضي الجيزة بماء موهبه ادهى  
 المرأة نفيسة بنت المرحوم عوض على المذ كور احمد أنفدى ابن المرحوم اسمعيل القاسم  
 عن نفسه ويطريق وكالاته الشرعية من اخوته الاشقاء الاربعة الثابت توكله عنهم  
 الوكالة المطلقة المفوضة العامة في شأن ذلك بان والد المذعية كان جاريا في أثره وتعرفه  
 ارض زراعية اميرية قدرها اربعة أفدنة الاثن فدان بناحية الجيزة محدود بذلك حدود  
 اربعة وان والد المذعية المذ كور حال حياته شارك مع والد المدعى عليه حال حياته من  
 مدة قدرها ثمان في عشرة سنة في زراعة الارض المذ كور وكان اسمعيل والد المدعى عليه  
 يزرعها ويدفع ما عليها وما بقي بعد ذلك من محصولها يكون له فيه الثلثان والثلث الباقي  
 لوالد المذعية المذ كور وكان يعطى والد المذعية المذ كور الثلث من باقي محصول  
 زراعة الارض المذ كور واستمر على ذلك مدة لا تعرف قدرها وبعد ذلك توفي والد  
 المذعية المذ كور عن ابنته المذ كور من غير شريلك وصار والد المدعى عليه يزرع  
 الارض ويعطى للمذعية الثلث من باقي محصول الزراعة بعد اخراج المصاريف واستقر  
 على ذلك مدة لا تعرف قدرها ثم مات اسمعيل المذ كور عن اولاده الخمسة فوضع اولاده  
 أيديهم على تلك الارض وصاروا يزرعونها ويدفعون ما عليها ويعطون للمذعية الثلث  
 من محصول ذلك واستمر واقع على ذلك الى غاية السنة الماضية وان المذعية تطالب  
 المذ على عليه برفع يده هو وموكليه عن الارض المذ كور لتجوزها لنفسها ومثل المدعى  
 عليه عن ذلك فاجاب بانه هو وموكليه واضعون أيديهم على الارض المذ كور اسكون  
 ايهم كان واضعا يده عليهم وهم واضعون أيديهم عليها بعدموته وانكر ما عدا ذلك  
 ثم حضر احمد الموكلين وذكر ان الارض المذ كور كانت في تصرف والد المذعية وان  
 والده شارك والده المذ كور حال حياته وانه تركها لوالده وصار ينتفع بها من حين ذلك  
 الى حين وفاته وبعد وفاته وضع اولاده المذ كورون أيديهم على الارض المذ كور وانكر



ما عد ذلك فلم تصدق المدعية على ذلك فما الحكم (اجاب) الاراضي السلطانية اذا مات زارعها المستحق لمنعتها ان كان له ولد ذكوري لم يتركها الا لاهله وبهاتين الايتين لا يعقل ان لم يكن له ابن بل كان له بنت فانت يا بنت لما الحق اذا وجهت الارض لما من له ولا به ذلك فاذا لم يوجد توجبه للبنت المذكورة في هذه الحادثة ولا يمكن من المحاكم لها من تلك الارض لا يكون لها ولاية عليها ولا تسمع دعواها المذكورة على واضح اليد على تلك الارض بدون ما ذكره من عدم وجود دخل او غراس فيها لا يبيها والله تعالى اعلم (سئل) عن محضر من قاضي منوف مضمونه ادعى كل من الشيخ خطاب وعلى وخاليل اولاد المرحوم محمد ناصف ابن المرحوم بدوي ناصف من ادلى سر من على الحاج موصوف في ابن المرحوم موصوف من الناحية المذكورة ان جسد المدعين المذكورين هو المرحوم بدوي ناصف المذكور كان له جانب ما بين قدره خمسة عشر قيراطا ونصف وربع قيراطا بارض سر من المذكورة بحوض القنطرة محدودة بحدود اربعة امدان القبل الى ما يبعد الحاج عثمان الجندى والحد البصري الى ما يبعد الحاج عبد الله ابي تبه والحد الشرقي بمضاه الى ما يبعد المدعى عليه وباقيه الى الطريق والحد الغربي الى مسقة شادي وان جسد المدعين المذكورين توفي الى رحمة الله من مدة خمس سنين تقدمت على تاريخه عن اولاد ابنته المرحوم محمد ناصف المذكور هم المدعون المذكورون وان جدهم المذكور كان حيا من مدة ثلاثين سنة تهرن الطين المذكور تحت يد الحاج عبد الله ابي تبه واحد فرغل من الناحية المذكورة في نظير مبالغ مائة ريال وستة ريالات معاملة قبضها منهم ما حين ذاك وان احد فرغل المذكور تهرن الطين الذي كان تحت يده اصفية بنت احمد الكويدي من مدة عشر سنين سنة وان صفة الحاج عبد الله ابا تبه المذكورين رهنا الطين المذكور للمدعى عليه من مدة ثمان سنين وصار يرزعه ويدفع ماله للبري الى الان وان جدهم المذكور كان حيا من مدة ثمان سنين وصار يرزعه ويدفع ماله للبري المذكورين من قبل الطين المذكور الى وفاته بسبب عجزه عن دفع مبالغ القساروة المذكورين ويد المدعون المذكورين رفع يد المدعى عليه عن الطين المذكورين اعوزوه لانفسهم بالوجه الشرعي هذه دعوى المدعين المذكورين سئل المدعى عليه عن ذلك فاجاب بان الطين المذكور آله بالتالي من والده و كان تحت يد اشخاص من الناحية بسبب ان المدعى عليه كان فاتباع الناحية ولما حضر من مدة اثنتي عشرة سنة استقامت من موصوف يدع عليه الى الان ولم يكن للمدعين المذكورين فيه حق فما الحكم (اجاب) دعوى المدعين المذكورين والحال ما ذكره غير صحيحة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي افندي الجيزة بمضمونه في رجل ادعى على جماعة بان له تحت ايديهم ثمانية اصول نخيل بطريق التعدي وانه كان واضع عايده على النخيل المذكور واولاده من قبله مدة من السنين وانه ورث النخيل المذكور كورة عن والده

ولما سئل من المدعى عليهم اجابوا بالا اعتراف بوضع يد ويد ابويه قبله وانما وضعوا ايديهم الان على النخيل المذكور كورة بسبب كون النخيل ملكا لهم عن مورثهم وكان وضع يد المدعى على النخيل وابويه قبله بطريق التعدي فلم يصدر عنهم المدعى على دعواهم المالك والتعدي فاذا يكون الحكم (اجاب) حيث اعترفوا بوضع ايديهم الان بان المدعى به كان بيد المدعى وابويه من قبله الى ان مات وادعوا المالك فيه لهم بالارث عن مورثهم كانوا خارجين والمدعى ذايد اذ لا عبرة باليد الحادثة والمدعى غير مقرب من يد يد المدعى او يد مورثهم على ذلك ولا يملكهم وحيث ذكروا ان ابيات دعواهم التي انكرها المدعى فاذا اثبتوها بطريق شرعي بعد تجميعها يقضي لهم ولباقي الورثة بما في ايديهم قال في نور العين من اواخر الفصل الثامن مانعه بعد ان رزقش اخذ عينا من يد آخر فقال اني اخذت من يده لانه ملكي وبرهن على ذلك يقبل لانه وان كان ذايد يحكم الحال لاسكنه لما اقر بقبضه منه فقد اقر ان ذا اليد في الحقيقة هو الخارج ولو اقر المدعى عليه اني اخذته من المدعى لانه كان ملكي فلو كذب المدعى في الاخذ منه لا يؤثر بالتسليم الى المدعى لانه رد اقراره ويرهن على ذي اليد ولو صدقه يؤثر بالتسليم ويصير المدعى ذايد فيجوز ان يبرهن الاخر وفيه غصب ارضها وزرعها فادعى رجل انها لي وغصبها مني فلو برهن على غصبه واحد اثبت يده يكون هو ذايد والزارع خارجا ولم يثبت احد من يد يد فالزارع ذو اليد والمدعى هو الخارج اه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بمضمونه ادعى رجلان على رجل بان جسد المدعين كان يستحق ارض زراعية اميرية واربعة وعشرين اصل نخيل وانه بعد وفاة كل من جسد المدعين وعمرهما وضع يده والده المدعى عليه في حياة ابيهما عشر سنين وتركها لهما ابوهما ثلث المدة لعدم قدرته على زراعتها ودفع خراجها وهو موجود في البلد ثم ماتت منهما فوضع المدعى عليه يده على ذلك بعد موت ابويه بغير وجه شرعي ويطالب اباه برفع يده عن ذلك فسئل من المدعى عليه فاجاب بالا اعتراف بوضع يده على ذلك من ابويه بعد وضع يد ابويه مدة من السنين وانكر ما عد ذلك فما الحكم في هذه الدعوى (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة السلطانية التي آلت لبيت المال فلا تقسم بين ورثة مستحقها قسمة الميراث وانما تعطى لابن المستحق القادر على زراعتها ودفع مؤنتها لجهة بيت المال بطريق الاحقية وقد صرحوا بان المزارع في الارض السلطانية احق بزراعتها ادا ما يفتقها ويتفقع جانب بيت المال مع انتفاعه ما لم يكن معطلا لها تعطيل لا يضر بيت المال او خاتمة اوحيت ترك والد المدعين المذكورين تلك الارض مع تصرف الغير فيها لعدم قدرته على زراعتها ودفع ما عليها من الخراج بسقط حقه منها ولا يكون لابنيه بعد مضي تلك المدة والحال ما ذكره معارضة واضح اليد عليهم او امداد دعواهم بما يحصونه من النخيل فاذا صحهاها وزكر ان المدعى عليه واضع يده بغير حق واثبتاها بالبدنة العادلة يقضي لها بما يحصونه مما عاها وتحت يد المدعى عليه



من الخيل بطريق الارث حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما  
مضمونه ادعى ورثة ميت على رجل بان مورثهم كان مقيم بالجهة مع المدعى عليه  
فاخبرهم رجل آخر كان مستخدما له بان مورثهم فرأى باسباب ان واحد اضربه ببارودة  
فتوجهوا ليستنبروا عنه وفي اثناء سيرهم اخبرهم نساء بان مورثهم ضربه رجل عسكري  
بالنبوت ففر منه حتى وصل الى البحر وهو خائف فالتقى نفسه في البحر فادركه العسكري  
وضربه على راسه بالنبوت فغاص في الماء ولم يرسب وحضر رجل وقبض على العسكري  
وانهم يمشون اذ جثته وبعد ثمانية ايام طفا على وجه الماء فاحتملوه وكشف عليه فوجد  
مضروبا بالنبوت خمس ضربات وبعد ذلك واروه في رمسه وان شيخ الناحية احضر المدعى  
عليه موثقا واخبرانه والذي ضربه مورثهم على الوجه المسطور واتهم يدعون على  
المدعى عليه بذلك ويطلبونه بما يترتب لهم عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعي فانكر المدعى  
فاليه دعواهم وطلب من المدعين تصحيح دعواهم فذكروا انهم لا يعرفون سوى ما ذكره  
على الوجه المسطور في الحكم (اجاب) الدعوى على هذا الوجه المسطور غير صحيحة فلا  
يترتب على المدعى عليه شيء والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة  
بما مضى منه في رجل ادعى على جماعة انه يملك جانب تقديعية عين معظمها بالنصف وانه  
واضح ذلك بارض قاعة له من منافع داره ووضع فوق ذلك صناديقا لملكه بداخله  
ثياب من ضمنها ثياب سريرمو كذا زوجاته وفي شهر كذا توجه لجهة فخره ولده واحد  
المدعى عليهم حين كان خادما عنده واخبره بان داره سرقت فتوجه معهم الى داره وتفتد  
لاشياء المذكورة فوجدوها مفقودة واخبره رجال بان ناظر القسم حضر الى داره وكشف  
عليه ما فتوجه لناظر القسم ليحقق له ذلك فاستخبره منه ناظر القسم عن يمينه بذلك  
ايضره فاخبره بانه لم يتم احد ابدا ذلك وتركه وعاد الى بلدته واستخبر من اتباعه عن  
سرق ذلك فاخبره احداهم الذي هو احد المدعى عليهم بانه هو وفلان وفلان المدعى  
عليهم ورجلان من عربان المشاركة لم يذكر له اسمهما هم الذين سرقوا ما ذكره باغراه احد  
المدعى عليهم بغير ذلك استشهد عليه بشهود ثم توجه لجهة اخرى لاحضار رجل يفتح المندل بعد التوافق  
مع احد المدعى عليهم غير المقر ان يستحضروا الرجل الذي يفتح المندل ليخبرهم عن  
حقيقة وقدر ما سرق من داره وفي اثناء الرجوع اطلق احد المدعى عليهم وهو فلان  
بارودة كانت بيده متهمه في المدعى المذكور فخرجت الرصاصة منها واصابت المدعى  
في ساعده الايمن وخرجت من الخلف ويطالب المدعى عليهم باحضار سر وقاته  
وتسليمها له ويطالب المدعى عليه بالضرب بالرصاصة بما يترتب له عليه بسبب ذلك لان  
خرج الرصاصة برى وشل ذراعه وصار عاجزا وسئل من المدعى عليهم فاجاب احداهم  
الذي ادعى المدعى اقراره انه اشاع بان دار المدعى سرقت وذكرا انه بعد الاشاعة بثلاثة

ايام احضره واخبره بانه يتهمه باخذ ذلك وسجنه ثم اخرجته من السجن وضربه بنبوت على  
اليقين ضربه بام وثلاث اوثقه كئافا واطاعه الى السجن وبعد ذلك دخل عليه في السجن  
واخبره بانه اذالم يقل اني سرق ذلك ومعنى فلان وفلان المدعى عليهم المذكورون يقتله  
وهو مسجون فامتنع وتركه مسجوناً موثقاً ثم احضر له رجلين وامره ان يخبرهما بانه سرق  
ما تقدم منه فاني وبعد ذلك هدد على ان يقول ذلك فعرفه بانه ضيقول كما امره وعاد له رجال  
سألوه عن ذلك فاخبرهم بانه مظلوم ثم جاءه بفردة وقال له ان لم تقل ذلك والا اميتك  
واملا بطنك بالبارود فقامتثل امره واقره مكرها بعد ان احضر جماعة يشهدون عليه بانه  
هو وفلان وفلان المدعى عليهم اخذوا ما سرق من داره فتركه وهو بقي في السجن ثم في  
سادس يوم اطلقه وانكر ما عدا ذلك واجاب المدعى عليه بالضرب بان اخا المدعى  
اراد ضرب المدعى عليه بفردة طينجية فالتجأ الى المدعى وتواري بجانبه فاطلق اخو  
المدعى الطينجية فاصاب ذلك ضربه فاصابت الرصاصة ساعدا المدعى فحين راي المدعى  
عليه ذلك نجح بنفسه وانكر ما عدا ذلك واجاب باقي المدعى عليهم من جهة السرقة  
بالانكار لدعوى المدعى كليا واستغفر من المدعى عن اخذ ما سرق من داره من  
المدعى عليهم فذكر ان الاتخذ لذلك كل من المدعى اقراره فلان وفلان وفلان من  
المدعى عليهم والرجلين اللذين هم امن عربان المشاركة باغراه احد المدعى عليهم وانه  
لا يعرف مقدار ما اخذه كل منهم من ذلك ولا يعرف ان كان احدهم اختص بذلك او  
اقتسموه بينهم بالسوية او بالتفاضل وان دعواه عليهم بذلك يقتضي اقرار احدهم  
ولا يجوز له بشئ وانه لا يعلم ان كان المقر المذكور اخذ شيئاً مما سرق من داره ام لا وانه  
لا يعرف سوى ذلك وكاف المدعى اثبات دعوى الضرب من احد المدعى عليهم على  
الوجه المسطور فاخبره شهودا وشهدت شهادة لم تصادف الاية ولا يثبت له على دعواه  
خلاف ما سبق في الحكم (اجاب) دعوى المدعى على المدعى عليهم بسرقة ما ذكره على  
الوجه المسطور غير صحيحة فلا تسمع منه على هذا الوجه والبيئة التي اقامها على من ادعى  
عليه بضر الرصاصة في ساعده بعد انكار المدعى على هذا الوجه غير معتبرة فاذا انجز عن  
اثبات دعواه بالضرب المذكور بالبينة حلف المدعى عليه بما عليه في دعواه بطلب  
المدعى فان حلف برئ وان تسكل الزم والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة في  
اولياهم ادعوا على ولي قاصر وانحى القاصر البالغ بان مورثهم كان في ارض له وتوجه  
احدهم اليه فوجده مضروبا بجرح في مقدم راسه كشط الجلد وكسر العظم فسأله عن  
فعل به ذلك فاخبره بانه احد المدعى عليهم ما ولم يعينه فاحتله واوصله لداره واقام بها  
ذافرا حتى مات بسبب ذلك وانحصر ميراثه في المدعين فاستغفر منهم عن  
يدعون عليه بضر بائجر من المدعى عليهم فذكر انهم لا يعرفون الضارب بعينه  
ولا يعرفون سوى ما ذكره في دعواهم في الحكم (اجاب) الدعوى على الوجه المسطور



غير صحيحة وقد اجاب العلامة الرمي عن نظير ذلك بان باب الدعوى مفتوح فان عين  
المدعى واحد اللهوى عليه سمعت دعواه وقبلت بينته وان ادعى على واحد غير معين  
لا تسمع لان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى  
الجيرة بمضمونه ادعى رجل على آخر بانه يملك جلاصفة كذا اشتراه بمبلغ كذا من  
رجل وبين قيمته وثاقه ايضا بمبلغ كذا وبين قيمتها وفي شهر كذا اطلق الجمل والناقاة  
المذكورين يا كذا ن خارج بلده فتدعى المدعى عليه واخذ الجمل والناقاة وسار بهما  
الى بلدته كذا ثم بعد ذلك قد ادعى المدعى المذكور الجمل والناقاة فلم يجدهما فى المثل  
الذى كان اطلقهما فيه فاخبره جماعة بان الجمل والناقاة اخذهما المدعى عليه المذكور  
وتوجه بهما الى بلدته وطالبه برفع يده عنهما فسئل من المدعى عليه عن الجمل والناقاة  
فانكر اخذهما فشهد عليه الجماعة الذين اخبروا المدعى بان المدعى عليه المذكور  
اخذهما وبعد شهر اذتم اقربانه اخذوا الجمل والناقاة المدعى بهما هو ورجلان وباهوا  
الناقاة لرجل يدعى فلانا بمبلغ كذا وقبضوا منه ثمنها ولم وهاله وباعوا الجمل المذكور  
لرجلين بقدر مائة درهم من الدراهم ايضا ثم بعد ذلك احضروا الناقاة من يد المشتري  
وسلموها للمدعى ولم يستلم الجمل المذكور فطالب المدعى المذكور بالجمل المدعى  
عليه او بقيمتها حين اخذه بمبلغ قدره كذا وسئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك  
فاجاب بان الناقاة والجمل المدعى بهما وجدتهما فى طريق فاخذهما رجل وسلمهما  
اليه ليوصلهما الى بلده على ان يدفع له كذا من الدراهم فسار بهما الى بلدة الرجل  
المذكور فحضر جماعة واشتدوا الناقاة والجمل بمبلغ لا يعرف قدره وانكر ما عدا  
ذلك فما الحكم (اجاب) اذا ثبت ان الجمل المذكور مملوك للمدعى باقرار المدعى  
عليه او ببينة يقيمها على المدعى عليه بنصب الجمل المملوك له المذكور يقضى عليه  
بقيمتها حيث تعذر احضار عينه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى شلشلمون  
بمضمونه ادعى رجلان على رجل آخر ان الجارى فى انتفاعهما وتصرفهما  
اربعة افدنة من ارض زراعية اميرية محدودة بمحدود اربعة وقد استولى عليها والد  
المدعى عليه منذ خمس وثلاثين سنة على سبيل الرهن الشرعى منهما فى نظير قدر  
مائة درهم من الدراهم ويريد ان يرفع يده عنهما بالوجه الشرعى فسئل من المدعى عليه  
فاجاب بان والده استولى على الارض المذكورة فى حياته فى التار يخ المذكور بالبيع  
الشرعى من المدعين واخوتهما وصاروا ضعايدة عليها والد المدعى عليه وبعد موت  
والده صار المدعى عليه واضعايدة عليها صرف فيها سائر التصرفات الشرعية  
والمدعيان مشاهدان لذلك من غير نزاع المدة المذكورة الى الآن والانتقال بالبيع  
المذكور بموجب وثيقة شرعية ثم بعد ذلك وقع التصديق والاقراء من المدعين  
المذكورين على صدور البيع منهم وصحته فما الحكم (اجاب) ليس للمدعين

المذكورين والحال ما ذكر معارضة واضع اليد فى تلك الارض بدون وجه شرعى  
واقعة تعالى اعلم (سئل) من قاضى شلشلمون بمضمونه ادعى رجل على رجل آخر ان  
اهالى شبنارة الميمونة ان من الجارى فى انتفاع والدهار بعة افدنة وثلاثين من فدان  
من طين ارض زراعية اميرية بحوض الشمامين القوقا فى المهدودة بمحدود اربعة وقد  
استولى عليها والد المدعى عليه بطريق الاستنجا رقى كل سنة من والد المدعى من مدة  
ثلاث وعشرين سنة وفى اثناء المدة المذكورة فى عشرة سنة تقدمت على تاريخه اراد  
المدعى رفع يده عن المدعى عليه المذكور بعد موت ابويهما بالترافع امام المرحوم راشد  
افندى متعهدا بجهة فوقع الصلح بينهما بحضوره على ان المدعى ياخذ فداناً وثلاثي  
فدان ويترك للمدعى عليه ثلاثة افدنة ليزرعها بالايحجار له فى كل سنة فتركها له الى  
الآن ويريد ان يرفع يده عن الثلاثة الافدنة المذكورة لانه قضاء مدة الاجارة فسئل  
من المدعى عليه فاجاب بان والده كان واضعايدة على الاربعة الافدنة والثلاثي فدان  
بطريق البيع الشرعى من المرحوم والد المدعى فى مقابلة قدر معلوم من الدراهم منذ  
اربعة وثلاثين سنة وهو واضح بيده عليها بعد موت ابيه الى الآن ويتصرف فيها بانواع  
التصرفات الشرعية المدة المذكورة من غير منازع له فى ذلك وامام القضاة المدعى على  
الفدان والثلاثي فدان من مدة اربع سنوات فهو بالزراعة فقط واحضر بينة تشهد له  
بذلك فما الحكم (اجاب) اذا اثبت المدعى على واضع اليد ما ذكره من الصلح  
والتوافق بحضور المتعهدين على ان المدعى ياخذ فداناً وثلاثي فدان ويترك للمدعى عليه  
ثلاثة افدنة ليزرعها بالايحجار كالمعتاد فى التار يخ الذى ذكره يكون ذلك مطلقاً لينة  
المدعى عليه التى اقامها على شرائه والده من والد المدعى بتاريخ سابق على تاريخ الصلح  
والتراضى اذما ذكر اقراره منه بتاريخ متأخر بان تلك الارض مستحقة للمدعى فلا يفيد  
اثبات شرائه ابيه من والد المدعى بتاريخ سابق مالم يثبت على المدعى ما يناقض دعواه  
بتاريخ متأخر عن الصلح والتوافق كاثبات كونه زارعه على ما ذكره من الفدان والثلاثين  
فان ذلك يوجب تناقض المدعى فى ذلك المدة دار واذا لم يثبت المدعى ما ذكره من  
التوافق المذكور على الوجه المسطور واثبت المدعى عليه شرائه ابيه من والد المدعى  
بما ذكره من البدل فى التار يخ المذكور ورواها آت اليه بطريق الاحقية عن ابيه بعد  
موته يمنع المدعى من معارضة اذ البيع وان كان غير صحيح فى اراضى بيت المال الا  
انه يعيد التركة الاختيارى والحق فى اراضى بيت المال يسقط بذلك والله تعالى اعلم  
(سئل) من قاضى الجيرة عن دعوى مضمونها ادعت الحرمة حليمة بنت المرحوم محمد  
وبنتها الحرمة سيدة بنت المرحوم شامى عبيد ابن المرحوم عبيد الله بن المرحوم على الحرمة ام  
الرزق بنت المرحوم عبيد الله بن المرحوم المذكور والثابت معرفتها بان المرحوم عبيد الله بن المرحوم  
توفى عن كل من زوجته الحرمة نعمة وولديه منها هما المدعى عليها المذكورة وشامى  
عبيد ثم توفى شامى عبيد الابن المذكور وعن زوجته حليمة احدى المدعيتين وولديه منها



هما المحرمة سيدة المدعية الثانية وعيد ثم توفي عيدين الابن المذ كور من كل من والدته  
 حليلة واخته شقيقته سيدة المدعيتين المذ كورتين ووزوجته فاطمة ومخلف عن  
 المتوفى اولاد سبعون اصل نخيل حياني بلغ امهات وسوي وبلدي وحياني اصل بلدي واحد  
 وخمسة اصول نخيل حياني وستة اصول سيوي وثمانية وخمسين اصل نخيل امهات  
 مفروسة باراضي ناحية ساقية مكي بخوضين عينتها ماؤذ كرتا حرد دارضهما وقطعة  
 ارض زراعية باراضي الناحية عبرتها فدان واحد باحد الخوضين المذعين حذبه وان  
 المدعي عليها المذ كورة بعد سدة وفاة والدها واخيها المذ كورين وضعت يدها على النخيل  
 والغدان الطين المذ كور الى تاريخه بغير وجهه مرضى ويطالبانها برفع يدها عن النخيل  
 من ذلك ويتسلم ذلك لهما بالوجه الشرعي وسئل من المدعي عليها المذ كورة عن ذلك  
 بعد ثبوت وضع يدها على النخيل المذ كور والغدان الطين بشهادة رجلين فاجابت بانها  
 واضعة يدها على خمسة وستين اصل نخيل بالخوضين المذ كورين بمقتضى انه مخلف عن  
 والدها المرحوم عيدين المتوفى قبل تاريخه عن زوجته المذ كورة واولاده الاربع هم  
 المدعي عليهم ساوشا عيدين من الزوجة المذ كورة ورضوان وصاير الغائبين الا ان لا يعلم  
 لهما محل ولا مستقر من غير الزوجة المذ كورة ثم توفيت الزوجة المذ كورة عن ولديها هما  
 المدعي عليهم ساوشا ثم توفي شامي عن زوجته المدعية المذ كورة وبنته من سيدة  
 المدعية الثانية وعيد ثم توفي عيدين وزوجته فاطمة المذ كورة واخته شقيقته المحرمة  
 سيدة والدته المدعيتين المذ كورتين من غير شر يكت وانكرت ما عدا ذلك فلم يصدقها  
 المدعيتان المذ كورتان على ذلك فالحكم (اجاب) الاقرار بجهة قاصرة على المقر فلا  
 تعدى الى غيره الا في مسائل ليست هذه منها او قد صرحوا بان من مات ابوه فاقربا  
 شاركه في الارث فيدقق نصف نصيب المقر ولم يثبت نفيه لما تقرر ان اقراره مقبول في  
 حق نفسه فقط بحيث صدقت واضحة اليه على ما صدقت به من دعوى المدعيتين  
 المذ كورتين وذكر ان للميت الاول ولدين آخرين وكذا المدعيتان في ذلك تؤمر بتسليم  
 نصيب المدعيتين مما اقرت به بطريق الارث عن مورثيهما معا بوث ولا يعتبر اقرارها  
 بالولدين المذ كورين في حق المدعيتين حيث لم يصدقها المدعيتان على ذلك والله تعالى  
 اعلم (سئل) من قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى رجل على رجل بان والد المدعي  
 كان يملك منفعة زراعية فدان وسدس وثمان من الاطيان السلطانية وبين حدود ذلك كائن  
 ذلك باراضي كذا بخوض كذا وتوفي والده من نحو عشرين سنة من غير شر يكت فوضع  
 المدعي يده على ذلك الى السنة الماضية وفيها توجه الى قنصلية كندرية وعاد الى ناحية  
 الطين المذ كور فوجد المدعي عليه تعدي على ذلك ووضع يده عليه بدون وجه شرعي  
 ويطالبه برفع يده عن ذلك وبقيمة ما حصد من الزرع المملوك للمدعي وهو قمع بالوجه  
 الشرعي فسئل من المدعي عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع يده على الارض فاجاب بانه

واضح

١٢٧٤

١٨

واضع يده عليها بمقتضى انه تلقاها بالاسقاط من رجل آخر عينه بمبلغ كذا وكان ذلك في  
 سنة اربع واربعين وانه وضع يده عليها الغاية سنة اثنتين وخمسين وفي سنة ثلاث وخمسين  
 تعهد بالبلد رجل آخر واخذ نصف اطيانها وفي جلته الارض المدعي بها واستمر واضعا  
 يده عليها الغاية سنة اربع وستين وفي آخر السنة المرقومة خرجت الناحية من ماله  
 وترك ما كان تحت يده من اطيانها فوضع المدعي يده على الارض المدعي بها واستمر  
 واضعا يده عليها وهو يزورها ويتنقع بها الغاية سنة احدى وسبعين والمدعي عليه  
 المذ كورة مقيم معه بالناحية ومشاهد انصر فيه ما لم ينازعه فيها بسبب ان السند  
 المكتوب فيه الاسقاط كان مفقودا ثم جده في سنة اثنتين وسبعين فكتب عرضا  
 للمدعي به وحول على ناظر القسم فامر المدعي بتسليمها للمدعي عليه فقبلها منه ووضع  
 يده عليها بمقتضى ذلك فلم يصدق المدعي على ذلك فالحكم (اجاب) حيث اعترف  
 المدعي عليه بان الارض المذ كورة كانت تحت يده المدعي مدة سبع سنين وهو يزورها  
 ويتنقع بها والمدعي عليه مقيم معه بالناحية مشاهد لتصرفه فيها من غير منازعة يكون  
 ذلك مسقطا للحق من تلك الارض على فرض كونه ذاقا حق اذا الحق في ارض الزراعة  
 السلطانية يسقط بالترك الاختياري وبمشاهدة تصرف الغير بالزراعة والانتفاع بها  
 مدة من السنين بلامنا زعة ولا مانع شرعي كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) من  
 طرف قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى عفش الجبالي على سيف النصر بان ابا  
 السعد دخلا الخيمى الذي لا يعرف اسم والده من ناحيتهما كان يملك منفعة زراعية  
 ستة افدنة باراضي الناحية بثلاثة حيطان ذكرا اسمهاها وعن مقدار ما في كل واحد  
 بعض ذلك فحصد اكلها واخذ بتعديدها البض وان مالها المنفعة المذ كورة في سنة ١٢٠٩  
 فحصد عليه مبلغ ذكرا لجهة الميزى من مال الطين المذ كور وفي اواخر السنة المذ كورة امر  
 الحاكم المدعي بدفع الباقي على حصة شياخته من الاموال الاميرية التي من جلته  
 المبلغ الذي فحصد على صاحب الطين فدفعت ذلك ووضع يده على الطين المذ كور وصار  
 يزعه ويدفع ما عليه من المال من ابتداء سنة ١٢٠٩ لغاية سنة ١٢٠٧ وفي سنة ١٢٠٧ عرض  
 المدعي عليه بان والده كان يصدق الطين المذ كور بطريق الاسقاط الشرعي من  
 صاحب الطين الاصل الى والد المدعي عليه بموجب حجة اسقاط بيده ثم توفي والده عنه من  
 غير شر يكت وترافع بالو كالة عن ابيه مع المدعي المذ كور لدى ناظر القسم فحقق امر ذلك  
 وحكم لوالد المدعي عليه بالطين المذ كور بموجب حجة الاسقاط المذ كورة وبعد ذلك  
 عرض ذلك على مدير الجيزة حين ذاك فنفذ حكم ناظر القسم المذ كور واما المدعي  
 بتسليم الطين المذ كور للمدعي عليه وسلمه له بمقتضى امر المدير وتسليمه منه ووضع يده  
 عليه من حين ذلك الى تاريخه وان الحجة التي بيد المدعي عليه لم تكن محررة من المحكمة  
 ولا يثبت قاض ولم يضع والد المدعي عليه يده على الطين المذ كور من ابتداء الاسقاط وانه

١٨

١٢٧٤



الآن يريد تحقيق امر الحجة المرقومة ورفع يد المدعي عليه عن الطين لموت والده عنده  
وتسليمه له بسبب ذلك بالوجه الشرعي سئل من المدعي عليه بعد ثبوت وضع يده على  
الطين المذكور بشهادة فلان وفلان فأجاب بان الطين المذكور كان جاريا في استحقاق  
صاحبه الاصل المذكور وفي تصرفه الغاية ١٥ شوال سنة ٥٨ فاسقط حقه منه لو ادعى  
فلان نظير مبلغ عينه وان والد المدعي عليه استلم الطين من المسقط المذكور بموجب حجة  
شرعية تاريخها وافق للتاريخ المذكور ووضع يده عليه وزرعه في سنة ٥٩ ودفع ماله  
وبعد ذلك ولي المدعي شيئا بالناحية وفي سنة ٦٠ تعدى على والد المدعي عليه ونهبه  
باخذ بعض امواله وصار يضارره فخرج من الناحية وتوجه الى مدير ية البحيرة واقام  
بها مع عربان اولاد على وبعد ذلك عاد الى الناحية في سنة ٦٣ واقام بها واستمر المدعي  
واضع يده على الطين المذكور وفي سنة ٦٧ حضر رجل عاصب للمسقط وادعى بان الطين  
المذكور اثر قرينه وتوفي عنه واراد اخذه من المدعي فامتنع فعرض لدى مدير البحيرة  
واحيل الامر على ناظر القسم فامر المدعي الا ان بان صاحب الطين اسقط حقه من منفعته  
لو ادعى المدعي عليه الا ان وجب حجة اسقاط وصار الحق له وحضر المدعي عليه بالوكالة  
عن ابيه واخبر بذلك وصدق العاصب على ما تضمنته الحجة بان لاحق له في الطين وطالبه  
المدعي عليه بتسليم الطين له فامتنع لذلك وادعى انه دفع ما كان متجهدا عليه بحجة  
المبررى بموجب وردت يده ويريد اخذه من المدعي عليه وامر باحضار الورد فوجد  
بذلك ثم بعد مدة حضر وادعى ضياعه فامر ناظر القسم بتسليم الطين للمدعي عليه فلم يمتثل  
فاحاله على المدير فطلب المدير من المدعي عليه اثبات مضمون الحجة فاثبتها وحكم لوالده  
بالاطيان المذكور وامر المدعي بتسليمه له فامتنع وادعى انه منعه وكنت له كتابة  
بتمكينه من الطين ثم توفي والده عنه من غير شر يك فاستحق الطين المذكور ووضع يده  
عليه الى تاريخه في الحكم (اجاب) دعوى المدعي على الوجه المسطور غير مستوفية  
شروط الصحة حيث لم يبين حد ود بعض الاطيان المدعي به باي ايام متبر او ذ كر المدعي  
ما يفيد حكم ناظر القسم بالاطيان لو ادعى المدعي عليه به الترافع لديه وحقق امر ذلك  
بموجب حجة الاسقاط من قبل صاحب الحق الاصل ونفذ المدير حكمه وامر بتسليم  
الاطيان للمدعي عليه بالوكالة عن ابيه فسلمها المدعي له من سنة احدى وسبعين فوضع  
يده على الا ان وان يريد تحقيق امر الحجة ورفع يده عن الاطيان المذكور بسبب  
ذلك فاما اذ ذلك سقوط حقه منها على فرض تحققه فلا يترتب على ما ذكره سؤال  
الختم مالم يصح المدعي دعواه ويوضح ما يوجب سؤال خصمه عن دعواه بلاتناقص  
والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي البحيرة عن حادثة مضمونها ادعى رجل على عمه  
بان والده حال حياته كان مع اخيه المدعي عليه في معيشة واحدة وكان يسمى معه وما  
اكتسبته تحت يدهما على سبيل الروكية ثم مات والد المدعي من نحو عشرين سنة عن

زوجة وولدين منها المدعى وفلان ثم توفي فلان احدى الولدين عن والدته واخيه  
الشقيق هو المدعى من غير شر يك وان المدعى كان قاصرا وقت موت والده واستمر  
مع عمه المذكور في معيشة واحدة ويسمى معه كما كان والده والعم واضح يده على ما كان  
واضع يده عليه هو والد المدعى وان الموجد والآن على سبيل الروكية بينهما جميع  
كذا وذكروا شيئا وذكروا عروضا وعبيدا واماء وسفنا وعقارا غلوا كاوا طيانا اميرية  
ونخيل او برابرين بعضها باي ايام معتبرا والبعض ليس كذلك ثم ذكر ان المدعي عليه واضح  
يده على ذلك جميعه ومعارض للمدعي فيما يخصه من ذلك بدون وجه شرعي ويطالبه  
برفع يده عما يخصه من ذلك ليعوزة نفسه بالوجه الشرعي وسئل من المدعي عليه عن  
ذلك بعد ثبوت وضع يده على الطين والنخيل والدار المدعي به باي ايام شاهد بان فاجاب  
بان والد المدعي كان مع والده في معيشة واحدة والمدعي عليه في معيشة وحده منفردا  
عنه ما وان والد المدعي عليه توفي في سنة ٢٤٠ ولم يملك شيئا او والد المدعي استمر  
منفردا عن معيشة اخيه المدعي عليه الى ان توفي سنة ١٢٤٧ عن ورثته المذكور بن  
ولتر كة لما وتر كة زوجته المدعي بمنزل عمه المدعي عليه في عائلته فاقام بمنزله الى  
تاريخه وانه واضح يده على الطين والنخيل والدار وثلاث جاموسات وستة اناوار  
وحصان وثلاثة جيران ذلك ملائله وانكر فاء اذ ذلك وانه لا كسب ولا سعى للمدعي  
بل كان في عائلة المدعي عليه الى ان انهزل عنه من نحو ثمانية اشهر فالحكم  
(اجاب) الاشياء المذكورة المدعي بها بعضها بين بيانه متبر او بعضها غير مبين البيان  
المذكور ومثل النخل المذكور في الدعوى يحتاج في صحة الدعوى فيه الى الاشارة  
اليه بالحضور عنده او بعث أمين ليشار اليه في الدعوى او تحسيدا رضى مع بيانه على  
ما في بعض العبارات ومثل البراهمة ود وجوده ولم يذكر مكانه يحتاج فيه لبيان القدر  
والنوع والوصف وكذا النقد المدعي به يلزم بيان نوعه ووصفه وكذا ما يمكن احضاره  
بالاجل ومؤنة وعلم مكانه ولم يكن هالكيا يلزم احضاره ليشار اليه في الدعوى  
والشهادة وما لم يكن كذلك يكتفى فيه بكرا القيمة ان كان قيميا والجفص والنوع  
والقدر والوصف ان كان مثليا او ينظر الى دعوى المدعي فان ادعى قيميا ذكره ملكا  
مطلقا بالبيان سبب تطلب منه البينة على ما صحت فيه الدعوى فان اثبت دعواه  
يقضى له بعين ما اثبت انه مملوك له ان كان قائما وبقيمته او مثله ان كان مستهلكا  
وان كان يدعى ان بعض ذلك تحصل من كسب ابيه مع عمه المدعي عليه وبين ذلك  
البعض وذكرا ان اياه مات وتر كة ميراثا له وللباقى ورثته وطالبه بتسليمه منه وبعضه  
تحصل من كسبه وسعيه مع عمه وبينه ايضا ولم يكن الاصل للعم وهو من له في الكسب  
فقط واثبت ما يدعيه بالوجه الشرعي يقضى له به والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من  
قاضي البحيرة عن حادثة مضمونها ادعى رجل على اخوه هو المدعي عليه وكيل عن



ورثة ميت يدعى الحاج محمد ابرادة وهو على بعض ورثته بانه يملك منقعة قطعة ارض  
مفروسة بها كذا من النخل بتاحية كذا وعين ذلك وحده وانه رهن ذلك تحت يد  
الحاج محمد ابرادة في سنة ١٢٥٨ على دين ترتب له بذهمة المدعى عين قدره ثم مات  
المرثون المذكور بعد وضع يده على ذلك عن ورثة لا يعرفهم بعد وفاته وضع المدعى  
عليه يده على ذلك وصار ينتفع به الى تاريخه والمدعى يقيم بالنسبة ومشاهد لذلك ولم  
ينازعه لعدم اقتداره على دفع الدين الذي عليه للتوفى والا ان يرد دفع يد المدعى عليه  
عن ذلك ويدفع له المبلغ المذكور وكره المدعى عليه ان ما ذكر كان جاريا في ملك  
وتصرف الحاج محمد ابرادة المذكور تلقى ذلك بالشراء الشرعى لنفسه من المدعى في ١٥  
ربيع الاول سنة ٥٩ بغير قدره كذا ازيد من الدين الذي ذكره المدعى واستلم منه  
ذلك الى حين وفاته في ٥ رجب سنة ٦١ عن ورثة عيناه وبعد وفاته وضع يده على  
الارض والنخل المدعى عليه للورثة الى سنة ٧١ ثم باع الورثة المذكورون وهو  
بالوصاية على القاصر منقعة تلك الارض وما بها من النخل لرجل يدعى كذا بمبلغ كذا  
قبضوه منه وسلموا له الارض والنخل ووضع يده عليه الى تاريخه وحضر المشتري الثاني  
المذكور واثبت وضع يده على الارض وما بها من النخل المرقوم وكرانه واضع يده على  
ذلك بمقتضى انه تلقاه بالشراء الشرعى لنفسه في سنة ٧١ من ورثة الحاج محمد ابرادة  
بمبلغ كذا الذي ذكره المدعى عليه واقبضهم ذلك كلاً منهم بقدر حصته وسلموا له الارض  
والنخل ووضع يده عليه وما وان ذلك كان جاريا في ملكه وتصرف الحاج محمد ابرادة  
المذكور وانكر ما عد اذ لا يوجد دعوى المدعى وكره المدعى انه لم يدع عليه وانما  
دعواه على المدعى عليه الاول المذكور في الحكم (اجاب) لا تسمع دعوى المدعى  
المذكور على المدعى عليه الوصى والوكيل عن الورثة المذكورين حيث اعترف  
بالمالك بطريق الشراء في المدعى به ان ثبت وضع يده على ما ذكر المدعى بذلك لان  
المدعى عليه والحال هذه لا يكون خصماً فيما اقر به انه يملكه لغيره وهو حاضر  
ومصدق على ذلك بل دعوى المدعى انما تسمع على ذى اليد المدعى المالك لنفسه والله  
تعالى اعلم (سئل) من قاضى المنصرفة بضمونه امرأة ادعت على زوج امرأة  
اخرى بانه اشترى منها الزوجتة وما سيره برقا وزرر صفا ذهب زينة ذلك اربعون بنديقيا  
قيمة كل بنديق خمسة ونجسون قرشا يكون جملة الثمن ألفين ومائتي قرش  
وصلها من ذلك خمسمائة قرش وتسعة وثلاثون قرشا فيكون الباقي لها من ثمن ذلك  
٦٦١ قرشا وتطالب المدعى عليه بذلك وسئل من المدعى عليه فاجاب بان زينة المواسير  
والبرق والزرد التي اشترها ثلاثون بنديقيا قيمة كل بنديق خمسة ونجسون قرشا فيكون جملة  
الثمن الفا وخمسة قرش وانه وصل المدعية المذكورة وزوجها من ذلك معا وقت  
الشراء ٦٥٠ قرشا وصل زوجها المذكور باذن زوجته وحضرها ثانی مرة ثمانمائة

ونجسون قرشا باقى الثمن المذكور وهو سلمه لها فلم يصدقه كل من المدعية  
وزوجها المذكورين على ذلك فطلب من المدعية بنسبة تثبت دعواها ان ثمن ذلك  
الفاصل ومائتا قرش وان مقداره اربعون بنديقيا بغيرت المدعية انه لم يكن عندها  
الا نساء خاص فاجبرها ان شهادة النساء وحدهن لا تقبل وان لها عين على المدعى  
عليه المشتري فامثلت لذلك وطلبت من المدعى عليه بنسبة تثبت دفع ١٠٠ قرش  
فوعده المدعى عليه باحضار بنسبة تشهد بدفع ١٠٠ قرش فاحضر احمد العبيدى  
وشهدها في سنة ٦٥ حضرت المدعية مع زوجها وطالبان الزوج المدعى عليه باقى  
ثمن الصفا المذكور والذي اشتراه لزوجته من المدعية المذكورة وقدره ٨٥٠ قرشا فاسل  
رسولا من طرفه ليستعلم من زوجته عن ذلك فحضر الرسول واخبره بان الباقي من الثمن  
ثمانمائة ونجسون قرشا باقى ثمن الصفا فدفع الزوج المدعى عليه الثمانمائة  
والخمسين قرشا للزوج المدعية المذكورة والزوج سلمه لزوجته المدعية المذكورة واخضر  
شاهدا آخر فشهد كشهادة الشاهد الاول وحرقا بحرق فعد ذلك طعنت المدعية  
المذكورة في شهادة الشاهدين المذكورين بان شهادتهما زور باغراء الزوج المدعى  
عليه لهما على الشهادة لكونه عمدا بلفظ الحكم (اجاب) البيع المذكور من قبيل  
العرف فان كان الثمن من الذهب كما يبيع يشترط ابعثته المساواة في الوزن والتعاقبض  
في المماس فان فقد أحدهما فسد البيع وكذا ان جهلت المساواة في الوزن وان كان  
من الفضة يشترط التعاقبض في مجلس العقد ولا يضر التعاقبض او كذا اذا كان الثمن  
من النقدين اضر في المجلس الى خلاف جنسه وعلى كل فالبيع المذكور في المقدار  
الرائد على الثمن المدفوع في مجلس العقد فاسد لعدم التعاقبض فيه وهو كاف في الفساد  
على أى حالة فيحكم بفساده في مقدار ما زاد على الثمن المقبوض وقت العقد حيث كان  
يمكن انفصاله عما لم يقبض بدله في المماس بلا ضرر وقد صرحوا بان شهادة اهل  
الارض لو كيد الرعية والنعنة والرئيس والعامل لا تقبل لجهلهم وميلهم خوفا  
منهم فاذا وجدت العلة المذكورة في الشاهدين المذكورين بالنسبة لا تشهد له لا تقبل  
شهادتهما على فرض صحتهما والاقبالت فالمدعى في عدم القبول على الخوف والميل والله  
تعالى اعلم (سئل) من قاضى طنندا بما مضى منه حضر له بنسالة سليمان الملوافى ابن  
المرحوم احمد أغا الملوافى من أهالى ميت حبش القبليسة مع غريمته المحاضرة معه  
بالمجلس الشرعى الحرمة صفية أم التيميل بنت هلى سعدة من طنندا وادهى سليمان  
المذكور على غريمته المذكورة بان سابق تاريخه في ١٥ رجب سنة ٧٤ كان  
وقع بين المدعى والمدعى عليها مرافعة عند الشيخ احمد المالى قاضى طنندا سابقا  
في خصوص اخذ الدار الا تذكروا بالشفعة فدور علمه بالبيع لولده القاصر ابراهيم  
المزروق له من زوجته فتوة بنت الشيخ خليل خليفة الكاشن بطنندا ابوجه القمر  
الملاصقة لملك ولده القاصر ابراهيم المذكور الا تذكروا بالشفعة المذكورة المذكور بالارث



الشرعي من قبل أخيه لأمه مصطفى ابن المرحوم مصطفى خليفة كايته للورث  
المذكور بملكه لذلك الحجة الشرعية المستورة من هذه المحكمة المؤرخة في ١٥  
محرم سنة ١٠٠٠ الجامعة لذلك وانقره المدعى بالدار المدعى فيها بمحدود أربعة المذ  
القبلي والقرني ينتهيان لوقف سيدي أحمد البدوي المعروف سابقا بملك الشيخ  
المخادم والمخدع الشرقي ينتهي للملك ولد المدعى الماخوذ به بالشفعة والمخدع البحري  
ينتهي للشارع وفيه الواجبة والباب ضرورتها أنه حين علم سليم أن المدعى ولي  
ولده إبراهيم القاهر المرقوم أن المحرمة صفية المرقومة اشترت الدار المذكورة  
الملاصقة للملك ولده إبراهيم بمبلغ قدره ١٠٠٠ قرش أخذها بالشفعة فور علمه بذلك  
لولده المذكور وطلب الموائمة والاشهاد مع عند المنزل المذكور من غير تراخ بشهادة  
جماعة من طنتاذ كرت أسماءهم بالمحضر ويريد أحقاق ذلك بالوجه الشرعي ولما  
سئل من المحرمة المشتري عن ذلك أجابت بأنها اشترت المنزل المذكور بمبلغ قدره ٢٠٠٠  
قرش فلم يصدقها الشفيع المذكور على ذلك وادعى أن الثمن ١٠٠٠ قرش وطلب  
منها حجة التبايع بعد أن كلف المدعى بيعة تثبت دعواه فعرفت أن حجة التبايع  
بالمحرسة ولا يمكنها حضارها إلا في المولد الصغير الواقع في سنة تاريخه وانصرفا  
على ذلك ثم بعد مضي خمسة أيام أحضر بيعة شرعية وشهدت بان المحرمة صفية المذكورة  
اشترت المكان المذكور بمبلغ ١٠٠٠ قرش وحكم برفع يدها عن الدار المذكورة فسئل من  
المحرمة صفية المذكورة بعد تلاوة المرافعة المتقدم ذكرها عليها وثبتت وضع يدها  
على الدار المذكورة بالوجه الشرعي عن ذلك كله فأجابت بالتصديق والاعتراف بما  
حصل من التداخي من أنه أخذ الدار الملاصقة للملك ولده إبراهيم القاهر المذكور فور  
علمه بالشفعة لولده المذكور بمبلغ ١٠٠٠ قرش واعترفت بان الثمن الذي قاله المدعى  
هو الذي اشترت به الدار المذكورة وكذا صدقت على حكم القاضي السابق المذكور  
اعلاه وذلك بحضور وشهادة جمع من المسلمين المجيع من أهل طنتاذ والمكرم الشيخ  
إبراهيم بن سيد احمد الشرفاوي من أهالي قوة وغيرهم فالحكم في هذه المرافعة (اجاب)  
قد صار الاطلاع على هذا المحضر فوجد فيه تقصير حيث لم يذكر فيه المدعى طلب اخذ  
المكان المشفوع من يد المشتري وقت الدعوى بل بعد أن ذكر المدعى أنه أخذ بالشفعة  
واشهد قال عند القاضي ويريد أحقاق ذلك بالوجه الشرعي مع أن اللازم أن يطلب  
من القاضي أن يأمر المشتري بتسليم الدار المشفوعة له ولم يحصل هذا ما يتعلق بالدعوى  
السابقة الهي مضمونها في هذه الدعوى وكذا حصل تقصير في الدعوى الثانية الواقعة  
الآن حيث أن المدعى حكى ما سبق لدى القاضي الاول واقهر ولم يطلب الآن شيئا  
يترتب عليه سؤال خصمه بل بمجرد أن فرغ من حكاية ما سبق لدى القاضي الاول من  
غير طلب شيء الآن سأل المدعى عليه فيقتضي أن يستل من المدعى عما يريد

الآن فان ذكر شيئا يوجب سؤال خصمه يستل الخصم عن دعواه فان اعترف بما  
يوجب استحقاقه لما ادعاه ولم يسد وجهها شرعا يوجب عدم استحقاقه على فرض  
ثبوته يحكم عليه بموجب اعترافه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي المتصورة  
عياه ضوته ادعى سليمان ابن المرحوم سليمان على المحاضر معه على عبد الهادي بن  
عبد الهادي جاني التاب معرفتهما بشهادة كل من فلان وفلان ان المدعى عليه كان  
را كبا على جبل تعلق على نواة عمدة الناحية في شهر رجب سنة ٧٤٠ عند ساقية على  
نواة المذكور المكنانة باراضي الناحية بحضور أبي باقي فنادى المدعى عليه  
المدعى لكونه كان عند الساقية ايضا فخره ووقف امام الجمل الرا كبا عليه  
المدعى عليه وصار يتسكمان مع بعضهما فباي شر المدعى الا والجمل عضه في قدم  
رجله اليمنى فملاوه ووجهه الى داره بالناحية فمكث عليه بسبب ذلك خمسة عشر  
يوما بعد ذلك وجهه الى الاستبالية بميت فخر فعد وصوله الى الاستبالية سقط قدمه  
المذكور بسبب العضة المذكورة ومكث بالاستبالية أربعة أشهر ورجى اندمل الجرح  
وصارت رجله عادمة النقع ويطلب المدعى عليه بما يترتب عليه بذلك شرعا  
سئل من المدعى عليه عن ذلك فأجاب بأنه كان ركب الجمل المذكور والمدعى  
سواقا بالساقية المذكورة أعلاه والمدعى عليه هو المعدل احضار البرسيم من الغيط  
الى المواشي المعدة لادارة الساقية فنادى على المدعى وهو را كبا على الجمل المذكور  
هل الساقية سهرانة لا حضر برسيم المواشي فخره ووقف امام الجمل وناطبه فبا  
يشعر الا والجمل عضه في قدم رجله اليمنى فانفصل القدم من ساق الرجل وبقى على  
عرقين موصولين بالساق وصارت الرجل عادمة النقع ولا يعلم ان كان انفصال  
العرقين من الساق بدون واسطة شيء أو قطعهما الحكيم بالاستبالية فما الحكم في  
هذه المرافعة افيدوا الجواب (اجاب) حيث عض الجمل المذكور المدعى حال ركوب  
خدمه عليه وهو واقف به فالتف قدس المدعى وصارت رجله عادمة النقع كما هو  
مذكور فان كانت الاصابة وهو في طريق العامة ضمن الرا كبا ما تلف بتلك  
العضة فيجب عليه والحال هذه نصف دية النفس من ماله في ثلاث سنين حيث ثبت  
ذلك باقراره وان كانت في ملك الغير فان كان الرا كبا المذكور ماذون له بالدخول فيه  
لا يضمن ذلك ويكون كالاصابة في ملك نفسه وان لم يكن ماذون له من المالك يكون  
كالطريق فعليه الضمان والله تعالى اعلم (سئل) عن قضية من طرف قاضي الجيزة  
مضمونها ادعى بعض أولياء ميت على جماعة من قرية يقال لها الودي بان مورثهم كان  
يغيطه بجزيرة وسط البحر أيام الليل وفي زمن القمار يتصل أرضها بقرية المدعى  
عليهم وهي من أراضي بيت المال قرية من قرية المدعى عليهم بحيث يسمع منها  
الصوت بعيدة عن غيرها بأنه ضر به أربعة منهم ميم المدعون بالتباعد وضر به

١٩  
١٢٧٤  
مطلب في تفصيل جنانية  
الجمل بالعض وشخص  
را كبا عليه



الباقى كذلك ثم احتملوه على ليل الى قريتهم ومات بسبب ضرب الاربعه سنة بعد استمراره  
 ذافرا ثم اتى في البحر ثم وجد بعض الاولياء مدفونا بناحية الشوك وانه كشف  
 عليه فوجد به اثر ضرب تحت اذنه وراحة وانهم يطالبون الاربعه بالقصاص والباقي  
 بالتعزير فمات من المدعى عليهم ثم فاشكروا وادعوا لهم وادعوا له فقام بعض الورثة بينة  
 على الموت وثبوت النسب وكلفوا اثبات دعواهم القتل المذكور فاثبتوا وادعوا  
 تثبت شهادتهم ما ادعوا به ثم عاينوا الحكم (اجاب) صرح علمنا باننا اذا وجد ميت  
 بارض غير مالوكه وهى في ايدي المسلمين وبه اثر ضرب او جرح بقرب قرية بحيث يسمع  
 منها الصوت وماله ما اذا جرح او ضرب بها ثم نقل الى غير هاولم يزل صاحب قراش حتى  
 مات ولم يسم قاتله بان لم يثبت قتله على معين وادعى اولياؤه على اهل القرية القريبة من  
 تلك الارض انهم قتلوا به ذلك او على بعضهم فالتسامة عليهم والدية على عواقلهم وفي  
 هذه الحادثة لم يتحقق كونه مضر وباضرب بافضى الى موته بارض قريبة من قرية المدعى  
 عليهم ولا ان به اثر جرح او ضرب بل ذلك مجرد دعوى من بعض الورثة لم يتحقق شرعا بناء  
 على ما سطر بهذا المحضر بل ذكر المدعون ان مورثهم وجد ميتا موارى في رمل بناحية  
 الشوك ببلدة اخرى غير بلدة المدعى عليهم - م القرية من مكان الضرب وحينئذ فلا  
 قسامة ولا دية على احد ما لم يثبت انه وجد مضر وبابوا اثر بارض لا مال فيها لاحد وهى  
 قريبة من قرية المدعى عليهم ولم يزل صاحب قراش حتى مات او يثبت قتله بعد دعوى  
 صحيحة على من ادعى عليهم به فواخذون به وجبه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيرة  
 بما مضى عليه ادعى رجل على بعض ورثته ميت واضعين ايديهم على قطعة ارض مفروسة  
 فيم اغتصب كائنة بناحية العزيزية المضافة بتمام الحوامدية وعين ذلك وجدده بان  
 ما ذكر ملك له من ابيه بالارث هو واخوته وانه وضع يده على ذلك بعد موت ابيه مدة وفى  
 سنة ثلاث واربعين ومائتين واخترج من البلدة التى فيها ما ذكر وتوجه الى مدينة  
 القيوم فقام فيها اثنتى عشرة سنة وحضر لناحية الحوامدية فوجد مورث المدعى عليهم  
 واضع يده على ما ذكر فطلب منه رفع يده عنه فاقى وترافع معه للحكومة وبعد ذلك اصطحب  
 المدعى مع المورث على ان ياخذوه وواخوته نهف ذلك مشاعا في سنة ٤٠ وصار يحضر  
 في كل سنة وياخذ ما يزيد من باقى ثمن الحصة واستمر على ذلك الى ان مات مورث المدعى  
 عليهم في العام الماضى فاشكروا وادعوا المذكور وادعوا استحقاقها لهم اذ ناعن ابيهم  
 فهل اذا اثبت المدعى ما يفيد اقرار مورث المدعى عليهم باستحقاقه لما ادعاه الى زمن  
 قريب من موت مورثهم يقضى له بمذعاه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس  
 عشر سنة الا فى الارث والوقف ووجوده شرعى وهذا مع انكار خصمه وقد ادعى  
 المدعى المذكور ما يفيد اقرار مورث المدعى عليهم باستحقاقه لمذعاه الى زمن قريب  
 حيث ذكر في دعواه ان مورث المدعى عليهم كان واضع يده على المدعى به بطريق

الوكالة من المدعى ويدفع له محصول نصيبه منه الى ان مات في العام الماضى بعد  
 حصول الصلح الذى ادعاه واستمر ورثته المدعى عليهم - م ذلك فان اثبت عليهم ما يفيد  
 الاقرار المذكور من مورثهم على الوجه المسموع يقضى له بمذعاه ادعوا به حينئذ  
 تكون مجموعة لانه لم ينعى على الاقرار مدة تمنع من سماع الدعوى واقرار المورث يعامل  
 به الورثة في حق ما آل لهم منه وان لم يثبت ذلك فلا يحكم له والله تعالى اعلم (سئل)  
 من قاضى الجيرة بماله مضى عليه ادعى كل من رجل وزوجه على ثلاثة رجال وجار يملك  
 للرجل المذكور بيان رجلين منهم اغريا الجارية المذكورة على اخذ اشياء من امتعة منزل  
 سيد المذكور وان توجه معهم الى محل اقامتهم وتزوجه رجل منهم وذلك حال  
 غيبة المدعىين فلما حضر من غيبتهم ما وجد الجارية اخذت اشياء ماله كة للزوج  
 السيد وزوجه وعيناهما و باجتماعهما على الرجلين المذكور بن اخبراهما بان  
 الجارية مقيمة بمنزل لرجل آخر وانها تزوجت بالرجل الثالث المدعى عليه وانها  
 يطالبان الجارية بردها اخذته والباقي بما يترتب عليهم بسبب ذلك واجاب المدعى  
 عليهم - م بالانكار لذلك مع الاعتراف بالتزوجه المذكور وادعوا الجارية بما فيها من قرة  
 للزوج المدعى وتصديق المتزوج بها على ذلك وانه انما تزوجها عن كاذب في منزله  
 لانها به بانها ماله كة له وانه المزوج لها اياه فالحكم (اجاب) المولى لا يستوجب على  
 ماله كة دين او جناية المملوك على نفسه مولا وماله هدر وجنايته على مال غير المولى  
 تتعلق برقبته - فبياع او بقبضه المالك يدفع بدل المال المستملك الى مستحقه فدعوى  
 المالك على جاريته بما اخذته من ماله لا يترتب عليهم اثنى ودعوى زوجته عليهم  
 معتبرة ان اثبتت والجارية منسوبة الا ان السيد مقرض من دعواه بما اخذته جاريته  
 فلزوجته ان تطالبه اياها ببيعها لاخذ بدل ما اعترف به من مال الزوجة او بافداء معاملته  
 باقراره وغير الجارية من باقى المدعى عليهم - م لا يترتب عليه بهذه الدعوى شي غير ان  
 التسكاح المذكور وان عقد موقوف على اجازة المالك و يرتد به حيث صدق الزوج على  
 انهما مرفوعة للمالك المذكور كصديق الجارية والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى  
 الجيرة عن حادثة مضى عليها ادعى رجل على ثلاثة اشخاص انهم سرقوا متاعه من حزمته  
 ليل او هيته بما يزيد على ثلاثة نصيب وانهم بعد ذلك حضروا اليه ورد كل منهم بعض  
 ما اصابه بالقسمة مما سرقوه بعد اخراجه من منزله وعين ذلك البعض المردود اليه قبل  
 الخصومة الى ديوان الحكومة والقاضى وانهم وعدوه باحضار الباقي وعينه وانهم  
 اقروا بذلك والباقي بلا رد وحده يزيد على ثلاثة نصيب وانهم لم يردوا له ما بقى ويطالبهم  
 بالرد ويطالب اجراء ما يقتضيه الشرع في ذلك واجاب احدهم بالاقرار بالسرقة وان  
 ما اصابه هو ما رده الى المدعى كاذم لم يبق عنده سوى قصصين وصديري بقة  
 وصديري قطنى والله استم لثالث وانهم شر يك الاثنين الباقيين في السرقة وانكر ما عدا



ذلك واجاب الثاني بان لم يسرق وانما السارق غيره وان السارقين اتوا اليه بعد السرقة بالمنازع واعطوه نصيبا وهو الذي رده الى المدعى ولم يبق منه شيء وانكر ما عدا ذلك واجاب الثالث بالانكار لذلك كايا واقام المدعى بينة شهدت بان المدعى عليهم حضر والى المدعى واحضر والى ما حضر ومن الامتعة والتمس وقرره ثمانية واربعون قطعة لا يعرفون افرادها واخبروه بانهم هم الذين سرقوا امتعته ووهده باحضار الباقي وانهم لا يعرفون افراد الاشياء المسروقة ولا مفردات ما حضره له منها ولا مفردات ما وهده باحضارهم من باقي الاشياء المدعى بها وانهم لا يعلمون شيئا سوى ذلك فما الحكم (اجاب) من جملة ما يمنع قطع يد السارق رده ما سرقه الى مالكه ولو حكا كما هو له قبل الخصومة عند القاضي كحضر حوايه واحدا المدعى عليهم وهو المقر بالسرقة قد رد ما اصابه قبل الخصومة سوى ما استهلكه فتمنع قطعه بالنسبة للمردود ولده قبل الخصومة وبالنسبة لغير المردود للجهالة وباقي ما ادعى به المدعى من السرقة على المقر المذكور والمدعى عليهم ما لا يخبرين لم يثبت شرعا حتى يترتب عليه القطع وشهادة الشهود باقرار السارقين على الوجه المستطور مع الجهالة وعدم البيان لا يترتب عليها الحكم عليهم بما ادعى به ولا با لقطع وان كانوا يجبرون على البيان في حق الضمان كالذي اقر به احد المدعى عليهم وهو المقر المذكور انه من جملة ما اخذته وانتهلكه مع عدم بيان قيمته حتى يعلم انه يباع نصيبا وهو عشرة دراهم جيادا اوليا يباع وقد صرحوا ايضا بانه ينقطع القطع اذا استوفى شرائطه في صورة الهلاك او الاستهلاك اذا اختار المالك تضمينه وان الاقرار بالسرقة المترتب عليه القطع مشروط فيه ان يكون من اختياره وما اقر به بعض المتسارعين من صحة الاقرار بالسرقة مع الاكراه فذلك في حق الضمان لا في حق القطع على ما ذكره في رد المحتار على الدر المختار والله تعالى اعلم (سئل) عن قضية من قاضي الجيزة مضمونها ادعت امرأة بطريق الاصلية عن نفسها والوصلية على بنتها فلانة القاصرة من قبل الحاكم الشرعي في تاريخه بعد نبوت معرفتها وصلاحيتهما بشهادة بينة شرعية ورجل على اخر بان خطابا اباشعير زوج المدعية واما القاصرة وانما المدعى الثاني كان يبيده فردة طينجة والمدعى عليه بيده فردة طينجة ايضا وهما على الجسر السلطاني البكين بالجهة القبليّة بناحية السكوم الاحمر بالجيزة وصار كل منهما يريد اطلاق التي بيده فلم يخرج ثم بعد مرات خرجت رصاصة من قم الطينجة التي كانت بيد المدعى عليه بفعلة خطا منه بغير عمد واصابت خطابا اباشعير المذكور في فخذة فكسرت عظام فكه الايمن وخرجت منه فوق في الارض من مساعته وحضر مشايخ الناحية واحتملوه وادخلوه منزله ليلة الاربعاء الموافقة لاسبع شهر جمادى الآخرة سنة ٧٥٠ وفي صباح الليلة المذكورة كشف عليه بمعرفة حكيم القسم واخذ اقراره بذلك على يد نائب الخط واحضر الى المديرية وارسل الى الامتالية لمعالجتها بها وانه اشعرها بالليل اذا فرأش حتى يتسبب ذلك في ثامن عشر الشهر المرقوم وانحصر

ميراثه الشرعي في كل من زوجته المدعية المذكورة وابنته المذكورة منها وشقيقه المدعى الثاني من غير شر يثوان المدعين يطالبان المدعى عليه المذكور بما يترتب لهما وللقاصرة المذكورة عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعي مثل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بذلك جميعا الاعتراف الشرعي بالطريق الشرعي فما الحكم (اجاب) حيث اعترف المدعى عليه بدعوى المدعين المذكورين المتضمنة قتل مورثهم بالرصاصة التي خرجت من قم الطينجة التي كانت بيد المدعى عليه خطأ منه بغير عمد وانحصار اثار القتل في المدعين المذكورين وبنته القاصرة فالواجب عليه دية القتل غير مغلفة تؤخذ من ماله في ثلاث سنين ويحكم عليه بذلك والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بمضمونه ادعى رجل بالاصالة عن نفسه والو كالة من اخوته الثلاثة الاشقاء كرواثنين على امرأة وابنها بان والد المدعى وموكليه توفي من نحو اثنتين وثلاثين سنة عن اولاده الخمسة هم المدعى وموكلاه الثلاثة المذكورون والد ابن المرأة المذكورة المدعى عليهم ما ترك جميع الدارات التي عينها في الدعوى وان والد ابن المرأة المذكور المدعى عليهم ما كان ساكن في الدار المذكورة في حياة والده وبعد وفاته الى ان توفي من نحو خمس سنين عن زوجته احدى المدعى عليهم وأولاده منها الستة الذين احدثهم المدعى عليه الثاني وبعد وفاته وضع المدعى عليهم ما ايديهما على الدار المذكورة وهما معارضان للمدعى وموكليه فيما يخصهم من ذلك بدون وجه شرعي ويطالب المدعى الوكيل المذكور المدعى عليهم برفع ايديهما عما يخصهم وهو وموكليه من الدار المذكور كورة بالوجه الشرعي واجاب المدعى عليهم ما به بدعوى وضع ايديهما على الدار المذكور كورة شرعا بالاعتراف بوفاته المتوفى أولا وانحصار اثاره على الوجه المذكور وبكون الدار المذكور كورة مغلقة عنه وان مورثهما الميت الثاني حال حياته اشترى نصف الدار من اخيه هسما المدعى الوكيل واحد اخوته وعينه بمبلغ كذا دفعه لهما ووضع يده على ذلك بموجب حجة شرعية مسطرة من هذه المحكمة فلم يردعهما المدعى الوكيل على ذلك وأمر بالكشف عن الحجة المحكي عنهما من سجل المحكمة فتبين انه مفقود فمستد ذلك امر المدعى عليهم بتسليم ربع الدار المذكور كورة للمدعى لئلا يخل من اختيصة الموكلتين اللتين لم يدع عليهما الا يسبح في نصيبهما او كاف المدعى عليهم ما اثبات دعواهما اثرا مورثهما الحصة المذكور كورة على الوجه المستطور فرفع زاعن ذلك ولم يلتمس ايجاب المدعى واخيه الموكل على ذلك فما الحكم (اجاب) حيث ادعى زاعن امورهم ما تلك الحصة من المدعى وموكلاه وعجز عن اثبات دعواهما ولم يلتمسا تخليف المنكرين دعواهما بما يحكم بهما ولا يسرى اقرارهما بالنسبة اباق ورثة الابن المتوفى الغائبين والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها في رجل ادعى على اخيه الواضعتين ايديهما على مكان عينه بانه يملك ذلك بالاثراء لنفسه من اخيه والد المدعى عليهم المذكورين بمبلغ كذا قبضه له حال التسايع



واستلم منه المكان المذكور في سنة ١٢٥٩ وان المدعى المذكور وضع يده على المكان المذكور وبعده وبذلك سافر أخوه البائع الى المدينة المنورة وحرره حجة متظرة بالشراء من هذه المحكمة بتاريخ كذا وان المدعى المذكور اسكن المدعى عليه في المكان المذكور بدون اجرة وانه الا ان يطلب اخلاء المكان المذكور منهما ومن امتعهما وتسليمه له بالوجه الشرعي واجاب بانهما ماسا كتمان في المكان المذكور وانه ملأوا المكان اسكنهما فيه وان والدهما مقيم الا ان بالمدينة المنورة وانكر تملك المدعى في المكان المذكور وبرز المدعى بالحجة المذكور وقرئت وبالكشف عليهما من سجل مدتها المحفوظ بالمحكمة لم توجد قديمة في المحكم (اجاب) حيث كان كل من المدعى والمدعى عليه مناهما ترفا بصل الملك للقائب وادعى المدعى الشراء منه لا يكون كل من المدعى عليهما خصما في اثبات الشراء من القائب بدون توكيل منه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من طرف قاضي الجيزة بضمونها ادعى وكيل رجل على وكيل آخر بان موكله يملك ارضا كنفاسموية دائرة الجدران تعرف بالمدينة كائنة بناحية المناوات بالجانب البحري منها وقد حددوها وانها كانت في ملك والدهم وكل المدعى هو فلان وانه توفي في سنة خمس وعشرين ومائتين والاف عن اولاده الخمسة هم موكل المدعى ورجلان وامرأتان عيّنهم وان موكل المدعى بعد وفاة والده وضع يده عليها وصار يتصرف فيها ثم عم النيل عليها وهدم ما بها من البناء ومن نحو ثلاث سنين اراد موكل المدعى ان يبنى بها دارا فنهى موكل المدعى عليه وعارضه في ذلك بدون وجه شرعي وبطلب موكل المدعى عليه بعدم معارضته لموكله في بنائها بالوجه الشرعي فاجاب المدعى عليه بان الارض المذكورة من ضمن حرم الناحية تجاه الدرب الذي فيه دار موكله وانها لم يبق لعمامة ليست في ملك احد وان محرم بلك كان ملتبسا بالناحية المذكورة وبني بالارض مدبغة ووضع يده عليها لغاية سنة اثنتين وثلاثين ومائتين والاف وبعد ذلك تزكها وهدمت وعادت كما كانت عيشي فيها الداخلون في الدرب المذكور والحار جون منه وان موكل المدعى عليه ينتفع بها بوضع سباخ واخشاب وانلاق وغير ذلك وانكر ما عدا ذلك فلم يصدق المدعى في المحكم (اجاب) اذ لم يثبت ان ملك الارض في يد الغير يتصرف فيها ولم يتحقق ان موكل المدعى تارك دعواه بها عليه من جهة الارث مع تمكنه من الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة واثبت ما ادعاه بالطريق الشرعي في وجه خهم شرعي يمنع خصمه عن معارضته فيها بدون وجه شرعي حيث لا مانع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة بضمونها ادعى ابو العيين على اخيه محمد افندي ناجي بانهم ماسا كان يتساوية متناصفة محدودا بمحدود وادعى بانها كانتا في معيشة واحدة وكسبوا معا واشترى المكان المذكور لانهما سوية من مال الروكية المشترك بينهما من امرأة تدعى خديجة بنت قدره . . . قرش ودفع الثمن لها ووضعها

٢٨٧

١٢٧٥

ذي الحجة

١٢٧٥

محرم

سنة

ايديهما عليه ووجب حجة شرعية باسمه ما في ٢٧ شعبان سنة ١٢٦١ وانها قد ما بعد ذلك وعمره وصرح المدعى المذكور في عمارته من مال الروكية المشترك بينهما وبين اخيه المدعى عليه المذكور وانها انفصلا الا ان من بعضهما من نحو شهرين وصار كل منهما في معيشة واحدة وان المدعى عليه ساكن في المكان المذكور ويريد المدعى رفع يده عليه عن نصيبه من ذلك ويشمل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بانها اشترى ذلك المكان لنفسه في التاريخ المذكور من البائعة المذكورة وانه واضح يده عليه وانه هدمه وبناء لنفسه من ماله الخاص به بمبلغ ١٦٠٨٠ قرشا وانه كان مستقدا بمجيئة كذا وكل امة في اخراج حجة من قاضي الجيزة باسمه خاصة وانكر الحجة التي يدعيها المدعى كورة وانه لا يعلم بضمونها وانكر ما عدا ذلك فلم يصدق المدعى المذكور على ذلك ثم وجدت الحجة المذكور كورة بمجلة بالمسجل المصان بالجيزة وانها باسمها سوية في التاريخ المذكور بالمبلغ المذكور من البائعة المذكور كورة ثم بعد ذلك صدق المدعى عليه المذكور على صحة ما تضمنته الحجة المذكور كورة وعلى ان المكان المذكور بينهما وبين اخيه على سبيل الاشتراك لسكن منهما النصف في نفسه وكران اخاه اذنه بان يعمر المكان المذكور لهما على ان كل ماصر فله على عمارته من ماله يكون له ماله بنصفه وانه صرف في عماره المكان المذكور المبلغ المذكور من ماله وانه يطالب به بنصفه فلم يصدق المدعى المذكور على ذلك فما الحكم (اجاب) ما ذكره المدعى عليه اولا من ان المكان المذكور ملك له خاصة وانه بناء من ماله الخاص به لنفسه متضمن في صدور الاذن من اخيه المدعى بعمارته لهما على ان ماصر فله يكون له ماله بنصفه اذ هذا الكلام صريح في ان بناءه كان لنفسه لا على سبيل الاشتراك فيمنافس دعواه آخرا بانه بناء له ولاخيه باذنه على ان جميع ماصر فله يكون اخوه لمزوما بنصفه واذا كان متناقضا في دعوى البناء بالاذن ابرجح لا تسمح دعواه بذلك والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عن حادثة بضمونها ادعى كل من الشيخ حسن وقناحدم الامامين وهو الوكيل الشرعي عن زوجته فاطمة بنت احمد يوسف المرزوقه له من زوجته سمية وسيد احمد جازي وهو الوكيل عن والدته آمنة بنت احمد يوسف المذكور المرزوقه له من زوجته سمية على هنا بنت احمد يوسف المذكور بان المرحومة سمية بنت احمد عثمان توفيت من مدة عن زوجها احمد يوسف وبناتها آمنة آمنة احدى الموكاتين والمدعى عليهما وتركت قطعة ارض زراعة قدرها قيراط واحد مغروس بها اربع نخلات امهات لورثتها المذكورين بلاشرين وبنيت مع حدودها وان سميته توفيت ايضا عن كل من زوجها احمد يوسف المذكور وبناتها آمنة فاطمة الموكلة الثانية وتركت قطعة ارض قدرها ثمان فدان مغروس بها احدى عشرة نخلة بلغ عشرة سيمى وواحدة امهات لورثتها المذكورين بلاشرين وبنيت مع حدودها وان المرحوم احمد يوسف المذكور توفي عن زوجته الحرة نارية

١٥

١٢٧٦



و بناته الثلاث من الموكاتان والمدعى عليهما من غير الزوجية المذكورة من غير شرع  
وانه ترك قطعتي ارض وقدرهما فدان وقيراط وثلاث اقرا طخلاف ما آل له بالارث من  
زوجتيه المذكورتين من مزرعة بذلك خمس وخمسون نخلة ولم يبين ذلك جميعه مع حدود  
الارض وترك دارا وبقيت مع حدودها الورثة المذكورين وانته بعد وفاة سعيدة وسنتية  
المذكورتين وضع يده احمد يوسف المذكور على ما تر كناه الى ان مات منذ اربع سنين  
و بعد وفاته رخصت يده المدعى عليهما على جميع ذلك الى الآن وانما معارضة الموكاتين  
فيما يخصهما من ذلك بدون وجه شرعي و يطالب المدعيان المدعى عليهما برفع يدها  
عن ما يخص الموكاتين من النخل والدار وتسليم ذلك لهما بالوجه الشرعي بعد ثبوت وضع  
يدهما على ما ذكر فاجابت بالاعتراف بوفاة المتوفين المذكورين وانحصار ارثهم على هذا  
الوجه وان الاحدى عشرة نخلة والارض المأخوذة من الموكاتين المذكورة كانتا جاريين في ملك  
رجل يدعى دسوقي الزيات وتوفي عن زوجته الحرة سعيدة المذكورة وولديه منها هما  
حنفي ومحمد وبعد وفاته كان متجهدا على ذلك مال لجهته الميرى فوزع مشايخ الناحية  
الاحدى عشرة نخلة والارض المأخوذة من الموكاتين المذكورة على المدعى عليهما هو احمد  
يوسف المذكور واخذوا منه ما كان متجهدا على ذلك من المال لجهته الميرى ووضع  
يده عليهما وان باقى النخل المدعى به وارضيه كان ملكا لرجل يدعى محمد خليفة وكان  
والد المدعى عليهما المذكور يدعى انه ابن عم له وان محمد خليفة كان زوجا للمدعى عليهما  
وتوفي عنها وعن والدها من غير شرع يترك بعد موته وضع والدها يده على ذلك وان الدار  
المذكورة خلفت عن والدها وانته في سنة ١٢٧٠ اسقط لهما حقه من جميع نصف النخل  
وارضيه والدار المدعى بها وسلمها لخصه المذكورة واستامتها منه وان الدار غير قابلة  
للقسمة وبرزت حجة من يدها من طرة من نائب الناحية فدل مضمونها على ان والدها  
اسقط حقه لبقته الحرة ههنا من جميع نصف نخلة المعينة بالدعوى ونصف بيته  
المذكور المدعى به فلم يصدق المدعيان المذكوران على ذلك وكران الدار المذكورة  
غير قابلة للقسمة فالحكم (اجاب) الاسقاط في الاعيان لا يصح فاذا اثبت المدعيان  
دعواهما بالوجه الشرعي يقتضى لهما والا عوالت المدعى عليهما ان ضمنته دعواها  
من الاقرار للوكاتين على فرض صحة ما ذكره بقطع النظر عن الاسقاط المهرور  
بالحجة المدعى به من قبلها اذا كانت معترفة بضمونها الا ان نصيب ولدى سنتية في  
الاحدى عشرة نخلة على مقتضى جواب المدعى عليهما موقوف على تحقق امره وهذا عند  
عدم اثبات المدعين دعواهما اذا التزم المدعى المذكور في جوابه الا يقيد بانتقال عين  
النخل من ملك الورثة والله تعالى اعلم (سئل) عن مرافعة من قاضى الجيزة  
بضمونها ادعت امرأة مسلمة على ذمية قبطية بان المدعية كارت بجنينها الى الجنى  
الفوقانى حجة وكانت تريد انزاعها فسمعت بان المدعى عليهما تعرف في المداواة فحضرت

لمات يدهم بسخ جفن منها وازالة اللحمية فاحضرت المدعى عليهما قطعتي بوص  
صغيرتين ووربطت احداهما على الاخرى من الاطراف بعد ان جعلت قطعة من ظاهر  
عين المدعية بين قطعتي البوص واخبرتها بان قبة عينها حاصل لها ارتقاء ولا تدوى  
الا بالربط المذكور ليحصل بعد ايام قطع ما ربط من قبة العين وبذا يصير البرء وازالة  
الامور بعد ان فعلت المدعى عليهما ذلكا نصرفت وبعد ان نصرفها حصل بهن  
المدعية ورم شديد مصوب بالمر بعد اثني عشر يوما حضرت لها المدعى عليهما ونظرت  
عينها فاخبرتها بان عينها لم تنزل من مرضة وان عين المدعية تلفت وذهب ضوءها وكشف  
عليها معرفة حكيم المديرية فاخبرنا حينها حصل لها التهاب شديد وتلفت العين كليا  
بسبب ما اجرته المدعى عليهما وان المدعية تطالب المدعى عليهما بما يترتب لهما عليها  
بسبب ذلك بالوجه الشرعي فسئل من المدعى عليهما فاجابت بان المدعية حضرت لها  
واخبرتها بان قبة عينها حاصل لها ارتقاء وتريد شهادتها المدعى عليهما فوعدتها بذلك  
وفي ثاني يوم توجهت لهما المدعية ووربطت المدعى عليهما قطعتي الغاب بظاهر قبة عين  
المدعية وتركتها بعد اثني عشر يوما توجهت اليها فوجدتها واضعة الخضة من خبز  
الحنطة على قبة عينها المذكورة واخبرتها المدعية بان عينها تلفت وصارت لا تبصر بها  
وان المدعى عليهما لم يتحقق لهما ذهاب الضوء وعندهما وان حصل ما ذكر يكون من وضع  
الخبز عليهما وان ما اجرته المدعى عليهما بهن المدعية من ربط الغاب فهو عملية الشد كما  
تفعله من يحصل له مثل ذلك في الحكم (اجاب) اذا كان ربط العين صادرا من القبطية  
بافن المدعية ولم يجاوز المعتاد في ذلك وترتب على ما ذكر تلف ضوء العين فلا ضمان  
عليها والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى رجل بطريق  
وكالته عن ابيه على رجل قائم عن نفسه وهو وكيل عن زوجة ابيه واخويه شقيقة ذكر  
وانثى واخويه لايه ذكر وانثى بان والد المدعى موكلا المذكور في سنة ١٢٦٠ تلقى بالشراء  
والاسقاط الشرعيين لنفسه من والد المدعى عليه الوكيل المذكور جميع قطعتي الطين  
عبرتهما اربعة افدنة الكائنة بناحية كذا المغربوس بهما مائتا نخلة امهات بموضين  
بينهما او حدودهما وبين ما بكل منهما من النخل وجميع بناء الساقية المعين الكاملة  
العدة والالة الكائنة باراضى الناحية بالجانب الشرقى من احد الموضين المذكورين  
وحدودها وجميع منفعة زراعية اثني عشر فدا وثلث طين انما اجيا كائنا بالناحية  
المذكورة وبين حيطانها وحدود كل حوض على حدة وان والد المدعى عليه باع  
واسقط ذلك لوالد المدعى موكلا في التاريخ المرقوم وهو ملكه ويستحقه بمبلغ كذا  
وبين الثمن وبديل الاسقاط واقبضه له واستلم ذلك والد المدعى وحازته لنفسه بموجب  
حجة مسطرة من هذه المحكمة مؤرخة في ٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٦٠ وان والد المدعى  
استمر واضعا يده على ذلك لا يتصرف فيه ويؤجره في كل سنة لوالد المدعى عليه تارة



ولم يدعي عليه أو أخويه تارة أخرى وبعد ذلك توفي والد المدعي عليه عن ورثته المذكورين  
 في سنة ١٢٧٥ فتدعى المدعي عليه ووضع يده على ذلك جميعه هو وموكاه يدون وجه  
 شرعي وبطاب الوكيل المذكور المدعي عليه المذكور برفعه هو وموكاه المذكورين  
 عن ذلك ليحوز له موكاه بالوجه الشرعي وسئل من المدعي عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع  
 يده هو وموكاه المذكورين على ذلك بشهادة قلان وقلان ثبوتاً شرعياً فأجاب بالاعتراف  
 بوضع يده على الاثني عشر فدناوا الثلث وارض النخل وما هو مغروس به من النخل  
 المذكور أعلاه والساقية المرفوعة وذكرا ان ذلك ملوك له ولا أخويه المذكورين المذكورين  
 خاصة دون باقي الورثة بسبب ان احداً أخويه كان شيخاً بالناحية ويضع يده على ما يتركه  
 أربابه من الاطيان والنخل ثم عزل من الشياخة وولياها المدعي عليه وصار يضع يده على  
 ما يتركه أربابه من الاطيان والنخل حتى صار في أيديهما اثنتان وثلاثون فدناوا الاثنتان  
 وثلاثاً ففخلة من جملتها الاطيان والنخل والساقية المدعى بها ولم يكن لابيهم ملك في ذلك  
 ولم يصدر منه بيع ولا إسقاط في ذلك ثم ذكر ان ماعينه المدعي في مقدار الارض وعدد  
 النخل وحدود الحيطان ليس كما قالوا ذكر المدعي عليه قدرا آخر وحدودا آخر وحدودا  
 أخرى فلم يصدق المدعي على ذلك وذكر ان المدعي عليه يجلس تحقيق بالمديرية أقر بان  
 الاثني عشر فدناوا ثلثا والمائة في نخلة والساقية المدعى بها المذكورة ملك لوالده  
 ومتركة عنه وانكر البيع والاستسقاط فقط حين ذاك وبالكشف عن تلك الحجة  
 لم توجد قيدة بالسجل وصارت تعيين نائب المحكمة لتوجهه للاشارة الى النخل من  
 المتدعين وتعيين حدود الارض والنخل والساقية فتوجه مع المدعي والمدعي عليه  
 وأحدهما وفي المديرية وحاً كم الخط فصار عدد النخل وقياس الارض وتحديد ذلك  
 جميعه كما هو عليه الآن بحضور جمع من محامداً الجاورة وكتبوا بذلك قائمة باختتامهم  
 جميعاً وختم المدعي والمدعي عليه موافقة لما ذكره المدعي في دعواه في التعديد والمقاس  
 فاستغفر من المدعي عليه بعد حضورهم فذكر ان المقاس والتعديد كما ذكره في جوابه ولم  
 يكن كالتسائة فلم يصدق المدعي على ذلك في الحكم (اجاب) اذا ثبت المدعي المذكور  
 دعواه المذكورة بحسب ما بين يديها بالوجه الشرعي يقضي له موكاه بما ادعاه وكيلا المدعي  
 المذكور ولا عبرة بانكار المدعي عليه استحقاق والده ومليكه للارض والنخل والساقية  
 المدعى بها بانه ثبت وضع يده هو وموكاه على ذلك بالبيعة الشرعية حسب ما عينه  
 المدعي في دعواه بالحكم ودون التي بيننا وثبوت الوكيل بطريق شرعي حيث لا مانع والله  
 تعالى اعلم (سئل) من ظرف قاضي المذمومة من حادثة مضعونها ادعى رزقي وعثمان  
 الاسودان على الجوهري مطلقاً في عدة غنيتهم الوكيل الشرعي من المرأة بينانه بنت  
 سيد احمد الفوال زوجة المرحوم الحاج علي حسن غراب من غنيتهم غنيتهم الثابت معرفتها  
 وتو كيلة عنهما بالطريق الشرعي ان سيدهما الحاج علي غراب المذكور اذعتهم في

حال حياته وصحته وادعى لهما بثلاث مائة كره وقبلاً ذلك انفسهما بعد موته عن ورثة  
 من جملتهم زوجته الموكاة المذكورة وان موكاة المدعي عليه واضعة يدها على  
 متروكات سيدهما المذكورين يطالبان المدعي عليه بثلاث ماعيناه من المتروكات التي  
 تحت يده موكاه بالطريق الشرعي وبعد المماضة لهما في الوصية المذكورة والعق  
 ويسئلان جوابه عن ذلك فسئل من المدعي عليه عن ذلك فأجاب بالانكار لذلك  
 المتق والوصية فطلب منهم ما البينة المثبتة لدعواهما بعد ثبوت الوفاة وحصر الارث في  
 الورثة التي من جملتهم موكاة المدعي عليه وتو كيلة عنهما فاحضرا المرحوم دسوقي  
 أفندي احمد التاجر بمنيت غمر وشهد في وجه المدعي عليه بان المرحوم الحاج علي  
 حسن غراب التاجر غنيت غمر المنفرد بهذا الاسم والاذن أقر به حضوره ان المدعين  
 المذكورين حران لوجه الله تعالى وانه اوصى لهما بثلاث مائة كره يده وذلك عند  
 طلوعه لحج بيت الله الحرام في سنة ثلاث وسبعين وبعد رجوعه أقر لديه بذلك وان  
 الوصية باقية على ما هي عليه وان العبد المذكورين المذكورين اقر به حضوره ان المدعين  
 على الركائب وشهد ان المرحوم علي حسن غراب التاجر بمنيت غمر المنفرد بهذا الاسم  
 واللقب عند توجهه لحج بيت الله الحرام سنة ١٢٧٣ أقر به حضوره ان المدعين المذكورين  
 حران لوجه الله تعالى وان لهما الثلث في جميع مائة كره يده وبعد رجوعه من الحج سأل  
 دسوقي أفندي بحضور الشاهد المذكورين الوصية فقال الوصية على ما هي عليه  
 واحضرا سيد احمد مصطفى الشيتي القباني بالناحية فشهدانه من مدة اربعة اشهر  
 تقدمت على تاريخه كان جالساً مع المرحوم الحاج علي حسن غراب المذكورين بالوكالة  
 الصغيرة التي بمنيت غمر التي بها حاصل تجارته وكان معه يوسف عبد الرحمن غراب  
 والمدعي عليه فقال المرحوم الحاج علي ليت لي ولد في التراب فرد عليه يوسف وقال له  
 من ليس له ولد يتصدق أو يعتق فسكت الحاج علي وقام يوسف مع المدعي عليه وخرجا  
 من الو كالة فقال له الشاهد المذكور كور كيف يحكي معك يوسف هذا الكلام فقال له انا  
 عاتق فقال له الشاهد عاتق رزقا فقط فقال له انا عاتق عثمان ورزقا المدعين ولهما  
 وصاية بثلاث المال واحضرا الحاج احمد سالم من كفر السيد ابن المرحوم سالم حبيب  
 وشهد في وجه المدعي عليه ان المرحوم الحاج علي حسن غراب التاجر بمنيت غمر المنفرد  
 بهذا الاسم واللقب قبل توجهه الى الحجاز في سنة ١٢٧٣ بشمانية اشهر كان الشاهد جالساً  
 عنده بالوكالة الصغيرة على باب حاصله وكان المتوفى يتكلم مع عثمان احد المدعين  
 في شأن انه اعطى له بضاعة واسكنه بدار واحد ويبيع ويشترى فيها وخرت  
 البضاعة فقال له الشاهد ان عثمان ماهر لا يستحق ذلك وانت لم تعمل معه طويلاً انت  
 اعتقته فاعبره المتوفى بانه معتق هو ورزق المدعي الثاني فقال له الشاهد العتق لا يعمل  
 له شيئاً ان مت لسكونه ما لم يبق يده مائة شي فقال له ان لهما الثلث في مائة كره







غير يف في التاويخ المذ كورنضر بنه همدامتديا على راسه ثلاث ضربات بعصا من خشب كاذ كرا المدي ومات في اليوم السابع من تلك الضربات هذا ما اجاب به المدي عليه وحيث اقر بضرب محمد غريف همدان وانه مات من ضرباته واولياء الدم الكبار المحاضرون بالمجلس الذين لهم القود شرعا قبل كبر الصغار جميعهم طلبوا القصاص والقود من احمد بن الحاج المذ كورنضر على موجب اقراره ثبت عليه القود والقصاص وحكمت بذلك في المحكم (اجاب) هذا الاعلام متضمن للحكم بالقصاص على من اقر بالقتل على الوجه المعين به اذا كانت الاثبات المذ كورة فيه تقتل غالبا وهو انما يتمشى على قول صاحبين القائلين بان موجب القتل بما يقتل قابلا ولو غير محدد القصاص اذا تم بضربه بذلك واما اذا كان المضرور به لا يقتل غالبا كعصا صغيرة وجرح صغير وكل ما لا يكون الغالب فيه الملاك كالسوط بلا توالي ضربات ونحوه فهذا شبه له مدبلا لاجماع وتجب فيه الدية المفاضة لا القصاص والمقتنى به فيما يقتل قابلا وهو غير محدد كدقة الفهارين والحجر الكبير والعصا الكبيرة وقول الامام الاظم القائل بان ذلك شبهه هذا ايضا وجبه الدية المفاضة لا القصاص واقامة البيعة على النسب على ما هو مذ كور في هذا الاعلام قبل تقدم الدعوى اهيصة لا تفيد ثبوت النسب اذ من شرط ذلك كونه به مدد دعوى مال او حق على خصم شرعي حتى تثبت الزوجية والنسب الى الميت او القاتل بالبيعة الشرعية كما يستفاد من الهندية من الفصل الحادي عشر في تحصيل النسب من الدعوى وهذا لم توجد قبل اقامة البيعة بل بعدها واما عدم اشتراط تقدم الدعوى اهيصة في اثبات نسب الاصول والافروع الزوجية فقد ثبت عند دعوى الاصل على فرعها بحضرته او بالعكس او اجد الزوجين على الاتح كما يستفاد من الهندية من الفصل المتقدم وان الخصم اذا كان مقرا بالزوجية والنسب لا يضر عدم مصادقة البيعة وجهها الشرعي وما ذكر من اقامة الجحدوصيا على اولاد ابنته في غير محله اذ الولاية ثابتة له شرعا عند عدم وجود وصي مختار من قبل الاب والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام من قاضي مديرية التا كما مضى وانه حضر اليه جرنال قضية المقتول المسمى على ولد المهندس وقد حضر على اخا ابو ابراهيم وكيل فرحاته المقتول وفتا المقتول صفية وزينب القاصرتان واخوه القاصر خليفة الذي لا وارث له سواهم والاشخاص الخمسة المدعى عليهم بقتل على المذ كور وادعى على اخا محضرة وكاتبة فرحاته المذ كورة بان عليه اقتله الاشخاص الخمسة عبد الله سعيد العسكري والحاج محمد كرش وعثمان على و ابراهيم باشا جاووش وابو النجا القهوجي المذ كورون وان الضارب له هو عبد الله سعيد العسكري بالعصا والاشخاص الاربعة لباقون معاونون له على القتل همدان وطالب منهم القصاص همدان وسئلوا الجواب فاجاب عبد الله سعيد العسكري فقال نعم صيغ ضربته بالعصا على راسه وكتيته وانا سكران واسكن قصدي ابراهيم باشا جاووش لانه ضربني على راسي وتشاورني وشي رامي

ولست

ولست فاصدا المقتول عند الضرب بل صار مني بلا قصد وهذا ما اجاب الحاج محمد كرش انه صحيح نحن والجماعة المذ كورة قد اجتمعنا على الشرب وكان المقتول في اجتماع الجماعة ناحب عادتنا منع به منا وصارت المشاورة والمضاربة من عبد الله سعيد وابراهيم باشا جاووش ضرب عبد الله سعيد العسكري عاليا المقتول بالعصا فقتله وانا لاضر بته ولا عاونته عليه ولا بيني وبين المقتول عداوة لاسابقة ولا حادثة واجاب عثمان على انه صحيح نحن والجماعة اجتمعنا على الشرب فصارت المضاربة بين عبد الله سعيد وابراهيم باشا جاووش ضرب عبد الله سعيد عاليا المقتول بالعصا فقتله الى آخر ما اجاب به محمد كرش واجاب ابو الفيا القهوجي وابراهيم باشا جاووش مثل ما اجاب به عثمان ولما نظرا ما هو مندرج بذلك من الاقرارات والاشكارات طلبنا من المدي البيعة على طبق دعواه انهم متعاونون فجهزوا بالاشخاص الاربعه سوى عبد الله العسكري فطلبنا منهم انهم يحلفون طبق انكارهم خلفوا انهم ما قتلوه ولا تسبوا في قتله ولا عرفوا له قاتلا سوى عبد الله المذ كور فطلبنا من المدي بيعة تشهد له ان القتل المذ كور صار همدان فجهز من البيعة والزنا عبد الله سعيد العسكري خلفه طبق انكاره وبعد ذلك حكمنا بموجب الشرع المذ كور على عبد الله سعيد العسكري بالدية على عاقلته لان القتل خطافان كان القتال من اهل الديوان فتؤخذ من عطاياء في ثلاث سنين وان لم يكن من اهل الديوان فعاقلته قبياته واما الدية المقررة بالشريعة المحمدية وتطبيقا للائحة الصادرة من مجلس الاحكام المصرية رقم ٢٥ ربيع الاول سنة ١٢٧٥ على قرارات حضرات الامام والمفتين بالاحكام من الفضة عشرة آلاف درهم فتبلغ خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعين قرشا وثلاثين فضة وان كانت من الذهب فالفدينار وهي اربعون الف قرش وسبع مائة واثنان وستون قرشا وعشرون فضة واما الاشخاص الاربعه فن حيث ان عادتهم الاجتماع على الشرب وكان السبب في اجتماعهم في هذه المرة التي وقع فيها الخطا الحاج محمد كرش فجزاؤهم في نظير ذلك مفوض لقوانين المحكومة حيث لا يلزمهم القتل ولا الدية وهذا حكمه شرعا (اجاب) بالا على هذا الاعلام وجد محتملا اذ لم تقم فيه بيعة مدد دعوى صحيحة على القتل ولم يقر المحكوم على عاقلته بالدية بقتله المقتول بل اقر بالضرب واقراره بالضرب لا يكون اقرارا بالقتل ولم يثبت نسب ورثة المقتول لبيعة ولا باقرار بناء على ما هو مقرر بهذا الاعلام حتى يحكم لهم بالدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين وان كان لمخص جرنال القضية قد اشتمل على اقراره بذلك القتل والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام من قاضي مديرية التا كما مضى وانه قد صدر الاطلاع على الاسئلة والاجوبة الموضوعة بالمذاكرة والامر الصادر وانه على مقتضى ما ذكر قد حضرنا بالهكممة الشرعية الحاج عبد الرحمن الد كور الذي صادرا قاتله بامر الحكومة اقدم الولي للحرمة المتوفاة ولما صادرا الاخر هكذا ولم توجد له ولي والحكومة باقراره والدية في ماله والا فاداة صدرت في شعبان سنة ٧٧

١٥  
١٢٧٧  
٣ ثم جرى تغيير الاعلام  
المذ كور وسئل عنه  
فوجد المدعي عليه اقر  
بالقتل خطأ وشهدت  
بيعة بالحصار الارث في  
ورثته المذ كورين فقط فايد  
عنه بعدم صحة ثبوت النسب  
على هذا الوجه وبين كيفية  
الالزام وان المقر يعامل







وعبد الله عبد القادر والفقيه محمد عثمان بن احمد وبخضرة كاتبه الفقير محمد احمد (اجاب)  
الحكم الشرعي في هذه الحادثة هو وجوب القسامة على المدعي عليه القتل وهو مالك  
الارض التي وجد فيها القتيل ان ثبت انه وجد فيها قتلا ولا يثبت عليه  
القتل شرعا وذكروا في الدرر العاقلة لو كانوا حضورا داخلوا في القسامة ايضا خلافا لابي  
يوسف والقسامة خمسة وعشرون يمينا بان يحلف كل واحد فينا واحدة باقائه ما قتله ولا  
علمت له قاتلا وان لم يتم العدد كرر الحلف عليهم ايتهم خمسة وعشرون يمينا وان تم وارادوا الى  
تكراره لا كما في التنوير وشرحه والدية عليه وعلى عاقلة اذ لم يثبت انه قتله قتلا يوجب  
القصاص بالوجه الشرعي وثبت كون الارض التي وجد فيها القتيل ملكا له بالحق  
فتؤخذ منهم الدية في ثلاث سنين لا كما ذكر في هذا الاعلام واثبات زوجية الزوجة  
للقتل ونسب باقي ورثته غير مستوف شرعا بناء على ما سطر بالاعلام المذكور لعدم تقدم  
الدعوى الصحيحة الى اقامة ابنة بذكر الله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام محرر  
من قاضي دنقلة مؤرخ ١٢٧٦ مضمونه حضر لدى الواضح اسمه وختمه فيه سليمان ابو  
زيد وله الحرمة بسنية المتوفاة وابو زيد بسبب في والد البنت ست البنات القاصرة عن درجة  
البلوغ المرووفة له من الحرمة بسنية المذكورة وحضر بحضورهما محمد بن الحاج ابراهيم  
مطير من عربان الهنادي وادعيا في وجهه بان هذا محمد بن الحاج ابراهيم قتل مورثنا  
الحرمة بسنية فسل منهم اهل للتوفاة وارث خلافا كما لا فاجابا بانه لا وارث له خلافا  
فطلب منهم اثبات نسبه للمتوفاة وانه لا وارث لها خلافا فحضر اشاهدين فشهدا  
ان سليمان ابنا زيد وولد الحرمة بسنية وان ست البنات هي بنت ابي زيد من الحرمة  
المتوفاة ولا وارث لها خلافا ما وز كياث هادة رجلين فبعض اثبات ما ذكر ادعي  
المذكور ان قائلين في دعواه ان محمد بن الحاج ابراهيم الحاضر معنا بالجلس  
اقر طائفا انه اخذ مورثنا الحرمة بسنية وان خرجا من بندر الخريف وبوصله بها الى  
العصراء التي ما بين قوز السوق وقوز الفونج ضرب بها على رقبتهما حتى وقعت على  
الارض مغشية وبعد وقوعها اذبحها بسكين وماتت مكانا من وقتها وساعتها وذلك على  
وجه العمد والتعدي ومن حيث ان محمد المذكور قتل مورثنا واقر بقتلها بهذا  
الوجه المشروح اهلا فطلب القود والقصاص منه هذه دعوى المدعين سئل  
المدعي عليه المذكور عما ادعياه عليه فاجاب بان الاقرار الذي صدر مني باي اخذت  
الحرمة بسنية مورثة المذكور بن واخر احيي لها من بندر الخريف ووصلت بها الى  
العصراء التي ما بين قوز السوق وقوز الفونج وضرب بها بالسكين وقتلتها  
على وجه العمد والتعدي فهو صحيح لكن اقرارى بهذا الفعل ليس باختيارى بل  
اقررت مكرها من راشد حلى مامور بر مسابقا يضرب منه ألف كراجه فلما تقررت  
دعواهم طالب من المدعين البينة التي تشهد لهما على مطابقة دعواهما فاجابوا وحضرا

واحضرا كلاما من الشيخ احمد سعد سر تجارب مروا خضلى احمد اغا التاجر ببروهلى  
فضلان الكفرى الشهير بعلى بلقش هدى كل منهم بمفرده بعد الاستدعاء بلفظ اشدان  
محمد بن الحاج ابراهيم المذكور اقر بحضورنا بدعوى المامور بانه اخذ الحرمة  
بسنية مورثة المذكور بن واخر جهام بن بندر الخريف وبوصله بها الى العصراء التي  
ما بين قوز السوق وقوز الفونج وضرب بها بسكين وماتت مكانا من وقتها وساعتها وذلك على  
وجهه بالسكين وماتت مكانا من وقتها وساعتها وذلك على وجهه بالسكين وماتت  
بمحضورنا فلما شهدوا هكذا بحضور الخصم سئل محمد بن الحاج ابراهيم عن الطعن في  
الشهود فنهض عن الطعن فيهم عجزا كليا فحينئذ طالب من المدعين بن كية شهودهما  
فز كياهما بن هادة رجلين وبمقتضى ما تقررت به القود والقصاص على محمد بن  
الحاج ابراهيم المذكور فحكمت بذلك فالحكم (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام  
وجد غير مستوف حيث ان المدعي عليه الاقرار بالقتل قد اعترف بانه اقر بذلك الا انه  
كان مكرها على اقراره من راشد حلى بضربه ألف كراجه وطلب الشهود بعد اقرار  
المدعي عليه وشهادتهم على اقراره بالقتل العمد على هذا الوجه لا يقيد شيئا سيما مع  
عدم تصريح الشهود والمذكورين بانه اقر طائفا على انهم لو شهدوا باقراره طائفا وكان  
المدعي الا كراه على الاقرار بينة تثبت دعواه الا كراه على الاقرار فان بينته تقدم ولم  
يسال القاضي خصامه عن دعواه الا كراه على الاقرار ولم يبين في الاعلام ان والد  
البنت القاصرة المسماة ست البنات هو زوج للقتولة وطلقة أم هي على عصمته ثم ان  
كان المدعي عليه بمقرابو رثة الورثة المذكورين للقتولة وبانحصار ارثها فيهم لا يحتاج  
الحال لاقامة بينة على ذلك وان منكر ذلك يطلب منهم البينة بعد تمام الدعوى  
وصحتها على انها توفيت عن ابنها فلان وبنتها فلانة وزوجها فلان مثلالا ماتت على  
عصمته ولا وارث لها سواهم ثم ان كان المدعي عليه ادعى ان اقراره بالقتل كان  
مكرها عليه وبينه يسئل من خصامه عن دعواه الا كراه على الاقرار فان صدقوه على  
ذلك يكون اقراره باطلا وان كذبوه يطلب منه بينة تثبت الا كراه فان اقامها على  
وجهها الشرعي يطل اقراره ايضا وان لم يثبت الا كراه بوجه شرعي يحكم عليه بوجوب  
اقراره بالقتل العمد وهو القصاص والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام  
محرر من طرف قاضي المنصورة مضمونه ادعى السيد منصور ابن المرحوم منصور محمود  
احمد مشايخ تاحية الموابر بقسم منية فخره الى الحاضر معه بالجلس سليمان السعدنى ابن  
المرحوم عبده السعدنى من الناحية ان المدعي عليه المذكور تعدى على يوسف  
سليمان ابن المرحوم سليمان منصور وشقيق المدعي المذكور وضربه هذا يسارودة  
بداخلها رصاصة مقسومة فماتت فخر جان البارودة فنصف الرصاصة المذكورة  
اصاب المضر وبقي عينه اليمنى ونزع من اذنه اليسرى والنصف الاخر اصابه في صدره



من جهة كنفه الايسر وخرج من خلفه فسقط المضروب ميتا بوقتته بسبب ذلك وكان ذلك في أول شهر صفر الحبر سنة ثمان مائة الف وربع قبل العشاء بع ساعة بغيط المدعى السكائن براضى الناحية بحوض مارس القطع بالجهة البحرية الهاور لقيط المدعى عليه المنزوع ذرة وان المرحوم سليمان منصور حال حياته أقام شقيقه المدعى وصيا على أولاده القصر وهم يوسف سليمان المقتول المذكور وصالح سليمان سليمان وانه لا وارثا يوسف المذكور سوى أخوه لايسه القاهر بن المذكورين ويطالب المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويسأله جوابه عن ذلك مثل من المدعى عليه من ذلك فأجاب به - ثم العلم بوصاية المدعى على أولاد شقيقه القاهر المذكورين من قبل والدهم فطلب من المدعى بيعة تثبت وصايته على القاهر بن المذكورين من قبل والدهم فاحضر كلام من المحترم على ابراهيم ابن المرحوم خليل ابراهيم والجوهري هجرس ابن المرحوم هجرس محمد واسأله عن كل منهما ما يعلمه فشهد منفردا بوجه المدعى عليه ان المرحوم سليمان منصور والد المقتول المذكور قال للمدعى قبل وفاته أو صيتك على أولادى من بعدى وهم يوسف المقتول وأخواه لايسه صالح وسليمان المذكوران أعلاوزكى الشاهد الأول بشهادة كل من عبده المدعى ابن المحترم على السعدى وشهادة سليمان ابن المرحوم سليمان أبى غزالة وزكى الشاهد الثاني بشهادة عبده العال الأزعر ابن المرحوم محمد الأزهري وعلى رجب ابن المرحوم رجب عبدا افتتح جميعا من أهالى الناحية الهاور فقبلت شهادتهما وحكم بميت وصاية المدعى على القاهر بن المذكور بن ثم ادعى السيد منصور الوصى المذكور على المحاضر معه بالجلس سليمان السعدى المذكوران المدعى عليه قتل يوسف سليمان المذكور المصهر ميراثه في محجورى المدعى بضر به له عدا ببارودة داخلها نصف فارصاصة فخرج من البارودة نصف الرصاصة واحدة وأصابه في عينه اليمنى وخرج من اذنه اليسرى والثاني أصابه في صدره من جهة كنفه الايسر وخرج من خلفه فسقط يوسف المذكور ميتا بوقتته بسبب ذلك وكان ذلك في أول صفر سنة ثمان مائة الف وربع ساعة بغيط المدعى السكائن براضى الناحية بحوض مارس القطع بالجهة البحرية الهاور لقيط المدعى عليه المنزوع ذرة ويطالب المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك بالوجه الشرعى ويسأله جوابه عن ذلك وبالسؤال من المدعى عليه عن ذلك أجاب بالانكار لضر به يوسف المذكور بالبارودة المذكورة وعرف أنه في ليلة قتل يوسف المذكور كان يدير الساقية المعين تعلقه وقت الشاف مع ضرب بارودتين وسمع نداء شخصين من الناحية هما يوسف جعفر واهم جازى - أحدهما يقول روح لى يا خال سليمان والثاني يقول روح لى يا سليمان يا سعدى فرد عليهما وتوجه إليهما فاقباله يوسف جعفر وأولاهما ما الخبز فقال له ان الرجالة قتلت يوسف سليمان ومضى امامه

لجهة القليل والمدعى عليه ما من خلفه ويقول له انت ما نظرت القتائل وصفتهم فأجتمع معهما ابراهيم جازى وأخير المدعى عليه انه طلع عليهم مامع المقتول ثمانية أشخاص وقتلوا يوسف وعند سؤاله منهما عن اوصافهم أخبراه ان البعض منهم لايس دقية صوف وآله بعض لايس ملاية ثم حملوا القليل ووضعوه عند ساقية المدعى عليه وبعد ذلك حضروا الى الناحية وحملوه وتوجهوا به الى الناحية ووضعوه بدار المدعى فطالب من المدعى بيعة تثبت دعواه فاحضر يوسف جعفر فلاح المدعى ابن المرحوم جعفر البناء من الناحية واسأله عما يعلمه فشهد بوجه المدعى عليه انه في أول ليلة من الشهر الماضى قبل شهر قار يخه كان متوجه من الناحية مع ابراهيم جازى ويوسف سليمان منصور المقتول المدعى بشانه لسى القيط فلما وصلوا الى حوض العزب من اطميان الناحية وجدوا محمد اسمعيل ومحمد جادون كقر العكل فقد ثوامعهما وتر كوهما وتوجهوا على جسر صقر بالناحية حتى وصلوا الى قنابة ما فامسك به بن حوض الجباد وحوض مارس القطع بالناحية فذهبا من بكر صقر فوجهوا بمشركين على جانبها البحرى فلما وصلوا الى غيط منزع ذرة تعلق على السعدى فخرج سليمان السعدى المدعى عليه المحاضر بالجلس من الذرة تعلق اخيه على المذكور وضرب يوسف سليمان منصور عدا ببارودة فخرج منها نصف فارصاصة واحدة وأصابه في عينه اليمنى وخرج من اذنه ولا يعلم ان كانت اذنه اليمنى او اليسرى والثاني أصابه في ثديه الايسر فسقط يوسف سليمان منصور ميتا بوقتته بسبب ذلك بغيط المدعى بحوض مارس القطع الهاور للذرة المذكور فزعم ابراهيم جازى وقال يا نخل سليمان موته والشاهد المذكور توجه الى الناحية ليحضر اشخاصا يأخذون المقتول ليعلمه سليمان السعدى بالظريق وامسكه من كنفه وقال له انت متوجه الى جهة فاخبره انه متوجه ليحضر اشخاصا يأخذون المقتول فقال له تعال نجيبه فقال له الشاهد انت موته وأنا اجيبه معك فقال له يا ابن الكلب ان قلت ذلك اموتك مثله او تبقى شرى في فيه امام الحكومة فرجع معه الى جهة القليل فقال له الضارب اجهلى فقال الشاهد لم اقدرا حمله فحضر لهما اثنان من هزبة مبروك معروف أحدهما يدعى على طار والثاني مبروك محمد وجلاه مع الضارب المذكور الى الساقية تعلق الضارب واحضر ابراهيم جازى ابن المرحوم محمد جازى من أهالى الناحية وامسك به عما يعلمه فشهد بوجه المدعى عليه مثل شهادة الاول ثم رفعه هذه الحادثة الى العلامة الفاضل حاوى كالات الفضائل مولانا السيد على البقلى الخنفى فأجاب عليه بما يقوله صرح أن تناه لا تقبل شهادة الشاهد لمن له عليه نوع ولا يثبت كانت الشهادة للوصى المدعى من وجه لايسوع قبول شهادته لاسيما في باب سقط بالشبهة وقد صرحوا بان القصص كالحمدود سقط بالشبهة هذا ما ظهر لى في هذه النازلة اخذ من كلامهم وقد نذا كرت في حكم هذه القضية مع حضرة العلامة مفتى المحروسة



لا احتمال ان يظهر له شيء سوى ما شرح فافاد بعدم قبول شهادة الشاهد المذكور لما ذكره في محضرته ان هذه القضية من حضرة العلامة قاضي المنصورة فقال شفاها اكتب له ما ظهر وهو عدم قبول شهادة الشاهد لانها شهادة للوصي من وجه فعملنا بما افاد حضرة العلامة المشار اليه ردت شهادة الشاهد الاول وطلب من المدعي شطر آخر فعرف ان لا يثبت مدعاه وانه عاجز عن اثبات دعواه بالوجه الشرعي فعرفناه انه حيث عجز عن اثبات دعواه فلا يلزم المدعي عليه الا ايمين الشرعية فلم ياتمس تحليفه فعرفناه انه صار ممنوعا من التعرض له في خصوص ذلك منعا شرعيا وحكما بذلك ووقع ذلك بحضور عبدا امال الازعروعي رجب والجوهري هيرس والمكرم الشيخ على سلامة المذكورين اعلام محضر في حادي عشر شهر ربيع الاول الذي من شهر ورسنة ١٢٧٧ فوردهذا الاعلام بكتابة من المعية لافادة الحكم الشرعي عنه (اجاب) بالنظر في هذا الاعلام وجد غير مستوفى بقطع النظر عن عدم قبول شهادة الشاهد مع ان الارض التي وجد فيها القتل مذ كور في الاعلام انها ارض المدعي فيصير انما من الاراضي التي لبيت المال في ايدي المزارعين والحكم انه اذا وجد قتل في ارض ليست مملوكة لاحد وهي في ايدي المسلمين ولم يعلم قاتله بمعنى عدم الثبوت فان كانت الارض قرية من قرية مثلاً بحيث يسمع منها الصوت فاقسامه والدية على اهل القرية القرية اذا كان المدعي عليه منها واذا كانت الارض بعيدة عن العمران وهي بالوصف المذكور فالدية في بيت المال ولا يسد الدم والاعلام لم يتضح منه حال الارض فيقتضي اعادته لمحله ليستوفي ما هو لازم والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى ورثة راجل يدعى دس وفي الدهشوري على محمد افندي الرضواني احد معاوني مديرية الجيزة بان مورثهم المذكور في ليلة الاثنين ٢١ ورسنة ٧٧ كان نائما بمنزله السكاكين بالجيزة فناداه وقت الفجر رجلا ن فاستيقظ وخرج اليهما وتوجه معهما الى جهة المعديفة المعروفة بالجيزة بشاطئ البحر من جهة ضريح الشيخ الكوفي وفي طلوع الشمس من يوم الاثنين المذكور حضرت امرأة لولد دسوق المذكور الذي هو من ضمن المدعين وقالت له ادرك اباك فتوجه نحو شاطئ البحر فوجد اياه ملقى على مصطبة القهوه ليس به جراحة ولا اثر ضرب ولا غير ذلك فسأله عما به فاخبره بان المدعي عليه ضربه بالحجر والكف بان قال له المعاون ضربني بالحجر والكف وانه مات وموته بسبب الضرب المذكور حال كونهم لا يعرفون كيفية حصول الضرب من المدعي عليه للمتوفى المذكور وان المتوفى انحصر ميراثه في زوجته فلا توارثه من اولادهم الاربع المدعين المذكورين من غير ميراثه وانه كشف على المتوفى المذكور معرفة حكمي جاشي المديرية فلم يظهر به جراحة ولا اثر ضرب ولا غير ذلك وبذلك أرسل الى استيالية القصر العيني وكشف عليه بمعرفة حكمائها ايضا وحول الامر على الشرع بمقتضى افادة من مدير الجيزة

وان المدعين لا يعرفون محل حصول الضرب ولا موقع الضرب في اعضاء مورثهم وانهم يريدون اجراء ما يقتضيه الشرع في شأن ذلك ولم يطلبوا من المدعي عليه سوى ما تاربه الحكومة وانكر المدعي عليه دعوى المدعين وجدها كليا وذكروا المدعون ان لا يثبت لهم على دعواهم المذكورة في الحكم (اجاب) اذ لم يثبت المدعون دعواهم بالوجه الشرعي بعد تصحيحها بمنع من اولادهم ولا دية في هذه الحادثة عند عدم اثبات القتل حيث لم يوجد مورثهم المذكور اثر يدل على انه مقتول كما هو مذ كور بالمدعي والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام شرعي من قاضي مديرية المنية مضمونه بحضورنا مجلس المديرية بحضوره رفعوا وكيل المديرية السيد خالد راشد ورفعت لورئيس المجلس عبد الله افندي والابجد محمد افندي بسبب وحدي افندي كلاهما معاوني بالمديرية والعلامة الشيخ حسين احمد شلي مقني المحامس حضرت المرأة خزعة والمرأة حسيبة والمرأة خديجة بنات عبد الصمد اسمعيل من طحا الاهد شقيقات اسمعيل عبد الصمد اسمعيل المتوفي عنهن وعن اخوته لايه الشاب البالغ مؤمن والقاصر بن محمد واهم والبالغة بنات والمرأة الثابت وراثة لهم وانحصار ما فهم باقرار المدعي عليه الا في وقت اقامتنا ومناوصيا على اخويه القاصرين في الخصومة الاتية وادعى كل من البالغات المذكورات عن نفسيهن ومؤمن عن نفسه واخويه القاصرين المذكورين على المحاضر معهم الرجل قنديل على اسمعيل من الناحية انه تشاجر مع اخيه المتوفى المذكور ووضعه هذا بطبعة خرجت منها وصاصة اصابته في صدره تحت ثوبه الغني ومات لوقته بسبب ذلك وانهم يطلبونه بالقصاص سئل المدعي عليه عن ذلك بعد ان اقر بنسب من ذكر للمتوفى المذكور وبالحصر فهم فاجاب بانه كان يطلب منه دراهم له بدمته والمتوفى يطلب منه ملبوس اخته حسيبة المذكورة المطلقة منه وصار يضربه في شأن ذلك وضايقه على احضار ذلك ومن شدة ما حصل له فراحا بالامام وضرب بجهته لاجل تخوفه ومنعه عنه بطبعة فيها رصاصه ولا يعلم هل اصابته المتوفى او لا لكون ذلك كان لا يوافق المدعين فيما ادعوه عليه سئل المدعون عن احضار بينة تشهد دعواه فاجابوا بانه لم يكن لهم بينة تشهد برؤية ذلك من المدعي عليه بل لم يثبت باقرار المدعي عليه بضربه للمتوفى في حياته هذا بطبعة خرجت منها رصاصه اصابته فيما ذكر ومات بسبب ذلك لوقته فطلب احضارها منهم فاحضروا كلاما من القاضل السيد احمد عبد الرزاق نقيب الاشراف بالمنية والشيخ حسن محمد في النجاة قالي كتاب الله تعالى المين وامام مسجد المرحوم حسن كاشف ترك بالمنية والشيخ عثمان مرزوق والشيخ محمد خليل كلاهما من المنية وشهد كل منهم فردا فردا في وجه المدعي عليه المذكور بلفظ اشهداته اقر طائفة مختار بان ضربه المتوفى المذكور هذا بطبعة خرجت منها



رصاصہ أصابته ومات لوقته بسبب ذلك سئل المدعي عليه عن هؤلاء الشهود هل لك  
مطعن فيهم أو أحدهم فلم يطعن فيهم ولا في أحدهم مطعنا أصلا فند ذلك كواثر  
من العمدۃ الحاج عثمان الزيني المتباوي ثم علمنا من العلامة الفاضل الشيخ أحمد  
القشيري والامجد عبد السلام أفندي التاجر بالمنية ابن السيد أحمد عبد السلام  
واقضت الشرية الحمدية حينئذ ان يقضى من المدعي عليه وحكمنا به عليه طبق  
طلبهم ذلك وحرر اشعارا بمصدرها الحكم (أجاب) قد صار الاطلاع على هذا الاعلام  
فوجدت محكوما فيه بالقصاص على من ادعى عليه القتل بعد اقامة البينة على اقرار  
المدعي عليه طائعا انه ضرب المتوفى المذكور بطنه فخرجت منها رصاصه أصابته ومات  
لوقته بسبب ذلك وكيت البينة سراو علمنا ومصرح في الاعلام المذكور بان الدعوى  
بالقتل احمد صدرت من اخوات المتوفى شقيقاته واخيه لابي بالبالغ عن نفسه وعن  
أخويه القاصر من المقام ومضى عليهم ما من قبل القاضي المتحصر ميراث المتوفى المذكور  
فمن ذكر وفي أخيه لابي بالبالغين أيضا صاحب دعوى المدعي وتصدق المدعي عليه  
الا انه لم يتضح صدور الدعوى المذكورة من الاختمين لا في المذكورين أيضا حيث  
اقتصر في صدر الاعلام على ذكر حضور الاخوات الثلاث شقيقات المتوفى ثم قال المتوفى  
عنهن وعن اخوته لابي بالبالغ مؤمن والقاصر بن محمد و ابراهيم والبالغة زينب والمرأة  
مقر ثم قال وادعى كل من البالغات المذكورات عن نفسها ومؤمن عن نفسه وأخويه  
القاصر بن فاحتملت العبارة أن المدعي من النسوة الشقيقات الثلاثي حضرن ويكون  
قوله المذكورات راجعا لمن حضر عن بحضوره هذا غير كاف اذا لم يحضر بقية الورثة  
البالغين وكذلك يلزم اقامة البينة على الوفاة ونسب الورثة للمتوفى حيث كان الحق  
المدعي به مجمودا ولو كان النسب والوفاء مقررا به ما من قبل المدعي عليه ولم يصرح في  
الاعلام المذكور بعدم وجود وصي مختار على القاصر بن وشهادة البينة بذلك لدى  
القاضي وهو الطريق في نصب الوصي عليه ما من قبل المحاكم الشرعية ويترتب على  
صدور الدعوى منه من نفسه وبالوصاية على القاصر بن ومن باقى شر كانه في الميراث صحة  
الحكم بالقصاص فالموافق اعادة الاعلام لاستيفاء ما يلزم وايضا الحقيقة في ذلك فاذا  
حصل ما ذكره بين انه لم يكن للقاصر بن وصي مختار عليه ما وشهدت الشهود بذلك  
عند القاضي يوجد طريق نصب الوصي عليهما وتكون الخصومة حينئذ كافية في  
الحكم بالقصاص اذا صدرت من جميع الورثة بالاصالة والولاية على القاصر بن ومصرح  
فيما يغيب التعدي أو العدوان في القتل وثبتت وفاة المتوفى وانحصار ائمه الشرعي  
في ورثته المذكورين بالبينة وحكم به ما يكون الحكم بالقصاص بعد اقامة البينة  
المعتبرة الموافقة وتزكيتا صحيحا أيضا ويكون للكبارة من الورثة القود قبل كبر  
الصغار على المختار والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام شرعي من نائب قاضي

طنت

طنت اذ مضى منه انه بالجلوس المتعقد يدوان مديرية الروضة بمحضرة حضرات مفتي  
الجلوس المشار اليه ووكيل المديرية وأعضائها حضر لدينا اسمعيل حجازي ابن المرحوم  
حسن حجازي من اهل بالي باقليم البرلس شقيق علي حجازي المتوفى الا تسمى ذكره  
الاصيل عن نفسه والوكيل الشرعي عن كل من شقيقه عثمان االبالغ الرشيد وعن  
الحرمۃ مسبروكة بنت الحمادي الرعد ومن اهل الى الناحية المذكورة زوجة المتوفى  
المذكور والحرمۃ هنا بنت المرحوم محمد القن والد المتوفى المذكور الحاضر بن معه  
بالجلوس الثالث معرفتهم وانحصار الارث فيهم من غير شر يك وتوكل الوكيل  
المذكور عن موكله المذكورين الو كالة المفوضة في شأن ما سيذكر فيه بشهادة كل من  
موسى حجازي بن عبد الرحمن مصطفى ومحمد عثمان الهلاوي واحمد عطية ابن المرحوم  
عطية من بلطيم بقوا شرعيا وادعى على غريمه الحاضر معه بالجلوس الشرعي الشيخ  
محمد الحبشي قاضي البرلس حالا ابن المرحوم محمد من اهل الى طنت قايان سابق تاريخه يوم  
الخميس فاية ذي الحجة سنة ٧٦ كان لمورثهم المتوفى المذكور دعوى شرعية على يد  
القاضي المدعي عليه المذكور بمحكمة البرلس وفي اثناء ذلك اليوم دخل مع خصمه  
على المدعي عليه لفصل ذلك بين يديه فتعدى عليه وضربه داخل المحكمة بجريدة  
رفيعة ضرب بيمين على وجهه وراعه ثم خرج وراه خارج المحكمة وضربه برجله في سوتة  
اربعة مرات حتى قطع النفس وحدث من ذلك ورم على بطنه وصدره ومكث ثمانية  
ايام ملازم الفراش ومات بسبب ذلك ويريد اثبات ذلك عليه شرعا ويطالب بهما  
يترتب على ذلك شرعا ويطالب بهما عن ذلك سئل من المدعي عليه المذكور عن  
ذلك فاجاب بالاستعتراف والتصدق على انه في التاريخ المرقوم كان المتوفى المذكور عنده  
مع غريمه بالمحكمة المذكورة وحصل منه تطاول بالكلام فغضب به فغضب فغضب  
رفيعة مرتين على راسه فوق العمامة وانكر ما عدا ذلك كله وجده جدا كليا فكلف  
المدعي بينة شرعية تثبت دعواه المذكورة فاحضر موسى الدسوقي المذكور اعلاه  
وذكر انه لم ير شيئا ولم يعلم بشئ واحضر محيي الدين بن سالم محيي الدين من اهل الى الناحية  
المذكورة وشهد بأنه لما شهد لتوفى المذكور لدى القاضي المدعي عليه طلب منه القاضي  
المذكور ختمه على ذلك فاراد المتوفى المذكور منعه من الختم فقام له القاضي المدعي  
عليه المذكور وضربه بالجريدة المذكورة على راسه مرتين وخرج من المحكمة وخرج  
وراه القاضي وسمع المتوفى يقول عليكم ما تشهدوا ولم ير شيئا غير ذلك وطلب منه بينة  
اخرى الى ان قال وحضر محمد اليه ابن المرحوم محيي الدين من الناحية المذكورة  
وشهد بأنه كان عند القاضي المدعي عليه المذكور بالتاريخ المرقوم في شهادة وردها  
عليه ولم يقبله امنه فخرج وجلس خارج المحكمة فراه المتوفى المذكور خارجا من  
المحكمة والقاضي المدعي عليه وراه وانه ضرب به برجله اليسرى على سرتة مرة واحدة سقط



منها على الارض فضر به برجله اليمنى مرتين على بطنه وضر به بجزء يده وسقطى ضربتين واحدة على جبهته والاخرى تحت اذنه وانه اغشى عليه وجعل الى حاكم الناحية بالبلد المذ كورة ومكث مر ايضا الى ان مات بسبب الضرب المذ كور ثم قال واحضر محمد ماضي بن المرحوم احمد ماضي من الشهادة وشهد بعد ان تشهاده انه بالتاريخ المذ كور كان له قضية مع حرمه عند القاضي المذعي عليه المذ كور وكان اذ ذاك خارج المحكمة المذ كورة قرأى المتوفى المذ كور خارجا من المحكمة عارى الرأس وهو يقول اشهدوا باناس ورأى القاضي خار جاوراه وضر به بجزء يده ضربتين واحدة على اذنه اليسرى والاخرى على عينه اليمنى ورفعه برجله اليسرى في سمرته ضربة وفي بطنه ضربة اخرى سقط منها على الارض وجعل الى الحاكم ومكث اياما صاحب فراش ومات بسبب الضرب المذ كور فها من المذعي عليه في شهادة كل من محمد اليه ومحمد ماضي المذ كورين اعلاه بانهم لا يعرفان شيئا في ديانتهما وعشيان حافين ولا يعرفان انهما هما اغراء وتحامل وبالاستقار منهما عن الصلاة عرفا بنفس المجلس انهما هما ايمان ومير القرض من السنة وعرفا ان الله واحد وان الرسول محمد صلى الله عليه وسلم يجب اتباع ما امر به واجتناب ما نهى عنه فصارت قريتهم وتعديلهما بشهادة كل من علي الجندي ابن المرحوم الحاج ابراهيم الجندي وسالم ابي النصر ابن المرحوم علي ابي النصر كلاهما من اهالي بلطيم الشهادة والتركية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعي فعد ذلك حكم على المذعي عليه المذ كور بالدية الثمينة وقدرها عشرة آلاف درهم فضة في ماله في ثلاث سنين لعدم عاقلة له ولان هذه القضية لم تدخل تحت المذود الذي اوجب القصاص على من قتل بتخوينت او تمقل حيث لم تكن الرجل من المقتلات المتلفة فالباب وتحرره ذابا صافي سادس ربيع الاول سنة ١٢٧٧ هـ المحكم (اجاب) قد صار الاطلاع على هذا الاعلام فوجدته محكوما فيه بالدية على من ادعى عليه القتل بعد دعوى المذعي على الوجه الموضح به وشهادة شخصين احدهما يسمى محمد اليه والثاني يسمى محمد ماضي وبالناس في ذلك لم يظهر وجود المطابقة بين الشهادة والدعوى ولا بين شهادة اجدد الشاهدين وشهادة الشاهد الاخر وذلك مانع من صحة الحكم شرعا وبناء على ذلك يقتضى اعادة الاعلام الى محله لاستيفاء ما هو لازم شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ٢ ج سنة ٧٧ هـ عن اعلام من قاضي مديرية دقة مضمونه حضر بالمحكمة محمد والحاج محمد نور واهل وصالحوا ابنت زينب وعائشة وشهادة اولاد محمد الصادق بن حسن المتوفى بالبافون والحرمه جازة بنت الامين زوجة المتوفى المذ كور من اهالي جزيرة ايماني بخط ارقو والعبد فضل الله تعالى عبد الصادق المذ كور وادعوا في وجهه انه ضرب ورثا عبد الصادق المذ كور بن طور ية على رأسه وقتله وان المتوفى ترك لنا نحن الثمانية المحاضر بن المجلس وثلاثة اولاد

١٢٧٧

قد صار تغيير الاعلام وحكم فيه بالتمنع وهو مؤرخ الغير في ٢٨ ل سنة ٧٧ هـ ٧٣ وورد بقيادة من المعية في ١٨ ذ سنة ٧٧ هـ وتحررت اقامته بعدم مخالفته الشرع بتاريخ ٢٠ ذ سنة ٧٧ هـ

اولاد قاصر بن حسن وفاطمة وست البنات المرزوقين له من الحرمه جازة المذ كورة ولا وارث له خلاف من ذكر فطلب منهم اثبات نسبهم من والدهم وزوجية الزوجة وبقاء عصمتها الى موت الزوج وانه لا وارث له خلافهم فأتوا به شاهدين شهدا بذلك وركبت الشهود ثم اتينا محمد ابن المتوفى وصيا على اولاد المذ كورة في القصر وقبيل ووكله باقى الورثة الباقين بمحضور القاتل تو كيمامقوضا بطلب القصاص من العبد القاتل فقبل الو كالة ثم قال في دعواه ان العبد فضل الله ملك والدنا المحاضر بالمجلس كان توجهه عند والدي في ليلة السبت غايه جاسنة ١٢٧٦ هـ وكان والدي المذ كور نائما على سريره عند ساقيته بالجزيرة المذ كورة فها كان من العبد فضل الله المذ كور الاضرب والدي بن طور ية على رأسه فوق اذنه الشمال من جهة الوجه همداعلى وجهه التعدي وكسر رأسه حتى اخرج المخ منه فمكث مغمورا من غيرا كل ولا شرب ولا كلام مدة ثلاثة ايام ومات في اليوم الرابع بسبب الضرب الواقع من العبد المذ كور وحيث لا وارث للمذ كور في خلافنا فاطلب القود والقصاص لي ولوكلي المحاضر بن المجلس من العبد فضل الله قاتل مورثنا سئل المذعي عليه العبد فضل الله عن ذلك فاجاب بالاقرار صريحاً بحكم ما ادعى عليه المذعي معلنا بقوله صحيح اني كنت توجهت في الليلة المذ كورة عند سيدي عبد الصادق ووجدته نائما على سريره جنب ساقيته الكائنة بالجزيرة المذ كورة وضر بته بن طور ية على رأسه فوق اذنه الشمال من جهة الوجه همداعلى وكسر رأسه بتلك الضربة ومكث مغمورا من غيرا كل ولا شرب ولا كلام مدة ثلاثة ايام ومات في اليوم الرابع بسبب ذلك وذلك من اجل انه كان ضربي بالانوار ضربا مؤلما ومن حيث انه اقرب بضر بسبب هذه العمد والتعدي وانه مات من ضربه والو كيل وغيره من اولياء الدم جميعهم حاضر بالمجلس الذين لهم القود شرعا قبل كبر الصغار وطلبوا القود والقصاص من العبد القاتل المذ كور فعدت عليه القود والقصاص بموجب اقراره وحكمت بذلك في المحكم (اجاب) قد صار الاطلاع على هذا الاعلام المتضمن المحكم بالقصاص على فضل الله المملوك لمورث المذعي ومن ناب عنهم بالقتل العمد لمورثهم مالك العبد المذ كور بن طور ية بناء على اقرار العبد المذ كور بذلك جميعهم وحيث اقر المملوك المذ كور بقتل سيده محمد ابن الطور ية المذ كور يكون لمورثته الكبار اذا ثبتت وراثتهم شرعا للقتول القود قبل كبر الصغار على المختار معاملة للقاتل باقراره اذ العبد يقتل بمولاه كما في الهندية من فتاوى قاضي خان من الباب الثاني من الجنايات والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ١٣ ج سنة ٧٧ هـ عن اعلام من قاضي الخرطوم مؤرخ في ٢٤ ج سنة ٧٦ هـ مضمونه حضرت المرأة الرسالة بنت احمد ولد تاجر المتكلمة لنفسها وبطريق الوصاية من قبل حاكم له ولاية ذلك على بنات اخيه القصر هن فاطمة والحرمه والسرة المرزوقات لاختها المباركة ولد

١٢٧٧









١٢٧٧

٢٤

فمنعت من يده مله نجبة خارجها فاصابت المقتول فقال قتلت فقال حسن افرى الله  
 قهر اغنى ولم يشهد السابع بشئ ولوكون شهادة الشهود المذكورين غير معتبرة شرعا  
 في اثبات الاقرار على حسن المذكورين عن اقباس دعواه ترتب القسامة على  
 المتهم المذكورين المقتول المذكورين ووجهه في منزله المملوك له وقد شهدت  
 الشهود الذين اسعروهم المتهم المدعى عليه القتل بان المنزل الذي وجد به القتل  
 المذكورين المذكورين وادعى وكيل الزوجة المذكورين عليه القتل وطلب التعقيب على  
 حسين عينا انه ما قتله ولا يعلم له قاتلا غير حسن خادم وسيله الا فرسكي المذكورين  
 حلقه الايمان وثبوت كون الدار ملكا له ترتب الدية عليه وعلى عاقلة فحكم حضرة  
 مولانا قاضي بلزوم الدية على المتهم المذكورين وعاقلته من جنس الورق منجمة على ثلاث  
 سنين وكتب هذا اشعارا بما صدر في المحاكم الشرعية في ذلك (اجاب) بالاطلاع  
 على هذا الاعلام وجد محكماتيه بالقسامة على مالك المكان الذي وجد به القتل  
 وبالدية على عاقلة حيث لم يثبت القتل على مدعى والحق الشرعي في هذه  
 المحادثة اذا ثبتت الوفاة وانحصار الارث في الورثة المذكورين وصحت الدعوى هو  
 وجوب القسامة عليه مع غيبة عاقلة والدية على عاقلة ومالك المكان كان كاهنهم ان  
 كان له عاقلة فتؤخذ منهم لورثة المقتول الثابت وراثة لهم له شرعا في ثلاث سنين ولم يرد  
 على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة داهم على الاصح فان لم تسع  
 العاقلة ذلك يضم اليها الاقرب فالاقرب في التناصير حيث ادعى القتل على مالك  
 المكان المذكورين والله تعالى اعلم (سئل) من المدعى في غرة سنة ٧٧ عن حكم  
 حادثة محرر فيها اعلام شرعي من قاضي اسكندرية مؤرخ في ٢٥ جاسنة ٧٧ ارسلت  
 صورته ومضمونها ادعى على عبد الله البواب براس التين بالدويان العالي على الحرمة  
 فاطمة بنت يعقوب بن عوض الصيايلى ويعقوب بن سليمان خليل البربري بان المدعى  
 في ١١ ذى الحجة سنة ٧٥ تزوج الحرمة فاطمة هذه واسرار اليها البالغة وقت العقد  
 بايجاب وقبول بينهما بحضور بيعة شرعية بان قالت الحرمة فاطمة المذكورين لعلى عبد  
 الله المدعى المذكورين زوجتك نفسي بمهر المثل وقال لها على عبد الله المذكورين  
 ذلك منك لنفسي وكان يعقوب المذكورين حاضر بمجلس العقد وكان هذا كله ببلدة  
 طوماس ثم ان المدعى حضر اسكندرية في شهر محرم سنة ٧٦ وترك زوجته المذكورين  
 بتلك البلدة من غير ان يدخل بها وبيت على مصمته الى الآن ثم ان يعقوب المذكورين  
 بعد ذلك تعدى وعقد على الحرمة فاطمة المذكورين هذه ودخل بها وعاشرها ومنعها  
 من طاعة الله والانقياد له في احكام النكاح فوجب على يعقوب المذكورين كورا الكف  
 عن المنع وعلى فاطمة المذكورين طاعة زوجها المدعى وطلب المدعى كل واحد منهما  
 بالجواب وسال مسالتهما فسل منهما من ذلك فاجابت فاطمة المذكورين وقالت است  
 اراءة لهذا المدعى ولست على طاعته ولكني اراءة لهذا الاخرجوا اب يعقوب المذكورين فقال

انه تزوج الحرمة فاطمة المذكورين بنت يعقوب بن عوض الصيايلى في شهر ذى الحجة  
 سنة ٧٦ بمحكمة الدار وأنه دخل بها ومقيم معها الى الآن وهي منكوح حتى وحلاني  
 وانكر ما هذا ذلك واحضر المدعى وهو على عبد الله المذكورين كالا من خليل البربري ابن  
 احمد بن على البربري من اهالي طوماس ومحمد البربري ابن عبد الله بن حسين وذكر انهما  
 شهوده وسال المحاكم الشرعية الاستماع الى شهادتهما فشهدوا حد بعد واحد بعد ان  
 استشهد كل منهما في وجهه فاطمة ويعقوب المدعى عليه ما وقال كل اشهد بان الحرمة  
 فاطمة هذه بنت يعقوب بن عوض الصيايلى قالت له في ثاني يوم العيد الكبير سنة  
 ٧٥ وهي بالغة زوجت نفسي لعلى عبد الله البربري بصدق المثل وكان على عبد الله  
 حاضر معها فقال على عبد الله المذكورين ذلك النكاح منك عقب قول الحرمة  
 فاطمة المذكورين زوجتك نفسي من غير فاصل بين كلامهما بحضور جماعة من  
 المسلمين يثهدون على العقد المذكورين وواقع النكاح بينهما في ذلك المجلس ببلدة  
 طوماس هذا الذي سمعناه وراينا وشهدنا به وزكيا بشهادة رجلين من اهالي طوماس  
 البركية الشرعية بالطريق الشرعي فعند ذلك حكم المحاكم الشرعية بينة المدعى بحضوره  
 في وجهه فاطمة ويعقوب وأمر يعقوب بالكف عن فاطمة وأمر فاطمة بطاعة زوجها  
 على عبد الله المدعى المذكورين وتمكينها اياه من نفسها بعد ان تخرج من عدة وطاه  
 الشبهة حكما واما شرعيين بالطريق الشرعي هذا حاصل ما هو مسطر فيها ومعهما فتوى  
 شرعية هما اذا وهبت القاصرة نفسها من رجل بحجاب عليها من الشيخ بكري الحلبي الحنفى  
 بقوله المحقق ووجه حيث كانت البنت وقت الحية قاصرة لا تعتبر عابرا لها ولا يترتب  
 على عبارتها شئ والله اعلم في الحكم في هذه المسئلة (اجاب) اذا كانت المرأة المتنازع  
 في نكاحها بالغة وقت عقد النكاح الصادر بينها وبين على عبد الله المدعى المذكورين  
 هو منصر من عليه في دعواه المسطرة بصورة الاعلام المحرر من قاضي اسكندرية يكون  
 نكاحه صحيحا حيث كان سابقا على نكاح يعقوب ويكون الحكم بنكاحها على عبد الله  
 المذكورين بعد ثبوته موافقا للشرع ولا عبرة بالقوى الهكي عنها مخالفة سؤاها والحال  
 ما ذكره في الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ٢ رجب سنة ٧٧ هما  
 افاده قاضي المنصورة جوابا لها افدناه سابقا بتاريخ ٢١ ر سنة ٧٧ عن حكم حادثة  
 الاعلام المحرر من طرف القاضي المذكورين بتاريخ ١١ ر سنة ٧٧ المتضمن الدعوى  
 بقتل يوسف سليمان بن سليمان منصور من قبل الوصى المختار على شقيقه القاهرين  
 على المدعى عليه سليمان السعدى من ناحية الموابر وحاصل افادة القاضي المذكورين  
 ان من شرط توريثه القسامة والدية طلب المدعى والمرافعة التي صارت لديه الموضحة  
 بالاعلام المذكورين لم يحصل فيها من المدعى طلب وقت القسامة والدية وقد تصادف  
 حضور المدعى وممثل من ذلك فاذا انه لا يطلب قسامة لادية من اهالي الناحية ولا

١٢٧٧

٣



من غيرها وانما يطلب ما تقتضيه الحكومة السياسية مع المدهى عليه (اجاب) قد صار  
 الاطلاع على ما افاده حضرة قاضي المنصورة جواياها افادنا سابقا في حادثة الاعلام  
 المسطر باطنه وقيد في كتاب المحاضر بتاريخ ٢١ ر سنة ٧٧٧ من ان شرط القامة  
 طالب المدهى ولم يحصل من المدهى وقت المرافعة طلب وانه قد تصادف حضور  
 المدهى السيد منصور وشغل عن طلبه للقامة والدية من اهل البلد فقال انه لا يطلب  
 قسامة ولا دية من اهل الناحية ولا من غيرها وانما يطلب ما تقتضيه الحكومة السياسية  
 في هذه الحادثة من المدهى عليه والا فائدة من ذلك ان في هذا كرايا للاحق الوارثين  
 القاصرين الذين انحصر ارث المقتول فيهم ما المدهى بن لادى المذ كبر الوصى عليهم  
 ولا يملك الوصى ابطال حق المصغر بن لادى من الاضرار بها فاذا امتنع عن طلب  
 حقه ما لا يطل وللقاضى نصيب وصى عليهم لا استيفاء حقهما عند امتناع الوصى  
 المذ كورده الى انه قد صرح في دعواه المسطرة في الاعلام المذ كورده طابته المدهى عليه  
 بما يترتب عليه في ذلك بالوجه الشرعى والترتب في هذه الحادثة القسامة والدية على  
 احد الاحتمالات المشار اليها في جوابنا السابق والله تعالى اعلم  
 ثم صارت تغيير الاعلام المذ كوربا تجرم كورفيه اقامة وصى آخر وادى الوصى الثاني بما  
 ادعى به الوصى الاول من فاجح وفادى دعواه ان الارض التى وجد فيها القتل اميرية  
 قريبة من البلاد المذ كورة بحيث يصل الصوت اليها وطالبه بجبهه الشرعى وسئل  
 المدهى عليه فانه يكره وطلبت البيعة فشهد هذا الشاهدان المذ كوران كشهادتهما الاولى  
 ويقطع النظر عن عدم قبول شهادة احدهما اوضح بطلان شهادتهما مع كونهما من  
 اهل الهلة وعجز المدهى عن بيعة اخرى واقام شاهدين بوجود القتل في الارض المذ كورة  
 وبه اثرا ضرب والجراحة وعدلا فطالب الوصى القسامة والدية واختار خمسة رجل  
 حلفوا ايمان القسامة في كم بالدية على المدهى عليه وجميع اهل القرية العقلاء  
 البالغين الاحرار في ثلاث سنين وادخ ٢ ذى القعدة سنة ٧٧٧ واجاب عنه بان ما تضمنه هذا  
 الاعلام وجد في محله والله تعالى اعلم ٧ ذى الحجة سنة ٧٧٧ (سئل) بافادته من المعية  
 السنية في شان اعلام شرعى من حضرة قاضي بنى سويف مضمونه انه بمحاسن دعاوى  
 مديرية بنى سويف لدى المحاكم الشرعى الواضع اسمه وختمه فيه ادناه بتاريخ  
 ٢ ربيع الثانى سنة ١٢٧٧ بحضور كل من الجناب المكرم محمد مسمت افندى  
 رئيس المحامس المذ كوروا امسدة القاضى الشيخ حسين سليمان المنقول الى المقنى به  
 والمكرم الشيخ يوسف على ابى بكر والمكرم محمد عبد القادر الشهير بالقاضى كلاهما  
 من اهالى ناحية بنى سويف واطلاعه على ما سيذكر فيه بعد ان توفى الى رحمة الله  
 تعالى المرحوم ابراهيم ابن المرحوم محمد بن ابى الفضل من اهالى ناحية طحيا بوش مديرية  
 بنى سويف وانحصر ارثه الشرعى في كل من زوجتيه هما الحرمة سبتان المسكافة بذت  
 بمساوى سرور والبيع من اهالى ناحية المحمدين فيوم والحرمة محبوبة المسكافة ايضا

بنت السيد احمد القصارى من اهالى نزلة شمسكيت فيوم واولاده فرج وصبيحة  
 القاصرين من زوجتيه سبتان المذ كورة وعبد الله واب القاصر من زوجة محبوبة  
 المرقومة وهندى وهنادى القاصرين من مطلقته الحرمة شولا بنت عامر هران من اهالى  
 ناحية الشنطور الثابت معرفته م وانحصر ارثه فيهم من غير شر يك بشهادة كل من  
 المكرم محمد ابى الفضل والمكرم على ابى الفضل ولدى المرحوم على ابى الفضل  
 من اهالى ناحية طحيا بوش المذ كورة قدا دى كل من الحرمة سبتان والحرمة محبوبة  
 الزوجتين المذ كورتين والمكرم محمد المكاف ابن طائع ابى الفضل من اهالى ناحية  
 طحيا بوش المرقومة بطريق الوصاية الشرعية له من طرفه اهالى القصر المذ كورين اعلاه  
 المحاضر بن مسمت بالمحامس بعد قبوله ذلك على غيره م محمد الرجل المكاف ابن حسن  
 دراز من اهالى ناحية طحيا بوش المرقومة الحاضر معه م بالمحامس بانه من سنة ايام  
 خلت من صفر سنة ثمان مائة كان ابراهيم محمد مورت المدعيتين والقصر المذ كورين  
 ومحمد حسن دراز واناس كثيرون را كين خيلا يتسابقون بها في فرح ختان ولدى على  
 افندى توفيقى حاكم خط طحيا بوش سابقا بناحية طحيا بوش المذ كورة بمكان يعرف  
 بالبوقة وان محمد احسان دراز المدهى عليه كان بيده طيخة نار بها بارود وحشاش من ورق  
 قد ضرب بها الفرج بارودها وحشاشها واصاب ابراهيم محمد مورت المدعيتين والقصر  
 المذ كورين في ابطه الابر فخرجه وقطع الجملد واسال الدم وغار في اللحم وذلك خطأ  
 منه واخبر المتوفى المذ كور بذلك ايضا في مرضه وان اصابته وجرحه كانا بالسوينة  
 المذ كورة ونقل منها الى منزله بناحية طحيا بوش المذ كورة وصار ذافراش الى ان  
 مات بسبب ذلك في ثلاثة وعشرين خلت من صفر المرقوم و يطلبون جوابا غيرهم  
 ويريدون ما يقتضيه الشرع الشريف في ذلك ولما ان تمت دعواهم حسب ما ذكر  
 سئل محمد حسن دراز المدهى عليه المذ كور عن ذلك فاجاب بانه كان را كيا هو  
 والمرحوم ابراهيم محمد مورت المدعيتين والقصر المذ كور بن وابو الحسن ابن المرحوم  
 حسن الشرفاوى وعثمان ابن المكرم حسن الشرفاوى واجدين شرعى خلاف وعلى  
 عبد الرحمن واحمد محمد الفيرمى الجميع من طحيا بوش المذ كورة واحمد افانوا وطا  
 المقيم باعبادية الذى بانوب الكائنة باراضى ناحية طحيا بوش واحمد درويش القواس  
 من اهالى ناحية يساوى افندى توفيقى حاكم الخط المذ كور الحاضرون معه بالمحامس  
 وفرج ابى عبد المطلب من طحيا بوش الثائب وقتئذ من المحامس خيلا يتسابقون بها في  
 فرح ختان ولدى على افندى توفيقى المذ كوربا لى ناحية المرقومة بالمكان المذ كور ويد  
 كل منهم يدقيسة نار بها بارود وحشاش بيده هو ابى المدهى عليه طيخة نار ايضا وانهم  
 ضربوا جميعا مع بعضهم فاصيب ابراهيم محمد مورت المدعيتين والقصر المذ كورين وان  
 اصابته لبنت منه وانكر كونه اصاب بطنه المذ كورة ووجد ذلك بجدا كليا وصدقه



الانفصاح الحاضر والمذكورون اعلاه على رؤسهم معده دون حملهم البندق والضرب به فطلب من المدعين المذكورين بينة شرعية تشهد لهم بضرب محمد حسن دراز المدهى عليه المذكور لموردتهم المرحوم ابراهيم محمد المذكور فغابوا وحضروا في يوم اربعة عشر خلت من جمادى الاولى سنة تار يخه بالجلس المذكور مع غريمهم محمد حسن دراز المذكور بحضوره شهوده اعلاه وبحجة بره المذكر الشيخ محمد جدالته هيريزيد ان من يماض النصراني المقيم الآن بنى سوييف واحضر المدعون المذكورون المذكر مثيريف ابن عظام منصور من اهالى ناحية الدوالطة وشهد به عداسته شهادة بلفظ اشهد في وجه محمد حسن دراز المدهى عليه بان محمد حسن دراز المذكور ضرب المرحوم ابراهيم بن محمد ابن ابي الفضل مورث المدعيين والقصر المذكورين اعلاه من نحو ثلاثة اشهر تقبعت على نار يخه بطبخية نار اصابه حارها وبارودها في ابطه الايسر فخرجه وقطع الجملد واسال الدم وغار في اللحم وكان ذلك بناحية طحايوش المذكور بمكان يعرف بالسويقة وانه مات بسبب ذلك فطلب من المدعيين شرط آخر اكملته لنصاب الشهادة فغابوا وحضروا في يوم تسعة عشر خلت من جمادى الاولى سنة تار يخه بالجلس المذكور بحضوره شهوده اعلاه مع غريمهم محمد حسن دراز المدهى عليه واحضر المدعون المذكورون المذكر الحاج سيد بن اسمعيل خلف الله من اهالى ناحية الجهميين في يوم وشهد به عداسته بلفظ اشهد في وجه محمد حسن دراز المدهى عليه بان محمد حسن دراز المذكور ضرب المرحوم ابراهيم بن محمد بن ابي الفضل مورث المدعيين والقصر المذكورين من نحو ثلاثة اشهر تقبعت على نار يخه بطبخية نار اصابه حارها وبارودها في ابطه الايسر فخرجه وقطع الجملد واسال الدم وغار في اللحم وكان ذلك بناحية طحايوش بمكان يعرف بالسويقة وانه مات بسبب ذلك فطلب من المدعيين المذكورين من يزكي الشاهدين المذكورين فغابوا وحضروا في يوم اربعة عشر خلت من جمادى الآخرة سنة تار يخه بالجلس المذكور مع غريمهم محمد حسن دراز المدهى عليه بحضوره شهوده ومن ذكر اعلاه ومحببتهم سيد اسمعيل وشريف عطا الشاهدان المذكوران اعلاه واحضروا كلاما من المذكر محمد بن خطيب ابي العبد من ناحية منمين في يوم وابا فخره بن محمد على من اهالى ناحية ابي كساه في يوم وزكي وعدل الشاهدان المذكوران اعلاه سرا وعلنا التزكية والتعديلات الشرعية عين بالطريق الشرعي بحضوره شهوده اعلاه فعلى مقتضى ذلك قد حكمنا بقبول الدية الشرعية من الفضة الخالصة المقدرة من القروش الصاغ الديوانية بخمسة عشر ألف قرش وثلاث مئة وتسعين قرشا وثلاثين نصف افصة على عاقلة المدهى عليه مؤجلة في ثلاث سنين ما عدا صيانتها ونسائها وارقاتها ومجانيتها ورقم وحرر في اربعة ايام خلت من جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧ من هجرة من خلقه الله على اكل وصف صلى الله عليه وسلم فما الحكم في ذلك (اجاب) بالا ملاح على هذا الاعلام تبين منه ان

الدعوى

الدعوى صدرت من الزوجتين والوصى بالقتل خطأ كما صرح جوابه في دعواههم والشهود شهودا بان المدهى عليه ضرب المقتول بطبخية نار اصابه حارها وبارودها في ابطه الايسر فخرجه وقطع الجملد واسال الدم وغار في اللحم وانه مات بسبب ذلك وقد صرح علماء وكتابان مثل هذه الشهادة شهادة قتل عمد فهي مخالفة للدعوى بالقتل الخطأ ولا تقبل وقد ذكر ثبوت الزمانة والوفاة وحصر الارث في الورثة المذكورين بمجلا فلا تعلم صحة ذلك من فسادوه بناء على ذلك يقتضى اعادة هذا الاعلام لاستيفاء ما هو لازم شرعا والله تعالى اعلم (مثل) من المعية في ١١ رجب سنة ٧٧ عن اعلام من قاضي كوردقان مؤرخ غرة م سنة ٧٧ مضروبه حضر بالمحكمة الشرعية عزة المدير محمد بك وكيلان طرف الحضرة العلية وحضر بحضوره ابراهيم اغاسر سوارى وادعى عزة محمد بك ان عمة دافقه بابا القليل المتهم بقتله ابراهيم اغاسر سوارى هذا الموجود لا وارث له لامن العصبية ولامن الارحام وذلك بعد ابحاث عن ورثته فلم يوجد له وارث فمثل سر سوارى المذكور جوابا بان ذلك فاقرا ن لا وارث لبا بابا عبدالله لامن العصبية ولامن الارحام وطلبت البيعة العادية من البك التي تشهد له بعدم وجود وارث لبا بابا عبدالله فاقام عثمان اغاسر قول باشا الاوردى وعلى اغاسر لمدار الاوردى ومحمد اغاسر سوارى باشا الجميع من اوردى سر سوارى وحضر واسوية من المهر وسنة هم و بابا عبدالله وشهد كل واحد منهم بفرد بلفظ الشهادة وقال اشهد انه لا يعلم لبا بابا عبدالله وارثا لاهنا ولا بالمهر وسنة ولا غيرها وحصلت تزكيتهم لمدينا سرا وعلنا وحيث انه لا وارث له فادعى عزة محمد بك المدير حيث انه وكيل الحضرة العلية كما ذكرنا وقال في دعواه انه في شهر شعبان سنة خمس وسبعين في اواخره كان ابراهيم اغاسر سوارى هذا الموجود امر عبدالله بايا العسكري المذكور ان يتوجه الى حلال العذيات لاجل الخدمة وان العسكري المذكور اعتذر بالعيان وان ابراهيم اغاسر سوارى امر بضربه وفي الحال ضربه العساكر السوتريه ببعضه فمخو خسين عساو بعد الضرب وضعه بالسجن من اوان الظاهر الى العصر حتى جاء عثمان اغا وكيل الاوردى يطلبه منه فخرجه من السجن وحملوه اوصالوه الى بيته وفي اوان العشاء توفي الى رحمة الله من ذلك الضرب وكل ذلك في يوم واحد ومن حين الضرب بلازم الفراس الى ان توفي وان الضرب حصل في ديوان المديرية اوان الظاهر فلا ن اطلب دمه من ابراهيم اغاسر سوارى لسكونه الامر بضربه اجاب ابراهيم اغاسر سوارى انه في شعبان سنة ١٢٧٥ في اواخره كان حضرة وكيل المديرية يطلب مني اثنين من العساكر لكي يتوجها صوبه طاهرا فندى لحلال العذيات وعرفت سوتري باشا ان يحضر عسكريين من الاوردى واحضرهما هما عبدالله بابا المذكور ومعه عسكري آخر و امرتهما ان يتوجها صوبه طاهرا فندى فاني عبدالله بابا ان يتوجه وفي الحين اجر يت حبه بغير ضرب وحضر وكيل الاوردى عثمان اغا طالب



انراجه من السجن وصار الافراج عنه وتوجه لسبيل حاله وارسل عسكرى بدله وتوجه  
عبدالله بابا الى منزله وفي ثاني يوم او ثالث يوم اخبر ونايانه توفي فامرت بضبط متروكاته  
فضببطت ووضعت بالخزينة واما انا فامضرت به ولا امرت بضرت به فلما تقررت الدعوى  
والاجابة لدينا طلبنا من عزة المدير المدعى اليه العادلة التي ثبتت له صحة دعواه فقام  
حسن بن احمد ومولى اسمعيل بن مصطفى كلاهما من جماعة ابراهيم اغاها سوارى  
المذكور كل واحد بمفرده قال اشهد انه في او اخر شعبان سنة ١٢٧٥ كان ابراهيم اغا  
سوارى هذا الموجود طلب عسكرين اسكي يتوجه مع طاهر افندي فاحضر بابا  
عبدالله ومعه عسكرى آخر وامرهما بالتحريص مع طاهر افندي ثم ان بابا عبد الله اعترف  
انه لم يرض لا يستطيع السفر فلم يقبل عذره بل امر السوتريه بضربه وضرب بوه بالعصى  
نحو خمسة وعشرين عصا واجرى معجبه والضرب حصل بدويان المديرية او ان الظهور في اوان  
العصر اخرج من السجن واوصد لونه الى منزله وفي اوان العشاء توفي الى رحمة الله تعالى  
وكل ذلك في يوم واحد ومن حين الضرب لازم القراش الى ان توفي وحيث ان ابراهيم  
لم يمد مطعنا يعتبر شرطا طلبنا من عزة المديرية كية الشهود فزكاهما بشهادة اور في  
محمد بن احمد ومطلي احمد ومه مصطفى بن كركنلى ابراهيم اغا شهدوا ان حسن بن احمد  
وموشلى اسمعيل بن مصطفى مدلان مقبول الشهادة فبعدت كية الشهود سمر او علنا ثبت  
لدينا موت عبدالله بابا من الضرب المذكور عهد بابا ابراهيم اغا سوارى المذكور لقوله  
في متن تنوير الابصار امر السلطان اكرام وان لم يتوجه عده وامر غيره لان لم يعلم الامور  
بدلالة الحال انه لو لم يمتل امره يقتله او يقطع يده او يضر به ضرر ينجف على نفسه او يناف  
مضوه وايضا قال ويقاد في القتل العمد المذكور بالكرس لومك كفا فقط لان القتال  
كالا فبهذه النصوص صار ابراهيم اغا والمزوم بدم عبدالله بابا لانه لا امر بضربه  
لثبوته عليه بالبينه العادلة المزكاة ثم ان الوكيل رضى بالدية ومغاض القصاص لقول  
صاحب تنوير الابصار وشرحه الدر المختار والقاضى كالا في جميع ما ذكرنا في  
الاصح كن قتل ولاولى له للعا كم قتله والصلح لا لغيره لانه ضرر للعامه ولذلك فقد  
حكمنا بالدية على ابراهيم اغا سوارى وقد رهاج عشرين الف قرش وثلاثة  
وتسعون قرشا وثلاثون فضة يدفعها من ماله لبيت المال مؤجلة في ثلاث سنين  
واشهدنا على ذلك ابراهيم افندي قائم مقام وكيل المديرية ومحمد افندي برنجى بك  
باشا ومحمد اولاد المالك جويش وكيل اوردي عاكر الشنا بقيقا عدلاناب جماعة الملاك  
ولد محمود اغا والفقير الطاهر بدو يا باصفية والياس محمد ابراهيم ومحمد سلطان وبان  
التقاول الشيخ محمد و ابراهيم عريفي سالك الحكم (اجاب) اذا كان المامور بضرب الميت  
المذكور يمد بدلالة الحال انه لو لم يمتل ما امر به يضره بالضرر ينجف منه على  
نفسه او تلف عضوه يكون امره حقيقا كراهه او يثبت ذلك الامر وموت المضرور من  
الضرب شرعا يضاف الضرب الذي تشامه الموت الى الامر والضرب بالعصا الصغيرة

او السوط مع توالى الضرب بالموت من ذلك يوجب الدية على العاقلة او في مال القاتل  
ان لم تكن له عاقلة سواء كان على وجه تقهله البنية اولا بعد ثبوت ذلك بالطريق  
الشرعى ولا يوجب القصاص حتى على قولهما الا اذا كان على وجه لا تقهله النفس  
عادة وهما لم يتضح شي فاذا ثبت بطريق شرعى موته من ذلك الضرب وانه لا وارث  
له وتحقق اكرام الا امرت بغير الدية عليه حيث لا عاقلة له والحال هذه في ثلاث سنين لجهة  
بيت المال حيث لا وارث للقتول والاثبات والحكم على الوجه المسطر بالاعلام غير  
مستوف شرعا واقعة تعالى اعلم (سئل) من المعية في ٣ ب سنة ٧٧ مما تضمنته  
اوراق قضية شرعية متعلقة بقتل شخص في سنة ١٢٥٢ يدعى توفى احمد من الزرية  
بمديرية بنى سويف كان له زوجة وام واولاد اربعة احدهم بالغ والباقيون كانوا قاصرين  
وبعد مدة ماتت امه عن اولادها المذكورين وكان قتلها في مسجد ناحية الزرية  
المذكورين ومحرر فيها الاعلامان وحيثان من نائب العواوثة وطلب الحكم الشرعى فيها  
(اجاب) بالاطلاع على الاعلام من المهررين في دعوى قتل توفى احمد احد مشايخ الزرية  
بمديرية بنى سويف احداهما من قاضي بنى سويف المؤرخ في ٢٠ من سنة ٧٦ والثاني  
من وكيل قاضي اسير سوط المؤرخ ٥ محرم سنة ٧٧ دل مضمون اعلام قاضي بنى سويف  
على الحكم بان سمعت منه الدعوى من وروثة المقتول بنصهم من الدية على اهل الناحية  
ما عدا المستثنى بالاعلام المذكور بعد دعواهم القتل على معين من اهل القرية وعجزهم  
عن اثبات ذلك واقامة البينة على وجود المورث قتيلا بمسجد الناحية وبه اثر القتل  
وهى صغيرة ليست ذات محلات المصريح هذا الوصف في اعلام وكيل قاضي سوط وهو  
من المصنع للحكم المصريح به في اعلام قاضي بنى سويف وذلك الثبوت بشهادة شخصين  
مصريح باسميهما في اعلام قاضي بنى سويف بعد طلب القسامة واجرائها على من اختاره  
اولياء القتل البالغ عددهم خمسة عشر رجلا ودل اعلام وكيل قاضي اسير سوط على منع  
الورثة المذكورين لعجزهم عن اثبات دعوى القتل وعن اثبات وجود مورثهم قتيلا  
في مسجد الناحية المذكور وقد دفعهم من قرار هذه القضية المهر بديرية بنى سويف  
بتاريخ ١١ ج سنة ٧٧ ان الداعي لعدم استشهاده الشاهدين اللذين شهدا بوجود  
المورث قتيلا في مسجد الناحية المذكور وبه اثر المصريح بشهادتهما في اعلام قاضي  
بنى سويف على ذلك هو كونهما من نفس الناحية ولهما مالهما وعليهما ما عليهم حسب  
اخبار بعض الورثة المدعين بالمجلس ومع ذلك تبين انهما ليسا من اهل الناحية بل  
كانا من العربان ثم اقاما بالناحية بعد تاريخ القتل وان اخبار الورثة المدعين بذلك  
في المجلس كان بناء على كون الشاهدين معينين بالناحية وقت المرافعة وان كانا ليسا  
من اهلها ولا معينين بها وقت القتل ومع هذا كله لا يعد ذلك مانعا من قبول شهادتهما  
بوجود المتوفى قتيلا في مسجد الناحية المذكور وبه اثر ولو فرض انهما من اهل تلك

استعلم عن الجواب  
المذكور بالاعلام ثانيا  
فكتب بهدم هراجة  
الاعلام في تحقيق الاكرام  
وبان الخبير في الدية  
للقاتل الى آخر ما توضح  
في ٥ من سنة ٧٧



القرية وقت القتل اذ ذلك لا يمنع من قبول شهادتهما ابو جوده قتيلا وبه اثر وانما ذلك بعد ما نعلم ان لو كانا شهداء على معين من اهل القرية بانه القاتل للتوفي لكونهما ينعان بشهادتهما المذكورة ايجاب شيء ما او شهادتهما على وجود القتل بالمسهر وبه اثر لا يترتب عليه اذ ذلك على فرض كونهما من اهل القرية قبل يترتب على شهادتهما عند ذلك فحصل من ذلك كله عدم المانع من قبول شهادتهما على الوجه المهرر باعلام قاضي بني سويف وقد فهم ايضا من القرار ان وريثة المتوفي مصدقون على وقوع المصاحبة بين والدته المتوفي والمذموم عليه بالقتل قبل وفاة والدته المذكورة وان المذموم عليه يدعي حصول الابرار من والدته المتوفي له من الدعوى بقتله ولدها المذكور حسب ما هو مدون بالحجة المهررة من نائب الوارثة واذا كان ذلك محققا بطريق شرعي يكون ذلك مسقطا للدعوى اياه الى من ابرائه والوارث قائم مقام المورث والدية انما ترتب في هذه الحادثة على الدعوى بالقتل على الرجل المذكور فيقتضي استقامت نصيبها من الدية الذي آل الى المذموم بطريق الارث هنا المرتبة على الدعوى على المعين المذكور وان لم يتحقق ذلك شرعا يكون للقاضي الحكم للمعين الذين سمعت منهم الدعوى باخذ نصيبهم من الدية بطريق الارث من المقتول وبما آل اليهم من والدته بقدر نصيبهم فيما يصيبها من الدية بالميراث من ابنا المقتول ولم يذ كر في اعلام قاضي بني سويف ان والدته المقتول من جملة وريثته ولا وفاتها بعد موته من اولاد ابنه المورثين الا ان كما هو مخرج به في اعلام وكيل قاضي اسيوط ولم يصرح فيه ايضا باقرار المذموم عليه بوراثته الورثة المذكورة كورين جميعهم للمقتول ولا بانكاره وراثتهم اذ ترتب على ذلك الاثبات بالبينة عقب الجواب باحدهما مع انكار الحق المذموم به وفي ذلك تقصير في الكتابة فالأولى اعادة وراق هذه القضية للديرية للنظر فيما هو مقتضى وتحرير اعلام مستوفى شرعا ليجري العمل بمقتضاها بملاحظة ما صار ايضا والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المعينة عن اعلام شرعي من قاضي كوردفان مؤرخ في ٢٠ م سنة ١٢٧٧ مضمونه حضر لدينا بالحكمة الشرعية بكوردفان حضرة ابراهيم افندي وكيل المديرية النائب عن عزة المدير وكيل الحضرة العلية بالتداعي في قضايا القتل الذين لم يكن لهم وارث سوى بيت المال لكون المدير خائبا بالمرور وثابتة وكالتة لدينا بمقتضى مخاطبة من مزته مؤرخة في ١٤ م سنة ٧٧ م وحضر بحضوره محمد ولد صاحب المنسباوى المتهم بقتل الحرمة فاطمة بنت محمد الدهيو حيث لا وارث للقتيلة المذكورة والذي لا وارث له فامر ومقوض للحضرة العلية بحضورهما والتساوى بينهما ادعى رفعة ابراهيم افندي ان هذا الرجل الحاج موسى المذكور في من اهالي برنوقتل الحاج طاهر المذكور في علي زعمه انه اخوه شقيقه وكيفية قتله انه طعنه بالسكين في راسه من جهة اليمين هذا عدوانا وذلك الطعن وقع منه له في شهر ربيع الثاني

قد اعيد اعلام بني سويف واستوفى ما هو لازم فيه انه لا يغير نصيب الام من الدية في سنتين فافيد منه بان الواجب ان يكون في ثلاث سنين في ١٤ لسنة ٧٧

على جنبهما من يسار وان الحرمة فاطمة المذكورة ماتت من ذلك الطعن وانها لا كانت ولا غير بت بل من حينها وساعتها توفيت وان الطعن المذكور وقع من محمد لحرمة فاطمة المذكورة بين الظهور والعصر في حلة المغاربة بالايض بقرب السوق وذلك في شهر صفر سنة ١٢٧٢ فالآن نطلب القصاص من محمد ولد صاحب الحرمة فاطمة بنت محمد لكونه قتلها بعد اعداوانا واجاب محمد ولد صاحب المنسباوى بالاقرار بقتل الحرمة فاطمة بنت محمد بعد اعداوانا بالطعن المذكور وحيث انه مقر بقتل الحرمة المذكورة كوردفان حضرة ابراهيم افندي الوكيل في القصاص او العفو فاختر القصاص وحيث انه اختار القصاص ولم تنبت الزوجة لدينا شرعا فقد حكمنا بان محمد ولد صاحب يقتل قصاصا في دم الحرمة فاطمة بنت محمد لا باقراره بذلك واعتمادا على نصوص السادة الخنفية قال في حاشية الطحطاوى في كتاب الاقرار فقد اجتمعت الامة على ان الاقرار حجة في حق نفسه حتى اوجبوا الحد والقصاص بالاقرار لان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا بما فيه ضرر على نفسه او ماله ويؤيد ذلك الكتاب والسنة وحيث ذلك فقد ثبت القصاص على المذكور وشهدنا على ذلك احمد شاع الدين والحاج محمد احمد وعبد النبي محمد نور وقرستا اخاه و ابراهيم عربي وكفي بالله شهيد اذ افا الحكم (اجاب) حيث كان القتال في هذه الحادثة مقرا بالقتل العمد الموجب للقصاص فاذا ثبت ان لا وارث للمقتولة فلولي الامر والحال هذه ان يقتص منه او يصالحه على قدر الدية فاكثر لبيت المال وليس لمدير الجهة بمهرد تو كيله في المخصوصة في قتل من لا ولي له ان يستوفي القصاص بنفسه بناء على تو كيله بالتداعي في قضايا القتل الذين لا وارث لهم بل يملك المخصوصة والاثبات فقط واستيفاء القصاص في هذه الحالة منوط بولي الامر كما انه ليس لمدير الجهة تو كيله في المخصوصة في ذلك الا اذا فوض اليه ان يوكل عنه في ذلك من شاء وماذا كرم كون المدير لا يملك التوكيل الا بالتفويض اليه لا يضرب في هذه الحادثة حيث كان القتال مقرا فلا ينظر له في المخصوصة حينئذ او عدمها والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المعينة عن اعلام شرعي من قاضي مديريه كوردفان مؤرخ في ١٩ م سنة ١٢٧٧ مضمونه قد حضر لدينا بالحكمة الشرعية بكوردفان حضرة ابراهيم افندي وكيل المديرية النائب عن عزة المدير وكيل الحضرة العلية في التداعي في قضايا القتل الذين لم يكن لهم وارث سوى بيت المال لكون المدير خائبا بالمرور وثابتة وكالتة لدينا بمقتضى مخاطبة من مزته مؤرخة في ١٤ م سنة ١٢٧٧ م وحضر بحضوره موسى المذكور في من اهالي دار برنوق المتهم بقتل اخيه الحاج طاهر حيث لا وارث لاقتيل المذموم والذي لا وارث له فامر آيل للحضرة العلية بحضورهما والتساوى بينهما ادعى رفعة ابراهيم افندي ان هذا الرجل الحاج موسى المذكور في من اهالي برنوقتل الحاج طاهر المذكور في علي زعمه انه اخوه شقيقه وكيفية قتله انه طعنه بالسكين في راسه من جهة اليمين هذا عدوانا وذلك الطعن وقع منه له في شهر ربيع الثاني



سنة ١٢٧٠ في حلة يقال لها أم رديس بسم أبي حراز بحلال المديرية وأنه طعن في  
المغرب وعند الصبح في يومه مات الحاج طاهر من طعن موسى له وان الحاج طاهرا  
الذي كور لازم القرائن من حين الطعن الى ان توفي فاطلب القصاص من الحاج موسى  
الذي كور في لكونه قتل الحاج طاهر اهدأعد وانا فاسئل الحاج موسى الذي كور جوابا عن  
ذلك فاجاب بالاقرار يعني انه قتل الحاج طاهر الذي كور طعنه بكن في رأسه من  
جهة اليمن همدأعد وانا ومات بسبب طعني الذي كور له وانه لازم القرائن من حين  
الطعن الى ان مات فثبت ان الحاج موسى اقرب بانه طعن الحاج طاهر ومات بسبب  
طعنه له وادعى انه اخوه شقيقه ولم يثبت ذلك لدينا شرعا فخيرنا المدعي الذي كور الذي  
هو حضرة ابراهيم أفندي وكيل المديرية فاخترنا القصاص لا العفو وحيث ذلك فقد  
حكمنا بان الحاج موسى الذي كور يقتل قصاصا في دم الحاج طاهر عملا باقراره لكون  
الاقرار أقوى من البيضة كما هو مذ كور في كتب السادة المحنفة قال في حاشية الطحطاوي  
في كتاب الاقرار فقد اجتمعت الامة على ان الاقرار حجة في حق نفسه حتى اوجبوا  
الحد والقصاص باقراره فان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا فيما فيه ضرر على نفسه  
او ماله فترجت جهة صدقه في عدم التهمة وكال الولاية ويؤيد ذلك الكتاب والسنة  
وحيث ذلك ثبت القصاص على الذي كور كما تقدم واشهدنا على ذلك اجد شاع الدين  
والحاج محمد اجدودة و ابراهيم عربا وغيرهم فالحكم (اجاب) حيث كان القتال في  
هذه الحادثة مقررا بالقتل العمدا الموجب لاقصاص فاذا ثبت ان لا وارث للقتول فلولي  
الامر والحال هذه ان يقتص منه او يصالحه على قدر الدية فاكثر لبيت المال وليس  
لمدير الجهة بمجرد توكيله في الخصومة في قتل من لا ولي له ان يستوفي القصاص بنفسه  
بناء على توكيله بالتداعي في قضايا القتلى الذين لا وارث لهم بل تلك الخصومة والا ثبات  
فقط واستيفاء القصاص في هذه الحالة منوط بولي الامر كما انه ليس لمدير الجهة توكيل  
غيره في الخصومة بذلك الا اذا فوض اليه ان يوكل منه في ذلك من شاء وماذا كور من  
كون المدير لا يملك التوكيل الابانة في حق اليه لا يضر في هذه الحادثة حيث كان  
القتال مقررا لا ينظر لجهة الخصومة بل ينظر لجهة ما الله تعالى اعلم (سئل) من  
المعية عن حادثة مضمونها يعلم من الجواب لا تفي (اجاب) ورد خطاب سعادتك المؤرخ  
٦ من سنة ٧٧ بطلب النظر في اوراق قضية الارض السكينة برشيد الواضح ايديهم  
عليها ورثة المرحوم الحاج يوسف افا وعند سماع الدعوى شرعنا حكم فيها بالحق  
للورثة وانه من بعد الوقوف على ما في الاوراق تفصيلا وما حكم به شرعا تزداد الافادة بما  
يتراءى لهذا الطرف فقد صارا له ظفر في ذلك وفي صورة الاعلام المهر من محكمة النهر  
المؤرخ بتاريخ يمين آخرهما ١٨ جاسنة ٧٧ ودل مضمونه على صدور الدعوى من حضرة  
محافظ النهر بالوكالة من سعادة الخديوي الاعظم على وكيل ورثة المرحوم الحاج

يوسف اقا بان الارض المذ كورة جارية في ملك الميرى وانها آلت لبيت المال وان  
موكلي المدعي عليه واضععتان ايديهم اعاليه سابعه وجه شرعي وانه يطالبهما برفع  
ايديهما عنها ليحوزها الجهة الميرى وبسؤال الوكيل المدعي عليه اجاب بعد ثبوت وضع  
يدهم وكاتبه عليهم ابو وضع يدهم وكاتبه عليها وانها آلت لهما ميراثا من والدهما الذي كور  
من سبع وعشرين سنة وان والدهما كان واضعا يده عليهما من قبلهما مدة تزيد على سبع  
سنين ولم يكن احديهما ينافي ما قيمه مائة وضع ايديهم ما ولا ينافي مورثهما مدة وضع  
يده وانكر دعوى حضرة المحافظ واحضر المدعي عليه الذي كور اشخاصا شهد كل منهم  
طبق ما ادعاه الوكيل المدعي عليه ووز كيت الشهود وحكم بان الحق فيهم الموكلي ببناء  
على ذلك واستنادا لما اجاب به مفتي قلم دعاوى مديرية الروضة المهر على صورة الدعوى  
بقوله حيث اقام الوكيل البيضة الشرعية على ان الارض مورثة لموكليته عن ابيهما  
وانهما مع مورثهما واضعون ايديهم عليهما مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة من غير  
منازعة ولا معارضة من حضرة المحافظ ولا من قبله من المحافظين فالحق في الارض  
للموكليين ولا حق لبيت المال مادام الامر كما هو مسطور في هذه المرافعة وينع المدعي  
من المعارضة لهما والحال ما ذكر بدون وجه شرعي واستنادا ايضا لما اجاب به حضرة مفتي  
السنديرة على سؤال متضمن لتلك الحادثة بقوله ان اقصى ما يستدل به على الملك وضع  
اليدهما فاذا ثبت وضع يد الورثة ومورثهم قبلهم على الارض المذ كورة فالقول قولهم ولا  
يكافون الى اثبات ملكيتهم فيها بالبيضة ولا يقدح في ملكيتهم عدم وجود حجة احترام  
بايديهم وحيث فليس للحاكم الذي كور تزعمهما من ايديهم حمان غير مدوغ سيما مع  
مشاهدة التصرف من الحكام السابقين وعدم المعارضة منهم ووافقه حضرة الشيخ  
الرافعي وبالتسامل في ذلك وفي اوراق القضية لم يبين كيفية وضع اليد حيث كان  
المتظاهر من اوراق تلك القضية ان الارض المتنازع فيها برية خارجة عن العمران غاية  
الامر انه يجتمع فيها ماء من البحر الملح وماء حلو ويأوي لبعضها الطير وينبت ببعضها  
الحمار لا تكلف انساب من احد ويتخلف في بعضها الملح فلو فرض ان اصل تلك  
الارض مباحة لملك فيها الاحد فبغير دعيه طبر وسمك واخشاش السما والارض المذ  
المباح جميع ذلك منها لا يبعد تصرفا يبدل على الاختصاص ولا وضع يد وكذا تصفية ماء  
ارضهم المملوكة لهم فيما لا يكفي في كونهم واضعين يدهم عليها كما ان من تعود على  
احتشاش الكلا المباح من البراري والمفاوز لا يبعد واضعا يدها ولا متصرفا فيها تصرفا  
يفيد اختصاصا بها على انه حين ادعى وكيل الورثة وضع يد موكليته على الارض  
الذي كور ومورثهم المدة التي ذكرها بلا معارضة ولا منازعة من احدا حضر الشهود  
الذين شهدوا طبق دعواه بلا سؤال الخصم عما ادعى به وانكاره اياه ولا تطلب البيضة  
قبل الجواب والانكار اذ بما يبدى الخصم في جوابه اقرارا بما ذكره خصمه فلا تطلب



البينة أو وجها آخر شرعيًا يترتب عليه طلب بيعة من المدعي أو يجيب بمجرد الانكار فقط  
 فطلب البينة التي اقيمت فالذي استندب إعادة هذه القضية لها والنظر فيها ثانياً  
 بطرف المحاكم الشرعي لتفصل مراعاة ما تقدم ايضاً فاذ اتحقق شرعاً ووضح يد الوردية  
 على تلك الارض بوجه معتبر وادعوا ملكيتهم لها بطريق الاوث عن مورثهم الذي  
 يملكها يكون القول قولهم في دعوى ملكه - م اياها بعد ثبوت وضع يدهم عليه بوجه  
 شرعي فاذا لم يثبت حيفه من جهة وكيل بيت المال انها البيت المال بوجه شرعي مع عدم  
 المسامحة من اثبات ذلك يمنع وكيل جهة بيت المال من معارضتهم فيها وترك في ايديهم  
 على ما كانت وبحكم منع المعاوضة فقط لا يجوز عن الاثبات من قبل وكيل بيت المال  
 والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ٢١ سنة ٧٧ عن اعلام من قاضي دمشق ومورخ  
 ٢٩ سنة ٧٧ مضمونه قد حضرت بمجلس الشريعة الغراء المنعقد بناحية ديبى بالولاية  
 التابعة لهم كجهة ولاية البصرة الكبرى لدى العمدة الفاضل السيد علي مصطفى  
 الشريف احد عدول المجلس المشار اليه الماذون بتعاطيه فيما سيذكر فيه من حضرة  
 مولانا أفندي الواضح ختمه اعلاه الحرمه مبروكه بنت المرحوم عطية حماد من ناحية  
 بويط بالولاية وادعت عن نفسها وبطريق وعيانتها الشرعية من قبل حضرة مولانا  
 أفندي الموماليه اعلاه على ولديها محمد وفاطمة القاصران الآن عن درجة البلوغ  
 من زوجها المرحوم سالم همارة السامي كان لدويان المدر بنة ابن المرحوم رزق من  
 اهل ناحية بويط المذ كورة الثابتة وصاية الحرمه المذ كورة على ولديها المذ كورين  
 بموجب الوصاية الشرعية المسطرة من هذه المحكمة المشار اليها المؤرخه بسادس  
 عشر ذي الحجة سنة ٧٦ على الاشخاص المحاضرين معها بالمجلس من اهل ناحية كذا بانه  
 في شهر جمادى الآخرة سنة ٧٦ تهدوا على مورثها والقاصرين المذ كورين ليلا وضربوه  
 بارض ناحيتهم المذ كورة هذا بندقية خرج منها سهم أصابه تحت برة العين ومات بسبب  
 ذلك عنها وعن محجورينها المذ كورين من غير شريك وانها اثبتت وفاته وحصر ارثه فيها  
 وفي القاصرين المذ كورين بعد المرافعة على المدعي عليهم بشهادة كل من المكرم محمد  
 خضر بن خضر حسب الله و ابراهيم الشامي بن يوسف من ناحية سنورطالوس بالولاية  
 كلاهما الثبوت الشرعي وتطاليمهم بما يترتب على ذلك بالوجه الشرعي فسئل من المدعي  
 عليهم عن ذلك فاجابوا بالاعتراف بالوفاة وحصر الارث وثبوت ذلك وبان مورث المدعية  
 ومحجورينها المذ كورين مات قتيلا بارض ناحيتهم المذ كورة ليلا في الشهر المذ كور  
 بدعوى المدعية المذ كورة اعلاه بسبب الشتم المذ كور وانكر واقتله - م له وانهم  
 لا يعلمون من قتله فكافت المدعية اثبات دعواها فجهزت عن الاثبات ثم انها طلبت  
 تخليف نجمين رجلا منهم ايمان القسامة واختارت تخليف كل من محمد ابي زهران  
 المرحوم حمادة الى آخر النجسين المرضية اسماء وهم بالا اعلام المذ كور وخاف كل منهم

بيننا الله ما قتله ولا علمت له قاتلا ولا ساقم ذلك لديه على الوجه المستور بمحض رد كل من  
 العمدة الفاضل والممام الكامل الشيخ موسى كساب المفتي الحنفي بناحية فزارى  
 بالولاية ابن المرحوم العمدة الفاضل الشيخ مصطفى والعمدة الفاضل الشيخ ابراهيم  
 فتيا في من الناحية المذ كورة والمكرم الشيخ محمد سالم من الناحية المذ كورة ايضاً  
 وحضرة الجنب المكرم علي أفندي رضى المعاون الاثن بدويان المدعية عرضة  
 مفصلاً على حضرة مولانا أفندي الموماليه اعلاه لما لحاط عامه الكريم بذلك حكم  
 بلزوم دية المورث المذ كور على اهل الناحية المذ كورة اعلاه مقسمة عليهم - م في ثلاث  
 سنين ماعدا النساء والصبيان والعبيد والمهاجرين وأمر بكتابة ذلك وقيد بالسجل المصان  
 تحرير في ٢٩ ربيع الاول سنة ٧٧ في الحكم في ذلك (اجاب) الافادة عن ذلك انه لم  
 يظهر خلل في الزام اهل البلد الصغيرة المذ كورة بدية القتل الذي وجد بارص بلادهم  
 قتيلا ولم يعلم قاتله حيث لا عواقل لهم - م وهم معترفون بوجوده قتيلا على الوجه المستور  
 بالا اعلام - م خارجا القسامة والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ٢١ سنة ٧٧  
 عن اعلام من قاضي طنطا ومورخ ٥ اجمادى الاولى سنة ٧٥ مضمونه حضرت بمجلس  
 الشريعة الغراء المنعقد بناحية طنطا وروضة بمحضرة حضرات علماء المجلس المشار اليه  
 وحضر لدينا ابو خيثمة السماك ابن المرحوم جمعة من اهل ناحية البوطة بولاية  
 البصرة الاصيل عن نفسه والوكيل الشرعي عن زوجته الحرمه كوهية بنت حسين  
 عطية والدة محمد السماك المتوفي الاثني ذكره في - م وعن الحرمه هندية بنت المرحوم  
 عباد زوجة ولده المتوفي المذ كور الثابت معرفتهم وانهم صاروا لاوث فيهم من غير شريك  
 بشهادة كل من احمد همارة بن عثيلة محمد بن ابراهيم الفخار وأبي طالب بن عرابي  
 كلاهما من الناحية المذ كورة وادعي بطريق الاصل له عن نفسه والوكالة الشرعية  
 عن موكلتيه المرحومتين اعلاه على اهل الناحية المذ كورة المحاضرين - م معه  
 بالمجلس السعداوي بن علي درهاب وعلي بن عثيلة همارة واسماعيل بن اسمعيل سعد الله  
 ومحمد بن زقروق عبد الملك ومبارك بن سالم ابي الريش وهمر بن اسمعيل بن سابق  
 تاريخه في ٢٤ محرم سنة ١٢٦٤ كانت وقعت معركة في وسط اطيان الناحية المذ كورة  
 بالغيط الذي يسمع الصوت منه لمن في البلد المذ كورة وبعد ان قضائها وجد ولده المتوفي  
 المذ كور مضروباً برصاصه في نخذه الايسر وخرجت من نخذه الايمن والدم سائل منه  
 ومات بعد ذلك صاحب فراس ثمانية عشر يوماً ومات بسبب ذلك وبطال المدعي  
 عليهم المذ كور بن اعلاه وبقي اهل الناحية المذ كورة بموجب قتل مورثه المذ كور  
 وبما يترتب على ذلك شرعاً سئل من المدعي عليهم عن ذلك كله فاجابوا بالاعتراف  
 والتصديق على جميع ذلك وعرفوا انهم لا يعلمون من قتله فعند ذلك توجهت  
 القسامة والدية على اهل الناحية المذ كورة فتوجهوا ذوننا الى الناحية المذ كورة



أعياق أيمان القسامة فاختار والد المتوفى المذكور بطريق الاصلية عن نفسه  
والو كالة الشرعية عن موكلتيه المذكورين أعلاه خمسين رجلا من أهل الناحية  
المذكورة الموضح اسمها وهم بظاهرها هذا الاعلام فاستخلفوا أيمان القسامة  
الشرعية فعند ذلك الزمنا أهل الناحية المذكورة بالدية الشرعية بحضور المدعي  
عالمهم المذكورين أعلاه مائة رجل في ثلاث سنين ماعدا الذساء والصبيان والعبيد  
والجنانين وحكمنا بذلك حكما شرعيا وتقرر هذا بما صار في المحكم (أجاب) الافادة  
عن ذلك بالاطلاع على هذا الاعلام وجد محكم ومافيه بالقسامة والدية على أهل البلد  
التي وجد القتل بالقر بمتنايدون دعوى الورثة القتل على أهل البلد المذكورة أو  
على بعضهم مع عدم تصريحهم فيها بموت المتوفى عن ورثته المذكورين من غير شرع  
وشرط المحكم بالقسامة والدية تقدم الدعوى بالقتل على الوجه المذكور ولم يوجد  
التصريح بذلك في الاعلام وأما قوله في الاعلام ادعى على أهل الناحية بأن سابق  
تاريخه كانت وقعت معركة إلى آخره فلم يوجد فيه الدعوى على أهل الناحية المذكورة  
ولا على بعضهم بالقتل كما هو ظاهر فيقتضي إعادة هذا الاعلام لاستيفاء ما هو لازم  
والله تعالى أعلم (سئل) من المدة السنية في ١٣ سنة ٧٧ عن اعلام واردم  
محكمة دموره ورخ في ١١ جاسنة ٧٧ مضمونه ادعت الحرمة أم السعد بنت  
المرحوم عبد الجليل خليفة من ادلى ناحية شباس هير روضة على زوج بنتها الحاضر  
مها بالهلس هو أبو النجاة أبو زيد شيخ بناحية السماسمة بولاية البحيرة ابن المرحوم  
ابراهيم بن فيما قبل تاريخه في شهر ذي القعدة سنة ٧٦ تعدى المدعي عليه المذكور ليلا  
على زوجته فطوامة بنت المرحوم اسمعيل أغا غول أغا المقيم كان بناحية  
شمرنوب وطرحها على الأرض بداخل منزله الكائن بناحية السماسمة المذكورة  
وأما زوجها الآخرى هي الحرمة بنت المرحوم علي هندی من الناحية المذكورة  
وبنته حسنة البالغة وجردها من ثيابها وضربها على ساثر يدها بشمروخ من السفرجل  
أين غير منقل ما يزيد عن الخمسة ضربية حتى أثر يدها والبعض منه اسود والبعض  
ادى ومكنت في فراشها بعد ذلك ثلاثة أيام وماتت بسبب ذلك في ثاني عشر الشهر  
المذكور عن كل من والدتها الحرمة أم السعد المدعية وزوجها أبي النجاة أبي زيد المدعي  
عليه وولدها من محمد القاهر الآن عن درجة البلوغ من غير شرع وثبتت وفاتها  
وحضر ارتفاق ورثتها المذكورين الذين من جاتهم المدعية المذكورة بشهادة كل من  
المكرم ابراهيم خليفة ابن المرحوم خاتمة العبادي من ادلى ناحية شباس المذكورة  
والمكرم الشيخ طه هالك ابن المرحوم الحاج طه من ادلى ناحية شباس المذكورة  
فطالب المدعية المذكورة المدعي عليه المذكور بما يترتب على ذلك بالوجه الشرعي  
فسئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالاعتراف بوفاته وزوجته المذكورة

وحضر ارتفاقه وفي والدتها المدعية المذكورة وفي ولد هامة محمد القاهر من غير  
شرع وان موتها بسبب العياش الذي كان أصابها قبل موتها بستة أيام من الله تعالى  
وأما حصول الضرر بمنه لها وجد ذلك كذا وصدر ذلك بحضور كل من السيد محمد  
القاضي ابن المرحوم الشيخ حسين والمكرم الشيخ حسين صالح ابن المرحوم الحاج محمد  
صالح الملقب كان بالكيلاني الممنوري كلاهما فكلفت المدعية المذكورة  
أثبات دعواها فاحضرت كلا من أحمد رفاعي ابن المرحوم محمد من ناحية ادينا وعلى  
البطيطة ابن المرحوم سليمان من ناحية ديب وشهد كل منهما بعد ان استشهد بانه رأى  
الحرمة فطوامة المتوفاة المذكورة عارية بعد وفاتها بمنزل زوجها المدعي عليه ويدها  
أثار ضرب بمنزل ضرب عصا أو كر باج وباليتم الديرى حرج صغير من آثار الضرب ولم  
يعلم من الضارب لها وعجزت عن اثبات دعواها فعدل كل من الشاهدين المذكورين  
بشهادة كل من محمد ليندى ابن المرحوم الشيخ أحمد من ديب وعطاء موسى بن عطاء من  
ادينا التعديل الشرعي ولم تطلب تخفيف المدعي عليه بحضور كل من الشيخ محمد  
الحراشي ابن السيد أحمد والمكرم الشيخ محمد وادريس ابن المرحوم الشيخ حسن من  
دمنور كلاهما والسيد أبي اسمعيل أخى المتوفاة المذكورة أعلاه فعد ذلك حكم على  
المدعي عليه بلزوم دية المتوفاة المذكورة لورثتها الذين من جاتهم المدعية المذكورة  
بالقرينة الشرعية بينهم مائة في ثلاث سنين خلاف ذلك بما أفاده الشيخ محمد أمين  
الدين الحنفى مفتي قنسرين بقرينة حاله على سؤال رفع اليه في شأن ذلك صادر ذلك بحضرة  
كل من المكرم الحاج برغش اصغر العطار ابن المرحوم الشيخ ابراهيم والقاضى الشيخ  
محمد القاضي الصغير ابن السيد محمد القاضي الممنوري كلاهما (أجاب) قد صار  
الاطلاع على هذا الاعلام فوجد محكم ومافيه بالدية على زوج المرأة المدعي عليه بانه  
ضربها بشمروخ لين من السفرجل غير منقل وانها ماتت بسبب ذلك مع انكار المدعي  
عليه ذلك وأثبات وجودها ميتة بمنزل المدعي عليه وبما أثبت بالتخفيف أيمان القسامة  
لعدم طلبه من المدعية التي هي أم الميتة المتوفاة عنها وعن ولدها القاهر وزوجها  
المدعي عليه وبالتأمل في ذلك وجد في المحكم المذكور اشتباه لما في الدرر ولو وجد المحر  
قتيل في دار أبيه أو أمه أو المرأة في دار زوجها فالقسامة والدية على العاقلة ولا يحرم من  
الميراث اه أى عاقلة رب الدار ولما شرع به عيسا راتهم من أن الدية مرتبة على القسامة  
في هذا الباب فقد اوجبوا بذلك كقسامة في قتل جهل قاتله أى لم يثبت القتل على  
معين ثم يقضى بالدية وفي رد الهتار وحكمها أى القسامة القضاء بوجوب الدية ان حلفوا  
فعبارتهم بما اشعرت بان الدية مرتبة ومفرقة على القسامة في بابها وذلك في غير  
الصورة التي يجب فيها الدية في بيت المال لتعريضهم فيما بوجوب الدية في بيت  
المال وانتفاء القسامة لئلا لم نقف على التعريض في كلامهم بإيجاب الدية في هذا



الوجه ولا ينفذ عندهم اجراء القسامة لان شراطها هو وطليها وقد ذكر في رد المحتار  
ما نصه واذا تر كنه هل يقضى له بالدية ام لالانه لو حلفهم امكن ظهور القاتل لم اراه  
فليراجع اه وحيث تاكدت الشبهة في صحة حكم هذا الاعلام وهذا وجه لو اجري  
يكون الحكم صحيحا بالاشبهة فيبني اعادة الاعلام لاجراء ما ذكره وان ينصب القاضي  
وصيا على ابن الميت القاصر حيث كان من جملة الورثة ليدعي عنه على ابيه المتهم بقتل  
امه ما ادهت به ام المتوفاة المذكورة فاذا سئل ابو وانسروك وتحقق وجودها ميتة وبها  
اثر في بيت زوجها المذموم عليه المذكور المملوك له ولم يثبت انه القاتل لما يقضى  
بالقسامة عليه والدية على عاقلة ان كان له عاقلة والا في ماله بعد طلب القسامة من  
الوصي المذكور ليطلب الحكم ما هو مصرح به في هذه المسئلة كما تقدم ابراهه بلا اشتباه  
وبذلك يرتفع التوقف ويكون حكم المسئلة لا غبار عليه والله تعالى اعلم (سئل) من  
الميتة في ٢١ ش سنة ٧٧ عن اهلام واردم محكمة طندار ووضحة مؤرخ في ١٥  
رجب سنة ٧٦ مضمونه انه بالجاس المنعقد بدويان مدير ية الروضة بحضور وكيل  
المديرية واعضائه حضر حسن بانوها ابن المرحوم الحاج محمد بانوها من اهالي الخلة  
الكبرى والد على بانوها المتوفي الاصيل عن نفسه والولي الشرعي على هاتم القاصر عن  
درجة البلوغ الحاضرة معه بالجاس بذات ابنة المتوفي المذكور المرزوقة له من زوجته  
المصونة سكية بنت المرحوم عثمان افندي القفطنجي الحاضرة معه ايضا بالجاس مع  
الحرمة بدويه بنت المرحوم السيد ابراهيم شريفة والدة المتوفي الثابت معرفتهم  
وانحصار الارث فيهم بشهادة كل من محمد ابي حميدة ابن المرحوم الحاج احمد والحاج  
بدوي شريفة ابن المرحوم ابراهيم من اهالي الناحية المذكورة ثبوتنا شرعيا وادعوا  
على اهالي ناحية ملج الحاضرين منهم بالجاس كل من على هارة حمادة الناحية  
واحمد ابي العيين الاقرع وابراهيم يونس العكل وغيرهم بان سابق تاريخه في يوم  
الخميس ٢٢ ش سنة ٢٧٦ كان مورثهم المتوفي قادم من ناحية شين السكروم الى ملج  
المذكورة وعند وصوله الى مكان يسمع الصوت منه ان في ناحية ملج المذكورة خرج  
عليه جماعة وضربوه على راسه ويده اليمنى حتى جرحوهما والقوه على الارض ثم حمل  
الى تلك الناحية ومكث صاحب فراش تلك الليلة ومات بسبب الضرب المذكور وان  
الضارب له هذا اهالي ناحية ملج المذكورة الذين من جملتهم الحاضرون معهم  
بالجاس المبين امهاتهم اهلاء ويطالبون الحاضرين وباقي اهالي ناحية ملج بما يترتب  
على ذلك شرعا من الدية والقسامة ويسالون جوابهم عن ذلك سئل عن حضر من اهالي  
الناحية المذموم عليهم المذكور بن فاجابوا بالاعتراف والتصديق على وجود مورث  
المذموم مطروحا على الارض وبه اثر الجراحة في راسه في مكان غير مملوك لاحد قريب  
من الناحية وهو يسمع الصوت منه ان في البلد وانه حمل الى الناحية ومكث بها صاحب

قد صار تغيير الاعلام  
بتاريخ ١٤ ل سنة ٧٧  
وحضر من الناحية وكتب  
عليه في ذى القعدة سنة  
٧٧ بان الحكم بالقسامة  
على المذموم عليه فيه  
والدية في ماله على الوجه  
المطور به في محله اذا كان  
المثل الذي وجدت ميتة  
فيه وبها اثر على كالدعي  
عليه ولم تكن له عاقلة  
واقه اعلم

فراش ومات في ليلته بسبب ذلك ولا يعلمون من الضارب له فعند ذلك وجهنا ما ذونا  
من طرفنا للاستفسار من اهل البلد عن ذلك وتحليف ايمان القسامة بطلب اولياء  
الدم واختيارهم خمسين رجلا من اهل الناحية في حضوره وموافقتهم ما اعترف به المذموم  
عليهم صدقوا على عقاباتهم وحلف بعد طلب اولياء الدم التحليف نجسونا رجلا  
ايمان القسامة اختارهم اولياء الدم بان قال كل والله ما قتلنا على بانوها المذكور  
ولا اعلم له قاتلا فعند ذلك لزمنا اهل الناحية بالدية الشرعية في ثلاث سنين ما عدا  
النساء والصبيان والعبيد والمجانين وحكمنا بذلك حكما صحيحا شرعيا (اجاب) الحكم  
بالقسامة والدية انما يكون في قتل لم يعلم قاتله وذلك انما يتحقق بهز الاولياء عن اقامة  
البينة على دعواهم القتل على اهل الناحية مع الانكار ولم يصرح في الاعلام بتكليفهم  
البينة على دعواهم المذكورة وعجزهم عنها فتبني اعادته لاستيفاء ما يلزم فيه فاذا  
حصلت الدعوى على اهل الناحية بالقتل الموجب للعصا ولا يعلم ذلك الا بذكر  
الاية او بالقتل الذي يوجب المال في مكان غير مملوك لا جدر يرب من ناحيتهم  
بحيث يسمع منه الصوت وطلبوا ما يترتب على ذلك شرعا ولا يبين بانه الدية والقسامة  
لان ذلك فرع الجرح عن الاثبات واجاب اهل الناحية بالاقرار بوجود المورث  
قتلا في ذلك المكان اولاً وثانياً عند تدو جيه المأذون بعد تدو جيه الدعوى على باقي اهل  
الناحية المذموم عليهم القتل ايضا ليكون اسلم وحصل الانكار كونهم قاتلين  
يكلف الاولياء البينة على دعواهم صدور القتل عنهم فان عجزوا عن ذلك يحكم عليهم  
على حسب الموضع بالاعلام بالقسامة بعد طلب اولياء الدية عند عدم العاقلة لكن انما  
يحكم على اهل البلد بذلك اذا كانت البلدة صغيرة والا فيراعي في ذلك اقرب الجهات الى  
المكان الذي وجد فيه القتل فان ادعى الاولياء عليهم او على بعضهم ولم يثبتوا تحجب  
القسامة عليهم كذا والدية اذا لم تكن لهم عاقلة والا فعلى العاقلة بعد استيفاء ما يلزم وان  
ادعوا على غيرهم فلا قسامة اصل بل يجب الدية عليهم عند الثبوت والامتنعوا والله  
تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من المعية وجب خطاب مؤرخ في ٢١ ل سنة  
٧٧ محرر فيها ثلاث اعلامات ومطلوب النظر في اوراقها وفيما هو موضح به صور  
الاعلامات الاتي ياتيها في الجواب واعطاء الافادة من اعتماد اى اعلام منها وما  
يقضى اجراؤه حسب ما يوافق الحكم الشرعي حيث ان تلك الاعلامات في حادثة  
واحدة او لها حكم فيسهل المدعى عليهم وبنح المدعين وثانها حكم فيه للادعين على  
موجب اقرار ثبت على بعض المدعى عليهم وثالثها حكم فيه بعدم صحة الحكم الثاني  
من حيث عدم قبول الاقرار المذكور وثبوت الحق للمدعى عليهم كما صار في الاعلام  
الاول بناء على النسي والتخصيص الصادر للقضاة الموضح بالبنية الثامن من لائحته  
(اجاب) قد صار الاطلاع على صور الاعلامات المبررة من نائب الوسطى سابقا وقاضى

قد صار تغيير الاعلام  
في ٥ ذى القعدة ٧٧ مع  
استيفاء ما هو لازم  
وتحررت الافادة بذلك  
في غرة ذى القعدة ٧٧



منفلوط وقاضي اسسوط المؤرخ والمهافي ٤ محرم سنة ١٢٧٧ وثانيها في ٢٨ جا  
سنة ١٢٧٧ وثالثها في ١٥ ب سنة ١٢٧٧ المحررة بهذه القاعة المسطرة من طرف  
حضرة مدير اسسوط بتاريخ ١٠ ل سنة ١٢٧٧ وبالنظر في ذلك قد وجدنا اعلام  
الاول المهر من نائب الوسطى غير مستوف شرائط الصحة لعدم بيان انصبااء المدعين  
وكيفية اراهم ولم يبينوا الموردين لهم ولا كيفية الانتقال ولم يبينوا الحدود بيننا معتبرا  
شرعا وما بني عليه المنع فيه من مضي المدة المذكورة به لم يذ كرفيه تمكن الاخصام فيها  
من الدعوى ليرتب هائسه المنع اولا فلا يترتب ذلك وحيد فلا يعول عليه ولا يقال  
انه محكوم على المدعين بالمنع وكذا وجدنا اعلام المهر من قاضي منفلوط فيه قصور  
من وجوه منها عدم بيان نسب مورث المدعين الاصل في ذلك شرط في صحة الدعوى  
بان يذ كراسم ابيه وجده ما لم يشتهروا ولم ياكل من ذلك ومنها انه ذ كرفي الحد القبل  
ان بعضه لقول الله عبد القادر وبعضه لموسى وهذا الوارث وذلك غير كاف لانه ان اريد ان  
الحد بعضه لذات هذا الشخص وبعضه لذات الشخص الاخر فهو غير مستقيم وان اريد به  
شي آخر يتعلق بهذين الشخصين ملكا لعيته واستحقاقا فهو غير كاف ايضا ذ تعلقات  
الشخص متنوعة تشمل ما يصح التمسك به وما لا يصح فالحال بين في الحد ما يصح  
التمسك به لا يكون معتبرا وكذا يقال في الحد البصري والشرقي ومنها عدم بيان  
نسب اصحاب الحد القبل الى الحد مع كون ذلك شرط عند عدم الشهرة والتميز باقل  
من ذلك وهو غير متضح من العبارة ومنها انه ذ كرفي الحد البحري ان بعضه لشعبان  
سلطان المذكور ومن يشركه ولم يذ كرفي الحد البحري المذكور ولم يذ كرفي  
الفاصل بين الارض المدعى بها وبين ملك المدعى عليه الذي هو شعبان المذكور  
اذ قلنا ان له ملكا متصلا لادعى به وذلك غير كاف للوجهين المذ كورين بناء على  
ما نقل تصحيحه في الوجه الاول واقتصر عليه في الوجه الثاني قال في الهندية اذا كان الحد  
الرابع لزيق ملكا رجلين لكل واحد منهما ارض على حدة اولي ارض فلان  
ومسجد فقال المدعى الحد الرابع لزيق ارض فلان ولم يذ كرفي الحد البحري المذكور  
وقيل لالهيج ان لا تصح دعواه في هذين الفاصلين كذا في الفصول العمادية ثم قال وان  
كان متصلا بملك المدعى عليه يحتاج الى ذكر الفاصل وقيل ان كان المدعى ارضا فذلك  
الجواب وان كان يبتا او منزلا او دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والحد فاصل هكذا في  
الحيط اه ومنها عدم البيان في عصبة محمد بن شعبان الذين هم قنديل ورمضان وخزبن  
ابناء ابني ابن عم ابني محمد بن شعبان هل هم وعمر شقيق اولاب مع اشتراط ذلك في نسب  
العمومة وكذا وجدنا اعلام قاضي اسسوط غير مستوف لوجوه منها عدم كون التمسك المذكور  
به معتبرا شرعا لبعض الاوجه المشار ذكرها كما يعلم بالنظر فيه وفيما تقدم ايضاحه ومنها ان  
قوله البحري لورثة سلطان شعبان وعلى رمضان وغير معتبر قال في الهندية واذا كتب

لزيق ملكا لورثة فلان لا يصح كذا في الوجيز المذكور في وممن انهم يبين في الدعوى عدد  
الورثة المتحصرون في الارث ولم يذ كرفي الموردين لهم مع كون ذلك شرط على الوجه  
المتقدم ذكره وما بني عليه عدم اعتبار دعوى اقرار المدعى عليهم لدى قاضي منفلوط في  
اعلام قاضي اسسوط من كون ذلك من باب الدفع ولم يذ كرفي الدعوى الاولى التي صدر  
فيها الحكم من نائب الوسطى فيكون ذلك مخالفا لما ذ كرفي البند الثامن من لائحة القضاة  
المضمن للنهي من سماع الدفع من المحكوم عليه ما لم يذ كرفي الدعوى الاولى لم  
يصادف محله لعدم مخالفة سماع دعوى الدفع بالبند المذ كور في هذه المحادثة حيث  
تبين عدم صحة الحكم الصادر من نائب الوسطى سابقا وموضوع البند المذ كور في  
المحكوم عليه حكما صحيحا وحيث فلا مانع من سماع الدعوى بذلك من المدعين اذ لم  
يكن هناك مانع آخر يمنع من ذلك في حق الكل او البعض كاتقرار بعضهم بانه لاحق  
له في المدعى به اذ لا يتحقق صدور ذلك منه عن طوع بتمسك بتمسك من تاريخ الاقرار من  
المدعى عليهم فان ذلك يكون مانعا في حق ذلك البعض كما اشير الى ذلك في اعلام قاضي  
اسسوط وحيث تقرر ذلك يقتضي اعادة اوراق هذه القضية الى محل الواقعة لينظر فيها  
باستئناف مراعاة شرعية بين المتخاصمين في هذه المحادثة لاستيفاء ما هو لازم شرعا وما  
يتحقق بالوجه الشرعي يحكم به على احد الفريقين هذا ما ظهر لي في ذلك والله تعالى اعلم  
بما هنالك (سئل) من محافظة مصر في ٨ ذ اسنة ١٢٧٧ عن حادثة وقعت بين يدي  
وكيل قاضي رشيد مضمونها ادعى المكرم الشيخ حسن نور ابن المرحوم مولانا الشيخ  
محمد نور علي المكرم السيد علي نور الخراط ابن المرحوم حسين الحاضر معه بالهلس  
بان المدعى المذ كور كان تحت يده بطريق الاستحقاق وقف من قبل المرحوم نور الدين  
الشيخ علي بن المرحوم الحاج حسين شفاء الاتباعي المسطر مكتوب وقفه من محكمة رشيد  
المؤرخ بغيره جسادى الاولى سنة ١١٨٢ الصادر من الواقف على عبيدة تورج المدعى  
المذ كور لوالده الثالث والثاني على الحاج حسين نورج المدعى عليه الثالث  
الثالث على اولاد اخيه الحاج حسين نورهم على جد المدعى والداه واخوته وبطريق  
النظر التمرعي بموجب تقرير مسطر من محكمة رشيد مشمول بختم وامضاء الشيخ محمد  
الفاصل قاضي رشيد سابقا مؤرخ في ٢٧ رجب سنة ١٢٥٥ وان الباقي من الوقف  
بالمذ كور جميع الغيط الكائن بحري الثغر المعروف بغيط الشرقى الحدود بحدود دار بعة الحد  
القبلي ينتهي بعضه الى الغيط المعروف بسلامة الجاري في ملك تفرج البدوي الغيطاني  
ابن المرحوم الحاج احمد البدوي الغيطاني واولاد اخيه عبد الجواد وباقيه الى الغيط  
المعروف بالشرفي بيد مصطفى الشرفي الخياط ابن المرحوم السيد محمد الشرفي والحد  
البحري ينتهي الى المورى بحري الماء الفاصل بين ذلك وبين ارض القيس والحد  
الشرقي ينتهي الى الطريق الفاصل بين ذلك وبين الارض الجارية في ملك الحاج محمد



موسى الغيطاني ابن المرحوم محمد موسى والحد الفري ينتهي الى الطريق السلطاني  
الموصل لبرج رشيد وجميع الجنيحة الكائنة بحرى رشيد المغروسة بستان الحدود  
بحدود اربعة احوال القبلى ينتهى الى الطريق الفاصل بين ذلك وبين الجنيحة الجارية  
فى ملك على موسى واخيه الحاج حسين ابن المرحوم محمد موسى والحد البحرى ينتهى  
الى الجنيحة الجارية فى ملك الحاج بدوى الوزان ومصطفى ابى الخنون الوزان والحد  
الشرقى ينتهى بمضاهى الهيمى وباقية الطريق السلطاني وفيه الباب والحد الفري  
ينتهى الى الجنيحة المعروفة قديم بابا بخواجه الجارية الا ان فى ملك الحاج على مدورة  
احمد بخار اسكندرية وجميع الدار الكائنة بحارة نور بحرى رشيد الحدود ودية حدود  
اربعة احوال القبلى ينتهى الى شارع مشوك وفيه الباب والحد البحرى والحد الفري ينتهى كل  
منهما الى الجنيحة الجارية فى ملك الحاج محمد موسى بن محمد موسى والحد الشرقى ينتهى  
الى دار سيد المدعى عليه واخيه بنه وان الغيطاني والدار الحدود اعلاه كائنة تحت يد  
المدعى المذكور من سنة ١٢٥٥ من وقت اقامته بناظر على الوقف المذكور وهو يؤثرها  
ويقبض اجرتها سنة بسنة ويصرف ما يحتاج اليه من الاوازم وما يبقى بقية على مستحقه  
المعينين بتقرير نظره ولورثتهم بعد وفاتهم لغاية شوال سنة ١٢٧١ رفع محافظ رشيد  
سابقا يد المدعى المذكور عن ذلك وسلمه لعل نور المدعى عليه المذكور بدون وجه  
شرعى ويريد المدعى المذكور رفع يد المدعى عليه المذكور عن ذلك ليحوز له جهة الوقف  
المذكور كما كان ويطلب المدعى المذكور من المدعى عليه المذكور رد ما استغله من  
ربيع ذلك من سنة ١٢٧١ لغاية الا ان ليه رقه المدعى المذكور فى لوازم الوقف  
المذكور ويسال المدعى المذكور بحجابه المدعى عليه المذكور عن ذلك بالوجه  
الشرعى وذلك بعد ثبوت وضع يد المدعى عليه المذكور على الاما كن المذكور  
اعلاه بشهادة كل من المكرم السيد احمد البهل ابن المرحوم السيد صالح مكي والمكرم  
الشيخ على مصران ابن المكرم محمد وسئل من المدعى عليه المذكور اعلاه عن ذلك  
واجاب بالاستئناف بوضع يده على الاما كن المذكور كورة اعلاه وانه لا يسمع الدعوى  
المذكور من المدعى المذكور بحسب اقراره بحضور من ذكر اعلاه والمكرم السيد  
شعبان شتاء ابن المكرم الحاج محمد شتاء والمكرم الشيخ مصطفى عامر بتابع الله العارفين  
لهما عيننا نحن حضور الجرائيل المتعلقة بهذه القضية ورفعت صورة القضية المذكور  
حرفيا الى حضرة مولانا العلامة الشيخ محمد دامين الدين مفتى نغراسكندرية واجاب  
عليها بقوله الحمد لله هذه الدعوى على الوجه المشرع صحيحة شرعا فيجب المدعى عليه  
باعطاء الجواب عنها اما باقرار او جود فان امتنع عن ذلك بان قال لا اقر ولا انكر او ما فى  
معناه فذهب الامام ابى حنيفة رضى الله عنه انه يجزى ليقرا ويذكر ومذهب صاحب  
انه يعد منكر افعامل معاملة المنكر فى طلب البينة أو اليمين قال فى الدر المختار وهو

الاشبه فيفيد ان قولهما هو الراجح المعول عليه هذا هو الحكم الشرعى واتباع الحق اسلم  
والله سبحانه وتعالى اعلم فطلب من المدعى عليه الاجابة عن الدعوى المذكور فاجاب  
بانه واضح يده على الاما كن المذكور بطريق نظره الشرعى عليه لانه فى سنة ١٢٧١  
اقامه المحاكم الشرعى ناظر اشرعيا على الاما كن المذكور كورة بعد عزل المدعى المذكور بالوجه  
الشرعى بموجب تقرير شرعى تحت يده مؤرخ فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٧١ وان المدعى  
المذكور لاحقه فى النظر على الاما كن المذكور كورة الا ان صادر ذلك بحضور كل من  
المكرم سليمان شيايك النحاس ابن المرحوم الحاج فتوح والمكرم الحاج على نور ابن  
المرحوم الحاج مصطفى نور والمكرم الشيخ على مصران ابن المكرم محمد والمكرم فتوح  
الفلال ابن المرحوم احمد وابرز من يده التقرير المذكور وقرى بالجلس فدل منضمه وانه على  
انه فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٧١ اقام القاضى وقتئذ المدعى عليه المذكور ناظر اشرعيا  
ومقتدا مرصيا على وقف المرحوم نور الدين الشيخ على ابن المرحوم الحاج حسين  
المعروف بالاتباعى وشتاء المسطر مكتوب وقفه من محكمة الثغر المؤرخ بكرة جادى الاولى  
سنة ١١٨٢ بدلا عن الشيخ حسن نور المدعى المذكور لاسباب اقتضت ذلك هى عدم  
ضبطه لما هو تحت يده من الوقف المذكور وتدخله فيه بنفسه باعطاءه لبعث الناس  
باجرة غير اجرة المثل فى نظير اشتراكهم وظهور تاخر اصراف منه على المستحقين فقتضى  
قتوى من حضرة مفتى اسكندرية سابقا مولانا العلامة الشيخ محمد البناء متوج التقرير  
المذكور باعلاه يجواب من حضرة مفتى اسكندرية حالا اقطعه قد اطاعت على هذا  
المحضرماتضمنه من عزل الناظر على الوقف المذكور لاسباب المرقومة وتولية من  
فيه اهلية وصلاحيه للولاية عليه فوجدته على المنهج الشرعى فيجب اتباعه وتفيذه  
والله تعالى اعلم ومشمول التقرير برامذ كور باهضاء وختم المرحوم السيد سليمان افندى  
الحاكم الشرعى بالثغر حسين ذلك ولما تلى التقرير برامذ كور اعلاه بالجلس اجاب  
المدعى عليه المذكور بقوله ان الاما كن المذكور كورة جارية فى وقف جسده المرحوم  
الحاج حسين نور وانه ناظر عليهم وانه لا يعرف انها جارية فى وقف على ابن الحاج حسين  
الاتباعى المذكور كور وانه ناظر عليهم فوجب التقرير برامذ كور صادر ذلك بحضور  
الحاج على نور والسيد عبد الفتاح الفلال المذكور والشيخ على مصران وسليمان شيايك  
المذكور فحكم الله فى ذلك (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة القضية والدعوى  
الصادرة من الشيخ حسن نور المقتضى اعطاء الجواب عنها من هذا الطرف فوجدت  
الدعوى غير مستوفاة اذ الوقف ان كان على الوجه الذى ذكره المدعى فى دعواه لا غير  
فهو غير صحيح ويكون لورثة مال الوقف المذكور حيث وقفه على معينين فعلى مجرد  
هذه الدعوى لا يكون للمدعى منازعة واضح اليد فيها هو يده اذ لم يكن وارثا لمن نسب  
الوقف الباطل اليه اذ لا ينافى بلغظ الوقف على معينين وبلاذ كرا الصدقة او كون آخر



لجهة لا تنقطع لا يصح حتى على قول أبي يوسف المرجح على ما حققه العلامة ابن عابدين  
ولا يترتب على مجرد هذه الدعوى فيما ظهر لي سؤال الخصم لما ذكر من أوجه أخرى  
وان كان واضح اليد المدعى عليه قد استند في وضع يده على ما ذكر إلى أنه ناظر من قبل  
الحاكم بعد عزل الشيخ حسن بموجب التقرير الذي بيده المقروء بالمجلس الدال مضمونه  
على أنه مقرر في النظر على وقف المرحوم نور الدين الشيخ على ابن الحاج حسين بدلا عن  
الشيخ حسن المذكور اعزله بامور اقتضت ذلك ثم ذكر المدعى عليه أن تلك الأما كن  
وقف هذه الحاج حسين وأنه لا يعرف أنها وقف على ابن الحاج حسين الواقف المذكور  
فقد خالف مضمون تقريره المستند إليه في النظر ووضع اليد فلا يكون له الاحتجاج به  
فينبغي إحالة هذه الدعوى على حضرة قاضي أفندي تفراس كندرية نظرا لقرينه من جهة  
المتخاصمين لتتظار بين يديه بالمجلس العلوي ويجري استيفاء ما هو لازم شرعا وبيان  
كيفية الوقف وكما له وشرط واقفه في النظر واذا ثبت أن أحد المتخاصمين هو  
المستحق للنظر بشرط الواقف أو بغيره يحكم له ويمنع خصمه وذلك نظرا لافتناع الفر يقين  
وان رؤى نظرها بجهة أخرى أو بعمل الواقعة بشرط التأمل فيها ولازم اجراءه فلا مانع  
والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته واردة من المحافظة مؤرخة في ١٦ سنة ٢٧٨ مضمونها  
ان الأوراق المرفوعة مع هذه التعلق بمادة إعبادية المرحوم على وضابك التي اشتراها  
حسن بن بك نجل المرحوم حسن باشا نوادو بعد ان حرجها قاضي النية متصرف من  
وقوع السهو منه في الكلام على المسوخ الشرعي ببيع نصيب القاصر كما تعلم  
لحضرتمكم مراعاة الكيفية من مطالعة ما اشتملت عليه الأوراق ومما ورد من بيت  
المال علم ان الوصي على القاصر والدته زوجة المرحوم والو كيل عن الورثة اليه العيين  
ومن جلتهم الزوجة المذكورة كورة حضرة خليل بك من اعضاء مجلس الاحكام سابقا  
بوجوب حجة بيده من محكمة مصر وقد سبق منه التدهد بتدديدون المتوفى ولم يفهم  
ما هو مقتضى اجراءه وسئل القاضي السالف ذكره عما هو اللازم اجراءه الا ان نحو  
تقرير الحجة بمبايعة الابعادية المذكورة كورة حسب ما تقتضيه الاصول الشرعية فاذا بان مثل  
ذلك مما يلزم النظر فيه بطرف حضرتمكم فليزم تحريره والاوراق عشرة مرسلة طيه  
للاطلاع على مضمونه وقد نبه ايضا على بحث حجة توكيل حضرة خليل بك ووجه  
المبايعة التي حرها ذلك القاضي وأوردى لزوم تغييرها المناسبة ما توخى مع حجة الوصاية  
ايضا ومن بعد النظر فيما ذكر ترد الافادة للنظر فيها واجراء مقتضى حسب ما يلزم  
(اجاب) قد علم ما بهذا الخطاب بينه وما حوته الاوراق الهي عناه وصار النظر في حجة  
المبايعة المنوّه عنها فوجدت غير مستوفية شرعا بالنظر ان نصيب القاصر من الورثة في  
الابعادية فلا يصح بيع عقار القاصر الاجسوخ شرقي من المسوغات وهي اما دين  
على الميت الذي آل العقار للقاصر من قبله أو وصية مرسلة لا نفاذ لها الا منه أو كون غلته

لا تزيد

لا تزيد على مؤنته أو خوف خرابه أو نقصانه أو كونه في يد متقلب أو يبيع به بضعف قيمته أو  
انقصة الصغير فاذا كان أحد هذه المسوغات محققا يكون البيع صحيحا ولا يفسخ وهذه  
الحجة خالية عنها فاذا كان الواقع ان الميت مديون دين لا نفاذ له الا من ثمن هذه الابعادية  
يكون البيع في نفس الامر صحيحا كما اذا كان هناك مسوخ آخر غير هذا لكن الحجة  
المذكورة غير معتبرة لمخلوها عن ذكر المسوخ فاذا اريد اظهار صحة البيع أو عدمها في  
نصيب القاصر بعد صدور البيع يدعى في ذلك من الصغر على المشتري بعدم صحة  
البيع في نصيبه لعدم المسوخ ويطلب فسخه فيجب للمشتري أو نائبه بوجوده وثبوته  
وهو الدين المذكور أو غيره من باقي المسوغات ويقيم البينة عليه بين يدي القاضي  
بعدم صحة الدعوى فاذا قامت البينة يحكم القاضي بفسخه ويمنع من يعارض المشتري  
ويتحرر بذلك السند الشرعي وهذا حيث لم تقم بينة قبل الشراء على وجود المسوخ في  
بيع نصيب القاصر على ان الحجة المذكورة لم يبين فيها ان الثمن المدفوع في الابعادية  
المذكورة هو بدل عين الوقف المشترى به تلك الابعادية كما هو الواقع على ما هو  
مسوخ لتسكون ملقة بالوقف وتسكون كاصله ويجرد شرائها لجهة الوقف لا يقتضي  
كونها واقفا ولا واحد ابل فيه فتراع ما لم يكن الثمن بدل عين الوقف فلا يتم بها الغرض  
ايضا للمشتري من دخولها في الوقف الا اذا وقفها الناظر من قبل نفسه والحجة بالوقف  
فعلى كل يستلزم الحال تغيير تلك الحجة واستيفاء ما هو مقتضى والله تعالى أعلم (سئل)  
من قاضي القليوبية عن صورة حادثة بأفادته بفتح المذكور مضمونها ادعت كل من  
الحرمه جنياته بنت الميت رزق شاكرا من طوخ الملقى قليوبية زوجة المتوفى رزق  
سليمان النصراني الا في ذكره فيه الحامل منه حسب تهر يفها والحرمه هندية بنت  
المتوفى عطية نصير من كفر قريج بمديرية القليوبية والدته رزق سليمان المذكور المقيمة  
بناحية طوخ المذكورة على المذكر هاشم حشيش ابن المرحوم محمد حشيش من اهالي  
مرصا بالولاية المذكورة الثابت معرفتهم بشهادة البينة بان فيما قبل تاريخه كان مورثهم  
رزق سليمان الذي المذكور ابن المتوفى سليمان النصراني الشهير بذلك مستخدما بطرف  
احمد ابني حشيش بناحية مرصا المذكورة سابقا له عند المدعى عليه نصف قرش  
شركته وباعه النصف المذكور بخمسة مائة قرش ومصرجا بمائتين وخمسين قرشا جله ذلك  
سبع مائة قرش وخمسون قرشا واخذ منه من اصل ذلك حارا باربع مائة وخمسين قرشا  
والباقي له عند المدعى عليه لغاية تاريخه ثلث مائة قرش وفي يوم الخميس الموافق ٢٩  
ص سنة ٧٨ بعد المغرب كان مورثه -م المذكور را كبا على الحمار المذكور ومعه  
كيس قطني بداخله خمسة مائة قرش نقدية وخاتم ذهب قيمته مائة قرش ولا بس  
قطنا قطنيا وجبة جوخ زيتي وشالاشاوطر بوشا قديم او جديدا بداخل بهما  
وخزما عجميا ثقيلا كشمير قيمة ذلك ثمانية وخمسون قرشا ومارا بالطر يق



بين مرصفا وبين كفر الشيخ ابراهيم قايومية قريمان جنينة هاشم المدعى عليه باراضى  
مرصفا المذ كورة فتعدى المدعى عليه وقصد مودتهم رزقا المذ كوروا طلق فيه بارودة  
مملوءة ريش رصاص عامدا فاصابه وجرحه ووقع من فوق الحجار على الارض ميتا بسبب  
ذلك عن زوجته جمانه الحاملة منه ووالده هندية المدعيتين المذ كورتين اعلاه فقط  
من غير شريك ولا حاجب شرعى لهما في ذلك الثابت حصاره فيهما ومهرتهما  
بشهادة البيعة وان المدعى عليه بعدما طلق فيه البارودة ومات بها اخذه المدعى عليه  
ورماه بعد موته في مصرف المياه الكائن بين مرصفا وكفر الشيخ ابراهيم واخذ منه المبلغ  
والمال وسات والحجار المذ كورة اهلا كل ذلك بغير وجه شرعى وتطلب المدعيتان  
المذ كورتان اثبات ذلك على المدعى عليه واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك  
وذلك حسب الخطاب الوارد لنا من المديرية بتاريخ ٦ ربيع الاول سنة ٧٨ بهما  
هذه المسادة شرعا وتحرير الاعلام الشرعى بما يتم ويسالان سؤاله عن ذلك وسئل من  
المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بانه في يوم الخميس المذ كور بهما المقرب كان  
رزق مودت المدعيتين المذ كورتين راكبا على الحجار المذ كور ومارا بالطريق الكائن  
بين مرصفا وبين كفر الشيخ ابراهيم باراضى مرصفا قريمان جنينة هاشم وقصد مودتهم  
فيه البارودة مملوءة ريش رصاص صغيرا مملوءا فاصابه ووقع من فوق الحجار المذ كور  
على الارض ميتا بسبب ذلك واخذ به بعد موته والقاه في ترعة المرصفا وية المملوءة  
بالماء الا ان بهدمه التي كان لابسها وهو قفطان ابيض بفتة وجبة وهما لم ياخذ  
منه شيئا واقربان رزق المتوفى المذ كور عنده نصف الفرس المذ كورة وباقي على ملكه  
لغاية تاريخه وجد باقي دعوى المدعيتين المذ كورتين جدا كليا فطلبت البيعة من  
المدعيتين لاثبات ذلك فجهزنا عن اقامتها عجزا كليا فتوجه اليه الشرعية على المدعى  
عليه حاشية ان لبيت المذ كور اختا شقيقة ذهل لها دخل وحق في هذه الدعوى  
ام لا حيث كان هناك حمل فالمرجو الافادة عن الحكم الشرعى فيما ذكر (اجاب)  
بالاطلاع على هذه المرافعة الموضحة باطنه تبين منها بضميمة الحاشية التي بها ان  
المتقول له زوجة حامل منه وام واخت شقيقة والدعوى بالقتل العمد صدرت من  
الزوجة والام اعدم تحقيق ميراث الاخت الشقيقة للقتول لاحتمال انفصال الحمل  
المذ كور كرافلاترث ولم تصرح الزوجة والام بطلب القصاص من المدعى عليه  
القتل المذ كور في تفسير من الزوجة والام هما طليانه فان صرحتا بطلب القصاص  
لا يحكم به الا ان لاحتمال انفصال الحمل المذ كور انثى فتدخل الاخت الشقيقة في  
ميراثه ويشترط لاستيفاء القصاص والحكم به طليانهما بضميمة الزوجة والام لوجودها  
وارثه وهي بالغة وشرط استيفاء القصاص طلب جميع الورثة البالغ وان انفصل  
الحمل ذكر لا تدخل الاخت في الميراث ويحكم حين ذاك بالقصاص بطلب الزوجة  
والام فقط ولا ينتظر بلوغ الحمل المذكور بعد انفصاله لانهم مرحوبا بالبار القود قبل

١٢٧٨

كبر الصغار اذ لم يكن الكبير اجنيا من الصغار واما الورثة الكبار فبشرط طلب  
جميعهم وههنا الاخت غير محقق ميراثها ولا يتبين حالها الا بانفصال الحمل المذ كور  
واما اذا وقع صلح بين المدعى عليه وبين الام والزوجة على مال فانه يقضى على المدعى  
عليه الا ان بما وقع الصلح عليه ويوقف نصيب الحمل من الدية بفرض كونه ذكر الى  
انتهائه فان كان ذكر يحكم له بنصيبه من الدية وان كان انثى يحكم بذلك النصيب من  
الدية للانثى والاخت بحق نصف الدية للابنت والساقى من الموقوف للاخت الشقيقة  
لانها نصيب عصبية بالبنات والموقوف المذ كور مقدار سبعة عشر قيراطا من الدية والله  
تعالى اعلم (سئل) من المعية بافاة بتاريخ ٣ راسنة ٧٨ عن اعلام محرر من قاضي  
ولاية كردقان مؤرخ ٢٦ سنة ٧٨ هو رنة قد حضر كل من المكرم حضرة ابراهيم أفندي  
قائم مقام وكيل المديرية والوكيل عن عزرة محمد بنك راسخ مدير كردقان وحضر حضوره  
عبد الباقي ولد سليمان من أهالي حلة غلة بقسم الطيارة المدعى عليه بقتل العسكى  
موشلى أحد بن علي من عسا كرهضى الخيالة بالمديرية حيث ثبت لدينا بالبيعة العادلة  
المزكاة سماعا وعلنا ان العسكى موشلى المذ كور لا وارث ولا قريب له مطلقا سوى بيت  
المال وان الارقية لولى النعم أفندينا الاعظم ادام الله اجله والوكيل عن الجانب العالى  
هو حضرة المدير وحيث ان عزرة بالمرور فالمرور كيلة فادعى حضرة القائم مقام وكيل  
المديرية المذ كور على خصمه الحاضر معه بجلس الدعوى عبد الباقي ولد سليمان  
المزبور ان عبد الباقي هذا الحاضر تعدى على العسكى موشلى أحد بن علي المذ كور  
وطعنه بسكين على بطنه من جهة اليمين وذلك الطعن هدا عدا وانا ومات العسكى  
من طعن عبد الباقي له وانه من وقت الطعن لازم الفرائض الى ان مات ثالث يوم من  
يوم الطعن وذلك بسبب ان العسكى المذ كور وشيخ الحلة كانا احالا جل خلاص  
المكرم المذ كور على الاهالى ووجدنا عبد الباقي المذ كور وطا بامنه ضامنا حتى يدفع  
المكرم الذى عليه فلم يجد ضامنا فقهنا كان منه الاطعن العسكى بالسكين وذلك نهار  
١١ ن سنة ٧٧ بحلة القبور بقسم الطيارة وان الطعن حصل منه في يوم الاحد عند  
الضحى ويطلب القصاص من عبد الباقي المذ كور في قتله للعسكى موشلى أحد بن علي  
المزبور بالوجه الشرعى مثل المدعى عليه عبد الباقي المذ كور جوابا عن ذلك فاجاب  
بالانكار اى بانكار القتل وجحدته بخدا كليا اى انه ما قتل المذ كور ولم يعلم من الذى  
قتله فعندها كلف المدعى البيعة العادلة التى تشهد له على طبق دعواه فجاب وحضر  
واحضر كلا من الشيخ محمد ولد كباشى ولد كين الجسامى الحيدوى القاطن بحلة  
البنية بقسم التيارة ومحمد ولد فرج ولد محمد الجسامى الطريقى القاطن بحلة البنية بقسم  
التيارة ايضا وهذا الاستشهاد شهد كل واحد منهما بمقرده بحضور المدعى عليه وقال  
اشهد ان عبد الباقي ولد سليمان هذا الحاضر تعدى على العسكى موشلى أحد بن علي



الذي كوروطعنه بسكين على بطنه من جهة اليمن وذلك الطعن عمدا عدوانا ومات  
العسكري من طعن عبد الباقي له وانه لازم الفرائض الى ان مات ثالث يوم من يوم  
الطعن وذلك بسبب ان العسكري المزبور وشيخ الحلة كانا راحا لاجل خلاص المغموم  
المعمول على الاهالي ووجدوا عبد الباقي هذا المحاضر بالهاسر وطلبوا منه ضمانا ثقة الى  
ان يدفع ما عليه من المغموم فلم يجد ضمانا ثقة فسا كان منه الاطعن العسكري بالسكين  
وذلك في شهر ربيع الاول سنة ٧٧ بحلة القمو ويقسم التيارات وان الطعن منه وقع في يوم الاحد  
عند الضحى فلما شهدا هكذا سئل المدعي عليه هل له طعن شرعي فيهما فجهز عنه  
فطلب من المدعي تزكية هو فاقه ضر كلاما من الفقيه عبد الله ولد الزين ولد اسمعيل  
الحج علي القاطن بحلة البقية يقسم التيارات والبشير ولد محمد ولد حسن الحج علي القاطن  
بحلة البقية بالقدم المذكور ايضا وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بما فرده قائلا  
اشهد ان كلاما من الشاهدين المذكورين وهما الشيخ محمد ولد كباشي ومحمد ولد فرج  
محمد مرضي مقبول الشهادة لمعرفتهما بما هما اباؤا والمها معاشره وديانة وامانة  
وهكذا زكيا لدينا ضر او قبلت شهادتهما معا شرعا وبوجوب ذلك ثبت لدينا قتل  
عبد الباقي ولد سليمان العسكري موشلي احمد بن علي المزبور على الوجه المستطور  
وحكمت بذلك وانه يقتل قصاصا في دم العسكري المذكور كورصار ذلك كله بشهادة  
الفقيه عباس مفتي المديرية والفقيه الزين بن الفقيه عبد الله ومختار بن الفقيه عبد الله  
والفقيه عثمان سراج النور والحاج محمد وغيرهم وكفي بالله شهيدا في ٦ من سنة ٧٨  
(اجاب) الافادة عن ذلك ان صحة الدعوى والخصومة بقتل موشلي احمد المذكور الذي  
قتل ولاولى له على ما في هذا الاعلام تنوقف على توكيل ولى الامر للمدير في الدعوى  
بقتل من قتل ولاولى له والخصومة بذلك على وجه صحيح شرعا مع القاتل وكون وكيل  
المديرية يقوم مقامه في الدعوى بذلك عند غيبته او اتفقوا على ان يرضى الى المديرية كونه  
يوكل من شاء وكونه وكيل المديرية في ذلك فاذا كان الامر كذلك وادعى وكيل  
المديرية على المدعي عليه بالقتل العمد ووجدنا قاضيا ما يلزم وطلب القصاص وانكره  
المدعي عليه واثبتته بالبيئة العادلة المذكورة امر او علمنا وقيوت موته عن جهة بيت  
المسال بلا وارث اصلا لا بمجرد ما هو من كورج هذا الاعلام انه ضرورة تصح الخصومة  
ويثبت القتل لكن لا يستوفيه وكيل المديرية ولا المدير نفسه اذ التوكيل لا يجري  
في استيفاء القصاص لاحتمال عدم اجراء القصاص من ولى الامر الموكل بالامر الصالح  
في هذه الحادثة على مقدار الدية مع القاتل فيقتضى النظر اولا في شأن التوكيل فان  
كان محققا وثبت القتل العمد شرعا يكون لولى الامر اما القصاص او الصلح على مقدار  
الدية وان لم يكن محققا فيقتضى توكيل ولى الامر الشخص في الخصومة في هذه الحادثة  
واستئناف الدعوى والشهادة على وجه صحيح وما يتم بحري فيسه ما تقدم ايضاحه بعد

الثبوت والله تعالى اعلم (مثل) بخطاب من الجمعية السنية مؤرخ في ٢٦ راسنة ١٢٧٨  
شرح على خطاب ووراد لها من مديرية القليوبية تاريخه ٢٢ راسنة ٧٨ بخصوص حادثة  
ومعهما اعلام شرعي من قاضي مديرية القليوبية مؤرخ في ٢٠ راسنة ١٢٧٨ مضمونه  
هو انه بدويان مديرية القليوبية بمحض كل من خرق فضاة الاسلام العالم الفاضل الشيخ  
شحاته اسمعيل قاضي ولاية بلبيس الآن والاعلامه امام الشيخ احمد المترجي  
الطرابلسي الحنفي مفتي مديرية القليوبية بحالة من سيأتي ادعى كل من الحرمة  
جسيانه بنت المعلم رزق شاكره ابن المتوفي يوسف شاكره من طوخ الملقى قليوبية زوجة  
رزق مينا النصراني الاتي ذكره في محرمة هندية بنت المتوفي عطية زهير الذي  
والدة رزق مينا النصراني الاتي ذكره في هـ والمعلم داود سليمان عم رزق النصراني  
الاتي ذكره في هـ ايضا شقيق والده ابن المتوفي سليمان بن داود النصراني الكبير  
كلاهما من السقاية بالولاية المذكورة الثابت معرفتهم بشهادة الحاج مصطفى  
بهيبي ابن المرحوم الشيخ علي بحيري والمكرم الحاج سليمان شعيان ابن المرحوم محمد  
والمكرم محمد عبد الهادي رجب الحبيب من السقاية المذكورة هـ الى المكرم هاشم  
حشيش المحاضر بالهاسر ابن المرحوم محمد من مرصفا قليوبية الثابت معرفته بشهادة  
من ذكر بان في السابق تاريخه كان رزق مينا النصراني الموصوفين ذكره ابن الميت مينا  
ابن سليمان بن داود النصراني الكبير المذكور راسا لاه مستخدما بطرف احمداني  
حشيش بناحية مرصفا المذكور سابقا وله عند المدعي عليه نصف فرس شركة وباعه  
النصف المذكور بخمسة مائة قرش وسر جاياتين وخمسين قرشا حلة ذلك سبع مائة  
وخمسون قرشا واخذ منه من اصل ذلك حمارا باربع مائة وخمسين قرشا والباقى له عند  
المدعي عليه لغاية تاريخه ثلثمائة قرش وفي يوم الخميس الموافق ٢٢ من سنة ٢٧٨  
بعد المغرب كان رزق المذكور كبا على الحمار المذكور كورومعه كيس قطني داخله  
خمسة مائة قرش نقدية وخاتم ذهب قيمته مائة قرش ولايس قفطانا قطنيا وجبة جوخ  
زيتي وشالاشا وطربوشا جديد او قديم بداخل بهنهما ما خرجا معهما تقليدا للكنة  
ودقية صوف مصبوغة في ثلث الف وخمسون قرشا وما راي الطريق بين مرصفا وكفر  
الشيخ ابراهيم قليوبية قرييما من جنينة هاشم المدعي عليه المذكور باراضي مرصفا  
المذكورة فتعدى المدعي عليه وقصد رزقا المذكور واطلق فيه بارودة بمالوفة رش رصاص  
عامدا فاصابه وبرحه ووقع من فوق الحمار على الارض ميتا بسبب ذلك عن زوجته  
جسيانه الحامل منه وعن والدته هندية المذكورة من فقط ثم من منذ ستة ايام تقدمت  
على تاريخه وضعت الزوجة المذكورة حمله اولدا وسبعة رزقا ومكت ثلاثة ايام حيا  
ومات منذ ثلاثة ايام عن والدته جسيانه المذكورة وعن عم ابيه الشقيق داود سليمان  
المذكور فقط من غير شريك ولا حاجب شرعي لهم في ذلك وان المدعي عليه بعد ما اطلق  
فيه البارودة المذكورة ومات بسبب ذلك اخذه المدعي عليه ورماه بعد موته في مصرف



المياه السكان بين مصفا وكفر الشيخ ابراهيم المذ كورواخذ منه المبلغ المرقوم والمليوسات والمجسار المذ كورة اعلاه كل ذلك بف يوجه شرعي ويطلب المدعون المذ كورون اثبات ذلك على المدعي عليه واخذ التقديرة والقيم المذ كورة منه وقتله قصاصا بالوجه الشرعي وسماع ذلك حسب الخطايب الوارد من المديرية بتاريخ ١٩ راسنة ٢٧٨ بسماع ذلك وتحرير الاعلام الشرعي ويسالون سؤاله عن ذلك وسئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بصحة نسب المدعين المذ كورين على الوجه المستطورو بوضع الزوجة الحمل المذ كور وجموته ايضا من ذكر لا غير وبانه في ليلة الخميس المذ كور بعد المقر بكان رزق مينا المذ كور را كبا على جاره وما را بالطريق السكان بين مصفا وبين كفر الشيخ ابراهيم باراضى مصفا المذ كورة قري يمان جديته فقصد المدعي عليه المذ كور رزقا المرقوم واطلق فيه بارودة مملوءة رش رصاص صغير عامدا فاصابه ووقع من فوق الحمار المذ كور على الارض ميتا بسبب ذلك واخذ بعد موته والقباه في ترعة المصفاو ية المملوءة ماء الا ان السكان بين مصفا وكفر الشيخ ابراهيم المذ كور بدومه التي كان لابساها وهو فقطان ابيض بفتة وجبة جوخ وهامة وكذا فتق بطن الحمار المذ كور بسلاح مطواة والقاه في التربة المذ كورة وان قصة الحمار والمليوسات المذ كورة خمسة مائة وخمسون قرشا وان الحمل له على ذلك ان رزقا المذ كور كان ساعيا في الفساد بين المدعي عليه واقاربه ولم يأخذ من الاشياء المدعي بها المذ كورة شيئا واقربان لرزق المتوفي عنده نصف الفرس المذ كورة وباقي على ملكه اناية تاريخه وبعد باقي دعوى المدعين مجدا كبا فطلبت البيعة من المدعين المذ كورين لاثبات الاعيان المذ كورة اعلاه على المدعي عليه فحضر واعن اقامتها عجزا كبا فتوجه اليه الشرعية على المدعي عليه فامتل وحلف باليمين بطلب المدعين المذ كورين ثم عرض على المدعين المذ كورين العفو واخذهم الدية الشرعية فلم يرضوا بذلك وصموا على طلبهم قتل المدعي عليه قصاصا بالوجه الشرعي ولم يبد المدعي عليه شبهة في قتله رزقا المذ كور فبمقتضى ذلك ثبت القصاص على المدعي عليه المذ كور وان اللازم عليه شرعا تسليم نصف الفرس المذ كورة وقيم الاعيان المستهلكة المقر بها المذ كورة واقع ذلك بحضرة المكرم محمد افندي حسن كاتب مديرية القليوبية الا ان ابن المرحوم حسن من الزقازيق والشيخ سلامة محمد حجة من بنها قليوبية ومن ذكر اعلاه في الحكم في ذلك (اجاب) قد صار الاطلاع على الاعلام المرقوم من قاضي قليوب بتاريخ ٢ راسنة ٢٧٨ فوجد المذ كور انه ان المدعي عليه مقر بنسب ورتبة المقتول المدعين المتحضر اربعة قيم كما هو مبين بدعواهم المذ كورة وبانه قتل مورثهم قاتلا لا يترتب عليه القصاص حيث كان المقتول ذميا كما هو مذ كور بالاعلام وان الورثة اختاروا ان يقتصوا وامنوا والاقرار حجة على المقر اذا كان عن طوع فيعامل به وجب مع ذلك في الاسلام

المذكور

المذ كور قصور وعدم استيفاء في الدعوى من حيث عدم بيان نسب عم المقتول الشقيق بيانا معتبرا الذم يترك في الدعوى أم الاخوين الشقيقين ولا نسبها أو شهرتها ولا نسب الجدا أو شهرته ولم يصادف الحكم ايضا في تضمين المدعي عليه قيم الاعيان المذ كور انما استهلكة المقر بها المذ كور يتضح من الاعلام ما يوجب استهلاك تلك الاعيان سوى الحمار ولم تعلم قيمته على الخصوص ومع ذلك لا مدخل لعدم هذا الاستيفاء في مادة القتل نظر الاقرار المدعي عليه بالنسب والقتل العمد اذا لم يوجد هناك مانع ومن جملة الموانع في هذه الحادثة ما اشار اليه حضرة مدير القليوبية في خطابه المؤرخ في ٢٢ راسنة ٧٨ من أن المدعي عليه وبعض اخصائه وهو ابان المقتول كان أسلم وارتد الى دينه فاذا كان ذلك محققا بوجه شرعي وكان قتل المدعي عليه اياه في حال رده عن دين الاسلام لا يترتب على قتله قصاص ولا دية لانه في هذه الحالة مباح الدم غير ان القاتل يؤدب لقتله اياه قبل مرض الاسلام عليه ويتوقف ذلك على صدور الدعوى من قاتله بذلك في اثناء الخصومة نظر المكونه من باب الدفع ولم يظهر من أوراق هذه القضية ان المدعي عليه ذكر ذلك قبل الحكم عليه فيتوقف على صدور الاذن من ولي الامر القاضي بسماع ذلك الدفع من المدعي عليه فان اثبت بالبينة العادلة ما لا رقع عنه القصاص والايقتص منه والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب واردم من المديرية المؤرخ في ٢١ راسنة ٢٧٨ شمر على خطاب واردم للمديرية المشار اليها من حضرة مدير جرجا مؤرخ في غاية ص سنة ٧٨ ومعهما اعلام شرعي بخصوص حادثة مضمونه بمجلس قضايا مديرية جرجا بحضور حضرة وكيل مديرية جرجا وحضرات الاعضاء ومفتي المجلس وقاضي أفندي ولاية طهطا الواضح اسمه وختمه اعلاه حضر الرجل العاقل مطرود بن حسن عامر وزوجته المرأة أم حسن بنت بختيت عبد الحميد وحضر بحضورهما غيرهما المستوي معهما بمجلس الدعوى الرجل العاقل محمد بن بن شحاتة أي راس الجميع من السكوك الاصله فر بقسم طهطا فادعى الرجل مطرود وزوجته المذ كوران على غيرهم المحمدين المذ كور بانه في يوم الاربعاء ٢٤ رمضان سنة ١٢٧٧ كان را كبا فرسه فوطئت بفتة ما آمنه التي سنها اربع سنين بيد فرسه في صدغها الا يسرف كسر العظم واسال الدم وفي خاصرتها اليسرى وماتت لوقتها عن ابو بها المذ كور بن من غير شر يك من ذلك الوطء الصادر من فرس محمد بن الرا كبا عليها خطا بغير قصد منه في طريق بلدهم المذ كورة الخاصة بها ويطلب اياه بما يترتب عليه في ذلك شرعا وطلب اسأله في ذلك وانما ابوتها ما لم يثبت المذ كورة وانحصار اثارها فيه ما شرعا في وجهه بعد دعوى شرعية بشهادة كل من الرجل موهود عطفي والرجل خليل يوسف من الناحية وتز كيت ما بشهادة كل من الرجل على شحاتة والرجل حسن عيم من الناحية البرصية الشرعية وسئل محمد بن المدعي عليه المذ كور عن دعوى فر يه المذ كورين فاجاب بانه كان را كبا فرسه فاقطع السرع







عبد الفتاح هراين المرحوم أحمد دهر الكبير السماك الى رجة الله تعالى من قبل  
 تاريخه بطنه تاواضعت ارضه الشرعي في والدته المرأة غسانت المرحوم الشيخ محمد  
 البندلي وفي اخته لاه المذ كورة هي زينب القاصرة من زوجها الآن أحمد دهر  
 السماك ابن المرحوم الحاج أحمد دهر الصغير في أشقاءه الخمسة هم محمد وأحمد وعلي  
 القاصرون وفطومة المرأة والسيدة البكر الباقان انحصارا شرعيا بمفردهم من غير  
 شرك لهم في ذلك ولا حاجب ادعى أحمد دهر والمرأة غنا وبناتها فطومة والسيدة  
 المذ كورة والقائمة كل من فطومة والسيدة عن نفسها خاصة والقائم أحمد دهر بالولاية  
 على بنته زينب القاصرة المذ كورة والقائمة غنا عن نفسها وبوصايتها على أولادها  
 القاصرين المذ كورين الوصاية الشرعية في يوم تاريخه من قبل مولانا أفندي المشار  
 اليه الثابت معرفة النسوة المذ كورات بشهادة أحمد هراين المرحوم الحاج حسن دهر  
 ومحمد هراين المرحوم الحاج أحمد دهر الصغير المذ كور أعلاه بثبوت شرعيا على صبح  
 شواش الشاب البالغ ابن محمد شواش السماك بان المدعي عليه كان مع عبد الفتاح  
 المذ كور بداخل أودة من جلة منزل أحمد المذ كور بطنه تاواضعت ارضه سكن محمد شواش المذ كور  
 مع صبح وعبد الفتاح المذ كورين وان صبحا تعدى على عبد الفتاح المذ كور وأخذ  
 فرد طعنة تعاق محمد شواش كان بالأودة المذ كورة وأفرغه في عبد الفتاح المذ كور وأنه  
 مات بسبب ذلك وان صبحا المذ كور ووجد في الأودة حال القتل مع القتل ونزع منها  
 وعبد الفتاح وجد مقتولا فيها وأنه هو الذي قتله بذلك ويطالبونه بمقتلهم في ذلك  
 بالطريق الشرعي سئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بالنكار لذلك وان عبد الفتاح  
 هو الذي قتل نفسه في الأودة بالفرد الطبخة الذي كان فيما يتعلق والده محمد شواش  
 المذ كور فانهم جميعا كانوا في القهوة بطنه تاواضعت ارضه فأنكر محمد شواش وأشار فارتل  
 عبد الفتاح يحضر له جيران الأودة وأخبره ان الحجارة في الخرج بداخل الأودة فتوجه  
 لذلك فلما استبطاه أرسل صبحا المذ كور خلفه يستجمله فتوجه الى المنزل ودخل الأودة  
 فوجد عبد الفتاح فتح الخرج وأخرج منه الفرد الطبخة يقلب فيه واذا بالفرد انطلق  
 فيه فاصابه ومات بذلك فأسرع بالحضور لوالده يخبره فحضرته المرأة الساكنة بالمنزل  
 فطالب من المدعين بيعة شرعية تشهد لهم طبق دعواهم فاجابوا بانه لا بيعة عندهم بالشعر  
 وأخذوا هالة خمسة عشر يوما حتى توجهوا الى طنسة تالابصت على البيعة هناك  
 فامسوا ثم في سابع عشر شهر تاريخه صار احضار المدعين والمدعي عليه يدوان  
 الهاظفة امام سعادة الهاظف بين يدي مولانا أفندي المشار اليه بحضرة مولانا شيخ  
 الاسلام بالانقر المشار اليه اعلاه وحضرة مولانا مفتي أفندي ومحمد العزوف بن حمودة  
 العزوف والحسين الدخاني ابن بدوي الزهار وطالب من المدعين المذ كورين احضار  
 البيعة الشرعية التي تشهد لهم طبق دعواهم فاجابوا بانهم لم يجدوا بيعة تشهد لهم طبق

دعواهم وانهم عاجزون عن اثبات ذلك بالبيعة الشرعية عزرا شرعيا فنفذت وجه المدعي  
 الشرعية على المدعي عليه فلم ير من المدعون تحليفه ثم سئل حضرة مولانا مفتي المشار  
 اليه عن ذلك فاجاب على المذ كورة المذ كورة في شأن ذلك بقوله الحمد لله انه سمع دعوى  
 اولياء المقتول ان الذي قتل المتوفى هو المدعي عليه لانه كان معه في الدار التي كان  
 ساكنها والداهما في بيت منها ولا ثالث معهما ووجد احدهما مقتولا فالذي قتله هو  
 صاحبه الذي معه وهو لا يقتل نفسه فالحكم في ذلك ان هذه الدعوى ليست من باب  
 القسامة لانه حيث وجد مقتولا ولا يعلم قاتله وادعى اولياء المقتول القتل على واحد  
 معين ليس من اهل الدار التي وجد مقتولا فيها ولا من اهل محلات اهل على واحد من  
 غيرهم بانه هو القاتل له فعليه ان يثبت ذلك بالبيعة واذا عجزوا عن اقامتها على المدعي  
 عليه فان ابوا تحليفه منعوا عن معارضة وقولهم رجلين بل اثبات وجد احدهما مقتولا  
 ضمن الآخر دية عند ابي يوسف خلافا لمدفعه لا يضمن للشك في مثله قالوا ان قول  
 محمد أقوى مدركا اذ قد يقتله غير الثاني وحديث وجد الدعوى عليه بانه قتله هو فدار  
 الحكم على البيعة واليمين لا على القسامة وحكمه او الحال ما ذكر والله اعلم بحقيقة الحال  
 فبيعة قضى ذلك صاروا ممنوعين من معارضة المدعي عليه في ذلك فالتزم بحضور ابيته شرعية  
 بدعواهم فالحكم (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام وجد الحكم الموضح به جاريا  
 على احد قواين في المسئلة هو مرجعهم في المذهب وهو قول محمد بدم وجوب شيء على من  
 وجد مع القتل في البيت بل اثبات عند عدم الثبوت والقول الآخر وجوب الدية على  
 من وجد مع القتل وهو قول ابي يوسف واختاره هذا القول ارباب المتون بتقديمهم له  
 وعليه اقتصر في متن تنوير الابصار ولم يصرحوا بارجحية قول محمد وعن قدم ذكر قول ابي  
 يوسف صاحب متن ملتقى البحر حيث قال ولوان رجلا كان في بيت واحد فوجد  
 احدهما مقتولا فحواضن الآخر دية عند ابي يوسف خلافا لمدفعه وقد ذكر في اول متنه انه  
 صرح بذكر الخلاف بين ائمتنا و قدم ما هو الارجح قال شارحه ابي المختار للفتوى واخر غيره  
 الا ان يقيد ولم يقيد قول محمد بما يقيد التراجع وكذا صاحب الهداية قدم قول ابي يوسف  
 واخر دليله على دليل قول محمد وطريقة صاحب الهداية انه يؤخر دليل القول الارجح كما  
 هو معلوم فهذا كله يدل على ارجحية قول ابي يوسف القائل بضمان الدية في مثل هذه  
 المجازاة واما ما ذكره حضرة مفتي نفردمياط من قوله قالوا ان قول محمد أقوى مدركا اذ  
 قد يقتله غير الثاني وكثيرا ما وقع فقد افاده في رد المحتار على الدرر في خير الدين الرمي  
 في باب القسامة بقوله وعندى أن قول محمد أقوى مدركا وهذا لا يقتضي ارجحيته على  
 قول ابي يوسف سيما ان العلامة المحبر الرمي ليس من ارباب الترجيح في المذهب فلا  
 يعارض ترجيح ارباب المتون لكان ارجحية قول ابي يوسف لا تفسد ضعف مقابله ولم  
 نقف على التصريح بضمانه حيث وقع الحكم على مقتضاه فلا يجوز عدم صحته ولا نقول



ابن طالان بعد ذلك دورا لانه اذا وقعت حادثة اخرى فالذي ينبغي ان الحكم فيها يكون  
على قول ابي يوسف والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ٢٨ سنة ١٢٧٨ من  
اعلام شرعي محرز من قاضي القیوم مؤرخ في ١٨ ربيع الاول سنة ٢٧٨ مضمونه انه  
في ٢ ص سنة ١٢٧٨ يدوان المديرية امام حضرة حسن افندي وكيل مديرية  
القيوم وحضرة عثمان افندي ناظر قلم الدعاوى بمجلس المديرية المذكورة والمكرم  
فائد الخولي الجعاوي من عمد مجلس دعاوى المديرية وبحضرة المكرم حسن افندي عبد  
المتعال الشهير بسابقة من اهالي مدينة القیوم والمكرم مصطفى بن محمد محرم من اهالي  
منشاة عباد الله في يوم والمكرم رشوان ابن الحاج سكران العدوي من اهالي ناحية  
الاعلام في يوم بهد ان ثبت وفاة المرحوم سليمان القاصر عن درجة البلوغ ابن  
المكرم عوض بن علي الجبالي من اهالي ناحية مطر طارش في يوم وانحصار ارثه  
الشرعي في والده عوض المذكور والدته عقيمة بذات عبد المتعال عراق من الناحية  
المذكورة المحاضر بن هذا المجلس من غير شريك لهما في ذلك في وجه المدعي عليه الاتي  
ذكره ادناه بعد دعوى صحبة بشهادة المكرم اسمعيل بن دياب اسمعيل والمكرم  
جمعة بن دياب موسى كلاهما من اهالي الناحية المذكورة اعلاه المذكورين بشهادة  
مصطفى محمد محرم ورشوان سكران المذكورين اعلاه واقامة الوالد المذكور  
والد المتوفى المذكور وكيله في اقامة الدعوى الاتي بيانه ادناه شفاها بالمجلس  
وكالة مفوضة وقيل الوالد المذكور والو كالة من باب حضرة شهوده اعلاه ادعي عوض بن  
علي الجبالي والد المتوفى المذكور كور بطريق الاصل والو كالة على المكرم ابي زيد بن  
محمد عبد الرحمن هيهوش من اهالي ناحية مطر طارش المذكور بان المدعي عليه قتل  
سليمان ولد المدعي خطا ليس بمدان المدعي عليه المذكور بدار من بندقية معمرة  
ببارود ونوى قمر ج النوى من العيسار المذكور فصادف ذلك سليمان ولدى الاسفل  
من الجهة اليسرى فاسال دمه وصادف العنق الايسر ونزل في جوفه ومات لوقته وكان  
ذلك في ٢٠ شهر ذي الحجة سنة ١٢٧٧ قبل غروب الشمس بجوار منازل البلد من  
الجهة القبليّة في فرح حسن السجل من الناحية واريدها اجماعا يقتضيه الشرع في ذلك  
واستال سؤاله سئل المدعي عليه المذكور عن ذلك بعد ثبوت معرفته بشهادة شاهدي  
انحصار الاثر المذكورين اعلاه فاجاب بان في يوم الخميس الموافق في عشرين شهر  
ذي الحجة سنة ١٢٧٧ قبل غروب الشمس في فرح حسن السجل المذكور بالناحية  
كان هي بندقية ملي وكنت من جملة المتفرجين على الفرحة المذكور فارتدت ضرب  
البندقية في الجريد المحمول على رجل فلم تخرج وفعلت ذلك ثلاث مرات ولم يخرج العيار  
المذكور من البندقية وفي المرة الرابعة ارتدت تصليح الصوانة التي بالزانة فخر السيد  
ابن محمد عبد القادر احد الحفرة بالناحية وسط الصوانة والبندقية بيدي فخرج من  
الصوانة نار سقطت على القالية فخرج العيار من البندقية وكان بها بارود ونوى قمر

فصادف سليمان ولد المدعي في فكه الايسر وعنقه الايسر فنزل الى جوفه ومات بوقته  
عن والديه المذكورين بلا شريك ولم يكن خروج العيار المذكور من فعله وانما هو من  
فعل السيد بن محمد عبد القادر المذكور وهو الذي قتل ولد المدعي وانما اقله وانكر ذلك  
وبجده جدا كليا بحضرة شهوده فطلب من عوض المدعي المذكور بينة تشهد له طبق  
دعواه فحضرة المكرم الحاج ابراهيم محمد شرابي والمكرم محمد رشوان المديني احضر  
المكرم عبد الله بن شريف من اهالي ناحية طهمة من ولاية الجيزة والمكرم حسين بن  
شافعي الدهشوري المقيم من ناحية مطر طارش في يوم وعرفا بانهما لم يمانا شيئا فطلب  
من المدعي بينة غير هذين الشخصين لكونهما لم يشهدا بشيء فعرّف بان لم يكن عنده بينة  
تشهد له بذلك فطلب من عوض المدعي بينة تشهد له على وجود ولد سليمان القاصر  
المذكور ومقتولا بجوار منازل الناحية من الجهة القبليّة في عشرين شهر ذي الحجة سنة  
١٢٧٧ قبل غروب الشمس ومصابا في فكه الايسر وفي عنقه الايسر ونزل بجوفه  
وسال منه الدم لانكار بعض اهل الناحية وجوده مقتولا بهذا المثل بهذه السكينة المدعي  
بها فحضرة الجنب المكرم موسى افندي باشمهند من مديرية القیوم والمكرم الشيخ علي  
ابراهيم السهاجي والمكرم الشيخ غريب بن محمد ناجي من جرد في يوم بحضور حضرة عثمان  
افندي ناظر قلم مجلس دعاوى المواليه اعلاه احضر المدعي المذكور المكرم ابراهيم  
ابن محمد البناء من اهالي ناحية اهر يت في يوم والمكرم جمعة بن دياب موسى من اهالي ونا  
المقمن المقيمين وقتئذ بناحية مطر طارش المذكور وشهد كل منهما على انفراد في وجه  
المدعي عليه المذكور بلفظ شهد انهما عاينا سليمان القاصر عن درجة البلوغ ابن  
المكرم عوض بن علي الجبالي من اهالي ناحية مطر طارش مطر وطا على الارض بجوار  
منازل ناحية مطر طارش من الجهة القبليّة وبجرح في فكه الايسر مسائل منه الدم  
وجرح ثان في عنقه من الجهة اليسرى وسائل منه الدم ايضا وجد بين كتفه وعنقه مخروقا  
وسائل منه دم خارج من جوفه وذلك كان في يوم الخميس عشرين ذي الحجة سنة ١٢٧٧  
قبل غروب الشمس وهو مقتول لارواح فيه هذا ما عاينه المذكور وان شهدا به وزكيا  
وعدا بشهادة المكرم محمود بن علي السليبي من اهالي ناحية السليبي المقيم بالكفور  
بناحية سيالة في يوم والمكرم الحاج رشوان بن علي زيد ان من اهالي ناحية بني مجنون  
في يوم فلما ثبت ذلك طلبت القسامة واختار والد المتوفى المذكور بطريق الاصل  
والو كالة من اهالي الناحية نجيب رجلا لا يحلفون بانهم ما قتلوا ولده ولا يعلمون  
الذي قتله وعدد هم فحضر واجيا بالمجلس بحضرة شهوده وطلب الولي المذكور بطريق  
الاصل والو كالة تحليفهم فحلف كل منهم بلفظ والله الذي لا اله الا هو ما قتلت سليمان  
القاصر ابن عوض المحاضر بهذا المجلس ابن علي الجبالي من اهالي ناحية مطر طارش  
في يوم ولا اعلم له قاتلا فلاحقوا الايمان المذكور وتمت القسامة ترتبت الدية على



ادل الناحية وهو واقاهم وقد رهاشمة آلاف درهم نضه تؤخذ منهم على ثلاث سنين  
وحكم بذلك بالجاسر بحضرة شهوده والمدعى عليه كاحدهم في الدية ولا يلتفت لقول  
المدعى عليه بان الذي تسبب في قتل سليمان المذكور هو السيد بن محمد عبد القادر  
لان المدعى عليه من اهالي الناحية ومنهم ولا تجوز شهادته على احد من اهالي  
الناحية سيما ولم يتم المدعى بذلك ولا جل الاعلام تحرر هذا ايضا بالحكم  
الشرعي في ذلك (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من وجوب القسامة والدية على اهل  
البلدة التي ثبت وجود القتل بالقرب منها في مكان مباح بحيث يسمع الصوت منه  
اخذ من التعيين بالجوار اذا كان الامر كذلك ولم يثبت القتل على احد صحيحه ووافق  
لشرع حيث صدرت الدعوى على واحد من اهل البلدة المذكورة بالقتل وهذا اذا كانت  
تلك البلدة صغيرة ليست ذات محلات كما هو القاب في قري الريف والله تعالى اعلم  
(سئل) بكتاب واردم من المعية السفية في ٢ جاسنة ١٢٧٨ عن اعلام محرر من قاضي جرجا  
مؤرخ في ٩ رنة ٧٨ بخصوص جادنة مضمونها بحضورنا مجلس قضايا مديرية جرجا لى  
حضرة وكيل المديرية وحضرات الاعضاء مفتي الجلس قد سمعت دعوى قتل  
جاد الكرم بن حسين بن مدين العربي المنصر ارده في والده حسين بن مدين المذكور  
ووالدته حورية بنت عبد التيس كلاهما من ناحية التامنة بقسم طه طامن غير  
شريك لهما في ذلك حسبما شهد بذلك في وجه المدعى عليه الاتي ذكره بعد دعوى  
محيصة المكرم فاضل بن عبد المتعال الخطيب بالناحية والرجل قاسم عبد الله من  
الناحية ايضا وبعد حضور الرجل حسين والمرأة حورية والذى المتوفى المذكور  
وحضور غيرهما المستوى معهما بمجلس الدعوى الرجل محمد محمد بن الملقب بالبحش  
من الناحية ايضا ادعى عليه بانه تعدى وضرب موردهما جاد الكرم المذكور وهذا  
ببند قبيحة معمرة برش من رصاص فاصابه في جهة من الجانب الايمن فقطع اللحم  
وكسر العظم واسال الدم ووصل الى المخ واخرج بعضه فانت لوقته بسبب ذلك ويطالبانه  
بما يترتب لهما قبله شرعا وطلب اسأله في ذلك سئل محمد بن المدعى عليه المذكور  
فاجاب بالانكار والجحد للقتل راسا فطلب من المدعين المذكورين بينة شرعية  
تشهد لهما طبق دعواهما فاحضرا كلاما من الرجل شافعي بن سعيد والرجل محمد عوض  
والرجل عطية حسن الجميع من الناحية المذكورة وشهد كل منهم على الانفراد بلفظ  
اشهد بعد الطلب في وجه المدعى عليه محمد بن المذكور بانه تعدى وضرب  
جاد الكرم بن المدعين المذكورين هذا ببند قبيحة معمرة برش من الرصاص فاصابه في  
جهة من الجانب الايمن فقطع اللحم وكسر العظم واسال الدم ووصل الى المخ واخرج  
بعضه فانت لوقته بسبب ذلك عن والديه المذكورين بلا شريك فاعذرا الى المشهود  
عليه في شهادة الشهود المذكورين فلم يسد فيهم طعنا شرعيا ولا قاذبا جليا وبند  
التقص عن حال الشهود ذكر كواسم اثم علنا بشهادة الشيخ فاضل بن عبد المتعال الخطيب

والرجل

والرجل فرج طار والرجل حسين حسن والرجل احمد سيد الجميع من الناحية  
المذكورة نعل على موجب ذلك ثبت قتل المدعى عليه للمتوفى المذكور وهذا بترتيب فيه  
القصاص وحكمنا به على المدعى عليه المذكور لوارثيه المذكورين بطلبهما في الحكم  
(اجاب) حيث ثبت القتل العمدا بالبنية المذكرة بعد دعوى صحيحة بالوجه الشرعي فانه  
يقضى من القاتل بطلب الاول لياحيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بكتاب واردم من  
المعية السفية في ٢ جاسنة ١٢٧٨ ومعه مذكرة واعلام شرعي محرر من قاضي جرجا مؤرخ  
٢٨ رنة ٧٨ مضمونها بحضورنا يدوان المديرية بمجلس دعاوى مديرية جرجا لى حضرة  
وكيلها وحضور حضرة مفتي الجلس وحضرات الاعضاء قد سمعت دعوى قتل  
عبد المتعال بن احمد بن غويل من ناحية الربانية بقسم سوهاج المتوفى ومنه صر ارده في  
زوجته المرأة ام احمد بنت تائب من الناحية المذكورة وفي ابنيه القاهرين منها هما  
عيسى وعوض من غير شريك حسبما شهد بذلك الرجل عبد المقيت عوض مازن والرجل  
حسن سليمان حمودة كلاهما من الناحية المذكورة بعد المرافعة الشرعية على المدعى  
عليه الاتي ذكره ومتم في قتله محمد سيد من ناحية صوامع بقسم سوهاج وحضر الرجل  
العادل ابوليلي احمد بن غويل من اهالي ربانية الشرق بقسم سوهاج الوكيل الشرعي في  
المضمومة عن المرأة ام احمد بنت تائب حمودة المتوفى في الثابت تو كيله عن اشرعائهما  
ياقي شفاها وبشهادة عبد المقيت عوض مازن والرجل حسن سليمان حمودة العارفين  
لها حلية ونسبا وحضر لحضرة غيرهم المستوى معهما بالجلس محمد سيد المذكور وادعى  
ابوليلي الوكيل عن المرأة المذكورة على غير محمد سيد المدعى عليه بانه تعدى وضرب  
عبد المتعال المذكور الذي كان زواجا موكتا المذكور هذا ببند قبيحة معمرة برصاص  
اصابته رصاصته في شقه الايمن فقطعت اللحم وكسرت العظم واسالت الدم ومات من  
ذلك في الليلة التالية لوقت ضربه عن ورثته المذكورين من غير شريك ويطالبانه  
بترتيب عليه في ذلك شرعا ويسال جوابه سئل محمد سيد المدعى عليه المذكور عن ذلك  
فاجاب بالانكار وجحد دعوى المدعى القتل المذكور بهذا كليا فطلب من ابوليلي  
المدعى المذكور بينة تشهد له طبق دعواه فعر ف ان لا بينة عنده على ذلك فتردت له  
اليمن على غير محمد سيد المدعى عليه المذكور فاطاع لها المدعى عليه واى ابوليلي  
الوكيل المدعى المذكور عن تحليفه قار بالدف عن المعارضة له بغير اليمن الشرعية  
مادام عاجزا وهو موكتا عن البرهان الشرعي وسطر هذا ناطقا بصورة الحال في الحكم  
(اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام وجد محكم ما فيه بالمانع عن المدعى عليه لغير  
المدعى عن الاثبات وهو صحيح لكن لا يتم الا اذا لم يكن المدعى عليه من اهل المكان  
القريب من محل القتل بحيث يسمع منه الصوت او كان عمله قريبا لكان غير اقرب  
منه او كان محل القتل علوا كالغير المدعى عليه اما اذا كان اهل الذي وجد فيه القتل



وهو مكان الاصابة - لو كاله او مباحا ومن اراضى بيت المال وكان المملوك  
للدعى عليه القتل او رب المخلات من غيره ومع ذلك يسمع منه الصوت - وثبت ذلك فانه  
يقضى بالقسامة والدية بطلب الاولياء على المدعى عليه بعد استيفاء ما يلزم لذلك شرعا  
ولا يحد دردمه وهذا الاعلام لا يعلم منه شئ من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من المعية  
السنية في ٩ جاسنة ١٢٧٨ على خطاب واردم من مديرية قنا واستاني ٢٤ رسة ١٢٧٨  
عن اعلام شرعي بخصوص طائفة تاريخية ١٢٧٨ راسة ١٢٧٨ مضمونه انه بحسب ضرورتنا  
بقوله لم دعاوى المديرية بحضور حفرة النظار والاعضاء والعمد حضر الرجل آدم بن  
هطية بن ابراهيم من السعطا زوج المرأة ستهم بنت خليفة بن احمد من الناحية عن نفسه  
وبالولاية الشرعية على اولاده منها القاهر بن حينئذ عن درجة البلوغ وهم ابراهيم  
ونفيسة ووصيفة وطريفة وحضرت ايضا المرأة آمنة بنت الرجل حسين عسر التي هي  
بنت المرأة ستهم المتوفاة المذ كورة الجميع وورثة المرأة ستهم بنت خليفة المذ كورة  
الثابت انهم ورثتها واولياء ادمها واولادها وارث لها غيرهم بشهادة كل من الرجل احمد  
خليفة احمد وابراهيم مرزوق محمد من السعطا في وجه المدعى عليها الا في ذكرها بعد  
المرافعة الشرعية وحضرت بحضورهما المرأة العاقبة وصيفة بنت اسمعيل بن علي من  
نجع الشيخ مرزوق بالسعطا وادعى كل من الرجل آدم والمرأة آمنة على المرأة وصيفة  
المذ كورة بانها ضربت مورثتهم المرأة ستهم المذ كورة بطرق سنطصغير في راسها  
فبهتحتها وصال الدم منها وكان عيبها المذ على اسمعيل اخو وصيفة المذ كورة وذلك في  
يوم الاحد ٦ شهر محرم سنة ١٢٧٨ بجوار قبر ولي الله تعالى سيدى على التجار وهي  
راجسة من البئر بقرب نجع الشيخ رزق فكان مباح بحيث يسمع الصوت منه وبعد  
ضرم توجهت ستهم المضروبة بنفسها الى ناظر عهدة السعطا واخبرته بذلك ثم توجهت  
بعد ذلك الى منزل والدها بنجع عوض عرنوس وكنت مريضة ملازمة للفراش بسبب  
الجرح المذ كور لا تدخل ولا تخرج الى ان توفيت الى رحمة الله تعالى بسبب ذلك في يوم  
الخميس ١٢ محرم سنة ١٢٧٨ وبطلان المرأة وصيفة المذ كورة بما تروى لهما عليها  
في ذلك شرعا ويسالان جوابا لسائلات المرأة وصيفة المدعى عليها عن ذلك فاجابت بالجد  
والانكار للضرب وطلب منهما اثبات دعواه ما بالبرهان الشرعي فاحضرا كلاما من  
الرجل عمر حمد عوض وعارف محمد همام وسالم عميرة احمد وعلى عامر محمد وعلام احمد  
العمر وخليل رزق محمد الستة اشخاص المذ كورون من نجع الشيخ رزق بلاد المرأة  
وصيفة المدعى عليها وسئلوا عما يعلمون في ذلك فاجابوا فردا فردا في وجه المرأة  
وصيفة المذ كورة بقولهم ان شهدان المرأة وصيفة بنت اسمعيل المدعى عليها ضربت  
المرأة ستهم بنت خليفة بن احمد مورثة المذ كورين بطرق سنطصغير في راسها فبطعتها  
وصال الدم من راسها فكان مباح بجوار قبر الشيخ على التجار فريما من بلدتهم نجع الشيخ

رزق قرباينا بحيث يسمع الصوت منه في يوم الاحد ٦ محرم سنة ١٢٧٨ ثم توجهت ستهم  
المضروبة بعد ضربها من نجع الشيخ رزق الى منزل والدها بنجع عوض عرنوس ولم تزل  
ملازمة للفراش حتى ماتت وايضا حضر الرجل ابراهيم بن محمد عبد الرزاق من اهالي  
البحيرة حلاق ناحية السعطا وشهد بان المرأة ستهم المذ كورة صار بطعتها في نجع الشيخ  
رزق في ٦ محرم سنة ١٢٧٨ ثم انتقلت منه الى نجع عوض وهي مريضة في فراشها  
لا تدخل ولا تخرج حتى ماتت بسبب الضربة المذ كورة اغمالم يشاهد الضارب لما وقت  
الضرب وكذلك حضر المكرم عبد الله افندي ابن علي حكيم قسم قنا وشهد بانه طين  
المرأة ستهم المذ كورة مبطوحة في راسها بنجع عوض عرنوس بالبطعة التي اصبحت بها  
ملازمة لفراشها لا تدخل ولا تخرج وموتها كان بسبب البطعة المذ كورة ولا يعلم  
الضارب لما وصارت تركية الشهود المذ كورين بعد الهز من الطعن فيهم سرا ثم علمنا  
بشهادة كل من الرجل احمد خليفة احمد وابراهيم مرزوق محمد من السعطا في ذلك صار  
تفهم الورثة المذ كورين بما يقتضيه الوجه الشرعي من الدية والقسامة على اهل نجع  
الشيخ رزق وعوا قاهم بعد طلبهم لذلك وتحليفهم الايمان اللازمة للقسامة باستيفاء  
ما هو لازم لذلك شرعا قابوا عن التحليف وقبول الدية وامتنعوا عن ذلك فلهذا وض  
اعرف ذلك للحكومة ونحضر هذا اعلاما بذلك خالفا لعم (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من  
عدم ايجاب شئ في هذه المسألة والحال ما ذكر بناء على ما هو مقرر بهذا الاعلام صحيح  
موافق للشرع اذا كان المدعيان المذ كوران طاهرين عن اثبات القتل على المدعى عليها  
التي هي من اهل نجع الشيخ رزق المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) بافاد من المعية  
السنية في ٩ جاسنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب واردم من مديرية قنا واستاني ٢٤ رسة ١٢٧٨  
عن اعلام من قاضي المديرية مؤرخ في ٢٩ ص سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة مضمونه قد  
حضر له بنا بالهكمة الشرعية بمديرية كوردان حامد ولد ابراهيم الجاهي شيخ حلة بجي  
يقسم عسى والمرأة ام دورين زوجة حامد المذ كور ووالدة القاتل وحضر بحضورهما  
احمد ولد الضوا وهر اخوه المدعى عليهم ما يقتل على ولد حامد المذ كور وبسبب قراية  
حامد وزوجته المذ كورة للقاتل على المذ كور ووارثهم المذ كورين ما يروى على المذ كور  
ابنهما ومختصر ارثه فيمات في وجه المدعى عليهم ما المذ كورين بعد المرافعة الشرعية  
بشهادة كل من ابراهيم ولد عميق ولد محمد الجاهي القاطن بحلة ابي عكن ونديان ولد  
فرج ولد بدوي القاطن بحلة بجي المذ كور ووزكي الدين اسراوعلنا ووكلت ام دورين  
والدة القاتل زوجة حامد ابنا الخصومة في دم ابنا على المذ كور ووكالة مفوضة فادى حامد  
ولد ابراهيم المرقوم على خصميه المحاضر بن محمد مجلس الدهوي احمد ولد الضوا وهر  
اخيه ان في سبع وعشرين خلت من شهر رجب الاصح سنة ١٢٧٧ ليلة الجمعة كان ولده  
على ثالثة في بيت اخته تسمى ماهلة بالحلة المذ كور حتى جاءه هذا المحاضر  
ودخل عليه في بطن البيت وقذفه وشتمه وبعد ذلك كاه خارجا عنه من بطن البيت

١٠  
١٢٧٨  
قوله صحيح الخ سياتي بيان  
ذلك من جواب سؤال  
في هذه التريجة بتاريخ  
غاية جاسنة ٧٨ حيث  
سئل عن الحادثة من المذ  
ثانيا اه منه







سيد احمد العمري ابن المرحوم عبد الله العمري المتوفى سيد احمد العمري المذكور عن كل من زوجته الحرمة صالحة القباية وبناته منها الثلاث هن الحرمة الحاجة امونة والدة عيوشة الموكلة المذكورة والحرمة رابية والحرمة زئوبة وشقيقة حسن العمري ابن المرحوم عبد الله العمري المذكور المتوفى حسن العمري المذكور عن كل من زوجته الحرمة زئوبة بنت المرحوم عبد الله ادريس واولاده منها محمد وزياد وزياد عيوشة وان احمد العمري المذكور توفي عن كل من والدته زئوبة المذكورة وولده حسين ثم توفيت زئوبة زوجة حسن العمري عن كل من اولادهاهم محمد وزياد وزياد عيوشة ثم توفيت زئوبة بنت الحاج سيد احمد العمري عن كل من زوجها الحاج محمد بن زئوبة شقيقة الحرمة امونة والحرمة رابية ووالدتها صالحة ثم توفيت صالحة المذكورة عن كل من بناتها منها الحاجة امونة والحاجة رابية فماتت عاصم لها ثم توفيت الحاجة امونة المذكورة والدة الحرمة عيوشة الموكلة المذكورة عن كل من بناتها المذكورة وشقيقة رابية المذكورة وترك في الدار المذكورة اربعة ابناء قراري بطون صفان قيراط ارثان والداهما سيد احمد العمري وشقيقة امواهما المنة المحصر ذلك في بنتا وشقيقة المذكورة كورين مناصفة وان المدعي عليه المذكور وارضع يده على الدار المذكورة كورين مناصفة من بنات ووالدة الموكلة المذكورة كورين وانه مانع موكلة المدعي المذكور عن استحقاقها اعملا في الدار المذكورة كورين بغير وجه ويريد المدعي الوكيل المذكور تحقيق ذلك ويطلب المدعي عليه برفع يده عن استحقاق موكلة في الدار المذكورة كورين بالوجه الشرعي سئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالانكار الملكية الحرمة عيوشة المكتبة الموكلة المذكورة كورين لاربعة قيراط وربع قيراط في الدار المذكورة كورين وجميع موكلة المذكورة كورين للمنة المذكورة كورين كايا وان الدار ملك والد المدعي المذكور فم يصدق المدعي الوكيل المذكور على ذلك وطالبت منه بينة تثبت دعواه المذكورة فاحضر كلام من محمد احمد علة ومحمد عبد الرحمن همامان اهالي منية غمر وادى كل منهما شهادته على انفراد بقوله اشهد ان الحرمة عيوشة المكتبة موكلة المدعي المذكور وتسحق اربعة قيراط وربع قيراطا ارثان والدتها امونة بنت الحاج سيد احمد العمري المذكور في الدار المذكورة اعملا المتروكة عن الحاج سيد احمد العمري المذكور كورين كيا وعدلا بشهادة كل من العمدة السيد خليل السبيعي والعمدة الشيخ علي ابراهيم الجزاز همامان اهالي منية غمر فينتدب ثبوت ملك الموكلة لاربعة قيراط وربع قيراط في الدار المذكورة كورين البالغ قيمة الحصة بقول من ذكر القوامية ومائة قرشا وثلاثي قرش مائة صاغوا مضمون سؤال قاضي المنصورة يطلع على هذه الحجة - حكمة العلامة الفاضل المفتي الحنفى ويقيدها هذه الحجة صحيحة معقول بها شرعا مستوفية لشرائط الصحة حتى اذا عاد المدعي عليه وتظلم من القاضي الحررة من طرفه هذه الحجة وانكر ما هو محرر بالايلتفت الى انكاره وتظلمه

اوليت مستوفية لشرائط الصحة ولا يدق قول القاضي فينتدب الى آخره حكما وما حكم الله في ذلك (اجاب) بالاطلاع على صورة هذه الحجة وجد الحكم المذكور طرفيا غير صحيح وليست مستوفية والله تعالى اعلم (سئل) من المعية المسنية بافادته في ٢٩ جا سنة ١٢٧٨ على خطاب واردم من مديرية اسبوط مؤرخ في ١٨ جاسنة ٧٨ ومعهما اعلام شرعي من قاضي اسبوط مؤرخ في ٤ جاسنة ٧٨ بخصوص حادثة مضمونه بحضور نايدويان المديرية بسيوط وحضور حكمة وكيل المديرية ومفتي المجلس حضر محمد عبد النبي المذكور في من اهالي طوخ مع غيره الشايب البالغ خالي العذار محمد بن فراج بن زيد من اهالي ديروط الثري فوادهم محمد المذكور عن نفسه وبالولاية الشرعية على بنت ابنه سعيد المتوفى قتيلا هي القاصر جولة وبالوكالة الصادرة شفاها بالخاص عن زوجته ام ابنه سعيد المذكور هي الحرمة ذهب بنت سعيد مشرف وعن زوجة ابنه الحرمة منتهى بنت المرحوم عبد الرحمن بعد معرفة الموكلة عينان ونسبا وانحصار ارث المتوفى في - ما وفي الوكيل المرسوم ومحمد بن شهادته عبد الرزاق عبد النبي واحمد عبد النبي كلاهما من طوخ بان بالجهة القبلية من ناحية ديروط المذكورة در بابا مستطيلان فاذا بالباب جهة القبلة وباب آخر في خوخة في اقصاد تشعب جهة الشرق وفي وسطه خوخة اخرى غير نافذة تشعب عنه جهة الغرب ثم تشعب عنها جهة القبلة ايضا خوخة اخرى غير نافذة كذلك شتملة على اربعة اما كن منها مكان مملوك لوالد المدعي عليه يضع فيه تبنة يعرف بالشونة ومنها منزل ملاك حسين هلي محمد واخوه به البالغ محمد والقاصر سيف الدين ومنها منزل مملوك لرجل يدعى مخلاب هدية والرابع منزل مملوك لحسن احمد ومن مدة تزويدهم اربعة ايام يوما كان حسين المذكور قد قدم الى منزله من غيبة فاجابته وجه اليه ابنه سعيد المذكور كورين الام عليه وجلس معه ومع حسن احمد في الخوخة المذكورة فاصيب برصاصة من ظهره مرت الى بطنه وسقطت فوق ظهره على الارض بين باب شونة والد المدعي عليه وباب دار حسين المرقوم ومات قتيلا لوقته بسبب ذلك ولعدم علمه للقاتل انتهى للمحكمة وعرف عن محل قتله فاحضر المحكومة كلاما من حسين علي وحسن احمد المذكورين بسبب صدور القتل في زقاقهم فاخبراه ان معتمدا المذكور هو قاتل ابنه سعيد المرسوم قصده - ما على ذلك وحضر دعواه بدم ابنه فيه وابرأ من اهل الزقاق واهل الدرب ويطلبه بما يترتب عليه في ذلك وسال جوابه عن دعواه المذكورة فعند ذلك سئل المدعي عليه عن دعوى المدعي فانكرها وبجدها بجدا كايا فطالب من المدعي بينة شرعية تشهد له بدعواه فاحضر كلاما من حسين وحسن المذكورين واشتهد بهما على دعواه فاخبر ايان ابن المدعي لما حضر للسلام على احدهما حسين المذكور فجلس معه ما دخل باب زقاقهما الجامع لدارهما والشونة والد المدعي عليه ودار مخلاب المرقوم فدخل



عليهم المدي عليه ولم يبرأ معه سلاحا ولا بندقة و بعد ان علم كذا على حسين رضي عنهم  
 ويجاوزهم الى داخل الزقاق فلم يشعر احدى سمع صوت بندقة لم يبرأ صار بها واصيب  
 سيد ابن المدي بما فيها ثم بعد ذلك رجس اليهم المدي عليه ويده فرد طبع صغير قدر  
 شعر وقال لسعيد المضر وب لا تخف ان الذي اصابك بارود ثم مات المضر وب بسبب ذلك  
 وب وجود الفرد المذكور بيد المدي عليه فها انما الضارب ولم يعلم كونه هذا او خطا  
 و اعدم صحة الشهادة المذكور كورة المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور  
 من اهل الهلة التي صدر فيها القتل لم تقبل شهادتهما شرعا وان لم يكن المدي عليه من  
 اهل اهل الهلة قول امام المذهب الاعظم الذي صححه اهل التصحيح من علماء مذهبه  
 طالب من المدي عليه بيعة سواهما فخرج عن ذلك وترتبت اليه على المدي عليه لارائه  
 اهل الزقاق والدرج من دعواه فامتنع من التعليف وفوض الامر للـ كورة فمقتضاه  
 صار لا مطالبة للمدي قبل المدي عليه بغير اليقين مادام عاجزا عن البرهان ولا جمل  
 الاعلام فحذر هذا (اجاب) فانضم منه هذا الاعلام من عدم ايجاب شيء في هذه الحادثة  
 والحال ما ذكر على الوجه الموضح به في محله والله تعالى اعلم (سئل) من المعية بتاريخ  
 ٢٥ جاسنة ٧٨ عن اعلام محرر من وكيل قاضي القيوم مؤرخ ١٦ ذي الحجة سنة ٧٧  
 مضمونه بحضور كل من فلان وفلان ومن جلتهم موقفي مجلس المديرية ووكيلها بعد ان  
 ثبت وفاة المرحومة جميلة بنت المرحوم الحاج احمد هوى من اهل الى ناحية اشواي  
 الرمان في يوم وانحصار اركانها الشرعي في والدتها المحرمة عائشة بنت المرحوم علي السميع  
 واشقاقها فرج ونحفة وفاطمة البناغين العاقلين الماضرين بالمجلس المذكور من غير  
 شريك لهم في ذلك بشهادة كل من المذكور الى عائشة بن علي ابني حجر والمكرم حسن بن علي  
 محمد كلاهما من اهل الى ناحية سنور في يوم بلا فاشه في وجه المدي عليه الاتي ذكره  
 ادناه بعد المرافعة الشرعية كل منهما على انفراد المذكورين بشهادة المكرم خليفة بن محمد  
 خليفة وعبد الله بن علي بن احمد كلاهما من اهل الى ناحية سنور في يوم ادعت المحرمة  
 عائشة الوالدة المذكور وفرج الاصيل من نفعه والوكيل عن اختياره تحفة وفاطمة  
 الثابت معرفة الجميع بشهادة كل من فلان وفلان العاقلين المذكورين المذكورين  
 وللوكيل المذكور معرفة تامة على المكرم يحيى بن علي الشاهد من اهل الى ناحية قاي بولاية  
 بني سويف الماختر بالهجر بانه كان متزوجا بمورثتهما المحرمة جميلة المتوفاة المذكور  
 اعلاه وطلقة او قبل وفاتها باربعة ايام حقت ليردها الى عصمتها فامتنعت وبعد ذلك فابت  
 المحرمة جميلة المذكور من محل اقامتها السكنى بين ناحية قدمين وسينر وبرز اربها هناك  
 وذلك في رابع عشر شعبان سنة ١٢٧٧ فصار البحث عليها فوجدت مخنوقة من  
 منقها من غير حرج وكورة الرقبة وذلك في التاريخ المذكور كور قبله في وقت الضحى  
 في ارض من اراضي ناحية قدمين لا يد لاحد على الارض المذكور كورة بعيدة عن  
 الناحية المذكور كورة بحيث اذا صاح احد من الارض المذكور لم يسمع صوته من في

البلد المذكور كورة والذي خنقه او كسر رقبته هو المدي عليه المذكور دون غيره ويريد ان  
 مرجب ذلك وما يرتب عليه شرعا ومطالبة به ويسال ان سؤاله مسئلة المدي عليه  
 يحيى بن علي الشاهد المذكور اعلاه عن ذلك فاجاب بانه كان متزوجا بالمحرمة جميلة بنت  
 المرحوم الحاج احمد هوى الابن سويف القيد ومطلقة ثلاثا قبل وفاتها بخمسة اشهر  
 ولم اطلب ردها الى سكنها مطلقا ثلاثا وانما وجد غريب من اهل الى ناحية قاي بولاية  
 بني سويف وفي صباح وفاتها كنت مارا باراضي ناحية قدمين فوجدت ناعما بكثرة  
 مجتمعين فموجهت اليهم فوجدت جميلة المذكور كورة متوفاة ومطروحة بالطرير وعانيتها  
 مخنوقة مثل الناس المجتمعين عليهم ولم يحصل مني خنق للمحرمة جميلة المذكور كورة ولم اعلم  
 من فعل بها ذلك وانه كذا وجدته جدا كلما فعند ذلك طلب من المدعين المذكورين  
 بيعة تشهد لهما طبق دمه واهما فرفقا بانه لم يكن عندهما بيعة تشهد لهما بذلك فترتب  
 لهما اليقين الشرعية على المدي عليه المذكور فطلبها منه فخاف كما استخلف بحضور  
 من ذكر اعلاه فمقتضى ما ذكر لم يثبت على المدي عليه ما ادعى به المدعيان المذكوران  
 ولا قسامة ولا دية على اهل الى ناحية قدمين المذكور ولا غيرها الكون الدعوى على معين  
 من غير اهل الى الناحية المذكور كورة ولم يدعى على احد من اهل الى الناحية هذا ما صدر بحضرة  
 شهوده وبه حكم (اجاب) الحكم بعدم ايجاب شيء في هذه الحادثة حيث لم يثبت القتل  
 وقد وجد في الارض المذكور كورة التي لا يد لاحد عليها وهي بعيدة عنها بحيث لا يسمع منه  
 الصوت في محله وهذا ما لم تكن تلك البرية متفعا بها العامة المسلمين بالاحتطاب  
 والاحتشاش والكلاوا ما لو كانت كذلك فالدية واجبة في بيت المال حيث كانت  
 بعيدة عن سائر العمران بحيث لا يسمع الصوت وهذا كله بناء على ما هو مطر به هذا  
 الاعلام المحرر من وكيل قاضي القيوم واما بالنظر لما في قرار هذه القضية المرفوق مع  
 الاعلام المذكور من ان الارض التي وجد فيها القتل هي غيب الحلبسة من اراضي  
 يوسف افسندي من ارباب المعاشات وانه بالمقاس من محل وفاتها الى محل كفر حسن  
 فربط المكان باراضي قدمين سبع عشرة قصبة وهو اقرب الجهات الى محل القتل وعلى  
 هذا فيسمع الصوت من الكفر المذكور فلا يجب ارضاء شيء في هذه الحادثة شرعا عند  
 عدم الاثبات سوى اليقين على المدي عليه وقد حلفه حيث وقعت الدعوى على اجني  
 من اهل الكفر المذكور الذي هو من اهل الى قاي بديرية بني سويف ولم يكن ما السكا  
 للارض التي وجد فيها القتل لانه لا يخفى انما ان تكون تلك الارض مملوكة ليوسف  
 افسندي المذكور كورة للرقبة او ملك متفعة والرقبة لبيت المال فان كانت مملوكة  
 للرقبة ليوسف افسندي المذكور فبدعوى الاولياء على غير المال مع عدم الاثبات  
 لا يجب سوى ما تقدم وان كانت ابيت المال فكذلك حيث ادعى على غير اهل اقرب  
 الجهات اليها كافي الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) من المعية السنية بما حصل لها



كتب كحضر تكلم من المعية السنية بالاطلاع على ما في افادة مدير قننا واسنا والقرار والاعلام الواردين معها بخصوص قضية قتل الحرمه ستم من ناحية البعثات باسباب الضرب الذي اصابها من الحرمه وصيفة والا فادة بما يترأى شرعا قد وردت مكتابة حضر تكلم رقم ١٠٠ جاسنة ٧٨ بالتصديق على ما في الاعلام وحيث من سياق التحقيق وما هو مشهور بالاعلام مشهور ان الضارب بهي الحرمه وصيفة المذ كورة وحصول الوفاة كان به هذا السبب والادعاء من الورثة كان على تلك الحرمه والشهود شهدوا عليه في وجهها بذلك وزكوا سر او علانية وهي لم تبدم معنا حسبما هو منصوص بالاعلام فباعلم الوجه الذي بني عليه الحكم الشرعي بالزام القسامة والدية لاهل نجب رزق مادام الضارب معينا فلما سبقت عدم التوضيح بالاعلام مما ذكرنا من اعادته مع افادة حضر المدير والقرار في قول من بعد اعادة النظر وورد الافادة الصريحة عن الوجه المذ كور لاجل المعلومية واجراء المقتضي (اجاب) فهمت افادة المعية السنية بتأريخ ٢٥ جاسنة ٧٨ والجواب المعطى من هذا الطرف سابقا عن الاعلام هو الموافق للحكم الشرعي وهو السابق فيه في ترجيح المحاضر من هذه الفتاوى بالتأريخ الموضح في افادة المعية وأما الوجه الذي بني عليه الحكم الشرعي بالزام القسامة والدية لاهل نجب رزق مع كون الضارب معينا وقياس البينة على المدعى عليها بالقتل حسب دعوى الورثة وتر كيسة الشهود سر او علانية الى آخر ما هو موضح فهو وان كان غير محتاج للبيان الا انه حيث طالب فلا مانع من ذكره وهو ان الشهود الذين شهدوا على المدعى عليها بالقتل كاهم من اهل النجب المذ كور الذي وجد القتل بالقرب منه والمدعى عليها منهم ايضا قد صرحوا في مثل ذلك بعدم قبول شهادتهم بالاجماع من الامام وصاحبيه لانهم متهمون لوجوب القسامة والدية عليهم بوجود القتل بالقرب من مجاهم ان لم يثبت القتل على معين اما بالقرار او بشهادة غيرهم فبشهادتهم يريدون دفع المقرم عنهم فلا تقبل بالاجماع واما في حق وجود تلك المرأة مقتولة في هذا اهل فبشهادتهم مقبولة لسكونها وجوبه للمقرم عليهم اذ بوجودها كذلك في هذا المكان تجب عليهم القسامة والدية ومع ذلك فقد وجدت شهادة شاهدين اجنبيين بوجود المدعى قتلها في ذلك المثل مضر وبه وبها أثر الجرح وانما استمرت ملازمة للفراس حتى ماتت كما يعلم من السؤال السابق فالذلك طالبت تركيتهم لكن لم يطلب الاولياء القسامة والدية لم يقض بشئ لان شرط ذلك الطالب ولم يوجد والله تعالى اعلم (مثل) من المعية السنية في ٢٥ جاسنة ١٢٧٨ شرح على خطاب من مديرية اسسوط رقم ١٢٧٨ جاسنة ١٢٧٨ وبعده نتيجة واعلام شرعي من قاضي المديرية المذ كورة مؤرخ في ٢٩ سنة ١٢٧٨ مؤرخ به بحضور نائب مدير اسسوط لدى سعادة اقدم المدير بحضور حضرة الوكيل ومفتي المجلس حضر ورثة الحرمه ستم مدعى على طينة الخباز على واهم

اولاده الرجل محمد واخوته لايه ابراهيم وزنوبة الباقون والقاصرة زهر الا وادرت له سواهم حسبما ادعى الباقون واقامت زنوبة المذ كورة انها لا يبايها محمد المرسوم وكلاهما اشقاها بالجلس في الخصومة منها في قضية قتل ابيها بعد معرفتها عينها ونسبها وحضر ارث المتوفي فيها وفي اخوتها المذ كورين باخبار كل من حسين علي وسالم حميدة وعلى شبي كاهم من بني عدى اصلا المستوطنون يومئذ بسبوط المذ كورة المزكون بشهادة احمد درويش الخياط ومحمد رضوان اللبودي ثم عرف ابراهيم ومحمد الوكيل المذ كور ان في ليلة خامس عشر شهر شعبان سنة ١٢٧٧ كان والدهما نائما مع ابنته القاصرة زهر المذ كورة في محل ملوك له يصنع فيه الخبز بدرب شعلان بالجهة الشرقية من الناحية وهم نائمون بمنزلهم القريب من محل مبيت ابيهم قر بايننا يسمع الصوت منه في آخر الليلة المذ كورة دخلت عليهم اختهم زهر المذ كورة واخبرتهم بان الحرمية دخلوا على ابيهم وضربوه فذهبوا نحو فوجدوه مضر وبأمر صامصة في جانبه الايسر وجرحوا في راسه بجراحات متعددة كسرت عظام راسه ومضروبا ايضا على ضاعديه بنيا ليت فسالوه عما صار له فاجابهم ان الحرمية دخلوا عليه وضربوه واخذوا السعارة وبها فبهم من النقرة والاهيان وله شتم وقتل لم يعرف اشخاصهم ولا عددهم واستمر على تلك الحالة ملازمة لفراسه اياما حتى مات بسبب ذلك وكان ضاله ناظر ابلد قبل موته عن سبق عداوة بينه وبين غيره من اهل الباد فاجبره ان له عداوة مع شايخ الناحية وقتئذ وهم محمد وسعد وسعد حسن عبودة وهي جزاوى واولادهم ولم يدع عليهم انهم الضاربون له او المتسبون في ضربه بلجهل بالفاعلين به اسكن عند تحقيق القضية بالحكومة احضروا المشايخ المذ كورين والخفرة وسجنوهم بسبب ذلك حتى ان بعضهم وهو حسن احمد شيخ الخفرة اقر على نفسه بانه من جملة من هجم على المقتول وانه ضربه في راسه لسكنهم لم يتحققا صدق اقراره ولم يصدقوا عليه ولم يعلموا كون المتجوزين معهم الفاعلين او بعضهم او غيرهم واشهدوا على انفسهم ما انهم لا يدعوى لها ولا لمو كاة محمد عليهم بسبب ذلك مجاهم بالفاعل وفرضوا ذلك للحكومة فيمقتضى ذلك صار لامطالبة للباقيين من ورثة الميت على حسن المذ كور ولا على غيره ممن زعم مشاركتهم في الفعل لاقرارهم بانهم لا يدعوى لهم ما عليهم سم وكتب هذا الاعلام بمصادر (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام وجد محصله مجرد اقرار من ورثة المقتول بالباقيين بانهم لا يدعوى لهم على المتهمين بالقتل فيعلمون بما يجب اقرارهم والله تعالى اعلم (مثل) من المعية السنية في ١٢ جاسنة ١٢٧٨ عن اعلام محرر من قاضي المنية مؤرخ ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٢٧٨ حاصله بحضور المجلس المديرية بحضور وكيل المديرية ورئيس المجلس ومحمد افندي حبيب معاون المديرية والشايخ حسين احمد شلي مفتي المجلس حضرت المرأة نفيسة بنت الحاج عقولة الغيمى المنية بطاى زوجة ابراهيم



محمد شيخ بناحية مطاي الشهير بذلك المتوفى عنها من اولاده منها القصر عبد الاطيف  
وعبد الرحيم وعبد الحمى والدته المرافقة بنت الشيخ عبد الله الخطيب من مطاي  
الثابتة وراثة لهم له وحدهم ارضه فيهم وان المتوفى المذكور لم يبق له من اولاده القصر  
المذكورين بشهادة المدعى غزوى حسن محمد وحسن علي الجمل كلاهما من مطاي  
وتزكيتهم اسرا وعلا وذلك في وجه الخصم الا انني ذكره بعد المرافعة الشرعية وادعت  
نفسه وزين المذكور قان والرجل سند محمد شقيق المتوفى بطريق اقامته وصيا من مطاي  
القصر المذكورين في الخصومة فقط بعد ان ثبتت لدينا امانته ووديانته واهليته  
للخصومة من القصر المذكورين بشهادة شاهدي الوراثة المذكورين علي الحاضر  
معهم الرجل علي داود من مطاي احد الخفرة به ان المورث المذكور كان ساثر اليلا  
في البلدي نظرو باطانات الخفرة بها لكونه كان شيخ البلد فكان من علي المذكور الا  
ضربه ببندقية اصابه عيارها فوق نزه اليمن ومات لوقت نفسه بسبب ذلك عن وراثته  
المذكورين من غير ثمن يترك ذلك على ضيق الخطا من المذكور وكان ذلك بالبلد من  
الجهة البصرية في محل وضع الاجران المباح القريب من اهل البلد جدا وان الاقرب  
لوضع اصابة المتوفى المذكور من حارات البلدة حارة البرالة التي منها المدعي عليه والبلد  
كبيرة ذات حارات عديدة وانهم يطالبونه بموجب ذلك شرعا سئل من المدعي عليه عن  
دهوى المذكورين هذه فاجاب بالانكار لذلك القتل راسا فطلبت بيعة من المدعي عليه  
ذلك فاحضروا غزوا ياوحنا عليا الجمل المذكورين واجد بن روي السويقي ومقيم  
بالناحية الجميع من غير محلة المدعي عليه كما اخبر بذلك المدعي عليه وشهد كل منهم على  
الافراد في وجه المدعي عليه انه كان بائنا في البحر وسمع صراخا فوجه اليه فوجد  
الامر اخ من مري احد الخفرة فساله في شأن ذلك فاخبره بان عليا المذكور ضرب ابراهيم  
المذكور ببندقية اصابه عيارها فمات بسبب ذلك وانه سال ايضا عليا المذكور عن ذلك  
فاقرانه في حال مروا ابراهيم المذكور ومن معه من الخفرة ظنهم سرامية ففرغ ببندقية  
فاصاب عيارها ابراهيم ومات من ذلك ولم يطعن المدعي عليه فيهم ولا في احد منهم طعن  
شرعي اهل اوزكي الجميع سر الشيخ احمد حسن المذكور وعلا ناكل من المكرم حسين  
خليفة وخايل ابي السعود كلاهما من المنية وقد اقتضت الشريعة المحمدية ان عليا داود  
المدعي عليه تلزمه دية الخطا الشرعية في ماله في ثلاث سنين حيث اطلقت الشهادة من  
قيمه التهمة ولا عاقلة له وحكمنا بذلك عليه لورثته المذكورين ولا اشعار حرر هذا  
الحكم (اجاب) بالنظر فيما تضمنه هذا الاعلام من الحكم بالدية في ثلاث سنين حيث  
ثبت القتل الخطا وجد غير مختل والله تعالى اعلم (مثل) من وكيل محافظة مصر في  
جادي الاخرة سنة ٧٨ من ثلاث تضاي وارادات من قاضي المنية محرم رات بشقة مشمولة  
بمختمه مؤرخة ٨ جادي الاولى سنة ٧٨ وعلى ظاهرها افادة من حضرة مدير المنية

١٢٧٨

مؤرخة ٢٣ جادي الاولى سنة ٧٨ بطالب اوسال ما ذكره الاطراف والاستعانة عن  
تلك القضايا لتوقف القاضي المذكور في حكمها حاصلا انني لم ارفعكم انه لدينا  
الآن ثلاث قضايا لم يوجد عندنا نص صريح بالحكم الشرعي فيها ونريد ان نطابق في شأن  
ذلك لا حضار افادة من حضرة مفتي افندي المهر وسنة ليحري الفصل فيها شرعا  
على افادة حضرة  
القضية الاولى شخص يسمى خزينا ادعى على شخص يسمى سيدا ان له بذمة خمسة عشر  
الف قرش وخمسمائة وسبعة وستين قرشا وخمسة عشر فضة ثمن بضاعة باعها له بالمنية  
وكذلك ستة آلاف وستمائة واربعه عشر قرشا ثمن بضاعة باعها له بالمنية قبل ذلك  
اقبضه من ذلك كله خمسة آلاف وسبعمائة وستة وعشرين قرشا من القدر الاول اربعة  
آلاف وستمائة وستة قروش ومن القدر الثاني الفا ومائة وعشرين قرشا ويطالبه  
بالباقى من ذلك وهو خمسة عشر الف قرش واربع مائة وخمسة وخمسون قرشا  
وخمسة عشر فضة ويطالبه ايضا بثلثمائة قرش وستة قروش اقرضها له بالمنية من ماله  
وصرفها في حاجته فاجابه سيدا انه اشترى منه بضاعة بالمنية بمبلغ خمسة عشر الف قرش  
وخمسمائة وسبعة وستين قرشا وخمسة عشر فضة اقبضه من ذلك خمسة عشر الف قرش  
ومائة وثلاثة وستين قرشا وخمسة عشر فضة والباقى بذمة اربعة مائة قرش واربعه  
قروش وانه اشترى منه ايضا قبل ذلك بضاعة بالمنية بالغين وسبعة وسبعين قرشا  
واقبضها له وانكر الزائد على ذلك وهو اربعة آلاف وخمسمائة وسبعة وثلاثون قرشا  
واقرب بالقرض المذكور وببغائه في ذمته وببؤال المدعي عما اجاب به سيدا المدعي عليه  
اجاب انه لم يقبض منه من الثمنين المذكورين الا ما ذكر وهو خمسة آلاف وسبعمائة  
وسبعة وعشرون قرشا وانكر دفع الزائد ولدى طلب بيعة من خزين تشهد له بما انكر سيد  
وبينة من سيد تشهد بما انكر خزين مما ادعاه عليه سيدا انه اقبضه له فاحضر سيد  
شاهدين شهد كل منهما على الاقرار ان خزينا الشاهد على نفسه انه له بذمة المدعي عليه  
الفين ومائتين وثلاثة واربعين قرشا منها الف ومائتان وسبعة عشر قرشا وعشرون فضة  
باقى مبلغ خمسة عشر الف قرش وخمسمائة وسبعة وستين قرشا وخمسة عشر فضة ومنها  
الف وخمسة وعشرون قرشا وعشرون فضة باقى مبلغ بسند لا يعلم اصله ولم يذكر خزين  
للاشهاد السبب الموجب لذلك بذمة سيدا المذكور وانه اى الشاهد سال خزينا المذكور  
هل لك غير ذلك وهو الاالفان ومائتان وثلاثة واربعين قرشا فقال ليس لي عنده  
شي وان كلاما من سيدا خزين اظهر له قاعة بمبلغ اربعة آلاف وسبعمائة وستة  
قروش وخمسة وثلاثين فضة وسند بمبلغ تسعة آلاف وستة مائة وثلاثة واربعين قرشا  
وصاريقر الخزين ما في القاعة والسند وهو يقر باصال ما في كل منهما الا انه مذكور في  
القاعة مائتان واثنتين قرشا انما تسام رجل يسمى حسونة فتوقف فيه خزين



واوثقه على روية هذا الرجل وسؤاله له عنه فان اجابه باستلامه فيكون ما في القائمة كله صحيحا وان اجابه بعدم استلامه فيكون ذلك زيادة على مبلغ الالفين ومائتين وثلاثة واربعين قرشاً وتقريرين في ذلك وقوله هذا بعد سؤاله المذكور اهلا وكان ذلك بمجاسر خزين وسيد كل ذلك بحضور سيدوه وصاكت هذافه كل واحد من الشاهدين وقال خزين المدعي ان هذه الشهادة فهي بناء على انه توافق مع سيد المدعي عليه انه يقول ذلك بحضور شخص يسمى اسمعيل الايباري وهو واحد شاهدي سيد المذكور من اهلاء الحاج عبد الله حسين التاجر بالمنية واشهده لاجل ان يبلغ ذلك الحاج عبد الله المذكور ويحقق خلاصه ويكون ذلك حيلة على اني اخذ من الحاج عبد الله المذكور دراهم للتجارية فيها واخضعت منها هذا قول خزين المدعي فهل هذه الشهادة لسيد المذكور بعد هذه الدعوى صحيحة يعمل بها شرعا او غير صحيحة واذا كانت غير صحيحة فما وجه عدم اهل قول القائل ليس لي عنده شيء باق على الاصل المنصوص من اختصاص لفظة سيد بالامانات دون المضمرات او اذا جرى العرف بشمول المضمرات ايضا يكون معتبرا وهل قول خزين ان هذه الشهادة فهي بناء على ان يكون من باب المزل أو التلحظة واذا كان من احدهذين البابين هل تطلب بينة منه عليه اذا صححت الشهادة المذكورة اعلاه

القضية الثانية شخص ادعى على آخر فخلل اراثاله وتغيره من بقية الورثة دعوى شرعية وادعى المدعي عليه بوضعه اراثاله وتغيره واخبر ان باقية جماعة غيره من اقاربه ثم ترك دعواه هذه وقال ان الفخل المذكور ثبت بنفسه في الارض الخراجية التي تحت يده ويد اقاربه اثر المولى ليس له فيه ملك اصل او فرع استولى عليه هو واقاربه استيلا بمجردا من الملكية بقرعة طيسع ثماره ونحوه ولم يزد المدعي عليه على ذلك فهل هذا بعد دفع ما يطلب منه البرهان عليه ام لا واذا عد دفع ما في ذواتهم له هذا المدعي واذا لم يعد دفع ما برهن المدعي على دعواه هذا الذي يحكم به على المدعي عليه

القضية الثالثة شخص ادعى على شخصين ارضا كان بها بنا اراثاله وتغيره دعوى شرعية فاجاب احدهما المدعي عليه بما بصحة دعوى المدعي وصدقه في دعواه واجاب الآخر ان الارض المذكورة لا ملك له فيها وهي من الارض الخراجية التي تركها الميرى المكل من اراد السكنى بها ولم يزد في جوابه على ذلك والارض في يد المدعي عليه ما فهل هذا بعد دفع ما لا (اجاب) الجواب من القضية الاولى ان الشهادة التي اقامها المدعي عليه على دعواه على الوجه المذكور باطنه غير معتبرة شرعا فلا يعمل عليها والحال هذه في اثبات الزيادة المنصوصة التي ادعى دفعها المدعي (والجواب عن القضية الثانية) ان يحصل ما ذكره المدعي عليه انه اقر بما كرهه المدعي به عليه بانظر للبعض ثم في الملك من نفسه واقادانه في يده كالعارية بواسطة استحقاقه لمنفعة الارض الميرية وقد مر جواب ما يفيد



عدم اعتبار كون ذلك دفعا حيث ذكروا ان المدعي عليه ان قال في غير مجلس الحكم ان المدعي به ملكي ثم قال في مجلس الحكم انه وديعة عندي اورهن او عارية مثلاً من فلان تندفع الخصومة مع البرهان على ما ذكر الا اذا برهن المدعي على مقالة الاولى فان القاضي يجعله خصما ويحكم عليه لسبق اقراره بما يمنع الدفع فهو ذا صريح في انه عند ثبوت اقرار المدعي عليه او لا بالملك لنفسه لا تندفع عنه الخصومة بدعواه بعد ذلك انه اعتره وانه في يده عارية مثلاً وههنا في حادثة السؤال لا يحتاج الى اثبات انه قال اولاً انه ملكي لاقراره بذلك بين يدي القاضي ولا يطلب البرهان معه فهو ذا اولي بمنع كون ما ذكره في حق الرجل المذكور خاصة (والجواب عن القضية الثالثة) انه بعد ثبوت وضع يد المدعي عليه على الارض المدعى بها يعامل المقر للمدعي بموجب اقراره فيما يبيده وفي حق من نفي ملك نفسه وجعل الحق لبيت المال تسمع الدعوى فهو سايده على من جعله ولي الامر خصما في مثل ذلك بعد اقامة البينة على هذا الدفع او تصديق وكيل بيت المال على ذلك عند كونه حاضرا ما لم يثبت على ذلك الرجل اقراره بملكه لذلك في غير مجلس الحكم مثلاً ان ادعاء خصمه والله تعالى اعلم (سئل) من المعية السنية في ١٦ ربيع الاول سنة ٧٨ بمضمونه طلب الاطلاع على الافادة الواردة من محافظ رشيدوما معهما من المقوفات وما يرى في ذلك بقاد عنيه ومن ضمنها صورة اعلام محررون من طرف قاضي نهر رشيد وهو المقصود الاصل بالاستقها م عنده مضمونه ادعى الشيخ محمود الجارم نجل مولانا المغفور له الشيخ ابراهيم الجارم مفتي السادة الشافعية بالقرى كان تقدمه الله بالرحمة والرضوان القائم فيما سيد كرفيه بطريق وكالاته الشرعية عن المصونة زبيدة بنت المرحوم السيد محمد ارنؤط وهي الوصي الشرعية على ابنها المرحوم لها من زوجها المرحوم السيد مصطفى العطار ابن المرحوم السيد احمد وهو محمد المقر في القاهرة من قبل مولانا وكيل الحاكم الشرعي بالثغر بموجب حجة شرعية مسطرة من محكمة الثغر مؤرخة باليوم الثاني والعشرين من شهر رجب سنة ثمانية الثابت معرفة الوصي المذكور وتوكيل مولانا وكيل المذكور عن في ذلك الوكالة المفروضة بشهادة كل من السيد حسين الرشيدى والمهترم السيد محمد علوى شهاب ابن المهترم السيد محمد والمهترم السيد محمد شهاب ابن المهترم السيد على الثبوت الشرعي على الجنب المهترم السيد محمد اخاء لوان ابن المرحوم ابراهيم والمهترم السيد عبد الرحمن الجبال ابن المرحوم السيد مصطفى الحاضر بين معهما بالمجلس القائم لـ منهما في ذلك اما المهترم محمد اخاء لوان فبطريق وكالاته الشرعية عن المصونة - قه خاتون بنت المرحوم الحاج يوسف اخا محافظ الثغر سابقا وزوجة المرحوم السيد محمود العطار وهي الوصي الشرعية على بنتها المرحومتين لها من زوجها المذكور هما النجى وملكته القاهرة ثان الوصاية الشرعية من قبل مولانا وكيل الحاكم الشرعي الموالي اليه بموجب حجة شرعية مسطرة من محكمة



النفقة ورخصة باليوم العشرين من رجب سنة ثمان مائة مصرية حقة وتوكل  
السيد محمد أفاضل وان هذا في ذلك الو كلة المفروضة بشهادة كل من السيد صالح التوقلي  
ابن المرحوم السيد أحمد والمكرم السيد محمد العطار ابن المرحوم السيد محمد أيضا الثبوت  
الشري وأما المحترم السيد عبد الرحمن الجبال فبطريق وصايتة الشرعية على عبد الرحمن  
القاصر ابن المرحوم السيد محمد العطار المذ كور من قبل مولانا الوكيل الموصى اليه بموجب  
حجة شرعية من محكمة النفقة ورخصة باليوم الرابع والعشرين من شهر رجب سنة ثمان مائة  
بان محمد المغربي القاصر المذ كور يستحق بذمة المرحوم السيد محمد العطار المذ كور ابن  
المرحوم السيد مصطفى ابن المرحوم السيد أحمد بمائة ألف قرش وأربع مائة ألف قرش وأربع مائة  
ألف قرش وسبعة وتسعون قرشا ونصف قرش عملة دارجة عنهما عملة بالصاغ الديواني  
تسعة وخمسون ألف قرش وخمسة مائة قرش وخمسة وستون قرشا ونصف قرش وذلك  
ما خص محمد المغربي القاصر المذ كور بالارث من ترك والده السيد مصطفى العطار  
المذ كور من تركه شقيقته زهر القاصرة وان المرحوم السيد محمد العطار المذ كور  
قبض ذلك من التركة المذ كورتين لكونه كان وصيا على القاصر المذ كور وان  
المرحوم السيد محمد العطار المذ كور استهلك المبلغ المرقوم حال حياته وبقي ذلك  
بذمته كدوقاته وان - ضرورة المدعي الوكيل المذ كور يطالب المدعي عليه بما  
المذ كور بن أعلاه بفتح المبلغ المرقوم من تركه السيد محمد العطار المذ كور ليحوزه  
لجهة القاصر المذ كور ويسأل جوابهما من ذلك وسئل من المدعي عليه المذ كور بن  
أعلاه عن ذلك فأجاب المحترم محمد أفاضل وان المذ كور بان السيد محمد العطار المذ كور  
كان وصيا مختارا على تركه والده المذ كور وان لا يعلم استلامه المبلغ المرقوم وأجاب  
السيد عبد الرحمن الجبال المذ كور بان المبلغ المدعي انه قرش عين فانه اول ما يصير  
بحضور دفتر القسام ويكشف منه من ذلك هل كان هذا المبلغ صار حقه ووضع تحت  
يد المتوفى المذ كور أم لا وبعد ذلك كشف المذ كور يتضح ذلك وان لا يعلم استلام  
المتوفى المذ كور للمبلغ المرقوم وان لم يصرف فتح محل المتوفى والاطلاع على أوراقه فمذ فتح  
الحل المذ كور وصندوق المتوفى يتضح ذلك وكاف - ضرورة المدعي المذ كور اثبات دعواه  
بالوجه الشري فأحضر كلام من حضرة المحترم السيد حسين الرشيد المذ كور والمكرم  
السيد محمد الحوشي ابن المرحوم السيد محمد أيضا والمكرم الحاج علي نور ابن المرحوم  
الحاج مصطفى نور والمحترم السيد عبد المجيد شهاب ابن المرحوم السيد علي وشهد كل منهم  
على انفراد بوجه المدعي عليه أعلاه بان محمد المغربي المذ كور ابن المرحوم السيد  
مصطفى العطار يستحق بذمة أخيه السيد محمد العطار ابن المرحوم السيد مصطفى ابن  
المرحوم السيد أحمد بمائة ألف قرش وأربع مائة ألف قرش وسبعة وتسعون  
قرشا ونصف قرش عملة دارجة وذلك ما خصه بالارث الشري من ترك والده المذ كور

وشقيقته زهر أوقبضه السيد محمد العطار المذ كور بطريق وصايتة المختارة وخاط ذلك  
بماله حال حياته وبقي ذلك بذمته كدوقاته الشهادة الشرعية وطعن السيد محمد أفاضل  
علوان أحد المدعي عليه المذ كور بن أعلاه في شهادة المكرم السيد محمد الحوشي أحد  
الشهود المذ كور بن أعلاه بقوله انه كان يدينه وبين السيد محمد العطار المذ كور صداقة  
وشهد على السيد محمد أفاضل المذ كور بغير طريقه ووقع بصورة ذلك سؤال وأجاب عليه  
مولانا العلامة الاستاذ الشيخ محمد أمين الدين مفتي الثغرا السكندري حالا ومولانا  
الشيخ محمد الرافعي الحنفي ومولانا الشيخ علي محمد البقلي الحنفي بقوله ان المذ كور في معين  
الحكام من الباب الرابع في القضاء بالبيئة التامة مع عين القضاء ما نصه - مسألة قال  
بعضهم وبمعين القضاء متوجهة على من يقوم على الميت أو على الغائب أو على اليتيم أو على  
من يستحق شيئا من الحيوان ولا يتم الحكم الا بهما انتهى - بلفظه وفيه ورد كلام ذكره  
من الباب المذ كور ما نصه تنبيهه واليمين في ذلك على من يظن به علم ذلك ولا يمين على من  
لا يظن به علم ذلك ولا على صغير ومن نهى كل عن اليمين عن يلزمه اليمين منهم سقط من  
الدين حصته فقط انتهى ومن ذلك يعلم الجواب الشري في حادثة السؤال من حيث  
اليمين المحدث عنها فيه وهو ان عين القضاء متوجهة على وصي القاصر لا على القاصر عند  
صحة الدعوى شرعا بالدين على الميت ومطابقة الشهادة لما في وجه خصم شري وانه  
لا يتم الحكم بثبوت الدين في تركه الميت بصحة الدعوى والشهادة الا بهما وهذا لا ينافي  
ما صرح به آراء باب المتون من أن النيابة تجري في الاستدلال في الخاف لا في الآف  
الموضوع كالا يخفى على الفقيه النبيه والله اعلم وأجاب عليه أيضا مولانا الشيخ محمد عروس  
الحنفي بقوله الحمد لله قد اطاعت على هذه الدعوى فوجدتها صحيحة مطابقة للشهادة  
وحيث خلط الوصي المال بماله ضمنه كافي بالخبرية والحامدية فيجوزكم به في تركه بعد  
التركية وأما اليمين فقد افاد حضرة المشايخ بان الرصي يحلف والله اعلم وأجاب  
عليه بجواب آخر لفظه اما صحة دعوى الوكيل عن الوصي على وكيل احد الورثة وعلى  
الوصي الاخر في الحامدية لاوصى ان يוכל غيره بكل ما يجوز له ان يعمل به بنفسه في امور  
اليتيم وانه ينتصب خصما في دعوى الحقوق على الميت كما في البرازية فكذلك - كيه  
وأما مسألة ضمان الوصي اذا خلط مال القاصر بماله فذكره في الخبرية من باب  
الوصايا وكتاب الوديعه وكذا في الحامدية وأما وجه صحة الدعوى بالقدر المدعي به فقد  
قال في الدرر ولو كان ما يدعيه دينافي الذمة كرجسه كالدراهم والدنانير والبر والشعير  
وتحوا وقدره ككائه والفقير وقفيرين ونحوه - ما فان الدين لا يعرف الا بذلك  
والحاصل أن المدار على تعيين القدر المدعي به حتى اذا عين بدون صفة لا يحتاج اليها  
كما في حواشي الطحاوي على الدرر انتهى وزكيت البيئة المذ كورة أعلاه سرا وعلاية  
بشهادة كل من مولانا الشيخ إبراهيم شهابي ومولانا الشيخ أحمد باشا ومولانا الشيخ



محمد الباقى صا على التزكية الشرعية وحلفت المحرمية في بيعة الوصى المذ كورة  
اليمين الشرعية على ذلك فعند ذلك عرف مولانا السيد محمد عباسى النساب الشرعى  
المعظم محمد افعاء لوان والمعظم السيد عبد الرحمن الجمال المدعى عليهم المذ كورين  
اهـ لانه بانه حيث كان الامر كما ذكر فقد ثبت المبالغ المدعى به المذ كور الذى قدره  
مائة الف قرش واربعون الف قرش واربعة وتسعون قرشا ونصف قرش حلة دارجعة  
عنها حلة بالاعاخ الديوانية تسعة وعشرون الف قرش وعشرون الف قرش وخمسة وستون  
قرشا ونصف قرش لهما المذ كور فى القاصر المذ كور فى تركه اخيه السيد محمد وود العطار  
المثوقى المذ كور وحكم اياهم بايدل بحضور كل من بيعة التزكية المذ كورين اعلاه ونفذ  
حضرة مولانا المحكم الشرعى حكم نائبه المذ كور وامضاء والزم العمل بمقتضاه  
بمحضور بيعة التزكية المذ كورين اعلاه وجرى ذلك وحرفى تار يخين اولهما يوم صندوق  
التداعى فى ١ شوال سنة ٧٧ وثانيهما تار يخين نهاية الدعوى فى ١٢ ذى القعدة سنة  
٧٧ ثم نقلت صورة هذا الاعلام ضمن سؤال واستفتى عن مضمونه بقول السائل فهل  
يكون المحكم بقبول المبالغ المذ كور صحيحا نافذا واذا اظهر ان منقولات التركة لا تنفى  
بالدين وكان فيها عقار يباع هذا العقار لوفاء الدين ولا حق للورثة فى العقار ولا فى غيره  
الا بعد وفاء الدين وايضا لا وصياء القصر المعارضة فى ذلك افيدوا الجواب واجيب عنه  
من حضرات العلماء الاتى ذكرهم بما صورته المحمدية حيث حكم نائب القاضى بقبول  
المبلغ المرقوم دينافى تركه الوصى الميت بحضور القاضى واذنه له بذلك فذا القاضى  
حكمه وامضاء كما هو مذ كور وكان ذلك بعد المرافعة والشهادة كما ذكر كان المحكم والمحال  
هذه صحيفا نافذا مطلقا سواء حضر القاضى جميع ما صار من المرافعة والشهادة والتزكية  
والتحليف او غير ذلك ولا حق للورثة فيما هو مشغول بالدين بعد ثبوته سواء  
كان ذلك مقارا او منقولا لعدم الدين على ميراث الورثة فاذا لم يكن بالمنقولات من  
العروض والنقد وفاء بالدين المذ كور يباع من العقار ما يفي به بطالب وصى القاصر رب  
الدين لذلك ويجوز اوصياء اولاد الميت على ذلك عند امتناعهم من البيع ووفاء الدين والله  
اعلم الفقير محمد الراغب الحنفى الفقير على محمد وود البقى الحنفى الفقير ابراهيم الربيع الحنفى  
الفقير عبد الفتاح الجارم الحنفى المحمدية ما اجاب به السادة الاعلام فى هذه الحادثة  
صحيح موافق للنقل فى المذهب فيعمل بمقتضاه والله اعلم كتبه الفقير محمد أمين الدين  
الحنفى بكندرية فى هذه (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة الاعلام المحرمين  
قاضى نور رشيد المؤرخ ١٢ ذى القعدة سنة ٧٧ المتعلق بهذه القضية وبالتامل فيه لم  
يتضح لي صحة الحكم الصادر فيها لعدم استيفاء الدعوى شرائطها الشرعية التى من  
جائزها بيان صنف المبالغ الذى كان تحت يد الوصى المدعى على ورثته الا ان وصار ديننا  
بامتلاكه اياها حال حياته تصح ما ذكر فى الدعوى والدينون تقضى بامتثالها واذ كرم بلغ

كذا قرش لا يعلم منه الا ان صنف ذلك المبالغ أى نومه لاحتمال كونه ذهب او فضة مع  
اختلاف أنواع معاملته الذهب الا ان وكذا القضية لدخول افراد كثيرة تحت ذلك من  
الجنه المهرى والمجيدى والا فرسكى والبيتمو والمهر وغير ذلك والربال السيد نسكو وابتى  
طاقة والى مذق والمجيدى وغير ذلك فبذل كرمائة الف قرش واربعون الف قرش  
وسبعة وتسعون قرشا ونصف قرش حلة دارجعة صاغ ديوانى تسعة وعشرون  
الف قرش وعشرون الف قرش وخمسة وستون قرشا ونصف قرش مثلا لا يعلم منه الا ان  
كون ذلك من صنف مخصوص من تلك الاصناف مع ان الواجب به الاثبات بطريقة  
الشرعى القضاة مثل الدين او الامانة حيث كانت من المثلثات وحينئذ فالجهاالة  
موجودة ولا تصح الدعوى معها كما صرحوا به بخلاف البيع مع اختلاف الانواع وكان  
الحكم فى الزواج سواء كفى هذا الزمان فان البيع يصح ويخبر المك توى كما افاده فى  
المسندية على انه لم يتضح مطابقة الشهادة للدعوى فى هذه الصيغة ولم يجزم بهما اذ فى  
الدعوى صرح باستهلاك الامانة وفى الشهادة لم يصرح بذلك بل ذكر ان كراش هو دان  
الوصى المدعى فى تركه خلط مال محجوره المعين فى الدعوى على هذا الوجه السابق  
بما له حال حياته وبقي ذلك بذمته مع كون الوصى المذ كور شرى يكال للقاصر المذ كور فى  
اصل المال الذى من جلاته المال المدعى به وهو تركه اياهم ما اذ هما اخوان وقد  
استولى الوصى على نصيبه ونصيب محجوره بولايته عليه بل ربما كان استولى جميع  
انصبا الورثة لكونه كان وصيا مختارا من قبل والده كما يستفاد ذلك من أوراق القضية  
فان الخلط الذى ذكره الشهود اذ لا يوجد ذلك الا بعد تحقق كون نصيب القاصر كان  
مفرزا معينا بنصفه قبل ذلك أو لا له منفردا من جهة اخرى غير التركة ولم يتضح ذلك  
من هذه القضية على ان الخلط لا يكون استهلاكا فى جميع انواعه بل فى بعضها كخلط  
الذهب بالذهب والفضة بالفضة من نوع واحد كما صرحوا به وهنالك يعلم شئ من ذلك ولم  
يبين فى الدعوى ولا فى الشهادة كما تقدم ايضاحه اذ يحتمل ان مال القاصر المذ كور  
كان من صنف الذهب وقد خلطه الوصى بفضته مثلا على فرض كونه كان مفرزا عن  
ماله وهذا لا يكون موجبا للضمان ولا يكون استهلاكا كاستهلاك التميز بلا مشقة على ان فى  
كون مجرد الخلط موجبا لضممان الوصى اختلافا لا فالا الذى يذهب فى اعادة أوراق هذه  
القضية الى عملها الاستئناف الدعوى ثانيا وراعاة استيفاء شرائط الدعوى  
والشهادة بعد تمام ما يجب مراعاته شرعا الحكم بعدد القضاء بما يتحقق مع مراعاة  
عين الاستظهار الذى جرى العمل والقوى على انه لا بد من تقديمه على المحكم فى  
الدعوى على الميت فى مثل ذلك وعدم جريان العمل على تحليف الاوصياء وان كان  
هناك قول من الامام الاعظم بعدم وجوب اليمين عند عدم دعوى الاستيفاء من أحد  
ورثة المحكوم عليه وكذا ما استند اليه حضرات العلماء فى فتواهم من نقلهم عن معين



الحكام تحليف الرضى لم يجز به - لئلا يكون لو كان كل من هـ - هذه الدعوى والشهادة  
مستوفية في شرائط المعبرة وحكم القاضي بناء على فتوى حضرات الاساتذة المذكورين  
فيما يتعلق بالتحليف لما كان يقتضى الحال استئناف هذه القضية لموافقة المحكم فيها  
قولا عن الامام الاعظم لم تقف على التصريح بضعفه الا ان الداعي لاستئنافها عدم صحة  
اصنافها - لما ظهر لي والله تعالى اعلم (سئل) من المعية السنية في ٢٠ جادى الآخر  
سنة ٧٨ شرحا على خطاب واردم من مديرية الفيوم مؤرخ في ٨ جادى الآخر سنة  
١٢٧٨ ومع ذلك قراروا - لام شرعى من قاضى الفيوم مؤرخ في ١٥ ربيع الآخر  
سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة مضمونه هو انه في ثمانى عشر شهر ربيع الآخر سنة ١٢٧٨  
بديوان المديرية امام حضرة احمد افندى وكيل مديرية الفيوم وحضرة ابراهيم افندى  
من معاوفى المديرية المعينين بمجلس المديرية والمكرم محمد مطر شيخ ناحية جرفس  
فيوم من هذا المجلس المذكور ومعه حضر المكرم الشيخ سعد احمد زهران والمكرم الشيخ على  
ابراهيم السهاجى كلاهما من اهالى مدينة الفيوم والمكرم الشيخ عبد الله سليمان من  
اهالى ناحية طهار فيوم والشيخ احمد اغا ازمرلى الدرويش المقيم بمدينة الفيوم بعد ان  
ثبت وفاة فاطمة بنت المكرم محمد بن ابي شادى من اهالى ناحية الزريرة بولاية بني  
سويق المقيم الآن بناحية مناشى الخطيب فيوم وانحصار ارادته الشرعى في والدها  
المذكور والدها المرأة فربثت خليفة عبد الفتاح من ناحية الزريرة المذكور وفاة  
ولدها القاصر عبد السلام المرزوق لسان زوجها عبد الرحمن المقرئ في الدباغ في الجلود  
ابن عبد القادر المقرئ من اهالى ناحية منقر يس بولاية القرب الجوفى المقيم بمدينة  
الفيوم الثابت وفاتها وانحصار ارادتها في ذك - بشهادة المكرم سيد احمد بن ابي شادى  
ومرزوق بن سليمان محمود كلاهما من اهالى ناحية الزريرة العارفين لذات الجميع  
معرفة تامسة المذكرين بشهادة شهودا حضر المذكور بن اعلاه في وجه زوجها عبد  
الرحمن المذكور المدعى عليه بالقتل في الدعوى الاتية بعد المرافعة الشرعية ادهى والد  
المتوفاة المذكور كورة اعلاه المحاضر بهذا المجلس عن نفسه ومتكلمة عن زوجته والدة  
المتوفاة المذكور كورة بطريق التوكيل عنها شفاها بالجلوس وبشهادة شهودى انحصار الارث  
المذكورين قبله ومتكلمة عن عبد السلام ولد المتوفاة بطريق الوصاية عليه من قبلنا  
اصلاحيته لذلك بشهادة الشاهدين المذكورين قبله على عبد الرحمن عبد القادر المقرئ  
من اهالى منقر يس المذكور كورة اعلاه زوج المتوفاة المذكور قبلان الزوج المذكور قبل  
مغرب يوم الاثنين الموافق عاشر شهر ربيع الآخر سنة ١٢٧٨ قتل زوجته فاطمة بنت  
المدعى المذكور بمنزل الزوج المذكور السكاكين بمدينة الفيوم بمجرى مقام الشيخ ابي  
الواطى بسكاكين من السكاكين المعتادة لاشغال المنازل طعناني بطنها فانه قد ثبتها  
ونجحت مصاريها خارجا عن بطنها وماتت من ذلك في ليلتها اهداها وانا منه وانحصر

ميراثها في ورقتها المذكورين واريد ما يترتب عليه في ذلك بالوجه الشرعى واسال سؤاله  
عن ذلك سئل عبد الرحمن عبد القادر زوج المتوفاة المذكور كورة المدعى عليه عن ذلك  
فاجاب - معترفانه قبل مغرب يوم الاثنين المذكور كورة الموافق عاشر شهر ربيع الآخر سنة  
١٢٧٨ دخل منزل السكاكين بمدينة الفيوم بمجرى مقام الشيخ ابي الواطى ملكه  
فوجد المرأة فاطمة زوجته المذكور كورة تضرب ابنتها عبد السلام فزجرها عن ذلك فلم  
تقبل فوجدت سكاكين بالمنزل من السكاكين المعتادة في المنازل فاخذتها وضرب بها  
طعناني بطنها فشق بطنها ونجحت مصاريها وماتت في ليلتها المذكور كورة عمدا منى  
عن ورقتها المذكورين من غير شريك عدا ما اعترف به المذكور كورة بحضرة شهوده  
فمقتضى اعترافه ثبت ان القاتل للمرأة فاطمة المذكور كورة زوجها عبد الرحمن عبد القادر  
المدعى المذكور كورة بالالة المذكور كورة في الزمن المذكور كورة في منزله ملكه خاصة ووجبت  
عليه الدية الشرعية خاصة دون غيره لاعترافه بذلك وهو خمسة آلاف درهم نصف  
دية الرجل عن سبعة آلاف قرش وخمسمائة قرش وستة واربعون قرشا وخمسة  
وقلاتون نصف غافضة حلة صاغاد بوانية منجمة عليه في ثلاث سنين تقسم على ورثة  
المتوفاة المذكور كورة حسب الفرصة الشرعية فلا والدين الثالث على السوية بينهما  
ولاولا الثلثان وسقط القوداى القصاص عن المعتبر المذكور كورة اعدم قصاص الاصل  
بارث فرعه في القصاص شرعا كما هو المنصوص في مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة  
النعيمان وحكمت عليه بذلك لورثتها المذكورين خالف المحكم (اجاب) ما تضمنه هذا  
الاعلام من المحكم بالدية على زوج المرأة المذكور كورة باقراره بذلك لورثتها الذين من  
جملتهم ولد القاتل ما عدا الزوج في ثلاث سنين صحيح موافق للشرع والله تعالى اعلم  
(سئل) من المعية السنية في ٢١ جادى الآخر سنة ٧٨ شرحا على خطاب من حضرة  
وكيل مديرية الفيوم هـ نتيجة واعلام شرعى مؤرخ غرة جمادى الاولى سنة ٧٨ من  
قاضي جرجا مضمونه بمجلس قضاء المديرية بحضور حضرة وكيل المديرية وحضرة  
مفتى المجلس وحضرات الاعضاء حضر السيد عامر عبد الكريم وزوجته المرأة عزب بنت  
محمد على وحضر حضورهما المذكورين معهما بالجلوس الرجل عبد العزيز من مصبح الجميع  
من اهالى نزالة الحسن تابع ناحية رياينة المعلق بقسم طهطا وادعى عامر وزوجته  
المذكوران على عبد العزيز المذكور كورة في يوم الاثنين ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٧٨  
كان عامر مارا بالطارق على عبد العزيز المذكور كورة فاراد منه من المروءة لم يمثل فامر عبد  
العزيز المذكور كورة بانيه وهما محمد وحسين بضبطه فضبطاه وصار عبد العزيز المذكور  
يضربه فصاح على امراته عزب المذكور كورة فغاضته وهي حامله ابنتها منه ببطانة الرضعة  
وارادت ان تخرج منه فاصابت البنت المذكور كورة بضربة بالعصا الشوم التى بيده فقتله  
غير قاصد ضرب البنت المذكور كورة فاصابتها الضربة المذكور كورة في راسها من الجهة



الامر في فكسر تالفة وامالت الدم وماتت لوقتها بسبب ذلك وانبت موتها وانحصار الارث في ولدها واولادها المذكورين بشهادة جاد الحق احمد وخطاب احمد من الجهة المذكورين المذكورين كبر التركة الشريفة في وجه المذهي عليه عبد العزيز المذكور بعد المرافعة الشرعية وطالبوا به وجب ذلك شرعا وطالبوا به عن ذلك وسئل واجاب بالانكار لا صابة المذكور ووجهه هاجدا كليا فطلب من المذممين البيعة الشرعية فاحضر الاشخاص كثيرين واستشهد بهم واحد بعد واحد فاذا كروا حدهم منهم انه نظر بعينه ذلك الضرب ولم تشهد هادتهم شيئا وعجزوا عن اقامة البيعة الشرعية فتركت البيعة الشرعية على عبد العزيز المذكور واتبع المذممين من تحليفهم بعد ذلك احضر المذممين كلام من مرزوق اسمعيل وابراهيم دياب من الناحية واستشهد بهم فماتت هكل منهم على انفراد في وجه عبد العزيز المذكور بقوله اني اشهد اني رايت عبد العزيز لما اراد ضرب عام المذكور اصابت العصا اشوم التي بيده راس البنت المذكور من الجهة اليسرى فكسرت العظام وامالت الدم وماتت لوقتها بسبب ذلك من فعله عن والديه المذكورين بلا شريك وبعد ادائها اذنتهم اذ ذل الى الخصم فيهما فاطعن في الشاهدين المذكورين باتهم ما خفي ان بالناحية بالدم واثبت ذلك شرعا فتركت هادتهم ما خفي من ذلك لا مطالبة للمذممين المذكورين على المذهي عليه بشي ما دام عاجزين عن البرهان الشرعي سوى اليمين الشرعية فما الحكم الشرعي في هذه المسألة (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام وجد غير مستوف اذ لم يتضح منه ما يوجب رد شهادة الشهود اذ مجرد كون الشاهد خفيا لا يقدح في شهادته الا اذا كان من محال شيخ القرية المعين على الظلم كمن يسمي مشدا وعلى فرض عدم قبول الشهادة فلا جرم بعينه ترتب مجرد معين واحدة في هذه القضية بناء على ما فهم من ملخص القضية من ان الضرب حصل في القرية في طريقه بالقرب من بيوتها واذا كانت القرية صغيرة ليست ذات محلات كما هو الغالب في القرى ووجود القتل فيها لم يثبت على معينين منها تجب القسامة والدية على اهلها بطلب الا واما ولو كانت الدعوى على معينين منها او كانت بقرية كبيرة ذات محلات وادعى على معينين من اهل الجهة الاقرب ولم يثبت القتل على المعين يجب ما ذكر على اهل الجهة بعد تحقق وجود القتل بالقرب منها وهذا غير متضح جليا فينبغي اعادة الاعلام لهل الواقعة لا يوضح الامر وكل ما اتضح يجري الحكم على وجهه تطبيقا لما تقتضيه اصول الشريعة والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف قاضي المنصورة بخطاب مضمونها بحفنة كل من المذموم محمد عبد الله رضوان السقا والشيخ محمد الانبي جائق هما من المنصورة واطلاعهما ادعى المذموم الشيخ يوسف الصياد الكاتب ابن المرحوم الشيخ محمد الصياد بطريق وكاتبة الشرعية عن المرأة آمنة بنت المرحوم هلال المصرافي وعن المرأة آمنة بنت المرحوم الشيخ ابراهيم بنديق وعن المرأة السيدة بنت المرحوم

سيد احمد الطحاوي من المنصورة الحاضرات معه والموكلات له بحضور غيره من الاتي ذكره توكيلا مطلقا في خصه وصاياتي ذكره قبه شفاها بالجلس بحضور محمد المتولي ابن المرحوم علي بدر ومحمد ربحان ابن المرحوم احمد ربحان القهوجي هما من المنصورة العسافين لمن فقه باوعينا على غريمه الحاضر معه بالجلس المذموم السيد حسين حسن السراج ابن المرحوم السيد حسن السراج من المنصورة وهو الوصي الشرعي على عبد الله وفطومة وعيوشة القصر عن درجة البلوغ اولاد المرحوم عبد الله الطحاوي ابن المرحوم محمد الطحاوي من المنصورة من قبل مولانا كما كم الشرعي حسب المقييد في سنة ١٧٧٠ ان المرحوم سيد احمد الطحاوي واخاه عبد الله ولدى المرحوم محمد الطحاوي من المنصورة كانا مع بعضهما في معيشة واحدة في حال حياة والدهما ومن بعد وفاته وكسب واحد ومجتمعين على ذلك مدة مديدة الى ان تحصل من كسبهما بالسوية مال وعقار وفي ذلك زيادة من المال والعقار الموروث لهما من ابهما المذكور ورواهما المرحومة فاطمة بنت المرحوم محمد الطحاوي التي توفى سيد احمد المذكور من مدة خمس وعشرين سنة عن ولد وبنت قاصر بنهما ما احمد الطحاوي والسيدة احدى الموكلات وعن زوجتيهما آمنة والسيدة بنت ابراهيم بنديق باقي الموكلات واقام ورة سيد احمد المذكور مع عبد الله المذكور في معيشة واحدة ثم توفى احمد الطحاوي بن سيد احمد المذكور من مدة اربع سنوات عن بنت قاصره تدعى ماشاء الله وعن شقيقته السيدة ووالده آمنة هلالية المذكور من غير شريلت ثم مات عبد الله الطحاوي المذكور في شهر رجب سنة ١٢٧٧ عن زوجته السيدة بنت المرحوم الحاج احمد غنيمة وعن اولاده منها هم عبد الله وفطومة وعيوشة القصر الذين في حجر المذهي عليه وان الاخوين المورثين المذكورين هما دارو والدهما المرحوم محمد الطحاوي المذكور واقساها بالسوية طاحونة كائنة بالمنصورة بخط سيدى محمد الهلول محدودة بمحدود اربعة البصري الى خربة بيد الشناوى امر الله ابن المرحوم مصطفى امر الله والقبلي الى دار بيد ورة سيد احمد ووجهه الله المذكورين والشرقي الى الشارع وفيه الباب والغربي الى دار خليل اقية البرارو كانا يما كان جميع منزل مجاور لاطاحونة المذكور محدودة بمحدود اربعة البصري الى داره مصطفى الزيات الحماي وادريس العموشي الخروجي والبحري الى الطاحونة والشرقي الى الشارع وفيه الباب والغربي الى دار الشيخ سيد احمد الكرشى واحمد التكريش وجميع قهوة كان يعملها وبيع اشترها وانساها بالسوية فرنا معدا لحبر الحنطة ومن بعد وفاة سيد احمد انشاها عبد الله وكالة معدة لبيع الخشب وحانوتا بخاورة لهما من اصل اجرتها وهي كائنة بالمنصورة بخط جامع ادريس محدودة بمحدود اربعة البصري الى ما سيد محمد بن محمد القاضي الخطيب والقبلي للسوق وفيه الباب والشرقي الى حانوت ملك ابراهيم سلامة واخيه مصطفى والى زقاق غير نافذ والغربي الى



خواتين محمد محمود القاسبي المذ كوروجيغ ثمانية المحن وانجرا ونسبة حل بظاه  
وصفية عشاء منقوشة وطاستي تقليبة احدها محاس والثانية حديد صاج وثلاث  
جاموسة ثمرة ابراهيم جازي من قلمانة وتاجها كملين وجاموسة ثمانية شريكة على  
السائس من كفر قلمانة وتاجها كملية واحدة بحق النصف وجميع النقود التي تحت يد  
التجار عبد الله وسيد احمد المذ كورين وان موكلاته مع باقي ورثة سيد احمد المذ كور  
النصف في جميع ذلك وان من جملة النقود التي تحت يد التجار ٢٩٥٨٥ قرشاً تحت يد  
علي محمد الزيات من المنصورة و ١١١٨٩ قرشاً تحت يد محمد بن محمود شمس و ٢٠٠٠  
قرش بطرف علي عيسى من منية الصارم ومبلغ ١١٠٠٠ قرش بطرف الحسين ابي  
غريبة من ناحية طحنا ومبلغ ١٥٠٠ قرش بطرف محمد فايد من طحنا ومبلغ ١٨٠٠٠  
قرش بطرف الشيخ علي عبد الرحمن استخلص من ذلك عبد الله قبل وفاته ٤٠٠٠ قرش  
اولا و ٤٥٠٠ قرش ثانياً جملة ذلك ٨٥٠٠ قرش والباقي بطرف الشيخ علي عبد الرحمن  
المذ كور ٩٥٠٠ قرش وان المدعى عليه استولى على ٣٣٨٦ قرشاً من اصل ما كان  
تحت يد محمد الزيات ٢٢٦٧٥ قرشاً ومن محمد شمس الباقي ووضع يده على الطاحونة  
المذ كورة الآن وعلى الخامس المين اصله المحاضر بمجلس التداوي ومشار اليه في  
الدعوى و يطالبه المدعى برفع يده عن استحقاق موكلاته في ذلك وقدره ثمانية قرايط  
ونصف من ذلك لآمنة الزوجة قيراط وثلاثان وربيع واضرتها السيدة نصف قيراط  
وربيع والسيدة البنت خمسة قرايط ونصف وثلاث شرعا ويسالها جوابه عن ذلك  
سئل من المدعى عليه فاجاب بالانكار لدعوى المدعى وجدها وانترف بوضع يده على  
المبلغ المرقوم والتعاضد طالب من المدعى البينة المثبتة لدعواه فاحضر محمد اعدوا النشار  
اشهر اسمه بابين الثناين المرحوم محمد العدوي من المنصورة واستشهدا بهما لعله تشهد  
انه كان داخل وكالة الخشب سكن احمد القشلاق في جمادى الاولى سنة ١٢٧٧ فوجد  
عبد الله الطحناوي يتشاجر مع زوجة اخيه آمنة وهي تقول له تعال اثبت لي بتاع  
اولادي وهو يقول لها العبرة بالبينة اشهد كم علي يا حاضرون ان جميع ما كان تحت  
يدي من امتعة ومن عقارات ومن نقدية انا والنصف واخي سيد احمد النصف والوارث  
سيد احمد اخيه اولاده واحضر السيد السلمي في النشار ابن المرحوم سيد احمد السلمي في  
واستشهدا بهما لعله تشهد انه كان داخل الوكالة الجديدة سكن احمد القشلاق فوجد زوجة  
المرحوم عبد الله الطحناوي تقول له عبد الله المذ كور انا وابالك للشر بعة خلص ذمتك من  
الله فقال لها العبرة بالبينة اشهد كم علي يا حاضرون ان جميع ما كان تحت يدي من  
العقارات والامتعة والنقدية لي والنصف واخي سيد احمد النصف واخي توفي وورثته  
اولاده وان عبد الله المذ كور كان معروفاً بعبد الله خرشوم الطحناوي وليس موجودا  
بالمنصورة رجل يقال له عبد الله خرشوم الطحناوي غيره وان ورثة سيد احمد منهم زوجاته  
هما آمنة والسيدة ولا يعرف اسماء والديهما والسيدة بنته وولده احمد توفي بعده وخلف

بتا تسمى ماشاء الله ولا وارث له غيرهم وان عبد الله كان شيخ حارة سابقاً بمصر في ١٠  
ربيع الآخر سنة ١٢٧٨ ثم في ١٢ من شهر المدعى والمدعى عليه واحضر المدعى حسنا  
صالحا الصباغ ابن المرحوم محمد صالح الدخاني بالمنصورة واستشهدا بهما لعله تشهد  
بوجه المدعى عليه انه كان داخل وكالة سكن احمد القشلاق فوجد عبد الله الطحناوي  
جالس مع آمنة زوجة اخيه سيد احمد الطحناوي وهي تقول له قم الى المحكمة خلص  
ذمتك من الله فقال لها العبرة بالبينة اشهدوا علي يا حاضرون ان جميع ما كان تحت يدي  
من عقارات ومن امتعة ومن نقدية لي والنصف واخي سيد احمد النصف فقال الشاهد  
اشهد عليك فقال له اشهدوا انه كان متهورا اسمه بعبد الله خرشوم الطحناوي وليس  
موجودا بالمنصورة رجل يدعى عبد الله خرشوم الطحناوي غيره وكان شيخ حارة سابقاً  
واقع ذلك بحضور الشيخ محمد عطوة البيومي والسيد الجوري من منية طحنا ومضمون  
خطاب قاضي المنصورة يطلع على هذه الحادثة حضرة شيخ الاسلام مفتي الحروسة  
ويفيد الحكم الشرعي (اجاب) بالاطلاع على هذه الحادثة المحررة بهذا المحضر وجدت  
الدعوى والشهادة فيها غير مستوفيتين شرائطها فبقيت في التمهيد بايضاح ما هو لازم  
وقد تحرر فيها فتوى من هذا الطرف مؤرخة في ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٧٨ فيجري  
العمل على ما جرت به العادة في مثل هذه الشهادة مستوفية بما يقع فيه  
الانكار مع اثبات الوفاة والوراثة وحصر الارث شرعا وشهادة البينة على اقرار مورث  
محاضر الوصي بعد تميزه بغيره شرعا بان جميع ما بيده من عقارات وامتعة ونقدية  
مستترك بينه وبين اخيه من امة بعد تصحيح الدعوى بالنسب وحصر الارث وذكرك نسب  
اخي الاخرين وجدهم ونسب امهما كذلك ان ادعى شي موروث عنهما وبيان ما هو مخلف  
عنهما اعني الاب والام ببيان ما هو ناشئ من نسبهما كذلك وبيان  
الحمد كذلك وبيان المدعى به من النقود واداء الشهادة بالنسب حسب الدعوى ان  
كان منكورا تسكن في الحكم على ورثة الاخ المقرب نصف جميع ما يتحقق انه كان تحت  
يده في تاريخ الاقرار بعد اليقين وتركه الشهود حديث لا مانع والا فلا والله تعالى اعلم  
(مثل) بافادته وارده من ديوان المحافظة مؤرخة في ١٠ رجب سنة ١٢٧٨ مضمونها  
الاوراق المرفوعة مع هذا التعلق بمادة منزل كان واضع اليد عليه بعض ورثة المرحوم  
خوجه احمد بك ورثي انه يعدم من الاموال الضائعة وصدر الاذن من هنا لبيت المال  
بوضع اليد وبناء على وقوع التداوي في شأن ذلك المنزل بان ورثة المرحوم مصطفى  
كاشف يستحقونه فحوز ذلك من بيت المال على المحكمة وصدرت حجة شرعية بالثبوت  
لورثة الكاشف المذ كور وبورود الحجة المذ كورة والاطلاع عليهم اوجد منصوصا بان  
سعد من ذلك المنزل كان يملكه حسن اخا اخوه مصطفى كاشف والنصف والثالث مذ كور  
عنهما ان جريدة زوجة ومعتقة حسن اخا المذ كور كانت تملك ذلك وتوفيت المذ كورة



عن زوجهما معتقهما حسن اغا السالف ذكره بنيتين ثم توفيت البنيتان واحدة بعد  
 أخرى وآل جميع المنزل المذكور لحسن اغا المذكور وحسن اغا توفي عن اخيه مصطفى  
 اغا كاشف وانحصار امره فيمن غير شر يكتسبه في ذلك فحكم بان الحق في المكان  
 المرقوم لورثة مصطفى كاشف الموضحين بالحجة التي صدرت ورام امين بيت المال صدور  
 الاذن من هنا ولما سمع ما علم من ان حجة العشر بن قيراطا التي باسم حجة قيل بعدم  
 وجودها اذ اعادة المسكوبة لبيت المال لاجل التحرير للحكمة بالكشف من السجل  
 وقد وردت صورة حجة تملك العشر بن قيراطا المحجدة المذكورة على افادة امين بيت المال  
 وبشهادة اولاد الصورة وضاهاتهما على الحجة التي صدرت بالثبوت لورثة مصطفى  
 كاشف تبين حصول اختلاف اذ انه موضع بحجة الثبوت المحررة لورثة الكاشف المذكور  
 ان حجة كانت معتقة زوجهما حسن اغا وبصورة حجة التملك المحكي عنها وموضع انها  
 معتقة المرحوم خوجه احمد بك وبسبب هذا الاختلاف لم يعلم ما يصير اجراؤه في ذلك  
 فن باب الظاهرة مع حضر تكمم ساذكر لزم ترقيعه وطيه كامل الاوراق المتعلقة بهذه المادة  
 ومن جعلتها حجة الثبوت وصورة حجة تملك العشر بن قيراطا المستخرجة من المحكمة تؤمل  
 من بعد الادلاء على ما اشتملت عليه ترد الافادة مما ترونه في ذلك وما يكون اجراؤه في  
 هذه المادة ليري المقتضى مع اعادة الاوراق لهذا الطرف (اجاب) الافادة عن ذلك انه  
 حيث ثبت بالوجه الشرعي ملك المكان المذكور لورثة مصطفى كاشف وثبت ان ذلك  
 المكان اشتراه حسن اغا وزوجته معتقة حجة وثبت موت حجة وانحصار ارثها في  
 زوجها معتقها وبنتها امنه ثم انحصار كامل المكان في ملك حسن اغا المذكور وبموت بنتيه  
 منه ثم انحصار ذلك في مصطفى اغا ومورث المدعين المذكورين بموت اخيه حسن عنه ثم  
 انحصار في المدعين المذكورين بموت ابيهم مصطفى اغا عنهما الا غير على الوجه المبين في حجة  
 الدعوى والثبوت وجميع ذلك بالبينه العادلة المزكاة بعد اقرار وكلاء ورثة خوجه احمد  
 بك في الخصومة بين يدي القاضي بعدم ملكه وكليم للمكان المذكور وحكم القاضي في  
 وجه الحكم الشرعي بان الحق في المكان المذكور لورثة مصطفى كاشف المذكور لا ينقض  
 الحكم بعد صدوره صحيحا بغير وجود صورة حجة شرعية مباشرة وكيلها المذكور  
 في تعريفها انها معتقة خوجه احمد بك مع انكار ورثة مصطفى كاشف لذلك واقرار  
 وكلاء ورثة خوجه احمد بك المذكور بما يفيد عدم ملكه وكليم من المكان المذكور  
 والله تعالى اعلم (سئل) بافادته الواردة من المعية السنية في ١٢ رجب سنة ٧٨ هـ شرعا على  
 افادته الواردة من طرف حضرة مدير جرجاني غايه جادى الاخرة سنة ١٢٧٨ هـ ومعه اقرار  
 واعلام شرعي من قاضي مديرية جرجان مؤرخ في ٢٢ جادى الاخرة سنة ١٢٧٨ هـ مضمونه  
 بمجلس قضايه مدير جرجان بحضور حضرة وكيل المديرية واعضاء المجلس ومفتيه  
 وقاضي ولاية طه طالدي الواضع اسمه وختمه اعلاه قد سمعت دعوى قتل محمد حسن بن

البدرى من ناحية سعد الله بقمه وهو حاج المصنف ارثه شرعا في ابنه القاصر احمد والدة  
 حسن عبد الرحيم والدة المرأة شمع بنت فراج جدم من الناحية المتوفاة بعد قتل ولدها  
 المذكور وانحصار ارثها في زوجها حسن عبد الرحيم المذكور واولادها امنه بالباقين  
 وهم عبد الرحمن ومحمد وشريفة وفي ابنها امنه القاصر قرشي الثابت انحصار الارث في  
 المذكورين بشهادة كل من الرجل حسن والرجل العاقل الشيخ عبادة عثمان النائب  
 بالناحية ورق كياسر اثم علنا بشهادة ابراهيم احمد وعمر عليوة من الناحية المذكورة في  
 وجه المدعى عليه الا تقي ذكره بعد المرافعة الشرعية بالوجه الشرعي المتهم في قتله  
 حسن علي الجرجاني من الناحية ادعى حسن عبد الرحيم المذكور عن نفسه وبطريق  
 الولاية الشرعية عيسى على ابنه القاصر قرشي وعلى ابن ابنه المقتول هو احمد ادعى  
 عبد الرحمن ومحمد وشريفة الباقون اولاد شمع بنت فراج المذكورين على غيرهم الحاضر  
 معه بمجلس حسن علي الجرجاني المذكور بان المذكورين حسن وعليهما المدعى عليه المذكور كان  
 مطلقا بضبطه للدويان بسبب تهمة في قتل شخص يدعى عليا احمد من الناحية وفي جرح  
 شخص آخر يدعى كريمه من احدى الروافع ولما اراد مورثهم محمد حسن البدرى  
 المذكور القبض على حسن علي الجرجاني المذكور تعدى وضربه بسكينه هدا في ٢٨  
 من سنة ١٢٧٤ فاصابته في عنقه وكنته وحلقه من الجهة اليسرى ومات  
 ملازما للفراس الى ان توفي بسبب الضرر بالمذكور في يوم عشرين ربيع الاول سنة  
 ١٢٧٤ وانحصار ميراثه في ورثته المذكورين اولادهم ماتت والدته شمع وانحصار ميراثها  
 فيمن ذكر من ورثتها من غير شر يكتسبه في ذلك شرعا  
 وطلبوا سؤاله عن ذلك سئل المدعى عليه حسن علي الجرجاني عن ذلك فاجاب بالاعتراف  
 بانه ضرب محمد احسنا البدرى المذكور ومورث المدعين المذكورين بسكينه هدا  
 فاصابته في عنقه وكنته وحلقه من الجهة اليسرى عنده ارادة ضبطه ومات بسبب  
 ذلك عن ورثته المذكورين ويريد السماح مما حصل منه فلما سمع اولياء المقتول  
 جواب المدعى عليه المذكور بالاعتراف بقتل مورثهم هدا بالسكينه المذكورة طلبوا  
 القصاص من القاتل مورثهم المذكور وحيث اعترف حسن علي المدعى عليه بالقتل  
 لمورثهم هدا بالسكينه اعترافا شرعيا وطلب الورثة الكبار والقصاص من القاتل  
 المذكور فقد حكمنا لهم عليه بالقصاص حكما شرعيا مستوفيا شرائطه الشرعية  
 فسالكم في ذلك (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام فهو صحيح بناء على ما هو من طريقه والله  
 تعالى اعلم (سئل) بافادته من المعية السنية في ١٢ رجب سنة ١٢٧٨ هـ شرعا على  
 خطاب واردها من مديرية جرجاني غايه جادى الاخرة سنة ٧٨ هـ ومعه قرار واعلام  
 شرعي من قاضي مديرية جرجان مؤرخ في ٢٢ جادى الاخرة سنة ١٢٧٨ هـ مضمونه بمجلس  
 قضايه مديرية جرجان بحضور حضرة وكيل المديرية وحضرات أعضاء المجلس ومفتيه



وقاضي ولاية طهطالدي الواضع اسمه وختمه فيه قد سمعت دعوى قتل أحمد فرغلي  
من ناحية مزانة والشيخ جبريل بن جبريل المصهر ارثه شرعاً والدته المرأة أم أحمد بنت  
سلطان وأخوه به مناهما محمد بن وحسن القاصران عن درجة البلوغ المقامة عليهما  
والدتهما المدة كورة وصيا من طرف حضرة مولانا قاضي أفندي ولاية جرجا بوجوب  
اعلام شرعي تاريخه ٩ جمادى الاولى سنة ١٢٧٨ وفي أختيه الباتنتين أيضاً المرأة  
مرجانة والمرأة زبيدة الوكيله عنهما والدتهما المرأة أم أحمد المدة كورة الثابت انحصار  
الارت فيهم وو كالة أم أحمد عن الباتنتين المدة كورتين بشهادة عبد الله جاد الله والسيد  
عمر من الناحية المدة كورة المزكبين سرانهم على ثبات هادة كل من محمد منصور ومحمد  
حامد من الناحية المتهم في قتله فرحات جودة وابوالعلاج جودة وعبد الله المتعال محمد من  
الناحية ادهت أم أحمد المدة كورة من نفسها وبطريق التحدث الشرعي والوكالة  
الشرعية من المدة كورتين على غرماثا المستوين معها بالجلس وهم ابوالعلاج جودة  
واخوه فرحات جودة وعبد الله المتعال محمد من الناحية المدة كورة بانهم في يوم الثلاثاء  
الموافق ٣ ربيع الآخر سنة ١٢٧٨ حصلت مشاجرة بين اهالي حصه حنين  
خليفة وسامان عمران المشايخ بالناحية فتوجه ابنها أحمد فرغلي المدة كورة الى محل  
الواقعة فضر به كل من ابى العلاج وجودة وفرحات جودة وعبد الله المتعال محمد بقوت شوم خطا  
اصابه احدى في عظم الانف فكسرها واسال دمه والثاني في يده والثالث في اصبعه  
الخنصر فلازم القراش من ذلك ومات بسبب ذلك الضرب المدة كورة في ٣ جمادى الاولى  
سنة ١٢٧٨ وتظالمهم بما يترتب عليهم في ذلك شرعاً وتظالم مسؤولهم عن ذلك سئلوا  
عما ادعته المرأة المدة كورة فاجاب احداهم وهو ابوالعلاج جودة بالجور والكلية ولم يضر  
المرأة بينة عليه فترتب عليه اليقين الشرعية فلقناه لها بطلبها واما فرحات جودة  
فاجاب بان شمعونا خالفاً احد من سكانها بالمركة ضرب والده بطوبه فقتلوه  
يضر به كما ضرب والده فاصابت الضربة بيد أحمد فرغلي المقتول خطا واما عبد الله المتعال محمد  
فاجاب بانه كان في يده عصا وقصد الخبز بها فاصابت أحمد فرغلي المدة كورة خطا في نفسه  
فكسرت العظم واسالت الدم فلازم القراش مدة ومات بسبب الضرب المدة كورة  
وحيث اعترف فرحات جودة وعبد الله المتعال محمد بالضرب الى أحمد فرغلي المدة كورة وموته  
بسبب الضرب المدة كورة فقد حكمنا بالزوم الدية على الضاربين المدة كورتين من مالهما  
وقدرها خمسة عشر الف قرش وثلاثة وسبعون قرشاً ونصف وربع من قرش حملة  
صاقام وجملة على ثلاث سنين من وقت القضاء هذا ما رخصا المحكم (اجاب) بالاطلاع  
على هذا الاعلام وجد غير مستوف من وجوه احدى في اثبات نسب اخوة الميت من  
غير بيان ان كلامهم متيق اولام فقط وثانها عدم اتضاح كون اثبات نسب الورثة  
المدة كورتين ضمن الدعوى الصريحة وثالثها عدم بيان ضرب كل من المدعى عليهم

الثلاثة معينا من حيث محل الاصابة في دعوى المدعية مع عدم بيان ان ضربة كل  
واحد منهم متخذة بحيث لو اقررت لقتلت وكون الضربات على التعاقب أو معاً رابعها  
ان جواب فرحات جودة لم يصرح فيه بما يوجب القتل بل قال فاصابت الضربة بيد أحمد  
فرغلي المقتول خطا ثم ذكر في الاعلام جواب عبد الله المتعال محمد بقوله واما عبد الله المتعال  
محمد فاجاب بانه الى ان قال في كسرت العظم واسالت الدم فلازم القراش مدة ومات  
بسبب الضرب المدة كورة فالتصرح بالقتل انما هو وفي جواب الاخيرة فقط المتفصل عما  
قبله ياما ما وبناء على ذلك فهو المتواخذ خامسها انه اذا كانت الدعوى من الولي بان  
القتل الخطا صادر من الثلاثة فكيف يحكم بالدية كاملة على اثنين منهم على فرض  
اقرارهم بالقتل وانكار الثالث مع عدم الاثبات عليه اذ دعوى الولي على الثلاثة  
تضمنت ايجاب ثلث الدية على كل واحد منهم عند الاثبات ومطالبة كل منهم بالثالث  
ثم لم يحصل من الولي مع المقرين تصديق على حصر القتل فيهما لتجب الدية عليهما  
كاملة على فرض كونهما مقرين بذلك الى آخر ما فيه فيقتضي اعادة الاعلام له  
لاستيفاء ما هو لازم شرعاً والله تعالى اعلم (مثل) بافاضة واردة من المعية الدية مؤرخة  
٢٥ رجب سنة ١٢٧٨ شرعاً على خطاب واردها من مديرية سيوط مؤرخ في ١٢  
رجب سنة ١٢٧٨ ومعه قرار واعلام شرعي من قاضي مديرية سيوط مؤرخ في ١٩  
ربيع الاول سنة ٧٨ مضموه بحضورنا وحضور سعادة أقدم البك المدير وحضرة  
الوكيل ومفتي المجلس قدادعي الذي دوس مسعود من اهالي الناحية بقسم الشروق  
المعروف عينا باخبار شاددي حصر الارث في الورثة الاتي ذكرهم على غريمه  
الحاضر معه في المجلس بزان لي محمد اغاغا بن سامان محافظ بلكات بياده باسيوط سابقا  
بانه كان له ابن اصيله يدعى مسعود ادخل ايلة الاثني رابع عشر محرم سنة تاريخه  
الوكالة المملوكة له مدشافع بسيوط لاجل المبيت بها وكان بها وقتئذ محمد اغاغا المرسوم  
تعدى عليه وضر به هذا بيده ورجليه فلزم القراش حتى مات بسبب الضرب المدة كورة  
عنه وعن ولدين قاصر بن قادر ومنسا المرزوقير له من زوجته المرأة اصطفاه بنت  
ارمانيوس شتوده القائمة في عصمته الى موته وعن زوجته المدة كورة لا وارث له سواهم  
حسبما شهد له بذلك من اهالي ناحيته كل من اسمعيل تركي وعثمان توفيق خفاجي  
المزكبين بشهادة علي عبد الله من الغريب وعبد الحميد عبد الله الباقوري في وجه  
المدعي عليه المدة كورة بدلا المرافعة الشرعية ولا تصاب المدعي في ذلك عن نفسه  
بطريق الاصله وعن ولدي المتوفى القاصر بن بطريق الولاية وعن الزوجة بطريق  
الوكالة فهاهنا هذا المجلس الشاهد له بها كل من العلامة الشيخ محمود احمد قراة  
والفاضل السيد زين الدين ابن المرحوم السيد رافع طالب المدعي عليه بما يترتب عليه  
في ذلك شرعاً لكونه والقائل له دون مالث الو كالة ومن كان مقيما بها وقتئذ فانهم



بريئون من ذلك وسأل جوابه عن ذلك سئل المدعي عليه عن دعوى المدعي القتل  
المذكور في محضره اجاب كذا قاطب من المدعي بينة تشهد له ايدها فاحضر كلا من  
عمر محمد ولاشين خضر من اهالي شاسة وعبدالله تركي من الشامية وعلى ابي زيد من  
الغريب وبخت محمد من سوطواقي زيد رفاهي وعلى عبد الدائم كلاهما من الغريب  
واستشهدهم على دعواه وشهد عمر وعبدالله على التعاقب بعد طلب اداء الشهادة انهما  
عاينا ضرب محمد اغا المذكور لمعهودا بن المدعي بالسيف مرتين وبالرجل مرتين وزاد  
عمر في شهادته ان المضرور لزم الفراش بعد الضرب حتى مات بسببه وزاد عبدالله انه  
لم يعاين ملازمة الفراش بل فارقه بعد الضرب ولم يلزمه غير انه لما سمع بموته ذهب  
الى محل نومه فراه ميتا ولم يعلم كونه مات بسبب الضرب المذكور او بسبب آخر وشهد  
على ابو زيد انه عاين رجلا يقال له محمد اخا لضر ب معهودا بن المدعي بيديه ورجليه  
ولم يكن لا يعرف شخصه ولا حليته ولا نسبه حتى لوراه الا ان لا يعرف وجهه ولا يعلم  
موت معهودا بسبب الضرب او بسبب آخر وشهد بخت محمد انه كان في اسفل الو كالة حتى  
دخل معهودا ليلا فضر به محمد اغا المذكور فبين ثم علام معهودا الى اهله فاقبعه محمد  
اغا المذكور وضربه كذلك برجله وكان صدمته خلفه ما وعين ذلك ثم تركه ما ونزل الى  
اسفله واقام حتى سمع بموته ولا يعلم كونه مات بسبب الضرب المذكور او بسبب  
آخر واخبر ابو زيد وعلى عبد الدائم انهما لا يعلمان شيئا من ذلك كله لعدم اعتبار  
شهادة من لم يشهد بملازمة الفراش والموت بسبب الضرب لم تقبل شهادة من ذكره  
ما عدا عمر فانه شهد كذلك فاعاد المدعي عليه في شهادته قطع فيه بانه شيخ فلاحه  
قريته فصداقه عمر والمدعي على ذلك فلم تقبل شهادته ايضا وطلب من المدعي بينة  
اخرى تشهد له بدعواه فهدى زورت بت له العيين على المدعي عليه فامتنع من تحليفه  
واقضت الشريعة انه حيث جحد المدعي عليه بدعوى المدعي ولم يكن له على ما بينة  
فليس له مطالبة عليه الا باليمين عند طلبه لها وكتب هذا اعلاما صادرا من المحكم  
(اجاب) لاشي على المدعي عليه ولا على غيره والحال ما ذكر حسب ما هو محضره هذا الاعلام  
والله تعالى اعلم (سئل) باقادة من المعية مؤرخة في ١٨ شعبان سنة ٧٨ تتضمن الاقادة  
هما ورد من المناقضة من طرف مفتي قلم دعاوى جرجا وقاضي جرجا لما تحرر من هذا  
الطرف سابقا بتاريخه رجب سنة ٧٨ في شأن الاعلام المهررد من قاضي جرجا وصورة  
المناقضة الهيكلي عنها قد صار الاطلاع على ما افاده حضرة مولانا شيخ الاسلام مفتي  
افندي الديار المصرية حفظه الله آمين وفيه من ايجاب به والحال انه من جهة المحفزة  
عندنا ببلادنا فالحقير مثل المشد في تعاطيه ما يتعاطاه المشد من اطاعتهم لمشايخ القرى  
واعانتهم على ما يطلبونه منهم كاعانة المشد ولا فرق عندنا بين بلادنا وبينها الا في حالة  
واحدة وهي ان الخفير يزيد على المشد بالحراسة والحفظ لئلا وليس تخفيرا له ورسعة في

كونه على الحفظ والحراسة فقط وحيث قد شهدا فيه غير مقبولة شرعا بسبب ذلك وايضا  
لم يثبت شرعا وجود البنت مقتولة وبها الاثر بالبلدة المذكورة بل ذلك مجرد دعوى من  
والديه اخالية عن الاثبات الشرعية بكونها مقتولة بالبلدة حتى تجب القسامة والديه على  
اهلها على ان الخفير بن المذكورين من اهل البلدة المذكورة والمصرح به ان اهل البلدة  
لا تقبل شهادة بعضهم على بعض في القتل واقبل سبحانه وتعالى اعلم (اجاب) صار  
الاطلاع على اقادة حضرة مفتي مجلس مدير بجر جرجا وقاضي جرجا المستطرة على ظاهر  
الاصلام المتضمن دعوى قتل البنت بينا انه الرضية المقاد على الاعلام المذكور سابقا  
من هذا الطرف بانه غير مستوف لتصور عباراته حسب ما اوضحناه باقادة المذكور كورة  
المؤرخة رجب سنة ١٢٧٨ المتقدمة في كتاب الحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ  
واقادة حضرة مفتي والقاضي المذكورين لم يخرج بها الاعلام المذكور عن كونه  
غير مستوف على الوجه الذي بيناه في جذاته اعدم ايجاب عباراته واما اذا كان الواقع  
حسبما اوضحه حضرة المفتي والقاضي باقادة المحكمي عنها فالحكم في نفس الامر موافق  
للجهة بناء على ما اوضحناه من كون الخفير هو المشد المعين على الظلم لشيخ القرية ومن  
عجز المدعي عن اقامة البينة على صدور القتل من المعين ومن عدم تحقق وجود البنت  
ميتة في الجهة المذكورة وبها الاثر الهيكلي عنه في الاعلام مع انه في غالب الظن انه لو سئل  
اهل الجهة عن وجود البنت ميتة وبها الاثر في تلك الجهة لما انكروا كونها ميتة  
وبها الاثر ومصرح به في عبارة المحكم وعبارة نتيجة القضية الهيكلية عن العشرة اشخاص  
من الناحية خلاف الشاهد بن المذكورين تشعر بتحقيق ذلك وان لم يشهدوا بصور  
القتل من المدين المدعي عليه وما اشار اليه حضرة القاضي والمفتي من ان الخفير بن من  
اهل البلدة وان المصرح به ان اهل البلدة لا تقبل شهادة بعضهم على بعض فليس على  
اطلاقه بل ذلك في البلدة الصغيرة التي هي ليست ذات حارات لانها حينئذ كحالة  
واحدة ولا تقبل شهادة بعض اهل الهلة على بعضهم بالقتل اذا تحقق وجود القتل  
فيها وان كانت تقبل في حق القسامة اذا تضمنت شهادتهم وجود المدعي قتله ميتا في  
هذه الهلة وبها الاثر لكونهم يثبتون على انفسهم مغرما وعلى غيرهم فتقبل حيث لم يكن  
دعناك مانع آخر وعبارة الاعلام المذكور خالية عن ايصاح حقيقة البلدة المذكورة  
وعن بيان محل القتل في الدعوى حتى يعلم الحكم جليا ولذا قلنا في افادتنا السابقة  
وعلى فرض عدم قبول الشهادة فلا يلزم بهجة ترتيب مجرد بين واحدة في هذه القضية  
اذا المتبادر الى آخر ما قلناه من التفسير الى ان قلنا يجب ما ذكره على اهل الهلة بعد  
تحقق وجود القتل فيما اوضحنا غير متضح جليا فيني إعادة الاعلام لحل الواقعة  
لايضاح الامر الى آخر ما ذكرناه ومع هذا كله فاما ان يعتمد على اقادة حضرة القاضي  
والمفتي الخارجة عن الاعلام ويصرف النظر عن وضوح المطلوب من الاعلام لانه



إذا كان الواقع هو ما افاده باقادهما المذ كورة الخارجية عن الاعلام فالحكم كما ذكره  
ولا نظر لعبارة الاعلام في حد ذاتها وان كان يستلزم الحال لسكون الاعلام لا بد ان  
يكون مستوفيا واضحا فيجري طلب ذلك حسبما اشرفنا اليه وهذا ما لزم والله تعالى  
اعلم (مثل) باقاده من المعية السنية مؤرخة ١٨ شعبان سنة ٧٨ على خطاب من حضرة  
مدير سيوط مؤرخ في ٤ شعبان سنة ٧٨ وبعده نتيجة واعلام شرعي من قاضي مديرية  
سيوط في ٢٢ رجب سنة ١٢٧٨ مضمونه بحضور نايدويان المديرية بسيوط وبحضور  
حضرة الوكيل ومفتي المجلس حضر سلمان بن حماد من اهالي دير الجنادلة وزوجته  
المرأة خضر عتبت جمعة الشهيرة بالقراية والد المذ في الاتي ذكره وزوجة ابنها المتوفى  
هي المرأة عليا بنت همام عبد الحفيظ الشريف وصحبتهما اولادهما من المتوفى المذ كور  
القاصرون عن درجة ابلاو محمد وحماد وحماد وحماد وحماد وحماد وحماد وحماد وحماد  
اهالي ناحية كوم اسفحت وادعي عليه سلمان حماد المذ كور عن نفسه وبالكالة  
الصادرة شفاها بالجلس من زوجته خضر عتبت ابنة عليا وبالكالة الشرعية على  
اولاد ابنة القاصرين المذكورين ان المذعي عليه كان في شوال سنة ١٢٧٧ مع ابنة  
المتوفى سليمان بغيطة الدخلة استحقاق اهالي النخيلة فتعدى عليه المذعي عليه وضربه  
هدا بندقية معمرة برصاصه فاصابه في جانب وركه الايسر ومات حتى خرجت من  
الجانب الاخر فخرض واستمر ملازما فراشه حتى مات بسبب ذلك عن ابويه وزوجته  
واولاده القصر المذ كورين من غير شر يمت وبعد قتله هرب خوفا من مجازاته بسبب  
ذلك حتى شرف حضرة الخديوي الاعظم قصر المحررة فاتي مستخفيا ملا كفته على  
رأسه واقبله لدى حضرة بعض ذوات المعية السنية انه قتل ابن المذعي المذ كور محمد  
ورغب في العفو عنه من ذلك واعدل الحكومة وحرصا على عدم ضياع حقوق الرعايا  
ضبط وارسل المديرية لاجل تحقيق ذلك عليه فندب هو وموكلاته لذلك ويطالبه بما  
يترتب عليه بسبب قتله لابنه المذ كور على هذا الوجه ويسال سؤاله عن ذلك وبعد  
تحقيق موت المتوفى وانحصار اثاره في المذعي وموكلتيه واولاد ابنة المذ كورين ومعرفة  
عيننا ونسبنا بشهادة كل من الشيخ خليل حمد ورفقات محمد من اهالي المدير  
المذ كور المعدلين بكل من علي همام الشريف وحماد المذادي في وجه المذعي عليه  
بعد المرافعة الشرعية مثل المذعي عليه عن دعوى المذعي القتل على هذا الوجه فانكر  
دهواه القتل لابنه وحماد حماد كايما وانكر اقراره لدى بعض ذوات المعية السنية  
بانه قتل ابن المذعي وعرف انه لما جاء واضحا كفته على رأسه راجيا العفو وسئل عن  
جريمته التي فعلها اقربا نه متهم فقط في قتل ابن المذعي ولم يقربانه قتله بالقتل كما ادعي  
والده فطلب من المذعي بينة شرعية تشهد له بدعواه فاحضر كلام من احمد سلمان وعبد  
المجيد محمد كلاهما من اهالي المدير المذ كور واستشهدا على دعواه فتشهد كل منهما

على انفراد بعد ان استشهدانه عاين طاعة المذعي عليه الحاضر بالجلس ضرب سلمان  
المتوفى المذ كور ابن المذعي المذ كور بندقية معمرة برصاصه فاصابه في وركه الايسر  
وسرت حتى خرجت من الجانب الاخر فخرض حتى مات بسبب ذلك في شوال سنة  
١٢٧٧ واحضر ايضا كلام من حضرة صالح افندي ابن المرحوم محمد احمد كاشف  
جمال الدين والمترجم المذ كرم الشيخ سليمان عبد المتعال عثمان السامي واستشهدا  
كذلك فتشهد كل منهما في وجه المذعي عليه بانه حين جاءه لدى حضرة بعض ذوات المعية  
السنية اقربانه قتل رجلا من اهالي دير الجنادلة بندقية تحية اوله كن لم يمين ولم يقل  
انه متهم فيه تهمة فقط فلم اجمع المذعي عليه شهادتهما صديق على ان المذعي عليه  
بقتله هو الذي اخبر بالمعية انه متهم في قتله ولم يقربانه قتله فعند ذلك اهدر له في الشهود  
المذ كورين فقد ح في الاولين بانهم امن بلاد المذعي ولم يدع فيهما ولا في الاخرين قدما  
شرعيا يبطل شهادتهم وزكي الاولان سرا بشهادة كل من الشيخ خليل حمد ورفقات  
هموز المذ كورين ثم علمنا بجمعهم مع الشاهدين بحضرة المتداعيين وزكي الاخران  
سرا ايضا بشهادة الفاضل الشيخ احمد محمد علي المسلي والشيخ حسب النبي على المرمي  
ثم علمنا بشهادتهم ما وجهه مع الشاهدين بمجلس الشداعي ثم بدد الدعوى  
والث- هادفة على الوجه المشر وج- حدث حضرة مولانا افندي البسائعين من وروثة المقتول  
على العفو عنه وكر ذلك عليهم المرة بعد المرة ووعظهم ورغبهم في نواب الاخرة فابوا  
وطلبوا القصاص منه شفا الصدورهم فاجابهم لذلك وحكم على المذعي عليه بذلك لهم  
تحريرا في الثاني والعشر من رجب الفرد سنة ١٢٧٨ فالحكم (اجاب) اذا ادعي  
الولي القتل العمد وصحت وشهدت البيعة طبق دعواه وطلب البسائعين من الورثة  
القصاص وكانت وراثة ثابتة بالوجه الشرعي فالج- كم بالقصاص في عم- له حيث لم  
يتم بالبيعة ما يمنع شهادتهم والله تعالى اعلم (مثل) باقاده واردة من طرف قاضي  
شلمون مؤرخة في ١٢ رمضان سنة ١٢٧٨ مسطرة على صورة قضية مضمونها  
تقصيلا لحضر بالجلس الشرعي محمد دياب جاويش المشهور وادعي بالاصالة عن نفسه  
على خصمه الحاضر معه بالجلس الحاج محمد دوي جاويش المشهور وايضا هو والوكيل  
الشرعي عن المرأة صبيحة بنت المرحوم محمد مصطفى جاويش المشهور وزوجة المذعي  
المذ كور الشابت وكيله عنها بالوجه الشرعي بمقتضى شهادة المذكر احمد جاويش  
المشهور والحاج شحاتة البقري المشهور وايضا قد ثبت معرفة المذعي والمذعي عليه  
وموكلته بالوجه الشرعي وقال المذعي في دعواه ان المرأة صبيحة المذ كورة واضحة يدها على  
منزل كائن بناحية القراية من غير وجه شرعي وهذا المنزل ملك لي وهو مشتمل  
على اما كن معلومة بحدود اربعة حدها القري بجوار شارع حارة القراية والقلي بعضه  
بجوار دار شحاتة الوكيل بن احمد الوكيل وبعضه بجوار دار سيارة الوكيل بن يوسف



الوكيل والشرقي بجوار دار الشافعي الوكيل ويجوز اذ شارع زقاق الملايلة والبحري بجوار  
احمد بن هليمة بن اسمعيل بن ابي ريم ومن حيث ان المنزل المذكور ملك مستحق لي  
وزوجتي المذكورة صبيحة واضعة يدها بغير وجه شرعي عليه اريد ترعه من يدها بالوجه  
الشرعي وكذا واضعة يدها على حلي وأمنه تذكرا أدناه وغير ذلك كما هو مشروح

قرش	عدد	قرش	عدد
٤٠٠	قصة ذهب بندي	٢٠٠	حبة فضة
٤٥٠	قصة ذهب بندي	٢٦٠	تعاليق البرقع
٣٧٤	سواد فضة ثمنها	٧٥٠	شعير ذهب
٢٥٠	طشت نحاس كبير	٢٢٥٠	لؤلؤ على البرقع
١٢٥	طشت نحاس بصفي	٣٨٠	بنادقة ذهب تعاليق
٣٠٠	صحن نحاس	٥٠٠	محبوب اسلامبولي
٣٠٠	حامل نحاس	٤٥٠	حلق ذهب
٣٠٠	قزان نحاس كبير	٢٠٠	انجر نحاس
٩٠	دست نحاس	٥٠	غلاية
٦٠	دست نحاس	٢٠٠	صنينة مشاء
١٠٠	صحن نحاس كبير	٢٠	فانوس
٥٠	صحن نحاس	١٠٠	صندوق
١٠٠٠	مجل فضة قيمة المبلغ قرينه	١٥	مخوق نحاس
٣٧٤	أساور فضة	٥٠	صحن نحاس كبير
١٦٥	أساور فضة	١	ختم باسم والده
٢٥٠	بغمة ذهب	١٢٠٠	جاموسة

٣٠٠ خرز مرجان صادق

هذه الاشياء المذكورة في اثناء تلك المدة اغاية سنة ١٢٧٦ اعطيت لها المصاغ  
من مدة تزيد على ثلاثين سنة وفي اثناء تلك المدة اغاية سنة ١٢٧٦ اعطيت لها المصاغ  
والحلي المذكور على قبول الزينة وباقي الاشياء واضعة يدها عليها بغير وجه شرعي  
واحيث اني مالك لجميع ما ذكر أعلاه اريد ترعه من يدها واستقلائي عليه بالوجه  
والشرعي فستل من الحاج محمد بدوي المذكور الوكيل عن المرأة صبيحة المذكورة عن  
جميع ما ذكره المدعي في دعواه فاذكر جميع ما ذكره المدعي ووجه جودا كليا وقال ان  
جميع ما ذكره المدعي ليس موجودا أصلا ما عدا الدار المذكورة فهي موجودة  
بجودها المتقدم ذكرها وانها ليست ملكا للمدعي المذكور وقد ادعى الوكيل المذكور وهو  
الحاج محمد السابق ذكره الى المكرم محمد دياب المزبور وقال في دعواه انه في شهر

ذي القعدة سنة ١٢٧٧ كان حصل بين محمد دياب جاويش وبين زوجته صبيحة منازعة  
في خصوص ما ذكره المدعي في دعواه ثم رجع عن المنازعة واقروا شهد على نفسه بحضور  
بينه من المسلمين بانه لا يستحق قبلها شيئا مطلقا لمن قليل ولا من كثير واقربان المنزل  
السكان بناحية القراقره المذكورة انفا ليدس ملكه وبراها البراءة العامة من سائر  
الدعاوى فستل من محمد دياب المزبور عن الاقرار المذكور الذي ذكره الوكيل الشرعي  
فانكره كليا فطالب من محمد الوكيل بدنة شرعية تشهد له طبق دعواه فقباب وحضر  
وصحبه المكرم الشيخ عبد الغني نوح ابن المرحوم احمد نوح والمكرم الشيخ نجات بن  
احمد نوح والمكرم الشيخ محمد ابو عثمان والمكرم الشيخ سيد عثمان ابن المكرم الشيخ  
محمد عثمان الجميع من أهالي القراقره قلوبية وشهد كل منهم على انفراد في وجه  
محمد دياب المذكور بقرينة قوله انه قد شهد له في شهر ذي القعدة سنة ١٢٧٧ كان  
حصل بين محمد دياب جاويش وبين زوجته صبيحة منازعة في خصوص ما ذكره المدعي في  
دعواه ثم رجع عن المنازعة واقروا شهد على نفسه بانه لا يستحق قبلها شيئا مطلقا لمن  
قليل ولا من كثير وان المنزل المذكور بناحية القراقره ملك لها وليس له فيه حق  
وابراها البراءة العامة من سائر الدعاوى فاستل الحكم (اجاب) هذه الدعوى على هذا  
الوجه غير تامة شرعا لعدم تجميعها بواسطة عدم كراسها اجداد اصحاب الحدود  
بالنظر للبعض اذ لم يكن متميزا الذي القاضى عن غيره بمجرد ما ذكر من اسمه واسم أبيه  
وعدم صحة التعديد في الحد البحري وكذا بعض المنقولات المثلية لم يذكر وزنها ووصفها  
وهو شرط فيها وحينئذ لا يترتب على مجرد هذه الدعوى وجوب جواب الخصم فلا  
يسال عن الدعوى ما لم يصححها فان صحت وستهل الخصم واجاب بالانكار وادعى اقرار  
خصمه بانه لا دعوى له قبله ولا حق واقام بينة طبق دعواه وعدلت الشهود يمنع المدعي  
من دعواه وعند عدم التجميع لو ادعى المدعي عليه بدفع هل يسمع اختلاف فيه العلماء  
وذكري الهندية عن المحيط ان مدعى الدفع يطالب بتجميع الدعوى ثم اثبات الدعوى  
وهو الصحيح وفي البزازية الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة التي اتفقت الائمة على  
فسادها صحيح في الاصح وقيل الدفع ايضا فاسد لانه مبني على الفساد والبناء على الفساد  
فاسد ثم قال فان قلت ما فائدة دفع الدعوى الفاسدة مع ان القاضى لا يسمعها قلت  
اتفقوا ولم اره فائدة لو ادعاه على وجه الصحة كان الدفع الاول كافيا كما افاده في البحر  
والله تعالى اعلم (سئل) بانفاذ واردة من مديرية الروضة مؤرخة في ١٢ رمضان سنة  
١٢٧٨ مضمونها واصل اطرف حضر تسكم ماذا كره في شأن قضية شرعية بخصوص  
ما يتعلق بتركة زينب السوداء معتقة المرحوم عمر بن الاشقر ومعهما فتوى من  
حضر ات علماء الخنفية واعلام شرعي تؤمل من حضر انكم انظر في ذلك واعطاء الجواب  
الشرعي شرحا على هذا كره حسب ما يتضح من حضر تسكم (اجاب) انه على حسب الخطاب



الواردين مدير الروضة المشرع اعلاه بطلب الاطلاع على اوراق هذه القضية وضمها  
جواب حضرة القاضي السيد علي البقلي واعطاء الجواب شرعا على هذه المذكرة حسبما  
يتضح لهذا الطرف قد صار منظره ذلك والجواب عنه انه بعد الحكم بقبول الوصية  
والايصاء بشهادة البينة المذكرة شرعا لا يترتب خلع شرعي في حكم القاضي بذلك اذا  
صدر مستوفيا شرائط الصحة على مجرد نظره ورشاهدي الحكم موظفين في مهلة تحت  
نظر الوصي وزوجته بامرة نظير الامامة والخطابة والقراءة اذ هما ليسا من قبيل الاجير  
الخاص لمن شهد له وان كانت شهادة الوصي لوالده وغيره مقبولة فينبذ قد وجد في  
شهادتهما ما يقيم نصاب الشهادة وهو شهادة رجلين بلا مانع فلا نظر لغيرهما شرعا  
وحيث ان الطاعنين الآن من عوام الناس الذين لا يعرفون دقائق الشرع فلا يعد  
حينئذ طعنهما في الحكم الاول بالبطالان وتبيين اوجه الموضحة بهذه المذكرة من  
الاقرار الذي يترتب عليه مجازاتهم او احوال هذه لانهم ما حيث كانا من العوام فلا  
يفرقان بين الاجير الخاص وغيره فيقوم بهما ان الشاهدين حيث كانا ياخذان المعلوم  
من المدعي وان كان في مقابلة وظيفتهما في المصداق يكونان من الخدم الغير المقبولة  
شهادتهما شرعا وقد ثبت سؤال احد الشهود ببيان اياه موصى له في هذه الوصية وانه مات  
فيكون نصيبه ميراثا للشاهد فصدق على ذلك فتشاهدته باطالة فصل الطعن بان بعض  
الشهود خدمة والبعض موصى له واستنادهم الى بطلان الحكم على الفتوى من باب  
الجهل منهما اذ الفتوى لم يفهم منها ان الحكم لم يصادف الصحة بل تضمن انه اذا ثبت  
بعد الحكم ان الموصية رجعت عن وصيتها الاولى واوصت ثانيا للمدعية الوصية ثانيا  
بحكم بطلان الوصية الاولى وهذا مقرر للحكم الاول في حد ذاته وبقيدانه ينقض بثبوت  
ما طرأ على الوصية الاولى من البطل وهو الرجوع لكن يفهم من ذلك ان الفتوى دليل  
بطلان الحكم الاول وحينئذ فاذا لم يوجد ما يوجب منع شهادة جميع الشهود خلاف  
ما ذكره الطاعنان فلا يترتب على ذلك عدم قبول شهادة الرجلين المذكرة كورين ونقض  
الحكم اذ صدر مستوفيا شرائطه المعبرة فيصرف النظر عن هذه القضية والحال  
ما ذكرنا ان يكون هناك وجه آخر والله تعالى اعلم (سئل) بافاضة من المعية السفية وورخة  
في ٢٢ شعبان سنة ٢٧٨ شرع على خطاب واردين مدير روضة سنار والخرطوم مؤرخ في  
١٢ رجب سنة ٢٧٨ ومعه هذا كروا على شرعي من قاضي المديرية المذكرة كورة  
مؤرخ في ٨ ج سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة مضمونها حضر كل من ابي القاسم ولد احمد  
ولد ابي القاسم العوضاني البطحاقي المقيم بمكة ولد مدين ومحمد ولد البشير ولد الخضر  
المشفي المقيم بولد مدين ايضا وحضر تلمذهم اربعة اشهر في بيت علي ولد ابي  
القاسم العوضاني بطحاقي والد محمد ولد البشير المذكرة كورو بعد استقراءهم لدينا  
بالجلس الشرعي ادهى المذكرة كوران على عهده المذكرة كورة بانها قتلت مورثتهما

بنتهما

بنتهما المسماة آمنه برغوة بنت المرحوم دشين ولد احمد ولد ابي القاسم خنقتها بسيور  
جباياتها المعلقة برقبتهما وماتت بسبب ذلك وحيث انهما وارثاها ولا وارث لغيرهما  
والدتها المدعي عليها المذكرة كورة يريدان النظر في ذلك بالوجه الشرعي سئل منهما عن  
جهة ارضهما للتوفاة المذكرة كورة قاضي احدى المسمى ابا القاسم انه عهدها اخوانها  
شقيقة يجتمع معهما في ابيهما احدى ابي القاسم ووارثها وادهى احدى المسمى  
محمد اولاد البشير انه اخوها لاهما ووارثها وان لا وارث لغيرهما والدتها المذكرة كورة  
وسئل المدعي عليها جوابا عن ذلك فاجابت بالاقرار بان المدعين المذكرة كورين  
وارثا بنتها المتوفاة المذكرة كورة وان بنتها المتوفاة المذكرة كورة من مدة مقيمة ببندر ولد  
مدين تفعل القواش وفات يوم حضرت عندها بمنزلهما وطلبت منها طياقة فلما توقفت  
معها في الاعطاء عارضتها وخنقتها وهي ايضا امسكتها من سيور الجبايات التي في  
رقيبته وخنقتها وماتت وهي تحت يدها من اسباب ذلك وذلك بالمر بهما وليس  
معها احد مشارك لها في ذلك فعند ذلك كاف المدعيان البينة التي تشهد لهما  
بارثهما للتوفاة المذكرة كورة والانحصار فيهما وفي والدتها المدعي عليها المذكرة كورة فاحضرا  
كل من دفع الله ولده علي ولد محمد الرافعي ومحمد علي ولد احمد ولد مدين كلاهما من  
اهالي ولد مدين وبعد الاستشهاد شهد كل منهما بمفرده بحضور المدعي عليها المذكرة كورة  
وقال اشهدان ابا القاسم هذ اولاد احمد ولد ابي القاسم هو عم آمنه برغوة المتوفاة  
المذكرة كورة بنت دشين ولد احمد ولد ابي القاسم يجتمع معهما في جدهما احدى ابي القاسم  
وان محمد اولاد البشير المدعي ايضا اخو المذكرة كورة لاهما عاهما المدعي عليها المذكرة كورة  
ولا وارث لغيرهما وامهما المدعي عليها المذكرة كورة فلما شهدا هكذا سئل من المدعي  
عليهما هل لهما طعن شرعي فيما فحزت منه وطالب من المدعين تركيتهما فاحضرا  
كل من الخضر ولد البشير ولد الخضر المشفي والسعيد ولد دفع الله ولد ابي القاسم  
القباطين بولد مدين وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بمفرده وقال اشهدان كلا  
من الشاهدين المذكرة كورين عدل مرضي مقبول الشهادة لغيرتهما بهما وباحوالهما  
معاشرة وديانة وامانة وهكذا كذا كذا ليدنا شر او قيات شهادتهما شرعا ووجب ذلك  
ثبت ارض المدعين المذكرة كورين للتوفاة المذكرة كورة على الوجه المسطور ثم بعد ثبوت  
ارضهما والانحصار فيهما وفي والدتهما المذكرة كورة ادعيا عليها بالدعوى المعلومة  
واجابت بما ذكره وحيث ان المدعي عليها اقرت بانها قتلت بنتها المذكرة كورة فقد ثبت  
عليها القتل وتلزيمها اليه الشرعية من مالها في ثلاث سنين لورثتها المذكرة كورين والام  
لا تترك لكونها قاتلة وحكمت بذلك صار ذلك كله بشهادة الشيخ محمد بن محمد بن الجبال  
والفقيه محمد المبارك والفقيه محمد عامر والفقيه اليه محمد عثمان فالحكم الشرعي في هذه  
الحادثة (اجاب) حيث كانت أم البنت مقيمة بوراثة المدعين لبنتها وبقتلها بالخنق



فالواجب عليه ادية بنتها المذ كورة لوارثي المدعيين من ماله في ثلاث سنين معاملة  
لها باقرارها ان طالب المورثان ذلك وان كان في توثيق الاعلام خلل والله تعالى اعلم  
(مثل) بافادته من المعية السنية في ٢٣ شعبان سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب واردم  
مديرية سنار والمحرم يوم مؤرخ في ١٢٧٨ مرفوق به هذا كورة واعلام شرعي  
من قاضي المديرية المذ كورة مضمونه - حضر محمد ولد هوش ولد ادريس الدنقلاوي من  
خط ارقو مديرية دنقلا القاطن بالخرطوم الوصي الشرعي من قبل خا كمله ولاية ذلك  
على الولد القاصر المسمى عوضا بن اخيه الر يس محمد بن عوض بن ادريس ريس  
ذهبية الخواجا برتليقي القرنساوي وهكذا حضرت المرأة فاطمة بنت الترفة من اهالي  
الخرطوم زوجة اخيه المتوفى الرئيس محمد المذ كورة والدة ولد المذ كور وادعي على  
الحاضر موهما اوشى بشيروقالا في دعواهما عليه بان اوشى بشيرا الحاضر هذا قتل  
الر يس محمد المورث وزوج المرأة المدعية المذ كورة وولدها القاصر المرقوم هذا  
وهذا وانما حضر به ببندقية في حارسا صا صا جارية في خاضعة الشمال وخرجت من حقه  
اليمين ومات من ساعته بسبب ذلك وانه اقر بذلك طائعا وكان القتل في السدرة بين  
غابة شانيل واي كوكه خارجا عن الحكومة في دار الجوس التي هي دار الحرب في  
ذهبية الخواجا برتليقي الر يس محمد وان المتوفى المذ كورة ووارثه غير زوجته  
المذ كورة وولده المذ كور في دعواها القاصر المسمى عوضا الوصي عليه المذ كور ومعه  
ارثه فيهما يدون مشاركه ما ويريد المدعيان المذ كوران القصاص من المدعي عليه  
وما يترقب عليه شرعا والنظر في ذلك بالوجه الشرعي سئل المدعي عليه عن ذلك فاجاب  
بالانكار لا رث المدعية وولدها المذ كورين المتوفى المذ كور وولد كلف المدعيان اليينة  
الشرعية على دعواها ما الارث فاحضر كلا من محمد ولد محمد ولد ادريس من اهالي  
الخنق وهب الدكرم ولد محمد ولد حفار من اهالي ارقو مديرية دنقلا القاطنين  
بالخرطوم وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بمفرده بحضور المدعي عليه ايضا  
وقال اشهد ان المرأة فاطمة بنت الترفة المدعية هذه زوجة المرحوم الرئيس محمد  
ابن عوض بن ادريس المذ كور وفي دعواه من ماله ووارثه ولا وارث له غيرها  
وقد يرولدها المذ كور في دعواها القاصر المسمى عوضا الوصي عليه محمد عوض المدعي  
هذا المذ كور ومعه ارثه فيهما يدون مشاركه لما قلناه شهدا هكذا سئل المدعي عليه  
هل له طعن شرعي فيهما فحضر عنده وطالب من المدعيين تزكيتهما فاحضر كلا من  
خا كمل ولد علي ولد محمد والامين ولد خايفة ولد الامير كلاهما من اهالي مراع مديرية  
دنقلا القاطنين بالخرطوم وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بمفرده وقال اشهد ان  
كلام الشاهدين المذ كورين هذا مرضي مقبول الشهادة لمعرفتهما ما جاورا واما  
معاشرة وديانة وامانة وهكذا ذكيا لينا سارا وقبلت شهادتهما شرعا وعوجب ذلك

ثبت لدى ساموت المورث المذ كور وارث المذ كورين المتوفى المذ كور على الوجه المستطور  
وحكمنا بذلك لماعلى المدعي عليه ثم بعد ذلك ايضا ادعى الوصي والمرأة المذ كورة  
بالدعوى المتقدمة على المدعي عليه المذ كور وسئل منه عن ذلك فاجاب بالانكار لا قتل  
وللاقرار به وطالب من المدعيين اليينة الشرعية التي تشهد لماعلى اقراره بقتل الرئيس  
محمد المورث المذ كور ووارثه فاحضر كلا من حسن بن يوسف وعوض ولد حسن واحد  
سليمان وعبد الله اسمعيل وابراهيم المذ وطالب على وحاجي حمد ومحمد ولد علي ومحمد امين  
وخير سلوان ومحمد علي كنيال ومحمد ولد علي ولد حسن وفرح عبد الوهاب وابراهيم موسى  
ومحمد علي وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهم بمفرده بحضور المدعي عليه طبق الدعوى  
حرفا بحرف وسئل من المدعي عليه هل له طعن شرعي فيهم فطعن وقال ان جميعهم خدعة  
بالذهبية التي مات فيها القتل المذ كور ومعه وجودون فيما حين وجد فيها القتل المذ كور  
ولما سئل منهم عن ذلك اعترفوا بما ذكروا من المدعيين يينة اخرى فاحضر كلا  
من محمد قنديل وكيل الخواجا صيف افندي والر يس فرحون ومحمد كاملي وبلال وبعد  
الاستشهاد شهد كل واحد منهم بمفرده بحضور المدعي عليه وقال اشهد ان اوشى بشيرا المدعي  
عليه هذا اقر طائعا بان قتل الرئيس محمد عوض المذ كور هذا وعد وانما حضر به ببندقية  
في حارسا صا صا جارية في خاضعة الشمال وخرجت من حقه اليمين ومات من ساعته بسبب  
ذلك اسكون المتوفى المذ كور ضربه بسوط لاجل خدمة المقادف وكان القتل في السدرة  
بين غابة شانيل واي كوكه خارجا عن الحكومة في دار الجوس التي هي دار الحرب  
في ذهبية الخواجا برتليقي القرنساوي المستخدم بها كل من المقتول والقاتل ثم احضر  
المدعيان المذ كوران كلا من محمد كور ولد حاج ولد حسن الدنقلاوي وعلي ولد ضباب  
ولد عوض وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بمفرده بحضور المدعي عليه باقر  
طائعا بقتل الرئيس محمد المذ كور هذا وعد وانما طبق الدعوى حرفا بحرف ثم سئل من  
المدعي عليه هل له طعن شرعي في الشهود المذ كورين فحضر عن ذلك ثم اقر لينا طائعا  
بما رآه انه كان اقر بقتل الرئيس محمد المذ كور وادعى انه كان مكرها على اقراره بذلك  
من داق هارون وكيل الذهبية التي مات فيها القتل المذ كوروا كرهه على الاقرار بقتل  
محمد المذ كور وراق هارون المذ كور ومن معه من النواتية من العسا كرو وما سئل منهم  
عن ذلك اتهموا ما ادعاه عليهم من الا كراه وطابت منية اليينة على ذلك فحضر عنها  
وحلف المدعي عليهم جميعهم اليمين الشرعية على عدم كراهه بذلك وحيث انه اقر  
بالقتل ولم يثبت كراهه على الاقرار به فقد ثبت عليه القتل لهما المذ كور وولده  
الدية الشرعية في ماله في ثلاث سنين من وقت الحكم حيث كان القتل بدار الحرب ولم  
يكن هو والمقتول اسيرين فيهما وحكمت بذلك عليه للوارثين المذ كورين صادر  
ذلك كله بحضور وشهادة الفقيه السني أحمد والشيخ سليمة بن يعقوب والفقيه مدين



أحمد والقيمه محمد همام وعبد عامر خا الحكم (اجاب) اذا كان مكان القتل من دار الحرب كما هو منذ كور في الاعلام وقت القتل على الوجه المسمو به فالواجب على القاتل الدية في ماله في ثلاث سنين ولا يحل تخليف المدعي عليهم الا كراه اذا دخل لهم في هذه المصروفه والذي اعتمده مصنف التنوير وابنه وعزى زاده تقديم بينة الطوع على بينة الا كراه في الاقرار ان اختلف التاريخ اولم يورخا وقد قامت البينة على الطوع في الاقرار مع عزم مدعي الا كراه عن اقبالة الا انها لم تترك فلم تعد شيئا لكن مدعي الا كراه مع عجزه عن اقامة البينة عليه لم يتمسك مدعي الطوع ولا يمين بدون الطلب والاصل الطوع والله تعالى اعلم (سئل) بافاده وارده من المعية السنية رقم ٢٨ شعبان سنة ٧٨ شرع على خطاب وارده من مديرية الدقهلية مؤرخ في ٢٣ شعبان سنة ١٢٧٨ مرفوق به قرار واعلام شرعي من قاضي المنصورة مؤرخ في ٢ شعبان سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة مضمونه وبه محضرة كل من المذكر المكي يوسف الصياد من المنصورة وحسن ابي سبعة ابن المرحوم محمد ابي سبعة من مائة فرائخ ومحمد افندي ابن المرحوم احمد الزبيل لاوي من سلامون القماش و خليل الدميري ابن المرحوم علي الدميري من المنصورة ادعى حسين افندي توفيق ابن المرحوم يوسف توفيق من الهروسة مخزن في جفالك فوكة التابع تقبش بردين على الحاضر معه بالجلس عطية اسمعيل ابن المرحوم اسمعيل خليل من ادهالي فوكة ان المدعي عليه المذ كور كان تزوج وبطاهر اخوته وزافا اخوته في يوم الخميس ثامن شهر رجب سنة فارجحه ادناه والمدعي له ولدي مدعي محمد امراق كان يتفرج على الرقة المجهولة لظاهرين فسا كان من المدعي عليه الا اطلق بارودة داخلها رصاصة في البحر على حسب عادة الافراح فخرجت منها الرصاصة المذ كورة واصابت محمد اولد المدعي المذ كور في عينه اليمنى وخرجت من راسه مع طاسة راسه فماتت لوفته بسبب الرصاصة التي خرجت من البارودة المذ كورة باطلاق المدعي عليه لها وان اصابة الرصاصة المذ كورة لولد المدعي المذ كور خطا وان ذلك كان بناحية فسوكة بجوار منزل جبر مصطفي من الناحية به ظهر يوم الخميس المذ كور وان ولد المذ كور لم يكن له وارث سوى والده المذ كور والده المصوفة زو به زوجة المدعي المذ كور وان والده المذ كورة وكلت زوجها المذ كور في الدعوى في شان قتل ولدها محمد المذ كور وكالة مفوضة لرايه وقوله وفعله وان تو كيلها له على يد قاضي الزقازيق وتحرر به اعلام من طرفه وبالاطلاع على الاعلام المذ كور وجد متضمنا تو كيل زوجته المذ كورة وكالة مفوضة لرايه وقوله وفعله في ذلك المؤرخ الاعلام المذ كور في ثامن شهر رجب سنة ٢٧٨ شمول بمختم قاضي الزقازيق ويطلب المدعي المدعي عليه المذ كور عناية ترتب عليه في ذلك ثم عايناه جوابه عن ذلك سئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بعدم العلم بتوكيل زوجته المدعي فطلب من المدعي

اثبات مضمون الاعلام المذ كور فاحضر كلا من اسمعيل خليل وفرج احمد همام من اهالي فسوكة وشهد كل منهم بامتنع دابوجه المدعي عليه ان المصوفة زو به زوجة حسين افندي المذ كور ووالده محمد المتوفى المذ كور وكلت زوجها المذ كور في قضية ولدها محمد المذ كور في الدعوى بقتله على المدعي عليه المذ كور وكالة مفوضة لرايه وقوله وفعله وقبل منها التوكيل زوجها المذ كور وان محمد المذ كور توفي وان لا وارث له المذ كور سوى والديه المذ كورين فتمت ذلك صدق المدعي عليه على شهادة الشاهدين وحكمنا بذلك ثم ادعى المدعي المذ كور على المدعي عليه المذ كور عن نفسه وبوكالة عن زوجته المذ كورة بالدعوى المشرحة اعلاما فحضر وطالب سؤاله عن ذلك وبالسؤال منه اجاب بالاهـ تراف باطلاقة البارودة وقت زفة اخوته للظهور فخرجت منها الرصاصة بسبب اطلاقه لها واصابت محمد اولد المدعي المذ كور في عينه اليمنى وخرجت من راسه مع طاسة راسه وان محمد اولد المدعي مات بسبب ذلك عن والده المذ كورين من غير شريك وان اصابة الرصاصة له خطا به ان محمد اولد المدعي المذ كور كان مداريا نفسه بجواب طوبى بناحية ولم يذ ظره وان ذلك كان بناحية فسوكة بجواب دار جبر مصطفي به ظهر يوم الخميس المذ كور فتمت ذلك مرفنا المدعي عليه المذ كور انه حيث اعترف بان موت محمد اولد المدعي المذ كور بسبب اصابة الرصاصة التي خرجت من البارودة بسبب اطلاقه لها على الوجه المشرح اعلاما فهو ملزم بدفع الدية لوالديه المذ كورين من ماله في ثلاث سنين ومقدار الدية من الفضة عشرة آلاف درهم يقابلها خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعون قرشا وثلاثون فضة صاعا ومن الذهب الف دينار يقابلها اربعون الفار سبع مائة واثنان وستون قرشا وان له الخيار ان شاء ان يدفع من الفضة او من الذهب هلا بالانشور الصادر من مجلس الاحكام في شان ذلك فاختر الدفوع من الفضة البالغ مقداره الدية منها خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعين قرشا وثلاثين فضة وحكمنا عليه بدفع المبلغ المذ كور الى والديه المذ كور في ثلاث سنين وان الذي يخص والده الثلثان والذي يخص والده الثلث فامثل لذلك واقع ذلك بحضور من ذكر اعلامه في الحكم (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من الحكم بالدية في مال المقر بالقتل خطا في ثلاث سنين موافق للعهدة والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من المعية السنية رقم ٢٣ رمضان سنة ١٢٧٨ شرع على خطاب من مديرية القيوم مؤرخ في ١٠ رمضان سنة ٧٨ مرفوق به اعلام من طرف قاضي المديرية المذ كورة مضمونه هو انه بمجلس مديرية القيوم امام سعادة مدير القيوم وحضرة وكيل المديرية وبحضور المرحوم السيد داود عهدة ناحية قلهاة والمدم ترم خليل الداعش عهدة دفنو كلاهما من عهدة مجلس المديرية المشار اليها والمذكر المكي عبد الله سليمان الشهير بالقاضي من اهالي ناحية طهار والمذكر محمد حسين الخولي الشهير بعبد خولي ساقية



المرحوم نعيمان بك مدينة الفيوم لما ثبت لديه ما شرعنا وفاة البالغ العاقل طرفاية ابن  
المرحوم سليمان المقراني من اهالي ناحية تطون فيوم قبل تاريخه اذناه وانحصار ارضه  
الشرعي في كل من والدته المرأة مبروكة بنت المرحوم علي بن جاد من اهالي ناحية طهار  
فيوم وفي زوجته القاهرة صبيحة بنت المرحوم عبد الرحمن سالم من اهالي تطون المذكورة  
وفي اخوته لايه سليمان المذكور وروهم هبهم وشقيقته شريفة ومبروكة البالغ العاقل  
جميعهم من غير شريك لهم ولا وارث للمتوفي المذكور غير هؤلاء المذكورين اعلاه الثابت  
جميع ما ذكره لنا بوجهه الشرعي بشهادة كل من المكرم موسى بن علي نخلة من اهالي  
دراسية بمديرية بني سويف والمكرم عيدين علي عيدين من اهالي نزالة الشرقي بمديرية  
المنية المقيمين يومئذ بناحية تطون فيوم المازكيين بشهادة الشيخ عبد الله سليمان  
الشهير بالقاضي المذكور اعلاه والشيخ علي ابراهيم السهامي من اهالي مدينة الفيوم  
ادعي كل من المرأة شريفة وشقيقها هبهم المذكور اعلاه المتكلم عن نفسه وبطريق  
التوكيل عن اخيه مبروكة والدته مبروكة المذكورين اعلاه الوكالة الشرعية المفوضة  
لهم من الموكاتين المذكورين الثابت في كيلة عنهما شرعا في شأن ما سيذكر فيه اذناه في  
وجه المدعي عليه الا في ذكره بعد المرافعة الشرعية بشهادة شهادي انحصار الارث  
المذكورين والمكرم عبد الرحمن سالم بطريق الولاية الشرعية على يده صبيحة القاهرة  
زوجة المتوفي المذكور اعلاه على الحاضر معهم بالهاتين المشار اليه هوالشاب البالغ  
العاقل جاقل ابن المكرم مرزوق ابن الحاج رجب صبرة من اهالي ناحية تطون الثابت  
معرفة الجميع بشهادة شهادي انحصار الارث المذكورين اعلاه بان المدعي عليه  
المذكور ضرب مورثهم طرفاية المذكور بعد ابنته فذات بارود ورصاصة فاصابت  
الرصاصة راسه فابضت الجند واسالت الدم ومات من ذلك لوقته وذلك في ليلة السبت  
الموافق ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٨ بين المقر بين والعشاء في مكان خارج عن  
الناحية من الجهة الشرقية ويريدون القصاص من جاقل المدعي عليه ويطالبونه  
بذلك ويسألون سؤاله مثل المدعي عليه المذكور فاجاب بانه في الليلة المذكورة في  
الوقت المذكور كان جالس على باب رجل يدعي محمدا مؤمنا من تطون المذكورة من  
بجتها الشرقية وكان بالناحية المذكورة فاجابه المذنب المذكور فاجابه المذكور فاجابه  
المدعي فاجتمع الناس مع الناس فخرجت الرصاصة واصابت راس طرفاية  
الاجل توجه الناس بيوتهم فلم يتوجهوا وكان في يد شريفة في داخلها بارود ورصاصة  
فضربت البندقية لاجل نحو ياف الناس وتوجههم منازلهم حيث اتوا من بجلة الخقراء  
بالناحية من غير قصد الى احد من الناس فخرجت الرصاصة واصابت راس طرفاية  
المذكور فخطا ومات من ذلك قبلا لوقته عن ورثته المذكورين بلا شريك فذكر  
المدعيون ذلك فطلب من المدعين المذكورين من يثبتون شهداءهم على وقوع ذلك فذكر  
فذكروا انه لا يثبت لهم على ذلك فثبت لهم الجين الشرعية على جاقل المذكور فرضي

بذلك

بذلك وطلب المدعيون تحليفه وحلف فحضرت عاقلة جاقل المدعي عليه المذكور  
الاحرار المذكورين العاقلون بمحضرة كل من المكرم علي موسى نخلة من اهالي  
دراسية بمديرية بني سويف والمكرم عيدين علي عيدين من اهالي نزالة الشرقي بمديرية  
المنية المقيمين يومئذ بناحية تطون والشيخ سعد احمد زهران والشيخ علي ابراهيم السهامي  
كلاهما من مدينة الفيوم وصدق كل منهم باقراره على وقوع القتل من جاقل المدعي  
عليه المذكور الى طرفاية المورث المذكور في الليلة المذكورة في الوقت المذكور بالالة  
المذكورة وان ذلك خطا منه فعند ذلك ثبتت الدية للورثة المذكورين على القاتل  
المذكور وجاقلته الموصوفين بالاوصاف المذكورة اعلاه حيث صدقوه على ذلك وهي  
عشرة آلاف درهم يقابلها مبلغ خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعون قرشا  
وبلثون فضة هلة صاغاد يوانية مبنية على ثلاث سنين والقاتل في ذلك كادهم  
تقسم بين الورثة المذكورين على حسب القرية الشرعية وحكمنا بذلك حكما  
شرعيا بالحكم (اجاب) حيث ثبتت وراثة الورثة المذكورين للقتول المذكورين بالطريق  
الشرعي واقرا القاتل بقتله خطا وصدقته العاقلة على ذلك فاجاب الدية عليهم في ثلاث  
سنين بحسب شرعنا اذ حمل عدم ايجاب الدية على العاقلة فيما ثبت بالقرار اذ لم تصدق  
العاقلة على القتل ولم تتم حجة عليه كما هو جوابه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته واردة  
من المعية السنية رقم ١٨ رمضان سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب واردين من مديرية قنا واسنا  
مؤرخ في غاية شعبان سنة ١٢٧٨ مرفوق به قرار واعلام شرعي مؤرخ في ٢٠ شعبان  
سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة تذكر فيه اذناه مضمونه انه بحضورنا بقلم دعاوى المديرية  
بمحضره المناظر ومفتي القلم والاعضاء من المعاوين والعمد حضر الرجل علي بن سلامة  
ابن عبد الرحيم من دنقيق عن نفسه وبطريق الولاية الشرعية على اولاد ابنه اسمعيل  
المتوفي بالقاهرة بن حينئذ من درجة البلوغ وهم محمد و احمد و فرينة و زين الدار و ام محمد  
وحضرت ايضا المرأة مفرية بنت عثمان عبد الكريم زوجة المرحوم اسمعيل بن علي  
ابن سلامة المتوفي المذكور وحضر ايضا الشاب البالغ احمد ابن المرحوم اسمعيل بن علي  
المذكور واخاه شقيقه شقيقه الباقين بقا المتوفي المذكور وروهم ام احمد و ام الزين جميع  
ورثة اسمعيل بن علي المتوفي المذكور ولا وارث له غيرهم بشهادة كل من ابي الحسن بن  
اسماعيل بن مبارك وسعيد بن محمد بن مبارك من اهالي دنقيق وحضر بحضورهم الرجل  
محمد بن سليمان بن سالم بن عبد الرحيم من اهالي دنقيق وادعي كل من الرجل علي سلامة  
عن نفسه وبطريق الولاية الشرعية على اولاد ابنه القاهرة المذكورين اعلاه ومن  
المرأة مفرية زوجة اسمعيل بن علي المتوفي المذكور ومن احمد بن اسمعيل واخيه  
شقيقه ام احمد و ام الزين المذكورين اعلاه على الرجل محمد بن سليمان بن سالم المذكور  
بانه ضرب مورثهم المرحوم اسمعيل بن علي المذكور بطورية حديد في مة عدم راسه



بخرقة - وسال الدم من راسه - حين منازعة مورثهم اسمعيل بن علي المذ كور مع جد  
المدعي عليه المذ كور بشأن حشيش شعير شتوي شر كتم ما كان مورثهم اسمعيل  
المذ كور قد ضرب جدها - سليمان المدعي عليه قبل ذلك بلوح خشب في راسه فتسببه  
وسال الدم من راسه وبه قد ضرب جده سليمان مورثهم بالطوربة المذ كور اقام مورثهم يوما  
واحدا ومات وقت العشاء في ليلة ١٢ رجب سنة ١٢٧٨ بسبب الضربة المذ كورة  
عن وورثته المذ كور بن من غير شريك ولا يعلمون ضرب جده سليمان مورثهم ان كان  
هذا او خطأ او يطالبون جده سليمان المدعي عليه بما يترتب لهم قبله في ذلك شرعا  
ويسألون جوابه - مثل جده سليمان المدعي عليه من ذلك فاجاب بانه كان بزراعة الشعير  
الشتوي هو والمرحوم اسمعيل بن علي مورث المذ كورين فحصل بينهما منازعة بخصوص  
الحشيش فضر به اسمعيل بن علي مورثهم بلوح خشب في راسه فخرجه وسال الدم من  
راسه ولم يزل به الجرح حتى لوقتنا هذا فرفع الطوربة التي بيده فمسكها من هراوتها فضر  
بها فاصابت مورثهم في مقدم راسه وشجته خطا ومات بسببها عن وورثته المذ كورين من  
غير شريك ولم يقصد به بالضرب هذا فاقتضى الوجه الشرعي في ذلك انه حيث اقر جده  
سليمان المذ كور بقتل اسمعيل بن علي المذ كور خطأ وبانحصار ارثه في وورثته المذ كورين  
ولم يدع وورثة المقتول عليه بالقتل العمدا فانه يقتضى بالدية في مال جده سليمان المدعي  
عليه خاصة ولا يكون اقراره اقرارا على العاقلة الا ان يهدد قوه وقد حكم عليه بالدية  
الشرعية لورثة المذ كورين التي قدرها عشرة آلاف درهم من الفضة مقسطة على  
ثلاث سنين وذلك ايضا الموافقة للورثة للادعي عليه في دعواه - المذ كورة في مقتضى  
الدية شرعا والحكم بها مقسطة في ثلاث سنين من ابتداء تاريخ هذا الاعلام وقد صار  
اعتبار الدية بحسب الاسعار الجارية من الفضة فبلغت خمسة عشر الف قرش وثلاثة  
وتسعين قرشا وثلاثين فضة - فمهمة صاغا بحسب الضرب بخانه ولما حكم على جده سليمان  
بالدية امتنع الورثة اليه التورث المذ كورون اعلام جميعهم عن قبول الدية وسامحوه من  
استحقاقهم فيها فالزم جده سليمان المدعي عليه المذ كور بدفع حصة القاصرين من  
الدية للولي مادام اقصا من ماله خاصة مقسطة عليه في ثلاث سنين من ابتداء  
تاريخه - وتحرر هذا الاعلام بذلك فالحكم (اجاب) حيث كان المدعي عليه مقر اوراثة  
الورثة المذ كورين للدي قتل وبالقفل الخطا فانه يعامل بموجب اقراره كما هو مذ كور  
بهذا الاعلام على الوجه المدين والله تعالى اعلم (مثل) بافاضة من المعية السنية رقم  
٨ رمضان سنة ١٢٧٨ اشرحه على خطاب وارده من مدير بجره مؤرخ في ٢٠ شعبان سنة  
١٢٧٨ ومعه قرار واعلام شرعي من مدير بجره مؤرخ في ٢٠ شعبان سنة ١٢٧٨ مضمونه  
بجلس قضايا مدير بجره بحضور - ضرورة وكيل المديرية وحضرات الاعضاء ومقتضى

المجلس وقاضي افسندي ولاية طه طاهر - ل من الشاب البالغ الرشيد حامدا بن  
المرحوم محمود بن حامد بن ابي بكر من اهالي روافع العابدية بقسم صوهاج ووالدته  
المرأة ام محمد بنت علي بن ابي سالم من اهالي الخليفة بقسم بجره التي كانت زوجا لمحمود  
ابن حامد المذ كور المتكلمة عن نفسها وعن بنتها القاصرين منه بالصاغة من قبل  
الحاكم الشرعي المترافع لديه وهما حليم - ونجدة بنتا لمحمود المذ كور والرجل احمد بن  
علي الخطيب من روافع المذ كورة الوكيل الشرعي عن زوجته المرأة نواردة بنت محمود  
المذ كور الثابت وكانه عنها شرعا ووفاة محمود المذ كور وانحصار ارثه في رعا في وورثته  
المذ كورين في وجه المدعي عليه الا في ذكره بعد المرافعة الشرعية بالطريق  
الشرعي وادعوا - لي غريمهم المستوي معهم بالمجلس الرجل العاقل حسين بن مكي من  
اهالي المنشاه بقسم صوهاج بانه فتر بـ وورثهم محمود بن حامد المذ كور خطا بنيت  
شوم فاصابه في راسه فذكر العظم واسال الدم ومات لوقته عن وورثته المذ كورين بغير  
شريك وسبب كون قتل حسين لمحمود خطا انه لما راى الرجل سعد بن عبد الله ابا شر  
المنشاهي ضرب محمود بن حامد المذ كور به في ظهره اراد حسين المذ كور ضرب سعد  
عبد الله المذ كور بنيت فاخطات الضر به - بعدا واصابت محمود المذ كور خطا في  
راسه ومات لوقته بسببها ويطالبون بما يترتب عليه لورثته المذ كورين في ذلك شرعا  
وطالبوا سؤالا عن ذلك مثل فاجاب بالاعتراف وانه قصد الضرب لعدا فاصاب النبت  
من يده راس محمود المذ كور في راسه خطا منه ولم يكن قاصدا الضرب ومات لوقته بسبب  
ذلك عن وورثته المذ كورين من غير شريك وذلك وقع مني على وجه الخطا ولما ان تم  
اعتراف حسين المذ كور على الوجه المطلوب شرعا - كمن اعليه بدفع الدية لورثته  
المذ كورين على حسب الفريضة الشرعية مقسطة على ثلاث سنين من يوم القضاء  
وتكون في ماله خاصة وقدرها من الفضة عشرة آلاف درهم يقابلها خمسة عشر الف  
قرش وثلاثة وتسعون قرشا وثلاثون فضة - فمهمة صاغا بقوم يدفع كل قسط عند  
حلول اجله وقد امتثل حسين المذ كور لذلك فالحكم (اجاب) ايجاب الدية على  
المقر بالقتل خطا على هذا الوجه موافق للعامة والله تعالى اعلم (مثل) ايضا عن اعلام  
آخروا ردمع الاعلام السابق مؤرخ في ٢٠ شعبان سنة ١٢٧٨ مضمونه - حضر الرجل احمد  
ابن احمد المشهور بالجاموس من اهالي روافع العابدية بقسم صوهاج وعرف انه  
اصابه ضربة على عينه اليسرى ليلا فاذهبت ضواها ولا يعلم من ضرب به ليكون ذلك كان  
في الليل وليس له دعوى على احد من يكون غريمه في ذلك فاشهد على نفسه ان ليس  
له دعوى قبل احد وانه فوض امره الى الله تعالى ولاجل الاشهاد عليه بذلك تحرر هذا  
وارسل الى مدير بجره للعلم (اجاب) هذا مجرد اشتهاد من المفقود بصره بانه لا دعوى  
له على احد من بضر عينه واذهاب ضوئه افعه ومنوع الا ان بسبب ذلك حيث لم يدع



على معين والله تعالى اعلم (مثل) بافادته واردة من الجمعية السنية رقم ٢٨ شعبان سنة ١٢٧٨  
 ١٢٧٨ شرح على خطاب وارده من مديرية بجرجار رقم ٩ شعبان سنة ٧٨ و٧٨٠ و٧٨٠ قرار واعلام  
 شرعي من قاضي ولاية طهطاني ٥ شعبان سنة ٧٨ مضمونه بجلاس قضاياء مديرية بجرجار  
 بحضور حضرة وكيل المديرية وحضرات المفتي والاعضاء وقاضي افندي ولاية طهطاني  
 بعد ان ثبت وفاة وانحصار ارث الذي ميخائيل ابن الذي سلافة من شتوده من اهالي كوم  
 الصاعدة بقمم جرجاني والده سلامة المذ كوروفي زوجته الذمية فرحانة بنت الذي عبد  
 دبا المالك من الناحية المذ كورة وفي بيته من الرضيعة ملكية من غير زائد عليهم وذلك  
 بشهادة كل من الرجل على محمد والرجل محمود على الميركبين سرائم علنا بشهادة كل من  
 الرجل بخيت مكاي والرجل احمد بن مسمار الجيخ من اهالي كوم الصاعدة في وجه  
 المدعي عليه الا ان ذكره بعد المرافعة الشرعية ادعى سلامة المذ كور عن نفسه وعن  
 بنت ابنه القاهرة المذ كورة بالولاية الشرعية فادعت معه زوجة ابنه ميخائيل  
 المذ كور الذمية فرحانة المذ كورة على غيرهم المستويين بهما بالجلس الرجل العاقل  
 سيد بن قاسم من اهالي الجبارة بقمم جرجاني تعدي وضرب ورثتهم الذي ميخائيل  
 المذ كور بنوت في واسه مدافه شمس الادم وكسر العظم واسال الدم ومات في ليلة  
 بسبب ذلك عن ورثته المذ كورين من غير شر يك ويريد ان استيفاء ما يترتب لهما عليه  
 شرعاً في ذلك وطلبوا اسواله عن ذلك فسئل فاجاب بالاعتراف بذلك وانه ضرب مورثهم  
 المذ كور محمد بنوت في واسه ومات في ليلة بسبب ذلك عن ورثته المذ كورين من غير  
 شر يك وكان ذلك بالزربية بقبالة الحلاق في كوم الصاعدة وحيث صدر الامر الكريم  
 من معادة ولي انهم يوجب القصاص على من قتل بالنبوت هذه او مات المقتول بسبب  
 ذلك اعتماداً على ما افاده علماء مجلس الاحكام من انه يعمل في هذه النازلة ونحوها  
 بذهب صاحبين رضى الله تعالى عنهما وعن الامام الاعظم فقد حكمتنا على سيد قاسم  
 المذ كور بالقصاص للدهيين المذ كورين بطليم احكاماً شرعاً مستوفياً شرائطه  
 الشرعية اتباعاً لمرولى الامر فما الحكم (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من الحكم  
 بالقصاص على المقر بالقتل بالنبوت هذه وافق لقول صاحبين الجارى به العمل  
 الآن بناء على الامر الصادر اذا كانت آلة القتل من المقتل الذي يقتل غالباً وطلب  
 اولياء القتل القصاص سواء كن القتل مسلماً او ذمياً لا غير والله تعالى اعلم (مثل)  
 بافادته واردة من الجمعية السنية رقم ٢٨ رمضان سنة ١٢٧٨ شرح على خطاب وارده من  
 مدير اسبوط مؤرخ في ٩ رمضان سنة ١٢٧٨ و٧٨٠ و٧٨٠ قرار واعلام شرعي من قاضي اسبوط  
 في ١٤ شعبان سنة ١٢٧٨ مضمونه انه بحضور ورنابديوان المديرية بسيوط وبحضور  
 حضرة الوكيل ومفتي المجلس ادعى عيسى بن حسين بن يوسف البدوي المستوطن  
 بناحية بني رافع وزوجته المرأة محبوبة بنت احمد بن راجح من الناحية المذ كورة على  
 غيرهم ما حضرهم بالجلس احمد بن محمد اللطفي المستوطن بناحية المذ كورة

ايضاً بانه من مدة ايام خدع ابنهما القاصر مبروكا حتى ادخله في غيط الدفار المزروع  
 فولا لغيره من بعض اهالي الناحية وتعدي عليه وخنقه بيديه هذا حتى ازهق روحه  
 والقاه مدسوساً بين زراعة الغول وتركه ميتاً عن والديه المذ كورين بغير شر يك وقد اقر  
 بفعل ذلك بحضور جميع من المسلمين ولد كونه هو القاتل له دون مستحق ارض الزراعة  
 وزراعتها فانهم برؤن من ذلك بطلاناً بما يترتب لهما عليه في ذلك شرعاً وبعد الجواب  
 الشرعي من المدعي عليه بنوت وموت مبروك ابن المدعيين المذ كورين وانحصار ارثه  
 فيهما بشهادة كل من الشيخ عمر عبد الباقي نائب الشرع الشرع الشريف بالناحية وحمد حسين  
 المشهور بجرجار من الناحية أيضاً المعدلين سرائم علنا بشهادة كل من علي سيد احمد  
 علي التراوي وحسن احمد حسين في وجه المدعي عليه المذ كور مثل المدعي عليه عن  
 دعوى المدعيين القتل والاقرار به تأييداً فذكر القتل والاقرار به وجددهما جديداً كلياً  
 فطلب من المدعيين بينة شرعية تشهد ما بذلك فاحضروا كلاماً من عاشر ومحمد والسيد  
 حسن الشريف ومحمد حسن الجميع من الناحية المذ كورة واستشهدوا بهم على دعواهما  
 فشهد كل منهم على انفراد بان المدعي عليه اقرب بموت المتوفى المرقوم بانه خنقه  
 بيديه هذا حتى مات بسبب ذلك والقاه مدسوساً في زراعة الغول في القيط المذ كور  
 فاعذروا اليه في شهادتهم فادعى بحججهم دبان والدي المتوفى استأجرهم على الشهادة  
 عليه بذلك باجرة لم يعينها ولعزوه عن اثبات ذلك كواسر اباخبار الشيخ هرام المذ كور  
 والشيخ ابراهيم محمد ابراهيم ثم علنا بشهادتهما وشهادة الشيخ حماد بن زيد فتح الباب  
 ومحمد حاج كاهن من الناحية المذ كورة ايضاً وبه تمام ذلك على الوجه المشروح عرض  
 على المدعيين المذ كورين انه وعن المدعي عليه او الصلح معه على مقدار معلوم فابيا  
 وطلبوا القصاص بالوجه الشرعي فاقضى الوجه الشرعي ان لهما القصاص مما لا يقول  
 صاحبين والائمة السلف ثم الذي ورد الامر العالي بالعمل به على خلاف قول الامام  
 يلزومه الديونة حكماً اعليه بذلك لهما وكتب هذا اعلاماً بذلك فما الحكم (اجاب)  
 حيث ثبت بالوجه الشرعي اقراره بقتل المورث هذا بالحق فلا وليا القصاص  
 على قول صاحبين الجارى به العمل الآن بناء على الامر به حيث خنقه حتى  
 مات والله تعالى اعلم (مثل) بافادته من الجمعية السنية رقم ٨ رمضان سنة ٧٨ شرحاً  
 على خطاب وارده من مدير كردقان مؤرخ في غرة ب سنة ١٢٧٨ و٧٨٠ و٧٨٠ قرار واعلام  
 شرعي من قاضي المديرية مؤرخ في ٢٩ ج سنة ٧٨ مضمونه قد حضر لدينا بالهكمة  
 الشرعية بمديرية كردقان محمد ولد توم المذكور في المراتي الوكيل عن المرأة  
 فاطمة بنت جردة القليل لهابه الثابتة وكالتها له بالجلس الشرعي وحضر حضوره  
 الحاج ضيف الله شيخ جلال بطيطج بقسم ابي حراز وباستقرارهم لدى المجلس  
 الشرعي ادعى محمد ولد توم المذ كور ابنهم جردة القليل الماز بورانغمة وعن موكلته



فاطمة بنت المتوفى بالو كالة المفوضة على خصمه ما الحاضر معه بمجلس الدعوى الحاج  
 ضيف الله المذ كور وذلك بعد ان ثبتت قرابته بالقتيل بالمقدم ذكره وانحصار ارادته  
 فيهما وان لا وارث له سواهما بشهادة كل من محمد ولد جعفر الله ولد الحاج التكروري  
 القاطن بمحلة ام زين و ابراهيم ولد مصري ولد لازم التكروري القاطن بمحلة ام زين بقسم  
 باره المزكين لدينا سر او عاينا بشهادة كل من علي ولد بكر ولد عبد الله التكروري المراتي  
 القاطن بمحلة المذ كورة بالقسم المذ كور وسليمان ولد عمار العزبان القاطن بالابيض  
 ان الحاج ضيف الله شيخ جلال بطيخ المذ كور هذا كان جاء لاختيه جوده ولد عبد الله  
 القاتل في منزله بمحلة ام د كيكه وطلب منه ان يعطيه مطلقا بفصل له جوده فانما است من  
 جماعتك حتى اعطيتك المطلوب بل انما من جماعة السلطان مصطفى تبة السكنجاري  
 واذا لم تصدق ذلك توجهي للديوان فامتنع من التوجه مع المذ كور وحصلت الفتنة  
 بينهم ما وفي الساعة والحين تعدى الحاج ضيف الله المذ كور ووطن اخاه جوده بحربة كبيرة  
 في بطنه فوق السرة حتى اخرجت معدته وذلك بعد اعدوا وانا وان جوده لازم القراش  
 من الطعنة المذ كورة حتى مات في يوم الاربعاء رابع يوم الطعن وان الطعن وقع في يوم  
 الاحد في شهر محرم سنة ١٢٧٨ ثمانية عشر ايام خلت منه وذلك في حلة ام د كيكه بعد  
 صلاة الظهر ومات بسبب ذلك فالآن يطلب دمه من الحاج ضيف الله المذ كور بالوجه  
 الشرعي مثل المدعي عليه المذ كور وواجب ان ذلك فاجاب بالانكار وحدث ذلك جدا كليا  
 اي انه ما طعن جوده ولا قتله ولا راي من قتله مطلقا فعند ذلك كلف المدعي اثبات  
 ما ادعاه فغاب وحضر واحد من كرامين ابى بكر ولد ابراهيم ولد محمد المذ كور القاطن  
 بمحلة ام كوكه خورسي وورس ولد محمد ولد علي الجماعي القاطن بمحلة المرة بقسم باره  
 واحد ولد محمد ولد محمد المذ كور القاطن بمحلة ام قالة والنور ولد محمد ولد احمد الزماوي  
 القاطن بمحلة المرة بقسم باره والحاج ابراهيم ولد علي ولد آدم الزبدي القاطن بمحلة ام  
 د كيكه وموسى ولد عبد الرحمن ولد بحري المذ كور القاطن بمحلة ام د كيكه وحسين  
 ولد الضو ولد تو بر الجماعي القاطن بمحلة ام هليلج بقسم ابي حرازو بعد الاستشهاد شهد  
 كل واحد منهم بمفرده بحضور المدعي عليه وقال اشهد ان الحاج ضيف الله شيخ جلال  
 بطيخ المذ كور كان جاء بجوده اتني محمد ولد توم القاتل في منزله بمحلة ام د كيكه وطلب  
 منه ان يعطيه مطلقا بفصل له جوده فانما است من جماعتك حتى اعطيتك المطلوب بل  
 انما من جماعة السلطان مصطفى تبة السكنجاري واذا لم تصدق ذلك توجهي للديوان  
 فامتنع من التوجه مع المذ كور وحصلت الفتنة بينهم ما وفي الساعة والحين تعدى الحاج  
 ضيف الله المذ كور ووطن اخاه جوده بحربة كبيرة في بطنه فوق السرة حتى  
 اخرجت معدته وذلك بعد اعدوا وانا وان جوده لازم القراش من الطعنة المذ كورة حتى  
 مات في يوم الاربعاء رابع يوم الطعن وان الطعن وقع في يوم الاحد في شهر محرم سنة

١٢٧٨ ثمانية عشر ايام خلت منه وذلك في حلة ام د كيكه بعد صلاة الظهر ومات بسبب  
 ذلك فلما شهدوا هكذا مثل المدعي عليه هل له طعن شرعي فيهم فضر به اجالا عديدة  
 ولم يات بقادح في الشك وهو المذ كور بن راسا ثم بعد ذلك عجز عنه وطلب من المدعي  
 تزكيتهم فاحضر كلام من عيسى ولد احمد ولد دواة البرقاوي القاطن بمحلة القريود وبخيت  
 ولد آدم ولد عبد الله الشويحي القاطن بمحلة البرحية بقسم ابي حرازو واحد ولد عبد الله ولد  
 آدم المسبعاوي القاطن بمحلة ابي قريرة بالقسم المذ كور وبعد الاستشهاد شهد كل منهم  
 بمفرده بحضور المدعي عليه قالوا اشهد ان كلام من الاشهاد المذ كور بن عدل مرضي مقبول  
 الشهادة لمعرفتهم بهم وباحوالهم معاشرة وديانة وأمانة وكذا كوالدين سراسر او قيات  
 شهادتهم شرعا ووجب ذلك ثبت لدينا قتل ضيف الله المذ كور على الوجه  
 المسطور وحكمت بذلك وانه يقتل فيه قصاصا لقوله تعالى ولكم في القصاص حياة وقال  
 تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الى آخر الآية وكادلت على ذلك نص وص  
 السادة المحنقة قال في التنبير ومن جرح رجلا لاهم افسار ذافراش حتى مات يقتص  
 وذلك بعد ان خبرنا اولياء القاتل بين القصاص والدية فاخترنا والقصاص في حكمنا به  
 واشهدنا على ذلك الفقيه عباسيا مفتي المديرية والفقيه حسن عبد المطالب والحاج محمد  
 ولد الحاج الحسين والطالب عليا وخالاه لاهرون ومحمد اولد الحاج بشارة وعمر الحاج احمد  
 شا كرو وغيرهم وكفى بالله شهيدا في الحكم (اجاب) في هذا الاعلام قصور لكونه لم يعرف  
 فيه المقتول بل ذكر نسبه الى جده او كونه مشهورا بما ذكر من اسمه واسم ابيه ولم يبين ابن  
 ام الوارث له المدعي في الاعلام المذ كور انه ابن عم شقيق اولاد اولاد ولم يتضح فيه ان  
 التوكيل واثبات النسب للقتيل ضمن دعوى شرعية ام لا مع ان شرط اثبات النسب  
 في بنوة المذ كور غير ما في مثل الحادثة ان تكون ضمن دعوى صحيحة وهنا قد تقدم اثبات  
 النسب على الدعوى وايضا لم يعرف الشهود المقتول بل ذكر ابيه وجده بل ذكر واما في يد  
 انه اخ للذكي بخلاف ما يفيد صدر الاعلام فانه يفهم منه انه ابن عمه فيقتضي احادة  
 الاعلام المذ كور لعل الواقعة لتصح به بطريق شرعي واذا كان المدعي ابن عم شقيق  
 للمقتول كما يفهم من القرار لا بد ان يذكر في الدعوى والشهادة اسم المذ كور وابيه وجده وكذا  
 في جانب القاتل واسم ام الاخوين ونسبها الى الجدة مع بيان نسب الجدة الجامع لتصح  
 الدعوى والشهادة حيث كان الحال مما اجالا لاثبات النسب المذ كور والله تعالى اعلم  
 (مثل) باقادة من المعية السنية رقم ٢٩ رمضان سنة ١٢٧٨ شرعا على خطاب واردم من  
 مدير جرم مؤرخ ١٨ رمضان سنة ١٢٧٨ ومعه قرار واعلام شرعي من طرف قاضي  
 المديرية المذ كورة مؤرخ في غرة رمضان سنة ١٢٧٨ مضمونة انه بحضورنا بديوان  
 المديرية بمجلسه الذي حضره وككلها وحضره مفتي المجلس والاعضاء قد سمعت  
 دعوى قاتل محمد بن محمد بن رمضان من ناحية شطيرة بالمديرية المذ كورة بقسم طهطا



المتضرر في والده محمد رمضان المذكور والده المراتم يمت بصيد الله البديوي  
من الناحية المذكورة أيضا بالثبوت الشرعي في وجه المدعي عليه الاتي ذكره بعد  
المرافعة الشرعية المتهم في قتلته بخت ابراهيم من الناحية أيضا الحاضر معهما بالمجلس  
قد حضر محمد رمضان وزوجته مريم والدة المتوفي المذكور وادعيها على بخت ابراهيم  
المذكور بانه كان له ما ابن رضى مع يدعى محمد داوكان تنازع بخت المدعي عليه  
المزور مع محمد رمضان المذكور فحضرت مريم زوجته لتتظاير حاملة لابنها محمد  
المذكور على كتفها فدفعتها بخت المدعي عليه المذكور بريدته بعنف فقط ابنها المذكور  
على الارض وهي سقطت فوقه بسبب تلك الدفعة فتم رض ابنها المذكور واستمر  
مريضا أياما قلائل ومات بسبب ذلك عنهما من غير شريك ويطلبانه بما تترتب لهما  
فيه شرعا ويسالان جوابه سئل بخت المدعي عليه المذكور بعد ثبوت ابوة المدعين  
المذكورين للمتوفي المذكور وانحصار ارثه فيهما من غير شريك بالثبوت الشرعي بشهادة  
كل من سليمان محمد وأحمد محمد أبي ساري كلاهما من الناحية المذكورة أيضا المزمكين  
سراشم علنا بشهادة صبرة محمد وعبد الفتاح من الناحية المذكورة أيضا فاجاب المدعي  
عليه المذكور بانه دفع المرأة مريم المذكور فقط ابنته على الارض وسقطت هي  
فوقه ومات بسبب ذلك عن ابويه المذكورين بلا شريك ولم يصبه يدفعه للمرأة المذكورة  
موت ابنها المذكور وروى مدعى على ذلك فاقضى الوجه الشرعي انه حيث أقر الرجل  
المذكور بذلك تلزمه الدية خاصة دون والده والولاء المذكور لانها كاتلة في يد الدافع  
المذكور فمضت على ثلاث سنين من يوم القضاء وقدرها من الفضة عشرة آلاف درهم  
يقابلها خمسة عشر ألف قرش وثلاثة وتسعون قرشا وثلاثون نصف الفضة حلة صاغا  
وقد حكمنا عليه بالدية المذكورة من جنس الورق في ماله لو ادعى المتوفي المذكور للوالد  
الثلاثين وللأم الثلث وتحرر هذا ناطقا بصورة الحال فالحكم (اجاب) ما تضمنه هذا  
الاعلام صحيح وأوضحناه هذا الحكم في جوابنا السابق عن سؤال من مفتي المدير يمين  
الجنايات بتاريخ ١٨ شعبان سنة ١٢٧٨ والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة  
من المعية السنية في ٨ شوال سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب وارد من مدير الروضة ومعه  
قرار واعلام شرعي من قاضي مديرية الروضة المذكور كوردة مؤرخ في ١٢ رمضان سنة  
١٢٧٨ مضمونه انه بالمجلس المنع قد بدويان مديرية الروضة حضرت لدينا المرأة صاحبة  
بنت مصطفى الزيات ابن المرحوم جاهد الزيات الكبير زوجة جاهد الصغير المتوفي  
الاتي ذكره ابن المرحوم راشد الزيات ابن فلان من اهالي محلة المرحوم مع المرأة  
صاحبة بنت حجازي نصار من اهالي ناحية كورة والدة المتوفي المذكور والثابت  
معرفتهما وانحصار الارث فيهما وفي راشد القاصر عن درجة البويع ابن المتوفي

المذكور

المذكور المزموق له من زوجته المذكورة من غير شريك بشهادة كل من احمد مصطفى  
رقية ابن المرحوم مصطفى رقية والحاج علي أبي هبل ابن المرحوم عبد الرحمن أبي هبل  
كلاهما من اهالي محلة المذكورة والمكرم الشيخ عوض الشرفاوي من طلبة العلم بالجامع  
الاحمدى ابن المرحوم مصطفى الزكي كل منهم بشهادة كل من المكرم محمد جامعة ابن  
المرحوم ابراهيم جامعة والمكرم حسين الجواليبي ابن المرحوم غلام كلاهما من اهالي  
محلة المذكورة وفي وجه المدعي عليه الاتي ذكره بعد المرافعة الشرعية وادعيها على  
غيرهما الحاضر معهما بنفس المجلس مصطفى الزيات المذكور والدة المرأة صاحبة المذكورة  
بان سابق تاريخه في ليلة السبت الثانية والعشرين من رمضان سنة ١٢٧٨ كانت صاحبة  
المدعية المذكورة غرضانة في بيت والدها هذا المدعي عليه المذكور وحضر لها زوجها  
المتوفي المذكور في البيت المرقوم لاجل الصلح فتشاجر والدها هذا المدعي عليه المذكور  
معه وفي اثناء المشاجرة تعدى المدعي عليه المذكور على المتوفي وضربه عدا يده فاس كانت  
في المنزل المذكور في راسه ست مرات فقطعت الجملة وكسرت العظم واسالت الدم منه  
ومات لوقته بسبب الضرب المذكور وعن ورثة المذكورين من غير شريك وانه هو القاتل له  
دون غيره وتريدان اثبات ذلك عليه وتطالبانه بما تترتب على ذلك شرعا وتسالان مسئلة  
سئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوراة المراتين المدعيتين  
للمتوفي المذكور وبانحصار ميراثه فيهما وفي راشد القاصر المزموق للمتوفي من بقية صاحبة  
المذكورة اعلاه من غير شريك وانه بالتاريخ المرقوم كان تشاجر مع زوجها المتوفي المذكور  
بتمزله وضربه بقالب صحيح من الطوب الاخر في راسه ثلاث مرات عدا فقطع الجملة وكسر  
العظم ومات بسبب الضرب المذكور وانه هو القاتل له دون غيره وهذا قناه على ذلك فعند  
ذلك عرفنا هذا المدعي عليه بان عليه الدية الشرعية من ماله في ثلاث سنين وقدرها  
عشرة آلاف درهم من الفضة لكونه ابنا للزوجة المذكورة وبطلبها لذلك حكمنا عليه  
للاورثة المذكورين بذلك بشهادة شهود واقعة مع هذه الزيات ابن شاهين الزيات وصيا  
على راشد القاصر المذكور اعلاه لما قيده من اللياقة بشهادة شهوده اعلاه فالحكم  
(اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من اجاب الدية على المقر بالقتل على هذا الوجه  
والحال ماذ كفي ماله صحيح والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية رقم ٩ شوال سنة  
١٢٧٨ شرحا على خطاب وارد من مديرية كردفان رقم ٦ شعبان سنة ١٢٧٨ ومعه  
قرار واعلام شرعي من قاضي المديرية رقم ٢٤ رجب سنة ١٢٧٨ مضمونه قد حضر  
لدينا بالحكمة الشرعية بمديرية كردفان حامد ولد ابراهيم الجامعي شيخ حلة كبرى بضم  
خري وحضر حضوره احمد ولد الضوا وهر اخوه المدعي عليه ما يقتل على ولده حامد  
المزبور وبعد ثبوت قرابة حامد لقتيل على المزبور وورثته له لكونه ابنة له عليه وانحصار  
ارثه فيه هو وزوجته المرأة المسماة ام دورين والدة القاتل على المزبور وفي وجه المدعي



عليه السلام المذكورين بعد المرافعة الشرعية بالطريق الشرعي بشهادة كل من ابراهيم  
ولده عتيق ولده محمد الجامعي القاطن بحلة ابي عكن ونديان ولد فرج ولد بدوي القاطن  
بحلة كنجي المذكورين كيد الدين اسمر او هذوا ايضا حضرت المرافعة دورين والدة القميل  
ووكلت زوجها حامدا في المرافعة بدم ابنهما على المزبور وكالة مفوضة شفاها بالجلس  
وادعي حامد ولد ابراهيم المرقوم على خصميه الحاضر بن معه مجلس الدعوى احمد ولد  
الغضوا وهر اخيه ان في سبع وعشرين يوما خلت من شهر رجب الاصح سنة ١٢٧٧  
ليلة الجمعة كان ولده على نائما في بيت اخته تسمى ماهلة بالحلة المذكورة حتى جاء  
هر هذا الحاضر ودخل عليه في بطن البيت وقذفه وشتمه وبعد ذلك كان ج ابنه  
من بطن البيت فتعدى عليه هر هذا وضر به بعضا كبيرا في راسه على جفنه من جهة  
اليسار حتى كسر عظام الجفن ثم جاء اخوه احمد هذا الحاضر وضر به ايضا بعضا  
كبيرة ثم رجع على نصف راسه حتى قسم الجعدة نصفين وكسر عظم الراس وذلك بغير  
سبب منه بل وقع منهم ما عدا وانا وان ولده من حين الضرب لازم القراش الى ان مات  
في شهر شوال في يوم الاثنين لسبعة عشر يوما خلت منه في السنة المذكورة والحلة  
المذكورة وحيث ان ولده عليا المذكور قتل وتركه هو وزوجته المذكورة وارثاه ولم يترك  
غيرهما مطلقا ونصهر ارثه فيما فقط بغير مشارك لهما يطلب الا ان القصاص يده  
من احمد ولد الضوا المزبور اكرهه هو والذي قتل ابنه وضر به اقوى من ضربة اخيه هر  
ومانشا الموت الامن ضربة احمد له ويريد انظر في ذلك بالوجه الشرعي مثل احمد المذعي  
عليه السلام كورجوابا عن ذلك فاجاب بانكار ذلك الضرب والقتل وجده جدا كليا  
فمنعها كلف المذعي البيعة العادلة المرضية التي تشهد له ما طبق دعواه فغاب وحضر  
واحضر كلامه دفع الله ولد فراري ولد حامدا الجاهي القاطن بقسم نرسى وعبد الرحمن  
ولد محمد ولد حامدا الجاهي القاطن بالقسم المذكور ونجس ولد جديد ولد سالم الهبيني  
القاطن بحلة كنجي ايضا ويوسف ولد فراري ولد حامدا القاطن بخمرى ايضا وبعد  
الاستشهاد شهد كل واحد منهم بمفرده بحضور المذعي عليه وقال اشهد ان في سبع  
وعشرين يوما خلت من شهر رجب الاصح سنة ٧٧ ليلة الجمعة كان على ولد حامد  
المذعي هذا في بيت اخته لايه تسمى ماهلة بحلة كنجي المذكورة حتى جاء هر هذا  
الحاضر ودخل عليه في بطن البيت وقذفه وشتمه وبعد ذلك خرج ابنه على من  
بطن البيت فتعدى عليه هر هذا وضر به بعضا كبيرا في راسه على جفنه من جهة اليسار  
حتى كسر عظام الجفن ثم جاء اخوه احمد هذا الحاضر وضر به ايضا بعضا كبيرا ثم رجع على  
نصف راسه حتى قطع الجعدة نصفين وكسر عظم الراس وذلك بغير سبب منه بل وقع  
منهم ما عدا وانا وان عليا ولد حامدا المضروب من حين الضرب لازم القراش الى ان مات  
في شهر شوال في يوم الاثنين لسبعة عشر يوما خلت منه في السنة المذكورة والحلة المذكورة  
وان ولده عليا قتل ومات ترك وارثا سوى والده حامد هذا وزوجته ام دورين المزبورة هذه

وهنصر ارثه في سهم بغير مشارك لهما وان احمد هو الذي قتل عليا المذكور وضر به اقوى  
من ضربة اخيه ومانشا الموت الامن ضربة احمد له فلما شهدوا هكذا مثل المذعي عليه  
هل له طعن شرعي فيهم فجهز عنه ومطالب من المذعي تزكيةهم فاحضر كلام من دياب  
ولد فرج ولد جهمي البسدرى القاطن بحلة بني عكن قر يبا من مدينة الايبس ومحمد  
ولد جهمي البسدرى القاطن بحلة بني عكن المذكورين وبعد الاستشهاد شهد كل واحد  
منهم بمفرده بحضور المذعي عليه ايضا قائلا اشهد ان كلام الشهود المذكورين  
عدل مرضى مقبول الشهادة لمعرفتهم بما هم وباحوالهم معاشرة وديانة وامانة وكذا زكوا  
لدينهم اوقبلت شهادتهم شرعا ثم انا قد خيرنا حامدا المذعي وزوجته والدة القميل  
المزبورين بين القصاص والعفو واخذوا الدية صلحا فافادوا القصاص بموجب ذلك  
ثبت لدينان موت على ولد حامد من ضربة احمد ولد الضوا المزبور على الوجه المعلوم  
وحكمت لهما بذلك عليه وانه يقتل قصاصا في دم علي المذكور كما قال الله تعالى في  
كتابه العزيز ولا لكم في القصاص حياة الاية موافقة لقول صاحبين الموافق لبقية  
المذاهب الثلاثة واتباعا لارادة السنية لما تقر عند علماء المذهب من ان امرولى  
الامر اذا وافق فيه لا يجتهد فيه بقول في المذهب او بقول امام من الائمة فلهذا وجوب  
الحمل به شرعا واما هر ولد الضوا المذكور فله كورفة دعائه عنه حامدا المذعي وزوجته والدة  
القميل المقدم ذكره وابرأه من دعواه ما عليه بضر بابنهما على المرقوم ومطالبته  
عليه وعن حضره وشهده القمية عباس مفتي الديار العراقية حسن عبد المطلب  
والحاج محمد ولد الحاج الحسين والفكي محمد المكي وعبد الرحيم اخوه والحاج محمد  
واحمد البشير وبقية هر شاكرو غيرهم والله خير اشا هدين فالحكم (اجاب) اذا شهدت  
البيعة المذكور كاتر او عانا بالطريق الشرعي بقتل احمد المذعي عليه لولد المذعي  
بالعصا الكبيرة هذا طبق دعوى المذعي و ثبت انحصار ارث المقتول في والديه شرعا  
ومطالب والداه القصاص من القاتل فالحكم بما تقتضيه موافق لقول صاحبين التجاري  
به الدمل الا ان والله تعالى اعلم (مثل) من قاضى الفيوم عن صورة حادثة مضمونها  
في رجل وجد ميتا في ارض من اراضي ناحية العزب بغير شخص مخصوص من  
الناحية من اراضي بيت المال يدعوه بين العزب نحو ست وثلاثين قصبة بحيث يسامع  
منه الصوت الى العزب وبه اثر ضرب باللة جارحة على بطنه ومصاب براسه برش خارج  
من بارودة ابضع الجعدة واسال الدم ادعى اولياء القميل المذكور على جماعة بعضهم من  
اهالى العزب ومقيمهم بما والبعث من بلاد غير العزب المذكورين ومقيمون الا ان بذكر  
صغير جدا بديالهم انهم قتلوه جميعا بغير الاشارة باللة الجارحة وغيره اعل  
شاملى خليج صغير بمحاور اطميان العزب المذكورين بغير شخص من الناحية المذكورين  
من اراضي بيت المال مالكة للنفقة القميطة المذكور ومات بسبب ذلك وتلقوا الى المن



الذي وجد فيه القتل المذكور أعلاه ولم يبينوا الضارب بالالة الجارحة والضارب  
بغيرها وان الموت حصل بالجراحة او بغيرها والقتل المذكور أصـ له من العزب ومقيم  
بعماله في الكفر المذكور بين الكفر وشاطئ الخبيث ثلاث واربعون قصبة ومن  
شاطئ الخبيث الى المكان الذي وجد فيه القتل مائة وسبع عشرة قصبة ومن شاطئ  
الخبيث الى ناحية العزب مائة وثلاث وخمسون قصبة والمهلات المذكورة يسع منها الصوت  
الى التميمين بالكفر والى اهالى العزب الا ان من شاطئ الخبيث الى الكفر اقرب منه الى  
ناحية العزب ومن الهل المذکور اليه بعد القتل الذي وجد فيه المقتول الى ناحية العزب  
اقرب منه الى الكفر وانكر المدعى عليهم دعوى الاولياء وجدوا هاجدا كليا ولا يثبت  
للاولياء ثبوت القتل من المدعى عليهم لمورثهم على شاطئ الخبيث والنقل الى الهل الذي  
وجد القتل فيه القرية الى ناحية العزب فهل والحال هذه لا تسقط القسامة والدية  
على اهالى العزب اذا طلب الاولياء القسامة منهم لكون الدعوى على معين منهم وعلى  
غيرهم ويلزم الغير اليقين فقط كسائر الدعاوى حيث عجز الاولياء عن اثبات القتل ام  
لا يترتب على الجميع الا اليقين الشرعية وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) لم ينضح من  
حدوث هذه الحادثة ان بلاد بعض المدعى عليهم المقيمين بالكفر اقرب الى محل القتل  
بناء على دعوى الولي ان تحق الاصابة في المكان المذكور من العزب ومن الكفر او بعد  
فان كانت بلاد المقيمين بالكفر الذين هم بعض المدعى عليهم اقرب الى محل القتل من  
العزب ومن الكفر فالقسامة والدية على اهل تلك البلاد الذين بعض المدعى عليهم  
المقيمين بالكفر منهم لان العبرة بكونهم من اهل الجهة لا بمجرد الإقامة والسكنى وان كانت  
البلاد المذكورة ابعد من العزب والكفر فلا قسامة ولا دية على احد والحال ما ذكر بهذه  
الحدود واهم ما لولي والحال هذه الا يمين واحدة على المدعى عليهم اما عدم توجه  
القسامة على اهل العزب فلان العزب ابعد من محل القتل الذي هو شاطئ الخبيث بناء  
على الدعوى من الكفر وكذا بلاد بعض المدعى عليهم المقيمين بالكفر والحال هذه  
الا ان يرجع الولي ويدعى ان القتل حصل في الهل الذي وجد فيه القتل لا ان  
يحدثه على ذلك اهل العزب وينكرون القتل فقط لانه وان كان يحصل بذلك  
التمارض الا ان يرتفع بتدقيق الخبير الذين هم اهل العزب فينتد توجه القسامة  
والدية عليهم بعد تهيج الدعوى وعدم المنافع لان بعض المدعى عليهم منهم واما عدم  
توجه شئ الى اهل الكفر فلانه لم تحصل الدعوى على احد منهم ولا عبرة بكون بعض  
المدعى عليهم مقيمين به مجرد السكنى وايضا لم يثبت الولي ان القتل كان بشاطئ الخبيث  
الذي هو اقرب الى الكفر من العزب واما عدم توجه شئ من القسامة والدية على  
بعض المدعى عليهم المقيمين بالكفر الذين هم من اهل بلاد بعيدة على هذا الوجه فلان  
دعوى الولي على اهل القرية البعيدة بلا اثبات لا يترتب فيها شئ سوى يمين واحدة

وهذا

وهذا تفصيل المقام في هذه الحادثة بناء على هذه الصورة على ما ظهر لي والله تعالى اعلم  
(سئل) من قاضي القيوم عن حادثة مضمونة في رجل ادعى على آخر من اهالى بلدته  
انه قتل ولده هاجدا بالالة جارحة اصابت مخرجا مخصوصا من جنبه ابضعت الجملد وامالت  
الدم في زمان مخصوص في مكان مخصوص ومات من ذلك لوقته ويريد القصاص منه  
شرعا ويطلب بالدية بذلك بسؤال المدعى عليه المذكور انكر وقوع القتل منه وجحد دعوى  
المدعى المذكور فطلب من المدعى المذكور بيينة تشهد له طبق دعواه فاحضر رجلين  
من غير اهالى الناحية شهدا بعد ان اسندوا بقتل المدعى عليه ولد المدعى هاجدا بالالة  
الجارحة التي عينها المدعى وبين الزمان والمكان طبق دعوى المدعى فعند ذلك طعن  
المدعى عليه في الشاهدين بضمن يوجب رد شهادتهما او اثبت ذلك بشاهدين فطلب من  
المدعى بيينة اخرى فوجدوا حضارها وقبل احضارها مات المدعى عليه فهل والحال هذه  
اذا طلب الولي القسامة من الذين يختارهم من الناحية وترتيب الدية على اهل الناحية  
المذكورة حيث انها قرية صغيرة ليست ذات محلات يجب ان يكون لان الدعوى على معين  
منها لا تسقط القسامة والدية من البقية ام كيف (اجاب) ان كان لولي القتل بيينة غير  
التي ردت ثبوت حصول القتل من المدعى عليه لولد المدعى القتل المذکور فلا شئ على احد  
والحال هذه اما عدم القسامة والدية فلعدم جهل القاتل لانه معلوم والقسامة والدية  
انما يجبان في قتل جهل قاتله واما عدم القصاص الذي هو موجب هذا القتل  
فانقوات محل الاسنية فبموت القاتل وان لم تكن له بيينة وجهل القاتل ولم تعتبر شهادة من  
ردت شهادته شرعا فيقضى بترتيب القسامة والدية على اهل هذه القرية الصغيرة ان  
ثبت وجوده ميتا وبه اثر فيما سماعه من عدم وجوده قلة لاهلها بطلب الولي والله تعالى  
اعلم (سئل) بافادته واردة من المحافظة في رمضان سنة ١٢٧٨ مضمونها الامل الاطلاع  
على الاوراق المرفوعة مع هذا الواردة للمحافظة بشرح بيت المال في ٢٧ جادى  
الآخرة سنة ١٢٧٨ في خصوص مادة شئون الدائرة الهامة بارض ساحل بولاق التي  
اتضح ان الحق في أرضها الجهة بيت المال ولا حق لوقف عبد الرحمن كتحذافهم او صورة  
القرار الصادر عن ذلك من مجلس الاحكام وافادة شهادة ادهم باشا وكيل وصي تركة  
المرحوم الهامى باشا وبالتحاد مع حضرات العلماء الفقهاء نكرم باعطاء الجواب عن  
الحكم الشرعي لغرض حل هذه المادة واجراء اللازم منها (اجاب) قد صار النظر في الافادات  
المتعلقة بهذه القضية رصودة القرار الصادر من مجلس الاحكام الوارد لدنوان المحافظة  
بافادة من حضرة امين بيت المال وعلى افادة شهادة ادهم باشا وكيل تركة المرحوم  
الهامى باشا بخصوص الشئ وما يقبها المستاجرة من ناظر وقف المرحوم عبد الرحمن  
كتخذ الجهة المرحوم عباس باشا المأذون من طرف الناظر المذكور بالبناء فيما على  
وجه القرار لمرحوم عباس باشا بموجب السند المؤرخه ذى القعدة سنة ١٢٦٩

ذى القعدة

٨

١٢٧٨



وصديق شرعاً على فائدة اعمارة قيم من الناظر المذكور على ما صرف من جهة الماذون له بتاريخ سابق على تاريخ الاعلام المذكور فيه من قبل القاضي على المتسبين بساحل غلال بولاق الجديد بان الارض التي حصلت فيها الدعوى من الناظر والمتسبين المذكورين لجهة الوقف المذكور المأثور في ٢٤ رجب سنة ١٢٧٠ المحال النظر فيه على حضرات علماء مجلس الاحكام والمعلمين الجواب من حضرتهم عن ذلك بعدم اعتباره لعدم صحة خصومة الناظر مع المتسبين المذكورين والجواب عن ذلك انه لا يلزم من بطلان الحكم المأثور بالاعلام المذكور ان يصادر في خصوص الارض المندرجة في الاعلام الذي صار له ماؤه وبطلان المأذون ان يترتب على ذلك انتزاع أرض الشونة المتسكة لجهة المرحوم عباس باشا من قبل الناظر المذكور الجارى التصرف قيم من قبل الناظر المذكور والمتسكي ووضع اليد على ما يتارىخ سابق على الاعلام المذكور اذا كانت أرض الشونة المذكورة غير الارض المندرجة بالاعلام المفاد عنه بالبطلان من علماء مجلس الاحكام وان الحكم المصرح به في الاعلام لم يصادف الصحة بقا على عدم تحقق الخصومة الشرعية كما افاده حضرات علماء المجلس والذي ظهر من هذه الاوراق التي من جملتها افادة معادة وكيل التركة ان أرض الشونة المذكورة هي خلاف الارض التي وقعت فيها الدعوى حيث حصلت فيها الاجارة والاذن بالعمارة والبناء فيها بتاريخ سابق على تاريخ الاعلام وحينئذ لا تنزع أرض الشونة وما يتبعها من جهة تركبة المتسكي بدون وجه شرعي ومع ذلك لو ادعى ناظر وقفه دار الجن كقصد الاقن مع جهة بيت المال في وجه الماذون له بالخصومة في خصوص الارض اتى سبقت فيها الدعوى بين ناظر الوقف والمتسبين وأثبت انها جارية في الوقف المذكور بالطريق الشرعي ولم يكن هناك مانع تسمع منه الدعوى بذلك ويحكم لجهة الوقف باولاىك ون الاعلام الذي صار له ماؤه من سماع الدعوى في وجه خصم شرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المعية في ١٤ ذي القعدة سنة ٧٨ شرعاً على خطاب من مدير بيجرام مؤرخ في هـ شهره ومعهما قرار واعلام شرعي من قاضي طه طاهر مؤرخ ٢٩ شوال ١٢٧٨ مضمونه انه بحضور نائب مجلس قضايا مدير بيجرام وحضرة حضرة وكيل المديرية وحضرات الاعضاء ومفتي المجلس قد سمعت دعوى قتل الرجل على بن نائب من أهالي روافع المأبودية بقسم موهاج بالمديرية المذكورة المعروف التعريف الشرعي المتحصن ارضه في اولاده اصبه وهـم الشاب البالغ الرشيد عبد الرحمن وشقيقه الباقية الرشيدة زكرم واشقاؤه هما القصر عن درجة البلوغ وهم ابو زيد ومجود وحسين وأم حسين وفي اختيم لايعم القاصر تيز وهما المامة وبخيتة وفي زوجتيه وهما المرأة قطيفة بنت أحمد بن محمد الخطيب من الناحية والد عبد الرحمن واشقاؤه المذكورين والمرأة آمنة والد المامة المذكورة ومتهـم في قتله اخوه

الرجل فراج بن نائب وابن أخيه الرجل أحمد بن محمد كلاهما من الناحية المذكورة الحاضران معهم بالمجلس ادعى كل من عبد الرحمن وشقيقه المبالغة زكرم ولدى على بن نائب المذكور ووالدتهما المرأة قطيفة وزوجة أبيهما المرأة آمنة بنت عبيد على من الدوران المذكورين من أهله من أنفسهم والرجل على عبد المنعم من الناحية المتحدث عن باقي ورثة المتوفى المذكور القصر بطريق الوصاية الشرعية من هذا الطرف على غير عيهم الحاضر بن المستورين معهم بالمجلس وهما الرجل فراج بن نائب والرجل أحمد بن محمد المذكوران بانهم ماضر بالرجل على بن نائب المذكور خطاباً بصوين معا وذلك انه حصل بينهما وبين عبد الرحمن بن السيد مشاجرة فإراد اضربه بالعصوين اللتين بأيديهما فاخطا ماضر بهما له واصاب على بن نائب في مقدم رأسه وكانت ضربة كل واحد منهما مامة مسكة فمات لوقت من ضربه فمات المذكورين من غير شريك وبما لبونهم بما يترتب عليه مما في ذلك شرعاً ويسألون جواباً عما من ذلك وسئل المدعى عليهم ما ثانياً عن دعوى غرماهم المذكورين وذلك بعد ثبوت وفاة المتوفى ونسب الورثة المذكورين للمذكور المذكورين المذكورين وذلك بعد ثبوت وفاته المتوفى الشرعي على الوجه المطلوب شرعاً بعد المرافعة في وجه المدعى عليهم المذكورين بشهادة كل من الرجل على محمد والرجل حسين عبد الرحيم المازكيين التركة الشرعية من اوعلا بن شهادته كل من المكرم محمد عبد الله الخطيب والمكرم بخيت أحمد الخطيب الجميع من أهالي الروافع المذكورة فاجاب المدعى عليهم بما افراج وأحمد المذكوران بالامتراف بانهم ماضر باهـم ماضراً في مقدم رأسه به بصوين كاتبا بأيديهما ومات لوقت من الضربتين المذكورين عن ورثته المذكورين من غير شريك وصديقهم المذكورين المذكورين على ذلك فاقضى الوجه الشرعي انه حيث اقر المدعى عليهم بما يقتل على نائب المذكورين خطا لمزهم ما لديه في ما لهما ماضرة على كل واحد منهما نصفها من خمسة على ثلاث سنين من يوم القضاء وقدرها من الفضة عشرة آلاف درهم يقابلها خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعون قرشاً ونصف وربع من قرش مائة صاغاً من الورق وقد حكمنا عليهم بما يانصفين في ما لهما الورثة المتوفى المذكورين تقسم بينهم على حسب القرينة الشرعية وتقرر هذا فافادته بصورة الحال في الحكم (اجاب) حيث اقر الرجلان المذكوران بقتلهم ما مورث الورثة المذكورين خطا في عام لان بموجب اقرارهم ما وتجب عليهم ما لديه من ما لهما للورثة في ثلاث سنين والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من قاضي المنصورة مضمونها بحضرة كل من الى آخره ادعى رجل على آخر أن والد موكل المدعى اختلط مع والد المدعى عليه في المعيشة وكان لكل منهما خمسة عشر فدانا بأراضي الناحية محدودة الى آخره ولكل منهما مائة وواش كذا وصارت زراعة الاميان على الشركة وصارت مواشي الفريقين مختلطة ببعضهم وذلك من مدة نحو السنتين سنة



في شهر القريش نزل عن مع بعضهما حتى كانت الاطيان نحو ستة وثمانين فدانا وازدادت المواشي واستمر اتي معيشة واحدة هما وذريتهما من بعدهما الى رجب سنة تار يخه والاطيان مكافئة باسم المدعي عليه وبين المدعي حـ دود الاطيان التي استجدت مع المواشي وذكريتها وفي رجب المـ ذ كور طردا المدعي عليه موكل المدعي المذ كور ويطالبه بنصف الاطيان ونصف المواشي لو كان بالسؤال من المدعي عليه اجاب بالانكار لدعوى المدعي في الاطيان والمواشي واعترف بكون موكل المدعي ووالده وهم معه في معيشة واحدة لانهم كانوا يزعمون معه في نظير مؤنتهم وان يكون موكل المدعي وهم تزوجا باختي المدعي عليه وانهم استمرا معه في معيشة واحدة لحد رجب سنة تار يخه فهل والحال هذه يكاف المدعي اثبات دعواه في الاطيان والمواشي بالبينة الشرعية او لا يطالب منه اثبات والذي يطالب منه البينة المدعي عليه نظرا لكونه مدعي الاختصاص ومعترفان بالمدعي ووالده وهم معه في معيشة واحدة ويزعمون الاطيان بالمؤنفة يعد ذلك منه اعترافا بوضع يدهم معه معيا ومنصوص بالبند الثاني من لائحة الاطيان ان الاطيان العائلة تقسم بمعرفة الارشدرضاهم ولا عبرة بتسليف الاطيان باسم الارشدر واذ ادعى الاختصاص فعليه الاثبات (اجاب) هذه الدعوى على الوجه الموضح في هذه الصورة غير صحيحة لعدم استيفائها ما يلزم بيانه شرعا واذ قطع النظر عن عدم ذكر الحدود وبيانها والمواشي اذ ذلك مشار اليه بقوله فيما حدوده الى آخره ولكل من سما مواش كذا وبقوله وبين المدعي حـ دود الاطيان التي استجدت مع المواشي وذكريتها وحيث ذ فلا يكاف احد الغر يقين الاثبات وذ كـ المدعي عليه ان موكل المدعي ووالده وهم معه في معيشة واحدة وانهم يزعمون معه في نظير مؤنتهم الى آخره لا يبعد اعترافا منه بوضع ايديهم معه اذ لا يلزم في ذلك وبالجمله فان كانت هذه الدعوى على هذا الوجه لا يعتد بها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي المنصورة عن مرافعة مضمونها بديوان مديرية الدقهلية بحضور كل من مصطفى السيد من منية مسعود ومصطفى حسن من منية في قروا المكرم الشيخ محمد المداح ومحمد افندي عيسا الله هما من المنصورة بعد ان ثبت بشهادة حسان ابن المرحوم محمد حسان وسيد احمد داود ابن المرحوم داود ابي سليمان من ام الزين معرفة سليمان وحسين القايرين من درجة البلوغ ولدى المرحوم داود داود ابن المرحوم داود بن سليمان من ام الزين المرزوق له سليمان من زوجته امونة بنت المهرم على مرعى ابي عزام والمرزوق له حسين من زوجته فاطمة بنت الحاج منصور بن مصطفى من ام الزين وان لا وارث لداود المذ كور سوى زوجه جتية المذ كورتين ووالده جازية بنت مرعى ابي شكر من ديدة وولديه المذ كورين وانه لم يبق موصي يامن طرفه على ولديه القايرين المذ كورين ولياقة واهلية هم معا عوض الله لاهلية عليهم ما واقامة مولانا الحـ كم

الشرعي وصي على القايرين المذ كورين ووكتاه جازيه وامونة وفاطمة المذ كورات تو كيلا مطلقة فوضاهن فيما ياتي ذكره وقبل الوصاية والتوكيل لنفسه قبول مرضيا ادعى عوض الله المذ كور بطريق وصايته ووكتاه الشرعيتين عن محجوريه وموكتاه المذ كورات على المحاضر ين معه بالمجلس شجاعة عوض وجر جس عوض ولدى عوض ابن شجاعة القبطي من ناحية التلين وصليب خليل ولد خليل ابراهيم القبطي من كفر بدير المقيم بناحية التلين ان مورث محجوريه وموكتاه هو المرحوم داود المذ كور كان شيخا بناحية ام الزين وكان دفع لشجاعة احد المدعي عليهم الف قرش من اصل الاموال المبرية المطلوبة منه لكون شجاعة المذ كور كان صرافا بالناحية وصار رفته وتولية صليب المدعي عليه الثاني بدله ولم يصرحهم المبلغ المذ كور له فتوجه داود المرقوم اليهما بناحية التلين ليصاحبهما على المبلغ المرقوم ويجري خصمه من المال المطلوب منه فا كان من المدعي عليهم الاضربوه ضربا شديدا بايديهم وخفقوه بايديهم وكسروا جوزه رقبته بايديهم ايضا ومات بسبب ذلك وكان ذلك بقعة امه ملك شجاعة المذ كور كائنة بناحية التلين ليل في رجب سنة تار يخه وفي الصباح ارضل شجاعة المذ كور رجلا طوافا الى المدعي اخبره ان اخاه المذ كور مات بالناحية المذ كورة فارسل المدعي بدوي بن احمد وفودة فودة وسليمان سالم من ام الزين فتوجهوا الى الناحية المذ كورة فوجدوا داود المذ كور ميتا فاحضروه الى ام الزين وصاروا لكشف عليه بمعرفة حكيم القسم وهمد الجاورة فوجدوا به آثار الخنق والكسر والضرب وان قتل المدعي عليهم له بسبب منافسة كانت بينهم بسبب مناقضة خيول ويطالبهم المدعي بما يترتب عليهم في ذلك شرعا وطلب سؤلهم عن ذلك سئل من المدعي عليهم فاجابوا بالانكار لما ادعاه المدعي ووجدوه بخدا كليا وعرف شجاعة احد المدعي عليهم ان داود المذ كور مات بدار شجاعة المذ كور يدعي انه كان حاضرا من منية القمع الى ام الزين را كبا حسانا تعلقه فضر به الحصان المذ كور وهو بمعية منية القمع ورماه في البحر فاحمجه المصدواي من البحر ثم بعد ذلك حضر الى ناحية التلين فتقابل مع الحاج محمد المير يقو مني وعبد العال البربري ورمضان صقر من الناحية واخذ ذفيرة الحاج محمد المير يقو مني ليطلبها لكونه ملبوساته كانت مبلولة وبعد ذلك احضره الحاج محمد المذ كور الى دار شجاعة المذ كور وساله بعد دخوله الدار المذ كورة عن سبب بلل ثيابه فاخبره ان الحصان تعلقه فضر به بمعية منية القمع ورماه في البحر ثم مات في الدار المذ كورة ولم يكن شجاعة المذ كور حاضرا وقت دخول داود المذ كور في داره ولا ليلة مبيتة بل كان باثنا بناحية الديرو لما حضر في الصباح وبلغه ذلك وجد داود المذ كور في حالة العدم فاحضر شيخ طوافه الناحية وقال له ارسل رجلا طوا فالا هـ فارسل لهم رجلا طوا فاشتم ارسلت من يحضر مشايخ التلين لينظروا وهو يسالوه عن سبب ذلك فتوجه يحضرهم وقبل حضورهم مات



داود المذکور ورواه لم يرفعه اثر جروح وانما بعد موته وجد الظاهر من جسمه ازرق فلم يصدق المدعى على ذلك وذا كان داود المذکور كانت جوارزة رقبته مكسورة بدار شجاعة المرقوم وظاهر اثر الكسر واثر ضربة شديدة تحت اذنه اليسرى واثر ضربات بصدرة وهو بدار شجاعة المرقوم وطلب من المدعى دينة ثبتت دعواه فتوجه بحضرها وعلى ذلك فقر قواني ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٧٨ وفي ٢٥ منه حضر المدعى المذکور والمدعى عليه ومعرف المدعى الله احضر البينة فطلب منه احضارها بالجلس فاحضر سليمان سالم الشيخ طوافه ناحية ام الزين ابن المرحوم سالم ابي داود من الناحية المذکورة واستشهد بما يعلمه في ذلك فشهد بوجه المدعى عليه بان داود المتوفى توجه الى ناحية التلين يوم السبت في اوائل رجب سنة تاريخه وفي يوم الاحد والساعة واحدة من النهار ما يشعر الا واحد طواف من التلين راكب حصان داود المذکور جاء وقال ابن سليمان سالم فقال له الشاهد اى شئ تطلب فقال له داود ابن عمك بناحية التلين اما ان تدركه حيا او ميتا فركب الشاهد المذکور مع فودة فودة وبدوى اخذ شيخ الناحية وبعض اناس فلاحين وتوجهوا الى الناحية ولما وصلوا الى ناحية كفر الدير الجاور لناحية التلين دعوا اناسا من كفر الدير يقولون الرجل الذى عند شجاعة مات ولما وصلوا الى ناحية التلين وجدوا انصارى مجتمعين عند شجاعة المذکور ومعهم عبد الله شيخ طوافه ناحية التلين فقالوا لشجاعة المرقوم ما الذى جرى لداود وبأى شئ كان يتوجع فقال لهم انه كان يشرب من القلة حتى كسر شربا كها ولم تكفه شرب من الجرة ووعد الله الذى جرى لم يجز على احد مثل داود فارسلوا احضر وانعشام ناحية ابي طوالة ولقوه في ملاية حر بروحه الشاهد ومن كان معه من ناحية ام الزين ووجهه من ناحية التلين الى ناحية ام الزين وان الشاهد ومن كان معه هم الذين اخرجوا داود المذکور مع ميتان من منظره في بيت شجاعة عوض بناحية التلين وان الشاهد المذکور لم يكشف ثيابه ولا نظره جروح ولا اثر ضرب ولا شيئا وهو بناحية التلين وانه لم ينظره الا بناحية ام الزين ولما حضر حكيم القسم وكشف عليه بناحية ام الزين وجد زروقة شديدة بصدرة وبعنقه وتحت اذنه اليسرى وبذراعيه الاثنين واحضر فودة ابافودة ابن المرحوم سليم ان ابي فودة من فلاحى ناحية ام الزين وشهد بمثل شهادة الاول فاجهر فدا الحكم (اجاب) شهادة الرجاين المذکورين لم تفد شيئا اذ لم يشهدا باقتل ولا بوجود المدعى قتله ميتا تلك احد المدعى عليهم وبه اثر الضرب او الخنق على فرض صحة الدعوى وكونه ما بين قبل شهادته فادام ثبت المدعى دعواه المذکورة بعد تصحيحها وفق وكالته في وجه المدعى عليهم التى من جلتها الوفاة والحصار اراث الميت في لورثة المذکورين ولم يثبت وجود المورث ميتا في ملائ احد المدعى عليهم وبه الاثر المعتبرة عما يمنع عن دعواه وان ثبت ذلك بطريق

شرعى يقضى له بموجب ما يشتهه والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من طرف قاضى المنصورة مضمونها بعد ان ثبت بشهادة كل من احدى شجاعة واخيه عبد الله المتعالم شجاعة النكيال كل منهما بما بالمنصورة ولدى المرحوم شجاعة بن احمد معرفة اسمعيل الجمال القاهر عن درجة البلوخ ابن المرحوم سليمان الجمال بن حسن الجمال المرفوق اسمعيل المذکور ولوالده المذکور من زوجته المرأة فاطمة بنت المرحوم محمد بن خليل وان والده المذکور لم يقم وصيا عليه حال حياته وليا فقه واهلية شقيقه المحترم حسن الجمال الجمال بالمنصورة ابن سليمان المذکور الحاضر معه بالجلس لوصاية عليه ثبوت شرعيا واقام مولانا كما كما اشرعى بولاية المنصورة المحترم حسن المذکور وصيا شرعيا على شقيقه اسمعيل المذکور لا ينظر في مصالحه وما يتعلق به وقبل ذلك منه انفسه قبول امر ضياعى حسن الجمال المذکور بطريق وصاية الشرعية على شقيقه اسمعيل القاهر المذکور بحضوره على الحاضر معه بالجلس على القبطان ريس ساقية حاج القطن تعلق الخواجه طناشى التاجر بالمنصورة ابن المرحوم على القبطان من اهالى ناحية علانية ان محجورا المدعى المذکور كان مستخدما بطرف الخواجه المذکور سواقيا بالساقية المذکورة والمدعى عليه ريس الساقية المذکورة فدا كان من المدعى عليه الامر محجورا المدعى المذکور ان يسمح ترس الساقية المذکورة مع ان ذلك مخصوص بالمدعى عليه فامتنع محجورا المدعى وقال له ليس لي خلاص في محضه فامر ثانيا وقال له امسك يا ولد فترسل ومعه وفي انشاء الله جاء الترس على يده الفنى فاتفق منها ثلاثة اصابع وهي الخنصر والبنصر والوسطى ووزالت حركتها وكان ذلك في اوائل شعبان سنة تاريخه ويطالب المدعى المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا وطلب سؤالا من ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بان محجورا المدعى المذکور مستخدم بطرف الخواجه المرقوم من نحو سنتين ومن وظيفته مسح الترس المذکور الهيكى عنه وانه لم يامر بمسح الترس المذکور بل كل منهما مستخدم به اهية وانه حصل له تلف اصابعه المذکورة من الترس الصغرى لا امره فطلب من المدعى بينة ثبتت دعواه فاحضر كلام من محمد عز الدين الجمال ابن المرحوم على عز الدين و احمد محمد الجمالى ابن المرحوم محمد ابي وجبة وشهد كل منهما منفردا في وجه المدعى عليه بعد استشهاده انه كان حاضر اباصتالية المنصورة وقت توجه اسمعيل محجورا المدعى اليه يوم اصابته وكان حاضر امعاون البندر وغيره للتحقيق فاما سئل من المدعى عليه عما حصل قال انما قلت له انزل امسح الترس الكبير البرافى والساقية غير دائرة فنزل الولد المذکور بمسح الترس المذکور فحصل له ما حصل من اتلاف اصابعه فعند ذلك عرف المدعى عليه انه نسبته على اسمعيل المذکور وان يسمح الترس البرافى الكبير ساعة الغدا



وقت ابطال الساقية المذ كورة فهايشعرا والا والولد المذ كور صرخ فزل فوجد ديد الولد المذ كور المني محبوزة في الترس المذ كور ووجد الترس المذ كور اخذ ثلاثة اصابع من يده اليمنى المذ كورة فخرجه فالحكم (اجاب) لم يميز هذه الدعوى من المؤجر للولد المذ كور هل هي امه او غيرها اذا لام ثلاث اطلاق منافع ولدها المذ كور بغير ابر بخلاف غيرها من اقاربه كالم فاذ لم يتحقق ان استخدم المذ كور باذن امه او كان باذنها السكنى في عمل خاص غير مسج الترس المذ كور وقد امره ريس ساقية الحليج المذ كور مع الترس الكبير او المذ كور وهو غير مستخدم لم يحكم به باذن امه فتلقت اصابع يده الثلاثة بحكم بضم ان ديتهم بخلاف ما اذا تحقق ان استخدمه فيما اربه كان باذن امه والله تعالى اعلم (سئل) بافاة واردة من الجمعية السنية بتاريخ ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٧٨ شرع على خطاب واردم من مديرية جرجا بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٧٨ مضمون الافادة المذ كورة لما وردت افادة حضر تمك المؤرخة في ٢٦ لسنة ١٢٧٨ بما تلاحظ بطرفكم فيما جرى وما يجب اجراؤه شرعا في قضية قتل احمد فرغل من ناحية خزانة والشيخ جبر السابق رؤيتها ونحوه ير اعلامها بعرفة قاضي طه طافد كتب عنها الى مديريةية جرجا بما لزم والا ناعية دت بهذه الافادة تدل على انه عناسية تكرار التناقض في الاعلام الصادر من تلك الجهة قد صار استئناف رؤية الدعوى ايضا عند قاضي جرجا واصر في شأنها اعلام بتاريخ ٢٩ الحالي وصدق عليه من مفتي المديرية وحيث مقتضى رؤيته بطرف حضرتم فهو مبعوث مع هذا برقة الاوراق السابقة لتدال افادة مما يرى حسبما تقتضيه الشريعة الغراء ومضمون الاعلام بحضورنا بجلس قضايامديرية جرجا وحضور حضرة وكيلها وحضرات الاعضاء ومفتي المجلس حضرت المرأة ام احمد بنت لرجل سلطان وادعت على حاضر بن معها بالجلس دما كل من الرجل عبدا المذ كور والرجل فرحات جوذة الجميع من اهالي خزانة والشيخ جبر بسم جرجا بانها قتلا ابنها احمد بن فرغل في المعرف التعريف الشرعي خطأ بضر بين معاشختين من غير قصد قاصدا بته احداهما وهي ضربة عبد المذ كور على انفه بعضا كانت في يده كسرت العظم واسالت الدم واصابته الاخرى وهي ضربة فرحات جوذة في يده اليسرى بطوبه القاهاقاصدا غيره فقطعت اللحم واسالت الدم فلازم الفراش حتى مات بسبب هاتين الضربتين المذ كورة بن والمحصر ارته شرعا فيها وفي اولادها اخوته اشقائه وهم القاصر ان محمد بن وحسن المذ كورة عليهم ما وصيهم طارف حضرة قاضي جرجا بالف والباغتان المرأة فرحات والمرأة زائدة المذ كورة كلتان لما في الخصومة في ذلك وتطلب ما يترتب لها ونحوه بها وموكلتها جهة المدعى عليها بالوجه الشرعي وتسال سؤالهما في ذلك سؤالا قاجابا بالاعتراف بالضرر بخطا على الوجه المذ كور بالاهسا والاطوبة على الانف واليد اليسرى والموت بسبب ذلك وبهذا انحصر

الارث والا يضاعف على القاصرين والتوكيل من البالغين قطاب منها اثبات ذلك فاحضرت كلا من الرجل عبد الله جاد الله والسيد عمر من الناحية المذ كورة وشهد كل منهما على انفراده بعد ان استشهد بلفظ أشهد في وجه المدعى عليه ما المذ كور بن بان المذ كور المذ كور مات وانحصار ارته شرعا في والفته المذ كورة وفي اشقائه القاصرين محمد بن وحسن والبالغين فرحات وزائدة بغير مشارك وان البالغين المذ كورة بن وكاتا والذهم ما المذ كورة في العاصمة مع المدعى عليه ما المذ كور بن في ذلك فاعذر له بما في شهادتهما فلم يرد بانيهما مطعنا شرعا فبغير كياسة اتم هانا شهادة كل من محمد منصور ومحمد جاد من الناحية المذ كورة ثم قد ابرزت المرأة ام احمد المذ كورة اعلاما شرعا عمر رامن حضرة العلامة الشيخ احمد على الشطي قاضي جرجا سابقا في جردى الاولى سنة ١٢٧٨ متوجا ومفتوما ومبطلا على العادة وثبت مضمونه لديننا شرعا بوضايتها على القاصرين المذ كور بن فبعد استيفاء اركان القضية على الوجه المطلوب شرطا بعد الحكم بالو كالة والوصاية للادعية على المدعى عليه بما وبالوفاة وانحصار الارث في المذ كور بن لهم عليه ما حكمنا على المدعى عليه ما المذ كور بن للورثة المذ كور بن بالدية الشرعية وقدرها عشرة آلاف درهم من الفضة يقابلها خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعون قرشا ونصف وربع من قرش صاغ على كل واحد منهم ما نصفها مقسما على ثلاث سنين من وقت القضاء خسا الحكم (اجاب) حيث اقر المدعى عليه بما يقتله ما المذ كور بن خطأ وتصادق مع الولى على حصول ذلك منهم اقامتها واخذان بموجب اقراره ما يجب على كل منهما ما يخصه من الدية في ماله في ثلاث سنين وقد تقدم جواب في هذه الحادثة مع في هذه الترجمة بتاريخ ٢٥ رجب سنة ١٢٧٨ عن اعلام غير هذا مابين فيه مردد والله تعالى اعلم (سئل) من نائب قسم اول جيرة بما حاصله ادهى المسكرم على بن علي الشرفاوى من اهالي جزيرة محمد القائم عن نفسه وبطريق وكالته الشرعية عن كل من اخته المرأة زهرة بنت المرحوم علي الشرفاوى المذ كور وعن بنت خالته المرأة شريفة بنت المرحوم ابراهيم شريف ابن المرحوم خليل شريف وعن اولاد اخته هم المسكرم حسن والمسكرم احمد والمرأة آمنة اولاد على بن يونس بن عبد الله وعن زوج اخته على يونس بن عبد الله يونس الثابت معرفة كل من الوكيل والموكلين المذ كور بن هينادو كيله عنهم في الدعوى والطلب والعاصمة في شان ماسيد كفيه الو كالة المطلقة بشهادة كل من المسكرم محمد مراد ابن المرحوم علي مراد والمسكرم سيد احمد مر يوح ابن المرحوم ابراهيم والمسكرم اسمعيل شحاتة ابن المرحوم شافعي والمسكرم عيسى بكير ابن المرحوم عيسى كل منهم من اهالي الناحية المذ كورة ثبوت شرعا على المسكرم عبد الوهاب ابن المرحوم حسن من اهالي الناحية المذ كورة وهو الوكيل الشرعي عن كل من المرأة آمنة بنت المرحوم سليمان الشرفاوى



والمدعى له ولو كليه المذكورين وقدره ما تذاخره محدود ويحدود دار بعة الحد القبلي لدار  
عيسى وعشرى بكير المذكورين والحد البحري للدرج النافذ المذكور والحد القري  
لترعة القصابي المذكور والحد الشرقي ينتهي لقيمه المختص به سليمان المذكور  
وان كلامهم اختص بذلك وان موكلى المدعى عليه واضعوا ايديهم على ذلك  
ومعارضون له ولو كليه المذكورين بنو جهم شرعى فيطالب الوكيل المذكور  
المدعى عليه المذكور برفع يده موكلية عن ذلك وبسال سؤاله عن ذلك فسالنا من  
المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بان القطعة الارض المدعى فيها المذكور كورة التى  
عبرتها اربعة اذراع الحد ودور اربعة الحد القبلي لدار عيسى وعشرى بكير  
المذكورين والحد البحري للدرج النافذ والحد الشرقي لدار عيسى المذكور والحد  
القري للدرج السلاطاني بورا نحو الى جارية فى ملك كل من سليمان شذيع وبكير  
شذيع ولدى المرحوم شذيع بالسوية بينهم من نحو اربعة من سنة وهم اوضاعا اليه ثم توفى  
بكير عن زوجته آمنة بنت المرحوم سليمان الشرقاوى وابولاده منها البعة هم المرحوم  
صبرة والمرحوم بكير والمرأة مسعدة والمرأة شرج والمرأة امونة والمرأة ستيقة والمرأة صالحة  
ثم توفى سليمان المذكور عن اولاده الثلاثة هم المرحوم عبود والمرأة هجرة والمرأة  
حجازية من غير شر يكتم من بعد وفاة المتوفى المذكورين وضع ايديهم الورثة  
المذكورون على ذلك من غير منازع ولا مشارك لهم فى ذلك الثابت وضع يد سليمان  
وبكير شذيع المذكور كورة وانتقال ذلك من بعدهم الورثة ما المذكورين بشهادة  
كل من المرحوم ابراهيم رفاعى ابن المرحوم رفاعى عيسى والمرحوم محمد عبد السلام  
كلاهما من الناحية المذكور كورة ثبوتها شرعا واز كيا وعدا بشهادة كل من المرحوم  
ابراهيم ابي غنيمه ابن المرحوم حسن نوفل والمرحوم على عيسى ابن المرحوم عبد الصمد  
عيسى من اهالى الناحية المذكور كورة التركة والتعديل الشرعيين واقدر دعوى  
المدعى المذكور وانصر فاعلى ذلك ثم فى سادس عشر شهر ذى القعدة حضر المتداعيان  
المذكوران بالجلس الشرعى واستفسر من المدعى عن موكلية المدعى عليه اهم ورتبة  
سليمان وبكير ولدى شذيع المذكور فاعترف بذلك واستفسر منه ايضا عن اسم ابى وجده  
ابى مسعدة المتوفى المذكور عن المدعى وموكلية المذكورين فاجاب بانه لا يعرف اسم  
ابى مورثه ابى مسعدة ولا جده فاعلى المذكور (اجاب) هذه الدعوى غير تامة شرعا فخرج  
المدعى من دعواه المذكور كورة لعدم محبتها على هذا الوجه وانه تعالى اعلم (سئل)  
بافادة وارادة من محافظة مصر فى ٥ رمضان سنة ١٢٧٨ مضمونها الاوراق المرفوعة  
مع هذا وردت للمحافظة بافادة من المعية السنية مؤرخة فى ٢ المحاضى بخمسة وثمانين  
من الشيخ حسين عبد اللطيف مفتى ناحية اسنا سابقا فى حق قاضى اسنا واشهر برؤية  
الاوراق المذكور كورة والاعلاما لشرعى الذى تحرر من قاضى اسنا المرسله صورته مع

والمدعى له ولو كليه المذكورين وقدره ما تذاخره محدود ويحدود دار بعة الحد القبلي لدار  
عيسى وعشرى بكير المذكورين والحد البحري للدرج النافذ المذكور والحد القري  
لترعة القصابي المذكور والحد الشرقي ينتهي لقيمه المختص به سليمان المذكور  
وان كلامهم اختص بذلك وان موكلى المدعى عليه واضعوا ايديهم على ذلك  
ومعارضون له ولو كليه المذكورين بنو جهم شرعى فيطالب الوكيل المذكور  
المدعى عليه المذكور برفع يده موكلية عن ذلك وبسال سؤاله عن ذلك فسالنا من  
المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بان القطعة الارض المدعى فيها المذكور كورة التى  
عبرتها اربعة اذراع الحد ودور اربعة الحد القبلي لدار عيسى وعشرى بكير  
المذكورين والحد البحري للدرج النافذ والحد الشرقي لدار عيسى المذكور والحد  
القري للدرج السلاطاني بورا نحو الى جارية فى ملك كل من سليمان شذيع وبكير  
شذيع ولدى المرحوم شذيع بالسوية بينهم من نحو اربعة من سنة وهم اوضاعا اليه ثم توفى  
بكير عن زوجته آمنة بنت المرحوم سليمان الشرقاوى وابولاده منها البعة هم المرحوم  
صبرة والمرحوم بكير والمرأة مسعدة والمرأة شرج والمرأة امونة والمرأة ستيقة والمرأة صالحة  
ثم توفى سليمان المذكور عن اولاده الثلاثة هم المرحوم عبود والمرأة هجرة والمرأة  
حجازية من غير شر يكتم من بعد وفاة المتوفى المذكورين وضع ايديهم الورثة  
المذكورون على ذلك من غير منازع ولا مشارك لهم فى ذلك الثابت وضع يد سليمان  
وبكير شذيع المذكور كورة وانتقال ذلك من بعدهم الورثة ما المذكورين بشهادة  
كل من المرحوم ابراهيم رفاعى ابن المرحوم رفاعى عيسى والمرحوم محمد عبد السلام  
كلاهما من الناحية المذكور كورة ثبوتها شرعا واز كيا وعدا بشهادة كل من المرحوم  
ابراهيم ابي غنيمه ابن المرحوم حسن نوفل والمرحوم على عيسى ابن المرحوم عبد الصمد  
عيسى من اهالى الناحية المذكور كورة التركة والتعديل الشرعيين واقدر دعوى  
المدعى المذكور وانصر فاعلى ذلك ثم فى سادس عشر شهر ذى القعدة حضر المتداعيان  
المذكوران بالجلس الشرعى واستفسر من المدعى عن موكلية المدعى عليه اهم ورتبة  
سليمان وبكير ولدى شذيع المذكور فاعترف بذلك واستفسر منه ايضا عن اسم ابى وجده  
ابى مسعدة المتوفى المذكور عن المدعى وموكلية المذكورين فاجاب بانه لا يعرف اسم  
ابى مورثه ابى مسعدة ولا جده فاعلى المذكور (اجاب) هذه الدعوى غير تامة شرعا فخرج  
المدعى من دعواه المذكور كورة لعدم محبتها على هذا الوجه وانه تعالى اعلم (سئل)  
بافادة وارادة من محافظة مصر فى ٥ رمضان سنة ١٢٧٨ مضمونها الاوراق المرفوعة  
مع هذا وردت للمحافظة بافادة من المعية السنية مؤرخة فى ٢ المحاضى بخمسة وثمانين  
من الشيخ حسين عبد اللطيف مفتى ناحية اسنا سابقا فى حق قاضى اسنا واشهر برؤية  
الاوراق المذكور كورة والاعلاما لشرعى الذى تحرر من قاضى اسنا المرسله صورته مع



الاوراق واقادة حضرة مديرية اسنا المروضة لاجبة بجمعية الهافة بمجاس حضرات العلماء والانتها يعطى القراء بما يستصوب ويرسل للجمعية لاجل عرضه للاعتاب وحيث انه بتلاوة اقادة الجمعية المشار اليها ومروزة الاعلام الشرعي وبعض اوراق القضية بالهاس الداعي بحضور حضرته كما تصوب المكاتبه عن ذلك بحضور تك حتى بالاتحاد مع حضرات العلماء الفخام ارباب المجلس العلمي بصير التامل بالدقة لما في الاوراق وتعطى الاقادة الكافية بما يترامى لحضرته (اجاب) قد صارت مناظرة اوراق هذه القضية ومطامنة الشيخ حسين عبد اللطيف فيما اجراه قاضي اسنا في قضية نصف شبابة الجاموس المهرر بها الاعلام الشرعي من القاضي المذكور المذخور صورته المؤرخ في ١١ صفر سنة ١٢٧٨ بايداه وجه جلال الاعلام المذكور بعدم تحليف المستحق اليه بعد البينة وعدم ذكر الشهود في شهادتهم ولا يعلم ان المستحق باع ولا وهب ولا تصدق ولا يخرج من يده بوجه من وجوه الانتقالات ولم يعلم له القاضي ما عين به وطعن في مراد اخرى غيره وجرد بيانها في اوراق القضية ومطلوب اعطاء القول اما بخطاه هذا او هذا الاجراء ترتيب الجراء على الشيخ حسين عبد اللطيف حسب السند الماخوذ عليه بادارة اسنا والاقادة عن ذلك ان اقادة الشيخ حسين من حيث ما يتعلق بالاعلام المذكور ليست من باب الخطا بل المسئلة فيها اختلاف بين ائمتنا في حق تحليف بين الاستحقاق فاجرى عليه القاضي هو قول في المذهب وما ذكره الشيخ حسين قول آخر ايضا في المسئلة مجمع وفي بعض عبارات الكتب التعبير باستحقاق مبيع وفي بعضها التعبير بين الاستحقاق على العموم وهو الاصل وعدم تعرض الشهود لما ذكره الشيخ حسين من انه لا بد من ذكر الشهود في شهادتهم ولا يعلم ان المستحق باع ولا وهب ولا تصدق ولا يخرج من يده بوجه من وجوه الانتقالات وعزاه الى معين الحكم فغزوه اليه في محله ولا يعد ذلك عليه خطا الا انه لا مؤاخذه على القاضي في حكمه وبدون ذكر الشهود ذلك حيث لم يحرم عمل القضاة في جميع الجهات على ذلك وحينئذ فلا مؤاخذه على واحد منهما ولا يترتب على القاضي ولا على الشيخ حسين المذكور جزاء حيث كان لكل منهما وجه بداعي اختلاف عبارات اهل المذهب الا انه حيث سبقت الاوامر بمنع الشيخ حسين عن التعرض للقضايا فيبقى الحال على ما هو عليه ولا يلة لقتل قول يصدر منه من الا ن فصاعدا مادام ممنوعا عن مثل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) باقادة واردة من قاضي المنصورة مضمونها يطالع على هذه الحادثة حضرة شيخ الاسلام مفتي السادة الحنفية ويفيد الحكم الشرعي فيها هل يعد تعريض المدعي عليه الثاني مناقضا لما اجاب به الاول ويحكم عليه بدفع عن الشب والبقرة المذكورين ولا يسمع منه دعوى الدفع او يطلب منه اثبات دفع الا في قرش عن البقرة والشب المذكورين وما حكم الله في ذلك ومضمون الحادثة المذكورة

بعد المحضر ادعى الشيخ سالم بن عبد المنعم من القنيات بكفر محمد مباشر ابن المحترم سالم عبد المنعم على المحاضر به بالهاس قاهم بن عويس من القنيات بكفر خليل ابراهيم ابن المرحوم خليل عويس ان شقيق المدعي عليه هو المرحوم الشيخ اسمعيل بن عويس ابن المرحوم خليل عويس من اهل العلم اقام المدعي وصيا مختارا من قبله على يد تقيه هه اندمجة وزينب القاصر تان من درجة البلوغ وانه قبل الوصاية لنفسه وبعد موته باع المدعي عليه شبة راحرو بقرة صفراء ملك القاصر تان بمبلغ الف قرش بملة دارجة والثمن المذكور بدتمه ويطالبه بذلك يجوز له جوره شرعا ويسأله جوابه عن ذلك سئل منه فاجاب بالاعتراف بدعوى المدعي المذكور وانه ثبت اقامة المدعي وصيا من قبل شقيقة المذكور على القاصر تان المذكورين لدى قاضي شاك لمون وادعى دفع الثمن المذكور للمدعي فلم يصدقه على ذلك وعرف ان الذي قبضه منه هو الف وخمسمائة قرش فقط وذلك ما كان طرفه للقاصر تان عن ثمن حصتهم في المنقولات المتروكة عن ابيهما من نخاس ونوارج ومواش المقوم ذلك عليه وان المدعي به خلاف ذلك فلم يصدقه المدعي عليه على انه كان طرفه للقاصر تان الف وخمسمائة قرش عن حصتهم في المنقولات الهكي منها خلاف الشب والبقرة المدعي به ثمن ما ش عاد المدعي والمدعي عليه واعترف المدعي عليه بحضور المدعي بان المبلغ الذي سلمه للمدعي فهو الف الف قرش ثمن ما خص القاصر تان المذكورين ووالدتهما في جميع المنقولات من نوارج ومخاريت ومواش وغير ذلك بما في ذلك من الشب والبقرة المذكورين ما هو للقاصر تان الف وخمسمائة قرش وما هو لوالدتهما خمسمائة قرش فما الحكم (اجاب) المدعي عليه المذكور متناقض في دعواه فيؤبر بدفع عن الشب والبقرة المملوكين للقاصر تان المذكورين اشترهما من وصيه ما با في قرش حسب تصديقه على دعوى الرضى بذلك ورجوعه عن دعواه دفع ثمن ذلك خاصة للرصى الذي قدره الف الف قرش واما ثمن المنقولات الهكي عنها فان وقع فيها التداخي وثبت ان حصته القاصر تان منها قيمتها الشب والبقرة ثمن الف وخمسمائة قرش وذلك باقامة بيته من قبل الرصى على ذلك يبرأ الرصى من ذلك المبلغ والله تعالى اعلم (سئل) باقادة واردة من قاضي طنة دارجة في ٢٢ محرم سنة ١٢٧٩ عن حادثة مضمونها ادعى السيد المقل الى ابن المرحوم محمد المقل الى من اهالي كفر الساحل على غريمه المحاضر به بالمجلس الشرعي حسن السكين ابن المرحوم عبد الله المقل الى من اهالي الناحية المذكورة بان ولد له هذا المدعي وعرفه كان يملك جميع الدار السكائنة بناحية كفر الساحل المذكور بالحارة الكبيرة المحدودة بمحدودار بهمة الحد القبل الى والشرقي فتميان الى دار يوسف التلاوي ابن المرحوم الحاج ابراهيم التلاوي والحد الشرقي ينتهي الى الخلاه الموصل لطريق الناحية والحد البصري ينتهي الى الحارة المذكورة



وفيه الباب المشهورة كدودوا ربابها بالاسماء المذ كورة وقد توفي من مدة ثلاثين سنة وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته المرافعة بركة بنت محمد السعدني من اهالي منية سايم وفي اولاده الستة وهم احمد وعلي وحسن والكوي وأبو الجعد والسيد هذا المدعي المذ كور من غير شر يك وترك له المذ كورة ميراثا فكان ما خص الزوجة المذ كورة من ذلك الثمن ثلاثة قراريط حسب القرينة الشرعية وخص كل ابن من اولاده المذ كورين ثلاثة قراريط ونصف قيراط من اربعة وعشرين قيراطا من الدار المذ كورة وانه مع بقية الورثة المذ كورين واضعون ايديهم عليها ومتصرفون فيها بالاسكان ووالدهم من قبلهم المدة التي تزيد على ثلاثين سنة من غير منازع وان هذا المدعي عليه معارض له في ذلك بغير حق ولا وجه شرعي ويريد اثبات ذلك ومنع معارضته له من قبل ذلك بالوجه الشرعي وسال مسئلة سئل من هذا المدعي عليه عن ذلك فاجاب بان الدار المذ كورة كانت ملك محمد السكين شقيق والده المذ كور ابن المرحوم حسين السكين الشهير بذلك وقد توفي وانحصر ميراثه الشرعي في شقيقه عبيد المهدى بن حسين المذ كور الشهير بذلك والده هذا المدعي عليه من غير شر يك وترك الدار المذ كورة ميراثا له ثم توفي والده المذ كور وانحصر ميراثه الشرعي في ولده هذا المدعي عليه من غير شر يك وترك الدار المذ كورة له ميراثا وانه ووالده ووالده المذ كورين اعلام واضعون ايديهم عليها على التعاقب المذ كور يتصرفون فيها كذالك المدة المديدة والسنتين المديدة وهذا المدعي واخوته حاضرون بالبلد ومشاهدون للتصرف المذ كور ولم يدعوا ولم ينازحوا ولم يمنعهم من الدعوى ما في شرعي وانكر ملكية هذا المدعي واخوته لها وبجرها جدا كليا وان اخاه هذا المدعي شيخ على الناحية المذ كورة فتعدى مع اخوته المذ كورين وغصبوها ووضعوا ايديهم عليها عام تاريخه بغير حق ولا وجه شرعي وانه هو الذي يريد اثبات ذلك عليه واخوته وبطالهم برفع ايديهم عنها وتسليمها له بالوجه الشرعي ويسال مسئلة فلم يصدقه هذا المدعي المذ كور على ذلك فيكلف كل من القرينتين فاحضر السيد المقل المذ كور كرام من راضي ريان ابن محمد ريان ويوسف ريان ومحمد هيكل بن سيد احمد هيكل ومحمد التلاوي بن علي التلاوي وشهد كل واحد منهم على انفراد بعد استشهاده بمواجهة المدعين المذ كورين بقوله ان الدار المذ كورة المعينة اعلام بهذا الحضر كانت ملكا لعمد المقل من مدة خمس وثلاثين سنة وكان متهم فاقبها بوضع يده عليها بالاسكان وقدمات وتركها ميراثا لورثته المذ كورين اعلام بهذا الحضر وان ورثته المذ كورين وضعوا ايديهم عليها بغير حق وفيها بالاسكان المذ كور المدة المذ كورة وزاد راضي ريان ومحمد التلاوي ويوسف ريان المذ كورين في شهادتهم ان تصرف محمد المقل واولاده من بعده مدة خمس واربعين سنة واحضر محمد السكين المذ كور كرام من محمد نعيم

ابن المرحوم محمد نعيم وحسن القوي بن ابن المرحوم حسين القوي بن المرحوم من اهالي الناحية المذ كورة وشهد كل منهم على انفراد بعد استشهاده بمواجهة المدعين بقوله ان الدار المذ كورة المذ كورة كانت ملكا لعمد السكين المذ كورة وقد توفي وانحصر ميراثه الشرعي في شقيقه عبيد المهدى بن حسين المذ كور من غير شر يك ثم توفي عبيد المهدى المذ كور والده هذا المدعي عليه وانحصر ميراثه الشرعي في ولده هذا المدعي عليه المذ كور من غير شر يك وترك كل من الدار المذ كورة لورثته على التعاقب المذ كور وان محمد السكين كان واضعا يده عليها من مدة اربعين سنة وشقيقه من بعده وان المدعي عليه من بعده هما المدة المذ كورة هذا ما يعلمه كل من التهود المذ كورين وعائنه وشهد به كذلك ثم احضر السيد المقل بينة ثبت دعواه وهما اسمعيل الاخناوي بن سيد احمد من منية سليم الفاظان بكفر الساجل وابراهيم قح بن ابراهيم من منية سليم وشهد كل واحد منهم بما بعد استشهاده وطالب المدعي استماع شهادته بمواجهة المدعين بقوله ان الدار المذ كورة بهذا الحضر كانت ملكا لعمد المقل المذ كور وقد توفي وتركها ميراثا لورثته المذ كورين بهذا الحضر وان مدة وضع يده عليها وورثته من بعده نحو السنتين سنة يعلمان بذلك ويشهدان به كذلك فذكر حسن السكين المدعي عليه المذ كور ان هذين الشاهدين من بلدة اخرى خلاف الناحية المذ كورة وان كل واحد منهما المستاجر المدعي بنصف بينة ومن الذهب العين على هذه الشهادة وان من شهد له قبل ذلك من التهود المذ كورين بهذا الحضر هم تحت مشيئة اخيه شقيقه بالناحية وتحت ادارته ومدة هذه الشهادة على ذلك فاقضى عرض هذه الحادثة على حضرة المفتي ليفيد الحكم الشرعي (اجاب) شهد السيد المقل لا يقول على شهادتها في اثبات الملك من تاريخ مخصوص اذ لا تثبت الاربعة الاول عينوا خمسة واربعين سنة وواحد اقصم على مدة خمس وثلاثين سنة والمدعي يذكر ان تصرفه ومورثته وباقى الورثة يزيد على ثلاثين سنة وهي محتملة خمسة واربعين ولا كثر وقل وكذا شهادة من شهد بقصوتير سنة ومع الاحتمال لا يجوز بشئ وقد طعن الختم في شهادة الجميع ايضا بان البعض مستاجر عباغ والبعض من فلاحي احد الورثة الذي ثبت الحق له بشهادته ومدة الشهود على ذلك على ان ذلك ليس تاريخا للملك ليعلم السابق والمتاخر بل هو تاريخ لوضع اليد والتصرف فقط وتداق المذ كور المدعي عليه بينة على ملكه للدار بالميراث وبوضع يده ومورثته فيثبت وضع اليد له بعد التزكية وتطلب بينة اخرى من السيد المقل المدعي فان اثبت وضع يده ايضا وبقا شركائه في الميراث وملكه مملوكا للدار بالارث تكون اليد للطرفين فان ارضا الملك تاريخا عينا غير منقضى للسابق واثبت كل ملكه المورخ طبق ما ادعى وكان تاريخ احدهما السابق تقدم بينة الاسبق وان استويا ولم يؤرخا الملك يقضى بايديهم والله تعالى اعلم (مثل) بافادة واردة من حضرة مذي



القليوبية مؤرخة ٦ ربيع الاول سنة ١٢٧٩ ومعه حاجة من قاضي قليوب وقتوى  
ومضمون الافادة المذكورة تفيد حضرته بمكانه واقع بهذا الطرف مشكل بين الحاج محمد  
ولد المرحوم محمد الشواربي وبينهم الحاج محمود الشواربي بنحو رص اطيان في ناحية  
قليوب وهو ان الحاج محمد يدعى ان له ١٢٧٤ فدانا وكسور استحقاقه من والده بمقتضى  
حجة شرعية من محكمة قليوب تاريخها ربيع الاول سنة ١٢٧٢ وان يده فتوى تساعده  
على تمامها ومحمد يدعى ان من ذلك ٤٠٠ فدان نظير اطعام ورواتب الفقراء  
وان ذلك ليس استحقاق محمدا خاصة لاسيما وتلك الاطيان خراجية لا يجوز فيها ايراد  
واحد من فتوى تساعده على فسخ ما في الحجة وبناء على قولها هذا صار مرجعية الحجة  
فوجدت مقاما فيها استحقاق كل وجهل فيها علاوة باسم الحاج محمد الشواربي ٤٠٠  
فدان كما ذكر وانهم توافقوا على تخصيص ذلك به وحيث ان محمد الشواربي توفي والمطالب  
باستحقاقه ولده محمد الماوجود الآن ومطالبته هي على مقتضى الحجة والفتوى ومحمود  
يطعن في الحجة اذ كانا على الفتوى الاخرى ويقول انه لم يترك استحقاقه الا بواسطة  
اطعام الطعام وغيره لكون اخيه هو الذي كان ارضهم ومحمود ولد المتوفى بالغ رشده  
وطالب استحقاقه الذي في الحجة ومحمود متوقف كما ذكر فلزم تحرير له حضرة بمكانه  
بعد الاطلاع على ما ذكر ان ترد الافادة مما يعمد اجراؤه (اجاب) فهم خطاب حضرة بمكانه  
وصار مطالعة الحجة المحكي عنها وحيث ان الحاج محمود يدعى ان الاربع مائة فدان نظير  
اطعام الطعام ورواتب الفقراء وانما ليست استحقاق محمد خاصة لاسيما وتلك الاطيان  
خراجية لا يجوز فيها ايراد او استناد الى الفتوى الممهورة بتختم السيد على البقل والشيخ  
الرافعي والشيخ اسمعيل الحاي المساعدة له على دعواه المتضمنة ان الثلاثة اشخاص  
خصصوا وربطوا قدر اموالهم من الاطيان للاتفاق من ريعه على المنقطعين من اقرارهم  
والضيوف والفقراء المترددين على محلهم وجعلوا امر صرف ذلك والقيام به لسكرتهم  
الى آخر ما ذكر وبناء على سؤالها المذكور اعطى الجواب من حضرات المشايخ المذكورين  
بان هذا لا يعد اسقاطا ولا اعراضا اختياريا وان الحق يكون باقيا للجميع مع ان الحجة  
المذكورة بينهم منها خلاف ذلك اذ هي تدل على تراضهم بتخصيص القدر المتنازع فيه  
باحدهم الذي هو محمد وترك حقهم مما يخصهم فيه له اختيارا من جملة ذلك المائتان التي  
هي مروج الشياخة والباقي مائتان زيادة على ذلك من جملة الاطيان المشتركة تترك  
له رخصته باسمه اعانة له على الخيرات التي ذكرها فهوذا كله يدل على تراضهم  
باختصاصه بتلك الاطيان وتركهاله باختيارهم وليس كما ذكر في سؤال الفتوى  
المذكورة انهم اتفقوا على تخصيص وربط تلك الاطيان للاتفاق من ريعها على من  
ذكر وانهم وكما واحد منهم بالقيام بصرف الذي هو معين وجعلوا امر صرف ذلك والقيام  
به لسكرتهم بحسب الموضع بسؤال الفتوى المحكي عنها ففرق بين تخصيص وربط شيء

ليصرف

ليصرف منه على كذا وان فلانا يقوم بصرف كذا بين شخصين من هذا المقدار وترك  
اختيار القلان لينفق منه على كذا الى انه يجب طاب حضرته بمكانه المحكي عنه في كونه انه  
بمراجعة الحجة وجد مقاما فيها استحقاق كل وجهل فيها علاوة باسم الحاج محمد الشواربي  
اربع مائة فدان كما ذكر وانهم توافقوا على تخصيص ذلك به ثم ذكر فيه ايضا ان محمودا  
يطعن في الحجة المذكورة اذ كانا على الفتوى ويقول انه لم يترك استحقاقه الا بواسطة  
اطعام الطعام وغيره لكون اخيه هو الذي كان ارضهم فهاضما اقرار بمحمود الترك  
الاختياري بخلاف مضمون سؤاله وهذه العلة لا تبطل الاسقاط والترك الاختياري اذا  
مات المتروك له وانقطع هذا الامر وحيث فلا شئ له فيما اظهره من الفتوى المذكورة  
حيث ظهر سؤالها مخالفا للحدثة بناء على ما ذكر وفصل الخطاب في ذلك انه متى  
تحقق التخصيص والترك الاختياري لاحد من شي معلوم من الاطيان الخراجية  
مستوفيا شرائط الصحة بطريق شرعي ولو كان ذلك امانة على فعل خير يقوم به المتروك  
له لا يكون للاسقاطين التاركين حقهم اختيارا الرجوع في ذلك بدون وجه شرعي والله  
تعالى اعلم (سئل) بافادة من المحافظة مؤرخة ٢٨ جمادى الاولى سنة ١٢٧٩ مضمونها  
لما كتب لحضرة بمكانه باحدى الاوراق طيه بتاريخه رمضان سنة ١٢٧٨ وارسل معها  
صورة القرار الصادر من الاحكام في شأن ارض ساحل الغلال بيد لاق التي من  
ضمنها الشونة تعلق الدائرة الالهامية المذكوم فيه بان الحق في الارض المذكورة لجهة  
بيت المال وطلب بمحضر رد لاوله صورة القرار المذكورة وما افاده وكيل وهي ترك  
المرحوم الهامي باشا واعطاء الجواب بالحكم الشرعي وردت افادة حضرته بمكانه من الاطلاع  
عليها فممن ان ارض الشونة تعلق الدائرة الالهامية هي خلاف الارض التي وقعت  
فيها الدعوى المشار اليها في حكم بحاس الاحكام وبمكاتبة مصلحة بيت المال بقصد  
التعري عن حقيقة ذلك ومعرفة جهة وحدود كل من الاراضي المذكورة وردت افادتها  
بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٢٧٩ بانه بناء على ذلك تعين احد معاوين المصلحة  
وحرر كشف بختمه وختم من كانوا حاضرين معه بالاماكن الموجودة بالارض التي كان  
واقعا فيها التداوى ووضعت به حدودها الاربعه ومن جعلها شون الدائرة الالهامية  
وتوضعت حدود الشونة المذكورة الاربعه ايضا وانه ايضا وجدت افادة واردة للمصلحة  
من المحافظة بتاريخ ١٨ ذي الحجة سنة ١٢٧٦ بضبط التخل الموجود بالشونة التي  
بها اراضي الدائرة الالهامية ومن ذلك يعلم ان ارض الشونة المذكورة من الارض التي  
ثبت الحق فيها لجهة بيت المال فلهم ابرام النظر في ذلك وصدر الافادة بما يعمد  
اجراؤه بالاتفاق مع حضرات افاضم العلماء (اجاب) صار مطالعة افادة معادته بمكانه  
المؤرخة ٢٨ جمادى الاولى سنة ١٢٧٩ بقصد النظر في مادة ارض الشونة المذكورة من  
جهة فاعل ووقف المرحوم عبد الرحمن كقصد لجهة دائرة المرحوم عباس باشا المعطى



الجواب ههنا من هذا الطرف بالاتحاد مع حضر ات العلماء سابقا بتاريخ ٨ ذي القعدة سنة ١٢٧٨ المقيدي كتاب الحاضر من هذه الفتاوى في التاريخ المذكور بعد انتزاع الارض المسد كورة من جهة دائرة المرحوم عباس باشا بسبب تبين بطلان الاعلام المذكور فيه بان أرض الساحل الموضوع فيها الغلال التي هي تحت يد المتسببين في الغلال بجهة الوقف بناء على فتوى علماء الاحكام اخيرا من كونهم غير اخصام وذكريا في الجواب المسد كورة ان أرض الشونة هي خلاف ما وقعت فيها الدعوى بين ناظر الوقف والمتسببين وانه لا يلزم من بطلان الاعلام انتزاع الارض المسد كورة من جهة الدائرة وان لناظر الوقف الدعوى بارض الساحل بجهة الوقف على من تصح الخصومة معه الى آخر ما توضح في الجواب السابق وانه باستعلام المحافظة من مصلحة بيت المال وردت افادتها بان التداعي الواقع من ناظر الوقف ليس هو بارض الساحل فقط بل وغيرها وانه تبين احدهما في المصلحة وحرر كشف بختمه وختم من كانوا حاضرين بالامكان الموجودة بالارض التي كان واقعا فيها التداعي ووضعت حدودها الاربع من ضمن الاماكن الشونة تعلق الدائرة ووضعت حدود الشونة ايضا وانه سبق ورود افادة للمصلحة من المحافظة بضبط النخل الموجود بالشونة ومن ذلك يعلم ان أرض الشونة من الاراضي التي ثبت الحق فيها بيت المال والا فادع عن ذلك ان الجواب في هذه القضية هو ما افدناه سابقا وان ما قيل في الجواب السابق من ان أرض الشونة هي خلاف الارض التي وقعت فيها الدعوى يعني بذلك الدعوى الشرعية الصادرة من ناظر الوقف سابقا على المتسببين في الغلال الذين يدعون موضوعا على أرض الساحل فقط لا على سبيل الاستحقاق والاملاك ولم يكن بجهة وقف عبد الرحمن كندايد ظاهرة على أرض الساحل ايضا بخلاف أرض الشونة فلذا قيل من علماء الاحكام حيث تبين لهم عدم صحة قضاء القاضي في أرض الساحل لعدم خصوصية المتسببين بالحق فيها بجهة بيت المال يعني ان لم يثبت بطريق شرعي وقفها بجهة من الجهات او ملكها لشخص موجود وقالوا ان الحكم المجهول على الاشوان اذا كان ناشئا عن الثبوت المذكور ومبني عليه فلا اعتبار به وليس الواقع ان الاحتكار الحاصل في هذه الشونة كان مبني على هذا الثبوت اسبقه في التاريخ عنه كما يعلم من أوراق هذه القضية والجواب السابق وأما كون تداعي ناظر الوقف الخارجي الذي هو ليس على يد القاضي كان في جميع الارض التي من جملتها أرض الشونة يعني انه ذكر خارجا وفي الافادات الخطية ان جميع الارض من وقف المرحوم عبد الرحمن كندايد لا ينبغي على ذلك انتزاع أرض الشونة من جهة المتسببين او من قام مقامه بجهة بيت المال بعد تصرفه ووضع يده هو وناظر الوقف من قبله مع عدم الاعتراف بانها بجهة بيت المال بدون وجه يوجب الانتزاع وفصل الخطاب في هذا الخصوص هو الجواب السابق والله تعالى

اعلم (سئل) من طرف نائب صهرجت الكبرى بتاريخ ١٢٧٩ عن حادثة مضموها بحضرة المكرم حسن بن جامع ابن المرحوم عيسى جامع ومعنى جامع ابن حسن جامع ويوسف عنان ابن المرحوم الحاج علي عنان وعبد الله العيسوي ابن المرحوم محمد العيسوي واحمد جامع ابن المرحوم احمد جامع الجميع من أهالي كفر الوز بردق هدية وعلى احدى حصة ابن المرحوم عيسى مطاوع من أهالي مية الفرماوى والشيخ هزاي جويش ابن المرحوم سيد احمد جويش نائب الشرع الشريف بناحية الدبوية الجميع من الولاية المذكورة والعمدة الفاضل الشيخ علي محمد عبد الرحمن ابن المرحوم محمد عبد الرحمن خادم العلم بناحية فركاكون بديرية قايوب وشهادتهم بما سئل كفيه ادعى محمد بن المرحوم علي هرا بن المرحوم مبارك سعد من أهالي كفر الوز ير على الحاضرين معه بالجلاس وهم حضرة احمد احمد فندى ضيامة هذه الناحية وسليمان الفواخري ابن المرحوم يوسف الفواخري وحسن الماوى ابن المرحوم سالم الماوى كل من أهالي الكفر المذكور انه يملك دارا ثمانية جده لايه مبارك سعد المذكور كائنه بالكفر المذكور محدودة بحدود دار بعة الحد البحري بجوار حصار الكفر المسد كورة وادود سليمان الفواخري المذكور والحسد الغري بجوار جاهين خليل ابن المرحوم علي بن خليل والحسد القبلي بجوار دار محمد سالم ابن المرحوم سالم محمد والحسد الشرقي بجوار دار محمد غزال ابن المرحوم احمد غزال ابن المرحوم سليمان غزال وانه كان واضع عايده عليهم منذ ثلاث عشرة سنة تقدمت على تاريخه تعدى احمد فندى ضيامة المذكور على الدار المذكورة وهدم بناءها وسلمها الى المدعي هليم امان صفة بينهما وبنائها بناء من غير اذن منه ولا رضاه من مدة الثلاث عشرة سنة المذكورة في حال حياة جده المذكور واطلاعه على البناء من حائل ما عرض جده المذكور مرض الموت وسأله بقوله يا جد انت بعت نصف الدار الى سليمان الفواخري فقال أنا لم يقع مني بيع له وبوقتها احضر سليمان الفواخري عند جده وقال سليمان الفواخري أهملوني قدر شهرين وأنا اترك الدار وابني لي محلا غير هذا ومن وقتها وضع يده هو وحسن الماوى على جميع الدار المذكورة بغير حق وانه طالب دفع ايديهم جاعن الدار المذكورة ويطلب سؤالهم عن ذلك فبعدم ثبوت وضع يد سليمان الفواخري وحسن الماوى على الدار المذكورة كورة بشهادة معني جامع وعبد الله عيسوي من الكفر المذكور سئل من المدعي عليهم عن ذلك فاجاب احمد فندى المذكور بانه لم يحصل منه تعدى على الدار المذكورة بالهدم ولم يعطها الى سليمان الفواخري وحسن الماوى واجاب سليمان الفواخري وحسن الماوى بان الدار المذكورة ملك لهما ونهر قايوب بالبناء من مدة عشر بن سنة باطلاع مبارك سعد جده المدعي المذكور ولم يقع منه عارضة ولا منازعة ولا مخاصمة لهما عند احد من القضاة في الدار المذكورة كورة لوقت تاريخه وكذا المدعي في دعواه فطلب من



عمر سعد بن عيسى ثبت ما ادعاه فاحضر عار بن عبد الله ابن المرحوم سليمان عبد الله وجاه بن خليل ابن المرحوم علي وعلى بن المرحوم الخلو جي من اهالي الكفر المذكور وشهد كل منهم عن الشهادة في ذلك فشهدوا بان الدار المذكورة ملك لعمر سعد بن عيسى من جد مبارك سعد وحدثها طبق دعوى المدعي في الحدود الثلاثة وخالفوا في شهادتهم في الحد الشرقي فحدد المدعي فمهم عامر بن عبد الله قال في شهادته الحد الشرقي ينتهي الى دار بسوق جعفر وجاه بن خليل وعلى الخلو جي قال في شهادتهم ان الحد الشرقي ينتهي الى زقاق الحارة والحد الشمالي ان المدعي ذكر في دعواه ان الحد الشرقي ينتهي الى دار محمد بن عزال ابن المرحوم احمد بن عزال كما ذكر فطلبت منه بيعة غير هذه ثبت له ما ادعاه من انتمى من احمد بن عزال وملكه الدار المذكورة كورته من جده فترى ان لا يبيعه له ويجز عن اقامة البيعة بذلك ثم طلب من حسن الموادي وسليمان الفواخرى بيعة شرعية تشهد لها طبق ما ادعاه فاحضر ابراهيم ابن المرحوم حسين جامع واحد جامع ابن المرحوم احمد جامع من الكفر المذكور وشهد كل منهم على ان قراره في وجه عمر سعد المدعي ان المدعي عليه المذكورين وهما احسن الموادي وسليمان الفواخرى واضعان ايديهم على هذه الدار المذكورة في الدعوى من مدة سبع عشرة سنة وتصرفا فيها بالبناء من هذه المدة باطلاع ومعاينة ومناظرة مبارك سعد المدعي وبحضور المدعي ايضا وانه كان من جملة المساهدين في البناء بحاملة كاسرة الناس ولم يقع من مبارك سعد المذكور جدي المدعي منازعة ولا معارضة ولا مخالفة لهما مطلقا - ذاعا امامه وشهدا به وهذا بشهادة عبده العيسوي ابن الشيخ عيسوي ويوسف عنان ابن الحاج الى عنان من الكفر المذكور وروى مكتوب بعد هذا تعرض هذه المرافعة على حضرة العلامة مفتي السادة الحنفية بالديار المصرية وما يظهر من الحكم يعطى به الجواب لاجل الوقوف على الحقيقة (اجاب) هذه الدعوى على الوجه الموضح بهذا المحضر غير مستوفاة شرعا ولم يوضح فيما امتجد المدعي عن وريته معينين ليعلم هل المدعي وارث له ومنهم امرته فيه ولا ميراث له مع قصور التحديد ومع هذا فشهادة شهود المدعي حيث خافت الدعوى في الحدود الثلاثة برواها تعالى اهل (سئل) بافادته واردة من المحافظة في ١٩ ربيع ان سنة ٧٩ مضمونها انتمى بعد اطلاع حضر تسلم على ما ذكر بالشرح الوارد من حضرة مدير الدقهلية بتاريخ ١٤ رمضان سنة ١٢٧٩ وصورته المحادثة المحررة من قاضي المنصورة المصدق عليه من مفتي مجلس المنصورة والقنوي وعلى عرض اولاد وزوجات المتوفى حسن شرف همدة لفرانجبالية بشأن التركة ان تتركه وابالافادة هي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك لاجل افادة حضرة المدير المواليه (اجاب) بالاطلاع على صورة المحادثة المحررة من طرف قاضي المنصورة المصدق عليه من مفتي مجلس المنصورة ظهر منها ان وريته حسن شرف الكبير مصدقون لورثة حسن الصغير على انهم يستحقون مما تحت ايديهم الاطيان المعينة

٩ ١٢٧٩

رمضان

٢٤ ١٢٧٩

والثالث في باقي الاشياء والتصديق والاقرار حجة قاصرة على المقر في عامل عوجبه حيث لا مانع وليس له نقضه ولا يخالف ذلك ما سطر بالفتوى اذ موضوع المحادثة تصديق على الاستحقاق لتلك الاطيان المعينة ولثالث باقي ما هو تحت ايدي المصددين ثم حصول القسمة وافر از الثالث المذكور وافر اربا بالاسقيفاء وليس الامر كما هو محرز بسؤال الفتوى من مجرد حصول القسمة بالتراضي مع وجود الغبن الفاحش فيها وعدم الاقرار بالاستقيفاء حتى يكون الحكم كما هو مصرح به في جواب الفتوى ومحصل القول ان جواب الفتوى صحيح بناء على سؤلهم وما تضمنه كلام القاضي ومفتي المجلس من ان المصدقين ليس لهم الرجوع عما اقروا به على انفسهم صحيح ايضا بناء على ما هو محرز بصورة المحادثة حسبما تقدم ذكره والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من بيت مال مصر في ٢ ربيع الاول سنة ٢٨٠ مضمونها في ما تقدم وردت في الطرف بالقران من مديرية المنية وبني مراد بتاريخ ٢٢ رجب سنة ٢٧٨ بوقاة امرأة تسجي زبيدة بنت عثمان بناحية طنبجدي وصار ضبط متروكاتها ولها ابعادية بالناحية المذكورة وقيل من سرور اغان المرأة المذكورة حال حياتها وقت تلك الابعادية عليه وعلى هتية تيمنا نور الصباح الحبشية وتسوف السودا وبناء على ذلك صار ضبط متروكاتها الموجودة في الهروسة وفي وقت الضبط قيل ان لها بنت عم حاضرة ولها اخت غائبة في بلادها بالروم وبعد ضبط التركة تحرر المدير بهذا لما وردت منها الافادات من مادة الوقف اعطيت الافادة اخيرا في ١٦ محرم سنة ٧٩ بانتمى بعد التحقيق اذا كان لا يوجد اختلاف ولا وجه شياضية بحال للثبوت الشرعي في وجه الورثة او المحاضر منهم فوردت الافادة بتاريخ ١٧ جادى الاخرة سنة ٢٧٩ ومعهما صورة الدعوى التي حصلت في مادة الوقف بختم قاضي الفشن وقنوي احضرها المدعون وموضح بصورة الدعوى الشرعية ان المتوفاة المذكورة توفيت عن غير وارث شرعي وذكر بالافادة المذكورة احالة هذه القضية على حضر تكم لانظر فيها حسب اصول الشريعة ولما وردت تلك الافادة وصارت مطالعة الصورة المذكورة ووجد ان اسم جد المتوفاة المذكور واسماء آباءه واجدادها من الاطيان الابعادية ليست موضوعة بها تحرر الى مديرية بني مراد في ٢٩ ذي القعدة سنة ٧٩ بالاستفهام من القاضي عن عدم استيفائه ذلك وقبول الدعوى بدون استيفاء فوردت الافادة بتاريخ ٢١ محرم سنة ١٢٨٠ بناء على ما ورد لها من قاضي الفشن بان الداعي له عدم ذكر اسم جد زبيدة انه لا يعلم اسم جد هاولا يعرف كذا كذا المدعون وانها شهيرة بما ذكر بصورة الدعوى الشهيرة التامة لكونها من المشهورات ولذلك اكتفي بذلك الشهيرة المستطرة بصورة الدعوى واوضح اسماء آباءه واجدادها من الاطيان الابعادية وحيث الامر كذا وان المتوفاة المذكورة قيل عند توجهه مندوبي بيت المال لضبط تركتها الموجودة بالهروسة ان لها وريته كما سبق الذكر وبصورة الدعوى الشرعية ذكر انهم متوفاة عن غير وارث وبافادة قاضي الفشن المحررة لاديرة في ٦ جادى الاولى سنة ١٢٧٩ ذكر كما هو موضح باحد بنود



لا تحية القضاة ان المواد التي تكون عاتلة لذلك لا يختص بها القاضي وحده ومن  
الاقتضاء رؤية هذه القضية بطرف حضرته كما ان كان حاصل فيها ما وافق الحكم  
الشرعي ام كيف فعل في هذا يقتضي تحرير محضر تكتمل من عدم معلومية ما توخى من هذا  
ان ترد الافادة لبيع الاجراء بموجبها (اجاب) قد صار الاطلاع على اوراق هذه القضية  
فوجد من ضمنها انه وقت ضبط تركه التوقفة صار التعريف بصلصة بيت المال ان  
له الاختلاف فاقبلة بيلاده بالروم وبنت عم حاضرة بمصر وان المصلحة اشعرت المديرية  
بذلك بعد ضبط التركة غاية الامر ان المدعين بالوقفة فذكروا في اثناء الدعوى انها توفيت  
لا عن وارث وان الدعوى سمعت على ناظر القسم الذي صار توكله عن حضرة مدير  
الجهة في هذه الدعوى وهذا مبني على المفشور بنسائه الى الامر الصادر من سعادة والي  
مصر سابقا المؤرخ ١٥ رجب سنة ٧٤ المتضمن التوكيل لجميع المديرين ووكله  
المديرين عند غيبتهم بالخصوصية في دعاوى التركة التي آلت لبيت المال وليس لما  
وارث فاذا كان الواقع ما هو مذكوره هذه الخصومة الصادرة في هذه القضية على  
الوجه المذكور غير معتبر لاننا لو سلمنا بقاء التوكيل للمديرين ووكله المديرين بات عند  
غيبتهم في الخصومة في التركة التي آلت لبيت المال بعد موت الامر في صا في هذه  
القضية يكون مخالفا لالا مرامذ كور اذا الدعوى لم تسمع في وجه المديرين ولا في وجه وكيل  
المديرين وقد صرح في الامر المذكور بعدم الترخيص بتوكيل احد من المستخدمين غير  
وكيل المديرية وزيادة على ذلك حصول الاشتباه في دخول مثل هذه الجزئية تحت  
هذا الامر حيث لم يتحقق ان هذه التركة من التركة التي آلت لبيت المال الصادر  
فيها الامر المذكور بل صار تعريف بصلصة بيت المال بان التوقفة وارثا والمصلحة  
اشعرت المديرية بذلك قبل الدعوى المذكورة وغير ذلك من الوجة المقضية عدم  
صحة الخصومة المذكورة ككون حضرة المدير المذكور غير ما مورر هذا الامر لتأخر توافقه عنه  
وعدم التمهيد له به وحيث الامر كذلك ولم تقم في وراثته وارثا لتوقفة فيقتضي ان  
القاضي الذي له ولاية نصب الاوصياء ينصب حضرة المدير وصيا على التركة للخصومة  
في هذه الدعوى وتسمع الدعوى في وجهه او وجه وكيله في ذلك من يكون له النظر على  
الوقف ويدين الدعوى والتعريف لا واقفة بذ كرم يحصل به تعريفها وتغيرها وان لم  
يذكر اسم جدها وكذا في حق اسماء اصحاب الحدود واذ يمكن التعريف بفيد كراجم  
فهو اتم وان كان يكفي بدون ذلك ان حصل التمييز بدونه ومع ذلك في بعض الحدود  
المذكورة في صورة هذه المرافعة خفاء مثل قوله في الاطيان الموقوفة على سرور افا الحد  
الغربي للاطيان الموقوفة على نور الصباح من ضمن الابعادية وذلك محتمل لا ووقوف  
عليها في المحوضين اوفي احدها ما ولم يبين هذا لاحد ومثل التديد في حوض  
الجزيرة في الحد القيلي باطيان احدها شاطا هر مع انه ليس مالكا الا لثوته وشهرة

ذلك

ذلك ولا بد ان تكون في ملك احد اوفي وقف ومثل قوله في الاطيان الموقوفة على نور  
الصباح الحد الغربي بحادية ناحية البحر واذ لم يتضح من ذلك كون الحدود به اطيانا  
مما لو كة اوسلطانية او غير ذلك وقوله في الحد الشرقي الاطيان الموقوفة على سرور افا الحد  
يبين المحوض المحدثه على قياس ما سبق فيقتضي عند اعادة الدعوى ان يلاحظ ما يلزم  
توضيحه وبعد تصحيحها وان كان الخصم تطلب البينة فاذا شهدت شهادة صحيحة واستوفى  
ما هو لازم يحكم بالوقف في وجهه الوهي المنصوب بطريقة الشرع والله تعالى اعلم  
(مثل) من طرف نائب قسم اول جيزة عن مرافعة مضمونة ادعت المرافعة يذب بنت  
المكرم محمد الدمياطي على المكرم مصطفى الملاح الزيات ابن المرحوم يوسف الملاح  
كلاهما من اهالي ناحية كفر الشوام بانباية بقسم اول جيزة الثابت معرفتهما بشهادة  
كل من المكرم يوسف بنو يتوالد خا خسي بكفر الشوام بانباية ابن المرحوم احمد بنو يتو  
والمكرم عثمان على الكاتب ابن المرحوم علي اغا الا بنو طلي من سكان كفر الشوام  
المذكور ثبوتنا شرعيان المدعية المذكورة عملا بجميع قطعة ارض خربة كسف معاوي  
اصلها خزانة ونخربت وصارت كسف غامسا ويا كائنة بناحية كفر الشوام المذكور  
بشارع سوق الكفر المذكور محدودة بحدودار بعة الحد القيلي لشارع المرقوم والحد  
البحري لدار المرأة نفيسة بنت المرحوم شرف بن موسى والحد الشرقي لدار الشيخ علي  
الصبياد ابن المرحوم كذا ابن مصطفى والحد الغربي لرفاق كذا الغير النافذة لثابت ذلك  
بالثراء الشرعي قبل تاريخه في خامس شهر رمضان سنة ١٢٧٧ من خاتمة المرأة نفيسة  
بنت شرف بن موسى المذكورة وهي المسالكة للقطعة الارض المرقومة بمبلغ قدره  
١٧٥ قرشا وبينته واذ بضمتها مبلغ الثمن المرقوم وقت البيع وقبضته منها ووضعت  
يدها على ذلك لغاية شهر شعبان سنة ١٢٧٩ بطريق الملك الشرعي وان المدعي عليه  
المذكور في غرة رمضان سنة ١٢٧٩ تعدى على القطعة الارض وبني بها حائونا عدة  
ليبيع الزبوت ومعارض لها في الارض المرقومة بفروجه شرعي وتطالبه الا ان  
بازالة ما بنى في الارض المرقومة ورفع يده وبعدهم المعارضة لها في ذلك بالوجه  
الشرعي ومثل من المدعي عليه المذكور كورا علاه مدعوت وضع يده على ذلك بشهادة  
كل من شاهدي ثبوت المعرفة المذكور بن اعلاه وتاشر عيا فاجاب بان في غرة رمضان  
سنة ١٢٧٩ وضع يده على القطعة الارض المدعومة المبيعة اعلاه وبني بها الحائوت  
المذكورة لكون ان اخا المدعية المذكورة هو حسن الدمياطي القهوجي بناحية كفر  
الشوام المذكور ابن المكرم محمد الدمياطي المذكور الحاضر من مهابيلها من باع له  
القطعة الارض المرقومة في هذا التاريخ بمبلغ ٨٦ قرشا وبينته وقبض مبلغ الثمن المرقوم  
منه بعد ان اشتراها لنفسه من خاتمة المرأة نفيسة بنت شرف بن موسى المذكورة  
المسالكة للقطعة الارض المرقومة بمبلغ قدره ١٥٥ قرشا بعد اوضحة اربعين فرينة



ووضع يده عليها الى حين بيعه للمدعي عليه المذ كوروني بها الخانوت المذ كورة المدعي  
عليه المذ كور ووضعه عليه الى الآن وانه وقت بناء الخانوت كانت المدعية المذ كورة  
معاينة له ولم تعارضه في ذلك وانكر شرا المدعية المذ كورة لاقطعة الارض المدعي بها  
المذ كورة من خالتها المالكة لاقطعة الارض المرقومة فاستقسم من حسن الدمياطى  
اننى المدعية المذ كورة عن ذلك فصدق على بيعه لاقطعة الارض المرقومة للمدعي عليه  
المذ كور بالمبلغ المرقوم وفي قبضه مبلغ الثمن المرقوم منه فعند ذلك كلفنا كلامن  
المتدعين اثبات دعواه فوجدوا وانصرفا على ذلك وذلك في تاسع عشر شوال سنة  
١٢٧٩ ثم في تاريخه حضرت المدعية والمدعي عليه واحضرت المدعية المذ كورة كلامن  
المكرم ابراهيم القرزا بن المرحوم ابراهيم والمكرم على ابن المرحوم حسن القرزا كلاهما  
من اهالي كفر الشوام يا نبابة المذ كورة وشهدا بعد استشهادهما كل منهما على انفراد  
بمعرفة المدعية المذ كورة وخالتها المرأة نفيسة بنت شرف بن موسى و بمعرفة لاقطعة  
الارض التي صارت الآن خانوتا المدعي بها المذ كورة وان المرأة نفيسة المذ كورة في  
خامس شهر رمضان سنة ١٢٧٧ باعت لاقطعة الارض المذ كورة للمرأة نفيسة المذ كورة  
المدعية بالمبلغ الذي ذكرته واشترت ذلك ثمنها نفسها واقبضته بالمبلغ الثمن المرقوم  
وقبضته منها ووضعت المرأة نفيسة المدعية يدها على ذلك من تاريخ الشراء المرقوم  
لغاية شهر شعبان سنة ١٢٧٩ وكان ذلك بحضرة متهما يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك  
وامرنا الشاهدين المذ كورين ان يتوجها معنا الى المحلة التي بها لاقطعة الارض التي  
صارت الخانوت المذ كورة للاشارة اليها فامتا لئلا ذلك وتوجها معنا الى المحلة المذ كورة  
واشارا الى لاقطعة الارض التي صارت الخانوت المذ كورة بحضور وكل من المدعية  
والمدعي عليه ثم في حادي عشر ربيع الاول سنة ١٢٨٠ حضر كل من المتدعين واحضر  
المدعي عليه المذ كور كلامن المكرم حمودة الملاح الورشعي بالبور المستجدي بولا من  
سكان كفر الشوام المذ كور ابن المكرم حسين الملاح والمكرم محمد البشتيلي الصباغ في  
الازرق بكفر الشوام المذ كور ابن المرحوم ابي طالب وشهدا بعد استشهادهما كل منهما  
على انفراده بمعرفة المدعي عليه وحسن الدمياطى البائع له المذ كور اننى المدعية  
المذ كورة وخالتها المرأة نفيسة بنت شرف بن موسى المذ كورة و بمعرفة لاقطعة الارض  
التي صارت الآن الخانوت المدعي بها المذ كورة بان المرأة نفيسة المذ كورة باعت  
لاقطعة الارض المحدودة المعينة اعلاه لابن اختها وحسن الدمياطى اخو المدعية البائع  
للمدعي عليه المذ كور بمبلغ قدره ١٥٠ قرش بمعاوضة اربعين قرينة ووضعه عليه الى  
حين بيعه للمدعي عليه المذ كوروا المكرم حمودة شوقية ابن المرحوم حسين والمكرم ابراهيم  
فلقل ابن المرحوم حمودة كلاهما من اهالي ناحية كفر الشوام المذ كور وشهدا بعد  
استشهادهما كل منهما على انفراده بان حسن الدمياطى المذ كور اخا المدعية المذ كورة

باع لاقطعة الارض المدعي بها المذ كورة لمصطفى الملاح المدعي عليه المذ كور في التاريخ  
المرقوم بالثمن المرقوم ووضعه عليه المصطفى الملاح المدعي عليه المذ كور الى الآن  
وانهما يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك فالمحكم (اجاب) حيث ادعت المدعية الشراء  
من تلك المرأة وارخت وادعى المدعي عليه شراؤه من تلك المرأة ايضا بتاريخ  
وهو واضح يده عليها واقام كل منهما بينة المدعية ووضعه عليه المدعي عليه ايضا  
بوضع يدها بتاريخ وارخت بينة المدعية ووضعه عليه المدعي عليه تلك الارض بتقديم بينة  
واضع اليد ولا نظر لتاريخ شراؤه المدعي عليه نفسه ولا لتاريخ وضع يده المتأخر من تاريخ  
شراء المدعية ووضعه يدها اذ هو قائم مقام بائعه وبائعه لم يورخ شراؤه ولا وضع يده وقد  
مروا بان الخار ج وذا اليد لولدها شراؤه من جهة واحد وبهنا حكم لدى اليد لم يورخا  
او ارضا سواء فلورخا وتاريخ احدهما سبق فهو اولى ولورخا احدهما فذو اليد اولى اذ  
وقت الساكت محتمل فلا ينقض قبضه بالشك من اوسط الفصل الثاني من جامع  
الفصولين قال فانهم البغدادى في كتاب البيوع وهو اى كون ذى اليد اولى المفتى  
به وعليه الزيلعي والهداية وقاضى خان ولوبرهن من ليس يبيده انه قبضه منذ شهر  
وبرهن ذو اليد على قبضه بالتوقيت فالمبيوع له افيد في الحال تدل على سبق قبضه وقد  
ثبت له التاريخ ضمنا ولا يدري انه قبل قبض الخار ج او بعده فامتنعت البيعتان وترجع  
ذو اليد بيده القائمة في الحال من اوسط الثامن من الفصولين والله تعالى اعلم (سئل)  
بافادة واردة من ديوان المحافظة بتاريخ ١١ محرم سنة ١٢٨١ مضمونها وردت افادة  
للدويان من مديرية الغربية بتاريخ ٧ محرم سنة ١٢٨١ بناء على افادة قاضى طنطا  
بخصوص تداعي مذ كورين من ناحية الهياتم على الشيخ محمد البرادعي وغيره من  
الناحية المذ كورة المرغوب الاستفتاء من ذلك من حضر تكم وارسل افادة للمديرية  
لاجل تتميم هذه القضايا فبناؤه عليه اقتضى تحرير محضر تكم وطيه اربع قوائم  
تؤمل بالاطلاع على ما اشتملت عليه ان ترد الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك  
لاجل اجابة المديرية كمرغوبها

الدعوى الاولى من القضايا الواردة من مديرية الغربية بضم الاربع قوائم ادعى بدر  
ابو عتلة ابن المرحوم بدر ابي عتلة ابن المرحوم بدر الكبير من اهالي الهياتم على غيره  
المأخوذ معه بالجلس الشرعي الشيخ محمد البرادعي ابن المرحوم الشيخ حسن من الناحية  
المذ كورة بان جد المدعي المذ كور كان يملك قطعة ارض خالية من البناء والحدود  
بالناحية المذ كورة بمحارة ابي عتلة محدودة بحدود اربعة احمدا الغربي ينتهي الى دار  
ملك حسن ابي عتلة بن محمد بنه وباقيها دار محارة اخيه والحد الشرقي ينتهي الى  
البيستان ملك المدعي وكذلك البحر والحد القبلي ينتهي الى المحارة المذ كورة  
المشهوره بالحدود واربابها بالاسماء المذ كورة وانه توفي جده المذ كور عن اولاده في ذنب



ومشرفة وجمالة وبدر والد المدعي من غير شر يكتم توفيت في نيب عن ولدها علي إلى  
 موسى الغزاوي من غير شر يكتم توفيت مشرفة عن ولدها سعيد بن محمد الخوجي وتوفيت  
 جلالة عن بنتها كوهية وخضرة بنتي علي فودة وو لدى اخيه ابدرهما المتولي وبدر من  
 غير شر يكتم توفيت بدر والد المدعي عن ولد به هما المدعي واخوه المتولي من غير شر يكتم  
 وترك حصته من ذلك وقدرها احدى عشر قيراطا وخمس قيراط ميراثا لوارثيه المذكورين  
 على فرائض الله تعالى مناصفة بينهما وبين اخيه وان المدعي عليه واضع يده على ذلك بغير  
 حق ولا وجه شرعي وانه من مدة ثلاث سنين نعدى وبني في القطعة الارض المذكورة  
 بطريق القصب ويريد احقاق دعواه ورفع يده عما يخصه في ذلك وقدره خمسة قيراطا  
 وثلاثة ائحاس بالوجه الشرعي ويسال مسئلة من المدعي عليه المذكور عن ذلك  
 بعد ثبوت وضع يده شرعا بشهادة كل من ابراهيم وهدان بن سعيد احمد وعبد الرحمن أبي  
 الرشيد بن سيد احمد كلاهما من الناحية المذكورة فاجاب بالا اعتراف بوضع يده على  
 القطعة الارض المذكورة من والده عن جده المرحوم الشيخ عبد القادر وان والده توفى  
 من مدة ثمان وعشرين سنة عن كل من زوجته سعاد بن بنت السعد واولاده  
 منها هم المدعي عليه وخضرة وفاطمة من غير شر يكتم وان والده واضع يده نحو الانثى  
 عشرة سنة والمدعي عليه واضع يده كما كان والده مدة ثمان والعشرين سنة من غير  
 منازع ولا معارض له في ذلك مع المشاهدة فلم يصدقه المدعي على ذلك فطلب من  
 المدعي عليه بينة شرعية فاذا كان عنده بينة بطلت ادعاء وعجز فطلب من المدعي بينة فاحضر  
 سيد احمد شرف الدين بن بدوي شرف الدين وبدوي سعد بن الحاج على سعدة  
 وكلاهما من الناحية المذكورة وسال الاستماع الى شهادتهما واستشهدا في شهد كل  
 احد منهما بقوله اشهد الله ان القطعة الارض ملك لبدراني عتلة هذا ارضا عن أبيه بدر  
 عن جده بدر الكبير على التعاقب المميز بالدعوى حرقا للحدود بحدود اربعة احمدة  
 القري ينتهي الى دار ملك حسن ابي عتلة ودار حمارة اخيه والحد الشرقي الى بستان  
 بدر المدعي والبحري الى الحارة الموصلة للبستان والحد القبلي ينتهي الى الحارة النافذة  
 الى البحر وان الشيخ محمد المدعي عليه من منذ ثلاث سنين وضع يده على حصته المعينة له  
 غصبا وقدرها خمسة قيراطا وثلاثة ائحاس وبني فيما بغير حق يعلمان ذلك ويشهدان  
 به كذلك وكيان وصدا سرا وعلنا بشهادة كل من المذكورين الشيخ يوسف ابي طاقية  
 ابن المرحوم علي والشيخ سيد احمد الماوي بن ابراهيم الماوي كلاهما من اهالي الناحية  
 المذكورة الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعي ثم قبل الحكم  
 حضر الشيخ محمد البرادي واخبر بان هذه بينة ثبتت له دعواه ولم يتضاف الاجتماع  
 مع المدعي فوقف لذلك وللانتهاء هذا آخر ما وجد في هذا المصنف (اجاب) لم يعترف  
 في هذه المرافعة للمورث الاصل ولم يتفهم منها ترتيب الموتى له وماتت جلالة عن

بنتها وعن ولدي اخيهما المتولي وبدر من غير شر يكتم يقتضي موت جلالة بعد موت  
 اخيه ابدر والد المدعي اذ لو كان اخوها وجودا لما ذكرتها ماتت عن ولديه واذا جرينا  
 على ذلك ينافي قوله الا في بيان حصته بقدرها احدى عشر قيراطا  
 وخمس قيراط اذ على هذا التقدير لا يكون له الا تسعة قيراط وثلاثة ائحاس قيراطا  
 حصته من ابيه فقط ومع هذا لم يبين المدعي انه ابن اخ شقيق لجلالة اولاب وقوله بعد  
 ذلك وتوفي بدر والد المدعي عن ولديه وترك حصته من ذلك وقدرها احدى عشر قيراطا  
 وخمس قيراط يقتضي موت ابيه بعد جلالة حتى تبلغ حصته ذلك وهذا الاعتبار ينافي  
 ما استفيد مما قبله ويختلف بسبب ايلولة حصته المدعي واخيه فلما يجب الالزام  
 المذكورين ثم قوله في جواب المدعي عليه من غير منازع ولا معارض له في ذلك مع  
 المشاهدة لم يصرح فيه بمشاهدة المدعي وابيه او هو فقط لتصرف المدعي عليه وابيه  
 المدة التي ذكرها مع ان ذلك محل المنع من سماع الدعوى بعد الثبوت ثم قول شاهدي  
 المدعي ان القطعة الارض ملك لبدراني عتلة هذا ارضا عن ابيه بدر عن جده بدر الكبير  
 يقتضي استحقاق المدعي جميع القطعة الارض فتنافى شهادتهما مع منافاة ذلك  
 لا غير كلامهما الذي يفيدان له حصته قدرها خمسة قيراطا وثلاثة ائحاس قيراطا مع  
 حصول اختلاف بين الشهادة والدعوى في بعض الحدود وهو البحرى هذا ما في هذه  
 القضية من عدم الاستيفاء والله تعالى اعلم  
 الدعوى الثانية من القضايا الواردة من مديرية الغربة ببيتة ضمن الاربع قوائم ادعي  
 المكرم مخيم ابن المرحوم الحاج ابي زيد من ناحية الهياثم بطريق وكالة الشرعية عن  
 والدته المرأة شايبة المحاضرة والمصدقة على التوكيل المذكور بالجلس الشرعي الثابت  
 معرفتهما واسماوتو كمالها ولد المدعي المذكور بشهادة كل من المكرم ابراهيم  
 وهدان وعبد الرحمن ابي الرشيد كلاهما من الناحية المذكورة على غير ما حضر معه  
 بالجلس الشرعي الشيخ محمد البرادي ابن المرحوم الشيخ حسن من الناحية المذكورة  
 بان محمد ابا عتلة جده وكالة المدعي كان يملك قطعة ارض كائنة بالناحية بحارة ابي عتلة  
 محدودة بحدود اربعة احمدة الشرقي ينتهي الى دار الملك بدراني عتلة والحد الغربي والقبلي  
 الى الحارة والحد البحري ينتهي الى مجاز على الصلي المشهورة بالحدود واربابها بالاسماء  
 المذكورة وان جده وكالة توفى عن ولديه حمارة وسن ثم توفي حمارة عن اخيه حسن  
 ثم توفي حسن عن بنته شايبة الموكلة المذكور من غير شر يكتم وترك القطعة الارض  
 المذكورة ميراثا لها وانه من مدة ثلاث سنين نعدى المدعي عليه وبني فيما بطريق  
 القصب ويريد احقاق ذلك ورفع يده بالوجه الشرعي ويسال مسئلة واقع ذلك بشهادة  
 من ذكر سئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك بعد ثبوت وضع يده شرعا بشهادة من  
 ذكر فاجاب بالا اعتراف بوضع يده على القطعة الارض المذكورة كما كان والده نحو ثنتي



عشرة سنة والموكلة المذ كورة مقيمة بالبلد وحاضرة ولم تنازع المدة المذ كورة فلم يصدق المدعى على ذلك فطلب من المدعى عليه بيعة شرعية فافاد ان عنده بيعة بطنندار عجز فطلب من المدعى بيعة فاحضر كلا من المذ كرم على الشيخ بن مصطفى والجوهري سبع بن محمد الجوهري من اهالي الناحية وسال الاستماع الى شهادتهم واستشهدوا فشهد كل واحد منهما بقوله اشهد ان القطعة الارض المذ كورة لثايبية موكلة هذا المدعى اثنان ابي احسن وان الشيخ محمد البرادي المذ كورني فيها غصباً بغير حق شرعي المبينة حدودها بالدعوى عرفياً يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وز كيا وعدلا سرا وعلنا بشهادة يوسف ابي طاقية وسيد احمد الماوي كلاهما من الناحية المذ كورة الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعي ثم قبل الحكم حضر الشيخ محمد البرادي وعرف ان عنده بيعة ثبتت له دعواه فلم يتصادف الاجتماع مع المدعى فوفقت لذلك وللإستقامة هذا آخر ما وجد في هذا الموضع (اجاب) عدم الاستيفاء فيها جاء من قبل عدم ذكر نسب جدها المورث الاصل في نسبته الى ابيه وجده الا اذا كان مشهورا باسمه المذ كور في الدعوى ومن قبل قصور شهادة شاهدها عن دعواها فلا يكفي مجرد هذه الشهادة ولا وجه لطلب بيعة من المدعى عليه على مجرد ما ذكره في جواب هذه الدعوى على الوجه المعلوم بها والله تعالى اعلم

الدعوى الثالثة من القضايا المذ كورة ادعى المذ كرم على النقيب ابن المرحوم محمد ابن المرحوم حودة عبد اللطيف من ناحية الهياتم على غريمه الحاضر معه بالجلس الشرعي الشيخ محمد البرادي ابن المرحوم الشيخ حسن من الناحية المذ كورة بان جده المذ كور كان يملك قطعة ارض بالناحية المذ كورة خالصة من البناء والجدران بحارة ابي عتلة محمد وده محمد ودار بعة الحمد الشرقي ينتهي الى دار ملك محمد بصل بن سيد احمد والحد الغربي ينتهي الى دار ملك الشيخ مصطفى البشلاوي بن ابراهيم والحد القبلي الى دار ملك حسن ابي عتلة بن محمد والحد الغربي ينتهي الى الحارة المذ كورة المشهورة الحدود وارباعها بالاسماء المذ كورة وان جده توفي عن اولاده محمد ورجة ومشرقة ثم توفيت رجة عن ولدها السيد بن محمد شكر وتوفيت مشرقة عن بنتها فطرة بنت المرحوم فطر ثم توفي محمد عن ولديه هما علي المدعى واخيه آمنة من غير ميراث وترك لهما ما يخصه من ذلك ميراثا على فرائض الله تعالى وقدره اثنا عشر قيراطا وان المدعى عليه من منذ ثلاث سنين تعدى وبني فيها بئر بقى الغصب ويريد احقاق دعواه ورفع يد المدعى عليه عما يخصه من ذلك وقدره ثمانية عشر قيراطا بالوجه الشرعي وبسال مسئلته واقع ذلك بحضرة ابراهيم بن سيد احمد وهذان وعبد الرحمن ابي الرشيد بن سيد احمد كلاهما من الناحية المذ كورة مثل من المدعى عليه المذ كور عن ذلك بعد ثبوت وضع يده شرعا بشهادة من ذكر فاجاب بالاعتراف بوضع يده كما كان والده فحوالار بعين سنة والمدعى

المذ كور حاضر بالبلد وشاهد له تصرف ولم ينازع ولم يمنعه من الدعوى ما عدا شرعي فلم يصدق المدعى على ذلك فطلب من المدعى عليه بيعة فافاد بان عنده بيعة بطنندار عجز فطلب من المدعى بيعة فاحضر كلا من يدوي الغزاوي بن محمد ومحمد الغندوري بن علي كلاهما من الناحية المذ كورة وسال الاستماع الى شهادتهما واستشهدا فشهد كل واحد منهما بقوله اشهد ان عليا النقيب هـ ذاك يملك قطعة ارض اثنان عن ابيه عن جده ادخلها الشيخ محمد هـ ذاداره بطريق الغصب وبين كل منهما حدودها كما هو مسطور اعلاه يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وز كيا وعدلا سرا وعلنا بشهادة كل من المذ كرم يوسف ابي طاقية بن علي والشيخ سيد احمد الماوي ابن المرحوم ابراهيم كلاهما من الناحية المذ كورة الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات ثم قبل الحكم حضر الشيخ محمد البرادي المذ كور واخبر بان عنده بيعة ثبتت له دعواه ولم يتصادف الاجتماع مع المدعى فوفقت لذلك وللإستقامة هذا آخر ما وجد في هذا الموضع (اجاب) لم يعرف المدعى جده المالك للارض المدعى فيها وقوله ثم توفيت مشرقة عن بنتها فطرة ولم يذكر ان احادها المذ كور والارض المدعى وارث لها وموجود ربحا لشعر بوفاة الاخ المذ كور قبلها او يدل له بيان نصيبه باثني عشر قيراطا وقوله بعد ذلك ثم توفي محمد بن يدوي وجوده حين موت اخيه مشرقة المذ كورة وانه وارث لها مع بنتها فطر من نصيبها نصفه وهو ثلاثة قيراط فيكون مجموع نصيبه من ابيه واخيه ثمانية عشر قيراطا فينتهي قوله وقدره اثنا عشر قيراطا وما سبق من الاقتصار في ورثة مشرقة على بنتها ثم قوله ورفع يده عما يخصه وقدره ثمانية عشر قيراطا لوجهه على أي حال اذا لم يخلو اما ان يكون لايه خمسة عشر قيراطا فله ثلثاها ولاخته الثلث واما ان يكون لايه اثنا عشر قيراطا وله ثلثاها ثمانية قيراطا وبفرض كون المدعى ورث من عتمة مع بنتها نصف نصيبها موت ابيه قبلها يضم له أيضا ثلاثة قيراط فيبلغ نصيبه على هذا أحد عشر قيراطا وأيضا لا مطابقة بين شهادة شهوده ودعواه حيث شهدا على كنه الارض المذ كورة في الدعوى وهو لا يملكها كلها بل بعضها ابتاعه لي زعمه ولم يشهد بالموث والنسب ولا بعدد الورثة ولا بترتيب والله تعالى اعلم

الدعوى الرابعة من هذه القضايا ادعى المذ كرم الشيخ حسن الخطيب ابن المرحوم نور الدين من ناحية الهياتم على غريمه الحاضر معه بالجلس الشرعي الشيخ محمد البرادي ابن المرحوم الشيخ حسن من الناحية المذ كورة بان المدعى المذ كور من مدة خمس وعشر سنين اشترى من والدته المدعى عليه المرأة سعد بن بنت ابي السعود ومن اخيه هما خضر وفاطمة قطعة ارض خالية من البناء والجدران فحوالار ثني عشر ذراعا محدودة بمحدود دار بعة الحمد الشرقي ينتهي الى دار ملك عبد الوهاب جواد بن العدوي والحد الغربي الى دار ملك المدعى والحد القبلي الى دار ملك الحاج محمد البرادي ابن حسن



والحد البحري ملاصق لحد ارجام سيدى عثمان الطيلاوى المشهورة الحدود واربابها  
بالاسماء المذكورة ثمن قدره ١٠ قروش دفعه للبائعات اعلاه حين ذلك وبنى في القطعة  
الارض المذكورة قاعة يعلوها غرفة وصرف على ذلك مبلغا قدره ٨٠٠ قرش وانه في  
عام اول تعدى عليها المدعى عليه بطريق الغصب وهدمها واخذت اقاضها وادخلها داره  
بغير وجه شرعى ويريد المدعى رفع يد المدعى عليه عنها وتضمنه قيمة ما هدم بالوجه  
الشرعى ويسال مسئلته واقع ذلك بحضرة ابراهيم ومحمد بن عبد الرحمن ابى الريش  
كلاهما من الناحية المذكورة مسئل من المدعى عليه المذكورة من ذلك بعد ثبوت  
وضع يده شرعا بشهادة من ذكر فاجاب بالانكار لذلك ويحده جدا كليا فطلب من  
المدعى بيته تثبت دعواه فاحضر كلا من الشيخ عبدالحق الزيات ابن سيد احمد والمكرم  
عبد البنا ابن المرحوم حسن كلاهما من الناحية المذكورة وسال الاستماع الى  
شهادتهما واستشهدا فشهد كل واحد منهما على انفراده بعد استشهاده بقوله اشهد الله  
ان الشيخ حسان هذا المدعى المذكور اشترى قطعة ارض خالية من البناء والحدود وان  
من والده الشيخ محمد البرادى واخيه المذكور ان بالمدعى ببلغ عشرة قروش من مدة  
خمس وعشرين سنة وبنائها قاعة يعلوها غرفة وفي عام اول اخذها الشيخ محمد البرادى  
المذكور وهدمها بطريق الغصب وادخلها داره وتعدى بها الحد ودان المذكورة بمذ  
الحضر يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وكذا وعدلا مر او عانا بشهادة كل من الشيخ  
يوسف ابى طاقية وسيد احمد المساوى المذكور بن كلاهما من الناحية المذكورة  
الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعى وقومت ببلغ ٥٠٠ قرش  
عمله دارجة من طوب واخشاب وبوص وبنا واجر بعرفة لمعلم عبده البناء من الناحية  
المذكورة ثم قبل الحكم ذكر الشيخ محمد البرادى المذكور ان عنده مطعنا شرعيا ولم  
يحضر المدعى لطلب مع المدعى عليه وقد اقر الشيخ حسان المذكور بمجلس العلماء ان  
الشيخ محمد المذكور له جزء في القطعة الارض المذكورة بالميراث الشرعى مع من ذكر كما  
لا يخفى عليهم فهل اذا ادعى الشيخ محمد البرادى المذكور ان المدعى كان اقربان  
الارض المذكورة في يد غير المدعى عليه تجمع منه دعواه ذلك على الشيخ حسان المذكور  
ويكون دفعا ولا اعتبار حينئذ بشهادة وضع اليد المذكورة هذا آخر ما وجد في هذا  
الحضر (اجاب) القصور وفيها من جهة عدم تعريف البائعات للمدعى ما لم تكن  
مشهورات بما ذكر في الدعوى مع عدم تهم ريجه بانهم بعثوا به في ملكه وعدم ذكر ان  
المدعى يعلم ذلك والاقرار المذكور من المدعى حجة عليه فيؤخذ بوجهه ويلزمه بيان  
ما اقربه مع الجمالة وما ادعاه المدعى عليه من اقرار المدعى ان المدعى به كان تحت يد  
غير المدعى عليه ليس من يحاق المناقضة لاحتمال كون ذلك في يد غيره قبل الزمان الذى  
ذكره المدعى في دعواه ما لم يبين ان الحد الزمانى والله تعالى اعلم

الدوى الخامسة من هذه القضايا المدعى المكرم عبد الوهاب جواد ابن المرحوم  
الدوى ابن المرحوم الشيخ يوسف جواد من اهل الناحية الميمنية على غريمه الحاضر معه  
بالجلس الشرعى الشيخ محمد البرادى ابن المرحوم حسن كلاهما من الناحية  
المذكورة بان جدامدعى كان يملك الدار الساكنة بالناحية بجارة الحكمة المحدودة  
بحدود دار بعة الحد الشرقى ينتهى الى دار ملك سيد احمد ابى الحسن ابن المرحوم  
الشيخ سيد احمد والحد الغربى الى الحارة والحد القبلى الى دار ملك المدعى عليه والحد  
البحرى ينتهى الى دار ناصف الغزالى ابن الحاج عبده المشهورة الحدود واربابها  
بالاسماء المذكورة وانه توفي عن ولديه هما العدوى واجيد ثم توفي العدوى عن اولاد  
المدعى وصفية وفاطمة ورزقة وعشرية وام السعد من غير شريل وترك لهم ما يخصه  
من ذلك وقدره النصف اثناعشر قيراطا على ذرات الله تعالى وان المدعى عليه فاضها  
منذ ثلاث سنين واعطاهم دارا كاثنة بالناحية المذكورة في الحارة المذكورة  
محدودة بحدود دار بعة الحد الشرقى الى الحارة المذكورة والحد الغربى الى دار ملك الشيخ  
حسان الخطيب ابن المرحوم نور الدين والقبلى الى دار ملك الحاج محمد البرادى ابن  
حسن والبحرى الى دار المدعى عليه المذكور المشهورة الحدود واربابها بالاسماء  
المذكورة ولم يقع بينهما صيغة بيع ولا شراء ولا غير ذلك وتطالبه برفع يده عنها وتسليمها  
له بالوجه الشرعى ويسال مسئلته واقع ذلك بحضرة كل من المكرم ابراهيم وهدان ابن  
سيد احمد والمكرم عبد الرحمن ابى الريش بن سيد احمد كلاهما من الناحية المذكورة  
مسئل من المدعى عليه من ذلك بعد ثبوت وضع يده شرعا بشهادة من ذكر فاجاب بانه  
اشتراها من المدعى المذكور بالاصالة عن نفسه وبو كالتة عن اخواته المذكور ان  
التاريخ المرقوم بثمان قدره ٦٥ قرشا عمله دارجة قبضه اياها حين ذلك دفع من ذلك  
مبلغ ٢٠٠ قرش وباعه الدار المذكورة ثانيا بمبلغ ٤٥٠ قرشا فلم يصدق المدعى على  
ذلك فطلب من المدعى عليه بيته شرعية فافاد ان عنده حجة بطنته ولم يحضرها وافاد  
ان اضاءت منه ثم طلب منه بيته تثبت دعواه فاحضر كلا من الشيخ يوسف الخلوانى ابن  
مصطفى من الناحية وطلب الاستماع الى شهادته وام تشهدت به بقوله اشهد الله ان  
عبد الوهاب جواد اباع الى الشيخ محمد البرادى بالاصالة عن نفسه وبو كالتة عن  
اخواته حسن وام السعد وفاطمة وعشرية اولاد له يدوى المذكور ما يخصهم في الدار  
المذكورة وبينما يحدوها المذكورة بهذا الحضر بثمان قدره ٦٥ قرشا وهو ملك النصف  
في الدار المذكورة ودفع له الثمن يعلم ذلك ويشهد به كذلك واحضر سيد احمد القروى  
ابن موسى من الناحية المذكورة وشهد بعد استشهاده بقوله اشهد الله ان عبد الوهاب  
جواد المذكور باع الى الشيخ محمد البرادى بالاصالة عن نفسه وبو كالتة عن اخواته  
الاربعة فاطمة وعشرية وانه لم يكن متذكرا اسما الباقى بل يعرفهم ذاتا جميع نصف



الداوالمذكور في هذا المحضر حسب ما هو من ذكره بمبلغ ٦٥٠ قرشاً دفعه حين ذلك  
 السيد الوهاب المذكور في علم ذلك وثبت عليه كذلك وبين حدودها بقوله الحمد القبل الى  
 دار الشيخ محمد البرادعي ابن حسن والحمد البحري الى ناصف الغزالي ابن الحاج عبده  
 والحمد الشرفي الى دار سيد احمد الى الحسن ولم يعلم اسم والده والحمد القري الى المحارة هذا  
 آخر ما وجد في هذا المحضر (اجاب) اصل الدعوى في علم يستوف لعدم ذكر نسب المورث  
 الاصل ما لم يكن مشهوراً بذلك اسمه المذكور والمطالبة انما تكون بنصيبه فقط لا بالدار  
 كلها اذ لا ولاية على الجميع وليس وكيل في ذلك والمدعى عليه قد ادعى شراء  
 كل الدار من المدعى بالاصالة من نفسه ولو كالة عن أخواته المذكورات اي في الدعوى  
 ومن صفة وفاطمة ورزقة وعشر يتوأم السعد شمن عينه دفع بهضه وباعه بالباقي  
 دار اخرى وشاهداه لم تطابق شهادتهما دعواه والله تعالى اعلم

الدعوى السادسة من هذه القضايا ادعى المكرم سيد احمد الطحان من ناحية صفت  
 تراب ابن المرحوم يوسف الطحان على غريمه الحاضر معه بالجلس الشرعي المكرم  
 عبدالحق قنديل ابن المرحوم عبدالحق قنديل من ناحية الهياثم بان المدعى المذكور  
 يملك داراً كائنة بناحية الهياثم ارضها والده بمساحة اربعة محدد ودية بمحدد دار بعة الحمد  
 الشرقي ينتهي الى دار ملك غنيم الشربابي ابن المرحوم رزقي والحمد البحري ينتهي  
 الى ملك يدعى ابني صبرة بن محمد ومصطفى الغندور بن محمد والحمد القري ينتهي الى  
 المحارة المذكورة وفيه البساط والحمد القبل الى ينتهي الى ملك المدعى عليه المشهورة  
 الحمدود واربابها بالاسماء المذكورة وان المدعى عليه عام اول تعدى ووضع يده عليها  
 بغير حق ولا وجه شرعي ويطالبه برفع يده عنها وتسليمها له بالوجه الشرعي ويسأل  
 مسئلة سئل من المدعى عليه عن ذلك بعدة بيوت وضع يده بشهادة الشيخ احمد بن زياد  
 ابن احمد بن ياد والشيخ ابراهيم الشاوري ابن ناصف كلاهما من ناحية الهياثم فاجاب  
 بالاعتراف والتسليم على ان الدار المذكورة ملك المدعى المذكور ورواها عن ابيه  
 المذكور وانه اشترى من الشيخ محمد حسن البرادعي الحاضر بالجلس عام اول بمبلغ  
 ٣٠٠ قرش عملة دار بعة دفعها له حين ذلك فلم يصدق الشيخ محمد المذكور على ذلك  
 واقم ذلك بحضور المكرم السيد يحيى محمد شبيب وعبدالله افندي بيكباشي معاون  
 بنذر الهلة و ابراهيم افندي مفتش الهياثم هذا آخر ما وجد في هذا المحضر (اجاب) يؤمر  
 المدعى عليه فيها وهو عبدالحق بتسليم الدار للمدعى معاملة له باقراره ما لم يثبت ناقلاً  
 شرعياً من قبل المدعى والله تعالى اعلم

المادة السابعة من هذه القضايا حضر الشيخ ابراهيم الغزالي ابن المرحوم سيد احمد  
 والمعلم عبده البناء ابن المرحوم حسن من الناحية وشهدا بحسبة الله ان القطعة الارض  
 تعلق جامع سيدى الشيخ الطبلأوى التي قدرها نحو السبعة اذرع معمارية بجوار محل

الاقتسار من قبلى وملاصة لدار الشيخ محمد دد عيس من بحرى ويجوز ادا الشيخ محمد  
 البرداعى من غرب ومن شرق وان الشيخ محمد البرداعى ادخله اداره من مسد تزيدي على  
 عشر سنوات وان هذين الشاهدين آخر شهادتهما بالوجود من يخشى عليهم ما منه من  
 الظلمة وبعد ازالة هذا الظلم انرا شهادتهما شهرين فهل تقبل بعد ذلك ام لا هذا آخر  
 ما وجد في هذا المحضر (اجاب) شهادة شاهدي الحسبة على الوجه المسطور غير كافية والله  
 تعالى اعلم (سئل) من نائب قسم اول جيزة بما ضمه ونه اذ كانت المراقبة بنية المرحوم  
 ابراهيم هيبه على المكرم سيد ابى زور ابن المرحوم محمد الثابت معرفتهما بشهادة كل  
 من المكرم خليفة ابن المرحوم حسن خليفة والمكرم جبروفى صالح ابن المرحوم جبروفى  
 صالح كل منهم من اهالى ناحية وراق العرب بقسم اول ثبوتاً شرعياً بان المدعية  
 المذكورة كانت زوجة للمدعى عليه وانها في خامس عشر ربيع الاخر سنة ١٢٨٠  
 قالت له ابرائىك من الحق والمستحق وما تدعيه النساء على الرجال فقال لماروحى وانت  
 طالق وانها خرجت من عنده وتريد الاثنان ان تزوج برجل آخر فعارضها المدعى عليه  
 المذكور بقوله ما حصل منى طلاق وتطالبه بعدم المعارضة لها في ذلك بالوجه الشرعي  
 سئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بالزوجية وانكر الطلاق  
 المذكور فرفض ذلك كافت المدعية المذكورة اثبات دعواها الطلاق المذكور  
 فاجضرت كلاماً من المكرم عبد الرحمن جوده ابن المرحوم داود جوده والمكرم محمد  
 صالح ابن المرحوم صالح كلاهما من اهالى وراق العرب المذكورين كورة وشهدا بعد  
 استشهادهما كل منهما على انفرادهما بانها كانتا حاضرتين بجلس قضية المدعية والمدعى  
 عليه المذكورين فعين المجلس مؤخر صدق المدعية المذكورة وقدره ٥٥٠ قرشاً  
 ونفقة عدتها وقدرها ١٥٠ قرشاً يكون جملة ذلك ٧٠٠ قرش وقالوا له ابرائىك من  
 ذلك فقالت له ابرائىك من الحق والمستحق وما تدعيه النساء على الرجال فقال لها  
 ان صدقت براءتك تكتفى خاتمة واحضرت المكرم الشيخ درويش صالح ابن  
 المرحوم الشيخ مصطفى صالح وشهد بعد اسبوع شهادته بان المدعية المذكورة قالت  
 للمدعى عليه المذكور ابرائىك من الحق والمستحق وما تدعيه النساء على الرجال فقال  
 لها ان صدقت براءتك تكتفى طالق ودلائل من نحو اثني عشر شهراً بحضورهم وانهم  
 يعلمون ذلك ويشهدون به كذلك تؤمل من حضرة كثر درر العلوم المحرر لفظها  
 والمفهوم الاستاذ الاعظم مفتى السادة الحنفية بالديار المصرية ادام الله النعم بوجوده  
 آمين ان يمين علينا بالافادة بما يحكى به المحكم في ذلك (اجاب) الابراهم من الحق  
 والمستحق ينصرف للحق القسائم قبل الطلاق وهو مؤخر الصدق لا الى نفقة العدة  
 الا اذا قالت من كل حق قبل الطلاق وبعد مثلاً ان نفقة العدة لا تكون حقاً لها  
 ولا مستحقاً الا بعد الطلاق ولم تحصل من الزوجة مطابقة لسؤال السائلين منها ابراء



الزوج عن مؤخر الصداق ودفقة العدة وحيدة فيكون ابرأ وها هو وجهها على الوجه المذكور  
صادقا صحيحا لا يقتصر ما فيه على الدين الثابت في الحال والزوج قد علق طلاقها على  
صدق براءتها فعلق عليه والحال هذه موجود في حق الطلاق لوجود الشرط فاذا شهدت  
العدول عليه بذلك يحكم عليه بوقوع الطلاق بعد التزكية حيث لا مانع والله تعالى  
اعلم (سئل) بافادته من المواقفة ورخه ٢٨ جامعة ١٢٨١ مضمونها قد وردت للدونان  
افادته من مديرية الغربية بتاريخ ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٢٨١ وفيما توضحها  
ان شخص يدعى محمد القلي من طوخ طنبش مديرية الغربية عرض بان والده وجمعه كانا  
بمعاش واحد وجدنا واتي بالاشترائك بينهما وبعد وفاة عمهما رادارة ساقية منها  
بالاشترائك مع ولد عمه المدعى والقاتل سليمان وبعد ما منعه عن ادارة الساقية واجابه  
بانه لا يستحق شيئا في المواقف جميعها وبالاحالة على قاضي دمشق للنظر في ذلك اعطيت  
الافادة للمديرية بانه يدعى عليه اعلام شرعي يمنع خصمه وعليه افتاء من حضرة  
الشيخ البقلي وحضرة الشيخ بكري مفتي مجلس استئناف بحري بصحة الاعلام وعدم  
سماع الدعوى ثانيا على من يده الاعلام ثم يبدى المدعى صورة دعوى بمحكمة طنتدا  
ومحضر بها صورة الاعلام وهاهنا افتاء من حضرة الشيخ عبد القادر الراقى وحضرة  
الشيخ عبد الرحمن البجراوى بعدم استيفاء الاعلام شروط الصحة المقتضية عدم سماع  
الدعوى وكل منهما مصرح بسماع الدعوى ثانيا وذلك مناقض لافشاء الشك في  
السالف ذكرهما فلو جرح ما توضحه من غوب بافادته المدعية اطلاع حضرة تكم على ما نص  
بها واعطاء الافتاء بما يحكم به في هذه المادة بحسب ما يترامى كحضر تكم وورد الافادة  
اللازمة مع اعادة الاعلام والصورة مع العرض لتفاد المدعية بحسب مطالبها (اجاب)  
صاوم مطالعة الاعلام المحكي عنه وما به من القويين المهررتين من حضرة السيد على  
البقلي مفتي الاحكام وحضرة الشيخ بكري المفتي مجلس طنتدا ومطالعة الصورة  
الاخرى المهررتين على افتاء حضرة الشيخ عبد القادر الراقى مفتي الاوقاف وحضرة  
الشيخ عبد الرحمن البجراوى قاضي اسكندرية سابقا وافادة قاضي محكمة ابي على المهررة  
بظاهر العرض المتضمنة طالب الافادة من هذا الطرف مما يعتمد عليه في الاجراء حيث  
اختلفت الفتاوى والافادته من ذلك ان المعول عليه في هذه الحادثة هو ما افاده حضرة  
كل من الشيخ عبد القادر الراقى وحضرة الشيخ عبد الرحمن البجراوى ولا يخالف الاجراء  
على منطوقهما اما افاده حضرة الشيخ البقلي وحضرة الشيخ بكري اذ لم يمنع كل منهما  
سماع دعوى المدعى المذكور اذا ادعى دعوى صحيحة على خصمه الذي صدق له  
اصحاب الارض ان الساقية ونصف الساقيتين ملكا لابيهم ولا يفيد تصديقهم في حق  
الخصم شيئا غير انهم يعادون بتصديقهم في حق انفسهم خاصة فلا تسمع دعواه ثم كما  
افاده حضرة الشيخ البقلي ولا كلام لنا في هذا الشأن انما الكلام ومحط النزاع في

دعوى العم على ابن أخيه ان له نصف ما ذكره في دعواه ولا مانع من معامتها عليه اذا  
صدرت صحيحة ولا يمنع من ذلك الدعوى والحكم والاعلام الاول اذ يحكم له الحكم على  
اصحاب الارض بان ما حصل فيه النزاع ملك للمدعى عليه بالنسبة لهم معاملة لهم  
باقرارهم وصار العدول عن طالب البينة من المدعى في الدعوى الاولى لعدم صحتها كما  
افاده حضرة الشيخ بكري لكون قد عرفت ان تصديقهم لا يفيد منع المدعى من دعواه  
بعد تصديقها وفصل الخطاب في ذلك ان تسمع الدعوى من المدعى على ابن أخيه  
وتطالب منه البينة فان أثبت ملكه لما ادعاه واثبات يد خصمه يحكم بالملك وبالرد الى  
يده وليس هذا الاعلام ما فاعلم من سماع الدعوى على مقتضى الالاته اذ ليس هناك  
حكم الزام بالنسبة للمدعى بعد دعوى صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من مجلس  
استئناف مصر مضمونها ان شخص يسمى مصطفى أغا ترك كيا أطلق بارودة في شخص  
يسمى سيد احمد فراجا من أهالي كفر المحسة بمديرية القليوبية وتوفي بسبب ذلك ولما  
نظرت هذه المادة شرعا تحرر بها الاعلام شرعي من محكمة المديرية المذكورة بالحكم على  
مصطفى أغا المذكور بالقتل واما انظره ذا الاعلام بطرف حضرة مفتي مجلس  
استئناف بحري الملقى اعطى افادته تدل على ان الكفر المذكور صغير وغير جائرة شهادة  
أهله وان من ضمن البينة شخصا من أهالي اطنج كان خادما عند المتوفي أحضره بالكفر  
المذكور في زمن زراعة الذرة النيلي سنة ١٢٨١ ومنزله الساكن به بجوار منزله المتوفي  
لا فاصل بينهما وان أصل بلدا لمقتول ناحية الحلف الجبارة ولا طنج وأوردى ان سكن  
الشاهد المذكور بخالف لما نص بذلك الاعلام وانه أيضا اذا ثبت انه خدام وورثة  
المقتول أو أحدهم فلم تقبل شهادته الى آخر ما قاله ولما ان ردت أوراق القضية  
المذكورة من الاستئناف الى مجلس بنها بحضرة مفتية صمم على صحة الاعلام وأخبرا  
تحويل رؤية ما قاله على حضرة مفتي الاحكام وقد توضح من حضرة ومن حضر تكم  
أيضا ما علم ثم بعد ذلك صار التوجه الى الكفر المذكور وكشف عن مقدار منزله  
وازقته وصار اطلاع حضرة مفتي الاحكام ثانيا على أوراق القضية وعلى الرسم  
المذكور وأجيب من حضرة بما يفيد صحة حكم القاضي بالقصاص وان الجرح في  
الشاهد من غير انهم المحكوم عليه لا يسمع ولا يلتفت اليه شرعا ولذا اقتضى أيضا  
الاستفتاء عن ذلك من حضر تكم فتأمل من بعد هذا الاعلام على ما تدون وعلى أوراق  
القضية ان تكرر موابالافادة بما وافق في ذلك شرعا (اجاب) علم ما توضحه بافادته  
حضر تكم وما افاده حضرة مفتي مجلس الاحكام وحيث صار اعطاء الجواب من هذا  
الطرف ومن حضرة عن هذه المادة بما يحكم له انه اذا تحقق بالطريق الشرعي ان القرية  
صغيرة ليست ذات محلات وان أحد الشاهدين منها يطلب شاهد غيره فلا يقول الامام  
الاكظم والا فالامر على ما هو عليه ومن صحة الحكم بالقصاص وقد اجاب حضرة مفتي



المجلس الموالي به بما اجاب به في كنف المحال بما تقدم ولا يحتاج المحال للسؤال ثانيا  
 واما الاطلاع على الرسم فلا يترب على مجرد الحزم بنقض الحكم ولا خلافه والله تعالى  
 اعلم (سئل) من طرف قاضي مديرية الجيزة عن حادثة مضمونها ادعت المرأة هند بنت  
 المرحوم هفي في الطمان المعرفة شرعا على المكرم حسن افندي جعفر المتسبب في الغلال  
 وغيره بصير القديمة ابن المرحوم حسين شلتوت وبن المرحوم ابراهيم شلتوت عن كل من  
 المراكبي بالجيزة ابن المرحوم حسين شلتوت وبن المرحوم ابراهيم شلتوت عن كل من  
 زوجتيه هما المدعية والمرأة حنيفة شلتوت بنت الحاج خليفة كيلاني واولاده الخمسة  
 هم صالح وعلى وحسن القهر من المدعية وابراهيم البالغ وزن يذب من الزوجة حنيفة من  
 غير شريك والقهر الثلاثة المذكورون مشمولون بوصاية والدتهم المدعية المذكورة  
 الوصاية الشرعية وذلك من قبل الحاكم في عام من عشرين محرم سنة ثمانين  
 ومائتين واولف المعلوم ذلك عند المدعي عليه بالظريق الشرعي وان من الخلف عن  
 المتوفى المذكور جميع قياسية خشب يصر النيل جولة اربعين اردبا قيمتها مبلغ وقدره  
 خمسة آلاف قرش عملة دارجة وجميع نصف قياسية شرقة حسين البري جولتها  
 ثمانون اردبا وقيمة الحصة المذكورة ثلاثة آلاف قرش عملة دارجة ونصف قارب  
 شركة محمد عاشور المراكبي جولته عشرين اردبا قيمة الحصة منه الف وخمسة مائة قرش  
 ونصف قارب شركة حسين البري المذكور جولته خمسة عشر اردبا قيمة الحصة  
 المذكورة الف ومائتان وخمسون قرشا وان المدعي عليه المذكور كورة عدى على  
 اقياسين والقاربين المذكورين ووضع يده عليهما بغير وجه شرعي ومعارض للمدعية  
 المذكورة في نصيبها ونصيب اولادها الثلاثة القصر المذكورين من ذلك وقدره خمسة  
 عشر قيراطا ونصف قيراط من جميع القياسية السكاملة وسبعة قيراط ونصف وربع  
 قيراط من الثلاث حصص المذكورة وفي اجمثل المراكب والحصص من ابتداء سنة  
 ٧٧ لغاية تاريخه وقدره ثمانية آلاف قرش وخمسة وخمسون قرشا بالوجه الشرعي  
 وتطالب المدعية الوصي المذكور كورة المدعي عليه المذكور برفع يده عما يخصها ويخص  
 القصر في القياسية والحصص المذكورة وما يخصهم في مبلغ اجمثل المذكور وتسليم  
 ذلك لها الخوذة لنفسها والقصر المذكورين وبعدم المعارضة لها في ذلك بالوجه الشرعي  
 وسأل جوابه وسئل المدعي عليه المذكور عن ذلك فاجاب بأنه يحضر الحجة التي تحت  
 يده التي تتضمن شراءه لقياسة والحصص بعد اربعة ايام ثم حضرت المرأة هند المدعية  
 وحسن افندي المدعي عليه المذكوران واجاب حسن افندي المدعي عليه المذكور  
 بأنه كان واضحا عليه على القياسية والحصص المذكورة بمقتضى انه تلقى ذلك بالشراء  
 الشرعي من المدعية المذكورة بالاصالة عن نفسها وبالصيانة عن اولادها الثلاثة القهر  
 ومن ابراهيم شلتوت عن نفسه وعن والدته المرأة حنيفة واخته ز يذب بطريق الوكالة

عنها بمبلغ ثلاثة آلاف قرش عملة صاغاوانه اقبضهما المبلغ المرقوم وقبضاه بتمامه  
 وكاله حال البيع المرقوم على ما بين فيه ما هو له من خاصة مائة قرش وسبعة وثمانون  
 قرشا وعشرون نصف فضة وما هو لاولادها الثلاثة بالسوية بينهم الف وسبعمائة  
 وخمسون قرشا من ذلك وما هو لابراهيم خاصة خمسمائة وثلاثة وثمانون قرشا وثلاثة  
 عشر نصف فضة وثلاث نصف فضة من ذلك وما هو لوالدته مائة وسبعة وثمانون قرشا  
 وعشرون نصف فضة من ذلك وما هو لاخته مائتان واحد وتسعون قرشا وستة وعشرون  
 نصف فضة وثلاثا نصف فضة باقى ذلك واستلم المراكبي المرقومة منهما ووضع يده عليها  
 وان ذلك كان في سنة ١٢٧٧ وأبرز من يده حجة وقررت بديل مضمونها على ذلك وذكروا  
 انه بعد شرائه المراكب والحصص من المراكبي المذكور كورة باعها الكيل من الحاج على  
 الابرق وسيد احمد سالم وحسن مطر وابراهيم رجب الصغير من ساقية مكى على ما بين  
 فيه فالمركب التي باعها الى الحاج على الابرق المراكبي التي جولتها اربعة وعشرون اردبا خالية  
 من الاثاث بقيمة اسخ قدره ثلاثة جنيهات يبتو ذهب والتي باعها السيد احمد سالم  
 جولتها عشرين اردبا خالية من الاثاث بقيمة قدره خمسة جنيهات افرنكيان وريال مجيدي  
 والتي باعها الحسن مطر نصف القياسية التي جولتها ثمانون اردبا بالاثاث بقيمة قدره  
 خمسمائة قرش عملة دارجة وما باع لابراهيم رجب الصغير المذكور نصف القارب  
 الذي جولته خمسة عشر اردبا بقيمة قدره خمسمائة قرش عملة دارجة بالاثاث من نحو  
 ثلاث سنوات وان المشتريين المذكورين بعد شرائهم المراكب المذكورة كسروها  
 وذكروا ان المراكب المذكورة لم تساو سوى المبلغ الذي اشتراها به بل هو يزيد عن  
 قيمتها وان شراء الحاج على الابرق وحسن مطر كان في شهر صفر سنة ثمانين وشراء سيد  
 احمد سالم كان من نحو سنة سابقة على تاريخه وشراء ابراهيم رجب الصغير المذكور كان  
 من نحو ثلاث سنوات سابقة على تاريخه وحضر كل من الحاج على الابرق وسيد احمد سالم  
 وحسن مطر ويصحبهم المرأة هند وصديقها على ما ذكره المدعي عليه المذكور كورة بمناصبه  
 اليهم بجوابه المشروح على الوجه المستورد فلم تصدقه المدعية المذكورة على ذلك فكلف  
 المدعي عليه المذكور بيينة تشهد له طبق دعواه فاحضر كلاما من ابي طالب محمد السمار  
 في الغلال بصير القديمة ابن المرحوم محمد ابن الحاج محمد والمكرم السيد ابي عيانة السكيال  
 في الغلال بصير القديمة ومن سكانها كلاهما ابن المرحوم عبد الله بن محمد وشهدا بعد  
 استئذاهما بان فيما قبل تاريخه في سنة سبع وسبعين باع كل من المرأة هند والمكرم  
 ابراهيم شلتوت القياسية والثلاث حصص من المراكب المدعي بها المذكور كورة لحسن  
 افندي جعفر المدعي عليه اولا المذكور بمبلغ ثلاثة آلاف قرش عملة صاغاوانه وقبضاه  
 منه على الوجه المبين بالدعوى المستوردا علاه واستلم منها الاربعة مراكب المرقومة  
 احداهن جولتها اربعون اردبا والثانية جولتها ثمانون اردبا والثالثة جولتها



عشرون اردباوا لاربعة جواتها خمسة عشر اردبا يعلمان ذلك ويشهدان به وكذلك  
 فقبلت شهادتهما بعد تزكيتهما وتعديلهما سر او علنا بشهادة كل من المكرم الحاج  
 ابراهيم رقا التاجر في الغلال بمصر القديمة ابن المرحوم محمد والمكرم محمود احمد التاجر في  
 الغلال بالجيزة ابن المرحوم محمد احمد الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالمجلس  
 الشرعي فعند ذلك حكم بتفاد البيع فيما يخص المدعية المذكورة وطلب من المدعية  
 مئنة تشهد لما طبق دعواها ان قيمة المربك المذكورة والمخصص المذكورة كما ذكرته  
 فوعدت وانصر فاعلى ذلك ثم في ثالث عشر جادی الاولى سنة ١٢٨٢ حضرت المدعية  
 والمدعي عليه وواحد من المدعية المذكورة كرامة كرام من المكرم السيد ابراهيم المراكي بالجيزة  
 ابن المرحوم ابراهيم ابن يوسف والمكرم ابى العلا ابى ربيع المراكي وشهد كل منهما  
 على انفراد بعد استشهاده بان قيمة المراكب المدعى بها المرقومة مبلغ قدره أربعة آلاف  
 وسبعمائة قرش وخمسون درهما دارجة على ما بين فيه ماهو قيمة القياسة جولة أو بعين  
 اردبا الف قرش وخمسة مائة قرش عملة دارجة وما هو قيمة نصف القياسة جولة ثمانين  
 اردبا ألف وخمسة مائة قرش عملة دارجة وما هو قيمة نصف قار بين أحدهما جولة  
 عشرين اردبا والثاني جولة خمسة عشر اردبا بنسبة مائة وخمسون قرش عملة دارجة وذلك  
 وقت البيع المذكور في سنة سبع وسبعين ومائتين وألف وان قيمة الضمان وقت  
 ذلك الذي هو أجرة مثلها يبلغ في كل سنة مبلغا قدره ألف وثلاثمائة وخمسون قرش عملة  
 دارجة على ما بين فيه ماهو من أجرة القياسة جولة أو بعين اردبا في كل سنة مبلغ قدره  
 ألف قرش وما هو من أجرة نصف القياسة جولة ثمانين اردبا بنسبة مائة وخمسون قرش  
 عملة دارجة وما هو من أجرة نصف القار بين أيضا مبلغ قدره خمسة مائة قرش عملة  
 دارجة يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وابقى الامر بتزكية الشهود وانصر فواعلى ذلك  
 ثم في تاريخه حضرت المرأة هند المدعية وحسن أفندي المدعي عليه واحضرت المرأة  
 هند المدعية المذكورة كرامة كرام من السيد المراكي وأبى العلا الشاهدين المذكورين وزكيا  
 وهما لا بشهادة كل من المكرم أحمد شلتوت المراكي بالجيزة ابن المكرم خليل شلتوت  
 ابن ابراهيم والمكرم محمود بن فوح المراكي كلاهما بالجيزة ابن المرحوم محمود بن فوح  
 التزكية والتعديل الشرعيتين فالحكم (أجاب) ببيع الام نصيبا حيث ثبت بالوجه  
 الشرعي نافذ عليهما وبيعهما أنصبا أولادها القصر ان كان لما لا بد له من حاجتهم  
 الى النفقة ينفذ أيضا في المنقول كالمرأ كرامة كرامة ولولم تكن وصيا عليهم وقت  
 البيع حيث لم يكن لهم حين ذلك وصي أمالو كانت وصيا عليهم وقت البيع فهو نافذ  
 مطلقا حيث لا عين فيه واذا لم تكن وصيا وقت البيع ولم تكن هناك حاجة لهم في البيع  
 لا ينفذ ويكون المشتري والحال هذه كالتعاصب فاذا هلكت المراكي أو استهلك  
 مير نصيب القصر فهو على المشتري بقيمته وقت التعاصب على قول الامام ومحكم



عليه بذلك ويكون له الرجوع على بائعه بالمدفوع اليها من قبيله وهو الثمن واذا لم  
 تثبت المرأة دعواها الزيادة في القيمة فالقول للمشتري في مقدارها واذا ضمن المشتري  
 القيمة كضمان النصب لا يجب عليه الا جازلا لا يجتمع اجرو ضمان والله تعالى أعلم  
 (مسئل) من طرف قاضي زفتان حادثة مضمونه سادعي الحاج عبد الله بن  
 المرحوم راضي بن مهران البياع من أهالي كفر عنان غربية على غرمانه الحاضر بن معه  
 بالمجلس كل من المكرم بحيري وأحمد ولي المرحوم على غراب ابن المرحوم أحمد غراب  
 والحاج عبد الحليم ابن المرحوم الشاوي غراب ابن المرحوم حسن وشهادة بن حسن  
 غراب ابن المرحوم حسن غراب جميعا من أهالي ناحية الكفر المذكورة والثابتة  
 معرفتهم جميعا بشهادة كل من أبي العيين البياع ابن عبد الحليم بن عبد النبي والشيخ  
 محمد موسى بن موسى ابن المرحوم موسى البياع كلاهما من أهالي ناحية الكفر  
 المذكورة بان المدعي يملك قيراطين في الطاحونة المعروفة بطاحونة البياعين الكائنة  
 بناحية الكفر المذكورة كور من الجهة البحرية بمخارة اولاد غراب البياعين بجوار دار ملاك  
 المدعي المذكور وعبد اللطيف بن خير بن مهران البياع وعلى بن علي بن عبد اللطيف قبليا  
 ودار ملاك محمد السعد في بن السعد في العنبر المشهور بهذا اللقب شرقيا ولا أرض الخربة  
 ملاك الشيخ علي وأبيه الشيخ محمد ولي المرحوم موسى ابن المرحوم موسى البياع بحريا  
 وللشارع غربية وفيه باب بطر يقو الارث الشرعي عن والده المذكور لموته وانحصار  
 ميراثه فيه من غير شريك له وأنه كان غائباً عن ناحية الكفر المذكورة كور بمدة شق الشام  
 مدة سبعين سنة وحضر من مدة شهرين فوجد المدعي عليهم المذكورين واضعين  
 أيديهم على القيراطين المدعى بهما المذكورين بدون وجه شرعي وقيمتهم مائة  
 قرش عملة ديوانية ويريد رفع أيديهم عن ذلك وحيازته للقيراطين المذكورين  
 ويسأل سؤالهم عن ذلك مسأل من المدعي عليهم المذكورين عن ذلك بعد ثبوت وضع  
 أيديهم شرعا على القيراطين المذكورين بشهادة من ذكر أعلاه فاجابوا بانهم على كون  
 القيراطين المدعى بهما بالارث الشرعي عن آبائهم المذكورين عن جدهم الحاج علي  
 غراب الكبيير الآيلة بالشرع الشرعي من المرحوم راضي البياع ابن مهران المدعي  
 المذكور وانهم واضعون أيديهم على القيراطين المدعى بهما المذكورين مع آبائهم  
 وجدهم المذكورين مدة تسع وثمانين سنة ولم يحصل لهم منازعة ثلاث المدة من أحد  
 وان المدعي كان غائبا تلك المدة بمدة شق الشام المذكورة فلم يصدقهم المدعي المذكور  
 على ذلك فطالب منهم مئنة تثبت لهم ما ذكروا به بدعواهم المذكورة فجاوبوا ثم حضروا  
 وعرفوا أن لا مئنة لهم وعجزوا عن احضارها عجزا كليا والتمسوا بين المدعي المذكور  
 بخلف كما استخلف وعرفوا أيضا انهم دفعوا مائة قرش عملة ديوانية تكاليف القيراطين  
 المذكورين فصدقهم المدعي على ذلك ودفع لهم المبلغ المرقوم واستلموه منه عداوة قد



بالمجلس ثم اعترف كل منهم أننى المدعى عليهم وأشهد على نفسه شهوده المذكورين وأقر  
بأنهم لا يستقون ولا يستوجبون قبل المدعى المذكور فى القبراطين المذكورين الموروثين  
له عن أبيه المدعى به ما حقا مطلقا ولا دعوى ولا طلب بحضرة جمع من المسلمين فهل  
هذه المرافعة مسموعة شرعا موافقة للأصول الشرعية ويثبت فيها الحق للمدعى ويسوغ  
للقاضى الحكم بذلك أم كيف (اجاب) هذه الدعوى الاولى غير مستوفية لعدم تعريف  
أبى المدعى بذكر جده مع كونه المورث عنه عالم يكن مشهورا وكذا الثانية أعنى دعوى  
الشرعاء لعدم ذكر نسب المسالك الاصلى وإيصال النسب اليه وعدم ذكر الثمن لكن حيث  
أقر واضعوا اليد بالمال لوالد المدعى وله واعترفوا بان لا دعوى لهم ولا حق قبل المدعى فى  
المدعى به من اختياره بما ملون به اذ هو حجة على المقر وان لم تستوف الدعوى شرائطها  
والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من قاضى المنصورة باقادة فى ١٨ رجب سنة  
١٢٨٣ مضمونها ادعى الخواجه أبو بشار الساعى بالمنصورة بخط جامع ادرس ولد  
شبهلى الخورى النصرانى الشامى اللاتى من أهالى ناحية بيروت بالافطار الشامية ابن  
الخواجه ميخائيل بطريق وكاتبة الشرعية من الذمية رحمة النصرانية القبطية المعروفة  
بزوجته مرقص أسعد الكاتب القبطى بنت ابراهيم أبى النصرانى القبطى ابن أبى  
القبطى الحاضرة معه بالمجلس والمصدقة على تو كياها له الوكالة المفوضة الماطقة العامة  
فى الدعوى والطلب والصلح والابراء والمساحة والخصومة والافتراف فى شأن ماسياتى  
الثابتة معرفة ومعرفة وكيلها وتو كياها له على الوجه المسطور بشهادة كل من الشيخ  
حسن النيدانى الفخام ابن المرحوم بدوى النيدانى الفخام والمكرم عبد السلام  
المقر فى الخضرى ابن المرحوم الحاج محمد المقر فى من أهالى المنصورة كلاهما متوقفا  
شرعيا على الحاضر معه بالمجلس الشرعى المكرم خليل الداخنى الفخام ابن المرحوم  
محمد الداخنى ابن المرحوم ابراهيم القزاز من المنصورة الثابتة معرفته بشهادة شهودى  
ثبوت المعرفة والتوكيل المرقومين بان موكلة المدعى المذكور تملك دارا كائنة بالمنصورة  
بقرب جامع سيدي محمد النجار محدودة بمقدود أربعة القبلى الى دار ملك الحاج ابراهيم  
الحنفى قديما والآن هى ملك المدعى عليه والبصرى الى الشارع وفيه الباب والشرقى  
الى دار ملك محمد بنى الرزى فى الفاكاها الى ابن المرحوم حسن الرزى فى ابن المرحوم محمد  
الشر بنى الرزى من المنصورة والغربى الى دار ملك الحاج أحمد الجبلى العرقوسى  
ابن المرحوم الحاج بدوى الجبلى الى ابن المرحوم يوسف الجبلى من المنصورة تملكها  
بالشرع انفسها من الحاج دياب الحصرى بالمنصورة ابن المرحوم الحاج دياب الحصرى  
فى ثامن عشر ربيع الاول سنة ٦٩ بمقتضى حجة شرعية من محكمة المنصورة مؤرخة  
بالتسار يخ المرقوم محفوظه بيد الوكيل المدعى المذكور وانما اشترتها منه بمبلغ أربعة  
آلاف قرش وستمائة قرش ومن جملة منافعهها العامة يوم شرائها لاجس طاقات صغيرة

١٧

١٢٨٢

مفتوحة باعلى الجدار القبلى معسدتا للضوء معلقة على الدار المحلوكة المدعى عليه  
المذكور منها ثلاث طاقات بقاعة سفلى بمحوش داره موكلة المدعى المذكور وليس بالقاعة  
المذكور طاقات غير هاواثان باودة صغيرة تعلوا قاعة المرقومة ليس بها طاقات  
سوى شبالة صغيرة مغل على حوش دارها لا يتوصل منه ضوء الى الاودة المرقومة وثلاث  
طاقات بالاودة التى تعلوا الاودة المرقومة وان المدعى عليه هذا تملك الدار المجاورة  
لداره موكلة المدعى من الجهة القبالية بسد هاواثان دور أى داره موكلة المرقومة ووجود  
الطاقات بالمحوش المرقوم من قبل تملكه لداره المرقومة وبعبه وان لا تبنى وأحدث  
بناء بجانب الجدار القبلى المرقوم حتى استكمل قاعة بداخل داره مجاورة للقاعة  
التي بداره موكلة المذكور كورة نشان احداث بنائها مع الجدار الملاصق للجدار دار  
الموكلة المرقومة سد الثلاث طاقات التى كانت فيها وصارت مظلمة بالكلية لا يتوصل  
اليها ضوء بالكلية ولا بنائها حتى سد نصف الطاقين اللتين بالاودة التى تعلوا  
القاعة المرقومة ويريد تمام سد هاواثان ويحدث من سد هاواثان قطع الضوء بالكلية  
ايضا من الاودة المرقومة ويطلبه المدعى الوكيل المذكور رفع ما أحدثه من البناء  
المرقوم وعدم سد الطاقات المرقومة بالوجه الشرعى ويطلب من المدعى عن ذلك سئل منه  
عن ذلك فاجاب بالاعتراف بملكية الموكلة المرقومة لداره المحدودة اعلاه وان لا تبنى  
لها من الجهة القبالية وكذا تملك الدار المجاورة لها من الجهة القبالية بالشرع من  
الحاج ابراهيم الحنفى من المنصورة ابن الحاج ابراهيم الحنفى بمقتضى حجة شرعية مسطرة  
من محكمة المنصورة مؤرخة فى ١٢ شوال سنة ١٢٧٤ م محفوظة بيده وان فى وقت  
شرائه لم يملك الجدار القبلى من داره موكلة المرقومة طاقات وكانت الدار المحلوكة  
للمدعى عليه خربة فتر كها وبوجه الى الرقايق واقام فيها ثلاث سنوات وعاد الى المنصورة  
فى شوال سنة ١٢٧٧ فوجد الموكلة المرقومة احدثت الطاقات المرقومة بغير اذن من  
المدعى عليه المرقوم ولم يأتى ذلك ببنى بناء وسد الطاقات التى كانت بالقاعة السفلى  
وعلا بنائها وسد باقي الطاقات التى بداره موكلة المرقومة فسا الحكم (اجاب) اذالم  
تسكن تلك الطاقات مشرفة على محلات النساء بل كانت للضوء فى اعلى الجدار لا يترتب  
عليها ضرر دينى بالجار فاذا ثبت ان سدها ولو بالبناء فى ملك الجار يترتب عليه منع الضوء  
بالكلية عن المكان التى فيه يكون فى سدها ضرر دينى بملك المكان المذكور فحينئذ  
الجار من ذلك ويؤثر شرعا برفع ما به يمنع الضوء عن مكان جاره والا فلا اذا مالك يجوز  
له التصرف فى ملكه ما لم يضر بجاره ضررا ينافى منعه منع الضوء بالكلية بحيث لا يمكن  
الكتابة والقراءة فيه كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) عن صورة مرافعة من قاضى  
الجهة الكبرى مضمونها ادعى الحاج ضيد الجميز بن مصطفى الجميزى الوكيل الشرعى  
عن زوجته المرأة مسك بنت المرحوم السيد محمد المحلو فى ابن المرحوم السيد أحمد المحلو فى

١٢٨٢

١٠



القرآن الشريف هذا الاسم واللقب على غير ما اضرمه بالهاس الشرعي المكرم محمد  
 الخوافي ابن المرحوم السيد احمد ابن المرحوم السيد محمد ابن المرحوم السيد احمد الخوافي  
 القرآني المذكور بان والده الموكلة السيد محمد احمد المدي عليه يملك جميع الدار الكائنة  
 بالهات بخط در باب العرب الهذوة بمحدود أربعة الحد الغربي الى الدرب وفيه الباب والمحد  
 القبة الى دار حسين الجهنمي بن محمد الجهنمي والحد الشرقي الى دار محمد البيلى بن  
 ابراهيم البيلى والحد البعيد رى دار البسيوني السمان ابن الحاج حسن السمان المشهورة  
 المحدود واربابها بالاسماء والالقب المذكور وانه توفي من مدة ستين ونصف عن  
 كل من زوجته المرأة بدو به بنت الحاج شاي الصعدي وولديه السيد احمد وسكر من  
 غير شريك للزوجة الثمن ثلاثة قراريط والسيد احمد اربعة عشر قيراطا وسكر سبعة  
 قراريط ثم توفي السيد احمد والد المدي عليه عام تاريخه عن كل من زوجته المرأة  
 صالحة بنت فرج البطاطني ووالدته بدو به المذكور وولده السيد محمد المدي عليه  
 المذكور من غير شريك ثم توفيت بدو به عن اولادها سكر وهند المرأة بنين وولدولدها  
 السيد محمد المدي عليه المذكور من غير شريك فخص الموكلة عن والدتها قيراط ونصف  
 وربيع وثلاثهم من قيراط فكمّل لها اربعة اضعاف والدتها ثمانية قراريط  
 ونصف وربع وثلاثهم من قيراط وان المدي عليه واضع يده على الدار المذكور  
 وتر يدفع يده عما يخصها فيها بالوجه الشرعي مثل من المدي عليه بعد موت وضع يده  
 بشهادة كل من السيد مصطفى السبيلى ابن الشيخ محمد السبيلى وابراهيم افندي  
 صاري جلّه كلاهما من الهلة فاجاب بالاعتراف بوفاة المتوفين وانحصار ارضهم على  
 الوجه المذكور وبوض يده على الدار المذكور كما كان والده وان والده اشتراها ارضا  
 خالية من مدة خمس عشرة سنة وبنها من ماله وصار يتصرف فيها المذكور المذكور الى  
 ان توفي عام تاريخه عن ورثته المذكور بن ثم توفيت والدته بدو به المذكور كورة من بنتها  
 المذكور بنين وابن ابنها المدي عليه المذكور من غير شريك وان الموكلة مقيمة بالناحية  
 ومشاهدة لتصرف والده ولم تنزع المذكور المذكور الى ان مات وانها تحقق بطريق  
 الارث عن والدتها في الدار المذكور كورة قيراطا وثلاثة اضعاف ولم تكن متروكة عن جده  
 المذكور فلم يصدق المدي على ذلك فطالب من المدي بينة فاحضر كلا من محمد البيلى  
 ابن ابراهيم البيلى وعسارة جبر بن عطاجبر كلاهما من الهلة المذكور كورة وطلب الاستماع  
 الى شهادتهما واسا شهادتهما لكل واحد منهما على انفراد في وجه المتداعين بقوله  
 اشهد الله ان الدار المذكور كورة هذا المذكور كورة اعملاه ملك السيد  
 محمد ابن السيد احمد القرآني المذكور كورة المدي عليه المنفرد بهذا الاسم واللقب اشتراها  
 من احمد الصعدي ابن الحاج شاي الصعدي من الناحية ارضا خالية وبنها لنفسه  
 ووضع يده عليها من مدة اثني عشرة سنة الى ان مات من غير منازع من مدة ستين

ونصف عن كل من زوجته بدو به بنت الحاج شاي الصعدي وولديه السيد احمد والسيد  
 المدي عليه وسكر الموكلة من غير شريك ثم توفي السيد احمد عن والدته بدو به وزوجته  
 صالحة وولده محمد المدي عليه لان علمه وارثا غيرهم يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك  
 وأشار كل منهما في موضع الاشارة وحضر المدي عليه العشري جبة ابن المرحوم خليل  
 جبة وشهد بان السيد احمد الخوافي ابن السيد محمد المذكور كورة اشترى الدار المذكور كورة من  
 احمد الصعدي المذكور من مدة خمس عشرة سنة في حياة والده وكان معه في معيشة  
 واحدة وبنها من ماله لنفسه من غير منازع المذكور كورة وولد المذكور كورة  
 بهذا المذكور حكم المذكور وانه لم يعلم مقدارا الثمن واحد من احد جبة ابن المرحوم علي  
 جبة من الناحية المذكور كورة وشهد كاشهادة الاولى في الحكم (اجاب) اذا ادعينا  
 وارخ احدهما الاخر فبعضهم قال بتقديم بينة ذي التار يخو بعضهم قال بتقديم  
 بينة ذي اليد وهما ذو التار يخو وذو اليد واحد واقاد من احضر هذه المرافعة وهو  
 الوكيل ان ملك والد المدي عليه تاريخه اثنا عشرة سنة كما ذكره والده المدي عليه قد ارخ  
 بخمس عشرة سنة فبعضهم الى هكذا يكون اسبق تاريخا ومن المعلوم ان الاسبق تاريخا اولي  
 وهو ذو اليد وهما قد افاد المذكور ان والد المدي عليه يملكها بالشراء بمائة قرش  
 من ادعي المدي عليه شراء والده منه وان البايع مملوك وموجود الى الآن وحاضر وقت  
 الخصومة والذي ينبغي هو طلب ايضاح سبب الملك الذي هو الشراء وبيان البايع  
 بذكريه وجده او انه مشهورا وحاضر مثارا اليه وبيان الثمن وبيان تاريخ الشراء في  
 دعوى كل منهما وما به هذا التوضيح فان صححت الدعوى وأثبتت الوكالة توجه شرعي  
 ضمن الدعوى وأثبتت وضع اليد شراء والده من هذا البايع بالثمن الذي عينه بتار يخو  
 اسبق من تاريخ المدي المذكور المرافعة بتم موكلة المدي عن اخذ زيادة مما تسحقه  
 بالارث من والدتها ويحكم بالشراء لاني المدي عليه والا لا ويحكم للمدي بما ادعاه ان  
 اثبت دعواه بهدته وبعدها واسا بما يلزم والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من المحافظة  
 مؤرخة في ٢١ من سنة ١٢٨٣ ومعه حادثة واردة من طرف قاضي ولاية المنصورة  
 مضمونها ادعى المكرم عبد الله البدالي ابن المرحوم ابراهيم البدالي من أهالي المنصورة  
 بطريق ولايته الشرعية على ولده محمد البدالي القاهر عن درجة البلوغ المميز المحاضر  
 معه بالجلس على ابراهيم بدوي التجار ابن المرحوم بدوي احمد من المنصورة ايضا  
 الثابت معرفتهم بشهادة كل من المكرم محمد الشامي التجار ابن المرحوم مطية الشامي  
 المصري المقيم الآن بالمنصورة ومحمد النفيلى التجار ابن المكرم السيد احمد النفيلى من  
 اهالي المنصورة ثبتوا شريعا بان المدي المذكور كورة سلم ابنه محمد القاهر المير المذكور  
 للمدي عليه المذكور من نحو سنة مائة على تاريخه على ان يعلمه صناعة التجارة وعلى  
 ان يستعمله فيما يتعلق بصنعتة ويستخدمه في شئون نفسه بما لا ضرر فيه بغير احواله



عليه في مقابلة ذلك وأقام عنده على ذلك نحو ستة أشهر وبعد ذلك من نحو خمسة أشهر أخذ المدعي عليه المذكور الصبي المذكور معه إلى محل شغلته بالسراية المستجدة بالمقصورة المتعلقة بالخدوي الأعظم وصعد به إلى سقف الدور الثاني من السراية المرقومة وجلس المدعي عليه المذكور ومن معه من الصناع فوق الاختاب الموضوعة في السقف المذكور قبل أن يسطع عليهم العرش طالة كونها عدادا ممتدة على جدران أحد محلات السراية المذكورة واستمع معه الصبي المذكور ثم أمره أن ينزل عن السقف المرقوم ويلا قلة من البحر فتزل وملاها وعاد فاستباضه وجلس مع المدعي عليه المذكور فوق الاعواد المرقومة حتى فرغ مما بالقلة من الماء فأمراه أن يلاها ثانية وقال له أياك أن تبتلى كما ببطات أو لافنض الصبي مسرعا لينزل من بين الامواد الموضوعة بالسقف المرقومة إلى الأرض فوقع على ذراعه الأيسر فأنكسر من مؤخره من مفصل العاتق وحمل إلى الاستقباله المبريق بالمقصورة وعوج حتى زال الورم وبرئ الجرح على وجود بعض قصر في العضد وعسر في الحركة لزوال جزء من مقام العضد المرقوم أنكسر منه وانفصل عنه وان المذعي المذكور يطالب المدعي عليه المذكور بما يترب عليه لولده القاصر المذكور بالوجه الشرعي وسئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالاعتراف بذلك جميعه الاعتراف الشرعي وصدق على ما ذكره المدعي المذكور في دعواه المذكور على الوجه المستطور بحضور من ذكره في الحكم (أجاب) صرح عاملا وثابان من استعمل صبياء مجرور في محل له بغير إذن وليه وتلف الصبي من ذلك الاستعمال كان ضامنا لأن استعماله جناية فحاشية ولد منه يكون مضمونا عليه كفي فتاوى الانقروى وعمل ذلك ايضا بان الاستعمال بدون الاذن يعد ضامنا وفي هذه الحادثة حيث دفع الصغير أبوه إلى المعلم ليعلمه الصنعة ويستفد منه يكون ماذونا من قبل وليه مثل إرساله إلى القلة فلا يكون متعديا فيه فاذا تلف الصبي في هذه الحالة أو جرح منه لا يضمنه المعلم حيث لم يتجاوز المعتاد والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من محكمة المهلة الكبرى مضمونها ادعى الحاج اسمعيل مصباح ابن السيد ابراهيم ابن السيد مصطفى من أهالي المهلة الكبرى على غريمه الحاضر معه بالجلس الشرعي المبرم السيد علي الصانع ابن المرحوم الحاج علي الصانع من أهالي المهلة الكبرى الثابت معرفتهما بشهادة من سميذ كرهان المدعي بذلك جميع الطاحونة السكاكنة بالناحية بخط جامع عامي المبالغ ذرها ٣٠٥ اذرع محدودة بمحدود أربعة الحد الغربي إلى الشارع وفيه الباب والحد الشرقي إلى دارين متلاصقتين لبعضهما جاريتهن في وقف فقراء الكنيسة والحد البحر إلى دارا لبله احيى ابن المرحوم اسمعيل والحد القبلي إلى دار المعلم ابراهيم عبده بن عبده المشهورة بالحدود واربابها بالأسماء والاقاب المذكور كورة اثنان والدته المرحومة السيدة بنت المرحوم

السيد محمد مصباح المتوفاة من مدة خمس عشرة سنة وانحصر ميراثها في ولدها المذعي المذكور من غير شريك ووضع يده عليها كما كانت والدته من قبله وان والدته كانت واحدة يدها على المدة التي تزيد على اربعين سنة بطريق الملك الشرعي من غير منازع لها في ذلك المدة المذكورة وباعها قبل تاريخ المدعي عليه بشم من قدره ١٥٠٠٠ قرش مائة صاغا وصله من ذلك ٣٦٨٧ قرشا وعشرين فضة وبقا له طرف المدعي عليه المشتري المذكور ١١٣١٢ قرشا وعشرين فضة ويطالب به بباقي الثمن المذكور بالوجه الشرعي ويسأل جوابه سئل من المدعي عليه به بدت وتوضع يده على الطاحونة المذكورة بشهادة كل من المبرم الشيخ محمد الجمل ابن المرحوم الشيخ احمد والمبرم حسن البهلوان ابن المبرم حسين أغا البهلوان فأجاب بالاعتراف بأنه اشترى الطاحونة المذكورة بالثمن المرقوم من المدعي وهو يملكها وعرض من البائع للمدعي وصدر عليه التحقيق كالجاري واذن المديرية بتاريخ ١٧ شعبان سنة ١٢٨٢ وبمقتضى المبلغ المذكور يذمته إلى تاريخه وانه كملكه مورثة المدعي للطاحونة المذكورة فطالب من المدعي بيعة فحضر كلامه من المبرم سند الحصري ابن المرحوم بدوي والمبرم عشرين أبي ليله ابن المرحوم محمد وطالب الاستماع إلى شهادتهما واستشهدا فتشهد كل واحد منهما على انفراد في وجه المتداعيين بقوله أشهد الله ان السيد اسمعيل مصباح ابن السيد ابراهيم مصباح المدعي هذال الطاحونة المذكورة به هذا المضمون وبين حدودها كالشروط اعلاه اثنان والدته المرحومة السيدة بنت المرحوم محمد مصباح المتوفاة من مدة خمس عشرة سنة وانحصر ميراثها الشرعي في ولدها المذعي المذكور من غير شريك وكانت واحدة يدها بطريق الملك المدة التي تزيد على اربعين سنة من غير منازع يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك ولم يدعي المدعي عليه معطنا في الشاهد من المذكورين فزكيا وعدلا مروا علنا فصدق المدعي عليه على ذلك ودفع للمدعي المذكور المبلغ المذكور عداوة دابا لجلس بشهادة من ذكره وغيرهم فالحكم (أجاب) لا فائدة لانكار المدعي عليه ملك مورثة المدعي بعد اعترافه بالملك للمدعي والشراء منه وبما بعض الثمن المدعي به بقائه بذمته ولا حاجة إلى تكليف المدعي اثبات ملك مورثته والحال هذه اذ حصل هذه المرافعة الدعوى بالدين الذي هو باقي الثمن واقرار خصمه به فيعامل بموجبه وبه تطلب هذه البيعة والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف قاضي المنصورة بافادة من محافضة مصر مؤرخة في ٤ رمضان سنة ١٢٨٢ شرعا على خطاب من مديرية الدقهلية صورتها ادعى الشيخ عوض بن الانبي البرزا بالمنصورة ابن المرحوم حسن الانبي ابن المرحوم علي هبة الخضر اوى بطريق وكالته الشرعية عن الخواجا خايل يوسف القيني الكاتوليكي التاجر في الاقطان بالمنصورة ولد يوسف رموزيل من أهالي المنصورة ولد لهناسه وبس القبطي الصعيدي



الحاضر معه بالهاس الشرعي والصدق على تو كيله الو كالة المطلقة المفوضة العامة في  
الدعوى والطالب والصلح والابراء والمساهمة والمخصوصة والاقرار في شأن ما سيذكر  
فيه الثابت معرفتهم ما تو كيله له على الوجه المصطور بشهادة كل من المذكور الشيخ على  
الجيار السمار في الاقطان بالمنصورة ابن موافي الجيار والمكرم الشيخ عثمان الاتفي ابن  
المكرم الشيخ محمد الاتفي ثبوتاً ثمرانياً على الحاضر معه بالهاس هو الخواجا الياس سمعة  
السمار في الاقطان بالمنصورة ولد ميثايل سمعة النصراني الشامي الكاتوليكي الروماني  
ولد سليمان سمعة وهو الوكيل الشرعي عن الذمية هنا المرأة الشهيرة بمجودة المعروفة  
بزوجته جرجس جهور بنت ابراهيم سوريه النصراني الشامي الكاتوليكي الروماني  
الساكنة بالمنصورة الثابت معرفتهم ما تو كيله الو كالة المطلقة المفوضة في الدعوى  
والطلب والابراء والمساهمة والمخصوصة في ما سيذكر فيه بشهادة كل من اخيه الياس  
سوريه السمار في الاقطان بالمنصورة ولد ابراهيم سوريه المرقوم والخواجا جبران قالوش  
التاجر في الاقطان بالمنصورة ولد قسطندي النصراني الشامي الكاتوليكي الروماني ثبوتاً  
شرعياً بان موكل المدعي المذكور وهو الخواجا ميثايل يوسف رمويل المرقوم بمالك  
قطعة ارض كشفاً وما وية خالية عن البناء كائنة بمدينة المنصورة بالجانب الشرقي منها  
مما يلي بحريها بالقرب من شاطئ البحر محدودة بحدود اربعة االحدا القبلي ينتهي لدار  
الموكل المذكور وفيه باب الدار المرقومة خارجاً على القطعة الارض المرقومة والحد  
البحري ينتهي للشارع المملوك الفاصل بين القطعة الارض المرقومة وبين بحر النيل  
المبارك والحد الشرقي ينتهي بعمدة دار صغيرة كانت مملوكة لامرأة تسمى رقية  
لا يعرف هو ولا موكله اسم ابائها ولا جدها ولا شهرتها وتوفيت من غير وارث ثم عاد  
يقول انها توفيت عن ولد يسمى علياً رقية لا يعرف اسم ابائه ولا جده وتوفيت عن غير وارث  
والت الدار المرقومة ابيت المال وتعدت موكلة المدعي عليه على الدار المرقومة  
وادخلتها يدارها المهوره لها بعد يرحق وباقي الحد الشرقي المرقوم ينتهي لدار ملك  
الحرمه هنا بنت المرحوم علي القندور ابن المرحوم عبد الله كريم الجي زيدا والحد الغربي  
للشارع المملوك الخاص بمنزل الموكل المذكور والزاوية التي هناك المعروفة بنزوية  
المنودوان سبب ملكية القطعة الارض المذكورة كونه واضعاً عليه اربعة عشر  
سنة وهو يحفرها ويأخذ منها انقاضاً ويغرس بها النجارا ويضع بها اوراقاً وليس احد  
ينازعه تلك المدة وان موكله المذكور لم يكن له وجه الملكية القطعة الارض المذكورة  
الا وضع يده عليها المدة المرقومة ولم تصل له بسبب من الاسباب الشرعية وان موكلة  
المدعي عليه من شهر ربيع الآخر سنة ٨٢٢ هـ تعدت وفقت باباى القطعة الارض  
المرقومة لدار التي كانت مملوكة للمرأة رقية وآلت من بعد موت ابنتها بعدا عن  
غير وارث لبيت المال واخذتها بغير حق وادخلتها في دارها المهوره لها بعد ان سدت

بابها الاصل الذي كان يفتح من زقاق يعرف بزقاق الفيو ومي خارج عن الشارع المرقوم  
وان فتح الباب المرقوم حين كان موكل المدعي المرقوم غائباً بالشام وان الموكلة  
المرقومة جعلت لدار المرقومة عمران القطعة الارض المملوكة لموكل المدعي المذكور  
لانه صار لا يتوصل الى الدار المرقومة من الباب الذي احدهته الموكلة المرقومة الا بالمرور  
من الارض المملوكة لموكل المدعي المذكور وان المدعي المذكور يطالب المدعي عليه  
المذكور بسد الباب الذي فقهته وموكلته في القطعة الارض المذكورة وبعدم مرورها  
من الان فقهه بغير حق شرعي ويطلب سؤاله عن ذلك ثم استفسر من المدعي المذكور عن  
حقية الارض المدعي بفتح موكلة المدعي عليه بابها وكيفيتها وتفصيل ما يدعي به من  
موكلة المرقوم وما يطالب المدعي عليه به فذكر انه لا دعوى له ولا موكلة سوى ما سبق  
صدوره منه اعلاه ولا مطالبة له ولا موكلة على المدعي عليه وموكلته سوى ما ذكره  
اولاً على الوجه المصطور وكتب بخطه ما حاصله انه يطالبه بالقطعة الارض الواضع اليه  
عليها وكل المذكور وبثبات تلك الدار الصغيرة تعلق المرأة رقية التي فتح فيها الباب  
وخلاف ذلك لا دعوى له ولا موكلة فيه وبعد فالمرجواطلاع فضيلته على صورة  
الدعوى المسطرة عينه والافادة هل يترتب عليها سؤال المدعي عليه أم لا حتى يجري  
العمل بما يرد به شرح سيادته (اجاب) الدعوى المذكورة على هذا الوجه المصطور  
غير صحيحة فلا يترتب عليها سؤال الخصم والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من  
قاضى المنصورة مضمونها ادعى يونس النمر الحائث من المنصورة ابن المرحوم الحاج  
يونس النمر ابن المرحوم عوض النمر على كل من المرأة جنيصة والمرأة أمان ابنتي  
المرحوم محمد خليفة التاجر بعية فخر ابن المرحوم ابراهيم خليفة من المنصورة المتضعة  
معرفتهم بشهادة كل من شرييني خليفة العطار بن أحمد خليفة الجزار ووالده  
المذكور ابن المرحوم ابراهيم خليفة بان المرحومة آمنة بنت المرحوم الحاج محمد النمر  
الحائث ابن المرحوم الحاج يونس النمر المرقوم ابن المرحوم عوض النمر توفيت في  
شهر صفر سنة تاريخه وانهم ميراثها التمر في كل من بنتي ابن المرحوم محمد  
خليفة المذكورهما المدعي عليهما المذكوران وعملها لابيها والمدعي المذكور من  
غير شريك وان المدعي والمرحوم الحاج محمد النمر والدة المتوفاة المذكورة اخوان  
لا بوتركت جميع دار كائنة بالمنصورة بخط حارة النصارى بحارة معروفة بوسعة  
الشابوري محدودة بحدود اربعة االحدا القبلي الى الحارة المركب عليها باب من  
لواحق الدار المرقومة فاصل بين الدار وبين خربة ملك الشيخ علي أي سلامة التاجر  
بالمنصورة الشهير بذلك ابن المرحوم سلامة أحمد لا يعرف اسم جده والبحري بفضله  
الى دار ملك أحمد خليفة ابن المرحوم ابراهيم خليفة بن خليفة الجزار والى دار ملك  
المرأة صبيحة أم علي بنت المرحوم خليل الدماصي بن عبد الله والشرقي الى دار



الثاني الطواشي القدوسي ابن المرحوم سيد أحمد الطواشي ابن المرحوم محمد الطواشي والغربي الى شارع وسعة الشاويدي التي بها الزقاق المذ كوردا لت اليها الدار المذ كورديجة من محكمة المنصورة مؤرخة في ٢٠ صفر سنة ١٢٣٨ وانها ماتت والدار المذ كورة في يدها وفي ملكها دون غيرها وتركتها ميراثا عن الوارثتها المذ كورين وان المدعي عليه سامة عرضت للدهي فيما يخصه منها وواضعتان ايديهما عليه او ما عتاتان له من وضع يده على ما يخصه فيها بالارث الشرعي وهو الثالث بالوجه الشرعي ويطالبهما برفع ايديهما عن ذلك ويطالب سؤا الما مثل منهما عن ذلك بعد ثبوت وضع ايديهما على ذلك بشهادة من ذكر فاجابا بالاعتراف بوفاة المتوفاة المذ كورة وانحصار ميراثها فيهما وفي المدعي المذ كور وذكرا ان الدار المذ كورة اعلانه كانت ملك المتوفاة المذ كورة بفردها دون غيرها وانها من مدة سبع سنوات لا يعرفان هي أي سنة كانت معهما بعتية فخر يداد والدهما وكان حاضر امهم الحاج محمد البلقيني والحاج محمد بورجب والشيخ علي الشامي والشيخ خليل السبيعي من منية فمهر كل منهم وكانت احدها من المدعوة امان قاصرة عن درجة البلوغ فقالت المرحومة آمنة المذ كورة لراة جنيته احدي المدعي عليه ما وهبت لث نصف الدار التي تملكها ايدي فقالت لما قبلت وقالت لعمها المسمى ابراهيم خليفه المقيم الآن بنفرا سكن درية وهبت ابنت اختك امان القاصرة نصف الدار التي تملكها ايدي فقالت قبلت واشهدت المحاضرين على ذلك فكتب الشيخ خليل السبيعي وثيقة في حجة مدعوه شملها بمختومه وبرزتاها من ايديهما فوجدت مؤرخة في ذي القعدة سنة ١٢٧٥ ثم استفسر من المدعي عليه ما عن تاريخ الهبة التي ذكرتاها فذكرتا انها كانت في اوائل شهر ذي القعدة سنة ٧٥ وان الدار المرقومة لا تقبل القسمة والا فزاز ولا نصير دارين وانها كانت مسكونة من قبل المتوفاة المذ كورة الى المعلم يوسف منصور كاتب قلم قضايا بالدقهلية من قبل صدور الهبة المرقومة ولم يزل ساكنا فيها الى الآن وانما حاضر تالي المنصورة بعد الهبة المرقومة في اواخر الشهر المرقوم وهي معهما ووضعت احدهما المرأة جنيته يدها على الدار المرقومة بفردها لما ولا اختها امان لمكونها كانت قاصرة واجرتها للساكن المرقوم اعلانه فلم يصدقها المدعي المذ كور على ما اجابته على الوجه المستطوع وعرف ان الدار المرقومة تقبل القسمة والا فزاز وتصير دارين وانها كانت في يدها ملكها المتوفاة المذ كورة بفردها الى وفاتها وان المدعي عليه ما وضعتا ايديهما بعد وفاتها فقط وانها ماتت بالمنصورة في الدار المرقومة فالحكم (اجاب) لم يمين في دعوى المراتين المدعي عليه ما ان الدار الموهوبة لهما من قبل جدتهما هي الدار التي ادعى المدعي ثلثها أم غيرها ولم يعلم هل الدار كانت مسكونة وقت الهبة لمن ذكر اسمه بالعارية أو بالاجارة فلو كانت مسكونة لم تصح الهبة اعدم القبض حتى من البالغة على زعمها الا اذا انتهت مدة الاجارة فقبضت الدار باذن جديد

من الواهبة وهذا كله لم يتفح من هذه المرافعة والهبة بالنسبة للقاصرة ايضا على الوجه الموضح بهذه المرافعة لم يتم ايضا اذا شرط قبول وقبض من له ولاية على الصغيرة كالآب ووصيه والجدا ومن الصغيرة في حجره أو كونه الهبة من الصغيرة في حجره لا يصير ويكون الموهوب في يد الوهاب أو يدايمه غير مشاع قابل للقسمة ولا يتم بغير ذلك وهذا كران القبول من الموهوب والقبض من الاخت ولم يعلم من الصغيرة في حجره وهذا كله اذا كانت الدار غير قابلة للقسمة اما اذا كانت قابلة لها فلا اعتبار بهذه الهبة وتكون الدار ميراثا حيث لم تقسمها الواهبة حال حياتها ولم تسلم كل جزءا من وهب له أو لم يقوم مقامه والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف حضرة قاضي المنصورة مضمونها ادعى الشيخ محمد القاضي ابن المرحوم محمد علي القاضي ابن المرحوم علي القاضي محمد ابن المرحوم القاضي محمد أبي الحسن علي المحاضر معه بالجلس الشرعي هو محمد محمود القاضي الخشاب ابن المرحوم محمود حسن القاضي ابن المرحوم حسن ابن المرحوم أحمد حسن أهالي المنصورة كلاهما مابان من جملة الموقوف من قبل جد المتداعيين المذ كورين الاعلى لوالديهما المذ كورين هو المرحوم القاضي علي أبو النخيل الذي لا يعرف اسم والده ولا جد ه وذكرا رجلا أما كن وحددها حدودا غير معتبرة وان الواقف المذ كور انشاوقه الذي وقفه للعقار الذي من جملته المسقفات المذ كورة على نفسه ثم من بعده على ذريته ذكورا واناثا ثم على اولاد اولاده لذكرا مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم ثم على ذريتهم ونسبهم طبقا بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل اولاد الظهور دون اولاد الباطن وعند انقراض الذرية يصير للحرمين الشرعيين وان الواقف المذ كور شرط النظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده يكون النظر على ذلك للقاضي نور الدين ولاخته سميته المعروفة بوجه الواقف المشار اليه ثم للارشد فالارشد عن يول اليهم الوقف المذ كور وان الوقف المذ كور في سنة ثمان وثلاثين ومائتين وألف انحصر الاستحقاق فيه في كل من جد المدعي المذ كور هو علي القاضي بن القاضي محمد أبي الحسن بن القاضي شهاب الدين محمد ومحمد القاضي والد المدعي عليه ومحمد القاضي وأخته فطومة ولدي المرحوم محمود القاضي ابن المرحوم سيد احمد وصادقوا مع بعضهم على أن علي القاضي جد المدعي المذ كور النصف من ربح الوقف المذ كور ولهمود القاضي والد المدعي عليه الثلث من ربح الوقف ولهمود وأخته فطومة السدس من غير بيان مال كل منهما وتحرر بينهم بهذا التصديق حجة شرعية محفوظة تحت يد المدعي المذ كور وان المتصادقين المذ كورين وضعوا ايديهم على الوقف المذ كور كل منهم بحسب استحقاقه على الوجه المستطوع واستمر راعا على ذلك حتى توفي جد المدعي المذ كور هو المرحوم علي وأهله اولاده الخ فم محمد القاضي والد المدعي المذ كور وواحد وواحدة ورضوان والحاج جنة فمودة ونوف محمود القاضي والد



المدعى عليه المذكور وأعقب ولديه هما المدعى عليه المذكور وأخته المرأة عائشة وتوفى كل من محمد القاضي وأخته فطومة عن غير عقب وتوفى كل من أحمد ورضوان والحاجة مؤمنة إمام المدعى المذكور عن غير عقب مستحق في الوقف المذكور لأن أحمد ورضوان المذكور لم يعقبا والحاجة مؤمنة المذكورة اعتبرت ولدا وبنا فالولد يدعى الحاج محمد سعدون والبنت تدعى الحاجة فطومة لا يستحقان في الوقف المذكور لسكونهما من أولاد البطون وبه ذلك تقرر في النظر في الوقف المذكور كل من والد المدعى المذكور وهو محمد علي المذكور والمدعى عليه المذكور من قبل المرحوم الشيخ محمد أبي النجاشي المنصورة اذ ذلك ما هو لوالد المدعى عشرة قرار يط واللدعى عليه اربعة عشر قيراطا في النظر المذكور وبه وجب تقرير شرعي مؤرخ في سابع شعبان سنة احدى وسبعين ومائتين وألف بيد المدعى عليه واستمر على ذلك حتى توفى والد المدعى المذكور من نحو خمس سنوات والتقرير بالشاهد له باثرا كه في النظر المرقوم بيد المدعى عليه المذكور وأعقب والد المدعى المذكور كلاً من المدعى وأخته امرأة تدعى ستيمة وبعد وفاة والد المدعى المذكور انقضى المدعى عليه بالنظر على الوقف المذكور وسافر المدعى بعد وفاة والده الى الاقطار الجازية وبعد ان عاد طلب محاسبة المدعى عليه على استحقاقه في ريع الوقف مع محاسبته على ما يخص باقي المستحقين في الوقف فامتنع من ذلك وان المدعى عليه المذكور واضح يده على مسقات الوقف ومعارض للمدعى وباقي المستحقين فيما يخصهم من ريع الوقف وان حسونة بن علي القاضي المذكور موجودا لانه معتوه لا يحسن التصرف وان المدعى المذكور ارشد من باقي المستحقين للوقف المذكور بما فيهم المدعى عليه المذكور وواصل منهم لان المدعى عليه المذكور باع قطعة ارض من ارض الوكالة التي هي من مسقات الوقف المعروفة بكن المدعى عليه الى ابراهيم الشيخ بغير وجه شرعي وان المدعى عليه يوجب مسقات الوقف بدون أجره مثله الاظهار بتعطيل الوقف وليس كذلك لان الوقف له ريع جسيم اذا جبر بآجر مثله وان المدعى المذكور يريد محاسبة المدعى عليه على ما استغله من ريع الوقف من حين وفاة والد المدعى الى الآن واثبات ارشديته بالنظر في الوقف وتحقيق خيانة المدعى عليه ببيع ما يباحه من ارض الوقف بغير وجه شرعي ورد ما غصبه من الوقف وهو القطعة الارض المذكورة ويسئل جوابه عن ذلك وسئل من محمد محمود المدعى عليه عن ذلك بعد ان استفسر من المدعى عن اسم والد الواقف وجدده وكران الواقف المذكور اسمه القاضي علي ابو الخير بن الاسود وانه مشهور بهذا الاسم ومنعرد به فاجاب المدعى عليه بان اصل ارض المسقات المذكورة جارية في وقف المرحوم القاضي علي أبي الخير بن القاضي أبي الحسن علي بن القاضي تقي شهاب الدين المشهور بابن الاسود المنصوري وانه ناشا وقة لذلك مع باقي ما وقفه على نفسه مدة حياته ثم من

بعده على ولده القاضي علي وبنت الواقف المذكور هي ستيمة وزوجته ستيمة بنت القاضي امام الدين بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى ذريته وتسله وعقبه من أولاد الظهور دون أولاد البطون ذكوراً وانثى المذكور كمثل حظ الانثيين ثم من بعد انقراضهم جميعا يكون ذلك وقفاً على أولاد أخيه القاضي محمد بن القاضي أبي الحسن علي ذكوراً وانثى ثم من بعدهم فعلى أولادهم وذريتهم وتسلهم وعقبهم من أولاد الظهور دون أولاد البطون كمثل حظ الانثيين وان ذرية الواقف المذكور انقضت ولم يبق منها احد وآل الوقف لا أولاد اخيه وان المتداعين المذكورين ووالديهم من ذرية انثى الواقف المذكور هو القاضي محمد المذكور وان الوقف المذكور كان في يد كل من والد المدعى ووالد المدعى عليه وإمام المدعى المذكورهم حسونة واحمد ورضوان ومؤمنة وتوفى كل من رضوان واحمد عن غير عقب وتوفيت مؤمنة عن ولديها هما الحاج محمد سعدون والحاجة فطومة وصار المستحق للوقف المذكور كل من والد المدعى وأخيه حسونة وولدي أخته مؤمنة هما الحاج محمد سعدون وفطومة المذكوران ووالد المدعى عليه المذكور وكانوا يقتسمون ريع الوقف المذكور بينهم على ما يبين فيه ما هو لوالد المدعى المذكور اربعة قرار يطول اخيه حسونة اربعة قرار يطول ولدي مؤمنة قيراطان والباقي وهو اربعة عشر قيراطا لوالد المدعى عليه وتوفى والد المدعى عليه عن ولديه هما المدعى عليه وأخته المرأة عائشة وصارا يستحقان ما كان يستحقه والدهما وهو الاربعة عشر قيراطا من ريع الوقف المذكور ورواه في شهر صفر سنة ١٢٨١ دفع للمدعى مجربين مقابلة استحقاقه في الوقف لغاية سنة ١٢٨٢ وان المدعى المذكور لم يكن فيه رشد ولا ارشاد به وانه هو الارشد من المستحقين في الوقف المذكور وروان القطعة الارض التي ذكر المدعى في دعواه ابن المدعى عليه باعها للشيخ ابراهيم الشبيخة اصلها من ارض الوكالة المذكورة وكانت متعطله على جهة الوقف ومسئولة المنفعة واختلطت بما جاوذهما من الاماكن المتعددة فعرض عن ذلك الى حضرة الشيخ عبد الرحمن افندي قاضي المنصورة حين ذلك فتوجه اليهما وعائنها واذنه بتحكيمها لشيخها الشيخ ابراهيم الشبيخة ثم في يوم السبت فقرة ذي القعدة سنة ١٢٨٢ حضر محمد القاضي المدعى مع محمد محمود القاضي المدعى عليه من المنصورة وعرف المدعى محمد محمود القاضي المذكور بان الوقف المتداعي بشانه فهو موقوف من قبل المرحوم نور الدين أبي الحسن علي بن نور الدين أبي الحسن علي بن شهاب الدين الشهير بنسبه بابن الاسود المنصوري الشافعي وان الواقف المذكور ناشا وقة لما وقفه من العقار الذي من جلته المسقات المذكورة اعملا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ولده على خاصة وعلى أولاده وأولاد أولاده وذريتهم وتسلهم وعقبهم وعلى ما سجدته الله له من الأولاد المذكور للواقف من زوجته المرأة ستيمة بنت القاضي امام الدين بالسوية بينهم ثم على



اولادهم واولاد اولادهم وذر يتهم ونسلهم وعقبهم الطبقه الاولى منهم تحجب الطبقة  
السفلى على ان من مات منهم وله ولداو ولدوا له نقل نصيبه لولده فان لم يكن له ولدا نقل  
نصيبه لمن هو في درجته اولاد الظاهر ووردوا اولاد البطون فاذا انقرض الذكور لم يبق  
منهم احد يكون ذلك وقفا على بنات الواقف من سبعة الزوج المذكور وبنيات  
الموقوف عليهم واولادهم ونسلهم وعقبهم فاذا انقرضوا عن آخرهم ولم يبق منهم احد  
يكون ذلك وقفا على اولاد ابي الواقف هو المرحوم القاضي محمد بن القاضي علي بن  
الاسود المنصوري وعلى اولادهم واولاد اولادهم وذر يتهم ونسلهم وعقبهم ثم بعد  
انقراضهم يكون ذلك وقفا على الحرم من الذر يقرن بشرط النظر على وقفه لنفسه  
مدة حياته ثم من بعده للقاضي نور الدين بن اسام الدين ولاخته المرأة سبعة زوجة  
الواقف المذكور ثم للارشد فالارشد من ذل الهمم الوقف المذكور من ذر يتهم وبعد  
انقراضهم يكون النظر للارشد فالارشد من اولاد ابي الواقف وذر يتهم ونسلهم  
وعقبهم بشرط ايضا ان كل ما هو بالوقف المذكور يكون ملحقا به وان لا يقر بوقفه اكثر  
من ثلاث سنوات وان ذرية الواقف المذكور انقرضت ولم يبق منها احد واول الواقف  
المذكور الى ذرية اخيه القاضي محمد بن القاضي علي المشهور باسمه بالخير القاضي  
علي بن الاسود وذر كالمذوق الواقف لذرية ابي الواقف المذكور هو المرحوم  
القاضي محمد بن علي بن الاسود المنصوري وانحصر الاستحقاق في كل من جده المذوق  
المذكور هو علي القاضي ابن المرحوم القاضي محمد بن الحسن بن القاضي شهاب  
الدين محمد بن المرحوم القاضي احمد بن المرحوم القاضي محمد بن المرحوم القاضي ابي  
الخير علي بن الاسود المذكور وهو القاضي والد المذوق عليه ابن المرحوم حسن  
القاضي بن سيد احمد القاضي ابن الحاج عابدين ومحمد القاضي وشقيقته المرحومة فطومة  
ولدى المرحوم جوده القاضي ابن المرحوم سيد احمد بن المرحوم الحاج عابدين المذكور  
ابن المرحوم القاضي علي ابن المرحوم القاضي احمد بن المرحوم القاضي محمد بن  
المرحوم ابي الخير القاضي علي بن الاسود المذكور وتصادقوا مع بعضهم في ٢٨ صفر  
سنة ١٢٣٨ على ان لعل القاضي جده المذوق النصف من ريع الوقف المذكور واولاد  
المذوق عليه الثلث من ريع الوقف ولهم وذرهم وذرهم فطومة السدس من ريع الوقف  
وصدر بهذا التصديق حجة شرعية محفوظة تحت يد المذوق وبطالع المذوق المذكور  
المذوق عليه بما طال به اولاد في المرافعة الاولى الصادرة في ٢١ ربيع الاول سنة ثمانية  
بالوجه الشرعي وذر كالمذوق عليه ان جوابه عن دعوى المذوق هو ما اجاب به اولاد وان  
العقار المتنازع فيه فهو وقفه ن قبل القاضي علي ابي الخير الذي ذكره اولاد وانشأه له  
فهو على حسب ما بينه المذوق عليه بجوابه الاول وذر كالمذوق ان انشاء الوقف الذي  
بينه بدعواه ثانيا فهو مندرج في مكتوب وقف صادر من محكمة المنصورة محفوظ بيده

١٢٨٣ ١٢  
مؤرخ في ٢٦ جمادى الاولى سنة ٩٨٤ وذر كالمذوق عليه ان بيده صورة مكتوب  
وقف مستخرج من محكمة المنصورة مؤرخ اصله في ٢٦ جمادى الاولى سنة ٩٨٤  
وقف له في ١٧ ذي القعدة سنة ١١٨٦ شموله الصورة بامضاء خرافضلاء المرحوم  
حسن افندي قاضي المنصورة حين ذل في المرافعة (اجاب) الحمد لله  
بمطابقة صورة الدعوى على الوجه المستطوره هذه المصيبة تبين منها تناقض المدعى  
في دعواه وعدم صحتها وقد اقر في دعواه الاولى بان الاستحقاق في ربيع الوقف بعد  
ذرية الواقف للحرم من الشر يقرن وادعى انه من الذرية ثم افاد بدعواه الاخيرة ان  
الربيع بعد ذرية الواقف لذرية ابي الواقف وهو ح بان ذرية الواقف انقرضت  
وانه من ذرية اخيه فقد اقر على نفسه والحال هذه بعدم الاستحقاق وان الاستحقاق  
الآن لا يقره من ذرية حيث افاد آخر ان ذرية الواقف انقرضت وان ذرية اخيه  
وافاد اولاد الاستحقاق بعد ذرية الواقف للمرحوم فيعامل باقرا وفي حق نفسه  
ولا يكون له استحقاق مادام حي لان الاقرار حجة قاصرة على المقر وحيث تضمن جواب  
المدعى عليه استحقاق المدعى لجزء من ريع الوقف فلا يكون له أخذ هذا الاستحقاق  
لاقراره على نفسه بانه مستحق للمدعى وحده ان المدعى تضمنت دعواه الاولى والاخيرة  
اي لولده المرحوم المرحوم من ذرية واقف له ولاية قبض الربيع المستحق للمرحوم المطالبة بهذا  
الجزء الذي اقر به المدعى عليه للمدعى بجهة الحرم من الشر يقرن قضاء معامله لكل منهما  
بما اقر به والله تعالى اعلم (سئل) عن مرافعة واردة من طرف قاضي المنصورة بافادته مؤرخة  
في ١٩ ربيع الاول سنة ١٢٨٣ وافادته من المرافعة في ٢٦ منه مرغوب بها اعطاء الجواب  
مضمونته في يوم الاثنين عاشر ربيع الاول سنة ١٢٨٣ بدويان مدير يد القهلية بمحل  
قلم القضايا بمحضر كل من سعادة مدير القهلية وحضرة ناظرة قلم القضايا وحضرة وكيل  
مفتي أفندي المديرية واطلاعههم ادعى المرحوم محمد سليم من اهالي ثغر دمياط ابن  
المرحوم سليم جلي ابن المرحوم محمد سليم جلي على الحاضر بن معه بالجلس هما المرحوم  
محمد افندي الطويل مامور بوغاز دمياط ابن المرحوم احمد الطويل ابن المرحوم محمد  
الطويل الخربطلي والمرحوم محمد فتح الله الكريشاتي بغير دمياط ابن المرحوم حسن  
فتح الله من اهالي ثغر المرحوم ابن المرحوم الشيخ عبد الحكي فتح الله الثابت معرفتهم  
عينات شهادة كل من المرحوم حسين بدر ابن المرحوم محمد بدر والمرحوم عبد الله هريل  
السفان ابن المرحوم حسن هريل من اهالي ناحية عزبة البرج د قهلية بدو تاشريعيا  
له من الاستحقاق والنظر على وقف جده المذوق لولده هو المرحوم محمد جاور يحيى ابن  
خليل جاور يحيى زاده بن عبد الله بان من الجارى في وقف جده المرحوم جميع خمسة بيوت  
سكن ملاصق بعضها البعض كائنة بغير دمياط بحارة تعرف بالتبليطة وبينها مكان  
سادس معبر عنه بالوكالة ومصبغة بروتلات حوانيت كائنة بالثغر المرحوم بسوق



المرأوسية جميع ذلك وقف اهلى عن جده المذ كوروذ كرحود جميع ذلك وان جده  
المذ كوروفق الاما كن المعينة حدودها اعلاه وهو يملكها بمقرده دون غيره على نفسه  
ايام حياته ثم من بعده على ذر يته ثم على ذر يته ثم على نسلهم وعقبهم طبقه بعد طبقه  
وفلا بعد نسل وجب لا بعد جيل ثم من بعد انقراضهم يكون ذلك وقفا على عتقائه ثم  
على نسلهم وعقبهم على النسل والترتيب المذ كور ثم من بعد انقراضهم يكون ذلك وقفا  
على مساجد كائنه بدمياط وهي مسجد سيدي محمد البدرى والمسجد المعروف بجامع  
البحر وانه شرط النظر على وقفه المذ كور لنفسه ايام حياته ثم من بعده لارشد فالارشد  
من ذر يته بمقتضى حجة الوقفية المنطوقه من محكمة دمياط الحاضرة بالمجلس الموضح بها  
المحلات المرقومة وغيرها المؤرخة في خامس صفر سنة ألف وثلاث وسبعين وان الوقف  
المرقوم انحصر الاستحقاق فيه الا ان في كل من المدعى وشقيقته المرأة حفيظة المدعوة  
الا ان فاطمة والحاج على الجندى الخياط وشقيقه رمضان الجندى الخياط يكون  
المدعى وشقيقته المرقومة هما ولدا المرحوم سليم جلي بن المرحوم محمد سليم جلي بن  
الحاج سليم جلي بن مصطفى جوريجي بن محمد جوريجي خليل زاده الواقف المرقوم  
ابن خليل جوريجي زاده بن عبد الله وان هذا القسب ثبت له بمجلس المنصورة  
بموجب حجة مسطرة من محكمة المنصورة مؤرخة في شادس عشر رجب سنة ثمانين  
وما تين وألف وان عليا الجندى واناه رمضان الجندى المذ كور بن هما ولدا  
المرحوم أحمد الجندى بن على الجندى المرزوق والدهما المذ كور لايه المذ كور من  
زوجه المرحومة عائشة شقيقة والد المدعى بنت المرحوم محمد سليم جلي المذ كور ابن  
الحاج سليم جلي المذ كور ابن مصطفى جوريجي المذ كور ابن محمد جوريجي خليل زاده  
الواقف المذ كور وان شرط النظر المرقوم انحصر في المدعى المذ كور لعدم وجود من هو  
ارشد منه من المستحقين المذ كور بن في الوقف المذ كور وكان شرط النظر منحصرا في  
والده المذ كور اعلاه وتوفي سنة ١٢٣٥ والوقف المرقوم اعلاه في يده واعقب اولادا  
اربعة هم المدعى و ابراهيم ورايسه وحفيظة المدعوة الا ان فاطمة وكانوا قاصرين عن  
درجة البلوغ حال موت ابيهم المرقوم وتنصب محمد رضوان جلي بن الحاج رضوان بن  
على رضوان وصيا شرعيا عليهم من قبل القاضي بدمياط حين ذاك بموجب حجة وصاية  
شرعية محفوظة بيد المدعى مؤرخة في خامس محرم سنة ١٢٣٥ ووضع يده الوصى  
المذ كور على الوقف المذ كور ثم من بعده من مدعى عنه اخاه السيد حمزة في حفظ  
ما يتعلق بالمدعى واخوته من املاك و اوقاف حتى يبلغوا رشدهم ووضع يده الوكيل  
المذ كور على الوقف المذ كور واستمر واضعا يده عليه لغاية سنة ١٢٥٧ وفي السنة  
المرقومة تمكن المدعى من النظر على الوقف المرقوم لارشد يته وانحصار شرط النظر  
المرقوم فيه وانه وكل عنه الشيخ سليمان الغلال من اهالى نقر دمياط على الوقف

المذ كور لادعى استخدا المذعى بمصالح المحكومة وعدم استمرار توطئه بدمياط واستمر  
الوكيل المذ كور واضعا يده على الوقف المذ كور لغاية سنة ١٢٦٠ وفي السنة  
المرقومة منع المدعى المرقوم وكيله المرقوم وعزل من التوكيل ووكل بدلا عنه الشيخ  
عبد الله المرمن اهالى نقر دمياط وسافر المدعى المذ كور من دمياط واستمر قائما بها  
لغاية سنة ١٢٧٧ وحضر في اواخر السنة المرقومة الى دمياط فوجد المدعى عليه  
المرقوم من احدنا وضع ايديه على الاما كن الموقوفة المعينة اعلاه بغير وجه حق  
بتعديهما على وكيله هو الشيخ عبد الله المذ كور ثم ذكر المدعى ان المدعى عليه  
هدم البيت المذ كور وروا حدوده ما أولا حسب ما ذكره في الدعوى واستهلكا  
انقاضهما وان قيمة ما استهلكا من الانقاض مائة ألف قرش صاغا وانهما انصرفا في  
قطعة ارض من حوش احد البيتين المرقومين باعطاها الى احمد عبد المنعم المذ كور  
في حدود البيتين واستولى عليها احمد عبد المنعم المرقوم وادخلها يدته المملوك له  
وخلطها به وان المدعى يريد رفع ايدي المدعى عليه ما المذ كور بن عن الاما كن  
المرقومة وتسليمها له ويطلب ما بذل وبتمضمينها قهرا الا نقاض المرقومة اعلاه التي  
استهلكاها بالوجه الشرعى مع رد القطعة الارض المرقومة التي اخرجاهما من الوقف بغير  
وجه شرعى لجهة اصلها ومحاسبتهما على غلة الوقف المرقوم من سنة ١٢٦٠ الى الآن  
ويسال سؤالهما عن ذلك سئل من المدعى عليه ما هو صاحب الدعوى بالنسبة لهما  
بعد تحقق وضع ايديهما على الاما كن المعينة حدودها بالدعوى بشهادة كل من المذكورين  
حين يدروا شاهد يد ثبوت المعرفة المرقومين اعلاه والمذكورين عبد السلام ابن  
المذكورين عبد السلام حين من اهالى نقر دمياط الشهادة كرهية بالطريق الشرعى  
فاجابا بالاعتراف بوضع ايديهما معا على الاما كن المعينة حدودها اعلاه بالسوية  
وانهما موقوفه من قبل الواقف المذ كور على الوجه الذى ذكره المدعى وشرط النظر كما  
ذكره ايضا وان المدعى المذ كور واخته حفيظة المدعوة الا ان فاطمة من ذرية الواقف  
المذ كور اعلاه وان المدعى المذ كور تقرر في النظر على الوقف المرقوم اعلاه ولا يعلمان  
من اى تاريخ وان الوقف المرقوم منحه بالاستحقاق فيه في حجة انقضاء من المدعى  
واخته وعلى الجندى ورمضان الذين ذكرهم المدعى ومحمد الطويل ومحمد فتح الله  
المدعى عليه ما وآخرون وبيننا نسبة بعضهم الى الواقف دون البعض وان المدعى  
المذ كور لما صار ناظرا على الوقف المذ كور وكل عنه الشيخ عبد الله المرمن اهالى نقر  
دمياط المرقوم وسافر المدعى من النقر المرقوم وفي حال غيبته طلبت المرأة صفة  
الحجية احدى المستحقين المذ كور بن في جواب ما استحقاقها في ربيع الوقف المرقوم  
من وكيل الناظر المرقوم وتوافقت مع له لدى قاضي دمياط بشأن ذلك والزعمه القاضي  
بتسليمها استحقاقها في ربيع المرقوم فان خبر الوكيل المرقوم القاضي المذ كور بان



ما تحصل تحت يده من ربيع الوقف المذكور صرف في مصالح الوقف المذكور وانفق  
 باقيه في مصالح نفسه لغرضه فاستخضر القاضي المذكور محمد أفندي الطويل أحد المدعي  
 عليهما وقرره ناظر على الوقف المذكور لوجود ارشديته عن باقي المستحقين الموجودين  
 حين ذلك بتفرد مدعيه بطو حمله تقرير من محكمة التفرع المرقوم شامل لذلك واقعه مؤرخ في  
 حادي عشر جادى الآخرة سنة ١٢٠٥ هـ وسبعين ومائتين والف مسمول بمضاء وختم  
 نفاذ الفضلاء الشيخ محمد حسن القاضي بالتفرع المرقوم حين ذلك واستلم الاماكن  
 المرقومة ووضع يده عليهما مع محمد فتح الله المدعي عليه الثاني من التاريخ المرقوم وفي سنة  
 خمس وسبعين ومائتين والف صدرت اوامر الحكومة بازالة الاماكن التي يكون بنائها  
 خلل وتخرب وجري هدم علو البيتين المذكورين اولاً بالدعوى بمعرفة اعوان الحكومة  
 بغير فعل من المدعي عليهما وان الانقراض التي اتممت بفعل اعوان الحكومة تباع  
 بعضها محمد أفندي الطويل بقيمة مثله وبلغ مقدار ثمانية وخمسون ألف قرش وخمسة مائة  
 قرش صاغه صرف بعضه في اجرة القرامة التي هدمت لبناء ايام الحكومة وصرف الباقي  
 في عمارة باقي اماكن الوقف وان باقي الانقراض وضع بعضه في ترميم باقي اماكن الوقف  
 وفي جدار مشترك بين الوقف وبين اجدد بدانهم والباقي موجود تحت يده لآن ولا  
 يعلمان قيمة الباقي ولا مقدار ولا قيمة ما وضع في الترميم ولا مقداره ثم ذكر محمد فتح الله  
 اجدد المدعي عليهما ان ارشد المبجعين للوقف المذكور لآن هو محمد أفندي الطويل  
 المدعي عليه الثاني فقررت في النظر على الوقف المذكور من قبل القاضي في سنة احدى  
 وسبعين المرقومة لارشديته حين ذلك عن باقي المستحقين الذين كانوا حين ذلك معه  
 بتفرد مياط اقيسة من فحقة ارشديته من جميع المستحقين حين ذلك وهو الشيخ  
 محمد فتح الله وكان غائباً بهر الهروسة وكانت مصالح الوقف المرقومة متعطلة عملاً بما  
 أفتى به السيد محمد عبد المولى مفتي الحنفية بالتفرع المرقوم من ان لقاضي بلد الوقف  
 تقرير الارشاد من الموجودين بهم القام بمصالح الوقف وعدم تعطله ولا ينتظر حضور  
 الغائب المندرج ذلك بتقرير نظره المؤرخ اعلاه المحفوظ بيده وان ارشد المستحقين  
 للوقف المرقوم لآن هو المدعي المذكور اعلاه وان ما بقي من ثمن الانقراض المبيعة  
 ضمه الى غلة الوقف المرقوم وقسمه بين مستحقى الوقف واستولى كل منهم نصيبه  
 اغاية شهر ذى القعدة سنة سبع وسبعين ومائتين والف وان غلة الوقف من ابتداء شهر  
 ذى الحجة سنة سبع وسبعين المرقومة باقية الى حين عمل محاسبة عن الذي صرف في  
 مصالح الوقف وقسمه ما يبق على المستحقين المذكورين اعلاه فلم يصدق المدعي  
 المذكور على دعوى المدعي عليهما لاستحقاقهما في الوقف المرقوم على الوجه المستطور  
 ولا على انهما من ذرية الواقف المرقوم ولا على اتصال نسبهما على الوجه المستطور  
 وذكر أنه من حين تمكنه من النظر على الوقف المرقوم لم يطالبه المدعي عليهما باستحقاق

لها في الوقف ولا في غلته ولم يطالبوا وكيله الاول ولا الثاني بشئ من ذلك واذا كان لهما  
 استحقاق في الوقف المرقوم يثبتانه بالوجه الشرعي وانه يطالبهما لآن برفع ايديهما  
 عن كامل الاماكن المرقومة المعينة اعلام وتسليمها له شرعاً حيث هو الناظر الشرعي  
 عليهما بالشرط وهو من ذرية الواقف وقد اعترف بذلك في الحكم (اجاب) الحمد لله  
 يؤمر المدعي عليهما بتسليم العقار المدعى به الذي هو تحت ايديهما الناظر المستحق نظره  
 بشرط الواقف المرقوم ارشدهم حيث صدق اجدد المدعي عليهما المقر ناظر على الوقف  
 المذكور على ارشديته المدعي وصدق الاخر على ارشديته ثم يكفى في الخصومة بالنسبة  
 لباقي المستحقين وقد صدق قاضى على استحقاق المدعي في ربيع الوقف معاملة لهما  
 بتصدية لهما بعد ثبوت وضع ايديهما على ذلك بطريقه الشرعي وهذا في غير ما هو تحت  
 يد اجدد المدعي فالدعوى به لاسترداد لجهة الوقف تكون على ذى اليد ويؤثر احد  
 المدعي عليهما باداة الاستولا واعترف به من ثمن الانقراض الى الناظر ليصرف مصلحه  
 الشرعي ما لم يثبت زيادة على ذلك بعد طلبه ومن ادعى استحقاقه في ربيع الوقف في وجه  
 الناظر المقر له بالاستحقاق والنظر واثبت دعواه وكان ما يدعيه في الاستحقاق لا يخالف  
 شرط الواقف يحكم له به وهذا في غير من اقر له الناظر المذكور بالاستحقاق والمشاركة  
 لنفسه فلا يلزم باثبات بالنسبة للمدعي المذكور والله تعالى اعلم (مثل) من صورة قضية  
 وارده من قاضي المنصورة مضمون ادعى اسمعيل الجيار المتسبب في القطن من اهالى  
 منية حضرة ابن الحاج اجدد الجيار المتوفى لآن ذكره على اخيه محمد اجدد الجيار من  
 اهالى الناحية بان في سنة ٧٩٠ توفى اجدد الجيار من اهالى الناحية ابن داود الجيار بن  
 اجدد وانحصر ميراثه في كل من زوجته المارة سيدة بنت عطاء الله وولديه من المدعي  
 والمدعي عليه من غير شريك ومختلف عن المتوفى المذكور محمد ايوثر شرعاً وذكراً اب  
 نحاس وغيره ولم يبين ذلك بما قام به او ان المدعي عليه واضح يده على هذه الاعيان  
 وقبض بعض المبالغ المذكورة يطالبه بما يخصه وقدره عشرة قرار بطونصف وذكر  
 المدعي عليه انه يملك اعياناً من نحاس وخلافة وواضع يده عليها لنفسه وان المتوفى  
 المذكور في ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٧٤ في صحته وسلامته اشهد على نفسه انه لا يملك  
 شيئاً سوى ستة اصحن نحاس والدار القديمة الكائنة بالناحية وما عدا ذلك فهو ملك  
 لولده المدعي عليه وان لاحق له فبما تحت يده من الاخشاب والاهجار والمواشي  
 وغير ذلك ولا في الدار الجديدة الكائنة بالناحية المتوصل لهما من الهزار المترك  
 بينهما وبين الدار القديمة المذكورة اشهاداً مقبولاً بالطريق الشرعي وتحرر به حجة من  
 هذه المحكمة في التاريخ المذكور وتوفى بعد ذلك وترك الدار القديمة المذكورة والستة  
 اصحن وحيلة نحاس صغيرة ودفينة وزع بوطا فقط وحال حياته باع الستة اصحن لزوجته  
 المذكورة بمبلغ ٥٠٠ قرش وقبضه والمدعي اخذ الحلة والدفينة والمدعي عليه اخذ



الزعمون وطاعة مملوكة فامر المدعي بتعويضه وعاد ذكرا ن والدهما المذكورين  
في سنة ١٢٧٩ عن زوجته وولديه المذكورين من غير شرع وان حال صحته بعد ان  
أقر بأنه لا يملك شيئا سوى الستة اصحن والدار القديمة وان ما عدا ذلك فهو ملك المدعي  
عليه حسب ما ذكر ملك جملة اشياء ذكرها وبين بعضها في مجالس متعددة وبقى بعضها  
مجهولا وطالبه بنصيبه ميراثا عن ابيه وسئل المدعي عليه عما صحت فيه الدعوى  
فاجاب بالاعتراف بوفاة والده المرقوم وانما ارادته في كل من زوجته وولديه المذكورين  
وان والده لم يترك ميراثا عنه سوى ستة اصحن لا يعرف وزنها ولا قيمتها ودفعه صوف  
وزعموا صوف ودارا معروفه بالقديمة الكائنة بناحية كذا البحارة كذا وان به بعد موته  
استولت زوجته على الستة اصحن في نظير دين لها عليه واخذ المدعي الدفينة والمدعي عليه  
الزعمون ثم باع المدعي لاختيه المدعي عليه نصيبه من الدار القديمة بحجة محررة من المحكمة  
محمولة تحت يده وان والده لم يترك شيئا بعد الاقرار الذي انطوت عليه الحجة المرقومة  
بالدعوى وانكر ما عدا ذلك جميعه فكلف المدعي اثبات ما انكره المدعي عليه شرعا  
فعرّف انه لا يحضر بيته على ما عرّف المدعي عليه انه ملكه وان به عرض صورة  
ما صدر منه ومن المدعي عليه على حضرة مفتي السادة الخفية بمصر المحروسة وبحسب  
ما يفيد حضرة يكون مثله في الحكم (اجاب) قد رفع اليك في هذه القضية سابقا  
سؤال واجيب عنه من هذا الطرف بتاريخ ٨ محرم سنة ٨٣٠ وقيد في كتاب الدعوى  
من هذه الفتاوى بهذا التار يخولفظ السؤال والجواب حرفيا في رجل له ولدان في معيشته  
وعياله معينان له في المكسب وصنعتهم واحدة اقر الاب بأنه لا يملك الاشياء معينة امن  
النحاس ودارا قديمة وان الدار الجديدة وجميع الاخشاب والاحجار والمواشي والامثلة  
الموجودة تحت ايديهم هي ملك لابنه الكبير وحري بذلك حجة شرعية ثم استمر الاب  
وولدها يكتبون حال كون الولدين معينين لبيع ما في المكسب وجدد الاب بعد هذا  
القرار اشياء لنفسه من جنس ما اقر بها لابنه وكانت الدار الجديدة المقر بها لابنه خربة  
فيمنها ما وهب على ذلك نحو خمس سنين ثم توفي الاب عن ولديه المذكورين فوقع اختلاف  
بينهما في الاشياء المهددة فالولد المقر له يدعي انها ملكه خاصة وانها كانت موجودة  
وقت الاقرار داخله فيه والولد الثاني يدعي حدودها بعد الاقرار من قبل ابيه وينكر  
وجودها وقتها فيكون القول قوله في ذلك ومن تطلب منه البيهات اجاب القول قول  
ولد المقر الذي لم يقر له ابيه بعينه في انكاره وجودها وقت الاختلاف في وجوده وقت  
القرار الذي هو من جنس المقر به وعلى المقر له اثبات وجوده وقت الاقرار كما مر به  
على ما وثق في نظائر هذه المسئلة والله اعلم فينبغي ايضاح الحادثة من قبل المتنازعين فان  
أوضحها وكانت كما ذكر في سؤال الفتوى المذكورة وان الاعيان المدعي بها ايديهم  
بعد الاقرار وكان الولدان في معيشة ابيه مما عين له في صنعيته ووقع الاختلاف في

حدثت هذه الاشياء وعده فالحكم كما ذكر في الفتوى وان لم يكن الامر كذلك بل انكر  
المدعي عليه وجود الاشياء المدعي بها كايها نزلت في يده فاصح المدعي دعواه  
به وانه موروث عن ابيه واستولى عليه اخوه يؤمر باثباته فان أثبت به يحكم له بنصيبه  
منه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف حضرة قاضي المنصورة عن قضية واردة  
بافادة من مدير به المنصورة الى ضابطية مصر في ٢٤ جدي الاولى سنة ١٢٨٣ بالا حلة على  
هذا الطرف وتحرر من الضابطية في ٤ ج سنة تاريخه بطلب الافادة وحاصل القضية ان  
امرأة ادعت على اخي وصي شرعية على محجورتيها القاصرين من قبل الحاكم الشرعي  
بان المدعية اشترت هي ومورث المدعي عليها ومحجورتيها الميتين نسبة سو بينهما  
جميع بناء داره ووضوع بالارض البراح السكائنة بظاهر المنصورة وعيذت حدودها  
الاربعة وأشارت اليها في الدعوى من بائنه ما فلان وذكرت نسبة الى الجد وهو المالك  
لذلك البناء بكذا من الثمن نصفه من مال المدعية ونصفه من مال مورث المدعي عليها  
وان البائع استلم الثمن المرقوم من - ما وسلمه - ما بناه الدار المرقومة فاستلمها منه  
ووضعا ايديهما عليه معا وكان ذلك في ١٠ صفر سنة ١٢٧٣ وكان البناء المرقوم  
مشملا على واجهة الباب التي هي بالشوارع وعلى فاقين جميعه من اللبن الاخضر  
وفي اواخر الشهر المرقوم هدمت المدعية وشرى بها بناء القاعتين وجدداه لانفسهما  
من مالهما وبلغ مقدار ما صرف عليه منهما ستة عشر الف قرش عملة دارجة ووضعا  
ايديهما معا على ذلك الى سنة تسع وسبعين ومائتين وألف ثم سافرت الى مصر وتركت  
شريكها واضع ما يده على الدار مفردة الى ان توفي في شهر محرم سنة تاريخه وانحصر ميراثه  
في زوجته المدعي عليها وبناتها محجورتيها من غير شرع فوضعت المدعي عليها ايديها  
بعد موته على جميع البناء المذكور وعارضت المدعية ومنعتها عن وضع يدها على  
النصف البحاري في ملكها على الوجه المسطور غير حق وتطالبها برفع يدها عنه وتسليمه  
لها شرعا وطلبت سؤالها عن ذلك سئل من المدعي عليها عن ذلك بعد تحقق وضع يدها  
على البناء بشهادة شاهدين بالطريق الشرعي فاجابت بالاعتراف بوضع يدها على  
ذلك مفردة بما يقتضي انه ملكها هي ومحجورتيها المرقومتين بالارث من مورثهما  
المذكور وان المورث المذكور اشتراه لنفسه خاصة في التار يخ المرقوم من البائع  
المذكور بالثمن المعين بالدعوى من ماله الخاص به وانه هدم القاعتين المذكورتين  
وجدد بناءهما من ماله لنفسه ومات وهو عليل وفي يده وتركة ميراثا عنه للمدعي عليها  
وبناتها المذكورتين وانكرت ما عدا ذلك فكلفت المدعية اثبات ما انكرته المدعي  
عليها فاحضرت حسنا كنانيا الخواص وشهد في وجه المدعي عليها بان المدعية هذه  
اشترت مع مورث المدعي عليها فلان بن فلان لا يعرف اسم جده جميع بناء هذه الدار  
المشار اليها في الشهادة الموضوعة في الارض البراح وذكر حدودها ومن جملتها ان الحد



الشرقي الى دار مالك ابراهيم غنما لا يعرف اسم ابيه ولا جده والقرني الى دار محمد  
 الفخري لا يعرف اسم ابيه ولا جده بالسوية بينهما من محمد الفخري الى المذ كور الذي  
 لا يعرف اسم ابيه ولا جده بثمن عينة كالدعوى دفعها له من مالهما في شهر صفر سنة  
 ١٢٧٣ ولا يعرف كان في أي يوم منهم تم هذا بناء القاعتين من الدار المذ كورة حيث  
 كانت مشتملة على واجهة الباب والقاعتين واحدا تبادل ما هدماه من بناء القاعتين  
 اللتين بها الآن المشار اليهما في الشهادة وصرفا في مزارتهما من أيديهما ولا يعرف  
 مقدارهما واستمرسا كني فيهما الى أن سافرت المدعية الى المحروسة من نحو ثلاث سنين  
 ولا يعرف شيئا غير ذلك واحضرت موسى خالفا وشهادة غير معتبرة شرعا واحضرت  
 احمد ابا جيل القطان من المنصورة وشهادة موافقة لدعواها واحضرت ابراهيم  
 الطاهري وشهادة غير معتبرة ثم احضرت عبد القادر ساليمة ان المحصري وشهد  
 ايضا بدون اشارة للبناء بعد حضور البائع وتصدقه على دعوى المدعية فثبت من  
 مفتي المديرية الشيخ عبد القادر السكلا من عن هذه الدعوى فاجاب بقوله حيث لم تات  
 المدعى عليها بدفع شرعي ولا طعن شرعي في البيعة المذ كورة تركي هذه البيعة ويحكم  
 للدهية بما تدعيه ثم حضرت المدعى عليها وعرفت ان البناء المذ كور عا لزوجها  
 المتوفي بمقتضى حجة محررة من هذه المحكمة في سنة ١٢٧٧ فكشف منها قبل المكشف  
 على ان زوجها ادعى على البائع المذ كور بانه باع له بناء هذه الدار بهذا الثمن وقبضه  
 منه وان البائع واضح يده الى الدار وما نفع للمدعى من وضع يده عليها وطالبه برفع يده  
 عنها وسال جوابه فاجاب بقبضه المبلغ المذ كور ووضع يده على الدار المذ كورة وانه لم  
 يصدر منه بيع في الدار له فاحضر المدعى شهودا شهد بتبعية المذ كور للمدعى عليه  
 بان المذ كور روز كيا وصدق المدعى عليه على الشهادة وبذلك صار المشتري يستحق  
 بناء الدار المذ كورة الى آخر ما ذكر في ما فاحيل النظر على حضرة المفتي المذ كور  
 ايضا فاجاب بقوله الحمد لله صار الاطلاع على صورة هذه الحادثة والافادة عن ذلك  
 انه كما سبق القول من ان تركي البيعة الشرعية والمراد من ذلك تركي من يكتفي به شرعا  
 الموافقة لشهادته للدعوى وهو حسن كنافي الخواص واحمد ابا جيل القطان وحيث  
 يحكم للمدعية المذ كورة على ملكية النصف في البناء المذ كور المشار اليه في الدعوى والشهادة  
 وهذا اذا لم تبد المدعى عليها دفعا ولا طعنا شرعيا واما ما تعلقت به من الحجة المنسوخة  
 صورتها بهذه المرافعة فهو غير معتبر شرعا ولا يعول عليه سيما وهي غير مستوفية للامور  
 الشرعية فهي فاسدة قطعاً مع تأخر تاريخها من تاريخ الدعوى وتصدق المدعى تلي الملك  
 منه على دعوى المدعية ست ابوها المرأة المذ كورة وقد قالوا

وكل عقد بعد هذا فباطل الثاني لانه سدا

وهذا على فرض ان الحجة المذ كورة صحيحة شرعا والله تعالى اعلم ثم تركي الشاهدان

المذ كور ان

المذ كور ان سرا وعلمنا التزكية الشرعية وحكم على ملكية المدعية لنصف البناء المذ كور  
 وامرت المدعى عليها بتسليم ذلك لها فالحكم (اجاب) هذه القضية تضمنت امرين  
 احدهما دعوى الخراج وذى اليد الشرا من واحد مع اتحاد التاريخ وذلك بالنسبة الى  
 البناء السابق المدعى شراؤه الذي بقي منه الواجهة وهدم منها لقاعتان حسبما يفهم  
 من الفاظ هذه المرافعة وقد ادعت المدعية شراؤه نصف البناء المذ كور من البائع المذ كور  
 بذ كرامه ونسبه الى الجندوان مورث المدعى عليها المشتري النصف الا ٧ ثمنه في تاريخ  
 واحد وانهم اوضعه ايديهما على ما اشترياه وية من ذلك التاريخ وتصر فاقبه الى ان  
 سافرت والمدعى عليها ادعت شراؤه مورثها جميع البناء المذ كور لنفسه من البائع المذ كور  
 في ذلك التاريخ والحكم فيها انه تقدم بيعة ذى اليد على بيعة الخراج فاذا ثبتت المدعية  
 وضع يدها السابق من تاريخ الشراء لنصفه وقد ادعت المدعى عليها شراؤه مورثها جميع  
 البناء المذ كور تكون المدعية ذات يد بالنسبة لهذا النصف المتنازع فيه والمدعى عليها  
 خارجة بالنسبة له اذ العبرة باليد السابقة دون الحادثة فعلى فرض ثبوت سبق وضع يد  
 المدعية مع شريكها مورث المدعى عليها مع دعواها نصف ذلك ودعوى المدعى عليها  
 القائمة مقام مورثها شراؤه مورثها كله من البائع المذ كور يكون النصف منه سالما  
 للمدعى عليها بلا منازعة وتصر يدها ويد مورثها الى هذا النصف وينصرف وضع  
 يد المدعية الى النصف الاخر المتنازع فيه وقد علمت ان بيعة ذى اليد احق في مثل ذلك  
 ان كان شهادة احد الشاهدين المذ كورين في هذه الحادثة وهي شهادة حسن كنافي  
 الخواص بالنسبة الى الشراء غير مقبولة شرعا لانه لم يعين البائع بنسبه بل قال لا اعرف  
 اسم ابيه ولا جده فكانت شهادة بالشر من مجهول وهو بمنزلة الملك المطلق والدعوى  
 عين فيها البائع باسمه ونسبه فلم يحصل التطابق بينهما فترد ادعواها كثر وهذا على فرض  
 تصريح الشاهد بملك المشهود له في الحال وانه اشتراه من المجهول او ذ كرام ملك البائع  
 وقت العقد او ذ كرام القبض والقسم مع انه لم يوجد ذلك ايضا في الاقروية من الخامس  
 في دعوى البيع والشراء وفي شرح الطحاوي من ادعى شيئا بسبب الشراء ان ادعاء من  
 صاحب اليد يحتاج الى اثبات العقد فثبت وذك كنافي الخواص انه يشترط ايضا والبائع  
 بملكه وان ادعاء من غيره لا يصح حتى يذ كرا احد الاشياء الثلاثة اثبات الملك اياها  
 وقت العقد او اثبات الملك لنفسه في الحال او اثبات القبض والقسم ولا يذ كرا الثمن  
 فيهما اه ومن المعلوم ان الشهادة كالدعوى وشهادته بالبناء في الامر الثاني الاتي  
 ذ كره لا غية ايضا لما صرحوا به من ان الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل  
 فبقي معنا شطر واحد وهو كالمعدم اذا لم يشهد معه آخر شهادة مطابقة للدعوى والامر  
 الثاني دعوى بناء القاعتين المذ كورين خلاف الواجهة التي بها الباب وهذه الدعوى  
 من باب دعوى الملك بسبب تكرار وقد صرحوا فيه بان بيعة الخراج احق وقد علمت



عما تقدم ان المدعية اذا ثبت وضع يدها السابق حسب ما ذكر في دعواها تكون هي ذات اليد بالنسبة لنصف البناء المذكور المتنازع فيه والمدعى عليها خارجة بالنسبة له فتقدم يد المدعى عليها في ذلك ان كان لها يدنة والا لعل بينة المدعية اذا استوفت شرائط الصحة اذ القول بتقدم يدنة ذي اليد او الخراج انما هو عند التعارض باقامة كل منهما بينة تطابق دعواه اما عند عجز احدهما عن اثبات دعواه فانه يقضى للاخر لكونه قد ورد دعواه بالبرهان واما اذا لم تثبت المدعية وضع يدها السابق فتكون هي الخارجة وتكون المدعى عليها صاحبة اليد وينعكس الحكم في الاخرين المذكورين والله تعالى اعلم (سئل) عن صورة رافعة من قاضي بليدس حاصلها ادعى محمد افندي على مامور ضابطية بليدس سابقا على اسم عيل البطريق الحاضر معه بالجلس بان المدعى يسحق بذمة المدعى عليه ثلاثة وعشرين بيتا وذهب اقيةها بالصاغ الف وسبع مائة قرش واربع مائة وسبعون قرشا وثمانية عشر فضة ثمن بطل احرار اللون كان اشتراه المدعى عليه من المدعى بالتقدر المذكور من مدة اربعة اشهر واستمر بذمته الى يومنا هذا وانه اقرب ذلك الذي بينة شرعية ويطلب اخذ المبلغ المدعى به من المدعى عليه لنفسه بالوجه الشرعي ويسال سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه فاجاب مصدقا على انه اشترى البغل المذكور من المدعى المذكور في التار يخ المرقوم بمائة جنينيات بيتا وذهبها قيمتها ست مائة قرش وسبعة عشر قرشا وثمانية اناصاف فضة وان البغل المذكور اقام عنده ثلاثة ايام ثم هلك وانه نقد البائع المذكور من اصل الثمن خمسة جنينيات افرنكي قيمتها اربعمائة قرش وسبعة وثمانون قرشا ونصف قرش وذلك بعد الشراء المذكور بخمسة ايام ولم يبق بذمته سوى مائة وتسعة وعشرين قرشا وثمانية وعشرين فضة وهذا الباقي كليا فطلب انما من المدعى بينة تثبت دعواه المذكورة فاحضر الحاج عبد الحميد حجابا اعطاه فشهد بانه في اول ربيع الاول سنة ٨٣ توجه الشاهد المذكور الى الافندي المذكور بقرعة صدان يطلب منه دراهم كافت بذمته له وطلبها منه فاجابه بان في هذا الوقت لم يكن عندي دراهم ثم ارسل الى اسمعيل البطريق الحاضر بهذا المجلس واحضره وطلب منه دراهم ليدفعها الى الشاهد المذكور فاجابه بانه يخرج بحضورها اليه وذهب فلحقه الشاهد المذكور ووساله عن الدراهم بقوله ان عندك للافندي المذكور خمسة وعشرين جنينيا يفتو على سبيل الاستفهام حكم ما اخبره الافندي فاقر له بان هذه له ثلاثة وعشرين جنينيا بيتا فقط ثمن بطل واني احضر اليك في هذا اليوم بالذم كان ومضى اليوم ولم يحضر وبعد ذلك اخذ الشاهد المذكور دينه من الافندي ثم احضر الشيخ حسين عابز افندي باني في يوم الثلاثاء الماضي كان الشاهد المذكور به منزل حضرة محمد افندي المدعى بقصد ان يسلم عليه فحضر اسمعيل البطريق الحاضر بهذا المجلس وعليه اثر الغضب فساله الافندي عن غضبه فاخبره بان حضرة علي افندي مامور

ضابطية ببايس حال أقهره على دفع المبلغ المطلوب منه كحاضرة محمد افندي المذكور فعرفه  
محمد افندي بانك اشذت مني البغل بخمسة وعشرين جنهما بينتو حكم ما كان  
مشر به بذل الشيخ احمد الطائي الصراف و بعد اقامته عندك اربعة ايام حضرت الى  
بالقنطرة واخبرتني بانك اشريت مني البغل بخمسة وعشرين جنهما بينتو وهو زائد  
في الثمن فتركت لك جنهم بين اثنين وصار ثلثة وعشرين جنهما بينتو من غير نقصير  
ولما حضر الحاج عبد الحميد بعد مدة وطالب مبالغته في وطالب منك الدراهم المذكورة  
هل دفعت في شيئا فاجابه مقرابان هـ ذاصحح ولكن البغل المذكور اقام عندي ثلاثة  
ايام ومات وانما توجه للديرية اعرض في ذلك وغير ذلك لا يعلم شيئا فسالنا من المدعي  
عليه عن حال الشاهدين فابدى في الشاهد الاول معناه بقوله انه رفيق المدعي وصاحبه  
وانه لما صار التحقيق السياسي بعرفه وكيل قلم قضايا بناحية بلبليس بين جملة الأشخاص  
وبين الافندي المدعي كان الحاج عبد الحميد الشاهد من جملة الذين يعلمون ما ابداه  
أهالي الناحية في الافندي المذكور وحين طلب لاراء الشهادة عليه عرف بعدم علمه  
اشي مما ابدوه وكذلك عرف بان الشاهد الثاني لم يسمع اقراره بشي فسا الحكم (اجاب)  
شهادة الحاج عبد الحميد حجاب وان كان المتبادر منها انها شهادة باقرار المدعي عليه  
بالدين نظر التعسيره فجاب عن بغل الانما يحتمل الاقرار بالامانة لان قول الشخص له  
عندي كذا ثمن كذا يحتمل ان معناه وضع عندي هذا الثمن بعد قبضه من رجل آخر  
امانة او هو عندي امانة ليكون كذا وكذا لا عنه في بيده وقبضت عنه فهو عندي  
امانة ويحتمل ان معناه له عندي ثمن كذا الشئ اشتراه المقر من المقر له ومع الاحتمال  
في الشهادة لا يفي بها الموضح في اقراره بقوله ثمن بغل اشترىته منه لزال هذا  
الاحتمال وكان نصافي المطالب وحيث احتملت هذه الشهادة يطالب من المدعي  
شاهد آخر فان اقام شاهدا آخر وطابقت شهادة الشاهدين دعوى المدعي وز كيا يحكم  
بشهادتهما ولا عبرة بالطعن المذكور من المدعي عليه على الوجه المسطور واذا اقام  
المدعي عليه بيينة تثبت ما ادعى دفعه الى البائع من الثمن يحيط عنه بقدره ويطالب  
بالباقى والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف حاضرة قاضي  
طنطا دام ثور خفة في ٢٠ ب سنة ١٢٨٣ مضمونها ادعت المرأة الحاجة نفيسة  
بنت المرحوم ابراهيم البقري من أهالي طنطا على الحاضرتين معها بالجلس الشرعي  
هما المرأة خضرة بنت مصطفى رمضان من أهالي عزبة طوخ احدى زوجتي المرحوم  
الشيخ محمد البقري ابن المرحوم حسنين البقري من طنطا والمرأة صبيحة بنت المرحوم  
السيد بدوي هـ من أهالي الهلة الكبرى زوجة المرحوم محمد البقري المذكور  
بان المرحوم الشيخ محمد البقري ابن المرحوم حسنين البقري المذكور توفي الى  
رحمة الله تعالى وانحصر ارثه الشرعي في زوجته المذكورة كورنين بحق الربع فرضا وفي  
الرفعية المذكورة من غير شرك لكونها ابنة عمه ولم يكن له فرع وارث ولا طاص ولا



صاحب فرض ولا ذورحم أقر به منها وذلك لأن المتوفى هو الشيخ محمد البقري بن  
حسنين البقري بن فياض البقري بن سلامة البقري الجماعي بطنه كان وان  
المدعية المذكورة هي الحاجة نفيسة بنت إبراهيم البقري بن وهبة البقري بن فياض  
البقري بن سلامة البقري الجماعي المذكور وان والدته حسن بن وهبة تسمى خضرة  
ولا تعرف والدته وان المدعي عليها ما واصلهان أيديهما على تركه المتوفى المذكور التي  
من جملتها خمسة وخمسة مائة قرش وثمانون دينارا بغير فاقها في تركه المتوفى المذكور  
وتسأل جوابها عن ذلك سئل من المدعي عليها عن ذلك فاجابنا بالاعتراف بوفاته  
المتوفى المذكور وانما صار ارثا لمتوفى فيهما وفي المدعية حسب اقرار المتوفى وهو  
في مرض موته وبوضع أيديهما على تركه المتوفى المذكور التي من جملتها خمسة وخمسة مائة  
ودار بنساحية طنتا ثم بعد ذلك ادعى المكرم مصطفى السبيعي ابن المرحوم احمد  
السبيعي من طنتا بطريق وكالة الشريعة عن والدته المرأة فاطمة بنت المرحوم محمد  
البقري بن احمد البقري بن سلامة البقري الثابت توكيله عنها بالطريق الشرعي  
بوجه الشرعي فيما سيذكر أدناه بشهادة كل من مصطفى السبيعي ابن المرحوم سليمان  
السبيعي ومحمد عطيفة ابن المرحوم حسن عطيفة كلاهما من طنتا على المدعي عليها  
المذكورين أعلاه ان زوجهما المرحوم هو الشيخ محمد البقري المذكور أعلاه توفي  
الى رحمة الله تعالى وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته المذكورة وفي موكلة المدعي  
الذكرها هي فاطمة بنت محمد البقري بن احمد البقري بن سلامة البقري والمتوفى محمد  
البقري بن حسن بن البقري بن فياض البقري بن سلامة البقري وان وهبة المذكورة  
أعلاه الذي تدعى في شأنه المرأة نفيسة المذكورة بانه ابن فياض هو ابن سلامة أخو  
فياض المذكور وأخوه احمد وان فياض و احمد أخوان شقيقان والدتهما المرأة  
خضرة فلم تصدق المرأة نفيسة المذكورة على ذلك فافتضى مرض هذه الحادثة على  
حضرته العلامة الشيخ بكر المحامي مفتي مجلس طنتا حالا ليفيد الحكم الشرعي فيها  
للاجراء على وجهه وهل يثبت ارث المدعية الحاجة نفيسة المذكورة أعلاه بتصديق  
الزوجين المذكورين على ذلك من غير تصديق وكيل المدعية الثانية على ذلك واذالم  
يثبت بذلك فهل يثبت ببينة تشهد على ان المتوفى أقر في مرض موته على انها هي الوارثة  
من غير تصديق المدعية الثانية واذالم يثبت بذلك هل يثبت ارث المدعية الثانية  
باحضار بيعة تشهد بقبول ارثها للمتوفى المذكور حسب الدعوى من غير تصديق باقي  
الورثة اولا يثبت وما حكم الله في ذلك فليبدوا الجواب فأفاد عليها بقوله مشمول باسمه  
وختمه الحمد لله وحده المنصوص ان تورث ذوى الارحام مقدم على المقر لها بالنسب  
فاذا ثبت الوكيل المذكور حسب موكلة على الوجه المذكور يحكم بغيرها للمتوفى المذكور  
وتنزع المقر لها بالنسب سواء ثبت ذلك باعتراف الزوجين او بالبينة لما علمت نعم اذا

أثبتت نفيسة المقر لها بالنسب بالبيعة العادلة أو باقرار موكلة الوكيل انها بنت عم المتوفى  
أومر او يثبت تشار كهافي الميراث المذكور وانما يعتبر اقرار الموكلة المذكورة بعد ثبوت  
وراثتها للمتوفى المذكور فتراجعها حينئذ في الميراث فقط والله أعلم فعملنا بما أفاده حضرة  
المفتي الموقر الى صار احضار المدعي عليها مع مصطفى السبيعي المدعي الوكيل عن  
والدته المرأة فاطمة المذكورة وعلى المدعي عليها ما أفاده المفتي الموضح أعلاه وطلب من  
المدعي بيعة تثبت ما ادعى به فاحضر المكرم مصطفى الشنوافي ابن المرحوم الشيخ  
اسماعيل الشنوافي من طنتا واستشهد بما يعلمه في ذلك بطلب المدعي فشهد بعد  
استشهاده وواجهه المدعيان بقوله أشهد ان فاطمة والدته مصطفى السبيعي المدعي  
بنت المرحوم محمد البقري ابن المرحوم احمد البقري ابن المرحوم سلامة البقري  
الفلاح وان المتوفى هو المرحوم الشيخ محمد البقري ابن المرحوم حسن بن البقري ابن  
المرحوم فياض البقري ابن المرحوم سلامة البقري المذكور أعلاه وان والدته فياض  
واحمد تسمى خضرة واحضر المكرم الحاج احمد الشنوافي ابن المرحوم الشيخ اسماعيل  
الشنوافي من اهالي طنتا وشهد بذلك واستشهدا بوجهه المتداعيين مثل شهادة الاول  
حرفا بحرف واحضرت المرأة نفيسة الشيخ إبراهيم الجماعي البقري ابن المرحوم الحاج  
محمد البقري والمرأة فطومة بنت المرحوم علي الضبي واختما عائشة بنت المرحوم علي  
الضبي المذكور وطلبت المرأة نفيسة الاستماع الى شهادتهم بوجه المدعي عليها  
فأستشهدوا بطلب المدعية فشهد كل واحد منهم على انفراده بوجه المدعي عليها ان  
المرحوم محمد البقري هو ابن المرحوم الحسن بن البقري ابن المرحوم فياض البقري ابن  
المرحوم سلامة البقري وان المدعية هي المرأة نفيسة هذه بنت المرحوم إبراهيم  
البقري ابن المرحوم وهبة البقري ابن المرحوم فياض البقري ابن المرحوم سلامة  
البقري المذكور وان والدته وهبة وحسن بن تسمى خضرة وان الوارث لهذه البقري  
المتوفى المذكور هي المرأة نفيسة المذكورة مع زوجته المذكورة بانه لا وارث له  
سواهن فالحكم (اجاب) اذا صحت دعوى المدعية الاولى اعني المرأة نفيسة واحضرت  
الحاجة المدعي بها المقر بوجودها للاشارة اليها وعرفت الجسد الجامع وام الاخوين  
بفسهم ما تم شهدت بيعة طابق دعواها فانه يقضى لها بالميراث بعد التعديل مع الزوجتين  
لما كنهما بنت ابن عم الميت وهي مقدمة في الميراث بعد ثبوت نسبهما بالبينة لا بالاقرار من  
قبل الميت او الزوجتين على المدعية الثانية لكونها بنت ابن عم ابني الميت وهي ابعد  
من الاولى حيث لم يحكم اولا بما يناقض النسب الذي ذكرته وليست المدعية الاولى  
بنت عم الميت كما عبر به في هذه المرافعة كما يظهر لمن تأمل فيها واذ احصل ما ذكر  
فلا عبرة بدعوى المدعية الثانية على هذا الوجه ولا ميراث لها على فرض صحة دعواها  
واقامة بيعة عليها على انها ادعت على الزوجتين ولم تحبها بشئ وكلفت اثبات دعواها



وفاية ما ذكر فيها ان المدعى اولاً لم تصدقها على دعواها مع كونها لم يدع عليها بشي ولم تدع هي ما لا لاحقاً لتثبت الذنب في ضمنه وهو شرط ومن المعلوم انه لا تطلب البينة قبل تمام الدعوى وصحتها من المدعى وجواب المدعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة وارده من طرف حضره قاضي طنتادامه ونها بحضوره كل من فلان وفلان ادعى حضره مطلق بك أمين ابن المرحوم محمد أمين باشا مدير الخراطوم سابقا معاون دائرة والدته عادة أقندينا المرحوم عباس باشا هي بنيه هاتم بنت عبد الله على المحاضر معه بالجلس الشريعي شيخ العرب علي أبي بريدان هذا ابن المرحوم عبد الله أبي بريدان من عربان الاشراف المقيم باراضي بلتاج بان المدعى عليه هذا بدمته مبلغ قدره سبعة عشر ألف قرش وسبعة مائة قرش وسبعة عشر قرشاً وخمسة أنصاف فضة صاغاً لسعادة بقية المشار اليها سلاسله باقى ايجار اطيانه باراضي بلتاج البالغ قدرها مائتين وعشرين فدانا الجارية في استئجار المدعى عليه وذلك عن باقى ايجار سنة ١٢٨٢ وان سعادة المشار اليها وكالت المدعى هذا في استخلاص المبلغ المرقوم من المدعى عليه وتسليمه منه ويطلبه بذلك شرعا حيث استوفى منفعة الاطيان في السنة المذكورة ويسال جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالا عتراف باستجاره مائتين وعشرين فدانا من الاطيان الجارية في اسحقاق بنيه المشار اليها موكة المدعى المذكور باراضي بلتاج وانه مستاجر لثلاثين وعشرين فدانا سنة ١٢٨٢ وسنة ١٢٨٣ منها مائة وعشرون فدانا ايجار الفدان الواحد منها اربعة مائة قرش وعشرون قرشاً صاغاً في كل سنة ومائة فدان سحر الفدان الواحد منها في كل سنة ثلثمائة قرش صاغاً وان حضره مالكة الاطيان المذكورة المشار اليها وكالت المدعى في طلب المبلغ المرقوم منه وان جلة ايجار سنة ١٢٨٢ عن الاطيان المذكورة مبلغ قدره ٧٨٢٤٠ قرشاً صاغاً وصل من ذلك له بسد الله هجارة المحاضر بالجلس الوكيل من طرف المالكة قبل المدعى في قبض ايجار الاطيان المذكورة مائتان وعشرون جنينها افرنكيها منها ٢١٤٥٠ قرشاً صاغاً وباقي المبلغ ايجار سنة ١٢٨٢ دفعه ايضا الى عبد الله هجارة المذكور بحضوره مطلق ديورهم ارف الناحية وانه لم يكن طرفه المشار اليها من ايجار سنة ١٢٨٢ شي وانه دفع المائتين وعشرين جنينها افرنكيها المذكورة أعلاه قبل حلول توفى سنة ١٢٨٢ بشهرو باقى المبلغ مدفوع لعبد الله هجارة في بحر سنة ١٢٨٢ فلم يصدق المدعى على ذلك وعرف المدعى ان المدعى عليه دفع من ايجار الاطيان المشروحة أعلاه من سنة ١٢٨٢ مبلغاً قدره ٥٩٤٠٢ قرشاً صاغاً وان الباقي طرفه من ايجار سنة ١٢٨٢ المبلغ المدعى به وعرف عبد الله هجارة المذكور انه لم يأخذ من المدعى عليه المبلغ الذي قدره مائتان وعشرون جنينها افرنكيها المذكورة ولم يكن وكيله في القبض ولا في الايجار فطلب من المدعى عليه بينة تثبت ما جاببه

فوجد باحضارها في يوم الخميس القابل حيث ان بينه وبينها مسافة وعلى ذلك تفرقوا واقع ذلك في يوم السبت غرة شعبان سنة ١٢٨٣ ثم في يوم الخميس ٦ شعبان سنة ١٢٨٣ حضر المدعى والمدعى عليه وعبد الله هجارة المذكور وعرف المدعى عليه انه احضر البينة التي تشهد له بدفع المائتين وعشرين جنينها لعبد الله هجارة المذكور فطلب منه احضارها فحضر على بن محمود ابن المرحوم محمود أبي حسن من عربان الهنادى المقيم باراضي صندلا وانه تشهد عاينه له في ذلك فطلب على أبي بريدان هذا فشهد ان علياً أبي بريدان دفع لعبد الله هجارة هذا مائتين وعشرين جنينها افرنكيها هذا ونقد او سلم ذلك منه عبد الله هجارة هذا عن ايجار ارض والدته عباس باشا المالكة باراضي بلتاج عن ايجار سنة ١٢٨٢ المستاجر لها على أبو بريدان المذكور ووات تسليم على أبي بريدان المبلغ المرقوم لعبد الله هجارة المذكور وهو يطلب عبد الله هجارة من علي أبي بريدان المذكور ايجار الاطيان زراعتهم من سنة ١٢٨٢ اسكونه حاكماً بالناحية لتحصيل أموال اراضي المشار اليها من طرفها واحضر باطابا بونين ابن المرحوم بونين الطويل من عربان أبي عوة المقيم باراضي صندلا وشهد مثل شهادة الاول حراً بحرف وطعن عبد الله المذكور في شهادة الشاهدين المذكورين بانه كان جالساً بقيدارية الطارين فزعم عليه الشاهدان المذكوران مع رجلين آخرين لا يعرف اسمهم ما وصار ايجار ان عليه ويرجعان المرة بعد المرة ففهم من تردد ورورهما عليه ان قصدهما بالمرور عليه معرفته لاجل شهادتهما عليه فقام من محله وتوجه لجهة مقام السيد فلقاه مع ابن المدعى والرجلين اللذين معه فقام سأل فيه الشاهدان المذكورين وقال له أنت عبد الله هجارة وكشف عن وجهه فقام سأل فقام وقال لهم انا معكم وتوجهوا الى الضابطية والضابطية أحالتهم على المديرية والمديرية أحالتهم للمحكمة فهل يحكم بهذه الشهادة بعد تزكيت المدعى عليه بالمبلغ المدعى به على عبد الله هجارة ولا يبرأ المدعى عليه بذلك من باقى الايجار المدعى به عليه ويكون المدعى عليه منه ويحبر على دفعه له حيث لم يثبت توكيل عبد الله هجارة عن المالكة في أخذ الايجار ولا بد كونه ناظراً في تحصيل الاموال وايجار الاطيان من المستاجرين توكيلاً ولا يصدق في صحة الشهادة باخذ عبد الله هجارة المبلغ من المدعى عليه عدم تهريج الشهود وبذلك اقيم مالكة الاطيان ولا يتوقف الحكم بهذه الشهادة على عبد الله هجارة اذا قلتم بجهتها على دعوى أخرى من المدعى عليه على عبد الله هجارة بذلك ويكتفى بكونه ادعى عليه ضمناً وما حكم الله افيدها الجواب (اجاب) وكالة المدعى لا تثبت بالنسبة الى الموكة الغائبة بمجرد اقرار المدعى عليه بكونه وكيله عنها في قبض دينها لعل الخصومة عنها وليكون الانبات في وجهه سارياً على الموكة على ان المدعى عليه لم يقر له بالوكالة بقبض الدين بل أقربانه وكيله عنها في الطلب وهو غير كاف في كونه وكيله بالقبض وان كان



على فرض اقراره له بالو كالة بالقبض يؤمر بالدفع اليه معاملة له باقراره فيقتضى أولا  
اثبات كون المدعى المذكور وكيلاهن موكلته بقبض الدين لانه نصيب خصما عنها في  
اثبات برائة المدعى عليه بخود دفعه ما عليه من الدين الى وكيل آخر ان ثبت ذلك  
وان كان لا يتوقف مجرد دفع خصومة المدعى على اثبات تو كيله عنها بالبيعة ثم  
يطالب من المدعى عليه اقامة البيعة على ما ادعاه من دفع جميع ما بذمته الى وكيل عن  
الموكلة في قبض ديونها مثلا وكذا كونه من مازف الموكلة في قبض الدين اذ العبرة  
المستأجرة لخصم يمل اجرتها من مازف الموكلة في قبض الدين اذ العبرة  
للمدعى والمدار في اثبات حق على الغائب اوله على تميزه بذكر ما لا يشارك فيه غيره اذ  
العبرة بالتعريف وذكر الاسم والنسب ليس قيدا ثم انه ينبغي التنبيه لكلام كل من المدعى  
والمدعى عليه وتصحيح عباراتهم اذا المبلغ الذي ذكره المدعى عليه في جلة مبلغ الاجرة  
لا يوافق ما ذكره في تفصيلها ووجه مبلغ الاجرة الذي ذكره المدعى لا يوافق جلة المبلغ  
الذي ذكره المدعى عليه ولا يوافق مفصله ولم يتضح من القابض للمبلغ الذي اقر المدعى  
بوصوله وعند التامل وطلب الايضاح من المتداعين يظهر ما هو الموافق للاواقع في هذه  
الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) باقادة واردة من طرف قاضي محكمة السويس مؤرخة  
في ٢٤ رجب سنة ١٢٨٣ مضمونها طلب الاقادة عن حادثة ياتي ذكرها وهل الاقرار  
المصادر من المدعى عليه بمالك المطلق للمدعية صحيح يؤخذون به شرعا وبمنعون  
من معارضة المدعية المذكورة ولا يلتفت الى ما ائبكره وذكروه ام كيف الحال  
وهذه من الحادثة المذكورة دعت المرأة تركان بنت المرحوم على عقدة على كل من  
اولادها الثلاثة هم المكرم بنين الدين لاشين ومحمد لاشين ولاشين لاشين اولاد المرحوم  
لاشين العشاوي ابن المرحوم لاشين المتوفى الاتي ذكره في القائم كل منهم في شان  
سائيد كريمة عن نفسه وبالمكرم لاشين العشاوي من التوكيل الشرعي عن اخته  
المرأة قطومة بنت المرحوم لاشين المذكور في الدعوى لما دعيها وفي رد الجواب عنها  
والخصومة بذلك تو كيلاهن مطلقا في ذلك الثابت معرفة المدعية والمدعى عليه  
والموكلة وتو كيل الو كيل المذكور عنها بشهادة كل من المكرم محمد سلامة الخفير ابن  
المرحوم سلامة عرام الخفير والمكرم حسن البصلي ابن المكرم حسين البصلي ثبوت  
شهادتهما المدعية المذكورة تستحق ملك ثلاثة اقرار على الشيوخ في كامل  
المكان الكائن بشارع الكسارة ببندر السويس المهدود بمحدود اربعة امدد القبل  
ينتهي اشارة الكسارة والحد البصري ينتهي لشارع حارة زهران والحد الغربي  
ينتهي لمكان عبدة حجر بن مصطفى بن عبدة حجر والحد الشرقي ينتهي لمكان  
الحاج رضوان المردي بن حبش بن محمد آلت اليها بالارث الشرعي من قبل  
زوجها المرحوم لاشين العشاوي الموهود بذكره اعلاه ابن المرحوم سالم العشاوي

ابن المرحوم لاشين العشاوي المتوفى قبل تاريخه الى رحمة الله تعالى من نحو ست  
سنين من كل من زوجته المدعية المذكورة واولادهم منها الاربعه هم الثلاثة المدعى  
عليهم والموكلة المذكورون اعلاه من غير ميراث ومخالف عن المتوفى المذكور عاين  
عنه شرعا ملك كامل المكان الذي منه الخصمة المدعى بها المذكور المعروف هو  
الا ان بسكن الخواجا انطون المسالطي الغسال كما يشهد للمتوفى المذكور كما لا يمكن  
المذكور الحجة الشرعية المسطرة من هذه المحكمة المؤرخة في تاسع عشر جمادى الاولى  
سنة تسع وستين ومائتين والف واثم من بعد وفاته لورثته المذكورين ووضعوا  
ايديهم على ذلك بحكم القرينة بينهم المدة المذكورة ومن نحو ستة شهور عند اجارة  
المدعى عليهم المسمى المسمى المذكور الخواجا المرسوم بواسطة محافظة البندر حضر المدعى  
عليهم المذكورون المجلس الشرعي واقروا طائعين بالمالك المطلق في الحصة المذكورة  
للمدعية المذكورة من المكان المذكور واشهدوا على انفسهم بذلك حيث اتى وارتت  
مهم وآلت الى تلك الحصة بالا رث واقامت لاشين العشاوي الو كيل احد المدعى  
عليهم المذكور اعلاه وكيلاهن في اجارة الحصة المذكورة وفي قبض اجرتها قبل منها  
ذلك انفسه بمحضرة اخويه المذكورين واستمر الو كيل المذكور واضع ايده على الحصة  
المذكورة فاعلم دفع ما يخصه من الحصة المذكورة المذكور وانها ارادت الان  
التصرف في الحصة المذكورة بالبيع ان يرغب فيما عارضها المدعى عليهم المذكورون  
في ذلك ووضعوا ايديهم على الحصة المذكورة لهم والو كيل لموكلته ومنعوا من  
التصرف فيها بالبيع بدون وجه شرعي وتطالبهم بعدم المعارضة ورفع ايديهم عن  
الحصة المذكورة وتسليمها لها تحوزها لنفسها بالوجه الشرعي سئل من كل من المدعى  
عليهم المذكورين عن ذلك بعد ثبوت وضع ايديهم على كامل المكان الذي منه الحصة  
المذكورة بثه هادة كل من المكرم السيد ابي غطاس ابن المرحوم حسن ابي غطاس  
والمكرم حسن البصلي المذكور اعلاه ثبوتنا شرعا فاجاب بالاعتراف بكون المكان  
المذكور مخلقا عن والدهم المتوفى المذكور ميراثا عنه لهم والموكلة المذكور وبوضع  
ايديهم عليه بحكم القرينة بينهم لانحصار ارث المتوفى المذكور ورفيقهم دون المدعية  
المذكورة وانه لا وارث له سواهم ويكونهم اقرباء تلك الحصة المدعى بها المذكور  
والدعوى المدعية المذكورة من نحو المدة المذكورة مجملهاهم بطلاقها وقت الاقرار  
و يكونها اقامت لاشين المذكور وكيلاهن قبض اجرتها لها ورجعوا الان من هذا  
الاقرار وانكروا وارثا المدعية المذكورة للمتوفى المذكور كروا انه حال حياته في  
صحته وسلامته قبل وفاته بسنة ونصف وهو بمنزل سكنه بخماره المنشية تشاجر معها  
وطاقتها مطلقة واحدة كملة اعدد الطلاق الثلاث فاستقر من المدعية المذكور كروا  
ذكره فلم تعد لهم عليه في ذلك (اجاب) حيث حصرت المدعية سبب ملكها تلك



الحصة في الارث من قبل زوجها مورث المدعي عليهم واستدلت باقرارهم لها بالمالك المطابق في تلك الحصة ويثبت ان المراد بالمالك المطابق المقرب هو المالك بالميراث وصدقها المدعي عليهم على كون المالك المدعي منه تلك الحصة ملكا لهذا المورث مات وترك ميراثا عنه لورثته وانكروا كونها من جملة الورثة يدعواهم عليها الطلاق البائن من قبله حال صحته وكذبهم في دعوى الطلاق فانهم يكافون اقامة بيته على الطلاق المذكور فان اثبتوه بالطريق الشرعي تبطل دعواها استحقاق تلك الحصة بالارث الذي حصرت فيه سبب المالك وهو سائر المالك المطابق في كونه يفيده الملك من الاصل على سبيل الاحتمال حتى لو ادعى أحد بدارث فشهدت بيته بالمالك المطلق تقبل الشهادة وكذا في خلاف دعوى التنازع فانه أقوى منه - ما لا فائدة للمالك من الاصل على سبيل التعيين فلو شهد به مع كون الدعوى بالمالك المطابق أو الارث لا تقبل فان قيل ان دعواهم الطلاق المذكور وبه اقرارهم بالمالك لا يصح انتقاضهم فيها فلنا ذلك لا يضر لما صرحوا به ان دعوى الطلاق تقبل من الورثة مع التناقض لكونه مما يعني فيه عنه لانه من مواضع الكفالة لا نفاد الزوج به حتى لو اقبضوا مع المرأة تركه مورثهم ثم ادعوا - لانهم من قبل المورث تسمع دعواهم وتقبل بينتهم ويستردون ما أخذت من التركة كونه - فتفاد من عباراتهم والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من حضرة قاضي سيوط بافادته من مجلس سيوط الى مجلس الاحكام مؤرخة ١٣ شوال سنة ٢٨٣ وطالب الجواب من مجلس الاحكام من هذا الطرف ومن مقتى الاحكام ومقتى ديوان الاوقاف وامين الفتوى وحاصل القضية مجمل ان وصي قاهر ادعى على بقية الورثة بان المورث فرغ عن ست قطع اطيان خراجية مستحقة له حال حياته لابنه القاهر بمحور المدعي وانها بيد الوصي بعد موت المورث مدة سنتين والمدعي عليهم يعارضون في ذلك ويطلب عدم المعارضة وذكر القطع المدعي بها وحدها الا انه ذكر في بعض الحدود انها تنتهي للاجاءر الفاصلة بين الحدود وبين قبالة كذا وذلك في ست مواضع ولم يوضح الحد المذكور هل هو مملوك أو سلفا في ولم يذكر من يديه واقام سبعة من الشهود على دعواه فوجد في شهادة كل واحد منهم اجال في بعض الحدود حيث ذكر انه ينتهي اقلان والبعض ينتهي لاطيان عبر عنها بقبالة كذا مع عدم ايضاح انها مملوكة أو سلفا ثمانية ولم يذكر من يديه او المالك ومخالفة ايضا ما في الدعوى من اجل جعل الطرف في الدعوى حد او في الشهادة جعل اطيانا ومثل اختلاف في الاسماء في بعض الحدود كجمل من الابن لابيهم مثلا والبعض اختلاف اسماء بين الاجانب فلما وصلت أوراق القضية الى هذا الطرف عمل لها جدول يحتوي بيان التعديد حسب الدعوى في كل قضية من القطع الستة في حدودها الاربع مع التاثير على مجالات الاجال ووضع شهادة كل شاهد بخاتمة مخصوصة مقابل الخانات التعديد المبين في الدعوى على

حسب الترتيب الى انتهاء شهادة السابع مع الاشارة في كل خاتمة الى مواضع الاجال والمخالفة ليسهل الوقوف على مجالات الاجال والمخالفة في كل شاهد وذلك نظر السكينة ما كتب فيها (ثم صارت تحرير الجواب بما فيه) قد صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة وما بها من شهادة الشهود والفتوى المطر جواها من حضرة الشيخ عبد الرحمن علي افندي التيجي وحضرة الشيخ حسنين أحمد جلي مفتي استئناف قبلي وافادة حضرة قاضي افندي سيوط المؤرخة في ٨ شوال سنة ١٢٨٣ فتبين ان الدعوى في الاجال في بعض الحدود وهي ستة مواضع من حدود القطع الارض المدعي بها حيث ذكر في بعض المواضع انها تنتهي الى الاجار الفاصلة بين الحدود وبين قبالة بعينه والثاني وبين قبالة روكة النوي والثالث وبين قبالة القايق والرابع وبين قبالة الخمسمائة والخامس وبين قبالة القايق والسادس وبين قبالة الخمسمائة ولا يدري هل هي أي القبائل المحدد بها من الاطيان السلطانية حتى يكتب في ذكرها مع الفاصل أو مع ذكر من هي في يده المنسوب الى جده والمث - هو أو هي مملوكة فيلزم ذكر المالك ونسبه الى جده أو شهرته اذا لم يتنع وجود ارض مملوكة في بعض القبائل ولم يوجد ذكر المالك في ذلك فلم تتم الدعوى حينئذ مع الاجال وبالاتمال في الشهادة وجد في شهادة كل شخص من الشهود السبعة مخالفة في بعض الحدود لما في الدعوى واجال في البعض فلا يحكم بشهادة واحد منهم على هذا الوجه ما لم يوفق المخالف فيها خالف فيه ان أمكن التوفيق حيث لم يكن موضع تهمة وبين الحمل فيما اجل فيه وكان عدلا ثابتا عند القاضي أو سال عنه فعدل وقد وضعنا جداول فرافقنا مع هذا بينا فيه التعديد على حسب الدعوى مع الاشارة لكل الاجال في الدعوى وعلى حسب شهادة كل شاهد من السبعة ووضعنا شهادتهم على ترتيب الدعوى مع الاشارة لمجالات الاجال والمخالفة في شهادة كل منهم اية ظهر ذلك على وجه السهولة ان اراد الوقوف على ما ذكرناه ومع ذلك فاحرر من النص ص في جوابي الاستاذين المشار اليهم ما فهم صحيح معقول به في حد ذاته لكن حيث كانت الدعوى والشهادة على الوجه الذي ذكرناه فلا يقال بصحة الدعوى لتطلب عليها البينة قبل الايضاح ولا يقال ان في الشهادة مجرد اجال بل فيها مخالفة ايضا ولا يجب على القاضي الاستعانة منهم نعم لو حضر المدعي وصحح دعواه ثم حضرت الشهود وازالوا الاجال فيما اجل والمخالفة ما خالفوا فيه مع امكان التوفيق وعدم التهمة واستبعدت شهادتهم التي يؤدونها الشروط فلا مانع من الحكم والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان محافضة مصر بافادته مؤرخة في ٢٥ محرم سنة ٨٤ مضمونها من بعد اطلاع حضر تمك على ما تدون بافادته مدبرية الدقهلية المسطرة باطنه بتاريخ ٢٢ محرم سنة ٨٤ وصور الحجج المشتملة على تلك حضره على يد خفاجي حصة بوكالة وثلاثة حوائث وهما من ضمن مجالات كانت ثبتت لمحمد افندي سليم



وحكم بتسليمها اليه واليها المولى اليه مدع التملك كما توضح وموقف عن الحضور  
لاجل الها كدعة مع المحكوم له يكرم بالافادة عن الحكم الشرعي بالهبة او بعهدها كرجية  
حضرة قاضي ولاية الدقهلية لاخطار المدير بتمترده الافادة (اجاب) قد صار الاطلاع  
على افادة المديرية المؤرخة ٢٢ محرم سنة ٨٤ المتضمنة ان المحصص المتنازع فيها يدعي  
الملك فيم احضرة على بك خفاجي وان حضرة قاضي ولاية المنصورة قد طلب احضار  
الحصص لاجل المرافعة بينه وبين خصمه في هذه المسألة شرعا فامتنع المحصص من الحضور  
من دمياط لاجل المرافعة بالمنصورة وادار اقامة الدعوى بحسب الواقعة وانه طلبت  
مورا الحجج الدالة على ملك المحصص فوردت صورها من طرف حضرة قاضي دمياط  
وان حضرة قاضي المنصورة رغب ارسالها لهذا الطرف ليعطى عنها الحكم الشرعي  
بهمتها او بعهدها وصار الاطلاع ايضا على صور الحجج التي عنى فوجدت احداها  
حجة شرعية باسم الملك المذكور لبعض حصص من امارة تدعي صافية بثمن معلوم مؤرخة  
١٤ ذي القعدة سنة ٧٧ والثانية حجة دعوى من وكيل المرأة المذكورة على وكيل ناظر  
الوقف بتلك المحصص التي اشترى بعضها المشتري المذكور بانها آلت اليها بالارث من  
والدها صالحة وآلت له صالحة بالشرع من اخيه يوسف وآلت الى يوسف  
بالاستبدال من ناظر الوقف السابق بموجب حجج وانكر وكيل الناظر ذلك فاقعت  
اليئنة من وكيل المرأة على تلكها تلك المحصص بالارث من امها وانها آلت الى  
امها بالشرع من اخيه يوسف ولم يبينوا البس دل في الشرع كالم يبين في الدعوى بالشرع  
والاستبدال ولم يشهدوا ايشوا ايضا بملك يوسف بالاستبدال من ناظر الوقف السابق  
ومع ذلك قد حكم القاضي للوكالة بالملك وهو حكم غير صحيح لعدم ثبوت الاستبدال  
بطريقه ان شرعي بهد دعوى وشهادة صحيحتين وهذه الحجة مؤرخة ٢٢ ربيع الآخر سنة  
١٢٥٨ والثالثة حجة شرعية صالحة والدلة صافية المذكورة تلك المحصص من اخيه  
يوسف بثمن معلوم وهي مؤرخة ١٥ محرم سنة ١٢٢٤ والرابعة حجة استبدال يوسف  
أخي صالحة المذكورة تلك المحصص من ناظر الوقف المتنازع فيه في مقابلة مبلغ معين  
لم يبين به سامر وسوغ الاستبدال ولا ان الواقف شرطه لهذا الناظر المستبدل أم لا وهي  
مؤرخة ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٢١٩ والافادة عن ذلك انه لا ينقطع مشكل هذه المسألة  
بجرد الافادة عن صحة هذه الحجج او بعهدها بدون مرافعة شرعية ومع ذلك فلا يجوز بعهده  
هذا الاستبدال ولا بفساده وحيث لم يعلم جواب الخصم المدعي ملك تلك المحصص في  
هذه القضية فلا يترتب على مجرد هذه الصور حكم بل اللازم حصول المرافعة الشرعية  
بين الخصمين لدى القاضي ليتقرب الحكم الشرعي على ما يتضح من دعواهما ويبني  
الحكم عليه والله تعالى اعلم (مسئل) في مرافعة مضمونها ادعت المرأة بمباركة بنت  
المكرم سليم صنوه ابن المرحوم ابراهيم صنوه من ناحية الزنكاون شرعية على عبد الله

الاسود البائع ابن عبد الله مملوك سلامة خليل ابن المرحوم خليل سلامة ابن المرحوم  
سلامة من ناحية الزنكاون المذكورة الحاضر من معها الثابت معرفتهم بشهادة محمد  
سليم ابن المرحوم سليم مصطفى ومتولى محمد الدالة مري ابن المرحوم محمد العمري كلاهما  
من الناحية المذكورة بانه من مدة تسعة اشهر تقدمت على تاريخه تعدى المدعي عليه  
وازال بكاره المديونية بوطئه اياها بقبوله مذ كانت تجمع قطنامه في زراعة سيده  
المذكور ووجلت منه ولم ينفصل حملها الا الآن وتطلب المدعية المذكورة اثبات  
ذلك على المدعي عليه واجراء ما تقتضيه الاحكام الشرعية في شأن ذلك بالوجه الشرعي  
وتسئل سؤال المدعي عليه عن ذلك وحسب اشارة المدير بانه في المؤرخة في ٢ صفر  
سنة تاريخه سئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك بعد ان اذن له مالكة المذكورة في  
جواب الدعوى من ذلك في عدم دعوى المدعية المذكورة بهذا كليا فطلب من المدعية  
بينة تثبت لها دعواها فجزت عن اقامتها عجزا كايضا الحكم الشرعي في ذلك (اجاب)  
حيث عجزت المرأة المدعية عن اثبات دعواها المذكورة يحكم بحكمها اذا ادعت الزنا  
ولا يمين على احد والمحال هذه اذ موجب هذا الفعل بعد ثبوته شرعا المحل على العبد  
والمرأة ان كانت مطاوعة لانه في المبدع فيه شبهة وان كانت مكرهة فالمحله عليه خاصة  
بعدم دعوى الشبهة منه ولا مهر اذ لا يتجسس عدم مهر وقدا جوهرا على انه لا تحليف في  
المحذور وقد سئل العلامة الخيزر الرملي في محسن شقي خطف بكرة وازال بكاره او هربت  
منه الى اهلها فتبهاير يدان ينصها في نفسها هل يجب منعه عنها وماذا يلزمه (اجاب)  
نعم يجب منعه عنها واذا ادعى شبهة لاحد عليه ويلزمه مهر مثلها وان لم يدع شبهة وثبت  
عليه باحد وجهيه الاقرار والبينة وجب الحد باحد الوجهين كان محصنا بجم والاحد  
اذ كل موضع سقط فيه الحد يجب فيه المهر الا في مواضع ليس هذا منها والله اعلم  
انتهى اما عند دعوى الشبهة فالواجب هو المثل اذ لو طعن في دار الاسلام اى في غير  
ملاو كته لا يخلو عن حد أو مهر الا في مسائل ليست هذه منها واذا لم يكن الموجب في هذا  
الفعل الحد يكون ما ذكر من باب الجنابة فيمادون النفس واليمين فيها عند العجز عن  
الثبوت على المولى سواء كانت هذا خطأ الا انه يحلف على نفي العلم قال في الهندية وان  
كانت دعوى الجنابة على العبد فان كانت في النفس وكانت هذا فالحصص في ذلك  
العبد فيسقط الحد والعبد وان كانت خطأ فالحصص هو المولى في كانت اليمن عليه وليكن  
يحلف على العلم وان كانت فيمادون النفس فالحصص في ذلك المولى عمدا كانت او  
خطا فيحلف المولى وليكن يحلف على العلم هكذا في المحيط انتهى والله تعالى اعلم  
(مسئل) بافادة وارادة من بيت مال مصر مؤرخة في ١٥ راسنة ١٢٨٤ مضمونها ان مؤمل  
من بيت مال اسكندرية بخصوص الدار الكائنة بآسكندرية الموهوبة الى ابراهيم افندي



أدهم من قبل والده وزوجه والده كل منهم بحق النصف بموجب حجة شرعية من محكمة ذلك الطرف تاريخها ١٨ جمادى الآخرة ١٢٧٢ والآن بوفاته حصل الادعاء من شخص يدعى التوكيل عن الزوجة المذكورة بان موكلته لم تزل واضحة يدها على الدار وطلب عدم المعارضة فيما يخصها فقامت المحكمة المذكورة والاوراق الاربعية التي معها بفاداهل بمقتضى تلك الحجة يكون الحق في الدار المذكورة للموكل وهو له ويمنع المدعي من دعواه أم كيف اذن حضرته احال نظر هذه القضية على حضرة تكم (اجاب) بالاطلاع على الحجة المحكي عنها المهررة من محكمة اسكندرية المؤرخة ١٨ جمادى الاولى سنة ١٢٧٢ تبين منها ان الحاج سليم أغا بكس والد المذكي في الاصل عن نفسه و خليل أغا بن محمد ياتوكيل الشرعي المفوض عن زايغناخاتون الثابت توكيله عنها فقامت المحكمة المذكورة بالاعتراف بقرارها بجلس الاشهاد اشهدا اشهادا انهما وجدوا مالكا ابراهيم ادهم أفندي ابن الحاج سليم اغا المذكور المرزوق له من غير الزوجة المذكورة ما هو جار في ملكه ما فاضا وهبه الحاج سليم عن نفسه جميع الحصة التي قدرها النصف في كامل الدار الكائنة بالثغر المذكور بحجارة الصيادين وذكرت حدودها وما وهبه له خليل أغا عن موكلته المذكورة جميع الحصة التي قدرها النصف في كامل الدار المذكور واهيا لنا أخرى يدعى الوكيل حصة صحيحة شرعية مستوفية لشرائطها المرعية بحسب اعتراف الشهود المذكورين بذلك بحضور من ذكره وقبل منها ذلك ابراهيم أفندي الموكل به المذكور وحازة لنفسه قبولاً وحياة شرعيةين والافادة عن ذلك ان الحصة المذكورة لا تصح ولا تتم الا اذا وجد التسليم من الواهبين بعد صدور الحجة منهم ما عاوه وقد قبضها جلة بعد الحجة منهما بغرض كونها قابلة لا قسمة لعدم الشيوع في القبض مع وجود تفرغ الموكل من امتعة الواهبين وخروجهم من الدار ان كانا ساكنين فيها وحيث اعترف احد الواهبين ووكيل الآخر فيما ذكر انهما عاوهما الدار المذكورة بصفة صحيحة شرعية مستوفية لشرائطها المرعية تضمن ذلك حصول ما ذكره وبناء على معاملة المقرر بموجب اقراره شرعا يكون الحق في جميع الدار المذكورة للمقر له المذكور قضاء ولا يصح رجوع احد هما عما اقر به بدون وجه شرعي عند تحقق ما ذكره قال في الهندية في أوائل الباب الثاني في ما يجوز من الهبة وما لا يجوز بشرط ان يكون مقسوما وموافق زواقت القبض لا وقت الهبة بدليل أنه لو وهب له نصف الدار شاعرا ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل يجوز كذا في الظاهرية انتهى ومنه يعلم عدم الضرر في هبة كل منهما النصف اذا حصل التسليم منهما معا بذلك وهو قد قبضها جلة وقد تضمن ذلك مع باقي الشرائط اشهادها المذكور كتابة عدم فاذا احيل نظر هذه القضية على حاكم شرعي فمعد ذلك يصير ابراهيم يلزم بحسب الاصول الشرعية المتبعة ومتى تحقق مضمون الحجة المذكورة تنفع الواهبة من المعارضة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المحافظة مؤرخة ٢٧ ص

سنة ١٢٨٤ بطالب اعطاء الافادة من صورة قضية شرعية واردة من قاضي مديرية الروضة مضمونها بجلس طنند اي حضر حضرات وكيله واعضائه وجملة من علماء الجهة ادعى على البيعة الفلاح من أهالي ناحية منية النصارى ابن محمد البيعة ابن الحاج بدوى البيعة على المحاضر معه بالجلس المشار اليه هو المكرم على فرج الفلاح من أهالي ناحية منية النصارى المرقومة ابن سيد احمد فرج بن حسين فرج الثابت معرفتهما عينا واسما بشهادة فلان وفلان بنو تاشر عيسى بن فيما قبل تاريخه توفي المرحوم ابراهيم ابو موسى من أهالي الناحية المرقومة لا يعرف اسم والده ولا جده وانحصر ميراثه الشرعي في ولده موسى ابي ابراهيم من غير شريلك وان وفاته كانت من فجوار بين ستة تقدمت على تاريخه ثم توفي موسى ابو ابراهيم الابن المذكور وانحصر ميراثه الشرعي في كل من زوجته شمة المرأة لا يعرف اسم والدها ولا جدها وابنيه منها موسى وعلى من غير شريلك ثم توفي على احمد الابن المذكور عن بنته شمة المرأة واخيه موسى من غير شريلك بعد ان توفيت شمة الام المذكورة عن الابن المذكورين ثم توفي موسى الابن الثاني المذكور عن بنته حفيظة المرأة من غير شريلك وان المرحوم ابراهيم ابو موسى المتوفي الاول المذكور كان يملك جميع زريبة كائنة بناحية منية النصارى المرقومة بالجانب القبلي من بحارة الفقهاء مبرقة مقاسها مائة ذراع واربعة اذرع محدودة بحدود اربعة الكد القبلي ينتهي الى دار ملك على ابي احمد لا يعرف اسم ابيه ولا جده لسكونه غريبا وليس من بلدهم والحد البحري والشرقي ينتهيان الى دار عملاو كة لكل من شمة بنت على ابي موسى بن موسى ابي ابراهيم بن ابراهيم وحفيظة بنت موسى بن موسى ابي ابراهيم بن ابراهيم والحد الغربي ينتهي الى شارع الحارة المرقومة السلطاني وفيه الباب ولما تصادف دخول وقت الغروب واراد المجلس الانصراف وابقاء اتمام سماع هذه الدعوى ايا كذا راجع كذا المدعي ان الزريبة المرقومة ليست موروثة من ابراهيم ابي موسى ولم تكن مملوكة له وانما ساهى كانت عملاو كة لموسى وعلى المذكورين اشترياها بالسوية بينهما من مال الكهنا محمد ابي عبد الله بن سيد احمد ابي عبد الله لا يعرف اسم جده بن لا يعرفه بحجة من محكمة الحلة الكبرى في سنة احدى وعشرين ومائتين والف موجودة بالجلس وان كلاما من موسى وعلى المذكورين وضع يده على الزريبة المرقومة واستمرت في ايديهما الى ان توفي اباها بالحادث المعروف بالمواء الا صغر في سنة ١٢٤٧ وان عليا احمد الابن المذكورين توفي قبل اخيه موسى المذكورين بنته شمة والدة المدعي وشقيقة موسى ثم توفي موسى المذكورين بنته حفيظة المذكورين من غير شريلك وانه بعد وفاة علي وموسى المذكورين وضعت يدها كل من شمة وحفيظة المذكورين على الزريبة المرقومة بالسوية بينهما واستمرت في ايديهما الزريبة المرقومة الى سنة خمس وسبعين ومائتين والف ووجد المدعي المذكورين باتمام دعواه في غدا ثم في يوم



الاحداث الثالث عشر الشهر المرقوم بحضور حضرات وكيل المحاكم واعضائه وحضرات  
العلماء المشار اليهم اعلامه حضر على البيعة المدعى وعلى فرج المدعى عليه وكر المدعى  
المدعى كور في تكميل دعواه ان الزريبة المرقومة كانت في يد حفيظة وشمة المدعى كورين  
وفي سنة ١٢٧٥ تعدى سيد احمد فرج وعلى ولده المدعى عليه على الزريبة المرقومة  
ووضعا ايديهما عليها بطريق الغصب وبنيافها اطبا بطولها خمسة ايام والمدعى وحفيظة  
وشمة المدعى كورون فلم يمتنعوا فترافع المدعى المدعى كور مع كل من سيد احمد فرج وعلى فرج  
المدعى عليه لدى قاضي المحلة بعد ان و كانه كل من حفيظة وشمة المدعى كورين عنهما  
في ذلك ولم تسمع الدعوى هنالك ثم تدعى المدعى المدعى كور معهما بمحكمة طنتا وحضر  
لدى القاضي بها هو العلامة الفاضل الشيخ محمد المنراوى فادعى عليهما بين يديه بانهما  
اغتصبا الزريبة المرقومة وسالهما القاضي فاجابا بانها ملكهما ما و انهما ما و اوضحا  
ايديهما عليهما فابرز المدعى المدعى كور الحاجة لشاهدة لكل من موسى ابراهيم وعلى اخيه  
على كيتهم الزريبة المرقومة فطلب القاضي منه بيعة فاحضر له اثني عشر شخصا وشهدوا  
لديه بان الزريبة المرقومة ملك لموسى ابراهيم وعلى اخيه هو والد حفيظة وشمة  
المدعى كورين وبعد ذلك طلب القاضي من سيد احمد فرج وعلى ابنه بيعة فاحضر له  
اولادهم سيد احمد فرج واولاد اخيه وشهدوا بالذكية الزريبة المرقومة الى سيد احمد  
فرج المدعى كور وانه و اوضح يده عليهما ثلاثا واربعين سنة وحددوها كما حددتها بينته  
ختمه القاضي المدعى كور وحكم بذلك وكتب اعداها بذلك فتوجه المدعى الى المحكمة  
وعرض عن ذلك واستمر يسي في هذا الشأن سنة ست وسبعين وسنة ٧٧ وفي سنة  
٧٧ طلب كل من سيد احمد فرج وعلى ولده ان يشترى الزريبة المرقومة من حفيظة  
وشمة المدعى كورين وجعل لهما كل ذراع فيها بقرشين فلم يرضيا بذلك وان موسى  
ابراهيم وعليهما اخاه والذي حفيظة وشمة كانا يملكان بالسوية بينهما جميع قطعة ارض  
معبر عنها بالجرن كائنة بالناحية المدعى كور خارجة عنها بالجهة القبليّة منها عبرتها الف  
ذراع وثمانية اذرع محدودة بمحدود اربعة احمدا القبلي ينتهي الى الطريق السلطاني  
الفاصل بين القطعة الارض المرقومة وبين الاطيان الخراجية المستقيمة منقطة المدعى  
المدعى كور والحد البحرى ينتهى الى سور الناحية القاسم بذاته الغير مملوك لاحد والحد  
الشرقى ينتهى الى دار عمالكة لموسى سالم الفلاح من اعالي الناحية ابن سالم موسى بن  
موسى والحد الغربى ينتهى الى الشارع السلطاني المعروف بشارع البوابة وان القطعة  
الارض المرقومة انتقلت بعد وفاة على وموسى المدعى كورين الى بنيتيها حفيظة وشمة  
المدعى كورين ووضعنا ايديهما على القطعة الارض المرقومة وفي سنة تسع وسبعين وضع  
يده على فرج المدعى عليه على القطعة الارض المعبر عنها بالجرن المرقومة وباع قطعة  
منها لا يعرف قدرها الى احمد ابى مر يضة من اهل الناحية المرقومة فعرض المدعى

المدعى كور امر ذلك الى مجلس طنتا وترافع المدعى المدعى كور مع على فرج المرقوم في  
شان الزريبة والجرن المدعى كورين بمجلس طنتا الذي الشيخ ابراهيم الهيتى قاضى طنتا  
حين ذاك وادعى المدعى المدعى كور بالو كالة عن حفيظة وشمة المدعى كورين على المدعى  
عليه المدعى كور خاصة بالزريبة والجرن المدعى كورين وطالب بهما واجاب المدعى عليه بانه  
واضح يده على ذلك فطلب من المدعى بيعة فاحضر بيعة وشهدت بالمجلس بان الملك لموسى  
ابراهيم وعلى اخيه والذي شمة وحفيظة وزكها القاضي باقى المحكم حتى تعين معاون  
من المجلس وتوجه الى الناحية المرقومة وقاس الملك المرقوم و حددوه واحد صورة  
ما جراه الى المجلس وان في شهر محرم سنة ثلاث وثمانين طلب على فرج الشراء من حفيظة  
وشمة في الجرن والزريبة وفسد لهما الذراع بثلاثة قروش فلم يرضيا وان كلا من  
حفيظة وشمة المدعى كورين وكلا المدعى المدعى كور عنهما في الدعوى بالجرن والزريبة  
المدعى كورين الموروثة لهما من ابويهما والمطالبة بالخصومة بذلك على المدعى عليه  
المدعى كور وان عليا فرجا المدعى عليه المدعى كور باع ثلاث قطع من الجرن المدعى كور خلاف  
ما يراه الى احمد ابى مر يضة واحدة الى محمد ابى الطاهر والثانية الى على ابى هسر والثالثة  
الى ابراهيم البشار ووضعا ايديهم على ما اشتروه منه وبنى كل منهم دار لنفسه وانه  
بماله من التوكيل عن حفيظة وشمة المدعى كورين يطلب المدعى عليه برفع يده عن  
الزريبة والجرن جميعه بما فيه ما يراه هو يسأل جوابه عن ذلك بالوجه الشرعى فما  
الحكم في هذه المرافعة (اجاب) قد صارا لاطلاع على صورة هذه المرافعة وعلى صورة  
المرافعة السابقة الصادرة على يد الشيخ عبد الله بن قاضى طنتا سابقا المسمى طر عليها  
افادة من حضرات علماء المقام الاجدى المشهورة باختتامهم المؤرخة ١١ ربيع الاول  
سنة ١٢٨٣ والذي ظهر ان دعوى المدعى المدعى كور بارض الجرن والحال هذه غير  
مسموعة شرعا لامر بن الاول انه ذكروا في دعواه ان المدعى عليه باع اربع قطع منها  
لاشخاص سماهم وان المشتريين وضعوا ايديهم على ما اشتروه وبنوا فيه وهذا مانع  
من صحة دعواه على البائع بالعين المبيعة فلا تتوجه خصومته في ذلك الاعلى المشتريين  
الراضعين ايديهم على ما ذكروا انى عدم تعيين ما بقى في يد البائع بلا يسع وهم  
تحديد له لتصح الدعوى به عليه وما دعواه بالزريبة فقتدسين من صورة المرافعة الاولى  
ان والد المدعى عليه ترافع معه المدعى المدعى كور في شأنه بالو كالة عن موكائيه  
المدعى كورين وان خصمه ادعى ملكه الزريبة المدعى كور ووضعه يده عليها مدة تزد على  
اربعين سنة مع حضور الموكلتين ووالديهما ومشاهدتهم تصرفه بلا منازعة ولا دعوى  
واقام بيعة على ذلك وحكم بها القاضي بعد التزكية حسبما علم من احد الاعلامين  
المنقولة صورتهما في المرافعة المدعى كور وقد اعترف المدعى المدعى كور بمنع القاضي لدى  
هذه المرافعة الثانية بناء على شهادة البيعة التي اقامها خصمه في المرافعة المشار اليها



فهذا من باب حكم الازام وهو صحيح حيث لم يمنع الموكلتين ولا والدهما مانع شرعي من الدعوى في المدة المذكورة أي لم يكن لهما عذر ولا تسمع دعوى الوكيل الآن بملك موكليه ما ذكر الاله قدأ تقي في هذه الدعوى الاخيرة بدفع وهو دعواه الآن طلب المدعى عليه شراء المتنازع فيه من الموكلتين بعد الحكم بغيره وموكليه بمضى تلك المدة وهو دفع مفيد شرعا على فرض صحة الدعوى وثبوته استكناها غير صحيحة وانما يكون مفيد الان ذا البدل المدعى عليه اذا استام العين المتنازع فيها من الخارج المدعى مع وجود المنازعة يكون اقرارا منه بالملك للمدعى ومحل المنع لطول المدة عند عدم الاقرار كما هو معلوم في فتاوى قاضي خان من فصل في دعوى الدور والاراضي ما قصه ذكر في الجامع اذا أقام المتهود عليه البينة ان المدعى ساومه بالمدعى به قبل دعواه بابت بینه وتبطل بينة المدعى لان الاستيلاء اقرار بالملك للبائع أو اقرار من المساوم أن لا ملك له فيما ساومه فلوان المدعى بعد بینه المدعى عليه على هذا الوجه أقام البينة ان صاحب اليد استام من المدعى بما قبلت هذه البينة فيبطل الدفع الاول لان في رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للمساوم منه فكان المدعى بهذا الدفع مدعيا باقرار صاحب اليد ان ملك للمدعى والتناقض يبطل بتسديد الخصم فيصير في التقدير كأن صاحب اليد ادعى ان المدعى اقربان الدار ملك صاحب اليد ثم ان المدعى ادعى ان صاحب اليد اقر بعد ذلك ان الدار ملك للمدعى ولو كان هذا يبطل دفع صاحب اليد هذا اذا ذكر كل واحد منهما الاقراره تارة يخافان لم يؤرخا فكذا يبطل دفع اقرار كل واحد منهما باقرار صاحبه فيثبت بينة المدعى على الملك المطلق بلا اقرار كما لو ادعى عينا في يد انسان انه له وأقام البينة على اقرار ذي اليد للمدعى وأقام ذواليد البينة على اقرار صاحبه تبطل البينتان وتبقى اليد بلا معارض وهذا على الرواية التي جعل الاستيلاء اقرارا بالملك للاستام منه وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقرارا بان لا ملك له فكذا يصح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان لا ملك له ووجه احديدي الملك لنفسه يكون اقرارا بالملك للمدعى انتهى ونقله في الهندية في الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى وما لا تدفع به انتهى لكن في الهندية من الباب الثاني فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع اذا قال ذواليد ليس هذا لي أو لاحق لي فيه أو ليس لي فيه حق أو سا كان لي أو نحو ذلك ولا منازع حين ما قال ثم ادعى ذلك احد دفعة قال ذواليد هو لي صح ذلك منه والقول قوله ولو كان لذي اليد منازع عيده ذلك حين ما قال هذه الالفاظ التي ذكرنا على رواية الجامع يكون هذا اقرارا منه بالملك للمنازع وهو في باب القضاء في آخر الجامع وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا بالملك للمنازع لكن القاضي يستدل ذا اليد هو ملك المدعى فان اقر به أمره بالتسليم اليه وان أنكره بالمدعى باقامة البينة عليه ولو اقر بما ذكرنا غير ذي اليد ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع في باب القضاء ان

قوله ليس هذا ملكا لي أو ما كان لي يمنع من الدعوى بعد ذلك للتناقض وانما لم يمنع ذا اليد على ما مر اقيام اليداه فتأمل غير انه على اعتبار كونه دفعا يتوقف سماعه على كون المدعى المذكور غير معروف بالحيل وكون الدفع مذكورا في الدعوى الاولى بناء على تخصيص القضاة الآن بذلك سبب لا تمنعهم فاذا كان الدفع المذكور داخلا في عموم الدفع المشروط استماعه بذلك في الدعوى الاولى او كان المدعى معروفا بالحيل لا يسمع منه الدفع المذكور اسكون القاضي حينئذ ممنوعا من سماعه على وجه التخصيص للقضاة والله تعالى اعلم (مسئل) من طرف نائب قسم انبابة عن حكم مرافعة بتاريخ ٢ ربيع الاول سنة ٨٤٤ صورتها ادعت خضرة المرأة بنت المسكرم محمد الشعراوي على المسكرم عيسى الاشطرابين المرحوم علام الاشطرابين اهالي ناحية سقيل قسم اول جيزة كلاهما الثابت معرفتهما عينا بشهادة كل من المسكرم محمد الشعراوي ابن المرحوم محمد من الناحية المذكورة والمسكرم محمد الشامي ابن المرحوم شامي عار من اهالي ناحية اوسيم بالقسم المذكور وثبوتنا شرعا بان المدعى عليه المذكور كان زوجا للمدعية المذكورة وانما في شهر شوال سنة ١٢٨٣ أبرأته من مؤخر صداقها وقدره لكذا واعطته حلق ذهب واساور فضة وبقية طهي قماش وصندوق خشب ومخدة ومراة وبلغة ومكحلة ومطابت منه ان يطلقها على ذلك فقال لها ان صدقت براءتي تكوني طالق وانما نخرجت من صدقة وانما الآن معارضة هاديريد معاشرتها بدون وجه شرعي وتطالبه بعدم المعارضة سئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب معترفا بسبق زوجته لها وانما في التاريخ المرقوم ابرأته من مؤخر صداقها المرقوم واعطته الاشياء المذكورة جميعها ومطابت منه ان يطلقها على ذلك فقال لها ان صدقت براءتي تكوني طالقا وانما به ان طلقها بربعة ايام راجعها بنفسه بقوله راجعت زوجتي الى عصمتي وعقد نكاحي وامسكتها على ما كانت عليه سابقة او فئت الحرام واثبت الحلال وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وانه شافعي المذهب وعلى حسب قواعد مذهبه تصح المراجعة وانما باقية على عصمتها لان ويريد معاشرتها فما الحكم (اجاب) المصريح به ان الطلاق على مال ولو على براءة الزوجة منه طلاق بائن وفي هذه الحادثة قد صرح الزوج بطلب الطلاق في مقابلة البراءة من المهر بتلك الاعيان التي ذكرتها عوضا لطلاق الزوج عقب ذلك طلقها ما لقا الطلاق على صحة البراءة فبقائه الطلاق فور طلبها الطلاق على ذلك على وجه التعليق المذكور دليل اجابته لما طلبت من ايقاع الطلاق بهذا العوض والابراء هنا صحيح لكونه عن دين ثابت في الذمة فوجد شرط الطلاق فيقع ويحكم بكونه بائنا لوجود المعاوضة صريحا من قبها او دلالة من قبله اذ لو لا وقوع الطلاق لما تم الابراء لانها لم تبرئه الا لمعوضها الطلاق وقد صرح في الخاتمة انها لو ابرأته عما لها عليه على ان يطلقها فان طلقها اجازت البراءة والا فلا يجزى ما و



امراته على ان لا يتزوج عليها فتصح البراءة دون الشرط لان الاول يصح فيه الجمع دون الثاني فيكون الشرط فيه باطلا وفي النكاح الزاهدي ولو ابرأته ليطلقها فقام ثم طلقها  
ببر ان لم ينقطع حكم المجلس والافلا اه كذا في رد المحتار فان قلت ينقض هذا ما ذكره  
العلامة زين بن نجيم صاحب البحر في رسالته السابعة في حادثة وقعت في زمانه هي ان  
رجلا قال لزوجته متى ظهرت لي امرأة غيرك او ابرأني من مهرك فانت طالق واحدة  
تلكين بها نفسك ثم ظهر له امرأة غيرها وابرأته من مهرها ووقع الطلاق فهل يكون بائنا  
او رجعا فاجبت بانه بائن لانه وصف الطلاق بما ينبغي عن الزيادة وهو قوله تلك بها  
نفسها فيكون بائنا وان كان صراحا واستدل لذلك بما نقله ثم قال فان قلت لم يجعله بائنا  
بسبب شرط الابرأ من المهر فان الطلاق الموقوف في مقابلة الابرأ يكون بائنا واستدل  
ان يكونه بائنا اذا كان في مقابلة الابرأ بعبارة نقلها من جملتها وفي البرازية وغيرها  
قال لما حين طلبت الطلاق ابرأني من كل حق لك علي حتى اطلقك فقالت ابرأني من  
كل حق للنساء على الرجال فطلقته في فورده وحى مدخولة يقع بائنا اه وعاله في التجنيس  
بانه يقع بعوض وهو الابرأ دلالة اه ثم بعد الاستدلال المذكور قال قلت لان في هذه  
المسائل جعل الابرأ عوضا عن الطلاق فكان طلاقا على مال واما في مسئلتنا جعل  
الطلاق معقبا بالابرأ شرطاً له لا عوضا فاذ لم يجعله بائنا لان بوجده نقل يدل على  
ذلك اه فان ما ذكره يفيد ان الطلاق في حادثة تارخيه ان يكونه معقبا على صحة البراءة  
على انها شرط له ولم يجعل الابرأ عوضا للطلاق حتى يكون الطلاق بائنا كما في مسئلته  
قلت يفرق بين حادثة وبين حادثة العلامة صاحب البحر المذكور بان في حادثة  
صاحب البحر لم يوجد من احد الزوجين طلب التمتع ويض عن الطلاق بالابرأ الاصر يحا  
ولا دلالة بل الزوج ابتدا عاق طلاق زوجته على حصول الابرأ منها له من المهر او  
ظاهر امرأته غيرها فحصل الابرأ منه وظهرت المرأة ان غير فكان ما ذكره شرطا محضا  
في الطلاق لا عوضا عنه فلم يقع بائنا من هذه الجهة لعدم وجود ما يدل على التعويض  
من قبل الزوجين او احدهما صريحا او دلالة بخلاف مسئلتنا فان الزوجة طلبت منه ان  
يطلقها على براءته من مؤخر صديقها وعلى ما عطفه له من الاعيان التي ذكرتها الزوج  
في فور ذلك قال لها ان صدقت براءتك فانت طالق وقد صدقها الزوج في جواب دعواها  
على ذلك فقد وجد التمتع ويض من قبلها صريحا ومن قبله دلالة ولا يمنع من اعادة ذلك  
المعنى تعبيره بالتعليق على صحة البراءة بعد وجود ما يدل على قصدها ووضعه صريحا من  
قبلها ودلالة من قبله فكانه قال ان صدقت براءتك التي هي مع المعطى لي عوض للطلاق  
المقبول مني فانت طالق والعبرة للعاني لا الالفاظ ودلالة الحال والمقال معتبرة كما صرح  
به في كثير من المواضع فافترقا هذا ما ظهر لي في جواب هذه الحادثة فاعتنمه والله تعالى  
اعلم (سئل) باقادة واردة من ديوان المحافظة بتاريخ ٢٣ رجب سنة ١٢٨٤ مضمونها باقادة

حضرة محافظ رشيد المسطرة باطنه بتاريخ ٥ الجاري ذكر ان شخصين احدهما يسمى  
محمد اميلقة والثاني يدعى ابراهيم عطية تشا ركافي شرا صناديق خشب واحدهما  
ادعى بالخسارة وتداعيهما بحكمه هناك وتقرر بالذم عوى سؤالان من طرف قاضي ذلك  
البندر سؤال من مأعطى عليه قوى من الشيخ محمد عروس من العلماء برشيد بايضاح  
نصوص تساعد المدعى والثاني اعطى عليه قوى من حضرة مفتي افندي اسكندرية  
مساعد المدعى عليه بدون ايضاح نصوص فلا خلاف هاتين الفتويين لبعضهما ابرام  
ارامهما اطرف حضرة كرم لظنهما واطرافهما وافادة عما يوافق منهما مانع الاشكال  
واجراء العمل فبناء عليه اقتضى تحرير محضر تركم والوالان المشتملان على الفتويين  
المسكي منهما مرفوقان معه لينظر فيهما ما اطرف حضرة كرم وترد الافادة اللازمة بما يكون  
اجراؤه (وصورة سؤال الحادثة الوارد عنها الافادة) ما قولكم دام فضلكم في قضية صورتها  
ادعى المكرم السيد محمد اميلقة هذا ابن المرحوم محمد ايضاً ابن المرحوم احمد على  
المكرم ابراهيم عطية هذا ابن المرحوم احمد عطية ابن المرحوم عطية المحاضر معه بالمجلس  
الشريعي بان فيما قبل تاريخه تشارك المدعى مع المدعى عليه في شرا صناديق ودفع له  
مائة مجر ذهباً ونصف بيته وذهباً ووضعه الى خمسة جنيهات بيته ونصف من ماله  
واشترى بالمائة اثنى عشرة صناديق خشب بيضا واستلمها ابراهيم عطية  
المذكور ووضعهما في محل برشيد بكذا كالحكمة لبيع ذلك بمعرفة وكل ما أظهره الله  
تعالى من الربح يقسم نصفين النصف الى محمد اميلقة المذكور والنصف الثاني الى  
ابراهيم عطية المذكور وان ابراهيم عطية المذكور باع ذلك وقتبض ثمنه وارباهاه ودفع  
للمدعى المذكور من اصل ذلك مبلغ ٥٠٨٨ قرشاً ونصفها أربعة وعشرون جنيهاً  
افرنكيا وستة جنيهات بيته وبقى له من اصل ماله ٣١٨٢ قرشاً ويطالبه بذلك  
ويعاينحه من الربح ويسأل جوابه عن ذلك وسئل المدعى عليه المذكور عن ذلك  
فاجاب بانه فيما قبل تاريخه كان توافق مع المدعى المذكور على شرا صناديق  
خشب ابيض على سبيل الشراكة وصار بعد ذلك يشتري صناديق من اربابها والمدعى  
يدفع الثمن من ماله حتى يبلغ مقدار المبلغ المدفوع من يد السيد اميلقة المذكور وليد  
البايعين لاه صناديق المذكور مائة مجر ونصف بيته والمبلغ المدفوع من يد ابراهيم  
عطية المذكور خمسة جنيهات بيته ونصف بيته وبلغ مقدار الصناديق التي صار  
مشتراها ثلاثة وخمسين دسمة بيضا وانه توافق معه على ان يبيع ذلك بمعرفة في مولد  
السيد البدوي الصغير وفي مولده الكبير وكل ما ظهر من الربح يذهب المصاريف يقسم  
نصفين النصف لابراهيم عطية والنصف الثاني الى السيد محمد اميلقة وانه توجه بعد  
ذلك لمولد السيد البدوي الصغير ومعه اثنان وثلاثون دسمة صناديق من الصناديق  
المذكور وباع ذلك في المولد المذكور وبقض الثمن وربحت الصناديق المذكور في المولد







اترتها اواء ددها وخذها وارسل غدا من يترتها او من يقبضها او قال ليست عندي  
اليوم او ليست بهيئة اليوم يكون ذلك اقرارا انتهى وفي البرازية قال قبضني الالف  
اتني عليه لي او غلة عبدي فقال نعم او قال غدا اعطيكها او اقبضها او اقبض  
فأقبضها او زنها لعل وجه الضريبة او قال خذها وارسل غدا من يقبضها او يترتها  
او لا زنها اليوم او لتأخذها مني اليوم او حتى يدخل على مالي او يقدّم على غلامي  
او قال لم تحل او قال صاكني عنها او اخرها مني او قال لا قضيتكها الا لا عطيتكها او قال  
احل غرماءك على او بعضهم او من شئت منهم او تحتمل بها على او قضاه فلان عنى  
او امر اتنيها او حلتنيها او وهبتها الى او تصدقت بها على او قال مالك على الامانة او  
سوى مائة او غير مائة او قال لا آخر أعلم فلانا واخبره او بشره ان له على مائة او قال لا تخبر  
فلانا ان له على الغان حق او قال اشهدوا ان له على الف درهم فاقرا رفي كانه انتهى  
وحيث قد فينبغي ان يطلب الايضاح من المدعي عن حقيقة الحال وما يظهر من  
ايضا حقه وقوله يجري الحكم بقضي ما تعطيه دعواه بعد الثبوت والله تعالى اعلم  
(سئل) من مجلس الاحكام بتاريخ ٧ جادى الاخرة سنة ١٢٨٤ عن الحكم الشرعي في  
حادثة قتل وقتل باسيوط احدهما متعلق بقتل المرأة ام احمد من الاغاة والثانية  
بقتل حسين احمد من نخج المسائل المسطر فيهما الاعلامان من قاضى اسبيوط الاول  
مؤرخ ٢٤ جادى الاولى سنة ١٢٨١ المتعلق بقتل ام احمد المذكورة والثاني مؤرخ  
٩ رجب سنة ١٢٨٢ المتعلق بقتل حسين احمد المذكور محكوم فيهما بالقسامة  
والدية على المدعي عليهم ما لا يدينهما من اهل الهاتين اللتين وجد فيهما القتلان بعد  
دهوى الاولياء على معينين من اهل الهاتين وتبرئة باقي اهل الهاتين بالصرح وصدق  
عليهم ما من مفتي مجلس اسبيوط ومكتوب عليهم ما من مفتي مجلس الاحكام ببطلان  
الحكم وهو مصادقته لاهل نزاع الحكم في ذلك ونظائر توجه البينة على اولياء  
القتيل فان عجزوا فلا قسامة ولا دية وليس للاولياء الايمان واحدة عند الهزم كسائر  
الدعوى فخلصت المناقضة بين علماء اسبيوط ومفتي المجلس وتكررت الاجوبة في  
ذلك ومن جهة ما استدلى به قاضى ومفتي ونائب اسبيوط على الحكم فيهما ما افتى به  
العلامة الشيخ محمود أمين الدين الدويرى مفتي نغراس كنندرية سابقا حيث سئل في  
قتيل وجد في رجة درب غير نافذ جامع منازل ادعى اولياء القتل على معينين من اهل  
قلائ الرحبة وبرؤا من سواه بصرح اللفظ وصدق المدعي عليه على وجوده قتيلا بالهل  
المذكور وعلى ملكيته في الرحبة المذكورة وانكر قتله ولا بينة على قتله فهل مع عجز  
الاولياء عن الاثبات تجب القسامة والدية على المدعي عليه خاصة لصرح الابراء  
للبقية أو يكون عليه يمين واحدة كسائر الدعوى ولا دية عليه أفيدوا الجواب فاجاب  
بقوله قد سئل العلامة فخر الدين ابن المرحوم العلامة خير الدين عن صغيرة وجدت

مقتولة في دار مشتركة بين جماعة قاضي اولياءها القتل على واحد منهم وابرؤا ذمة  
البقية هل تنفي القسامة والدية عن البقية وتكون على المدعي عليه اولا فاجاب نعم  
تنفي القسامة والدية عن البقية وتكون على المدعي عليه حيث ابرأ اولياء القتل  
ذمة البقية والحال هذه والله اعلم اه ومنه يعلم الحكم في واقعة السؤال الفقير محمود  
أمين الدين سرور الخنفي وكذا استدلو بما نسب اليه من اقباض في واقعة السؤال الفقير محمود  
اصله من قاضي اسبيوط وورد اليه بافادة من المحافظة بتاريخ ٢ محرم سنة ١٢٧٩ واعطى  
عنه الجواب من هذا الطرف في ٩ رجب سنة ١٢٧٩ وقيد في ترجمة الجنايات من هذه  
الفتاوى وصورة في ولى الدم اذا ادعى على اخوة ثلاثة من اهل محلة كبرى بهادار  
الميت ايضا ان كلاً منهم ضرر به جدا بنبوت في رأسه على التعاقب فوقع طريقا في ارض  
المحلة ومات بسبب ضرر به احدهم لا بعينه وبرأ من عداهم من اهل المحلة المذكورة فهل  
اذا جحد المدعي عليهم دعواه ولم يثبت ضرب المدعي عليه له بطريق شرعي وثبت وجود  
القتيل في المحلة المذكورة تترتب القسامة وقضى على المدعي عليهم او عواقلهم  
بقدر ما يخصهم من الدية ويسقط باقي التبرئة المدعى من عداهم اولا قسامة ولا دية ولا  
عين بجهاالة عين القاتل واذا قائم بوجوب القسامة والدية فامتنع الولي من التكليف فهل  
يقضى بالدية ام لا اجاب بعد الحمد لله لا يظهر الحكم بالدية مع امتناع الولي من التكليف  
ايمان القسامة اذ الدية في مثل ذلك مرتبة على القسامة ولا قسامة بدون طلب الولي واذا  
حلف المدعي عليهم ايمان القسامة بالطلب في هذه المحادثة فالحكم كما ينبغي يكون  
بكمال الدية عليهم او على عواقلهم حيث ادعى الولي على بعض الثلاثة غير معين وبرأ باقي  
اهل المحلة صراحة وذلك كاف في ايجاب القسامة بشرطه كما صرح به شارح الكنز  
الامام الزيلعي في تفسير ذلك بما يفيد ان الشرط اما الدعوى بالقتل على الكل او  
بعض معينين او بعض غير معينين وهما من قبيل الاخير والله اعلم اه وبقية ما قيل في  
المعارضة من الجائنين يفهم من الجواب الا انه ذكره (اجاب) قد صار  
الاطلاع على اوراق هاتين القضيتين المحكوم فيهما بالقسامة والدية على المدعي عليه  
من اهل المحلة التي وجد فيها القتل بعد دعوى الاولياء القتل هذا على معينين من اهل  
المحلة مع قصر مجهم براءة باقي اهل المحلة من ذلك اعتمادا على ما نقل عن العلامة فخر  
الدين ابن العلامة خير الدين الرملي الخنفي احدا العلماء الافاضل السابقين في مذهب  
التنظيم انما هو صريح في حكم الحادتين المذكورتين حيث اوجب القسامة والدية  
على المدعي عليه من ملاك الدار التي وجدت فيها المقتولة مع تبرئة الاولياء باقي  
الملاك ولما نسب اليه من الفتوى بما يفيد ذلك وعلى ما فهمه حضرات مفتي  
وقاضى ونائب اسبيوط من الفصوص المفيدة ان الشارع اوجب القسامة والدية في  
قتيل وجد في محلة غير نافذة حيث ادعى ولى الدم على اهلها كاهم او على معينين منهم او



غير معين وأنه إذا ابرأ بعض أهلها بدينه كان ماسوي المبرأ بدينه على حكمه  
الأصلي وأنهم لم يجدوا فيه ما يدينهم من الكتب أن الحكم بتغير بئرثة الولي بعض أهلها  
وإدعائه على معين منهم وأنما تكون كسائر الدعاوى التي فيها معين واحدة عند العجز عن  
الثبوت وأما ما استدلل به حضرة مفتي مجلس الأحكام من أن ذلك يستفاد من رد  
المختار عند قول المتن وإن ادعى على معين منهم لم تسقط فلم يمتدوا لفهمه منها إلى آخر  
ما ذكره في أحد الأجوبة ويدل لقولهم أن الولي إذا ابرأ عن أهل الهلة بدينه كان ماسوي  
ما ذكره العلامة خير الدين الرملي في فتاواه في أول القسامة حيث أجاب عن قتيل وجد  
يقرب قرية فادعى أوليائه القتل على معين من أهلها بقوله إذا وجد قريما بحيث  
يسمع الصوت منه ولم يكن الموضع الذي وجد فيه مملوكا تغيره وجبت القسامة والدية  
فيه على أهلها ولا يمنع من ذلك دعوى أولياء القتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح  
البراءة للبقية انتهى بشرط في وجوب القسامة على أهلها وعدم اختصاص ذلك  
بالمدعى عليه انتفاء صريح البراءة لم يفيد أنه مع صريح البراءة لا قسامة ولا دية  
عليهم أي البقية أما حكم المدعى عليه فهو مسكوت عنه في هذه العبارة وإذا رجعنا إلى أصل  
المسألة فحكمه في غير مخاطبته بذلك أذهو من أهلها وقد ادعى عليه فوجد الشرط  
واتقى المانع من الإيجاب لعدم التبرئة في حقه في مخاطب بالوجوب وقد استوجه فتوى  
العلامة فبحم الدين الأستاذ الفاضل الشيخ محمود أمين الدين الدوري مفتي نغراس كنندرية  
سابقا في جوابه حيث قال لما رأينا القواعد الفقهية لا تأتي بالإيجاب إلا في ما إذا رجعنا  
قاضي ومفتي استئناف أسيوط بما رأينا من قولنا عن الموماليه لأن تعريف القسامة  
شامل لما إذا ادعى على بعض معين من أهل الهلة مع تبرئة الباقي ولا وجه لنفي القسامة  
عنه والمحال هذه انتهى وأما ما ذكره حضرة الاستاذ مفتي مجلس الأحكام في بعض  
اجوبته معارضة لذلك من أن ما نسب للامامة فبحم الدين على الوجه السابق مخالف  
لمتون المذهب حيث صرح فيها بأن القتل إذا وجد في دارين قوم فهي على عدد الرؤس  
فإن كان نصفها يزيد وعشرها العمر والباقي لذكر فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهم  
ثلاثا انتهى ولم نجد بعد التفتيش في كتب المذهب المعتمدة أنه إذا ابرأ الولي القاتل  
واحد منهم ينتقل ما عليه من الدية إلى شريكه الآخر كما يعلم من جواب حضرة الاشياخ  
ثم قال وعلى كل فلا جواب لناسوي ما أفردنا سابقا في هذه القضية من أنها كإحدى الدعاوى  
بمعنى أنه إذا أقام المدعى بينة على دعوته أهل بها والاحلف المدعى عليه يميناً واحدة  
وإن نكل قضى عليه كما يفاد ذلك من رد المختار وعند قول المتن وإن ادعى على معين منهم  
لا تسقط ولا احتجاج بحضرة الاشياخ الموماليه بما أفاده ابن خير الدين حيث كان مخالفا  
لمتون المذهب كما مر ذكره لأنه ليس بمن يرجع إليه في مخالفة متون المذهب لقوله على  
أن هذه العبارة المنسوبة لابن خير الدين لو وجدت منسوبة لوالده الشيخ خير الدين نفسه

لا يرجع إليها ولا يقول عليها حيث خالفت صريح متون المذهب كما هو معلوم انتهى  
كلامه فلا يجدى نفعاً في المعارضة إذا لمخالفة بين ما نقل عن العلامة فبحم الدين بن  
خير الدين وما في المتن مما تقدم ذكره من الإيجاب القسامة والدية على ملاك المكان  
الذي وجد فيه القاتل على عدد رؤسهم إذا وجدت الدعوى عليهم جميعاً أو بعضهم بدون  
تبرئة الباقي لأن شرط القسامة تقدم الدعوى على هذا الوجه أما بدونها فلا كما صرح جوابه  
الآخر أنه لو ادعى على غيرهم لا يخاطبون بشئ وأما إذا وجدت التبرئة لبعضهم مع  
الدعوى على بعض آخر معين لم يكن المبرأ محلاً للإيجاب ابتداءً فقد الشرط بالذنب له  
بوجود صريح البراءة في جهته فانحصر الإيجاب في المدعى عليه ابتداءً لكونه من الملاك  
لدارا ومن أهل الهلة مثلاً مع وجود الشرط في حقه وهو الدعوى عليه فلم ينتقل  
ما وجب على غيره إليه حتى يقال أن ذلك لا وجود لما يدل عليه في كتب المذهب  
وأنه مخالف لما يفهم من المتن فضلاً عن صريحها وأما الاستدلال بما أفاده في رد  
المختار فتسلا عن الزباني من أنه إذا ادعى على معين من أهل الهلة يكون إبراء  
لباقهم مع عدم التصريح بالبراءة وتسقط القسامة والدية عن الباقي وتكون  
الدعوى على المدعى عليه منهم كسائر الدعاوى فإن أقام الولي البينة عليه حكم بموجبها  
وإن عجز فليس له إلا عين واحدة على المدعى عليه ولا قسامة ولا دية بناء على الرواية  
المقابلة لما عليه العمل والفتوى وهي القياس فلا ينتج الإبقاء ما قيل تقريراً على  
أحدى الروايتين على الرواية الأخرى من أنه عند وجود التبرئة الضمنية لباقي أهل الهلة  
بالدعوى على معين منهم فقط تنتفي القسامة والدية عن المدعى عليه أيضاً وتكون  
كسائر الدعاوى بناء على رواية القياس فيقال نظير ذلك إذا وجدت التبرئة الصريحة  
كما هو موضوعنا بناء على رواية الاستحسان ولا يمكن الجزم بهههه هذا القياس على أن  
لسنا من بلغ هذه المرتبة مع احتمال اختلاف صاحبي القواين في ذلك لوجه يظهر  
لكل من جماع على أن لك ابتداء الفرق بينهما بأنه عند التبرئة الضمنية لم يقو حصر الدعوى  
في المدعى عليه حتى يقال أنه محال للإيجاب ابتداءً فيخاطب بالقسامة والدية وحده  
بخلاف ما لو صرح الولي بتبرئة غيره مع الدعوى عليه لقوة الحصر فيه وهو من أهل الهلة  
وقد وجد الشرط في حقه وهو الدعوى عليه فكان محلاً للإيجاب ابتداءً فيخاطب  
بما ذكرناه على سبيل الانتقال إليه من غيره كما قيل وحديث حكم الحما كم التمرعي  
بذلك فلا ينتقض حكمه بمجرد احتمال لم يتحقق وجهه لاسيما مع تعدده بما تقدم ذكره  
ههههه ما ظهر لي في الجواب والله تعالى أعلم لم بالصواب (سئل) بأفاده واردة من  
قاضي مديرية الروضة في ٢٤ جمادى الأولى ١٢٨٤ بخصوص تداع صوره ادعى عبد الرحمن  
القباني القرناز من أبي صيراب المرحوم محمد القباني على الحاضر معه بالجاس ههههه في  
المرلاوى من الناحية ابن المرحوم محمد المترلاوى بان المرحوم الشيخ علي المدي



ابن المرحوم الشيخ علي الازهرى ابن الشيخ نور الدين جال حياته وقف عقار من جملة  
معهم سنة ١٠٠٠ هـ لعمير نزل السكتان الكاشفة بالناحية المرقومة بخط حارة الجامع الكبير  
بمحارة الشيخ جيل كاملة العدة والآلة محدودة بمحدود أربعة الحد الغربي لمعصرة جارية  
في ملك أحمد هرجة بن مصطفى أبي هرجة ولا يعرف جده والحد الشرقي بحجر النبل  
المبارك وفيه الباب والحد القبلي لمعصرة ومقام الشيخ القهوجي والحد البحري لدار ملك  
مصطفى الهلالي ابن الشيخ حسين الهلالي ولا يعرف جده وانشأ وقفه لذلك على نفسه ثم  
من بعده على ولديه الشيخ أحمد وأحمد ثم على أولادهما وأولاد أولادهما وذريتهم وبعد  
انقطاع الذرية للرحمن الشرقيين وان أحمد ولد له الواقف مات عن ثلاثة أولاد  
أحمد وعبد الرحمن ومحمد واحد أحد الثلاثة اعقب ولدا يدعى عليا القباني وعبد الرحمن  
ومحمد لم يعقبوا وعلي القباني أيضا مات بالجد هادية ولم يعقب وان الشيخ أحمد ابن الواقف  
الثاني المذكور اعقب الشيخ عبد الوهاب وفاطمة وعائشة ومريم وخديجة ونفيسة  
ولم يعقب النسوة الخمسة والشيخ عبد الوهاب اعقب فاطمة ومحمد القباني وفاطمة  
اعقب محمد المنزلاوي والد المدعي عليه المذكور ومحمد القباني اعقب المدعي  
وأخويه عبد الوهاب القائب به كة بالشام وفاطمة المقيمة بسنود الغائبين عن هذا  
المهام وان المستحق للوقف المذكور الآن المدعي وأخوه فقط ولا شيء للمدعي عليه  
لكنه من ذرية البطلون والواقف شرط الاستحقاق لأولاد الظهور دون أولاد البطلون  
ولا يعرف مانع الوفاق في ذلك وان النظر يكون لهم المستحقين ولا يعرف  
استحقاق الاثنى كذا أم لا وان المدعي عليه واضح يده على المعصرة المرقومة من  
مدة عشرين سنة بالمدعي منه ولا يدفع أجرة لجهة الوقف والمدعي يرى تصرفه في ذلك  
ولا قدر له على منه من التصرف سيما وانهم مقيم بشيخ ومعية معود بقرطاس  
التي بيناها بين الناحية التي فيها المعصرة نحو الساهتين وان المدعي عليه تعدي على  
عدد المعصرة ونقلها منها ويطلب المدعي المذكور المدعي عليه برفع يده عن المعصرة  
وتسليمها له ليحوزها لنفسه ولا خويه ورجوع العدة كما كانت وباجرتها في مدة العشرين  
سنة بحساب كل سنة مائة وخمسين ريالاً بمعاملة كل ريال بقسمين فضة ودرجته و يسأل  
جوابه ثم ادعى عليه أيضاً ان محمد المنزلاوي والد المدعي عليه باع داراً ثلاثة ادوار  
كاملة بالناحية بخط حارة أولاد جيل بمحارة الجامع الكبير ملك عبد الوهاب القباني  
جد المدعي وهو وقفها حسب وقفية جده الشيخ علي المسدي والمستحق لها هو وأخوه  
فقط لرجل يدعى بكر أغا وان الدار تحت يده مصطفى بكر بن بكر أغا المذكورين  
نحو خمس وعشرين سنة وداراً أخرى بالناحية والمحارة المرقومة ملك عبد الوهاب  
القباني جد المدعي وترها ميراثاً وان بكر أغا الذي اشترى الدار المرقومة باع الدار  
الثانية ل محمد البراوي وفي يده الآن من نحو عشرين سنة وان حدود الدار المذكورة

اولا الاربعة الحد الغربي لسيرجة وهبة الجندى بن مصطفى الجندى ولا يعرف جده  
والحد القبلي للمحارة وفيه الباب والبحري لدار احمد السكافي بن حسين البحر يجي ولا  
يعرف جده والشرقي دار مصطفى عبد الصمد ابن الشيخ احمد عبد الصمد ولا يعرف  
جده وحدود الدار الثانية هي حدود الاولى فما الحكم في صحتها من عدمها (اجاب)  
الدعوى المذكورة على الوجه المسطور غير صحيحة والله تعالى اعلم (مسئل) عن حادثة  
واردة من طرف قاضي مديرية البحيرة في ١٩ رجب سنة ١٢٨٤ مضمونها حاصل  
تدعى داود سليمان القبطي على محمد الحاضر معه شقيق والده ابراهيم داود في يوم  
الاحد ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٤ ان داود سليمان ادعى على محمد المرقوم بان جد  
المدعي داود سليمان توفي قبل تاريخه وان محمد ميراثه في زوجه سكر بنت عوض  
مخايل وأولاده منها الثلاثة هم المدعي عليه والد المدعي وورثة له ثم توفيت الزوجة  
المذكورة عن أولادها المذكورين من دون شريك ثم توفي والد المدعي المذكور عن  
زوجه فومية بنت يوسف لوان وأولاده منها هم داود المدعي وابراهيم وشبابية  
ومصطفية من غير شريك وان الخلف عن جده داود سليمان جميع الدار وما فيها من  
الطاحونة بناحية ترسايد رب التراسنة محدودة بحدود اربعة القبلي لمكان المتداعين  
المذكورين والبحري لدار مصطفى لاجين ابن الحاج لاجين والشرقي للطريق وفيه الباب  
والغربي لدار ملك عبد الرحمن زيتون بن عبد الباقى بن احمد زيتون مات وتركها  
ميراثاً لورثته المذكورين وايضا اشترى المدعي مع محمد المذكور جميع قطعة أرض خربة  
من امرأة تسمى ستم بنت باشا مرجان من الناحية المذكورة بمبلغ أربعين قرشاً وبنائها  
داراً سووية بينهم محدودة بحدود اربعة القبلي يتهمى لدار ملك درويش برطع بن  
محمد برطع والبحري لدار المذكورة اعلاه المدعي بها والشرقي للطريق وفيه الباب  
والغربي لدار ملك عبد الرحمن زيتون المذكور وطلب المدعي من محمد ما يخصه في  
الدار الاولى ونصف الدار الثانية ليحوز ذلك لنفسه بالوجه الشرعي وذكر انه واضح  
بده عليه ما يغير حق وما نفعه من التصرف فيما يخصه بدون حق ويسأل جوابه عن ذلك  
فمسئل من المدعي عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع يده على المدعي به بشهادة شاهدين  
فاعترف بوقوع المتوفين وانحصار ميراثهم في ورثة تهم على الوجه المسطور وبوضع يده  
على المدعي به المذكورين كون المذكورين الاولين خلفاء عن جده المذكورين انه  
ملك المدعي عليه والدار الثانية ملك المدعي عليه ايضا خاصة اشتراها وبنائها لنفسه  
من ماله خاصة وبهذا ذلك كذا فلم يصدق المدعي فطلب منه يثبته هو وانصرف  
ثم في ٢٦ رجب حضر او عرف داود سليمان انه غايب في القيد وان نصيبه ان  
الحد القبلي للدار الاولى والطاحونة ينتهي لملك عبد الرحمن زيتون والبحري للطريق  
وفيه الباب والشرقي للدار المدعي بها ثانياً والغربي لدار الملك مصطفى لاجين حسب ما هو



موضح اعلاه والثانية حدها القبلي ينتهي لدار عبد الرحمن بن زيتون والبحري للطريق  
والشرقي لدار مصطفي برطع والغربي للدار الاولى فصدقه المدعي عليه على ان الحدود هذه  
هي الصحيحة دون الاولى فخر درر العلوم المهرز منظر قها والمفهوم حضرة مولانا  
مفتي الديار المصرية حالاً نروم الاطلاع على الدعوى المذكورة عيینه والا فادة من الحكم  
الشرعي فيها هل يرتفع التناقض الواقع من المدعي باختلاف الحدود غلطاً بتصديق  
غيره ان الحدود الثانية هي الصحيحة دون الاولى وتطلب البينة لاثبات وضع اليد  
بالحدود الثانية ولا ثبات دعوى المدعي ام كيف الحال افيديو ادام الله النفع بوجودكم  
(اجاب) هذه الدعوى غير صحيحة من وجوه لعدم تعريف الحد المورث به كرتبه الى  
جده وعدم تعريفه من اصحاب الحدود وبتد كرتبه الى جدهم وعدم بيان مقدار  
نصيبه بطريق الارث الذي طلب رفع يد خصمه عنه وعدم ذكر الحد في نصيب زوجته  
الحد وفي نصيب ابني المدعي الى ورثته بما قسمنا نف الخوصومة بينهم ما وبعد تهج  
الدعوى وجواب الخصم واثبات وضع يد المدعي عليه على ما توافقا عليه واقامة البينة  
من المدعي على ما انكره خصمه والتركية يقضي له بما ادعاه حيث لا مانع والا فلا ولا  
يمنع من ذلك غلط المدعي في التصديق على هذا الوجه حيث جابه خصمه باعترافه  
بوضع يده على الحدود الذي ادعى فيه فقال له عقب دعواه الاولى قبل ذكر الغلط ثم  
توافقا على الغلط في القيد ويدل لذلك ما نقله في الهندية عن فتاوى قاضي خان  
حيث قال ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولم يكن  
اخطا في الرابع لا يضر حتى لو قال المدعي عليه ليس هذا الحد وفي يدي او قال ليس  
علي تسليم هذا الحد وفاته لا تتوجه عليه هذه الخوصومة وان قال المدعي عليه هذا  
الحد وفي يدي غير انك اخطأت لا يثبت اليه الا اذا توافقا على الخطا فينتهت استئناف  
الخوصومة اه ونقله في الانقروية ايضا وكذا في جامع الفصولين ونور العيون ولا  
يعارض ذلك ما نقله في الهندية عن خزائن المفتين وكذا في جامع الفصولين والفصول  
العمادية نقلا عن فتاوى رشيد الدين من انه اذا ادعى دارا ذكر ان احد حدودها  
دار زيد ثم ادعى ثانيا ذكر ان هذا الحد دار عمرو ولا يقبل وان كان المدعي عليه  
يصدقه انه غلط او لا وعمل ذلك في الفصول الهادية بقوله لان الحدود بين هذا الحد غير  
الحدود بالحد الاول لوجود الفرق بينهما يجوب المدعي عليه في مسئلة الخاتبة بوضع يده  
على الحدود بالحد الاول ثم ذكر الغلط بعد اقراره بوضع يده على ما ادعاه المدعي  
ثم توافقا على الغلط كما في حادثة السؤال بخلاف المنقول عن خزائن المفتين وفتاوى  
رشيد الدين لعدم اقرار المدعي عليه بوضع يده على ما ادعاه المدعي بالحدود الاولى  
قبل ذكر الغلط والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من قاضي مديرية البحيرة في  
٢٢ رجب سنة ١٢٨٤ مضمونها ادعى السيد احمد ابوربيع بن عمراني ربيع على محمد البطل

٢٨

١٢٨٤

وشقيقه عمراني ربيع ولدى ابراهيم ابي ربيع وعلى ولدى شقيقه هما عثمان عمران  
وقيطاني ولدا عمران ابي ربيع من أهالي ناحية صفت اللين بان المدعي المذكور يملك  
دارا بالارث عن ابيه مات وتر كماله ميراثا بالناحية المذكورة بدرب ابي ربيع محدودا  
الحد القبلي ينتهي لداره لثالث على ابن الحاج عمر بن محمد والبحري لداره لثالث محمد العبد  
ابن محمد العبد الشهير بثلث والشرقي لداره لثالث أحمد هيكل بن محمد هيكل بن ابراهيم  
هيكل والغربي للزقاق وفيه الواجبة والباب وان المدعي عليهم واضعون يدهم عليها  
مدة ثمان وعشر بن سنة يدعي انه كان غائبا مع والده وعنه من مدة تزيد على ذلك  
بدون وجه شرعي ويطلبهم برفع يدهم عنها وتسليمها له بالوجه الشرعي ويسال جوابهم  
عن ذلك وسئل منهم فاجابوا بالاعتراف بوضع يدهم على الدار المذكورة بالارث عن  
مورثهم ابراهيم ابي ربيع المذكور لوفاته وانحصار ميراثه في اولاده محمد البطل وعمر  
وشقيقه هما عمران ووفاته عمران وانحصار ميراثه في اولاده عثمان وقيطاني وابراهيم  
وحسن من غير شرك وانهم واضعون ايديهم ومورثهم مدة تزيد عن ثمان بن سنة ولا  
يعرفون المدعي ولا نظروه ولا والده ولا عمه وانكر واملاك المدعي لدار المذكورة وثبت  
وضع يدهم على الدار المذكورة بشهادة كل من الشيخ محمد خضر الفقي ابن المرحوم الشيخ  
خضر والمكرم احمد ابي موسى ابن المرحوم موسى وعترف المدعي عليهم المذكورون ان  
المدعي المذكور كان ادعى عليهم عند نائب قسم اول جيزة ومنعه من الادعاء وحرلهم  
اعلاما بذلك وابرزوه من يدهم وقرئ بالجلسة دل مصدقونه ان المدعي المذكور ادعى  
دارا بناحية صفت اللين بدرب الرباعنة ولم يذكر لها حد وادعوا عليهم اجابوا بجوابهم  
اعلاه فطلب من المدعي المذكور بينة تثبت دعواه المذكورة لعدم صحة الاعلام لعدم  
معلومية المدعي به فيه فاحضر الحاج حسن بن الشافعي القاضي وشهد بان هذا المدعي  
السيد احمد اباربيع يملك دارا بالميراث عن ابيه عمراني ربيع ولا يعرف والده كائنة  
بناحية المذكورة بدرب الرباعنة محدودا القبلي على الجزاوي بن محمد الجزاوي  
والبحري يملك محمد العبد بن محمد العبد والشرقي يملك على هيكل بن محمد هيكل والغربي  
الطريق وفيه الباب ثم في ١٥ رجب سنة تار يخه حضر المدعي والمدعي عليهم وعرف  
المدعي عليهم ان الدار التي بايديهم في ناحية صفت اللين بدرب الرباعنة حدها القبلي  
على الجزاوي بن محمد الجزاوي والبحري يملك محمد الشامي بن الشامي سلامة حمدة  
الناحية كان والشرقي يملك احمد بحيرية واخوه ابراهيم التهامي وايوب اولاد علي بحيرية  
الشهير بثلث والغربي كاذ كوفي الدعوى وهذه الدار واضعون يدهم عليها عن ابيهم  
مدة ثمان بن سنة من غير منازع واما الدار التي يدعيها بالحدود التي ذكرها في  
دعواه لم تكن في ايديهم ثم افادوا ان الجهة القبلية ينتهي للسيد زلط بن عبد الرحمن  
زلط والبحرية ايضا ينتهي الى ملك حسن جاهين بن علي جاهين فافاد المدعي المذكور



ان الحمد القبل هو على الخزانة بن محمد وعمر والحمد البصري للامام محمد الشيعي بن الشيعي  
سلامة مشتركة من المدعي عليهم من اصل داره المملوك كلة المدعي بها وما كان مملوكا الى  
محمد العبد استر على عليه محمد الشيعي المذكور بعد وفاته والشرق للامام محمد بن حنيفة  
أبوب مشتركة من محمد اعلى هيكل بن احمد هيكل المذكور والغري للطريق وفيه  
الباب الامل الاطلاع على هذه المرافعة المذكورة والافادة عنها بما يوافق شرعا من  
كون المدعي تسمع دعواه المذكورة بالتوفيق المذكور ويطالب منه المينة ولا يقبل  
منه ذلك فيسددون ادام الله النفع بك آمين (أجاب) الدعوى المذكورة على الوجه  
المستور غير صحيحة والله تعالى اعلم (م- ثل) عن قضية واردة من طرف حضرة قاضي  
المنصورة مضمونها ادعى الحاج بسيوني سرخان على الحاضر معه بالملك المسكرم على  
سرخان من ناحية الحواونة بان المدعي المذكور ملك بمفرده دوار باطاحونة كائنة  
بالناحية المذكورة بحارة عبد الله محدود ودار بعة الحمد الغري الى دار ملك محمد  
نصر الدين ابن المرحوم نصر الدين بن المسكوي نصر الدين والقبلي الى الشارع وفيه  
الباب والشرق الى الشارع المسكوي والبحري الى دار حسن خضر بن خضر علام بن محمد  
علام وملك بمفرده جميع دار كائنة بالناحية المذكورة بالحارة المذكورة كان اشتراكها  
المدعي المذكور لنفسه في ٢٢ ربيع الاخر سنة ١٢٧٩ من مال السكهار جل يدعي الحاج  
محمد ابا عيسى من الناحية المذكورة ابن المرحوم محمد بن عيسى بن مصطفى بن عيسى بن  
٤٠٠ قرشا عملة دار بعة واقبضه بمبلغ الثمن المذكور من مال المدعي المذكور ووضع  
يده عليها وهي محدود بمحدود دار بعة الحمد الشرق الى دار ملك على حبيبة بن احمد حبيبة  
ابن محمد حبيبة والبحري الى شارع الحارة المذكورة وفيه الباب والغري الى ملك  
الباقع علام بن جلي - لام بن سليمان والقبلي الى براح الناحية الذي لا مال له وملك  
بمفرده ايضا جميع دار كائنة بالناحية المذكورة بحارة الطويلة كان اشتراكها لنفسه في ٢  
شوال سنة ٥٢٠ من مال السكهار جل يدعي احمد ابا عبد رب بن احمد الطويل بن محمد الطويل  
من الناحية المذكورة بثمان قدره ١٤٠ قرشا واقبضه بمبلغ الثمن المرقوم من مال المدعي  
المذكور ووضع يده عليها وهي محدود بمحدود دار بعة الحمد البصري بحدود ملك سليمان  
الطويل بن علي الطويل بن حسن الطويل ببعثه باقية الى دار ملك عوض سرخان  
ابن سرخان عوض بن محمد سرخان والحدود الغري الى الشارع المسكوي والقبلي الى دار  
ملك حسن سرخان ابن الحاج حسن سرخان بن محمد سرخان والشرق الى شارع حارة  
العبد لا وفيه الباب وجميع بنامه مكتب تعليم الاطال انما لنفسه في ارض براح  
ليست مملوك كلة لاحد كائنة بالناحية بحارة عبد الله المرقومة محدود بمحدود دار بعة الحمد  
الشرق الى براح الناحية الذي لا مال له والبحري لمحمد الناحية والغري الى مقبرة  
أموات والقبلي الى براح الناحية الذي لا مال له وفيه الباب وجميع ثلث طاحونة كائنة

بالناحية المذكورة بحارة الشيلان محدود بمحدود دار بعة البحر الى الارض البراح التي  
ليست مملوك كلة لاحد والغري الى دار ملك حسن عبد الله بن علي عبد الله بن حسن عبد الله  
والقبلي الى دار ملك السيد عبد الله بن محمد عبد الله بن عبد الله بن داود وفيه الباب  
والشرق الى شارع الحارة المذكورة آلت اليه الحصة المذكورة من والدته المرأة مهيبة  
بنف شمس الدين الشال بن محمد الشال من الناحية المذكورة ثم عادية قول ثلث  
الطاحونة المذكورة بخلاف عن المرحوم شمس الدين الشال بن محمد الشال بن علي  
الشال مع جميع زريبة مواش كائنة بالناحية المذكورة بحارة الشيلان المذكورة  
وجميع مهيبة ملاصقة للزريبة المذكورة محدودتين بمحدود دار بعة البحر الى  
دار ملك على بن عمو بن جاد الله بن محمد بن عمو والغري الى الشارع وفيه الباب  
والقبلي الى دار ملك عوض سرخان المذكور والشرق الى دار ملك على بن عمو المذكور  
وجميع زريبة مواش كائنة بالناحية المذكورة بالحارة المذكورة محدود بمحدود  
أربعة البحر الى زقاق معروف بالسيد زيدان وفيه الباب والغري الى دار ملك السيد  
زيدان بن محمد زيدان بن علي زيدان والقبلي الى دار ملك محمد الشناوي بن شمس الدين  
الشناوي بن محمد والشرق الى دار ملك محمد الشناوي بن يوسف الشناوي بن علي وان  
شمس الدين الشال المذكور توفي وذلك في ماله وتركة عنه ميراثا لمورثته وهم زوجته  
سرية بنت علي زيدان بن محمد زيدان وأولاده الاربع المورثون له منها هم ام ابوالخجا  
ومهيبة وفطومة وملتزمة من غير مشارك ثم توفيت فطومة عن كل من والدتها مريفة  
المذكورة وزوجها المدعي عليه وأشتقها وهم ابوالخجا ومهيبة وملتزمة المذكورون ثم  
توفيت سريفة الزوجة المذكورة عن أولادها الثلاثة المذكورين ثم توفي ابوالخجا عن  
كل من زوجته المرأة بنت ابيها بنت المرحوم محمد جاهد بن جاهد مريفة وولديه  
المرزوقين له منها هما محمد وأبو الخجا من غير مشارك ثم توفيت بنت ابيها المذكورة عن  
ولديها المذكورين من غير مشارك ثم توفيت مهيبة المذكورة عن ولديها المرزوقين  
لها من زوجها المرحوم احمد سرخان هو المدعي واخوته بنت ابيها من غير مشارك وان  
المدعي عليه المذكور كورة عددي ووضع يده على كامل الاماكن المعينة أهله بغير حق  
ومانع المدعي المذكور واخوته وخالتهم المرأة ملتزمة وولدي ابوالخجا المذكورين من وضع  
أبيهم على ما استحقوه فيما يغير حق وان كلام المرأة بنت ابيها بنت المدعي والمرأة  
ملتزمة خاتمه وولدي ابوالخجا المذكورين في الدوى عنه بماله من ذلك وفي مطابقة  
المدعي عليه برفع اليد عنه وفي حيازة ما يخصه في كل من ثلث الطاحونة والزريبة  
الثانية بالوجه الشرعي وقبل التوكيل لنفسه ويطالب المدعي عليه برفع يده عن  
الاماكن الخاصة بالمدعي المعينة اعلامة وليه اله ليحوزها لنفسه ويرفع يدها  
يخضع هو وموكليه في ثلث الطاحونة وفي الزريبة وبين والمهيبة المذكورة بطريق



الميزان الشرعي يجوز ذلك له ولم يماظر بق الشرعي وطلب سؤاله عن ذلك ثم بعد ذلك حضر المتدعيان المذكوران في يوم الاحد ٢٧ ب سنة ١٢٨٤ وطلب من المدعي الذي هو الحاج يسوي في اثبات وضع يد المدعي عليه الذي هو علي مرحان على الا ما كن المدعي بها المذكورة بالدعوى قبل توجه السؤال الى المدعي عليه فاحضر شاهدين شهدا بشهادة غير صحيحة ولا مطابقة لما ذكره في طالع على هذه الحادثة حضرة العلامة الفاضل والاستاذ الكامل مفتي الديار المصرية وفيه الحكم الشرعي فيهما هل لا يستل المدعي عليه عن جواب هذه الدعوى الا بعد ثبوت وضع يده بالبينة الشرعية واذا قام بذلك وعجز المدعي عن الاثبات بالبينة الشرعية وطلب تخليف المدعي عليه لا يجاب لذلك حيث لم يتوجه عليه سؤال اعدام اثبات وضع يده وهل يشترط في شهادة الشاهدين للذين يشهدان بوضع يد المدعي عليه تحديد الا ما كن المدعي بها تحديد معتبرا شرعا وما الحكم (اجاب) لا يتوقف سؤال المدعي عليه على اثبات وضع يده على العقار المدعى به عليه انما يتوقف ذلك على صحة الدعوى فان صحست سئل المدعي عليه عنها قبل اثبات وضع اليد على العقار المدعى به وايس اثبات وضع اليد على العقار شرطا للاحقة الحكم في دعوى الملك المطلق وما شابهه بل لا ينبغي اثبات وضع اليد على العقار قبل سؤال الخصم وعند الاحتياج الى اثبات وضع اليد يلزم تحديد العقار في شهادة الشهود او الاشارة اليه والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف نائب ولاية الشرقية مضمونها ادعى الخواجه مردروس بطرس التاجر في الدخان ببنذر الزقازيق شرقيته ابن الميت الخواجه بطرس ابن الميت سيجون من اسلامبول على محمود الشبكشي الحاضر معه ابن المرحوم محمد الشبكشي ابن المرحوم يوسف الشبكشي القائم عن نفسه والوكيل الشرعي التوكيل المطلق في خصوص ماسيد كفيه عن كل من والدته المرأة هبة الحلبية بنت المرحوم احمد حليبي ابن المرحوم حسين حليبي وعن زوجة اخيه شقيقة المرحوم السيد الشبكشي هي المرأة امونة بنت المرحوم حسن محمود ابن المرحوم علي محمود من ناحية بليس شرقيته اثبات ذلك ومعرفة بمشاهدة محمد قادوس الزيات ابن المرحوم حسن بن جودة وعلى صيام الزيات ابن المرحوم صيام بن سعد كلاهما من ناحية بليس المذكورة ومقيم ببنذر الزقازيق المذكور والثبوت الشرعي بطريقه الصحيح الشرعي بعد مراعاة واعتبار ما وجب مراعاته واعتباره شرعا بان المدعي المذكور يستحق قبل المرحوم السيد الشبكشي ابن المرحوم محمد الشبكشي ابن المرحوم يوسف الشبكشي من ناحية بليس المذكورة مبلغا قدره مائة وثلاثون جنيها ينتوذه باعينا من ذلك مائة جنية يثبتوكان دفعها المدعي له ثمن قطعة ارض وداخلها وكالة وسبع حوائط كانت بناحية بليس من مملوكة لوالدته المرأة هبة الحلبية المذكورة باع ذلك المدعي بطريق وكالاته عن والدته المذكورة وحرر المرحوم السيد الشبكشي

المدعى كورنيل المدعى الذى كورنيل ذلك مؤرخا فى ٢١ شعبان سنة ١٢٨٢ مشهولا  
بختمه واختام مذكورين صورته انه فى يوم الاثنين المبارك الموافق ٢١ شعبان  
سنة ١٢٨٢ صار تحرر هذه الشروط باسمنا وحقنا المرقوم ادناه السيد الشبكشى من  
ناحية بلبليس وكيل والدتى المرأة هبة الحليمية بانى بعث قطعة ارض بناحية بلبليس  
وداخلها وكالة وصبيع دكاكين للخواجه مردروس بطرس التاجر بندر الزقازيق وقد  
وقع الرضا والتوافق بذلك من دون اكراه ولا اجبار علينا وبفضلائنا الارض بمبلغا  
وقدره مائة جنيه يثبتو صنفين من الخواجه المذكور وقد تحررت هذه الشروط  
بيد الخواجه المذكور لاجل انه من بعد ثبوت حقنا على يد الشريعة حسب ما عرضنا  
للحكومة يصير تحرير الحاجة اللازمة للخواجه المذكور من دون اكراه ولا اجبار علينا  
واسمنا وختمنا بحجة علينا بذلك والله تعالى خير الشاهدين ولم يسامحه المبيع المذكور  
ولم يعرفه المدعى ولم يعرف حدوده وباقي ذلك ثلاثون جنيم ايمنو كان دفعها المدعى  
الى المرحوم السيد الشبكشى المذكور راجرة حائوث كائنه بناحية بلبليس المذكورة  
ايضامه ثلاث سنين من ابتداء ١٦ رجب سنة ٨٢ لغاية ١٥ رجب سنة ١٢٨٥  
بمقتضى شروط ديوانية تاريخها ١٤ رجب سنة ٨٢ ولم يل المحاثون المذكور بل  
أجره لتخصيص يسمى الخواجه لا مباوبة بالبدون علم الحكومة ووضع يده عليه لتحديد  
الآن وبعد ذلك توفى المرحوم السيد الشبكشى المذكور عن ورثة وهم شقيقه المدعى  
عليه والدة وزوجته الموكاتان المذكورتان وابنته هبة القاصرة عن درجه البلوغ فقط  
من غير شرك لهم ولا حاجب شرعى والمبالغ المدعى به المذكور باقى قبله ويسقطه المدعى  
فى تركته لعدم الان حيث انه استمسكه حال حياته فى مصالحه وشؤون نفسه وانه أقر  
بذلك حال حياته وصحة لدى بينة ويطلب المدعى المذكور اثبات ذلك على المدعى عليه  
وحيازة مثل المبالغ المرقوم من تركته المتوفى المذكور لنفسه بالوجه الشرعى ويسأل  
سؤال المدعى عليه عن ذلك فالحكم فى هذه المرافعة (اجاب) الدعوى المذكورة  
على الوجه المسطور غير صحيحة لسكونها غير مستوفاة فلا يستل عنها الخصم على هذا الوجه  
وبعد عدم معرفة المشتري حدود العقار الذى اشتراه من الوكيل المملوك لمؤكدة  
البائع فى بلدة معينة لا يجب فساد البيع لما فى رد الهتاف نقلا عن البرازيه باعه ارضا  
وذ كر حدودها لا ذرعها طولا وعرضا جازوا كما ان لم يذ كر الحدود ولم يعرفه المشتري  
اذ لم يقع بينهما تجاسد انتهى ومصرحوا بان المغد لا بيع الجعالة الفاحشة دون  
الجعالة اليسيرة ولم يتضح من دعوى المدعى انه هل اجاز الاجارة الثانية أم لا وان انعقد  
أصيل فى الاجارة أو وكيل وهل كان يمكنه نزع العين من يد المتاجر الثانى على فرض  
عدم الاجازة بشفاعه أو حمايته أم لا وفى اواخر كتاب الاجارة من الاشياء مانصه آجروا ثم  
آجروا من غيره فالثانية موقوفة على اجازة الاول فان ردها بطلت وان اجازها فلا جرم له



انتمى والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس استئناف مصر عن حادثة وقعت بين اخوة  
ثلاثة احدهم يدعى منصور البغل ترفع معه اخواه لدى قاضي مصر واستقر الحال  
بينهم على الصلح وحصل بينهم ابراء عام وتحرر بذلك اعلام شرعي من قاضي مصر ثم  
كتب على الاعلام المذكور جواب من بعض العلماء المحققين يتضمن ان الاخوين لو  
ادعىا على ورثة اخيهما المبرأ باعيان واطيان انها مشتركة بينهما وبين اخيهما المذكور  
تسمع لعدم دخوله في البراء المذكور ذلك بعد موت الاخ المبرأ المذكور وبناء على  
ذلك سمعت الدعوى لدى قاضي الخانكة وبه دلائل ثابتة حكم للاخوين بالاشتراك مع  
اخيهما فيما حصلت به الدعوى ولم ينظر راحة البراء المذكور ثم احيلت هذه المادة  
بعد ذلك في ورثة الاخ المبرأ الى المديرية على مجلس استئناف مصر لعرض ذلك على  
علماء المجلس واعطاء الافادة اللازمة من ذلك وقطع الاشكال في هذه الحادثة وصورة  
الافادة المهررة على اعلام قاضي مصر المذكور من حضرات العلماء سابقا وهم الشيخ  
عبد الرحمن البحر اوى والشيخ اسمعيل الحلبي والشيخ محمد سعيد الراعي المحمدية وحده  
بمطالعة هذا الاعلام والتأمل فيه فهم منه ان الاخوة المذكورين اصططوا مع  
بعضهم على قسمة الثمانية افدنة المذكورة والتخيل والدارم اعدا الطاحونة التي فيها  
بالقرينة الشرعية وان يدفع المدعى عليه للمدعين المبالغ المرقوم في هذا الاعلام في نظير  
الديون المترتبة للمورث المذكور الى آخر ما هو مسطر به وان المدعين المذكورين قد ابراء  
ذمة المدعى عليه على الوجه المستطور باطنه ولم يذكري الصلح ولا في البراء باقى المدعى  
به من الاطيان وبقى الاعيان الخلفة عن مورثهم فلم تدخل في الصلح المذكور ولم ينص  
على ترك الدعوى بها ولا في البراء المذكور لانه حصل على ما في ذمة اخيهما المدعى عليه  
والاعيان لا تعاق لها بالذمة فاذا اراد الاخوان المذكوران الدعوى فيما عدا ما وقع  
عليه العلم من باقى الاطيان وبقى الاعيان الخلفة تسمع دعواهما ولا يمنع من سماعها  
صدور البراء والصلح على الوجه المستطور فاذا اثبتنا شيئا مختلفا عن مورثهما فدخل  
في الصلح فعلى القاضي الحكم به شرعا واعطا وهما نصيبهما منه ويبيع الام نصيب ولديها  
من الطاحونة للمدعى عليه غير نافذ عليهما حيث كان بدون وكيل او وصاية ولم يميزا  
فيكون لهما اخذ نصيبهما من الطاحونة المذكورة وانصر للاخ المدعى عليه الامتناع  
عن شيء من ذلك ومضى هذه المادة لا يمنع من سماع الدعوى اذ لم يحصل ترك للدعوى  
مدة مائة من غير عذر شرعي تكو في من حاكم جابر والله تعالى اعلم (اجاب) بالنظر في  
الاعلام المهررة من حضرة قاضي افندي مصر المؤرخ ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٧١  
وجدهم تضمن ان الاخوين المدعين وانما هما المدعى عليه حضر والذى القاضي وذكروا  
له انهم اصططوا مع بعضهم على ان الثمانية افدنة الطين تركه المتوفى والتخل والدار  
الخلفة منه ما عدا الطاحونة التي فيها العلم يقسم بينهم بالقرينة الشرعية ويدفع

المدعى عليه المذكور لاخو به المدعين المذكورين سوية نظير ما استعمله من الاطيان  
المرقومة والديون المترتبة لا ترقى المذكور بذكر الاشخاص اصحاب الاطيان المرقومة  
وزيادة اعمار التخل المرقوم وبراءة ذمة اخيهما المدعى عليه المذكور بمبلغ الف قرش  
وما قفى قرش ثنتين واصططوا مع بعضهم صلحا شافيا كافيا جيدا مرضيا على ذلك  
وابرا المدعيان المذكوران ذمة اخيهما المدعى عليه المذكور عما اذ لك ابراء عاما  
شرعيا قاطعا مانعا عما جاز ما مسقطا بطلان لكل حق ودعوى وطلب وعين بالله  
سبحانه وتعالى ان وجب وقبل ذلك منهم المدعى عليه المذكور لانه نفسه وبولاه شريفا  
والافادة عن هذه الحادثة ان دعوى الاخوين المذكورين على اخيهما ما وعلى ورثته  
فيما يرجع الى المورث بشئ سابق على البراء العام المذكور لا تسمع لافرق في ذلك بين  
الدعوى بما يتعلق بالارث وغيره على ما عليه المأثور في البراء العام ولا مانع من صحة  
ابراء الذمة عن جميع الدعاوى الشاملة لدعوى الاعيان والديون اذ البراء عن الدعوى  
يقضى عدم استحقاق المبرأ الى المبرأ الجواب عما يدعيه عليه بشئ فيما مضى وهذا  
من الامور الاعتبارية التي تقوم بالذمة لامن قبيل الاعيان حتى يقال انها لا تقوم  
بالذمة على ان العرف العام الآن في مخاطبات الناس وعباراتهم وصكوكهم العسادية  
والمهررة من قبل القضاة في البراء العام انهم يعبرون بذلك ويريدون به ابراء ذات  
المبرأ عن سائر الدعاوى والحقوق فيجب اعتباره تعميما لكلام العقلاء عن الانشاء  
والابطال ولا يقال بزيادة هذا المعنى على معنى اللفظ المصرح به في البراء بعد التصريح  
بقولهما ابراء عاما مسقطا لكل حق ودعوى وطلب الى آخره وهذا على فرض تسليم ان  
جواب الدعوى لا يقوم بالذمة والله تعالى اعلم وكتب اسمه على هذا الجواب ايضا  
حضرة الشيخ علي البقلى الحنفى مفتى مجلس الاحكام والشيخ ابراهيم السقاء الشافى  
والشيخ مصطفى القرشى امين الفتوى وشملوه باختتامهم والله تعالى اعلم (سئل) عن  
حادثة واردة من قاضي المنصورة مضمونها ادعت المرأة صلوة بنت محمد المنجور ابن  
الشيخ احمد المنجور من المنصورة على المحاضر معهما بالمجلس الشرعى على الشعر اوى  
ابن الشعر اوى التمر تاشى الشبكشى بن محمد التمر تاشى من سكان المنصورة الثابت  
معرفتهما عينا بشهادة كل من السيد سعيد محمد المنزلاوى ابن السيد محمد المنزلاوى  
والشيخ احمد المنياوى ابن الشيخ احمد المنياوى من المنصورة بان المدعية كانت زوجا  
للمدعى عليه هذا وطلقة طالقة واحدة في ٢٦ رمضان سنة ١٢٨٣ ولم تعاشره من حين  
صدور الطلاق للآن وقد انقضت عدتها منه بالحيض وهي مرزوقة منه ببنت صغيرة  
تدعى حفيظة وهي المستقيمة لحضانتها وتطالبه بنفقة البنت المذكورة وابرة حضانتها  
بالوجه الشرعى وطلبت سؤاله عن ذلك مسئلة منه عن ذلك فاجاب بالانكار اصدور  
الطلقة المذكورة منه لما في التاريخ المذكور ووافر بانها لم تعاشره من التاريخ المرقوم



الآن وبانها رزقة منه بالبنف المذ كورة فكافت المدعية اثبات ما انكره شرعا  
فاحضرت كلاً من المذ كرم شعراوى القم تانى والد المدعى عليه والمذ كرم أحمد عثمان  
جاووش الشبكشى ابن المرحوم عثمان جاووش من المنصورة واستشهد كل منهما بما  
يعلمه في ذلك فشهد كل منفردا في وجه المدعى عليه بان هذا المدعى عليه طلاق زوجته  
هذه المدعية في ٢٦ رمضان سنة ١٢٨٣ ولم تعاشره من حين ذلك للآن فلم يبد المدعى  
عليه طعنات في شهادتهما وزكيا وعدلا سرا وعلنا بشهادة كل من المذ كرم ابراهيم أحمد  
جاووش الخياط ابن المرحوم أحمد جاووش والمذ كرم ابراهيم شوشة العقاد ابن المرحوم  
الحاج أحمد شوشة العقاد بالمنصورة التزكية والتعديل المعتبرين شرعا وحكم بثبوت  
الطلاق المرقوم وقررنا له عليه في نظيرة نفقة البنت المرقومة عن كل يوم من تاريخه  
ثلاثين فضة صاغا ديوانية وانصرف كل منهما على ذلك ثم بعد صدور ما ذكر من  
المرافعة والحكم على الوجه المسطور وحضر على الشرح راوى المذ كورو بهيئة المرأة  
صلوحة المرقومة وادعى عليها بانها لا تستحق عنده اجرة حضانة لبنتها احفيظة المذ كورة  
لانه يستحق في ذمتها ما لا قدره اربعة آلاف قرش عملة دارجة دفع ذلك لها عند  
طلاقها اجرة حضانة البنت المرقومة على وجه التجهيل مدة حضانتها وان المدعى عليها  
رضيت بذلك بوقتها وأقرت لدى بينة شرعية عارفين بها وبحضور ابيها بان المبلغ  
المذ كورو وصل اليها وانها ليس لها ما ابية عليه باجرة حضانة البنت المذ كورة الى حين  
انقضاءها وقد تحرر بينهما ورقة متضمنة لذلك ولوصولها مؤخر صدقها ونفقة عذتها  
وقد صارا اظهار الورقة المذ كورة فوجدت متضمنة لما ذكره المدعى المذ كورو وقال  
المذ كورو سؤال المدعى عليه المذ كورة عن ذلك وطلب منه ما من أخذت شي من اجرة  
حضانة البنت المذ كورة في الحكم انشره (اجاب) اذ اذكر المدعى ان المدعى عليها  
تعارضه في طاب اجرة الحضانة به يرحق وانه يطلب منع تعرضه له سمعت دعواه  
المذ كورة ولا يظهر كون ما تقدم من دعواه ادعاء عليه الطلاق وانكاره ايام واقامة البينة  
عليه به مانع ما من دعواه بعد ذلك التوافق معها على اجرة الحضانة الى انتهاء مدتها ودفع  
ما اتفق عليه من الاجرة مهلا والجمال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) بافاده وارده من  
الرزنامة وورقة في ٢٥ رجب سنة ١٢٨٥ مضمونها مؤمل بعد احاطة حضرته بمما  
احتوى عليه الاعلام الشرقي والورقتان المرسلتان ان طيه وما افاده حضرة نائب محكمة  
مصر من ان الاعلام المذ كورو غير مستوف شرعا من وجوه لم يبين منها سوى عدم تعيين  
من المبيع في شهادة الشاهدين ان تذكر مواياض كافة الوجوه اللازمة استيفاءها شرعا  
لاجل اخبار المديونة بتفهم القاضي عنها لانه اذا اعيد اليه بدون تفهم عن كافة  
ما ولازم لا يصير المحمول على استيفاء ما يجب شرعا (اجاب) مادامت مدعية الشراء  
غائبة عن بلد حضرة قاضي المنية ولا يمكن الحكم الا بعد تحليفها اليه في الشرعية فاذا

اعيد الاعلام المذ كورو ثانيا اليه وصار استيفاءه اللازم فيه مع ذلك الامر غير مستغن عن  
احالة القضية ثانيا الى حضرة قاضي مصر واذا احيات عليه فلا بد له من سماع الدعوى  
والبينة ولو على كتاب القاضي وتر كيتها وتحليف مدعية الشراء اليه ثم الحكم لها  
فالحكم في الحقيقة انما هو من حضرة قاضي مصر وامام اجراء حضرة قاضي المنية فلا بد  
حكمه بل هو مجرد سماع دعوى وشهادة ولم يتم اللازم للحكم على فرض كون ما اجراه  
مستوفيا ولا فائدة فيما أجرى في محكمة المنية الا اذا كانت شهود المبيع غائبين عن  
مصر بحجة المنية ويتعسر حضورهم مع انه يمكنهم تحصيل الشهادة لغيرهم اذا كان هناك  
عذر دافع لذلك على ان الظاهر ان الشاهدين بمصر كما يفاده الاعلام المذ كورو فيث كان  
الماتل الاحالة على حضرة قاضي مصر والحكم منه فيها فلا حاجة لتوسيع الدائرة فيجوز  
احالتها الى محكمة مصر لاجراء الاثبات على المنهج الشرعي ثانيا واما اذا احييت على  
حضرة قاضي المنية وصار اقرار كتاب التسكاف في هذه القضية بلا فائدة اخوية أو دنيوية  
فحضرة من العلماء الاعلام وبما علمه يظهر له ما يقتضي ايضاحه في الاعلام كما يوضح  
الحدود وبيانها وكون ثبوت الوكالة ضمن الدعوى لا مجردة وذكرا لثمن في الشهادة  
وكون عبارة المدعى عليه تفيد انكار الوصاية وموت المتوفى من مضمرا ارثه في ورثته  
المذ كورو من حيث ان الذي ذكر لا يفيد الا جعل الانكار قاصرا على البيع وكون البيع  
بعده ملك البائع ما يباعه بالارث صا درا من المورث في حال صحته والظاهر ان هذا كله  
نقص في حال كتابة الكتاب للاعلام وبالجمل فالنظر في هذه المسألة احالتها الى  
مصر لاجراء اللازم فيها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة وارده من طرف  
قاضي المنصورة مضمونها بعد ان ثبت معرفة ابراهيم رزقة ابن المرحوم ابراهيم ابي  
عبد الله من اهالي السفيطة القاصر عن درجة البلوغ سنة اثنتا عشرة سنة وخاله من  
وصي شرعي وأهلية وليا فقه محمد عبد الله ابن المرحوم نجم ابي عبد الله زوج المرأة مقبلة  
والدة القاصر المذ كورو المقيمين جميعا بناحية منية فضالة بشهادة كل من محمد الشرفاوى  
ابن المرحوم حسين الشرفاوى وفودة القصاراوى ابن المرحوم محمد القصاراوى من  
المنصورة كلاهما أقام ونصب مولانا الحاكم الشرعي بمدينة المنصورة محمد عبد الله  
المذ كورو وصيا شرعيا على القاصر المذ كورو وقبل محمد عبد الله المذ كورو ذلك لنفسه قبولا  
شرعيا ادعى محمد عبد الله الوصي على الحاضر معه بالهاس اسماء ميل العسال ابن المرحوم  
حسين العسال ابن المرحوم سليمان من اهالي منية فضالة بان القاصر المذ كورو كان  
يتعلم عند المدعى عليه صنعة البناء باذن والدته لكون المدعى عليه بناء فذا كان من  
المدعى عليه الا احضر له الحمار تعلقه وأمره ان ينقل عليه سببا من داره ويوجهه الى  
غيطه فامتنع أمره وصار ينقل السببا على الحمار المذ كورو من الدار الى الغيط في  
انشاء رجوعه من الغيط الى الدار وكما على الحمار جرى به الحمار في أرض مرتفعة



ومختصة فرقة ابراهيم رزة المذكور من على الحمار الى الارض فانما راس فخذه الايسر بسبب ذلك وصارت معالجته في اسبالية المنصورة فلم ير جرح لاص له بل حصل قصر في الفخذ المذكور بسبب ذلك قصت حرجله اليه و صار لا يستطيع المشي عليها الا بالتوك على العصا يطالب المدعى المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك ثم ما ويسال جوابه سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاقرار بدعوى المدعى المرقوم وصار حضوره باب الخبرة في ذلك وبنظرهم الى رجل القاصر المذكور شهدوا ان الذي نقص من حرجله المذكور ومن نفعه الثلثان يطالع على هذه الحادثة حضرة المفتي الحنفى بالهرموسة ويغيد المحكم الشرعى فيما هل يحكم على المدعى عليه بثلاث دية القاصر المذكور حيث استعمله في غير ما هو مآذون به من قبل والده وحصل منه ذلك سيما ان الاذن له والمعلم له القاصر المذكور لتعليمه صنعة البناء والده المذكور وما حكم الله أفيدوا الجواب (اجاب) اذا امر رجل صبياء بمجرور بعمل لا يترددون اذن من له ذلك فعطب الصبي منه ضمن الا امر كما هو صرح به في كتب المذهب فاذا ترتب على ذلك نقصان منفعة عضو الجني عليه فبقدر النقصان يؤخذ من جلة الدية بمعنى انه يقوم النقص الجني عليه لو فرض عدا مع هذا العيب ويقوم بدونه ثم ينظر الى مقدار التفاوت بين القيمتين فيؤخذ من هذا المقدار من جلة دية الحرفان نقص الثلثان فثلاث الدية وان كان اقل فيحاسب به وهكذا قال في الدرر في جواهر الفتاوى ضرب بيد رجل وورثه الا انه لا تصل يده الى قفاه فبقدر النقصان يؤخذ من جلة الدية فان نقص الثلثان فثلاث الدية وهكذا واقره المصنف انتهى املو حصل من هذه الجناية ثلث في العضو بحيث لا ينتفع به في الجس في دية هذا العضو لما في الدرايا وجب دية كاملة أى دية ذلك العضو رمى في كل عضو ذهب نفعه بضرب ضارب كيد شات وهين ذهب ضربه الى آخره والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مجلس الاحكام مؤرخة ٧ محرم سنة ١٢٨٦ مضمونها وورد للاحكام افادة من مجلس طنتا في ١٥ جاسنة ٨٤ ومعهها أوراق المرافعات التي حصلت على يد قاضي ومفتى وعلما طنتا بشأن ميراث عائلة الخادم ورغب الموما اليهم اطلاع حضرة تك وحضرة مفتى الاحكام على المرافعات وعلى ما افاده حضرة انهم ايضا قد اطلعوا حضرة مفتى الاحكام عليها وافتى بما تراهى له فلزم تحريره لورود الفتوى بالحكم الشرعى (اجاب) قد صار الاطلاع على أوراق هذه القضية التي من جلتهما صور مرافعات ثلاثة وقعت بين وكيل المدعىين بين الاتيين هما هاتم الخادمية وجعفران على المدعى عليه الشيخ مصطفى الخادم وصور الفتاوى المعطاة في هذه المادة التي من جلتهما الفتوى بالحررة من هذا الطرف وقد استخرجنا صورتهما من قيودات فتاوى المحاكم المصرية بقرينة هذا الطرف المؤرخة ٢٠ ربيع الاول سنة ٨٣ المنقولة بظاهر صورة المرافعة الثالثة فوجد حصول اختلاف وتناقض في بعض

الحجود بين الدعوى الثلاث بالنسبة لادقار الذي تبكرت به الدعوى على مقتضى ما هو مسطر بظهورها في الاوراق المذكورة فاذا ثبت التناقض المذكور بوجهه الشرعى منع من سماع الدعوى اذا لم يوفق المتناقض بين كلاميه عند الامكان فالذى يستحسن في هذه المادة ان تسمع المرافعة فيها ويطالب من كل من الخصمين بتعظيم ما هو مقتضى من قبله وان كان لاحدهما من المناقضة مع خصمه يذكرها في كلامه ويستدل بخصمه عن سابقا ان اعترف بما يفيد التناقض ينظر فان أمكن التوفيق ووفق قبل ذلك منه ثم تطلب الابينة على اثبات الحق اذ لم يكن هذا ما نتم بحكم المدعى بحقه ان اثبت بالوجه الشرعى واثبت وضع يد خصمه على العقار المدعى به وهذا انما هو شرط اقصاه كما فقط لاهية الدعوى وسؤال الخصم خلاف الما قبل وأما اذا لم يوفق المدعى أو كان التوفيق غير ممكن فانه يحكم بغيره من الدعوى في خصوص ما وجد فيه التناقض فقط دون غيره والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من محافظة مصر في ٢ محرم سنة ١٢٨٦ مضمونها على افادة محافظ دمياط بقصد اعطاء الجواب بالحكم الشرعى في المرافعة الواردة من قاضي دمياط التي مضمونها بحضرة كل من حضرة مولانا مفتى افندي الثغر ومولانا الشيخ حسن عبد الرزاق ومولانا الشيخ محمد البناء ومولانا الشيخ مصطفى الدمنوري وحضر الخواجا حبيب عنموري ولدا الخواجا يوسف عنموري ولد بطرس عنموري ولد حنا عنموري وحضر المحضرة المكرم ابو العلاء الكرش من تجار المنزلة ابن المرحوم السيد احمد الكرش وادعى هذا الذي حضر عن نفسه وبوكالته عن والده منته بنت تقولا المحوى وعن أشقائه الاربعة البناغين هم اسكندر وسليم وحسين وهيب لانه الثابت قوله عنهم بالهاتم بالطريق الشرعى المقيد بضبطه جزء ١٤ على هذا الذي حضر المحضرة بعد ثبوت معرفتهم جميعا بالحاضر بن اعلام بان المدعى عليه باع الى والده المدعى المذكور جميع اثاره الكاش بشعر دمياط بخط القباقي على بحر النيل المتوصل اليه من طريق المجلس السعيد بمبلغ مائة وسبعة وعشرين جنبا انجليريا وقبض منه الثمن الحدود الشادر المذكور بمقدار أربعة امد القبل ينتهي الى ساحة أرض من حقوق العامة والمحد البحرى ينتهي الى ساحة أرض ايضا من حقوق العامة والمحد البحرى ينتهي الى فسحة أرض من حقوق العامة فاصلة بين ذلك وبين منزل بيد الملم محمد الجيار بن ابراهيم بن محمد ومنزل عباس خفاجي ابن الحاج احمد خفاجي ابن الحاج محمد خفاجي وباقي ورتة ابيه والمحد الغربى ينتهي الى طريق ضيق فاصل بينه وبين بحر النيل وان ارض الشادر المذكور ظهرت مستحقة للمعوم وحكم فيها بالبيسة الشرعية ومن حيث ان الارض صارت مستحقة وصار الشادر لا ينتفع به فيطالب المدعى عليه برد الثمن الذي قبضه من والده ورجوع الشادر الى البائع المذكور بالوجه الشرعى ويسال سؤاله عن ذلك سئل من ابى العلاء المذكور المدعى عليه عن ذلك فاجاب بان البيع



الذي صدر منه لوالد المدعي المذكور في بناء الشادر فقط دون الارض وقبض منه  
 الثمن وانه لم يبيع الارض لكونها من ارض الجزيرة وليس مال السكنا وليست في حقه  
 فطلب من المدعي بيعة شرعية تشهد له طبق دعواه فاحضر الشيخ تاج الدين الحاج  
 محمد حبيب وادى شهادته في وجه المدعي عليه به الاستشهاد بمعرفة الشادر المذكور  
 وحدده بحدوده المذكورة ومعرفة المدعي ووالده والمدعي عليه المحاضر بالجلس وان  
 ابا العلا السكرش باع الى الخواجا يوسف بن يوسف المدعي والشادر المذكور بمائة  
 وسبعة وخمسين جنينها النجاشية قبضها ابو العلا المذكور ولم يفصل وقت البيع بين الارض  
 والبناء وانه يشهد بذلك ثم احضر المعلم محمد الجيار ابن المرحوم ابراهيم الجيار وشهد في  
 وجه المدعي عليه بالاستشهاد بمعرفة المدعي ووالده والمدعي عليه والشادر المذكور به  
 وحدده بحدوده المذكورة وانه كان بوكالة الارز فحضر له ابو العلا السكرش المحاضر هذا  
 مع الخواجا يوسف بن يوسف المدعي والشادر المذكور وقال له ابو العلا المذكور اني بعثت  
 الى الخواجا يوسف بن يوسف المدعي والشادر المذكور بمائة وسبعة وخمسين جنينها النجاشية قبضت  
 منه الثمن وتوجه معهما الى الشادر وشار له ابو العلا المذكور بان هذا هو الشادر الذي  
 بعته الى الخواجا المذكور ورواه من وقت شرائه لذلك واضع يده عليه وانه يشهد بذلك  
 ثم حضر الشيخ ابراهيم الجيار شقيق المعلم محمد الجيار المذكور وشهد في وجه المدعي عليه  
 بالاستشهاد بمعرفة المدعي ووالده والمدعي عليه المحاضر بالجلس وبمعرفة الشادر  
 المذكور وحدده بحدوده المذكورة وانه كان بوكالة الارز المعروفة بوكالة الافندي  
 فوجه ابا العلا السكرش المحاضر بالجلس المدعي عليه مع الخواجا يوسف بن يوسف المدعي  
 المذكور بوكالة المذكورة فقال له ابو العلا المذكور اني بعثت الى الخواجا  
 يوسف بن يوسف المدعي المذكور الشادر بما فيه العواميد والسنايل الخشب بمائة وسبعة وخمسين  
 جنينها النجاشية قبضت منه الثمن بالتمام والكمال فقلت له اي شادر فقال لي الشادر  
 الذي بجانب المكان الذي بيدي فقلت له شهدت بذلك واني اشهد بذلك حضرته  
 مولانا العلامة مفتي افندي الثغر المحررا علاه صورة القضية المسموعة بحضور حضرته  
 بالجلس العلمي بدوان المحافظة وقد انتهى الحال للاستهام من حضرته كم هل ثبوت  
 استحقاق الارض المذكورة من جلة العيوب التي ثبت بها خيار الردا ويصح البيع  
 في البناء ويرجع بقيمة الارض بحصتها من الثمن وهل خيار العيب موقوف ام لا وهل  
 اذا شهدت بيعة بان البائع اشهدهم انه باع لوالد المدعي الشادر او جميعه الشادر ولم  
 يتعرض لبناء ولا ارض وقت الاقرار يدخل في الاقرار بذلك الارض والبناء ام لا  
 وهل اذا اقام البائع بيعة على انه باع له البناء دون الارض والمشتري اقام بيعة على انه باع  
 له جميع الشادر فن تقدم بيعة منهما المقصود الافادة مما ذكر بالوجه الشرعي وبذا  
 لزم تحرير في يوم الخميس ١٧ محرم سنة ١٢٨٦

هذه القضية: ستعلم عن من مفتي الديار المصرية او من مفتي الاحكام بالهرسة تكون  
 انه اشبه على الحكم ولم اقف عليه في ما بين يدي من كتب المذهب وفوق كل ذي علم  
 عليم (اجاب) لو قبض المبيع فاستحق به منه بطل البيع بقدره ثم لو اورث الاستحقاق  
 عينا فبما بقي كدارو كرم وارض وزوجي خف ومهر اهي باب وقت يخبر المشتري في اخذ  
 الباقي بحصته من الثمن او رده والرجوع بكل الثمن كما صرحوا به ومستلثان هذا  
 القبول وقد صرحوا ايضا بان خيار العيب يورث فيخلف وارث المشتري مورثه في الرد به  
 لكن لا يقضى للمدعي بالرجوع على بائع مورثه بمجرد هذه الشهادة على هذا الوجه لعدم  
 كفايتها المخالفة شهادة الثانية للدعوى بزيادة ذكر المحاضر في المبيع عن الدعوى وقصور  
 شهادة الثالث لعدم ذكر الحدود في الاقرار او ذكر ما يفيد ان المقرب هو الذي حدده  
 الشاهد اول ولا تعتبر بيعة البائع على انه باع البناء دون الارض اذ هي بيعة في ان ثبت  
 وارث المشتري وهو ان المدعي عليه باع من مورثه بيع الشادر بالوجه الشرعي  
 الشامل للارض والبناء بحسب المتعارف في التعبير بعد تصحيح دعواه باستيفاء ما يلزم  
 شرعا اذ هي على الوجه المعلوم غير صحيحة لعدم ذكر موت المشتري وانحصار ارثه في  
 المدعي وموكله مثلا او ذكر انه موجود وان المدعي يدي بالثمن وكيل عنه اذ بمجرد كون  
 المشتري بالمدعي لا ينتصب خصما عنه بدون احدى هذين الوجهين مثلا والله تعالى اعلم  
 (سئل) عن مراعاة سابق ورودها من نائب الشرقية واعطى عنها الجواب من هذا  
 الطرف بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٢٨٥ وهي مسطرة في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى بهذا  
 التاريخ ثم بعد وصولها الى النائب المذكور ذكر في شأنها ما ياتي ثم في يوم الثلاثاء ٢٢ ربيع  
 الآخر سنة ١٢٨٥ حضر الخواجا مدروس المدعي المذكور ورويته بنفسه افادة حضرته  
 ولا نامفتي افندي الموصى اليه اجاب قائلا انه لا يعرف القطعة الارض ولا الوكالة ولا  
 السبع وان ثبت الاخذة في اوله ودون ذلك ولا مقدار اذ رده ولم يستلم ذلك ولم يضع يده  
 عليه من وقت الشر اى الى الآن وانه لم يجز الاجارة الثانية وان العاقد اصيب في الاجارة  
 وانه لم يمكنه تزاع العين من يد المستاجر الثاني لا بنفسه ولا بواسطة الحكومة فنظر  
 هذه الصورة بطرف حضرته استاذنا مولانا العلامة المحام الفاضل خاتمة المهققين مفتي  
 افندي الديار المصرية ويكرم بافادة الحكم الشرعي من حضرته لا زال له بالاقامه دين  
 وادام الله النفع به لجميع العالمين آمين (اجاب) الحال على ما هو عليه في دعوى عن  
 المبيع واما في دعوى الاجرة فان طلب المدعي بعد صحة دعواه يستل الخصم عنها ثم  
 يحكم بما يظهر في المحادثة بطريق شرعي من الزام التركة عند تحقق الموجب او منع  
 الخصم عند عدم واقعه تعالى اعلم (سئل) بافادة من حضرته الشيخ عبد الرحمن الراجحي  
 مفتي مجلس بنها مؤرخة غرة ربيع الاخر سنة ١٢٨٦ مضمونها انه حاصل له توقف فاما  
 يحكم به في المرافعة التي على الخطاب الوارد من طرفه وحيث لم يمكنه الحضور الا ان لزمه



عن هذا الطرف يؤمل افادة الحكم الشرعي عليها وصورتها حرقا ادعى كل من  
المكرم عمر عبد الوهاب واخوته شقيقته المرأة خضره ولدى المرحوم عبد الوهاب الفرس  
ابن المرحوم حسن ابي حطب الباليين العاقلين الراشدين على المكرم محمد حجاج البائع  
العاقل الرشيد الحاضر معهم ما يجلس المشار اليه منهم ابن المرحوم علي حجاج ابن  
المرحوم حسن الثالث معرفتهم بشهادة المكرم موسى نعيم ابن المرحوم محمد نعيم  
وموسى عيسى ابن المرحوم الحجاج موسى عيسى الجميع من ناحية ام صالح منوفية  
بان فيها قبل تاريخه تعدى المدعى عليه المذكور على ائني المدعين المذكورين  
شقيقهم مامورهما المرحوم محمد عبد الوهاب ابن المرحوم عبد الوهاب الفرس ابن  
المرحوم حسن ابي حطب المذكور وضربه وهو قائم في فاعة محمد بن كرم من الناحية  
بمدينة دولا بطن في رأسه فانه لقت ومات بسبب ذلك ثم ذبحه به بعد موته وقسمه  
نصفين وقطع لسانه وانفه ودفنه مع كل من عبد كرم وصاروه هذا لرجل بن محمد خيل والد  
محمد خيل الحاضر بن هؤلاء بالجلال في ضريح الشيخ أبي زكريا السكاك هناك وانه  
توفي عن وارثيه اخويه المدعين المذكورين فقط من غير شر يك ولا حاجب شرعي  
لهما في ذلك ولا قاتل له سوى المدعى عليه بعد امنه على الوجه المستطور ويطلب  
المدعين المذكور ان اثبات ذلك على المدعى عليه وقتله قصاصا بالوجه الشرعي  
ويسالان جوابه عن ذلك ومثل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف  
بهمه نسب ووراثة المدعين المذكورين مورثهما المتوفي المذكور فاثبات ان المتوفي  
المذكور كان تكام في نساء منزل المدعى عليه فوجه له المدعى عليه وهو قائم بمنزل  
نصاره كرم وضربه بمسوقه مرتين في رأسه فانبطحت وصار يرفس ثم بعد ذلك ذبحه نصار  
عسكر المذكور ومات بسبب الذبح والضرب المذكورين عن وارثيه المدعين المذكورين  
فاستفصل من المدعى عليه المذكور ان كان ضربه لا توفي المذكور هو القاتل والمهلك  
له بحيث لا يعيش بعده أم لا فاجاب بانه يعيش بعده والعلم عند الله وان موته من الذبح  
المذكور فالحكم (اجاب) اطاعت على صورة المرافعة المرفوعة مع هذا المسطرة  
بشقة يدون تاريخ ولا اسم ولا ختم عليها من أحد والا فادة من الحكم عنها ان موجب  
اقرار المدعى عليه المذكور على الوجه المستطور في هذه الدعوى نصف الدية في ماله بناء  
على ما روي عن أبي يوسف من انه اذا قال ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى  
يقول هذا ولم يصرح المقر هنا بالعمد على ما في هذه المرافعة بل اقر بمشاركة غيره في قتل  
المقتول وان موته بسبب ضرب به من المقر بالمسوقه على رأسه وانبطاحها وعن اشركه معه  
في قتله بالذبح بعد ذلك فوجب على نفسه نصف الموجب وهذه الرواية هي الجارية  
عليها العمل الآن في قضايا القتل أما على الرواية الاخرى اذا كان يوجد منه ما يفيق  
الاقرار بالعمد فيكون للولين قتله لا قراره بالقتل العمد وتصدقهما له فيه وهذا

بناء

بناء على قول صاحبين الجارية عليه العمل الآن من ان القتل بالمثل محدود ودعوى  
المقر مشاركة غيره في ذلك لا تغدو سوى ايجاب نصف الدية عليه في الوجه الاول وان  
اقام الوليان بينة طبق دعواهما حكم لهما بوجوبها والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة  
من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٢٨٦ مضمونها مجلس طنتدا  
برغب بافادته اطالع حضر قسكم وحضرة مفتي الاحكام على واقعة قضية وفاة على  
أبي زيادة من سنبادة للافادة عن الحكم الشرعي فلم ترقى محضرتكم وواقعة القضية  
محررة بالقائمة عليه كي بعد مناظرتها بالتحاد كم مع حضرة مفتي الاحكام ترد الافادة عن  
الحكم الشرعي لاجل اخطار مجلس طنتدا ومضمون الواقعة في يوم الاربعاء ١٣ ربيع  
الاول سنة ١٢٨٦ بمجلس طنتدا بمحضرة حضرات وثيقه ووكيله واهضائه ومفتيه حضرت  
لدينا المرأة خديجة بنت المرحوم أحمد عبد ابن المرحوم ابراهيم بن عبد من أهالي ناحية  
دماص بمديرية القهيلية وادعت بالاصالة عن نفسها ويطريق وكالة الشرعية عن  
بناتها البكر الباقية مريية بنت المرحوم على أبي زيادة المقيم كان بعزبة الحاج ابراهيم  
أبي سن الكائنة باراضي ناحية سنبادة بمديرية البصرة ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم  
على من أهالي دماص المذكور كورة اعلاه وكالة الشرعية المطلقة المفوضة العامة في شأن  
ماسيد كرفيه وغيره ويطريق وصايتها الشرعية على كل من سيد احمد وبنو ابراهيم ومحمد  
وعلى فطومة والشاذلي وموسى وفاطمة القهر الثمانية عن درجة البلوغ اولاد  
المرحوم على أبي زيادة بن سيد احمد بن على المذكور وذلك بموجب ماهر مطر بالاعلام  
الشرعي المهر من محكمة دمخور البصرة المشمول بختم حضرة قاضيها المؤرخ في ٢٧ محرم  
سنة ١٢٨٦ على غرماشها الحاضر بن معها بالجلال من المرقوم هم الجارحي محروس من  
أهالي ناحية البريجات بمديرية البصرة ابن المكرم محروس موسى ابن المرحوم موسى حمزة  
ومحمد أبو عبد الله من ناحية دلهانس بمديرية المنية وبنو زار بالوجه القبلي المقيم  
باراضي زاوية حور بمديرية البصرة ابن عبد الله حسن بن حسن الذيب وعبد الكريم  
محمد بن عمر بن العمائم المقيم بناحية الخزان بمديرية البصرة ابن المرحوم محمد منصور بن  
منصور ويوسف البص من عمر بان اولاد على المقيم بناحية الخزان المذكور كورة ابن المكرم  
خليل البص وبركات واعر ابن المرحوم على واعر ويوسف بن عمر ابن المرحوم يسوي  
مرعي من أهالي ناحية سنبادة المذكور كورة كلاهما اثبات معرفة المدعية المذكور كورة عينا  
واسما في شأن ماسيد كرفيه بشهادة كل من الحاج علي عبد المتعال ابن المرحوم الحاج  
علي عبد المتعال والمكرم أبي القنوج فتح الباب ابن المرحوم فتح الباب عبد الرحيم من  
أهالي ناحية دماص كلاهما ثبوتنا شرعيان المدعى عليهم المذكورين تعدوا على على  
أبي زيادة زوجها ابن سيد احمد أبي زيادة بن على المذكور كورة اعلاه فالحجاري محروس  
ومحمد أبو عبد الله وعبد الكريم محروس ويوسف البص المذكورون اعلاه ضربوا عليها



أباز يادة المذ كوراء لاه بالسكا كين في رأسه وفي يده مفرقا حتى قطعت الجلود والدم  
واسالت الدم واحد منهم الجارحي محروس ضربه أيضا بنوت من الخشب الشوم على  
جسمه تعمد منهم له وعدوانا عليه ومات لوقته بسبب ذلك في ليلة الاربعاء ٢٥  
ذى الحجة سنة ١٢٨٥ وانهم أقروا بذلك بحضور بيعة من المسلمين العدول ويسوي في مرضي  
وبركات واعر المذ كوران هما اللذان دالا الاربعه أشخاص المدعى عليهم المذ كورين  
على سرقه مواش من المذ الذي كان فيه المتوفى المذ كور وبسبب ذلك حصل لزوجه  
القتل من الاربعه أشخاص المدعى عليهم المذ كورين وانحصر ميراثه الشرعي في كل  
من زوجته المدعية المذ كورة واولاده التسعة منهم سريه الموكاة المذ كورة وسيد اجد  
وابراهيم ومحمد وعلى وفضومة المرزوقون له من زوجته المدعية المذ كورة والشاذلي  
وموسى وفاطمة القصر المرزوقون له من مطلقته المرأة فاطمة بنت المرحوم علي زين  
ابن المرحوم علي من ناحية دماص المذ كورة اعلاه من غير شريل ولا حاجب شرعي  
ولا وارث له سواهم وتطالب المدعية المذ كورة المدعى عليهم المذ كورين بما يترتب على  
ذلك شرعا وتسال سؤالهم عن ذلك مثل من المدعى عليهم المذ كورين عن ذلك فأجاب  
الجارحي محروس ومحمد أبو عبد الله وعبد الكريم ومحمد يوسف البص المذ كورون  
بالانكار لدعوى المدعية المذ كورة وجحدوها بهذا كليا وأجاب يسوي في مرضي وبركات  
واهر المذ كوران بالاعتراف بوفاة المتوفى المذ كور وانحصار ميراثه الشرعي في ورثته  
المذ كورين على الوجه المستطوع من غير شريل وانكر اماء ذلك وجحدوا بهذا كليا  
فكلفت المدعية المذ كورة اثبات دعواها المذ كورة شرعا فودعت بذلك وانصرفوا على  
ذلك ثم في يوم الثلاثاء ٩ منه سنة ناريج حضر المدعية المذ كورة مع المدعى عليهم  
المذ كورين بالجلسة المشار اليه بحضور من ذكره وحضر المدعية المذ كورة الشيخ محمد  
الشامى كاتب محكمة دمنهور البحيرة ابن المرحوم السيد محمد الشامى ابن المرحوم السيد  
عبد الله الشامى من أهالي وسكان ناحية دمنهور المذ كورة واستشهدوا بما علمه في  
ذلك فشهد على انفرادهم واجهة المتداعين المذ كورين بقوله أشهد بان عبد الكريم  
محمد اهذا ومحمد عبد الله هذا والجارحي محروس هذا أقروا بانهم ضربوا عليا بأباز يادة  
المنفرد بهذا الاسم واللقب بناحية سنيادة زوج المرأة خديجة المدعية هذه بالسكا كين  
في يده التي كانت بأيديهم مع مشاركة يوسف البص هذا ويسوي في مرضي هذا وبركات  
واهر هذا في الضرب المذ كورة تعمد منهم له وعدوانا عليه ومات بسبب ذلك الضرب  
لكونه وقع في آن واحد لكن لا أعلم موته بسبب أى ضربة من الضربات المذ كورة  
لكونه حصلت منهم في آن واحد وكان ذلك بعد ان كراه عليهم واحضرت المدعية  
المذ كورة سبعة أشخاص وشهد كل واحد منهم على انفراده بعد استشهاده بمواجهة  
المتداعين المذ كورين بالجلسة المشار اليه بشهادة توافق الدعوى واحضرت أيضا

المدعية المذ كورة ثلاثة من مشايخ البلاد ذكرت اسماءهم فلم يستشهدوا واحضرت  
المدعية المذ كورة كلاً من المذ كرم محمد دب عيص الفلاح ابن المرحوم سليمان بعيسى ابن  
المرحوم علي بعيسى والمذ كرم محمد رومية التاجر ابن المذ كرم محمد رومية ابن المرحوم ابراهيم  
رومية من أهالي ناحية دمنهور البحيرة كلاً هما وشهد كل واحد منهما على انفراده بعد  
استشهاده بمواجهة المتداعين المذ كورين بقوله أشهد بان الجارحي محروس هذا ومحمد  
عبد الله هذا وعبد الكريم محمد اهذا أقروا بانهم ضربوا عليا بأباز يادة المنفرد بهذا الاسم  
واللقب ببلدته ناحية سنيادة زوج المرأة خديجة المدعية هذه بالسكا كين والنيابت  
التي كانت بأيديهم على يده مع مشاركة يوسف البص هذا ويسوي في مرضي هذا وبركات  
واهر هذا معهم في الضرب المذ كور ومات بسبب ذلك تعمد منهم له وعدوانا عليه  
ولكن يوسف البص ويسوي في مرضي وبركات واعر المذ كورين لم يعترفوا بشئ من ذلك  
واعترفوا أيضا بانهم لا يدرون موت علي أي زيادة المذ كور بسبب أى ضربة من  
الضربات المرقومة يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك ثم في يوم الاثنين ٢٥ منه حضر  
المدعية المذ كورة مع المدعى عليهم المذ كورين اعلاه واحضرت المدعية المذ كورة  
ثلاثة ذكرت اسماءهم ولم يستشهدوا كون كل منهم شيخ بلده وشاهد من ذكر اسمهما  
وشهد كل واحد منهما شهادة تطابق الدعوى واحضرت أيضا عليا عسكر الفلاح  
ابن المذ كرم يوسف عسكر وشهدت هادة تطابق الدعوى ثم في يوم الاربعاء طاهر جادى  
الاولى سنة ١٢٨٦ حضر المدعية المذ كورة مع المدعى عليهم المذ كورين واحضرت  
المدعية المذ كورة محمد اهذا الطار ابن المرحوم الشيخ محمد الطار وشهدت هادة تطابق  
الدعوى يطالع على هذه المرافعة الشرعية حضرة مولانا الاستاذ مفتى أفندى  
الديار المصرية وحضرة مولانا الاستاذ مفتى أفندى الاحكام ويغيدان الحكم الشرعي  
هل اذا ثبت وفاة المتوفى المذ كور وانحصار ارثه في ورثته وتوكل المدعية ووصايتها  
على الوجه المستطوع بالوجه الشرعي يحكم بالقصاص على الجارحي محروس ومحمد عبد الله  
وعبد الكريم محمد عيسى وشهادة الشهود المذ كورين بعد التزكية الشرعية أم كيف  
وما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) مشه ولا أيضا انجتم واسم حضرة السيد على محمد مفتى  
الاحكام شهادة محمد دب عيص الفلاح ومحمد رومية المذ كورين على اقرار الثلاثة  
الاشخاص الذين هم من ضمن المدعى عليهم على الوجه المستطوع في شهادتهم لم تطابق  
دعوى المدعية المذ كورة على فرض صحتها اذ حصل دعواها ان الاربعه الاشخاص  
المدعى عليهم القتل ضروا المذ وفي بالسكا كين في رأسه وفي يده مفرقا حتى قطعت  
الجلود والدم واسالت الدم واحد منهم المذ كين ضربه أيضا بنوت من الخشب الشوم على  
جسمه تعمد منهم وعدوانا عليه ومات لوقته بسبب ذلك وانهم أقروا بذلك فقد ادعت  
اقرارهم بانهم ضربوه هذا بالسكا كين وان أحدهم زاد في ضربه نبتا وشهادة







واقف عن غير وارث شرعى اصلا لا من ذوى القروض ولا من العصبات ولا من ذوى الارحام ولا من غير ذلك وآلت الاعيان المقومة المذ كورة والبيت المذ كورة الى ان توضع في بيت مال المسلمين المذ كورة شرعا وان داود صلاح هذا المدعى عليه وضع يده بعد وفاة محمد ابا جاولاق المذ كورة على البيت المذ كورة اياه بغير حق الى وقتنا هذا وان بنو هذه المدعى عليها وضعت يدها بعد وفاة محمد ابا جاولاق المذ كورة على جميع الاعيان المقومة المذ كورة اياه في ناحية شبراريس المذ كورة بغير حق واستهلكها بمصر المذ كورة وقبضتها وقت الاستهلاك المذ كورة بمصر المذ كورة اقيم المذ كورة اياه وصارت اقيم المذ كورة اياه ديننا في ذمة بنو هذه المدعى عليها بسبب الاستهلاك المذ كورة اياه بيت مال المسلمين المذ كورة ويطالب حضرة المدعى المشار اليه بحكم وكالته المذ كورة داود صلاح هذا المدعى عليه برفع يده عن البيت المذ كورة اياه وتسليمه لحضرة المدعى المشار اليه ليحوزه لبيت مال المسلمين المذ كورة الذي هو تحت تكلم سعادة موكل موكله المشار اليه شرعا وبنا هذه المدعى عليهم اباداء النيم المذ كورة لحضرة ليحوزها لجهة بيت مال المسلمين المذ كورة بالوجه الشرعى وأحضر حضرة المدعى المشار اليه للشهادة على وضع يد داود صلاح هذا المدعى عليه على البيت المذ كورة اياه ابراهيم با كبر الدمي ساطى المقيم الآن بمصر الهروسة بخط الحنفى ابن المرحوم با كبر ابن المرحوم البكرى واجد افندى فارس العرض الحنفى بدمهورا لبحيرة والمقيم في سالان من اهالى بخارى ابن المرحوم احمد فارس ابن المرحوم منلادولات وشهد كل منهما على انفراد بعد استشهاده مع اشارته الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها في وجه هؤلاء المختصمين المذ كورة بن قائلا شهد بان جميع البيت السكائن بمصر الهروسة بخط الناصرية بدرب القرودى النافذ الطريق العام المذ كورة اياه هذا المحضر وأشار اليه بده تحت يد داود صلاح هذا المدعى عليه هو طالب حضرة المدعى المشار اليه كلاما من بنو داود صلاح هذين المدعى عليهم ما بالجواب عن دعوام المذ كورة اياه وسال مسالته ما عن ذلك فاستل من بنو داود صلاح المدعى عليهم المذ كورة بن عن دعوى حضرة المدعى المذ كورة اياه فاجاب داود صلاح المدعى عليه المذ كورة اياه بوضع يده على البيت المذ كورة اياه كور اياه بهذا المحضر وأشار اليه بده بطريق الملك لنفسه وانه في ثاني عشرى شهر رمضان المعظم سنة اثنتين وخمسين ومائتين والفاشترى البيت المذ كورة اياه كور اياه لنفسه من بنو هذه المدعى عليهم المسالك له حين الشراء المذ كورة بن قدره تسعة عشر الف قرش واربع مائة قرش وخمسون قرشا صاغا مصرية وانها بعت لبيت المد كورة بالثمن المذ كورة اياه فاقض داود صلاح المذ كورة اياه كور اياه كور اياه بعتة بفاذه المذ كورة وقبضته منه باذنه لها في ذلك واقبضته البيت

المذ كور فقبطه منها باذنه في ذلك وان ذلك البيع والتعاضد كورين حال صحة  
 المتبايعين المذ كور بن وكال عقاهما وطوعهما ورضا ذتهن فقامت اشرا وانكر داود  
 صلاح المذعي عليه المذ كور ملكية البيت المذدود المذ كور لهم مد اغاج ولاق  
 المذ كور حين وفاته وايلولته لبيت مال المسلمين المذ كور وهذا كذا كذا كذا  
 واجابت بنبا هذه المذعي عليها المذ كورة معترفة بان الاعيان المقومة المذ كورة والبيت  
 المذدود الا ان بالمذدود المذ كورة كانت ملكا لمحمد اغاج ولاق المذ كور هذا المذخر  
 وشارت اليه بيدها وكانت تحت يده وتصرفه الشرعي وان محمد اغاج ولاق المذ كور  
 حال حياته وصحة يده وكال عقله وطوعه ورضا ذتهن فقامت اشرا وانكر داود  
 تسع وستين ومائتين والف وهدب جميع البيت المذدود الا ان بالمذدود المذ كورة اعلاه  
 وجميع الاعيان المقومة المذ كورة اعلاه المملوك ذلك له حين الهبة المذ كورة لابنبا  
 المذعي عليها هبة صحيحة نافذة شرعية بغير مقابل بايجاب من محمد اغاج ولاق المذ كور  
 وقبول من بنبا المذعي عليها المذ كورة شرعيين وسلم محمد اغاج ولاق المذ كور البيت  
 المذدود الا ان بالمذدود المذ كورة والاعيان المقومة المذ كورة في حالته المذ كورة حالة  
 كونها خالية عما يمنع صحة التسليم شرعا لنبأ المذعي عليه اذ سلمتها منه كذلك باذنه لها  
 في ذلك وانها باعت به وفاة محمد اغاج ولاق المذ كور في ثاني عشر رمضان سنة اثنتين  
 وثمانين ومائتين وانف البيت المذدود الا ان المذ كور لداود صلاح هذا المذعي عليه  
 بالثمن المذ كورا علاه داود صلاح هذا المذعي عليه اشترى البيت المذدود الا ان  
 المذ كور من بنبا المذعي عليها بالثمن المذ كورا علاه واقبض داود صلاح المذ كور الثمن  
 المذ كور لبايعته بنبا المذعي عليها وقبضته منه باذنه لها في ذلك واقبضته البيت  
 المذ كور فقبطه منها باذنه في ذلك وان ذلك البيع والتعاضد كورين حال صحة  
 وسلامتهما وكال عقاهما وطوعهما ورضا ذتهن فقامت اشرا وان الاعيان المقومة  
 المذ كورة بدعوى هذا المذعي المشار اليه قيمتها ما ذكر بدعوى هذا المذعي المشار اليه  
 وان الهبة المذ كورة كانت في ناحية شبرار يس المذ كورة وان بنبا المذعي عليها  
 استلمت الاعيان المقومة الموهوبة لها المذ كورة بمهر وقيمتها اوقت الاستهلاك  
 بمهر القيم المذ كورة وانكرت ملكية البيت المذدود الا ان المذ كور والاعيان المقومة  
 المذ كورة لهم مد اغاج ولاق المذ كور عند وفاته عن غير وارث وانها آلت لبيت مال  
 المسلمين المذ كور انكارا كلياً واصلت مسألة هذا المذعي المشار اليه عن ذلك المذ كور  
 بجوابها اهلا فسمعت حضرة المذعي المشار اليه عن دعوى هذين المذعي عليه ما  
 المذ كورين بجوابهم ما المذ كور بن من الهبة والتسليم والبيع والشراء والتعاضد  
 المذ كورين فانه ذكر لك كاه فاحضرت المرأة بنبا المذعي عليها المذ كورة لاشهاد المكرم  
 عيسى ويا عبد الباقي المقيم الا ان بنبا شبرا رئيس المذ كورة ابن المرحوم عبد الباقي ابن







نحسمائة قرش من العملة المذ كورة المملوكه جميع الاعيان المذ كورة لهم اذ جولا ق  
المقر المذ كورة حبة شرعية نافذة بغير مقابل وان المرأة بقبا هذه المذ على ما قبلت  
منه الهبة المذ كورة لنفسها لا شرعيا في مجلس الهبة المذ كورة وانه سلم جميع الاعيان  
الموهوبة المذ كورة لمساكين كونه خالية عما يمنع صحة التسليم شرعا وانما سلمتهامنه  
كذلك باذنه لها في ذلك وصدرت المرأة بقبا هذه المذ على ما المذ كورة على الاقرار  
المذ كورة مسافه بمجلس الاقرار المذ كورة واشهد بان عبيده المازين باع بيته المذ كورة  
لهم وود الطويل الدخاني ابن المرحوم حسن الطويل ابن المرحوم يوسف عبد الواحد  
وان محمود الطويل الدخاني المذ كورة وتوفي وصار البيت المذ كورة من تركته وان حنفيا  
الدخاني المذ كورة وتوفي وصار بيته المذ كورة من تركته فهل والحال هذه يحكم بثبوت الهبة  
ويمنع المدعي من المعارضة أم وكيف الحال افيدوا الجواب (اجاب) هذه الشهادة  
مقبولة بالنسبة للاعيان المدعي بها على بقبا كرسية المذ كورة لكونها مدعي عليها بها  
وهي قد اقرت بملك المتوفي وادعت انتة المذ كورة لغير الهبة من قبل المتوفي المذ كورة حال صحته  
واقامت على ذلك البيعة فتعبر بيته في ذلك اذ خصومتها في ذلك معتبرة وبينتها التي  
ثبتت الانتقال اليها بالهبة من قبل المتوفي حال حياته والحال هذه مقبولة لدفع دعوى  
المدعي لا لاثبات ملكها فيما ادعت انتقال الملك اليها فيه بالهبة من قبل الميت ما لم تتم  
البيعة على موت الميت لانه وان تركته توضع في بيت المال لكون جهة بيت المال  
خمس ما في حكم لادعي عليه املك الاعيان ويمنع من يريد تضمين اقيم الاعيان المستهلكة  
المذ كورة من ذلك وامامه ادة الشاهدين بالنسبة لجهة البيت فلا تقبل والحال هذه الا  
اذا اترف المشتري له باصل الملك فيه لانه وفي المذ كورة وادعي انتقاله من قبل الميت  
بالهبة لباياعته كاذ كرت المدعي عليه الثانية في جوابها عن دعوى الاعيان عليها اذ  
البائعة والحال هذه ليست خصمها في اثبات الهبة لها من قبل المتوفي في البيت بعديها  
اياء للمشتري المدعي عليه وتسليمه له بيعا صحيحا والخصم في ذلك هو المشتري والمشتري لم  
يدع بهذه الدعوى اصلا على ما هو مسطور في هذه المرافعة بل انكر ملك الميت ذلك  
البيت حين موته واقتصر عليه ولم يدع لنا قل الى باياعته نعم لو أثبت المدعي من قبل  
الميت الاستحقاق له على المشتري فلهما حينئذ الدعوى على جهة بيت المال بان ذلك  
البيت آل لها من قبل المتوفي بالهبة المذ كورة في جوابها والحكم انما يكون بعد التزكية  
وعين الاستظهار وتوانا نعم لو أثبت المدعي من قبل الميت الخ يدل له ما في جامع القصورين  
من الفصل العاشر من اوسطه الدفع من غير المدعي عليه لا يصح الا اذا كان المدعي عليه  
أحد الورثة فبرهن الوارث الاخر ان المدعي قال اناه بطل تسمع اقول برده عليه ما قبل  
هذا باس طر عن الذخيرة من انه يبيع من البائع وان لم تكن الدعوى عليه اه والذي  
مر هو قوله ان المبيع لو استحق من يد المشتري فبرهن البائع على المستحق انه باعه منه

قيل ان يبيعه هو من المشتري يسمع هذا من البائع ولم تكن الدعوى على البائع انتهى  
فقرض سماع الدفع بعد الاستحقاق وهو لا يكون الا بالثبوت تاما وسياتي تقيم لذلك في  
نظير هذه المسئلة في هذه الترجمة بتاريخ ١٢ جادي الاولى سنة ١٢٩٥ عن هذه الفتاوى  
والله تعالى اعلم (سئل) بافاد من المحافظة مؤرخة ١٧ ر سنة ١٢٨٦ بناء على  
ما ورد لها من مديرية المنية و بنى مزار بطايع اعطاء الحكم الشرعي عما كتب من حضرة  
قاضي المنية ومضمونه حضر الرجل الذي عبيد النور عبد الملك ومرة قص عبد الملك  
وبطرس عبد الملك جميعهم من جريس وادعوا على الحاضر بن مريم الم الرجل معاذ  
على منصور وهنداوي حين ان المنزل الكائن بجريس بالدرب الكبير بالجهة القبليّة  
منها حده الشرق منزل متروك عن حنا وحيش والقرى منزل ع- لي منصور والدم معاذ  
والبحري بعضه للدر ب وفيه الباب وبعضه منزل متروك عن هشماوي طهطاوي  
وبعضه منزل متروك عن عبد الله يوسف الدم شاي وهو متروك عن الذي داود عياشة  
المتوفي وهو يملكه عن اولاده حنا وميخائيل ويوسف وغول وداود فقط وتوفي بعده  
داود عن اخوته الاربعة وتوفي بعده حنا عن زوجه مريم بنت يوسف ولديه عبد النور  
ومريم فقط وتوفيت مريم عن اخيها عبد النور وهو توفي عن زوجته مريم بنت صليب  
واولاده جريس وعبد الملك ومنة وأم حنا ونخدمته ودميانه وفومية ونور فقط وتوفي  
عبد الملك عن زوجته مريم بنت عمر موش واولاده ماهرة قص وعبد النور وبطرس  
وجاد الله وتوفي جريس عن زوجته مريم بنت عبد الملك وبنتيه مريم وغالية وتوفي  
ميخائيل داود عيلة عن زوجه مريم بنت ابراهيم وولده عبيد وهو توفي عن ولده  
ابراهيم وتوفي يوسف داود عيلة عن زوجته نعيم بنت خالي وولده عبد الملك وهو توفي  
عن ولده ميخائيل المتوفي عن ولده عطية الله وهو توفي عن ولده عبد السيد وتوفي غول  
داود عن زوجته حنونة بنت وحيش وولده منقريوس وهو توفي عن ولده يوسف وبنته  
نسيم وتوفي يوسف عن زوجه ام حنا بنت عبد النور واولاده عبد الله ومنقريوس وحنا  
ونسيم توفيت عن زوجها ابراهيم عبيد وبنتها معنوقة واولاد اخيه المذ كورين وصدر  
من جاد الله عبد الملك ببيع مائة ونحوه من ذراعا من معاذ المذ كورين بعمائة وخمسين  
ورشام من ضمن هذا المنزل شائعة وان معاذ وهنداوي أخذوا قطعة من المنزل بقدر  
ذلك من الجانب الغربي لها حدود اربعة كل من البحري والقبلي والشرقي ينتهي  
للمنزل المذ كورين والغربي ملك والدها على منصور واستوليا عليها تعديا منها ما بيد  
هنداوي قطعة منها من الجهة البحرية حدها الاخرى ملك على منصور والده معاذ والبحري  
والشرقي ملكهم والقبلي ملكهم الذي بيد معاذ وما بيد معاذ قطعة منها بقيتها من الجهة  
القبليّة حدها الغربي ملك على منصور المذ كور والشرقي والقبلي ملكهم والبحري  
ملكهم الذي بيد هنداوي وانهم يطلبون ذلك من المذ كورين وبعد الشهاده بوضع يد



المدعي عليهما على ذلك أجاب معاذ بشرائه القطعة المذكورة من المدعين ووالدتهم سر  
المد كورة واخيهم جاد الله بعد توافقه مع علي بن ح مائة وخمسين ذراعا وبعد استقامته  
عن جهته وتعيينها بجوار ملك والده على منصرف وروقها وقياسها وتحديد باب الحدود والالتزام  
وقد أقبضهم الثمن سبعمائة وخمسين قرشا وقبض القطعة المذكورة منهم ولم يسع له  
واحد منهم حصة معلومة ولا اذرعاً مخصوصة بثمان معلوم وحدها القبلي المنزل المذكور  
ملكهم والشرقي مطروق لا علم له بالملك والشرقي باقي المنزل والشرقي ملك على  
منصرف والده وانه باع لهنداوى خمسة وسبعين ذراعا من القطعة المذكورة بجهتها البهرية  
بثمان قبضه منه ثلثمائة وخمسة وسبعين قرشا وقبضها وصار ما في يده نصفها بالحدود  
المذكورة ونصفها في يده هنداً بالحدود المذكورة وأجرى كل بناء في يده ما بناه  
هنداوى حائطان والتي بينهما وبين معاذ على الاشتراك وما بناه معاذ كذلك وقد أقام  
معاذ شهودا شهدوا انه صار بيع مائة وخمسين ذراعا قطعة ملك يدرب الشيخ بناحية  
جريس بجهتها القبلية من جاد الله وبطرس ومقص المذكورين ووالدتهم سر المذكورة  
لمعاذ المذكور بسبعمائة وخمسين قرشا دار جرة حدها القبلي والشرقي والبحري ملك  
البائعين والشرقي ملك على منصور والد معاذ والقطعة المذكورة من ضمن منزل  
البائعين وان ذلك بعد قياسها وتعيين القدر المذكور وانهم قبضوا الثمن من معاذ وانه  
لم يحضر عبد النور عبد الملك باع حصة من تلك القطعة الى معاذ بمائتي قرش دار جرة  
قبضها منه ولم يسع له أحد منهم حصة ولا اذرعاً مخصوصة وقد أقام معاذ هذه  
الشهادة انه لما اشترى من جاد الله ومقص وبطرس وسر والدتهم المائة والخمسين ذراعا  
جميعها بالثمن المذكور كان اخوهم عبد النور غائبا وذ كروا له انهم يعطونه نصيبه في  
الثمن المذكور ولما حضر عبد النور نازع في شأن حقه من القطعة وامتنع من بيعه ثم  
لما رأى انه حصل البناء المذكور في ذلك رضى ببيعته مثل اخوته فباعه واشترى منه معاذ  
بمائتي قرش قبضها له واجاب هنداً وى انه اشترى من معاذ المذكور خمسة وسبعين  
ذراعا بثلثمائة وخمسة وسبعين قرشا بعد قياسها وتحديد باب الحدود المذكورة وأجرى  
بناء الحوائط التي ذكرها معاذ وذكر انه لا يعلم كيفية تلك القطعة واقتضى  
الحكم الشرعي اولاً انه لا ينظر لجهل المدعي عليهما في الحد المذكور في المذكور ابن عابدين  
أخر باب النفقات عند مسئلة زفره بها وان البيع المذكور باطل حسب اعترافه بعد ما ذكرته  
البينة التي أقامها مع اعترافه في التماس بديانهم بكون أرضا في يده من ذلك فقد تضمن  
مجموع كلامه ان الثلاثة ووالدتهم باعوا له قطعة أرض معينة من ضمن المملوك لهم  
ولاخيرهم عبد النور وحينئذ لا يجوز البيع في نصيبهم ولا في نصيب شركائهم كفاي  
الانقروية من الجزء الاول من كتاب البيوع باب اول غرة ٢١٦ وكفاي الهندية من فصل  
بيوع الاشياء المتصلة بغيرها وذلك في آخر غرة ٩٩ من الجزء الثالث ويجرى في البناء

ما ذكره في الدر من باب الاستحقاق عن المذنية في غرة ٢٠ من حاشية ابن عابدين وأما  
هنداوى فلا يسرى اقراره معاذ عليه فيجوز في دعوته مع الخصوم حكم دعوى الرجلين  
اذ ادعى أحدهما رثا والاخر شرعاً هذا ما وصلنا اليه من تطبيق هذه النازلة على الوجه  
الشرعي وقد توقف معاذ وطلب الاستفتاء في هذا الشأن فان وافق ذلك لراى الحكومة  
فيها ونعمت والامل ان يكون الاستفتاء من حضرة قاسم تاذنا مفتي المحررة دامت  
رفعة وجلاله (اجاب) لما نظرت في صورة هذه الدعوى لم تظهر لي صحتها المجردة حدود  
المعار المدعى به والموردية بن وعدم ذلك كمرط في اوث المدعين ولم يتضح انحصار وارث  
الملك الاصلى في المدعين ووالدتهم واخيهم جاد الله بل ربما يقع ان لهم شركاء في  
الملك ولم يوجد من المدعين طالب نصيبهم بما يابى المدعي عليهما به بيان ان نصيباتهم  
وليس في ذكركم التوريت على الوجه الموضح في الدعوى ما يقع انحصار ميراث كل  
من الموردتين في ورثة معلومين فالذي ينبغي استئناف هذه المرافعة وابقاها على المنهج  
الشرعي وأما قول حضرة القاضي ان البيع في الجزء المذكور من بعض الشركاء باطل  
في نصيب البائع وغيره فالمراد من بطلانه فساد حصول الضرر ويرتفع ذلك باجازه باقي  
الشركاء حتى يكون سار يا على الجميع اذ لو اجتمع كل الشركاء وباعوا جزءا معيناً من  
دارهم لاجنبي صحيح لعدم حصول الضرر اذ الباقي يكون مشتركاً بينهم على اصل الملك  
والمبيع يكون عليهم كذلك ولا مانع منه ويظهر ذلك من قول صاحب الدر ولو كانت  
الدار مشتركة بينهم باع أحدهم ما يئامعنا أو نصيبه من بيت معين فلان يطل  
البيع انتهى قال ابن عابدين كذا في غالب كتب المذهب معالين بتضرر الشريك  
بذلك عند القسمة اذ لو صح في نصيبه لتعين نصيبه فيه واذا وقعت القسمة للدار كان  
ذلك ضرراً على الشريك اذ لا سبيل الى جمع نصيب الشريك فيه والحال هذه لان نصيبه  
للاشترى ولا جمع نصيب البائع فيه اقوات ذلك ببيع النصف واذا سلم الاخر في ذلك  
انتفى ذلك وسهل طريق القسمة كذا في الخبرية من البيع انتهى والله تعالى اعلم  
(مسئل) باقادة واردة من محافظة مصر بتاريخ ٩ شعبان سنة ٨٦ بناء على اقادة  
مديرية المذنية وبني فرام المؤرخة ٦ الجاوى بطلب الاستفتاء هما اوضحه قاضي افندي  
المديرية بشأن مادة تدعى مذ كورين بناحية بني احمد ومضمون المرافعة الواردة من  
حضرة قاضي المديرية حضر الرجل محمد ابوطالب واخوه موسى ابوطالب كلاهما من  
بني احمد وادعى علي الرجل علي محمد البيوع وعبد القادر قطب شادى كلاهما من بني  
احمدان والدهما توفي من منذ ثلاث سنوات عن زوجته آمنة بنت مخلوف من كفر  
الماجين واولادها المدعىين وهما مبارك وبونس والى بكر وبجوبة وهم موجودون وترك  
أرض منزلة لخراب بكفر الصالحين يدرب سعد الدين بهضه يد الرجل علي محمد السبيح  
بحدود اربعة القبلي بهضه يدرب سعد الدين وبهضه للطريق العامة وفيه الباب والبحري



بأقوى المنزل المعروف المذ كوروه هذا الباقي يدهم هذا القادر قطب المذ كوروه الشرقى دوت  
نافذ من الجهة القبلية لدرب سعاد الدين ومن الجهة البحرية لدرب النصرى ادخل  
على المذ كوروه مضامنه في بيته وسد الطريق اسماحيث جعلها كاهما من جهة البيت  
والغربي ارض زراعة وبعض المنزل المذ كور يدهم هذا القادر قطب السابق ذكره حده  
القبلي ينتهي للقدر المدعى به الذي يدهم السبيح والبحري درب النصرى والغربي  
ارض الزراعة والشرقى الدرب النافذ المذ كور ادخل باقيه عبد القادر منزله وسد  
الطريق كاهما وانما يطلبان من كل واحد ما يدهم من الملك المدعى به لهما وباقي  
الورثة ولما سمع منهما المدعى عليهما لم يوافقهما في الحد الشرقي لما يدهم كل بل نفي  
كل منهما وجود الدرب من اصله وذكركل ان الحد الشرقي ينتهي فيما يدهم به عليه  
المذ كور والمدعيان ليسا معرضين الا ان المعارضة في شان الدرب المذ كور ولم يحصل  
من المجانبين الا هذه المعارضة فهل يتوقف الشروع في دعوى المنزل المذ كور على المعارضة  
في شان الدرب وبعدمها ام هما يكونان التعدي على ما تم عليه الحال اولا يتوقف واذا  
توقف وعجز مدعى الطريق عن اثبات ذلك ومع ذلك هو مصر على دعواه كيف يكون  
الامر في سماع دعوى المنزل واذا لم يتوقف الشروع في دعوى المنزل على المعارضة  
المذ كورة فما يكون كيفية سماع الدعوى على كل من المذ كورين مع هذا التنازع  
فولم يخاطبة حضرة استاذنا ومولانا مفتي الديار المصرية لاجل رفع الاشكال في هذه  
النازلة والعمل فيها بما يطع النزاع (اجاب) اذا ادعى المدعى على خصمه ذي اليد  
وبين الحدود وصح دعواه فانه يستدل بخصمه عن دعواه فان اعترف بوضع يده على  
الحدود الا انه خالف المدعى في احد الحدود وخطاه فيه لا يلتفت الى هذه المعارضة عند  
تكذيبه له فيها اما لو صدقه وتوافقا على الخطا فينظر في استئناف الخصومة فلو كذب في  
الخطا مع اعتراف خصمه بوضع يده على الحدود وفاته يستمر على تميم الدعوى فان اقر  
خصمه بحقه حكم له والا كافا ثبات ما ادعاه على طبق دعواه بما في ذلك من الحد  
الذي اختلفا فيه حتى لو خالف في الشهادة دعواه ولو في ذلك بطلت اما اذا لم يعترف  
بوضع يده على الحدود وتبين خطأ المدعى في احد الحدود باعترافه بالخطا فلا تسمع  
دعواه لتناقض وان صدقه المدعى عليه انه غلط في الحد وفي الهندية ولو ذكر الحدود  
الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت واسكت في الرابع لا يصح حتى  
لو قال المدعى عليه ليس هذا الحدود في يدي او قال ليس على تسليم هذا الحد وفاته  
لا توجه عليه هذه الخصومة وان قال المدعى عليه هذا الحدود في يدي غير انك اخطأت  
لا يلتفت اليه الا اذا اتوا فقام على الخطا فينظر في استئناف الخصومة كذا في فتاوى قاضي خان  
اذا ادعى دارا وذكرك ان احد حدودها دار زيد ثم ادعى ثانيا وذكرك هذا الحد دار عمرو  
لا يقبل وان كان المدعى عليه يصدقه انه غلط اولا انتهى وقدمه حوايل القاطن في الحدود

لا يثبت بالبيعة بل بالاقرار والله تعالى اعلم (سئل) بافادته وارادة من مدير الشرقية في  
١٧ ذي الحجة سنة ٨٩٠ مسطرة على صورة ترافعة بمحكمة المديرية مضمونه ما طالب  
الافادته عن الحكم الشرعي فيها ومضمون هذه المرافعة المقيدة بمضبطة مرافعات المحكمة  
في يوم الاربعاء ٨٠٠ ربيع الاخر سنة ٨٩٠ بمحضر كل من حضرة الفاضل الشيخ احمد  
الطرابلسي مفتي افندي مديرية الشرقية حاله والكرام محمد العياط واخيه ابراهيم العياط  
والحاج حسين حسن الساجر والشيخ خليل صالح ادعى كل من منصور البطاوى ابن  
المرحوم محمد البطاوى ابن المرحوم ساجان ابن المرحوم يوسف القطشة واخته لاييه  
المرأة فتوة القايم كل منهما عن نفسه وبالا حدتهما المرأة فتوة المذ كورة من التوكيل  
الشرعي المطلق المقوض لقولها وفعلها ورايها في خصوص ما سيذكر فيه عن اختها  
شقيقة بنتها المرأة سنية ثمة الثابت ذلك ومعرفة من يشهد ادة محمد سيد احمد الدخاخي وجاد محمد  
التراس وبما للثاني من التوكيل المذ كور ايضا عن والدته زوجة والده المرأة سليمة بنت  
المرحوم محمد الشيخ التراس من ناحية منية برة غربية الثابت ذلك ومعرفة من يشهد  
بنهاة محمد سيد احمد الدخاخي المذ كور يوسف ساجان بن يوسف القماش بن يوسف العياط بن يوسف  
الشرعي على اخيه ساجان يوسف البطاوى الخضرى المحاضر معهما الثابت معرفته ايضا  
بشهادة من ذكره من نخوار بع سنوات توفي المرحوم محمد ابطاوى بن سليمان بن  
يوسف القطشة المذ كور عن اولاده المدعين وموكة احدثهما والمدعى عليه وعن  
فوجته وموكة الثاني فقط من غير شريك لهم ولا حاجب شرعي وترك المرحوم محمد  
البطاوى المذ كور ما يورث عنه شرعا وكان واضعا يده عليه الى حين وفاته وهو جميع  
بناء المحاثون السكان بالبندر المذ كور بقرينة سليم بن الحجازي محمد و محمد و دار بعة  
الحد القبلي بناء المحاثون المملوك لكل من حسين الشيمي الصياد والحاج ابراهيم طه  
وكيل حلقة التملك بالرفاز بنى والشرقى بناء المحاثون المملوك لكل من رزق  
افندي الازهرى التاجر بالبندر وعلى حسان والبحري الشارع السلطاني والغربي بناء  
المحاثون المملوك لكل من الحاج ابراهيم طه المذ كور و حسن الحجازي القماس وجميع  
بناء المنزل السكن السكان بالبندر المذ كور بحجارة التراسين الحدود و محمد و دار بعة الحد  
القبلي بناء المنزل المملوك لموسى على القنجاوى والشرقي بناء المنزل المملوك لعلى موسى  
المراكبي وبناء المنزل المملوك لحسين الحجازي القماس المذ كور والبحري بناء  
الطاحونة المملوكة للحاج عيدير وسبعة التاجر بالبندر والغربي ببيعة الى الحارة وفيه  
الباب وتماه بناء المنزل المملوك لجاد محمد التراس المنفرد كل من ارباب الحدود المذ كورة  
باسمهم ولقبه بالبندر المذ كور لورثته المذ كورين للزوجة في ذلك الثمن فرضا ثلاثة قرار يط  
والباقي لاولاده لئلا كرم مثل حظ الانثيين ومن وقت وفاة المورث المذ كور لغاية الآن  
والمدعى عليه واضح يده على بناء المحاثون المذ كور كاهم بغير وجه شرعي وان بناء المنزل



المرقوم تحت يد المدعين وموكتبيهما والمدعي عليه من وقت موت المورث الى تاريخه  
والآن قام المدعي عليه بنزعهما وموكتبيهما في بناء المنزل المذكور بغير وجه ويطلب  
المدعيان المذكوران اثبات ذلك على المدعي عليه ورفع يده عن استحقاقهما واستحقاق  
موكتبيهما في بناء المحانوت المذكور ومنع من زعمته ومعارضته لهم في استحقاقهم في بناء  
المنزل المرقوم بالوجه الشرعي ويسألان سؤال المدعي عليه عن ذلك فستل من المدعي  
عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالاعتراف بوضع يده على بناء المحانوت المذكورة  
والنصديق على ان والده المذكور توفي الى رحمة الله تعالى من مدة الاربع سنوات  
المذكورة عن ورثته المذكورين فقط من غير شريك لهم ولا حاجب شرعي وان بناء المنزل  
المملوك تحت يده مع المدعين المذكورين وثبت وضع يده أيضا على بناء المحانوت  
المذكور بشهادة محمد سيد احمد الدخاخي المذكور اهلا ومحمد حسين الجيزي من البندر  
المذكور قائلان انه من منذ خمس وثلاثين سنة ترك والده المذكور بناحية الزنكايون  
وانقرض بمعية على حديثها وحضر الى بندر الزقازيق المذكور واستقر وعمل على هرسى  
المحانوت والمنزل المذكورين وبني فيهما محانوتا ومنزلا بالطرف ثم بعد ذلك بمدة امرضه  
سليم بك الحجازي مدير المرفعية سابقا بدم البناء الذي بالطرف وتجديد بدله بالطوب  
اللين وان من لم يفعل ذلك فخذله لجهة الميرى فالمدعي عليه المذكور امتثل لهذا  
الامر وهدم البناء المذكور ووجد بدله البناء القائم الآن بالطوب اللين كل ذلك من ماله  
من كسبه الخاص به ثم بعد ذلك أيضا حضر له والده وأقام معه في المنزل والمحانوت  
المذكورين الى ان توفي الى رحمة الله تعالى وان وضع يد المدعين مع المدعي عليه على بناء  
المنزل بطريق السكنى فقط ويطلب رفع أيديهم عما هم واضعون أيديهم عليه من بناء  
المنزل المذكور ليضم يده وعلية ويحوزة لنفسه بالوجه الشرعي ويجدد دعوى المدعين  
محمد اكلما فطلبت البينة من المدعيين المذكورين فامتلأوا وحضر الحاج ابراهيم طه  
وكيل حلقه السمك المذكور اهلا واستشهد من ذلك فشهد بان بناء المحانوت المذكور  
الهدود ويحدوده المشرحة اعلاه في الدعوى كان في ملك المرحوم محمد البطاوي مورث  
المدعين وموكتبيهما والمدعي عليه المذكور اهلا الى ان توفي الى رحمة الله تعالى وتركه  
لورثته المذكورين من مدة ثلاث سنوات وان الذي أجرى بناءه هو المورث المرقوم وولده  
المدعي عليه وهما معا في معيشة واحدة هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضر امومي عليا  
التراس بالزقازيق واستشهد من ذلك فشهد بان بناء المنزل وبناء المحانوت المذكورين  
الهدودين بحدودهما المشرحة اعلاه في الدعوى ملك المرحوم محمد البطاوي  
المورث المذكور اهلا لم يوفاه وانتقل ذلك به لورثته المذكورين وان البناء  
المذكور انشاه وجدده المتوفى المرقوم ومعه ولده المدعي عليه لكونهما كانا وقتها  
في معيشة واحدة هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضر احسن بن الشبي الصياد بالبندر

واستشهد من ذلك فشهد بان بناء المحانوت المذكور الهدود ويحدوده المدعي عليه اهلا في  
الدعوى ملك المورث المذكور وان بقي على ملكه الى ان توفي وتركه لورثته  
المذكورين اعلاه وانه هو الذي بناء مع ولده المدعي عليه وهما في معيشة واحدة من مال  
المورث المرقوم هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضر احمد مناصر المتسبب في الزقازيق ابن  
المرحوم محمد بن مناصر واستشهد من ذلك فشهد ان بناء المنزل وبناء المحانوت  
المذكورين الهدودين بحدودهما المشرحة في الدعوى انشاه وجدده المرحوم محمد  
البطاوي المورث المذكور من ماله خاصة بحضور ولده المدعي عليه معه في البناء وان الملك  
في ذلك لوالده محمد البطاوي المذكور بقي على ملكه الى ان توفي عن الورثة المذكورين  
وألهم بالارث عنه هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضر في يوم الثلاثاء ٢٨ ربيع الآخر سنة  
٨٢ واحضر احسن الحجازي الخماس واستشهد من ذلك فشهد بان بناء المحانوت  
المذكور الهدود ويحدوده المشرحة حسب الدعوى ملك المرحوم محمد البطاوي  
المورث المذكور كور بمقتضى انه هو الذي انشاه وجدده من ماله خاصة وبقي على ملكه الى  
ان توفي وتركه لورثته المذكورين وان ولده المدعي عليه كان معه في البناء وابنته  
المدعية أيضا هذا ما يعلمه ويشهده وكان ذلك بحضور الشيخ سالم عبد المنعم من  
القنيت والشيخ خليل صالح التمار من كفر الزقازيق البصري فعند ذلك عرف المدعي  
عليه بان أحد الشهود محمد مناصر متزوج باخت إحدى الموكتين المرأة سايمة الزوجة  
والثاني موسى على تزوج باخت أحد المدعين منصور لاه والثالث حسين الشيمي له  
سوابق في البندر وسرق دراهم من صبيام الزيات بالبندر وسجن عليه او الرابع حسن  
الحجازي مزور والخامس ابراهيم طه كان مكاشا والآن هو مستخدم في حلقه السمك  
واحضر على بن نصار البندري ونجى المقيم بالزقازيق وسئل عما يعلمه ويشهده بحضور  
المدعين فشهد انه من مدة ست عشرة سنة انشأ المدعي عليه وجدد بناء المحانوت  
المذكور ووجدده طبق الدعوى من ماله خاصة ثم انشأ بناء المنزل من ماله أيضا وانه  
لا يعرف حدوده بل يعرفه عينة وان المذكور كان في معيشة على حدة ووالده في  
معيشة أخرى على حدة وقت الانشاء والتجديد هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضر  
درويش على البندري ونجى بالبندر الزقازيق وسئل عما يعلمه ويشهده فشهد  
بحضوري المدعين المذكورين بانه حضر بالبندر من مدة خمس وثلاثين سنة ووجد المدعي  
عليه واضعا يده على بناء المحانوت والمنزل المذكورين الذي كان قائما بالطرف ثم بعد  
مدة امرالحا كم بهدم بناء الطوف وتجديده بالطوب فهدمه المدعي عليه وجددهما البناء  
القائم الآن من ماله خاصة وانه حين ذلك كان في معيشة على حدة ووالده المذكور في  
معيشة أخرى على حدة وانه لا يعرف الهاورين لما بل يعرفهما عينا هذا ما يعلمه  
ويشهد به ثم حضر واق في يوم الخميس ٨ جمادى الاولى سنة ٨٢ واحضر المدعي عليه الحاج



محمد اعلان ابن المرحوم أحمد بن خليل من ناحية زنكاون واستشهد عن ذلك فشهد في وجه المدعين بأنه من مدة خمس وثلاثين سنة تسبب المدعي عليه من ناحية الزنكاون المذ كورة وترك والده فيه أو توجه المرحوم سنة ثم حضر بيندرا الرقازيق واستشهد على عرصتي الخانات والمنزل المذ كورين وبنى فيه ما بالطوف ثم بعد ذلك هدمه وجرده بالطوب من ماله خاصة وهو في معيشة على حدته ووالده في معيشة أخرى على حدته وأنه يعرف الخانات عينا ولم يعرف الجاورين له وأنه لم يعرف المنزل المذ كور ولا الجاورين هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضر حسين القمري ابن المرحوم محمد بن سيد احمد من الناحية واستشهد عن ذلك فشهد بحضورهما بأنه من مدة خمس وثلاثين سنة تسبب المدعي عليه من الناحية وحضر الى بندر الرقازيق واستشهد على عرصتي الخانات وبنائه بالطوف ثم بعد ذلك هدمه وجرده من ماله الخاص به بالطوب وهو في معيشة على حدته ووالده في معيشة أخرى على حدته وأنه لا يعرف الجاورين له بل يعرفه عينا هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضر اسمعيل خطابي بن خطابي عيسى بن عيسى من شوبك بسطة واستشهد عن ذلك فشهد بحضورهما بأنه من مدة خمس وثلاثين سنة بني المدعي عليه المنزل والخانات المذ كورين بالطوف ثم هدمهما وجردهما بالطوب من ماله خاصة وهو في معيشة ووالده في معيشة وأنه يعرف الخانات والمنزل المذ كورين عينا ولم يعرف الجاورين لهذا ما يعلمه ويشهده ثم في يوم الاربعاء ٤ جمادى الاولى سنة ١٢٨٦ طلب حضرة مفتي أفندي المديرية نسخ هذه المرافعة لأفادة المحكم الشرعي عليه لافقده كان ونسخت الصورة وتأثر له عليها وحضرته أشرف على الصورة بخطه وختمه في تاريخه لحضرة مولانا الفاضل الرحلة خاتمة المحققين والمدققين السيد علي محمد الباقلي مفتي أفندي مجلس الاحكام المهرية وطلب ورود الافادة من حضرة المحكم الشرعي تفصيلا ثم في يوم الخميس ٦ جمادى الآخرة وردت الصورة المذ كورة وعليها الافادة من حضرة مولانا الموما اليه بقوله المحقق وحده قد صار مطالعة هذه المرافعة فدل مضمونها على ان المدعي يدعي ان والدهم مات من نحو أربع سنين وترك بناء المنزل والخانات المذ كورين ميراثا له والباقي الورثة وان المدعي عليه يدعي انه من مدة خمس وثلاثين سنة تسبب بناحية الرقازيق وترك والده بناحية الزنكاون واستشهد والمدعي عليه المذ كور على عرصتي المنزل والخانات وبنى فيه ما المنزل والخانات المذ كورين لنفسه من ماله الخاص به وجوابا عن ذلك انه حيث ظهر من هذه المرافعة ان المدعي عليه ارخ تاريخ المالك بالانشاء لنفسه بتاريخ سابق على تاريخ وفاة المورث التي تسبب عنها ملك المورث كما هو صريح هذه المرافعة يقضي للمدعي عليه بالملك في ذلك لاحق لباقي الورثة في ذلك يدعي ان اباهم مات وترك بناء المنزل والخانات لهم بعد تحقق سبق تاريخ المدعي عليه بالانشاء لذلك لنفسه من ماله خاصة على تاريخ موت المورث والله اعلم من حيث هذه

الصورة نسخت من مضبطة دعاوى المحكمة فهي رسالة للديرية لاجراء لزمها حسب الطلب في يوم الخميس ٨ ذي الحجة سنة ١٢٨٦ (اجاب) الذي فهم من صورة هذه المرافعة على ما فيها ان جملة من ورثة محمد ابطاوى المذ كور ادعوا على اقدمهم وهو يوسف ابطاوى الابن المذ كوران بناء المنزل وبنائه الخانات المذ كورين كانوا ملوكين لمورثهم المذ كور جميعا وأنه مات من نحو أربع سنين وهو يملكها ما وكان واضعا عليه عليهم مالي ان مات وآل ذلك اليهم جميعا بالميراث عنه على الوجه الذي ذكره وان اليد الآن على بناء المنزل بجميع الورثة المدعين والمدعي عليه المذ كورين وان اليد على بناء الخانات للمدعي عليه خاصة وأجاب المدعي عليه بان ذلك ملك له خاصة بسبب انه أنشأ بناء المنزل وبنائه الخانات المذ كورين من ماله الخاص به بعد ان بنى في عرصتي المنزل والخانات المذ كورين بناء آخر غير المتنازع فيه بالطوف ثم بعد مدة أزاله وبنى فيه ما البناء الموجود الآن المتنازع فيه ولم يذكر لهذا البناء المتنازع فيه تاريخا كما ان بقية الورثة المدعين لم يؤثر خول ملك مورثهم وانما ذكر تاريخ وفاته كما ان التاريخ الذي ذكره المدعي عليه وهو الخامس والثلاثون سنة المذ كورة انما ذكره تاريخا للبناء الذي بناه بالطوف المذ كور الذي لم يكن فيه نزاع أصلا فحصل من ذلك ان المدعين ادعوا ملك مورثهم ملكا مطلقا بالتاريخ والمدعي عليه ادعى ملكا له لك بسبب بنائه وهو من قبيل السبب الذي يتكرر بلا تاريخ ايضا فاذا أقام كل بينة طبق دعواه يقضى بينة المخارج من الفريقين ثم بالنظر لدعوى في بناء المنزل على الوجه المذ كور فجدد المدعي عليه وهو يوسف ابطاوى المذ كور خارجا بالنسبة لساكنة بالارث بالنظر لدعوى باقي الورثة المذ كورين اذ هم مقرون له بملك حصته فيه بالارث عن مورثهم فينصرف وضع يده لتلك الحصة وتكون له بالبرهان وينصرف وضع أيديهم على بناء ذلك المنزل الى حصصهم اللاتي يدهونها ارثا عن مورثهم وهو يكذبهم في الملك ويدعي تلك الحصص لنفسه أيضا فيكون خارجا بالنسبة للمرافعة يقضى بينة وبالنظر لبناء الخانات المتنازع في فدعواهم باقي الورثة المدعون وذوا ليد وهو يوسف ابطاوى المذ كور المدعي عليه فتقدم بينة باقي الورثة المدعين المذ كورين ويقضى بها بعد استيفاء ما يلزم شرعا لكونهم خارجين ويكون للمدعي عليه حصته بالارث عن المورث المذ كور ولا ينظر لتاريخ موت المورث المذ كور اذ الوارث خصم عن مورثه في اثبات ملك المورث عند التباحث فبدهوا الارث عند انكار ملك المورث لا بد من اثبات ملك المورث كما هنا وهو هنا مطلق عن التنازع كما ان دعوى المدعي عليه الملاك انفسه في البناء بالبرهان الموجود الآن مطلق عن التنازع أيضا كما علم بما ذكرناه والله تعالى اعلم (مسئل) بافادته من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٥ ذي الحجة سنة ١٢٨٦ مضمونها ورد من مجلس استئناف قبلي اعلام شرعي عن قضية قتل شخص يدعى محمد اذ لا من ناحية



الامبارك كاب وافادات معطاة من مفتي الاستئناف ومجلس قضاة افادة رقم ١٤  
 رجب سنة ١٢٨٦ بمقتضى النظر فيها بطرف حضرته ومفتي الاحكام  
 وتعطى الافادة بما يترأى والا توردت افادة من ذلك المجلس برغبها اعطاء  
 الافادة مما سبق ذكره لاجل نهو القضية الموقوفة من اجل ذلك وحيث علم من  
 التامير المعطى على الافادة من مساعده حضرة مفتي مجلس الاحكام ان القضية  
 المذكورة منظورة بطرف حضرته لم يكن له ان يصرح بغيره واللازم لها وبعتها  
 بالافادة لاجل ارسالها للمجلس الاستئناف كغالبه ونحو القضية الموقوفة من اجل  
 ذلك وصورة الاعلام المظلم من قاضي ولاية اسنا المورخ يوم الثلاثاء ١٣ شعبان سنة  
 ١٢٨٤ الوارد لمجلس الاحكام بطلب احالة النظر في هذه القضية على هذا الطرف  
 وحضرة مفتي الاحكام بناء على طلب مفتي استئناف قبلي ذلك لما حصل بينه وبين  
 مفتي مجلس قضاة المناقصات في هذا الاعلام وطلب استيفاء ما سبق ايضا من  
 حضرة مفتي مجلس الاستئناف وطلب حضرة مفتي مجلس الاستئناف الاحالة  
 الهي عنها انه يحضر ورنابا للمجلس باسناد الى سعادة رئيس المجلس وحضرات الاعضاء  
 وحضرة الاستاذ مفتي المجلس بعد ان ثبتت معرفة الحاضر من المجلس عينا واسما ونبا  
 وهم الرجال العاقلون الراشدون احمد وحسن وعلى وابراهيم اولاد المرحوم الحاج محمد  
 ابن قذال بن عواض المتوفى الاتي ذكره ادناه والحاضر بحضورهم الرجل العاقل  
 الرشيد ادريس بن نجيس بن عبد به والجويع من اهالي الامبارك كاب بقسم حلقا التابع  
 لمديرية قنا واسنا بتعريف الرجلين العاقلين الراشدين ابي بكر بن علي بن محمد وعلى بن  
 جبريل بن محمد من اهالي الناحية المذكورة ادعى هؤلاء المدعون احمد وحسن وعلى  
 المذكورون واخوانهم ابراهيم المذكور عن نفوسهم بطريق الوصاية الشرعية من قبل  
 حضرة قاضي ولاية اسنا سابقا المازون له في ذلك الثابتة لدينا الدال عليه الاعلام المهرور  
 من المحكمة في تاريخ ٢٧ ربيع الاول سنة ٨٣ من اخوته وهم نصر والامين ونس  
 وآمنة وفاطمة القاصرون عن درجة البلوغ والجميع اولاد محمد قذال المسد كور  
 ايضا بطريق الوكالة في الخصومة عن اختياره يذب وهاجرة بنتي محمد المذكور عن  
 زوجتي ابيه المذكور وهما فاطمة بنت سعد بن جمعة وحليمة بنت عبد الرحمن بن محمد  
 الثابتة تلك الوكالة عن لدينا الدال عليها الاعلام المهرور من المحكمة المذكورة في  
 ٢١ شهر ربيع الآخر سنة ٨٣ على هذا المحاضر المستوي معهم بمجلس الدعوى  
 ادريس بن نجيس المذكور بان في ليلة يوم الاحد الموافق لثمة من صفر سنة ٨٣  
 كان والدهم محمد المذكور وما شيا فوق الملوك والهاورات علق ادريس بن نجيس المذكور  
 فاطمى ادريس هذا المدعى عليه المذكور في والدهم بندقية معمرة بالبرود والرش  
 فخرج ما فيها واصاب والدهم محمد المذكور في جانب راسه الايمن ودخل الرش في راسه

ووصل

ووصل الى دماغه ولم يزل صاحب فراش حتى مات بسبب ذلك في يوم الخميس الموافق  
 لليوم الرابع عشر من الشهر المذكور عن زوجته وأولاده كورا وانثا المذكورين  
 وعن ولديه ايضا الذائبين هما نقد الغائب بالسودان وادريس الغائب بالسكندرية  
 وانحصر ارثه فيهم ولا وارث له سواهم وذكروا له المدعون انهم لا يعلمون ان كان  
 ضربه بالبندقية هذا او خطا وان المدعى عليه المذكور مدعى بقتل والدهم محمد  
 المذكور وخطا ويطالبونه بما يترتب لهم قبله في ذلك شرعا ويطالبون سؤاله عن ذلك  
 وبسؤاله احاب باعترافه بثبوت نسب جميع الورثة المذكورين بن محمد بن قذال  
 المتوفى المذكور وبزوجية زوجته المذكورة وتبين له وانحصار ارثه فيهم ووجد حصول  
 ضربه لمورثهم محمد المذكور بالبندقية وانكر ذلك انكارا كليا وانكر ايضا اقراره  
 بقتل مورثهم المذكور فطلب من هؤلاء المدعين اثبات دعواهم بينة شرعية تنوزر  
 دعواهم فذكروا ان الذي يشهد على المدعى عليه المذكور باقراره بذلك كل من حسين  
 شريف وابي بكر علي وقدير حسن لانه اقر بضرب مورثهم المذكور بحضورهم وطلبوا  
 المهلة لاحضارهم ثم وكل كل من احمد وعلى وحسن المدعين المذكورين اخاهم  
 ابراهيم محمد المدعى المذكور وكالة مفوضة في تجميع الخصومة في شأن قتل مورثهم محمد  
 المذكور على المدعى عليه ادريس المذكور وقيل ابراهيم المذكور كالة عنهم في  
 ذلك وصار ذلك شفاها بالمجلس ثم حضر نقد الذي كان غائبا بالسودان وطلب ايضا  
 ادريس هذا المدعى عليه بما يترتب له قبله في قتل ابيه محمد المذكور شرعا بمقتضى هذه  
 الدعوى المشروعة وصدق المدعى عليه على نسب نقد المذكور المتوفى المرقوم وحضر  
 كل من الرجلين العاقلين الراشدين ابي بكر بن علي بن محمد وحسين بن شريف بن  
 عبد الله المذكورين كلاهما من الناحية المذكورة واستشهدا بما علمان في ذلك  
 فشهد كل منهما بانفراده في وجه المدعى عليه ادريس المذكور بقوله اشهد ان ادريس  
 هذا المدعى عليه المذكور وجدناه مع محمد بن قذال بن عواض المتوفى المذكور في بيته  
 في جنح الليلة التي اصيب فيها قاتلنا محمد المذكور عن اطلاق فيه البندقية فذكر  
 انه ادريس بن نجيس المذكور فسالنا ادريس هذا المدعى عليه عن ذلك فاعترف على يدنا  
 طائعا مختارا قائلا انه في ليلة الاحد كان محمد بن قذال هذا بالقرب على المقات تعلق  
 فظننته وحشانا زالا في المقات فاطلقت فيه البندقية فخرج ما فيها واصاب محمد هذا  
 وزاد في شهادته ما ان محمد بن قذال بن عواض المذكور لم يزل صاحب فراش حتى  
 مات بسبب ذلك عن ورثته المذكورين في يوم الخميس التالي ليوم الاحد فطعن المدعى  
 عليه المذكور في هذين الشاهدين بان ابا بكر بن علي المذكور زوج هاجرة بنت المرحوم  
 محمد المذكور واحد الورثة المذكورين والثاني حسين شريف المذكور ابن عم ابي بكر  
 المذكور وبسؤال ابي بكر المذكور عن تزوجه بهاجرة المرقومة اعترف بذلك فادخلت



شهادته وطلب من المدعيين شاهد آخر فاحضر والرجل العاقل الرشيد قري بن حسن  
ابن سلوم من الناحية المذكورة فشهد مثل شهادة هذين الشاهد بن لفظا ومعنى فطمع  
المدعي عليه فيه بانه احدهما شيخ الناحية ومصدق قري المذكور على ذلك فتمت شدته  
شهادته شرعا فطلب من المدعيين شاهد آخر فاستشهدوا بالرجل العاقل عيسى بن سعد  
وطلبوا المأهولة لمحضوره ثم ان نقدا المذكور وكل اخاه ابراهيم المذكور في المحضرة والابراء  
وغيرهم في قتل والدهم محمد المذكور على ادريس بن نجيس المذكور فقبل ابراهيم الوكالة  
عنه وذلك شفاهما باللسان فحضر يحيى بن سعد المذكور واستشهدا به عليه في ذلك  
فشهدا بلفظا شهدانه في صحيح ايلة الاحداث التي اصيب فيها الحاج محمد بن قذال بن عواض  
المذكور سمعت من اخاه في منزل الحاج محمد المذكور وقد خلت منزله فوجدته مجروحا  
ووجدت هذه ادريس بن نجيس هذا المدعي عليه فسالته عن الضارب له فقال ان الضارب  
له هو ادريس بن نجيس هـ فافسالت ادريس المذكور عن ذلك فاعترفا انها مختار ابائه في  
الليلة المذكورة فظن الحاج محمد اذ لا المذكور وحشا قريبا من مقامه فاطلق فيه البارودة  
فاصابه ما فيه اوجرحته وزاد في شهادته بان الحاج محمد المذكور لم يزل صاحب فراش  
حتى مات في يوم الخميس بسبب ذلك عن ورثته المذكورين ولم يطعن هذا المدعي عليه  
فيهم بظن شرعي فصارت تركة كل من هذين الشاهدين حسين بن يوسف ويحيى بن سعد  
المذكورين سرا وطلب من ابراهيم المدعي المذكور تركة ما هاهنا فاحضر بلال بن  
زيدان بن حسن واحمد بن نجيت بن علي كلاهما من اهل الى الامبارك فشهد كل  
منهما بلفظ اشهد ان حسين بن يوسف بن عبد الله هذا عدل مرضي جائز الشهادته واحضر  
كلاما من الرجال العاقلين الراشدين حسين بن احمد بن شاذي وكرار بن شاذي بن علي  
كلاهما من اهل الى الناحية المذكورة فشهدا بلفظ اشهد ان يحيى بن سعد هذا عدل  
مرضي جائز الشهادته وصار ذلك جميعه بحضور ادريس بن نجيس هذا المدعي عليه فعند  
ارادة الحكم على هذا المدعي عليه ادريس المذكور كورساح ابراهيم المرقوم في استحقاقه  
من دية ابيه اصاله وفي استحقاق اخيه فقد المذكور بطريق الوكالة المذكورة عنه وابرأ  
ذمة المدعي عليه المذكور عن استحقاقهما عند ذلك عرف حضرة مولانا المحاكم  
الشرعي ادريس المذكور بدفع الدية الشرعية من مال نفسه في ثلاث سنوات اربالغ  
قدرها خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعين قرشا ونصف وربع قرش هـ له اميرية  
حسب المدون بالمشورة العشرة آلاف درهم من الفضة كما اختاره المدعي عليه  
المرقوم ما هذا استحقاق ابراهيم واخيه فقد الماسح في استحقاقهما البالغ قدر قيمة  
ما خصهما الفين واربع مائة قرش وقرشا واحدا واثنى عشر نصف فضة يخرج ذلك من  
اصل قيمة الدية المذكورة وعلى ادريس المذكور دفع باقي الدية وهو الاثنى عشر الف  
وستمائة واثنان وتسعون قرشا وثمانية مائة نصف فضة الى باقي الورثة يقسم ذلك

يقسم حسب القدر بضعة الشرعية للزوجتين فاطمة بنت سعد بن جعدة وعليه بنت  
عبد الرحمن بن محمد بن جميع الدية وقدره ألف وثمانمائة وستة وثمانون قرشا وثمانية  
فعمرون نصف فضة والباقي من المبلغ المرقوم يقسم بين أولاد المتوفى وهم احمد وحسن  
وعلى وادريس والامين ونصرويس وأمنة وفاطمة وزينب وهابرة المذكورون المذكورون المذكورون  
مثل حظ الانثيين وحكم عليه بذلك حكما مستوفيا اشر وطه وأركان الشريعة بحضرة  
المتداعيين وكتب هذا الشعار باصدار جرى وحرر في يوم الثلاثاء ثمانية عشر شعبان سنة  
١٢٨٤ ثم كتب على الاعلام حضرة مفتي مجلس قنا والمديرية المحمدية وحده صار  
ما تضمنه هذا الاعلام بحضورنا وهو موافق شرعا والله سبحانه وتعالى اعلم مفتي مجلس  
قنا والمديرية وباحالة هذا الاعلام على حضرة مفتي مجلس استئناف قبلي كتب عليه  
مانعه بالاطلاع على هذا الاعلام وجده مضمونه ان بعض أولاد الحاج محمد بن قذال  
عواض من اهل الى الامبارك اب يسلم حلفا مدعي على ادريس بن نجيس من الناحية  
المذكورة بانه قتل المورث المذكور وانه اقرب قتله خطأ وأثبتوا اقراره المذكور وحكم  
القاضي عليه بالدية وذلك كحضرة القاضي ان بعض الأولاد ادعى ذلك عن نفسه اصاله  
فقط وبعض ادعى عن نفسه اصاله ويطر بقى الوصاية من قبل سلفه قاضي الناحية  
قبله عن القاصر بن من أولاد المتوفى ويطر بقى الوكالة من بنيه وزوجتيه البالغات  
وان الوصاية والوكالة ثبتا لديه وان الدال على كل منهما اعلام محرر من سلفه ولم  
يبين في الاعلام طريقة ثبوتها اشرعا مع ان ذلك لا يدمنه لزوال الابهام اذ لا يتصب  
مدعي الوصاية أو الوكالة خصما للمدعي عليه بالقتل الا ان يدعي به ما عليه ويبرهن  
عليهما واما مجرد قراءة الاعلام المحرر في شأنهما ولو ثبتا فليس ثبوت اشرعا ولذا قال  
بعض المحققين في جواب حادثة مانعه ولا عبرة بشهادة هؤلاء الوكالة لكونها في غير وجه  
الخصم قال في الكافي لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر اهـ وحيث خلا  
الاعلام عن دعوى الوصاية والوكالة من الوصى والوكيل في وجه المدعي عليه بالقتل  
والبرهان عليه في وجهه قبل دعوى القتل عليه والحكم بهما من القاضي ليكون  
ذلك ثابتا في حق الموصي عليهم والموكل لزم تسطير هذا البصير رده على محله لاستيفاء  
ما هو لازم شرعا لاجل تمامه وابقف من يطالع عليه على استيفائه ووقوع الحكم موقعه  
واتباع الشرع اتمم والله تعالى اعلم الفقير حسين احمد جلي الخنفي وباحالة ذلك على  
مفتي مجلس قنا والمديرية للنظر فيما كتبه حضرة الشيخ حسين المذكور كتب مانعه  
قد صارت مطالعة الافادة المسطرة بظاهر الاعلام المحرر في شأن قتل الحاج محمد قذال  
المؤرخه بتاريخ ٢٧ من سنة ٨٤ من حضرة مفتي استئناف قبلي من اولها الى قوله  
وليغفر من يطالع عليه على استيفائه ووقوع الحكم موقعه المفيدة ان الحكم المذكور  
بالاعلام غير صحيح فنقول قد اطلعت على هذه الافادة التي لم تصادف محلا ما ولا فان



الاعلام من المهرين بالوصاية والوكالة انما كان تحريرهما بناء على طلب المجلس كما  
يشهد بذلك ما في اوراق القضية وهما من سجلان بهيكل المحكمة المصان الذي بأيدينا  
وقت حمل الدعوى فن ابن علم حضرته ان الثبوت انما كان بمجرد قراءة الاعلامين  
واما ثانيا فقول ان مجرد قراءة الاعلام لا يثبت ثبوتها فليس ثبوتها ثبوتها لا يفهم له معنى  
صحيح مع التأمل وامانا اننا انقله من بعض المحققين في بعض النسخ كافي في تنقيح الحامدية في  
شخص باع مثلامك آخر بطريق الوكالة حال غيبته وشهدت بالوكالة المذكورة بينة  
على يد القاضي وتحررت حجة البيع أو نحوه المشتملة على الوكالة المذكورة وانكر  
المالك التوكيل المذكور واراد رد المبيع الى ملكه فقال بعض المحققين لا بد من حمل  
دعوى ثبوت الوكالة المذكورة واما شهادة الشهود وحال البيع فلا عبرة بها لكونها في غير  
وجه خصم وهذا غير ما نحن فيه كما هو جلي لان الذي صار محض ورنال يمكن اثبات الوكالة  
بدون خصم حاضر كما لا يخفى فهذا النص لا يدل على مدعى واما رد المذكرة وله لا ينصب  
مدعى الوصاية والوكالة خصما للمدعى عليه بالقتل الا بعد ان يبرهن عليه ما فيه فبعد  
ان الوكالة والوصاية لا يثبتان الا بالبينة وهذا وان كان موافقا لما ذكره في الخاتمة في  
فصل التوكيل بالخصوص ولم يستند اليه حضرته الا انه مخالف لما ذكره في مواضع  
منها اجدد في باب العين بما نصه وان اقر المدعى عليه بالوكالة وانكر المال كان للمدعى  
ان يقيم البينة على المال وان لم يكن له بينة كان له ان يستخلف بالله ما قلان عليه هذا  
المال اه بحر وفه وما ذكره الا نقروى عن شرح الطحاوى للاستبصار في الذي هو مقدم  
على نحو الذخيرة لان الشروح مقدمة على الفتاوى وما ذكره ايضا في الهندية نقل عن  
الهيوط بما نصه وكذا لو كان المدعى عليه اقر بالوكالة من الابتداء صرح بما لا انه انكر  
المال صار خصما للمدعى في حق الاستدلال واخذ المال الخ وقال قبل ذلك ايضا وان  
نكل المدعى عليه صار مقرا بالوكالة فدية ضي القاضي بالوكالة بحكم اقراره ثم سأل  
القاضي عن المال الخ وعز ذلك به ذلك الى الاستصحاب ومعلوم ان الاستصحاب في كلام  
الشافعية المتقدمين مرادهم بهم الامام واصحابه وقد جعل بعضهم تحليف المدعى عليه اذا  
انكر الوكالة هو ظاهر المذهب وان عدم التحليف رواية عن الامام وذكر بعضهم ان  
كلام قاضي خان يفيد ترجيح التحليف يعني حيث ذكر ان تحليف المدعى عليه اذا  
انكر وراثته المدعى هو الصحيح ثم سوى بين تحليف منكر وكالة المدعى وبين تحليف  
منكر الورثة فاذا ذلك ان الصحيح هو التحليف في المسئلةين فهذا كما يفيد ان الوكالة  
ثبتت بالاقرار وكذا الوصاية وانه الصحيح الراجح وان ما قبله الذي ادعاء ضعيف واما  
قولهم الاقرار يوجب البينة في مسألة الوكالة فعنا له لو كان المدعى يدعى الوكالة عن  
موكاه في حققة على الناس واقر المدعى عليه بوكالة المدعى فاراد مع ذلك اثباتها  
بالبينة لتسرى في حق باقي الغرماء يجاب لذلك كما لا يخفى واما خامس ما فقوله وحيث

خلا الاعلام عن دعوى الوصاية والوكالة من الوصي او الوكيل في وجه المدعى عليه  
بالقتل والبرهان عليه في وجهه قبل دعوى القتل عليه والمحكم بهما من القاضي  
ليكون ذلك ثابتا في حق الوصي عليهم بالموكل فنقول ان الذي يفهم من ذلك القول  
انه يدعى اولا بالوصاية والوكالة وبشهادة البينة عليهم ما يحكم القاضي بهما ثم بعد  
ذلك تسمع دعوى القتل كما هو مفاد قوله قبل دعوى القتل عليه وهذا مما نص العلماء  
على عدم اعتبار المحكم المذكور بالوكالة والحال هذه لانه عين المحكم بالوكالة المجردة  
حيث كان قبل دعوى القتل على المدعى عليه وايضا لو صدر الحكم بهما وبعدم مدعى مدة  
اذا كبر القصر وانكروا الوصاية والمحكم بهما اهل يمتنع لانهم مجرد الاعلام المستعمل  
على الحكم او يطالب الوصي حين ذلك باقامة البينة على الوصية فان قال حضرته  
يكفي هذا الاعلام لزمه مجرد العمل بالنقوش كما زعمه وان كان الاعلام المذكور لا يكفي  
ولا بد من اقامة البينة حين ذلك فلا معنى حيث نقول ان يكون ذلك ثابتا في حق الوصي  
عليهم وبالمجمل لوسطنا القول لبيان ركاز هذه الافادة لطال الكلام بلا طائل وانما  
ذكرنا هذا الذي اوضحناه ليعلم حضرته حقيقة هذه المسئلة ويرى ان الاشتباه والذهب  
ان حضرته شغل فكرته بدعوى عدم ثبوت الوصاية والوكالة مع كون الوكيل  
الوصي المذكور هو احد الورثة ولم يتفطن لكون ادريس احدا اولاد الميت في الورثة  
فما يباين كندرية ولم يحضر ولم يوكل فكان التمسك به في رد الحكم والحال هذه اولى من  
التشبث بدعوى عدم ثبوت الوكالة هن الموكلات والوصاية عن القاهرين المهرين  
الاعلامان المذكوران كما لا يخفى فعدم عدمه في ذلك بغيبة الغائب المذكور والحال  
هذه مع تمسكه بتلك الدعوى مما يرد دعواه عدم صحة الحكم وان كان في الواقع لا يصح  
التشبث في رد الحكم المذكور لا يمتنع لاولئك والقول الفصل في ذلك اننا نشك في  
ثبوت الوصاية والوكالة بالثبوت الشرعي الذي لا شبهة فيه ولو صرفنا النظر عن  
ثبوتها بل لو قدرنا عدم حصولهما اصلا فلهذه دعوى قتل خطام وجبه الذية وقد اتفق  
علماء المذهب على انها حق الميت اصالة ولذلك تقضي منها ديونته وتنفذ وصاياه  
وهو حوا بان الذية تورث اتفاقا وان الاصل ان كل ما يملكه الورثة بطريق الوراثة  
فاخذهم خصم عن الباقيين وقائم مقام الكل في الخصومة وما يملكه الورثة لا يطر يق  
الوراثة لا يمتنع لاولئك دعوى خصم عن الباقيين وعلاوا الاول بانه يثبت جميع الحق لغيره  
وهو الميت فيثبت للبقية بخلاف ما ذكره فانه يثبت حقا لنفسه لاحق بغيره ولذلك  
قالوا ان في القتل الخطا والدين لا يحتاج الغائب الى اعادة البينة بالا جاع وصرح في  
الدر المختار في مسألة المقار الموروث اذا ادعاء احد الورثة بغيبة الباقي بقوله ولا تهاد  
البينة ولا القضاء اذا حضر الغائب في الاصح لا تنصب احد الورثة خصما عن الميت  
حتى تقضي منه ديونته اه بحر وفه ومثله في جامع الفصولين في فصل قيام بعض اهل



الحق من البعض فقد ظهر من ذلك ظهورا ينافي في دعوى القتل الخطا يقوم احد الورثة عن السابقين في الخصومة والدعوى به على الجاني واذا اثبت بالبينة او اقر به المدعي عليه يحكم القاضي على المدعي عليه ولا توقف صحة الحكم على توكيل من الغائب ولا وصاية عن القاصر وهذا الاخلاف فيه بين العلماء كما لم يبل قالوا انه اذا كان المدعي عليه منكر اياخذ القاضي حق الغائب منه ويحفظه فاذا حضر سلمه اليه اتفاقا في غير المقار وفيه ايضا على مذهب الاصحاب من استحسننا والمثلية شهيرة كثيرة الدوران في الكتب فاذا كان حضرته لم يطالع على ذلك فقد اوضحنا ما فيه السكينة وليراجع النصوص حتى لا يسيق عنده شبهة في ذلك ولا اشتباه ومع هذا كله فكيف يسوغ دعوى عدم وقوع الحكم بالدية على الجاني موقعه بناء على دعوى عدم ثبوت الوكالة والوصاية بالبينة فان هذا لا يتم الا اذا كان يشترط في صحة الدعوى والحكم بالدية حضور جميع الورثة اما بنفهم او بمن ينوب عنهم وهذا الميقل به احدهم من العلماء وحضرته لا يقدر على انكار ذلك فنقول على فرض عدم ثبوت الوكالة والوصاية بل على تقدير عدم وجودهما اصلا فالحكم الذي اشتمل عليه الاعلام بالدية على الجاني والحال هذه واقع موقعه وصحيح شرعا حيث ان بعض الورثة ينتصب خصما في ذلك من ابياقين والله تعالى اعلم مفتي مجلس قنا وباطلاع الشيخ حسين المتقدم ذكره على ما حرمه مفتي مجلس قنا والمديرية كتب عليه ما نصه قد اطاعت على صورة المناقضة التي ابداها حضرة مفتي مجلس اسناد رقية ١٢ شهر شوال سنة ٨٤ ردا على ما في مناقضتنا لاعلام المهر من محكمة الناحية المذكورة في قضية دعوى اولاد محمد قدال على غيرهم ادريس نجس بانه قتل ابا دم محمد المذكور واقر بقتله خطأ وان احدثهم ابراهيم ادعى ذلك عن نفسه وبطريق الوصاية على القاصر من اخوته والوكالة عن البالغات منهم الثابت كل من الوصاية والوكالة الدال على كل منهما ما اعلام محررون المحكمة المذكورة كذا سطرنا على ظاهر اعلام الادعي ان حضرة القاضي لم يبين في اعلامه طريق ثبوت الوصاية والوكالة المذكورتين مع ان ذلك لا بد منه لزال الابهام اذ لا ينتصب مدعيهما خصما للمدعي عليه بالقتل الا بعد ان يدعي ما عليه ويبرهن عليه ما كافي التنقيح عن الكافي من انه لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر وان مجرد قراءة الاعلام المهرر بهم اولوثا بتا فليس ثبوتنا شرعا ولما عرضت على حضرة المفتي الموما اليه ردها بوجوه اربعة واقول ان طريق اثبات الوصاية والوكالة ونحوهما ان يدعيهما الوصي والوكيل او لا على خصم اليتم والموكل ثم يدعي عليه الحق الذي يطالب به ثم يسال الخصم عن ذلك فيجيب بما عنده من اقرار او انكار فيقيم مدعيهما البينة ويحكم القاضي بما يثبت من حق تقاضي الدين وقبضه وبر الغريم بالدفع له حتى لو هلك المال في يد الوصي بلا تعد ولا تفرط هلك على التيسير وكذا

الوكيل في ذلك في ظاهر الرواية عند الامام وصاحبه رضى الله تعالى عنهم ونخالقهم الامام زفر رضى الله تعالى عنه والاعلام المسطر في شأن دعوى القتل خال عن ذلك لان الوصي والوكيل لم يدعي بهما على القتال وهو لم يسال عنهما ولم يجب فيهما بالاقراء ولا بانكار وانما اعترف بنسب المدعين للثبوت ووراثة لهم وبذلك يعلم سقوط الواجهة الاربع التي استندوا اليها في ثبوت الوصاية والوكالة لديه ثبوتنا شرعا كما ستقف عليه فالوصاية والوكالة ان الامام المهرر بن الوصاية والوكالة كان تحريرهما بناء على طلب المجلس كما يشهد بذلك ما في أوراق القضية وهما مذهبان بهيكل المحكمة المصان الذي بيده عند عمل الدعوى هذا كلامه وغير خاف ان امر المجلس بتحرير ام لاى الوصاية والوكالة ليس فيه دعوى شرعية بهما من خصم على خصم وشهادة مستقيمة بهما وكذلك سجل المصان وانما وجهه يحتاج بهما مدعيهما مدعيهما مدعيهما وانكار الخصم وثاني وجوهه ان قولنا في مناقضة الاعلام ان مجرد قراءة الاعلام الوصاية والوكالة ولو ثبتا ليس ثبوتنا شرعا مما لا يفهم له معنى صحيح ولا يخفى انه واضح المعنى جيد المبني اذ معناه ان مضمون الاعلام المذكورين ولو كان ثابتا في نفس الامر بان كان به شهود عدول لا يعد ثبوتنا شرعا اذ الثبوت الشرعي ما وقع به الحكم من القاضي عند الدعوى الصريحة والشهادة المستقيمة على ان فهم تلك المقالة وعدم فهمها لا مدخل له في ثبوت اعلام الوصاية والوكالة حتى بعد حضرة المفتي الموما اليه ذلك وجهاله في ثبوتها وثالث وجوهه انه قال ان ما نقلناه من التنقيح في شخص باع ملك آخر بطريق الوكالة حال غيبته وشهدت له بالوكالة يدته على يد القاضي وتحررت حجة البيع المشتملة على الوكالة ثم انكر المالك التوكيل وأراد استرداد البيع الى آخره ثم قال وهذا غير ما في اعلام دعوى القتل لان الذي في اعلامه اثبات الوكالة في وجه خصم هذا كلامه وهو غير ظاهر لانك قد علمت ان اثبات الوكالة او الوصاية يكون بعد سبق دعوى صحيحة من خصم على خصم وشهادة مستقيمة والاعلام خال عن ذلك اذ ليس فيه دعوى الوصاية والوكالة وجواب من القاتل عنهما باقرار او انكار وما فيه من جزئيات ما في التنقيح سواء بسواء الرابع من اوجهه انه فهم من قوائنا في مناقضة الاعلام لا ينتصب مدعي الوصاية والوكالة خصما للمدعي عليه الا بعد ان يبرهن عليه ما ان البرهان قاصر على البينة وان الاقرار لا يكون برهانا وقال انهما كما يثبتان بالبينة كذلك يثبتان بالاقرار وهو ليس برهان كما ذكرنا طالع بكذا القول في ذلك مع ان البرهان يطلق على البينة وعلى الاقرار كما صرح به محشي الاشباه عند قوله لا تخالف مع البرهان الا في ثلاث ونصه لوقال مع البينة امكن صوابا فلا تخالف مع الاقرار وهو برهان ام ومع ذلك فلا داعي لذكر هذا الوجه ولا للقول التي رتب ذكرها عليه فان ذلك خارج عن المقام لان المدعي عليه بالقتل لم يجب عن الوصاية والوكالة لا باقرار ولا



بانسكار كما يعلمه كل ناظر فيه ومطامع عليه فلا حاجة الى الاغراب وذكر اختلاف  
القول في ثبوت وكالة الخصومة بالافراد فان هذا مقام لا يخفى هنا هذه اوجه الاربع  
التي ذكرها للرد قد اوضحنا ما يرد بها حسب مظهر افعالي السليم وفوق كل ذي علم  
عالم وامام اقاله آخر كلامه من ان القتل الخطا كما ثبتت بخصومة الوصي والوكيل  
كذلك ثبتت بخصومة احد الورثة وارضى زمام قلمه في نقل ما يدل لذلك من النصوص  
فلم لا يمكن انكاره ولو كان ما درى حفظه الله تعالى ان الوصي والوكيل وان استويا مع  
احد الورثة في اثباته الا انهما يخالفانه في احكام آخر اذا حدد الورثة لوصيهم واقضى  
الدية كلها وهلك في يده بلا تعد ولا تفریط لا يبرأ الغريم من نصيب غيره ولو قبض  
ذلك الوصي وهلك في يده بلا تعد ولا تفریط هلك من مال التيمم ويبرأ الغريم بالدفع اليه  
وكذلك وكيل الخصومة في ظاهر الرواية عند الاثبات والاثبات وان خالفهم زفر قبايت  
شعري لو قبض الوصي في الحادثة نصيب القاصر من من الدية وهلك في يده وبلغ التيمم  
وانسكروا صايتة هل يسعنا ان نقول لا عبرة بانسكار التيمم لثبوت الوصاية بما في الاعلام  
أم يكاف الوصي بالتمتع بالوجه الاخرى فان قلنا بالاول فثقتنا بالوصاية لم يجز فيها  
خصومة بين مدعى ومدهى عليه ولم تقم عليها شه ودولم يصدر بها حكم من القاضي حتى  
يكفى بثبوت الحكم بها وان قلنا بالثاني فهو من المطلوب لنا وبطلت الواجهة الاربعة  
وايضا الاعلام محتوية على دعوى بطريق الاصل والوكالة والوصاية وما به من الوكالة  
والوصاية غير ثابت بطريقه الشرعي فالاعلام غير مستوفى بالنظر لذلك بقطع النظر  
عن دعوى الاصل فان ذلك قلنا برجوعه وتحرير اعلام مستوفى لذلك طبقه للاصول  
الشرعية وينتدفع الاعلام المستوفى للاوجه الشرعية الخالي عما يوجب المناقضة  
هو ما اشرنا به اولا فاللزام رجوعه واستيفاء ما قلناه وتحرير اعلام يكون على النمط  
المستقيم والافسحانه ونه الى اعلم الفقيهين احمد جلالى الكنى ٢ رجب سنة ٨٦  
ثم كتب حاشية مضمونها مطلب الاحالة على هذا الطرف وحضرة مفتي الاحكام خوفا  
من التظويل وشاغبة الاقويل

(اجاب) الداعي لتأخير اعطاء الافادة عن هذه القضية هو طلب مجلس استئناف  
قبلي بناء على طلب مفتي الاحالة النظر على هذا الطرف وحضرة مفتي الاحكام بمقتضى  
الافادة الواردة للمجلس بتاريخ ١٢ رجب سنة ١٢٨٦ ولم يتفق الاجتماع مع  
حضرتنا للنظر في ذلك والآن ورد لهذا الطرف استجبال المجلس بمقرر رقم ٢٠ ذى الحجۃ  
سنة ١٢٨٦ بطلبه واللازم لنا وبعثنا بالافادة وبناء على ذلك قد صار  
الاطلاع على الاعلام المحرر في هذه القضية من قاضى ولاية اسنا المؤرخ ١٢ من سنة  
٨٤ وعلى المناقضات الخاصة في هذا الاعلام ما بين حضرة مفتي مجلس  
استئناف قبلي وحضرة مفتي مجلس قنات والمديرية والذي ظهر في ذلك انه لا يترتب على



ما أبدا حضرة مفتي مجلس الاستئناف المذكور بطلان الحكم اذ حصل المناقضة  
بينهما في ثبوت التوكيل والوصاية شرعا وعدمه ولا مدخل لذلك في صحة الحكم اذ على  
قرض عدم وجودهما أصلا لا فضلا عن عدم ثبوتها شرعا ضمن الدعوى الصحيحة  
فالدعوى في هذه الحادثة حيث كانت من بعض الورثة بالقتل الخطا صحيحة و بثبوتها  
شرعا يحكم بالدية كما ذكر في آخر الاعلام المذكور وان كان قبض استحقاق الورثة من  
الدية يتوقف شرعا على ثبوت الوصاية بالدية لا قصر ولو باقرار المدعي والوكالة  
بالقبض بالدية لمن يوكّل من البائعين أو يقبض بنفسه - ذاهوا الجواب عما وقعت  
فيه المنازعة وان كان تحرير الاعلام على الوجه الاكمل غير تام هذا وبالامل في شهادة  
الشاهدين اللذين حكم بهما دعوى ما حصل عندى توقف في قبول شهادتهما والحكم بها  
على الوجه المسطر في هذا الاعلام حيث شهد الاول وهو حسين بن شريف انه وجد  
المدعى عليه مع محمد بن قذال بن هراغى المذوف في يده في صبح الالبسة التي اصاب فيها  
فسال محمد المذكور عن اطلاق فيه البندقية فذكر انه ادريس بن نجيب المذكور فسال  
ادريس هذا المدعى عليه عن ذلك فاذر طائفة ما عجزت اراقاته لانه في ليلة الاحد كان محمد  
ابن قذال - ذاهبا اقرب على مقادير فظننته وحشانا زلا في المقادير فاطلقت فيه  
البندقية فخرج ما بينا واصاب محمد - ذاهوا في شهادته ان محمد المذكور لم ير  
صاحب فراش حتى مات بسبب ذلك عن ورثته المذكورين في يوم الخميس التالي  
ليوم الاحد فلم يشهد على اقرار القاتل بالضرب والموت منه بل اقراره قاصر على الضرب  
فقط والاقرار به لا يكون اقرارا بالقتل كما صرح جوابه والشاهد المذكور لم يعان الضرب  
حتى يشهد بان المضر وب لم ير صاحب فراش من هذه الضربة حتى مات بها فلم توجد  
شهادة كاملة على الاقرار ولا شهادة كاملة على المعايضة نعم يمكن ان يقال اذا اقيمت  
بينة على اقرار القاتل بانه اقرانه اصابه بما خرج من البندقية خطا وجرحه بجراحة  
اشار اليه المقر للشاهد ثم ذكر الشاهد ان المصاب به - ذاهوا الجراحة التي اقر بها المصيب  
لم ير صاحب فراش بها حتى مات ان قبل شهادته ولم يوجد ذلك هنا وكذا يقال في  
شهادة الثاني وهو يحيى سعدى ما عندى من الوقعة في ذلك ايضا فلاولى اعادة الاعلام  
لإعادة الشهادة فان استوفيت بقضى بها والا فلا ويؤيد ما ذكرناه العلامة خير  
الدين الرملى في فتاويه المشهورة من أوائل كتاب الدييات حيث مثل في امره تدعى انها  
كانت في دارها بين اغنامها فاصابها حجر من راعى الاغنام فاقت بسببه جنيها وهو  
يقول رميت حجرا لا أدري أهو الصائب لها أم لا وعنى بقوله دياره الصائب لا أدري هل  
الاقامة أم بغيره حاصل كلامه انكار ما عدا الرمية هل يلزمه بغير ذلك شيء أم لا  
وهل تقبل شهادة من شرط له مال على شهادته في ذلك أم لا واذا وجد الثبوت  
الشرعى المستوفى للشرائط الشرعية ما يلزم الراعى شرعا في ذلك اجاب لا يلزمه بغيره



الاعتراف بالرمي شيء لا احتمال رى غيره ولا بالاعتراف بالرمي والاصابة لاحتمال ان  
اللقاء حصل بعرض آخر ولا بد من الاعتراف بان الاصابة حصلت به او بالينة العادلة  
التي تشهد بان حجر هذا الرامي اصابها والقى به او تشهد على اقراره به كذلك حتى تلزم  
الغرة او النكول عن اليمين المتوجهة عليه في دعوى ذلك كذلك واما بدون هذه الامور  
لا يلزمه شيء واذا ثبت بالينة العادلة او الاقرار او النكول فاللزم عليه غرة وهي  
نصف عشر الدية قدرها خمسة مائة درهم تبلغ بحساب القروش الآن ستة وخمسين  
قرشا تقريباً فاذا ثبت عليه ذلك يلزمه دفعها ولا تقبل شهادة آخذ المال على الشهادة ولا  
المشروط عليها مال ولا المنتصب ولا الفاسق المرة كسب ما يسقط عدالته كما قد علم من  
كلام العلماء رحمهم الله تعالى والله تعالى اعلم اهـ ولا ينافي ما قلناه ماذ كره العلامة  
المذكور ايضاً في فتاواه المذكورة من اوائل كتاب المعاقل حيث قال سئل في راهبين  
تضار بابا الهصى ثم تفرقا وفي رأس كل منهما شجرة ولم يصروا احدهما صاحب فراش  
وقضى الله تعالى بوقوع الطاعون ومات احدهما بقضاء الله تعالى الذي يقول للشيء  
كن فيكون فادعى ابا ساؤه انه مات بتلك وصاحبه يهودي كونه الموت بسببها ويرى  
بالضرب هل يلزمه وفاقة دية أم لا ما لم تقم عليه بينة بانه مات من تلك الضربة لا سيما  
ولم يصير صاحب فراش منها ولم يتدخل عن قضاء صاحب الحار جية اجاب لا يلزمه  
ولا عاقلة دية اذ لا يلزم من الضرب القتل فاعترف بالاضر بامس اعترافاً بالقتل فلا  
تلزم الدية حتى تقوم عليه بينة بانه لزم الفراش حتى مات منها فتلزم الدية العاقلة وهو  
كاحدهم او يقر بانه ضرب به ومات من ضربه فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لانها  
لا تعقل ما وجب باقرار القاتل ولا بد في الاقرار من التصريح بما يوجب الدية عليه لا بما  
ليس كذلك فحواه الله الذي قتل ونحوه والله تعالى اعلم اهـ فقوله فلا تلزمه الدية حتى  
تقوم عليه بينة بانه لزم الفراش حتى مات منها او يقر بانه ضرب به ومات من ضربه معناه  
ان تشهد البينة بما يثبت عليه الاضر به مع قولها انه لزم الفراش حتى مات منها او يقر بانه  
ضربه ومات من ضربه به أي أو تشهد البينة على اقراره بذلك اذا انثبت بالبينة كالتأني  
معانية فقابله الوجه الثاني الذي هو صورة الاقرار بالاول يدل على ان المراد بالوجه  
الاول الشهادة بالبينة لا أنه أقر بالضرب فقط وشهدت البينة انه لزم الفراش حتى مات  
منها حتى يقال ان ذلك كحادثة السؤال على فرض التصريح والتوضيح الذي أبدىناه  
احتمالاً لا لقبول مع انه لم يوجد في شهادة الشاهدين المذكورين ايضاً هذا ما ظهر لي  
في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) بافادة من محافظة مصر رقم ٥ محرم سنة ٨٧  
مضمونها انه وردت افادة مديرية سيوط رقم ٢٠ ذي الحجة سنة ٨٦ من اجل مطالعة  
الاوراق المتعلقة بعبادة ما صرف من متروكات زوج المرأة زبونة بسيوط واعطاء الافادة  
اللزمية بما يقتضيه الحكم الشرعي وذلك بناء على ما تحرر من رئيس مجلس سيوط

حضرة مديرها في ذي الحجة سنة ١٢٨٦ بالاستفتاء عن ذلك من هذا الطرف بناء  
على ما اجابه الشيخ احمد خليل وكيل مفتي استئناف قبلي بانه حصل عنده اشتباه في  
كون ما صدر من قاسم الوصي على تركة المتوفى اقراراً من محام المقيم ببقاء المقدار  
الذي يأتي بيانه عنده في التاريخ المذكور حتى يترتب عليه مائة مائة مائة وهو مجرد  
اقرار منه بما وصله من تركة المتوفى او غير ذلك ومطلب عرض هذه القضية مع صورتي  
الدعوى امامي على حضر مفتي الاحكام او على هذا الطرف وذلك بناء على ما تشر من  
المديرية بحضرة وكيل المفتي المذكور بانه يطالع على ما افاده حضرة قاضي افندي  
سيوط ويبيد ان كان ذلك موافقاً لشرعاً او غير ذلك وصورة افادة حضرة القاضي  
المذكور بتاريخ ٢٧ ذي القعدة سنة ١٢٨٦ خطاباً بحضرة مدير سيوط ان في غاية  
شهر ذي الحجة سنة ١٢٨٥ ادعت المرأة زنوبه بنت قاسم حسين الحضري من سيوط  
على شقيقة قاسم الوصي الشرعي من قبل زوجها المرحوم يحيى سليمان محمد على  
اولاده منها القاصر بن سيدة ونفوسة وامونة وسليمان بن شقيقها المرحوم باع  
منقولات زوجها وقبض اثمنها وقبض ما وجدته عند زوجها من النقود واستخلص  
ما كان له من الديون فكان جميع ذلك اربعة وعشرين الف قرش وثلاثمائة وخمسة  
وعشرين قرشاً فادعى في ذلك بالميراث عن زوجها المذكور بحق الثمن ٣٠٤٠  
قرشاً وخمسة وعشرون فضة وصلها منها ١٨٩٢ قرشاً والباقي لها بعد ذلك ١١٤٨  
قرشاً وخمسة وعشرون فضة طالبت بها وادعى الجوابه عن ذلك فسدل اخوها قاسم  
المدعى عليه عن دعواه ادعى انها على انه وصي من قبل زوجها على اولادها القاهرين  
وعرف انه وصله من تركة المتوفى نقوداً من اعيان ٨٧٣٤ قرشاً وخمسة جنيهات  
بينت من حسن القهوجي وصدقها على اقرارها بوصولها ١٨٩٢ قرشاً من تركة زوجها  
المذكور وانكر ما ادعى ذلك ولتعد البينة التي تشهد بانها رقت لها عليه اليمين الشرعية  
فامتنعت من تحليفه وبعقضاء تحرر عنده من تركة المتوفى عشرة جنيهات بينت وثمانية  
آلاف وسبع مائة واربعه وثلاثون قرشاً حلة داوابة وانقسم الامر بينهما على ذلك في  
التاريخ المذكور وجرى قيده بسجل المحكمة على يد حضرة السالف وبحضرة وناو حضرة  
مفتي الاستئناف والعلامة الشيخ عبد الله على افندي وكتب كل منهم خطه على ما سطر  
في السجل بالتاريخ المذكور كورواة فصلاً معاً على ذلك ثم في تاريخ ٢٨ محرم سنة ١٢٨٦  
حضر قاسم المذكور لدى حضرة القاضي السلف ومن ذكر معه وادعى ان زوج أخته  
توفي في ١٦ شهر ذي الحجة سنة ٨٠ وانه اتفق ما يهاو على اولادها من تاريخ موته الى غاية  
حج سنة ١٢٨٤ ٨١١٦ قرشاً وعضها و٤٤٤٤ قرشاً من مال الميت مورث القاهر بن  
وباقها من ماله وكان يعطيها نفقة اولادها لكونهم معهما فترحم وكان يعطيها نفقة  
نفسها اعياناً معين يوماً واحداً من كل يوم قرشاً وأبرز عن ذلك قاضين متضمنين



لا ينفق ما يدعيه من الصرف قبل ذلك ويدل لذلك ان الخصمين توافقا على قبض المبلغ الذي اعترفت الزوجة بوصوله اليها في ذلك الوقت ومع هذا ذكر المبلغ المذكور المتضمن لمجموع التركة التي ضبطت تحت يده واقعة تعالي اعلم (سجل) بافادة وارادة من مجلس الاحكام مؤرخة في ٩ صفر سنة ٨٧ بطلب الاطلاع على الاعلام المحرر من محكمة المنصورة ومما معه من الافادات واعطاء الحكم الشرعي ومضمون الاعلام المذكور انه بمجلس المنصورة بحضور حضرة حضانة رئيسه واعضائه ومعه في يوم الاربعاء سادس عشر ربيع الآخر سنة تاريخه ادناه بعد ان ثبت معرفة كل من علي ابي عافية ابن المرحوم يوسف ابي عافية ابن المرحوم عامر من اهالي العز بولاية الشرقية وزوجته المرأة امارة بنت المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز ابي شريف من الناحية المذكورة والدي عامر ابي عافية المتوفي الا في ذكره بشهادة كل من محمد ابي قنديل ابن المرحوم قنديل ابي محمد ابن المرحوم محمد علي ابي شريف ابن المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز من الناحية المذكورة ثبتوا في عيادته كل من علي ابي عافية وزوجته المرأة امارة المذكورة الذين على المحاضر معهما بالمجلس محمد حسين هذا ابن المرحوم حسين القماش ابن المرحوم ابي اعطاء القماش من اهالي العز بولاية المذكورة ولد المدعيين المذكورين هو المرحوم عامر ابي عافية كان مع المدعي عليه عند الساقية المعين تعلق المدعيين والمدعي عليه السكينة بخوض السنين باراضي الناحية المذكورة لكون المدعي عليه كان مديرا لهاليا على زوجه وعامر ولد المدعيين كان مع المدعي عليه لاجل الحفظ من الموضع فسا كان من المدعي عليه هذا الا ضرب عامر المذكور ولد المدعيين المذكورين محمد اعدوا وانا ببارودة معمورة بالخرندق والبارود فخرج المخرندق والبارود منها بسبب ضرب المدعي عليه هذا المصاحب في عامر المذكور ورواياته في ظهره فخرجه وسال منه الدم ومات لوقته بسبب ضرب المدعي عليه هذا بالبارودة المذكورة على هذا الوجه وكان ذلك في ليلة الاحد تاسع ربيع الآخر سنة تاريخه ادناه عند الساقية المذكورة وان الوارث عامر المذكور والداه المدعيان من غير مشارك ويطالبان المدعي عليه هذا بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويسالان جوابه عن ذلك مثل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بان عامر ولد المدعيين المذكورين كان معه عند الساقية في الليلة المذكورة وفي الليلة التي قبلها اخذ الذئب كاية كان مربيا المدعي عليه المذكور وفي الليلة التي قتل فيها عامر المذكور رأى المدعي عليه زوالا فظن انه الذئب الذي اخذ السكينة فضرب البارودة فيه فعند ضربه البارودة فيه سمع صراخه فتوجه له فوجده عامر المذكور واصيب بالخرندق الذي كان بداخل البارودة بسبب اطلاقه لها في ظهره فخرجه وسال منه الدم فحمله من الموضع الذي اصيب فيه لم يكنه كان قام من عند الساقية وبعدها نحو ثلاث ايام ليظهر زواجه عند الساقية ومات عامر المذكور لوقته بسبب اصابة البارودة المذكورة له وان الوارث له

لا ينفق ما يدعيه من الصرف قبل ذلك ويدل لذلك ان الخصمين توافقا على قبض المبلغ الذي اعترفت الزوجة بوصوله اليها في ذلك الوقت ومع هذا ذكر المبلغ المذكور المتضمن لمجموع التركة التي ضبطت تحت يده واقعة تعالي اعلم (سجل) بافادة وارادة من مجلس الاحكام مؤرخة في ٩ صفر سنة ٨٧ بطلب الاطلاع على الاعلام المحرر من محكمة المنصورة ومما معه من الافادات واعطاء الحكم الشرعي ومضمون الاعلام المذكور انه بمجلس المنصورة بحضور حضرة حضانة رئيسه واعضائه ومعه في يوم الاربعاء سادس عشر ربيع الآخر سنة تاريخه ادناه بعد ان ثبت معرفة كل من علي ابي عافية ابن المرحوم يوسف ابي عافية ابن المرحوم عامر من اهالي العز بولاية الشرقية وزوجته المرأة امارة بنت المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز ابي شريف من الناحية المذكورة والدي عامر ابي عافية المتوفي الا في ذكره بشهادة كل من محمد ابي قنديل ابن المرحوم قنديل ابي محمد ابن المرحوم محمد علي ابي شريف ابن المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز من الناحية المذكورة ثبتوا في عيادته كل من علي ابي عافية وزوجته المرأة امارة المذكورة الذين على المحاضر معهما بالمجلس محمد حسين هذا ابن المرحوم حسين القماش ابن المرحوم ابي اعطاء القماش من اهالي العز بولاية المذكورة ولد المدعيين المذكورين هو المرحوم عامر ابي عافية كان مع المدعي عليه عند الساقية المعين تعلق المدعيين والمدعي عليه السكينة بخوض السنين باراضي الناحية المذكورة لكون المدعي عليه كان مديرا لهاليا على زوجه وعامر ولد المدعيين كان مع المدعي عليه لاجل الحفظ من الموضع فسا كان من المدعي عليه هذا الا ضرب عامر المذكور ولد المدعيين المذكورين محمد اعدوا وانا ببارودة معمورة بالخرندق والبارود فخرج المخرندق والبارود منها بسبب ضرب المدعي عليه هذا المصاحب في عامر المذكور ورواياته في ظهره فخرجه وسال منه الدم ومات لوقته بسبب ضرب المدعي عليه هذا بالبارودة المذكورة على هذا الوجه وكان ذلك في ليلة الاحد تاسع ربيع الآخر سنة تاريخه ادناه عند الساقية المذكورة وان الوارث عامر المذكور والداه المدعيان من غير مشارك ويطالبان المدعي عليه هذا بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويسالان جوابه عن ذلك مثل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بان عامر ولد المدعيين المذكورين كان معه عند الساقية في الليلة المذكورة وفي الليلة التي قبلها اخذ الذئب كاية كان مربيا المدعي عليه المذكور وفي الليلة التي قتل فيها عامر المذكور رأى المدعي عليه زوالا فظن انه الذئب الذي اخذ السكينة فضرب البارودة فيه فعند ضربه البارودة فيه سمع صراخه فتوجه له فوجده عامر المذكور واصيب بالخرندق الذي كان بداخل البارودة بسبب اطلاقه لها في ظهره فخرجه وسال منه الدم فحمله من الموضع الذي اصيب فيه لم يكنه كان قام من عند الساقية وبعدها نحو ثلاث ايام ليظهر زواجه عند الساقية ومات عامر المذكور لوقته بسبب اصابة البارودة المذكورة له وان الوارث له



والدعوى المدعىان المذكوران من غير شر يلزمه عارضة المدعىان المذكوران بأنه أقر طائفا  
مختارا بامانة العزيزية بحضور حكيم القسم وغيره ومديرية الزقازيق بضمير بهام  
المذكورين بالبارودة المذكورة عدا عدوا وانابا بامانة ما فيها العار المذكورين في ظهوره وجرحه  
وسيلان الدم منه وموتة لوقتته بسبب ضرب البارودة فيه هذا فلم يصدقهما المدعى  
عليه على ان اقراره بذلك بالطوع والاختيار وذكرا انه اقر بالمديرية بأنه قتل عامرا  
المذكورين بالبارودة عدا عدوا وانابا بامانة ما فيها العار المذكورين في ظهوره وجرحه  
المذكورين بالبارودة المذكورة كانت معمرة بالرش لا بالرصاصة وان اقر بذلك  
بالمديرية بالا كراهه المدعى ما حصل له من حصة محمد رستم بك مدير الشريعة من الضرب  
الشديد والصلب بشباك الحاصل نحو أربعة أيام مع المحافظة عليه فلم يصدق المدعىان  
على ان اقراره المذكور بالاضرب الشديد والصلب المذكورين وذكرا ان اقراره بالطوع  
والاختيار فطلب من المدعى عليه بيعة تثبت اكرام المدير له بالضرب والصلب فعرف  
انه عاجز عن اثبات ذلك فطلب من المدعىين بيعة تثبت ان الاقرار المذكور بالطوع  
والاختيار هو في ذلك تفرقوا ثم في يوم الاحد قابلية ربيع الاخر المذكورين في ظهوره  
عافية وزوجته امارة والداعمة عافية المتوفى المدعى بشانه مع المدعى عليه وعرف والد  
المقتول المذكورين ما احضر بيعة تشهد لهما على المدعى عليه هذا باقراره بالطوع  
والاختيار بقتله لولدهما المدعى بشانه بضمير بهام عدا عدوا وانابا بالبارودة فطلب منهما  
احضارهما فاحضرا المكرم ابراهيم احمد المختار بالزقازيق ابن المرحوم احمد حجاب ابن  
المرحوم حجاب وطلب المدعىان الاستماع الى شهادته واشتد في شهادته منفردين بوجه  
المدعىين ان محمد بن حسين المدعى عليه هذا اقر طائفا مختارا بامانة قضايا بمديرية  
الزقازيق لدى حضرة نائب محكمة الزقازيق بأنه قتل عامرا عافية ولد المدعىين هذين  
بضمير بهام عدا عدوا وانابا بالبارودة معمرة بالرش وان الرش خرج منها بسبب اطلاقها  
واصاب عامرا ولد المدعىين في ظهوره بجرحه وسال منه الدم ومات لوقتته بسبب ذلك وان  
الداعية لقتله له مشاكلة حصلت بينهما واحضرا ايضا كلاهما من احمد رمضان ابن  
المكرم احمد رمضان ابن المرحوم رمضان ووزير عثمان ابن المرحوم عثمان احمد بن  
احمد التاجر كل منهما بالزقازيق وطلب المدعىان المذكورين الاستماع الى شهادتهما  
فشهد كل منهما على انفراده بعد استشهادهما بوجه المدعىين مثل شهادة الشاهد الاول  
حرفا يعرف يعلمون ذلك ويشهدون به ثم احيل النظر في ذلك لحضرة العلامة مفتي  
الجهل من المشار اليه ومديرية القهلية ليفيد الحكم الشرعي فاذا بقوله مدعولا بامانة وختمه  
المحمد لله وحده بالاطلاع على هذه الحادثة وجد أنه ما دام المدعى عليه محمد حسين  
المذكور عاجزا عن اثبات دعوى الا كراهه على اقراره المذكورين بعد تزكية بيعة  
المدعىين المذكورين المثبتة لاقراره بالطوع والاختيار كذا كراهه المدعىان المذكوران

محكم عليه بالقصاص والله تعالى اعلم في يوم الاربعاء ثاني جمادى الآخرة سنة ثمان مائة  
فعملا بما افاده حضرة المفتي الموقر اليه طلب من المدعىين المذكورين بيعة بان  
الشهود المذكورين عدول ومقبولوا الشهادة فاحضرا كلا من المكرم رستم افندي محمد  
الكاتب بقلم الصلة بمديرية القهلية ابن المرحوم محمد اغا البير قدار والمكرم محمد الهلاوي  
الكاتب ايضا بالبارودة ابن المكرم السيد الهلاوي البناء بالبارودة واستشهدا بما علمانه  
في الشهود المذكورين سرا وعلمنا فشهد بعد تزكية السر كل منهما على انفراده بعد  
الطلب بوجه المدعىين بان كلا من الشهود هؤلاء المذكورين عدل ومقبول  
الشهادة التزكية والتعديل المقبولين شرعا عند ذلك عرفنا المدعىين المذكورين انه  
ثبت على المدعى عليه قتله لولدهما عامرا عافية عدا عدوا وانابا الى الوجه المشرق وان  
لهما القصاص منه او العفو عنه بحسب انا وعلى الدية فعرف كل من المدعىين المذكورين  
انهم لا يعفوان عن المدعى عليه ولا يحانا ولا على الدية وانهما ما ابسان القصاص من  
المدعى عليه المذكورين فعد ذلك حكمنا لهما على المدعى عليه بالقصاص بطلبهما تحريرا  
في يوم الاربعاء ثاني جمادى الآخرة وهو يوم كتابة ذلك وقتها بالجل المصان سنة  
ست وخمسين ومائتين والف ثم كتب على الاعلام المذكورين حضرة مفتي مديرية  
ومجلس المنصورة بقوله الحمد لله بالاطلاع على ما تضمنه هذا الاعلام وجد موافقا والله  
تعالى اعلم ثم لما ارسل الاعلام لهما اسكنه الله وعرض على حضرة مفتي  
افندي اسكنه الله بقاشر عليه بما لفظه عند تلاوة هذا الاعلام على حضرة مفتي افندي  
اسكنه الله فاذا بانه حيث ان ما ل هذا الاعلام ان ينظره حضرة العلامة المصان مفتي  
الاحكام فلا بأس بعرضه على حضرة ابتداء يفيد حضرة عنه الحكم الشرعي  
وبارسال الاعلام المذكورين لهما اسكنه الله وعرضه على حضرة مفتي افندي قوله الحمد  
لله وحده بالاطلاع على هذا الاعلام وجد ان المدعىين ادعيا على المدعى عليه انه ضرب  
ولدهما عامرا عدا عدوا وانابا بالبارودة فخرج الخردق والبارودة بسبب ضرب المدعى عليه لهما  
هذا في عامر المذكورين الى آخر ما يدعواهما وبتوال المدعى عليه اعترف بان قتله  
لعامر المذكورين كان على وجه الخطا الظنه انه ذئب والمدعىان ادعيا اقراره بما هو  
مطابق لدعواهما طوعا واختيارا والمدعى عليه ادعى انه اقر مكرها في المديرية بأنه  
قتل عامر المذكورين بالبارودة عدا عدوا وانابا بالبارودة كانت معمرة بالرش لا بالرصاصة  
وعجز عن اثبات الا كراهه على هذا الاقرار وبعد ذلك اقام المدعىان بيعة على اقرار المدعى  
عليه طائفا مختارا بانه قتل عامر المذكورين بضمير بهام عدا عدوا وانابا بالبارودة معمرة بالرش  
وان الرش خرج منها بسبب اطلاقها واصاب عامرا المذكورين الى آخره ولا يخفى ان  
المدعىين في دعواهما قيدوا ضرب المدعى عليه ولولدهما بالبارودة بكونه عدا عدوا وانابا  
وان خروجهما فيها من الخردق والبارودة بسبب ضربهما في عامر المذكورين



فصرح بالتقيد بالعمدية في موضعين والشهادة على اقراره بالطوع والاختيار خالية عن  
تقييد القتل بكونه عمدا كما ان اطلاقه لها أيضا خال عن تقييده بالعمدية وهن تقييده  
بكونه في المقتول وانما غاية ما فيه ان ضربه بالبارودة كان عمدا ولا يخفى ان المفهوم من  
ضربه له بالبارودة ان الضرب كان بنفس البارودة وموجب ذلك الدية كما ان موجب  
موته بامساك الرش الخارج منها بسبب اطلاقه لها بناء على هذا الاقرار الدية أيضا حيث  
انه لم يقيد الشهود الاقرار بكون اطلاقه لها كان عمدا ولا بكونه في المقتول أيضا كما هو  
ظاهر بخلاف الدعوى فان موجب القصاص شرعا لو ثبتت لاشتمالها على تقييد الضرب  
بالبارودة بكونه عمدا وعدوانا وعلى تقييد ضرر به لها في المقتول الذي هو بسبب خروج ما فيها  
بكونه عمدا أيضا وقرئ في سبب ذلك بين هذه الدعوى وبين الشهادة بهذا الاقرار كما  
علم مما أوفضناه كما ان اقرار المدعي عليه المذكور بالمديرية الذي اعترف به بموجبه الدية  
لكون الذي يفهم منه ان القتل كان بنفس البارودة وعلى كل حال فاعتراف المدعي عليه  
الذي صدر به بالسبب بالقتل الخطا واقراءه بالمديرية الذي اعترف به والاقرار الذي شهد  
به الشهود المذكورون موجب كل ذلك الدية كما هو واضح وجبنا ذلك بالحكم بالقصاص على  
المدعي عليه والحال هذه غير موافق شرعا وطلب البينة على اثبات الطوع في الاقرار  
غير موافق للاصول الشرعية لان الأصل في الاقرار الطوع وان عزم مدعي الاكراه عن  
اثباته بحلف مدعي الطوع اليقين الشرعية في نفي الاكراه هذا ما ظهر في الجواب عن هذا  
الاعلام والله اعلم وبإرسال الاعلام الى مجلس المنصورة وعرضه على قاضي أفندي  
المنصورة كتب على ظهره مانعه قد صار اطلاقا على ما افاده حضرة العلامة الفاضل  
والمام السكامل مفتي أفندي مجلس الاحكام وبمراجعة الاعلام مع ما افاده حضرة  
الاستاذ اشارة اليه وجد مذكور اياها في الاعلام في شهادة الشاهدين ان عمدا حسنين  
المدعي عليه هذا اقرار طائعا مختارا انه قتل عامرا عافية ولد المدعين هذين بضره له عمدا  
عدوانا ببارودة معمرة بالرش وان الرش خرج منها بسبب اطلاقه لها فاصاب عامرا ولد  
المدعين في ظهره بفرجه وسال منه الدم ومات لوقته بسبب ذلك فهل لا يكفي التصريح  
بذكر العمدية في بيان كيفية القتل عن ذكرها بجانب القتل وبجانب الاطلاق حيث  
كان ذلك بيانا لكيفية القتل وهل لا يكفي قول الشاهدين خرج منها الرش واصابه في  
ظهره ومات لوقته بسبب ذلك في ان معنى قوله بسبب ضربه له ببارودة اطلاقه لها فيه  
لا الضرب بنفس البارودة كما هو المفهوم من قول المدعي عليه انه أقر بالمديرية بانه قتل  
عامر المذكور بالبارودة عمدا متعمدا وان البارودة كانت معمرة بالرش لا بالرصاصة  
لا ضرر به بنفس البارودة وهذا ذكره المدعي عليه بعد ذكره انه لم يصدقه ما على ان  
اقراره بذلك بالطوع والاختيار فيه مذابة فهم منه ان المنفي في كلامه الطوع والاختيار  
والتهديق على ما عارضه به المدعي والمصرح به في كلامه انه قتل عامرا المذكور

عمدا متعمدا الى آخره ولو لم يكن ان المفهوم من الضرب بالبارودة المذكور بالاعلام هو  
الضرب بنفس البارودة كما هو مذكور بافاده حضرة استاذنا فاطن ان موجب ذلك  
القصاص على مقتضى المنثور الصادر على ان هذا الاقرار ليس من باب الاقرار بالقتل  
المطلق حيث ذكر كيفية القتل وقد قال الانقروى من الثاني في الشهادة على الجنابة  
والاقرار بها والقصاص يقع بالشهادة أو الاقرار وان لم يوجد التصريح بالعمد والحاصل  
ان القصاص عوض لانه شرع جابر الجازان يثبت مع الشبهة كسائر الاعراض التي  
هي حق العبد كما في مسائل شتى وكذا في مسائل شتى من آخر المداية انتهى وذكر  
في الاصل اذا ضر به بحديد لا حديد له كسبحة الميزان والعمامة يجب القصاص وان لم  
يجرح وفي ظاهر الرواية الحديد وما يشبهه الحديد كالتحاس وغيره لا يشترط الجرح  
لوجوب القصاص وعلى كل فالعبد والحديد أو الجرح كافي في ثبوت الواقعة وهذا القتل  
حصل به الجرح وسال منه الدم كما هو واضح بالاعلام فمن حيث طرأت لنا في هذه الحادثة  
هذه التسميات فاجبنا ايضا حضرة استاذنا المشار اليه اينظر فيها حيث ان هذه  
القضية لا تقاس بغيره لان أمر القتل أمر عظيم ومع هذا فقد صار احضار والدي المقتول  
مع المدعي عليه وتلى عليهم ما بالهجر ما افاده حضرة الاستاذ وصار تقييدهما على  
مقتضى الافادة ان للمدعي ولدهما المذكور على المدعي عليه فلم يعتد لثبوت وعرف كل  
منهما انه لا يطالب بدية ولا ياخذ بدية فنزوم من حضرة استاذنا الافادة بما يصير اجراؤه  
في هذه الحادثة وبإرسال الاعلام الى مجلس الاحكام وعرضه مع جواب حضرة القاضي  
على حضرة مفتي الاحكام لاعطاء الافادة بما أوفى به القاضي المذكور كتب على الشقة  
الواردة معه في ١٥ ذي القعدة سنة ٨٦ ما نصه الحمد لله وحده قد صار الاطلاع  
على ما افاده حضرة قاضي المنصورة بظهر الاعلام المهر في شأن هذه القضية والافادة عن  
ذلك انه لا جواب انسابي ما افاده سابقا في هذه المادة حسبما هو موضح بجوابنا  
المعطى على ظهر الاعلام المؤرخ ١٥ ذي القعدة سنة ٨٦ والله أعلم وبرجوع ذلك الى  
مجلس المنصورة وعرضه على حضرة قاضيها كتب في ١٠ محرم سنة ٨٧ ما نصه قد صار  
مطالعة ما افاده حضرة العلامة الممام مفتي أفندي الاحكام بافادته المصطرفة بهذا  
وحيث ان حضرة الاستاذ المشار اليه لم ينفى دنايته عن التهمة التي طرأت لنا في هذه  
الحادثة والمدعي لم يطلب سوى الحكم بالقصاص ولم يرض بالدية واتمسنا الافادة  
من حضرة الاستاذ المشار اليه فلم يفتش ولا يخفى ان قضاي القتل لا تقاس بغيرها وقد  
نص بلائحة القضاة الجارية على العمل ان القاضي يشاور العلماء ويستقيم في  
الدعوى المشككة ولا يستعمل في ذلك برأيه فنزوم احالة هذه الحادثة لحضرة الاستاذ  
مفتي أفندي السادة الحنفية بالديار المصرية ليطالع على الاعلام ويفيد بما يصير اجراؤه  
(أجاب) الحكم بالقصاص الموضح بهذا الاعلام المؤرخ ٢ جمادى الآخرة سنة ٨٦ على



الوجه المستطيربه صحيح حيث لا مانع وكان كل من الخندق والرش يطلق على الآخر رفا  
ولا مخالفة فيه بين الشهادة والدعوى غنغ من قبول الشهادة والله تعالى أعلم (مثل)  
بافادة وارده من مديرية الشرقية مؤرخة ١٥ صفر سنة ١٢٨٧ شرحا على مرافعة من  
طرف حضرة قاضي الزقازيق بطلب ما يرغبه حضرة القاضي المواليه من هذا الطرف  
ومضمون المرافعة المذ كورة ادعى عبد الرحمن انما عثمان القواس التركي بصا بطيعة  
المحروسة سابقا ابن المرحوم عثمان اظامن اهالي اورفه وهو الوكيل الشرعي التوكيل  
المطابق فيما سياتي عن المرأة نفيسة الاباطية الاصل بنت عبد الله معتقة وزوجة  
المرحوم رستم بك مدير المذوقية سابقا الشهيرة بذلك الصادر له التوكيل المذ كور منها  
شفاها بالجلس على سليم افندي البحر يدلي الاصل ابن عبد الله معتق المرحوم رستم بك  
المذ كور وهو الوكيل الشرعي التوكيل العام المطابق في الاقرار والبراء والصالح وغير  
ذلك عن المرأة حنيقة خاتون البيضاء البحر كسبة الاصل بنت عبد الله معتقة وزوجة  
المرحوم رستم بك المذ كور الشهيرة بذلك ايضا على الوجه المعين والمشروح بالاعلام  
المحرر من هذه المحكمة في تاريخه الثابت ذلك ايضا ومعرفة هم شهادة على افندي بركات  
الاجرائي بمديرية الشرقية وأحمد افندي هاشم المقيم بناحية منيا القمع الشهادة  
الشريفة بان مورث الموكلة المذ كورين باع لهما ولزوجة الثالثة المرأة شهرات  
البحر يدلية بنت عبد الله معتقة ايضا ولدت له خورشيد افندي الاباطي الاصل ابن عبد  
الله مائة فدان وعشرة افدنة عشورية كانت في ملكه بناحية حيتي الصننافين وكفر  
سنوت على الشيوخ بالسوية بينهم على الوجه المعين والمشروح بالحجة الشرعية المخرجة لهم  
من محكمة المحروسة ووضعوا ايديهم على ذلك مدة وكل يستولي على حصته بالزراعة  
والاجرة وفي سنة ١٢٨٢ صار قسمة الاطيان المذ كورة بينهم واستولى كل على حصته  
على حدتها في الاطيان المذ كورة ووضع يده عليها وان ما في حصته موكلة المدعي عليه  
المذ كور من بئر الساقيتين البحر الماء المعين اللتين احدهما ذات وجهين والثانية  
ذات وجه واحد الكائنتين في ارض الصننافين في القطعة الارض التي قدرها عشرة  
افدنة ورسم وعن فدان وثلاث قيراط من فدان ملك موكلة المدعي عليه المذ كورة  
بحدود ارضه المذ كورة المملوكة قبل ينتهى لارض موكلة المدعي عليه المملوكة لارض  
موكلة المدعي المملوكة لهما وارض خورشيد افندي المذ كور المملوكة له والشرقي  
ينتهى لارض موكلة المدعي المملوكة لهما والبحري ينتهى لارض موكلة المدعي  
عليه المملوكة لهما والغربي ينتهى لارض شهرات المذ كورة المملوكة لهما باقى على  
الشركة لم يدخل في القسمة وفي وقت القسمة اشهدوا على ذلك وان موكلة المدعي  
المذ كور تسحق في بئر الساقيتين المذ كورين حصته قدرها الربع ستة قيراط  
شائعة وان ذلك تحت يد موكلة المدعي عليه بغير وجه شرعي من وقت القسمة المذ كور

الآن ويطلب المدعي الوكيل المذ كور اثبات ذلك على المدعي عليه الوكيل المذ كور  
ورفع يده موكلة عن الحصه المذ كورة في بئر الساقيتين المذ كورين يجوزها موكلة  
بالوجه الشرعي ويسال سؤال المدعي عليه الوكيل المذ كور عن ذلك فمثل من المدعي  
عليه الوكيل المذ كور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوضع يده موكلة على ارض بئر  
الساقيتين المذ كورين وقت وضع يدها عليها ما يشاهد شهادة صاقل اغاسي مصطفي  
افندي المعاون بدوان محاسبة صهر ابن المرحوم محمد افندي الدرهم على المقيم هو  
بالمحروسة وسكنه بخط الحنفى وعلى افندي بركات المذ كور اهلاء قائلان موكلة  
المدعي وموكلة المدعي عليه والزوجة الثالثة والمعتق المذ كورين اشترى المسافة فدان  
والعشرة افدنة المذ كورة من المرحوم رستم بك المذ كور حال حياته على الشيوخ بينهم  
على الوجه المعين والمشروح بالحجة المخرجة لهم من محكمة المحروسة المذ كورة ووضعوا  
ايديهم وتصر فوا في ذلك بالزرع والاجارة مدة وكل منهم ياخذ حصته فيما ذكر وفي  
سنة ١٢٨٢ حصلت بينهم القسمة الشرعية في الارض المذ كورة واخذ كل منهم  
ما حقه من نصيبه وتحرر له به التقييد الذي في اللازم ومن جملة ما خص موكلة المدعي  
عليه القطعة الارض المذ كورة اهلاء المذ كورة محدودها المشروحة وكان موجودا فيها  
وقت القسمة نقرتان اصلهما بئر الساقيتين المذ كورين تخر بتما وزال ما فيها  
من البناء وان الموكلة المذ كورة اعادت بناء احدهما التي بوجهين من مالها الخاص  
بها لنفسها بعد القسمة والاخرى بقيت على حالها الاصل وردت وانه وقت القسمة  
لم ينص على انهما باقيتان على الشركة بين الموكلتين المذ كورين والزوجة الثالثة  
والمعتق المذ كورين وان كلاهم رضى بالقسمة المذ كورة وصدق عليهم او على دخول  
الساقيتين في حصته موكلة المدعي عليه وانكر وجود ملك موكلة المدعي المذ كور للحصه  
التي قدرها لهما بغير شائعا في الساقيتين المذ كورين بخدا كليا ثم شرح عليهم ان  
حضرة قاضي ولاية الشرقية لمحضره مدير الشرقية بما صوره من حيث هذه القضية  
مسارسة ما بدوان المديرية امام سعادتك بناء على الافادة الواردة من محفة مصر  
للمدير بذلك وحيث حضره مفتي افندي المديرية ليس موجودا الآن فلزم شرحه  
لمحضره كما تقول بخابرة حضرة اصدة هذا العلامة فريد عصره مفتي الديار المصرية بطلب  
الافادة عن البيعة الشرعية في هذه الحادثة هل تطلب من وكيل المدعي عليه ايدينا  
الساقية المذ كورة مع دخول الساقيتين المذ كورين وقت القسمة بحصة الموكلة  
المذ كورة او كيف الاجراء بحسب ما يرد من حضرة وللعلومية تحررهم ما وردت تلك  
الرافعة لهذا الطرف وقد حضره ايم افندي الوكيل عن المدعي عليه بتحرر له  
مؤال صورته بحضوره هذه المرافعة لهذا الطرف لاعطاء الافادة عنها شرعا قد  
تصادف حضوركم والاخبار منكم عن مضمون ما اجتمعت به في هذه الدهوى فظهر انه



لم يذ كر منكم ما فيه دعوكم على المدعية انه حصل منها مع باقي الشركاء تصديق على دخول الساقيتين في نصيب موكلة بمعنى التصديق صراحة منهم وقت القسمة على اختصاص الموكلة بهما مع ان ذلك مفهوم مما ينسب اليك في الجواب حيث قيل بعد قولك وان كلاً منهم رضي بالقسمة وصديق عليهما ما لفظه وعلى دخول الساقيتين في حصة موكلة المدعي عليه فيقتضي الاجابة منكم عن حقيقة جوابكم هل انتم تدعون بحصول التصديق من الشركاء على اختصاص موكلة بكم وما وقت القسمة كالاستفاد من هذه الصورة ام دعواكم مجرد حصول التصديق من الشركاء على القسمة فقط من غير تعرض لدخول الساقيتين في نصيب مخصوص او بقائهما على الاشتراك وانتم الاشهاد على بقائهما على الاشتراك وقت القسمة التي تدعيه المدعية واذا كنتم ادعيت حصول التصديق بالاختصاص فهل لكم بينة تثبت ذلك ام لا يقتضي الافادة ليجري ما يلزم اجاب بخطه وختمه انه ما ادعت المدعية الاشهاد بوقت القسمة على بقاء الساقيتين المذ كورتين على الاشتراك بمعنى انه صار استثناء وهو وقت القسمة منها اجبت بالانكار لذلك وان الذي حصل هو قسمة الاطيان واختصاص موكلة بكم في بقية القسمة التي بها الساقيتان من جملة ما خصها ولم يحصل التفرص للساقيتين المذ كورتين باخرجهما من القسمة ولم ادع تصديق الشركاء وقتها على دخول الساقيتين في حصة موكلة صراحة فلهذا ذكر ذلك غلط في الكتابة وعلى فرض صدور ذلك وقت المرافعة فلا ادعى به ولا بينة لي على تصديقهم صراحة باختصاص موكلة بالساقيتين المذ كورتين انما الذي ادعى به حصول القسمة وانه لم ينص على بقاء الساقيتين على الاشتراك وأن كلاً من الشركاء رضي بالقسمة المذ كورة وصديق عليهما بديوان الرزنامة وهذا جوابنا (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة فبين من ان حصل دعوى عبد الرحمن افاعثمان بالوكالة عن المرأة نفيسة على سليم افندي الوكيل عن المرأة حنيفة ان موكلة المدعي والمدعي عليه المذ كورتين مع باقي الشركاء في ارض الابعادية المذ كورة البانغ قدرها مائة فدان وعشرة افدنة تصادقوا جميعا وقت القسمة على ان الساقيتين المذ كورتين المتنازع فيهما اللتين من ضمن ارض العشرة الافدنة التي اختصت بهما موكلة المدعي عليه باقيتان على الاشتراك بين الشركاء الاربعه ولم تدخل في القسمة وان جواب المدعي عليه انه وقت القسمة لم ينص على بقائهما على الاشتراك بين الشركاء وان كلاً منهم رضي بالقسمة المذ كورة وصديق عليهما وعلى دخول الساقيتين في حصة موكلة المدعي عليه وانكر بقاءهما على الاشتراك وزاد المدعي عليه في جوابه ان الساقيتين المذ كورتين كانتا قديمين فخر بتا وزال ما فيه من البناء وان موكلة اعادت بناء احدهما وهي ذات الوجهين من مالها الخاص بها نفسها بعد القسمة والاخرى بقيت على حالها فعلى هذا لو اقام وكيل المدعية بعد صحة الدعوى بينة على

تصادقهم وقت القسمة على بقاء الساقيتين المذ كورتين على الاشتراك واقام وكيل المدعي عليه بينة على تصديقهم واقرارهم باختصاص المدعي عليهما بالساقيتين المذ كورتين وقت القسمة الذي هو معنى قوله وعلى دخول الساقيتين في حصة موكلة المدعي عليه في تاريخ واحد تها ترا ببيتان وتترك الساقيتان المذ كورتان في يد موكلة المدعي عليه فيقتضي اصل القسمة فكأنهم اقتسموا الارض ولم يتعرضوا للساقيتين المذ كورتين فتسكونان داخلتين في العشرة الافدنة الا اني اختصت بهما موكلة المدعي عليه ويكرن ما فيهما من البناء تابعاً لذلك ولو اقام احد القرينين بينة على دعواه على هذا الوجه دون الاخر يقتضي له بما ادعاه ولم يقم كل من موكلة المدعي على ما ادعاه ترك الساقيتان المذ كورتان في يد موكلة المدعي عليه ويكون ما فيهما من البناء تابعاً لذلك على فرض كونه قديماً تصادقهما على اصل القسمة وعلى اختصاص موكلة المدعي عليه بالعشرة الافدنة التي فيها الساقيتان المذ كورتان وحيث ان الحاجة الى التكامل على اثبات احداث البناء المذ كور وعدهم هذا تفصيل الحكم على مقتضى هذه الصورة واما على مقتضى ما ذكره وكيل المدعي عليه بعد حضور هذه الصورة له ذالاً اطراف في جوابه المؤرخ ٢١ صفر سنة ١٢٨٧ الذي جرده بخطه وختمه المتضمن انه لا يدعي بحصول التصديق من الشركاء المذ كورتين وقت القسمة صراحة على اختصاص موكلة بالساقيتين المذ كورتين وان نسبة ذلك اليه في الجواب لعله ذكر غلطاً في الكتابة وانه لا بينة له على ذلك وانما الذي يدعي به حصول القسمة وانه لم ينص على بقاء الساقيتين على الاشتراك وأن كلاً من الشركاء رضي بالقسمة وصديق عليهما فلا حاجة حينئذ الى التوطيل بل يقال ان أثبت وكيل المدعية اقرار الشركاء باستثناء الساقيتين المذ كورتين من القسمة وقتها وبقائهما على الاشتراك بينهم يقتضي لموكلة بنصيبهما من ذلك والافهما داخلتان في نصيب موكلة المدعي عليه لكونهما جزءاً مما اختصت به مع تصادقهما على اصل القسمة في عموم الارض والبناء القديم تابع والله تعالى اعلم (سئل) بافادته وارده من محافضة مصر مؤرخة في ٢٣ صفر سنة ١٢٨٧ بطلب الاطلاع على الاعلام الشرعي المحرر من محكمة رشيد باقامة امرأة تسمى فطومة بنت احمد المسيري ناظرة على وقف القايدان لكونها احدى مستحقيه وارسلهم وما افتاه الشيخ محمد عروس على الصورة المحكي عنها والافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي ومضمون الاعلام المحكي عنه حضر المسكرم الامثل السيد محمد البجاين المسكرم المحترم السيد احمد البجاين المرحوم الشيخ محمد وهو الوكيل الشرعي عن والدته المصونة فطومة بنت المرحوم السيد احمد المسيري ابن المرحوم الحاج محمد في الدعوى لها وعليها والصلح والابراء والاقرار والانسكار والايثار وقبض الاجرة وفي كل شيء يجوز فيه التوكيل شرعاً باعترافاً بذلك لدى ما دون حضرة مولانا محكم الشرعي الموصى اليه بحضور كل من المسكرم السيد مصطفى



البصا ابن الشيخ حسين ابن الشيخ محمد والمكرم الشيخ محمد وعامر ابن المكرم الشيخ عامر  
 البغدادي ابن المرحوم بغدادى واحضر معه الشيخ ابراهيم الصواف ابن المرحوم خليل  
 الصواف بن حسن وادعى هذا الذى حضر على هذا الذى احضر معه بان من المجارى في  
 وقف المرحوم يوسف قابودان ابن المرحوم حامد ابن المرحوم على جسد الموكلة المذكورة  
 جميع الحانوت الكائن بحرى نهر رشيد تجاه مسجد سيدى على المحلى تحت بركاته الموصور  
 كامل الحانوت المذكور بخود دأر بعة الحد القبلى والحد الغربى كل منهما الزيق  
 الشارع المملوك والحد الشرقى لزيق الحوش المجارى في وقف المرحوم يوسف قابودان  
 ابن حامد بن على والحد الغربى لزيق الحانوت المجارى في وقف يوسف قابودان  
 المذكور وان الوقف المذكور كان منه ولا ينظر المرحوم السيد صالح الميسرى ابن  
 المرحوم الحاج على ابن المرحوم مصطفى بموجب تقريره الشرعى المصطنع من محكمة  
 رشيد المؤرخ بالسابع والعشرين من شهر ربيع الثانى سنة ثمان وأربعين ومائتين  
 وألف ومات الناظر المذكور بقي الوقف المرقوم خاليا عن ناظر شرعى وان موكله  
 المدعى المذكور ارشد المستحقين في الوقف المرقوم وتسحق النظر على الوقف المذكور  
 على حسب شرط الواقف المذكور المعين بمكة وبوقفه الشرعى المصطنع من الباب  
 العالى بمصر المؤرخ باليوم الرابع من شهر ذى القعدة سنة أربع وأربعين  
 وتسعمائة وان الحانوت الحدود اعلاه جار فى تاريخ هذا المدعى عليه من ابتداء شهر  
 جادى الاولى اتمية شهر رجب سنة خمس وخمسين ومائتين وألف باجرة قدرها  
 كل شهر سبعة قروش جلة ذلك احدى وعشرون قرشا صنفها نصف ريال من الريالات  
 البارزى وقروش واحد من القروش الفضة المصرى وان الوكيل المدعى هذا يطالب  
 هذا المدعى عليه بدفع مثل القدر المرقوم ليعوز به مجهة الوقف المرقوم وبسال جوابه عن  
 ذلك وسئل المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بحريان الحانوت المذكور في  
 الوقف المرقوم وانه جار فى تاريخه من ابتداء شهر جادى الاولى لغاية رجب سنة خمس  
 وخمسين ومائتين وألف وان يذمتهم ببلغ الاجرة المدعى به المذكور بمجهة الوقف المرقوم  
 وان موكله المدعى المذكور من جلة المستحقين في الوقف المذكور وانكر دعواه الارشدية  
 المذكورة وكفى الوكيل المدعى اثبات ذلك بالوجه الشرعى فاحضر كلا من المكرم  
 الامثل السيد صالح الجارم نجل مولانا العلامة الكامل المصطفى القاضى الشيخ عبد الفتاح  
 الجارم ابن مولانا العلامة المغفور له الشيخ ابراهيم الجارم مفتى السادات الشافعية  
 بالقرآن تغمده الله بالرحمة والرضوان والمكرم الشيخ محمد وعامر ابن المكرم الشيخ  
 عامر البغدادي ابن المرحوم بغدادى وشهد كل منهما على انفراد في وجه المدعى عليه  
 المذكور بان المصونة فطومة بنت المرحوم السيد احمد الميسرى ابن الحاج محمد ارشد  
 المستحقين في وقف جدها الاعلى المرحوم يوسف قابودان بن حامد بن على وتسحق النظر

على الوقف المرقوم دون باقي المستحقين لاهليةها وصلاحيته او ديانتها وعقدها دون باقي  
 المستحقين المذكورين الشاهد ادة الشرعية وعرضت هذه القضية على حضرة العلامة  
 الكامل المصطفى القاضى الشيخ عبد الفتاح الجارم المفتى المحقق بالقرآن والموااليه  
 اعلاه واجاب عليها بقوله الحمد لله الذى المذكورة صحيحة شرعا والشهادة مستقيمة  
 بمقتضاها يقتضى بارشدية الموكلة المذكورة والزام المدعى عليه بدفع القدر المرقوم بعد  
 التزكية الشرعية والله اعلم وزكى كل من الشاهدين المذكورين بحضورهما سرا  
 وعلمنا بشهادة كل من المكرم عابد بن زاهر ابن الجراح احمد عابد بن السيد عابد بن  
 والمكرم صالح الفرس ابن المكرم السيد محمد الفرس ابن المرحوم صالح التزكية الشرعية  
 في ذلك فاعترف حضرة مولانا الحاج كم الشرعى المصطفى المصطفى المصطفى المذكور بان  
 حيث كان الامر كاذر فقد ثبت ارشدية المرأة فطومة المذكورة دون باقي مستحقى  
 الوقف المذكور واشهد على نفسه حضرة مولانا الحاج كم الشرعى المصطفى المصطفى المذكور له  
 في ذلك كلاً من ذكرناه وهم اعلاه انه اقام ونصب وعين المصونة فطومة المذكورة  
 ناظرة شرعية ومختصة مرضية على وقف جدها الاعلى المرحوم يوسف قابودان  
 المذكور الذى منه الحانوت المذكور واذا بقبض ربيع الوقف المرقوم وصرفه على  
 حسب شرط الواقف المذكور المعين بمكة وبوقفه الشرعى المصطنع من الباب  
 قبله لارضيا بحضور كل من ذكرناه وهم اعلاه لثبوت اهليتها وصلاحيته لذلك  
 وارشديتها دون باقي مستحقى الوقف المرقوم على الوجه المشرع وامره ولانا الحاج كم  
 الشرعى المصطفى المصطفى المذكور المدعى عليه المذكور بدفع مثل القدر المدعى به المذكور كىل  
 الناظرة المذكورة اعلاه وحكم عليه بذلك حكما شرعيا بمصدور الاذن من الاوقاف  
 المصرية باقامة المصونة فطومة المذكورة ناظرة على الوقف المذكور بموجب الخطاب  
 الوارد لها فافقه رشيد فى ١٧ رجب سنة ٨٥ وشرح عليه للحكمة بناء على ما اقر به حضرة  
 الاستاذ العلامة الشيخ عبدالقادر الراعى مفتى افندي الاوقاف بقوله الحمد لله اذا تحقق  
 شرعا ان المرأة المذكورة ارشد مستحقى الوقف بالبيعة الشرعية في وجه خصم شرعى  
 يحكم باستحقاقها نظر الوقف المذكور ويقرر لها السند الشرعى به وكذا يتقرر لها اذا  
 صدق المستحقون على استحقاقها بالنظر لارشديتها عن مولانا الله اعلم وحري ذلك وحرفى  
 يوم الاحد المبارك غايه شهر رجب سنة خمس وخمسين ومائتين وألف وصورة  
 ما اقر به الشيخ محمد وعامر من الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم صريح كتب المذهب كالدرو حواشيه ان من شرط صحة الدعوى كونها في  
 وجه خصم شرعى قال العلامة علاء الدين الطرابلسي في ميسنه ثم الدعوى الصحيحة  
 أنه يدعى شيئا له لوما على خصم حاضر في مجلس الحكم دعوى تلزم الخصم امران الامور  
 والمستاجر ليس خصم السماع هذه الدعوى كفى بالخبرية وكذا الشهادة عليه بانها



هذه العبارة نقلها في رد  
المهتار حاشية الدرق في أواخر  
كتاب الوقف اه منه

أرشد المستحقين غير معتبرة إذ ثبوت الارشدية إنما يكون في وجه خصم شرعي بشهادة  
بينه من كاه أو تصديق باقي المستحقين ولا بد من العلم بأولاد الواقف وأولاد أولاده  
وحصرهم قال العلامة قاسم في فتاواه إن الشهادة بالارشدية تحتاج أن يكون الأولاد  
وأولاد الأولاد معلومين بمجهرين ليكون المشهود له أرشد من غيره انتهى حرفيافين  
من هذه النصوص ومن فتوى العلامة مفتي الاوقاف عدم صحة هذه الدعوى والشهادة  
وإن إقامة الوكالة نافذة ليس بصحيح إذ فتواه صريحة بأنه إذا ثبت أنها أرشد مستحق  
الوقف بالبينينة الشرعية في وجه خصم شرعي أو تصديق باقي المستحقين يحكم باستحقاقها  
النظر وقد اتفق الثرطان في هذه الدعوى على أن صحة دعوى أرشديتها المذكورة والمحكم  
لها بالارشدية إنما يكون بعد ثبوت نسبها للأواقف بالوجه الشرعي لا بمجرد صور مخرجة  
من السجل كتب عليها سابقا بعدم الصحة وإنما لا يثبت بها نسب ولا استحقاق كما في  
الدروحو حاشية وأيدما كتبه بفتوى حضرة سيدنا ومولانا العلامة السكامل الاستاذ  
مفتي الديار المصرية كما هو مكتوب في أوراق هذه الدعوى وفي الخبرية ما لفظه حرفيا  
سئل في صورة محضر مقيد في السجل ملخصه ثبت لدى متوليه مولانا القاضي فلان  
بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان اللذين عرفهما القاضي وقبل شهادتهما بعد  
التزكية بمعرفة قاضيهم فلان بن فلان وانما تستحق في ربيع وقف جد هالاه فلان بن  
فلان انتقل لها عن والدتها فلانة بنت فلان الواقف وان الحرمه المذكورة والدته فلانة  
بنت فلان الواقف المزبور ثبتوا شرعا وحكم بموجب ذلك حكما مسؤولا فيه به بعد تقدم  
دعوى من فلان بوجه فلان بن فلان مستاجر المعصرة الغلانية بالهبة الغلانية التجارية  
في الوقف ومطالبة بقرش واحد من اجرة المعصرة من استحقاقه بالوقف واعترف المستاجر  
بالاجرة وانها في ذمته وانكاره استحقاق المدعي المذكور وسؤال وجواب واعذار شرعي  
في ذلك واعتبار ما وجب اعتباره شرطا وذلك بعد اطلاع المحاكم المذكورة على دفاتر  
الوقف المذكورة المقيمة بالسجل فوجد بها اسم الحرمه المذكورة جده المدعي في ربيع  
وقف جده لاه الواقف المذكور انتقل ذلك عن والدتها بنت الواقف فلما كان الحال  
على هذا المنوال وثبت مضمون ذلك بشهادة الشاهدين المذكورين أمر مستاجر المعصرة  
بدفع القرش المعترف به من الاجرة للدعي المذكور فامتثل ذلك المستاجر المذكور  
امتثالاً لشرعياً جرى ذلك في تاريخ كذا فهل هذه الدعوى الصادرة على مستاجر المعصرة  
المذكورة صحيحة فيكون المحضر المذكور صحيحاً أم لا فلا يكون صحيحاً وهل يثبت  
الاستحقاق بمجرد الدفاتر التي هي خطوط منقوشة في السجل بغير برهان أم لا أجاب  
لا تصح الدعوى على مستاجر المعصرة بأجماع علماء سارجهم الله تعالى لا سيما مع  
اعتراقه أنه مستاجر وهذه المسئلة من مسائل منجحة كتاب الدعوى وأطبقت المتون  
والشروح واقتضى على أنه إذا أقر المدعي أن المدعى عليه مستاجر لا يسمع عليه الدعوى

ولا تقبل الشهادة عليه لعدم صلاحيته خصماً للدعوى ودعوى الوقف واستحقاق الغلة  
انما هو على الناظر المتكامل عليه لا على مستاجر الوقف فلا يكون المحضر المذكور صحيحاً  
لأنه حكم على غير خصم إذ استحقاقه الغلة ووقوف على ثبوت نسبه بالوقف ودعواه على  
المستاجر باطله لا جاعاً أنه تنال عدم ثبوت نسبه بالشهادة على المستاجر لأنه ليس خصماً  
في ذلك بالأجماع انتهى ثم ساق عبارة مفادها عدم الاعتراف على الخط ولا يعمل  
به ولا يكتب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين إلى آخر عبارته إذ علمت  
هذه النصوص علمت أن المستاجر المذكور ليس خصماً في هذه الدعوى وأنه لم يثبت لها  
نسب ولا استحقاق وإن دعوى الارشدية مع كونه لا بد وأن يكون في وجه خصم شرعي  
يشترط في المدعي بها أن يكون ثابت النسب والاستحقاق حتى يصح أن يقال فيه أنه  
أرشد المستحقين والموكلة المذكورة لم يثبت لها نسب ولا استحقاق كما هو ظاهر من أوراق  
هذه القضية التي سـ ثلثنا من أرا فان قال قائل ان نسبها يثبت بمجرد الصور التي  
أخرجت سابقاً من السجل يرد عليه بانها باطلة لا يثبت بها نسب ولا استحقاق كما أفاده  
الدروحو حاشية وافق بعدم صحتها أيضاً حضرة سيدنا ومولانا الاستاذ الفاضل مفتي  
الديار المصرية حين اطلع عليها وان قال ان نسبها ثبت في وجه المستاجر برده عليه بأنه ليس  
خصماً في ذلك بالأجماع كما هي عبارة الخبرية فإذا اتفق نسبها واستحقاقها فلا يقال أنها  
أرشد المستحقين كما هو ظاهر لادنى من تأمل وأنصف وهذا قطع النظر عما في هذا  
الصك من الخالفات وما زاده المدعي عليه مما لم يدعه المدعي كما يفهم بالتأمل والله أعلم  
كتبه الفقير محمد عروس ومن كتب ان المستاجر خصم في هذه الدعوى فليبين النص  
محمد عروس (أجاب) قد صار الاطلاع على ما حوته صورة الاعلام المذكورة إلى حضرة  
قاضي نعر رشيد المورخة بنهاية شهر رجب سنة ١٢٨٥ وعلى ما في ظاهرها من المناقضة  
المحررة من طرف حضرة الشيخ محمد عروس المتضمنة بطلان الحكم بالارشدية والنظر  
الذي حوته تلك الصورة المرفوعة مع هذا الوجه التي ابداهها حضرة الشيخ المومنا اليه  
بعد صندوق فتوى من حضرة الشيخ عبد الفتاح الجبارم بعصمة الدعوى والشهادة وأنه  
يقضى بالارشدية المسطرة ضمن الصورة المذكورة والافادة عن ذلك ان الحكم بالارشدية  
واستحقاق النظر على الوقف المذكور على الوجه المسطور بتلك الصورة غير صحيح لعدم  
صحة الدعوى والشهادة وذلك لعدم بيان شرط الوقف وعدم بيان نسب الموكلة إلى  
الواقف وعدم بيان المستحقين للوقف في الدعوى والشهادة لامن الوجه الذي ابداه  
حضرة الشيخ محمد عروس المذكور الذي هو عدم كون المستاجر خصماً في اثبات النظر  
للارشدية وأما ما أبداه الشيخ المذكور من أوجه الفساد لهذا الحكم وهو عدم بيان  
المستحقين مع كون صحة الحكم يحتاج إلى كون المستحقين محصورين معلومين ليكون  
المشهود له أرشد من غيره فهو صحيح وجب لفساد ما ذكره من أن الحكم بالارشدية



يتوقف على قوة نسب المدعية فذلك ليس على إطلاقه وانما يكون ذلك شرطاً لو  
 أنكر الخصم الشرعي في مثل ذلك نسبها إلى الواقف بعد يانه وما ابداه حضرة الشيخ  
 المذكور في استدلاله على عدم انتصاب المستاجر خصماً في هذه الحادثة لا يصلح دليلاً  
 لذلك بل تصح الدعوى عن يدعي النظر على المستاجر لقرار الوقف لتوصله إلى الزام  
 المستاجر المذكور بدفع ما عليه من الأجرة بجهة الوقف إلى ناظره المدعي بواسطة ناظره  
 وتصح الخصومة بينهما في ذلك لا تطابق تعريف الدعوى الصحيحة الذي نقله حضرة  
 الشيخ المذكور عن معين الحكم في أوائل جوابه على ذلك وهو كون الدعوى الصحيحة  
 أن يدعى شيئاً معلوماً على خصم حاضر في مجالس الحكم دعوى تلزم الخصم أحراراً من الأمور  
 ولوجود شرطها وهو كونها ملزمة شيئاً على الخصم بعد ثبوتها وهنا كذلك وما نقله عن  
 الخيرية من صورة المحضر التي لم تصح فيه الدعوى على المستاجر فوضعه دعوى مستحق  
 في غلة الوقف على مستاجر مكان من أما كنهه ليثبت استحقاقه في الغلة في وجهه ومن  
 المعلوم أن ذلك لا يثبت إلا في وجه الناظر أو وكيله كدعوى عين الوقف وأمامه وضوح  
 حاد فتقناه ودعوى الناظر على المستاجر استحقاقه قبض الأجرة منه وطلب الزامه بذلك  
 بسبب الولاية الشرعية التي يدعيها فافترقا وأما لو نصب القاضي الذي يملك نصب  
 الناظر أحد مستحق الوقف المذكور ناظر أعليه نصاً مبتدأ فير مبنى على الثبوت  
 المذكور الذي لم يصح وكان نصب القاضي المذكور لعدم تبين من يستحق النظر بشرط  
 الواقف فيقال في نصبه المذكور أنه ان تبين بعد ذلك مخالفته لشرط الواقف لوجود ارشاد  
 منه وإن الواقف شرط النظر للارشاد فينصبه المذكور عند تبين خلافه والافهم ما مضى  
 لعدم ثبوت مخالفته بشرط الواقف والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده من قاضي المنصورة  
 مسطرة على صورة حجة تداع وصلح مؤرخة ثلاث الحجة ٨ رمضان سنة ١٢٧٩ مضمونها  
 الاستغناء عما إذا ادعى كل من حسين والمرسي باستحقاقهما فيما هو من كور بالحجة من  
 أطيان وغيرها هل وجود حسين بالغاً وقت التداعي المهر بالحجة وسكونه للإذن لا يمنع  
 من طلبه استحقاقه وهل مضى نحو ست سنوات على بلوغ المرسي الذي كان قاصراً وقت  
 التداعي لا يمنع من طلب استحقاقه أيضاً وهل سكون والدتهم السيدة من طلب حقها  
 من وقت التداعي للإذن لا يمنع أيضاً من طلب حقها في غير الأطيان حيث الجميع عائلة  
 واحدة وفي معيشة واحدة الآن ولو كان شحنة وصيا على المرسي وحضرة القاصر من  
 وقت التداعي لا تسكون وصاية عليه إمامة من طلبها حقها ما وهل إقرار شحنة  
 أحد المدعي عليهما مع ابن عمه على المدعي عليه الثاني بأن المتروك عن مورثيهما  
 سبعة أفدنة وأما باقي الأطيان فهي حيازة على لنفسه خاصة الموضع قراره بالحجة بمنعه  
 من دعواه بزيادة عن السبعة الأفدنة ولا يكون له في الأطيان إلا حقه في السبعة الأفدنة  
 نزوم الأفادة بما يقتضيه الحكم الشرعي ومآل الحجة المذكور ادعى شخص يسمى مراج

الدين عثمان بن إبراهيم وآخر يدعى سيد احمد عنان بن حسين ولد اعم لبعضهما على  
 المحاضر من ماله ما بالهاسر هما على عنان بن إبراهيم عنان المذكور وشعاعة عنان بن  
 حسين عنان المذكور بن والدي المدعيين المذكورين والمدعي عليه ما توفيا  
 وانصرم ميراث إبراهيم عنان والاسراج الدين وعلى عنان فيهما وفي اخوته ما وهم  
 سليمان والسنة والغندورة وفي زوجته مباركة وصلاحه وأم احمد ومرتوان ميراث  
 حسين والدي سيد احمد وشعاعة المذكورين انصرم فيهما ما وفي حسين والمرسي وحضرة  
 القاصر من رزق زوجته السيدة وجوزوان الخلف عن الاخوين المذكورين  
 مقاربات عيناه بالدعوى وجميع منفعة ثمانية واربعين فدانا وثلاث ورابع ونصف  
 قيراط كائنة بناحية كذا وصيدا في الدعوى وأشجار معينة أيضاً وجميع ثمانية  
 أفدنة وثلاثين مستجدة بعد وفاة إبراهيم عنان المذكور في حياة أخيه حسين وأولاد  
 أخيه كائنة بناحية كذا وصيدا في الدعوى أيضاً وكذا جلة مواش متزوعة أشهر اليها  
 في الهاسر وان جلة مواش عيناه مستجدة بعد وفاة إبراهيم عنان في حياة حسين  
 أخيه وأولاد أخيه وأشار اليها في الدعوى وإن الواضع يدعي على جميع ذلك المدعيان  
 والمدعي عليهما وباقي الذكور من ورثة حسين وإبراهيم المذكورين وإن المدعي  
 عليهما معارضان للمدعيين وما نهان لهما من أخذ استحقاقهما من ذلك وإن جميع ذلك  
 ما عدا السواقي والأشجار المغروسة حولها والناصر والنوارج التي لم تبين ولم يشر  
 إليها أيضاً بينهما يمنع التعرض لهما فيه وأخذ استحقاقهما بالوجه الشرعي وبما هما  
 عن ذلك اجابا بالاعتراف بوفاة الاخوين وانحصار ارثهما في ورثتهما المذكورين  
 وبوضع ايديهما على ذلك خاصة وبالاعتراف بسبعة أفدنة انهما مشتركة بين المورثين  
 وبعض عقارات كذلك وأدعي اختصاص على باقي الأطيان وبعض مواش وبعض  
 عقار و اختصاص شحنة ببعض مواش ثم ادعى المدعيان مع المدعي عايد ما ودخل في  
 الصلح رجب آخر يدعى سليمان المذكور ادعى اخا سراج مع المدعي عليه ما على أخذ  
 اربعة وعشرين فدانا ونصف قيراط من الأطيان المذكورين وبعض مواش وعقارات  
 وانقطع النزاع بينهم هذا حاصلها (اجاب) هذه المسألة لم تسمع فيها دعوى شرعية إلى  
 الآن على ما نهى من ذلك ينبغي بعد تحصيل قضية شرعية على قاض من القضاة وحضور  
 الخصام يزيد به أن يسمع كلام المدعي واحد أو أكثر فإن صح دعواه بسأل خصمه  
 عنها فإن اجاب بالانصرام لخصمه يحكم له بمرجسته وإن أنكر وذكر كلاماً آخر يدفع به  
 كلام المدعي فإن ذكره ركن دفعه شرعياً بسأل خصمه عنه فإن أقربه بمنع عنه وإن  
 أنكره كاف مدعيه اثباته وإن اشتبه القاضي في كونه دفعه شرعياً لم لا يمانع من  
 الاستبقاء عنه بعد ذلك وهذا يحصل شئ من ذلك ويجوز وجود حجة في يد بعض  
 الخصام قبل حصول الخصومة والتسليم بها لا ينبغي الرؤال عما تضمنته أو عن شئ



آخر لا تعرض في تلك الحجة له ومع ذلك حكم الاطيان الاميرية منوط باللائحة والاوامر ولا تناق لي ذلك اذا كان متوقفا على تطبيق جزئياتها على ما هو مقررها وليس هذا من وظيفة المفتي وبمعنى النظر عن ذلك فلا يخفى على فطنة حضرته ان القاصر لا يمنعه اقرار وصيه عليه بشئ صريح فضلا عن غيره وكذا مجرد وجود شخص بالغ مع آخر في عائلة واحدة ساكتا عن المنازعة لعدم اقتضاها فادعى غيره على من هو معه في المعيشة بان جميع ما هو تحت ايديهم مشترك بين الجميع بما فيهم الساكتون فانكره المدعى عليه وادعى اختصاصه بشئ مما ادعى به عليه ثم صاح على شئ مما وقعت فيه الدعوى وغيره مما لا يمنع البائع الساكت من طلب حقه والدعوى به لانه لا يخلو اما ان يدعى باستحقاقه على من اخذ بدل الصلح وهو سراج وابن عمه من ضمن ما اخذاه بدلا فدعواه فيه مسعومة لا قرارها له بالحق ضمن دعواهما الاولى واما ان يدعى بما يستحقه فيما بقي تحت يد المصالح او وازنه وهي مسعومة ايضا عند عدم المانع اذ لم يحصل فيه تصرف يمنع من سماع الدعوى بحضرة المدعى سوى انتفاع الكل بذلك لكونهم في معيشة واحدة وهو غير مانع كما انه لا يخفى ان من اقر بشئ على نفسه وهو بالغ عاقل طائع يعامل بموجب اقراره بعد ثبوت اقراره شرعا والله تعالى اعلم (مثل) بافاده وارادة من مجلس الاحكام بتاريخ ٩ ربيع الاول سنة ١٢٨٧ مضمونها الاعلام المرفوق مع هذه واراد للاحكام بافاده مجلس استئناف اسكندرية في ٣ ص سنة ١٢٨٧ بهذا اطلاع حضرة مفتي الاحكام عليه وقد توضيح من حضرته بانه حيث سبق رؤية مرافعة الاعلام المذكور قبل الحكم فيها بطرف حضرته كما أعطى في جواب الحكم الشرعي في صير احالة النظر فيه على حضرته كما لا فائدة عن صحة الحكم المشتغل عليه الاعلام المرقوم او بطلانه ولهذا ارسل الاعلام عليه للاطلاع عليه والافادة عما ذكره الاعلام المحكي عنه مسطر من محكمة طنتاه ورخ ٨ شوال سنة ١٢٨٦ وهاهنا هذين من حضرة الشيخ بكري الحاي مفتي مجلس طنتاه بالتصحيح في غاية لسنة ١٢٨٦ وبعرضه على حضرة مفتي أفندي اسكندرية تاشر عليه بانه حيث كان ما ل هذا الاعلام ان يعرض على حضرة الاستاذ مفتي الاحكام فيستحسن حاله على حضرة ليحكي عنه الجواب وباحالته على حضرة مفتي الاحكام احوال على هذا الطرف بافادته على الشقة الواردة المؤرخة في ٢٩ ص سنة ١٢٨٧ حسب الموضوع بافادة الاحكام وهذا الاعلام تقدم وروده مرة المرافعة المعينة فيه الاحكام قبل الحكم فيها ومطالب حضرة مفتي طنتاه واقاضها انظر فيها واعطاء الحكم من هذا الطرف وحضرة مفتي الاحكام وقد كان واعطيت الافادة اللازمة على هذا الوجه في تاريخ ٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٦ ومسطر في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى حاصلها عدم مناقشة المدعى وانه لا يفتى بها ثم بعد رجوعه لطلعه مسطر مانعه زيادة

على الصورة التي وردت سابقا ثم في يوم الثلاثاء حادي عشر رمضان سنة تاريخه حضرت المرأة خديجة المدعية المذكورة وصدقت على شهادة محمد بعيسى الفلاح بن سليمان ومحمد رومية النجار بن محمد بن ابراهيم بحضورهما وبحضور الجارحي الهروس ومحمد عبد الله المذكورين ثم في يوم الاثنين ٨ شوال سنة ١٢٨٦ حضرت المرأة خديجة المذكورة مع الجارحي الهروس ومحمد عبد الله المذكورين في دعوى المدعية المذكورة ومحمد بعيسى ومحمد رومية الشاهدين المذكورين واحضرت كلا من المكرم حميدة ابراهيم ابن المرحوم ابراهيم سيد احمد الفخار والمكرم ابراهيم ابن المرحوم ابراهيم السعدى كلاهما من اهالي دمهور والبحيرة وشهد كل من حامد الدالة محمد بعيسى ومحمد رومية الشاهدين المذكورين وتزكيتهم ما ساروا علنا بحضور المدعى عليهم المذكورين والشاهدين المذكورين بالجلس المشار اليه فعد ذلك حكما للمدعية وبفتها سرية الموصلة المذكورين على الجارحي الهروس ومحمد عبد الله المدعى عليهم المذكورين بالجلس المذكورين بطالبه المذكورين بحضور الشاهدين والمزكبين المذكورين بالجلس المشار اليه وبحضور المدعية وابنه الموكلة المذكورة والمدعى عليهم المذكورين حكما شرعيا بالطريق الشرعي بعد مراعاة ما يجب شرعا بالجلس المشار اليه وذلك بعد التعريض للمدعية وموكلاتها المذكورين بالعرف او الصلح وامتناعهما عنهما امتناعا كاملا وعند حضور عبد الكريم محمد احدى المدعى عليهم يجري ما يجب شرعا معه (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام تبين انه غير مستوف فيقتضى ارجاعه لحل صدوره لاستيفاء ما هو لازم في هذه القضية شرعا وقد اوضحنا لكل من حضرة مفتي مجلس طنتاه وحضرة قاضيه ما هو لازم في هذه المسألة طارعا من هذه الشقة والله تعالى اعلم (مثل) بافادة وارادة من مديرية الشرقية في ٢٦ راس سنة ٨٧ بطلب الاستفهام عن الحكم الشرعي في مرافعة من قاضي مديرية الشرقية مضمونها ادعى الخواجا حنا يوسف التريزي الذي ابن المتوفى يوسف بن عوض من الهروسة وهو الوكيل الشرعي التوكيل المطلق فيما سياتي عن المرأة مرسينة الذمينة بنت المتوفى الياس ميمون عبد الله من صيدا بالديار الشامية المعروفة بنوجة المتوفى الخواجه يوسف السمان الصادرة له الوكالة المذكورة من الوكالة المذكورة شفاها بالجلس بحضور شاهدي المعرفة لهما هادي خليل الصايغ الذي والخواجا فرج التريزي الجميع مقيمون ببندر الزقازيق شرعية على كل من الخواجا قاعوم السمان الذي واخيه شقيقه الخواجا حنا السمان الذي كلاهما تاجر بالبندر المذكور وحاضر معه بالجلس ولدى المتوفى الياس السمان ابن المتوفى انطون السمان من حلب بالديار الشامية الثابت معرفتهما ايضا بشهادة من ذكر القائم كل منهما عن نفسه وبما لاحد منهما الخواجا قاعوم من الوصاية الشرعية المختارة على بنتي اخيه شقيقه المتوفى الخواجا يوسف السمان المذكورين من قبل اخيه المذكور هما مختارة



وابدية القاضين من درجة البلوغ الى الحكم المعين والمشروح بالاعلام الشرعي  
المطهر من هذه المحكمة المتورخ قايمة ذى القعدة سنة ٨٠٠ بان موكله المدعى المذكورة  
دستحق قبل زواجه المتوفى الخواجه يوسف السمان التاجر كان ببندر الزقازيق ابن  
المتوفى الياس السمان ابن المتوفى افطون السمان المذكور بمبلغ قدره ثلثمائة  
جنيته افرنكي ذهباً عينا بقصة وعشرين الفا ومائتين وخمسين قرشاً صافاً على وجه  
القرض الشرعي اقترض ذلك منها من مالها حال حياته وصحته واستهلكه في مصالحه  
وشؤون نفسه وبقي ذلك في ذمته لها الى ان توفي عنها وعن بنتيه منها المذكورة كورة بن  
واخوته اشقائه المدعى عليهم - ما والمرأة صومانية الغائبة الآن بحجاب المذكورة فقط من  
غير شريك لهم ولا حاجب شرعي بمقتضى الاعلام المحكي تاريخه اعلام وانما استحققه في  
تركته لمحمد الا ان وان المورث المذكور قد اقر بذلك لذي بيته في صحته وسلامته وبطلان  
المدعى الوكيل المذكور بماله من التوكيل اثبات ذلك على المدعى عليهم ما وحيازة  
مثل المبلغ المدعى به من تركه المورث المذكور التي تحت أيديهم بما يجوز له موكلته  
المذكورة بالوجه الشرعي ويسأل سؤال المدعى عليهم المذكورين عن ذلك فستل  
من المدعى عليهم ما المذكورين من ذلك فاجابا بالاعتراف والتصديق على وفاة شقيقهما  
الخواجه يوسف السمان المذكور وعن ورثته المذكورين اعلام فقط من غير شريك لهم  
ولا حاجب شرعي والحجود والانسكال المدعى الوكيل المذكور بالمبلغ المرقوم  
قائلين ان اقرار شقيقهما المذكور بالمبلغ المذكور لزوجه المذكورة كان في مرض  
المرتوانه من وقت الاقرار المذكور وهو مرض لم يخرج من منزله مطلقاً حتى مات  
فيه اي انه لم يخرج من منزله قضاء اشغاله وحوادثه ولا للسوق وللحجارة التي فيها  
منزله أيضاً كما دلت في يوم الاثنين ٢١ ربيع الاول سنة ١٢٨٧ حضر المدعى  
الوكيل المذكور والمدعى عليهم المذكورين وبطلب البيعة من المدعى الوكيل التي  
ثبتت دعواه امتثل واحضر الخواجه ايوب بسيار وعلى التاجر ببندر الزقازيق وسئل  
هما يعلم ويشهد به فاجابا بانه قبل تاريخه والخواجه يوسف السمان مرض وفي منزله  
جميعهما ومن جملة دعواه وشهد على نفسه في المنزل سكنه بعد انتقاله من اودة الى اخرى  
في المنزل المذكور ان عنده وفي ذمته الى زوجته الموكلة المذكورة ثلثمائة جنيته  
افرنكي وتحرر بذلك سند باختتام المحاضرين يشتمل المبلغ المذكور وغيره وبقي الخواجه  
يوسف المرقوم في مرضه المذكور في المنزل سكنه الى ان توفي وانه قبل الاشهاد وبعد لم  
يخرج من المنزل الى الحارة ولا الى السوق لقضاء اشغاله كما كان اولاً قبل مرضه وانما  
وقت الاشهاد كان سليم النطق والعقل هذا ما يعلمه ويشهد به ثم احضر المكرم عوضاً  
داود التاجر ببندر الزقازيق وسئل منه عما يعلمه ويشهد به فاجاب بانه يطلبه في منزل  
الخواجه يوسف السمان التاجر كان ببندر الزقازيق توجه فوجد الخواجه المذكور ايضا

وجمع غيره معه وانتقل الخواجه المرقوم من اودة لاخرى واشهد على نفسه ان عنده وفي  
ذمته الى زوجته الموكلة المذكورة بمبلغ قدره ثلثمائة جنيته افرنكي ديناً وتحرر  
بذلك وغيره بمأقاله سند باختتام المحاضرين وبقي الخواجه يوسف المذكور في مرضه في  
المنزل سكنه الى ان توفي وانه قبل الاشهاد وبعد لم يخرج من المنزل ابداً لقضاء اشغاله  
كما دلت اولاً قبل مرضه وانما وقت الاشهاد كان صحيح النطق والعقل وموته في مرضه  
المذكور الذي كان فيه قبل الاشهاد وبعد لم يشف منه بعد الاشهاد هذا ما يعلمه  
ويشهد به وزاد ايضا الخواجه ايوب ان موت الخواجه يوسف السمان في مرضه الذي كان  
فيه قبل الاشهاد وبعد لم يشف منه بعد الاشهاد وان المبلغ المذكور ديناً للزوجة  
كقول زوجته المذكورة وقت الاشهاد يعلم ذلك ويشهد به ثم احضر حصة اخيلاً التاجر  
في القطن ببندر الزقازيق وسئل منه عما يعلمه ويشهد به فاجاب بان الخواجه يوسف  
السمان كان مريضاً في المنزل سكنه وبوجهه مع غيره عنده بالمنزل انتقل من اودة  
لاخرى بالمنزل واشهدهم على نفسه ان عنده وفي ذمته الى زوجته الموكلة المذكورة بمبلغ  
قدره ثلثمائة جنيته افرنكي وتحرر بذلك وبما أشهد به سند باختتام المحاضرين  
وبقي الخواجه يوسف المذكور في مرضه في المنزل حتى مات في مرضه الذي هو فيه قبل  
وبعد الاشهاد المذكور ورواه من وقت مرضه في المنزل لم يخرج منه الى السوق ولا لقضاء  
اشغاله كما كان اولاً حتى مات فيه ووقت الاشهاد كان صحيح النطق والعقل هذا  
ما يعلمه ويشهد به ثم احضر الخواجه رفايل جرجس المقيم ببندر الزقازيق وسئل  
منه عما يعلمه ويشهد به فاجاب بانه لما توجه بالمنزل سكن الخواجه يوسف السمان مع  
غيره وجده مريضاً في المنزل وانتقل لهم من اودة لاخرى في المنزل واشهدهم ان عنده وفي  
ذمته الى زوجته الموكلة المذكورة بمبلغ قدره ثلثمائة جنيته افرنكي ديناً وتحرر  
بذلك وبما أشهد به سند باختتام المحاضرين وبقي الخواجه يوسف المذكور في  
مرضه بالمنزل الى ان مات في المرض المذكور ورواه قبل وبعد الاشهاد المرقوم لم يخرج  
من المنزل خارجاً عنه لا للسوق ولا لقضاء اشغاله لمرضه وانما وقت الاشهاد كان صحيح  
النطق والعقل هذا ما يعلمه ويشهد به فطابت منه بيعة اخرى فخرج عن اقامتها عجزاً كلياً  
فما الحكم (اجاب) صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة المسطرة بهذه الشقة والحكم  
الشرعي فيها انه لا يقضي للمدعى بما ادعاه من الدين لموكلته في تركه زوجته ابشهادة الشهود  
المذكورين على الوجه المسطر وله تحليف المدعى عليهم ما ائمن الشرعية والله تعالى اعلم  
(سئل) بافادة وارادة من مجلس الاحكام في ٢١ ربيع الاخر سنة ١٢٨٧ مضموماً هذه  
الافادة وردت من مجلس استئناف اسكندرية في ٢٨ الماضي ومعها اعلام شرعي  
يشتمل على مادة قتل شخص يسمى ببارك محمد عبد الكريم من عربان الاخارسة مرغوب  
اطلاع حضر تكم عليه واعطاء الجواب بما يتراءى فلزم شرحه والاعلام من عليه تؤمل







و بشهادة شهود اتركه الا في ذكركم وصندوقا على صحة ما هو مشروح اعلاه وطلب  
منهم ترقية الشاهدين المذكورين فاحضر واكلام من حسن عبد الرحمن ابن  
المرحوم عبد الرحمن عيسى ابن المرحوم عيسى وسالم ابي - ابي ابن المرحوم علي سالم  
ابن المرحوم سالم وصليح ابي محمد ابن المرحوم محمد عبد الكريم ابن المرحوم عبد الكريم  
وابراهيم ابي موسى ابن المرحوم موسى ابي علي ابن المرحوم علي من عربان الاخارسة كل  
منهم المقيم بقرطبة واستشهدوا بما علمونه فتشهد كل واحد منهم على انفرادهم  
وعلم بان كلام الشاهدين المذكورين من عدل مقبول الشهادته فند ذلك عرفنا  
الموكلين المذكورين بحضور وكيلهم المدعي المذكور الحاضر معهم بالجلسه انه ثبت  
قبل المدعي عليه هذا المارك مورث الموكلين المذكورين اعلاه عمدا ودوافوا ان الموكلين  
ان يقره وان المدعي عليه هذا او يفرغه - اما بما جانا - وعلى الديه وكرنا ذلك على  
الموكلين المذكورين المرار العديدة فلم يطالبوا الا القصاص وطلبوا الحكم به فعند ذلك  
حكمنا على المدعي عليه هذا بالقصاص بطلب الورثة المذكورين لهم حكما شرعيا  
فحضر في يوم الاحد ثاني عشر ذي القعدة سنة ثمانين ومائتين والف ولما قلى  
هذا الاعلام على حضرة مفتي افندي اسكندرية اجاب بانه حيث ان الحكم المذكور  
بهذا الاعلام بالقصاص وهو من اعظم المواد الجسيمة فينا سبب عرض هذا الاعلام على  
حضرة مفتي افندي المهروسة اعطى عنه الجواب بما يراى في حضرة (اجاب) صرح  
علم بان الجكار القود قبل كبراه - غار الا اذا كان الكبير اجنبا من الصغير بحيث  
ثبت اقتل العمد بالوجه الشرعي يكون للورثة الكبار المذكورين ان يقتلوا من  
القاتل حيث لا مانع انما يلزم اهمه الحكم بذلك سبق الحكم بالوفاء وانحصار الارث في الورثة  
المذكورين بوجهه الشرعي والله تعالى اعلم (مثل) عن دعوى من قاضي انبابة  
دعوتها ادعى وهبة - لسان ابن المرحوم علي سامان بن عبد القادر سلمان من أهالي  
ناحية وراق العرب بالقسم الاول بولاية الجيزة على خصمه الحاضر من معه بالجلس  
ومادر يش العشري هذا ابن فرج العشري وحسن الشوقي هذا ابن علي من أهالي  
ناحية كفر الشوام بانبابة كل منهم بالقسم الاول بولاية الجيزة بعد ثبوت معرفتهم حيننا  
واسم بالوجه الشرعي ثبوتنا شرعا فاقالا في دعواه المدعي المذكور انه في شهر ربيع  
الآخر سنة ١٢٨٣ استحق بذمة المدعي عليه الاول مبلغا قدره اربعة عشر ألف  
قرش عبارة عن مائة واربعين جنيها مصر يا ذهبيا صنف عيز وفي التاريخ المرقوم  
اعلاه استحق بذمة المدعي عليه الثاني مبلغ اربعة آلاف قرش عبارة عن اربعين  
جنيها مصر يا ذهبيا صنف عيز بسبب القرض الشرعي كانا اقترضا ذلك منه واستهلكاه  
في شئون انفسهما ويطالبهما ببذل المبلغ المرقوم وتسليمه له ليحوز لفسه بالوجه  
الشرعي ويسال جوابهما عن ذلك فمثل من المدعي عليه هاهذين المذكورين اعلاه

عن ذلك فاجابا بالانكار في ذلك وجدها بخدا كليا فيثبت كافتنا المدعي المذكور بينة  
ثبت دعواه المذكورة على الوجه المستطوف وعدو حضر واحضر كلا من الشيخ محمد  
القنيمي بن حمودة وأحمد عجاج الا كوح بن مصطفى الا كوح من أهالي ناحية كفر  
الشوام بانبابة كلاهما فتشهد كل منهما على انفرادهم - واستشهدا به وواجهته المدعي  
عليهما هاهذين المذكورين اعلاه بان في شهر ربيع الآخر سنة ١٢٨٣ اعترف دزويش  
العشري المدعي عليه هذا الاول بان المدعي استحق بذمة مبلغ اربعة عشر ألف قرش  
عبارة عن مائة واربعين جنيها مصر يا ذهبيا صنف عيز واعترف حسن الشوقي المدعي  
عليه هذا الثاني بان المدعي المذكور استحق بذمة مبلغ اربعة آلاف قرش عبارة  
عن اربعين جنيها مصر يا ذهبيا صنف عيز بسبب القرض الشرعي كانا اقترضا ذلك  
منه فهل تترك هذه البينة ويقضى على المدعي عليه بما يقتضها حيث كان الحال ما ذكر  
ام كيف (اجاب) في الهندية من الباب الثاني فيما تصح به الدعوى مانعه ويذكر  
في القرض القبض وصرف المستقرض ذلك الى حاجة نفسه ليصير ذلك ديننا عليه  
بالاجماع وكذلك يذكروا في دعوى القرض انه اقترض كذا من مال نفسه كذا في الذخيرة  
انتهى وهذه الصورة لم يصرح فيها بقبض القرض من ماله ولا بد من ذلك وينبغي أيضا  
التصريح في شهادة الشهود على الاقرار انه اقترضه ولا بد منه على طريقة النسي أو على  
سبيل الاحتياط على قول فيقتضى استئناف القضية وتتميم اللازم ليصح الحكم فيها  
والله تعالى اعلم (مثل) باقادة من مديرية الشرقية مؤرخة ٢٨ جادى الاولى سنة ٨٧  
محروقة على شقة ملصقة بصورة المرافعة المعطى عليها الجواب السابق من هذا الطرف  
بتاريخ ٢٩ ربيع الاول سنة ٨٧ المنطوق في هذه الفتاوى في كتاب الحاضر في هذا التاريخ  
بناء على ما تحرر من قاضي الشرقية في ٢٨ الشهر المذكور للادريه بطلب ارسال هذه  
الشقة والمرافعة الاولى لهذا الطرف للاستئناف عما يقتضيه الحكم الشرعي فيها حيث  
كانت هذه الشقة تابعة للمرافعة الاولى وصورة ما تحرر به هذه الشقة تابع تداعي  
الخوارجا بن يوسف التريزى الوكيل عن المرأة مرسينه على كل من الخوارجا بن عوم السمان  
واخيه شقيقه الخوارجا بن منصور وخالته بالثقة عليه ثم في يوم الاربعاء ٢٧ جادى  
الاولى سنة ١٢٨٧ حضر كل من الموكلة المذكورة مع المدعي عليهما المذكورين  
وهرف موكلة المدعي ان عندها بينة تشهد لما يدعى وكيلاها المذكورين عنهما خلاف  
من احضرها وكيلاها ولا فطيلت منها فامثلت واحضرت الحاج عبد القادر خليلا الفهار  
المقيم بالزقازيق ابن المرحوم خليل بن محمد من غرة الديار الشاميه وسئل منه عما  
يعلمه ويشهده فتشهد في وجه المدعي عليهما بقوله اشهد انه من منذ سنتين كنت  
شغالا بطرف المتوفى الخوارجا بن يوسف السمان الذي الشامي وقال لي اشهد ان عندي وفي  
ذمتي الى زوجتي هذه الحاضرة بالجلس ثلثمائة جنيها افرنيكي على وجه القرض



الشرعى اخذتهما من مالها وصرفتها في مصالح نفسى وكان وقت ذلك في الهمة والسلامة طائعا مختارا وان لم يكن مريضا لكان يقضى ما يتعاق به في المنزل ويتوجه الى السوق ويرجع هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضرت الخوارج زقا شديدا التاجر بنندر الزقازيق المتوفى شديدا بن نصر الله من الزوق بالديار الشامية وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليه ما انه من منذ سنتين طلبه الخوارج يوسف السمان الذي التاجر كان بالزقازيق وقال له اشهد ان عندى وفي ذمتى الى زو جتى هذه الحاضرة بالحاضر بالجلس مائة جنية افر نكي على وجه القرض الشرعى اخذته منها من مالها وصرفته في مصالحه وان ذلك صدر منه وهو في الهمة والسلامة هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضرت الخوارج سليمان شديدا التاجر بنندر الزقازيق ابن المتوفى شديدا الجوس بن نصر الله من الزوق المذ كورة وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليه ما بقوله اشهد انه من مدة تزيد على سنتين طلبه الخوارج يوسف السمان التاجر كان بنندر الزقازيق واشهده على نفسه وهو في الهمة والسلامة ان عنده وفي ذمته الى زو جتى هذه الحاضرة بالجلس مائة جنية افر نكي على وجه القرض الشرعى اخذته منها من مالها وصرفته في مصالحه هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضرت الخوارج اسعد دميان التاجر بالزقازيق ابن المتوفى دميان حنا بن سلامة من شبلجة وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليه ما بقوله اشهد انه من منذ سنتين وكور ارسل له الخوارج يوسف السمان التاجر كان بالبصرة وقال له ان عندى وفي ذمتى الى زو جتى هذه الحاضرة بالجلس مائة جنية افر نكي على وجه القرض الشرعى اخذته منها من مالها وصرفته على نفسى وهو يكامل الهمة والسلامة هذا ما يعلمه ويشهده (اجاب) شهادة الشهود المذكورين على الوجه المستطوع قاصرة فلا يقضى بها نعم لو صدرت الشهادة مستوفية لا قصور فيها ولم يكن هناك مانع من قبولها فانه يقضى بها بعد بين الاستظهار والتركيب الشرعية على انه كان ينبغي في الدعوى التصريح بكرا القبط في جانب القرض والطوع في جانب الاقرار خو جامن الخلاف في أن ذكر الطوع لا بد منه او على سبيل الاحتياط والله تعالى اعلم وسياتي بيان وجه القصور المشار اليه هنا في جواب سؤال في هذه الترجمة بعد هذا من هذا الفتاوى بتاريخ ١١ جمادى الآخرة سنة ٨٧ (سئل) بافادة واردة من مديرية الشرقية في ٧ ج سنة ١٢٨٧ شرحا على مرافعة تقدم ورودها فعتين من طرف حضرة قاضى الشرقية وهما واردتان في هذه الفتاوى في كتاب الحاضر ثابتهما بافادة من المديرية في ٢٨ ج سنة ٨٧ وكتب عليها الجواب اللازم بتاريخ غايه جمادى الاولى سنة ١٢٨٧ قبل هذا مضموما طاب الجواب عما ورد الا ان من حضرة القاضى المذكور وصورة ما ورد من حضرته الا ان في يوم الخميس ٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٧ حضر كل من المذعية

والمدعى عليه ما المذ كور بن وطالب من المدعية يمنية أخرى فامتثلت واحضرت الخوارج يوسف مكلف التاجر بالزقازيق ابن الخوارج شمس ومكلف من مالطة وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليه ما بقوله اشهد ان الخوارج يوسف السمان التاجر كان بالزقازيق ابن الخوارج الياس السمان بن انطون السمان المحلي اقر له من مدة سنتين وكور وهو في الهمة والسلامة ان عنده وفي ذمته الى زو جتى مرتين هذه الحاضرة بالجلس مائة جنية افر نكي على وجه القرض الشرعى اخذته منها من مالها وصرفته في مصالح نفسه وكان ذلك عن طوع واختيار منه هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضرت المدعى جرجس حبيبا الذي ابن المعلم حبيب صريامون كاتب الدفترخانه بمديرية الشرقية ابن صريامون من طوخ النصارى منوفية وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليه ما بقوله اشهد ان الخوارج يوسف السمان التاجر بالزقازيق كان ابن الياس السمان بن انطون السمان ارسل له من مدة سنتين وكور بتوجهه اليه فوجد بطرفه جملة اشخاص وباقامته معهم قال له الخوارج يوسف السمان المذ كور اشهد ان عندى وفي ذمتى الى زو جتى هذه الحاضرة بالجلس مائة جنية افر نكي اخذته منها على وجه القرض الشرعى من مالها وصرفته في مصالحى وها أنا مقر بذلك وبقي هذا المبلغ منها كما ذكر وكان وقت ذلك في الهمة والسلامة طائعا مختارا هذا ما يعلمه ويشهده وعجزت عن اقامة غيره مما عجزا كليا (اجاب) لعل حضرة القاضى لم يتامل في الجواب المعطى ثانيا من هذا الطرف المؤرخ غاية جنة ٢٨٧ الذى من ضمنه انه ينبغي في الدعوى التصريح بكرا القبط في جانب القرض الخ وأما انقصو رالذى في الشهادة السابقة فن جهة عدم كرسب الميت المقر فقد زال في شهادة الشاهدين الآخرين وبقي وجه آخر وهو عدم تعيين الجنية فان كان لفظ الجنية الا فر نكي لا يطلق الا على الجنية الانجليزى الذى عين المدعى مبلغ قروشه في الدعوى فلا يضر حينئذ عدم التعيين من الشهود وان كان يطلق تارة أو من بعض الناس على غيره مثل الجنية المسكوفى والبينتويكون في شهادة الشاهدين المذكورين أخيرا فهو من هذا الوجه ايضا ويكون من باب الاقرار بالجهول فيرجع في بيانه الى الورقة فان بينوه بنوع من الانواع يلزمهم دفعه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من وكيل تفتيش أقايم قبلى مؤرخة ١٥ ج سنة ٨٧ ومعهما اعلام من قاضى مذ غيس وافادة من حضرة قاضى المنية واوراق قضية امر آين شقيقتين ادعتا على ورثة آخر بن منزل لمورقيهما وابتدأ لاشو حكم لهما بمقتضى الاعلام المذ كور ثم دعا الحال لاحالة القضية على قاضى المنية لنظرها لا وجه فبدأ فوردت افادة القاضى المذ كور في ٨ الشهر المذ كور معها شقة ويريد الاستئناف عن الحكم الشرعى في هذه المسئلة ومضمون اعلام قاضى منسقيس المؤرخ



غرة امشيرة سنة ٨٦ قبطية انه حضر ت جيانه بنت رزق الله صليب سليمان وشقيقته احنونه  
 وادعتاه الى المحاضر بن متهما جيانه بنت عبد الملك فلتبوس وغبريال وشقيقته نور ولدا  
 جرجس غبريال الكيس ان والدهما رزق الله صليب سليمان المذكور توفي من متدعشرين  
 سنة عنهما وعن زوجته مريم بنت صليب يوسف وعن ابن اخيه الشقيق نهر الله حنا  
 صليب الجسد الجامع لا وارث له غيرهم ثم توفيت زوجته المذكورة عن بنتي المدعيتين  
 واخي الشقيق عبد المسيح صليب لا وارث لها غيرهم وهو ملك منزلا بالناحية المذكورة  
 بالجهة القبلية من باب ب يعرف الآن بدير باب الكيس محدودا بدير اربعة الجرجس  
 المنزل المتروك عن جرجس طينة والغري في المنزل المتروك عن جرجس غبريال الكيس  
 والقبلي بعضه المنزل المتروك عن توادروس توما وبعضه المنزل المتروك عن حنا حاييل  
 وبعضه منزل سمعان عبيد التجار والشرقي الدرب المعروف بدير باب الكيس السابق  
 ذكره وقبراطا واحد في منزل آخر بالدرب المذكور ذكر حدوده الاربع مع القصور  
 في الحدود ايضا ثم قال وذلك جميعه تحت يد المدعي عليهم المذكورين ويطالبانهم به لهما  
 ولباق الورثة المذكورين فمثل المدعي عليهم عن نسب واسباب وراثة المدعيتين وحصر  
 الارث فيما ذكرناه فهدقوا على ذلك فطالبت بيته تشهد بوضع يد المدعي عليهم على المنزل  
 والقبراط المذكورين فاحضرنا شاهدين شهدا بوضع ايديهم على ما ذكرنا بالحدود  
 المذكورة وعدل لهما سراسر شخص آخر مثل المدعي عليهم من الدعوى المذكورة فأنكروها  
 وادعوه ملكا لهم ولشركائهم بالارث عن مورثهم جرجس غبريال الكيس المتوفي عن  
 زوجته جيانه بنت عبد الملك فلتبوس واولاده غبريال ونور المدعي عليهم وست وسيدة  
 لا وارث له غيرهم فطلب من كل بيته تشهد له فدعواهم المدعي عليهم عنهما واحضرت  
 المدعيتان شاهدين شهد كل واحد منهما بان جميع المنزل المذكور اولا والقبراط في  
 المنزل الاخر ملكا لرزق الله صليب سليمان مورث المدعيتين توفي وهو عاقل وذكرا  
 حدودهما المذكورة وكذا سراسر او علمنا بشهادة شخصين وحلف المدعيتين اليه على  
 ثبوت دعواهما وحكم بان لاحق للمدعي عليهم في ذلك وان الحق للمدعيتين ومن معهما  
 على فرائض الله تعالى لزوجته مريم بنت صليب يوسف الثمن ولبنتيه جيانه وحنونه  
 الثلثان وما بقي انصر الله حنا صليب وبوفاة الزوجة عن بنتيها المذكورتين واخيها  
 الشقيق عبد المسيح صليب ابنتيها في حصتها المذكورة الثلثان ولشقيقته الثلث الباقي  
 منها وامر المدعي عليهم بتقسيم نصيب المدعيتين لهما ويقتضي نصيب الورثة بايديهم لوقت  
 الطلب وصورة افادة قاضي المنية المؤرخة ٧ ج سنة ٨٧ مائتيه محضرة استاذنا مفتي  
 المحنفة بالديار المصرية دام اقتباس العباد من ابوابه انه حضر على يد قاضي منسفين  
 بقرب المنية امر اثنان شقيقتان وادعتاه على جماعة منزلا في يدهم متروكا عن والدهما  
 رزق الله صليب سليمان المتوفي عنهما وعن زوجته والديهما وعن نهر الله ابن اخيه

الشقيق فقط وتوفيت بعده زوجته عنهما وعن اخيه الشقيق عبد المسيح صليب و بعد  
 لسقينا الدعوى شرعا وسؤال المدعي عليهم انكروها وادعواهم ملكا عن مورثهم  
 جرجس غبريال الكيس المتوفي عنهما وعن غيرهم وبجوزا عن اثبات دعواهم واثبت  
 المدعيتان دعواهما بالبيضة الشرعية وحكم القاضي بكون المنزل حقا للمدعيتين ومن  
 معهما ثم بعد هذا الحكم اراد المدعي عليهم ان يدفعوا الدية دعوى المدعيتين ووكلا  
 في ذلك منهم عبد الملك حنا من ابى برقا ص توكيل لشرعيا تابعا بدعوى مال رذ كرفي  
 وجهه بنتي رزق الله صليب المذكورتين ان هذا المنزل المدعي في شأنه سابقا وذكر حدوده  
 تفصيلا كان يملك ثلثيه صليب سليمان الكيس وكان ثلثه مالا لابن اخيه لايه  
 شهوده بن جرجس بن سليمان وفصل الورثة وبين الانصبا طبق الشرع المجري  
 فافاد ان مجموع مال رزق الله مورث المدعيتين ثمانية قرار يطالارث والشرع وانته مات  
 عن زوجته وبنتيه وعن اخيه الشقيقة فساها ولزوجته الثمن قيراط ولبنتيه الثلثان  
 خمسة قرار يطالارث قيراط و بقياس المنزل بالذراع المصري وجد خمسة مائة ذراع  
 واربعه وثلثين ذراعا ثلثها مائة وثمانية وسبعون ذراعا وثلثان من ذراع باعت كل  
 واحدة من المدعيتين لجرجس الكيس مورث المدعي عليهم ستين ذراعا ثمن كل ستين  
 خمسة واربعون قرشا وباعت والديهم قبل موتها لجرجس المذكور اثنين وعشرين ذراعا  
 وثلثي ذراع بسبعة عشر قرشا كل ذلك شائع في المنزل المذكور غير متميز بحسب ما سبق  
 من حصه كل واحدة من المدعيتين حصتها تسعة وخمسون ذراعا وثلث ومبيعه استون  
 ذراعا وخمسون والديهما بحسب حصتها السابقة اثنان وعشرون ذراعا وربع ومبيعه  
 اثنان وعشرون ذراعا وثلثان فبكل من الشقيقتين باعته ثلثي ذراع زائدة على حصتها  
 وباعت والديهما عشرة قراريط من ذراع زائدة عن حصتها وكان المنزل المذكور أرضا  
 مشحونة بالآثرية فبناه جرجس الكيس المذكور من مدة ثلاث وعشرين سنة هذا  
 ما ذكره وكيل الدافعين في دفعه وطلب سؤال المدعيتين في ذلك وسؤال لهما الجابنان  
 المنزل المذكور ملكا والدهما رزق الله صليب سليمان ومعهما حنا صليب سليمان  
 لكل واحد منهما النصف وان رزق الله صليب توفي عن زوجته مريم وبنتيه  
 المدعيتين جيانه وحنونه واخيه الشقيقة فرنسيه وتوفي قبله أخوه حنا المذكور عن  
 ولده نصر الله الغائب فقط وانكرنا ابيح المذكور رأسا منهما ومن امهما قبل وفاتها  
 واهترقا ببناء جرجس غبريال الكيس للمنزل المذكور جميعه فلخصول البناء من جرجس  
 المذكور القاطع لمحق الاسترداد في البيع القاصد طابت بيته من الوكيل المذكور تشهد  
 بما ادعاه فاحضر بيته شهدت بالبيع المذكور منهما ومن امهما كما سبق شهادة شرعية  
 وانتهى الامر الى هاتفة المذكور المدعون عن يد قاضي منسفين ورثة لمورثهم رزق  
 الله ثم غير بعض الورثة فيقال لو هاتفة لايوجب ذلك شيئا في دعواهم اذ لم يترتب



عليه نص في النصيب المدعى بالارث وهل اقرار المدعيين بان المنزل ملك ابيهم  
وعه - م - مناصبهم مناصفة بعد ذكرهما عند قاضي منسفين انه ملك ابيهما فقط  
لا بعد تناقضا في الهندية بالخرس طر من غرة ٤ من الجزء الرابع ورسمه بطع آخر غرة  
١٤ رجل ادعى على آخر نصف دار معين ثم ادعى بعد ذلك جميع الدار لا تسع وعلى  
القاب تسع كافي الخلاصة وما معني سماعها حينئذ هل معناه انها تسع في النصف  
فقط و ياتي كلام المدعيين فيما سواه او غير ذلك وفي الانقروية وهما مشهورة ١٦٤  
من كتاب الدعوى من الجزء الثاني تفصيل في هذه المادة تميل النفس الى مراجعتها مع  
ما في الهندية والدفع المحاصل من المدعى عليهم انما هو في البعض بعد الدعوى بالكل  
كافي الاعلام مع قول الدافع ان المدعيين وامهم لا يملكون ازيد مما بعينه وتقسيله  
لذلك كما سبق فلهذا الدافع صحيح ام لا وهل له حقه ما خذ عما ذكره الطحاوي اول  
باب الدفع عن الاختيار انه لو قال النصف لي والنصف وديعة عندى فلان واقام بينة على  
ذلك اندفعت في الكل لتعذر التمييز اه ومثله في الهندية من السباب المذكور وهل  
هذا الدفع منه عند غير القاضي الاول صحيح كما هو مقتضى اطلاقهم خصوص ما في  
المسئلة الثانية من باب دفع الدعاوى من الانقروية وما حكم هذه الشهادة التي اقامها  
الوكيل الدافع للدعوى وهل البناء الصادر من جرحس غير مال السكس المذكور يقطع  
حق الاسترداد في هذا البعض الغير المميز فقط كما يقطع في الكل في غير هذه النازلة واذا  
قطع في البعض فماذا يصنع في الارض وفي هذا البناء تؤمل من حضرة استاذنا ان يبين  
انما المرام في النازلة بياننا سابقا وان يذكر اننا في آخر العبارة حاصل لا يتضمن كيفية العمل  
في هذه النازلة ولو على وجه الاجمال (اجاب) بالنظر في اوراق هذه المادة التي من جملتها  
الاعلام المهر من قاضي منسفين المؤرخ في غرة شهر ابراهيم سنة ٨٦ قبطية على خلاف  
العادة في تواريخ الاعلام الشرعية ولعل النكتة في ذلك كون هذه المادة قبطية  
وعلى ما تحرر من حضرة قاضي المنية بالشقة التي هي من ضمن الاوراق بتاريخ ٧ ج سنة  
٨٧ المفيدة سماع الدعوى من حضرة بين المتخاصمين ثانيا ولم يوضح ما صورة الدعوى  
التي وقعت بين يديه حفيبا حسب الجمارى عند ارادة الاستفهام من اى قاض من  
القضاة عن حكم مراعاة شرعية وقعت بين يديه انه ينبغي صورة ثلاث المرافعة حفيبا  
ويرسلها لافادة الحكم الشرعى عنها اذ لا يعلم من هذه الصورة المرصلة كون المرافعة  
مستوفية ام لا لافادة الحكم الشرعى عنها وكل احد الفريقين (تمسك بما صار سابقا لى  
القاضي الاول وناقض خصمه به ام لا ومع ذلك في حضرة قاضي المنية افاد ان ما ادعاه  
وكيل المدعى عليهم دفع الدعوى المدعيين اولا بعدا لحكم للمعالي موكل المدعى الدافع  
حكما صحيحا الزاميا وعلى اعتبار ذلك يكون من مقتضى لائحة القضاة عدم سماعه حيث  
لم يذكر في الدعوى الاولى قبل الحكم لىكن بالنظر لظاهر الاعلام الاول لا يقال بصدقه

الحكم لقصور التحديد ومع ذلك فقد تضمن جواب المدعيين لدى حضرة قاضي المنية بناء  
على شقته المذكورة تكذيب شهادتهم ما حيث شهدا اولا لمورثهما بكل المنزل حسب  
دعواهما اولا وهما الا ان ادعتا ان لمورثهما ما النصف فقط فيبطل الحكم اذا الحكم  
بطل بتكذيب المدعى شاهديه وحينئذ لا يقال بان هذا دفع بعد حكم الزام صحيح بينة  
او اقرار لم يذكر في الدعوى الاولى منع القضاة من سماعه فاذا ادعى الا ان وكيل المدعى  
عليه - م - اولا بان والد المدعيين اولا كان يملك بعض المنزل وعينه وانه آل اليه - م - ما جرح  
م - م - من هذا البعض ارثا من ابيهم ما وآل لامهم ما جرح كذلك وان كلا منهما ما واما  
باع لمورثه و كايه اذرعاشاعة غير متميزة من هذا المنزل ثمن معلوم وهى ارض مشحونة  
بالاثر به وذ كرمه قدر قياس المنزل جميعه بالا ذرع قيمته منه ز ياد ما بابه كل واحدة  
منهما تسحقه وذكر ان مورثه موكله بنى المنزل المذكور واثبت المدعى عليه ما البيع  
منهما ومن امة ما قبل موتها بعد ذكرهما ان اباهما كان يملك نصف المنزل فقط وانه مات  
عنهما ومن امة ما زوجه واخوته الشقيقة ثم ماتت امة ما عنهما وعن اخيهما الشقيق  
وصدق على بناء مورثه موكل المدعى للمنزل المذكور وذلك بعد دعواهما لدى القاضي  
الاول بان والدهما كان يملك كل المنزل المذكور وذ كرمهما من ورثته بدل اخوته  
الشقيقة ابن اخيه واقام بينة طبق دعواهما فانها تقبل اذ لم يكن هناك مانع ويحكم بالبيع  
في قدر نصيبهما ونصيب امة ما فقط بالنسبة لما ذكره الوكيل لافى الزائد على ذلك  
ولا يضرد كران من جملة ورثة رزق الله والد المدعيين ابن اخيه اولا ثم ذكر انه اخوته  
اذ لا دخل لنصيب هذا الوارث في هذه المرافعة حيث لم يترتب عليه نقص في النصيب  
المدعى بالارث ولا يكون اقرار المدعيين بان المنزل ملك ابيهم ما وعه ما مناصفة بعد  
ذكرهما عند القاضي الاول انه ملك ابيهم ما فقط تناقضا لدعواهما لمورثهما بالنصف  
الا ان تسع فيه كما صرحوا به وعلى فرض فساد البيع فاذا قبضه المشتري وبني الارض  
التي اشترى جزا منها ينقطع حق الاسترداد ويملكه المشتري بالقيمة على انه اذا صرح في  
بيع الا ذرع بانها شائعة غير متميزة كانت بمنزلة السهام التي يصح بيعها وموضوع  
الخلاف بين الامام وصاحبيه في الفساد والعمية في بيع عشرة اذرع من مائة ذراع من  
دار مثلا لا تصرح بحد كرا الشيوخ اما عند التصريح بانها شائعة غير متميزة من مائة  
ذراع مثلا لا تصرح بحد كرا الشيوخ اما عند التصريح بانها شائعة غير متميزة من مائة  
للمشتري في جزع شائع من المنزل وبناء من ماله انفسه بلا اذن من الشركاء يكون من قبيل  
بناء احد الشركاء في الشترك بلا اذن فان قبل القسمة وطالبت فواقع في نصيبه فهو له  
وما وقع في نصيب غيره امر بقلعه والله تعالى اعلم (مثل) بافادته من محافظة مصر مؤرخة  
١٥ شوال سنة ٨٧ بناء على افادة حضرة مدير المنية وبنى فرا مؤرخة ١٥ ن سنة ٨٧  
بطلب الاطلاع على الاعلام الشرعى المهر من قاضي القسطنطين واقادة الحكم الشرعى







وما هو استحقاق شفاعته فيه ثلاثة قرار يطونصف من قيراط واربعة عشر سهما وخسان  
من سهم آل لها ذلك من والدها جارحي والدها اي قاضيها آل لها من والدها ثلاثة قرار  
وثن من قيراط واربعة عشر سهما وخسان من سهم وما آل لها من والدها ربع وثن  
من قيراط وما هو استحقاق مبروكة فيه مثلها وما هو استحقاقها تم فيه مثلها ايضا وبذلك  
قد حكم صادر ذلك بحضرة واطلاع وشهادة قيراط ودرقي والمكرم الشيخ حسن  
مصطفى الزاوي والمكرم الشيخ يوسف محمد حسين والمكرم اسمعيل محمد باطلة جميعهم  
بالقن والمكرم خليفة بن حمزة ابني بيتك من فاقوسة في يوم الاربعاء ٢٨ جمادى الآخرة  
سنة ١٢٨٥ (اجاب) قد صارت مطالعة صورة الاعلام الواردة ضمن هذه الاوراق المشعولة  
بختم قاضي القن المؤرخ اصاوا في ٢٨ ج سنة ٨٥ ومؤرخ قنلها في ٢١ ش سنة  
٨٧ فوجدان المدعى عليهم معترفون بالمال في المنزل المذكور لادعين طبق دعواهم  
في عام ١٢٨٥ فوجب اقرارهم المذكور بناء على ما ذكره حيث لا مانع وان كان في الدعوى  
المذكورة قصور والله تعالى اعلم (مثل) بافادة من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٤  
رمضان سنة ٨٧ مضمونها هذه الافادة وردت للاحكام من مجلس البحيرة ومعهما اوراق  
تشتمل على مادة قتل شخص يسمى عليا زيادة من اهالي ناحية سناباد بحيرة ومن  
ضمنها صورة مرافعة شرعية محررة من حضرات قاضي ولاية البحيرة ومفتي المجلس  
المذكور وروغب اطلع حضرتكم وحضرة مفتي الاحكام عليها واعطاء الاجابة عن  
الحكم الشرعي فيها للاجراء وجب وهذا الزم شرحه حضرتكم والاوراق المحكي منها بما  
فيها الصورة المذكورة مرسلة تؤمل افادة الحكم الشرعي ومضمون المرافعة المذكورة  
سبق الجواب الشرعي عنها وقيد في كتاب الحاضر من هذه الفتاوى مرتين فانيتها في  
١٣ ربيع الاول سنة ٨٧ واولها في ٣ جمادى الآخرة سنة ٢٨٦ وصورتها  
بمجلس البحيرة بحضور حضرات اربابها ومفتيه حضرات لدينا المرأة الرشيدة خديجة من  
اهالي ناحية دماص بمديرية الدهليزية بنت المرحوم احمد بن المرحوم ابراهيم عبده  
وادعت به طريق اصالتها عن نفسها وطريق وكالاتها الشرعية عن بنتها البكر ابانغ  
الرشيدة سريه بنت المرحوم علي ابني زيادة المقيم كان بعزبة الحاج ابراهيم ابني سن  
الكائن بباراضي ناحية سناباد بمديرية البحيرة ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم علي  
من اهالي دماص المذكورة اعلاه الوكالة الشرعية العامة المطابقة للقوضة لرايها  
وقولها وفعلا في شان جميع ماسيد كرفيه وفي جميع امورها التي يجوز فيها التوكيل  
شرعا وفي كل شئ جائز امرها سابقه حال صحتها وسلامتها وكما عاينها وطوعها  
واختيارها ونفذت صرفا ما شرعنا وتلك الوكالة المذكورة مشافهة لدينا بالمجلس  
الشرعي وقيمت المدعية المذكورة من بنتها المذكورة هذه الوكالة المذكورة لنفسها  
مشافهة قبولا بشرعي بالمجلس الشرعي بحضرة عاز فيها عينا واسما ونسبا وهما المكرم

شعبان ابو زيادة ابن المرحوم علي ابن المرحوم سيد احمد بن زيادة والمكرم احمد  
الدماصي ابن المرحوم جاد الحق ابن المرحوم علي الدماصي من اهالي ناحية دماص  
المذكورة كل منهما والمقيم كلاهما بعزبة ابني سن المذكورة وطريق وصايتها  
الشرعية العامة من قبلنا على سيد احمد و ابراهيم ومحمد وعلي وقطومة والشاذلي وموسى  
وقاطمة الثمانية القصر عن درجة البلوغ الحاضر بن بالمجلس اولاد المرحوم علي ابني  
زيادة المذكور ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم علي بعد ثبوت اهليتها  
وصلاحياتها لذلك وعدم وجود وصي على القصر المذكورين عن له ولاية نصب  
الاوصياء عليهم شرعا بشهادة الشاهدين المذكورين اعلاه وقيلت المدعية الوصاية  
المذكورة لبنتها من قبلنا ولا شرعية مشافهة المعين كل من التوكيل والوصاية المذكورين  
بقيد سجل التركات الخلدية هذه المحكمة المشار اليها المؤرخة بـ اربع عشر سنة  
١٢٨٦ على غرماهم الرجال الراشد بن الحاضر بن معهما بالمجلس الشرعي هم الجارحي  
محروس من اهالي ناحية البريجات بمديرية البحيرة ابن المكرم محروس موسى بن  
المرحوم موسى حمزة ومحمد ابو عبدالله من اهالي ناحية دماص بمديرية المنية و  
مزار بالوجه القبلي المقيم ناراضي زاوية جوهر بمديرية البحيرة ابن عبد الله حسن بن  
حسن الديب وبركات واعراب ابن المرحوم علي واعراب بن واعرب وسيفي مرغى ابن المرحوم  
بسيوفي مرغى ابن المرحوم مرغى من اهالي ناحية سناباد المذكورة كلاهما الثابت  
معرفة المدعية المذكورة عينا واسما ونسبا بشهادة الاخوة بن الشقيقة بنهما المكرم  
شعبان ابو زيادة المقيم بناحية منية على بمديرية الدهليزية والمكرم السيد ابو زيادة المقيم  
بناحية دماص المذكورة ولد المرحوم علي ابني زيادة ابن المرحوم سيد احمد من اهالي  
منية على المذكورة كلاهما ثبوتنا شرعا بان الجارحي محروسا ومحمد ابنا عبد الله هذين  
الحاضرين معهما بالمجلس ويوسف البص من عربان اولاد علي المقيم كان بناحية  
الحزان بمديرية البحيرة ابن المكرم خليل البص ابن عبد الله وعبد الكريم محمد من  
عربان العمائم المقيم بناحية العنامنة بمديرية سيوط بالوجه القبلي المقيم كان بناحية  
الحزان المذكورة ابن المرحوم محمد منصور بن منصور الغائبين عن هذا المجلس تعدوا  
سوية على علي ابني زيادة زوجها المذكورة كواعه لاه المنفرد به هذا الاسم واللقب ببلدته المقيم  
كان فيها التي هي ناحية سناباد المذكورة ابن سيد احمد ابني زيادة بن علي المذكور  
اعلاه وضر بوه معا بالسكاكين الحديد والنبايت الخشب الشوم التي كانت بأيديهم  
على رأسه وبذنه ضربا مفرقا حتى قطعت الجسد واللحم وأسالت الدم منه فعمدا منهم له  
وعدوانا عليه ومات لوقته بسبب ذلك الضرب في ليلة الاربعاء خامس عشر ذي الحجة  
سنة ١٢٨٥ وان ضرب كل واحد من الجارحي محروس ومحمد ابني عبد الله هذين  
ويوسف البص وعبد الكريم محمد الغائبين بمأذرك على ابني زيادة المذكورين جرحه له



مهالك وانتم - ثم أقر وأيد ذلك بحضور بينة من المسلمين العدول طاعتين وبان يسوينا مريا  
و بركات وأعر المحاضر بن معهما بالجلس هما اللذان دلالة الأربعة الأشخاص القائلين  
المدعى كور بن علي سرقة مواش من المحل الذي كان فيه على أبو زيادة زوجها المدعى كور  
و بسبب دلالتهم ما المذ كورة حصل لزوجهما المذ كور المذ كور المذ كور المذ كور المذ كور  
المدعى كور بن والفصح ميراث زوجها على أبي زيادة المذ كور المذ كور المذ كور المذ كور  
المدعية المذ كورة وأولاده التسعة هم سرية الموكاة المذ كورة وسيد احمد و ابراهيم ومحمد  
وهي وفطومة القصر المحضة المرزوقون له هم وسرية المذ كورة من زوجته المدعية  
المدعى كورة والشاذلي وموسى وفاطمة القصر الثلاثة المرزوقون له من مطلقة حال حياته  
المرأة فاطمة بنت المرحوم علي زين ابن المرحوم علي من ناحية دماص المذ كورة أعلاه  
من غير شر يلى ولا حاجب شرعى ولا وارث له سواهم وتطالب المدعية المذ كورة هؤلاء  
المدعى عليهم المذ كور بن علي يترب لها ولولدها ولولدها القصر المذ كور بن علي  
هؤلاء المدعى عليهم شرعا بسبب ما ذكر وتسالوا منهم عن ذلك فسلم من هؤلاء المدعى  
عليهم المذ كور بن عن ذلك فأجاب الجارحي محروس ومحمد أبو عبد الله المذ كور بن  
بالانكار فجميع ما ادعت به هذه المدعية المذ كورة هذا المذ كور بن هذا كليا  
وأجاب يسوينا مريا و بركات وأعر المذ كور بن بالاعتراف بوفاته على أبي زيادة المذ كور  
و أنكر ما ادعى ذلك كذا كذا في دعوى المدعية المذ كورة بهذا المذ كور بن هذا كليا  
فكفنا المدعية المذ كورة أثبات دعواها بالوجه الشرعى فأحضرت للشهادة كلام من  
الاخوين الشقيقين هما شحاتة أبو زيادة والسيد أبو زيادة المذ كور بن أعلاه واستشهدا  
هما باليمان في ذلك فشهد كل منهما على انفراده مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة  
شرعا في وجه هؤلاء المتخاصمين قائلان - هذان عليا بأزيادة المنفرد بهما الاسم  
واللقب ببلدته المقيم كان فيها ناحية سفيان بديرية الجيرة بعزبة الحاج ابراهيم ابني سن  
ابن سيد احمد ابني زيادة بن علي توفي في ليلة الاربعاء خامس عشر ذي الحجة سنة خمس  
وثمانين ومائتين وألف وخلف من الورثة زوجته خديجة هذه المدعية بنت المرحوم  
احمد عبده ابن المرحوم ابراهيم عبده من أهالي ناحية دماص بديرية الدهلية وأولاده  
التسعة هم سرية البكر البالغ وسيد احمد و ابراهيم ومحمد وعلي وفطومة القصر المرزوقون له  
من زوجته خديجة هذه المدعية المذ كورة والشاذلي وموسى وفاطمة القصر  
المرزوقون له من مطلقة المرأة فاطمة بنت المرحوم علي زين ابن المرحوم علي من  
ناحية دماص بديرية الدهلية وانما الايمان له وارثا سواهم وعدل الشاهدان  
المدعى كور بن مراو عن شهادته محمد كراوية ابن المرحوم سليمان ابن المرحوم عيسى  
كراوية والمكرم سليمان كراوية ابن المرحوم سالم ابن المرحوم محمد كراوية كلاهما  
من أهالي ناحية سفيان المذ كورة التمديل الشرعى فقبلت شهادتهما فيما وجب

ذلك حكمنا على المدعى عليهم بالمدعية وموكلاتها ومجانيها المذ كور بن بوفاته على أبي  
زيادة المذ كور وحصر ارثه في زوجته هذه المدعية وأولاده التسعة المذ كور بن حكمنا  
شرعيا في وجه هؤلاء المتخاصمين بالجلس المشار اليه بالطريق الشرعى بعد مراعاة  
ما يجب شرعا وأحضرت المدعية المذ كورة لاشهادة أيضا كلاما من المكرم محمد بيص ابن  
المرحوم الحاج سليمان ابن المرحوم علي بيص والمكرم محمد رومية التاجر ابن المكرم  
محمد رومية ابن المرحوم ابراهيم رومية من أهالي دمنهور الجيرة كلاهما وشهد كل  
واحد منهما على انفراده بعد استشهاده بوجهة المتدعين المذ كور بن بقوله اشهد بان  
الجارحي محروسا هذا ومحمد أبا عبد الله هذا وعبد الكريم محمد الغائب عن هذا  
الجلس أقر وأيد لهم ضرر بوعليا بأزيادة المنفرد بهذا الاسم واللقب ببلدته ناحية  
سفيان زوج المرأة خديجة هذه المدعية بالسكاكين والنبات التي كانت بأيديهم  
على يده مع مشاركة يوسف البص الغائب عن هذا المجلس ويسوينا مريا و بركات  
وأعر هذين معهما في الضرب المذ كور ومات بسبب ذلك تعمد منهم له وعدوانا عليه ولا  
يدرون موت علي أبي زيادة المذ كور بسبب أي ضرب من الضربات المذ كورة ولكن  
يوسف البص ويسوينا مريا و بركات وأعر المذ كور بن لم يعترفوا بشئ من ذلك ولم  
ذلك ويشهد به كذلك وعرفت المدعية المذ كورة انه لا يئنه عندها على دعواها  
المذ كورة خلاف الشاهدين المذ كور بن يطلع على هذه الصورة حضرة الاستاذ  
الاعظم مفتي افندي الديار المصرية وحضرة الاستاذ مفتي افندي الاحكام و يفسد  
من حضرته ما عن الحكم الشرعى فيها لا جرم وجبه في ٤ رمضان سنة ألف ومائتين  
وسبع وثمانين محرم كرم قاضي الجيرة عبد الله الصفدي مفتي مديرية الجيرة  
(أجاب) بالاطلاع على صورة هذه المرافعة والشهادة وجدت الدعوى على الوجه  
المستطوره بما مستوفية شرائطها الشرعية ولم يظهر رالا كفاء بشهادة الشاهدين  
المدعى كور بن في الحكم بالقصاص على المشهود عليهم - والله تعالى أعلم وقد شمل هذا  
الجواب أيضا بامضاء وختم حضرة الشيخ محمد أبي العلا الخفاوي الحنفى مفتي الاحكام  
(سئل) بافاده واردة من مجلس الاحكام ورخصة ٢٢ محرم سنة ٨٨ مضمونها  
الاربعة مرافعات والافادة السابق الاقتناء عليهما من حضرته في ١٤ محرم سنة ٨٦  
وهي مسطرة في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى في هذا التاريخ فيما يتعلق بقضية  
ميراث أولاد الخادم المنظورة والحالة هذه بمجلس الغربية قد وردت من المجلس  
المدعى كور بافاده مؤرخة ٢٥ من سنة ٨٧ لاطلاع مفتي الاحكام عليها ليفيد عن  
الحكم الشرعى وقد اطلع عليها وافاد بما افاده على المرافعة الرابعة وحيث انه في الاثناء  
عرض من جلفدان وهاتم الوارثين بالتساوي لاطلاع حضرة تكم على ما ذكر والافادة عن  
الحكم الشرعى لم تحريره لمحضرتكم والاوراق المحكي عنها وافادة ذلك الجلس



والعرض مرسل مع هذا لاطلاع حضر تكم على الجميع ويفاد مما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) بناء على مخاطبة سعادتك قد صار الاطلاع على ما ابداه الخصمان في هذه المرافعات فبين مما ابداه المدعي في المرافعة الاخيرة ولواحقها ان الاختلاف والتناقض الذي كان مترائيا بين هذه المرافعات ليس حقيقيا وانه وفق بين دعاويه المتكررة بما استقيده منه انه قارة ادعى بمجموع اما كن مختاطة وز كر حدود المجموع واخير اقتصر على بعض هذا المجموع فذكر حدوده بخصوصه فاختلفت الحدود من هذا الوجه وافاد ايضا ان بعض حدود المدعي به لجهات متعددة فاقصر في بعض دعاويه على بعض تلك الجهات وترك الباقي سهوا حال الكتابة واخير اقدم ما كان سعة حال الاملاء والافادة عن ذلك انه حيث وفق المدعي بما ذكر وظهر من توفيقه منع التناقض الحقيقي الا انه قد تبين من تقريره انه اقتصر في بعض حدود المدعي به على بعض الجهات وترك البعض فوقع اختلاف بين العلماء في جواز ذلك والاكتفاء به وعدمه والمصدر به في عبارات كتب المذهب هو الجواز والاكتفاء بذلك ثم الثاني بقوله لم يقل انه لا يصح والذي ذكره قاضي خان في فتاويه هو الاول واقتصر عليه فيفيداعه ساد وهو المشهور والذي عليه عمل الناس وان اقتصر في البرازية على الثاني معبرافيه بعدم الاكتفاء بالانصرح بوجه صحيح ثم ظاهر التعليل للقول الثاني الذي هو عدم الصحة وعدم الاكتفاء به لم يوافق الحدود فصار كما اذا غلط في الحد الرابع ففيه دانه على هذا القول يكون الاقتصار على بعض الحد كالغاط والخطافي الحد الذي لا تسمع الدعوى معه عالم يكن الخصم قد اقر بوضع يده على الحدود المدعي به عليه كما هنا وقد توافقا على الخطافي الحد وقد تانف الخصومة كما اشار الى ذلك ايضا حضرة مفتي الاحكام في جوابه المدطر على صورة المرافعة الاخيرة المؤرخ غاية ذي الحجة سنة ٨٧ حيث عبر بقوله فيه ما لم يثبت جواب المدعي عليه بما ذكره مما فان ثبت يكلف المدعي اثبات دعواه فيما اجاب به المدعي عليه بوضع يده عليه وحيث صرح المدعي عليه في جوابه عن الدعوى التي عمده الشيخ احمد الطيب المؤرخة في اولها في ذي القعدة سنة ٨٤ المدطر باحدى الاوراق بوضع يده على المدعي به عليه من الجسم والوكالة ولا اظن انه ينكر ذلك حتى يحتاج الى اثباته فالدعوى مع استئناف الحدود صحيحة مسبوقة على أي قول من القوانين فيما اجاب فيه الخصم بوضع يده عليه حيث لا مانع واذا جري بنا على ما عليه عمل الناس وهو القول الاول المصدر به فمهي مسبوقة ايضا لا حاجة الى هذا التكلف وهو الاولي والله تعالى اعلم (سئل) عن مرافعة واردة من طرف قاضي ولاية شاكاهون مضبوطها حضر له بنا بالجلس الشرعي المكرم مصطفى الجوهري من اهالي العزيزية شرعية ابن المرحوم علي الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين الجوهري الكبير وادعى على غريمه

الحاضر معه بالجلس هو المكرم جاهين الجوهري من اهالي الناحية المذكورة ابن المرحوم علي الجوهري ابن المرحوم جاهين الجوهري المذكور اعلاه الثابت معرفة المدعي والمدعي عليه المذكورين لدينا يينا بالجلس بالطريق الشرعي بشهادة كل من المكرم علي جهاد ابن المرحوم احمد جهاد والمكرم محمد قاسم ابن المرحوم احمد قاسم كلاهما من الناحية المذكورة ثبتوا شرعا وقال المدعي في دعواه انه في سنة ١٢٦٢ صدرت له الهبة من المدعي عليه المذكور في قطعة ارض دار كشافه غاوايا كائنية بالناحية المذكورة يدرب الجوهري المشهود في الناحية حدوها البحرى بجوار داره ملك المكرم علي شريف واخوته الاشقاء وهم جاهين والاسيدون فدية وعائشة وكعب وامارة اولاد المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين الكبير والغري بجوار ارض وبناء الطاحونة المملوكة للمكرم ابراهيم عجيله ابن المرحوم محمد عجيله ابن المرحوم سيد احمد والقبلي بجوار دار ملك المكرم محمد عامر ابن المرحوم دراز عامر ابن المرحوم عامر عامر والشرفي بعضه بجوار داره ملك المدعي عليه وبعضه بجوار دار ملك علي شريف واخوته المذكورين اعلاه اولاد المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين وانه سلمها اليه بعد الهبة المذكورة ووضعه بيده عليها وصارت في حوزة وتصرفه وحدث فيها بناء لنفسه بحدودها المذكورة مع اطلاق ومشاهدة الواهب المذكور واستمر متصرفا فيها بالاسكان والسكنى وفي سنة ١٢٨٢ صار عقد مجلس شرعي بمحكمة الزقازيق في خصوص الدعوى الخلف عن المرحوم جاهين الجوهري الكبير المذكور اعلاه ابن المرحوم علي ابن المرحوم ابراهيم المشرك بين المستحقين للعقار المذكور بالميراث الشرعي عن ورثته وموصار التصديق لدى نائب المحكمة المذكورة من المستحقين المهيكلي عنهم هم المدعي عليه جاهين المذكور واخوته الشقيقان وهما حليم ومحمدية وهو أي المدعي مصطفى المذكور وشقيقته المرأة سمح والمكرم علي شريف واخوته المذكورين اعلاه وزوجة ابيهم شريف المذكور المرأة آمنة بنت المرحوم نعمان الجمال والمكرم دراز سليمان الجوهري واخوه لايه وهو السيد ابن المرحوم سليمان الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين الجوهري الكبير المذكور والمرأة ستيه بنت المرحوم سيد احمد عجيله ابن المرحوم ابراهيم زوجة سليمان المذكور على ان العقار المذكور مشترك بينهم على التفاضل من بعد تحديده وتعريفه وبين لكل منهم نصيبه في العقار المذكور وتحرر بذلك الاعلام الشرعي من المحكمة المذكورة بمبينا فيه ما لكل منهم في العقار المذكور وان الاعلام بيد المدعي عليه المذكور ودخلت القطعة الارض الموهوبة له في الشركة المذكورة بمقتضى التصديق المذكور ثم بعد ذلك وقعت القسمة بين المستحقين الموضحة اسماء وهم اعلاه في العقار المذكور على وجه التراضي واختص كل منهم بقطعة متميزة له عن الآخر ووضعه يده



عليها ورضى بها وقت القسمة والاختصاص بحضور المستحقين جميعا ومصادقة كل على ذلك وخرج في نصيب واختصاص المدعى عليه المذكور القطعة الأرض الموهوبة  
المدة أعلاه فوهبها له ثانية ثانية صحيحة وقبل منه الهبة لنفسه لدى محضر من الشهود  
ووضع يده عليها واستمرت بعد ذلك في يده وفي حوزة وتصرفه الى تاريخه ثم انه الآن  
يعارضه المدعى عليه وينازعه في القطعة الأرض المذكور وبعارضه وينازعه أيضا  
في أرض دار صغيرة جارية في ملكه وفي حوزة وتصرفه وتحت يده الآن من مدة تزيد  
على خمس وعشرين سنة كائنة تلك الأرض في الناحية المذكور بالدار المذكور  
حدها البحر يجري بجوار دار ملك المكرم إبراهيم عجيلة ابن المرحوم محمد عجيلة ابن المرحوم  
سيد أحمد والشرقي كذلك والقبلي ينتهي للأرض التي منها عمر الشركاء الموضحة  
اسماؤهم اعلام المملوك كملهم المدة لاستطرافهم دخولوا وخروجوا من مساكنهم التي  
تحت يدهم والغربي ينتهي لشارع الناحية وأنه يطلب الآن منع المدعى عليه  
المذكور عن المعارضة له في جميع ما ذكره اعلاه ويسأل سؤاله عن ذلك فستل من المدعى  
عليه المذكور ما ذكره المدعى المذكور في خصوص دعواه المذكور فاجاب بقوله انه  
وهب للمدعى المذكور القطعة الأرض المدعاة وبناءها كما ادعى وذلك قبل التصديق  
الذي صار بمحكمة الزقازيق المحرر في شأنه الاعلام الذي بيده الآن وأنه لم يقع قسمة  
بين الشركاء في العقار المذكور بعد تحرير الاعلام المذكور ولم يقع منه هبة ثانية  
وان القطعة الأرض مشتركة بين المستحقين بمقتضى التصديق المذكور وانه يستحق  
فيها حصة قدرها اثناعشر قيراطا وربع قيراط وسدس ثلث ثمن قيراط طبق ما هو  
مسطر بالاعلام المذكور وان أرض الدار الصغيرة التي ذكرها المدعى في دعواه مشتركة  
بينه وبين المدعى المذكور نصفين وان البناء القائم فيها مملوك للمدعى المذكور كما  
ادعى وأنه يعارض المدعى المذكور الآن وينازعه في القطعتين المذكورتين ويطلب  
رفع المدعى المذكور عن استحقاقه في القطعة الاولى وعن استحقاقه في أرض الدار  
الصغيرة وتسليم ذلك اليه ويجوز له نفسه ويسأل سؤال المدعى عن ذلك سئل من مصطفى  
المدعى المذكور من بعد ثبوت وضع يده على الدار الصغيرة المذكور بشهادة الشاهدين  
المذكورين اعلاه ثبوتا شرعيا فاجاب بقوله ان أرض وبناء الدار الصغيرة المذكور  
مملوك له خاصة وأنه واضع يده على ذلك مدة تزيد على خمس وعشرين سنة وهو يتصرف  
في ذلك بالهدم والبناء المدة المذكور مع اطلاع ومشاهدة جاهين المدعى عليه لذلك  
وحضوره في البلد وهو ساكت عن المعارضة والمنازعة له المدة المذكور سئل من جاهين  
المدعى عليه المذكور عما ذكره مصطفى المدعى المذكور فانه كذلك وجد جودا كليا  
فكاف المدعى مصطفى المذكور البيعة التي تشهد له طبق دعواه فجاب وحضر  
وبعته كل من المكرم الشريفي الطواني ابن المرحوم أحمد الطواني والمكرم

الشيخ عبد المنادي شهاب ابن المرحوم محمد شهاب كلاهما من الناحية المذكور  
وشهد كل منهما بعد استشهاده وهو بانقراده في وجه المتداعين وفي غيبة الشاهد  
الآخر بقوله أشهد بانه وقعت القسمة في العقار المخالف عن المرحوم جاهين الجوهري  
المكرم ابن المرحوم علي ابن المرحوم إبراهيم بالتراضي بين الشركاء المستحقين له وهم  
علي شريف وأخوته الاشقاء وهم جاهين والسيدون نقيصة وعائشة وكعب وأمانة اولاد  
المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين الجوهري المكرم  
والمرأة أمينة بنت المرحوم نعمان الجبال زوجة شريف المذكور وجاهين المدعى عليه  
هذا واختاره الشقيقتان حليمة ومحمدية والمدعى مصطفى هذا وأخته سمح والمكرم دراز  
سليمان وأخوه لايه السيدان المرحوم سليمان الجوهري ابن المرحوم دراز ابن  
المرحوم جاهين والمرأة ستيمة بنت المرحوم سيد أحمد عجيلة ابن المرحوم إبراهيم زوجة  
سليمان المذكور واختص كل منهم بقطعة متميزة له عن الآخر ووضع يده عليه اورضى  
بها وبيناه حسب الموضح بالاعلام المذكور من بعد تصديق كل منهم على القسمة  
والاختصاص المذكورين وخرج في نصيب واختصاص جاهين المدعى عليه هذا  
الحاضر بالمجلس المشار اليه ابن المرحوم علي ابن المرحوم جاهين القطعة الأرض الكائنة  
بناحية العزيزية يدرب الجوهري التي تحت يده مصطفى الجوهري المدعى هذا الحاضر  
بالمجلس المشار اليه ابن المرحوم علي ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين التي حدها  
البحر بجوار دار ملك المكرم علي شريف وأخوته المذكورين والغربي بجوار أرض  
وبناء الطاحونة المملوك للمكرم إبراهيم عجيلة ابن المرحوم محمد عجيلة ابن المرحوم  
سيد أحمد والقبلي بجوار دار ملك المكرم عامر ابن المرحوم دراز عامر ابن المرحوم عامر  
والشرقي بعضه بجوار دار ملك جاهين المدعى عليه المذكور والبعض الآخر بجوار دار  
ملك علي شريف وأخوته المذكورين فوهبها جاهين المذكور مصطفى المذكور وقبول  
مصطفى منه الهبة المذكور لنفسه ووضع يده عليها واستمرت في يده وفي تصرفه الى  
تاريخه هذا ما يشهد به كل منهما ويعلمه ثم احضر مصطفى المذكور كلام من المكرم  
بركات سليمان ابن المرحوم سليمان بركات والمكرم إبراهيم عجيلة ابن المرحوم أحمد  
عجيلة كلاهما من أهالي الناحية المذكور وشهد كل منهما بعد استشهاده وهو  
بانقراده في وجه المتداعين وفي غيبة الشاهد الآخر بقوله أشهد بان الدار التي بناحية  
العزيزية يدرب الجوهري التي تحت يده مصطفى الجوهري هذا الحاضر بالمجلس  
المشار اليه ابن المرحوم علي ابن المرحوم دراز جارية في ملكه وتصرفه من مدة تزيد  
على خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك مع اطلاع ومشاهدة  
جاهين المدعى عليه هذا الحاضر بالمجلس المشار اليه ابن المرحوم علي ابن المرحوم  
جاهين المدة المذكور وحضوره في البلد وحدها وعرفها كل طبق ما ذكره المدعى



هذا ما يشهد به كل منهما ويعلمه ولم يسجد جاني المدعى عليه المذكور في ما ولا مطلقا  
في الشاهد من وتم الامر على ذلك وقد تحررت هذه المرافعة لعرضا على الاستاذ  
شيخ الجامع الازهر ومفتي السادة الحنفية بالديار المصرية للتشريف بافادة الحكم  
الشرعي عليها اطل الله بقاءه بدوي محمد الدسوقي الحنفي (اجاب) يقضي للمدعى  
بالحبسة على المدعى عليه بشهادة شهوده المذكورين بعد التزكية ان كانت شهادتهم  
بالحبسة الثانية المتأخرة عن الاختصاص وهو المتبادر من سياق عباراتهم حيث عبروا  
بقولهم فوهم اجاهين المذكورين بعد ذكرهم الاختصاص واما الدعوى والشهادة في  
ارض الدار الصغيرة ففهم ما قصور نحو الشهادة عن التصريح بعدم منازعة المدعى عليه  
لادعى في الارض المذكورة المدة المذكورة بدون مانع شرعي وخلو الدعوى عن التصريح  
بان ترك المنازعة تلك المدة بلا مانع شرعي فلا يقضي لادعى بارض الدار المذكورة  
ولا يمنع المدعى عليه من معارضة فيها بمجرد ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) عن مرافعة  
واردة من قاضي منية غمر مضمونها بحضرة كل من المكرم الحاج علي الشامي والمكرم  
الشيخ أبي العزم البيهقي والمكرم يوسف كشكة العطار والمكرم حسن أحمد النحاس  
والعمدة الفاضل السيد أحمد عابد والمكرم عبد الباري غراب جميعا من اهالي  
منية غمر ادعى منصور حسين بن منصور حسين من اهالي منية غمر على المحاضر معه  
بالمجلس قنديل الحناط بن سيد احمد الحناط بن حسن الحناط من اهالي وليلة ان في قاضي  
عشر صفر الخير سنة ١٢٨٨ توجه منصور حسين المدعى الى منزل قنديل الحناط المدعى  
عليه بناحية وليلة وتحاسب على ما كان بذمة منصور حسين قنديل الحناط من ثمن  
القطن مستتراه منه واداه له فقال منصور المذكور لقنديل هل لا تبنت تزوجني  
اياها قال له قنديل نعم قال ما اسمها قال حسية القاصرة قال له زوجني اياها على مهر  
قدره خمسة واربعون كسبا الحال منها الثمان والمؤخر الثلث على مذهب الامام  
الاكبر في حنيفة النعمان فقال المدعى عليه للمدعى زوجتك اياها على هذا الصداق  
وقبل منه المدعى ذلك بحضرة شاهدين هما محمد مصطفى عبده من ولاية واهرام  
عبادة من طبع المرح ودفع له مائتي قرش عن ذبيحة لاجل صلته وولادة واعلان  
اهل الناحية فحضر عند الغروب بعض اهل الناحية المذكورة لاجل تناول الطعام  
واظهار التقدير فسال المحاضرون المدعى عن السبب الداعي لطلبه لهم فاجابهم ان  
المجلس منى والعقد معقود فقالوا لا بد من ذكر المهر واعلانه واخبار من حضر بقدره  
فاجابهم ان العقد معقود على مهر قدره خمسة واربعون كسبا فقال محمد جلي أحد  
مشايخ ناحية وليلة ان صداق تلك البنت خمسون كسبا فجاد لهم المدعى وقام من المجلس  
وقال لا بد من رفع هذه القضية الى قاضي منية غمر فسا كان من محمد جلي الاحضر ولده  
عليه واجر عقد البنت المذكورة له على خمسين كسبا ويريد المدعى اثبات ذلك

بالوجه الشرعي والحكم بابطال العقد الثاني سئل من المدعى عليه فاجاب بالانكار لذلك  
كاه وعرف انه لم يصدر منه عقد على البنت المذكورة الا لعلية ولد محمد جلي المذكور  
فكاف المدعى المذكور بينة ثبتت له ما ادعى به فاحضر محمد ابن المرحوم مصطفى عبده  
من اهالي ولاية واهرام بن علي عبادة من اهالي طحا المرح ج وادى كل منهما شهادته على  
انفراده بقوله أشهد ان قنديل الحناط هذا زوج ابنته حسية القاصرة المنصور  
حسين علي صداق قدره خمسة واربعون كسبا على مذهب الامام الاكبر في حنيفة  
النعمان وكان ذلك يوم الثلاثاء الموافق تسعة عشر صفر الخير سنة ١٢٨٨ وقبل منه  
منه ورع حسن النكاح انهم بمحضرتهم ما كانت البنت المدعى نكاحها حاضرة بمجلس  
الدعوى فاجرت انها بائنة بالحيض وقت العقد ولم تاذن لوالدها في زواجها المنصور حسين  
بل انها اذنت له في زواجها العلية بن محمد جلي محمد جلي في ٢٠ صفر سنة ١٢٨٨ يطلع  
على هذه المحادثة حضرة استاذنا شيخ الاسلام ومفتي الانام هل اذا طعن الخصم في  
الشهود يقبل منه ويلزم المدعى باحضار بينة غيرها واذالم يبدع طعن في شهادتهما  
تركي البينة ويحكم بحصة العقد وهل اقرار البنت بمجلس الدعوى بالبلوغ مقبول منها  
وما قد اراهن الذي يقبل قولها فيه ليعتمده ويحرم الحكم على مقتضاه (اجاب) اذا  
ثبت ان سن البنت تسع سنين أو أكثر وقت العقد علمها بالقول لها بما ينبغي في دهرها  
البلوغ حيث فسرت ولا ينفذ نكاح أبيها عليها اذا كان بدون اذنها واجازتها على  
فرض ثبوت العقد الاول بالوجه الشرعي ثم اذا صدقت في دعوى البلوغ وقت العقد  
ينظر على فرض عدم الاذن منها في هذا النكاح هل بلغها الخبر فرفضت به صريحا  
أو دلالة كسوتها أو رده فوراً فان اختلفا في ذلك فقالت رددت النكاح حين بلغني  
وقال الزوج بل رضى أو سكوت قال قول لها بما ينبغي على المفتي به وتقبل بينة على سكوتها  
ولو برهنها فيبتها أولى لك ونها ثبتت الزيادة وهو الرد الان؟ يبرهن على رضاها أو  
اجازتها لاسمها في الاثبات وزيادة بينة باثبات الزوم كما ذكره وان لم يثبت ان  
سبها كذلك لا تصدق في دعواها بالبلوغ ويكون العقد الذي صدر من الاب عليها  
للاول به هذا المورثا نالاسيدا اذالم يعرف منه سوء الاختيار ومجانة وفسدة الوفرض  
عدم الكفاة أو نقصان المهر من مهر المثل وهذا ان ثبت صدوره مستوفيا شرائطه  
بشهادة العدول بعد التزكية اذالم يثبت الختم ما يقتضي رد شهادته بجرح مركب  
وحيث حضرت الزوجة وادعت انها بائنة فاللازم ادخالها في هذه الخصومة وكذا الزوج  
الثاني اتعاق الحق بهما والله تعالى اعلم (سئل) عن مرافعة واردة من طرف قاضي منية  
غمر في ٨ ربيع الاول سنة ٨٨ مضمونها ادعى المكرم حسن الجوهري بن الجوهري عباد  
ابن شحاتة عياد من ولاية على المحاضر معه بالمجلس شحاتة عياد من ولاية بان  
المرحوم شحاتة عياد اجد المدعى هذا الابيه ابن مصطفى عياد بن شحاتة عياد في حال



حياته وصحته في سنة ١٢٧٢ هـ في لولده المرحوم الجوهري عياد المتوفى قبله هو حسن المدعي هذا ثبت ستروكاته بعد وفاته وأنه في سنة ١٢٨٢ توفى وانحصار رثته في ولده سالم المدعي عليه هذا من غير شك وترك جميع الدار السكائنة بناحية وليمه بحارة السيار المحدودة بمحدود دار بعة الغري بجوار شارع حارة الصباغين والقبلي شارع الحارة المذكورة وفيه الباب والشرقي لشارع الحارة ايضا والجوهري بجوار دار ملك احمد عياد بن محمد عياد بضمه وبعده لداود احمد شكيب بن موسى شكيب بن مصطفى شكيب وباقيه لدار ملك المرأة صبيحة بنت داود علي بن علي داود وقيراطين في طاحونة بالحارة المذكورة كاملة العدة والآلة محدودة بمحدود دار بعة الغري بجوار دار ملك سالم القرموطي بن سويلم القرموطي بن يوسف القرموطي والقبلي لشارع الحارة وفيه الباب والشرقي بجوار دار ملك الحاج متولي عياد بن محمد عياد بن مصطفى عياد وباقيه بجوار دار ملك حسن عياد بن علي عياد بن مصطفى عياد والبحري بجوار دار ملك محمد عياد بن سليمان عياد بن محمد عياد وثلاثة قرار يط في ساقية معين ذات وجهين كائنة بحوض القبلي بوسط اطيان محمد عياد المذكور وتسعة افدنة طين خراجي بناحية وليمه بحوض القبلي والعصا وان المدعي هذا كان قاضيا عن درجته البلوغ وقت الوصية وتوفي جده وهو راشد وان المدعي عليه هذا وضع يده على العقارات والاطيان المذكورة ومنع المدعي من استحقاقه بغير حق ويريد اثبات ذلك بالوجه الشرعي ويطالب به برفع يده عن استحقاقه بحق الثالث في المتروكات المذكورة وتسليمه اليه ليحوزها لنفسه ثم عاود سؤاله عن ذلك فبعد تحقيق وضع يد المدعي عليه على ذلك بشهادة من ياتي ذكرهم أدناه مثل منه عن ذلك فاجاب بالايجاب تراف بوفاته والده المرحوم وانحصار رثته على الوجه المعلوم وبوضع يده على ما ادعى به المدعي وبكونه ابن اخيه وانكر ما سوى ذلك فسكف المدعي اثبات ما انكره المدعي عليه فاحضر محمد اعنانا بالمرحوم ابن الحاج محمد عنان من وليمه وشهد في وجه المدعي عليه بعد استشهاده بطلب المدعي بانه في اثنين ربيع الاول سنة ٧٢ حضر شهادة عياد ومصطفى الطنطاوي وحضر محمد عنان المرحوم وسليمان وابراهيم عياد وبدوي الصباغ واسماعيل امعيل وكتب الرجل شهادة لابنه الثالث وحسن بن الجوهري الثالث وزوجته الثالث وذلك في جميع دار بحارة العياد بمحدود دار بعة الغري دار ملك محمد عياد بن احمد عياد ولا يعرف جده والقبلي بجوار دار ملك اولادهم ولا يعرف ان كان المتولي جاره او ابراهيم والحمد الغري بجوار دار داود الشراوي بن علي داود ولا يعرف جده بضمه وباقيه بجوار دار ملك احمد شكيب بن موسى شكيب بن مصطفى شكيب وجميع حصته في طاحونة لا يعلم قدرها كائنة بالحارة المذكورة محدودة بمحدود دار بعة الحمد البحري بجوار دار ملك حسن عياد بن علي

عياد بن مصطفى عياد والقبلي بجوار دار ملك محمد النادي بن منصور ولا يعرف اسم جده والقري بجوار دار ملك سالم القرموطي بن محمود القرموطي بن يوسف القرموطي والشرقي لشارع الحارة وفيه الباب وحصة في ساقية لا يعرف قدرها شركة محمد مصطفى عياد وعلي ابن الشيخ عياد ومحمد بن سليمان عياد هذا ما علمه واحضر بدوي الصباغ بن عبد العال الصباغ من وليمه وشهد في وجه المدعي عليه بعد استشهاده بطلب المدعي بانه في ٢ ربيع الاول سنة ٧٢ كتب عياد شهادة لحن الجوهري ابن ابنه الثالث وسالم الثالث وزوجته فطومة الثالث من طاحونة ومن دار ومن ساقية ومن غيط والطاحونة بحارة العياد بمحدود دار بعة الحمد الغري بجوار دار ملك سويلم القرموطي بن يوسف القرموطي ولا يعرف جده والقبلي بجوار دار ملك النادي بن منصور ولا يعرف جده والشرقي لشارع الحارة وفيه الباب والغري عياد بن علي عياد ولا يعرف جده والدار محدودة بمحدود دار بعة الغري بجوار دار ملك علي داود ولا يعرف جده والبحري بجوار دار ملك ابراهيم فاليه بن محمد غالية ولا يعرف جده والقبلي حسن عياد بن علي عياد ولا يعرف جده والشرقي لشارع الحارة والساقية لا يعلم ان كان شهادة في النصف أو الثلث أو الربع وهي كائنة بحوض القبلي هذا ما قيل من كل طرف في هذه الحادثة يطلع على هذه المرافعة حضرة شيخ الاسلام ومفتي الانام العلامة مفتي السادة المحنفة بالديار المصرية ويفيد عمليته فيه الحكم الشرعي في هذه الحادثة وما هو مقتضى اجرائه (اجاب) الدعوى بالوصية بالثلث بالنسبة الى الدار والحصة من الطاحونة المذكورة على الوجه المعلوم بحجة شرعية في حد ذاتها فهي مسموعة ما لم يكن هناك مانع من سماعتها وبالنسبة للاطيان غير صحيحة على هذا الوجه وشهادة الشاهدين المذكورين غير صحيحة شرعا فلا يؤول عليها والله تعالى اعلم (سئل) بافاداة واردة من الداخلية في ٢٧ ربيع الاول سنة ٨٨ مضومتها مرسل مع هذه المرافعة شرعية صادرة من محكمة دمنهور البحيرة في ١٠ صفر سنة ٨٨ مشروح عليها من حضرة قاضي الجهة المذكورة تؤمل الاجابة عنها ومضمونها ادعى لدينا الرجل الرشيد الشيخ امعيل قلقيلة ابن المرحوم الشيخ محمد ابن المرحوم عيسى من اهل محلة نصر بولاية البحيرة على الرجل الرشيد الحاضر معه بالجلس الشرعي العمدة الفاضل الشيخ علي الشريفي ابن المرحوم السيد ابراهيم ابن المرحوم السيد محمد من اهالي دمنهور البحيرة بطريق وكالة المدعي عليه المذكور عن المرأة الرشيدة جارية بنت المرحوم ابراهيم عاصي ابن المرحوم امعيل عاصي من اهالي بشتامة بمديرية المنوفية المقيمة الآن بناحية كفر عوانة بمديرية البحيرة زوجة المرحوم عوض الحناوي ابن المرحوم طليل ابن المرحوم حبيب من اهالي كفر عوانة بمديرية البحيرة حال صحة بدنها وكمال عقلها وطوعها وبقاها وتصرفاتها شرعا والوكالة الشرعية في التداعي



لها وعليها وفي جميع أمورها وكافة شؤونها التي يجوز فيها التوكيل شرعا وفي كل شيء  
جائز أمرها فيه توكيلا عاما مطلقا موقفا لقوله ورأيه وفعله وقبول المدعي عليه حال  
نفاذ تصرفاته شرعا من جازية الموكلة المذ كورة هذه الوكالة لنفسه مشافهة قبولا  
شرعيا الثابت لديننا ذلك بما إذا لم يمس بدعوى شرعية مستوفية شرائطها أو أركانها  
الشرعية محكوم منافيا بثبوت الوكالة المذ كورة بعد الشهادة بها من عدلين مزيكين  
تزكية شرعية ثبوتها شرعيا والمبين ثبوت ذلك بما إذا لم يمس بمقيد بسجل التركات من  
هذه المحكمة المؤرخ بيوم خامس ذي القعدة سنة سبع وثمانين ومائتين وألف بان المرأة  
الرشيدة أخت المدعي المذ كورة شقيقة من أهالي محلة نصر المذ كورة بنت المرحوم  
الشيخ محمد المذ كور ابن المرحوم عيسى المذ كور حال صحة يدها وكال عقلها وطوعها  
ونفاذ تصرفاتها شرعا وكالت المدعي المذ كور في جميع الخصامات لها وعليها مع الناس  
أجمعين وفي قبض كل حق لها من هو عنده وفي جميع أمورها وكافة شؤونها التي يجوز  
فيها التوكيل شرعا وفي كل شيء جائز أمرها فيه وكالة عامة مطلقة مفوضة لقوله ورأيه  
وفعله وإن المدعي المذ كور حال نفاذ تصرفاته شرعا قبل من أختة المذ كورة شقيقة هذه  
الوكالة لنفسه مشافهة قبولا شرعيا وإن أختة موكلة المدعي كانت زوجا للشيخ عوض  
الحناوي المذ كور وامرأته ومذخولته ومنه كوحته به عقد نكاح صحيح شرعي نافذ  
بمحضره شهوده من عدول المسلمين رجال سامعين ذلك العقد قاهمين أنه عقد نكاح زوجها  
أبوها الشيخ محمد المذ كور بوكالته عنها للشيخ عوض الحناوي المذ كور بمحض من  
الث - هود بمهر قدره اثناعشر ألف قرش من العملة الدارجة بين الناس يوم العقد  
المحل منه قبل الدخول ثمانية آلاف قرش منها والمؤجل منه بموت أو فراق أربعة  
آلاف قرش منها وإن الشيخ عوض الحناوي دخل بالنيمة الموكلة المذ كورة واختل بها  
خلوة صحيحة شرعية ووطئها واستمرت زوجته له وساكنة معه في داره الكائنة بكفر  
عوانة مساكنة الأزواج إلى أن مات وهي زوجته وحلاله في خامس شهر رجب سنة  
خمس وثمانين ومائتين وألف وخلاف من الورثة زوجته هي النعمة موكلة المدعي  
المذ كور وجازية المذ كورة موكلة هذا المدعي عليه المذ كورة وأولاده الاثنى عشر هم  
عبد الرحمن والسيدة المرزوقان له من زوجته جازية موكلة هذا المدعي عليه المذ كورة  
وأبوزيد ومحمود وبوبنا وحفيظة وجلسن المرزوقان له من زوجته المتوفاة حال حياته  
المرأة كراز وجازية المرزوقة له من زوجته مطلقة حال حياته المرأة لطيفة وأم المال  
المرزوقة له من زوجته مطلقة حال حياته المرأة عالية وخوخة المرزوقة له من مطلقة  
حال حياته المرأة مسعدة وعليه ورور المرزوقان له من زوجته المتوفاة حال حياته المرأة  
مريم اللاتي انقضت عدتهن منه حال صحته لا وراث له سواهم وإن هذه الملائكة القطن  
والحرير المحاضرة بهذا المجلس كانت ملكا للشيخ عوض الحناوي المذ كور إلى أن مات

في التار يخ المذ كور وتر كها ميراثا لورثته المذ كورين بالفريضة الشرعية بينهم وإن  
النيمة موكلة المدعي المذ كور تلك في هذه الملائكة حصص قدرها نصف الثمن قيراط واحد  
ونصف قيراط من أصل أربعة وعشرين قيراطا بالسبب المذ كور وإن هذا المدعي عليه  
بنيمة الوكالة وموكلته جازية المذ كورة واضعان أيديهم على جميع الملائكة المذ كورة  
بغير حق ومانعان لنيمة المذ كورة من وضع يدها على حصتها المذ كورة في الملائكة بغير  
حق ويطلب المدعي المذ كور بحكم وكالته المذ كورة هذا المدعي عليه بحكم وكالته  
المذ كورة برفع يده ويده موكلته جازية المذ كورة عن حصصه موكلة المدعي المذ كور  
في هذه الملائكة وتسليمها للمدعي ليحوزها الموكلته بالوجه الشرعي وطالبه بالجواب عن ذلك  
وسال مسئلة فسالنا المدعي عليه المذ كور عن دعوى المدعي فاجاب بالاعتراف  
بوكالته من جازية المذ كورة هذه الوكالة المذ كورة بهذا المحضر وقبولها منها القبول  
المذ كور بهذا المحضر وأشار إليه بيده وبوكالة هذا المدعي المذ كور عن نيمة المذ كورة  
هذه الوكالة المذ كورة بهذا المحضر وقبوله منها الوكالة المذ كورة بهذا المحضر وأشار إليه  
بيده أيضا وبان نيمة المذ كورة موكلة هذا المدعي كانت زوجا للشيخ عوض الحناوي  
المذ كور وامرأته ومذخولته وموطوءة به بالنكاح المذ كور بهذا المحضر وأشار إليه بيده  
على الوجه المذ كور فيهم وإن الشيخ عوض الحناوي المذ كور كان يملك هذه الملائكة إلى  
أن مات في خامس شهر رجب سنة خمس وثمانين ومائتين وألف وتر كها ميراثا لزوجته  
جازية المذ كورة موكلة المدعي عليه وأولاده الاثنى عشر المذ كورين لا وراث له  
سواهم وإن وضع يد المدعي عليه ويده موكلته جازية المذ كورة على هذه الملائكة المذ كورة  
بسبب أنها مملوكة لها ولأولاد المذ كورين وإن وضع يدها على حصص الأولاد  
المذ كورين لكونها إحدى الورثة وإن الشيخ عوض الحناوي المذ كور حال صحته يده  
وكال عقله وطوعه ونفاذ تصرفاته شرعا قبل وفاته بعشرين يوما في التاريخ المذ كور  
طابق نيمة المذ كورة موكلة هذا المدعي طلاقا ثلاثا بطلانها وأنه بسبب الطلاق المذ كور  
صارت نيمة المذ كورة ابنة من الشيخ عوض الحناوي المذ كور ورورهما عليه ولاحق  
لها في تركته وإن الطلاق المذ كور كان في نصف شهر جمادى الآخرة سنة خمس وثمانين  
ومائتين وألف وسال المدعي عليه المذ كور مسئلة هذا المدعي عن ذلك وطالبه بالجواب  
عنه وإن المدعي عليه زوجة نيمة موكلة هذا المدعي للشيخ عوض الحناوي عند  
وفاته في التاريخ المذ كور فسالنا المدعي المذ كور عما أجاب به هذا المدعي عليه فاجاب  
بالانكار طلاق نيمة موكلته من عوض الحناوي في التاريخ المذ كور الطلاق  
المذ كور بهذا المحضر وأشار إليه بيده وأدعى المدعي بحكم وكالته عن موكلته على هذا  
المدعي عليه المحاضر معه بالمجلس بحكم وكالته عن موكلته بان الشيخ عوض الحناوي  
أقر بمحضرة عدول في غرة شهر رجب سنة ١٢٨٥ في مرضه الذي مات فيه حال كمال عقله







مصر بتاريخ ٧ رمضان سنة ٨٨٨ مضمون طلب الاطلاع على صورة الدعوى المحررة من قاضي المنية واعطاء الافادة عما يترأى بناء على طلب وكيل ديوان تفتيش وجه قبلي المؤرخة ٢٩ ش سنة ٨٨٨ ومضمون الدعوى المذكورة بحضرة كل من الشيخ يوسف بن شعيب المشهور بالحطاب وعلى بن حسن الفرائش سابقا المشهور بتابع كريم كاشف حضر الرجل خليفة بن يوسف بن حمد المنياوي وادعى في وجهه على بن بركات بن مراد الملاوي القاطن بالمنية ان والده توفي سنة ألف ومائتين وسبع وأربعين بالريح الاصغر عن ولديه المدعى واسماعيل فقط وتوفي بعده اسماعيل عنه فقط وهو أخ شقيق له والدهما المذكور والدهما مباركته بنت علي بن حمزة وانه أقام بالمنية بعد وفاة والده وأخيه خمس سنوات وغاب عنها الى سيوط وأقام فيها ست سنوات وسافر منها الى مصر المحروسة وأقام فيها الى هذا الوقت ثم حضر الآن في المنية وان والده ترك منزلا خرابا صغيرا في المنية بخط الترعسة حده الشرقي منزل متروك عن الحاج عثمان المشهور بحضرة المنياوي والغربي منزل حسن على الزاقي المشهور بذلك بعضه وبعضه للطاريق وفيه الباب والبحري منزل محمد بن علي المصري السقاء بالمنية المشهور بذلك بعضه وبعضه لمنزل أحمد ابن سليمان الشهير بالاقرع وانه تحت يد المدعى عليه وهو يطالبه منه وسؤاله عن ذلك سئل المدعى عليه عن سبب ورائة المدعى للتوفيقين بوجهه ما ذكره فافهمها وسئل عن غيبة المدعى هذه فصدق فيها كما ذكره فطابت يده من المدعى بوضع يد المدعى عليه على ذلك فأقام كلاما من ذكره وشهد بوضع يد المدعى عليه على ذلك وذكره ثم سئل عن دعواه هذه فأجاب بان المنزل المذكور كان ماسكالا للمدعى وكان خرابا وبه وفاته اشتراه منه ومن أخيه اسماعيل من كل النصف ثمن قدره ستة وعشرون قرشا وقبض كل منهما ثمن النصف الذي باعه ثلاثة عشر قرشا وقبضه منهما ثم أجرى بنائه خزانة وبيت فرن سئل المدعى عن دعوى المذكور هذه فأجاب بانكاره وادعى عليه ذلك وان عليا المذكور بنائه ما ذكره بعد ان هدم ما كان فيه من البناء من نفسه وطلبت بيته من علي بركات المذكور ما سبق دعواه الشراء فأقام كلاما من المكرم على والسيد محمد ولي الحاج عثمان حضرة السابق ذكره وشهد في وجهه خليفة المذكور بعد استشهادهما ان خليفة هذا باع جميع المنزل لعلي بن بركات بن مراد المذكور بثلاثة عشر قرشا وقبضها حال غيبة أخيه اسماعيل ولما حضر أخوه اسماعيل لم يررض ذلك ومدر منه بيع نصفه في ذلك بثلاثة عشر قرشا وقبضها من علي بركات المذكور وذكره كراحدود المنزل كما هي مذ كورة اعلاه سئل المدعى عليه على بركات المذكور ما وجه دعواه ان الثمن ستة وعشرون قرشا مع ان المأخوذه من كلام الشهود انه تسعة عشر قرشا ونصف والباقي تركته لخليفة فذكر ان الامر كذا كراشهود غير اني ذكرت جميع ما دفعته في شأن البيت المذكور للاخوان المذكورين وقلت انه ثمن لكوني من العوام ليس لي خبرة بمثل هذه الحقيقة

فما عولت الا على ذلك كجميع ما دفعته وكون بعضه صار ثمننا وبعضه ليس كذلك أمرتني على مثلي لا اتفطن له هذا ما صدر لدينا وكتب في مضبطة الدعاوى حريا وحيث ان هذه شهادة بالاقول وهي لا تقبل في العقد فهل ما ذكره آخر على بركات المذكور بعد توفيقا بين الدعوى والشهادة تكون هذه الشهادة صحيحة أو يكون التناقض باقيا بين الدعوى والشهادة وبين كل من الاول والاخير وهل اذا كان التناقض باقيا كما ذكره وسوغ له الرجوع عما ذكره او لا يقول تركته ويذكر في دعواه ابتداء كما ذكره الشهود وبعدها ما ذكره آخر من الاعتذار وتوفيقا مع الرجوع بنوم من حضرة استاذنا حفظه الله الوقوف على الحقيقة ليجري العمل طبق ما يفيد (اجاب) الشهادة المذكورة كورة على الوجه المستطور غير مقبولة شرعا ولا ينبغي للقضاة التوسيع في القضايا بمثل ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من وكيل مديرية الفيوم بتاريخ ٢٩ رمضان سنة ٨٨٨ مضمون طلب افادة الحكم الشرعي عن مادة منزل بمدينة الفيوم حاصل فيه المنازعة بين ورثة محمد أفندي النوري والمرأة نفيسة وشقيقةتها ووالدتهما وسبق رؤية تلك المادة شرعا بطرف حضرة قاضي أفندي الفيوم وتحرر فيها اعلام شرعي مؤرخه ١ ش سنة ٢٨٧ محكوم فيه بثبوت حصة في المنزل المذكور الى النسوة الثلاث المذكورات قدرها قيمتها ٦ خمس ٣ و بناء على ما حصل من التظلم والتشكي من الورثة اجريت التحريات اللازمة وأعطى القول من كل من حضرات مفتي المدير يقوم مفتي مجلس استئناف بني سويف ولما عرض ذلك على سعادة وكيل تفتيش قبلي وردت الافادة برؤية الاعلام الشرعي بطرف حضر تكم والايضاح عما يترأى من جواز جمع المادة شرعا فانما يساوي كان بطرف حضرة قاضي مصر او القاضي الذي يرغبونه أو هدمه ولزم ترقية الغضيلتكم للنظر في ذلك (اجاب) صورة الاعلام المذكور جنة في اوراق هذه القضية المؤرخه ١٥ ش سنة ٢٨٧ تبين ان فيها قصور الاسما في التعديدا لم يكن صاحب الجدا الشرقي والغربي مشهورين بحيث لا يشار كهما غيرهما فاما ذكر في تعريفهما بالبسطة وحينئذ لا مانع من احالة نظر هذه القضية الى قاض شرعي لاستئنافها وبعد تقييم ما يلزم شرعا كل ما ثبت بالوجه الشرعي يحكم به الا ان محمود بن محمد النوري أحد المدعى عليهم الاصيل والوكيل عن والده حيث اعترف بان أصل المنزل المدعى به ثلاثة أما كن أحدهما ملك الجدا الاصل الذي ادعت المدعيات تليق الملك عنه يعامل هو وموكلته بهذا الاقرار و يؤمر ببيان المنزل الذي أقر به للورث المذكور الا اذا اثبت انتقال حصة مورث المدعيات الى أبيه بعد بيان ما يلزم بالوجه الشرعي ولو فرض تحقق شهرة صاحبي الجدا الشرقي والغربي وصحة الحكم بان كان القاضي حكم للمدعيات على المدعى عليهم في وجههم ثم أراد أحد الورثة الذي كان غائبا ان يدفع دعوى المدعيات يدفع شرعي يقبل منه شرعا كما افاده حضرة مفتي الاستئناف والله تعالى أعلم



(سئل) من طرف مجلس الاحكام بافادة مؤرخة ٢ ذى الحجة سنة ١٨٨٠ حاصلها الادراك المرسل ووردت بافادة من مجلس استئناف جرجان تنافي براءة قتل شخص يسمى عثمان ابنا العلاء من ناحية منفلوط بما فيه الاعلام الشرعية المحررة في القضية من محكمة سيوط والمنافضات التي صارت فيما حواه الاعلام المذكور بمقتضى ما تراهي لحضرة مفتي الاحكام بتصفاح حالة النظر في القضية على حضر تكتم بناء على ما اجاب به قاضي ونائب محكمة سيوط ومفتي مجلس المديرية و بناء على ذلك اقتضى تحرير محضر تكتم اتردا لافادة وحاصل القضية اجمالاً صدور دعوى من زوجة المتوفى المذكور بالامالة والوصاية على بقية الورثة القصر على شخصين بضرهما المورث المذكور بالالة جاحدة ونسباً بعت عمدا وموته بسبب ذلك وطالب ما يترتب عليه من ابدل شرعا وبسؤالهما عن ذلك وانكاره - مادعوا وادابا - مداعرتاهما بالثبوت وانحصار الارث في المدعية والقصر المذكورين وبعد ذلك ان الضرب على الوجه المذكور عند عبثة مفرها داخل الخوخة وبرأت من سواهما طالب منها بينة على دعواها فجهزت وحلف المدعي عليه - ما لليمين الشرعية ومنعت لاجزوالحال انها لم تبين ان ضربهما كان معاً او متعاقبا ولم تبين المثنى من غير فناء في ذلك - حضرة مفتي الاحكام بعدم صحة الدعوى على هذا الوجه من حيث ايجاب القصاص لعدم البيان واستمرت المناقشات والاجوبة في ذلك بما يطول شرحه (اجاب) الذي تراهي في هذه القضية بعد الاطلاع على اعلامها وما قيل فيها من المناقشات والاجوبة ان هذه الدعوى من حيث ايجاب القصاص والدية على المدعي عليه - ما غير صحيحة لعدم البيان الذي يترتب عليه احد الامرين كما اشير اليه في جواب حضرة مفتي الاحكام اما من حيث ايجاب التعزير ان طلب فلا مانع من محتمل او يترتب على ذلك سؤال الخصم وبهز المدعية عن اثبات دعواها على هذا الوجه وحلف المدعي عليه ما لليمين الشرعية بطلب المدعية بحكم منع المدعية من دعواها ويكون الحكم بالمانع لذلك صحيحا كالمطرب الاعلام لكن حيث كان موضوع الدعوى حسب المتبادر منها انما هو طلب القصاص دون التعزير فالذي يستحسن اضرار المدعية وخضوعها لدعى حضرة القاضي فان امكنها التبعين المترتب عليه القصاص او الدية وحصل ذلك وانكر الخصم ولم تنزل عاجزة عن الثبوت يجبرى منعها وان لم تبين ويثبت ان غرضها بما ذكرته في الدعوى اولا طلب التعزير بهز ابقاء الاعلام على اصله اغماير التاثير عليه بذلك - وما يتدفع اليهام والاشكال والله تعالى اعلم (سئل) عن مراعاة من قاضي طائفة مضمونها دعى المكرم واعر ابراهيم البندوي المقيم الآن بناحية الشين بمديرية القرية ابن المرحوم ابراهيم سليمان من عربان القران على غريمه الحاضر معه بالمجلس الشرعي المكرم ابراهيم اغاوكيل اسمعيل بن ابوب بناحية السجعية بقسم الحلة الكبرى بمديرية القرية ابن المرحوم اسمعيل

الثابت معرفة ما عينا واسما في شان ما سيذكر فيه بشهادة كل من المكرم جوهر الشريف من ناحية الميمون فريسة المقيم الآن بطائفة ابن بندوي جوهر والمكرم عبد الرحمن الشاعر من ناحية السجعية ابن المرحوم احمد الشاعر بنو تاشرعيا بان المدعي المذكور يملك هذا الثور الاجر المخر في الجنس ويملك ايضا هذا الثور الاسمر الشامي الجنس الحاضرين والمشار اليهما بالمجلس وانهما على ملكه ولم يتقلا عن ملكه بنقل شرعي للآن وان المدعي عليه المذكور تعدى ووضع يده عليه ما بطريق الغلبة والتعصب بغير حق ولا وجه شرعي ويطالبه برفع يده عنهما وبتمسكه بهما بالوجه الشرعي ويسال جوابه سئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بانهما كانا ملكا له كين للمدعي المذكور وانه في سنة ١٢٨٢ اشترى منه هذا الثور الاسمر الحاضر والمشار اليه بالمجلس وباعه له المدعي المذكور بمبلغ قدره ٢٥٠٠ قرش عملة دارجة وسلم له واستلمه منه ووضع يده عليه الى تاريخه ودفع له مبلغ اربعة جنيهات فرنسية وخصم له الباقي من ايجار الاطيان المطلوب من المدعي المذكور وفي سنة ١٢٨٣ اشترى المدعي عليه المذكور من المدعي المرقوم هذا الثور الاجر الحاضر والمشار اليه المذكور بمبلغ قدره ٢٨٥٠ قرشاً عملة دارجة وسلم له واستلمه منه ووضع يده عليه الى تاريخه وانه خصم له مبلغ الثمن المذكور من ايجار الاطيان المطلوب منه للمدعي عليه المذكور وانه واضح يده عليه بالسبب المذكور فلم يرد له المدعي المذكور على ذلك فطالب من المدعي عليه المذكور اثبات دعواه المذكورة بالبينات فوجد باحضارها صادر ذلك بحضوره في يوم سادس شعبان سنة ١٢٨٧ ثم في يوم الخميس ٩ من الشهر المرقوم حضر المدعي والمدعي عليه المذكوران وعترف المدعي عليه المذكور انه احضر من يشهد بذلك وسال الاستماع الى شهادتهم وهم المتولى شامية ابن المرحوم علي شامية ومحمد المزين ابن المرحوم محمد المزين وعبد الرحمن الدهلان ابن المرحوم الحاج احمد الدهلان المجمع من ناحية السجعية واستشهدوا فشهد كل واحد منهم على انفراده بعد استشهاده بوجهة المتداعيين المذكورين بقوله اشهد الله ان واعر بن ابراهيم المدعي هذا باع الى ابراهيم اغا هذا ابن المرحوم اسمعيل ابن المرحوم الحاج ابوب هذا الثور الاسمر الحاضر والمشار اليه بالمجلس في سنة ١٢٨٢ وهو ملكه حين ذلك بمبلغ قدره ٢٥٠٠ قرشاً عملة دارجة واشتراه منه ابراهيم المذكور بالثمن المرقوم وسلمه اليه المبيع المذكور واستلمه منه وخصم له الثمن المرقوم من المطلوب به منه من ايجار الاطيان وباع له ايضا الثور الاجر هذا الحاضر والمشار اليه بالمجلس سنة ١٢٨٣ وهو ملكه وقت ذلك بمبلغ قدره ٢٨٥٠ قرشاً عملة دارجة واشتراه منه وسلمه له واستلمه منه وخصم له مبلغ الثمن المرقوم من ايجار الاطيان المطلوب من واعر المدعي هذا الى ابراهيم اغا هذا يعلمون ذلك ويشهدون به كذلك فذكر المدعي المذكور ان شهادتهم لا تجوز عليه الا



من أهالي جزائر الغرب بقوله أدعى بطريق كينلي الشرعي عن المكرم السيد محمد وهيب بن مصطفى بن أحمد بن محمد بن عبد الوهاب وهيب الادكاوي في الدعوى والطلب والمخاصمة والمرافعة وفي كل شيء يصح فيه التوكيل شرعا على الحاج محمد المغربي هذا ابن هاشم بن حمدان الجزائري وهو الوكيل الشرعي الثابت توكيله شرعا لدى حضرة مولانا الحاج كم الشرعي المشار اليه عن المرأة فاطمة بنت الحاج حسن المغربي التجار بن محمد الطيحي من أهالي جزائر الغرب وهي الوصي الشرعية من طرف حضرة مولانا الحاج كم الشرعي المشار اليه على ولدها محمد القاصر ابن المرحوم السيد محمد زهران بن أحمد بن علي بن عبد الوهاب وهيب الادكاوي المذ كوراعلاء بان فيما قبل تاريخه توفي المرحوم السيد محمد صالح زهران المذ كور عن زوجتين هما الحاجة زونة بنت علي بن أحمد المجروفي والمرأة فاطمة بنت الحاج حسن المغربي التجار بن محمد الطيحي المذ كوراعلاء وعن بنته عزيزة القاصرة وعن الحمل الذي انفصل بعد موت أبيه وهي محمد القاصر من غير شر يملكهم ولا وراثته سواهم ومن جملة ماتركه لورثته الشرعيين ووعدهم بمدة في المجلس الآتي وانصرف وفي يوم الخميس ١٧ جمادى الثانية سنة ١٢٨٦ حضر كل من السيد محمد اشتيوي والحاج محمد المغربي المذ كور بن وذران من جملة ماتركه المرحوم السيد محمد زهران المذ كور لورثته الشرعيين هذا المبلغ الحاضر بهذا المجلس الشرعي الذي قدره ثمانية وأربعون جنيهًا إنجليزيًا بأمر بلاد الانجليز وأشار اليه وبسعة هذا المبلغ يخص كلام من الزوجتين المذ كورتين ثلاثة جنيهات من هذا المبلغ ويخص بنته عزيزة المذ كورة أربعة عشر جنيهًا من هذا المبلغ ويخص ولده محمد القاصر المذ كور ثمانية وعشرون جنيهًا من هذا المبلغ ثم توفيت عزيزة بنت المرحوم السيد محمد صالح زهران المذ كوراعلاء وتركت ما خصها من هذا المبلغ المرقوم لورثتها الشرعيين وهما والدتها فاطمة بنت المرحوم الحاج حسن المذ كوراعلاء وشقيقها محمد القاصر المذ كور من غير شر يملكهم ولا وراثته سواهم من هذا المبلغ المذ كوراعلاء على المذ كور بن والدتها وشقيقها المذ كور بن اعلاء يخص الام المذ كورة بحق الثلث أربعة جنيهات إنجليزية وثلاث جنيهات من هذا المبلغ ويخص شقيقها محمد المذ كور بحق الباقي تسعة جنيهات إنجليزية وثلاث جنيهات فيكمل للمجد المذ كور ابن محمد صالح المذ كور من هذا المبلغ المرقوم بالارث الشرعي من أبيه وشقيقته المذ كور بن مبلغ سبعة وثلاثين جنيهًا وثلاث جنيهات من هذا المبلغ ثم توفي محمد الابن المذ كور وانحصر ميراثه الشرعي في والدته فاطمة المذ كورة بنت الحاج حسن التجار المذ كوراعلاء بحق الثلث وفي موكل السيد محمد القاصر المذ كوراعلاء بحق الباقي تعصيبا وبسعة هذا المبلغ الذي خص محمد المتوفى المذ كور يخص والدته المذ كورة بحق الثلث اثنا عشر جنيهًا إنجليزيًا وثلاث جنيهات إنجليزية ويخص موكلها أربعة

وعشرون جنيهًا إنجليزيًا وثلاث من ثلثي جنيهه من هذا المبلغ الحاضر بهذا المجلس لان موكل السيد محمد بن مصطفى بن أحمد بن محمد بن عبد الوهاب وهيب الادكاوي المذ كوراعلاء وان المتوفى مورث موكل المذ كور هو محمد ابن المرحوم السيد محمد صالح زهران بن أحمد بن أحمد بن علي بن عبد الوهاب وهيب الادكاوي المذ كوراعلاء وان أحمد وعليهما أخوان شقيقان والدتهما عبد الوهاب وهيب الادكاوي المذ كوراعلاء ابن عبد الله والدتهما عائشة بنت رجب بن أحمد وهيب الادكاوي أيضا وان الوصي المذ كورة متمتعة من دفع ما يخص موكل المذ كور في هذا المبلغ الحاضر بهذا المجلس وقدره كذا كوراعلاء وان امتناعها من ذلك بغير حق شرعي وحيث الامر كذا كراطلب من حضرة مولانا الحاج كم الشرعي المحكم على الوكيل المدعى عليه هذا بدفع ما يخص موكل في هذا المبلغ الحاضر بهذا المجلس وتسليمه الى لا حوزة موكل المذ كور بالاطريق الشرعي وأسأل سؤله عن ذلك ثم ذكر المدعى المذ كور أن صحة تقسيم ما هو خلاف عن محمد القاصر المذ كور أن الذي يخص أمه المذ كورة اثنا عشر جنيهًا وثلاث جنيهات وثلاث جنيهات والذي يخص موكله المذ كور أربعة وعشرون جنيهًا وثلاث جنيهات وثلاث جنيهات إنجليزية فعند ذلك أقاد حضرات السادة العلماء ان هذه الدعوى غير صحيحة شرعا ولا يستل عنها الخدم وفي يوم الخميس عاشر ربيع الاول سنة ١٢٨٧ حضر بالمجلس العام بين يدي حضرة مولانا الحاج كم الشرعي والسادة العلماء كل من الحاج علي دويحي ابن الشيخ حسن دويحي بن حميدة دويحي السكندري والمكرم الحاج محمد ابن مولانا المرحوم الشيخ مصطفى بن محمد القبايطي الجزائري وادعى الحاج علي دويحي المذ كور على الحاج محمد القبايطي المذ كور الحاضر معه بقوله أدعى بحكم وكاتبي الشرعية العامة المطابقة المفوضة عن المكرم مسعود وهيب الخطاب ابن المرحوم مصطفى بن أحمد بن محمد بن محمد البسيوني الادكاوي في كافة أموره وسائر شؤنه وما يتعلق به من بيع عقار وشراؤه وتاجيره وقبض اجرة وفي الدعوى والطلب والمرافعة والمخاصمة وفي الاقرار والانكار والصلح والابراء وفي قبض ماله من الحقوقي والاستحقاق وغير ذلك توكيلا عاما فوضا لولي وفعل في وراي وفي كل شيء يصح فيه التوكيل شرعا كما ثبت ذلك فيما قبل تاريخه لدى حضرة مولانا الحاج كم الشرعي بشغرا سكندرية حالا بنونا شرعا بطريقه المرعي وتحرر بذلك جهة شرعية من محكمة الشريعة في غرة شهر رجب سنة ١٢٨٦ عوضا في ذلك عن وكيله السابق المكرم السيد محمد اشتيوي ابن سليمان بن عبد الله اشتيوي بعد ان عزله بحضوره وعلمه كما هو مصرح به في الحجة المذ كورة اعلاء على المكرم الحاج محمد المغربي هذا ابن مولانا المرحوم الشيخ مصطفى ابن محمد القبايطي الجزائري المقيم بالسكندرية الحاضر معي بهذا المجلس الشرعي بين يدي حضرة مولانا الحاج كم الشرعي المشار اليه اعلاء وهو الوكيل الشرعي العام المطلق



المفوض من المرأة فاطمة بنت الحاج حسن المتري بن محمد الطبعي الجزائري  
 المقيم بـ بنغراسكندرية في كافة أمورهما وشؤونهما وما يتعلق بهما في الدعاوى  
 والطلب والمرافعة والخاصة وفي الاقرار والانكار والصلح والبراء وفي قبض كامل  
 ما لهما من الحقوق والاستحقاقات وغير ذلك الثابت ذلك فيما قبل تاريخه لدى حضرة  
 مولانا الحماكم المير في المشار اليه اعلاه ثبوتاً شرعياً بطريقه المسمى بأنه فيما قبل  
 تاريخه يوفي الى رجسة الله تعالى السيد محمد صالح زهران ابن المرحوم احمد بن علي بن محمد  
 البسيوني الادكاوي وانحصر ميراثه الشرعي في ذر جتيه هما المرأة زو به بذت علي بن  
 احمد المحمدي والمرأة فاطمة بنت الحاج حسن المتري بن محمد الطبعي موكلة هذا  
 المدعي عليه وفي بذته من الموكلة المذكورة هي عزيزة القاصرة عن درجة البلوغ وفي  
 حمل منها انفصل بهد موت والده المذكور بولد ذكر مسمى محمد القاصر من غير شريك  
 ولا وارث لشرعي زوجتيه وبنته وولده المنفصل بعد موته المذكور من غير شريك  
 ثم توفيت بذته عزيزة المذكورة عن والدها فاطمة الموكلة المذكورة وعن شقيقها محمد  
 القاصر المذكور من غير شريك ولا وارث لهما سوى والدها وشقيقها المذكورين ثم توفي  
 محمد الابن القاصر المذكور عن والده فاطمة الموكلة المذكورة وعن ابن ابن عم  
 أبي أبيه ابن شقيق أبي جده المذكور هو مسعود وهيب موكلي المذكور لكون موكلي  
 هو مسعود بن مهطقي بن احمد بن محمد بن محمد البسيوني الادكاوي المذكور فعلى بن محمد  
 البسيوني جد أبي محمد القاصر المتوفي المورث اخير المذكور وهو محمد بن محمد البسيوني  
 المذكور وجد أبي موكلي المذكور اخوان شقيقان أبوهما محمد البسيوني الادكاوي  
 المذكور ابن عبد الوهاب بن عبد الله وهيب الادكاوي واهما عايشة بنت رجب بن  
 احمد وهيب الادكاوي وان السيد محمد صالح زهران بن احمد بن علي بن محمد البسيوني  
 المتوفي اولاً المذكور كان في حال حياته يملك مائة وثمانية واربعون قرشاً من  
 من ذوات الاربعين نصف فضة وهو هذا المبلغ الحاضر بالجلس الشرعي بين يدي  
 حضرة مولانا الحماكم المير في المشار اليه اعلاه ومات وترك هذا المبلغ المرقوم وغيره  
 ميراثاً عنه لورثته المذكورين اعلاه وبقسمته عليهم بالفريضة الشرعية يخص  
 الزوجتين المذكورتين بمقتضى الثمن فرضاً من زوجهما المذكورين ستة قروش من ذلك  
 لكل واحدة منهما مائة وثلاثة قروش ويخص ولده محمد القاصر المذكور بمقتضى الثلثين من  
 الباقي بطريق التعصيب ثمانية وعشرون قرشاً ويخص بذته عزيزة المذكورة بمقتضى  
 ثلث الباقي اربعة عشر قرشاً من ذلك وبموت عزيزة القاصرة المذكورة عن والدها  
 فاطمة الموكلة المذكورة وشقيقها محمد القاصر المذكورين من غير شريك وتركت مبالغ  
 الاربعة عشر قرشاً المذكورة ميراثاً عنها لورثتها المذكورين يخص والدها فاطمة  
 موكلة هذا المدعي عليه بمقتضى الثلث فرضاً اربعة قروش وثلاثة قروش فمكمل لها بسبب

ذلك

ذى الحجة

سنة

ذلك سبعة قروش وثلاثة قروش ويخص شقيقها محمد القاصر المذكور بمقتضى الباقي تعصياً  
 تسعة قروش وثالث قرش باقي المبلغ المورث عن المذكور فمكمل لمحمد القاصر المذكور  
 بسبب ذلك سبعة وثلاثون قرشاً وثالث قرش وأنه ميراث محمد القاصر ابن السيد محمد صالح  
 زهران المذكور عن والده فاطمة موكلة هذا المدعي عليه المذكورين موكلي  
 مسعود وهيب بن مهطقي بن احمد بن محمد بن محمد البسيوني العاصب المذكور من غير  
 شريك ولا وارث له سوى والدته وموكلي العاصب المذكور وترك مبلغ السبعة  
 والثلاثين قرشاً وثالث قرش ميراثاً عنه لورثته المذكورين يخص والدته المذكورة بمقتضى  
 الثلث فرضاً ثمانية عشر قرشاً واربعة اشباع قرش فيكمل لها بسبب ذلك ثمانية عشر قرشاً  
 السيد محمد صالح زهران المتوفي المذكور اولاً ومن بنتها عزيزة المتوفاة بعد والدها ومن  
 ولدها محمد القاصر المتوفي اخيراً ومن قرشاً وتسعة قروش ويخص موكلي مسعود وهيب  
 المذكور بمقتضى الباقي تعصياً اربعة وعشرون قرشاً وثمانية اشباع قرش باقي ذلك وان  
 مبالغ الاربعة والعشرين قرشاً وثمانية اشباع قرش المرقومة حق لموكلي مسعود  
 المذكور بطريق التعصيب كما ذكر تحت يد موكلة هذا المدعي عليه وانها ممتنة من  
 تسليمه الى لا حوزة لموكلي المذكور وممانعة من ذلك بغير حق شرعي وهي في علم من ذلك  
 فواجب عليها رفع يدها عن حق موكلي المذكور من هذا المبلغ الحاضر بالجلس  
 الشرعي وتسليمه الى لا حوزة لموكلي بمسكوك كالتى واطالبها برفع يدها عن حق موكلي  
 المذكور وتسليمه الى وأسال سؤال المدعي عليه عن ذلك بالطريق الشرعي حضرة  
 الاستاذ الاوحد هل هذه الدعوى غير مسموعة لمناقضتها للدعوى الاولى في نسب غير  
 الولاد وهو غير معفو عنه وان كانت الاولى غير صحيحة لان فساد الدعوى لا يمنع الاقرار  
 كما هو منصوص ولا يفسد فيتحقق التناقض بينهما كالحجيتين لما في جامع الفصولين  
 نقلاً عن الذخيرة لو ادعى دار ائمة المدعي عليه في دفعه انك اقررت قبل هذا انك بعت  
 مني واراد تحليف المدعى فله ذلك ولو برهن تقبل وتندفع دعواه وهذا لو ادعى أولاً  
 بسبب في دعوى صحيحة فلم يلزم تصح دعواه بسبب ثم ادعاه مطلقاً كفى ذ ادعى أولاً  
 بسبب الشراء فظهر ان الدار المدعى بها لم تكن يوم الدعوى في يد المدعي عليه حتى لم  
 تصح الدعوى بل كانت في يد غيره ثم المدعى ادعاه في مجلس آخر على ذى اليد ملكاً  
 مطلقاً قد قيل نعم وقد قيل لا نعم وهو الاصح اذا اقراره بالشراء لم يفسد ولو فسد دعواه  
 اه وفي البرازية بعد كلام مانعه وان كان دعواه الملك بسبب لم يصح بان ادعاه على  
 غيره ذى اليد ثم أعاد الدعوى صححها على ذى اليد وادعاه ملكاً مطلقاً لا يسمع لان فساد  
 الدعوى لا يمنع الاقرار تحريراً في ٨ ذى الحجة سنة ٨٨٨ أمين الفتوى محمد عبد البنا الحنفى  
 قاضي بنغراسكندرية مفتى بنغراسكندرية (أجاب) نعم هذه الدعوى غير مسموعة على  
 الوجه المذكور وانما قضتها للدعوى الاولى ان صدرت الاولى على الوجه المسموع



بهذه الصورة من وكيل ثابت الوكالة في تلك الخصوصية من الميركل ثانياً لمحصل هذا  
التناقض في دعوى نسب غير الولاد بناء على المصحح من القوانين حيث لا توفيق هذا  
ما ظهر والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من المالية في ٤ محرم سنة ٨٩ بمضمونها  
قد وردت إفادة مديرية المتوفية ومعهما صورة الدعوى المسموعة لدى حضرة قاضي  
المديرية في خصوص الاطيان العشورية الكائنة بأراضي ناحيتي بابل ودفرة المدي  
فيهم من ورثة المرحوم حسين بك نهى بقصد اعطاء الحكم الشرعي عنها وحاصل  
الهور المذ كورة ادعى كل من حضرة مصطفى بك أمين ابن المرحوم محمد وبينه  
والمسكرم اسمعيل أفندي صبري ابن المرحوم علي وبينه والمسكرم محمد أفندي حسين ناظر  
قلم قضايامديرية المتوفية حالاً وبينه على حضرة المسكرم محمد بك الشواربي مدير المتوفية  
حالاً وبينه القائم مصطفى بك أمين المذ كور بطريق وكالة عن المصونة فاطمة الجركسية  
الاصل معتقة المرحوم عباس باشا التي كانت زوجة للمرحوم حسين بك نهى معتق  
المرحوم عباس باشا المشار اليه والقائم اسمعيل أفندي صبري المذ كور بطريق  
وكالاته الشرعية عن كل من سعادة طوسون باشا بنجل محمد سيد باشا وبينه والمصونة انجي  
هاشم معتقة وزوجة محمد سيد باشا المشار اليه والقائم محمد أفندي حسين المذ كور  
بطريق وكالاته الشرعية عن حضرة محمد بك توفيق وكيل مجلس محاسبة المالية حالاً  
الوكيل عن سعادة محمد عبد الحام باشا والماذون له في توكيل غيره عن سعادة وكنه محمد  
عبد الحام باشا المذ كور الثابت ذلك ووكالة الو كلاء المدعين المذ كورين من موكلهم  
في شأن ما سيذكر فيه الوكالة العامة المطلقة المقوضة لقولهم وفعلهم ورأيهم في الدعوى  
والخصوصية والقبض والتوكيل وكل شيء جائز امرهم فيه بشهادة كل من الشيخ محمد بن  
مهدي في البليدي بن حسين القاطن بمدينة الجيزة والمسكرم احمد اخا كامل بن ابراهيم  
ابن عبد الله المقيم بمصر المحروسة بمثل الخليفة نبوتاشر عيايا بالطريق الشرعي والقائم  
حضرة المدي عليه المذ كور بطريق وكالاته الشرعية عن سعادة اسمعيل باشا صديق  
ناظر المالية حالاً الوكيل عن افندينا اسمعيل باشا والي مصر حالاً الوصي الشرعي على  
تركة المرحوم ابراهيم الهاسي باشا بنجل جنتم كان عباس باشا المذ كور الثابت وكالة  
المدعي عليه المذ كور ووكالة موكله والاذن له بالتوكيل من قبل سعادة وكنه الوصي  
المشار اليه الوكالة العامة في الخصوصية والدعوى عليه فيما سيذكر فيه بشهادة من ذكر  
نبوتاشر عيايا والنايب وصاية سعادة الوصي المشار اليه بمقتضى جهة الوصاية الشرعية  
المحررة من محكمة نغراسكندرية المؤرخة في ٩ شعبان سنة ١٢٧٩ المتعولة بامضاء  
وختم حضرة العلامة الشيخ عبد الرحمن البهراوى قاضي التفرجين ذلك الثابت  
مضمونها بشهادة من ذكر بان المرحوم ابراهيم الهاسي باشا المذ كور كان يملك حال  
حياته جميع الاطيان العشورية التي بلامال البائع قدرها ٢٨ فدانا الكائنة بأراضي

ناحيتي بابل ودفرة التابعة لمديرية المتوفية على ما بين فيه ما هو بأراضي ناحية  
دفرة ١٠٥ أفدنة بحوض السبعين والقنانية وقصالى المياه والهيئة وحسب ذلك  
بالحدود المستوفاة شرعاً وما هو بأراضي بابل المذ كورة ١٨٤ فدانا بحوض الجرواني رجا  
وحد ذلك بالحدود المستوفاة شرعاً وان المرحوم ابراهيم الهاسي باشا المذ كور في حال  
حياته وصحته ونفاذ تصرفاته الشرعية في ١٠ محرم سنة ١٢٧٣ أعطى ووهب وملك  
بدون عوض جميع الاطيان المذ كورة المحدودة بالحدود المذ كورة للمرحوم حسين بك  
نهى المذ كور معتق المرحوم عباس باشا المذ كور ائتمه حال حياته وصحته وهو يملكه  
وقت العتق هبة وتعليك شرعيين وقبل منه الموهوب له المذ كور الهبة المذ كورة لنفسه  
واستلم منه جميع الاطيان الموهوبة المذ كورة باذنه فسلمها له حال حياته وصحته بميزة فارغة  
غيره مشغولة بشئ من حق الواهب وغيره قبضها منه ووضع الموهوب له يده عليها  
وتصرف في نفسه بالزرع والزراعة من ابتداء تاريخ الهبة والتعليك المذ كور اعلاه  
الى ان توفي في سنة ١٢٧٩ وهي في يده وتركة هامة المذ كور من زوجته فاطمة  
الجركسية معتقة المرحوم عباس باشا المذ كور التي ائتمها حال حياته وصحته وهو  
يملكها وقت العتق الوكالة لضره مصطفى بك أمين المذ كور وروعي معتق لايه  
المرحوم عباس باشا المذ كورهما سعادة محمد عبد الحام باشا والمرحوم محمد سيد باشا  
المذ كور ان من غير شريرك ولا حاجب ولا وارث له سواهم المتوفى محمد سيد باشا  
المذ كور ربه ودفاة حسين بك نهى المذ كور عن كل من زوجته المصونة انجي هاشم  
معتقة التي ائتمها حال حياته وصحته وهو يملكها حال العتق وولده من غير هاشم  
سعادة طوسون باشا المذ كور الموكلين لضره اسمعيل أفندي صبري المذ كور من غير  
شريرك ولا حاجب ولا وارث له سواهما وآت حصة من الابعادية المذ كورة لوارثيه  
المذ كورين من غير شريرك وان سعادة الوصي المذ كور وضع يده على جميع الاطيان  
المذ كورة بعد وفاة المرحوم حسين بك نهى المذ كور بدون وجه شرعي ويطالب  
المدعون المذ كورون المدعي عليه المذ كور برفع يد سعادة الوصي المذ كور موكل  
موكله عن الاطيان المذ كورة وتسليمها لهم ليحوزوها موكلهم المذ كورين ويسألون  
جواب حضرة المدعي عليه المذ كور عن ذلك سئل المدعي عليه المذ كور عن ذلك بعد  
قبول وضع يد سعادة موكل موكله الوصي المذ كور على الاطيان المذ كورة بشهادة  
شهوده أدناه فاجاب بالاعتراف بوفاة المتوفين المذ كورين وبوضع يد سعادة الوصي  
المذ كور على الاطيان المذ كورة وذكر انهم من خلفات المرحوم ابراهيم الهاسي  
باشا المذ كور التي تحت وصاية سعادة الوصي المذ كور وانهم ما عدا ذلك فطلب من  
المدعين المذ كورين بينة تثبت لهم دعواهم المذ كورة فاحضر واكلام المسكرم خورشيد  
افندي كمال ملازم اول بالاي ٢ جى سوادى ٢ جى فرقة التقسيم الا ان برأس الوادى



والكرم خور شد افندي وقائي البحر كسي ابن عبد الله المقيم بثمان الخليفة بمصر كلاهما معنق محمد علي باشا ومابوا الاستماع الى شهادته ما فاق شهادته اعمامه اعمامه في ذلك فشهد كل منهما بعد استشهاده على انفراد في وجه حضرة المدعي عليه المذكور بقوله اشهد بان المرحوم ابراهيم الهامى باشا نجل المرحوم عباس باشا وبينه كان يملك حال حياته وصحته جميع الاطيان العشرة التي يلا مال البالغ قدرها ٢٨٩ فدانا الكائنة باراضى ناحيتى بابل ودفرة التابعة بين المديرية المنوفية المذكورة وما هو بناحية دفرة ١٠٥ افدنة بحوض السبعين والقنانية وقصالى المياه والهيئة وحدوده بمحوده المشروحة اعلاه وما هو بناحية بابل المذكورة ١٨٤ فدانا وبينه بحوض البحر واني رجا باقى الاطيان المذكورة وحدوده المشروحة وبينها وان المرحوم ابراهيم الهامى باشا المذكور في حال حياته وصحته ونفاذ تصرفاته الشرعية في عاشر محرم سنة ١٢٧٣ وهب واعطى وملك بدون عوض جميع الاطيان العشرة المذكورة للمرحوم حسين بك نهى معنق المرحوم عباس باشا وبينه باعتقه حال حياته في صحته وهو يملكه وقت العتق هبة وتمايك الشريعتين وقبل منه الموهوب له الهبة المذكورة لنفسه واستلم منه الاطيان المذكورة فذنه فسلما له حال حياته وصحته هبة فارغة غير مشغولة بشئ من حق الواهب وغيره وقبضها منه الموهوب له المذكور ووضع يده عليها وتصرف فيها بالزرع والزراعة من ابتداء تاريخ الهبة المذكورة الى ان توفي في سنة ١٢٧٩ وهي في يده وتركها ميراثا لكل من زوجته المصدرة قاطمة البحر كسبة معتقة المرحوم عباس باشا المذكور ابن المرحوم طوسون التي اعتقها حال حياته في صحته وهو يملكها وقت العتق التي اعتق وعي معتقة لايه المرحوم عباس باشا المذكور الموكل المشار اليه والمرحوم محمد سعيد باشا وبينه من غير ميراث ولا حاجب ولا وارث له سواهم وان محمد سعيد باشا المذكور توفي بعد وفاة حسين بك نهى المذكور عن كل من زوجته الموهوبة انجي دائم معتقة التي اعتقها حال حياته في صحته وهو يملكها وقت العتق وولده من غيرهما وسعادة افندم طوسون باشا الموكل من حضرة اسمعيل افندي صبرى المذكور من غير ميراث ولا حاجب ولا وارث له سواهم واثبتته من الابعادية المذكورة لوارثيه المذكورين من غير ميراث وان سعادة الخديو الاعظم افندينا اسمعيل باشا الوصي المذكور وبينه وضع يده على جميع الاطيان المذكورة بعد وفاة المرحوم حسين بك نهى المذكور وانما تحت يده بدون وجه شرعى يعلم ان ذلك ويشهد ان به كذلك (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة المرافعة المذكورة قديمين انها غير مستوفية شرعا للشرايط المعتبرة للحكم اذا الشهادته التي قامت على توكيل الوكلاء الثلاثة المدعين المذكورين على هذا الوجه شهادة مجردة في اثبات وكالة الوصاية المذكورة بين قبل تقدم الدعوى مع دخول ذلك في انك ارا انهم حيث قال وانكر ما عدا ذلك أى ما عدا اوفاء التوفيقين

المذكورين وما عدا ملك الاطيان المذكور للمرحوم ابراهيم الهامى باشا المذكور وما عدا وضع يد سعادة الجناب العالي عليها قد خل في ذلك انكار تو كيل الوكلاء المدعين المذكورين والوصاية المذكورة وان اعترف بالوصاية ضمنيا في جوابه ولا يصح شرعا اثبات الوصاية والوكالة مجردتين عن الدعوى وهذا كله على فرض تسليم كون حضرة محمد بك توفيق وكيل عن سعادة محمد عبد الحامى باشا بلا واسطة حسب المتبادر من هذه المرافعة ولا يدري أن الامر كذلك أولا فسلما لا لازم تاخير الشهادة بالوكالة والوصاية عن الخصومة على فرض صحة وكالة الوكلاء المذكورين على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) عن مرافعة واردة من محكمة ولاية شلشلمون في ٢٦ محرم سنة ٨٩ ومضمونها حضر بالجلس الشرعى المكرم سعيد اغا الاسود ابن عبد الله المقيم بناحية كفر شلشلمون معنق سعادة المرحوم عبد القادر باشا محافظ قنال السوس سابقا وادعى على غيره بالحاضر معه بالجلس هو المذكور لم داود افندي الذي من أهالى مصر ابن الذى سليمان ابن المتوفى غطاس الثابت معرفة المدعى والمدعى عليه لدينا عينا بالجلس بشهادة المكرم الشيخ عفيفي صالح ابن المرحوم الشيخ صالح محمود والمكرم الشيخ ابراهيم غيث ابن المرحوم هنيق غيث كلاهما من كفر شلشلمون وقال المدعى في دعواه ان من البحارى في ملكه وتصرفه هذا الحمار الاسود الحاضر بالجلس المشار اليه تلقاه بالشرع في سنة ١٢٨٧ في أو ان زراعة الشوى من عبد الخالق على هذا الحاضر بالجلس المشار اليه ابن المرحوم على عبده ابن المرحوم عبده من أهالى ناحية السعادة بمديرية الدقهلية بثمان قدره جنينان افرنيكان ذهب عينا قيمتهما مائة ونجسة وتسعون قرشاً له اميرية اقبضها اليه واستلم الحمار منه وقت البيع وكان بائعه المذكور يملكه وقت البيع وانه نتاج حماره ولد عنده في سنة ٨٤ واستمر الحمار المذكور عند المدعى بعد الشراء مدة أربعة اشهر ولم يخرج عن ملكه بناقل شرعى الى تاريخه وانه كان غائبا عن وطنه الذى كان مقيما فيه بناحية ابعادية عبد القادر باشا المذكور الكائنة باراضى كفر عزام بمديرية الدقهلية ولما حضر من غيبته وجد المدعى عليه استولى على هذا الحمار بالقهر والغلبة ووضع يده عليه تعديا بالغصب من مدة أربعة عشر شهرا مضت الى تاريخه ولم يقدر على نزع يده حتى انه حصل منه التمسكى للحكومة في شأن ذلك وصار حضور المدعى عليه بهذا الحمار وبيده هذا الحمار وانه يطلب الآن نزع هذا الحمار من يد المدعى عليه المذكور وتسليمه اليه ليحوزه لنفسه ويسال سؤاله عن ذلك سئل من المعلم داود افندي المذكور المدعى عليه بما ادعى به المدعى المذكور في خصوص دعواه المذكورة فاجاب بقوله ان هذا الحمار ملكه تلقاه بالشرع في سنة ١٢٨٨ ثالث يوم الخميس من السنة المذكورة من شخص يسمى سليمان داود غير حاضر في المجلس من أهالى ناحية الحاجر بمديرية المنية بثمان قدره ثلاثة عشر جنيناً افرنيكان ذهب عينا قيمتها ألف



وما تشار وسبعة وستون قرشا وثمانون فضة عملة اميرية اقبضها اليائسة المذكور  
وقت البيع وكان يائسة المذكور يملك الحمار المذكور وقت البيع وانه نتاج حماره  
ولده في سنة ١٢٨٦ وان الحمار بيد المذعي عليه من وقت الشراء الى تاريخه وان  
ما ادعى به المذعي المذكور غير صحيح وان ذكره وجوده في ذلك كلف سعيد  
انما ادعى المذكور البيعة التي تشهد له طبق دعواه فغاب وحضر وبعبه كل من المذرم  
أخي الاليوسف ابن المرحوم يوسف والمكرم حسن عطية ابن المرحوم عمرو وشهد كل منهما  
بما استشهد به ووجه الادعاء في وجه الشاهد الاخر بقوله اشهد  
بان هذا الحمار المذكور بالجلس المشار اليه ملك سعيد انا الاسود ابن عبد الله معني  
المرحوم سعيد عمه القادر باشا بحفاظ قنال السوييس سابقا المذعي هذا الحاضر  
بالجلس المشار اليه تافاه بالثراء في سنة ٨٧٧ من عبد الخالق على هذا الحاضر بالجلس  
المشار اليه ابن المرحوم علي بن المرحوم عبد الله من أهالي ناحية السامرة بديرية  
الدقهلية بمئتين قدره جنيها ان افرز كان ذهبا عينا قيمتهما مائة وخمسة وتسعون  
قرشا عملة اميرية اقبضها اليائسة المذكور واستلم الحمار منه وكان يائسة عبد الخالق هذا  
يملك الحمار المذكور وقت البيع وانه نتاج حماره المذكور ولد له في سنة  
١٢٨٤ وان المذعي عليه هذا المذكور داود الحاضر بالجلس المشار اليه كان حضر الى  
منزل المذعي المذكور في غيبته واخذ الحمار ووضع يده عليه بطريق الغصب هذا  
ما يشهد به كل من مواعده في الحكم (اجاب) اذا تنازع شخصان في دابة وادعى كل منهما  
ملكها بسبب النتاج عنده او عن يائسة او مورثه فان اقام احداهما البيعة دون  
الاخر فاضي له وان اقاما البيعة يفضي لذي اليد سواء ارخا واستوى تاريخهما أو سبق  
احدهما أو لم يورخا ولا أو ادرخت احدهما مادون الاخرى فلا اعتبار بتاريخ مع  
النتاج الا من ارخ تاريخا صحيحا لا يوافق من الدابة في الوقت ذي اليد ووافق  
وقت الخارج فينتزح الحكم للخارج ولو خالف سنها الوقتين لغت البيعتان عند عامة المشايخ  
وتركت في يد ذي اليد في رواية وفي رواية تنصف كما في الفه والين ثم محل القضاء بيعة  
ذو اليد اذ الم يدع الخارج عليه فعلا كالغصب ويثبت والافيق في الخارج في قول كما  
افاده في الدرود واشبهه وحينه فيجوز الحكم في هذه القضية على هذا التفصيل على  
الوجه المصطور انما يتوقف اثبات النتاج من قبل ذي اليد عند يائسة على بيان البائع والله  
تعالى اعلم (مثل) من طرف مجلس الاحكام بافاده في ٦ صفر سنة ٨٩٠ مضمونها بانها  
على افاده وارده من مديرية اسنا معها أوراق بناء على طلب المرأة قطرة احواله رؤية  
القضية المتعلقة بها على حضرته كما لا بد منه من الضرر من الحكم والطعن في حق  
القاضي اقتضى شرحه في حضرته كما لا بد منه من الضرر من الحكم والطعن في حق  
عنه ليجري مقتضاه ومضمون القضية المحكوم فيها على قطرة المذكور كونه محضونا

مجلس مديرية اسنا بحضرة آية يابيه وحضرة العلامة مفتيه والعلامة الشيخ يوسف أحمد  
جبريل الاقصرى المحنفي وبناء على تاشير المجلس المشار اليه بالنظر فيما افاده حضرة  
الاستاذ ولانا العلامة المصطفى استئناف جرجا بجوابه المحرر على أوراق قضية تدعى  
المرأة شريفة بنت علي بن مصطفى الواصلي على خالتها المرأة قطرة بنت الشيخ فراج  
ابن الحاج يونس بن أحمد باوصى لها به جدها الامام الشيخ فراج المذكور في جميع  
متروكة بمثل نصيب بنت من بناته وان حضرة الاسد تافاه بالثراء في صورة  
الاعلام المحرر في أربعة رمضان سنة ٨٦٦ في شأن ذلك وجوده غير كاف واثار يابيه حيث  
افادت المرأة شريفة بنته من بعد وفاة جدها وهي تقسم مع الورثة بمقتضى الوصية  
المذكور كورة فيما تحصل من ايجار المنزل والاطاحونة ومن ثمر نخيل الجنيينة الخاوية ابتداء  
المنازعة في سنة ١٢٨٥ وترفت بان عندها بيعة تشهد لها بذلك فلا مانع شرعا والحال  
ما ذكر من معارضة دعواها بذلك واستيفائها لما تقتضيه النصوص الشرعية واثباتها  
بالبيعة العادلة المرضية وتحرر بذلك اعلام متوفى لما يلزم شرعا وبما افيد من  
حضرة قد حضرت المرأة شريفة المذكور كورة وصارت فهمها بما اشار عنه حضرة الاستاذ  
او ما اليه فادعت هذه المدعية المرأة شريفة المذكور كورة على هذه الحاضرة معها  
بالجلس الشرعي المرأة قطرة بنت فراج المذكور الثابت معرفته الدنياء معا وعينا  
بعرفة لرجلين الدافلين الرشيد بن السيد احمد ابن المرحوم فراج بن عبد الله والسيد  
حسين ابن السيد عبد الباري شقيقا لجميع من اسنان جدها والدامها المرأة صفية  
وهو المرحوم فراج بن يونس بن احمد بن منصور المذكور كان في حال حياته وكل  
عنه ورثته اوصى لها بطووع واختيار بمثل نصيب بنت من بناته في جميع متروكاته  
بعد موته وحرقها بذلك جهة شرعية في سنة ١٢٥٦ على يد حضرة قاضي مدينة اسنا  
المرحوم حسن موهني خضر حباتر مشهولة بمختصه ومجملات بسببه له الموقوف المصان  
والحجة المذكور كورة بنت يدها ولم يحصل منها رد للوصية المذكور كورة ثم توفي جدها المذكور  
عن ورثته وهم ابناؤه احمد وسليمان الملقب بيونس وبنته فاطمة وزنوبة وبسمة  
وقطرة هذه المدعي عليها وشريفة المتوفاة عن ابنها الي بكر بن ابراهيم بن عيسى واخته  
شقيقة ورثة وعن زوجته خالصة بنت ابراهيم المخضار فيهم ولا وارث له سواهم  
وقبلت الوصية شريفة المذكور كورة بعد موت جدها وان من ضمن ملك جدها المذكور  
الذي مات وتر كهميرا لورثته المذكور بن ولها بالوصية جميع منزل كائن باستان  
جهتها القبليية بحارة ابني منصور بسكة طريق السوق محصور بمحدود أربعة يفتي  
من بحري الى الطريق الشارع وبابه يفتح فيه ومن قبلي ينتهي الى منزل ملك الحاجة  
خليفة بنت محمد بن بيس من غرب وبعبه البعض الثمري ينتهي الى منزل ملك عثمان ابن  
الحاج رفاعي بن هرا الاسواني ومن يشر كة قبل القصة ومن شرق ينتهي الى منزل



ملك السيد عبد المولى بن أحمد بن سليمان ومن يشركه قبل القسمة ومن غرب ينتهي  
الى منزل ملك هو اوى بن عبد المولى بن رمضان بن بحري وبعده القبل ينتهي الى منزل  
ملك الشيخ محمد بن سليمان بن عبد السلام القرابلى ومن يشركه قبل القسمة وطاحونة  
بحوشها مشتملة على ارض وبناء كائنة بالبلدة والسكة المذكورة بما فيها من حجر  
ذوقاني وتحتاني وبجلة خشب وقادوس ويحصرها حدود اربعة انتهى من قبلى الى  
الدرب الشارح المعروف بدرب ابي منصور ومن غرب ينتهي ايضا الى الطريق  
الشاذى وبعده بابها يفتح فيه ومن شرق ينتهي الى منزل ملك السيد احمد بن فراج بن عبد الله  
ومن يشركه قبل القسمة ومن بحري ينتهي الى منزل ملك السيد بدر بن محمد بن بدر  
حياترون يشركه قبل القسمة وانى استحق بسبب الوصية المذكورة وقبولى لما بعد  
الموت قيراطين وعشر قيراط من اربعة وعشرين قيراطا في جميع ما يورث عن جدى  
المذكور وانى كنت استولى هذين القيراطين والعشرين قيراطا من ايجار الطاحونة والمنزل  
المذكورين بالقسمة مع خاتنى هذه المدعى عليها وباقي الورثة بعد وفاة جدى بعد اترافهم  
وتصديقهم لي بالوصية من جدى وو ضعت يدي على استحقاقى ومكنت على ذلك  
مدة من الاعوام وفي سنة ١٢٨٥ هـ لي بيني وبين خاتنى هذه عداوة فحدثت وصيتى  
ومنعتنى من استحقاقى ووضعت يدها عليه غصبا بغير وجه حق ومتعرضة لي في حقى  
واطالما ارفع يدها عن استحقاقى في المنزل والطاحونة المذكورة بسبب الوصية  
المذكورة لا حوزة لنفسى واسأل جوابها عن ذلك فقلت قطرة المذكورة فاجابت بوضع  
يدها بسبب الميراث على المنزل والطاحونة المذكورتين بالحدود المذكورة وان والدها فراج  
ابن يونس المذكور توفي عنها وعن الورثة المذكورين ولا وارث له سواهم وان المنزل  
والطاحونة هما ملك لوالدها وانكرت الوصية والاقرار والقسمة المذكورة فطلب من  
نمريفة المذكورة دينية تشهد لها طبق دعواها فاحضرت كلاما من الرجال العقلاء  
الرعيدين السيد بدر ابن المرحوم السيد محمد بن بدر بن جوده حياترون والسيد مصطفى بن  
المرحوم السيد حسين بن ابراهيم ومحمدا الملقب بالمهمي ابن مبارك بن عبادى الجميع  
من استنابا لية استماع شهادتهم فشهدوا في وجه الخصم بعد ان استشهدوا عقب  
الدعوى والانكار المذكورين بقول كل منهم بانقراده ان هذه المدعى المرأة  
شريفة بنت على مصطفى الواصلى استحق بسبب الوصية المذكورة في الدعوى الصادرة  
لها من جدها المرحوم فراج بن يونس بن احمد والدامها المتوفاة وقبولها الوصية بعد  
الموت قيراطين وعشر قيراط من اربعة وعشرين قيراطا في جميع ما هو موروثة عن جدها  
المذكور وانها كانت تستولى على المحصة المذكورة من ايجار الطاحونة والمنزل  
المذكورين بالقسمة مع خاتمها هذه المدعى عليها المرأة قطرة وباقي الورثة المذكورين من  
بعد وفاة جدها مع اترافهم وتصديقهم لها بالوصية المذكورة من جدها ومكنت

على ذلك مدة من الاعوام الى سنة ١٢٨٥ هـ فصل بينها وبين خاتمها هذه عداوة فحدثت  
وصيتها ومنعتها من استحقاقها ووضعت يدها عليه غصبا بغير وجه حق وحدد كل من  
هؤلاء الشهود المنزل والطاحونة المذكورتين طبق الدعوى وان المرحوم فراج بن يونس  
ابن احمد بن منصور المذكور توفي عن ورثته وهم ابناؤه احمد وسليمان الملقب بيونس  
وبناته فاطمة وزينوبة وبسمة وقطرة هذه المدعى عليها وشريفة المتوفاة عن ابنتها  
ابى بكر بن ابراهيم بن عيسى واخته شقيقة وورثة وعن زوجها شريفة بنت ابراهيم  
وعن شريفة هذه الوصى لها بالمحصة المذكورة وانحصار ورثتهم ولا وارث له سواهم  
هذا ما شهد به الشهود المذكورون وطابقت شهادتهم دعوى المدعىة وقبول شهادتهم  
قد اعذر هذه المدعى عليها فيهم فلم تبد طعننا شرعا فز كواسر اثم طلبت تزكيتهم علنا  
من هذه المدعىة المذكورة فاحضرت ثلاثة ورث كوا الشهود وعلانية فصار الحكم الشرعى  
بوجهه المهر والمرعى على الشيخ فراج بن يونس بن احمد بن منصور المذكور بثبوت  
هذه الوصية المدعى بها عليه بحضور من ناب عنه من الورثة بنته المرأة قطرة هذه المدعى  
عليها المذكورة وجب الاقرار والاعتراف الصادر من الورثة بالبرهان الشرعى وبمنع  
تعرض هذه المدعى عليها المرأة قطرة المذكورة الى المرأة شريفة هذه المدعىة  
المذكورة في المحصة البالغ قدرها قيراطين وعشر قيراط من اربعة وعشرين قيراطا في  
المنزل والطاحونة المذكورتين كورين المحدودين الموصوفين بما في ذلك آلة الطاحونة السابق  
ذكرها وفي بقية تركتها الشيخ فراج المذكور دفع يدها هذه المدعى عليها عن المحصة المذكورة  
وتسليمها الى هذه المدعىة المرأة شريفة المذكورة كوردة الموصى لها حكما صحيحا شرعيا  
مستوفيا شرائطه واركانه الشرعية وانقسم الامر في ذلك بحضور هذه المدعىة والمدعى  
عليها ومن ذكرفيه (اجاب) بالاطلاع على الاعلام المهر من قاضى ولاية اسنا  
المؤرخ ٥ شوال سنة ٨٧٠ وجد فيه قصور من جهة التحديد في العقار المدعى به  
في الدعوى والشهادة حيث ذكر في بعض حدود المنزل وبعضه ينتهي الى منزل  
ملك عثمان ابن الحاج رفاي بن عمرو ومن يشركه قبل القسمة ومن شرق ينتهي  
الى منزل ملك السيد عبد المولى بن احمد بن سليمان ومن يشركه قبل القسمة وبعضه  
الى منزل ملك الشيخ محمد بن سليمان بن عبد السلام ومن يشركه قبل القسمة وفي  
بعض حدود الطاحونة ومن شرق الى منزل السيد احمد بن فراج بن عبد الله ومن يشركه  
قبل القسمة ومن بحري الى منزل ملك السيد بدر بن محمد بن بدر حياترون ومن يشركه  
قبل القسمة ولابد كرا هذه التركة بالميراث حتى يكون جاريا على احد القوانين  
المذكورين فيما لو ذكر في الحذل يقى الملك ورثة فلان قيل لا يكفي اذ الورثة مجهولون  
منهم ذوقرض وعصبة وذورحم جهالة فاحشة وقيل يصح ذكره لانه من اسباب  
الاعتراض فاشركه بغير الميراث ولا يجوز التصريح بجهة التحديد مع ذكر اسم احد



الشر كما بغير الاثر والاحتمال المذكور وهو جود في هذه الحادثة فلا يجوز بمهمة التعديد  
انهم لو كتب في التعديد لزيق دار من تركه فلان يصح هذا كما في الانقروية من الباب  
الثاني في دعوى العساق والضيعة الخ وحينئذ في قضى ارجاع الاعلام لهله لا يصح  
المحدود المذكور في الدعوى والشهادة ثم يجري الحكم على الوجه الموضح بهذا الاعلام  
ومتى حصل كذلك وشهدت الشهود شهادة مطابقة للدعوى وتحقق الاشارة في الدعوى  
والشهادة للدعوى به يكون الحكم صحيحا ولا اعتبار بما زعمه الهكوم عليها والله تعالى اعلم  
(سئل) بافادته وارده من مجلس الاحكام في ٢٩ ذي الحجة سنة ٨٨ مضمونها هذه الافادة  
وردت من مجلس شيوخ ومهاة الاعلام واوراق متعلقة بمادة ديون مدعي بها على تركه  
شخص يسمى احمد اسمعيل وكان قاضي سبوط طالب الاستفتاء منها من حضرة  
مفتي الاحكام وأوضح ما أو ضعه من النصوص ومع تكرار المكاتبة ما كان يصير  
الاتفاق وأخيرا القاضي الموصوفه ونائبه اعطيا افادة راغبين بها الحالة النظر في تلك  
المادة على حضرتهكم للاطلاع على ما قيل من كل طرف والافادة بما فيه رفع الاشكال  
ولذلك اقتضى شرحه لحضرتهكم والاوراق المتعلقة بتلك المادة مرشلة كي بعد الاطلاع  
على ما اشتملت عليه نسكم بالافادة عنه ليجري مقتضاه ومضمون الافادة المعطاة  
من القاضي والنايب المذكورين الواردة في ١٠ ذي القعدة سنة ٨٨ صار معلوما  
ما توضح بشرح المديرية المسطر على احدى الاوراق رقم ٢٨ شوال سنة ٨٨ والحوال  
أنه قد صار الاطلاع على افادة حضرة مفتي الاحكام المؤرخة في ١٣ لسنة تاريخه  
التي رد بها افادتنا بحجة الاعلام المهر من هذا الطرف رقم ١٢ ذي القعدة سنة ٨٦  
في قضية تدعى قرشلي بكير اغا على حضرة وكيل المديرية الوكيل عن بيت المال بان  
نمر بوطلي احمد اسمعيل من جماعة سمرسوارى رفاي اغا توفى لاعتن وارث سوى بيت  
المال والمدعى بدمته مبلغ مائة من النقد أقرضه له من ماله وعين جنسه وقدره  
ووصفه واستهلكه المتوفى في مصالحه وصار دينه له محلا في ذمته الى موته وله تركه  
فيها وفاء لدينه وطالب المدعى عليه بذلك ولا تنكاره دعواه برهن عليها بشاهدين شهد  
كل منهما في وجه المدعى عليه بلفظ أشهد بان احمد اسمعيل المذكور توفى ولا يعلمان  
له وارثا مستحقا لتركته سوى بيت المال وبذمته لبكير اغا هذا المدعى على وجه القرض  
الشرعي مبلغ النقد الذي ادعاه المدعى وعين جنسه وقدره ووصفه ولم يبد المدعى عليه  
فيه ما قادح او زكيا وحلف المدعى اليمين وقضى له بالمبلغ المشروح في تركه المتوفى  
وبعرض صورة الاعلام على حضرة مولانا مفتي الاحكام ناقضه بان ما تضمنه هذا  
الاعلام غير صحيح ولا واقع وموقعه الشرعي لعدم صحة شهادة الشاهدين المأموه من ذكر  
ان المقرض أقرضه المبلغ المذكور من ماله الخاص به وانه استهلكه كذا كذلك  
في الدعوى وبورود منا قضته المذكورة البيناراجعنا ما يدين من الكتب فوجدنا في

الخاتمة وغيرها ان دعوى الدين تصح ببيان القدر والجنس والصفة وفهمنا منها ان  
تصريحهم بان مدعى القرض يذ كفي دعواه انه اقترضه من مال نفسه وان المقرض  
استهلكه ايسر لسكون ما ذكر شرط الصحة الدعوى بل الاول لرفع احتمال انه اقترض  
مال غيره والثاني ليكون ما يدعيه دينيا باجتماع الائمة الثلاثة ووجه كون ما ذكر ليس  
شرطا في الصحة تصريحهم بان مدعى الدين لا يجبر على بيان سببه كالقرض مثلا فاذا لم  
تتوقف دعواه على ذكرانه قرض بل تصح بدون ذكره لا تتوقف على كونه اقترضه  
ماله وانه استهلكه ووجدنا أيضا ان مدعى الدين لو بين سببا كالقرض وشهد به  
الشهود مطلقا قبل في الصحيح واذا ثبتت بلاذ كرا سبب فاولى مع ذكره وعدم ذكرانه  
اقترضه ماله وانه استهلكه وبقرير الافادة بمساذ كرو عرضها على حضرة الاستاذ  
مفتي الاحكام رد بها أيضا بالافادة المؤرخة أعلاه وصورتها المصرخ به في حواشي  
الدر المختار وغيرهما من كتب المذهب المعتبرة ان دعوى القرض لا بد فيها من ذكرانه  
اقترضه كذا من مال نفسه وبدون ذلك لا تصح دعواه ولا تسمع ولا يستل عنها الخصم  
قال في الهندية ويذ كفي في دعوى القرض انه اقترضه كذا من مال نفسه اه وفي  
الانقروية ويذ كفي القرض ان المقرض أقرضه من مال نفسه بجواز اقراضه وكالة  
فيه كونه صغيرا ومعه الاملاك المطالبة بالاداء ويذ كرا أيضا انه قبضه وصرفه ليصير دينيا  
بالاجماع ومثله في رد المختار وما في الخاتمة من ان دعوى الدين لا يشترط فيها ذكر  
السبب بنى على احدى روايتين والرواية الاخرى تشترط بيان السبب وهي المنقولة  
عن الهيظ ومثو عليها في التنوير وغيره قال في الهندية ويذ كرا سبب الوجوب فلو  
ادعى عشرة أفرقة حنطة ديناء عليه ولم يذ كراى سبب لا تسمع الى أن قال ومحل الخلاف  
المذكور في غير دعوى القرض فانهم ذ كروا حكمه مستقلا وشرطوا فيه ان يقول  
المدعى انه اقترضه من مال نفسه وهذا الشرط مجمع عليه بين علماء انا قاطبة وشرطوا  
فيه أيضا ذكرانه استهلكه وهذا على قول أبي يوسف وحيث ان شهادة الشاهدين  
لم يكن فيها ذكر أن المقرض أقرضه من ماله تكون الشهادة غير مقبولة فلا يصح  
الحكم بها هذا ما أفاده حضرة والمحال ان مانقوله عن الهندية والانقروية ورد المختار من  
ان مدعى القرض يذ كفي دعواه انه اقترضه من ماله وانه استهلكه ايسر فيه تصريح  
بان ذلك شرط الصحة الدعوى ومقاله من أن ما في الخاتمة احدى روايتين والرواية  
الاخرى تشترط بيان السبب وهي المنقولة عن الهيظ خلاف المصريح به فيم الان  
ما في الخاتمة في دعوى النقود وما في الهيظ في دعوى المكيل والاولى لا يشترط فيها  
بيان السبب كما في الحادثة والثانية يشترط وعبارة الهندية عن الهيظ نفي ذلك  
ولفظها كما في اول الفصل الاول من الثاني في الدعوى ان كان المدعى به دينيا ذكرانه  
يطالب به كذا في الكافي ولا تصح الدعوى فيه الا ببيان القدر والجنس والصفة



هكذا في فتاوى قاضي خان فان كان مكيا لا فاعنا تصح الدعوى اذا كان المدعي بنفسه  
 انه حنطة او شعير فان ذكر ان حنطة يد كرتوها التماسية او برية خريفة او ربيعية  
 وصفتها ببيضاء او حمراء وقد رها بالكيل فيقول كذا قفيز او يد كذا قفيز كذا لان القنزان  
 تتفاوت في ذاتها كذا في الذخيرة ويد كرسب الوجوب كذا في المحيط فلوا دعي عشرة  
 اقة رقة حنطة ديناعليه ولم يد كرسب لا يصح كذا في خزنة المفتين اه واصرح من  
 ذلك ما في أوائل دعوى البحر حيث قال ولم يشترط المصنف بيان السبب وفيه تفصيل  
 فان المدعي دين لم يشترط والقاضي ان يساله عن سببه فان لم يبين لا يجبر كما في الخاتمة  
 وان المدعي مكيا فلا بد من ذكر سبب الوجوب باختلاف الاحكام باختلاف الاسباب  
 اه ونحوه في هذه المناظر عند قول الاشياء لا يلزم المدعي بيان السبب الا في المثليات  
 ودعوى المرأة الذين على تركه زوجها اه حيث قال حاصل الاولى ادعي مكيا ففيه  
 لا بد من ذكر سبب الوجوب الخ فهذا تصرح بان دعوى النقود تصح ببيان الجنس  
 والقدر والصفة ولا يشترط بيان السبب ودعوى المكيات يشترط في جميعها ما ذكر  
 وبيان السبب وليس هناك اختلاف في الرواية على ان هذا كله في دعوى المدعي  
 وليس الكلام فيه لانه بين جنس ما ادعاه وقد رده ووصفه وسبب وجوبه له وهو  
 القرض وأنه اقترضه من ماله وان الميت استهلكه في مصالحه ولا نزاع في صحته ابل  
 الكلام في شهادة الشاهدين فانهم اوان بينا السبب كذلك الا انهم لم يدكر ان المدعي  
 اقترض ماله وان المتوفى استهلكه في مصالحه وقد ذكره في افادته ان علماء  
 المذهب قاطبة اجمعوا على ان شاهد القرض لا تقبل شهادته الا اذا شهد بان اقترضه  
 من ماله والحال ان المصريح به في المعبرات من كتب المذهب التي بايدينا ان الشاهد  
 بالقرض تقبل شهادته وان لم يدكر انه قرض فضلا عن ان يدكر انه اقترضه من ماله  
 على الصحيح كما في شهادات الهندية آخر الفصل الاول من السابغ ونصه ذكر في شهادات  
 المحيط اذا ادعي الدين بسبب القرض وما أشبه ذلك وشهدوا به بالدين المطلق كان  
 شمس الاثني الاوز جنس يدق قول لا تقبل هذه الشهادة وذكر في فتاوى قاضي خان  
 والصحيح انها تقبل الى ان قال وفي هذه المسئلة تنصيص على ان دعوى الدين بسبب اذا  
 شهدوا به مطلقا تقبل وذ كرسب ليس بشرط وبه كان يقتضي ظهير الدين المرغيناني  
 كذا في الفصول العمادية اه ونحوه في الانقروية أوائل الثامن في الشهادة ونصه  
 ادعي على آخر ديننا بسبب وشهدوا به بالدين مطلقا تقبل وأما بخاري باجمعهم اجابوا به  
 اه ونحوه في هذه المناظر عن الخزنة والولو الجنية ونصه ولم يدكر المصنف حكم الشهادة  
 ببيان السبب قال في خزنة الاكمل قال الفقيه في شهود وشهدوا بشئ يقضي بشهادتهم  
 اذا كانوا عدولا وان لم يبينوا السبب ثم قال وفي الولو الجنية واذا شهد الشاهدان بين  
 يدى القاضي على رجل بمال ليس للقاضي ان يسألهم عن السبب اذا كانوا عدولا الا

اذا وقعت الرية في نكاح يكون الراي للقاضي اه ونحوه في دعوى الخاتمة ونصه اذا  
 ادعي ديننا بسبب فشهد الشهود بالدين المطلق قيل لا تقبل شهادتهم والصحيح انها تقبل  
 اه ونحوه في الفصولين من الحادى عشر ونصه لو ادعي بسبب القرض وشهدا انه اقر  
 ولم يدكر سبب القرض تقبل اه ونحوه في رد المختار من باب الاختلاف في الشهادة  
 عند قول المتن فلوا دعي ملكا مطلقا فشهدا بسبب قبلت وعكسه لا اه فانه استثنى  
 من قوله وعكسه لامسئلة دعوى القرض فهذه المعبرات ناطقة بقبول شهادة من  
 شهد بالدين المطلق وان ادعاه المدعي بسبب القرض واذا قبلت بالدين المطلق فاولى مع  
 بيان انه قرض كفى في الحادثة وان لم يقل ماله ولرد حضرة مفتى الاحكام الاعلام  
 المذكور مع وجود هذه النقول حصلت لنا حيرة فالتفتنا من حضرة زوالها فافادنا  
 حضرة به عالى يشف منا الغاييل ولبقاء الحيرة لنا سطرنا النقول المذكورة وحصل  
 الاعلام والرد ونزوم عرض ذلك على من بنور تحقيقاته من غيايب الظلمات نستهدى  
 حضرة استاذنا شيخ الاسلام سيدى محمد العباسى المهدي لازالت تحقيقاته للشبه رافعة  
 وتديقاته للشكالات واقعة وما يفيد به حضرة الاستاذ المشار اليه يكون العمل به  
 والمقول عليه (اجاب) قد صار الاطلاع على الاوراق الواردة لهذا الطرف مع افادة  
 المجلس بتاريخ ٢٩ ذى الحجة سنة ٨٨ ومن جملتها الاعلام المؤرخ ١٢ ذى القعدة سنة  
 ٨٦ المتضمن بروت ما ادعي به قرشلى با كبر أغام من دين القرض على تركه خربوطلى  
 احمد اسمعيل والمناقضات والاجابة الحاصلة في هذه المسئلة من حضرة مفتى الاحكام  
 وحضرة قاضى ونائب مدير ية سيوط واخير انحرر منهما افادة مؤرخه ١٠ ذى القعدة  
 سنة ٨٨ محتوية ما آل جميع ما قيل في هذه المسئلة من المناقضات والاجابة وفي آخرها  
 طلبا عرض ذلك على هذا الطرف وبذلك وردت افادة المجلس المحكي تاريخها أعلاه  
 والافادة عن ذلك ان ما ذكره حضرة القاضي والنائب المذكورين من انه بمراجعة  
 المكتب وجد في الخاتمة وغيرها ان دعوى الدين تصح ببيان القدر والجنس والصفة  
 وفهما منها ان تصرحهم بان مدعي القرض يدكر في دعواه انه اقترضه من مال نفسه وان  
 المقرض استهلكه ليس ليكون ما ذكره شرطاً للاحقة الدعوى بل الاول لرفع احتمال انه  
 اقترض مال غيره والثاني ليكون ما يدعيه ديناً باجتماع الاثمة الثلاثة ووجه كون ما ذكر  
 ليس شرطاً لاحقة تصرحهم بان مدعي الدين لا يجبر على بيان سببه كالقرض مثلاً فاذا لم  
 تتوقف دعواه على ذكر انه قرض بل تصح بدون ذكره لا تتوقف على كونه اقترضه ماله  
 وانه استهلكه ووجدنا أيضاً ان مدعي الدين لو بين سبباً كالقرض وشهد له الشهود  
 مطلقا تقبل في الصحيح واذا قبلت بلاذ كرسب فاولى مع ذكره وعدم ذكره اقترضه  
 ماله وانه استهلكه ثم ذكر ان ما نقله حضرة مفتى الاحكام عن الهندية والانقروية  
 ورد المختار من ان مدعي القرض يدكر في دعواه انه اقترضه من ماله وانه استهلكه



ليس فيه تصريح بان ذلك شرط لصحة الدعوى غير مفيد لا لغيره ولا لغيره بل ما ذكر يفيد اشتراط ذلك في دعوى القرض وما جاء به الا على عدم كون ذلك شرطا حيث قال بل الاول رفع احتمال انه اقترض مال غيره ودليل على تقييد ما ادعيه ان رفع الاحتمال في الدعوى من جهة شروطها فلا يفيد ولا يترتب على صحة دعوى الدين بلا بيان السبب في القول بها صحة ما ادعى به من سبب القرض بلاذ كانه من مال المقرض لو جرد الاحتمال المذکور مع التصريح بالقرض مع عدم ذكر كونه من مال المقرض وعدم ذلك عند عدم ذكر سبب مخصوص مع تنوع الاسباب وقوله ان المصريح به في المعتبرات من كتب المذهب ان الشاهد بالقرض قبل شهادته وان لم يذكر كانه قرض فضلا عن ان يذكر كانه اقترضه من ماله على الصحيح كافي في شهادات الهندية آخر الفصل الاول من السابعة ونصه في شهادات الهيئته اذا ادعى الدين بسبب القرض وما أشبه ذلك وشهدوا له بالدين المطلق كان شمس الاثني الا وزجندى يقول لا تقبل هذه الشهادة وذكر في فتاوى قاضي خان والصحيح انها تقبل الى ان قال وفي هذه المسئلة تنهيه على ان دعوى الدين بسبب اذا شهدوا له مطلقا تقبل وذكر السبب ليس بشرط وبه كان يفهم ظاهر الدين المرغيناني كذا في الفصول العمدية اه وتعمده في الانقروية اوائل الثامن في الشهادة الى آخر ما نقله من عبارة رد المحتار ثم قال واذا قبلت في الدين المطابق فالولي مع بيان انه قرض كافي في الحادثة وان لم يقل من ماله لا يفيد ايضا اذ هو خروج عن الموضوع اذ موضوع ذلك في الدعوى بالدين مع ذكر السبب والشهادة بالدين المطابق وهذا ليس كذلك اذ الموضوع ان الدعوى في دين ذكر سببه انه قرض والشهادة كذلك وقد علمت اشتراط ذكر كانه من مال المقرض لرفع الاحتمال المذکور من غير ذكر خلاف واشتراط ذكر الاستهلاك على قول أبي يوسف كما استفيد من اجوبة حضراتهم ورفع الاحتمال كما يشترط في الدعوى يشترط في الشهادة وبالجملة فالفهم من عباراتهم انه مع ذكر سبب القرض يشترط ذكر ما يرفع الاحتمال المذکور نعم لو ادعى في المناقشة ان ذكر الشاهد ان يذمة فلان فلان المدعى على وجه القرض الشرعي مبلغ القرض الذي ادعاه وعينا جنبه وقدره ووصفه ان ذلك مفيد لرفع الاحتمال المذکور بواسطة قولها بذهمه للمدعى على وجه القرض اذ لا يكون ذلك بذهمه المدعى عليه للمدعى على وجه القرض الا اذا كان القرض من مال المدعى وبما يكون له وجه اذا العبرة للعاني دون الالفاظ والمدار على رفع الاحتمال مع قبول البحث في ذلك فمع ذلك وكون الفقه نقلي لا يجزم بما ذكره حيث اشبه الحال فلا مانع من اعادة تلك الاوراق لحضرة القاضي والنائب المذکورين وبحضور المدعى وشاذه والمدعى عليه لذكر في الدعوى والشهادة قبض القرض لتصريحهم بكون ذلك شرطا ايضا وصرح الشاهدان المذکوران في هذه الحادثة ان القدر الذي شهد به قرضا

ربيع الثاني سنة

ومن مال المدعى يزول الاشكال ويحصل الحكم بلا اشتباه ولا مانع من ذلك اذ شهادتهما الاولى لا تناقض ذلك بل هي قريبة منه مع الاجمال وقد صرحوا بان تعيين المقتول وتعيين المطلق يتحقق من الشاهد ولو بعد الافتراق كما ذكره في شهادات الانقروية من الثاني فيما يقبل من الشهادة وفيما لا يقبل وذكره في شهادات الخانية ايضا في فصل من لا تقبل شهادته للهمة هذا ما ظهر لي الا ان والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس الاحكام بافادته الواردة في سنة ٨٩ مضمونها الاعلام الشرعي وما معه من الاوراق التي حضرت من السودان تشمل على قضية قتل شخص يسمى راضيا شرف الدين بمديرية كردفان من آخر يدعى دفع الله حاد محكوم فيها من قاضي كردفان بالقصاص من القاتل المذکور بمقتضى الاعلام الصادر في القضية الذي باطلاع مفتي السودان عليه وعلى هذا كره التحقيق اشرعى الاعلام بما تراءى له من الشبه التي بسقط بها عنه القصاص ويجب عليه الدية وطلب تحرير اعلام آخر بالدية لوجود الشبه المذكورة وانتوقف قاضي المديرية في ذلك ورغبته الاحالة على حضرة مفتي الاحكام قد صار اطلاع حضرة مفتي السودان على ما توضح من الطرفين فاذا بجهة الحكم وان ما قاله مفتي السودان من لزوم تحرير اعلام آخر بالدية لوجود الشبه التي ظهرت من المذاكرة غير موافق ومع هذا فان مفتي السودان قال بان ما ظهر له قد افاد عنه أولا وما دام حضرة مفتي الاحكام بافادته واقعة الاعلام فيكتفي به وقد روي بالاحكام احالة رؤية ذلك على حضرة تكم واقتضى تحرير رأيكم بالافادة (اجاب) بالاطلاع على ما تضمنته اوراق هذه القضية التي من جاتها الاعلام المحكي عنه بافادته المجلس المؤرخ ٢٢ ربيع الآخر سنة ٨٦ المخر من قاضي مديرية كردفان المحكوم فيه بالقصاص على دفع الله حاد باقراره بالقتل العمد مع طلب ورثة المقتول جميعا ذلك وما افاده حضرة مفتي السودان وحضرة مفتي الاحكام تراءى انه لا حاجة الى اعادة الاعلام ولا يقدح في صحته ما تضمنه جواب القاتل المسطر في المذاكرة في غرة ربيع الآخر سنة ٨٦ لاسيما مع عدم ذكر ذلك من القاتل لدى القاضي وقت الخصومة وافادة القاتل المذکور في جوابيه الاخرين المؤرخين شعبان سنة ٨٦ المسطر في المذاكرة بانه لا دليل له على ما ذكره مطلقا ولا شهاده وله ولذا تقرر وقت الخصومة والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس الاحكام بافادته مؤرخة ٤٠ سنة ٨٩ حاصلها فيما سبق كان تقدم من حكم مديرية السودان الى الاحكام اوراق قضية قتل شخص يسمى عثمان ولد الزاكي القاتل له شخص يسمى جاد الله معسومة دعواه من ابراهيم بن مديرة سنا ووفير وعلى الماذون من قبل المحكم دار حين ذلك في مواد المقتولين الذين لا وارث لهم بناء على توكيل المحكم دار في ذلك بمقتضى أمر عال وصدر في الاعلام شرعى من قاضي المديرية بالحكم على القاتل بالقصاص ولما تحولت رؤية الاعلام على حضرة مفتي الاحكام السابق وهو السيد علي البقلى



اذا بدعده وافقه شرعا لعدم ثبوت وكالة المدير شرعا وان يصير رده على قاضيه  
ليست وفيه على وجه صحيح ويذكر أن حضرة المدير لم تثبت وكالة شرعا عن سعادة المحكم  
في الدعوى بثبوت قتل من لا وارث له يعني أنه لا بد من شهادة الشهود بالوكالة عن  
سعادة المحكم اذ يصير المدعي خصما في ثبوت القصاص فتدبر من الاحكام للحكمادارية  
بالاستيفاء وردت اليها القضية وبمخاطبة قاضي المدير بينهما اوضحه حضرة المفتي  
اعطى افادة على الاعلام بضمون ان السادة المحققين اجازوا الضرورة العمل بالخطوط  
ككتاب الامان ومجلات القضاة الماضين حتى انهم صرحوا واجازوا العمل بالخطوط  
اوامر السلطنة نظر الصيانة لئلا يهدم امكان التزوير في ابل ذكروا عندالة كلام على خط  
الصراف والسمسار والبيع ماصورته بل مثله كل ما جرت العادة به فيدخل فيه ما يكتبه  
الامراء والاكابر ونحوهم ممن يتعدوا الاشهاد عليهم ثم فاذا كتب وصولا أو صكا وختمه  
بختامه المعروف فانه في العادة يكون حجة عليه الى ان قال فينبغي القول بأنه يلزمه وان لم  
يعترف به أو وجد به سده وانه قد قضى ما في الختي انه يلزمه أيضا لا بالاعرف ومع القول  
بالاشهاد باثبات تو كيل سعادة المحكمادارية حضرة المدير فابن الشهادة التي تثبت صحة  
توكيل ولي النعم لحضرة المحكمادارية مع انهم جميع وكلا عن سعادة ولي النعم ووكيل  
الوكيل وكيل من الاميل حسب المنصوص شرعا فاذا اعتمد الامر العالي بتوكيل  
سعادة المحكمادارية بزيادة الى صحة توكيل المدير وما هي في الجميع الا باوامر صونية  
معتمدة بحيث ان العلة الصيانة والضرورة فيه ما ظاهرة صار الاعتماد وجرى الحكم  
الشرعي الى ان قال عن طلب ارشاده بالنصوص الصريحة الفصحى بما يعتد به في  
اوامر المحكومة وماذا ورد الاعلام بافادته من مجلس استئناف السودان لاطلاع حضرة  
مفتي الاحكام عليه والافادة بما يترامى وباحالته على حضرة مفتي الاحكام الا ان افاد  
شرحا عليه بضمون ان ما افاده حضرة مفتي الاحكام السلف من ان ما تضمنه الاعلام  
غير موافق لعدم ثبوت وكالة المدير عن سعادة المحكمادارية شرعا هو الماعول عليه وما  
افاده القاضي جوابا عنه غير مفيد لان المصريح به في المعبرات عدم العمل بالخط الا في  
مسائل ليست هذه منها والالزام شرعا بهذا الاعلام على قاضيه وبعد ثبوت وكالة  
المدير شرعا عن تلك الخصومة في قتل لا وارث له سمع الدعوى منه ويحكم بوجوبها  
ولا يكتفي في ذلك بمجرد الخط بل لا بد من ثبوت وكالة المرما اليه شرعا عن سعادة  
المحكمادارية في ذلك كما انه لا بد من ثبوتها أيضا عن سعادة ولي النعم بالوجه الشرعي فرؤى  
بالاحكام احالة النظر في ذلك وفيما يصير اجراؤه في هذه المحادثة وما يماثلها على حضرة المحكم  
واقضى تحريره ومرسل من مائة الاعلام المذكور بما عليه من شروح القاضي  
وحضرات المغاتي تؤمل الافادة (اجاب) وردت افادة المجلس المؤرخة ٤ ش سنة ٨٩  
والاعلام المرفوق بها والافادات المطروقة عليه المحكي بضمون ذلك بافادته المجلس

المذكورة

المذكورة والافادة عن ذلك انه بالنسبة لموضوع هذه المحادثة لا يحتاج الحال الى صحة  
الدعوى وتحقق الوكالة نظر الاقرار القاتل بالقتل العمد المترتب عليه وجوب  
القصاص بطلب من له حق الاستيفاء من قاتل قاتل لا وارث له وهو سعادة ولي الامر  
أو الصالح على مقدار الدية الشرعية أو كثيرا اقل ولا العفو بلا توقف على حكم القاضي  
مع اقرار القاتل بذلك واما الحكم في القضايا المماثلة له ذه مع الانكار فافاده حضرة  
مفتي الاحكام السلف والخلف من لزوم اثبات الوكالة بالبينة فوافق شرعا وهو الذي  
عليه العمل والماعول والله تعالى اعلم (سئل) من طرف المجلس الخصوصي عن  
اعلام محرر من قاضي بني سويف محكوم فيه بالقصاص حين نظر القضية بمجلس بني  
سوييف المذكور ونظرت القضية سياسية أيضا وصرح عنها مضبطة من مجلس الاحكام  
بالتنفيذ بما لمعية السنية وقع اشتباه في هذه القضية فاحيل النظر فيها لغير رسمي على  
المجلس الخصوصي للتحقق عن افادته الاعلام المذكور لحضرة الشيخ عبد الرحمن  
البحراوي من أعضاء المجلس الخصوصي الذين بمقتضى المساعدة اعلى النظر في الاحكام  
الشرعية للنظر فيه وكما يظهر له من التخلل أو غير ذلك بكتاب جوابا على ما افاده  
يا في الجواب كما يعلم بضمون الاعلام المذكور من هذا الجواب أيضا (اجاب)  
بمطالعة هذا الاعلام المحرر من قاضي بني سويف المؤرخ ١٥ رمضان سنة ٨٥  
المصدق على صحته من حضرة مفتي مجلس بني سويف وحضرة مفتي مجلس استئناف  
قبلي وحضرة مفتي الاحكام سابقا المحكوم فيه بالقصاص على عبد الشافي مصطفى  
بسبب قتله حسينا الخشت بن خشت بن جابر هذا بعد تقدم الدعوى الشرعية العجيبة  
الواضحة من اولياء القاتل المحاضر لدى القاضي مع المدعي عليه المذكور بمجلس  
بني سويف على عبد الشافي المدعي عليه المذكور وطالبهم القصاص منه بسبب  
ذلك بالمجلس المذكور في تاريخ القضاء والشهادة الشرعية الموافقة للدعوى شرعا  
بعد سؤال الخصم المذكور عن القتل المدعي به المرقوم وانحصار ارث المقتول فيهم  
وانكار المدعي عليه القتل بعد اعتراقه بالنسب و ثبوت الوفاة وانحصار ارث المقتول  
فيهم وانه سليل الشهود سماعا باطلا عن الخصم المذكور في أحد الشاهدين بأنه خادم  
اعلى وحسن ولدى المتوفى ويأكل ويشرب من عندهما وهم تصديق المدعين والشاهد  
المذكورين على ذلك وتعر يف الطاعن بأنه ليس عنده من يثبت له ذلك  
لم يظهر في فيه ما يوجب الخالي شرعا وبالتامل فيما كتب في خصوص هذا الاعلام  
من خلاف هؤلاء المشايخ الاعلام مما يقتضي عدم تمامه وبطلانه لم يظهر لي موافقه  
شرعا في هذه المحادثة فقول حضرة المحكم المسطور بهذا الاعلام غير تام اذ لم يذكر فيه  
المحكوم له بل الذي فيه قد حكم على عبد الشافي المذكور بالقصاص مع ان ذكر المحكوم  
له والمحكوم عليه والحاكم والمحكوم به وطريق الحكم لا بد منه وبفقد واحد منها يفقد



الحكم وبذلك يعرف بطلان المحضر كما أوضحه خير الدين في جواب سؤال من حضر خال  
عن بعض هذه الامور وحينئذ فلا تكون الشهادة المذكورة معتبرة شرعا في كونها  
حجة شرعية لعدم اتصال القضاء الصحيح بها غير مسلم لان المحكوم لم يعلم بمعلومون  
ومذ كرون في هذا الاعلام نفسه يلا في الدعوى والشهادة مع الاشارة اليهم فيها  
وطالبهم القصاص من المدعي عليه حسب المسطر بالاعلام المذكور فلا حرية في أن  
حكم القاضي بالقصاص من المدعي عليه حكم لم يداهية فقد حكم القاضي حكمه  
بالقصاص لم يعلم بدهاة بقوله وبما قضى ذلك قد حكم على عبد الشافي المذكور  
بالقصاص والاستدلال بما كتب في بعض محاضر الخيرية من خال المحضر بخلافه عن بعض  
أطراف القضية المحكمية غير مفيضة لان موضوع ذلك في المحضر الذي لم يذكر فيه  
المحكوم له مثلا أصلا ولم يتعرض له وهنا بخلاف ذلك كما علمت وبذلك لم اتصال  
القضاء الصحيح بالشهادة وكذا قوله وايضا كان الواجب شرعا عدم قبول شهادة  
الشاهد المظنون فيه بالطعن المذكور في هذا الاعلام حتى يتبين للقاضي خلاف  
الطعن المذكور أو يبرهن المدعي على كذب الطاعن من الامعان نص عليه في خزنة  
المفتين كما نقله في الهندية الخ لا يصلح ذلك دليلا ولا قائل به أصلا لما يلزم عليه من قبول  
شهادة النفي لان اثبات خلاف الطعن المذكور في الاعلام يكون أحد الشاهدين  
خادما أو ياكل ويشرب أو اثبات كذب الطاعن هو عين اثبات عدم ذلك ونفيه على  
رأي حضرة الكاتب وقد أجمع الفقهاء قاطبة على عدم قبول شهادة النفي وعدم  
اعتبارها ولم ترا حداثا صرح أو اشار بذلك في مثل هذا الموضوع ولم يجز العمل بشئ  
من ذلك أصلا من ضائر قضاء المسلمين ولم يقل به أحد من معاصريهم ولا حضرة  
الكاتب أيضا في قضية من قضايا السابقة ولا في كتابته على اعلام أو فتوى لا ثقة  
ويترتب على هذا اخلال أحكام جميع القضاة في جميع الاقطار في مثل هذا المضمار وما  
استدل به على ما كتبه بقوله عملا نص عليه في خزنة المفتين كما نقله في الهندية من أنه  
إذا قال المشهود عليه ان الشاهدين عبادان وقال نحن حران لم غلظ قط فان عرفهما  
القاضي وعرف حريتهما لا يلتفت الى قول المشهود عليه وان كان لا يعرفهما وكانا  
مجهولين قبل قول المشهود عليه ولا يقبل شهادتهما الا ان يقيم المدعي او هما بينة انهما  
حران فيقبل شهادتهما فان قال لا يصلح لنا لا يقبل ذلك فان سال عنهما فاجبر انهما  
حران فقبل شهادتهما كان حسنا اه واذا وجد النص في الطعن بالرقية مع كون  
الحرية ناسية بالدار فبالاولى الطعن بالخدمة الثابتة بالتواتر كما يعلم من أوراق القضية  
لا يصلح دليلا لدعواه المذكورة في موضوع مسئلتنا الماسر حوايه متونا وشرحا  
وقتاوى ومن جملتها في الهندية عن خزنة المفتين من باب الجرح والتعديل من كتاب  
القضاء التي اقتصر على بعض هاضرة من كتب من أن كون الاصل في الناس الحرية

ليس على اطلاقه بل ذلك فيما عدا مسائل منها الشهادة لان كون الاصل الحرية  
انما هو بالظاهر واستصحابا للحال وهو لا يصلح حجة للاثبات بل للدفع في التبرير  
وشرحه الناس احرار بلا بيان الا في أربع الشهادة والمحدود والقصاص وانتقل قال  
محمديه السيد المطعناوى لان الدار دار الحرية أولادهم أولاد آدم وحواء عليهم السلام  
وقد كانا حرين قوله الا في الشهادة أى لا يكتفى فيها بظاهر الحرية بل يستل عنهما اذا  
طعن الخصم بالرق اما اذا لم يضمن فلا يستل كما في التبيين وذلك لان الظاهر يدفع به  
الاستحقاق وفي الشهادة اثبات الاستحقاق في المشهود به بقول الشاهد وظاهر الحرية  
لا يكتفى لذلك لان الاستحقاق لا يثبت الا بدليل مو جب له فان قال الشهود نحن احرار  
لم غلظ قط لم يقبل قولهم بالنسبة الى قبول شهادتهم احتيا بآية بالبينة على ذلك والا  
فهما صدقان في قولهما انا احرار لم غلظ قط اه وفي الاشياء وشرحه لجنة الله البعل الناس  
الظاهر فيهم انهم احرار تبعنا للدار أولادهم أولاد آدم وحواء واهما حران وحينئذ  
لا يحتاج الى البيان كما قال بلا بيان لان الظاهر يكفي للدفع لا للاستحقاق ولا يثبت  
الا بدليل فلذا الوادعي على مجهول الحال انه عبده وانكر وقال انا حر الاصل قال قول له  
لتسكه بالاصل الا في الشهادة فلا يكتفى فيها بظاهر الحرية بل يستل اذا طعن الخصم  
بالرق والا فلا يستل لان فيه دعوى اثبات حق كفى الزباني وفي الخاتمة لو عرف  
الشهود بالحرية لا يلتفت الى الطعن قال ولو قال الشهود للقاضي سل عنا لا يلتفت  
الى ذلك فان سال جاز ولو قال المشهود عليه ه ما محدودان في قذف او شرب كان فيهما  
شهادة لا يقبل الا ببينة وفي القصاص كما اذا قطع يد رجل ثم زعم ان المقطوع يده عبده  
لا يقضى بالقصاص حتى يثبت حريته بالحجة لان دعوى استحقاق وفي الحدود بيان زعم  
ان الذي قذفه عبدا لا يجحد القاذف حتى يثبت المقذوف حريته بالحجة وفي العمادية  
كذلك لو قال القاذف انا عبده على حد العبيد يصدق ويحد أربعين الا ان يقيم المقذوف  
بينته انه حر اه وفي الدية اذا اخطا اي اذا قتل انسانا خطأ وزعمت العاقلة أنه أي الجاني  
عبده فانه لا يقضى عليه بالدية الا اذا قامت بينة على حريته وفي الملتقطات لو كان المدعي  
به حد أو قصاص اسأل القاضي عنهم ط عن الخصم أولا (تمة) هل الاصل في الناس  
السفاهة أو الرشد والاصل فيهم الامانة أو الخيانة والاصل الجرح أو التعديل أو الفقه  
أو الغنى أجاب عبد الغني البغدادي بان الاصل فيهم الرشد والامانة والعدالة والفقه  
وانما على القاضي ان يسأل عن الشهود ورواينا لان القضاء يبنى على الحجة وهي  
شهادة العدل فيتعرف عن العدالة اه عبارة الاشياء وشرحه اذا علمت هذا فاعلم ان  
ما نقل في الهندية من أنه اذا طعن المشهود عليه في الشاهدين بالرق وكان حالهما  
مجهولا ولا يعرفهما القاضي بالحرية لا يقبل شهادتهما الا اذا ثبتت الحرية لا بدل على  
ان المشهود عليه لو طعن في أحد الشاهدين طعنًا غير الرقية وانكره الشاهد



والشهود له ولم يثبت المشهود عليه الطعن المذكور لا يقبل القاضي شهادته مع التعديل  
سراوعلنا بل الواجب انه لا يلتفت القاضي الى هذا الطعن ولا يقبله الابينة كما تقدم  
نقله عن هبة الله البعلبي في أثناء عبارته السابقة وحينئذ فلا يجب على القاضي ان لا يقبل  
شهادته حتى يتبين له خلاف الطعن او يبرهن المدعى على كذب الطاعن كما ذكره  
حضره السكاكيب مع ما تقدم من ان ذلك من باب الشهادة على النفي وهي غير مقبولة الا في  
مسائل ليست هذه منها كما صرحوا به وبذلك يظهر عدم الاعتداد بقول حضرة الكاتب  
واذا وجد النص في الطعن بالرقية مع كون الحرية ثابتة بالدار فبالاولى الطعن بالخدمة  
لما انصحت لك مما تقدم ذكره انه ليس الاصل في الناس الحرية بالنسبة لباب الشهادة  
بل الاصل عدمها عند الطعن بالرقية فدعوى الاولوية ممنوعة فهي اما هو او مغالطة  
وكذا قوله وايضا لم يتضح من الاعلام ان المزكيين عدلان وقد اجعوا على انه يشترط  
في المزكي ما يشترط في الشاهد من العدالة والبلوغ والحرية والبصر في تزكية العلانية  
لا يوجب بطلان القضاء والاعلام المذكور لما صرحوا به ان قضاء القاضي محمول على  
الصفة والسداد ما أمكن ولا ينقص بالشك ما لم يتيقن فساد الظاهر ان القاضي  
المذكور لم يقبل تزكية العلانية من المزكيين المذكورين الا لما عرف من عدالتهما  
وهدم فسخه ما وثقه في حواشي الدرر للسيد الطحطاوي من الشهادات عن العلامة  
عبد البر قال اسمعيل بن حماد حفيد أبي حنيفة وهو من جملة الاثمة اخذ عن أبي يوسف  
وزوجه في العلم ولو هو رافق المتقدمين والمتأخرين اربعة من الشهود لا سال عنهم  
الى ان قال الرابع شاهد بتعديل العلانية لا يشترط تزكيته ظاهرا بعد سؤال القاضي  
عن الشهود والمطلوب تعديلهم في السر وذكر في البحر بعد نقله ما ذكرنا ان ذلك في  
شهادة العلانية محمول على ان تزكيته معروف للعدالة لنقل الاجماع على ان  
تزكية العلانية كالشهادة او محمول على ما اذا قدمت التزكية سر انتهى  
المراد منه وذكر في البصران الوجه الثاني هو الظاهر اه وهو ايضا مفهوم صراحة  
من قول الشيخ اسمعيل بعد سؤال القاضي عن الشهود والمطلوب تعديلهم في السر وفي  
حادثتنا غير ممنوع بحقق الوجهين اما الاول فلانه الظاهر من حال القاضي كما تقدم  
واما الثاني فانه من قوله في الاعلام وزكيه ولا محمد ابراهيم واباز يدعيه النبي  
الشاهدين المذكورين سراوعلنا التزكية والتعديل الشرعيين بالطريق الشرعي وقد  
اطرد في الجمع بين تزكية السر والعلانية تقديم تزكية السر على تزكية العلانية وهو  
المتعارف بين سائر القضاة مع فهم ذلك ايضا من قوله بالطريق الشرعي على ان ما ذكره  
في البحر بحث في المنقول وهو عدم تكليف القاضي السؤال عن شاهد بتعديل العلانية  
ولم نجد التصريح باشتراط ذكر تعديل المزكي علانية في صحة المحضر على ان الاشتراط نا  
ذ ك ذلك في المزكي للزم ايضا اشتراطه في المزكي وهكذا يلزم التسلسل ولا تتم

قضية تما وهذا مرجع عظيم مع ما يلزم على ذلك من خلل احكام القضاة السابقة على انه  
الاخصوصية للعدالة في هذا الرد بل ما يقال فيما يقال في باقي شرائط المزكي علنا وهو  
لبلوغ والحرية والبصر التي ذكرها حضرة مع انه لم يصرح بواحد منها في هذا الاعلام  
وعلى كلامه يلزم التصريح بما يلزم غيرهما من باقي الشروط في المزكي ولا فائدة بذلك وكذا  
قوله ولم يتضح منه ايضا الاجراء على السنن الشرعي من وجوب تقديم تزكية السر  
والسؤال من القاضي عن الشهود بل مطلب من المدعين تزكية ما هو هذا غير جائز شرعا  
ففي الملتقط عن أبي يوسف لا قبل تزكية العلانية حتى يزكي في السر اه وفي الهندية  
عن ابن سماعة قالت تجد رجلا لله تعالى اياها القاضي المشهود له ان يأتي بمن يعدل  
شهوده قال لا كذا في الذخيرة وقال الامام الشهيد اذا شهدوا على حد او قصاص سال عنهم  
اجبا هو يهتف عن ذلك بحثا شافيا حتى يستقصى معرفة ذلك لانه اذا استقصى دعيا  
ظهر شي يوجب سقوط الحد عنه اه ولا يخفى عن ذلك قوله في الاعلام التزكية  
والتعديل الشرعيين بالطريق الشرعي لما صرح به في الخلاصة والاشباه وغيرهما من  
معتبرات المذهب من عدم الاكتفاء بذلك وانه لا بد من المبالغة والتصریح وان قول  
الموتق حكما صحيحا مستوفيا شرائطه لا يكتفي به ولا يفتى بصحة المحضر بذلك هذا لفظ  
حضرة لا يترب عليه خلل الاعلام وبطلان الحكم اذا اجراء على السنن الشرعي من  
وجوب تقديم تزكية السر والسؤال من القاضي عن الشهود سراوعلنا حاصل مفهوم  
من هذا الاعلام كما تقدم ذكره في الوجه الذي قبل هذا وما نقل في الهندية عن ابن سماعة  
من قوله قالت تجد الخ لا يقتضي بطلان القضاء المذكور وفي هذا الاعلام على الوجه  
الموضح به لو لم يطلب من المدعى من يزكي الشهود اذ ربما لا يعرف القاضي من يعدلهم  
ويحتاج للسؤال عن يعرفهم ويطلب منه ذلك ولذا قال في الهندية ضمن كلام فان قال  
المدعي انا آتي بمن يعدلهم من أهل الثقة والامانة او قال للقاضي اسمى لك اقواما من  
أهل الثقة فاسأل عنهم بذلك فسمى له قوما يصلحون للمسئلة فان القاضي يسمع قوله فان  
جاء بقوم وعدلوا أو سال اولئك فعدلوا فبغنى للقاضي ان يسأل اولئك الذين طعنوا فيهم  
بم تعنون فيهم لانهم يجوز ان يكونوا جرحوهم شي يكون جرحا عندهم ولا يكون ذلك  
جرحا عند القاضي وعند المعدلين فبعد ذلك المسئلة على وجهين اما ان يبينوا  
كذلك او يبينوا بما يكون جرحا عند الكل في الوجه الاول لا يلتفت الى ذلك وياخذ  
بقول الذين عدلوا وفي الوجه الثاني الجرح اولى كذا في شرح ادب القاضي للخصاف  
للسيد الشهيد كذا في فتاوى قاضي خان والظاهرية والواقعات والهيوط نقلنا عن  
العيون اه فانت تراهم لم يمنعوا بتعديل من جامعهم المدعى من المعدلين وقول حضرة  
السكاكيب ولا يخفى عن ذلك قوله في الاعلام التزكية والتعديل الشرعيين بالطريق  
الشرعي لما صرح به في الخلاصة والاشباه وغيرهما من معتبرات المذهب من عدم



الاكتفاء بذلك وأنه لا بد من المبالغة والتصرح وان قول الموثق حكما صحيحا مستوفيا  
 شراؤه لا يكتفى به ولا يفتى به في المحضر بذلك فهذا ليس في هذا الموضوع بل موضوع  
 ذلك اذا اجل القاضي أو الموثق في المحضر في الدعوى أو الشهادة بها بان قيل حكم على  
 فلان بكذا حكما صحيحا الخ أو بعد تقديم دعوى صحيحة وشهادة مقبولة مستوفية شرائطها  
 بلا توضيح صورة الدعوى والشهادة على خلاف ما صار اياضاحه في هذا المحضر أمالو  
 أوضح الدعوى والشهادة وكان كل منهما صحيحا مستوفيا شراؤه كما علمنا ثم ذكر انه صار  
 تركية الشهود وتعديلهم سر او علنا التزكية والتعديل الشرعيين بالطريق الشرعي  
 وبين المزكيتين فلا يقال بطلان القضاء وخلاف المحضر لان ذلك لم يوجد في الخلاصة  
 والاشباه وغيرهما كما يعلم من الاطلاع على عباراتهم ونص عبارة الاشباه من القواعد  
 الثاني أي من التنبهات لو قال الموثق وحكم عوجبه حكما صحيحا مستوفيا شراؤه  
 الشرعية فهل يكتفى به فاجبت مرارا بأنه لا يكتفى به ولا بد من بيان تلك الحادثة  
 والدعوى وكيفية الحكم لما في الملتقط من كتاب الشهادات ولو كتب في السجل ثبت  
 عندي بما ثبتت به الحوادث الحسكية انه كذا لا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل ثم  
 قال وحكي انه لما استفتى قاضي عنبه ببخارى كان يكتب الامام الخواني في محاضرهم  
 لا فاوردوا عليه اجوبة في سجلات كتبت بتلك النسخة منهم فقال انكم لا تقررون  
 الشهادة وقبلت القاضي على السعدى وقبله شيخنا على النسي وكان لا يخفى عليهما  
 رحمهما الله تعالى فاما انت وأمثالك لا تثق بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير  
 وعن السيد الامام أبي شعاع رضي الله تعالى عنه قال كنا نساهل في ذلك كشيوخنا  
 حتى طالبهم بتفسير الشهادة فلم ياتوا بها صحيحة فتحقق عندي ان الصواب هو  
 الاستفسار وفي الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات الاصل في المحاضر والسجلات ان  
 يبالغ في الذكر والبيان بالتحريج ولا يكتفى بالاجمال حتى قيل لا يكتفى في المحضر ان  
 يكتب حضر فلان واحده من هذه فلا فادعى هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب هذا  
 الذي حضر على هذا الذي احضره الى ان قال وكذا لا يكتفى بذلك قوله فشهد كل  
 واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر عقب دعوى المدعي هذا الى ان قال ويكتب في  
 السجل حكم القاضي واقتضا لشهادة تمامها ولا يكتفى بما يكتب ثبت عندي على الوجه  
 الذي ثبتت به الحوادث الحسكية وحكي فيها واقعة الخواني مع قاضي عنبه الى ان  
 قال والمختار في هذا الباب ان يكتفى به في السجلات دون المحاضر لان السجل لا يرد من  
 ممر الى آخر فلا يكون في التدارك حرج أما في المحاضر فلا يمكن التدارك اه بحر وفه  
 قال شارحه هبة الله افندي البعلبي بعد كلام ماويل في تقرير هذا الموضوع وشرحه فلو  
 كتب في السجل المسدود ع اليه أي الى المحكوم له شيئا من الاجمال في الحادثة أو  
 الدعوى أو الشهادة أو كيفية الحكم لا يفتى بهته وهذا حاصل الجواب الذي اجاب به



المصنف فان قول الموثق وحكم عوجبه حكما صحيحا مستوفيا شراؤه الشرعية اجمال  
 لذلك كله نعم ان كانت هذه الكتابة بعد كتابة تفصيل الحادثة والدعوى وبين  
 تفسير الشهادة فيكون اجمالا اسكيفية الحكم فهو صحيح وهو حاصل الجواب الاول  
 والنقول التي اعتد بها تدل على ما ذكره اه المراد ثم بعد سياقه كلاما في هذا الموضوع  
 بعينه نقل عن فصول العمادى ما نصه قال في الذخيرة وعندى كل ذلك ليس بشرط  
 اه وفيه في الهندية من اول كتاب المحاضر والسجلات نقلا عن فصول العمادى ما نصه  
 الى الذخيرة وكذا قوله وايضا الطريق الشرعي في التعديل طريقان طريق راجحة  
 وطريق مرجوحة وكل منهما شرعي اي منسوب للشرع التمر يف فلا يعلم الاجراء على  
 أيهما وعلى فرض ان القاضي جرى على الطريقة الراجحة واجرى الشرع مجراه في  
 الواقع ونفس الامر في نفاذه شبهة شرعية وذلك لان القاضي وكيل عن ولاه وقد شرط  
 ما به شروطا مدونة بلائحة القضاة التي من جملة ما ان يكتب جميع ما وقع من التزكية  
 وخلافها ومن جملة ما ايضا حقائق الحق واجراء الشرع مجراه كما يجب على انه لو فرض  
 صحة الحكم والاثبات بجميع ما يلزم شرعا ورجع الشاهدان أو احدهما قبل امضاء  
 القضاة بالعدل يسقط القصاص لما صرح به الامام الزياهي في كتابه تبين الحقائق فيقول  
 نه في الثعلبي ان الامضاء من القضاة في العقوبات أي القصاص والمحدود ورجوع  
 الشاهد من قبل امضاء القضاة اي ايقاعه بالعدل كرجوعهما قبل القضاء لانه عالم  
 بصدق ما فعل بهير كانه لم يحصل القضاء بالشهادة اصلا ويؤيد كلام الامام الزياهي ما صرح  
 به في محيط الامام السرخسي حيث قال ثلاثة شهود واما بقتل العمدة فقضي فقطع الولي  
 يده ثم رجوع واحد فقطع رجله ثم رجوع آخر بطل القود على عامة الروايات اه هذا  
 آخر جواب حضرته بالحرف لا يترتب عليه خلل هذا الاعلام اما قوله ان الطريق  
 الشرعي في التعديل طريقان راجحة ومرجوحة الى قوله فلا يعلم الاجراء على أيهما  
 لا يوجب خلافا في الاعلام لما تقدم في الكلام على الوجه الرابع مع ما فيه الكفاية وما  
 نقل في الوجه الثالث من ان قضاء القاضي محمول على الصحة والساد ما يمكن ولا يتعاض  
 بالشك ما لم يتيقن فسادا واما قوله وعلى فرض ان القاضي جرى على الطريقة الراجحة  
 الى قوله كما يجب فلم يهدف لعدم مخالفة هذا القاضي لشي من ذلك اذ لم يتضح منه  
 مخالفة اجراء القضية لوجه الحق والعدل والحكم بالاقتوال الصحيحة ولم يتضح منه انه ترك  
 ذكر كلام المدعي وكلام المدعي عليه وشهادة الشهود وترك كتبهم بل ذكر جميع ذلك  
 على الوجه المظهر بالاعلام وهذا كاف في عدم مخالفة هذه اللائحة وأما ما ذكره من  
 رجوع الشاهدين أو احدهما بعد القضاء فهذا على فرض صحته ووقوعه فلا دخل له في  
 اصل الموضوع من صحة اصل القضاء والاعلام ومع ذلك فالرجوع عن الشهادة له ركن  
 وشرطا ما ذكره فقوله الشاهد رجعت عما شهدت به أو شهدت بغيره كذا في السراج

قوله أي القصاص  
 والمحدود ليس من لفظ  
 الزياهي وبالجمله انها  
 منقولة بالاعنى اه منه



الوهاب واما شرطه فان يكون الزجوع عند القاضي كذا في محيط السرخسي ذكره في الهندية وفي التنوير وشرحه هو ان يقول رجعت عما شهدت به ونحوه فلو انكرها لا يكون رجوعا والرجوع شرطه مجلس القاضي اه قال في ردالمحتار قوله فلو انكرها اي بعد القضاء قوله مجلس القاضي وتوقف صحة الرجوع على القضاء به او بالضمان خلافا لمن استبعد كونه عليه في القبح وفيه ايضا وتفرع على اشتراط المجلس انه لو اقر شاهد بالرجوع في غير المجلس واشهد على نفسه وباتزام المال لا يلزمه شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه اذا تصادق أن لزوم المال عليه كان بهذا الرجوع ادبجروفيه وبه يعلم ان حكم الرجوع عن الشهادة لا يتحقق الا اذا وجد ركنه وشروطه على هذا الوجه اما مجرد الانكار او اعادة ما وقع من الشهادة عند السؤال منه عن الشهادة السابقة فانيا وذكره شيثا من الاقنات غير مطابق لما وقع منه وقت الشهادة أولا عند القاضي لا بعد رجوعا ولو كان ذلك عند القاضي هذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) من طرف قاضي ولاية القليوبية عن حكم مرافعة صدرت بين يديه بمجلس المديرية واردة من طرفه بافادته في ٢٠ ذي الحجة سنة ٨٩ مضمونها في يوم الخميس ٩ رجب سنة ١٢٨٩ حضر كل من المدعى محمد البهناوي واخوته دسوقي واحمد وفضوة وام جمة الجميع اولاد المرحوم علي البهناوي المتوفي الا تبي ذكره فيه ابن المرحوم احمد البهناوي والمرأة اقليم بنت المرحوم فرحات خاطر ابن المرحوم يوسف خاطر والمرأة خديجة بنت المرحوم حسن حسن ابن المرحوم حسن زوجت علي البهناوي المتوفي المذكور بالغاين العاقلين الراشدين جميعا وادعوا على كل من علي خاطر ابن المرحوم علي ابن المرحوم علي خاطر والمكرم حسن خاطر ابن المرحوم دسوقي خاطر ابن المرحوم علي خاطر والمكرم خاطر ابن المرحوم حسين خاطر ابن المرحوم حسين خاطر البالغين العاقلين الراشدين الحاضرين معهم بالجاسر ومشار اليهم من المدعين المذكورين الثابت معرفتهم جميعا بشهادة كل من المكرم محمد جنيد ابن المكرم محمد جنيد والمكرم يوسف جمة ابن المرحوم محمد جمة الجميع من ناحية كفر المحو القليوبية بان فيما قبل تاريخه تعدى المدعى عليهم الثلاثة المذكورون علي مورث المدعين المذكورين المرحوم علي البهناوي المرحوم دسوقي كره ابن المرحوم احمد البهناوي ابن المرحوم بدر البهناوي وضربه كل منهم وحده بنبوت من غشبه فضربه علي خاطر المذكور بالنبوت مرة في راسه ومرة في اذنه وضربه حسن خاطر المذكور بالنبوت مرة علي قلبه ومرة علي جنبه وضربه خاطر خاطر المذكور بالنبوت مرة واحدة في وسطه ومرة معدن قتله فبات بسبب ضرب المدعى عليهم الثلاثة المذكورين جميعا عن زوجتيه واولاده المدعين المذكورين من غير ميراث ولا وارث له غيرهم وانه لا قاتل لمورثهم سوى المدعى عليهم المذكورين عمدا منهم علي الوجه المسطور وان كلا من علي خاطر وحسن خاطر المذكورين اقرا

بضربه

بضربه ومرة بسبب ضربهم المذكور علي الوجه المسطور ويطلب المدعون المذكورون اثبات ذلك علي المدعى عليهم وقتلهم قصاصا بالوجه الشرعي ويسألون جوابهم عن ذلك ومثل من المدعى عليهم المذكورين عن ذلك فاجابوا بالاقرار بوفاء علي البهناوي المذكور عن زوجه المدعين المذكورين ونحو صرارته فيهم علي الوجه المسطور وروايتهم واجبة عاضد بها بالنبات وموته بسبب ذلك وذ كر كل من علي خاطر وحسن خاطر المذكورين انهم اقرا بالاقرار عندهما بان احدهما علي خاطر المذكور ضرب به بصاعا علي راسه وفي اذنه وان ثانيهما احسن خاطر اضربه بصاعا علي ظهره ووسطه ومات بسبب ذلك وان اكراههما علي الاقرار المذكور بسبب ضربهما بالعدة وتخويفهما بالتعاقب من سعادة مدير القليوبية ثم في يوم الاربعاء ١٧ شوال سنة ٨٩ حضر كل من محمد البهناوي واحمد البهناوي ودسوقي البهناوي اولاد علي البهناوي المتوفي الا تبي ذكره فيه المدعون المذكورون علي كل من علي خاطر وحسن خاطر الحاضرين بالجاسر وتليت عليهم الدعوى المطروعة أعلاه فصدقوا عليها ولم يزل المدعون المذكورون طالبا اليهم ما يقتضيه الحكم الشرعي في قتل مورثهم علي البهناوي المذكور قصاصا فطلبنا من المدعين المذكورين بيينة لا ثبات دعواهم المذكورة فاحضروا شهودا لم تفد شهادتهم شيئا في اثبات الدعوى ثم قال المدعون انه لم يكن عندهم بيينة تشهد لهم زيادة عما شهدت به البيينة المذكورة أعلاه فاستفصل من المدعين بحضرة المدعى عليهم المذكورين عن قتل عمدا من المدعى عليهم مورث المدعين المذكورين فقرر وان القتل عمدا حصل لمورثهم علي البهناوي من علي خاطر وحسن خاطر المذكورين وقرر وانهم لا يعلمون ان ضرب خاطر خاطر شديد ممتحن ولم يزل المدعون المذكورون مصممين وصرحوا بغير بيينة المدعى عليهم الثلاثة المذكورين علي ان الذي أئخذ وقتل وأهلك والدهم عليا البهناوي بن احمد بن بدر الضرب الحاصل من علي خاطر وحسن خاطر عمدا علي الوجه المسطور بدعواهم المذكورة وكان لا يعيش بعد ذلك ولم يعلموا ان ضرب احدهما أئخذ بدون ضرب الثاني وطلبوا قتل كل من علي خاطر وحسن خاطر قصاصا بالوجه الشرعي وكذا الميراث المدعى عليهم مصرين علي ما اجابوه أولا وقرر كل من علي خاطر وحسن خاطر المذكورين بانه لم يكن عندهما بيينة تشهد لهما علي اكراه مدير القليوبية المدعو محمد بك العقيقي لهما علي اقرارهما بضرب مورث المدعين المذكورين علي الوجه المسطور بجوابهما (اجاب) بالاطلاع علي هذه المرافعة تبين منها ان دعوى الورثة غير صحيحة اذ لا يـلم منها أولا المتخ من ضربات المدعى عليهم الثلاثة من غيره فيجتمعل ان ضربه كل منهم ممتحنه فيضاف القتل الى الاول ان كان علي التعاقب ويحتمل انه لا يـلم المتخ منها من غيره فيقتص من الثلاثة علي ما نقل في حواشي الدر عن أبي السرر ولو ثبتت دعواهم بوجهها الشرعي بناء علي ايجاب القصاص في القتل



بأنه دون عدا ولا يبع لم ينهأ آخر كون ضرب من حصر واقعه القتل معاً أو على التعاقب وقد أقر على خاطر وحسن خاطر المدعى عليهم ما بانهم ما أقر بضربهم ما للورث المذ كور به ما ورتبه بسبب ضربهم ما هو موجب للدية في مالهما في ثلاث سنين وان ادعى ان اقرارهما المذ كور بذلك سابقا كان بالا كراهه ولم ينهأ بالوجه الشرعي ولما استفصل من المدعين المذ كورين آخرين اخبروا القتل الموجب للقصاص فيهما وان لم تتم الدعوى واقادوا ان ضربة خاطر خاطر الثالث لا تدخل في القتل وبناء على ذلك تلزم المقرين المذ كورين الدية في مالهما في ثلاث سنين بطلب المدعين المذ كورين ذلك بعد مدافعهم اليقين الشرعية على نفي الا كراهه ان طلب المقران المذ كور ان ذلك ولا يقدح في لزوم الدية على المقرين صدور الدعوى ابتداء على ثلاثة على الوجه الاول لم يحول المصادقة من الطرفين على القتل من المقرين كما لا يقدح في ذلك كون المدعين المذ كورين ادعوا بما يوجب القصاص لو تمت دعواهم والاقرار حصل بما يوجب الدية لما في الهندية واذا اقرار الرجل انه قتل خطأ وادعى عليه العمد فله الدية في ماله استحصانا كذا في الموطأ انتهى ومنه في الانقروية من أوائل الجنيات والله تعالى أعلم (سئل) عن حكم رافعه شرعية صادرة بين يدي قاضي رشيد مرسل صورتها عن يد محافضة رشيد باقادة في ٢ محرم سنة ٩٠ الى محافضة مهران ومنها تقرر الى هذا الطرف بالنظر فيها والافتاء عنها في ٩ محرم سنة ٩٠ وكتب عنهما من هذا الطرف في ٢٣ محرم سنة ٩٠ بأنه مقتضى الحال للاستيفاء عن المدعى بالاصالة عن نفسه والوكالة من زوجته هل كان وقت الدعوى الاولى الصادرة منه في سنة ٨٨ في خصوص هذه الاماكن وكيلها عن زوجته المذ كورة بالخصومة عنها حين اقرارها بالامكان المذ كورة جميعها ووقف وكان ذلك الاقرار في مجلس القاضي كما يستفاد من سياق ما هو مذ كور في آخر هذه المرافعة الا ان وكالة السابقة المذ كورة لم تثبت شرعا بين يدي القاضي حسب المتبادر وكيف الحال لم تعلم الحقيقة ويعطى الجواب اللازم فور رد افتادته بأنه صار نسخ صورة التوكيل الصادر من زوجة الشيخ على مهران وما صار من المرافعة الاولى الصادرة على يده وقد تبين منها ان الشيخ عليا مهران ادعى بطريقه كيلة عن زوجته حفيظة بنت داود هه في بن حسين الوصي الشرعية من قبل هذا القاضي على بنت انقبة القاصرة من زوجها المرحوم على المسيري بن صالح بن علي في الدهري لها وابنتها المذ كورة وعليها ما والاقرار والاتسكار والصلح والبراءة تو كيلة عامافيا يتعلق بمما باعترافها بذلك لدى ما ذون هذا القاضي بحضور شاهدين على السيد محمد علي الناظر على وقف المرحوم يوسف قبودان بن حامدين على المهور والوقف المذ كور الآن في كامل الوكالة التي اصلها وكالتان المشتملة على أرض وبناء محو اصل وحواليت الحدود بآلجود التي ذكرت في الدعوى الثانية التي ذكرها وان والد القاصرة

المذكور

المذ كور كان مستقلا بقلة هذا الوقف الحدود له لا خاصة وان عمل النظار على صرف استحقاق من مات عن ولد لولده وان عليا المسيري توفي عن بنته نفيسة القاصرة المذ كورة ولم يترك ولد او اداوي طالب النظار بصرف غلة الوقف المرقوم لوالدة القاصرة الموكلة المذ كورة لتصرفه على بنته نفيسة المذ كورة لاستحقاقها جميع غلته بعد والده المذ كور كما كان مستقلا به بعد والده صالح المذ كور بالوجه الشرعي وتسال جوابه عن ذلك هذا ما تضمنته صورة المرافعة الاولى ومضمون المرافعة الثانية المستفهم من حكمها المقيمة بحكمة رشيد في ٢٧ ذي الحجة سنة ٨٩ حضر على مهران ابن المرحوم محمد مهران بن احمد بالجلس الشرعي بين يدي حضرة مولانا الشيخ محمد عبادي الحاكم الشرعي بغير رشيد حالا واحضر معه المذكر الامثل السيد محمد العلوي المصري ابن المرحوم السيد باشا المصري ابن السيد محمد فادعي على مهران هذا على السيد محمد العلوي المأخوذ منه هذا بطريق الاصلالة عن نفس على مهران المدعى هذا وبطريق وكالة الشرعية عن زوجته المرأة حفيظة بنت المرحوم داود اغا ابن مصطفى حسب ما وكتبه في الدعوى له ما وعليها والصلح والبراءة والمنازعة والاقرار والاتسكار والبيع والشراء والايجار وقبض الاجرة وقبض الديون من مدونهما وفي كل شيء يصح فيه التوكيل الشرعي تو كيلة مطلقا مفوضا عامافيا يتعلق بالوكالة المذ كورة وانه قبل من هذا التوكيل ان نفسه قبولا مرضيا شفاها بالجلس بعد التعريف الشرعي عن الوكيل والوكالة المذ كورين بشهادة فلان وفلان وكما هو ثابت التوكيل المذ كور بمقتضى الاعلام الشرعي المهر من هذه المحكمة المؤرخ بالحدادي عشرين شهر محرم سنة تسع وخمسين ومائتين والالف المسجل بالسجل المصان الثابت المضمون بالشهادة الشرعية المذكورة فيه بثبوت الوكالة على الوجه المسطور بان المرحوم السيد عليا المسيري ابن المرحوم السيد صالح المسيري ابن المرحوم الحاج علي المسيري استأجر حال حياته وصحته من والده السيد صالح المسيري المذ كور ابن المرحوم الحاج علي المسيري ابن المرحوم مصطفى وهو الناظر الشرعي على وقف جده الاعلى المرحوم يوسف القا بود ان ابن الزيني حامدين على الشهير بذلك من قبل المرحوم السيد سليمان اغندي الحاكم الشرعي بغير رشيد كان الشهير بذلك بموجب تقرير نظره الشرعي المسطر من محكمة الثغر المرقوم ما هو جار في الوقف المرقوم بموجب كتاب الوقف المهر من محكمة اسكندرية بجميع المكان المتخرب من داخله وخارجها الكائن قبلي بغير رشيد بخط الصناديق والقفاصين المشتمل على أرض وبناء مع الموكلة ومنافع وحقوق المشارة اليه في الدعوى الحدود بخود دار بعة ويذنا يسا ناصحيا كافيا اجارة شرعية سنوية يتفق بذلك السيد على المسيري المستأجر المذ كور اعلاه بسائر وجوه الاتفاقات الشرعية من ابتداء اليوم الحادي والعشرين من شهر رجب سنة سبع وخمسين



وما تبين وألف باجرة مبالغه عن كل سنة ترضى من التاريخ المرقوم مائة قرش وهي  
أجرة المثل عن ذلك يومئذ فاز يدوان المرحوم السيد عليا الميسري المستاجر المذكور  
دفع للناظر المؤجر المذكور من ماله الخاص به مبلغ ثمانية آلاف قرش في نظير صدور  
الاذن منه له وان الناظر المؤجر المذكور اذن المستاجر المذكور بالانشاء والتجديد  
والعمارة والترميم ليكون كل ما أحدثه ذلك المستاجر في المكان المحدود مملوكا له  
مع حق القرار في ذلك وان السيد عليا الميسري المستاجر المذكور قبل ذلك لنفسه من  
الناظر المؤجر المذكور كورة ولا مريض او صار المستاجر واضعا يده على هذا المكان المحدود  
أعلاه من حين التاجر والاذن المذكورين ويدفع مبالغ الأجرة المعينة أعلاه في كل سنة  
عند تمامها للناظر المؤجر المذكور أعلاه وانه بعد التاجر والاذن المذكورين أعلاه  
انشاء وجدد السيد عليا الميسري المستاجر المذكور من ماله الخاص به لنفسه بمفرده حواصل  
وسنة حوائت الموهود يذكرها أعلاه في بعض ارض المكان المحدود أعلاه بمقتضى الاذن  
الصادر له من الناظر المؤجر المذكور وروى صار المستاجر الماذون واضعا يده على عموم ذلك  
ومتهم فافيه بسائر وجوه التصرفات الشرعية من ابتداء ما تجزى الى حين وفاته من غير  
منازعة من احد وان السيد عليا الميسري المذكور مات وترك هذا المكان المحدود أعلاه  
ملكاً لوارثاته من زوجته المرأة حفيظة الموكلة المذكورة وبنته مناهي نفيسة القاصرة  
ووالدته المرأة حنيقة بنت المرحوم السيد محمد شمس ابن الحاج بدوي شمس لا وارث  
له سواهن وان الوارثات المذكورات وضعن أيديهن على عموم هذا المكان المحدود أعلاه  
متهمات فيه بسائر وجوه التصرفات الشرعية لمدة ثم ماتت حنيقة الام المذكورة عن  
بنت ابنها المرحوم السيد عليا الميسري المذكور هي نفيسة القاصرة المذكورة لا وارث لها  
سواها ثم ماتت نفيسة البنت المذكورة عن والدتها حفيظة الموكلة المذكورة واخيها الامها  
المذكورة هو عبد العزيز بن مصران بن علي مصران المدعي هذا الاورث لها سواها ثم مات  
عبد العزيز بن مصران المذكور عن والده علي مصران المدعي المذكور والدته حفيظة الموكلة  
المذكورة لا وارث له سواها وان السيد عليا الميسري المستاجر المذكور مات وترك جميع  
هذا المكان المحدود أعلاه ميراثاً لزوجته وامه وبنته المذكورات أعلاه على فرائض الله  
تعالى للمرأة حفيظة الزوجة الثمن ثلاثة قراريط من ذلك وحفيظة الام المذكورة قرضا  
وردت خمسة قراريط وربع قراريط من ذلك ونفيسة البنت قرضا وردت خمسة عشر قراريطاً  
وثلاثة ارباع قراريط باقى ذلك وان حنيقة الام المذكورة ماتت وترك ما يخصها  
في ذلك ميراثاً لبنت ابنها المذكور هي نفيسة القاصرة المذكورة فأكمل نفيسة  
البنت المذكورة كورة احدى وعشرون قراريطاً في المكان المحدود أعلاه وان نفيسة البنت  
المذكورة ماتت وترك ما يخصها من ابيها وجدتها المذكورين أعلاه ميراثاً لالاها  
حفيظة الموكلة المذكورة واخيها الامها المذكورة هو عبد العزيز بن مصران بن علي

مصران

مصران المدعي هذا على فرائض الله تعالى لحفيظة الام المذكورة قرضا وردت اربعة  
عشر قراريطاً من ذلك ولعبد العزيز بن مصران الاخ للام المذكور قرضا وردت اربعة قراريط  
وان عبد العزيز بن مصران المذكور مات وترك ما يخصه المعين أعلاه ميراثاً لاله حفيظة  
والده علي مصران المذكورين أعلاه على فرائض الله تعالى لحفيظة الام المذكورة  
السدس قراريطاً واحد وسدس قراريطاً من ذلك وذلك كحقيهما من الثلث الى السدس يجمع  
من الاخوة وهم محمد ومحمدة وهاتم اولاد علي مصران المدعي هذا المرزوقون له من  
مطالقة طهامة بنت المكرم أحمد العوادي فصار ما يخص حفيظة الموكلة المذكورة أعلاه  
ميراثاً من زوجها المرحوم السيد علي الميسري وبنتها نفيسة القاصرة وابنتها عبد العزيز  
مصران القاصر ثمانية عشر قراريطاً وسدس قراريط في المكان المدعي به هذا ولعلي مصران  
الايب المدعي هذا خمسة قراريط وخمسة اشداس قراريط باقى هذا المكان المحدود أعلاه  
وان المدعي عليه هذا أقامه حضرة القاضي المترافع لديه المذكور أعلاه ناظر ارض  
هذا المكان المحدود أعلاه ليكون جارياً في وقف يوسف القساوي وان المذكور أعلاه  
فتعدى هذا المدعي عليه ونزع هذا المكان المحدود أعلاه من يدورثة المستاجر الماذون  
المنشئ المذكور أعلاه واحد يده على عموم ذلك بغير وجه شرعي وان عليا مصران  
الوكيل المدعي هذا يطالب هذا المدعي عليه برفع يده عن هذا المكان المحدود أعلاه  
وتسليمه للوكيل المدعي هذا ليحوزه لنفسه ولموكلته حفيظة بالوجه الشرعي حيث لا وجه  
لنزع المكان المذكور من يدورثة المستاجر الماذون المنشئ مادام واقفاً في بدفع اجرة المثل  
وأن المدعي هذا يقوم هو وموكلته بدفع مبلغ الأجرة المعينة أعلاه في كل سنة عند تمامها  
لناظر المدعي عليه هذا ويسأل جواب هذا المدعي عليه عن ذلك وسئل الناظر المدعي  
عليه هذا عن ذلك فاجاب قائلاً بانه في سنة ٢٨٨ كان ادعى عليه علي مصران المذكور أن  
الاما كن المذكور كورة جميعها وقف ومقر بذلك كما يستدل من قيد دفاتر المحكمة وانكر  
دعوى المدعي هذا وسئل المكرم الشيخ علي مصران المدعي هذا عما أجابه الناظر  
المذكور فاجاب قائلاً في كنت ادعيت بالدعوى المذكورة في جواب الناظر هذا وانني  
بوقتي الاستحقاق في الاما كن المذكور كورة لعدم ايلولة حصتي الموروثة لي من ابني  
المذكور وقتئذ وانما آلت الى حصتي المذكور كورة بعد صدور الدعوى المعينة بحجاب  
الناظر المذكور ولم يثبت توكيلي شرعاً عن زوجتي المذكورة حينئذ وقد رفعت صورة  
الدعوى الاولى المذكور كورة للسادة العلماء باسم كندرية واجابوا عليهم بان الدعوى  
المذكور كورة غير صحيحة شرعاً وكذا توكيلي عن زوجتي المذكور كورة لم يثبت شرعاً وعندى  
بينه تشهد بالايثار والاذن والانشاء حسب المعين بالدعوى هذه كذا وكذا ما كانت  
اذنتي بالدعوى الاولى المذكور كورة (اجاب) حيث فهم من صورة هذه المرافعة الاخيرة  
المؤرخة ٢٧ ذى الحجة سنة ٨٩ والمرافعة الاولى المؤرخة ٢٠ ربيع الاول سنة ٨٨ ان



المأذون فيهما كان وكلاهما زوجته في الدعوى والاقرار توكلها عاما وان توكله الاول  
كان شفاها بين يدي ما ذون الحكم الشرعي وشاهد من كان توكله الثاني كان شفاها  
بين يدي الحكم المذ كوروة تناقض في دعواه بين ما ذكره في الاولى والثانية وعارضه  
خصمه بذلك وصدق على ما به يحصل التناقض واعتذر بأنه وقت الاولى لم تول إليه  
حصة التي يدعيها الآن لنفسه بالارث عن ابنه لعدم موته حين ذاك وان توكله الاول  
عن زوجته المذ كوروة لم يثبت شرعا وقد أفاد حضرة القاضي بأفاده الاخيرة المؤرخة ١٠  
صفر سنة ٩٠ ان ما صار من التوكيل الاول على يد ما ذونه قد صار نسخ صورته وما صار  
من الدعوى الاولى الصادرة بين يديه بالجلس الشرعي قد صار نسخ صورته فلا تسمع  
دعوى الشيخ على مصر ان ما ادعاه ثانيا لا لنفسه ولا لموكلته لتناقضه ولو كان ما صدر  
منه أولا قبل موت مورثه بل لا تسمع دعوى موكلته ايضا بل للشواهد عت بنفسها أو  
بوكيل آخر لم ير اقرارا وكلاهما على الوجه المعلوم في اقرارا كان توكله عن ما صار  
بين يدي ما ذون الحكم الشرعي على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) من مجلس  
المحاسبة التابع للداخلية بأفاده واردة منه في ربيع الآخر سنة ١٢٩٠ مضمونها فيما  
تقدم وردت للداخلية بأفاده من حضرة محافظ ديما في ١٢ ص سنة ٩٠ بان المرأة بنية  
زوجة خايل منتهر لها منزل بالشركة مع زوجها الكل منها نصفه وان زوجها المذ كور  
اجرى رهنه الى الخواجه ميخايل سرور على مبلغ اقترضه منه ولما أراد الخواجه  
المذ كور بيع المنزل لمداده فلو به حصل التوقف من المرأة المذ كورة وانكرت  
الرهن الذي اجراه زوجها في حصة فاحتجوا بتلك القضية لقاضي أفندي الشرف بالمذ  
استشهد بولدي المرأة المذ كورة فشهدا امام القاضي بان والديه ما خليا وبنية اقرا  
لها ابانها ما رهنها جميع الدار على مبلغ سبعمائة وخمسة وأربعين جنيه انكليزيا  
للخواجه المذ كور ووصوله من ذلك جانب ولا يعلمان قدر الباقي وانها سلمت الدار  
خالية من امتعتهم ما و بناء على ذلك صدر اعلام شرعي من القاضي المذ كي عنه بقبول  
شهادة اولادها والمها فترغب النظر في ذلك ثم قدمت عرضا لجمعية السنية واصفة صورة  
قضى وورد للداخلية بشرح من سعادة كاتب ديوان خديوي في ٢٢ ص سنة ٩٠ ومعرضا  
آخر ورد بشرح في ٩ ص سنة تاريخه وقد كررت تقديم العرض لالات وحاصلها عدم  
اقتناعها بقولها ان لم يحصل اخلاء المنزل من الامتعة ولا تسليمه للرتين ولا خرجت منه  
مطافا وتسل على ذلك بسكنها فيه من وقت وجودها فيه لالان وتثبت هذين له  
معلومية بذلك من اعدالى اشقرو مع الاوراق صورة سند الرهنية وصورة سند آخر  
يتضمن اخلاء المنزل وتسليمه للرتين ثم عاجبه من الى زوجها المتقدم ذكره وولد ادا شهدا  
باقرارها هي ووالدها بالدين وانها سلمت الدار خالية من امتعتهم ما فبالنظر لعدم  
اقتناعها مع ما سبق ايضاحه استلزم المحلل للمخبرة مع حضر تكم فيما يتبع اجراؤه

في ذلك بالتطبيق للاصول الشرعية ولم يذكر من طيه الاوراق وصورة الفتوى  
والاعلام وصورة السندات المذ كورة تؤمل التكرم بالافادة عن ذلك (اجاب) وردت  
افادة الداخلية ومما هما من الاوراق المذ كي عنها في ذلك صورة الفتوى والسندات  
والاعلام المؤرخ ٦ جمادى الآخرة سنة ٨٤ المنقول بتاريخ ١٠ صفر سنة ٩٠ ومما فيها  
صار معلوما بالتأمل في المرافعة والشهادة والحكم الموضحة بالصورة المذ كورة لم تظهر  
صحة الحكم في هذه القضية بناء على ان المذ كي ادعى بانها ارتهن الدار المذ كورة من قبل  
الزوج وبعد اقرار الزوج بذلك الدين ورهنه الدار المذ كورة الملوكة له ولزوجته  
انصافا على ذلك الدين من قبله باذن زوجته المذ كورة وانكار زوجها ذلك للرهن  
المذ كي به وشهادة ولدي الزوجين المذ كورين على اقرار والديه ما رهنها جميع الدار  
المذ كورة عن المذ كي على مبلغ سبعمائة وخمسة وأربعين جنيه انكليزيا ووصوله من  
ذلك جانب ولا يعلمان قدر الباقي وانها سلمت الدار خالية الى آخر ما سطر بالصورة  
المذ كورة اذ على فرض قبول شهادة الولدين المذ كورين في مثل هذه الحادثة ولا يقال  
انها شهادة لوالدهما على اتمها فهي لم تنطبق الدعوى لكون الدعوى ان الدين الذي  
اقرضه احد المذ كي عليه ما صدر مقدار الرهن عليه من الرجل باذن زوجته سبعمائة  
جنيه والشهادة صرح بان عقد الرهن صدر على سبعمائة وخمسة وأربعين جنيه وانها  
وصوله جانب منه ولا يعلمان قدر الباقي ولا يفهم من هذه الشهادة ايضا ان المبلغ  
المرهون عليه دين على الزوج كما يفهم من الدعوى أو غير ذلك وحينئذ فالحكم في هذه  
المادة غير صحيح ولو فرض إعادة الدعوى والشهادة عن تقبل شهادته مطابقة للدعوى  
وثبت الرهن على هذا الوجه فللمرته حينئذ حق حبس جميع الرهن الى حين استيفاء  
دينه من المديون أو منه ومن زوجته بفرض ثبوت الرهن باذنها على دين زوجها مسموعة  
شراطة الشرعية لان لم دفع الدين والرجوع على زوجها الاضطرارها الضايص ملكها  
من يد المرتين وليس للرتين بيع نصيب في الدار بدون اذنها لانه من قبيل الرهن  
المستعار ثم يباع مال المديون المرهون فيما عليه من الدين حيث كان الدين حالا ولم  
يوف الدين من ماله بل افلس أو امتنع من ايفائه والحاصل ان الحكم في هذه المادة  
والحال هذه ان المديون المقر بالدين والرهن على هذا الوجه يجبر على ايفاء الدين أو بيع  
نصيبه من المرهون لوفاء الدين من نفسه فان بقي شيء من الدين لا يكون للرتين حق  
حبس نصيب الزوج لانه لا يستيفاء الباقي الا اذا ثبت الرهن الشرعي في نصيب أيضا  
مستوفيا ثم ائطه بالوجه الشرعي فان حصل ذلك يكون له حق حبس نصيب أيضا  
الى حين استيفاء باقي الدين ولا يجبر على البيع والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده واردة من  
الزنا في ٢١ ص سنة ١٢٩٠ مضمونها عادية هر باشا عزمي ما ورضيطة اسكندرية  
بذلك ٤٣ قد انا عسورية بنا حتى شامة والاعاقر لة غريبة وباع منها ٨ ذنانا من اطيان



شامة بجملة اشخاص ثمن معين والباقي ٢٧٤ قد انما من اطميان المذ كور عنه انه  
تنازل عنه لاشخاص ايضا وتر كهم دون ثمن وسلم جميع الاطميان المذ كورة اليهم  
كما هو مذ كور جميع ذلك بحجة محررة من نائب كفر الشيخ مؤرخة ١٨ ربيع الاول  
سنة ١٢٩٠ وحيث بهذا الطرف ليس له لوم ان كان بذلك خرجت تلك الاطميان من  
ملك الماشار اليه وصارت في ملك المذ كورين شرعا لم كيف اقتضى تحرير هذا المحضر  
والحجة المذ كورة قادمة مع لال اطلاع عليها والافادة عن ذلك (اجاب) بمطالعة الحجة  
المحررة من نائب كفر الشيخ بتلك الاطميان لهؤلاء الاشخاص المؤرخة ١٨ ربيع  
الاول سنة ١٢٩٠ وجدت تشتمل على ان وكيل مال تلك الاطميان المذ كورة باع حق  
موكله واستفاد في الاطميان العشرة الرزقة الاحياءية البالغ قدرها ثمانين  
فدانا السكينة بناحية شامة وعينها ثمن معين ايضا لاشخاص معينة ايضا في ما وانه  
تنازل عن مائتين وأربعة وسبعمائة فدانا عشورية بناحية العاقولة وبين السبعة من  
هؤلاء الاشخاص معينين ايضا على اشياء في جميع ذلك وبين ما لكل شائع وانهم  
قبضوا تلك الاطميان كما قبض الوكيل الثمن باع ترافه في بيع الحق في الثمانين فدانا  
المذ كورة والذي يقتضيه الحكم الشرعي ان هذه الحجة غير معتبرة شرعا في افادة ملك جميع  
تلك الاطميان لهؤلاء الاشخاص اذ التنازل الذي هو الاسقاط في الاعيان لا يصح  
والاطميان المذ كورة المملوكة الرقبة من قبيل الاعيان فلا يصح اسقاطها الذي يحسن  
في بيع العين ان يعبر بانه باع العين المذ كورة لا الحق والاستحقة في فيها الاحتمال شيئا  
آخر فيقتضى تغييرا حجة المذ كورة بحجة أخرى يعبر فيها ببيع الاطميان المذ كورة جميعها  
بهذا الثمن ان كان القصد عدم دفع شيء سوى المبلغ الذي دفع من قبل المشتريين أو ببيع  
البعض وهبة الباقي بشرط ان يكون الموهوب لكل واحد مفرزا محورا غير مشغول ليس  
فيه ما يمنع صحة الهبة ونماها واقعة تعالى أعلم (سئل) عن حادثة منظورة في مجلس  
دمياط بين يدي قاضيها ومفتيها واوردها ورتبها بافادته من محافظة مصر في ٨ الجارى  
بناها على افادته من مجلس دمياط في ٢٤ ربيع الاول سنة ٩٠ شرحا على افادته  
تقدمت للمجلس من مفتي الثغر ومما صورة القضية لقصد الاطلاع عليها والاجابة  
بما يقتضيه المنهج الشرعي بناء على ما كتبه مفتي الثغر بافادته في ٢١ ربيع الاول سنة  
٩٠ بما حصله من خصم من قضية تدعى المرأة صلوحه بنت مصطفى البناء المنظورة  
بهذا المجلس بحضور القاضي والعلماء وطلب منه التامل فيها وافادته الحكم الشرعي قد  
صار التامل بغاية الدقة واتضح من اقرار المتولى انه تسبب في شيخ انف مصطفى البناء  
باضمة وادعى انه يرى من ذلك واحضر من شهد له انه بعد هذه الشجة كان يخرج في  
اشغاله ويياشرها بنفسه مرارا في حال صحته كما ادعى ولم تكن شهادة شهودها مطابقة  
لدعواها أصلا بل مقوية لشهود المتولى المذكور وروحيث الحال كما ذكر وكان به

أثر الشيخ وانما مل معظمه فعليه باقراره حكومة عدل في ماله هذا ما ظهر لي ومع ذلك  
فالتص نسخ صورة هذه القضية من مضبطة المحكمة جريا وصرح بذلك على حضرة  
مفتي أنسدى الديار المصرية بفتح الجامع الأزهر وما يترأى محضرته وترد به الافادة  
يجري العمل بمقتضاه ومحصل صورة القضية المذ كورة ان امرأة تسمى صلوحه بنت  
مصطفى البناء بن سيد أحمد بن سليمان حضرت وحضر لحضورها رجل اسمه المتولى  
المفاف بن محمد الملاف بن عبد الملاف وادعت عن نفسها وبوكايتها عن شقيقتها السيدة  
بان هذا المدعى عليه تساجر مع ابيه مصطفى البناء في قهوة أحمد فودة بسوق القنطرة  
بدمياط في عشرين محرم سنة ٩٠ وانه قبض على حبيته ثلاث مرات ودفعه في الارض  
على الدكة الخشب بالقهوة المذ كورة فاصاب الخشب قسبة أنفه فقتل الجلد وهشم  
العظم وفي يوم الخميس أحد وعشرين منه حصل في وجهه ورم حتى غطي عينه اليمنى  
وفي يوم الجمعة تشككت اسنانه واستمر على هذه الحالة الى ان مات بسبب ذلك في يوم  
الاحد ٢ صفر سنة ٩٠ وطالب به بالدية وتسال سؤاله من ذلك سئل فأجاب بالنكار  
لذلك وانه لم يضرب به ولم يدفعه وانما كان يطالب رجلا آخر يدعى محمد اخلة امديونا له  
وقبض عليه ليتوجه به الى الحكومة فقام مصطفى البناء المذ كور وقعد على الدكة وقال  
لي اتركه من الطالب الآن لانه جاء من الدية فقرر بيا وانما لي ايضا عنده فلو س فقات  
له لادخل لك في هذا الامر فطمني كفا فامسكت العصا التي كان متمسكا عليها فوقع على  
خشب الدكة فانه شطت جادة مناخيره فسال الدم من مناخيره ولم يصب عظمة  
مناخيره شيء وانه طالب من ذلك و باع واشترى ومات بعد ذلك باثني عشر يوما بعد  
الواقعة المذكورة ولم يمت بهذا السبب فطلب من صلوحه المدعية المذ كورة بينة  
تشهد لمطابق دعواها فاحضرت شهودا لم تطابق شهادتهم دعواها وكذلك المدعى  
عليه أقام بينة شهادتها غير معتبرة شرعا (اجاب) في جواب المدعى عليه اجمال فينبغي  
استنساخه مما ذكره في جوابه من قوله فطمني كفا فامسكت العصا التي كان  
متمسكا عليها فوقع على خشب الدكة فانه شطت جادة مناخيره الخ كيف كان وقوعه  
هل نشأ من امساك العصا فان فسره بما يفيد ترتب الوقوع على هذا الامساك وكونه  
تساعفه فانه يعامل بموجب اقراره من ايجاب حكومة العدل في ماله كما هو جواب  
حضرة مفتي نفردمياط ومجلسه وكذا الوقامات بينة على ذلك اذ لا يلزم من مجرد الامساك  
حصول حركة يترتب عليها الوقوع والله تعالى أعلم (سئل) بافادته واردة من مجلس  
الاحكام في ٢٨ ج سنة ١٢٩٠ مضمونها افادته بمجلس استئناف بحري ووردت للاحكام  
ومعها اعلام شرعي صادر من محكمة شيبين السكوم منوفية في قضية وفاة منصور بن  
ابراهيم عبد الله من أهالي ناحية مناو له ورمعوب فيها الحالة الاعلام المذ كور على  
ضرر تكمل الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي فيسره وحيث الامر كما ذكر لم يشرحه



والاعلام من طيه ليهير الاطلاع عليه والافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب)  
علم ما تضمنته افادة المجلس المؤرخة ٢٨ ج سنة ٩٠ بناء على ما ورد له من مجلس  
استئناف بحري المسطر باطنه أيضا المرغوب بهما الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي  
عن الاعلام الشرعي المرفوع معهما المسطر من محكمة شيديين منوفية المؤرخ ٢٢ ربيع  
الاول سنة ٩٠ في قضية وفاة منصور بن ابراهيم عبد الله من ناحية مناو له المدعي بقتله  
على عبد رب النبي الفقي عدا من قبل والديه وزوجته المتحصرة ميراث المورث فيهم وفي  
ولديه القاصر بن المشموين بولاية جدهما احد المدعين المذكورين وبعد عجزهم عن  
اثبات دعواهم وابائهم تحليفه وتحليف القاضي المدعي عليه المذكورين لا يجل  
القاصر بن صار منع المدعين المذكورين عن دعواهم على المدعي عليه المذكورين وقد  
كتب عليه حضرة مفتي استئناف بحري بان التحليف في مثل هذه الحادثة لا يكون  
معتبرا شرعا لا بطلب خصم شرعي ولا يكفي التحليف الصادر من القاضي اذ هو من  
تمام خصومة المدعي وحيث ان المدعي سين امتنعوا عن التحليف فاللازم شرعا نصب  
وصي شرعي على القاصر بن المذكورين لطلب تحليف المدعي عليه عنهما ولا يقاس  
هذا التحليف على عين الاستظهار بالاعلان وتوقف على طلب الخصم وحيث كثرت  
المراجعة مني في هذه الحادثة ولم يظهر لي نص صريح يفيد جواز التحليف من القاضي  
بدون طلب الخصم فيقضي احالة هذا الاعلام على هذا الطرف الى آخر ما ذكره  
والافادة عن ذلك ان منع المدعين المذكورين الصادر من القاضي المذكور لجهزهم  
عن اثبات دعواهم بعد ابائهم التحليف صحيح بالنسبة الى المدعين وان قلنا بعدم  
الاكتفاء بالتحليف الصادر من القاضي للقاصر بن لعدم وجود طلب اليقين من خصم  
شرعي اذ غاية ما في ذلك بقاء حقه ما في اليقين الى بلوغه ما وطلبه له بعد ذلك او وجود  
ولي آخر له ما وطلبه ذلك لاجلهم او اما كون القاضي يحلف الخصم بحق القاصر بن  
عند امتناع الولي عن التحليف في مثل ذلك او لا يحلف الا بعد وجود ولي يطلب التحليف  
فلم نجد فيه نهاصا صريحا ولا يحل منهما وجه الا ان الاحكام الشرعية موقوفة على النقل ولم  
نره الا ان لم يكن الاوجه صحة تحليف القاضي نيابة عن القاصر في مثل هذه الصورة  
لامتناع المحدث ذلك لا لتقال الولاية الى القاضي في ذلك كما يصح تحليف الوصي الذي  
ينصبه القاضي وصيا عن القاصر لذلك اذ الوصي الذي ينصبه القاضي في هذه الحالة  
اطالب اليقين نائب عن القاضي للقاضي مباشرة ذلك بنفسه وبالجملة فلا يقال بخال  
الاعلام بالنسبة لمنع المدعين والمحال هذه وان كان حق القاصر بن باقية بالنسبة للتحليف  
بناء على ما تقدم ذكره والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس الاحكام بافادته في ١٠ اش  
سنة ٩٠ مضمونها الاوراق المرفوعة معه تشمل على قضيتين احدهما بخصوص قتل  
امراة تسمى آمنة حال اقامتها بجهة هويس التل الكبير شرقية والثنائية بخصوص

قتل جورجى متجسناؤه بجهة الامم اعلمية وردت بالاحكام من مجلس استئناف بحري  
ولما صار احالة الاعلامين الشرعيين الصادرين فيهم ما على حضرة مفتي الاحكام  
لاطلاعهم على ما افاد شرجا على كل منهما بلزوم رده على قاضيه لاستيفاء ما هو لازم له  
شرعا ولهذا بحث بهما للاستئناف المرفوع للاجاء في الاعلامين على وجه ما افاد مفتي  
الاحكام وقد اعيد الآن مع الاوراق بافادتين من ذلك المجلس منذ كور فيهم ما انه لما  
صار الاطلاع على الاعلامين الهكي عنهما من مفتي الاستئناف بالنسبة لسبق التصديق  
من حضرة عليهما افاد عليهما بعدم لزوم ردهما على القاضيين المهررين لهما بالنسبة  
لكنهما ما تم توفيقين الشرائط الشرعية الى آخر ما افاده وحيث من اللزوم اطلاع  
حضرتكم على الاعلامين المذكورين وعلى ما افاده حضرة مفتي الاحكام ومفتي  
الاستئناف والافادة مما تراه حضرة تكتم فيهم ما لم تحريره لحضر تكتم وهو امر سـلان  
لنظر فيهما وورد الافادة عما يتراعى مع اعادتهما (اجاب) بناء على افادة المجلس  
المسطر باطنه في ١٠ الجارى المرغوب بهما الاطلاع على الاعلامين المرفوعين معهما  
وما افاده كل من حضرة مفتي الاحكام وحضرة مفتي استئناف بحري والافادة عما  
يرى في ذلك قد صار الاطلاع على ما ذكر والافادة عن احد الاعلامين المذكورين وهو  
المهررين حضرة قاضي ولاية الشرقية المؤرخ ١٥ ذى القعدة سنة ٨٩ المتعلق بقتل  
المرأة آمنة انه اذا كان المدعي الذي هو احد الورثة بعد دعواه القتل والاعانة وهو  
ارث المقتولة فيه وفي ابنتها القاصر توأخيه وأخته على الوجه المشروح بالاعلام وانكار  
الخصمين لدعواه ذلك وطلب البينة الشرعية منه التي تثبت له دعواه المذكور قد عجز  
عن اقامتها عجزا كليا كما يفهم من ألفاظ الاعلام المذكور تتوجه له اليقين الشرعية  
على خصمه على حاصل دعواه من الارث والقتل والاعانة بالله فلهذا اعلمك هذا الحق  
الذي يدعي من الوجه الذي يدعي على جواب ظاهر الرواية فان حلف منع المدعي من  
دعواه منع ترك فاذا كان الذي حصل لدى القاضي هو طلب البينة على جميع ما ذكر  
في الدعوى وعجز المدعي عن ذلك ووقع التحليف على هذا الوجه الذي ذكرناه يكون  
ما أجرى في محله وواقع ما وقع الشرعي فاذا سئل حضرة القاضي عما جرى لديه فوضح  
ان الذي حصل هو انكار الخصمين ثبوت انحصار الارث والقتل المنسوب لاحد المدعي  
عليهما والاعانة على القتل المنسوب له للمدعي عليه الاخر وان العجز حصل عن ذلك كله  
والتحليف الذي صار هو على حاصل الدعوى كما تقدم يكون ما أجرى موافقا وان كان  
الانكار خاصا بالقتل والاعانة وكان العجز خاصا بذلك دون اثبات الارث بقرينة  
حصوله لدى القاضي قبل تاريخ الدعوى بيومين فالذي كان ينبغي طلب البينة من  
المدعي على النسب المذكور أو على الحكم بانحصار الارث السابق حيث أنه مذكور فان ثبت  
بطريق شرعي تثبت الخصومة بالقتل والاعانة ومع العجز عن اثبات ذلك يحلف اليقين  
على نفي القتل والاعانة فقط وان عجز عن اثبات النسب أو الحكم به أيضا كما يفهم من



انفاذ الاعلام بحلف على حاصل الدعوى جميعها هذا لا يقع الاعلام على القانون  
الشرعي وأما بالنسبة لحظ النظر في هذه المسألة بحيث كان الخصم عاجزا عن اثبات  
دعوى القتل والاعانة التي لا تراعى فيها لاحد من كتب فلا فائدة لسؤال القاضي ولا  
لاستيفاء الاعلام على فرض عدم الاجراء فيه على القانون الذي ينبغي من حيث  
التحليف وتكاليف الاثبات اذ لا يحكم بالقتل مع العجز عن اثباته (والجواب) عن الاعلام  
الثاني المرد من حضرة قاضي المنصورة المؤرخ هجادي الاخر سنة ١٢٨٨ بشأن  
قتل مختانوه ونظير ما أجيب به عن الاعلام الاول المذكور أعلاه اذ هو من قبيله الا  
ان الثاني اقرب من الاول في كون العجز الذي حصل من المدعية وطلب الاثبات كان  
من القتل دون النسب بدليل قوله في الاعلام الثاني والسؤال من المدعية المذكرة  
عن البينة التي تثبت دعواها قتل المدعي عليه هذا الزوج المذكور بالدعوى  
فعرفت انه لم يكن معها بينة خلاف ما اجاب به كل الى ان قال فوجدت لا تفيد قتل هذا  
المدعي عليه لزوجها ثم قال وصارت تنهيهما ذلك وتعرفها انه لا بد من حضور بينة  
تشهد في وجه المدعي عليه بانه قتل زوجها المدعي بشأنه هذا عدوا فانا بالسكن كما هو  
مذكور بدعواها فافادت انه لم يكن معها بينة تثبت دعواها فعرفت انها ان لم يكن  
الشرعية الخ فهذا مما يقرب ان طلب البينة كان عن القتل كما ان العجز عن الاثبات  
كذلك وعلى كل خافيل في الاعلام السابق يقال في هذا والله تعالى اعلم (سئل)  
بافادة من المحافظة بتاريخ ٢١ رجب سنة ٩٠ شرحا على ما ورد من مجلس دمياط  
بتاريخ ١١ رجب سنة ٩٠ بطلب الاطلاع على مرافعة قضية الخوارج باسيلي فخر قنصل  
دولة فرانسا بالتمتع على الخوارج اخوان سرور واعطاء الافادة عنها بناء على ما طلبه  
حضرة مفتي الثغر وحاصل المرافعة المذكرة بعد ذكر حضور من حضر بالمجلس المشار  
اليه حضر الخوارج باسيلي فخر وعرفه وحضر حضوره كل من الخوارج اسام سرور وشقيقه  
نقولا سرور ولدي مخايل برجس سرور ولجرجس سرور وادعي هذا الذي حضر بوكاته  
الشرعية عن والدته كثرينه فخر بنت حنا العرقجي ولد جبران العرقجي الثابت  
معرفتهما وتوكله عنهما بشهادة كل من فلان وفلان بنو تاشر عياض على هذين اللذين  
حضر الحضوره بعد ثبوت معرفتهم بشهادة المحاضر بن القائم الخوارج اسام سرور ومن  
نفسه وبوكاته الشرعية عن اشقائه الاربعة باسيلي واسكندر ومريم وحنينة الثابت  
توكله عن باسيلي بشهادة فلان وفلان والثابت توكله عن اسكندر بشهادة فلان  
وفلان وتوكله عن مريم بشهادة فلان وفلان وعن حنينة بشهادة شقيقها نقولا  
المذكور ومخايل ابن شقيقها باسيلي سرور المذكور والقائم نقولا سرور عن نفسه خاصة  
بان والدته المدعي المذكور هي كثرينه فخر المذكرة أعلاه تلك جميع بناء الدار  
الكائنة بقرية دمياط بجماعة الشر باصبي بخط المجلس السعيد المتوصل اليها من سكة

الخمس المذكرة المحدودة بمحدود أو بعة القبلي ينتهي علوا بعضه الى بيت بيد الخوارج  
حناسرور بن فرسيس سرور بن حناسرور ضمن وكالة السفاحين وباقيه مظل على  
قطعة أرض تجاه باب الوكالة المذكرة كورة وسفلا بعضه الى داخل وكالة السفاحين وباقيه  
الى القنطرة الارض البادية ذكرها والبحري بعضه الى شادر يعرف بسكن السيد  
محمد القوال بيد الخوارج اخوان سرور جده والدهم في أرض الميرى وباقيه الى ساحة  
الكمرى والشرقي بعضه الى بيت ملك وكالة المدعي المذكور سكن حبيب سالم  
وباقيه الى شادر بيد الخوارج اخوان سرور جده والدهم بارض الميرى والغربي الى  
شادرودكا كين بيد الخوارج اخوان سرور جدهم والدهم في شارع العامة بارض  
الميرى المشتملة الآن الدار المذكرة كورة على قهوة بابها غربي باسفل الدار المذكرة كورة  
ويعلوها قاعة كبيرة وفوق ذلك قصر وخزانة بينهما حضيرو غرفة وجلة اود داخله  
في الحدود المذكرة ورة وان المدعي عليه ما والموكلين واضعون أيديهم على القهوة  
المذكرة كورة بدون حق ومعرضون لموكلته بمنعها من العمارة الضرورية في الدار المملوكة  
لها المصروفة فيها بالسكن والاسكان والعمارة والترميم والاجارة وقبض الاجرة مدة  
تزيد عن تسعين سنة بدون منازعة ولا معارضة شرعية ويريد المدعي المذكور رفع  
أيدي المدعي عليه ما والموكلين المذكورين عن بيت القهوة وهزم معارضتهم لموكلتهم  
المذكرة كورة في اجراء العمارة اللازمة للدار المذكرة كورة ويسأل سؤالهما عن ذلك سئل من  
المدعي عليه ما عن ذلك فاجاب بـ قد ثبوت وضع يد هما والموكلين على بيت القهوة  
المذكرة كورة بشهادة فلان وفلان باتفاقنا نحن والموكلين وباقي ورثة والدنا المذكور  
حصة قدرها احد وعشرون قيراطا شائعة في جميع بناء الوكالة المعروفة بالسفاحين  
السكائنة بقرية دمياط بخط المجلس الصغير بجوار الشر باصبي المتوصل الى باب القبلي من  
الشارع الاعظم والى بابها البحري من سكة الخمس المحدودة بمحدود اربعة القبلي الى  
وكالة خفاجي بيد علي بك خفاجي بن محمد بن علي والبحري الى ديوان الكمرى والشرقي  
الى قطعة أرض ملك الخوارج اخوان سرور المذكورين والغربي الى قطعة أرض  
ملك اخوان سرور المذكورين ايضا فاصلة بين ذلك وبين البحر وان الوكالة المذكرة كورة  
مشتملة على مساكن ومن جلتها الدار المدعي بها المحدودة أعلاه وان وكالة المدعي  
المذكرة كورة كانت ساكنة فيها بطريق الايجار ولا يعاين لاحد مملوك في الوكالة المذكرة كورة  
خلاف اخوان كحيل لهم ثلاثة قرارات باقى الوكالة المذكرة كورة وانهم من ابتداء شراء  
الوكالة المذكرة كورة في سنة ١٢٦٢ الى الآن ما وصلهم منها اجرة وان اجرة المدة  
البالغ قدرها ٢٩ سنة ١٥٠٠ قرش صاغيا بنسبة اجر المثل للدار المذكرة كورة في المدة  
المذكرة كورة وان الحصة التي قدرها ٢١ قيراطا في بناء الوكالة الموصوفة في الدعوى  
كانت ملكا والدهم مخايل سرور بن جرجس سرور بن مخايل سرور بالشراء



بجميعين احدهما من محكمة مصر مؤرخة ١٤ ربيع الاول سنة ١٢٦٢ والثانية  
من محكمة دمياط مؤرخة في قرة ش سنة ١٢٦٥ وان والدهم المذكور توفي وانحصر  
ارثه في اولاده السبعة هم تقولا وسليم المدعيان المذكوران وباسميلي واسكندر وحفنة  
ومريم الموكلون المذكورون وقبضت على اموالهم وان ارثه انتقل اليهم  
بدون مانع شرعي ومن جملة مخلفاته المحصة المذكورة في بناء الو كالة المذكورة وان  
الدار المدعى بها باسميلي نخر الوكيل عن والدته كترينه من جملة بناء الو كالة المذكورة  
ويطالبانه برفع يد موكلاته عن استحقاقهم وارثهم موكليهم من المحصة المذكورة وقدره ١٧  
قيراط ونصف واستحقاقهم الموكلين من مبلغ الاجرة المذكورة وقدره ١٢٥٠٠ قرش  
ويسالان سؤاله عن ذلك سئل من باسميلي الوكيل عن والدته في الدعوى عن ذلك فاجاب  
بالانكار بجميع ذلك وان الخواجا باسميلي جرجس سرور والد المدعين كان حال حياته  
فصل تلك الدولة المنتمية اليهم موكلاتي وحينئذ كانت ارملة وانا قاصر وكان المرجع  
في امورنا الى عمي باسميلي المذكور ولم ينزع معناني ذلك واما الحجج التي ابرزها المدعيان  
المذكوران ومن جملة حاجته من محكمة مصر مؤرخة في سنة ١٢٠٧ فلا اصادق على  
اعتمادها غاية الامر ان موكلاتي كانت تلك جميع بناء الدار المذكورة وواضحة يدها  
عليها ومتصرف فيها تصرف المالك في املاكهم بدون منازع ولا معارض ولا مانع شرعي  
من مدة تزيد على خمسين سنة ولا حق لهم في سماع الدعوى بذلك ثم سئل من الخواجا  
تقولا وسرور وسليم سرور عما جابه الخواجا باسميلي نخر الوكيل من وضع يد موكلاته على  
الدار المذكورة بالملك وتصرفها فيها من مدة تزيد على خمسين سنة بدون منازع ولا  
معارض شرعي لها في ذلك فاجاب باسميلي نخر الوكيل ان يثبت بوضع اليد المذمور  
دون حجة تليق بان مضت المدة المقررة بوضعه بدون منازع وهذه الاودجى بها الادعاء في  
سنة ١٢٧٠ ومقدمة به سجل المحكمة ولم يثبت وكيلا والدته باسميلي بوقتة معجز عن  
الشهود ولم يبرح بعده بدون المطالبة بالاجرة منا ومن والدنا بالطريقة العرفية والمكاتبات  
الرسمية الى ان قال وكذا قبض الاجرة من الساكن في الدار المذكورة الخواجا باسميتيه وفي  
سنة ١٢٧٤ ارسلت والدته المدعى بان فقيد عليها اجرة الدار المذكورة في ان يكون لها  
وضع اليد ثم عرضت هذه على حضرة مفتي أفندي الجلس والنظر الاجابة عن الحكم  
الشرعي فيها فاجاب بقوله حيث انه وجد ضمن اجابات الخواجات اخوان سرور انهم  
طالبوا من الاجرة البيت الواقع المنازعة فيه وارسلت خطابات لهم تعرفهم انهم يقيدون  
اجرة الدار المذكورة عليهم فاذا حضرت الخطابات المذكورة وعرضت عليها واعترفت  
بانها طابت تقييد اجرة المكان المذكور عليها فلا تسع منها دعوى الملك به وذلك في  
المكان المذكور والحال ما ذكر ثم طلب احضار الخطابات المذكورة لاجل عرضها  
على وكيل والدته كما اجاب حضرة المفتي فابروا خطابات في ٢٦ ايار سنة ١٢٥٨ من وكيل

بطر تكانة الروم بدمياط الى كترينه الى آخر ما ذكر في هذا الخصوص على ان يفيده شيئا  
شرعيا ثم طلب من باسميلي الوكيل الافادة عن مضمون الخطاب والاوراق التي قدمت  
فاجاب بخطه بكلام طويل لا يترتب عليه شيء سوى الانكار ثم سئل من حضرة مفتي  
أفندي المذكور عن ذلك فاجاب بقوله يلزم احضار بيضة شرعية من كترينه موكلة  
الخواجا باسميلي المدعى تشهد ما بوضع يدها على الدار المذكورة وتصرفها فيها تلك  
المدة بدون معارض ولا منازع شرعي فطلب من المدعى البيضة فاحضر كلاما من فلان  
واستشهد بها يعلمه في ذلك فشهد في وجه المدعى عليه ما يعرفه وكالة السقاخين  
المذكورين ومعرفة الدار المدعى بها وانه لا يعرف حدودها ولكن اذا وصل اليها حدودها  
وان بناء هذه الدار المدعى به ملك كترينه فثبت حنا العرقبي وانها كانت اسكنت  
فيها افضل الله تسميته وانه من مدة قديمة يعرف ان الخواجا فقوم فركان ساكن في القاعة  
وانها الا ان اسكنت الرهبان في الدار المذكورة وانه من مدة حضوره من براشام الى  
دمياط مدة تزيد عن عشرين سنة وهي واضحة يدها عليها وتصرفه فيها بدون منازع  
ولا معارض الى يوم تاريخه وان بيت القهوه الذي باسمي فل الدار المذكورة ملك للخواجا  
بسميلي جرجس سرور وواضح يدها عليه من تلك المدة وورثته من بعده ومتصرفون  
فيها بدون منازع ولا معارض الى يوم تاريخه وانه يعلم ذلك ويشهد به كذلك  
واحضر الخواجا فلانا واستشهدا يعلمه في ذلك فشهد في وجه المدعى عليه ما يعرفه  
وكالة السقاخين الكافنة بدمياط ومعرفة الدار المدعى بها وانه لا يعرف حدودها  
ولكن اذا وصل اليها حدودها وان بناء هذه الدار المدعى به ملك كترينه فثبت حنا  
العرقبي وانها كانت اسكنت فيها افضل الله تسميته وانه من مدة تزيد عن عشرين سنة  
وهي واضحة يدها عليها ومتصرف فيها بدون منازع ولا معارض الى يوم تاريخه وانه  
يعلم ذلك وان بيت القهوه الذي باسمي فل الدار المذكورة ملك للخواجا باسميلي جرجس سرور وورثته  
من بعده مدة نحو عشرين سنة وهم متصرفون فيه بدون منازع ولا معارض وانه  
يعلم ذلك ويشهد به كذلك ثم ارسل المحاكم الشرعية الشاهدين المذكورين مع  
مناديو بين من طرفه والمدعى والمدعى عليه الى الدار المذكورة وحدودها لحدودها  
المذكورة في الدعوى بحضورهم وعادوا واخبروا حضرة تهم وحدودها لحدودها المذكورة  
اعلاه ثم سئل من المدعى عليه ما عن الشاهدين المذكورين هل لهما فيهما ما طعن شرعي  
فاجاب باسمي سما منتميان لدولة فرانسوا وان الخواجا باسميلي نخر الوكيل المدعى هو كما  
عليهما يد مياط فسئل من مفتي أفندي عن ذلك هل كونهما منتميين للدولة المذكورة  
والوكيل المدعى هو كما عليه ما يكون ذلك مانعا من قبول شهادتهما الموكلاته  
ام كيف الحال فاجاب بقوله اذ لم يكونا من اقباعه الخاصين به ولا من اهل دياره  
ولا مانع من قبول شهادتهما واهل دياره هم الكتاب ومستخدمه والديوان ونحوه والله



أعلم فمعد ذلك طلب المحاكم الشرعية المشار اليه من المدعي تزكية شهوة المذكورين  
فاحضر كلا من فلان وفلان الرومي وزكيا الشاهدين المذكورين التزكية الشرعية  
بانهم اعدلان في دينهم امة بولالا الله هامة ثم صارت المخابرة مع حضرة مفتي أفندي المجلس  
ودمياط في شأن هذه المرافعة الجارية بحضور حضرات العلماء وحضرته ابتداء وانتهاء  
مع إعادة النظر والتأمل في مقصودات الدعوى والشهادة واستفتى عن ذلك هل هي  
مستوفية لما يلزم شرعا أم لا وهل لا تسمع الدعوى ببيت القهوه حيث مضت مدة تزيد  
عن خمس عشرة سنة بدون مرافعة شرعية وهل المطالبة بأجرة الدار المذكورة في غير  
مجلس القاضي تمنع سماع الدعوى اذا مضى على ذلك زيادة عن خمس عشرة سنة أم  
كيف الحكم في ذلك فاجاب بقوله المجدد ما ذكر في هذه المرافعة من الدعوى والشهادة  
مستوف لما يلزم شرعا وحيث شهدت البيعة العادلة المذكورة بان الخواجا باسيل  
جر جس سرور ونجاله من بعده متصرفون في بيت القهوه المذكور وواضعون أيديهم  
عليه من مدة تزيد على خمس عشرة سنة بدون منازعة ولا مرافعة شرعية مع التمكن منها  
وبان كثر منه نفروا لدة الخواجا باسيل الوكيل عنها في الدعوى تلك بناء الدار وواضعة  
يديها عليها ومتصرف فيهما من مدة تزيد عن خمس عشرة سنة بدون منازعة ولا مرافعة  
شرعية مع التمكن منها في الدعوى كل من الوكيل المذكور في بيت القهوه ودعوى  
الخواجات اخوان سرور في لدار المذكورة غير مستوعبة شرعا فلا ترفع يد الخواجات اخوان  
سرور عن القهوه ولا ترفع يد كثر منه نفروا لدة عن الدار المذكورة ولكل من  
الفرقيقتين التصرف فيما يبدى بالبناء وغيره وقد صرح علماؤنا بان دعوى المالك لا تسمع  
بعد خمس عشرة سنة بدون عذر شرعي ودعواهم البطالة لها بالاجرة في أثناء تلك المدة  
في غير مجلس القاضي لا تعتبر على فرض ثبوتها على ان الاطلاع على التصرف من غير  
معارضة مع التمكن منها مانع من سماع الدعوى من غير تدمير مدة وفي تنقيح  
الحامدية نقلا عن فتاوى العلامة الغزي صاحب التنوير مسئلة عن رجل له بيت في  
دار سكنه مدة تزيد على ثلاث سنوات وله جار يجاربه والرجل المذكور يتصرف في البيت  
المذكور ههنا مع اطلاق جاره على تصرفه في المدة المذكورة فهل اذا ادعى البيت  
أو بعضه بعد ما ذكر من تصرف الرجل المذكور في البيت ههنا وبناء في المدة المذكورة  
تسمع دعواه أم لا فاجاب لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى انتهى هذا ما ظهر لنا ومع  
هذا فادغب عرض هذه القضية على حضرة الاستاذ المحقق مولانا مفتي الديار المصرية  
وبورود الافادة من حضرته يجرى مقتضى نحو ذلك صادر ذلك بحضور حضرات العلماء  
وابواب المجلس الا في ذكرهم ادناهم ذكر الاسماء (اجاب) صادر الاطلاع على هذه  
الصورة والذي فاهرا انهم امة موطور فيها غير مستوفاة ما هو مقتضى شرعا ولا  
يحكم بمنع الخواجا باسيل المقال انه وكيل عن والدته بالنسبة لدعواه في بيت القهوه ولا

منع الخواجات اخوان سرور المقال ان احدهم وكيل عن اخوته الاربعة بالنسبة  
لدعواهم بناء الدار المذكورة في الدعوى مالم يحصل تنعيم للدعوى والشهادة وتصحیح  
لها بما يثبت وضع يد الخواجات اخوان سرور او يد مريدو الدار على بيت القهوه مدة  
تزيد على خمس عشرة سنة مع حضوره وكلاء المدعي وعندها من الدعوى ولم تدع ولم  
تنازع في تلك المدة بلا عذر شرعي بعد تقدم دعوى صحيحة شرعية بذلك وهنالك توجد  
الدعوى الصحيحة من هؤلاء بما ذكرنا على ما سطر بهذه الصورة حتى تقام عليها البيعة  
على ان هذه الشهادة على الوجه المسطور بالصورة غير كافية في اثبات ما ذكرنا من  
المانع على الوجه الذي سبق على فرض تقدم الدعوى الصحيحة بهذا بالنسبة للمنع من  
دعوى بيت القهوه وأما بالنسبة للمنع من بناء الدار بالنظر للخواجات اخوان سرور حيث  
كانت الدعوى به من افراد دعوى الميراث فالذي يوجب المنع من سماعها في مثل  
هذا الموضوع اثبات أحد أمرين اما سكوت مورث الورثة المدعيين عن الدعوى خمس  
عشرة سنة فأكبر مع حضوره بالادلة وكنته من الدعوى بلا عذر شرعي بعد تقدم  
الدعوى الصحيحة بذلك لان ذلك مانع من سماع دعوى المورث على ما عليه العمل في  
غير الميراث فلا تسمع دعوى ورثته من بعده اذا ثبتت في حق المورث بيت في حق وارثه  
ولم يوجد تصرف صحيح بذلك في هذه الصورة ومضى ثلاث وثلاثين سنة مع الحضور بالادلة  
والتمكن من الدعوى بلا عذر شرعي وتركتها بالنسبة لاورثة والمورث بعد تقدم دعوى  
صحيحة بذلك ولم يوجد ايضا وحيد ثذنا الذي يلزم ان أريد فصلها شرعا إعادة المرافعة بين  
المتخاصمين وتصحیحها شرعا فان صححت الدعوى من الطرفين واثبتت الوكالة من صاحبها  
ايضا في ضمن الدعوى بالوجه الشرعي لا اثباتا مجردا كما في هذه الصورة وظاهر فيها  
ما يقتضي منع المدعي من الجانبين أو أحدهما الواجب خصمه دعواه يكلف اثباتها عند  
الانكار بالبيعة الشرعية فان شهدت البيعة طبق الدعوى وزكيت سرا ثم علمنا ولم  
يوجد في الشهود ما يمنع من القبول ككونهم أو أحدهم تحت ولاية المتهود له أو  
مكذبان شهد له يحكم بالمنع بعد ادعاءه ما يلزم كالتحديد المعتبر والاشارة في الدعوى  
والشهادة الى ما ادعى وشهده والا فلا والله تعالى أعلم (مسئلة) بافادته واردة من  
مجلس المنصورة مؤرخة ١٤ رمضان سنة ١٠٠٠ بقضاء عطاء المحكم الشرعي عن  
المرافعة الا في ذكرها الصادرة بين يدي قاضي المنصورة في مجلداتها ومضت منها بعد ان  
ثبتت معرفة كل من المرأة زاهية بنت الهتم الهموب السعداوى البدوى من عربان  
القوايد ابن المرحوم السعداوى زوجة أبي خريم عبد الجيد البدوى المتوفى الا في ذكره  
والمرأة سادل شقيقة أبي خريم المذكور وهما ولد المرحوم عبد الجيد بن ادريس من  
عربان الحارثي وأهلية ولياقة محمد ادريس ابن المرحوم ادريس بن يونس من عربان  
الحارثي المحاضر بالمجلس مع المرأتين المذكورتين للقيام بالصداقة على الحال المستقر بمرحم



زاهية الزوجة المذ كورة المرزوق لها الحمل المذ كور من زوجها أبي خريم عبد الجيد  
المذ كور بشهادة فلاق وفلان ثبوتاً مرضياً أقام ونصب مولانا كماكم الشريعي المتداعي  
لديه محمد ادريس المذ كور أعلاه قيساً ووصياً على الحمل المستقر برحم زاهية المذ كورة  
وقبل الوصاية انفسه قبولا شريعياً ثم بعد ذلك ادعى كل من زاهية الزوجة المذ كورة  
ومحمد ادريس القيم الوصي المذ كور أعلاه على الحاضرين معهما بالجلوس هم عبد  
القوى ابن المرحوم بريك ابن المرحوم يوسف من عربان الحرابي ومطراوى ابن  
المرحوم صالح بن سويلم من عربان الحرابي أيضاً ورسلان سويلم بن سويلم بن عبد الله  
من عربان الحرابي المقيم عبد القوى بريك باراضى المرازقة بمديرية الشرقية والمقيم  
رسلان سويلم ومطراوى صالح بعزبتهم السكاكبة باراضى أم الدياب دقهلية بان أباً  
خريم عبد الجيد بن عبد الجيد ابن ادريس زوج زاهية وشقيق بهادل المذ كورتين  
أعلاه توجه الى أم الدياب في ٦ رمضان سنة ١٢٨٩ ليحضر القماش الذي له بالمصبغة  
بناحية أم الدياب فاحضر القماش من المصبغة المذ كورة وفي عودته الى منزله  
السكاكبة باراضى ناحية امضاء قابله المدعى عليهم هؤلاء في الطريق السلطاني بالقرب  
من عزبتة رسلان أحد المدعى عليهم وعندهما باتهم له أطلقوا فيه بارودة وفردة طبنجة  
فلم يصبه شيء منهما والذي أطلق فيه الطبنجة أو لا رسلان هذا والذي أطلق فيه البارودة  
ثانياً عبد القوى هذا فلم يصبه شيء منهما ما كان من رسلان هذا الاضر به بحديدة  
الطبنجة هذا عدواناً في رأسه وأمر عبد القوى ومطراوى هذين بضربه بهما له فضر به  
عبد القوى هذا عدواناً وانا بحديدة البارودة التي بيده وضربه مطراوى هذا بنبوت  
كان في يده هذا عدواناً على ذراعيه وعلى رأسه حتى أشرف على الهلاك وسال منه الدم  
بسبب ضرب هؤلاء الثلاثة وعند اطلاق البارودة والطبنجة فيه أو لا سمع ذلك بعض  
أهالي أم الدياب توجه الى جهة اطلاق البارودة فوجد هؤلاء المدعى عليهم يضر بون في  
أبي خريم عبد الجيد المدعى بشانه بالآلات الموضحة أعلاه فضايط وأمسك هؤلاء المدعى  
عليهم وحضر مشايخ الناحية ووكيل القسم وقاضى القسم وحكيم القسم وصار الكشف  
عليه يعرفهم وبعد الكشف عليه صار حضوره الى استبالية المنصورة بطريق الواور  
وكان دخوله بها في ٩ رمضان المذ كور فصار طريق الفرائش بها الى ان توفي بها في غدي  
القمدة سنة ٨٩ بسبب ضرب هؤلاء جميعاً على الوجه المشروح وان ضرب بهم له كان  
نهاراً في الطريق الموصل الى أم الدياب والى عزبتة رسلان المذ كور وان الوارث له  
زوجته والحمل المستقر برحمها على فرضه ذكراً من غير شك ومن حيث ان شقيقة  
المتوفى المدعى بشانه حاضرة في المجلس ولا احتمال ان يكون الحمل انثى فتكون هي  
الوارثة مع الحمل على كونه انثى فلا جمل الاحتياط ادعت به هذه الدعوى حرفاً بحرف  
على هؤلاء المدعى عليهم وطلبوا جميعاً من المدعى عليهم ما يترتب عليهم في ذلك شرعاً

وبسألهم

وبسألهم جوابهم من ذلك مثل من المدعى عليهم عن ذلك فاجاب أحدهم عبد القوى  
بانه في التاريخ المذ كور في الدعوى تقابل مع أبي خريم المدعى بشانه زوج زاهية هذه  
وشقيق بهادل هذه وتشاجرهم بسبب معاملة بينهم وكان مع أبي خريم المذ كور فردة  
طبنجة معمرة فاطمها فيه فخرجت تعيرتها وأصابته كمة ثوبه ولم تصب جسمه وكان  
يبدع عبد القوى المذ كور نبوت من خشب الشوم فضر به في رأسه دفعا عن نفسه  
فخرجها وسال منه الدم وتركه وانه بعد ذلك صار المكشوف عليه وصار حضوره الى  
استبالية المنصورة ومكث بها طريق الفرائش الى ان توفي وانه وقت المشاجرة لم يكن معه  
أحد لا رسلان ومطراوى هذان ولا غيرهما وأجاب كل من رسلان ومطراوى بالانكار  
للدعوى المدعىين ووجداهما كليا فطلب من المدعىين بيضة تثبت دعواهم المذ كورة  
فاحضر واعلى أحمد بن أحمد عبد الله بن أحمد أبي غانم من أهالي أم الدياب واستشهد  
بما علمه في ذلك بطلب المدعىين المذ كورين فشهدوا بوجهة المدعىين بانه كان  
جالساً في دركه في وقت العصر من يوم ٦ رمضان أو ٦ منه فسمع اطلاق البارود  
فقام وتوجه بمجهته فوجد المدعى عليهم هؤلاء هم عبد القوى ومطراوى ورسلان  
يضر بون في أبي خريم زوج زاهية هذه وشقيق بهادل هذه ابن عبد الجيد بن ادريس  
وعبد القوى هذا يضر به هذا عدواناً بحديدة بارودة على رأسه وذراعيه وباقي جسمه  
ومطراوى هذا يضر به بالنبوت الذي بيده هذا عدواناً على رأسه وذراعيه وباقي جسمه  
ورسلان هذا يضر به بحديدة فردة طبنجة على رأسه وذراعيه وباقي جسمه وسال الدم من  
جسمه فلما وجدهم يضر بونه بالآلات المشروحة أعلاه استعانت بها الى الناحية فحضر  
له شيخ الخفراء ومشايخ الناحية وبحضورهم أمسكوا وضبطوا المدعى عليهم وصار  
الكشف على أبي خريم المذ كور بمعرفة وكيل القسم وحكيم وقاضيه وبعد الكشف  
عليه صار توجهه الى استبالية المنصورة ومكث بها طريق الفرائش الى ان توفي بسبب  
ضرب هؤلاء المدعى عليهم له بالآلات المذ كورة وان الوارث له زوجته زاهية هذه والحمل  
المستقر برحمها وان بهادل هذه شقيقته ولا وارث له سوى ورثته المذ كورين واحضروا  
سلامة شحاتة بن شحاتة ابني سلامة بن سلامة من أهالي أم الدياب واستشهدوا بما علمه  
في ذلك بطلب المدعىين فشهدوا بوجهة المدعىين مثل شهادة الشاهد الاول حرفاً بحرف  
فمنع ذلك طعن رسلان أحد المدعى عليهم في الشاهد الاول بان يذنه ويذنه تداعيا  
بخصوص انه اطلق المياه على ارضه تعدياً حتى ألاف بعض زراعة له في نيل سنة ٨٢  
وطعن في الشاهد الثاني بان له عليه دراهم وكلاماً يطلبها منه فيجبره بانه لا يدفع له ولا قرشا  
واحد او عترف مطراوى أحد المدعى عليهم بان الشاهد المذ كورين من الفلاحين  
والفلاحون يكرهون العرب وعبد القوى المدعى عليه الثالث لم يسمعنا في الشاهد  
المذ كورين وعترف رسلان المذ كورانه لم يكن معه بيضة تشهد له بالطعن الذي طعن به



في الشاهد الاول يطاع على هذه المحادثة حضرة العلامة الفاضل والمهام الكامل مفتي  
الاحكام او مفتي مجلس استئناف بحري وفيه يد الحكم الشرعي فيها هل يحكم على المدعي  
عليه بالانصاف بعد تزكية الشهود بطلب الورثة او ينتظر لوضع الحمل لاجل تحقق امر  
الشقة يفتان كانت وارثة ام لا فاجاب مفتي الاحكام بقوله الافادة عن ذلك انه بالبحث  
عن هذه المسئلة ما وجدنا نصوصا يحا فيها والاحتياط في امر الدماء ان ينتظر وضع الحمل  
فان امر القصاص شيء عظيم وهذا ما ظهر لنا والله اعلم ثم في تاريخ ١٢ رمضان سنة ٩٠  
حضر محمد ادريس القيم على الحمل مع زاهية زوجة المتوفى المذ كورة اعلاه وبهادل  
اخت المتوفى وعترفوا ان زاهية زوجة المتوفى المذ كورة اعلاه وضعت حملها ذ كراوهو  
هذا فتمت فنهاه دل الاخت المذ كورة انه لا حق لها في ميراث اخيه ابي خريم المتوفى  
المذ كور حيث صدقت بان زوجته وضعت حملها ذ كراوهو هذا وصار امتشهاد  
الشاهدين المذ كورين بعد الدعوى ثانيا وشهد كل منهما على انفراد الشهادة  
المذ كورة اعلاه فبحرف بمواجهة المدعي عليهم ولم يبد المدعي عليهم طعنا شرعيا في  
شهادتهم ما سوى الطعن الموضح اعلاه بصيرا اطلاع حضرة العلامة الفاضل والمهام  
الكامل شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية على هذه المحادثة وفيه يد الحكم الشرعي  
فيما هل يحكم بهذه الشهادة بعد تزكية الشهود بقول المدعي عليهم قصاصا ولا يقدح في  
ذلك كون الشاهدين من خفراء الدلالة ومن اهالي ام الدياب التي يسمع فيها صوت  
المستغيث بمحل القتل وما حكم الله افيدها الجواب (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة  
المرافعة المحكي عنها بافاة المجلس واستفهام حضرة قاضي المنصورة المظفر تحت  
الصورة المذ كورة فلم تظهر صحة الدعوى ولا الشهادة لعدم استيفاء كل منهما ما يلزم  
شرعا لعدم مطابقة الشهادة للدعوى فاذا صار استئناف الدعوى المذ كورة من  
الزوجة والوصي بعد تجديده نصبه وصيا على الولد الذي انفصل ذكر احتياطا وصححت  
الدعوى وبين فيها المعية او التعاقب في الضرر والاختن من غير وائكر المدعي عليهم  
واقيمت البينة طبق الدعوى يقضى بوجوبها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) بافاة واردة  
من مجلس مديرية الدقهلية مؤرخة ٢٣ ذي القعدة سنة ٩٠ مرغوب بها الاطلاع  
على صورة المحادثة الراغب حضرة قاضي المنصورة اعطاء المحكم عنها ومضمونها  
بحضور حضرات رئيس المجلس ووكيله ومفتي المجلس والمديرية بعد ان صارت حالة  
قضية ابي خريم عبد الجيد البدوي بن عبد الجيد بن ادريس على حضرة العلامة امام  
مفتي الديار المصرية وشيخ الجامع الازهر ليفيد الحكم الشرعي في او فادعيا بانه لا بد  
من استئناف الدعوى وان يعاد نصب الوصي على الحمل احتياطا وسبق قيدها في كتاب  
الحاضر من هذه الفتاوى بتاريخ ٢٣ رمضان سنة ١٢٩٠ قد صار حضور محمد ادريس  
الوصي مع زاهية زوجة ابي خريم المذ كور ومعهما ولدها المسمى عبد الجيد الذي كان جلا

وقت اقامة الوصي المذ كور اولاً وانفصل من رحم والدته زاهية المذ كورة وبعد ان  
ثبتت لياقة محمد ادريس المذ كور للوصاية على عبد الجيد المذ كور بشهادة الشاهدين  
المذ كورين في الدعوى الاولى صار اقامته وصيا على عبد الجيد المذ كور ثانياً لاجل  
الاحتياط مما لا يافده حضرة المفتي المشار اليه وقبل محمد ادريس المذ كور الوصاية  
المذ كورة لنفسه قبولاً شرعياً من الحكم الشرعي بمدينة المنصورة المتداعي اليه ادعى  
محمد ادريس المذ كور بطريق وصايته الشرعية على عبد الجيد المذ كور القاصر المذ كور  
وبوكالته الشرعية عن زاهية والدته القاصر المذ كور وزوجة ابي خريم المتوفى الا في  
ذكره الحاضرة معه والموكلة له شفاها بالمجلس فيمضي في ذكره الوكالة العامة المطلقة  
المفوضة اقوله ورأيه وفعله وذلك بحضور المدعي عليهم الا في ذكرهم على المحاضر بن  
معه بالمجلس هم عبد القوي ابن المرحوم بريك ابن المرحوم يوسف ومطراوى ابن  
المرحوم صالح بن سويلم ورسلان سويلم بن سويلم بن عبد الله هؤلاء الخمسة من عربان  
الحراي المقيم عبد القوي بريك هذا باراضى المرازقة بمديرية الشرقية والمقيم رسلان  
سويلم ومطراوى صالح بعزيتهم ما الكائنات باراضى أم الدياب دقهلية بان ابا خريم  
عبد الجيد بن عبد الجيد بن ادريس المذ كور اعلاه زوج زاهية الموكلة هذه ووالد  
عبد الجيد القاهر هذا كان توجه الى أم الدياب في سادس رمضان سنة ١٢٨٩ ليحضر  
عاشاله كان في المصبغة بناحية أم الدياب فاحضره منها وفي عودته الى عزيتهم الكائنات  
باراضى ناحية البيضاء فاقبله المدعي عليهم هؤلاء في الطريق السلطاني بالقرب من عزبة  
رسلان هذا أحد المدعي عليهم وعنده مقابلة الملقى فيه رسلان هذا أحد المدعي  
عليهم فردة طنبجة معمرة بالبارود والرصاص في اطلاقه ما خرجت تعمييرته ولم يصبه  
منها شيء فضر به رسلان هذا عدداً وانا بمجديدة الفردة الطنبجة المذ كورة في رأسه  
ضر به هلكة فخرخته وشقته وسال منه الدم وسقط على الارض لوقته وعترف رسلان  
المذ كور كلام من مطراوى وعبد القوي هذين ان يضرباه بقوله له ما اضربوه يا كلاب  
فضر به مطراوى هذا بالنبوت هذا عدداً وانا في رأسه من الجهة اليمنى فخرخته وسال منه الدم  
وضر به عبد القوي هذا بمجديدة بارودة كانت في يده في ذراعه الايسر فخرحه وسال منه  
الدم وعطله حتى صار لا يمكنه تحريكه وضر به هؤلاء الثلاثة بالآلات المذ كورة  
في ذراعه الايمن وباقي جسمه وانه عند اطلاق رسلان الفردة الطنبجة المذ كورة أولاً سمع  
ذلك بعض أهالي أم الدياب فمن سمع ذلك توجه الى جهة الصوت الذي سمعوه فوجد  
هؤلاء المدعي عليهم بضر بوز في ابي خريم عبد الجيد المدعي بشأنه بالآلات الموضحة  
الا فاضبط وامسك هؤلاء المدعي عليهم وحضر مشايخ الناحية ووكيل القسم وقاضي  
القسم وحكيم القسم وصار الكشف عليهم بمعرفةهم وبعد الكشف عليه صار حضوره  
الى استبالية المنصورة بطريق الوابور وصار دخوله بها في ٩ رمضان المذ كور ومكث



طريح الفرائش بها الى ان توفي بها في ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٨٩ بدم ضرب هو لا يجيء  
له على الوجه المشرع وان ضرب به له كان نهارا بالطريق الموصل الى أم الدياب والى عزبة  
رسلان هذا وان الضارب له أولا رسلان هذا بمحديقة الفردة الضيقة والضارب له ثانيا  
مطراوى هذا بمحديقة البارودة التي كانت في يده وثالثا عبد القوي بالنبوت وان المدعى  
المد كور لا يعرف شيئا خلاف ذلك وان الوارث له زوجته الموكلة المد كورة مع ولدها  
منه عبد الجيد القاصر المد كور من غير شريك ويطالب المدعى المد كور المدعى عليه  
هو لا يجيء لترتيب عليهم في ذلك ثم عاوى يسأل جوابهم عن ذلك مثل منهم عن ذلك  
فاجاب عبد القوي هذا بأنه في التار يخ المد كور في الدعوى تقابل مع أبي خريم المدعى  
بشأنه زوج زاهية هذه وتشاجر معه في شأن معاملة يديهما وكان مع أبي خريم المد كور  
فردة طنبجة معمرة فاطمها فيه فخرجت تعميرتها فاصابت كم ثوبه ولم يصب جسمه  
منها شيء وكان يسيده نبوت من خشب الشوم فضر به به في رأسه فدعا عن نفسه فخرجه  
وسال منه الدم وانه بعد ذلك صار الكشف عليه وصارت توجهه الى استنابة المنصورة  
ومكث فيها طريح الفرائش الى ان توفي وان الوارث له زوجته زاهية هذه وولده هذا  
المرزوق له من زوجته المد كورة من غير شريك وانه وقت المشاجرة لم يكن معه أحد  
لا رسلان ولا مطراوى ولا أحد غيره ما واجاب كل من رسلان ومطراوى هذين بالانكار  
للدعوى المدعى وجداها جدا كليا فطلب من المدعى بيعة تبيت دعواه فتوجه ليحضرها  
وانصر قوائم في يوم الاثنين ١٧ شهر تار يخ حضر المدعى والمدعى عليهم وعرف المدعى  
انه احضر الشهود التي تشهد بدعواه فطلب منه احضارها فحضر عليها احد من أم  
الدياب ابن أحمد عبد الله واستشهد بما علمه في ذلك بطلب المدعى فشهد في وجه المدعى  
ما كيم بانه كان جالسا في دركه في وقت العصر نهارا في ٦ رمضان سنة ٨٩ فسمع اطلاق  
بارودة فقام وتوجه جهة حتى وصل الى ساقية رسلان أحد المدعى عليهم المكنانة  
باراضى ناحية أم لدياب فوجد المدعى عليهم هو لا يضربون في أبي خريم البدوي زوج  
زاهية وأخي المدعى هذا هو والد عبد الجيد القاصر وهو طروح على الارض بالطريق  
السلطاني أحدهم وهو رسلان هذا يضرب بمحديقة فردة طنبجة في جسمه وثانيهم وهو  
مطراوى هذا يضرب بنبوت وثالثهم عبد القوي هذا يضرب بمحديقة بارودة وان  
ضرب هو لا لابي خريم المد كور باللات المد كورة فهو معاهد اعدوا ولا يعلم  
الضرب المثل من غيره ولا اسم والد أبي خريم ولا جده ولا جده بدم له صار الكشف  
عليه بمعرفة الحكومة وصارت توجهه الى استنابة المنصورة وأقام فيها الى ان توفي بسبب  
ضرب هو لا له عدا دوانا باللات المد كورة وان الوارث لابي خريم المد كور زوجته  
زاهية وولده عبد الجيد القاصر المد كور من غير شريك هذا ما علمه ويشهده واحضر  
سلامة شحاتة بن شحاتة - لامة ابن المرحوم سلامة من ناحية أم الدياب المد كورة

واستشهد بما علمه في ذلك بطلب المدعى فشهد منفردا في وجه المدعى عليهم مثل شهادة  
الشاهد الاول حرفا بحرف الا انه ذكر أن أبان خريم البدوي المتوفى المد كور المدعى في  
شأنه ابن أخي المدعى هذا فطلب من المدعى بيعة غير هو لا يعترف ان لا بيعة معه غير  
هذين التخصين ثم عرضت هذه الحادثة على حضرة العلامة مفتي الجلس والمدير به  
ليفيد الحكم الشرعي فيهما من انه لا يحكم بثهادة الشاهدين المد كورين على المدعى  
عليه بمقتلهم أبان خريم عبد الجيد المد كور حيث لم تطابق الدعوى ولا يحكم بها أيضا  
في ثبوت وفاة أبي خريم المد كور وانحصار ارثه في زوجته المد كورة وولده القاصر  
بالنسبة لرسلان ومطراوى المنكرين لذلك وهل يحكم على عبد القوي أحد المدعى  
عليه بمقتله أبي خريم المد كور في ماله في ثلاث سنين حيث اعترف بضربه به بالنبوت  
وانه صار صاحب فرائش حتى توفي وانحصار ارثه في زوجته زاهية وولده القاصر المرحوم  
ولا ننظر قوله انه ضرب به فدعا عن نفسه حيث لم يثبت ذلك شرعا أو يحكم عليه بثلاث دية  
المتوفى حيث ان المدعى ادعى على ثلاثة يقتلهم له وله تحليف المنكرين لذلك وما حكم  
الله فاقاد عليه بقوله مشمول باسمه وختمه الحمد لله للمدعى المد كور الامين الشرعية على  
المدعى عليهم حيث عجز عن البيعة الشرعية التي تشهد طبق دعواه والله تعالى أعلم  
وحيث ان جواب حضرة المفتي لم يكن شافيا للحكم في هذه الحادثة فصار من الوجوب  
عرض هذه الحادثة على حضرة مولانا مفتي الديار المصرية وشيخ الجامع الأزهر للنظر  
فيها والافادة عن الحكم الشرعي (اجاب) هذه الشهادة غير مطابقة لهذه الدعوى وفيها  
قصورا أيضا لعدم تعريف الميت بدمه بل صرح بعدم معرفة اسم أبيه وجده فهي غير  
مقبولة في حق اثبات النسب للمتوفى المد كور وانحصار ارثه في ورثته المد كورين بالنسبة  
لرسلان ومطراوى المنكرين جميع الدعوى التي من جلتهما ما ذكره كذا في اثبات  
القتل لعدم بالنسبة لرسلان وموجب التعزير بالنسبة لمطراوى اذ مقتضى هذه  
الدعوى على هذا الوجه نسبة القتل لرسلان الضارب أولا لضربه هلكا وعلى الباقي  
التعزير وللوصى على القاصر الوكيل عن امه الزوجة ان عجز عن اثبات دعواه بالنسبة  
وحصر الارث أيضا تحليف رسلان ومطراوى على حاصل الدعوى بالله ما تستحق الورثة  
الحق الذي يدعيه عنهم من الوجه الذي يدعيه هذا ان كذب عبد القوي فيما اجاب  
به فان تصادقا على ما اجاب به عبد القوي المد كور المقر بانحصار الارث وبالفعل الصادر  
منه الماتر ب عليه الدية لموت المقتول عقب كونه ذافراش حيث لم يصرح بالعدم بناء  
على قول أبي يوسف يحكم على عبد القوي بالدية في ماله في ثلاث سنين حيث لم يتضح انه  
ضربه فدعا عن نفسه ويمنع عن رسلان ومطراوى وان استمر معهما على دعواه الاولى  
المقتضية حصر القتل في رسلان واجيب التعزير به على مطراوى وعبد القوي فله على  
عبد القوي التعزير لا قراره باصل الفعل وتكذيب المقر في بعض ما أقربه لا يضرب ويمنع



من رسلان ومطاراوى بعد حلفه ما وعجزه والله تعالى اعلم (مثل) بافادته من محافظة مصر بتاريخ ٢٩ ص سنة ٩١٠ مضمونها وردت افادة من محافظة رشيد مذكور فيها ما يقيدان حضرة قاضي رشيد برغب الاستفتاء من حضر تكم عن مادة الدين المدعى به السيد وهبة النحاس على عثمان اغاخر الواضحة عبارة في صورة المرافعة الا في ذكرها بالصورة فتأمل الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي ومضمون المرافعة المذكورة حضر المحترم وهبة النحاس ابن المرحوم الحاج محمد ابن السيد جودق واحضر معه المكرم عثمان اغا احدا باب المعاشات ابن المرحوم هريز محمد على وادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره - بان المدعى هذا يستحق بدمه المدعى عليه هذا ثلاثين جنحيا انكساريا ذهبا جيدا بياضها هذا الذي حضره بان المدعى عليه هذا من المال الذي حضره على سبيل القرصة الشرعية وصرف ذلك المدعى عليه هذا في حوائج نفسه وصار ذلك دينيا بذمته للدي هذا وان المدعى هذا يطالب هذا المدعى عليه بدفع مثل القدر المدعى به المرقوم يجوز له ان نفسه بالوجه الشرعي ويسأل جوابه عن ذلك وسئل المدعى عليه هذا عن ذلك فاجاب بالانكار لذلك وجده بخدا كليا وكاف المدعى هذا اثبات ذلك بالوجه الشرعي فاحضر كلا من المكرم - ليما في احدى عباس من ارباب المعاشات بقسم دسوق ابن المرحوم عباس ابن المرحوم رمضان والمكرم خليل ابراهيم من ارباب المعاشات المذكورين ابن المرحوم حسن ابن المرحوم علي وسال من مولانا الحماكم الشرعي الموما اليه الاستماع الى شهادتهما فاجابه لذلك واستشهد بهما فشهد كل منهما على انفراده في وجه المدعى عليه هذا بقدر دعوى المدعى هذا وجواب المدعى عليه هذا بالانكار على الوجه المشروح مع الاشارة في مواضع الاشارة اللازمة شرعا لا أشهد بان المكرم عثمان اغاخر هذا اقر حالة الطوع ونفاذا الامر ان عنده وبذمته للمكرم السيد وهبة النحاس هذا ثلاثين جنحيا انكساريا ذهبا جيدا بياضها هذا الذي حضره وان عثمان اغاخر هذا وعد السيد وهبة النحاس هذا بدفع مثل المبلغ المرقوم بعد عشرة ايام وان لم يدفع له مثل هذا المبلغ بعد العشرة ايام المذكورة يكتب له من هذا المبلغ سلما على ارضه من الاردي الواحد ثمان مائة وثمانون ذلك الاقرار كان تقريرا من نحو عشرة اشهر الشهادة الشرعية (اجاب) اذ ان كي شاهدا الاقرار على الوجه المذكور - طور بصورة الدعوى المرفوعة مع هذا امر اتم علنا بقضى المدعى على المدعى عليه بمثل الدين الذي ادعى به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مثل) بافادته من الرزنامة بتاريخ ٢٠ ص سنة ٩١٠ حاصلها فيما تقدم لما حصلت الخابرة مع سعادتك في شأن الوصاية الصادرة من قبل المرحومة الست حفيظة البحر يتلوه في الحصة البسالة قدرها اثني عشر قيراطا شائعة في الخمسين فدانا طينا صدر الجواب في ١٢ ذي القعدة سنة ٩٠٠ وهو المقيّد في كتاب الوصايا من هذه الفتاوى بان الساري بان الذي يقتضيه الحكم الشرعي في

هذه المادة انه اذا تحقق صدور الوصية من المالك لزوجها ومعتقها على الوجه المبين بحجة الوصية وماتت بلا رجوع عنها عن زوجها لا غير واجازها الزوج ولم يوجد من الموصي لهم بعد موتها تنفيذ الوصية المذكورة ويثبت الملك للموصي لهم في تلك الحصة الى آخر ما شير وحيث وردت الافادة من مدير ية المنيمة بما اقتضى عن ذلك بناء على ما في يد من حضرة قاضيها بانه تحرر اءالامان باثبات الوصية بالنصف في الاطيان المذكورة لمعتقها بلال وصباح وباثبات النصف الاخر ليعقوب اغا ومن التزوم بشر يف الاعلامين المذكورين بالمطالبة والتسليم بافادته ما يرى من موافقتهما للمخرج الشرعي اوعدها فلم يزلن تحريره لاسماده انكم الامل وورود الافادة (اجاب) بما لا اية الاعلامين الواردين مع افادته الرزنامة المحكوم في احدى هاتين النصف الحصة من الابعادية الكائنة باراضي ناحية دهشاهشم التي يعدل مقدار الحصة المذكورة خمسة وعشرين فدانا منها ربعه - دل مقدار نصفها اثني عشر فدانا ونصفها شائع ذلك في جميع الابعادية البالغ قدرها خمسة عشر فدانا عشورية الخلفة تلك الحصة المذكورة عن حفيظة البحر يتلوه المتوفاة عن زوجها يعقوب اغا لمعتقها بلال وصباح الحبشيين بالوصية من قبل المذكورة لهما والمحكوم في الثاني بنصف الحصة المذكورة الذي قدره اثنا عشر فدانا ونصف ليعقوب اغا المذكور زوج الموصية المذكورة بالوصية المذكورة كذا في الحكم الميراث والسدس بالوصية ولم يتعرض في كلا الاعلامين للوصية المذكورة في الاعلام الا خبر وجهه وباتأمل فيهما وجد اغا غير مستوفيين شرعا كما يظهر لمن تأمل فيقتضي اعادتهما لحضرة قاضي المديرية لاجراء ما يوافق في هذه المسألة والذي يوافق اجراؤه في هذه المسألة ان تصدر الدعوى من قبل الزوج والمعتق أو احدى هاتين نفسه وبالمو كالة عن الثاني بالخصوصة والقبض على من ينصب وصيا للخصوصة حيث لا وارث للمتوفاة المذكورة سوى زوجها احدى المدعين بان المتوفاة المذكورة ويزكر تعريفا كانت حال حياتها تلك النصف شائعا من الابعادية المذكورة البالغ قدرها كذا الذي يعدل قدر ما علكه كذا من القدر بموجب السندات الشاهدة لها بذلك ويزكر ما يوضحها وانها حال حياتها وصحة عقلها ونفاذ تصرفاتها اوصت بجميع حصتها المذكورة التي لا تملك غيرها ان كان الامر كذلك النصف من ذلك شائعا الذي يعدل كذا من القدر لزوجها فلان احدى المدعين والنصف الثاني باقي حصتها المذكورة لمعتقها فلان المدعى الثاني وقلائه موكلته مثلا شائعا بالوصية بينهما الذي يعدل قدر الموصي به لهما كذا من القدر وانها حال حياتها اشهدت على نفسها بذلك وتحرر بالوصية المذكورة حصة شرعية من محكمة كذا مؤرخة كذا بنمرة كذا وان المدعين والمو كالة المذكورين قبلوا الوصية بعد وفاتها وان الوصية المذكورة ماتت مصررة على وصيتها المذكورة ولم يكن عليها دين يمنع صحة نفاذ وصيتها المذكورة وانها ماتت عن زوجها فلان احدى المدعين المذكور



بلا وارث سواء الثابت وقاتها عن زوجها المذكور لا غير هذه المحكمة بين يدي حضرة القاضي المتداعي لديه بموجب اعلام مؤرخ كذا بنمرة كذا وان الزوج المذكور اجاز وصيته المذكور وان جميع المحصة الموصى بها المذكور كورة تحت يد المدعي عليه بغير حق وان فلانة الحبشية معتقة الموصية المذكور وكنت فلانا أحد المدعين في المحصومة وقبض حصتها من ذلك وتحرر بذلك التوكيل اعلام شرعي من قاضي كذا مؤرخ كذا بنمرة كذا ويطلب المدعيان المذكوران المدعي عليه المذكور برفع يده عن ذلك ليحوز فلان المعتق الوكيل لنفسه ولموكلته نصف المحصة المذكور كورة بالسوية بينهم الذي يعدله فدون كذا السكل منهم نصف ذلك بطريق الوصية لهما عن معتقتهما المذكور كورة على الوجه المصور ويحوز فلان الزوج المذكور والنصف الباقي من المحصة المذكور كورة لنفسه الذي يعدله فدون كذا بالارث والوصية نصفه بطريق الارث ونصفه بطريق الوصية ويسألان سؤال المدعي عليه المذكور عن ذلك وذلك بعد بيان حدود الابعادية التي منها المحصة الموصى بها المذكور كورة بانهما معتبرا في مثل المدعي عليه من ذلك فيجب بوضع يده على المحصة المدعي بها المذكور كورة وانها مخالفة عن حفيظة المذكور كورة بطريق الملك وبثبوت وقاتها عن زوجها المذكور من غير شرع سوى جهة بيت المال ويشكر ما عد ذلك فيكلف الوكيل اثبات وكالاته عن موكلته المعتقة المذكور كورة وبما اثباتها بالبينة الشرعية حسب ما دعاه يحكم له بما في وجه الخصم وتطلب البينة التي تثبت وضع يد المدعي عليه على المحصة المدعي بها وبعدم شهادتها طلب البينة على اثبات الوصية على الوجه المدعي به فاذا شهدت الشهود طبق الدعوى في جميع ما ذكره كيت مراتهم علنا بتركية الشاهدين وحصل استيفاء ما يلزم يحكم للمعتق المذكورين بنصف المحصة الموصى بها شاءا فلما بالسوية بينهم السكل منها نصفها الذي يعدله كذا من الفدين على المدعي عليه بطريق الوصية على الوجه المصور وبؤمر المدعي عليه بتسليم ذلك للوكيل المذكور ليحوز ذلك لنفسه ولموكلته بالسوية بينهم ما يحكم للزوج المذكور بالنصف الباقي شاعا من المحصة الموصى بها المذكور كورة الذي يعدله كذا من الفدين على المدعي عليه نصف ذلك بالارث والنصف الآخر بالوصية وبؤمر بتسليم ذلك للزوج المذكور ليحوز ذلك لنفسه على الوجه المصور ثم ان احتاج الحال لتحرير اعلام من يحضر بهذه الصورة نسختان وان اكتفى باعلام واحد فلا مانع من ذلك وانما قلنا ويحكم للزوج بالنصف الباقي نصفه بالارث والنصف الآخر بالوصية لما في المراج الوهاج فلو اوصت لزوجها بالنصف كان له السكل النصف بطريق القرض والنصف بطريق الوصية لانه يستحق الارث قبل الوصية على عكس الاجنبي فانه يستحق الوصية أولا لانها مقدمة على الارث في حقه اه والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس الدهلية بافاده وارده في ١٣ جاسته ٩ مضمونها طلب المحكم الشرعي

عبار غيبه قاضي المنصورة في قضية أبي خريم عبد الجيد المنصورة شرعا لاجل اعلام القضية المذكور كورة وصورة ما اوضحه قاضي المنصورة على صورة هذه القضية التي سبق اعطاء الجواب الشرعي فيها وقيد في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى آخر بتاريخ ٦ ذي الحجة سنة ١٢٩٠ تقيد حضر تكم انه صار تفهيم الوصي الوكيل المدعي بالقتل على الثلاثة اشخاص المذكورين بمضمون جواب حضر تكم المهرر به ذاف عرف المدعي انه ما زال مصمما على دعواه القتل على الثلاثة اشخاص المذكورين وطلب منه بينة تثبت دعواه على الوجه المصور غير البينة التي شهدت حيث لم تطابق شهادتهما الدعوى كما اشرتم فعرف ان لا بينة معه غير الشاهدين السابق ذكرهما وانه عاجز عن اثبات دعواه المذكور كورة عجزا كليا فعرفناه انه حيث عجز عن اثبات دعواه المذكور كورة شرعا فله تحليف رسلان ومطراوى المنسكين اليين التي لذلك ويحكم على عبد القوي بالتحليف بحسب ما يراه الامام او نائبه فلم يمثل لذلك وامتنع من تحليف رسلان ومطراوى المذكورين اليين اشرعية واحال الدعوى للسياسة فهل يتحرر اعلام بذلك وماذا يكون العمل (اجاب) الافادة عن ذلك انه لا تحليف لليين عند عجز المدعي عن البرهان الا بطلبه فحيث لم يطلبه لا يحلف المدعي عليه المذكوران ولا يقضى عليهما بشئ في هذه الحالة ويكون المدعي ممنوعا وحق القاصر في اليين باق الى بلوغه وطالبه اليين او وجود وصي آخر فيحلف عنه بل لو وجدت بينة على هذه الدعوى بعد ذلك ولو بعد الحلف تقبل حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة وارده من قاضي تغرر شيد بافاده من محافظة مصر في ٢ شعبان سنة ١٢٩١ مضمونها حضر مولانا الشيخ محمد عروس هذا ابن المرحوم الحاج حسن عروس ابن المرحوم الحاج علي عروس وحضر معه الحاج عليا تيرانة هذا ابن المرحوم الحاج حسن تيرانة ابن المرحوم الحاج علي تيرانة وهو الوكيل الشرعي عن شقيقته اسماء بنت الحاج حسن تيرانة ابن الحاج علي تيرانة في الدعوى لها وعليها والمخاصمة والمنازعة والصلح والابراء والاقرار والانكار والبيع وقبض الثمن وقبض الديون من مد يديه او في كل شئ يجوز فيه التوكيل شرعا تو كيا مطلقا مفوضا عما حسب ما يقتضيه رأى الوكيل المذكور وقيل منها ذلك لنفسه قبول لا شرعا باعترا فها مشافها بالمجلس الشرعي لدى مولانا الحسا كم الشرعي برشيدا المترا فله العارف للوكيل المذكور والموكل المذكور كورة انما ونسبها معرفة تامة نافية للجهالة واسبابها وذلك بحضور المكرم السيد حسين لساطة بن علي لساطة بن ابراهيم لساطة والمكرم محمد البليبي بن علي البليبي والمكرم ابراهيم القباي بن محمد شعبان بن علي حسب المقيده بضطة المحكمة في ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩١ العارفين للوكيل والموكل المذكورين عينا ونسبها معرفة تامة نافية للجهالة واسبابها وادعى هذا الذي حضر على هذا الوكيل المذكور الذي احضره معه بان الموكل المذكور كورة تملك هذه



الدار وأشار اليها إشارة معينة في الدعوى وان هذه الدار المملوكة للموكل المذ كورة  
هذه الشبايبك وأشار اليها أيضا وقت الدعوى إشارة معينة لها وان هذه الشبايبك  
المعينة بإشارة المدعى مشرفة على دار هذا المدعى هذه وأشار المدعى المذ كورة الى داره  
المذ كورة إشارة معينة لها وقت الدعوى وعلى حرمه وعلى محل جلوس النساء بها وأنه  
متضرر من ذلك ضررا يمتد بطالب الوكيل المذ كورة بيناه الموكلة المذ كورة للشبايبك  
المذ كورة دفعها له هذا الضرر البين ويسأل سؤالا وسئل الوكيل المدعى عليه عن ذلك  
فاجاب بان الدار التي هي دار الموكلة المذ كورة ليست بجوار المنزل سكن حضرة  
الشيخ محمد عروس المدعى بل هي بجوار حرمه ليست ملكا لأحد والشبايبك المذ كورة  
ليست مطلية على المنزل سكن - حضرة الشيخ محمد عروس المذ كورة مطلية على الخربة  
المذ كورة وانما المنزل سكن الشيخ محمد عروس بجوار الخربة المذ كورة من الجهة  
البحرية وبينه وبين الشبايبك المذ كورة اذرع سبعة وكسور وان الشبايبك المطلية  
على الخربة هي بالحائط الشرقي من منزل الموكلة ويجاور منزل الموكلة من الشرق الخربة  
المذ كورة ويجاوره من بحري منزل حضرة محمد أغا علوان والمنزل سكن الشيخ محمد  
عروس المذ كورة بجوار منزل حضرة محمد أغا علوان من الجهة الشرقية ولم يكن بجوار  
منزل الموكلة وان المنزل سكن الشيخ محمد عروس المدعى المذ كورة ليس ملكه بل وقف  
القشاش وكلف حضرة مولانا العلامة الشيخ محمد عروس المدعى هذا اثبات ذلك بالوجه  
الشرعي فاحضر جملة من الشهود وسأل من مولانا المحاكم الشرعي المومنا اليه الاستماع  
الى شهادتهم فاجابه لذلك واستشهدهم فشهد كل منهم على انفراده في وجهه الوكيل  
المدعى عليه هذا عقب دعوى المدعى هذا وجواب الوكيل المدعى عليه هذا بما أجاب  
به على الوجه المشروح قائلا أشهد بان الخمسة شبايبك المفتوحة بمنزل أسماء زوجة  
محمد أغا علوان مطيلات على المسار بمنزل حضرة الشيخ محمد عروس وعلى محل جلوس  
النساء بالمنزل المذ كورة من وسط الدار وطالع السلم والخضيرة ومطيلات على المحوش الجاور  
منزل الشيخ محمد عروس المذ كورة من جهته القبلية وأشار كل منهم في شهادته المذ كورة  
الى هذه الشبايبك الخمسة والى منزل أسماء المذ كورة والى منزل حضرة الشيخ  
محمد عروس والى المحوش المذ كورة إشارة معينة لذلك بين يدي مولانا المحاكم الشرعي  
المترافع لديه الشهادة الشرعية وعارض على تيرانه الوكيل المذ كورة بقوله ان منزل  
موكلى أسماء المذ كورة فيه خمسة شبايبك في الجانب الشرقي من المنزل المذ كورة  
اثنتان باودة وثلاثة باودة ثمانية بجوانبها وليست الشبايبك الخمسة للظن بل هي للوضوء  
والهواء بثبينة مسمرة بالحائط وانها مشرفة على الخربة المتقدمة ذكرها بجوابنا الاول  
وليست مشرفة على المنزل سكن حضرة الشيخ محمد عروس المذ كورة ولا على محل جلوس  
نساءه ولا على طالع السلم كما شهدت الشهود المذ كورة بل فقط اذا صار خارج المسامر

من الشبينة والعتب ورفع الشبينة واخرج الشخص رأسه من الشبايبك المذ كورة  
ولوى عنقه ورأسه ونظر بوجهه - بتكاف الى الجهة البحرية ينظر سطح المنزل سكن  
الشيخ المذ كورة الى درج السلم الموصل الى السطح وليس ذلك محل جلوس ولا قرار  
نساء المدعى المذ كورة وان منزل موكلى لم يكن بجوار ولا ملامسة قولا محاذيا للمنزل  
سكن حضرة لان المنزل سكنه بجوار منزل حضرة محمد أغا علوان ابن المرحوم ابراهيم  
ابن المرحوم خليل وحيث ان المتضخم من ذلك ان الشبايبك المذ كورة ليست بجوار  
المنزل سكن الشيخ محمد عروس وليست مطلية على محل قراره وجلوس نساءه ولم يحصل له  
بسبب ذلك ضرر من كماله لان الشبايبك المذ كورة هي بالحال السالف  
ذكرها لواء والضوء فقط وهو ليس جار اوليا بجوار المنزل موكلى فاطلب جواب  
حضرة عن ذلك وأما شهادة هذه الذين احضرهم فانهم جميعا نظروا الشبايبك  
المذ كورة من سطح المنزل سكنه ورأوا الشبايبك بنظر من بعد من المشاهدة المحسوس  
الذي لا ينكر ان كل بيت عال به شبايبك ترى تلك الشبايبك من بعد وهذا دليل كاف  
لنفي الجوار ومناقضة الشهادة ظاهرا تاملا المحرود ومع كل التمس اقناعي بنقل  
صورة دعوى المدعى وشهادة الشهود دوما أجبت به أولا وثانيا وعرضه على حضرة  
مفتي الديار المصرية وكل ما أقاده يكون اقناع الاجراء بمقتضاه حيث ان العدالة  
داعية لاجابة من يريد الاقناع وهذا جوابي وأجاب مولانا الشيخ محمد عروس بقوله ان  
الخمسة شبايبك المذ كورة الكائنة في بيت أسماء المذ كورة المشار اليها في الدعوى  
والشهادة والى البيت التي هي فيه مشرفة على داري المشار اليها في الدعوى والشهادة  
وعلى حرمي وعلى محل جلوس النساء بها وعلى المحوش الجاور لداري المذ كورة المحاري  
في ملكي وتصرف في البناء والمدم وسائر التصرفات الشرعية عينة وفيه محل الطابونة المعدة  
لجلوس النساء للهن والخبز ويتوصل اليه من داري فهو من جملة حرمي والشبايبك  
المذ كورة مشرفة على ذلك كما شهدت به البينة (اجاب) المصرح به في منع الشخص  
من فتح الشبايبك المشرفة على دار غيره وعدمه ان تلك الشبايبك ان كانت معدة للاطل  
منها للضوء والهواء وكان من بداخلها ينظر الى داخل مجلس النساء وحل قسارهن  
من بيت غيره يكون في فتحها ضرر بين فيمنع منه والا فلا وعليه الفتوى ولا يشترط في المنع  
المذ كورة على هذا الوجه مجاورة الدارين بل المدار في المنع على فتحها للاطل على الوجه  
الذي ذكرنا فاذا تحقق ما ذكره عايجكم بازالة هذا الضرر والا فلا والله تعالى أعلم  
(سئل) بافادته من محافظة مصر مؤرخة ٢٥ راسنة ٩١ بنساء على ما ورد من محافظة  
رشيد بطلب الافتاء من هذا الطرف عن دعوى الوراثة المحررة من طرف قاضي رشيد  
المرفوقة معه ومضمون ما تحرم من القاضي المذ كورة حضر المذ كورة محمد أبو الحسن ابن  
المرحوم الحاج ابي العلاء ابي الحسن المرابي بن ابي الحسن شعيب ومبروكة بنت



المرحوم علي الفجار بن حسن واحضر معه هما المذكور مصطفى شادي المراكبي ابن  
المرحوم مصطفى أيضا ابن درويش شادي وادعي المرحوم محمد أبو الحسن هذا ومبروكه  
هذه علي هذا الذي أحضره معهما ابان المرحوم أبابا العلاء بن الحسن المذكور ابن  
المرحوم أبي الحسن شبيب المذكور ابن حسن باشا المراكبي مات وترك من الورثة كلا  
من زوجته مبروكه المدعية هذه وزوجته الثانية محبوبة بنت المرحوم محمد عروس بن  
علي ووالدته ستيمة بنت هلال بن زريق الاتسكاوي ابن الحاج مصطفى وأولاده أصله  
المكرم محمد أبي الحسن المدعي هذا وأجد القاصرون ضرا البالغة وفاطمة القاصرة  
وجعل مستكن في رحم مبروكه الزوجة المدعية هذه من زوجها المذكور لاوارث له  
سواهم وان المرحوم أبابا العلاء ابن الحسن المورث المذكور يستحق بدمه هذا المدعي عليه  
نصف بنته نور نسائي ذهبها جيدا استلمه المدعي عليه هذا من المتوفى المورث المذكور  
من مال نفسه حال حياته على سبيل القرض الشرعي وصره المدعي عليه هذا في  
حوائج نفسه وصار ديناً في ذمته للمرحوم الحاج أبي العلاء أبي الحسن المورث المذكور وان  
الحاج أبابا العلاء ابن الحسن المورث المذكور مات وترك النصف بينه وبين المدعي به المرحوم  
ميراثا الورثة المذكورين علي فرائض الله تعالى لزوجته مبروكه المدعية هذه ومحبوبة  
المذكورة بين الثمن ثلاثة قراريط من ذلك سوية بينهما مضافة واعتدالا لوالدته ستيمة  
المذكورة السدس أربعة قراريط من ذلك وأولاده محمد أبي الحسن المدعي هذا وأجد  
القاصر وخضرا البالغة وفاطمة القاصرة المذكورين اثنا عشر قيراطا ونصف  
وربع قيراط من ذلك بالغرض الشرعي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وما يوقف  
للحمل المذكور حصصه ولذا كرر بدمه قراريط ورابع قيراط باقي ذلك وان هذين  
المدعيين يطالبان هذا المدعي عليه بدفع مثل ما يخصهما في النصف بينه وبين المدعي به  
المرحوم علي حسب التقسيم المشروح بالدعوى هذه ليدوزا لهما أنفسهما بالوجه الشرعي  
ويسالان جوابه عن ذلك فهل هذه الدعوى صحيحة وتسمع شرعا أم لا وإذا قلتم بأنها  
مسموعة شرعا وسئل المدعي عليه واقرا بالمبايع المدعي به وانكر وفاة الدائن ووراثته  
الورثة المذكورين وأقام المدعيان بينة من الرجال المسلمين بوفاة المورث ووراثته الورثة  
وجود الحمل المذكور ثبوت قبل هذه البينة وتزكي شرعا ويقضي بوفاته الميت المذكور  
وراثته الورثة المذكورين بما فيهم الحمل المذكور ويحكم على المدعي عليه بذلك وبدفع  
مثل ما يخص المدعيين المذكورين في النصف بينة والمدعي به المذكور كيف الحال  
أفيدوا الجواب (اجاب) نعم تسمع هذه الدعوى على الوجه المذكور ويسئل الخصم  
عن حاجته لا مانع فإن أقر بالمسال وانكر الوفاة وانحصار الارث فيمن ذكر من الورثة  
واقبعت البينة الشرعية واستوفت شرائطها وزكيت التزكية المتبعة يقضي بموت  
المورث المذكور وبوراثته المذكورين علي الوجه المذكور في الدعوى والشهادة

ماعد الحمل فلا يقضي بوراثته الآن بل يوقف له نصيب ابن فان انفصل حيا وكان  
ذكر استحق ذلك النصيب والايحري في هذا النصيب حسب ما يتضح ويؤثر الغريم  
المذكور بدفع مثل ما يخص المدعيين المذكورين من ذلك الدين الذي أقر به وطريق  
ايقاف نصيب الحمل اخبار النساء بوجوده او اقرار الورثة به والله تعالى أعلم (سئل)  
بافادة من محافظة مصر في ١٦ محرم سنة ٩٢ بناء على ما ورد اليها من مجلس المنوقية  
في ٤ الجاري بانه منطوقه قضية قتل امرأة تسمى آمنة من منية خلف وان قاضي  
شبين ومقتضى المجلس طلبا بافادتهما اطلاع هذا الطرف على صورة المرافعة الشرعية  
التي حصلت في هذه القضية رغبة في الافادة بما يرى فيها نحو ما اوضحناه بتلك الافادة  
ومضعون الدعوى المذكورة المؤرخة ٤ محرم سنة ٩٢ حضرت المرأة حسن بنت  
المرحوم حسن الشرفاوي ابن المرحوم علي الشرفاوي من كفر الشيخ والدة آمنة الاتي  
ذكرها في المروقة لسان زوجها مصطفى ابن المرحوم احمد البطاوي من ناحية  
اصطباري والمكرم محمد ابوزكري من ناحية منية خلف زوج آمنة المتوفاة المذكورة  
ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم احمد أبي زكري وادعيها علي غريمها المحاضر معهما  
في المجلس ابوزكري ابن المرحوم علي ابن المرحوم احمد ابوزكري من ناحية منية  
خلف المذكورة الثابت معرفة الجميع اسماء وعيونا ونسبنا بشهادة كل من الحاج سلام  
ابن المرحوم علي سلام والمكرم حسن ابن المرحوم محمد ابوزكري من ناحية منية خلف  
المذكورة ان المدعي عليه المذكور في ليلة يوم الجمعة الموافق ٤ جمادى الثانية سنة  
١٢٩١ تعدى على مورثهما آمنة المذكورة بنت المرحوم مصطفى ابن المرحوم احمد  
البطاوي المذكور اعلاه وذبحها في رقبتهما بسكين من حديد حتى انفصلت  
رقبتهما عن بدنها وسال دمه ساومات بسبب ذبحهما المذكور متعمدا لذلك وانحصر  
ميراثها الشرعي في كل من والدتها وزوجها المدعيين المذكورين وفي اولادها الاربع  
القصر عن درجة البلوغ المرزوقين لسان زوجها المدعي المذكور وهم كل من محمد  
وابراهيم وسيد احمد وام المنهاؤلاء الحاضر بن في المجلس والمشار اليهم من المدعيين  
المذكورين فيه من غير شريك ولا حاجب ولا وارث لسانهم وانما يطالبان المدعي  
عليه المذكور بما يترتب لهما والقصر المذكورين قبضه بسبب ذلك شرعا ويسالان  
سؤاله عن ذلك سئل المدعي عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوفاته آمنة  
المتوفاة المذكورة بنت المرحوم مصطفى ابن المرحوم احمد البطاوي المذكور اعلاه  
وبانحصار ميراثها في زوجها محمد ابوزكري ووالدتها حسن هذين المدعيين المذكورين  
واشار اليهما وفي اولادها القصر عن درجة البلوغ الحاضرين بالمجلس والمشار اليهم منه  
فيه المرزوقين لسان زوجها محمد ابوزكري المدعي المذكور وهم محمد وابراهيم وسيد احمد  
وام المنهاؤل من غير شريك ولا حاجب ولا وارث لسانهم وانكر ما عدل ذلك فلم يصدق



المدعيان المذكورين على انكاره المذكور وهو قائل لا بينة لهما على ما جحد من دعواه المذكورة وادعى ان المدعى عليه المذكور في ١٦ جادى الآخرة سنة ١٢٩١ اقر على نفسه في ديوان مديرية المنوفية وهو طابع مختار من غير اكره ولا اجبار عليه في ذلك انه ذبح مورثته ما آمنه المذكور بسكين حديد في رقبتها حتى انفصلت رقبتها عن بدنها وقتلها بالسكين المذكور وبالسؤال من المدعى عليه المذكور عن دعواه اقراره المذكور اجاب طابع مختار بان في ١٦ جادى الآخرة سنة ٩١ اقر على نفسه في ديوان مديرية المنوفية بان ذبح مورثته ما آمنه المذكور بسكين حديد في رقبتها بالسكين المذكور في وقتها المذكورين اعلاه بسكين حديد في رقبتها وقطع رقبتها بالسكين المذكور حتى انفصلت عن بدنها بسبب ذبحه المذكور وقتلها بها وادعى انه كان مكرها على اقراره المذكور في التاريخ المذكور وكاذبا فيه وانه في وقت اقراره المذكور كان قيدا بالسلك حديد في رجليه ورقبته فلم يصدقه المدعيان المذكورين على دعواه المذكورة فعد ذلك عرق المدعى عليه المذكور ان لا بينة له على دعواه المذكورة وطالب بميزورته المتوقعة آمنة المذكورة جميعا على انهم لا يعلمون انه كان كاذبا في اقراره المذكور ولا مكرها فيه فهل يكتفى بتخليف المدعين اليين المطالبة منهم ما ومن باقى الورثة القصر المذكورين بصورة الدعوى ويقضى على المدعى عليه المذكور بموجب اقراره المذكور كورام لا بد من تخليف جميع الورثة ولا يقضى على المدعى عليه بموجب اقراره المذكور الا بعد بلوغ القصر منهم وحلفهم اليين المطالبة منهم ايضا وهل وجب اقراره المذكور القصاص أم الدية لعدم نصر يحق في اقراره المذكور بالعمدية (اجاب) اقرار المقر على هذا الوجه المبين بصورة الدعوى يفرض اعتباره بوجوب الدية في مال المقر على قول أبي يوسف الذي عليه العمل الآن حيث لم يصرح فيه بالعمد ودعواه الا كراهية على هذا الوجه غير مبررة حيث لم يبين فيما مابه يكون اكرها شرعيا يترتب عليه بطلان اقراره المذكور فلا يعول عليه بمجرد ادعائه حتى يترتب عليه ايمين الورثة على الطوع في الاقرار عنه بجزمه على الا كراهية على الاقرار عن اثباته اذ لم يكن المدعى الطوع بينة على الطوع اذا بينة على الطوع مع عجز الخصم عن اثباته الا كراهية تقوم مقام ايمين على الطوع نعم لو بين مدعى الا كراهية دعواه الا كراهية بما يكون اكرها على الاقرار شرعا يعول عليه او يجري فيما تقدم عند عجزه عن اثباته من اقامة خصمه البينة على الطوع ولو من بعض الورثة كالمدينين المذكورين او تخليف الورثة عليه بطلب مدعى الا كراهية فله تخليف المدعين اليين عن حصتهما في الدية بناء على القول بايجاب المال بهذا الاقرار فان حلفا قضي لهما عليه حصتهما من الدية وينظر بلوغ القصر فنبلغ منهم وحلف عند طلب الخصم ذلك يقضى له بنصيبه ايضا كما لو كان بعضهم قاتلا لان الناس يتفاوتون في ايمين ومن تكل منهم عن

اليين مع عجزه عن اقامة البينة على الطوع لا يقضى له بشئ وكذا يقال في دعواه الكذب في اقراره على قول أبي يوسف المفتى به من ان له ان يخلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا في اقراره والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافضة مصر بتاريخ ١٧ ص سنة ٩٢ ما لهما وردت افادته من محافضة رشيد في غيبة محرم سنة ٩٢ بان قاضي رشيد يرغب بافادته للاستفتاء عن صورة الدعوى عليه من حضر تمك فبما عليه اقضى شرحه للاحاطة ومضمون تلك المرافعة حضر المحترم يوسف أفندي راغب ملازم ثاني بواحد على ألا يباهى ابن المرحوم على العدل بن العدل وأحضر معه المكرم عبد الفتاح ابن المرحوم محمد السككي الزيات ابن المرحوم الحاج على وهو الوصى الشرعى على شقيقته مستوتة القاصرة من قبل حضرة المحاكم الشرعى المترافع لديه وادعى هذا الذى حضر على هذا الذى حضر معه بان المرحوم محمد السككي المذكور ابن المرحوم الحاج على ابن الحاج على أيضا مات وترك من الورثة كلاً من زوجته بيهانة بنت المرحوم السيد خليل معيلة ابن الحاج أحمد وأولاده من المكرم عبد الفتاح الوصى المدعى عليه هذا وأحمد وبنته البالغون ومستوتة القاصرة المذكورة لا وارث لها سواهم وان المدعى هذا يستحق بذمة المرحوم محمد السككي المتوفى المذكور ابن المرحوم الحاج على ابن الحاج على أيضا ثلاثة جنين اناس كلزنية ذهابا جديدا وحينما مصر يا واحد اذها جديدا ويستوفى فرانسوا واحد اذها جديدا ديناً شرعياً استلم ذلك المتوفى المذكور حال حياته وانه انصرف فاته من المدعى هذا من مال نفسه أى مال المدعى هذا وصرفه المتوفى المذكور في حوائج نفسه وصار ديناً بذمة المدعى هذا وان المدعى هذا قبض من المتوفى المذكور حال حياته من أصل القدر المدعى به المرقوم جنينين اثنين اناس كلزنيين ذهابا جديدا وبقي للمدعى هذا بذمة المتوفى المذكور من القدر المدعى به المذكور جنين ذهابا جديدا وحينما مصرى ذهابا جديدا ويستوفى فرانسوا ذهابا جديدا وان المرحوم محمد السككي المتوفى المذكور مات قبل ادائه شئ من القدر الباقي المذكور وخلف من التركة في يد الوصى المدعى عليه هذا ما بين بقضاء هذا الدين وان المدعى هذا يطالب المدعى عليه هذا بدفع مثل القدر الباقي المرقوم من تركة المتوفى المذكور ليعرفه لنفسه بالوجه الشرعى ويسأل جوابه عن ذلك و... بل الوصى المدعى عليه هذا عن ذلك فاجاب بالاعتراف بان والده محمد السككي المذكور مات عن ورثته المذكورين وانه وصى على شقيقته مستوتة القاصرة المذكورة من قبل مولانا المحاكم الشرعى المترافع لديه وان تركة والده المذكور في يده وانكر ما عدا ذلك وكلف المدعى هذا اثبات دعواه بالوجه الشرعى واحضر المكرم ابراهيم الاسود ابن المكرم محمد العقدة ابن المرحوم الحاج يدوى العقدة ومال من مولانا المحاكم الشرعى الاموال اليه الاجتماع الى شهادته فاجاب لذلك واستشهد به في وجه الوصى المدعى عليه هذا عقب دعوى المدعى هذا وجواب الوصى المدعى عليه هذا بالانكار على الوجه



المشروع مع الاشارة في مواضع الاشارة اللازمة شرعا قائل ان الشاهد بان المرحوم محمد  
 الكركي الزيات ابن المرحوم الحاج علي السككي الشهير بذلك اقر له حال حياته ان يذمه  
 للمحترم يوسف افندي راعب هذا ثلاثة جنيهاً ان سكايز به ذهاباً جدياً وجنيهاً مصر يا  
 واحد اذهباً جدياً او يبتو فرانساً او واحد اذهباً جدياً ديناً شرعياً استلم ذلك محمد الكركي  
 المذكور قرضاً من المحترم يوسف افندي راعب هذا من مال نفسه وان محمد السككي  
 المذكور مات بعد ذلك الشهادة الشرعية واحضر أيضاً المدعي المذكور المكرم الشيخ  
 محمد القماش ابن المرحوم نصر القماش ابن المرحوم عبد الله وسال أيضاً من مولانا  
 المحامي الشري الموماليه الاستماع الى شهادته فاجاب لذلك واستشهد في وجه  
 الوصي المدعي عليه هذا عقب دعوى المدعي هذا و جواب الوصي المدعي عليه هذا  
 بالانكار على الوجه المشروح مع الاشارة في مواضع الاشارة اللازمة شرعا قائل ان الشاهد بان  
 المرحوم محمد السككي الزيات ابن المرحوم الحاج علي السككي الشهير بذلك اقر له حال  
 حياته ان يذمه للمحترم يوسف افندي راعب هذا ثلاثة جنيهاً ان سكايز به ذهاباً جدياً  
 وجنيهاً مصر يا واحد اذهباً جدياً او يبتو فرانساً او واحد اذهباً جدياً ديناً شرعياً استلم  
 ذلك محمد السككي المذكور قرضاً من المحترم يوسف افندي راعب هذا من مال نفسه  
 وان محمد السككي المذكور مات بعد ذلك الشهادة الشرعية (اجاب) اذا ادعى المدعي  
 المذكور بالدين على الوجه المسطور بصورة هذه المرافعة وانكر المدعي عليه الذي هو  
 أحد الورثة الذين بعد اقراره بالوفاة والورثة على هذا الوجه فاقام المدعي بينة على اقرار  
 الميت حال حياته باصل الدين المدعي به وانه بذمه قرضاً للمدعي ووجد في شهادتهم  
 ما يبين ان المقر هو الميت المدعي عليه بالدين وزكيت الشهود من اثم علنا التزكية  
 الشرعية وحالف المدعي يمين الاستظهار بقضى على المدعي عليه للمدعي المذكور في تركه  
 المورث المذكور بما ادعاه به الذي اقر بوضوئه اليه من قبل الميت حال حياته من ذلك  
 الدين حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من سعادة رئيس المجلس المحسي  
 بمصر مؤرخه ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ مضمونها بالنسبة للشككي الذي وقع من زوجة وبنت  
 المرحوم حسن ربيع التاجر بالغلل السابق وفاته ببندرا ليس من ان والده حسنين  
 ربيع ادعى بان المتوفى المذكور كان معه في معيشة واحدة وان ما كان في يده على قبول  
 التجارة هو من ماله والمذكور ان تقول ان المال المتوفى ولاحق لوالده فيه ولما  
 تحول من محافظة البندرا المذكور رؤية الدعوى بطرف نائب البندرا صدر منه اعلام  
 شرعي مقتضاه منع الورثة المتشككين من التداعي واحدة والد المتوفى وان المال الذي كان  
 بيده حقه وقد تراءى بالمجلس لزوم اطلاع سعادتك على الاعلام الشرعية المذكور مع  
 ما تقر من ولد المتوفى في يوم وفاته في الورقة الاخرى المعهودة مع الاعلام حيث من  
 تلاوة الاعلام المأثور من محكمة السوييس بالمجلس المحسي بحضور حضرة الشيخ سليم

مفتي المجلس المذكور تظاهروا أن ما اجراه نائب محكمة السوييس غير مستوف وتراعى  
 له بعض المحفوظات لعدم احضار المتقولات في المجلس الشرعي وعدم الاشارة اليها وان  
 التوكيل مجرد ولم يثبت ضمن دعوى بباطلاع حضرته كم على الاعلام المذكور وما معه  
 يفاد الحكم الشرعي (اجاب) قد صار الاطلاع على الاعلام المحكي عنه بافادته المجلس  
 المسطر من محكمة السوييس فوجد في تحريره قصوراً لعدم الاشارة في مواضعها التي  
 تلزم شرعاً وعدم ما يفيد كون ثبوت توكيل المدعي عليه عن موكلته ضمن دعوى  
 شرعية فاذا كان كذلك لا يكون الحكم مستوفياً شرعاً في اعادة اعدته  
 لاستيفاء ما يلزم شرعاً ومجرد ما كتب بالورقة الاخرى المعهودة بالاعلام المحكي عنها  
 بخطاب المجلس من الاخطا المذكور للمدعي ايسر من يحافي تناقضه في هذه الدعوى  
 على الوجه المسطر بها الا سيما ولم يدع عليه وقت الخصومة بشئ من الاقرار الموجب  
 لتناقضه على وجه صحيح ولم يتحقق ذلك شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) عن مرافعة من  
 حضرة قاضي سيوط ومفتي المجلس والمديرية في غرة ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ واردة بافادته  
 من مجلس سيوط بناء على ما تحرر من قاضي ومفتي المديرية الى رئيس مجلسها وتحرر  
 من رئيس مجلسها المذكور الى مجلس الاحكام ووردت بافادته لهذا الطرف من  
 مجلس الاحكام لا فادته المحكم الشرعي ومضمون المرافعة المذكور ادعى كل من هريدي  
 ابن مصطفى بن عبد العال السكيال واجدين محمد بن علام السكيال كلاهما من أهالي  
 ناحية ابي تيج عذرية سيوط على غير يهما الحاضر معهما بالمجلس محمد افندي خسرو  
 مامور ضبطية ابي تيج سابقاً بان المدعي عليه المذكور استعير منهما على يد رسولهما  
 ثلاثة ارباب فمحاووا رد بافولاً وارداً بشعيرتين لا يعلمان قدره الا ان كان معهما لهما  
 في مركبي يدهما واعطياه في أوخر شعبان سنة ١٢٩٠ و وعدهما بان يدفع لهما الثمن  
 بعد عشرين يوم من العشر الاخير من شعبان المذكور ثم عينا ثمن القمح والقول والشعير  
 بالمجلس بان ثمن كل ارباب من القمح مائة وخمسة عشر قرشاً صاغوا من القول مائة قرش  
 صاغوا من الشعير مائة قرشاً صاغوا أيضاً فيكون جميع ثمن ذلك خمسة مائة وخمسة عشر  
 قرشاً صاغوا وطالباه به وسالوا جوابه عن ذلك فسئل المدعي عليه المذكور عن دعواهما  
 المذكور فانكرها و جدها جدياً كلفا فطلب من المدعيين المذكور بينة تشهد لهما  
 بدعواهما المذكور فاحضرا كلاماً من رزق بن درويش بن نور الدين الفرغلي  
 وقطب بن أحمد بن محمد يدوي كلاهما من الناحية المذكور وادعاهما على  
 دعواهما المذكور فشهد كل منهما بمفرده في وجه المدعي عليه بعد الدعوى والجواب  
 بلفظ تشهد بان هذين المدعين كانا جالسين امام مسجد الاستاذ الفرغلي وطالباهما من محمد  
 افندي خسرو وهذا المدعي عليه ثمن ثلاثة ارباب فمحاووا رد بافولاً وارداً بشعيرتين  
 فاعترف بوصولها و وعدهما بدفع الثمن لهما ولم يسمعاً مقدارا ثمن منعوا لهما وصورة  
 افادته القاضي والمفتي لرئيس مجلس سيوط قد حصلت تلك المرافعة المبروكة اعلاماً



على يدنا بالجلس بحضور سعادتككم وأشكل علينا الامر في قبول شهادة الشاهدين  
الذين كورين لعدم تبين ما التمن فيما يحتاج فيه الى القضاء بالثمن ولما لاقى الشهادة للدعوى  
فترور عرض صورة التمداعي الذي كور على حفرة استاذنا شيخ مشايخ الاسلام ومفتي  
الديار المصرية وما يقيد به يكون العمل بمقتضاه (اجاب) لا يحكم بشئ بمجرد هذه الشهادة  
عقب هذه الدعوى على هذا الوجه ولا جبر فيها على الايمان والحال ما ذكر اذا الدعوى على  
هذا الوجه محالة حيث لم يتضح منها صحة البيع ولو على وجه الاستحسان الذي كور في بيع  
الاستحسان على ما فيه المقيد وازنه بالحسبة على الثمن وهذا لم يصح حصول  
الحاسبة عليه بان يتفق البائع والمشتري على ثمن معلوم وقول المدعيين في الدعوى  
ووعدهما بان يدفع لهما الثمن ليس صريحا في اتفاق الفريقين عليه لاسيما مع ما ذكره  
حضره قاضي محكمة سيوط في المودة التي ارساها لهذا الطرف بخطه في هذه الحادثة  
المرسلة من هذا الطرف مع هذه الافادة وشراعيها حيث قال فيها ووعدهما ما يدفع  
الثمن بعد الحساب وعلم الثمن فيحتمل ان الفريقين كانا توافقا على مقدار الثمن فيكون  
البيع جائزا استحسانا ولو بعد اتملاك المبيع فيجب الثمن حينئذ للبائعين على المشتري  
ويكون لهما طلبه منه وتصح دعواهما به ويحتمل انهما لم يتفقا عليه فيكون فاسدا  
وليس لهما الاطالب المثل ان يذاه كما هو حكم اليوم انما بعد استملاك المبيع في مثل  
هذه الصورة وحينئذ لا يعلم القاضي ماذا يجب في هذه الدعوى حتى يحكم به عند ثبوته  
واذا لم تصح الدعوى فلا تقبل الشهادة وان كانت صريحة على ان افظ الشاهدين  
الذين كورين في شهادتهما لا يقيد صريحا اقرار المدعي عليه بحق المدعيين بقطع النظر عن  
كون الثمن معلوما أو مجهولا حتى يجبر على البيان وان كانت الدعوى في هذه الحالة  
من قبيل دعوى الدين الذي هو الثمن لانه تبيل دعوى المقتضى حصول قبض المبيع  
فصارت المنازعة في الثمن كما فهم حضرة السائب الذي كور وبتفرع على ذلك قبول  
الشهادة مع اختلاف الشاهدين في مقدار الثمن ان ادعى المدعي الاكثري بقضي بالاقول  
لا تفاهما عليه وعدم توقف القضاء بالثمن على بيان المبيع لعدم الاحتياج الى  
القضاء به قال في الهندية في اواخر الباب الثاني من كتاب الدعوى اذا ادعى على آخر  
ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع او محدود ولم يحدد يجوز وهو الاصح انتهى هذا  
ما ظهر لي والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر ورخة ١١ ربيع الاخر سنة  
٩٢٢ بناء على ما ورد اليه من مجلس التوفيق في ٢٩ راسنة ٩٢٢ بطلب الاطلاع على المرافعة  
المحررة من حضرة قاضي شربين واعطاء الحكم الشرعي فيها ومعهونها حضرت المرأة  
آمنة بنت المرحوم محمد حسن ابن المرحوم سلام حسن ابن المرحوم علي حسن والد  
جوهرة المتوفاة التي ذكرها فيه المحررة المسلمة البائعة العاقلة الرشيدة بنت المرحوم  
الرفاعي قاسم ابن المرحوم الرفاعي ابن المرحوم ابراهيم وموسى الرفاعي قاسم شقيق

المرأة

مطلب دعوى القتل  
بلا بيان انه همد أو  
خطا لا تصح

المرأة جوهرة المتوفاة المذ كورة المرزوق هو وشقيقته جوهرة المذ كورة لوالدهما الرفاعي  
قاسم المذ كور من زوجته آمنة المذ كورة وادعى على غيرهما الحاضر معهما بالجلس  
حسن قاسم زوج جوهرة المتوفاة المذ كورة المحرم المسلم البالغ العاقل الرشيد ابن حسين  
قاسم ابن المرحوم حسن قاسم الجميع من ناحية كفر بشلة بالولاية المذ كورة الثابت  
معرفتهم اسماء وعيننا ونسبنا بشهادة شاهدين بان المدعى عليه المذ كور في ٢٥ رجب  
سنة ٩٠٠ قتل مورثه ما جوهرة المذ كورة وانهم لا يعلمان بما اذا قتلها وانها ماتت  
بسبب قتله لها وانهم يراونها اشرعى في كل من والدتها آمنة المذ كورة ووالدها  
الرفاعي قاسم المذ كور ابن المرحوم الرفاعي ابن المرحوم ابراهيم المذ كور من غير  
شريك ولا حاجب ولا وارث لهما سواهما وان زوجها المدعى عليه المذ كور ممنوع من  
ادتها بسبب قتله لها وان ولدها الرفاعي قاسم المذ كور توفي بعدها في شهر صفر سنة  
١٢٩٢ وانحصار ارثه اشرعى في كل من زوجته آمنة المذ كورة وولده موسى الرفاعي  
قاسم المذ كور من غير شريك ولا حاجب ولا وارث له سواهما وانها ماتت بالبيان المدعى  
عليه المذ كور بما يترب لهما قبله في ذلك شرعا ويسالان سؤاله عن ذلك فهل هذه  
الدعوى مسموعة شرعا ويستل عنها المدعى عليه فان اقر او قامت بينة او نكل عن  
اليمين يقضى بالدية ولا يشترط لهما ما ساءها بيان آلة القتل ولا ذكر ان القتل كان  
عمدا أو خطأ كالا يشترط بيان ذلك في الشهادة أم هناك فرق بين الشهادة والدعوى  
فلا تسمع هذه الدعوى ما لم يبين المدعى آلة القتل ويذكر انه عمدا أو خطأ فان لم يبين  
ذلك يمنع من دعواه المذ كورة وهل اذا بين انه عمدا أو خطأ ولم يبين آلة القتل تسمع دعواه  
في المودعة أم في صورة دعوى الخطأ ولا يشترط فيه ما يبين آلة القتل لان القتل الخطأ  
بأي آلة كانت موجبه الدية كما هو ظاهر كلام الحنفية في أول باب الشهادة على الجناية  
(اجاب) الدعوى على هذا الوجه غير صحيحة لعدم العلم بكون القتل خطأ أو عمدا ولا بكل  
منهما موجب خلاف موجب الاخر فلا ياتي القضاء بشئ والحال هذه وبذلك لذلك  
ما ذكر في شرح الزيارات للامام قاضي خان في باب الولاية والموصى له الذي يدعى  
بعضهم القتل عمدا وبعضهم خطا من الجنايات بعد كلام فيها اذا ادعى احد ابني المقتول  
قتل مورثه عمدا وادعى الاخر على آخر قتله خطأ وكان هناك موصى له بالثلث ما نصه  
ولو قال الموصى له لا ادري قتل عمدا أو خطأ فحق الابن ما قلنا وقال الموصى له لا شئ لك  
حتى تدعى احدا الامرين لان الواجب له احدا الشبهين اما ثلث الدية على عاقلة الخطأ  
او سدس الدية في مال العامد والقضاء بالمجهول وبدون الطلب متعذر فلا يقضى له بشئ  
فان صدق احدهما بعد ذلك صح ويقتضى له بما قلنا ولا يبطل حقه بقوله لا ادري بخوار  
ان يشبهه عليه أو لا يدري ثم علم بعد ذلك فثبت في الكلام فحذرنا عن الخطأ ولا يكون  
ذلك تسكذيلا لحدما كرجل قال لغيره لك على ألف درهم فقال المقر له لا ادري كان له



ان يصدقه بعد ذلك وكذا لو قال لي على فلان ألف درهم وأنت شاهد فقلت شاهد لا أدري ثم شهد جازت شهادته ويجعل ذلك على عـ لم يحدث كذلك فتناولوا كان مكان الموصى له ابن آخر والمسئلة بحالها فهاذا الاول سواء انتهى المراد منه ونظير هذه العبارة من قول في الهندية من الباب الخامس في الشهادة عـ الى القتل من الجنسيات ما عرّفه شرح الزيادات للعناني الا انه لم يستوف التعليل لانه لم يترجم يعبر دعوى الموصى له والابن الثالث بالقتل بلا بيان كونه عمدا أو خطأ ولم يحمله على الخطا بل جعل الدعوى على هذا الوجه من قبيل الدعوى بالجهول ولا يعارض ذلك ما ذكره من قبول شهادة الشاهدين بالقتل المطلق وقولهم الا ندري بماذا قتله لان قبول الشهادة مع ذلك خارج عن القياس وجوزوا الشهادة معه استحسانا ولا اذالك باتم ما قصدنا الدر المنسوبة اليه ولا يحجج ذلك على الغلبة منه كما صرح بذلك قاضي خان وصاحب رد المحتار عن العيني من باب الشهادة في القتل وهذا المعنى غير موجود في الدعوى فتكون باقية على القياس فلا تصح الا اذا بين المدعي ان القتل خطأ وعمدو بين الالة والله تعالى اعلم (مثل) بافادة من سعادة صفر باشا من اعضاء مجلس الاحكام مؤرخة ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ مضمونها المرجو من حضرة مولانا الاستاذ الهمام مفتي أفندي السادة الحنفية وشيخ الجامع الازهر الانور الاطلاع على صورة السند المرفوق مع هذا الافادة مما تضمنه من العقد على الوجه المستطوره هل هو عقد صحيح شرعي يلزم للبيع والتنازل فيما يخص المقر المذكور به من الارض المذكورة وغيرها وبطابق المقر له بمن ذلك بناء على العقد المستطوره بالسند المذكور وما الحكم الشرعي في ذلك وصورة السند المذكور المؤرخ ١١ محرم سنة ١٢٩١ باسم مصطفى مراد مدير بربرو ختمه واسماء ثلاثة اقدم اعضاء مجلس الاحكام بختم اسمعيل حقي والثاني اعضاء مجلس الاحكام بختم محمد حاذق والثالث اجد أفندي حدي بختمه أنا الواضع اسمي وختمتي فيه أدناه أقدمه ترفا على نفسي بحضور سعادات الواضعين اسماء هم وانتهامهم فيه أدناه باقي تنازلات عن استحقاق بارض الجيزة اسعادة صفر باشا على ما من الابنية والدواليب والواوور والاضاحونة والاخشاب وكافة الادوات وما امتلكه هناك وفي نظير النصف تعالى وكافة ما سبق ذكره يدفع سعادة صفر باشا الى بيت المال الدين المطلوب مني اليه السابق أخذه مع سعادته من بيت المال في سنة ١٢٨٢ يفائضه غاية يوم السداد من طرف سعادة الباشا واصل لا يخفى هنا ولا مبدى الى بيت المال وجميع المبلغ صار مطلوبا من سعادة الباشا بدون مدخل انا واسا حضر السند الماخوذ بشراء الواوور من الخواجا بشارة عبيد وكافة ما عندي من الاوراق والدفاتر وما عندي سعادة الباشا كذلك لا يعمل بها وصارت الارض والبناء والواوور وكافة ما بها السعادة الباشا مقابلها خلاصنا بالسكنية من بيت المال وهذا سند لك بحضور شهوده والله خير

الشاهدين (اجاب) العقد المشار اليه على مقتضى السند المحكي عنه المرفوق مع هـ. هذا  
المؤرخ ١١ محرم سنة ١٢٩٢ غير صحيح شرعاً على الوجه الموضح به والله تعالى أعلم  
(سئل) بافادته من محافظة مصر بتاريخ ١٨ ج سنة ١٩٩٢ مضمونها قد وردت افادة  
محاضر المتوفى في ٩ ج سنة ٩٢ بأنه منظور بالجلس قضائية تختص بقتل شخصين  
احدهما اسرائيل يدعى ابراهيم شولال وان قاضي شابين ومفتي المجلس تطلب ان  
افادتهما اطلاع - فمر تكتم على صورة المرافعة التي جرت بالوجه الشرعي في خصوص  
الامر ائيلي الى المار ذكره وافادة الحكم الشرعي مما استقرها عنه فيما تحرر منه - ما  
ومضمون المرافعة المذكورة - حضر شوعا وشولال الذي الاسرائيلي المقيم بناحية زفتا  
غربية ابن المتوفى الياهو وشولال ابن المتوفى شولال وادعى على غرمائه المحاضر بن معه في  
الجلس بن سليمان متولى ابن المرحوم متولى اباظه وخليل مبارك بن ابراهيم مبارك من  
أهالي كفر ياسين بولاية البقيرة ومرسى الكاكي بن حسين الكاكي وعبد المحشي بن  
المحشي الجداوى وعبد الكنة في بن سليمان الكنة في من أهالي النجيلة بولاية  
البقيرة الاحرار المسلمين البالغين العاقلين الرشيد بن ان سليمان متولى ومرسى الكاكي  
المذكورين في ٢٥ ص سنة ١٢٩٢ تدعى على ابراهيم شولال الذي الاسرائيلي شقيق  
المدعى المذكور ابن المتوفى الياهو وشولال ابن المتوفى شولال المذكور - لا وضرباه  
عند اسكنتين من - حديد في بطنه فجر - كل منهم اخرجاه لساكوا باقي المدعى عليه - م  
المذكورين بمسكون لابراهيم المذكور وقت ضرب الضاربين المذكورين له بالسكنتين  
المذكورتين في التاريخ المذكور والضرب المذكور وان ابراهيم شولال المذكور مات في  
الحال بسبب ضربهما المذكورين وانحصر ميراثه الشرعي في كل من والدته تركية الذمية  
الاسرائيلية بنت المتوفى مخلوف طيبة ابن المتوفى طيبة واخوته اشقائه الاربعة الذميين  
الاسرائيليين وهم شوعا الذي المذكور وداود دجاي ومسعوده البالغين وموسى القاصر  
عن درجة البلوغ من غير شريك ولا حاجب ولا وارث له سواهم - الممرزوق كل من  
ابراهيم المتوفى المذكور واخوته اشقائه الاربعة المذكورين لوالدهم الياهو وشولال  
ابن المتوفى شولال المذكور من زوجته تركية المذكورة وان كلا من تركية المذكورة  
والدة المدعى المذكور وشقيقه داود دجاي ومسعوده المذكورين في ٢٣ ج سنة ١٢٩٢  
اقاموا المدعى المذكور وكلاء عنهم في الخصومة والدعوى في ذلك على المدعى عليه - م  
المذكورين وفي اثبات دم مدرتهم ابراهيم شولال المذكور ووراثتهم له وفي كل شئ  
يجوز التوكيل فيه شرعاً وان قبل منهم - الو كالة المذكورة قبولاً شرعياً وانه يطالب  
المدعى عليهم المذكورين بما يترتب له ولوكليه المذكورين قبلهم في ذلك شرعاً ويسأل  
سؤالهم عن ذلك لسئل المدعى عليهم المذكورون عن ذلك فاجابوا بالانكار لو كالة  
المدعى المذكور كالة المذكورة ولوراثته ووراثته كل من تركية وداود دجاي وموسى



ومسودة المدعى كورين أعلاه لبراهيم المتوفى المدعى كورين وادعى المدعى كور  
 و جدد واجتمع دعواه المدعى كورين كذا كذا فطلب من المدعى المدعى كورين تبين له  
 وكالته المدعى كورين ووراثته وورثة المدعى كورين لبراهيم المتوفى المدعى كورين  
 بان عنده شاهدين نصرانيين يشهدان له بوكالته المدعى كورين ووراثته وورثة المدعى كورين  
 المدعى كورين لبراهيم المدعى كورين وان بيده أيضا جوابا بحرر امن وكيل قونسلاتو جنرال  
 فرانسالى حضرة رئيس مجلس المتوفية يتضمن ان جميع الورثة قد وكونه وكسلا  
 مفوضا عن يد القونسلاتو وخرج المدعى كورين من المجلس في الحال ولم يعد وصورة  
 ما كتب من طرف قاضي شابين ومفتى المجلس والمديرية الى مجلس المتوفية بتاريخ  
 ٩ جادى الاخرة سنة ٩٢ قد صار سماع دعوى شوعاشولال الذى الامر اتيلى  
 ومقتضى الحال لارسال صورتها المرفوعة مع هذا الى حضرة مولانا الاستاذ الاعظم  
 والملاذلا كرم مفتى الهندى السادة الحنفية وشيخ الجامع الازهر ليطلع عليها ويكرم  
 بالافادة هل تقبل شهادة النصرانيين على المدعى عليهم بنسب وورثة المدعى والورثة  
 المدعى كورين للمتوفى المدعى كورين مع انكار المدعى عليهم القتل والامسك ام لا تقبل  
 شهادتهم ما على النصب والورثة مع انك ارفع ذلك كما لا تقبل على الوكالة مطلقا  
 ويكون ما ذكره من قبول شهادة الذميين على نسب المدعى وايضا مع انك اذا كان  
 الخصم المسلم معترف بالحق منسكرا للنسب والايضاء وأما لو كان منسكرا للحق لا تقبل  
 شهادتهم ما عليه كما ذكره الشرنبلالى بمخاوتيه أبو السعد في حاشيته على الاشياء  
 مستدل لذلك بما نقله من المصادر دني والمجوى وهل اذا أقام المدعى بينة شرعية على  
 الوكالة والورثة يقضى بوراثته وورثة المدعى كورين جميعا حتى موسى القاصر  
 وينتصب المدعى خصما عنه في اثبات التعزير على المسكين وان لم ينتصب عنه خصما  
 في اثبات القصاص أم يقضى بوراثته وورثة المدعى كورين ولا ينتصب المدعى خصما  
 عن القاصر في اثبات التعزير أيضا كالقصاص وهل اذا عجز المدعى عن اثبات الوكالة  
 والورثة بالبينة الشرعية وطالب تحليف المدعى عليهم على ذلك فتملكوا عن اليمين  
 حتى صاروا مقرين بالوكالة والورثة اذ اقر وايد ذلك صريح بما يتصبون خصما للمدعى  
 في اثبات القصاص والتعزير عليهم بالبينة الشرعية أم في حق اختلافهم فقط كما في  
 دعوى المال في وارث أو وكيل (اجاب) صارت مطالعة صورة هذه المرافعة الصادرة  
 لدى حضرة قاضي شابين والافادة المرفوعة معها المحررة من حضرة مفتى وقاضي شابين  
 المدعى كورين والافادة عن ذلك ان دعوى المدعى على الوجه الموضح بهذه الصورة فيها  
 اجمال حيث لم يذكر المدعى في دعوى القتل العمدا الصادر من المدعى عليهم انهم  
 ضربه به معافى يكون موجب هذه الدعوى القصاص عليهم ما أو ان ذلك بالتعاقب  
 فيكون القتال هو الاول بناء على ما ذكره المدعى في دعواه من انهم ضربه به ههنا

بسمك يتبين

مطالب هل تقبل شهادة  
 النصرانيين على المدعى  
 بالنسب مع انكار الحق  
 المدعى بالنسب في  
 ضمن دعواه

بسمك يتبين من جديد في بطنه فخره كل من اجرحا مهاكوا انه مات في الحال بسبب  
 ضربه او حينه لا يكون القتال مجهولا اذ في صورة التعاقب يكون القتال هو الاول  
 وعلى الثاني التعزير وفي صورة المعية يكونان قاتلين ويقتض منهما كما تقدم ان ثبت  
 ذلك شرطا حيث لا مانع فلم يتم الدعوى حيث ثبت بالنسبة لموجب القتل وأما قبول شهادة  
 النصرانيين بنسب وورثة المدعى والورثة المدعى كورين للمتوفى مع انكار المدعى عليهم  
 القتل والامسك بحيث شئ العلامة الشرنبلالى والمجوى وأبو السعد مستدلا بما نقله  
 عن شرح الجامع للمصادر دني من ان محل القبول اقرار المدعى عليه المسلم بالحق المدعى به  
 وانكاره بالنسب فالاحتمال لا يقتصر على ما ذكره ولا تقبل شهادتهم في مثل هذه الصورة  
 التي فيها انكار الحق المدعى به ويكون ذلك كالوكالة في عدم القبول وأما اذا أقام المدعى  
 بينة شرعية على الوكالة والورثة او شهد بالنسب نصرانيين في وجه خصم مقرر بالحق او في  
 وجه خصم نصراني وحكم بينهم وانفصلت ارث المتوفى فيهم فان ذلك يكون حكما على  
 انكافة حتى المدعى عليهم القتل ويكون أحد الورثة الذى هو المدعى خصما عن باقيهم  
 في حق ثبوت النسب وبإثبات وكالة المدعى بالتمه ومدة ضمن الدعوى عن باقي الورثة  
 الباقين على الوجه المدعى كورين في هذه المرافعة تكون ختمه كافية في اثبات جميع  
 الحقوق حتى القصاص الا انه لا يستوفى الا بحضور جميع البالغ وطاهمهم اياه ولا ينتظر  
 بلوغ القاصر منهم حيث لم يكن الكبير اجنبيا عنه وكذا انك في خصوصته بالنسبة للتعزير  
 المتعلق بالمورث وعند الهز عن اثبات الوكالة والورثة يكون للمدعى من الورثة  
 تحليف الخصم المنسكرا له وان كل حتى صار مقررا واقرا صريحا لا يظهر انتصابه  
 خصما في حق إقامة البينة على الخصم المنسكرا للحق لا نعم وان صرحوا بذلك في دعوى  
 المال المتعلقة بالمورث فلا يمكن الجزم بالفرقة بينهما وبين سائر الحقوق المتعلقة به  
 بدون نصب وهذا بالنسبة لدعوى الوارث الحق اورثته على الغريم كما صرح به في الخاتمة  
 من باب اليمين والهندية في الباب الخامس والعشرين في اثبات الوكالة والورثة وفي  
 اثبات الدين من كتاب القضاء بخلاف ما لو ادعى الغريم حقا على ميت وقدم وارثه  
 للدعوى فاقرب بالوفاة والورثة وانكر الحق فان الوارث يكون خصما للمدعى الحق فلو  
 أقام بينة عليه بذلك الحق قضى به بعد عيّن الاستظهار كافي بالهندية من الباب المدعى كور  
 بعدما تقدم ولو ان رجلا قدم رجلا الى القاضي وقال ان أباه هذا قدم مات ولى عليه ألف  
 درهم دين فانه ينبغي للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل مات أبوه ولا يامر بجواب  
 دعوى المدعى أولا وبعد ذلك المسئلة على وجهه من اما ان اقر الابن فقال نعم مات  
 أبى او انه لم يقر فان اقر وقال نعم مات أبى سأل القاضي عن دعوى الرجل على  
 ابيه فان اقر له بالدين على ابيه يثبت وفي الدين من نصيبه ولو أنكره فاقام المدعى بينة  
 على ذلك قبلت بينته وقضى بالدين ويستوفى الدين من جميع التركة لا من نصيب هذا

مطالب لا يتصب الوارث  
 خصما عن الميت بدون  
 اثبات الوفاة والورثة  
 بالبينة عند جود الحق  
 المدعى به ولو كان الخصم  
 مقسرا بالوفاة والورثة  
 بخلاف ما لو ادعى حق  
 على وارث ميت مقر  
 بالوفاة والورثة منسكرا  
 للحق



الوارث خاصة ثم انما يفتي القاضي بالدين في تركه الميت بهذه الدينة بعد ما يحلف  
 المدعى على القبض والابراء وان لم يدع الوارث ذلك اهـ ومثله في حاشية الدرر السيد  
 الطحطاوي من آخر ترجمة كتاب الدعوى فيبذل باب التحالف بالعز والى البحر عن  
 المصدر ونصه وفي البحر واصل ما ذكره المصدر في دعوى الدين على الوارث ان القاضي  
 يساله اولاً عن موت ابيه ليه يكون خصماً فان اقر بموته ساله عن الدين فان اقر به  
 يستوفيه المدعى من نصيبه فقط وان انكر فبهرن المدعى استوفاه من التركة والا  
 فان طلب يمينه استخافه القاضي على العلم فان حلف انتهت والا قضى عليه فيستوفى  
 من نصيبه ان اقر بوصوله اليه والا فان صدقه المدعى فلا شيء عليه والا حلفه على  
 البتات ما وصل اليه قدر المال المدعى ولا بهضه فان نكل لزمه القضاء والا لدعوى  
 الوصية على الوارث كدعوى الدين فيحلف على العلم اهـ المراد ويستفاد ايضاً من  
 الاقروية من اواخر نوع في دعوى الدين في التركة من الدعوى والله تعالى اعلم (سئل)  
 بافادته من مجلس الاحكام مؤرخه ١٩٠٣ سنة ٩٢ هـ ما استفتهم عنه مفتي استئناف  
 بحري الوارث بافادته المجلس المذكور وعصمه له مادة تدعى المرأة كابر على مطلقها سالم  
 حين يباقي مقدم صداقها ومؤخره بعد تحرير اعلام يتضمن الاشهاد بطلاق الزوجية  
 المذكورة من قبل زوجها على مؤخر صداقها وباقي مقدمه بتراضيه ما على ذلك وعلى تقدير  
 اجرة حضانه ورضاع الى آخر ما فيه الخالي عن الحكم وحيث ان البند الثامن والتاسع  
 من لائحة القضاة فيسند ان القضاة بالشرعية التي يحكم فيها القاضي والمبايعات  
 والهبات المستوفية اشرافها الشرعية اذا كتب بها حجة مشعولة بختم القاضي وسجلات  
 لا يلتفت لانكار المحكوم عليه ولا لانكار البائع أو الوهاب ولا يعلم ان كان لهذا الاعلام  
 حكم الحجج المذكورة في عدم اعتبار انكار المرأة المذكورة ذكر اكرام لا حيث ان الزوجة  
 تنكر وقوع الطلاق على مؤخر صداقها وباقي مقدمه وتطالب زوجها بذلك كما يستفاد  
 من باقى أوراق هذه القضية ويرغب اعطاء الافادة عن ذلك (اجاب) لا يظهر دخول حكم  
 الاشهاد بطلاق الزوجة على مؤخر صداقها وباقي مقدمه وتوافق الزوجين على ذلك لدى  
 نائب قسم الخاتمة الذي تضمنه هذا الاعلام تحت البند الثامن والتاسع من لائحة  
 القضاة اذ ليس هـ من باب حكم الزام من القضاة بيمينه أو اقرار أو نكول بعد مراعاة  
 صحيحة ولا من باب المبايعات والهبات التي يتحرر بها حجج شرعية ويضع المملك يده على  
 ماتمساكه ثم ينكر المملك أو وارثه ذلك الى آخر ما في البندين المذكورين والله تعالى اعلم  
 (سئل) من صورة حادثة بافادته من قاضي طنطا في ٢٣ شعبان سنة ٩٢ هـ حاصله بمجلس  
 الغريبة بمحضر حضرات رئيسه وأعضائه ومفتيه ادعت المرأة فريح بنت المكرم زيان  
 ابن المرحوم زيان ابن المرحوم احمد زيان على المحاضر معها بالجلس حسن النجار ابن  
 المرحوم محمد النجار ابن المرحوم علي النجار كلاهما من ناحية قرانث وغريبة المحقق

معرفة

معرفة ما شمر عابشهاده كل من المكرم حسن الصاوي ابن المرحوم حسن والمكرم حسن  
 نصر ابن المرحوم علي نصر كلاهما من الناحية المذكورة فتدققا شرعياً بان المدعى عليه  
 المذكور ضرب المدعية المذكورة بيده على كتفها وهي حاملة بنتها الرضعية المسماة  
 هندية المرزوقة لها من زوجها المرحوم عبد الله بن عبد الله فمقطعت من على كتفها على  
 الارض فذهبها الناس ومكثت سنتين بعد ذلك وماتت وانما طالبة حقه وان هذه  
 دعواه عليه ولا دعوى لها عليه بغير ما ذكر أرجو الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في  
 هذه الدعوى هل هي صحيحة (اجاب) هذه الدعوى على هذا الوجه غير صحيحة فلا يترتب  
 عليها سؤال الخصم شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان محرم الاوقاف بافادته في ٦  
 ذي القعدة سنة ٩٢ هـ مضمونها بما ان المسجد الموافى بالمنصورة مطبخاً يجوار به وتخرب وبعد  
 وفاة من كان ناظراً على المسجد المذكور وتوضعهوا أيديهم على ارض المطبخ المذكور  
 بصفة ايلولتها اليهم بطريق الميراث عن مورثهم الناظر المتوفى ومن تولى النظر بعده  
 تنازع مع الورثة الواضحين اليه المذكورين ومن التحقيقات والاستكشافات تبين ان  
 الارض المذكورة أصلها كانت مضافة ومطهرة بحمام الموافى وصدد الاقتسام من  
 حضرة مفتي الاحكام بان حصة الشيخ عبد الله الموافى أحد ورثة الناظر المتوفى وقدرها  
 أربعة عشر قيراطاً حق المسجد كما هو منصوص بالمضبطة الصادرة بما تم في تلك المادة  
 وصار وضع يد الاوقاف عليها والمالم يكن الاقضاء والحكم بالتفهم عن الارض جميعها  
 فباقي الورثة تشبوا في طلب وضع يدهم على حصة العشرة قرار يطار كنانا على الحكم  
 الصادر في الاربعة عشر قيراطاً وقد جرت مراعاة شرعية مع المدعى وحضرة ماورأوقاف  
 السيد بن لدى حضرة قاضي المنصورة ووردت افادة حضرة المأمور بما جرت عنه المرافعة  
 وشهادة من شهدوا المدعى الواقع فيها الخلاف وعدم مطابقة ما أوصوه من الحدود  
 للوجود فيقتضى اطلاق حكمه عليه ولا عطاء الحكم الشرعي الكافي (اجاب)  
 ورد شرح دولته المسمى على افادة حضرة ماورأوقاف السيد بن وصورة المرافعة  
 الصادرة بين يدي حضرة قاضي المنصورة في شأن العشرة قرار يطار كنانا على الحكم  
 بالمطبخ يجوار المسجد المذكور بالكتاب المنصوره الخصال فظهر هذه المرافعة من طرف  
 حضرة القاضي الموافى اليه على هذا الضرف لا فائدة الحكم الشرعي وباقي أوراق هذه المادة  
 بما فيها صورة مضبطة الاحكام السابق صدورها في شأن الحكم بالاربعة عشر قيراطاً  
 من المكان المذكور كورجحة وقف المسجد على أحد ورثة الشيخ الموافى معاملة له باقراره  
 المقال بثبوت به قدر حصته بالارث في ذلك وبالقوف على ما ذكره من الاوراق ومن  
 افادة حضرة ماورأوقاف السيد بن المشار اليه الذي جعل خصماً في هذه المرافعة ومن  
 شرح الاوقاف وصورة هذه المرافعة ان وضع اليد السابق هو ماورث الورثة ثم لهم عوضاً  
 عنه وان وضع يد حضرة ماورأوقاف المذكور حادث وحينئذ فلا طلب بينة من

ذى الحجة  
١٦







الوكيل والمدعي عليه الوكيل المذكورين بقوله اني كنت اروح عند حسين البهلوان في البيت وكان جاب الذكر والمذاكرة وقال ان فاطمة بنت موسى الشهير بالمصري مطلقه في سنة ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ لغاية ما توفي في ذلك واحد المدعي عليه الوكيل المذكور محمد دافندي بالي ابن المرحوم محمود من اهائي المحلة الكبرى وسال الاستماع الى شهادته واستشهد بشهادة واجهة المتداعيين المذكورين على انفراد به قوله اننا كنا نسمع المرحوم حسين اخا البهلوان ابن المرحوم علي اغا صوفي مدة سنة ٩٠ و ٩١ كانت تجي مذاكرة من ام حسن فاطمة بنت موسى المشهور بالمصري ببالغ انها خالصة من ذمتها (اجاب) لا يقضي على الزوجة المدعي ملاقها بالطلاق المذكور رحما منها من ميراث زوجها المذكور بمجرد ما قاله الشهود المذكورون على الوجه المذكور في هذه الصورة والله تعالى اعلم (سئل) بافاقة من محافظة مصر في ١٤ جمادى الاولى سنة ٩٣ مضمونها حيث بافاقة مديرية سيوط المسطرة في ٨ الجاري مرغوب ارسال الاوراق الواردة مع افادتها الخاصة بمادة تشكي رجل من ملوي في مسألة منزل تحت يد احمد الشيخ وعلى اخيه محمد بكين باعلام شرعي محرر من حضرة قاضي ملوي حضر تكتم قول النظر في ذلك وما يافاد يتبع الاجراء بمقتضاه ومضمون الاعلام المذكور المؤرخ ١٧ محرم سنة ٩٣ انه ادعى حسن بن محمد هور بن مبارك الشهير بالشعار على غريمه الماخره بالناصر احمد بن فتح الباب بن محمد الشهير بالشيخ بان والد المدعي المذكور كان يملك منزلا بناحية ملوي من جهتها القبلية يدرب غير نافذ يعرف يدرب الكاشف محدودا محدودا ربعة القبلية بعضه لمنزل من تركه عبد الله بن حسن الشهير بالشر يفويهضه مع كامل الحمد الشرقي لرفاق صغير غير نافذ بالدرب المذكور وفي الشرقي البساب والغر في منزل به يدرب من احمد بن احمد والبحري لشارع الدرب المذكور وكان والده المذكور وواضعا يده عليه مدة حياته بالبحار لمن يرغب الساني فيه وقبض اجرة عن يسر تاجره حتى مات والده المذكور وانفخ امره في زوجته فطوم بنت حسن الشهير بالكتبي وفي اولاده منها حسن هذا المدعي واحمد وجلسين وعائشة وفاطمة ونفيسة لا وارث له سواهم وترك الحدود المذكور ميراثا عنه لهم من نحو عثمان بنين وبعدموت والده صار الحدود المذكور خالبا عن السكتي ولا يلا حذ عليه الى قبل تاريخه بنحو جمعة مرة الى الحدود المذكور فرأى المدعي عليه واخاه عليا واضعين يدهما عليه وبجرب بين المدم يدعي انه ملكهما ولو وضع يدهما عليه بغير حق يطالب المدعي عليه المذكور برفع يده عن نصيبه فيه وهو خجعة قرار بطور بيع قيراط ويسال سؤالا عن ذلك وبعد ثبوت وضع يد المدعي عليه وشقيقه على المذكور على الحدود المذكور ميراثا بشهادة كل من فلان وفلان المدعين سر اثم علنا بالمجلس سئل المدعي عليه المذكور عن دعوى المدعي المذكور فاجاب بان الحدود المذكور

كان غلو كوال والده المذكور وواضعا يده عليه بوضع مواسيه وتبنيه فيه مدة تزيد على عشرين سنة حتى مات وترك ميراثا عنه لا اولاد له اجد هذا المدعي عليه وعلى ومحمد لا وارث له سواهم ثم مات بعد محمد المذكور وترك حقه فيه ميراثا عنه لا يقية اجد هذا وعلى المذكور بن لا وارث له سواهما ووضع المدعي عليه هو واخوه على المذكور ان يدهما عليه بعد والدهما بوضع مواسيهما وتبنيهما فيه مدة وتبنيهما بناء على قدر الحاجة ثم اختص كل منهما بقطعة منه وبناهما ولم ير الا يتصرفان فيها بالهدم والبناء مرة بعد اخرى ووضع المواشي والتبن من بعدموت والدهما الى الآن مدة تزيد على خمس عشرة سنة مع حضور المدعي وبقيته وورثة والده وشاهدتهم للتصرف المذكور وعدم المعارضة منهم لهما في ذلك بالامانع يمنعهم من المعارضة وعدم معارضة والدهما قبلهما وانكر دعوى المدعي المذكور كور وجمدها كلياً وبسماح المدعي لذلك انكره وأصر على دعواه الاولى فطالب من المدعي عليه بينة تشهد له بالدفع الذي ابداه فاحضر كلا من فلان وفلان ذكر خمسة جميعهم من الناحية المذكورة وشهد كل على انفراده بعد استشهاده في وجه المدعي عليه عقب الدعوى والجواب بلفظ استهذان الحدود المذكور كور بمسلك لا اجد هذا المدعي عليه وشقيقه على آل لهما بالارث من والدهما وشقيقههما محمد المذكور وبن وهما واضعان يدهما عليه بوضع المواشي والتبن وهما فان فيه بالهدم والبناء مرة بعد اخرى مع حضور حسن هذا المدعي ابن مشهور ابن مبارك وبقيته وورثة والده المذكور وبن وشاهدتهم للتصرف المذكور وعدم المعارضة منهم لهما بالامانع شرعي عنهم من ذلك وحدهم بحدوده المسطوقة في الدعوى وكواسر اثم علنا بحد الاعذار وعدم الطعن بشهادة ثلاثة اشخاص من الناحية سمعهم فيقتضي ذلك ثبت ملكية الحدود المذكور لا اجد وشقيقه على المذكور بن ووضع يدهما عليه وتصرفهما فيه بالهدم والبناء مع حضور حسن المدعي المذكور كور وبقيته وورثة والده المذكور بن وشاهدتهم للتصرف المذكور بالامانع شرعي واقر حسن المدعي المذكور بعدم معارضته اجد بن فتح الباب المذكور في الحدود المذكور ومنع من ذلك (اجاب) قد صار مطالعة الاعلام المحرر من حضرة نائب ملوي المؤرخ في ١٧ محرم سنة ٩٣ فوجد فيه قصور فيقتضي اعادة النظر في هذه القضية شرعا فان صار استيفاء الدعوى والشهادة وثبت ما يقتضي منع المدعي من سماع دعواه شرعا ابا بآيات ترك مورث المدعي وورثته الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة فاكتمر مع التمكن منها تلك المدة أو سكوت المورث وتركه تلك الدعوى خمس عشرة سنة فاكتمر مع حضوره وتمكنه منها يمنع وارثه من سماعها بعد صحة الدعوى والشهادة والا يثبت مطالب منه البينة على دعواه الملك بطريق الارث بعد اثبات الورثة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافاقة من محافظة مصر في ٢٩ رسته ٩٣ مضمونها بالتدور لهذا الطرف



افادة مديرية البحيرة ومعهما أوراق مذكور فيهما ان حضرة قاضي أفندي المديرية حرر  
لها مكاتبة وأرسل لها أوراقا متعلقة بتركة المرحوم لطيف أبي هاجر وأنه بحضور الورثة  
فيهم منهم أبرزاء اعلاما شريفا من المحكمة بثبوت الوفاة وحصر الارث ووصاية ادريس  
والد المتوفى على القهر واخوته واربعه اعلامات محررة من نائب المرحوم كزوار مع فتاوى  
وانما وجدته مخالفة لما نص بالا اعلام المحرر من المحكمة وأنه يرفع هذه القضية  
لمحضر تكم لا عطاء القول باللازم مما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك وما يكون به العمل  
وما لا يكون به العمل من الاعلامات فيفاد مما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك لاجابة  
المديرية (اجاب) علم مضمون ما في هذه الاوراق التي من ضمنها الاعلامات المحكي عنها  
والافادة عن ذلك ان ما نصب منه الاعلام المحرر من محكمة ولاية البحيرة المؤرخ ١٧  
ذي القعدة سنة ٨٨ من اثبات وصاية ادريس لطيف أبي هاجر وورثته وبنوة عبد الله  
القاصر المرزوق لوالد ادريس الذي هو لطيف أبو هاجر ان مذكور من مستولديه مبروكة  
السودانية بنت عبد الله ضمن باقي الورثة بعد ان ادعى الوصي المذكور على المدعي  
عليه المدعي لوالده بدعواه الموضحة بهذا الاعلام التي من جملتها ما يفيد اقرار والده  
ببنوة الولد المذكور حيث ادعى اقامة أبيه له وصيا على اولاده القصر الثمانية الذين  
من جملتهم عبد الله المذكور وشهادة الشهود بذلك فلهذا يتضمن اقراره ببنوة الولد  
المذكور حال حياته بعد ذكر كونه مرزوقا له من مستولديه المذكور في الدعوى والشهادة  
فهو كاف في ثبوت نسبه منه - ويثبت بالاعلام المحرر من محكمة الدلتا المؤرخ  
٢٨ محرم سنة ٩٣ المحكوم فيه بمنع عبد الله المذكور من مشاركتة في المذابى  
هاجرين لطيف المذكور ووكايه فيما يخصهم من تركة لطيف أبي هاجر المذكور بناء  
على عجز ادريس الوصي على القاصر المذكور عن اثبات كون مبروكة أم القاصر  
المذكور عموكة لوالده لطيف المذكور وكونه أقرب نسبه حال حياته على الوجه الموضح  
به بعد ثبوت نسبه أولا لا يعول عليه اذ لا يوجب ما تضمنه الاعلام الثاني نقض الحكم  
ببنوة ونسب الولد المذكور الذي تضمنه الاعلام الاول على هذا الوجه وأما الحكم  
بطلاق محضية التي كانت زوجا لطيف أبي هاجر المذكور طلاقا باقيا وعدم ميراثها  
الذي تضمنه الاعلام المحرر من محكمة مركز الدلتا المؤرخ ٢٨ محرم سنة ٩٣  
ومصدق عليه من مفتي مجلس استئناف بحري فلم يظهر بطلانه لاسيما ووكايها في  
الخصوصية تقر بانحصار ميراث الزوج المذكور في غير الزوجة المذكرة كما هو واضح  
بالاعلام المنقر بنمرة ٣٢٨ ونمرة ٣٢٩ ونمرة ٣٣٠ وأما الاعلام المحرر من محكمة مركز  
الدلتا المؤرخ ٢٨ محرم سنة ٩٣ ونمرة ٩٣ المحكوم فيه بثبوت الاغنام المذكرة  
به الى لطيف أبي هاجر المذكور واولادها بعد وفاته لورثته المذكورين بعد دعوى  
محمد بالاصالة والوكايه المذكورين به على ادريس أبي هاجر بطريق

وكالاته

وكالاته عن والده محضية واخواته الشقيقات سائلة وحليمة وخديجة الواضع يده  
على الاغنام المدعى بانها ملك لابي له الى أن مات وتركها ميراثا لزوجته غزالة والدة المدعي  
احمدى الموكلات له وأولاده الاثنى عشر مذكورهم باسقاط عبد الله واعتراف المدعي  
عليه بالوفاة وحصر الارث فمن ذكر وبوضع يده على ما ذكر بطريق المثل لوالده  
محضية المذكرة خاصة واقامة البيعة على دعوى المدعي بملك المتوفى لتلك الاغنام  
الى ان مات فهذا فيه قصور لعدم اقامة البيعة على الوفاة وحصر الارث وان اعترف  
المدعي عليه بذلك مع انكاره الحق المدعى به اذ لا يكون المدعي خصما لاثبات حق  
البيت بالبيعة من قبل من يدعى الميراث عنه ولو اقر المدعي عليه بالوفاة والارث ما لم تقم  
البيعة على ذلك نعم لو ثبت ما ذكر من الوفاة وحصر الارث قبل هذه الخصومة وحكم  
به يكتفى بذلك الا أنه لم يتعرض في هذا الاعلام لتقدم ثبوت ذلك ولم تقم البيعة عليه  
الآن مع كونه مستقفا فيه - نسب عبد الله الثابت أولا فيكون والمحال هذه قاصر يلزم  
استيفاءه وان كانت بيعة الورثة الخارجين على ملك مورثه - لتلك الاغنام مقبولة  
ومقدمة على بيعة المطلقة ذات اليد ووكايها في الخصومة بعد استيفاء ما يلزم ويحكم  
بتلك الاغنام لورثة التي ثبت تفحص ادريس فيهم - ومن جملتهم عبد الله المذكور  
وكذا الاعلام المحرر من محكمة مركز الدلتا المؤرخ ٢٨ محرم سنة ٩٣ ونمرة ٣٣٠  
المحكوم فيه بثبوت مبلغ مائة وخمسين ألف قرش تحت اراضي هاجر المذكرة على ولدي  
الميت المذكور هما ادريس ومحمد في تركة ابيهم على الوجه الموضح فيه فان الحكم فيه  
لم يتفحص استيفاءه لعدم ظهور صحة المطالبة بالمبلغ المدعى به بمجرد الالفاظ المذكرة في  
هذه الدعوى بعد حصول الاسقاط من المتوفى حال صحته طائعا الى المدعي بالمبلغ  
المذكور في أطمينه الخراجية التي عينها واسلامها باقيا وتصرفه فيها بعد الاسقاط  
ودفع المبلغ الى الممقط نظير منفعة الاطيان المذكرة وكورة وتحرير السند بذلك واقرار احد  
المدعى عليه بما بذلك واجازته مع عدم توقيع البايعة بالمديرية اذ لا يترتب على مجرد  
ذكر ذلك استحقاق المطالبة ببطل الاسقاط من التركة والله تعالى اعلم (مثل) بافادة  
من مجلس الاحكام في ٣ ج - سنة ٩٣ مضمونها ورويت للاحكام افادة من مجلس مديرية  
التعمية في مادة الاملاك المحاصل النزاع في شأنها بين ورثة محمد احمد الخادم وبين الشيخ  
مصطفى الخادم ولرغبة الشيخ مصطفى حبيب وكيل ورثة محمد احمد الخادم المحكي عنه  
بعث اوراق المرافعات والشهادات التي وقعت في المجلس المذكور للاحكام بقصد  
ارسالها لمحضر تكم للاطلاع على ما رسل ما ذكر ضمن الاوراق وحيث الامر كما توضح مع  
هذا انتم - للاطلاع على ما رسل من افادة بما يترامى (اجاب) علم ما تضمنته اوراق هذه  
القضية والذي ظهر منها ان المرافعة الاخيرة المؤرخة ٦ ذي القعدة سنة ٨٨ الصادرة  
بين وكيل المدعيين ووكيل المدعى عليه المطلوب عقبا البيعة من المدعى لم تكن تامة



اذبحها اياه بعد ان تليت على الحاضر من دعوى الوكيل المدعي المذكور المقيمة بمضبطة  
المجلس بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٣٠ ذى القعدة سنة ٨٦٠ صدق المدعي الوكيل عليه او ادعى بها  
وبالتوفيق الذي صدر منه المقيدين بتاريخ ٦ شعبان سنة ٨٧ ذكر وكيل المدعي عليه  
المذكور كلاما لا يصلح ان يكون جوابا للدعوى الصادرة من المدعي المذكور على  
الوجه المستطوع كونه لم يستل عنها فكاف المدعي الوكيل اثبات دعواه بالبينة  
الشرعية ثم احضر شهودا متعددين في مجالس فشهدوا بما شهدوا به ولم تقبل شهادتهم  
بل ردت لعدم واقفهم احسب ما ائتم به حضرات علماء المجلس وبناء على ذلك لا يكتفى  
بما صار فاذا اريد نفي هذه الدعوى المذكورة بالوجه الشرعي يقتضى صدور الدعوى من  
المدعي على خصمه بما يدعى به عليه من اول دعواه الى آخرها مما يبين القسب وتعرف  
الجد الجاهل مع تعرف مقامه وتذكر حدودا انكار الذي يدعى به مع استيفاء اللازم ويطلب  
الخصم بما يطالب به على وجه مستوف فيستل خصمه بعد صحته عن دعواه فيجب  
بالاقرار فيما يقربه والا انكار فيما ينكره وان ظهر له ان خصمه متناقض في دعواه بواسطة  
ما صدر منه اولا في الدعوى السابقة يبين كيفية تناقضه فان ظهر عما يذكره انه متناقض  
يستل المدعي عن ذلك فان اقربه منع وان انكره وذكر ما يقتضى التوفيق ووفق بالفعل  
مع امكانه ووجد ما وفق به قبول لا تطلب منه البينة على اصل دعواه والافلا فان اتى  
بشهود ما بقت شهادتهم دعواه وزكيت ولم يوجد مانع من قبولها بحكمها اثبتته والافلا  
وقد سبق الجواب عن هذه الحادثة مرتين وقيد في كتاب الحاضر من هذه الفتاوى ثانيا  
بتاريخ غاية محرم سنة ١٢٨٨ واولها بتاريخ ٤ محرم سنة ٨٦ والله تعالى اعلم (سئل)  
من قاضي المنصورة عن صورة حادثة لديه واردة بافادة منه في ١٠ من سنة ٩٠ كتب  
في آخرها من قبل التزكية والحكم صار عرض هذه الحادثة على حضرة مفتي المديرية  
والجلاس فلم يجب عليه ابشئ فصار من الاقتضاء احاطتها بالحضرة الاستاذ شيخ الاسلام  
ومفتي الانام بالديار المصرية ليطلع عليها حضرة ويفيد الحكم الشرعي عنها هل يحكم فيها  
بمقتضى الجمع او بعتق الشاهدين وهما خشيدي افندي ومحمد كامل افندي المذكوران  
وما حكم الله في ذلك ومضمون الصورة المذكورة ادعى المحترم يوسف غنيم ابن المرحوم عبد  
العال غنيم من ناحية زفة جواد غفر بية على الحاضر معه بالمجلس المسكن يوسف افندي  
بسم ابن المرحوم يوسف افندي بسم المزارع بناحية منية دسيس دقهاية ابن عبد الله  
معتق المرحوم محمد اغا طاهر من عسكر اندرون بان هذا المدعي عليه بذمة هذا المدعي مبلغ  
قدره نصف جنيه مصري رائج مستعمل بخمسين قرشا اقترضه من هذا المدعي لنفسه  
واقترضه ذلك من ماله الخاص به ثم عاوقضه منه وصرفه في شئون نفسه وصار ذلك المبلغ  
دينا لازما وحقا واجبا بذمة هذا المدعي عليه لهذا المدعي بسبب هذا القرض ومطالبه  
يبدل هذا المبلغ ايجوره لنفسه فامتنع من اداؤه بغير وجه شرعي وطلب جوابه عن ذلك

فيسئل من هذا المدعي عليه عن ذلك فاجاب بالانكار لهذا المبلغ وانه لم يكن عليه شيء  
لهذا المدعي كليا فكاف المدعي اثبات ما ادعاه شرعا فاحضر كلاما من خشيدي افندي ابن  
عبد الله ومحمد كامل بن عبد الله الجركسي الخمس كلاهما معتق المرحوم يوسف  
افندي بسم بن عبد الله معتق محمد اغا طاهر من عسكر اندرون والد هذا المدعي عليه  
الذين كانوا مملوكين ومرفوقين له واعتقهما في حال حياته وصحته ونفوذ تصرفاته وطلب  
الاستماع الى شهادتهما فانه تشهد كل منهما على انفرادهما بوجهة المتداعيين فشهد  
خشيدي افندي المذكور بان يوسف افندي بسم هذا المدعي عليه ابن سيده ومولاه  
ومعتقه المرحوم يوسف افندي بسم بن عبد الله معتق محمد اغا طاهر المتوفى المذكور  
اعلاه بذمة ليوسف غنيم هذا المدعي نصف جنيه مصري بخمسين قرشا واقترضه ذلك  
المبلغ من ماله الخاص به شرعا وقضه منه واشهده على نفسه بذلك لهذا المدعي يعلم ذلك  
ويشده به كذلك وشهد محمد كامل افندي المذكور طبق شهادة الشاهد الاول حرفا  
بحرف فعند ذلك دفع هذا المدعي عليه هذه الشهادة بقوله ان هذين الشاهدين  
مملوك كان ليوسف افندي بسم والد المتوفى المذكور وانما كذا في ذلك وانه لم يعتقهما  
سيدهما والداه وانما باقيا على الرق ولم يصدقه المدعي في ذلك وذكرا انهما حران وان  
مولاهما وسيدهما يوسف افندي بسم المذكور اعلاه والد هذا المدعي عليه قد  
اعتقهما في حياته وصحته ونفوذ تصرفاته من مدة ثمان سنوات تقدمت على تاريخه  
واعتق ايضا في صحته ونفوذ تصرفاته من مدة خمس سنوات مرفوقاته قدم خير وبخينة  
النجابية وزينب الفوراوية السودانية كل منهن وجمال فدان وزينب البيضاء كل منهما  
الجركسية الخمس وافر جاو مجبوا الحبشي الخمس كل منهما اعتقهما من مدة ثمان  
سنوات ايضا جميعا اولاد عبد الله المملوك كون اسيدهم المرقوم عتقا صحيحا ولم  
يصدقه المدعي عليه على ما ذكره فعند ذلك عرف ان معه بينة تشهد له بذلك فكاف  
اقامة البينة على صحة دعواه هذه فاحضر كلاما من الحسين الشهابي بن حسن الشهابي  
ابن علي وحسن الفاربن علي الفاربن درويش الفارهمان ناحية منية دسيس  
المذكورة واستند كل منهما على انفرادهما بوجهة المتداعيين يطلب المدعي فشهد ان  
كلاما من خشيدي افندي ومحمد كامل افندي هذين الشاهدين حران وان مولاهما  
وسيدهما يوسف افندي بسم بن عبد الله معتق محمد اغا طاهر من عسكر اندرون والد  
هذا المدعي عليه قد اعتقهما في حياته وصحته ونفوذ تصرفاته من مدة ثمان سنوات  
تقدمت على تاريخه واعتق ايضا في صحته ونفوذ تصرفاته من مدة خمس سنوات مرفوقاته  
قدم خير وبخينة النجابية وزينب الفوراوية السودانية كل منهن وجمال فدان وزينب  
البيضاء كل منهما الجركسية الخمس وافر جاو مجبوا الحبشي الخمس كل منهما اعتقهما  
من مدة ثمان سنوات ايضا جميعا اولاد عبد الله المملوك كون اسيدهم المرقوم عتقا صحيحا



شرعيا هذا ما يعلوه كل منهما ويشهد به ولم يدعى عليه طعننا ولا جرحا في شهادتهما  
 (اجاب) بناء على صحة هذه الشهادة والدعوى أما على القول بعدم اشتراط ذكر الطلب  
 للمدين المدعى به فيها اذ قول المدعى وطالبه ببدل هذا المبلغ الى اخيه حكائية عن طلب  
 ماض لا طلب في الحال او بايجاد ذلك فيها ثبت بعد استيفاء اللازم عتق الشاهدين  
 بالمال بدعوى المشهود له به اعتاقهما من قبل مالهما المتوفى الذي هو والد المدعى  
 عليه المال المنكر للعتق ايضا لان اثبات اعتاقهما اسبب لاثبات حقه لا محالة اذ ولاية  
 الشاهد الشهادة لا تنفك عن العتق بحال فصارا كشي واحد معنى فهو خصم فيه وكذا  
 شهادة الشاهدين بالاعتاق في حق النسوة الخمس من قبل هذا المال في وجه ولده  
 المنكر ان كان وارثا له كافية في اثبات عتقهن بلا تقدم دعوى منهن اذ هي ليست بشرط  
 في اثبات عتق الامة بالاتفاق واما بالنسبة لفرج ومحبوب الحبشين فلا يثبت عتقهما  
 بها لا تقدم دعوى منهما او من ينوب عنهما ولا دخل لما في الشهادة بالحق المدعى به  
 وهذا بناء على مذهب الامام الاعظم المشروط تقدم الدعوى بعتق العبد في اثباته فبعد  
 استيفاء ما يلزم شرعا يجري الحكم على هذا الوجه وتعتبر الدعوى من اعتقائه المذكورين  
 جميعا على وارث معتقه بآل عتق وبعده انكاره تقام البيعة عليه والله تعالى اعلم (سئل)  
 بافاة من محافضة ممر رقم ١٩ ذي القعدة سنة ١٢٩٣ مضمونها وردت افادة من مديرية  
 المنية في ١٤ الجاري بشأن مادة منزل تشكي بخصوصه الشيخ عبد الله منصور ولما كتب  
 لمضرة قاضي افندي المنية اعطيت الافادة ومعه صورة الدعوى التي بينه وبين غريمه  
 بقصد الاستقناء عنهما من هذا الطرف بناء على رغبة ممتنى المديرية والجاسر وبناء عليه  
 اقتضى تحرير لورود الافادة ومضمون المرافعة المذكورة حضر الرجل المكلف الشيخ  
 عبد العال بن منصور بن محمد وحضر لمضرة الرجل المكلف محمد الصباغ بن طنطاوي  
 ابن ابراهيم كلاهما من المنية وادعى الشيخ عبد العال المذكور على هذا المدعى عليه  
 محمد الصباغ المذكور بان والدته أي المدعى آمنة بنت ابراهيم بن أحمد المتوفاة سنة ٩٣  
 الثابت وفاتها وانحصار ارثها فيه ضمن الدعوى الصحيحة بمقتضى التمسيد بهل  
 الدعاوى بهذه المحكمة كانت قبل وفاتها ثلاث منزلا كائنا بغير المنية من جهتها  
 اقبالية بدرب السيد بن محمد حدود اربعة احمدا البحرى ملك المرأة صغيرة بنت  
 مصطفى بن علي الشهير بالجملي والقبلي الشارع الجدي وفيه باب زمامه والقرقي ملك  
 المرأتين عيوشة وطنطاوية بنتي طنطاوي بن ابراهيم والشرقي ملك محمد بن حسين  
 السعالي بن عبد اللطيف كانت المرأة آمنة والدته المدعى اشترته خال حياتها وجواز  
 تصرفاتهما والداه ابراهيم بن الحاج أحمد بن خليف والد والد محمد هذا المدعى عليه  
 وباعه لها والد المذكور حال حياته وصحته وهو يملكه بيعا صحيحا بثمن قدره سبعون  
 ريالاً تسعيناً من القضة الوازنة الرائجة عبرة كل ريال تسعون نصفاً قضة صاغاً وجرى

إلتقاط

التقاضي بينهما بايجاب وقبول وان والدته المدعى المذكور ماتت عنه بلا شريك وتوكت  
 المنزل المذكور ميراثا ولا يكون طنطاوي والد محمد هذا المدعى عليه هو اخاها كانت  
 اسكنته معها في المنزل المذكور سكني فقط والآن المنزل المذكور ملكه آل له بالميراث  
 من والدته آمنة المذكورة وهذا المدعى عليه واضح يده عليه بغير حق ويطالب هذا  
 المدعى هذا المدعى عليه برفع يده عن المنزل المذكور وتسليمه اليه ويسال سؤاله  
 عن ذلك وبعد ثبوت وضع يد المدعى عليه على المنزل المذكور بشهادة رجلين من كين  
 بشهادة شخصين سئل المدعى عليه محمد بن طنطاوي المذكور عن دعوى المدعى عليه  
 فاجاب بالانكار لدعواه وجمدها جردا كليا وادعى محمد بن طنطاوي المذكور على  
 المدعى المذكور بان المنزل المذكور له ودبا له ودودا لاربعة المذكور مملكة بالارث  
 من والده طنطاوي بن ابراهيم بن احمد ووالده طنطاوي المذكور ورثه من والده ابراهيم  
 ابن أحمد بن خليف جده لايه و جد المدعى الشيخ عبد العال المذكور لاه وان والده  
 طنطاوي المذكور كان واضعا يد عليه ومتصرفا فيه بالمهدم والبناء الى ان مات ووضع  
 يده عليه بعد وفاته والده الى الآن نحو خمس عشرة سنة مع حضور هذا المدعى ووالدته آمنة  
 المذكورة بالاول ولم يمنعهما مانع من الدعوى وأحضر محمد بن طنطاوي شاهدين شهدا  
 شهادة من جلته اقولهما وبعدم موت طنطاوي بنت زوجته فاطمة والدته محمد هذا حائطا  
 مشتركة بينه وبين منزل طنطاوية المذكورة الى ان قال فلم قد شهادتهما وبعدم هذا المدعى  
 محمد عن احضار يد غير هذين الشاهدين طلب من هذا المدعى الاول بيعة تشهد له طبق  
 دعواه فاحضر شخصين شهد كل منهما بان المرأة آمنة بنت ابراهيم بن أحمد والدته هذا  
 المدعى الشيخ عبد العال حال حياتها اشترت المنزل المذكور من يد المدعى الى آخر ما ذكر في  
 الدعوى من الحدود ثم قال كان باعه لها والداه ابراهيم المذكور حال حياته وصحته وهو  
 يملكه بيعا صحيحا بثمن قدره خمسة وسبعون ريالاً تسعيناً من القضة الوازنة الرائجة  
 عبرة كل ريال تسعون نصفاً قضة صاغاً وجرى التقاضي بينهما بايجاب وقبول شرعيين  
 فالمنزل المذكور ملكه اياهما هذا السبب وان والدته هذا المدعى الشيخ عبد العال ماتت  
 عنه بلا شريك وتوكت المنزل المذكور ميراثا ولا يكون طنطاوي والد محمد هذا المدعى  
 عليه اخاها كانت اسكنته معها بالمنزل المذكور سكني فقط والآن المنزل ملك عبد العال  
 هذا المدعى آل له بالميراث من والدته آمنة المذكورة وهذا المدعى عليه محمد واضح يده عليه  
 بغير حق وادعى لهذا المدعى عليه في شهادتهما فضع في أحدهما يانه فاسق تارك للصلاة  
 المفروضة وفي أمناه ذلك تخاصم الشاهد الثاني مع المدعى عليه وقضه وسب والدته في  
 مجلس الدعوى بقوله يا ابن الشر موطاة بتاعة انصاري فرددت شهادته وطلب من  
 المدعى شاهداً آخر ثم بتاريخ ١٨ ج سنة ٩٣ حضر المتداعيان المذكوران وادعى  
 الشيخ عبد العال على هذا المدعى عليه محمد الصباغ بالدعوى المذكورة عرفياً وأحضر





مع رجلا آخر فشهد مثل الشهادة السابقة من الشاهدين حرقا واعذر هذا المدعى عليه  
في شهادته فطعن فيه أيضا بأنه فاسق تارك للصلاة المفروضة (أجاب) قد صار الاطلاع  
على صورة المرافعة المرفوعة مع هذا الصادرة من محكمة النيابة المحكي عنها بإفادة  
الحفاظة فوجدت غير مستوفاة إذا تعديلا لم يقار المدعى في هذه الصورة قاصر في الدعوى  
والشهادة من ثلاثة حدود حيث قيل فيها الملك فلان ولا يدري ما هو الملك المحدد به أو  
عقار يصلح حدا ورثي آخر وكذلك لا ما يثبت بين الدعوى والشهادة على ما في هذه الصورة  
لاختلاف الثمن فيها إذا لمذكور في الدعوى أنه سبعون ريبالا وفي الشهادة أنه خمسة  
وسبعون ريبالا وهو مانع من القبول لاثبات العقدة وكذا جواب المدعى عليه غير منتظم  
وإن لم يحصل بالحكم للمدعى عند اثباته بعد انكار الخصم ومع ذلك ادعى المدعى عليه  
المالك لنفسه خاصة أرثا من أبيه طائفاً ويؤيد عن جده إبراهيم الذي هو جده المدعى  
أبواؤه واعترف بالمالك لجده المدعى والداه الذي ذكر المدعى بيده هذا العقار من أمه  
التي هي أخت أبي المدعى عليه ولم يبين عدد دورته جده وعدد دورته أبيه ومن انحصر  
أرثهما في نفسه من الورثة ليعلم عدد دار استحقاقه بالارث كلاً أو بعضاً مع أنه ربما يفهم  
من جوابه مشاركة أم المدعى لأبيه في الميراث من جده لأنهما أخوان أبوهما واحد  
ويؤيد من كلام شاهديه أن لأبيه زوجة وكذا انكاره أولاده وادعى المدعى كلاً بما  
يدخل فيه انكاره وضع يده نفسه على المتنازع فيه مع أن كلامه آخر لا يفيد خلافة هذا  
وكيف تسمع الشهادة من شهود الدافع قبل سؤال خصمه عن دفعه بفرض صحته على  
ما في هذه الصورة فيقتضي استيفاء ما يلزم في هذه المرافعة وبعد صحة الدعوى والشهادة  
وعجز المدعى عليه عن اثبات ما يمنع المدعى من معارضة دعواه شرعية في المالك للمدعى  
حيث لا مانع والافلا والله تعالى أعلم (سئل) من نظارة المحقانية بإفادة مؤرخة ٤  
صفر سنة ٩٤ مضمونها الأوراق المرفوعة مع هذا ما في الأربعة علامات شرعية  
وردت بمكاتبة مجلس الأحكام بقصد اجراء مقتضى عما تشتمل عليه وحيث بالاطلاع  
عليها وجدت تحتوى مسألة تدعى شخص يسمى أبابكر على تركه الخواجا محمد أبا الهودي  
المقصود بمديرية بربري وبلغ والغيبسة وورثة اليهودي المذكور بجهة الشام قد رأى قاضي  
بربري فامره على التركة واثبات ديون التركة في وجهه بالذم نسبة لغيبسة الورثة الغيبة  
المنقطعة وبمحصل المسكيات بين مجلس الأحكام بمصر ومجلس استئناف السودان  
وبين الأول والمحكمة الشرعية الكبرى بمصر قيل من حضرات أرباب المجلس الشرعي  
الثاني بما يفيد عدم هذه الغيبة منقطعة كما يعلم لفضيلةكم ما أجابه كل طرف من مطابقة  
الأوراق فبناء على ما ذكر لزم تحرير محضر تسكم تؤمل النظر في مقررات الأوراق والافادة  
عما يجب اجراؤه بموافقة أحكام الشريعة القراء (أجاب) الموافق للحكم الشرعي في هذه  
المادة هو ما تضمنته افادة حضرات أرباب المجلس الثاني بمحكمة مصر من أنه لا يكفي

بمجرد غيبة الوارث الذي له ولاية الخصومة عن الميت وعن ابنته انقاصه مسافة السفر  
بلا انقطاع مع علم حياته في نصب وصي للخصومة في هذه التركة التي تستحقها بنت  
اليت القاصرة الحاضرة بمجلس المدعى وجد البنت المذكورة أبو أبيه الذي له الولاية  
في حقوقها وخصوماتها وجدتها الغائبان يدمشق الشام فتوقف صحة خصومة المدعى  
بالحق والحال ما ذكر على حضور أحد الورثة البالغين أو وكيل عنه بالخصومة فيما  
يتعلق بحقوق التركة لها وعليها أو توجه المدعى المذكور لهما إما إخصمهما أو  
أحدهما كما أن حضورهما لازم لإقامة الدعوى بقتل الميت إن أريد إقامة الدعوى  
بقتله على الغير المشار إلى ذلك في بعض افاداته هذه الأوراق فإذا استحسن تجرى  
المكاتبة من طرف المحكمة إلى محل الاقتضاء بالحضار أي الميت وأمه من محل  
وجودهما لفصل الخصومات المتعلقة بما ذكر أو ارسالهما أو كليهما عما عنهما ومعه  
اعلام التوكيل وشهود الطريق لحل الخصومة بالنظر فيما يدعى به على الميت أو يدعى  
به له من الحقوق ويجري الفصل فيما بحضور المختصين بالوجه الشرعي إلا أن يتوجه  
للمدعى إلى قولي الميت إلى محل الوارثين الغائبين ليدهي ما يملكهما أو على أحدهما صحته  
ولا مانع من أخذه كتاباً من قاضي جهة إلى قاضي جهة الوارثين على قانونه الشرعي  
وبذا اتفق هذه المادة شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) بشرح من محافظة مصر في ١٣  
صفر سنة ٩٤ مضمونه بناء على افادة مدعية النيابة الواردة في غاية محرم سنة ٩٤  
برام الاستفتاء من حضر تسكم عما يقتضيه الحكم الشرعي في مادة تدعى سعد جني  
الطمان بغير النيابة على الحاج خليل إبراهيم المهرري بصورة مرفوعة بالأوراق محتوم  
عليها من نائب محكمة النيابة ومضمون المرافعة المذكورة حضر الرجل سعد بن  
حنفي بن احمد من النيابة وادعى في وجه الرجل الحاج خليل بن إبراهيم بن عبد الله أنه عقد  
شركة مع الحاج خليل المذكور في أو بعين يثبت ويؤيد سعد المذكور من مال سعد المدعى  
على أن يشترط ما علمه ساخيه لا وبنيه اهاول للحاج خليل المذكور في نظير ذلك ثالث الربح  
ولرب المال سعد المذكور الثلثان وتراضيا على ذلك وبناء عليه اشترى بالمبلغ المذكور  
ثلاثة من الخيل وأخذها الحاج خليل المذكور بأذن سعد وتوجه بهما إلى مصر ليبيعهما  
فباعها بثلاثة وخمسين مئنتاً ونصف ولم يبق بعض الحاج خليل المدعى عليه رب المال سعد  
المدعى شيئا من ذلك ويطلبه بذلك ويطلب سؤاله عن ذلك سئل المدعى عليه عما  
ذكر فاعتر بعقد الشركة على هذا الوجه وأمكن سعد المذكور لم يخصه بالشركة في ذلك  
بل قبل شراء الخيل عقد سعد المذكور شركة كما اضاف المبلغ المذكور وهو يبيعه سعد  
المدعى مع المتوفى الآن الحاج احمد بن سعد الطمان من النيابة المتهور بذلك على  
أن لكل واحد من الثلاثة المذكورين ثلث الربح ولم يختص بأخذ الخيل المذكورة  
والتوجه بهما إلى مصر وبنيه اهاول مباشرة قبل بناء على هذا أخذت انا والحاج احمد المذكور



الخيل الثلاثة المذكورة وتوجهنا بها معالي مصر لبيعها وتقسيم الربح بين الثلاثة المذكورين على ما شرط فصار بيعها بثلاثة وخمسين ينتو ونصف ينتو واستولى على الثمن المذكور المتوفى الآن الحاج احمد المذكور برضا الحاج خليل المذكور وانه لا يعلم ان الحاج احمد اعطى هذا المبلغ لسعد المذموم أم لا وانه لم يصله ما شرط له من ثلث الربح الذي ظهر به - يدعي الخيل ولا شيء أصلا من سعد المذموم ولا من الحاج احمد المذكور سئل سعد المذكور عن شركة الحاج احمد المذكور بوجه ما ذكر في جدها راسا فطالب من الحاج خليل المذكور بيعة ثم يدهله بالشركة المذكورة فحضر عنها ثلثان الى بيعة وليكنها غائبة لا يمكنني احضارها فترتب له العين على سعد المذكور فامتنع من تحليفه وأقر سعد المذكور بانه لم يخط الحاج خليل المذكور شيئا من الربح في ذلك وحينئذ اقتضت الشريعة المحمدية ثبوت مبلغ الثلاثة والخمسين ينتو ونصف ينتو ببيعة الحاج خليل المذكور وسعد المذكور وثبوت اجرة عمل الحاج خليل المذكور ببيعة سعد المذكور كورة شركة مضاربة فاسدة فالواجب فيها الاعمال اجر المثل لا يزيد على ما شرط له وقد ثبت لدينا باخبار رجائين معاهما وذكرا أنهما من أهل العدالة والخبرة والمعرفة في ذلك أن الاجر المستحق على مثل عمل الحاج خليل المذكور في تلك المسادة مبلغ أربعة جنيهات ينتو ونصف ينتو ولا يزيد على ثلث الربح بل مساو له وحكمنا في وجهه ما يثبت مبلغ الثلاثة والخمسين ينتو ونصف ينتو ببيعة الحاج خليل المذكور وسعد المذكور وثبوت مبلغ الاربعة جنيهات ينتو ونصف ينتو ببيعة عمل الحاج خليل المذكور ببيعة سعد المذموم للحاج خليل المذكور وذلك بعد طلب الحاج خليل المذكور باجرة عمله وأمرنا كلا بتسليم ما وجب عليه مستحقه وكتب بذلك في اوراقه ولا يختم مقتضى المديرية مانعه بالاطلاع على هذه الصورة وجذبت موافقة لسكون الشركة المذكورة فاسدة وان خليل المذكور ليس له الا اجرة المثل وعليه اقامة البرهان على الحاج احمد بن سعد باستلامه المبلغ المذكور من الخيل المذكورة واذا لم يبرهن الحاج خليل المذكور على الحاج احمد بن سعد المذكور فالبلغ ثابت بذمة حسب اعترافيه ببيع الخيل المذكورة ولما عرضت هذه القضية على قاضي المديرية الآن وهو - حضرة الشيخ فراج الباقر الى الخني بواسطة المديرية افاد بما مضمونه ما افاده - حضرة المفتي عن هذه الدعوى من انها موافقة وان المبلغ ثابت بذمة الحاج خليل المذكور كور حسب اعترافيه لم يزل ما عندي من الوقفة فيها وبالتامل تبين لي في صورة هذه الدعوى المجموعة من حضرة القاضي السلف ان قوله في أولها حضر الرجل - سعد بن حنفي وادعى في وجهه الرجل الحاج خليل لا يفيد الدعوى على الحاج خليل المذكور لأن قوله في وجهه يفيد انه ادعى بحضوره فقط وهذا لا يسمى دعوى عليه فضلا عن فساد الدعوى من وجوه غير ما ذكر لا تخفى كما ان الذي ظهر لي من اقرار الحاج

خليل

خليل المستورم لا يقتضي ثبوت الثلاثة والخمسين ينتو ونصف في ذمته كما هو مذكور في صورة الدعوى المذكورة لانه اقرب بقوله اخذت انا والحاج احمد المذكور الخيل الثلاثة وتوجهنا بها معالي مصر الى ان قال وصار بيعها بثلاثة وخمسين ينتو ونصف واستولى على الثمن المذكور الحاج احمد المذكور في المذكور الحاج خليل المذكور باخذ الخيل الثلاثة وبيعها ولم يبرهن سعد المذكور على كونه المذكور كور ولم يبرهن ان الحاج خليل المذكور اخذ من ثمن الخيل شيئا أصلا واستهلكه ولم يبرهن سعد المذكور كور عليه شيء من ذلك على فرض صحة الدعوى منه عليه وقصور الاقرار بالجملة فالذي تبين لي على حسب فهمي من نصوص المذهب ان الدعوى المسطرة بهذه الصورة فاسدة واقرار الحاج خليل المذكور الذي فيها قاصر والزمام الحاج خليل المذكور كور على مقتضى ما فيها لا يصح وما كتبه حضرة المفتي بموافقتها لم أفهم له وجهه فان وافق يصير عرض هذه الصورة على حضرة استاذنا شيخ الاسلام بالحرموسنة وبه دور افادة حضرة يفاذه هذا الطرف ليصير العمل بمقتضاها (اجاب) قد صار الاطلاع على ما تضمنته هذه الاوراق لواردة بشرح المحافظة التي من ضمنها صورة المرافعة والمحكم الصادر في تداعي سعد بن حنفي الحاج بن حنفي على الحاج خليل المذكور ابراهيم المشمول بيمين نائب المحكمة والافادة عن ذلك ان الحكم بالزام المذموم الذي هو الحاج خليل ابراهيم المضارب الاول بيمين الخيل وان له اجر مثل عمله افساد المضاربة المذكورة كورة يعني بوجه ود شرط العمل على رب المال والمضارب فيها اقرار الحاج خليل المذكور باخذ الخيل مع الحاج احمد بن سعد الذي ادعى الحاج خليل المذكور كورانه مضارب معه من قبل رب المال وبيعهما الخيل وقبض الحاج احمد بن سعد المذكور كور الثمن كما برضا الحاج خليل المذكور وانكار رب المال مضاربه مع الثاني ولم يثبت ذلك الحاج خليل المذكور كور غير صحيح بفرض صحة الدعوى لانه على فرض عدم اثبات الحاج خليل كورن العامل معه مضارب من قبل رب المال وانكار رب المال ذلك يكون الحاج احمد بن سعد مودعا من قبل الحاج خليل المضارب بالنسبة لما استولاه من الخيل والثمن الذي قبضه برضاه عن باعه له هو والمضارب الاول الخيل والمضارب بملك الايداع سواء كانت المضاربة صحيحة او فاسدة كما هنا كما يستفاد مما ذكر في اول باب المضارب يضارب من الدور والاختار بانها الى البحر واذا كان المضارب بملك الايداع وقد تضمنه جراب دعواه قبل قوله فيه يمينه في حق براءة نفسه حتى لو هلك المال واستهلكه المودع الذي هو الحاج احمد بن سعد يناء على دعوى الحاج خليل المذكور كور الايداع فلا ضمان عليه وكذا لو ثبت أن الثاني مضارب معه ايضا من قبل رب المال لا يضمن سواء هلك المال واستهلكه الحاج احمد المذكور بل الضمان حقت عليه لو ثبت على ورثته المال الذي قبضه ثمنا وقد مات مجهولا له أو استهلكه بشيء آخر وحينئذ فلرب المال والمضارب الاول ان يدعي على ورثته الثاني بالمال دعوى صحيحة فان ثبت على



مورثه - ما يقتضي تضمينه في خذيله من تركته والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) عن  
مرافعة واودة من قاضي الشرقية مضمونها ادعت المرأة آمنة أم ابراهيم بنت المرحوم  
السيد سليمان ابن المرحوم مصفى من مصر المحروسة على محجوب محمد هذا الحاضر معها  
بالجلس وأشار له بيدها ابن المرحوم الحاج أحمد بدوي من ناحية الزرية شرقية المعروفين  
بمعريف شاهدين بان المدعية المذكورة كانت زوجة المرحوم محمد محجوب القصاب  
كان بنه الزقازيق ابن المرحوم محجوب ابن المرحوم الحاج أحمد بدوي من ناحية  
الزربية المذكورة ودخل بها واستمرت في عصمتها وعاشرة الى ان توفى من مدة شهرين  
الى رحمة الله تعالى بالناحية المذكورة عنها وعن اولاده المدعى عليه هذا وفاطمة  
ومعززة ونفيسة الباقين والسيد بدوي القاصر بن عن درجة البلوغ الشرعي وعن  
والدته المرأة عابدة بنت المرحوم الحاج سليمان دريس ابن المرحوم سليمان من  
ناحية الزرية المذكورة فقط من غير شرط ولا حاجب شرعي لهم في ذلك وانهم هم  
الموارثون له الماثرون لبرائه لا وارث له سواهم وان المدعية المذكورة تسحق قبل  
زوجها المرحوم محمد محجوب المذكور وفي ذمته وخبر صداقها وقدره ألف قرش صافا  
اقايه حياته وفي تركته التي تحت يد المدعى عليه المذكور هذا الخلفه عن مورثها  
المذكور من عقار ومنقول التي تفي بذلك وبغيره لهذا لا نطالب المدعية المذكورة  
جواب المدعى عليه المذكور عن ذلك وحيازة الترخا المذكور من التركة المذكورة  
وتحوزا ايضا حصتها الثمن ثلاثة قراريط في جميع تركته زوجها المورث المذكور ولنفهها  
بالوجه الشرعي وتساله عن ذلك فمثل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب  
بالاعتراف والتصديق على وفاة والده المرحوم محمد محجوب المذكور ابن المرحوم محجوب  
المذكور ابن المرحوم الحاج أحمد بدوي عنه وعن اخوته فاطمة ومعززة ونفيسة  
الباقين والسيد بدوي القاصر بن عن درجة البلوغ الشرعي وعن زوجته المرأة  
ابيه بنت المرحوم عبد الهادي ابن المرحوم السيد من ناحية أبي كبير وعن والدته المرأة  
عابدة المذكورة اعلاه فقط من غير شرط ولا حاجب شرعي لهم في ذلك وعلى وضع يده  
على تركته والده المذكور الخلفه عنه من عقار ومنقول التي تفي بالمبلغ المدعى به المذكور  
وبغيره قائلا ان المدعية المذكورة هذه وأشار لها بيده كانت زوجة لوالده المتوفى  
المذكور ودخل بها وعاشا مدة ثم في شهر رمضان سنة ٨٨ طلقها لثنا والسبب في  
اقامتها بمنزل والده المذكور كون اختها المرأة زينب متزوجة بولد عم والده هو عزب  
الشيخ اوى المقيم معه بمعاشر واحد و محمد عوى المدعية المذكورة كورة جدا كليا فطلبت  
البينة من المدعى عليه المذكور لا يباب دعواه طلاق المدعية حيث لم تدفعه على ذلك  
فامتنع وانصر فاشتم في يوم الاربعاء صفر سنة ثمانية فخرج حضر كل من المدعية والمدعى  
عليه المذكورين وحضر المدعى عليه كلاً من أحمد بدوي القصاب بناحية بلبع ابن

المرحوم

ربيع الثاني سنة

المرحوم أحمد ابن المرحوم بدوي من ناحية الزرية شرقية وسئل منه ما يعلم ويشهده  
فشهد في وجه المتداعين بقوله ان المرحوم محمد محجوب القصاب كان بنه الزقازيق  
قال انه طلق زوجته المدعية هذه وأشار لها بيده طلاقاً لثنا وكان ذلك في سنة ٨٨ وانها  
كانت في منزل المطلق المذكور الى ان توفى من أجل ان اختها المرأة زينب زوجة عزب  
ولد عم المتوفى المذكور مع زوجها في منزلها هذا ما يعلم ويشهده الشيخ سليمان دريس  
ابن المرحوم سليمان ابن المرحوم علي من ناحية الزرية وسئل منه ما يعلم ويشهده  
به فشهد في وجه المتداعين كالأول فاجاب وعرف المدعى عليه ان لا بيعة له على  
ما ذكر سوى من شهد ثم باطلاع حضرة مفتي أفندي مديرة الشرقية على هذه كتب  
بخطه وختمه بمضبطة المرافعات قوله شهادة البيعة المذكورة غير مقبولة شرعاً لنفسها  
بالتأخير هذه المدة ولا بعد ما ذكر عذراً ثم اذا لم يكن عند المدعى بيعة أخرى تتوجه  
اليمن على المدعى عليه واذا حضر بيعة على انها كانت زوجة للمتوفى وماتت وهي  
على ذمته فبعدم تركتها يحكم بالزوجة ويمنع المدعى والله اعلم ثم في يوم الاحد ٣ ربيع  
الاول سنة ٩٤ حضر كل من المدعية والمدعى عليه المذكورين وعرفت المدعية المذكورة  
بان عندها بيعة تشهد بانها كانت زوجة للمرحوم محمد محجوب المذكور وباقية على  
عصمته الى ان توفى وحضرت كلام من الشيخ حسن داود ابن المرحوم حسين داود ابن  
المرحوم داود ومحمد الدجوي الجلادين المرحوم العفيف ابن المرحوم اسمعيل والشيخ  
علي سالم القباني ابن المرحوم سالم القاسم ابن المرحوم قاسم الجميع من بنه الزقازيق  
ولدى استشهادهم شهد كل منهم على انفراده في وجه المتداعين بقوله اشهد ان المرأة  
آمنة أم ابراهيم هذه وأشار لها بيده بنت المرحوم السيد سليمان ابن المرحوم مصفى  
من مصر المحروسة كانت زوجة للمرحوم محمد محجوب القصاب كان بنه الزقازيق ابن  
المرحوم محجوب ابن المرحوم الحاج أحمد بدوي من ناحية الزرية واستمرت باقية  
على عصمته ومعاشرته معاشرة الا زواج في منزلها الساكنين فيه معا بنه الزقازيق  
الى ان توفى الى رحمة الله تعالى يعلم ذلك كل منهم ويشهده كذلك وعليها تأخير بختم  
قاضي الشرقية تنظر صورة هذه المرافعة بطرف سعادة الاستاذ شيخ الجامع الازهر  
ومفتي الديار المصرية وترد افادة المحكم الشرعي (اجاب) شاهد المحسبة انما ترد  
شهادته بالتأخير لنفسه بذلك ان كان يعلم ان الزوجين يعيشان عيش الزوجين بعد  
الطلاق وانما الشهادة بالاعذار وفي هذه الصورة لم يتضح منها علم شاهدى الطلاق بذلك  
مع تأخيرهما الشهادة بمجرد قول المدعى عليه والشهود ان المصلحة كانت بمنزل الزوج  
الى ان توفى من أجل ان اختها المرأة زينب زوجة عزب ولد عم المتوفى مع زوجها في  
منزلها لا يفيد علم الشاهدين بمعاشرته المطلق مطلقته معاشرة الا زواج بعد الطلاق وقد  
اخرأها دعماً بلا مدعى حتى يكون قادحاً في الشهادة فاذا لم يثبت علمها ما يخل بالشهادة



وز كياسرا ثم علنا يقضي بشهادتهما والافلا اذا الفتوى على تقديم بدنة الطلاق وهو قول الشيبغدي ويرجح هذا حيث لم تدع المرأة عقدين كما هو الموضوع ولم ينكر الوارث زوجيتها اصلا بل ادعى عليها الطلاق بعد النكاح فيكون دفعها معتبرا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة صهر رقم ١٢ ربيع الآخر سنة ٩٤ هـ عن حكم صورة مراعاة واردة من قاضي المنية وبنى مزارا لمخضاها حضر بالجلس الشرعي الرجلان المذكوران وهما على واخوه شقيقة مبارك ابنا احمد بن مبارك من ناحية كفر المنصورة وحضر بحضورهما الرجلان المذكوران وهما على وعبد العال ابنا صهر بن حسن الصواف من المنية وادعى هذان المدعيان على ومبارك ابنا احمد بن مبارك على هذين المدعي عامهما على وعبد العال ابني عمر بن حسن الصواف باذ والد هذين المدعي عليهم ما هو ابن حسن الصواف بن حسن كان يملك منزلا معلوما كائنا بالمنية من جهتها البحرية يدرب الصلبة محدودا بحوداد بركة معلومة بينت في الدعوى وكان عمر بن حسن المذكور رهن منزله المذكور عند هذين المدعين على ومبارك بالسوية بينهم ماصقة واحدة على مبالغ قدره خمسة وخمسون جنهما هم يادفعها على ومبارك المذكوران لعمر بن حسن المذكور من مالهما الخمسة عشر جنهما ماصقة بينهما ما أخذها منهما عمر بن حسن المذكور وسلم لهما المنزل المذكور رهنهما مستوفيا بشرط الهبة وهذا استلما المنزل المذكور سلماهما لعمر بن حسن المذكور ليسكن فيه واستمرسا كنفاه الى ان مات وان مبلغ الخمسة والخمسين جنهما المذكور باقى بذمة صهر بن حسن المذكور على وعبد العال المذكورين الى الآن وان عمر بن حسن المذكور مات عن اولاده على وعبد العال المذكورين وحسن ووصفة وعن زوجته آمنة بنت احمد بن مبارك وترك عمر بن حسن المذكور المذكور المنزل باقيا على رهنه المذكور وان عليا وعبد العال المذكورين واضعان ايديهما على المنزل المذكور بغير حق ويطلب على ومبارك المذكور ان عليا وعبد العال المذكورين يرفع ايديهما عن المنزل المذكور وتسليمه لهما لاجل حبه تحت ايديهما رهن كما كان ويسالان سؤالهما عن ذلك فسئل على وعبد العال المذكورين عن ذلك فاجابا بالاعتراف بان اباهما صهر بن حسن المذكور كان رهن المنزل المذكور عند علي ومبارك المذكورين بالسوية بينهما وان ابقاء مبلغ الخمسة والخمسين جنهما المذكور بذمة والدهما صهر بن حسن المذكور ليسكون ابيهما مدة وفي مبلغ الخمسة والخمسين جنهما المذكور المذكور على ومبارك المذكورين واستلم منهما المنزل المذكور بحضور ابنة عاتلة فاندكر على ومبارك المذكورين على وعبد العال المذكورين كوروا دعيا بان المبلغ المذكور باقى في ذمة والدهما صهر المذكور فطلب من على وعبد العال المذكورين بينة ثرية تثبت دعواهما الايقاه المذكور فاجابوا شاهدان وشهادة غير موافقة بالدعوى فردت شهادتهما لذلك فطلب منهما بينة أخرى تشهد لهما طبق دعوتهما

الذ كورة فاحضر ارجلين آخرين شهدا مطابق دعواه - فاقطعن - على ومبارك في  
أحدهما بانه كان جهاديا تحت السلاح غائبا عن المنية وقت تاريخ الايقاع وطعناني  
الثا هـ الاخر بانه حصري تحت يد على أحد المذيعين المذ كورين وادعى على ومبارك  
على على وعبد العال ابني عمر المذ كورين بانهما بعد دعواه ادهما دفع والدهما مهر المذ كور  
مبلغ النخسة والخمسين جنبها المذ كورة اقرا طائفة من مختارين بحضور بيعة عادلة بان  
والدهما مهر بن حسن المذ كور لم يدفع لهما المبلغ المذ كور وان والدهما مات والمبلغ  
المذ كور باق في ذمته الى الآن (أجاب) - واخذ المذيعي عليهما مائة وروثة المديون المقران  
باصل الدين على مورثهما بموجب اقراهما في حقهما خاصة اذا لم يثبت الدين بالبيعة أو  
يهدقهما باقي الورثة واذا ادعى ابقاء الدين وأداءه من قبل والدهما قبل موته لمستحققيه  
ثم ادعى هـ ما اقراهما بعد دعواه - ما الاداء من المورث بانه لم يدفع الدين المذ كور  
ادعيه المذ كورين وان الدين المذ كور باق بذمته لمستحققيه المذ كورين الى الآن كان  
ذلك لدفع الادعاء قبل الاقرار من قبل مورثهما فاذا ثبت اقراهما المذ كور  
على الوجه المستطور بهذه الصورة بالطريق الشرعي لا تسمع دعواه ما اداء الدين من قبل  
مورثهما لتناقضهما فيها والاسمعت وقضى بيعة الاداء بعد تزكيتها حيث لم يتحقق  
مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من محافضة مصر في رجب سنة ٩٤٤ بناء على شرح  
مجلس المنصورة بطالب الاطلاع على صورة المرافعة الصادرة لدى قاضي المنصورة  
وافادته الحكم الشرعي ومضمون المرافعة المذ كورة ادعى كل من الحاج عوض شاهين بن  
حسين شاهين بن شاهين من كفر أباطه القائم فيما سيذكر فيه أدناه بطريق وكالة الشرعية  
عن المكرم محمد أباطه ابن المكرم سليمان أباطه ابن المرحوم حسن أباطه من أهالي الكفر  
المذ كور الموكل محمد أباطه للحاج عوض شاهين المذ كور فيما سيأتي ذكره لدى المحاكم  
الشرعية بدينفة المنصورة المتدعى لديه بموجب الاعلام الشرعية المشمول بختومه المؤرخ  
٢٩ جمادى الاولى سنة ١٢٩٤ والمكرم عبد العال القمحاوي بن القمحاوي سليمان  
ابن سليمان القائم عبد العال المذ كور فيما سيأتي ذكره بطريق وكالة الشرعية عن  
والديه هـ ما القمحاوي سليمان ابن المرحوم سليمان ابن المرحوم قمحاوي المذ كور  
وزوجته ظريفة بنت المرحوم ابراهيم اغا من أهالي كفر سليمان شرعية الموكل كل من  
القمحاوي سليمان وزوجته ظريفة المذ كور بن اعلاء لوالدهما عبد العال المذ كور  
فيما سيأتي ذكره أدناه لدى المحاكم الشرعية المتدعى لديه المشار اليه أعلاه بموجب  
اعلام مشمول بختومه محرر من محكمة المنصورة على الحاضر بن معهما يا بهلس هـ ما  
قمحاوي عبد الله هذا ابن عبد الله بن قمحاوي وأخوه لايه ابراهيم عبد الله هـ هذا ان  
المدعى عليهما هذين قلنا لزوجة شقيقة عبد العال المدعى الثاني ابن القمحاوي بن  
سليمان بن القمحاوي المذ كور أعلاء المذ كور من زوجته من زوجة المذ كورة أعلاء



وذلك باقرار المدعي عليهم اهلذين بمديرية الشريعة بقتلهم الزنو به المذ كورة بحزيرة  
 الى غلة ولا يعلم كل من المدعين المذكورين كيفية قتلهم لها ان كان يخفى او غيره  
 ولا في اي وقت ولا في اي محل وان الوارث لها والداها المذ كوران اعلاه ومولا عبد  
 العال المدعي الثاني وزوجها محمد ابانظ م وكل المدعي الاول من غير شريك ويطلب  
 المدعيان المذ كوران هذين المدعي عليهم ما يترتب عليهم في ذلك شرعا ويسألانها  
 جوابهما عن ذلك فن قبل سؤال المدعي عليهم ما يترتب ارسال هذه الحادثة الى حضرة  
 العلامة مولانا شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية ليفيد الحكم الشرعي في اهل هذه  
 الدعوى مسبوقة شرعا ويسأل المدعي عليهم ما يترتب اذا انكر الاقرار المذ كور يطلب  
 من المدعين بيينة تثبت اقرارهما بالقتل طائعين مختارين واذا ثبت يحكم عليهم ما بالذنية  
 وما حكم الله (اجاب) الدعوى المذ كورة على الوجه المسطور بهذه الصورة غير صحيحة  
 شرعا فلا يثبت الخصم عنها وقد تقدم مناجواب بهذا المضمون عن حادثة نظير هذه سبق  
 ورودها واسأل عنها من حضرة قاضي ومفتي مديرية المنوفية مع ايضاح الجواب  
 بتاريخ ٢١ ربيع الاخر سنة ١٢٩٢ وقيد في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى  
 بهذا التاريخ والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر في ٣ رجب سنة ٩٤  
 بناء على شرح مجلس المنصورة بطاب الاطلاع على المرافعة الشرعية الصادرة لدى  
 قاضي المنصورة وافادته الحكم الشرعي عنها ومضمون المرافعة المذ كورة بمجلس  
 المنصورة بمحضره - حضر انت اربابه بعد ان ثبت معرفة كل من جندية بنت المسكرم سالم  
 سالم بن محمد أبي سالم من سجنيد زوجة العشماوى أحمد رئيس مجلس دعاوى الناحية  
 ابن المرحوم أحمد العشماوى ابن المرحوم العشماوى عطاء الله وولديهما العشماوى  
 البالغ العاقل الرشيد وشقيقته شليباية الحاضران جميعا بالمجلس بشهادة كل من المسكرم  
 الشيخ على سالم الكتبي ابن المرحوم الشيخ حسن سالم ابن المرحوم سالم وعبد المتعال  
 محمد ابواب بوكالة الشكيبا بن المرحوم محمد دلى بن ابراهيم من المنصورة كلاهما  
 المعرفة الشرعية النافية للجهالة شرعا شهدت على نفسه اكل من جندية وبنتها شليباية  
 المذ كورة بين اعلاه هاتين ابنتيهما وكلتا العشماوى ابن المرحوم العشماوى أحمد  
 المذ كور اعلاه في الخصومة والدعوى والمرافعة مع المتولى العشماوى هذا أخى  
 العشماوى أحمد المذ كور اعلاه لايه في شان قتله لايه العشماوى أحمد مورث  
 المدعي وهو وكاتيه المذ كورين الوكالة العامة الموافقة اقوله ورأيه وفعله وقبلها  
 العشماوى هذين النفسه منهما ما قبلوا شرعا بحضور الشاهدين المذ كورين ادعى  
 العشماوى هذا القائم فيما سيذكر فيه أدناه بالاثبات من نفسه وبوكالة الشريعة من  
 موكتيه هاتين على الحاضر معه بالمجلس المتولى العشماوى هذا ادعى هذا  
 اثبات معرفته بشهادة الشاهدين المذ كورين ان في ليلة الثلاثاء الموافقة ٢٥ رجب

سنة ١٢٩٣ كان العشماوى أحمد والد المدعي هذا وأخو المدعي عليه هذا لايه ابن  
 المرحوم أحمد العشماوى ابن المرحوم العشماوى عطاء الله المذ كور أعلاه وزوج  
 المرأة جندية ووالد المرأة شليباية المذ كورين ناعا على سطح داره المكائنة بالناحية  
 المذ كورة فاطماق فيه المدعي عليه - ذابا رودة معمرة برصاصتين هما عدوانا  
 والعشماوى أحمد المذ كور ناعا فخرجت الرصاصتان المذ كورتان من البارودة التي  
 أطلقها المدعي عليه هذا عدوانا وأصابا العشماوى أحمد والد المدعي احدهما في  
 مشعره والثانية تحت أذنه اليسرى فخرجتاه وسال الدم منه وضر به المدعي عليه - ذابا  
 ثانيا هذا عدوانا قاصدا قتله بياطة من حديد في مقدم رأسه فشقها وسال منها الدم  
 ومات العشماوى أحمد مورث المدعي وهو وكاتيه بسبب ذلك قبيل الفجر من الليلة  
 المذ كورة وهو على سطح داره المذ كورة وان المدعي عليه هذا اقر بقتله لايه لايه  
 العشماوى أحمد مورث المدعي وهو وكاتيه على الوجه المسطور طائعا مختارا الذي مأمور  
 مركز منية - معنود بحضور جميع من المسلمين بما فيهم - م على بك كورة وأقر بذلك أيضا  
 بالمديرية أمام سعادة المدير طائعا مختارا بحضور الشيخ العدل رئيس مجلس مركز  
 ذ كورن وان الوارث للعشماوى أحمد المدعي بشانه المدعي وهو وكاتيه وأشقاهم محمد  
 والسيد وسيدة وآمنة واختاهم لايهم هما هاتين وبذوية الجميع قصر من درجة البلوغ  
 المرزوقة كل من هاتين وبذوية لوالد المدعي من مطلقته أم السعد بنت مجاهد الصباغ  
 من اهل الناحية نقيطة من غير شريك ويطلب المدعي المدعي عليه بما يترتب عليه  
 في ذلك شرعا ويطلب سؤاله عن ذلك سئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بالانكار  
 لدعوى المدعي ووجهه واجدا كيا وعرف ان أخاه العشماوى أحمد المدعي بشانه مات  
 قتيلا في الليلة المذ كورة وهو ناعا على سطح داره في الناحية المذ كورة وأنه لا يعلم  
 القاتل له وأنه كان في التيط في الليلة المذ كورة والذي كان ناعا معه على السطح  
 المذ كور هو أخوهما أحمد العشماوى هذا وان الوارث لايه العشماوى أحمد المدعي  
 بشانه هم المدعي وأخته ووالدتهما المذ كورتان وباقي الورثة المذ كورين في دعوى  
 المدعي من غير شريك فلم يصدق المدعي على انكاره قتل مورثهم فطلب من المدعي بيينة  
 تثبت دعواه وعلى ذلك تفرقوا وكان ذلك في يوم الخميس رابع جمادى الاولى سنة  
 ١٢٩٤ ثم في يوم الاربعاء ٢٣ منه من السنة المذ كورة حضر العشماوى المدعي  
 المذ كور بمجلس المنصورة بحضور حضر انت اربابه وحضر حضوره المتولى العشماوى  
 المدعي عليه المذ كور وعرف المدعي المذ كورانه احضر الشهود المطلوبة منه فطلب  
 منه احضارها فاحضر أحمد العشماوى بن أحمد العشماوى بن العشماوى من سجنيد  
 واستشهدا على علمه في ذلك بطلب المدعي فشهدوا بوجه المتداعين قائلا ان شهدا ان  
 ما مورث مركز منية معنود - توجه الى ناحية سجنيد ليحقق مادة قتل والد المدعي سال







سالم وهانم وبنو القاهر فان أيضا المرزوقان لاشعماوى أحمد المدعى بشانه من  
مطلقة أم السعد بنت مجاهد الصباغ من غير شر يمت ولا وارث له - واهم وذكركل من  
الشاهدين ان جذية المذكورة واردة لاقتول المذكور ومن جهة ورثته أعلم ذلك واشهد  
به فعند ذلك طعن المدعى عليه في شهادة محمد عبد الله الدائم احد الشاهدين بأنه تعجب  
من الناحية المذكورة قبل الاصابة باربعة اشهر ولم يحضر الى الناحية الا بعد الاصابة  
بثلاثة اشهر ومن في شهادة على العشاءاوى الشاهد الثاني بأنه ابن أخى المقتول وان  
اباه كان قائمًا بجانب المصاب فلم يصدق محمد عبد الله الدائم على أنه كان غائبًا وقت الاصابة  
ولا على أنه كان غائبًا عند وجوده ما مور المرزوقان بالناحية المذكورة تصير حالة هذه الحادثة  
وارسالها محضرة شيخ الاسلام ومفتى الديار المصرية بطالع على شهادة الشاهدين  
المذكورين ويقيم الحكم الشرعى فيها (أجاب) شهادة عبد الله الدائم على عطاء الله بن  
عبد الله الدائم الذى شهد في هذه المادة ثانيا وعلى العشاءاوى بن أحمد العشاءاوى الذى  
هو ابن أخى المقتول بالاقرار على القتال على الوجه المسمى مفيدة في اثبات اقرار المدعى  
عليه بقتل أخيه المدعى بشانه عند افاذا كان توكيل البالغتين من الورثة في الخصومة  
صادر بحضور الخصم ووجبت الشهادة بالوفاة ووراثته جميع الورثة وبينت جهة  
الارث ولم يثبت على التهودم يحل بشهادتهم يقضى بهذه الشهادة ان ثبتت عدالتهم  
في قضى اولا بالوفاة والوراثه ثم يقضى بالقصاص والا فلا ولا يكفى في استيفاء  
القصاص بطالب الوكيل بل لا بد من حضور الموكل أيضا وطالبه واستيفائه بمجرد  
الطعن بان احد الشاهدين كان متعجبا من الناحية قبل الاصابة باربعة اشهر ولم يحضر  
اليها الا بعد الاصابة بثلاثة اشهر مع الانكار غير مفيدة اذ شهادته على الاقرار على  
الاصابة ولم يؤثر على انه لو قامت بينة على ذلك مع بيان عدم وجوده وقت الاقرار  
تكون قائمة على النفي ولا تقبل شهادة النفي الا اذا تواترت كما ان مجرد الطعن بان الشاهد  
الثاني ابن أخى المقتول وان اباه الذى هو أخو المقتول كان قائمًا بجانب المصاب لا يفتح  
في شهادته أيضا والله تعالى أعلم (سئل) بافاده من مجلس الاحكام بتاريخ ١٧ من سنة ٩٤  
مضمون افيما تقدم كان بحث من الاحكام للحكمة الشرعية الكبرى اعلام صادر من  
محكمة المنصورة عن قضية قتل شخص يسمى متولى رخا من بشالوش للاطلاع عليه  
حسب الجمارى فاعيد منه ما شروحا عليه من حضرات ارباب المجلس الاول الشرعى بما  
يفيد لزوم رده للقاضى المهروله لاستيفاء الا لازم شرعا وبالاجراء كذلك فالقاضى افاد  
بعدم خلس الاعلام وباطلاع حضرات ارباب ذلك المجلس على قوله افادوا لزوم رده  
عليه لاستيفائه حسبما توضح أولا ومع ارساله ثانيا للقاضى المذكور قد اصبر على  
سابقة ما افاده وذكرا انه حررا اعلاما آخر بصورة الاعلام الاول بالنسبة لتهمة وطلب  
احالة رؤية ذلك على حضرة مفتى مجلس استئناف بحرى بالنسبة لكونه مصدقا على

الاعلام

الاعلام ويعرض ما ذكره لضرته افاد بما يعلم لدى المطالعة وطلب في ختام افادته عرض  
هذه المسئلة لمحضر تكملة الافادة بما يتراعى حسب الاصول الشرعية وحيث الامر كما  
توضح فرسل طيه الاعلام والاوراق لورود الافادة بما يتراعى وصورة افادة حضرات  
ارباب المجلس الاول الاولى المهرولة على الاعلام بالاطلاع على هذا الاعلام ظهر منه ان  
الحكم بالوفاة والوراثه قاصر حيث لم يذكر فيه المحكوم له والمحكوم عليه بحضورهما  
وكذا الحكم بالدية قاصر حيث لم يذكر المحكوم له بالدية فيرده هذا الاعلام على قاضيه  
لاستيفاء ما هو لازم شرعا والله أعلم وصورة ما كتبه قاضى المنصورة على الاعلام بعد  
افادة حضرات ارباب المجلس الاول المذكورة اطلعنا على ما افاده مواليها ارباب المجلس  
الشرعى الاول على هذا الاعلام من ان الحكم بالوفاة والوراثه قاصر لعدم ذكر المحكوم له  
والمحكوم عليه بحضورهما وان الحكم بالدية قاصر لعدم ذكر المحكوم له بها والجواب  
عن ذلك ان الحكم بالوفاة والوراثه الصادر من انما هو على رمضان غيب للمدعى وموكانته  
ومحجور به القصر محضرة المدعى والمدعى عليه كما هو ظاهر من قولنا على المحاضر معه  
بالمجلس وقد صرحنا في الاعلام بالمحكوم لهم بالوراثه بقا وانما حكمنا بوفاة المتولى رجا  
المذكور وانحصارا رده في ورثته المذكورين على الوجه المستطور نعم لم نصرح بذكر المحكوم  
عليه اعنى المدعى عليه في هذا الاعلام لكونه نصوص المذهب قاطبة دالة على ان  
شرط صحة الحكم انما هو محضرة المدعى عليه معني ان الحكم على الغائب لا يجوز ومع  
ذلك فقد صرحنا بذكر المحكوم لهم لفظا وخطا وبذكر المحكوم عليه لفظا وهذا كاف  
وكذلك صرحنا بذكر المحكوم لهم بالدية وهم الورثة المذكورون بالفريضة الشرعية  
بينهم قولنا وان لم نذكره خطا فمما ذكره من المعلوم ان القاضى امين مصدق وحيث  
الحال ما ذكره فلا قصور في هذا الاعلام وبذلك اذمت الافادة وباحالة ذلك على ارباب  
المجلس الاول ثانيا اجابوا بقولهم قد صار الاطلاع على افادة حضرة قاضى أنسدى  
المنصورة المسطرة تحت افادتنا على الاعلام المهرولة مادة قتل متولى رجا والافادة عن  
ذلك انه لا يقتضى بهمة الحكم المستطور في هذا الاعلام ما هو مخرج به في معتبرات المذهب  
انه لا يندى في الحاضر والسجلات من المبالغة في الذكروا التفصيل وعدم الاكتفاء بالاجمال  
حتى قال في الهيئ اذا كتب وقضيت لمحده هذا على أحمد هذا الا يكفي بل لا بد ان يكتب  
وقضيت لمحده هذا المدعى على أحمد هذا المدعى عليه وقال في محاضر القنية عن نجم الاثمة  
انه عرض عليه سجل كتب فيه في كمت بمحضر المتخاصمين بكذا للمدعى فقال ان فيه خللا  
لانه لم يذكر على من حكم وأما كون القاضى امينا ومصداقا فسلم لكنه بمنزل عما نحن  
بصدده سيما والاعلامات جعلت لضبط ما وقع في المجلس وتحريرها يكون مطابقا له من  
غير زيادة ولا نقص كما ان لائحة القضاة قاضية بذلك وحيث نذكر هذا الاعلام ليصير  
الاستيفاء على حسب ما افادنا ولا وثانيا والله أعلم وباحالة ذلك لمحضر مفتى استئناف



بحري أفاد على صورة الاعلام المذكور بما نصه الحمد لله وحده بالتأمل في هذه الصورة المنسوخة بديل الاعلام المرفوق معها التزقه وفيما افاده حضرات ارباب المجلس الاول الشرعي وقاضي أفندي المنصورة أولا وثانيا ظهر ان الحكم المرفوق صحيح موافق للاصول الشرعية كما أفندنا على الاعلام الاول لوجوه الاول ان نصوص المذهب تقتضي أن ما فيه القضاء فصل الخصومة على الوجه الخاص وادكانه حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحكم وطريق وشرايطه تقدم الدعوى الصحيحة والمصر على قول واهلية القاضي وغير ذلك فكل لفظ صادر من القاضي متضمن فصل الخصومة مشتمل على الاركان والشرايط فهو حكم صحيح والحكم المرفوق بهذا الاعلام تحقق فيه ذلك وقد ذكرنا ان الشرط في المحكوم له والمحكوم عليه هو حضورهما ولم نرا حادا اشترط ذكرهما في لفظ الحكم كما لم يشترطوا ذكرهما في لفظه بان يقال حكمت بالبيننة او نحو ذلك مع انه من الاركان أيضا فلم ان الشرط تحقق الاركان المذكور كونه يعني انه لا يتأتى الحكم الابانة وطريقه من حاكم المحكوم له على محكوم عليه محكوم به ولا يلزم ذكر جميعها في لفظ الحكم والا صرحوا بذلك نعم يلزم ذكر ما يدل على فصل الخصومة وقد لا يتحقق هذا الفصل الا بذكر المحكوم له والمحكوم عليه حكمته على هذا المدعى عليه لهذا المدعى بالف فلما وقع القضي على قوله حكمته على هذا المدعى عليه بالف أو على قوله حكمته لهذا المدعى بالف لم يتحقق الفصل المذكور لعدم ذكر المحكوم له أو عليه فلا يدري من حكم أو على من حكم وقد يتحقق بذكر المحكوم له فقط اذا تضح منه الفصل المذكور كونه بعد دعوى محدودة واقامة البينة عليه حكمته بهذا الحد وهذا المدعى فالحكم عليه معلوم وهو واضح اليه على الحدود ويشهد لذلك ما ذكر في الهندية وغيرها من التهمير بحجبالا كقضايا الحكم المذكور وكثير من محاضر الهندية والهيوط وغيرها فمنها محضر في دعوى شخص مالا وبعد اقامة البينة طعن المدعى عليه في الشهود انهم ارقاء لفلان فاقام المدعى بينة على حريته الى ان قال وحكمت بحرية هذين الشاهدين ويكون ما اهلا للشهادة ولم يذكر المحكوم عليه ثم لما ذكر الحكم بالمال في آخر المحضر قال وقد قضيت للمدعى المذكور بهذا المال على هذا المدعى عليه ومنها محضر في الحرمة الغايضة قال فيه حكمته بكون هذه المرأة محرمة على زوجها فلان ولم يذكر المحكوم عليه أيضا اذا اظهر ان قوله على زوجها انما هو متعلق بقوله محرمة لا بقوله حكمته ومنها محضر في اثبات الوفاة والورثة كذا هذا الاعلام قال فيه حكمته لهذا المدعى اجد بن عمر في وجهه يثبت وفاته سعد بن اجد بن عمر وخليفته من الورثة هذا المدعى ابن عمر لا بواثرته سارة بنته - عادات ومنها محضر نظيره قيل فيه وانفذت القضاء بوفاة فلان بن فلان وعدة ورثته فلان وفلان ومنها محضر في دعوى المنزل ميراثا عن ابيه محكوم فيه بوفاة فلان وعدة ورثته فلان وفلان ولم يذكر فيه المحكوم عليه وقد

يتحقق

يتحقق الفصل بذكر المحكوم عليه فقط كما في محضر في جامع القصولين في دعوى الثمن محكوم فيه على هذا المدعى عليه - هذا المسال المدعى به ولم يذكر فيه المحكوم له لعلمه الى غير ذلك من النصوص القاطعة بجهة الفرق المذكورين ما اذا اظهر من الحكم فصل الخصومة أولا وما اذا ذكر في الهندية من انه لو قال حكمته لهذا المدعى على اجد هذا لا يكفي ولا بد وان يكتب قضيت لهذا المدعى عليه فالعلة فيه كما يظهر من كلام صاحب الهيوط قبله ان من يسمى بهذين الاسمين ويشار اليهما كثير فربما يوهم انه حكم لهذا شار اليه غير المدعى على اجد مشار اليه غير المدعى عليه وما في القنية من السهل الذي لم يذكر فيه المحكوم عليه ورد ذلك فاقاها هرخصه بما اذا لم يتضح فصل الخصومة الا بذكر ذلك كما في قول حكمته لهذا باق بديل ليل المهاضر المذكور وغيرها مما لم يذكر فيه المحكوم عليه في لفظ الحكم ومن المعلوم ان المهاضر والسجلات لا يطلق في بعضها نظرا للتقييد في البعض الآخر فيثبت ذكر المهاضر المذكور كونه على الوجه المسطور في معتبرات المذهب واقاها علمنا وبنا بالقبول وكان حكم هذا الاعلام نظيرها وجب القول باعتبارها وقبوله وان الشرط انما هو حضور المحكوم عليه وله وسبق الاعلام صريح في حضورهما وقد تحقق حضورهما أيضا بما افاده حضرة القاضي أولا وثانيا وهو كاف على انه لا يلزم ان يذكر القاضي ما يدل على الحضرة ايضا بل المدار على نفس الحضور لا على التصريح به في الهندية فمن محضر وقضيت لفلان على فلان بكذا ولم يقل بحضورهما فظن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى انه خلل وليس بخلل ويحمل ذلك على انه كان بحضورهما جلا لقضائه على الجهة وفي جامع القصولين كتب وحكمته لفلان على فلان بكذا ولم يقل بحضورهما فظن انه خلل وليس بخلل ويحمل على انه كان بحضورهما جلا لحكمته على الجهة وفيه المحضر الذي نقلناه عنه أولا الدال على عدم لزوم ذكر المحكوم له وعلى عدم لزوم ذكر المحضر وفي المحكم يقول حكمته على هذا المسال بعد ذكره عن العيين بالله تعالى بطلب المدعى فاقاها ان قوله بطلب متعلق بالبين ولم يذكر المحكوم له ولا الحضرة الثاني على فرض لزوم ذكر المحكوم له والمحكوم عليه في لفظ الحكم فاقادة حضرة القاضي على الاعلام بان الحكم الصادر منه قد ذكر فيه المحكوم له والمحكوم عليه في الواقع وانه تلفظ بذلك وانه كان بحضورهما وان لم يذكر المحكوم عليه خطأ وان القاضي أمير صدق كافيته في ذلك لا في رد الهتار وغيره ان أخبر القاضي عن ثبوت الحق بالافراد يقبل اخباره في غير الحدود وان بالبينة يقبل مطلقا وفي نور العيين من الفصل التاسع قضاء القاضي محمول على الجهة وموافقة الشرع ما أمكن ونصوص المذهب قاطبة دالة على قبول قول القاضي المولى حتى نصوا على انه لو جحد الحكم رأسا يثبت بقوله فالأخبار باصقيائه على فرض الخلل أولى الثالث على فرض عدم الاكتفاء قد نقل في الهيوط عن بعض علماءنا الفرق بين المهاضر والسهل فافتي



فيه بصفة السجل الذي يذكر فيه الحكم وبفساد محضر الدعوى لان السجل انما يكتب بعد حكم القاضي وحكمه محمول على الجهة ولا صحة الا بالموافقة فتثبت الموافقة بحكمه فيه بخلاف المحضر فليس فيه ما يثبت الموافقة بين الدعوى والشهادة فلا بد من بيانها ولان السجل قد يرد من مصر الى آخر فلوردها به هذا الخلل فانه يؤدي الى المخرج والدليل على صحة الفرق بين السجل والمحضر ما في الزيادة ان من ادعى انه وارث فلان الميت لا وارث له غيره وقد اقام بيعة على دعواه فان القاضي لا يقضي بوراثة من لم يبين سبب الوراثه ولو ادعى انه لا وارث له غيره وان قاضي بالمدة كذا قضى بوراثة وجاء بيعة شهدها ان قاضي بالمدة كذا شهدنا على قضائه ان هذا وارث فلان الميت لا وارث له غيره وقالت الشهود لا ندري باي سبب قضى فيه فان القاضي الثاني يحمله وارثا وطريقه ما نأمنه ان قضاء القاضي محمول على موافقة الشرع وعلى الجهة فيحصل على ان القاضي استقصى في سبب الوراثه غاية الاستقصاء ولم يقدم على القضاء الا بعد العلم بالحجة بسبب وراثته فكذلك في مسائلنا وحيث تكرر الرد في هذا الاعلام بين حضر استأرباب المجلس المشار اليه وبين حضرة قاضي الدقهلية وصدق منا مرارا والمعدل فصل مثل هذه المواد واظهار الحق فيها انما هو حضرة مولانا الاستاذ الاعظم شيخ مشايخ الاسلام ومفتي الانام بالدار المصرية فان واثق يصير مخافة حضرة عن ذلك وما يسترأى لسيادته من الاكتفاء بالحكم المذكور او عدمه بحري اتباعه والعمل به حسبما تقتضيه الاصول الشرعية والله اعلم (اجاب) قد صار الاطلاع على أوراق هذه المادة والمتراعى فيما انه حيث افاد حضرة قاضي افندي المنصورة ببذل اعلامها انه استوفى ما هو لازم من صدور الحكم للمحكوم له على المحكوم عليه بحضور القريتين في الحكم بالوراثه والدية الذي هو مناط صحة الحكم حسبما أشير بجواب حضرات أرباب المجلس الاول بمحكمة مصر يكون الحكم المذكور والحال هذه صحيحا لا تنكر صحته فيكتفي بذلك في صحة الحكم اذ لا يهمل ما ذكر عن تغيير الاعلام المذكور والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من محافظه مصر بتاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٩٤ هـ مضمونها طلب الجواب عن الحكم الشرعي في المرافعة الالتماسية بناء على ما ورد من مجلس المنصورة حسبما يرغب حضرة قاضي افندي المنصورة ومضمونها انه بمجلس المنصورة بمحضرة حضرات أربابيه وحضرة مفتي المديرية ادعى محمد الشعراوي ابن المرحوم عبد الله الغزاة بن أحمد الغزاة من أهالي طحا المخرج دقهلية القائم فيما سيذكر فيه أدناه بطريق وكالاته الشرعية عن المرأة فاطمة بنت الحاج أحمد منصور ابن المرحوم أحمد منصور من طحا المذكورة زوجة عبد الله الغزاة المتوفى الا تبي ذكره الموكلة له فيما سيأتي ذكره لدى مولانا المحاكم الشرعي المتداعي لديه وبموجب اعلام شرعي محرر من محكمة المنصورة مؤرخ ٢٠ ش سنة ١٢٩٤ مشمول بختم مولانا المحاكم الشرعي المتداعي لديه وبوصايته

الشرعية على أولاد أخيه عبد الله الغزاة المتوفى المذكور وهو محمد وسقته وخضرة وفاطمة القصر عن درجة البلوغ بمعرفة المجلس المحسبي بمديرية الدقهلية بموجب اعلام شرعي مؤرخ ٢٣ ش سنة ١٢٩٤ هـ على المحاضر محمد بن المجلس عنبر أغا الاسمر هذا مع حق المرحوم أحمد بك طبع على مدير الدقهلية سابقا ان المدعى عليه هذا له اطميان باراضى طحا المذكورة وفي ٩ ش سنة ١٢٩٤ هـ أحدث المدعى عليه هذا في ترعة الملقاة السكينة باراضى قروموط والحصة وطحا المذكورة سد الاجل نزول المياه باراضيه فحضر احمد أبو زاهر عمدة طحا المذكورة عند السد المذكور وبصحبته عبد الله الغزاة أخو المدعى هذا ومورثه ووكاته والقصر المذكور بن أعلاه ابن المرحوم عبد الله الغزاة ابن الحاج أحمد الغزاة المذكور وأعلاه فامر احمد أبو زاهر هذا عبد الله الغزاة المذكور بنزوله في الترعة وقطع السد المذكور لانه باحدثه منع نزول المياه باراضى الناحية المذكورة فنزل عبد الله الغزاة المذكور في الترعة المذكورة وشرع في قطع السد المذكور وكان حاضر اوقته عنبر أغا المدعى عليه هذا ومعه اتباعه وهم عبد الرحمن وسعيد وبخيت وريحان السودانية وعلى الغنم السوداني وجبر وعيسى عسدر به فعد مشروع عبد الله الغزاة في قطع السد المذكور فضر به عنبر أغا المدعى عليه هذا عمدا ودنا بطله من حديد في يده اصابت عبد الله الغزاة المذكور في منخره قطعت ما وكسرت عظامها وسال منها الدم وأمر الاشخاص المذكورين الذين كانوا معه ان ينزلوا في الترعة ويخلصوا عليه فنزلوا فيها جميعا وكان يسد كل منهم نبوت من الشوم فضر به جميعا بالنسيب وضرروا به رين ولما لا ن لم يستدل على وجودهم قبل ذلك المدعى فضرهم مع حكم المراكز من لزم فوجدوا عبد الله الغزاة المذكور حيا وصار الكشف عليه بمعرفة المحاكم وبعد ذلك حمله أخوه المدعى هذا على جل وتوجه به الى داره بنساحية طحا ومكث بها ايامين طرحت القماش وبعد ذلك حضره الى المديرية بالمنصورة وصار ادخاله الاسبنتا الى المديرية بها فبسات به الدية واحدة ومات في يوم ١١ ش المذكور بسبب ضرب عنبر أغا المدعى عليه هذا بالبلطة المذكورة في منخره عمدا ودنا وان الوارث له زوجته وأولاده المذكورون أعلاه من غير شر بل ويطلب المدعى عليه هذا بما يترب عليه في ذلك شرعا وطلب سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه هذا عن ذلك فاجاب بالا نكار فضر به لعبد الله الغزاة المدعى بشانه بالبلطة وقتله بذلك وعرف انه لم يكن حاضر اوقت قطع السد فطلب من المدعى بيعة تثبت دعواه فعدوا نهر فوا ثم حضر محمد الشعراوي المدعى المذكور وعرف انه عاجز عن اثبات دعواه على عنبر أغا المدعى عليه وانه يدعى به هذه الدعوى على شاكر السوداني المسجون بمسكن المديرية حيث أقرانه هو الضارب بالبلطة لعبد الله الغزاة أخى المدعى المذكور وانه عاجز عن اثبات دعواه المذكورة على عنبر أغا وذلك بحضور كل من على صالح بن صالح محمد الذي كان



مستخدما بطرق المرحوم صادق افندي وكيل مديرية الدقهلية وعلى سلامة ابن المرحوم سلامة حسين من ناحية الخراج وصيغ سو يلم ابن المرحوم سويلم سراج الدين من بشاوش ثم حضر محمد الشراوى الوصى المدعى وعنه اغا المدعى عليه وحضر شكري السودانى البائع العاقل الرشيد تابع بشيراغا من اغوات سراى المغفور لها والدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان وزك هذا المدعى انه عاجز عن اثبات دعواه على غيره فاعاد المدعى عليه وانه رجح عن اوان القاتل لعبد الله الغزة مورث محاجر المدعى هو شكري السودانى هذا وادعى عليه بقوله ادعى على شكري هذا بانه ضرب عبد الله الغزة بن عبد الله بن احمد من اهل الى ناحية طحا اعدوا لنا بعد بلطمة من حديد ذات يده من خشب على انفه فقطعها وكسر عظمها واول من الدم وذلك في اليوم التاسع من ش سنة ١٢٩٤ حين كان عبد الله الغزة يهدم سد احدته عنبر اغا هذا في التربة الشهيرة بترعة الملقاة المدة لرى اراضى طحا وغيره وادعى عليه عبد الله الغزة المذكور على فراش حتى توفي في اليوم الحادى عشر من ش المرقوم بسبب ضرب هذا المدعى عليه بعد البلطمة اعدوا لنا لكونها كانت مهلكة وانحصر ارضه في زوجته فاطمة بنت احمد منصور موكلتى واولاده انصر محاجيرى ودم محمد وسيتيه وخضرة وفاطمة واز شكري هذا اقر باختياره انه هو الضارب للذ كور بعد البلطمة وانه هو القاتل له واطالب هذا المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا واولا سال جوابه عن ذلك ثم احيات هذه المسألة على حضرة العلامة مفتى المديرية ليقيد هل هذه الدعوى مسموعة من هذا المدعى بعد دعواه الاولى ام لا فاجاب عليه بقوله الحمد لله وحده حيث تحقق تناقض هذا المدعى في دعواه فلا تسمع منه هذه الدعوى ويمنع منها ومن المعارضة للذى على ما وينصب غيره وصيا على القصر للدعوى بقتل مورثهم والمطالبة بموجها حفظا لحقوقهم واقباله علم فترفنا هذا المدعى ان دعواه هذه غير مسموعة التحق تناقضه في الدعوى على الوجه المصور ومنعنا من دعواه المذ كورة ومن معارضته لكل من عنبر اغا وشكري هذين وحكمنا عليه بذلك حكما شرعيا وكتب للمعاصر بان يتقرر للذيرة بانعقاد المجلس المحسى لا انتخاب الوصى للدعوى ثم انقضى المجلس المحسى وانتخب مصطفى العمر بطى العرض محاجيرى بالنصورة ابن على العمر بطى من المنصورة للوصاية على القصر المذكور بن اعلامه للدعوى عنهم والمرافعة واستقر رأى المجلس المحسى على ذلك فاقناه ونصبناه وصيا شرعيا من قبلنا على محمد وسيتيه وخضرة وفاطمة القصر المتقدم ذكرهم واولاد المرحوم عبد الله الغزة المتقدم ذكره بالرافعة والدعوى بقتل والدهم المذ كور والمطالبة وقبل ذلك من انفسه بالمجلس وذلك بعد تحقق لياقته لذلك بتعريف كل من احمد المنشاوى ابن المرحوم محمود المنشاوى وقناوى خليل بن خليل شكرى من سكان المنصورة كلاهما ثم حضر مصطفى

العمر بطى الوصى المذ كور وشكري السودانى البائع العاقل الرشيد تابع بشيراغا المتقدم ذكره الحاضر الآن بالمجلس معتق المرحوم ابراهيم افندي جركس بكباشى محافظ العريش كان عنة امجد المصدق على سابعة عتقه لشكري هذا عنة مقام محجرا باختياره حسب اقراره يوم تاريخه بالمجلس المحققة معرفتهم جميعا وان كلا من بشيراغا وشكري هذين حرر شديدا بتعريف كل من صيغ سويلم من اهل الى ناحية بشاوش دقهلية ابن سويلم سراج وفرج سلمان بتدعى المعاصر من سكان الجمالية بمصر الهروسة وادعى مصطفى العمر بطى الوصى هذا على شكري السودانى هذا بان هذا المدعى عليه تولى على عبد الله الغزة الرجل البائع الرشيد من اهل الى ناحية طحا المرح دقهلية ابن عبد الله الغزة بن احمد الغزة حين كان يهدم سد احدته عنبر اغا هذا الحاضر بالمجلس بترعة شهيرة بترعة الملقاة كائنة باراضى ناحية طحا وما جاورها من القرى بمديرية الدقهلية وضرب به عمدا اعدوا لنا بعد بلطمة من حديد ذات يده من خشب ثلاث ضربات مهلكات متواليات على انفه من الجهة اليمنى فاصدا قتلته ومعه هذا الهلاك فاقطع انفه وكسر عظمها واول سال منها الدم وذلك في اليوم التاسع من ش سنة ١٢٩٤ وصار عبد الله الغزة المذ كور عايل فراش حتى توفي في اليوم الحادى عشر من الشهر المرقوم بسبب ضرب بات هذا المدعى عليه بعد البلطمة اعدوا لنا لكونها كانت مهلكة وان ميراث عبد الله الغزة القاتل المذ كور انحصر في زوجته فاطمة بنت احمد منصور بن احمد منصور من ناحية طحا المذ كورة بحق الشئ فرضا في اولاده القصر وهم محمد وسيتيه المرزوقان له من مملوخته حسنة بنت فرج خليل من الناحية وخضرة وفاطمة من زوجته المذ كورة بحق الباقي ولا وارث له غيرهم وان هذا المدعى عليه اقر بعمود القاتل المذ كور اعلا بانه هو القاتل له وانه هو الضارب له بعد البلطمة المديد عمدا اعدوا لنا وكان هذا الاقرار باختياره وهو في صحته المعتبرة شرعا ويطالبه المدعى الوصى المذ كور بما يترتب عليه في ذلك شرعا واولا طالب سؤاله عن ذلك فاجاب بانه في اليوم التاسع من ش سنة ١٢٩٤ حضر احمد زاهر عمدة طحا المرحوم وجميعه جللة رجال الى ترعة الملقاة المتقدم ذكرها بالقرب من عزبة عنبر اغا وشكري هذين الساكن بها المدعى عليه وكان حضور العمدة المذ كور ومن معه لهدم سد وضع في التربة المذ كورة لينصرف ما وادى اراضى العزبة المذ كورة وكان من جللة من حضر مع العمدة المذ كور عبد الله الغزة المذ كور بدعى هذا المدعى وحصل تشاجر بين من حضروا وبين سكان العزبة بسبب السد المذ كور وضرب بعضهم بعضا ووقع بينهم عبد الله الغزة المذ كور بقبول من خشب الشوم كان يهدم سد وهو يهدم على المدعى عليه فاصدا ضربه وكان يهدم المدعى عليه بلطمة من حديد ذات يده من خشب فرفعهما بيدته نحو القاتل المذ كور اسكى يرجع عنه وهو زيد بها فاصاب حدها انف عبد الله الغزة المذ كور



خطا فاقطع انف عبد الله الغزاة المذكور وانكسر عظمها واصل الدم بسبب ذلك ومات عبد الله الغزاة المذكور بعد مضي يومين بسبب هذه الاصابة ولم يكن المدعى عليه متعمدا قتل عبد الله المذكور ولا اهلا كما بذلك بل وقع ذلك خطأ من المدعى عليه بغير عمد ولا قصد للقتل وانكر ما عد ذلك فكلف هذا المدعى اثبات ما انكره هذا المدعى عليه فوجدوا انصرف ثم حضر مصطفى العمر بطي الوصي المدعى وشاكر المدعى عليه واحضر هذا المدعى بسبب السقطي بن سليمان السقطي وسلامة قنديل بن قنديل السقطي من اهالي طحا المذكور واستشهدوا بطالب هذا المدعى فيشهد كل واحد منهما ما انفردا بوجبه هذا المدعى عليه بقوله اشهد ان عبد الله الغزاة بن عبد الله الغزاة بن احمد الغزاة بن ادم الى ثمانية طحا المرجع دقهلية توفي وانحصر ارثه في زوجته فاطمة بنت احمد من ذور بن احمد من ذور من اهالي الناحية المذكور واولاده القصرهم محمد وسيدة المرزوقان له من مطلقة حسنة بنت تخرج خليل من الناحية المذكور وفاطمة وخضرة المرزوقان له من زوجته فاطمة المذكور واولادها سواهم اعلم ذلك واشهد به فلم يبد هذا المدعى عليه ما عدا في شهادتهم ما وزكوا وعدلا سرائرهم علنا بهادة السيد جاد من سنغا ابن عيسى جاد ومحمد داغر من دماص ابن عبد الرحمن داغر التزكية والتعديل الشرعيين فعند ذلك حكمنا ببوت وفاة عبد الله الغزاة المتقدم ذكره وانحصر ارثه في زوجته واولاده المذكورين كما شرعنا في وجهه هذا المدعى عليه للورثة المذكورين ثم ادعى هذا المدعى على هذا المدعى عليه بما ادعى به عليه أولا وقد كرر دعواه الاولى بالسطورة اعلا في وجهه هذا المدعى عليه حرفا بحرف وانه يطالب بما يترتب عليه شرعا في ذلك وطلب سؤاله عن ذلك فثبت منه عن ذلك فاجاب بان عبد الله الغزاة المتوفي المذكور والد القهر المشهور ابن بوساية هذا المدعى ضرب المدعى عليه ببوت من خشب شوم كان في يده وقت حضوره افتح سد التربة فضر به المدعى عليه ببلطة من حديد كانت في يده على انفه بجرحه فاقطع انف عبد الله الغزاة المذكور وصار طريح فراش الى ان مات بعد ذلك بيومين يطالب على هذه الحادثة خضرة مولانا شيخ الاسلام مفتي الديار المصرية ويغير الحكم الشرعي فيما هل الحكم على المدعى الاول بمنعه من دعواه لتناقضه في الدعوى يكون حكما على موكلته ولا يكون لها التمداعى على المدعى عليه الثاني وان لم يكن مذكورا بالدعوى انه وكيل مفوض حيث كان مذكورا بالاعلام انها موكلته تو كى لا مطلقا مفوضا لقوله ورأيه وفعله حيث لم يذكر ذلك بالدعوى واذا كانت زوجة المقتول الموكلة لاختيه في الدعوى صارت ممنوعة من الدعوى بالحكم على وكيلها بذلك يحكم على المدعى عليه الثاني باقراره المذكور في جواب الدعوى بالقصاص بعد بلوغ القصر وطالبهم لذلك وما حكم الله تعالى افيدها الجواب (اجاب) اقرار المدعى عليه الثاني في هذا الوجه اقراره بطريق القتل بالحدود

ولم يصرح فيه بالعمدية وعلى رواية ابي يوسف الجاري عليها العمل الا ان يحمل على الخطا حتى يقول عمدا واذا لم تثبت العمدية يكون الواجب على المقر الدية بناء على ما ذكره في قضى به عليه بطالب الوصي وطلب الزوجة المنوعة عن الدعوى لتناقض وكيلها في الخصومة بدعواه ولا القتل على غير المدعى عليه ثانيا عند تصديقه المدعى عليه المذكور في كونه القاتل لمورثها على هذا الوجه اذ لا ترفع بتصدق المحصر والوصي له اخذ الدية لاني اتم كما ان له الصلح على مقدارها ويكون الواجب بعد الصلح حالا كما يقتضيه العقل ولم يؤجل بخلاف الواجب من الدية باصل القتل بدون الصلح فانه في ثلاث سنين حسب ما هو مقرر في معتبرات المذهب ولا يملك الوصي القصاص على فرض ثبوت ما يوجب حقه حتى لو اقام البينة على القتل العمدا وعلى اقرار المدعى عليه به لا يقضى بالقصاص في هذه الحادثة لان فائدة القصاص بالقصاص استيفاء وهذا لا يتناقض الاستيفاء من الوصي لانه لا يملكه والزوجة لا تسامح خصوصتها التقيم البينة عليها نظرا للتناقض فلو اقر المدعى عليه بالقتل العمدا وصدقته الزوجة فيه يكون لها القصاص قبل كبر الصغار على احدي طرفيقي في المسئلة بناء على قول الامام والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر بتاريخ ٤ رسته ١٩٠٩ بناء على ما ورد لها من نائب محكمة المنية بافادته من مديريتها بقصد اعطاء الجواب الشرعي عن صورة المرافعة الآتية ذكرها وههنا احضر مصطفى بن خليفة بن حسين من ناحية العدو بمديرية المنية المقيم بناحية طنتا وحضر محضوره المسكاف ابو العلاء بن عبد الله بن خليفة من العدو المذكور وادعى هذا المدعى مصطفى بن خليفة بن حسين بن عبد الله بن خليفة بن حسين بن خليفة بن الناحية المذكور كان يملك منزلا كشافا وبكاكنا بناحية العدو بجبهتهم البحر به للجانب الشرقي يدرب يعرف يدرب البصايلة وذكر ادوده الاربعة مستوفاة وقدمات والده خليفة بن حسين بن خليفة المذكور عن زوجته بشكاح صحيح المرأة خيرة بنت مصطفى بن حسين وعن اولاده منها المسكافين مصطفى المدعى ومهرية وآمنة وصغيفة من غير شريل ولا وارث له سواهم ثم ماتت خيرة المذكور عن اولادها مصطفى المدعى وصغيفة وآمنة ومصرية المذكورين فقط من غير شريل ولا وارث لها سواهم ونزل خليفة بن حسين بن خليفة والده المدعى المتزل المذكور المذكور ميراثا للورثة المذكورين وان هذا المدعى كان في سنة ١٢٩٥ غائبا بناحية طنتا لمدة ثلاث وعشرين سنة ثم عاد الى العدو في سنة ١٢٩٨ فوجد هذا المدعى عليه ابا العلاء بن عبد الله بن خليفة واضعا يده على المنزل المذكور بحجريا البنا فيه فسأله عن بناءه فعرّفه بانه ملكه بالشرع من علي بن عبد الله وابراهيم ابن حسين واحمد بن علي من الناحية فتوجه لهم وسألهم عن ذلك فعرّفوه بانه ملكهم فعرّفهم وسأله عن ذلك فعرّفوه بانه ملكهم وتسلموا له







ابن مرزوق وشهد في وجهه ابني العلاء بن عبد الله هذا قاتلا كل منهما شهد بان المنزل  
السكرت فاما ماوى السكتين بناحية الهدوء وذكر كل جهته وحدوده كما تقدم ملك  
خليفة بن حسين بن خليفة والهدى المدعى خاصة وقدمات خليفة بن حسين بن خليفة  
والهدى المدعى وترك هذا المنزل الحدود المذ كور ميراثا لورثته المذ كورين وان  
المنزل المذ كور ملكا لهذا المدعى مصطفى بن خليفة واخواته شقيقاته مصريات وامنة  
وصفية وكلاته المذ كورات الاثنى بالمرات عن والدهم خليفة بن حسين ووالدتهم  
خيرة بنت مصطفى بن حسن وان هذا المدعى عليه ابنا العلاء بن عبد الله بن خليفة واضح  
بده عليه بغير حق ولم يرد المدعى عليه في الشاهد من طعننا فصارت تركيتهما امر اثم  
عالمنا بشهادة محمد بن علي بن علي الشيخ وعبد الله بن مجبر بن عبد الله وقبل الحكم ادعى  
هذا المدعى عليه ابنا العلاء بن علي هذا المدعى الاول مصطفى بنه في ١٣ صفر سنة ٩٠٠ صالح  
هذا المدعى عليه مصطفى عن دعواه على المنزل الحدود المذ كور على مبلغ قدره ثلاثون  
جنهما يتقومان الذهب النقي الجيد والوازن يدفع له منها هذا المدعى عشر بن جنهما  
بينتو وعلى بن عبد الله بن علي وأحمد بن علي بن ابي زيد و ابراهيم بن حسين بن علي  
البائعون له المذ كورون اعلاه يدفعون له منها عشرة جنيهات بينتو وررضي هذا المدعى  
عليه مصطفى بن خليفة بذلك ولم يحصل بينهما تقاض في بدل الصلح المذ كور وان هذا  
المدعى عليه مصطفى في ١٤ صفر سنة ٩٠٠ أقر طائعا بمختار الذي بينه عادلة بأنه لم يكن  
له حق في المنزل الحدود المذ كور والآن متعوض له بغير حق ويطالبه بعدم التعرض  
ويسال سؤاله عن ذلك فثبت هذا المدعى عليه مصطفى عن دعوى هذا المدعى ابني  
العلاء المدفع المذ كور فاجاب بالانكار له كليا فطالب من ابني العلاء المذ كور بينة تشهد  
له مابق دعواه فاحضر شهود المذ كور تصح شهادتهم فطلب منه بينة شرعية تشهد له طبق  
دعواه فغاب اقر يقان ولم يحضرا  
نائب المحكمة ادريس حسن  
(اجاب) قد صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة الصادرة من مصطفى بن خليفة  
الاصيل من نفسه والوكيل عن اخواته الثلاث على غير محم ابني العلاء بن عبد الله بن  
خليفة من الهدوء فظهر انهم اغيروا توفاه اذ الحكم الصادر فيهما اولا بالوفاة والورثة  
صادر لوكيل على الخصم مع ان اللازم ان يصدر لوكيل المذ كور وكالاته على غير محم  
المذ كور لوكيل فقط وكذا الانسب تقديم بينة الوكالة على بينة الوفاة والورثة وان  
كان أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي في دعاوى الميراث وكذا اقتصر حضرة نائب  
المحكمة في السؤال على السؤال عن الوفاة والارث والوكالة مع ان من جملة الدعوى ملكا  
المنزل المتنازع فيه على الوجه الذي ذكره المدعى ولم يسال خصمه عن دعواه كلها التي  
منها دعوى ملك المنزل ارفا لالا من هو السؤال عن جميع الدعوى التي من جملتها وضع  
هذا المدعى عليه وان المنزل ملك للمدعى وكالاته على الوجه المبين ولا حاجة الى قوله

وبعد ان ثبت وضع يد المدعى عليه على المنزل بشهادة فلان وفلان سئل المدعى عليه الى  
آخر ما ذكره بل كان اولا يثبت المدعى عليه عن جميع ما ادعاه المدعى فيجب بوضع يده  
على المدعى ويدعى ملكه لنفسه على الوجه الذي ذكره ويحده ما عد اذ ذلك في كاف المدعى  
اثبات الوكالة اولا فاذا اثبتنا بالبينة المنزل كاتة يحكم له بها في وجه الخصم ثم يطلب بينة  
الوفاة والارث على الوجه الذي فصله فاذا ثبت ذلك يحكم به ايضا للمدعى وموكلاته على  
الخصم ويطلب بينة وضع اليد فثبت به ويحكم به بعد التزكية اذ ثبت وضع اليد على  
العقار بشرط صحة القضاء بالملك لا للدعوى حتى يصح اثباته بعد الشهادة بالملك قبل  
القضاء به وكذا لم يذ كر الجرح في الدعوى بالنسبة انصيب الام التي هي زوجة الميت  
الاول من هذا المنزل الى اولادها بل اقتصر على ذكر الجرح من الميت الاول الى ورثته  
وكذا شاهد الوكا لة لم يذ كر انسب الموكلات الى جدهن مع غيبتهن في شهادتهما  
بتوكيلهن للمدعى بل ذكر انهن معروفات لهما عينا وهو غير كاف ولو فرض حضورهن  
لزم الاشارة لمن الان يوكان المدعى بالجلس فيستغنى عن الشهادة بهما فيبغى اعادة  
هذه المرافعة لاسيما ما هو مقتضى وبعد اجراء ذلك وتتمها على الوجه اللائق فان  
ادعى مصطفى المدعى اقرار المدعى عليه بملك المورث وادعى أن المورث باع نصف المنزل  
للمدعى عليه بالثمن الذي ذكره وكذبه المدعى عليه في ذلك يكون رد المأخوذة منه دعوى  
مصطفى المذ كور من الاقرار بانتهال ما يملكه في المنزل المذ كور للمدعى عليه في قدر  
نصيبه بغير رض بقاء العدة في نصيبه حيث عجز عن اثبات دعواه المذ كورة ولم يطلب  
عين خصمه على ما ذكره او طلبه وحلف وكذا لا عبرة بدعوى ابني العلاء ما دعاه من الدفع  
الاخير ان لم يثبت بالوجه الشرعي ويقضى بالمنزل للمدعى وموكلاته عند اقامة البينة على  
دعواه الملك من قبل مورثهم بعد اتمية قائم المدعى عليه البينة الشرعية على  
دعواه الدفع الاخير واستوفت شرائطها لم يمنع مصطفى المدعى وموكلاته عن المعارضة  
في المنزل ويكون له وموكلاته بدل الصلح اذ ثبت ان الصلح صدر بعد التوكيل الذي  
ذكره في الدعوى بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر في ٧ حا  
سنة ٩٠٠ عن صورة حادثة واردة من مديرية المنية وبنى فزار بشرح مؤرخ ١٠ ربيع الآخر  
سنة ٩٠٠ على خطاب من حضرة قاضي المنية مضمونها قد حضر أحمد بن سالم بن موسى  
الجهادي من ناحية المطافنة وادعى على غيره الرجل علي بن حسن بن حسن المقيم  
باب عادية حسين بك صبري بان هذه الناقصة ملكه بالنتاج ويسأل المدعى عليه على بن  
حسن المذ كور واضح اليد قد ادعى بانها ملكه بالشرع من شخص يسمى الحجاج ابراهيم  
ابن علي بن عبد الله من ناحية جلدوة بعد سماع دعواه ما والبينة التي شهدت لكل  
منهما طبق دعواه حكم لاجد بن سالم الجهادي مدعى النتاج على الرجل علي بن حسن  
مدعى الشراء بملكه الناقصة المذ كورة وسلمت اليه بعد حلفه اليه من الشرعية ثم بعد



الحكم المذکور حضر الحاج ابراهيم بن علي البائع للناقاة المذکورة للرجل علي بن حسن السابق ذكره وادعى علي الرجل أحد بنين سالم الجهادي المستحق لها بان الناقاة المذکورة كانت ملكه بالشرع من شخص يسمى حسين بن جردان وعرفه وانها كانت ملك بائعه حسين المذکور بالنجاح وانه هو كان باعها للرجل علي بن حسن المذکور وان الحكم لاجد بن سالم المذکور باستحقاقه للناقاة المذکورة بالنجاح من يدعي علي بن حسن المشتري المذکور كان باطلا وان عليا المذکور يريد الرجوع عليه بثمن الناقاة المذکورة ويطلب أخذها من المشتري لاسلمها للمشتري لعدم الرجوع عليه وبسؤال المشتري المدعي عليه انكر ما ادعاه عليه هو بعد ان سمعت دعوى الحاج ابراهيم المذکور البائع الثاني على أحد المشتري المذکور بان الناقاة المذکورة ملك بائعه حسين المذکور بالنجاح وسمعت بينته أيضا توقفت فيها لان المنصوص عليه ان دعوى البائع نتاج الناقاة عنه بائعه وان الاستحقاق كان باطلا لا وقبول بينته على ذلك تصح اذا كانت دعواه على المشتري عند ارادة المشتري الرجوع عليه بالثمن بعد استحقاقها من يده بالبينة لان الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فتكون الدعوى عليه ويكتفي بحضوره وأما دعوى بائع الناقاة المذکور على المشتري كما في هذه الحادثة فانما توقف في صحتها لان غاية ما ذكره ان المشتري اذا اراد الرجوع بالثمن على بائعه بعد الاستحقاق فبهرن البائع عليه انه كان نتج عنه أو عند بائعه وان الاستحقاق كان باطلا لاهل يشترط حضور المشتري والدابة أولا يشترط خلاف في ذلك والاصح انه لا يشترط حضرة المشتري واذا كان الامر كذلك فهل تصح الدعوى على المشتري كما تصح على المشتري مع انه بمجرد الاستحقاق لا ينتقص البيع مالم يقض له بالثمن غلى البائع أو يكون الحكم للاستحقاق نافذا ولا عبرة بما ادعاه البائع الثاني على المشتري المحكوم له بالناقاة المذکورة ولهذا صار نسخ صورة الدعوى لاجل عرضها على حضرة مولانا واستاذنا الاعظم شيخ الاسلام ومفتي الانام بالمهر رسة وكل ما افاده حضرة استاذنا المومنا اليه يكون العمل بعقضاءه (أجاب) ذكر في فتاوى العلامة خير الدين في اوائل باب الاستحقاق ما نصه سئل في رجل اشترى بهيمة من آخر فباعها للمشتري من آخر فاستحققت من يده بدعوى النتاج هل اذا أقام المشتري منه بينة انها نتاج بهيمة بائع بائعه يبطل الحكم للمشتري ومثله اذا أقام بائعه بينة وكذلك اذا أقامها بائع بائعه أم لا اجاب نعم باقامة البينة من كل منهم يبطل الحكم للمشتري والله اعلم اه ومنه يعلم انه لا فرق بين اقامة البينة من المشتري على المشتري أو من بائعه على المشتري أو من بائع بائعه عليه أيضا في القبول وابطال الاستحقاق السابق باقامة البينة على النتاج عند البائع أو بائع البائع من ذي اليد الذي ثبت الاستحقاق في وجهه اذا استوفى الاثبات شرائطه المعتمدة شرعا لان كلام البائع و بائع البائع بالنسبة لمن اثبت الاستحقاق أولا لا يوجب

ويبدى في اليد في النتائج الأولى كما عمل به في الخيرية أيضاً في جواب سؤال قبله وبه يظهر أنه لا يشترط كون الخصومة واقعة بين المشتري المستحق عليه وبائعه عند ارادة المشتري الرجوع عليه بالثمن كما يستفاد من جواب الخيرية السابق ومن غيره من عبارات مذكورة في الكتب ويستفاد ذلك أيضاً مما ذكره في نور العين قبل أو آخر الفصل العاشر حيث قال الدفع من غير المدعي عليه لا يصح إلا إذا كان المدعي عليه أحد الورثة فبهرن الوارث الآخر أن المدعي قال أنا مبطّل في دعواي يسمع قال في جامع الفصولين يرد عليه ما مر قبل ثلاثة أوراق نقلا عن ذلك أنه يسمع من البائع ومن المكفول عنه وإن لم تكن الدعوى عليه ما قال فإن اجيب أن كلامه ما مدعي عليه معني يرد أن الوارث الآخر أيضاً كذلك فلا وجه للحصر اهـ وما ل هذه العبارة في جامع الفصولين من الفصل المذكور إلا أن الذي وجدته بخطي جامع الفصولين بدل قوله قبل ثلاثة أوراق قبل هذا باسطر وهو المرافق لما هو مذکور قبل هذه العبارة في جامع الفصولين في النسخة المذكورة ومن هذا به لم أن المشتري لو اراد الرجوع على بائعه بعد ثبوت الاستحقاق المذكور يكون للبائع الدعوى على المستحق بنتائج الدابة المذكورة في ثلاث بائعه وقيم البينة فتقدم بينته لكونه ذايد سابقة ويكون هذا دفعاً مسموعاً لانه مدعي عليه معني انبا القضاء بينته يندفع عنه طلب الثمن من المشتري منه وما تفيد القروعة المقتولة من أن المشتري بعد الاستحقاق عليه لو ادعى على بائعه ثبوت ذلك الاستحقاق واراد الرجوع بالثمن عليه فبهرن بائعه على النتائج في ملكه او ملك بائعه وبطلان القضاء ليدفع الرجوع عليه يقبل ثم اختلفوا في اشتراط حضور المستحق وعدمها مع اختلاف الترجيح في ذلك واشتراط حضور الدابة وعدمها فذلك لا يقتضي الحصر وعدم سماع دعوى البائع أو بائعه على المستحق على وجه ما سبق كما يستفاد من سؤال الخيرية وعبارتي نور العين وجامع الفصولين هـ ذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى اعلم (سئل) بإفادة من محافظة مصر مؤرخة ٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٥ بطلب المحكم الشرعي في صورة مرافعة شرعية صادرة على يد قاضي المنصورة مضمونها ما عجل من المنصورة بحضور حضرته اربابه ادعى المرحوم الصباغ ابن المرحوم مصطفى بن حسن الصباغ من منية غمر على الحاضر معه بالجلس نصر الخولي هذا عمدة بشاوش قهيلية ابن المرحوم منصور الخولي ابن المرحوم منصور الخولي الكبير بان يوم الجمعة ١٢٩٥ من شوال سنة ١٢٩٤ كان المدعي عليه هذا الحاضر بجانب مياه من ترعة الساحل البكائنة بناحية منية غمر لرى اراضيه بحوض الحديقة باراضى بشاوش حضر عبد الله شبيب ابن عطية شبيب واطلق جانب مياه من المياه المذكورة في أرضه فضرله منصور ابن المدعي عليه هذا مع جلة اشخاص من الشغالين هندو والده ومنع نزول المياه في غيط عبد الله شبيب المذكور فخان من عبد الله الا فتحم السد الذي سده منصور ولد المدعي عليه



وصار بينهما النزاع في سدا المياه وفتحها واخير منصور ارسل لوالده المدعي عليه هذا  
 فضره والده المدعي عليه هذا وسال ولده من قطع السد فاخبره ولده ان عبد الله شبيبا  
 الذي قطع السد فقال له أين عبد الله فرد عليه عبد الله المذكور بقوله انا قاهر المدعي  
 عليه هذا اتباعه باخذ عبد الله المذكور فاخذوه وشوابه بين قصب وقطن محمد دولة  
 من بالشوش فضر محمد حسين الكيال أخو المدعي لاه ابن المرحوم حسين الكيال بن  
 محمد من منية غمر وقال لنصر المدعي عليه هذا أنت آخذ عبد الله شبيبا لتوجهه الى اى  
 جهة لا يصح منك ذلك لان عبد الله شيخ بلد وانت همدة فلا يصح منك ذلك فما كان من  
 نصر المدعي عليه هذا الا ضرب محمد احسن الكيال المذكور بنفوت كان بيده هذا  
 عدوانا في رأسه فكسر عظمها وسال منها الدم فسقط على الارض فلم اسقط على الارض  
 بسبب ضربه له بالنفوت قال له المدعي عليه هذا أنت بعفريت وهذه تبايتك وضربه  
 بالنفوت المذكور هذا عدوانا مرة أخرى على منخره فكسر هاوسال منها الدم وبذلك  
 توجه المدعي عليه هذا مع اتباعه الى الناحية بلدة فبلغ ذلك المدعي فتوجه الى الغيط  
 فوجد اخاه محمد احسن المذكور مصابا بهذه الاصابة وكشف عليه من الحكم وما مور  
 ضبطية المرحوم كزوبعد ذلك جلاوه على خشبة وتوجهوا به الى ديوان المركز بناحية منية  
 غمر ومات في ثانی يوم بسبب الاصابة المذكورة وان محل الاصابة فهو عند ساقية محمد  
 دولة من اهالى بالشوش التي على جرف ترعة التعمانية برأس غيط محمد دولة المذكور  
 وكانت الاصابة المذكورة في وقت الظهر من يوم الجمعة المذكور وان الوارث لمحمد حسين  
 الكيال المذكور أخوه لاه المدعي المذكور المرحوم من معه لوالده شبيبة بنت المرحوم  
 منصور بن منصور ابن المرحوم نصر وشقيقته هما خضرة وأم الخير المرحومان مع  
 شقيقتهما محمد حسين المذكور لوالده المرحوم حسين الكيال ابن المرحوم محمد الكيال  
 من زوجته شبيبة المذكورة ووالده شبيبة المذكور من غير شريك وان شبيبة بنتها  
 خضرة وأم الخير المذكورتان اعلاه وكان المدعي هذا غمر في الدعوى والخصومة  
 والمرافعة مع المدعي عليه هذا في شأن قتله المذكور من محمد حسين الكيال المذكور  
 ومطالبته بما يترتب عليه في ذلك شرعا وكالة مفوضة مطلقة عامة لقوله ورأيه وفعله  
 وقبلها من لنفسه وذلك الى يد قاضي مركز منية غمر بموجب اعلام مشمول بنظم قاضي  
 منية غمر حاضر في يد المدعي ويطالب المدعي المدعي عليه هذا بما يترتب عليه في قتله  
 لاهيه محمد حسين المذكور شرعا وطلب سؤاله عن ذلك سئل من المدعي عليه عن ذلك  
 فاجاب بالانكار لدعوى المدعي وجحدتها كليا فسكاف المدعي اثبات دعواه وفاة محمد  
 حسين المذكور وانحصار ارثه في ورثته المذكورين وتوكيل والده وشقيقته له طبق  
 الاعلام فاحضر محمد اسمعيل الدميري بن اسمعيل الدميري من منية غمر واستشهد بها  
 بعلمه في ذلك بطلب المدعي فشهد منفردا بوجهة المتداعيين بقوله اشهد ان محمد

حسين بن حسين الكيال انا المدعي هذا لاه توفى وانحصار ارثه الشرعي في اخيه لاه  
 المدعي هذا وفي والدته شبيبة بنت منصور بن منصور والده المدعي هذا ايضا وفي شقيقته  
 خضرة وأم الخير المرحومان لوالدهما مع محمد حسين المذكور في المذكورين من اهم شبيبة  
 المذكورين ولا يعلم له وارثا سوى والدته وأخيه لاه هذا وشقيقته المذكورين ورتين واحضر  
 محمد طراد بن أحمد طراد من منية غمر واستشهد بها بعلمه في ذلك بطلب المدعي  
 فشهد منفردا بوجهة المتداعيين مثل شهادة الشاهد الاول حرقا بحرفي فعند ذلك  
 صدق المدعي عليه المذكور على شهادة الشاهدين المذكورين وعلى توكيل شقيقتي  
 المتوفى ووالدته المدعي هذا حسب ما هو وضح باعلام التوكيل وانكر ضربه لمحمد حسين  
 المذكور وموته بسبب ذلك فعند ذلك حكم بوفاة المذكور وانحصار ارثه في  
 ورثته المذكورين وتوكيل شقيقته ووالدته المدعي هذا بتصديق المدعي عليه هذا  
 ثم ادعى المرحوم الصباغ المدعي المذكور على نصر الخولي المدعي عليه هذا ادعى به أولا  
 حرقا بحرف وطلب سؤاله عن قتله لاهيه لاه على الوجه المصور بالدعوى وبالسؤال  
 منه عن ذلك اجاب بالانكار فطلب من المدعي بيعة تثبت قتل المدعي عليه هذا لاهيه  
 على الوجه المصور فاحضر عبده الطور بن علي الطور بن عبده الطور وطلب المدعي  
 الاستماع الى شهادته فاستشهد بطلبه فشهد في وجه المتداعيين بقوله اشهد ان في يوم  
 الجمعة ٥ شوال سنة ١٢٩٤ كانت المياه جار به بمكة بين دنديط وبالشوش فعبس الله  
 شبيب من اهالى دنديط حول جانب مياه من المذكور المذكور الى غيطه فضره منصور  
 الخولي بن نصر الخولي المدعي عليه هذا ومعه ستة اشخاص وأمر بمنع المياه عن غيط  
 عبد الله المذكور وسد ها عنه فضر المدعي عليه هذا بعد ذلك ومعه اشخاص بكثرة فسأل  
 من قطع المسكة في غيطه فاخبروه ان عبد الله شبيبا هو الذي حول المياه في غيطه فقال  
 المدعي عليه هذا ان عبد الله شبيب فضره عبد الله شبيب وقال له انا فعند ذلك أمر  
 المدعي عليه هذا الاشخاص الذين معه باخذه فاخذوه وتوجهوا به فضره محمد حسين  
 المدعي بشانه أخوه هذا المدعي ولا يدري ان كان شقيقا أو لاب أو لام وقال لنصر المدعي  
 عليه أنت أخذت مني لتوجهه لاهيه لاه كان من نصر المدعي عليه هذا الاضربه  
 بنفوت كان في يده في رأسه وضربه مرة ثانية على منخره فسقط محمد حسين المذكور  
 مطروحا على الارض وقال نصر للاشخاص الذين معه اضربوا يا رجال فضر بوا الأشخاص  
 دنديط الذين من جملتهم الشاهد المذكور بعد ذلك أخذ المدعي عليه الاشخاص  
 الذين معه وتوجهوا بوقى محمد حسين المذكور مطروحا على الارض الى ان حضر  
 محمد دنديط والمحكم وصار الكشف عليه بمحض جمع من المسلمين وبعد ذلك جلاوه  
 ووجهوه الى ناحية منية غمر لكونها بلدة ومات في صبح ثانی يوم الضرب بسبب الضرب  
 المذكور وكان ذلك عند ساقية محمد دولة من بالشوش في اليوم المذكور أعلاه أعلم ذلك



وأشهره وأحضر الامام الطور من دنديط ابن موسى الطور من عبده الطور واستشهد  
عما يراه في ذلك بطلب المدعي فشهد منفردا في وجهه المتداعين بقوله أشهد ان  
في يوم الجمعة في شهر شوال سنة ٩٤ هـ كان مارا من صور بن نصر الخولي المدعي عليه هذا  
على مسقة تسمى مسقة التعمانية السكائنة بين اراضي بشالوش ودنديط فوجد مياهها  
من المسقة المذ كورة نازلة في غيط فسال من عبده الله شبيب عن حول المياه بهذا  
الغيط فأخبره انه هو الذي حولها فامر به بسدها فحضر نصر المدعي عليه هذا وسال من ولده  
منصور الخولي عن حول مياه المسقة المذ كورة في غيطه فأخبره انه عبده الله شبيب  
فامر من معه باخذه فأخذوه وشواهبه بين القصب والقطن الذي هنالك فحضر محمد  
حسين المذ كور المدعي بشانه وساله ما ذا يريد بعبده الله شبيب المذ كور والى أي جهة  
بوجهه فما كان من نصر هذا الا ضرب به بنوت في يده مرتين مرة في رأسه ومرة في مخبره  
فسقط على الارض وبعد ذلك توجه نصر مع الاشخاص الذين معه الى بلده وبعد ذلك  
حضر عمدة دنديط وحكيم القسم وصار الكشف عليه وتوجه وابه الى بلده ناحية منية  
غمر ومات في صبح ثاني يوم الضرب بسبب ذلك بناحية منية غمر وان الضرب المذ كور  
كان عند ساقية الدولة بأرضي بشالوش في وقت الظهر في اليوم المذ كور وانه لا يعرف  
اسم والد المدعي بشانه وذكر انه أخو المدعي هذا لانه اعلم ذلك وأشهره وأحضر  
محمد وشبيب بن محمد وشبيب بن علي شبيب من دنديط واستشهد عما يعلمه في ذلك  
بطلب المدعي فشهد منفردا في وجه المتداعين مثل شهادة الشاهد الثاني فاجاب  
غير انه لا يعرف جهة اخوة المقتول للمدعي وأحضر عطية الشراوى بن محمد الرحال ابن  
الحاج ابراهيم الرحال المقيم بناحية دنديط واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعي  
فشهد منفردا في وجه المتداعين بقوله أشهد ان بعد العيد الصغير سنة ١٢٩٤ هـ بنحو  
سنة ايام كان في غيطه ليجمع قطنا له فنظر رجلا بكثرة فتوجه اليهم فوجد المدعي عليه  
هذا مع اشخاص ياله بكثرة وسالهم عن حول المياه من المسقة في غيطه فأخبروه ان عبده  
الله شبيب هو الذي حول المياه في غيطه فعند ذلك قال المدعي عليه هذا أين عبده الله  
شبيب فقال له عبده الله شبيب ها هو أنا فقال له أنت أخذت المياه لاي شيء وضربه  
بالكف على وجهه وأمر أتباعه باخذه فأخذوه فعند ذلك حضر له محمد حسين المدعي  
بشانه وقال لنصر المدعي عليه هذا أنت أخذت عبده الله لاي جهة فما كان منه الا ضرب به  
بنوت في يده مرة واحدة أصابته في رأسه وقال له اضرب يا ولد فقرا الشاهد المذ كور  
هاربا ولا يدري ما ذا جرى ولا يعرف اسم والد محمد حسين المذ كور ولا جده وأحضر  
السيد سالم ابن الحاج سالم من العربان المقيمين بأراضي منية القرشي واستشهد عما  
يعلمه في ذلك بطلب المدعي فشهد منفردا في وجه المتداعين بقوله انه في يوم الجمعة  
لا يعرف هو من أي شهر في زمن النيل حضر بناحية دنديط ليطالب عبده الله شبيب

بناحية

بناحية عن جبل اشتراه منه فأخبروه انه في الغيط فتوجه له في الغيط فوجد أهالي دنديط  
وبشالوش يتشاجرون مع بعضهم في شأن المياه فسمع من شخص يسمى نصر الا يعرفه  
يقول اضربوه يا أولاد فعند ذلك فرهاربا ولا يعرف شيئا غير ذلك وأحضر احمد شبيب بن  
احمد بن ابراهيم بن ابراهيم شبيب من دنديط واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب  
المدعي فشهد منفردا في وجه المتداعين مثل شهادة الشاهد الاول فاجاب عن الا انه  
زاد عنه أن محمد حسين المدعي بشانه أخو المدعي هذا لانه وأحضر حاج الله الشراوى  
ابن حسن الشراوى من دنديط واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعي فشهد  
منفردا في وجه المتداعين بقوله أشهد انه كان يجمع قطنا في خامس يوم العيد الصغير  
فنظره معركة في الغيط فتوجه اليه فوجد نصر الخولي هذا عمدة بشالوش مع اشخاص بلده  
وسال نصر المذ كور عن حول مياه التربة في غيطه فردعاه عبده الله شبيب وقال  
له أنا الذي حولتها في غيطي فأمر أتباعه باخذه فأخذوه بعض اتباعه وأمر البعض بضرب  
اهالي دنديط فحصل للشاهد المذ كور بعض ضرب فعند ذلك فرهاربا ولا يعرف ما ذا  
جرى بعد ذلك فعند ذلك ذكر المدعي عليه ان الشهود المذ كور بن أقارب بعض وهم  
اهل الواقعة واخصام له فطلب من المدعي يدته غير هؤلاء فعرف ان لا يدته معهم غيرهم  
يطلع على هذه الحادثة حضرة شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية ونرجو من سيادته  
الافادة عن الحكم الشرعي فيها (اجاب) في صورة هذه المرافعة قصوري تعريف المقتول  
وامه شلبية في شهادة شهود الوراثة حيث لم يذكر وانهم ما الى جدهما في الشهادة فلا  
يقضي بها الا بعد تمام تعريفيهما بذلك ما لم يكونا مشهورين بما ذكر فيهم اشتهر تميزهما  
عن غيرهما والحكم بالنسب وجصر الارث وكذا بوكالة المدعي عن باقي الورثة لا يكفي  
فيه تصديق الختم المدعي عليه بذلك عند انكاره الحق المدعي وكذا شهادة شهود  
القتل السبعة على الوجه الموضح في هذه الصورة غير كافية لعدم افادة بعضهم القتل  
المدعي على الوجه الذي ادعى به ولتقصير البعض في تعريف المشهود بقتله والله تعالى  
اعلم (سئل) بافادته من محاضرة مصر في ١٨ رجب سنة ٩٥ هـ عن الحكم في صورة  
مرافعة من حضرة قاضي المنصورة مضاء بها مجلس المنصورة بحضرة حضرات اربابه  
ادعى على البارز هذا ابن المرحوم الحاج علي البارز بن حسن العايدى من ناحية المطرية  
على الحاضر معه بالمجلس حسن نويسر هذا ابن المرحوم مصطفى نويسر بن سليمان  
نويسر ان اخا المدعي لايه هو المرحوم محمد العايدى ابن الحاج علي البارز بن حسن  
العايدى المذ كور اءلاء كان من تجار المطرية وهو مطلوب منه لمصلحة المطرية بخمسة  
ونخسون جنين انكليزيا وطالبه عثمان بك ما مور المطرية اذ ذاك وطلب منه المبالغ  
المرقوم فطلب منه وعدا بعشرة ايام فردعاه عليه بقوله ولا ساعة واحدة وامر عثمان بك  
الموما اليه أتباعه برمييه وضربه فطرحوه على الارض والمدعي عليه هذا لري ذراعي



محمد العايدى وجعلها خلفه على ظهره ووضع ركبته على ظهر محمد العايدى المذكور  
وتحامل عليه وصار ضرب محمد العايدى المذكور على رجليه بالزخم ضربا شديدا واستمر  
نحو ساعة حتى اشرف على الهلاك وصار وقع الضرب عنه واخرج محمد المذكور خارج  
الحل الذي ضرب فيه وتر كوه نحو ساعة ثم امر المأمور الموما اليه باحضاره امامه ثانيا مرة  
فخضرب بين يديه وطلب منه المبلغ المرقوم فقال له انما احضرت المبلغ في هذه المسافة  
فامر بطرحه على الارض ثانيا وصار ضرب به من خدمة المصلحة وأنه لا يعرف اسماء  
الضاربين له ولا المساسكين له في المرتين والمدعى عليه هذا لا وذراعيه وممسكهما  
وجالس بركبته على ظهره وتحامل عليه واستمر الضرب عليه ثانيا مرة نحو ساعة ايضا  
ثم بعد ذلك صار سجنه في محل في الغيط المعروف بغيط النصارى حيث كان ضرب به في  
الحل الذي هناك نحو اربع ساعات وبعد ذلك صار خارجا وارساله بافادة من حضرة  
الملك الموما اليه لتناظر المطرية لاجل وضعه في السجن هناك فصار وضعه في سجن  
المطرية ثلاثة ايام فلما نظر ناظر المطرية حالة الشخص المذكور وهو يتشكى من  
صدره ومن ظهره بسبب وضع المدعى عليه هذا ركبته على ظهره واتكأ عليه حاله  
الضرب رده الناظر الى حضرة المأمور الموما اليه فلما وصل اليه ونظر الى حاله التي  
هو فيها التي نشأت مما حصل له ارسله الى منزله فلما وصل الى منزله توجه اليه المدعى  
المذكور ليظهر حاله فوجده عادما فتركه وتوجه الى دمياط وعرض للحفاظة بارسال  
حكيم المحافضة ليكشف عاياه فاخذ الحكيم وتوجه معه فوجد اخاه محمد العايدى توفى  
فعرّف الحكيم المحضر معه من دمياط ان يكشف على اخيه المذكور ويحضر كشف عاياه  
يوجد فيه من العلامات فلم يرض بذلك فاحضر حكيم جاشي مديرة الدقهلية وحكيم  
مركزد كنس وصار الكشف عليه بعرفتهما فاتفقوا بالكشف انه انكسر الضلع  
الثالث من الاضلاع الصادقة من صدر اخيه وان موته بسبب كسر الضلع المذكور  
لا غير وان كسر الضلع المذكور فهو بسبب وضع المدعى عليه هذا ركبته على ظهر محمد  
العايدى المذكور وقت الضرب في المرتين وتحامل عليه وهو مطروح على الارض  
المبطاة بالبلاط الحجر وان الوارث لهم محمد العايدى المتوفى المذكور وزوجاته الاربع هن  
السيدة بنت السيد جليل بن علي جليل طولية بنت صالح بن عبد الفتاح وهن ام احمد بنت  
الشيخ منياوى سعيد بن الطنطاوى وسعيدة السودانية بنت عبد الله معتقة المتزوج  
بها بعد عتقها منه وبناته الاربع هن بغدادية ابنة الفقه وزهرة وستة القاصراتان عن  
درجة البلوغ المرزوقات له من زوجته سيدة المذكور والسخيلية القاصرة ايضا  
المرزوقة له من زوجته معتقة سيدة المذكور واخوته لايه هم المدعى هذا وفاطمة  
وستة ابنا لغتان من غير شريل ثم توفيت السخيلية المذكور وانحصار ارثها الشرعى  
في والدتها سيدة المذكور واخواتها لايها الثلاث المذورات وفي غيرها المدعى

المذكور

المذكور وانه ثبت وفاة محمد العايدى المذكور وانحصار ارثه في زوجته المذكورين  
لدى قاضي المطرية بمقتضى الاعلام الشرعية المحرر منه المؤرخ في سادس شعبان سنة  
١٢٩٤ وبلاغته بالحاسر دل مضونه على ذلك وان كلام من زوجته الادب مع زوجته  
بغدادية ابنة الفقه وشقيقة المدعى المذكور اختي المتوفى لايه وكانت عنها المدعى في  
الخاصة والمرافعة والتداعى على المدعى عاياه هذا في شأن موت مورثهن محمد العايدى  
المذكور بسبب وضع ركبته هذا المدعى عليه على ظهره مدة الضرب وتحامل عليه وهو  
مطروح على الارض وهو طالبت بما يترتب عليه في ذلك شرعا ولو كالة المطلقة المفوضة  
لقوله ورأيه وفعله وقيل ممن التوكيل لنفسه وان حضرة قاضي المطرية اقامه وصدا  
على كل من زهره وستة القاصرات المذوراتين بموجب اعلان شرعى مشمول بختمه  
مؤرخ ٦ شعبان سنة ٩٤ ويطلب المدعى المدعى عليه هذا بما يترتب عليه في ذلك  
شرعا بالادلة عن نفسه وبوصاياته على البنين المذوراتين وتوكيله عن الموكلات  
المذورات ويسال جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار  
لادعى المدعى وجدها حيا كما يافظ من المدعى اثبات وفاة اخيه المدعى بشانه  
وانحصار ارثه في زوجته وتوكيل الموكلات المذورات واثبات وضعهن اعلام الوصاية  
وفاته بنته السخيلية بعدة وانحصار ارثها في ورثتها المذوراتين فاحضر محمد الاعسر  
ابن الحاج احمد عيدين عبد الرافعى من المطرية وطلب المدعى الاستماع الى شهادته  
فشهد في وجه المتداعيين قائلا اشهد ان المرحوم محمد العايدى ابن المرحوم الحاج  
علي البازين حسن العايدى من المطرية توفى وانحصار ارثه الشرعى في زوجته الاربع  
المذورات كوروات املاه وهن ابنة بنت صالح بن عبد الفتاح والسيدة بنت السيد جليل  
وهن ابنت الشيخ منياوى سعيد بن الطنطاوى من المطرية وسعيدة السودانية بنت عبد الله  
معتقة محمد العايدى المذكور المتزوج بها بعد عتقها وبناته الاربع هن بغدادية ابنة الفقه  
وزهرة وستة القاصراتان عن درجة البلوغ المرزوقات له من زوجته سيدة المذكور  
والسخيلية القاصرة المرزوقة له من زوجته معتقة سيدة المذكور وفي اخيه لايه على  
البازين المدعى هذا وشقيقة المدعى هما فاطمة وستة من غير شريل ثم توفيت السخيلية  
المذكور وانحصار ارثها الشرعى في والدتها سيدة المذكور وفي اخواتها لايها الثلاث  
المذورات وفي غيرها المدعى المذوراتين وكان هذا المدعى في الدعوى والخاصة  
والمرافعة مع المدعى عليه هذا وفي مطالبته بما يترتب عليه شرعا بسبب موت محمد العايدى  
المدعى بشانه بوضع ركبته على ظهره وفي ذراعيه وقت الضرب وكالة عامة مطلقة  
مفوضة لقوله ورأيه وفعله وقيل ممن التوكيل لنفسه هذا المدعى وان حضرة قاضي  
المطرية اقام المدعى هذا وصدا على بنتي محمد العايدى المذوراتين القاصرتين عن

٥٨ ف مهديه سا



درجة البلوغ وقبل منه الوصاية لنفسه ونحوه اعلنا بذلك مؤرخا شعبان سنة  
٩٤٠ هـ اعلنا بذلك واشهد به واحضر أحمد باشا بن علي باشا بن زهير باشا من المطرية  
واستشهدا بما علمه في ذلك بطلب المدعي فشهد في وجه المتداعين مثل شهادة الشاهد  
الاول حرقا بحرف وز كيا وعدلا سرا ثم علنا بشهادة كل من العمدة الفاضل الشيخ  
ابراهيم العفني ابن المرحوم الحاج أحمد العفني من دمياط والحاج محمد الفوالي بن  
الحاج عبده الفوالي من المطرية التبركية والتعديل المعبرين شرعا عند ذلك حكمنا  
بوفاء محمد العايدى المذكور المدعى بشانه وانحصار ارثه في ورثته المذكورين وبوفاء  
بنته الدخيلية المذكورة بعهده وانحصار ارثها في ورثتها المذكورين وبالتوكيل  
والوصاية المذكورين على الوجه المذكور في وجه هذا المدعى عليه ثم بعد ذلك ادعى  
المدعى المذكور على حسن نو بصر المدعى عليه هذا بالاصالة عن نفسه وبوصايته  
ووكالاته عن باقي ورثة محمد العايدى المذكور بانه هو القاتل لاختيه محمد العايدى  
المذكور المدعى بشانه بسبب وضع ركبته على ظهره واتسكاه عليه وفي ذراعيه وقت  
الضرب وتحماله عليه فحماه لاشديد احتى انه كسر الضلع الثالث من صدره بسبب  
اتسكاه عليه ومات بسبب ذلك ويطلب له شرعا بما يترتب عليه للورثة المذكورين  
ويجوابه عن ذلك وبالسؤال من المدعى عليه عن ذلك اجاب بالانكار فطلب من المدعى  
بينة تثبت دعواه فاحضر احمد باشا المذكور احد شهودي الوفاة والارث واستشهد  
بما يعممه في ذلك بطلب المدعى فشهد في وجه المتداعين بقوله أشهد انه كان  
مطلوبا منه ومن محمد العايدى المدعى بشانه ومحمد الاعسر شاهد الوفاة الثاني مبالغ  
المصلحة المطرية فطامم حضرة عثمان بك مامو والمطرية اذذاك من شأن المبالغ  
المطلوبة منهم المصلحة المطرية وان الذي كان مملوكا من محمد العايدى المذكور خمسة  
وخمسون جنيا انكساريا فامر عثمان بك المدمر ما اليه يدفعها للمصلحة فقال له أمهاني  
شركة أيام فقال له ولا ساعة وامر بطرحه على الارض وضربه فطرحه على الارض خدمة  
المصلحة وهم الحاج ابراهيم وحسين ودرويش هؤلاء ومحمد البربري الغائب عن المجلس  
وحسن نو بصر هذا الوي ذراعيه وجعلها خلفه على ظهره ووضع ركبته على ظهره  
واتسكاه عليه كما لذرعيه وضربه هؤلاء الثلاثة مع محمد البربري الغائب مناوبة  
اثنين بعد اثنين ومكث الضرب نحو ساعة والمدعى عليه هذا ببارك على ظهره ومكث  
عليه بركبته ثم صار رفع الضرب عنه واخرجوه ثم امر عثمان بك بحضوره ثانيا  
وطالب منه المبلغ فقال له انما احضرته وانما اخرج فامر بضربه ثانيا فطرحه المذكورون  
على الارض المبلطة بالبلاط وضربه هؤلاء مع محمد البربري الغائب والمدعى عليه هذا  
لا ذراعيه ايضا كالمرارة الاولى وبارك على ظهره بركبته ومكث عليه مع التحمل عليه  
وضربه هؤلاء مع محمد البربري الغائب نحو ساعة ايضا وبعد ذلك صار ضرب الشاهد

المذكور

المذكور وخبر ب محمد الاعسر المذكور بامر عثمان بك والذي ضرب به ما هؤلاء مع محمد  
البربري المذكور وحسن نو بصر هذا الوي ذراعيه ما وجالس على ظهرهما بركبته وفعل  
بهما كما فعل بمحمد العايدى المذكور وبعد ذلك صار وضعهم في السجن في غيظ  
النصارى ثم بعد ذلك صار ارساله لمحبس المطرية وفي مدة السجن صار يتسكى للشاهد  
المذكور محمد الاعسر المذكور من ظهره ومن صدره واخبرهما ان الضرب لم يؤلمه  
انما الذي اضر به هو جلوس المدعى عليه هذا على ظهره واتسكاه عليه بركبته حتى  
حصل له الام الشديدي في ظهره وصدره وان وفاة محمد العايدى انى المدعى هذا لايه  
المدعى بشانه المذكور فهدى بسبب جلوس المدعى عليه هذا بركبته على ظهره قال أعلم  
ذلك وأشهد به واحضر محمد الاعسر شاهد الوفاة الثاني وطلب المدعى الاستماع الى  
شهادته فاستشهد فشهد بمثل شهادة الشاهد الاول حرقا بحرف من غير زيادة ولا نقصان  
في وجه المتداعين فطلب من المدعى بينة أخرى حيث ان الشاهدين شهدا بما غير  
مقبولة شرعا لما ذكره كل منهم ما في شهادته من أن هؤلاء الثلاثة اشخاص مع محمد  
البربري الغائب هم الضاربون فمأمع محمد العايدى المدعى بشانه وان حسنا نو بصر  
المدعى عليه هذا فعل به ما مثل ما فعل بمحمد العايدى وقت الضرب به من حيثية الى  
ذراعيه ما وكوبه عليه وما وقت الضرب واتسكاه عليه ما فترى انه لم يكن معه بينة  
الا من صار ضرب به مع اخيه واخبرانه بالتمس اعطاه وعدا بثلثين يوما لاحضار البينة  
التي تشهد له بدعواه فاجيب لاتهامه يطلع على هذه الحادثة حضرة الاستاذ  
العلامة شيخ الجامع الازهر ومفتي الديار المصرية توفيق الدين محمد الشريفي فيم اهل يطلب  
الامر بالضرب ويسئل عن ذلك واذا اعترف بالامر يحكم عليه بالتعزير بحسب ما يراه  
الامام او نائبه أولا يطلب الا ترحب ان المدعى حصر موت مورثه في المدعى عليه  
وما حكم الله (اجاب) شهادة الشاهدين المذكورين والحال ما ذكره كافي شرعا في  
الاثبات ولا يطلب الامر ولا يسئل والحال ما ذكره هذه الصورة والله تعالى أعلم (سئل)  
من قاضي المنصورة عن صورة مرافعة شرعية صادرة من محكمة المنصورة فمأمع  
حضر له ينافي محكمة المنصورة الشيخ محمد النادى صالح العطار بالمنصورة ابن المرحوم  
سيد احمد صالح ابن المرحوم صالح وادعى على الحاضر معه بالمجلس الشيخ حسن الخولي  
مخزنجي شون جفالت شاره حالا ابن المرحوم الشيخ محمد الخولي التاجر أولا والقباني آخر  
بالمنصورة ابن المرحوم سيد احمد الخولي بان والده هذا المدعى عليه ومورثه هو المرحوم  
الشيخ محمد الخولي بن المرحوم سيد احمد بن غنيم أخذ لنفسه من مال المدعى المذكور كور  
ماتين وأربعة وخمسين جنيا انكساريا ويدينوا واحدا ذهابا قرانساو يا على سبيل  
القرض الشرعي واستلم ذلك وقبضه من مال المدعى المذكور كور عناوله ولده ابراهيم الكونه  
كان وكيل عنه في أشغاله ومعاملاته وكتب على نفسه سند بانته استلم القدر المذكور



من يد ابراهيم النساوي ولد المدعي وقد استلم المبلغ المرقوم في حوائجهم وبقي بده ديناً  
بذمة المدعي المذكور وطالب المدعي منه بدل القرض المذكور فاقروا بطوعه واختياره  
وصحة عقله بان يذمه للمدعي القدر المعلن أعلاه ويدينه باقراره ووعده بدفعه ودفع له من  
بدل ذلك أحد عشر جنهما النجلين ياقضها منه ابراهيم ولد المدعي ووكيله وبقي للمدعي بعد  
ذلك مائتان وثلاثة وأربعون جنهما النجلين يابوينتوا واحد فرانسوا وياوان الاقرار بالمبلغ  
المرقوم حصل من والده هذا المدعي عليه قبل وفاته بخمسة وستة وثمانين سنة وأنه توفي في ثامن  
ربيع الاول سنة أربع وتسعين قبل ان يؤدي للمدعي ما هو باق بذمة له على الوجه  
المشروح وانحصار ثلثه في زوجته زينب بنت الحاج حسن رزق وأولاده وهم الشيخ  
حسن هذا المدعي عليه ومحمد السعيد وسيدة وفاطمة المقيمون بالمنصورة وهاتم وخضرة  
القائمان بالباقون جميعاً وقد وضع هذا المدعي عليه يده على تركته والده الموقية  
لادنين المذكورين ومنع من أدائه للمدعي بغير حق له ويظالمه به من التركة ليحوزها لنفسه  
وطالب سؤاله عن ذلك فسالنا من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوفاته والده  
الشيخ محمد الخولي المذكور في ثامن ربيع الاول سنة أربع وتسعين وانحصار ارثه في  
ورثته الذين ذكرهم هذا المدعي في دعواه المشروحة وبوضع يده على تركته والده المتوفي  
المذكور وأنكر ما عد ذلك وجده فكفنا المدعي اثبات ما أنكره هذا المدعي عليه شرعاً  
فأحضر السيد سعيد محمد المنزلاوي خليفة السادة البرادعة بالمنصورة ابن المرحوم  
السيد محمد المنزلاوي والشيخ علياً منصور الكاتب بطرف الشيخ علي سلامة من تجار  
المنصورة ابن المرحوم منصور محمد وامتد كل منهما على علمه في ذلك بطالب المدعي  
فشهد في وجه المدعي عليه قائلان شهد ان الشيخ محمد الخولي والده هذا المدعي عليه ابن  
المرحوم سيد احمد الخولي ابن المرحوم غنيم أقر طائفاً مختاراً في صحة عقله انه أخذ من  
مال هذا المدعي بمناولة ولده ابراهيم مائتين وأربعة وخمسين جنهما النجلين يابوينتوا  
واحد اذ هب افرانسوا ويا على سبيل القرض الشرعي وان ذلك بذمة للشيخ محمد النساوي  
صالح هذا المدعي ودفع منه لابراهيم ولده هذا المدعي قدر الاية علمه فعند ذلك ذكر له  
ابراهيم انه لم يأخذ منه سوى أحد عشر جنهما النجلين يافند كالحاج محمد الخولي المذكور  
والده هذا المدعي عليه انه عند توجهه الى محل وكالة الشيخ محمد النساوي المدعي هذا يجرى  
الحساب عن الذي دفعه وكان هذا الاقرار قبل وفاته بخمسة وستة وثمانين سنة وعلم ذلك وأشهد  
به فلم يبد المدعي عليه طعن في شهادة الشاهدين المذكورين وحضر ابراهيم النساوي  
ابن المدعي وصدق على ان المال المدعي به ملك والده هذا المدعي فأحيلت هذه  
الحادثة على حضرة العلامة مفتي المديرية ليقيد الحكم الشرعي في كتاب علياً بجله  
مشحولاً باسمه وختمه بقوله الحمد لله صار الاطلاع على ذلك والافادة عنه على حسب  
ما يقتضيه الحكم الشرعي انه من بعد تركة البيعة المذكورة التركة الشرعية

وتحليف

وتحليف المدعي اليه من التركة الشرعية كما لا يخفى وبقيت المبلغ المرقوم في تركته والده المدعي  
عليه المذكور في وجهه كما لا يخفى وبقيت المبلغ المرقوم في تركته والده المدعي  
زكي كل من الشاهدين المذكورين وعدلاً صراوعلنا بشهادة كل من الحاج محمود  
شتيوي وأخيه يوسف شتيوي ولدي المرحوم الحاج يوسف شتيوي التركة والتعديل  
الشرعيين وحلف المدعي هذا اليه من التركة الشرعية التي لذلك بحضور هذا المدعي عليه بعد  
ان استخلف فعند ذلك حكمه هذا المدعي على هذا المدعي عليه بالدين المدعي به  
وهو مائتان وثلاثة وأربعون جنهما النجلين يابوينتوا واحد في تركته والده الشيخ محمد  
الخولي المتوفي المذكور حكماً شرعياً بعد تعريضه حجة المدعي صادر ذلك بحضور كل من  
هيئت اسمائهم أعلاه والعلامة الفاضل مفتي أفندي المديرية والمكرم الحاج بسيوفي  
سرحان عمدة الحواوشة والمكرم الحاج ابراهيم عبده من المنصورة تحريراً في يوم السبت  
عشر جمادى الاولى سنة خمس وتسعين ومائتين وألف وهذه الحادثة كانت منظورة  
في المجلس المحلي وبعد قطع الحكم فيها على مقتضى المشروح أعلاه أحيلت للمديرية للاجراء  
على وجهه ما ذكره من المديرية أحيلت الى مجلس استئناف بحري ومجلس الاستئناف  
أحالها لغيره للنظر في الاعلام المستور صورته أعلاه فكتب عليه حضرة مفتي الاستئناف  
ما صورته بانه باطلاً وهو جد حكمه قاصر العدم ذكر المدعي والشهود ما يفيد ان الاقرار  
المذكور في حال صحة المقر وفاته حال كونه طائفاً مختاراً صحيح العقل وانه اعدم  
ذكر المحكوم عليه وهو المتوفي في الحكم بصير إعادة الاعلام لحضرة القاضي لاستيفائه شرعا  
مع مراعاة المنشور الصادر من الاحكام المبني على افتاء حضرة مفتي سابقاً بشأن اثبات  
الورثة ولا حجة لعدم الحكم بدين المبلغ المذكور للمدعي الا بعد اعتراف المدعي  
عليه ان التركة التي تحت يده تفي به او اثبات ذلك بالبيعة ولا حجة ذكر البيعة في  
دعواه انه هو المقر لذلك المبلغ او ولده اذ عباره في الدعوى تقييداً أن ولده مناول  
للمبلغ المذكور ولم يتضح منها من حصل الاقتراض منه هذا صورة ما أفاد به حضرة مفتي  
الاستئناف المذكور وبناء على ذلك كتب من مجلس الاستئناف للمديرية بما ذكر  
فتروم من حضرة سيدنا ولا ناشيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية الاطلاع على ما هو  
مشروح والافادة عليه من حضرة بمعية قضيه الحكم الشرعي (اجاب) قد صار الاطلاع  
على ما ذكره مشروحاً هذه الصورة والافادة عن ذلك ان ما ذكره حضرة مفتي استئناف  
بحري في أو جهه القصور في هذا الحكم فالوجه الاول منها الذي ذكره المتضمن عدم  
تصريح المدعي وانتم وديماً يقتضي ان المقر كان صحيحاً فافاد بالتصرف وقت الاقرار  
لا يتخلل بالحكم حيث تضمنت دعوى المدعي وشهادة الشهود ان المقر المذكور اقر  
ما اتفق في حال صحة عقله وانه كان قبل موته بخمسة وستة وثمانين سنة وفيه واخذته  
بما أقر به وبشروط الحق عليه وان لم يصحح بلفظ في صحته مع اغناء قولهم بخمسة وستة



ونصف عن التضرع بالفظ في صحته على ان اقرار المريض يدين لاجنبى صحيح والوجه  
الثاني وهو عدم ذكر المحكوم عليه جوابه انه اذا حكم القاضي على أحد الورثة بدين أو على  
المورث بحضوره وادعى به صحيح بعد استيفاء الشرائط قال في الصغرى ادعى على ميت ديناً  
وأحضر أحد الورثة وبرهن بالقضاء عليه قضاء على الميت كما ذكره في فتاوى مؤيد  
زاده من الدعوى والتناقص فيها فاذا كان حكم القاضي المذكور صادراً للمدعى على  
الميت أو على أحد ورثته المدعى عليه بعد استيفاء الشرائط يكون الحكم صحيحاً والوجه  
الثالث وهو مراعاة مقتضى الأصول من الاحكام المبنى على افتاء حضرة مفتيه سابقاً  
بشان اثبات الورثة فهذا غير معلوم فيما لو ادعى رجل ديناً على ورث ميت اقر بالوفاة  
والورثة وانكر الدين بل غاية ما يفهم من عبارات الفقهاء انه لو ادعى وارث على رجل  
بدين لمورثه فاقر المدعى عليه بالموت والورثة وانكر الحق يحتاج لاثبات الموت  
والورثة ليكون خصماً في اثبات الدين المجهود بالبينة كما في الخاتمة وغيرها وان كان  
خصماً في التكليف اما لو كان المدعى عليه هو الميت بحضوره وارثه المقرب بالورثة والموت  
فلم يوجد التصريح باشتراط اثبات الورثة والموت مع الاقرار بهما ووجود الحق وقد نقل  
السيد الطحطاوى عن صاحب البحر عند قول شرح الدرر التكليف على فعل نفسه يكون  
على البتات بعد ان نقل نظير ما في الخاتمة المتقدم ذكره مانعه وحاصل ما ذكره الصادر في  
دعوى الدين على الوارث ان القاضي يسأله اولاً عن موت ابيه ليكون خصماً فان اقرعونه  
سأله عن الدين فان اقر به يستوفيه المدعى من نصيبه فقط وان انكر فبرهن المدعى  
استوفاه من التركة اهـ فهذا ينفذ الاكتفاء باقامة البينة على الحق المجهود مع اقرار  
الوارث بالموت والورثة والوجه الرابع ملاحظة عدم الحكم بتسليم المبلغ المذكور  
للمدعى الا بعد اعتراف المدعى عليه أن التركة التي تحت يده تنفي به او اثبات ذلك بالبينة  
فهذا خارج عن القضاء المذكور في هذه المحادثة اذ هو قضاء بالدين في التركة على المورث  
ولا تعرض للتسليم ولا منازعة في كون التركة موفية اولاً والوجه الخامس ملاحظة ذكر  
البينة في دعواه انه هو المقرض لذلك المبلغ او ولده اذ عبارته في الدعوى تقيده أن ولده  
مناول للمبلغ المذكور ولم يتضح منها من حصل الاقراض منه فالله هو من عبارته في  
الدعوى ان عقداً اقراض حصل من المدعى حيث قال اخذت نفسه من مال المدعى  
المذكور بطريق القرض الشرعى بماؤلة ولده فيقتضى انه هو المقرض ومناولة ولده لكونه  
وكيلاً في اشتغاله لا تنافي ان العقد وقع مع صاحب المال فيكون الابن رسولاً في تسليم  
المبلغ على ان وكيل القرض مغير لا ترجع الحقوق اليه بل ترجع الى الموكل على فرض  
كونه وكيل بالاقراض او فوضوا لي بما افاضه على ان اخذ من مال الغير ولو لا اقراض  
شرعى بمباشرة المالك او بتوكيل وكيله في الاقراض او اجازة فعل القرض لى بوجوب  
الدين في ذمة الاخذ باستهلاله المال وبينان السبب ليس بشرط في صحة الدعوى على

ما يفهم من عبارة قاضي خان من اوائل باب الدعوى حيث قال في دعوى الدين بعد بيان  
الجنس والقدر والصفة وان ذكر المدعى جميع ذلك ولم يذكر السبب فقال المدعى عليه  
سأله من اى وجه يدعى يناله القاضي عن ذلك فان اثنى ان يبين ذكر في عامة الروايات ان  
القاضي لا يجبر على بيان السبب وذكر الشيخ الامام على البزدوى رحمه الله تعالى ان  
القاضي اذا سأل عن السبب لا يجب عليه ان يجيب اهـ المراد منه وعلى هذا فلا  
يظهر باختلال الحكم المذكور بما ذكره من هذه الالوجه والله تعالى اعلم (سئل)  
بافادة من بيت مال مصر في ٢ ش سنة ٩٥٠ حاصلاً الماتوفيت المرحومة بمباركة ام  
عمر عن بنتها زبيدة واختها فطومة وجرى ضبط متروكاتهما بناء على رغبة اخاتها فن  
ضمن ما قيل يوم وفاتها انها اقامت ابنتها زبيدة وصيا على صرف ثلث العقار الخلف  
عنها بحجة شرعية محررة حال حياتها من محكمة مصر ولما نسبة حصول التداعيات في  
خصوص التركة من الاخت تحول نظر القضية على مجلس ابتدائي مصر وفي اثناء  
ذلك توفيت زبيدة عن زوجها حسن أفندي حلمي وولدها منه محمد زكي وجرى ضبط  
تركتها ايضا بمعرفة بيت المال وقيل يوم وفاتها انها اقامت ابراهيم أفندي الكوردي  
وصيا مختاراً على متروكاتهما وعلى ولدها القاصر المرقوم ووصته أيضاً بثلث ما يوجد خلفاً  
عنها من عقار وانطيان ونقود وحررت بذلك سنداً ثم حصلت اجراءات موضحة في تلك  
الافادة الى ان قال فيها ثم تصادف قد قد عريض من حسن أفندي المذكور بالتماسه  
تحريراً لاوله بما يخصه من زوجته وولدها المتوفى بهما مما آل لهما من عقار والتمسها  
المذكور وبالسبب بالكتابة للمحكمة عن ذلك وارسل جميع العقار لها حراً منها اعلام وعطالته  
وجد محرراً بدعوى من الافندي المذكور بان الحاجة بمباركة في حال حياتها كانت  
تملك جميع بناء كل من القرنين والمخزن المذکور لوضع البضائع الكاثنة تجارة حمام  
السلام وانما في حال صحتها اوصت بالثلث من بناء كل من القرنين والمخزن على ان  
يصرف ذلك في وجوه الخيرات واقامت ابنتها زبيدة وصيا مختارة من قبلها على ذلك  
وتحرر بالايعاء والوصية بحجة شرعية وان الوصية المذكورة توفيت مصر على ما ذكر  
وقبلت ابنتها الايعاء والوصية في حياة والدتها وبعد مماتها وان المرحومة زبيدة حال  
حياتها اقامت زوجها المدعى وصيا مختاراً من قبلها على تنفيذ ذلك وماتت مصر على  
هذا وقبل منها المذكور الايعاء في حياتها وبعد وفاتها وصار اثبات دعوى المدعى  
على الوجه المشرع وحكم في الاعلام بالوصاية بالثلث من قبل مباركة لابنتها وعلى  
حسن أفندي المذكور بهما من قبل زوجته فلها كون الوصاية التي ادعى بها  
الافندي المذكور لم يقل عنها يوم وفاتها زبيدة فضلاً عن ان المرحومة في حال حياتها  
اقامت ابراهيم أفندي الكوردي وصيا مختاراً من قبلها على متروكاتهما وعلى ثلث  
معايشه بما فيه العقار بمقتضى السند الذي حكم في مضبطة الاحكام بعدم نفاذه في



العقار وتاريخه بعد تاريخ الوصاية التي ادعى بها حسن أفندي فانه لم يذكر في السند المهرور  
حال حياته زينة بيدة اقامة ابراهيم أفندي وصيا على تنفيذ ما كانت وصيا عليه من قبل  
والدها وذلك الوصي سبقت وفاته وفي حال حياته أوصى شخصاً يسمى ليثي أفندي  
والذي كورس سبق اعطاء قول منه بالتنازل ومن الاقتضاء معرفة الحكم الشرعي فيما  
ذكر ولم تحريره لسعادته كماله والاعلام الشرعي مرسل طيه تؤمل الافادة هي ايقنة نصيه  
الحكم الشرعي (اجاب) وردت لهذا الطرف افادة المصلحة ومعها الاعلام المحرر من  
محكمة مصر بثبوت الايصاء الصادر من مبارككة حال حياته في ثلث بناء القرين  
والخزن لهرقه في الخبرات بمعرفة الوصي واقامة ابنتها زينة زوجة حسن أفندي  
حلمي وصيا لهرق ذلك وايضا حسن أفندي حلمي من قبل زوجته زينة المذكرة  
لتنفيذ وصية والدها المذكرة في وجه وكيل المنصوب وصية المخصوصة في ذلك وهو  
امين المصلحة الى آخر ما في الاعلام المذكرة المرغوب بتلك الافادة الاستفهام عن الحكم  
الشرعي في هذه المادة بالنسبة لاشتباه المصلحة حيث ان المعلوم له انه يوم وفاة زينة  
ما قبل بوصاية حسن أفندي حلمي بل انها اقامت ابراهيم أفندي الكوردي وصيا  
مختاراً من قبلها على متركها وثلث ما تملكه بما فيه العقار بمقتضى السند المهرور حال  
حياتها ولم يسجل وحكم في مضبطة الاحكام بعدم نفاذه في العقار وتاريخه هو بعد  
تاريخ الوصاية التي ادعى بها حسن أفندي الى آخر ما في افادة المصلحة مما يفهم منه  
عدم ثبوت وصاية ابراهيم الكوردي ولا وصاية ليثي أفندي من قبل ابراهيم  
الكوردي شرعاً الى الآن والافادة عن ذلك انه اذا لم يوجد ما يقتضي تخصيص  
القضاء بعدم سماع من يدعي الايصاء الذي لم يذكر يوم الوفاة الا بعد تحقيقه باحد  
المجالس المحلية مثلاً في حال على حكم الشرعية وكان الواقع انه لا وجود لوارث بالغ في  
هذه التركة التي نصب فيها وصي للمخصوصة وصحح النصب والترافع واسد توفى الحكم  
شرائطه فانه ينبغي ان لا يضر في ذلك شرعاً عدم ذكر هذا الايصاء يوم الوفاة ولا عدم ذكره  
ضمن السند المدعى تحريره من قبل زينة بيدة بايصائها اثبات جميع مخالفتها واقامتها ابراهيم  
الكوردي وصيا ثم اقامة ابراهيم الكوردي ليثي أفندي وصيا الذي لم يثبت كل ذلك  
بل صار التنازل عنه على انه لو ثبت كل ذلك شرعاً يعمل به ويتعدد الوصي اذا ما فتح منه  
شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي طنته ادع عن حادثة مضمونها ادعى  
المكرم محمد الخولي الحر البالغ العاقل المكلف ابن المرحوم احمد الخولي ابن المرحوم  
حسن وزوجته أم السعد الحرة البالغة العاقلة المكلفة بنت المرحوم نعمة الله حمزة ابن  
المرحوم الحاج شاهين حمزة والد المتوفى الاتي ذكره فيه وعائشة الحرة العاقلة البالغة  
المكلفة بنت المكرم نصر أبي النصر ابن المرحوم بدر أبي النصر زوجة المتوفى الاتي  
ذكره فيه من ناحية شو برغرية كل منهم على الحاضر معهم بالمجلس المشار اليه احمد

شرف الحر البالغ العاقل المكلف ابن المكرم احمد شرف ابن المرحوم شرف القوي  
من الناحية المذكرة كورة المحقق معرفتهم شرعاً بشهادة كل من المكرم نعمة الله طيانة  
الفلح ابن المرحوم سعد طيانة ابن المرحوم علي والمكرم علي الخولي ابن المكرم علي  
الخولي ابن المرحوم محمد من ناحية شو بر المذكرة كورة كلاهما متحققا شرعاً بان احمد  
شرف المدعى عليه هذا تعدى على مورث المدعين المذكرة كورين هو السعد في الخولي  
ابن المكرم محمد الخولي ابن المرحوم احمد الخولي ابن المرحوم حسن الخولي وأطلق فيه  
بندقية معمرة بالبارود والرصاص فخرجت فيه الرصاصة فاصابتته تحت سرة وقطعت  
الجاء واللحم وأسالت الدم من دماغه وعدوانا عليه ومات بسبب ذلك وانحصر ارثه  
الشرعي في والديه هما محمد الخولي وأم السعد وزوجته عائشة المدعون المذكرة كورين  
هؤلاء وولديه هما عبد الجواد ومنى القاصران عن درجة البلوغ الشرعي المرزوقان له  
من زوجته عائشة المذكرة كورة من غير شر يث ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم  
ويطالب المدعون المذكرة كورين احمد شرف المدعى عليه المذكرة كورين هذا بما يترتب لهم على  
ذلك شرعاً ويسألون سؤاله عن ذلك سئل من احمد شرف المدعى عليه المذكرة كورين  
ذلك فاجاب بالاعتراف بان اطلق بندقية كانت معه معمرة بالبارود والرصاص  
فخرجت الرصاصة فاصابت السعد في الخولي ابن المكرم محمد الخولي ابن المرحوم احمد  
الخولي ابن المرحوم حسن خطأ وتوفي وانحصر ارثه الشرعي في والده محمد الخولي ابن  
المرحوم احمد الخولي ابن المرحوم حسن ووالدته أم السعد بنت المرحوم نعمة الله حمزة  
ابن المرحوم الحاج شاهين حمزة وزوجته عائشة بنت المكرم نصر أبي النصر ابن المرحوم  
بدر أبي النصر المدعين هؤلاء وولديه عبد الجواد ومنى القاصران عن درجة البلوغ  
الشرعي المرزوقان له من زوجته عائشة هذه المذكرة كورة من غير شر يث ولا حاجب  
شرعي ولا وارث له سواهم وانه غير قاصد قتله بل قاصد تخويفه وانكر دعوى قتله عمداً  
وجدها كلياً فكلف المدعون المذكرة كورين اثبات دعواهم شرعاً فوجدوا بذلك  
وانصر فواتهم حضر المدعون المذكرة كورين والمدعى عليه المذكرة كورين واحضر المدعون  
كلاً من الشيخ علي عمر ابن المرحوم عمر ابراهيم ابن المرحوم ابراهيم والمكرم أبي الجهد  
الغول ابن المرحوم الحاج ابراهيم الغول ابن المرحوم الحاج علي الغول من ناحية شو بر  
غربية كلاهما وسألا الاستماع الى شهادتهما واستشهدا شهد كل واحد منهما على  
انفراد به واستشهدا بمواجهة المتداعيين المذكرة كورين بقوله اشهد بان احمد شرف  
المدعى عليه هذا الحر البالغ العاقل المكلف ابن المكرم احمد شرف تعدى على السعد في  
الخولي ابن المكرم محمد الخولي المدعى هذا ابن المرحوم احمد الخولي وأطلق فيه بندقية  
معمرة بالبارود والرصاص فخرجت فيه الرصاصة فاصابتته تحت سرة وقطعت الجاء  
وللحم وأسالت الدم قصداً منه وعدوانا عليه ومات بسبب ذلك وانحصر ارثه الشرعي



في والديه محمد الخولي المدعي هذا ابن المرحوم احمد الخولي وأم السعد المدعية هذه بنت المرحوم نعمة الله حرة وزوجته عائشة المدعية هذه بنت المسكرم نصراني النصر الاحرار البائعين العاقلين المسكين وفي ولديه هما صبيد الجواد ومنى القاصر ان من درجة البلوغ الشرعي المرزوقان له من زوجته عائشة المذكورة من غير شر ينك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم يعلم كل منهم ذلك ويشهده بذلك ثم حضر المدعون والمدعي عليه المذكورون والشيخ على عمر وابو الجهد الغول الشاهدان المذكوران اعلام واستقر من الشاهدين المذكورين بحضور المدعين والمدعي عليه المذكورين عن شهادتهم اهل هي عن معايضة او اقرار فاجاب كل واحد منهم بما على انفراد به واجهه المدعين والمدعي عليه المذكورين بان شهادته المذكورة عن اقراره بد شرف المدعي عليه المذكور هذا بطوع واختياره بقتله للسعد في الخولي المذكور اعلام على الوجه الموضح اعلاه يطالع على صورة هذه المرافعة حضرة مولانا شيخ الجامع الازهر ومفتي افندي الديار المصرية ويفيد الحكم الشرعي فيما لا جبراء على موجب (اجاب) اذ ان كي الشاهدان المذكوران على هذا الوجه التزكية الشرعية يحكم بنسب الورثة المذكورين ثم بالقصاص بطالب المكبار منهم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من مجلس استفتاء فبحري في ٧ محرم سنة ٩٦ مضمونها طالب اعطاء الافادة عن الحكم الشرعي في كل من اعلا من محرمين من حضرة قاضي المنصورة محكوم فيهم ما على القاتل بالقصاص وحضرة مفتي المجلس استفتاه في صحة حكمهما ورتب لزوم عرضهما على هذا الطرف لاجراء العمل بما يفيد (ومضمون الاعلام الاول منهما) بمجلس المنصورة بحضرة حضرات اربابه وحضرة مفتي افندي المديرية حضر محمد الانفي بن علي اغا الانفي الكبير ابن عبد الله الانفي من اهالي ناحية سنواشرفية وادعي على المحاضرين معه بالجاسر وهم احمد عبد الله لموط بن عبد الله لموط و احمد مزروع بن سالم مزروع وعشماوي الغزي بن حسن الغزي ومصطفى الجندى بن محمد الجندى وعوض لموط بن جاد الله لموط من ناحية سنوا المذكورة كل منهم المحقق معرفتهم بتعريف كل من احمد بن احمد مزروع وحسين بن حسين الشناوي من اهالي الناحية المذكورة كلاهما ما بان عليا الانفي شقيق المدعي كان نائما في الجرن السكائن بالجانب الشرقي من الناحية المرقومة في ليلة الاربعاء سابع عشر شعبان سنة ١٢٩٤ لمراعاة الغلال المشتركة بينهم وبين اسقائه فتعدى هؤلاء المدعي عليه م على الانفي المذكور واما سكره احمد مزروع وعشماوي ومصطفى وعوض هؤلاء وهوناتهم وذبحهم احمد عبد الله هذا بسكين من حديد ذات حدة قطع عنقه بالسكين المذكور كورة عمدا ودانا فوات لوقته بسبب ذبح احمد عبد الله هذا بالسكين في عنقه عمدا ودانا وكان احمد مزروع وعشماوي ومصطفى وعوض هؤلاء معينين له

ومساعدين

ومساعدين له على الذبح المذكور باسماء وهم الذبح المذكور كورة ذبحه وان ميراث على الانفي الذبح المذكور انحصر في اسقائه الاربعة وهم المدعي واحمد وهانم وحفيظة البائعون الراشدون المرزوقون مع الذبح المذكور لا يقيم المرحوم على اغا الانفي ابن المرحوم عبد الله الانفي بن عبد الله الانفي من امهم المرحومة محبوبة المتوفاة قبله بنت المرحوم ابراهيم عبد المنعم بن عبد المنعم من اهالي هر بيط بمديرية الشرقية ولا وارث له سواهم وان احمد وهانم وحفيظة الاشقاء المذكورين وكلوا عنهم المدعي تو كيلا عاما مطاقي كافة امورهم وفي المرافعة والدعوى بقتل مورثهم شقيقهم على الانفي المذكور وبالمطالبة بموجبه اوصد هذا التوكيل منهم باختيارهم لذلك وهم في صحتهم المعتبرة شرعا وكان صدوره لدى الشيخ عبد الرحمن الدماصي قاضي مركز منية القمع بمديرية الشرقية واندرج في اعلام شرعي شامل لذلك ولتموت وفاة المرحوم على الانفي المذكور وانحصار ارثه في ورثته المذكورين مشمول بنظم القاضي المذكور مؤرخ ١٧ رمضان سنة ٩٤ سجل بنمرة ٣٣ حاضر في يد المدعي ولم يرجعوا عن توكيلهم له الا ان وقيل ذلك التوكيل المدعي منهم لنفسه ولم يرل هو باقيا على توكيله عنهم وان احمد عبد الله هذا الذابح لشقيق المدعي وموكليه ومورثهم المذكور اقر طائعا مختارا من غير اكرامه عليه ولا اجبار وهو في حال صحته وسلامته بانه ذبح عليا الانفي شقيق المدعي من عنقه بسكين من حديد ذات حدة عمدا ودانا وهو القاتل له وان احمد مزروع وعشماوي ومصطفى الجندى وعوض لموط هؤلاء اقروا باختيارهم من غير اكرام عليهم ولا اجبارهم في صحتهم وسلامتهم بانهم اعانوا احمد عبد الله هذا وما عدوه على قتله اهل الانفي شقيق المدعي باسماء وهم القاتل المذكور لهذا القاتل حالة ذبحه له بالسكين من عنقه عمدا ودانا وطالب المدعي المذكور احمد عبد الله هذا بما يترتب عليه شرعا في ذبحه اهل الانفي شقيق المدعي وموكليه ومورثهم وقتله اياه عمدا ودانا وطالب احمد مزروع وعشماوي ومصطفى وعوض هؤلاء بما يترتب عليه شرعا في اعانتهم ومساعدتهم لهذا القاتل في قتل وذبح القاتل المذكور باسماء وهم اياه له حالة الذبح والقتل وطالب سؤالهم عن ذلك فمثل منهم عن ذلك فاجاب كل واحد منهم على انفراد بانه يعلم ان عليا الانفي شقيق هذا المدعي مات وانسك كل منهم دعوى هذا المدعي المذكور كورة عمدا وجدها جديا كيا فسكاف المدعي هذا اثبات موت شقيقه على الوجه المشروح اعلام وانحصار ارثه في ورثته المذكورين والتوكيل المذكور شرعا فاحضر طنطاو يا خليلا التجار في السواقي ابن خليل التجار وخليلا ابراهيم التجار المزارع بن ابراهيم التجار من اهالي الناحية المذكورة اعلام واستشهد كل منهما منفردا فشهد في وجه هؤلاء المدعي عليهم بطلب هذا المدعي بقوله اشهد ان عليا الانفي ابن المرحوم على اغا الانفي الكبير ابن المرحوم عبد الله الانفي ابن المرحوم عبد الله



الانقي توفى وانحصر اربعة في اشفائه الاربعة وهم محمد الانقي هذا المدعى واحمد وهانم  
وحفيظة الباقون الراشدون المرزقون مع على المتوفى المذكور لو ادهم المرحوم على  
أخا الانقي الكبير المذكور أعلاه من أمهم بحجة وفاة قبله بذت المرحوم ابراهيم  
عبد المنعم بن عبد المنعم من أهالي ناحية هريط بمديرية الشرقية ولا وارث له غيرهم  
وان احمد وهانم وحفيظة المذكورين وكاوا شقيقهم هذا المدعى عنهم قولا عاما مطلقا  
في كافة أمورهم وفي الدعوى والمرافعة يقتل شقيقهم ومورثهم على الانقي المذكور  
والمطالبة بجبا وصدر هذا التوكيل منهم باختيارهم لذلك وهم في صحتهم المعتبرة  
شرعا وقبل منهم هذا المدعى التوكيل المذكور لنفسه وانهم ياقون للآن على توكيلهم  
له ولم يرجعوا عنه أعلم ذلك واشهده فلم يبدؤا المدعى عليهم طعنا في شهادتهم  
وز كيا وعدلا سرائم علنا بشهادة كل من محمد احمد وحسين حسين المذكورين أعلاه  
التركية والتعديل الشرعيين فعند ذلك حكمنا المذكى والمدعى واشقائه احمد وهانم  
وحفيظة المذكورين بقبول وفاته شقيقهم على الانقي المذكور أعلاه وانحصار اورثته  
في ورثته اشفائه المذكورين أعلاه وبقبول توكيل هذا المدعى عن اشفائه الثلاثة وهم  
احمد وهانم وحفيظة المذكورين على الوجه المعلن أعلاه حكما شرعيا في وجهه هؤلاء  
المدعى عليهم ثم ادعى هذا المدعى على هؤلاء المدعى عليهم بما ادعى به عليهم اولا وأعاد  
دعواه المسطرة أعلاه لفقائه واجهتهم وانه يطالب احمد عبد الله هذا عن نفسه وعن  
موكليه بما يترب عليه شرعا في قتله وذبحه الى الانقي شقيقهم ومورثهم المذكور عددا  
عدوانا يطالب احمد مزر وعاء وشماو يا ومصطفى وعوضا هؤلاء عن نفسه وعن  
موكليه المذكورين بما يترب عليه شرعا في اعاتهم ومساعدتهم لهذا القاتل  
بأمرهم شقيق المدعى ومورثه هو وموكليه اياه لهذا القاتل حالة القتل والذبح  
وطالب هؤلاء من ذلك فستل منهم من ذلك فاجاب احمد عبد الله هذا بالانكار لقتله  
عليه شقيق هذا المدعى وموكليه ومورثه وذبحه له بالانكار من عنقه وقراره بذلك  
وجحد ذلك كيا واجاب احمد مزر وعاء وشماو يا ومصطفى وهو من بالانكار لا عانتهم  
ومساعدتهم لاجد عبد الله هذا في القتل والذبح بما ساء لهم عليه شقيق هذا المدعى  
وموكليه ومورثهم حالة الذبح والقتل وقرارهم بذلك وجحدوا ذلك كيا فكلف  
هذا المدعى اثبات ما انكره هؤلاء المدعى عليهم شرعا فاحضر ابراهيم احمد المحرري  
التاجر المقيم بناحية الزقازيق ابن احمد المحرري المصري وامرته شهد بطلب هذا المدعى  
فشهد في وجه هؤلاء المدعى عليهم بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا حاضر بدويان  
مديرية الشرقية أمام حضرة وكيل المديرية ونائب محكمة الزقازيق واقربا ثلثا  
مختارا من غيرا كراه عليه ولا اجبارا انه ذبح عليا الانقي اخا محمد الانقي هذا المدعى ابن  
المرحوم على أخا الانقي الكبير بسكين ذات حدين عنقه عدوانا ومات بسبب ذبحه

له وان احمد مزر وعاء وشماو يا ومصطفى وعوضا هؤلاء الاربعة كانوا معه وأمسكوا له  
عليه المذكور حالة القتل وكان هذا المدعى حاضر او هؤلاء الاربعة المعينون حاضرين  
وقت الاقرار المذكور وصدقوه عليه باختيارهم من غيرا كراه أعلم ذلك واشهده  
واحضر احمد محمد العطار بنذر الزقازيق ابن شحاته احمد واستشهد بطلبه فشهد في وجه  
هؤلاء المدعى عليهم بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا أقر امام وكيل مديرية الشرقية  
ونائب محكمة الزقازيق بانه ذبح عليا الانقي اخا محمد الانقي هذا المدعى بسكين ومات  
بسبب ذبحه له وان هؤلاء الاربعة وهم احمد مزر وعاء ومصطفى وعوض وشماو يا  
أمسكوا له وقت الذبح وكانوا حاضرين وقت الاقرار وصدقوه عليه من غيرا كراه أعلم  
ذلك واشهده واحضر ابراهيم احمد التاجر في الاقشة الافرنكية بالزقازيق ابن احمد  
الذاني واستشهد بطلب المدعى عما يعلمه فشهد بمثل شهادة احمد محمد العطار حقا  
بحرف واحضر محمد اسعد ديا التاجر في الاقشة الافرنكية بالزقازيق ابن سعودى خضير  
وشهد بطلب المدعى في وجه هؤلاء المدعى عليهم بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا أقر  
ملائم مختارا وهو باكل الاوصاف بدويان مديرية الشرقية أمام وكيل المديرية  
المذكور ونائب محكمة الزقازيق بانه ذبح عليا الانقي اخا محمد الانقي هذا المدعى  
عدوانا بسكين ومات بسبب ذبحه له وان هؤلاء الاربعة الحاضرين معه الآن  
أمسكوا له وقت الذبح وكانوا حاضرين معه وقت الاقرار في الدويان المذكور وصدقوه  
عليه باختيارهم من غيرا كراه أعلم ذلك واشهده فلم يبدؤا المدعى عليهم طعنا  
ولا جرحا في شهادة احد منهم وحيث ان حضرة مفتي افندي المديرية حاضر بالمجلس  
السماع هذه المادة فن بعد اتمام في الدعوى والشهادة يفيد الحكم الشرعي هل  
يحكم على احمد عبد الله بالقصاص وعلى باقى المدعى عليهم بالتعزير بعد تزكية  
الشهود وتعديلهم أم لا فاجاب عليها بقوله مشمول لا يجتمع وخطة المحمدية تزكية  
ابراهيم احمد المحرري ومحمد سعودى وتعديلهم التزكية والتعديل الشرعيين سرا ثم  
علنا يحكم على احمد عبد الله بالقصاص وعلى باقى المدعى عليهم بالتعزير عملا باقرارهم  
حيث لم يبدؤوا فعلا الشهادة بعد ما يلزم مراعاته والله أعلم فعملنا بما افاده حضرة المفتي  
المشار اليه زكي كل من الشاهدين المذكورين أعلاه وعدل سرائم علنا بشهادة كل من  
المكرم ابراهيم حسين من كفر حسين ابراهيم القريب من بندر الزقازيق ابن المرحوم  
حسين ابراهيم والمكرم السيد احمد ابن المرحوم السيد احمد افندي صدق في المقيم بنذر  
الزقازيق العارف كل منهم المذكين الشاهدين وله معه اختلاط حسب تعريفة بذلك  
التركية والتعديل الشرعيين فعند ذلك حكمنا هذا المدعى وموكليه على احمد عبد الله  
هذا بالقصاص عملا باقراره بذبحه على الانقي مورث هذا المدعى وموكليه الشاهدين على  
الوجه المنصوص حكما شرعيا في وجهه المذكور عليه بطلب هذا المدعى بعد طلب



الغفوة منه وعدم رضاه به وحكمنا له ولموكله المذكورين على احمد مزروع وعشماوى  
ومصطفى وعوض هؤلاء بالتعزير الشرعى بحسب ما يراه الامام اوناثيه بمعاملة لهم  
باقرارهم الثابت على الوجه المشروح حكما شرعيا في وجههم بطلب هذا المدعى لذلك  
صار ذلك بحضور من ذكر وكتب عليه مفتى مديرية الدقهلية مانصه الحمد لله هذا الاعلام  
موافق والله تعالى اعلم ثم باحاطته على مجلس استئناف بحرى كتب عليه حضرة مفتيه  
مانصه الحمد لله وحده بالاعلام على هذا الاعلام حصل على اشتباه في صحة الحكم المرقوم  
به من حيث عدم نص صريح المقر في اقراره المشهود به بنسبة على الالفى المقر بقتله الى  
ابيه وجده او بانه هو المدعى بشانه او بانه مورث محمد الالفى المدعى وموكله او نحو ذلك  
مما يوجب تعيين المقر بقتله نصا ولم يظهر الى الاكتفاء بمجرد الاقرار بكون المذبوح اخا  
المدعى لاحتمال انه مقر بقتل اخيه من الرضاع او اخيه لايه المذكور وله وارث آخر  
غير المدعى سيما وان القصاص مما يذر بالشبهات ومن حيث عدم بيان التعزير المحكوم  
به على المعينين المذكورين فيقتضى عرضه على حضرة مولانا الاستاذ الاعظم شيخ  
الاسلام ومفتى الديار المصرية ليجرى العمل بما يقاد من حضرته من الاكتفاء بالحكم  
المذكور او عدمه والله الموفق (اجاب) قد اطلعت على هذا الاعلام المصدق عليه من  
حضرة مفتى مديرية الدقهلية والمشروح عليه من حضرة مفتى مجلس استئناف بحرى  
بانه اشتبه في صحته لما أبداه في جوابه المسطر عليه وذكر لزوم عرضه على هذا الطرف واقادة  
ما يرى في ذلك ليجرى العمل بمقتضاه وحيث ان ما تراهى لحضرته من عدم صحته لعدم  
النص صريح كتابه ضمن شهادة شاهدة على اقراره بالقتل بتعريف على الالفى المقر بقتله  
بنسبة الى ابيه وجده او بانه هو المدعى بشانه او بانه مورث محمد الالفى المدعى وموكله  
او نحو ذلك مما يوجب تعيين المقر بقتله نصا ولم يظهر لحضرته الاكتفاء بمجرد الاقرار  
بكون المذبوح اخا المدعى لاحتمال انه مقر بقتل اخيه من الرضاع او اخيه لايه  
المذكور وله وارث آخر غير المدعى فهو في محله ومنشؤه غالبا حصول تقصير في كتابة  
المكاتيب حال التوثيق فالتراهى لهذا الطرف ارجاع هذا الاعلام لحضرة قاضيه فان  
كان وقع لديه من شأدهى الاقرار حالة شهادتهم بحضور الخصمين ما يقتضى تعيين المقر  
بقتله يوضحه في الاعلام كتابه بما يزيل الاشتباه المذكور ثم يجرى مقتضى الاصول  
في ذلك وان لم يكن وقع من الشاهدين المذكورين ما ذكر بطلب من المدعى احضار  
شهود يشهدون في وجه الختم شهادة متوفاهو يعاد الحكم الشرعى بعد استيفاء  
ما يلزم اعمته واما ما ذكره حضرة مفتى الاستئناف المواليه من اشتباهه في صحة  
هذا الاعلام من حيث عدم بيان التعزير المحكوم به على المعينين المذكورين فلم اراهجة  
الحكم به ما يغيد لزوم بيان التعزير بزيادة على ما ذكر في هذا الاعلام من انه حكم عليهم  
بالتعزير الشرعى بحسب ما يراه الامام اوناثيه والله تعالى اعلم

(ومضمون)

(ومضمون الاعلام الثاني الوارد مع الافادة السابقة المسئول عن حكمه ايضا) بمجلس  
المنصورة بحضرة حضرات اربابه وحضرة مفتى أفندي المديرية حضر ططاوى خليل  
التجارى السواقى ابن خليل التجارى بن خليل ابراهيم التجارى والدته رباب بنت ابراهيم  
جود بن جود وفاطمة بنت سليمان بن داود التجارى من اهالى ناحية سنوا شرقية زوجة  
خليل التجارى المتوفى الا فى ذكره وحضرة حضرهم احمد عبد الله لموط بن عبد الله لموط  
واحمد مزروع بن سليمان مزروع وعشماوى الغزوى بن حسن الغزوى ومصطفى  
الجنيدى بن محمد الجنيدى وعوض لموط بن جاد الله لموط من اهالى ناحية سنوا  
المرقومة المعروفين بتعريف كل من على الوارد المزروع من الناحية المذكورة ابن بكر  
الوارد وجاد المولى جازى التاجى المواتى من اهالى منشاة سنوا المرقومة من ناحية  
سنوا المرقومة ابن جازى جاد الله ووكت رباب وفاطمة المذكوران ططاوى خليل  
المذكور فى الخصومة والدعوى على احمد عبد الله هذابته خليل خليل لا خليل لا مورثهما  
شقيق ططاوى المذكور وابن رباب المذكور زوجة فاطمة المذكورة واقرار احمد  
عبد الله المذكور بذلك وعلى احمد مزروع وعشماوى ومصطفى وعوض هؤلاء باطاعتهم  
له على القتل و باقرارهم بذلك وفى مطالبته كل منهم بما يترب عليه شرعا توكلنا  
مفوضا عما نقوله ورأيه ونفع له وقيله من حال نفسه بالمجلس بحضور المذكورين جميعا  
والغناططا ويا هذا قيسا شرعيا من قبلنا على المجلس الظاهر فاطمة هذابته المرقومة  
من زوجها خليل خليل المذكور حسب تعريفها للدعوى بما ذكر على هؤلاء  
المذكورين اعلاله والمطالبة بما جبر او قبل ذلك من نفسه وذلك بعد تحقق خلوا المجلس  
المذكورين من قديم شرعى بتعريف على الدوار وجاد المولى جازى المحاضر بن بالمجلس  
المذكورين وبعد حصول ما ذكر ادعى ططاوى هذا القيم الوكيل المذكور بحضور  
ه وكتابه اتين على احمد عبد الله واحمد مزروع وعشماوى ومصطفى وعوض هؤلاء  
الحاضر بن بالمجلس بان خليل خليل المذكور ادعى المذكور ابن المرحوم خليل التجارى  
ابن خليل ابراهيم التجارى من اهالى ناحية سنوا شرقية كان طوا فابا الناحية المرقومة وفى  
ليلة السابع والعشرين من شعبان سنة اربع وتسعين كانت عليه النوبة فى خفر دوار  
شيخ الناحية المرقومة لحفظ المسجونين فيه الكائن ذلك الدوار بناحية سنوا  
المذكور بأكارة الشهير بنحارة الاشراف فتعدى هؤلاء المدعى عليهم على خليل خليل  
شقيق المدعى المذكور وهو فى الحارة المذكورة فى ثلاث الليلة وقتله احدىهم احمد عبد الله  
لموط هذا بذبحه اياه بسكين ذات حديد قطع بها عنقه هذابته وانا ومات بوقتته بسبب  
ذبحه له والذى امره له حالة الذبح احمد مزروع وعشماوى ومصطفى وعوض هؤلاء  
هذابته وانا اعانة لهذا الذبح حتى تمكن من ذبح خليل خليل بالسكين التى هى ذات  
حد واقرار احمد عبد الله هذا باختباره وهو فى صحته من غير كراه ولا اجبار عليه فى ذلك



بأنه ذبح خايلا خليلا شقيق المدعي يسكن ذات جدهم ادعوا واما مات بسبب ذلك وأقر  
أيضا أحمد زروع وعشماوى ومصطفى وعوض هؤلاء باختيارهم وصحتهم من غير  
أكره عليهم في ذلك بأنهم أمسكوا خليلا خليلا شقيق المدعي حال ذبحه إياه حتى تمكن  
من ذبحه هم ادعوا وانا وان ميرات خليل خليل القليل المدعي كور انحصروا والدته ربا  
هذه بحق السدس فرضا وفي زوجته فاطمة هذه بحق الثمن وفي هذا الحمل الظاهر بها  
بحق الباقي على تقديره ذكر اوليس لاقتيل المدعي كور عاصب يجوز باقي تركته اذا انفصل  
هذا الحمل انتهى سوى شقيقه المدعي المرزوق معه لو الدهم مرحوم خليل النجار بن خليل  
ابراهيم من والدته مار يادذه وان والدته القليل المدعي كور وزوجته هاتين وكلتا المدعي في  
الدعوى والخصومة والمطالبة على هؤلاء المدعي عليهم جميع ما ذكر والمطالبة بموجبها  
الوكالة العامة وقبل ذلك منها لنفسه ويطلب المدعي المذ كور احمد عبد الله هذا  
بما يترتب عليه شرعا قتله خليلا خليلا شقيق المدعي ومورث موكتيه هاتين بذبحه له  
باسكنين في عنقه هم ادعوا وانا وموته بسبب ذلك وبأقراره بذبحه له هم ادعوا وانا ويطلب  
احمد زروع وعشماوى ومصطفى وعوضا بما يترتب عليهم شرعا إياهم كما هم شقيقه خليلا  
خايلا هم ادعوا وانا هذا القاتل حالة القتل اعانة له على قتله حتى تمكن من ذبحه ويطلب  
مؤالهم عن ذلك فستل منهم عن ذلك فاجابوا جميعا بأنهم يعلمون ان خليلا شقيق هذا  
المدعي مات وبموكتيه عن والدته خليل المرأة يا وزوجته فاطمة بما ذكره هذا  
المدعي في دعواه ونصبه قيما شرعا على الحمل الظاهر فاطمة هذه زوجة خليل المرحوم  
وانسكروا ما عد ذلك فمكفنا هذا المدعي اثبات ما أنسكه هؤلاء المدعي عليهم شرعا  
فاحضر محمد احمد زروع بن احمد زروع وحسين بن حسين الشناوى من أهالى  
ناحية سنو والمرقومة كلاهما واستشهد كل منهما على انفراد بطلب هذا المدعي فشهد  
في وجه هؤلاء المدعي عليهم بقوله اشهد ان خليلا خليلا الخفير الطواف من أهالى  
ناحية سنو ابن المرحوم خليل النجار بن المرحوم خليل ابراهيم النجار توفي وانحصر  
ارثه في والدته ربا الرشيدة هذه بنت ابراهيم جود بحق السدس فرضا وفي زوجته فاطمة  
هذه المرأة الرشيدة بنت سليمان داود النجار بحق الثمن فرضا وفي هذا الحمل الظاهر  
بزوجته فاطمة هذه الذى جلت به قبل الآن بسبعة أشهر من زوجها خليل خليل  
المذ كور قبل موته بحق الباقي على تقديره ذكر اوليس لاقتيل خليل خليل المتوفى المذ كور  
عاصب يجوز باقي تركته اذا انفصل هذا الحمل انتهى سوى شقيقه طنطاوى هذا  
المرزوق معه لو الدهم المرحوم خليل النجار بن المرحوم خليل ابراهيم النجار المذ كور ابن  
المرحوم ابراهيم النجار من والدته مار يادذه أعلم ذلك واشهده فلم يده هؤلاء المدعي  
عليهم طعنات في شهادتهم ماوز كيا وعدلا سراما تم عاننا بشهادة كل من على الورداد جاد  
المولى جازى المذ كورين أهلاء التزكية والتعديل المعتبرين شرعا فعند ذلك حكمتنا لهذا

المدعي وموكتيه هاتين بشيوت وفاة خليل المذ كور وانحصر ارثه في زوجته والدته  
هاتين وفي هذا الحمل على تقديره ذكر او بنسب هذا المدعي خليل خليل المذبح  
المذ كور وبكونه شقيقا له وبشيت وكيل هاتين المؤكتين لهذا المدعي على الوجه  
المشروح أعلاه حكما شرعيا وفي وجه هؤلاء المدعي عليهم ثم ادعى هذا المدعي على هؤلاء  
المدعي عليهم بما ادعى به عليهم أولا واما دعواه المسطورة أعلاه فطاعوا وجهتهم وانه  
بما له من التوكيل عن موكتيه هاتين والقيام على هذا الحمل يطلب احمد عبد الله هذا  
بما يترتب عليه شرعا على قتله خليلا خليلا شقيق المدعي ومورث موكتيه هاتين هم ادعوا  
هم ادعوا وانا ويطلب احمد زروع وعشماوى ومصطفى وعوضا هؤلاء بما يترتب عليهم  
شرعا إياهم كما هم خايلا خليلا شقيق المدعي ومورث موكتيه هاتين لهذا القاتل اعانة له  
حالة القتل حتى تمكن من ذبحه ويطلب مؤالهم عن ذلك فستل منهم عن ذلك فاجاب  
احمد عبد الله هذا بالانكار لا سيما كما لا سيما كما خيلا خليلا شقيق هذا المدعي ومورث  
وذبحه إياه هم ادعوا وانا واقراره بذلك ويجد ذلك كذا واوجب احمد زروع وعشماوى  
ومصطفى وعوض هؤلاء بالانكار لا سيما كما لا سيما كما خيلا خليلا شقيق هذا المدعي ومورث  
موكتيه هم ادعوا وانا حالة قتله وذبحه واقراره بذلك ويجد ذلك كذا كذا فكلف هذا  
المدعي اثبات ما أنسكه شرعا فاحضر خيلا النجار بن ابراهيم مصطفى النجار من ناحية  
سنو والمرقومة واستشهد بطلب هذا المدعي عما يعمه في ذلك فشهد في وجه هؤلاء  
المدعي عليهم بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا اقربا اختياره من غيرا كراه وهو في صحته  
انه ذبح خليلا خليلا شقيق هذا المدعي ابن خليل النجار بن خليل ابراهيم النجار يسكن  
ذات جدهم ادعوا وانا ومات بسبب ذبحه له وان احمد زروع وعشماوى ومصطفى  
وهو ضاه هؤلاء أمسكوا القليل المتقدم ذكره وقت الذبح حتى تمكن من ذبحه وان  
هؤلاء الاربعة كانوا معه وقت الاقرار وصدقوه عليه باختيارهم من غيرا كراه لهم وهم  
في صحته وكان صدور هذا الاقرار منهم بديوان مديرية الشرقية امام وكيل المديرية  
المذ كورة ونائب محكمة الزقازيق أعلم ذلك واشهده وأحضر جاد المولى جازى  
المتقدم ذكره أولا واستشهد بطلب هذا المدعي فشهد في وجه هؤلاء المدعي عليهم  
بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا اقربا اختياره بغيرا كراه وهو في صحته انه ذبح خليلا  
خايلا شقيق هذا المدعي ابن خليل النجار بن خليل ابراهيم النجار من ناحية  
سنو ويسكن ذات جدهم ادعوا وانا ومات بسبب ذبحه له وان احمد زروع وعشماوى  
ومصطفى وهو ضاه هؤلاء أمسكوا له حتى ذبحه وكانوا معه وقت هذا الاقرار وصدقوه  
عليه باختيارهم من غيرا كراه لهم وصدور ذلك منهم بديوان مديرية الشرقية امام  
وكيل المديرية المذ كورة ونائب محكمة الزقازيق أعلم ذلك واشهده فطعن هؤلاء  
المدعي عليهم في الشاهد الاول بان شهادته ليست مقبولة لانه موظف بناحية سنو



المرفوعة وكيل شيخ الخفراء الطوافة ومسؤل عن كل ما يحدث فيها ومسؤل في هذه  
القضية سياسة وشهادة هذه الشهادة ليدفع عن نفسه وان الشاهد الثاني له سابق  
لا يعرفون ما قد قدم الشاهد الاول على انه وكيل موظف بالناحية عن شيخ الخفراء  
الطوافة ومسؤل سياسة في هذه القضية واحضر عفيفي بحري يامن كفر سعد بحري  
ابن المكرم سعد بحري بن بحري واشتهد على علمه في ذلك بطلب هذا المدعى فتشهد  
في وجه هؤلاء المدعى عليهم بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا اقرطاعة مختار او هو  
بحالة صحته وسلامته بانه ذبح خلية لا التجار بن خليل التجار اخا المدعى هذا احدا عدوانا  
يسكن ذات حدود مات بسبب ذبحه له وان احمد فرزو عاوشما وباه مصطفي وعوضا  
هؤلاء امسكوه له وقت الذبح وان هؤلاء الاربعه امسكوه له اقرطابا مساكهم له وقت  
ذبحه له طائعين مختارين وان اقرارهم هذا صدمهم بديرية الشريعة امام وكيل  
الديرية المذكور ونائب محكمة الزقازيق اعلم ذلك واشهده فعند ذلك طعن هؤلاء  
المدعى عليهم في الشاهد المذكور بانه ذبح على الالفى ومحمد الالفى وتزوج باخت  
على الالفى ومحمد الالفى وان الذى احضره له شهادة محمد الالفى المدعى الاول  
حضره مفتى الدقهلية حيث انكم حاضرون سمعوا وتحقيق هذه القضية فافيدوا المحكم  
الشرعى عنها فاذا علموا بقوله الحمد لله وحده الافادة عن ذلك انه بعد تزكية هذه البيعة  
التزكية الشرعية يحكم على احمد عبد الله ملووط المذكور بالقصاص الشرعى وعلى احمد  
فرزو وعوشماوى ومصطفي وعوض المذكورين بالتعزير الشرعى لكن من حيث ان  
احمد عبد الله المذكور قد سبق المحكم عليه بالقصاص في دعوى محمد الالفى فعند تنفيذ  
اذا حضر اولياء كل من الدمين او اولياء احدهما واقتص منه حسب الاصول كفى ذلك  
والله تعالى اعلم فعلا بما افاده حاضرة المفتى المشار اليه بطلب من المدعى المذكور  
تزكية الشهود فاحضر حسين احبنا السنواوى المذكور من شروا ومحمد الشافعى ابن  
المكرم الشافعى ابراهيم من منة فقهى شريعة واستشهد كل منهما بما يعلمه من حال  
الشاهدين وهما جاد المولى جبارى وعفيفي بحري فتشهد كل منهما منفردا بطلب  
المدعى سرائم علنا بان كلام هذين الشاهدين عدل مقبول الشهادة فعند ذلك عرفنا  
المدعى انه ثبت على احمد عبد الله ملووط قتله خلية لا خلية بالاكين عمدا وانا وعلى كل  
من احمد فرزو وعوشماوى ومصطفي وعوض اعانتهم له وقت ذبحه له بالسكين  
بامسكهم له فله القصاص من احمد عبد الله والتعزير على الاربعه الاشخاص المعينين  
له بحسب ما يراه الامام اونا بموله ان يعفو فلم يرض بالعفو لا بما ناولا على الذى يقول يرض  
بالعفو عن المعينين وطلب المحكم عليهم بحسب ما يستحقونه شرعا فامرنا عليه بطلب  
العفو فلم يرض به وطلب المحكم على احمد عبد الله بالقصاص وعلى المعينين بالتعزير  
فحكمنا على احمد عبد الله بالقصاص بحسب ما هو مذكور بافاده المفتى وعلى المعينين

بالتعزير

محرم

سنة

بالتعزير بحسب ما يراه الامام اونا بنائه بمواجهتهم جميعا بالجلس بحضور من ذكر وكتب  
عليه مفتى الديرية بقوله هذا الاعلام موافق والله تعالى اعلم في ١٩ ص سنة ٩٥  
وباحالته على حاضرة مفتى بحار استئناف بحري كتب عليه ما نصه الحمد لله وحده  
بالاطلاع على هذا الاعلام حصل لى اشتباه في صحته من حيث عدم تزكية الشاهد  
الاول وعدم تصريح الشاهد الثالث بذكر المقر المشهود عليه في اقراره ما يدل على تعيين  
المقر بقتله من نسبته الى جده او ما أشبه ذلك وعدم الاشارة من حاضرة القاضي في الحكم  
المذكور الى احمد عبد الله والمعينين له المحكوم عليهم او ما يقوم مقامهم من قوله المدعى  
عليهم المذكورين او نحو ذلك وعدم ذكر المحكوم له وان دات القرينة عليه لاحتمال  
ان المحكوم له هو ولي الجناية الاخرى وعدم بيان التعزير بالمحكوم به فضلا عما اشتمل  
عليه من نصب القيم على الحمل والحكم بحصر الورثة فبين ذلك مع احتمال ان الحمل  
المحكوم بوراثة انتفاخ او انثى والحكم بنسب الاخ وكونه شقيقا قبل ظهور وراثته  
ودعواه حقا لنفسه فيقتضى عرضه على حاضرة الاستاذ الاعظم شيخ الاسلام ومفتى  
الديار المصرية ليجرى العمل بما يفاده عليه من حضرته من الاكتفاء به او عدمه والله  
تعالى الموفق (اجاب) قد اطالمت على هذا الاعلام المؤرخ ٥ صفر سنة ٩٥ المصدق  
عليه من حاضرة مفتى مديريته الدقهلية والشروح عليه من حاضرة مفتى مجلس  
استئناف بحري بانه اشتبه في صحته من حيث عدم تزكية الشاهد الاول مع عدم  
تصريح الشاهد الثالث بذكر المقر المشهود عليه في اقراره ما يدل على تعيين المقر بقتله  
من نسبته الى جده او ما أشبه ذلك وعدم الاشارة من حاضرة القاضي في الحكم المذكور  
الى احمد عبد الله والمعينين له المحكوم عليهم او ما يقوم مقامهم من قوله المدعى عليهم  
المذكورين او نحو ذلك وعدم ذكر المحكوم له وان دات القرينة عليه لاحتمال ان  
المحكوم له هو ولي الجناية الاخرى وعدم بيان التعزير بالمحكوم به فضلا عما اشتمل  
عليه من نصب القيم على الحمل والحكم بحصر الورثة فبين ذلك مع احتمال ان الحمل  
المحكوم بوراثة انتفاخ او انثى والحكم بنسب الاخ وكونه شقيقا قبل ظهور وراثته  
ودعواه حقا لنفسه الى آخر ما ذكره والجواب عن ذلك ان الحكم على الوجه المسطر  
بهذا الاعلام غير مستوف شرعا والغالب ان منشاء عدم التصريح بكتابة في شهادة  
الشاهد الثالث بما يدل على تعيين المقر بقتله حصول تقصير في كتابة الكاتب حال  
التوثيق فالمرامى لهذا اطراف ارجاع هذا الاعلام لحاضرة قاضيه فان كان وقع لديه من  
الشاهد الثالث ما يقتضى تعيين المقر بقتله بوضعه في الاعلام كتابة بما يزيل الاشتباه  
المذكور وان لم يكن حصل من الشاهد المذكور ما ذكره بطلب تكميم نصاب الشهادة  
بحضور الخصمين من القرية بين وبعادا لحكم الشرعى بعد استيفاء ما يلزم ابعثته واما  
القول في الشاهد الاول فانه ينظر في حاله فان كان من الخفراء المتعلقين بالدرك



الذين لا تعلق لهم بأمانة مشايخ القرى على الظلم و جلب الاشخاص اليهم فلا يقدر مجرد ذلك في شهادته فاذا لم يكن به مانع آخر ككونه من أهل الخلة التي وجد فيها القليل وزكي سرانتم علما بتقبل شهادته ولا يقدر فيها مجرد كونه مسؤولا سياسة لكونه مأورا بالحفظ اما اذا كان من الاعوان على الظلم او متمما في هذه القضية او جارا بشهادته فيها لنفسه نفعا او دافعا لها عن نفسه مغرما فلا تقبل و باعادة هذا الاعلام بحري التصريح من حضرة القاضي كتابة بما يقتضي ازالة ما اشتبه فيه حضرة مفتي المجلس الموما اليه من الاشارة للمحكوم عليه وذكر المحكوم لهم صراحة ثم حيث انه بتأريخ هذه المرافعة والمحكم المقيدا بالاضبطه الذي هو ٢٩ محرم سنة ٩٠ مقال ان المحل المذكور المستكن برحم فاطمة زوجة المقتول المذكور احدى موكلاتي المدعي له سبعة اشهر و قد مضى بعد ذلك ما يقرب من سنة فالتعاليب انه حصل انفصال للعمل المذكور وبه يظهر الحال من كونه انه حصل انثى حيا فيكون الاخ المدعي بالوكالة الآن وارثا فله طلب القصاص اصاله من نفسه وان انفصل ذكر احيا يجب الاخ المذكور فلا حقه في القصاص لعدم الميراث بحجة بالابن ويكون الحق فيه للام والزوجة والابن القاصر خاصة وللكبيرة من الورثة وهما الام والزوجة خاصة دون الاخ المذكور القود قبل كبر الصغير المذكور فله ما طلب القصاص واستيفاء ولهما العفو وان كان لا يسقط حق القاصر من الدية بالعفو وبان انفصال المحل يظهر من انحصار فيه ارث المقتول المذكور ويكون حصر الارث فيمن تحققت وراثته قطعي يحكم به ولا دخل لهمة نصب القيم على المحل وعدمها في صحة الحكم المذكور وعدمها والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من مديرية سيوط مؤرخة ٢١ محرم سنة ٩٦ ومعه احدى عشرة ورقة وادلام من قاضي صنبو في شأن مادة في عقار بين قنديل عبد الله وسليمان غزالي من التماس حية وناقش حضرة مفتي مديرية سيوط في الاعلام واجاب عنها حضرة قاضي صنبو ووافقه حضرة قاضي سيوط وصمم حضرة المفتي على عدم الموافقة وحضرة مفتي استئناف قبل امتنع من اعطاء قوله فيها ورغب احالته اورغبت المديرية اعطاء افادة بما يتراءى لهذا الطرف شرعا وحاصل الاعلام المذكور المؤرخ ٢١ شمس سنة ٩٤ ان سليمان المذكور ادعى على غريمه قنديل المزبور بانه آل للمدعي عليه أربعة عشر قيراطا ارثا من ابيه وأخته المتوفاة بعد ابيه في جميع المنزل الكائن في الناحية المذكورة وبين حاربه وحده ودوره والورثة وحصر ارثه فيمن ساهم وشرة قراريط باقية لأخته نسبا و بنت أخته الأخرى المتوفاة بعد ابيه من بنته المذكورة المدعوة مبروكة وان الجميع باهو له يبيع بمقايضة من مدة سنتين وعوضهم عن ذلك عقارا معلو كاله حين ذلك بينه وحدده ووضح ما يباعه كل وذكر التقابض في البسدين وحصول التصرف من كل فيما ملكه وانه واضع يده على ما اشتراه على هذا الوجه الى الآن وان المدعي عليه

يعارضة

يعارضة فيما يباعه له يباعا صحيحا بان يدون وجهه شرعي ويطلب منه عدم المعارضة وسؤاله عن ذلك وسؤاله عنه أقر المدعي عليه بجميع ما ادعى به خصمه على الوجه الذي ادعاه وطلب المدعي عليه رد المبيعة وأخذ حصته في المنزل المذكور ودوا ولا وهي اربعة عشر قيراطا واعطاء المدعي املا كاله مدودة فلما سمع كلامه المدعي لم يجبه لذلك فذكر القاضي في الاعلام انه بموجب ذلك وما شرح اعلاه ثبت بيع المنزل المذكور لاولا سليمان المدعي يبيع بمقايضة باقرار قنديل المدعي عليه وصار لا قيام ولا معارضة له مع سليمان المدعي المذكور و امر بالسكف عنه هذا حاصل الاعلام ولما تنازع المدعي عليه الآن وجد الاعلام والمقايضة عرض الاعلام على حضرة مفتي مديرية سيوط فاجاب بما حاصله ان الاعلام المذكور غير مستوف لوجوه منها قوله ويطلب المدعي عليه رد المبيعة واخذ حصته في المنزل المذكور ولا واعطاء المدعي املا كاله ولم يعلم منه ان المدعي عليه يريد رد المبيعة بطريق شرعي او بغية بطريق شرعي لما هو مخرج به في معتبرات المذهب في تعريف الحضر بانه ما جرى بين الخصمين من اقرار او انكار والحكم بينة او نكول على وجه يرفع الاشتباه وبان الاصل في المأخوذ والسجلات ان يبالغ في الذكرو البيان بالتصريح ولا يكتفى بالاجال ومنها قوله فهو وجب ذلك وما شرح اعلاه ثبت بيع المنزل المذكور لاولا سليمان المدعي يبيع بمقايضة باقرار قنديل المدعي عليه ومفاد ذلك ثبوت بيع المنزل المذكور لاولا سليمان المدعي بمجرد اعتراف المدعي عليه بالحصة المذكورة على الوجه المستطور ومع طلبه رد المبيعة واخذ الحصة المذكورة وعدم حضور كل من المراتين المذكورتين ففي الاشياء والنقائز من كتاب القضاء والشهادات لا ينتصب احد خصما عن احد بغير وكالة وفي اية ولاية الا في مسألتين الاولى احد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين الثانية احد الموقوف عليهم ينتصب خصما عن الباقي وفي حاشيتهم للعلامة ابني السعد معز بالبيري مانعه المراد من قول المصنف احد الورثة ينتصب خصما عن الباقي اي يقوم مقام الكل فيما يستحق لليت وعليه باعقبار الخلافة ولا يقوم به منهم مقام البعض فيما يستحق لهم وعليهم انتهى حسبما هو مقرر في معتبرات المذهب والمصرح به في معتدات المذهب ان الاقرار بحصة قاهرة على المترو ولا يتعدى الى غيره لان كونه حصة مبنية على زعمه وزعمه ايمر حجة على غيره ومنها ان ما ذكر من قوله ثبت بيع المنزل المذكور و امر بالسكف عنه على فرض وتقدير التصريح بالحصة فهذا على الوجه المذكور غير كاف في الحكم ولا بد ان يقال وحكمنا فلان هذا المدعي على فلان هذا المدعي عليه بكذا كما هو معلوم من كتب المذهب وحيث ان هذا الاعلام غير مستوف والمدعي عليه باحد لما نسب له بالاعلام كانه لم من هذه المذكرة فينبغي احالة هذه القضية على محكمة معتمدة لتصدر رافعة شرعية فيما هو مستطور بالاعلام وما يتم عليه الحال في ذلك شرعا



يعمل به. ولما سئل حضرة قاضي صنبو عن ذلك اجاب بما حاصله فقد ذكر حضرة  
المفتي اوجها ثلاثة يبين بها خلل الاعلام وابطاله وان الدعوى تستأنف مرة ثانية  
الاول منها اجمال المدعى عليه دعواه حيث طلب رد الملبسة و اخذ حصة في المنزل  
الذي بادل بها في الهدود الاول ووضح ان ذلك لا يوجب خللا في الاعلام الا اذا اجبت  
الى الرد الذي طلبه وحكمنا به واما مجرد ذكر المدعى عليه مع عدم قبوله وبناء حكم  
عليه فلا يقدح في الاعلام ولا يخل بالحكم كما هو واضح لا يخفى على ذي فهم لان القاضي  
لا يمنع المدعى فيما يقوله و يطلبه بل يذكر كلامه وان كان لا يقبل شرعاً كافي الحادثة  
وان قبل وثبت بنى عليه حكمه ومن ان مارس في الاعلام من انه يوجب ذلك ثبت  
بيع المنزل الى آخره ليس حكماً ثابتاً ببيع المنزل كله بل هو من كلام الموثق على  
جرى عادة الموثقين بناء على ما ذكر في الدعوى من التخاصين انه حصلت المبادلة به كله  
ولذا لم يحكم على اخذ قنديل و بنت اخيه بالمنع لعدم حضورهما وتادعياهما وانما حكمنا  
عليه وحده بعدم المعارضة وبانه لا قيام له ولا معارضة مع سليمان المذكور و امر بالكف  
عنه ومن ان ما ذكر في الاعلام من قولنا و امر قنديل بالكف من المعارضة لسليمان  
الى آخره ليس كافياً في الحكم ولا يدان يقول وحكمنا فلان هذا على فلان هذا المدعى  
عليه بهذا كما هو معلوم في كتب المذهب مع ان المعلوم من كتب المذهب ان امر القاضي  
حكم كافي الدرا و اخر فصل الجديس ونه امر القاضي حكم الا في مسألة تتعلق بالوقف  
وقدم نحوه محشية اوائل القضاء ونه الحكم قوياً ودفعي خالقة ولي مثل الزمت وقضيت  
وكذا قوله بعد اقامة البيئة المعتمدة امة واطلب المذهب منه انتهى وحكي في عمدة  
الناظر خلافا في ذلك عند قول الاشياء امر القاضي حكم كقوله سلم الهدود الى المدعى والامر  
بدفع الدين ثم نقل من الناطقي تصحيح ان حكمت ليس بشرط انتهى فاعلم بهذا ان  
ما تضمنه الاعلام صحيح ولا يجوز استئناف الدعوى مع ورود الامر بانه متى سطر الاعلام  
به جعل الحكم وكان صحيحاً لا سيما فيل الى نفسه سيما وهو موافق لما صرح حوايه من ان  
الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد مرة اخرى حيث لا فائدة في  
عادتها فلو كان فيما فائدة كمال وجه المدعى بدفع صحيح فانها تعاد وفي الحادثة لم يوثق  
بدفع ولا شيء يوجب شاعها مرة اخرى هذا ما لزم وبعرض ذلك على حضرة قاضي مديرية  
سيوط اجاب هو وحضرة نائب محكمتها بجواب يعلم مضمونه من جواب هذه الحادثة  
الاتي ولما عرض ذلك على حضرة مفتي المديرية ناقش فيه مناقشة يطول ذكرها  
تايبدا المناقشة الاولى وتعرض فيها المناقشة جواب قاضي ونائب سيوط بما يتضمن  
الايوم ما في قوله ما في الجواب ان الحكم لسليمان على قنديل بجهة مبادلة له  
بخصته في الهدود الاول الى آخره زيادة من حضرته لم يصرح بل قلها بالاعلام زادها  
ليرتبها على قوله ما ويكون الاعلام حجة شرعية في حقه الى آخره مع ان المعلوم من

كتب

كتب المذهب انه لا يحكم بجهة البيع الا بعد ثبوت ملك البائع وان لم يثبت لا يحكم  
بالجهة بل بنقص البيع وغيره معلوم من الاعلام ثبوت ملكية ما ذكر واستدل لذلك  
بنقول نقلها وهذه المناقشة بالنسبة للاعلام لم تخرج عن صفون الاولى الى آخر ما ذكره  
من عرض هذه القضية على هذا الطرف او علماء المحاسن بمحكمة مصر وما يغاديه يصير  
اتباعه و بعرض ذلك على حضرة مفتي استئناف قبلي كتب ما يتضمن عدم اعطاء  
الجواب منه والاحالة حسب التماس حضرة مفتي المديرية بحسم المادة وزوال  
الاشكال ورفع القيل والقال (اجاب) وردت افادة المديرية ومعه أوراق قضية  
المنازعة المحالة بين قنديل عبد الله وسليمان غزالي من التماس حجة في شأن بيع  
المعارف المحكي عنه فيها ومن ضمنها الاعلام المسطر من حضرة قاضي صنبو المتضمن  
الحكم على قنديل عبد الله المذكور بمنعه من معارضة خصمه سليمان غزالي الى المذكور  
في المنزل الذي كان يستحق فيه قنديل المذكور اربعة عشر قيراطاً ثمان مودنيه  
المذكورين فيه وسبقت منه م باقى ثمر كانه فيه المقايضة بمعارف علوك لسليمان المذكور  
على الوجه المعين في الاعلام لا قرار قنديل وتصديقه على دعوى خصمه صدرت ثلاث  
المقايضة صححة من مدة سنين وتصرف كل فريق فيما اشتراه على الوجه الذي ادعاه  
خصمه المذكور فرتب على ذلك في الاعلام ثبوت بيع المنزل المتنازع فيه باقرار قنديل  
المدعى عليه وانه لا قيام ولا معارضة له مع سليمان المذكور و امر بالكف عنه بعد  
ان طالب المدعى عليه من المدعى رد البيع ولم يبين وجهه فلم يجبه خصمه اطلبه ولم  
يأت القاضي له هذا حاصل الاعلام ثم حصلت المناقشة فيس من حضرة مفتي  
مديرية سيوط واجاب عنها حضرة قاضي صنبو و بعرضه ما على حضرة قاضي سيوط  
كتب هو وحضرة نائب محكمته ان الحكم لسليمان على قنديل بجهة مبادلة له  
بخصته في الهدود الاول في الاعلام وهي اربعة عشر قيراطاً صحيح لا قراره بذلك لدى  
حضرة القاضي المواليه حيث كان من اهل الاقرار ويكون الاعلام حجة شرعية  
في حقه حيث كان معجلاً بسجل القاضي و يمنع قنديل من المعارضة لسليمان فيما  
واما حق اخيه نسباً وبنت اخيه مبروكه وهي عشرة قرا ريط فلم تثبت المبادلة فيها شرعاً  
اعلم حضوره ما مجلس الدعوى وتادعياهما و اقرار قنديل بالمبادلة بالمنزل كاه  
لا يصرى عليه ما لان الاقرار حجة قاهرة على المقر ولم يكن قنديل وكيلاً عنهما ولا نائماً ولا  
واما فلم يكن الاعلام حجة عليهم ما ولما الخصومة مع سليمان فيها ومطالبة برفع  
بدهونها ان كان المنزل في يده ما لم يقر بها ناشر عيا بالامدلة ثم ناقش حضرة مفتي  
هذه المديرية في ذلك وفي جواب حضرة قاضي صنبو وباحالة ذلك على حضرة مفتي  
استئناف قبلي احوال نظر ذلك على هذا الطرف او على حضرة علماء المحكمة الكبرى  
بمصر والمتراسي لهذا الطرف الاكتفاء بهذا الاعلام نظر الاقرار المدعى عليه فيه بدعوى



خصه جميعها لانه باقراره يكون ممنوعا عنه من المعارضة وان لم يصدر حكم معاملة له  
باقراره اذ هو حجة عليه مثبتة وملازمة لا توقف على القضاء كما صرح جوابه بالقضاء مع  
الاقرار مجازا واطانة واللازم في مثل هذه المحادثة بعد ثبوت دعوى المدعى اما بيينة او  
اقراره ومنع القاضي المدعى عليه عن معارضة خصمه وقد وجد في هذا كروان لم  
يصرح بلفظ الحكم على ما هو المتعارف ككتفي به ولا يقدر في صحة طلب المدعى عليه بعد  
اقراره بجميع الدعوى التي من جملتها صحة البيع وكونه بائنا ردا لبيع المذكور بدون  
بيان وجه وعدم اجابة خصمه اطلبه واما قوله في الاعلام وموجب ذلك وما شرع اعلاه  
ثبت بيع المنزل المذكور الاول لاسليمان المدعى ببيع مقايضة باقرار قنديل المدعى  
عليه فليس بلازم الذي كرم مع ايهامه ثبوت البيع في جميع المنزل حتى في حق الغائبة بين  
من الورثة وان كان ثبوت البيع المذكور في جميع المنزل بالنسبة للقرصين لا اقراره  
يصدره على هذا الوجه عن عياله فيعامل بموجبه في حق نفسه حتى لا يعكس المعارضة  
بما ينما قضاة بدون دعوى ناقلة شرعي به وذلك لا بالاصالة عن نفسه بوجه ولا بالنيابة  
عن غيره ومحط الغائبة في هذا الاعلام منه عن المعارضة وقد وجد فلا حاجة الى  
الاطالة هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ضبطية مصر في ٩ ربيع  
الاول سنة ٩٦ عن الحكم في صورة مرافعة شرعية محررة من حضرة قاضي المنصورة  
ارسالت الى الضبطية بواسطة افادة من مجلس المنصورة مؤرخة ٢٢ صفر سنة ٩٦  
بقصد ارسالها الى هذا الطرف لاعطاء الحكم عنها كمرغوب حضرة القاضي المذكور  
ومضمون المرافعة المذكورة به ان ثبتت معرفة فاطمة بنت سيد احمد الخضرى بن  
سليمان الخضرى من اهالى الصنفين بمديرية الشرقية والدرة رمضان موسى المرزوقى  
المتوفى الا في ذكره بشهادة كل من عفيفى شاهين ابن المرحوم نصر شاهين بن سيد احمد  
وسالم ناصر بن محمد ناصر بن سالم كلاهما من الناحية المذكورة ادعت فاطمة المذكورة  
اعلاه على الحاضر معها بالجلس محمد بيجة ابن المرحوم الدسوقي بيجة بن على من الناحية  
المذكورة الثابت معرفته بشهادة الشاهدين المذكورين ان المدعىة هذه كان لها ولد  
يسمى رمضان موسى المرزوقى بن موسى المرزوقى بن ابراهيم مستخدما يد وار محمد بك  
عبدالله حمدة الناحية المذكورة ويدينه وبين المدعى عليه هذا عداوة وكره فذا كان  
من المدعى عليه الا قتل رمضان موسى المذكور اعلاه ولد المدعى بضر به له عمدا وانا  
وهو نائم يد وار محمد بك عبدالله المذكور بجرح عظيم في راسه وبنته قصيرة من خشب الشوم  
وشق بطنه بسكينه حتى خرجت امعاؤه وسال منه الدم وذلك في ليلة السبت الموافقة  
١٦ جمادى الاولى سنة ٩٩ ومات رمضان موسى ولد المدعىة المذكورة بسبب ذلك في يوم  
السبت المذكور وان هذا المدعى عليه اقر بذلك وهو باكل الاوصاف المعتبرة شرعا  
طائعا محتارا يدوان مديرية الشرقية بحضور قاضيه ومحمد ابى الذهب و ابراهيم على

عمارة

عمارة وحسن عيادروس والحاج احمد الحمر برى وانه لا وارث لرمضان المدعى بشانه  
سوى والدته المدعىة المذكورة وتطالب المدعىة المدعى عليه هذا بما يترتب عليه  
في ذلك شرعا ونسالة جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار  
لدعوى المدعىة هذه ووجدنا اجمدا كليا فطلب من المدعىة اولايته ثبت وفاة ولدها  
رمضان المدعى بشانه وانحصار ارثه فيها وان لا وارث له سواها فاحضرت شاعدى  
المعرفة المذكورين واستشهد كل منهما بما يعلمه في ذلك بطلب هذه المدعىة فشهد  
كل واحد منفردا في وجه المدعىين بقوله اشهد ان رمضان بن موسى المرزوقى بن  
ابراهيم المرزوقى ولد هذه المدعىة توفى وانحصار ارثه الشرعى في والدته هذه المدعىة من  
غير شريك ولا وارث له سواها يعلم ذلك كل منهما ويشهده فلم يبد المدعى عليه طعنا  
في شهادتهما وزكيا وعدلا سرا ثم علنا بشهادة كل من السيد ابى الفضل بن محمد ابى  
الفضل من الصنفين وموسى عبدالله من كفر الشيخ بمديرية الشرقية ابن عبدالله  
فثبت ذلك حكم للمدعىة المذكورة على المدعى عليه هذا وفاة رمضان موسى المرزوقى  
المدعى بشانه وانحصار ارثه في والدته المدعىة هذه ثم بعد ذلك ادعت فاطمة المدعىة  
هذه على المدعى عاياه هذا بقتله لولدها رمضان موسى المرزوقى المذكور اعلاه بضر به له  
عمدا وانا في راسه بالجرح والتقصيرة وشقه بطنه بسكينه حتى خرجت امعاؤه وسال  
منه الدم وهو نائم يد وار محمد بك عبدالله المذكور في ليلة السبت المذكور اعلاه وانه  
مات بسبب ذلك في عصر يوم السبت المذكور حسب ما هو موضح بالدعوى المذكورة  
اعلاه وتطالبه بما يترتب عليه في ذلك شرعا وتطالب جوابه عن ذلك فسئل منه فاجاب  
بالانكار لدعواه القتل فعارضته المدعىة بانه اقر بقتله لولدها رمضان المدعى بشانه  
عمدا وانا بضر به له بالجرح والتقصيرة وهذا وشقه بطنه بسكينه عمدا ايضا وموته بسبب  
ذلك وبانه اقر بذلك طائعا محتارا وهو باكل الاوصاف المعتبرة شرعا بحضور البيينة  
المذكورة فلم يصدقه على ذلك فطلب من المدعىة بيينة تثبت اقراره المذكور وانصرفوا  
على ذلك ثم في يوم الثلاثاء ١٧ ذى القعدة سنة ثمان مائة حضرت بالجلس فاطمة المدعىة  
المذكورة وحضر معها محمد بيجة المدعى عليه وعرفت المدعىة انها احضرت الشهود  
التي تشهد لها باقرار المدعى عليه هذا وهو باكل الاوصاف المعتبرة شرعا طائعا محتارا  
بقتله لولدها رمضان موسى المرزوقى عمدا وانا على الوجه المسطور بالدعوى فطلب  
منها احضارها فاحضرت حسنة عيادروس ابن المسكرم الحاج عيادروس سيرة بن على التاجر  
بناحية الزقازيق واستشهد بما يعلمه في ذلك بطلبه فشهد منفردا في وجه المدعىين  
بقوله اشهد ان المدعى عليه هذا اقر طائعا محتارا وهو باكل الاوصاف المعتبرة شرعا  
يدوان مديرية الشرقية امام حضرة مديرها وحضرة قاضيه انه تشاور مع رجل يدعى  
سليمان لا يعرف لقبه ولا اسم والده على قتل رمضان لا يعرف لقبه ولا اسم والده ولا

ف مهيدي سا



جده وان هذا المدعى عليه توجه مع الذي اتفق معه على قتل رمضان المذكور ليلا ولا يعرف في أي ليلة توجه فيها إلى رمضان فظن ان حائط المحل الذي كان نائما فيه رمضان المذكور فوجد بابا لله منودا بحجر عظيم فحمل سليمان الحجر المذكور إلى هذا المدعى عليه فحمله وتوجه به إلى رمضان المذكور وهو نائم فضرب المدعى عليه هذا رمضان المذكور بالحجر عدا عدوانا فضر به بالحجر المذكور انقلب على وجهه فعند ذلك خلاص عليه سليمان بضر به له بسكين في بطنه هذا ما أقربه المدعى عليه هذا طائعا مختارا وهذا ما يشهده واحضرت ابراهيم على عمارة التاجر الزقازيق بن على عمارة واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعية فشهد منفردا في وجه المتداعين مثل شهادة الشاهد الذي قبله الا انه لا يعلم ضرب سليمان لرمضان بالسكين هوفي أي محل من يده هذا ما يشهده واحضرت محمدا أبا الذهب من الزقازيق التاجر في ابن المرحوم مصطفى ابي الذهب واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعية فشهد منفردا في وجه المتداعين مثل شهادة الذي قبله الا انه عرف ان المدعى عليه هذا أقربه انه لم يضرب رمضان عدا عدوانا واحضرت الحاج احمد المحرري التاجر بمصر المرحوم وفي المحرري واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعية فشهد منفردا في وجه المتداعين مثل شهادة الذي قبله الا انه ذكر في شهادته ان هذا المدعى عليه ذكر في اقراره انه ضرب رمضان عدا عدوانا بالحجر وان سليمان خلاص عليه بضر به بالسكين في بطنه هذا ما يعلمه فعند ذلك ذكر المدعى عليه انه أقرب ديوان مديرية الزقازيق بحضور حضرة مديرها وحضرة قاضيه او بحضور الشهود المذكورين اعلاه انه توجه مع سليمان حضارة هذا إلى دوار محمد بك عبد الله بعد ثلث الليل الكائن الدوار المذكور بناحية الصنفين فوجد باب الدوار غلقا فدخل من باب الاصطبل لكونه كان مقفولا وكان وراء باب الدوار حجر عظيم فحمله سليمان حضارة هذا إلى محله المدعى عليه وتوجه به إلى رمضان المدعى بشانه فوجداه نائما امام القهوة التي بالدوار فضر به بحجر عظيم فحمله هذا بالحجر المذكور عدا عدوانا على رأسه ووجهه فضر به بذلك انقلب رمضان المذكور على وجهه فعند ذلك ضرب به سليمان حضارة هذا عدا عدوانا بسكين كانت بيده في بطنه فشقها وخرجت امعاؤه فمات بفعلهما في عصر يوم السبت التالي للياليه الضرب المذكور الموافق ١٦ جمادى الاولى سنة ١٠٩٠ وان فعل كل منهما قاتل ومهلاك لو انفراد وان اقرار محمدا بحجر المذكور بسبب الفتر وبوالادانة التي حصلت له في المأمورية وفي ديوان مديرية الشرقية فعند ذلك كرس سليمان المذكور انه لا دخل له في ذلك ولا له معرفة بذلك فعند ذلك صدقت فاطمة المدعية على ما أقربه المدعى عليه وان اقراره فهو بالطوع والاختيار من غير اكره ولا اجبار صادر ذلك بحضور من ذكر يطلع على هذه الحادثة حضرة العلامة المصطفى الانام وشيخ

الاسلام بالديار المصيرية ويغيد الحكم الشرعي (اجاب) حيث اقر المدعى عليه بما يتضمن اقراره سابقا انه ضرب ابوالمدعى قتله عدا عدوانا بحجر عظيم وان سليمان حضارة المصير معهما بالمجلس ضرب المقتول المذكور ثانيا عدا عدوانا بسكين في بطنه فخرجت امعاؤه فمات بفعلهما في عصر اليوم التالي للياليه الضرب المذكور الذي حصل بعد ثلث الليل وان فعل كل منهما قاتل ومهلاك لو انفراد وان اقراره المذكور بسبب الفتر وبوالادانة التي حصلت له في المأمورية وفي ديوان مديرية الشرقية وصدقته المدعية على ما أقربه الا ان اقراره بالطوع والاختيار وانسك سليمان حضارة المذكور ذلك وهذا بعد ان ادعت المدعية المذكور كورة القتل العمد بالحجر المذكور وشق البطن بالسكين على المدعى عليه وحده لا يظهر الحكم كما بالقصاص على المدعى عليه ولو على قول الضاحين بمجرد ذلك بعد تدقيق المدعية على ما أقربه المدعى عليه لتصادقهما والحال هذه على ان ضرب المقتول حصل من المدعى عليه وسليمان حضارة المذكور على التعاقب وان الضرب الاول كان من المدعى عليه والضرب الثاني كان من سليمان المذكور وان المقتول كانت به حياة مستقرة بعد ضرب المدعى عليه لموته بعد الضربين عدة تزيد عن مقدار يوم وفي هذه الحالة يكون القاتل هو الثاني والقصاص منه على فرض ثبوته وعلى الاول التعزير اللائق به كما هو حكم ما لو ضرب رجل آخر عدا بضر يا يعيش بعده يوما أو بعض يوم ثم شق آخر بطنه بجديدة عدا فمات قال في الدرر في البرازية شق بطنه بجديدة وقطع آخر عنقه ان توهيم بقاؤه حيا بعد الشق قاتل قاطع العنق والاقول الشاق وعزرا القاطع وكتب عليه في رد المحتار قوله شق بطنه الخ في التتارخانية شق بطنه وأخرج امعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عدا فمات قال في الدرر في البرازية شق بطنه بالديه وعلى الثاني ثلث الدية وان نفذت إلى جانب آخر فمات عدا هذا اذا كان مما يعيش بعده الشق يوما أو بعض يوم وان كان بحال لا يتوهم به وجود الحياة ولم يبق منه الا اضطراب الموت فالقاتل هو الاول فيقتص بالعمد ونجيب الدية بالخطا اه ملخصا اه المراد منه وما تصادق عليه كل من المدعية والمدعى عليه من ان فعل كل من المدعى عليه وسليمان قاتل ومهلاك لو انفراد لا ينافي نسبة القتل إلى الثاني فقط عند حصول الفعلين مع التعاقب ووجود الحياة المستقرة في المصروب يوما مثلا بناء على ما صرح به الفقهاء في مثله من نسبة القتل إلى الثاني مع ان شق البطن واخراج الامعاء الذي يعيش بعده يوما أو بعض يوم لو انفراد بما يقضي إلى الموت والهلاك وقد نسبوا في صورته القتل إلى قاطع العنق في ثاني الحال وقوله ما في تصادقهما انه مات بفعلهما رده الشرع بنسبة القتل إلى الثاني في الصورة المذكور كورة المتصادقين عليه او ما تقدم ذكره محله ان لم يثبت المدعى عليه ان اقراره المذكور كان بالا كراه الشرعي بعد دعوى صحبة والا فلا يترتب على اقراره المذكور شيء هذا ما ظهر في واقعه تعالى اعلم (سئل) من قاضي الشرقية عن صورة اعلام



صادره من قاضي شاسلمون و طلب الافادة عما اذا كانت صحيحة ولا تسمع الدعوى في الدار المذكورة بعد صدور الاعلام من القاضي بما هو من طور او غير ذلك لا لاتباع والاجرا بحسب ما يصدر ومضمون الاعلام المذكور المهر من محكمة شاسلمون ادعت المرأة حسن بنت احمد بن المرحوم عبده زريق من منية القمع ومقيمة بكفر شاسلمون الا ان شريفة على خصمها الحاضر معها في المجلس هو المكرم حسن خيال ابن المرحوم على خيال ابن المرحوم حسن خيال من الناحية المذكورة الثابت معرفتهم عينا بشهادة من سيّد كر بان الدار التي بناحية منية القمع بدرب المقاربة بالجهة القباية بالنسبة المستملعة على بعض عشم مبغية بالطوف التي حدها البحرى ينتهى الى ارض قضاء مملوكه للشيخ محمد المرشدى ابن المرحوم محمد ابى الذهب نائب العقود بالناحية والحسد القربى ينتهى الى دار مملوكه كخضرة مصطفى افندى احد اعضاء مجلس طنتادوا الحمد القبل الى ينتهى بعضه الى شارع الناحية والبعض الاخر ينتهى الى دار ورقة دياب البحر اوى بن رزق البحر اوى والحد الشرقي ينتهى بعضه الى الطاحونة المملوكه لاصحاب الدرب المسمى بأسمائهم والبعض الاخر ينتهى الى دار مملوكه للمكرم موسى بن عجمور ابن المرحوم موسى بن عجمور الواضع يده عليه احسن المدعى عليه المذكور عاكها منى وأولاد أختها ومن شدة وصالحه وجلباية أولاد المرحوم احمد ابى الرخاء ابن المرحوم محمد سعدة من كفر شاسلمون شرقية بطريق الميراث عن والدها حيث مات عنها وعن أختها مصرية والدة الثلاث المذكورات وأخيه المرحوم مخيمر وأخيه المرحوم عبده وماتت أختها عن أولادها المذكورات وعن أختها المدعية المذكورة وماتت مخيمر وعبده وانحصرت حقهم فيها وان المدعى عليه المذكور وواضع يده عليها بدون حق وتطلب الا ان رفع يده عنها واستبلاها عليها لتصرف فيها وتضع يدها عليها تصرف المالك في أملا كهم وتسال مؤالده عن ذلك فستل من المدعى عليه المذكور عن الدعوى المذكورة فاجاب بقوله ان الدار المذكورة يملكها عن أبيه وواضع يده عليها هو أبوه مدة تزيد عن خمسين سنة وهو يتصرف فيها بمشاهدته لذلك وقد رتبها على الدعوى فستل منها عن قول المذكور بعد انكاره دعواها المذكورة وجوده الجحود الكلى فاجابت بقولها انه من مدة تزيد عن ثلاث سنين جاءها حسن المدعى عليه المذكور وبهيمته موسى بن عجمور ابن المرحوم محمد بن عجمور ابن المرحوم موسى بن عجمور من منية القمع وابراهيم الجبيلي ابن المرحوم شعراوى الجبيلي بن محمد الجبيلي من الناحية وطلب منها الشراء في جز من الدار المذكورة ولم ترض بالبيع وقالت امرت ان تقعد فيها حتى اطلبك واخر جلت منها وخرج ممثلان لقولها حد تاريخه فستل منه عن ذلك بعد طلبها السؤال منه فاجاب بقوله ما ادعت به المرأة المذكورة قصير صحيح وانكر دعواها من اولها الى آخرها وجحد الجحود كلياً وطلب منها اليمين التي تشهد لها

**طبق**

طابق دعواها الملكية ومطلب المدعى عليه الشراء منها فامتنعت لذلك ثم غابت وحضرت  
وأحضرت كلا من المسكرم نافع حسن ابن المرحوم حسن نافع والمسكرم نصار عبيد ابن  
المرحوم علي عبيد كلاهما من كفر شامون والمسكرم موسى عجزور ابن المرحوم محمد  
عجزور المسكرم ابراهيم الجبيلي بن اشعر اوى الجبيلي كلاهما من منية القمع والمسكرم  
محمد عبيد النبي بن عبيد النبي المقيم بمنية القمع وسئل من نافع المذكور عنها يعلمه  
ويشهد به في خصوص دعوى الدار المذكورة فاجاب بقوله اشهد بان حسن المدعى عليه  
المذكور جاء الى حسن المدعية المذكورة فساها وطالب منها الشراء في جزء من الدار  
المذكورة فامتنت المرأة المذكورة من الاعطاء وطالب منها أن يسكن فيها فامرته  
بالسكنى فيها وقالت له حين اطالبها اخرجت منها وكان حاضر اوقت طلبه ذلك منها  
وذلك من مدة ثلاث سنين هذا ما يشهد به ويعلمه وسئل من نصار عبيد المذكور فشهد  
بما يشهد به نافع المذكور وعترف الدار المذكورة وحددا ما طبق ما هو مسطور في الدعوى  
المذكورة وسئل من موسى عجزور فاجاب بقوله اشهد ان الدار المذكورة كانت مملوكة  
لاحمد بن عبيد ابن المرحوم عبيد زريق والد المدعية المذكورة ومات وهي على ملكه  
وانحصر ارثه في حسن المدعية المذكورة وأختها سارية واخويهما وهما انحصر وعبيد  
ومات انحصر وعبيد وانحصر ميراثهم ما فيها وماتت سارية وانحصر ارثها في أولادها  
البنات المذكورات وفي أختها المذكورة ولاحق لاحد فيهما سوى المدعية المذكورة  
وشركائها وان واضع اليد الآن ليس له حق هذا ما يشهد به ويعلمه وسئل من ابراهيم  
الجبيلي فاجاب بما اجاب به موسى عجزور المذكور حرفيا وعترف الدار وحدداها أيضا طبق  
ما ذكر وسئل من محمد عبيد النبي المذكور فاجاب أيضا بما اجاب به نافع المذكور  
حرفيا وعترف الدار وحددا ما طبق ما ذكر ثم بعد الشهادة صارت تركية الشهود  
المذكورين سرا وعلانية بشهادة المسكرم سيد احمد الزريط ابن الحاج احمد الزريط  
من منية القمع وبشهادة المسكرم عبيد سليمان ابن المرحوم محمد جاهين من الناحية  
والمسكرم دراج ابن المرحوم محمد زهير من الناحية فيمقتضى ذلك قد حكمنا على حسن  
خيال المدعى عليه المذكور بتسليم الدار المذكورة للمدعية المرأة حسن المذكور  
المسكية لها وان ذكر من أولاد أختها المذكورة وأمرنا بالتخليه للدار المذكورة لها  
بعد ثبوت وضع يده عليها وقت الدعوى بشهادة الشهود المذكورين أعلاه  
وبالتصديق منه أيضا وحيث الحال ما ذكر فالدار المذكورة مملوكة للمرأة حسن  
المذكورة وأولاد أختها وتم الامر على ذلك (اجاب) بمطالبة صورة هذه المرافعة وجد أن  
ما سطر فيها من الدعوى والشهادة والحكم غيره ستوفي شرعا وحيث فلا مانع من إعادة  
سماعها والحكم فيها بما يتحقق شرعا حيث لا مانع اذ المورث الاصل الى المذكور فيها  
غير معرف بذكر جده او بذكر ما يميزه عن غيره وكذا بعض الحكماء ودلم تعرف أربابها



تدريفا كافيا ثم عاود الورقة المذكورة لم تبتين جهات اربعة منهم بكونهم اخوة اشقاء او  
 لا بصفة ولم يصرح في الدعوى بما هو نص في ترتيب الموت في الموت وطلب المدعية  
 تسليم جميع الدار اليها - يرخص على فرض صحة دعواها وثبوتها اذ لا خلاف الكل وما  
 ادعته من الدفع بطلب المدعي عليه شرعا من الدار مجهول القدر على فرض ثبوت  
 لا يقتضي اقراره بملك جميع الدار لها مع ان شار كها حتى تنفذ دفع دعواها في جميعها وما  
 صرح به بعض شهودها من ان المدعي عليه طلب منها السكنى في الميز كرفي دعواها  
 الى غير ذلك والله تعالى اعلم (مثل) بافادة من ضبطية مصر بتاريخ ١٠ رجب سنة ٩٦  
 مضمونها وورد للضبطية افادة من مجلس المنصورة في ٢٥ جادى الاخرة سنة ٩٦ ومعهما  
 صورة قضية وفاة شخص يسمى البسيوني جاو يشا من ناحية المندرة دقهلية تؤمل  
 الاطلاع عليهم بافادة المحكم الشرعي ومضمون الصورة المذكورة بمجلس المنصورة  
 بحضور حضرات اربابه ادعى على عبده ابن المرحوم يوسف عبده ابن المرحوم احمد عبده  
 من ناحية منية معاندا القاشم في سبيل كرفيه اذناه بطريق وكالة الشريعة عن كل من  
 خديجة بنت احمد شبانة بن سيد احمد شبانة من المندرة زوجة المرحوم بسيوني جاو يش  
 ابن المرحوم جاو يش محمد بن محمد ابني جاو يش من اهالي المندرة وكهوية بنت المرحوم  
 بسيوني جاو يش المذكور على الحاضر بن محمد بالهاس هم سعد الهواري والسيد الهواري  
 ولد الاسكر محمد الهواري بن محمد ابني رمضان ومحمد الشافعي ابن الشافعي بن  
 علي الشافعي وعطية احمد بن علي بن احمد بن علي وفرج السوداني خادم محمد الشافعي  
 المذكور من اهالي المندرة كل منهم بان في يوم الاحد ١٤ رجب سنة ٩٥ توجه  
 البسيوني جاو يش المذكور اعلاه الى الساقية الجارية في ملك المدعي والدسوقي شبانة  
 ليدبرها السقي زراعتها لان له فيها دورا باذن المدعي المذكور فوجد سعد الهواري هذا  
 احد المدعي عليهم هو لا يدبرها فاخبره ان دوره اوله اليوم الذي توجه له فيه وانه ياخذ  
 بميمته ويتوجه لاجل ان يدبرها هو فامتنع من ذلك فادبسيوني جاو يش المذكور  
 ابطل ادارة سعد الهواري المذكور بجعل بقرته من الساقية فذعه سعد الهواري هذا وقدم  
 عطية احمد هذا المدعي عليه الثاني وامسك بسيوني جاو يش المذكور من ذراعيه ولواهما  
 خلفه وامسكه منهما وباقي المدعي عليهم هم سعد الهواري والسيد الهواري ومحمد  
 الشافعي وفرج السوداني هؤلاء صاروا ايضا مبرونه بالنبايت التي بايدهم كل واحد منهم  
 بيده ثبوت يضربه به زغرافي بطنه فتوجه خادما البسيوني المذكور وهم اقرح ورمال  
 السودانيان الى عمدة الناحية واخبراه بذلك فحضر عند الساقية المذكورة المهروفة  
 بساقية الدسوقي شبانة شركة الحسانية التي يحجر البحر الاعظم تجاه اراضي المندرة  
 ومعه شيخ خفرة الناحية فوجد البسيوني المذكور مطروحا على الارض ونازل منه دم  
 من قبله ومن دبره هؤلاء المدعي عليهم موجودون عنده فالبسيوني جاو يش المذكور

اخر عمدة الناحية انه يضبط الخمسة الا نفر هؤلاء الضاربين له قضيتهم عمدة الناحية  
 مع شيخ الخفرة ووجهوهم الى الناحية وجعلوا المضروب على جارية ووجهوه الى داره  
 واخذوا منه من ممتلكاته بمحضر رئيس الدعاوى ورئيس المشيخة وغيرهم وتوفي بعد  
 ساعتين بسبب ضرب الاربعة المدعي عليهم هؤلاء له وان موته هو بقتلهم جميعا وان  
 ضرب كل واحد منهم لو انفراد كان هلاكه وان الوارث للبسيوني المذكور زوجته  
 خديجة وبناته كوهية المذكورة ثمان من غير شريلك وان زوجته وابنته المذكورتين  
 وكلتا عنهما المدعي في المرافعة والمخاصمة مع المدعي عليهم هؤلاء في شان قتلهم مورثهم  
 المذكور وكالعادة مطلقه مفضضة لقوله ورأيه وفعله قبلها من ماله نفسه قبل ولا شرعا  
 بمقتضى اعلام شرعي محرر من محكمة مركز منية سنة ١٤ رجب سنة ٩٥  
 مندرج فيه ثبوت وراثة الموكلاتين المذكورتين المذكورين في المذكور من غير شريلك  
 ويطلب المدعي المدعي عليهم هؤلاء بما يترتب عليهم في ذلك شرعا وطلب سؤالهم  
 عن ذلك مثل من المدعي عليهم هؤلاء عن ذلك فاجابوا بالا اعتراف بوفاة البسيوني  
 جاو يش المذكور وانحصار ارثه في ورثته المذكورين في دعوى هذا المدعي من غير  
 شريلك وانكر وباقي دعوى هذا المدعي وجمدوها جدا كليا فطلب من المدعي بينة  
 ثبتت مضمون الاعلام المذكور فاحضر كلا من السيد شبانة بن احمد شبانة بن سيد احمد  
 شبانة ومحمد حودة بن احمد حودة بن محمد حودة من ناحية المندرة كلاهما واستشهد كل  
 منهم بما يعلمه في ذلك بطلب المدعي فشهد كل واحد منهما على انفرادهما واجهته  
 هؤلاء المدعي عليهم بقوله أشهدان بنوني جاو يش بن جاو يش محمد بن محمد جاو يش  
 من اهالي المندرة توفي وانحصار ارثه في كل من زوجته خديجة بنت احمد شبانة بن سيد  
 احمد شبانة وبناته كوهية من غير شريلك وانهما وكالاتهما اعلاه هذه المدعي في  
 المرافعة والمخاصمة مع هؤلاء المدعي عليهم في شان قتلهم مورثهم المذكور كليا عاما  
 مطلقا مفضضا لقوله ورأيه وفعله وقبله من ماله هذا المدعي لنفسه قبل ولا شرعا وانه ثبت  
 ذلك لدى قاضي مركز منية سمع نود وحضر بذلك اعلاما شرعيا فلم يبد المدعي عليهم هؤلاء  
 طعن في شهادة هذين الشاهدين وزكيا وعدلا مراثم لنا بشهادة كل من حسين عسكر  
 ابن حسين عسكر بن علي عسكر والسيد عسكر بن ابراهيم عسكر بن علي عسكر انتر كية  
 والتعديل المعتبرين شرعا فعد ذلك حكما بثبوت وفاة البسيوني جاو يش المذكور وانحصار  
 ارثه في زوجته وابنته المذكورتين من غير شريلك وبتوكيلهما على عبده هذا المدعي  
 حسيما هو مشروح اعلاه في الاعلام المذكور في وجه هؤلاء المدعي عليهم ثم ادعى  
 على عبده الوكيل المذكور بطريق وكالة الشريعة عن موكلتيه المذكورتين على  
 هؤلاء المدعي عليهم الحاضر بن محمد في المجلس بما ادعى به أولا عليهم - ثم حرفا بحرف  
 وطلب سؤالهم عن ذلك فمثل منهم من ذلك فاجابوا بالا انكار لدعوى المدعي



ووجدوها جذا كليا فطلب من المدعى بيته ثبتت دعواه القتل المذكور فوعده  
 باحضارها وانصر فواتم في يوم الثلاثاء ٢٥ راسنة ١٢٩٦ حضر على ابو عبده  
 المذكور وترف انه احضر البيعة التي تشهد له بدعواه وان فرجا السودان في احد المدعى  
 عليهم توفي يوم تاريخه في استتالية المنصورة وان عطية احمد المدعى عليهم ايضا  
 مريض مرضا شديدا في الاستتالية المذكورة وانه يريد سماع شهادة البيعة في وجهه  
 المحاضر في المجلس من المدعى عليهم وهو سيد الهواري واخوه السيد ومحمد الشافعي  
 وعند شفاه عطية احمد المذكور يصير سماع الشهادة في وجهه ايضا فطلب منه احضارها  
 فاحضر خليفة العرب بن خليفة العرب بن سيد احمد العرب من اهل الى منية غمر وطلب  
 الاستماع الى شهادته فاستشهد فشهد بقوله اشهد اني كنت مع احمد ابني عيش من كوم  
 النور ثمانين يوما في قول اننا موضوع على شاطئ البحر الشرقى تجاه المنصورة فسمع صريحا  
 قريبا من الهل الذي هو ثامن فيه فقام وتوجه بجمعة الصريح فوجد البسيوني جاوينا  
 المدعى في شانه مسكافي سده هذا واخيه السيد هذا ومحمد الشافعي هذا وهم مسكونون في  
 البسيوني المذكور وعطية احمد مسكن في البسيوني المذكور من ذراعيه ولاويها خلفه  
 وان كلاما من هؤلاء الثلاثة الاشخاص ضربوا البسيوني جاوينا بالنبايت والشاهد  
 المذكور عند القول قبل قيامه ولما توجه عندهم حضر فرج السودان في الذي توفي  
 وضرب البسيوني المذكور بالنبوت برغده له في سوته فعند زغده له بالنبوت سقط على  
 الارض من شيا عليه ولما افاق البسيوني المذكور قال للشاهد من معه امسكوا هؤلاء  
 الاشخاص فبو قتم احضر السيد شيانة عمدة الناحية و ابراهيم ابوزينة شيخ الخفرة وجمهور  
 عالم من الناحية ولما حضر واضموا هؤلاء الاشخاص مع فرج السودان وعطية احمد  
 وحملوا البسيوني جاوينا على حماره ووجهوه الى دراهم وبعده ضي نحو ساعة توفي وانه  
 لا يعرف وفاته بسبب ضرب من منهم وانه لا يعرف اسم والد البسيوني المذكور ولا اسم  
 جده وان ذلك كان في يوم الاحد من شهر رجب سنة ٩٥٠ عند ساقية الدسوقي شيانة  
 وشركائه واحضر احمد اباعيش بن محمد ابني عيش بن محمد من كوم النور وطلب  
 الاستماع الى شهادته فاستشهد بقوله اشهد اني شهد ان في شهر رجب سنة ٩٥٠ في يوم  
 الاحد كان ناظم الشاهد الاول عند القول تعلقهم على جسر البحر الاعظم تجاه المنصورة  
 فسمع صريحا قريبا منه فقام مع الشاهد الاول فوجد هؤلاء الثلاثة الاشخاص المدعى  
 عليهم معكم في البسيوني جاوينا وشروع عطية احمد لا وذراعيه خلف ظهره وفرج  
 السودان في الذي توفي يوم تاريخه كان مع المدعى عليهم هؤلاء والجميع يضربون في  
 البسيوني جاوينا بنبايت في ايديهم وعطية مسكن له من ذراعيه فسقط من يديهم على  
 الارض فاراد الشاهد مع من معه ان يقيموا البسيوني جاوينا من الارض فاجبرهم انه  
 ذلك من كثرة الضرب وانهم مسكون هؤلاء الاشخاص الضار بين له فامسك فيهم هو

ومن معه فحضر لهم شيخ الخفرة وخفرة الناحية وامسكواهم وضبطوهم وحملوا البسيوني  
 المذكور على حماره ووجهوه الى داره وبعده نحو ساعة ونصف توفي بسبب ضرب هؤلاء  
 المدعى عليهم له مع فرج السودان المذكور وانه لا يعرف اسم والد البسيوني المذكور  
 ولا جده وذلك كان عند ساقية الدسوقي شيانة وشركائه ثم احييت هذه المادة على  
 حضرة العلامة مفتي المديرية والمجاهد ابي عبد الحكيم الشريفي فيها فافاد عليها بقوله الحمد  
 لله شهادة الشاهد من المذكورين غير معتبرة شرعا و يطلب من المدعى المذكور بينة  
 شرعية تشهد له طبق دعواه ان كان عنده والا فله اليقين الشرعية على المدعى عليهم  
 المذكورين والله تعالى اعلم فعلا بما افاده حضرة العلامة المفتي طلب من المدعى  
 المذكور بينة غير البيعة المذكورة وعرف انه رفع قضيته الى محكمة طنتدا (اجاب)  
 ما تضمنه جواب حضرة مفتي مديرية وجلس المنصورة من عدم اعتبار شهادة  
 الشاهد من المذكورين شرعا موافق اذ لا يضي بمجردها على هذا الوجه على ان في دعوى  
 المدعى بالقتل على الوجه الموضح في هذه الصورة قصورا لانه افاد ان ضرب كل من المدعى  
 عليهم من ثخن هات في هذه الحالة يختلف الحكم بين كون ضرب المكل على المعية او على  
 التماكب في الوجه الاول ينسب القتل الى الكل وفي الثاني الى الاخير ولم تعلم الحقيقة  
 من هذه الدعوى ليتضح من يكون قاتلا فيحكم عليه على فرض الثبوت فلم يتم فاذا  
 صححت الدعوى ثم اقيمت البيعة على الوكالة ثم على النسب والحصار الارث وصادات  
 شرعيا حكم لوكيل على المدعى عليهم بوكالة هذا الوكيل عن موكلتيه ثم حكم لوكلايين  
 على المدعى عليهم بوفاة المدعى قتله وبندسب مامنه والحصار ارثه فيم ما طلب بيعة اخرى  
 طبق دعواه القتل فان اقامها يضي بموجبها والافلام مراعاة حال المسكان الذي وجد  
 فيه الضرب المؤدى الى القتل ان ثبت وجوده في هذه الحالة وبه أثر فتجربى فيه  
 التفصيلات الممهودة وقولي فتجربى فيه التفصيلات الى آخره اي عند عدم ثبوت  
 القتل على معين كما هو معلوم والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس استئناف بحري بافادته في  
 ١٠ رجب سنة ٩٦٠ مضمونها: بناء على ما توضح من حضر تكلم في ١٩ محرم سنة ٩٦  
 على الادلام الشرعي الصادر من محكمة المنصورة في مادة قتل على الا في من ناحية  
 سنواش رقية وقد سبق قيده في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريج قد صار  
 اعادة الاعلام لحضرة القاضي بواسطة مجلس المنصورة لاستيفائه فافيد عليه من  
 حضرة بسمان مطالعته يعلم ما يستعمل عليه فنؤمن الاملا عليه والتكريم بالا فاداة  
 مما اذا كان ما افاده حضرة القاضي كافيا بما هو مرغوب استيفاء وشرا ويكون الاعلام  
 صحيحا ووافقا شرعا (اجاب) قد تضمنت افادة حضرة قاضي المنصورة المحررة  
 بظاهر الاعلام الحكمي منه انه استوفى وقت سماع الشهادة ما يلزم لذلك شرعا وان  
 الشهود ذكروا في شهادتهم ان المقر ذكروا في اقراره ما يفيد تعيين المقر بقتله من كونه



شقيق المدعى ومورثه ومورث موكله المذكور بحضور الخصمين في المجلس غايه الامر  
انه حصل في تصوري في الكتبة فاذا كان الامر كما ذكر يكون حكمه صحيحا وما أفاده من  
استيفاء الا لازم كافي في صحة الحكم وان كان اصل الاعلام قاصرا كما صرح به هو والله  
تعالى اعلم (سئل) بافاده من مجلس استثنائي بحري بتاريخ ١٤٤١ سنة ٩٦ حاصلها  
المرغوب الاطلاع على الاعلام الصادر من قاضي المنصورة بتاريخ ٩٦ سنة ٩٦ الذي  
اطلع عليه حضرة مفتي المجلس وكتب عليه ما تراهي في حضرته وطلب عرضه على  
فضيلتك ليجري العمل بما يفاده من حضرته تم ومضمون الاعلام بمجلس المنصورة  
بحضرة حضرات ارباب به بعد ان ثبتت معرفة كل من مصطفى مكي ابن المسكرم على مكي  
ابن المرحوم محمد مكي وزوجته سالمه بنت المرحوم علي حسين ابن المرحوم حسين الغنام  
من اهالي ناحية الشبراوين بولاية الشرقية والذي ثبتت بالبذل البكر المتوفاة الاتي  
ذكرها بشهادة كل من الشيخ محمد عبد الباقي ابن المرحوم عبد الباقي السويدي والشيخ  
علي عاشور ابن المرحوم حسين عاشور من الشبراوين المذكور كلاهما شهدتا على  
نفسهما سالمه بنت المرحوم علي حسين المذكور كورة اعلاه انها اقامت وعينت وولدت  
زوجها مصطفى مكي هـ هذا في نوبتها في الخصومة والدعوى والمرافعة والمطالبة مع  
علي الزامل ابن المرحوم سيد احمد الزامل ابن المرحوم محمد من الناحية المذكور كورة في  
شان قتله لابنتها سمية البكر المذكور كورة وفي مطالبته بذلك تو كيا لاعامام مطلقا مفوضا  
لقوله ورأيه وفعله وقبله منها لنفسه قبولا شرعيا في المجلس بحضور المدعى عليه علي  
الزامل المذكور والشاهدين المذكورين ثم بعد ذلك ادعى مصطفى مكي المذكور ابن  
المسكرم على مكي ابن المرحوم محمد مكي بالاصالة عن نفسه وبوكانته المذكور كورة اعلاه عن  
زوجته سالمه المذكور كورة الحاضرة والموكله له شفاعا في المجلس لدى المحاكم الشرعية  
المتداعي لديه على المحاضر معه بالمجلس على الزامل هذا ابن المرحوم سيد احمد الزامل ابن  
محمد من الناحية المذكور كورة ان بنت المدعى هذا هي المرحومة سمية البكر كانت في غيطة  
في رابع عشر ذي القعدة سنة ٩٤ هـ بحوض الكبير وكان في الغيطة المذكور مع البنات  
المذكور كورة السيد سيد احمد ابن عم والدها المدعى المذكور فحصل بينه وبين المدعى عليه  
مشاجرة في شأن مياه الري فامسك المدعى عليه هذا مع اخيه محمد الشلي ابن عم المدعى  
هذا هو السيد سيد احمد مكي المذكور من طوق ثيابه وخنقه بها فاذا كان من بنت  
المدعى المذكور الاضربت المدعى عليه هذا بعصا من القطن كانت في يدها على ظهره  
ليطاق ابن عم ابي المذكور فسا كان من المدعى عليه هذا الاضربت به ابرج له حمدا عدوانا  
في بطنها فسقط ميتة لوقتها بسبب ذلك وان الواو لها والدها المذكور كورة اعلاه من  
غير شرب بل ويطلب المدعى المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك من عا وطلب سؤا الدعن  
ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بمحصل المشاجرة بينه وبين ابن

عم المدعى المذكور كورة بنت المذكور كورة وانحصار رارها في والدها المذكورين املاء  
وانه ذكر في بطنها برجله في بطنها وموتها بسبب ذلك فطلب من المدعى بينة تثبت  
دعواه المذكور كورة فوعده باحضارها واقهر فوافي يوم الاربعاء ٢٠ جمادى الاولى سنة  
تاريخه أدناه ثم في يوم الاحد رابع عشر الشهر المذكور حضر المدعى مع المدعى عليه  
وعرف المدعى انه حضر البينة التي تشهد له بدعواه فطلب منه احضارها فاحضر  
حسنا اسمعيل ابن المرحوم اسمعيل ابراهيم من الشبراوين ابن يوسف واستشهدا  
بعامه في ذلك بطلب المدعى فشهد منفردا بمواجهة المتداعيين بقوله اشهد انه في رابع  
عشر ذي القعدة سنة ٩٤ هـ كان في غيطة اجمع حطب قطنه على بعضه فسمع مشاجرة  
فتوجه اليها فوجد عليا الزامل هذا يتشاجر مع السيد مكي وكل منهما ممسك في الآخر  
فاز ادان بخلفه ما من بعضهما وكانت حاضرة سمية بنت المدعى هذا وبيدها عود  
من قطن فضربت به عليا الزامل هذا على ظهره لسكونه يتشاجر مع السيد مكي المذكور  
فما كان من علي الزامل هذا الا اضربها بعمدا عدوانا برجله اليسرى في بطنها فضر به لما  
برجله في بطنها سقطت على الارض وماتت بوقته بسبب ذلك وكان ذلك في غيطة سيد  
احمد ابي عامر بحوض الكبير وقت الظهور في اليوم المذكور كورة اعلاه واشهده واحضر  
ابراهيم عبد الرحمن ابن المسكرم عبد الرحمن ابي محمد بن محمد ابي عكاشة من الناحية  
المذكور كورة واستشهدا بعامه في ذلك بطلب المدعى فشهد منفردا بمواجهة المتداعيين  
مثل شهادة الشاهد الاول حرقا بحرف فعند ذلك طعن المدعى عليه في الشاهد الاول بانه  
هو السبب في المعركة وانه كان يضربه مع السيد مكي فلم يصدق الشاهد المذكور كورة على  
ذلك وعرف المدعى عليه انه ليس معه شهود بذلك ثم طلب من المدعى تزكية الشهود  
المذكورين فاحضر كلا من سالم محمد بن محمد الصباغ بن مصطفى الصباغ والسيد علي بن  
محمد علي بن عبد الرحمن من ناحية الشبراوين كلاهما ومطلب الاستماع الى شهادتهما  
في الشاهدين المذكورين فسئل كل منهما سرائرهما علنا فشهدا بكل منهما على انفراد بقوله  
اشهد ان كلا من هذين الشاهدين عدل مقبول ان شهادة فعد ذلك حكم على المدعى عليه  
بديعة سميته المذكور كورة في ماله في ثلاث سنين لورثته المذكورين بمواجهة المدعى  
والمدعى عليه بهد طلب الورثة وهي على النصف من دية الرجل وهي من الابل مائة  
ومن الدنانير الف دينار ومن الفضة عشرة آلاف درهم فضة فتكون دية سميته المذكور كورة  
على النصف من ذلك والخيار في الدفع من أيها شاه للغارم فلم يختر المدعى عليه شيئا وعليه  
اصديق من مفتي مديرية الدقهلية وصورة ما أجاب به مفتي مجلس استثنائي بحري  
الحمد لله وحده بالاطلاع على هذا الاعلام فها هو أن دعوى والده البنات المذكور كورة  
وشهادة الشاهدين المذكورين بان المدعى عليه المذكور كورة اضربها عدوانا برجله في  
بطنها وماتت بسبب ذلك معصاهما ان القتل المذكور كورة على تقدير ان الرجل المذكور كورة



لا تقتل غالبا يكون من قبيل شبه العمد وعبارات معتبرات المذهب صريحة في ان الواجب فيه ذمة مغالطة وهي في حق المرأة خمسون من الابل ارباعا من بنت غاض وبنت لبون وحققة وجذعة في ثلاث سنين واختلاف عباراتهم في القضي القاضي في شبه العمد من غير الابل فظاهر الهداية والاختيار والمكفر المتقي والتشويرو وغيرها ان الذمة في شبه العمد لا تكون من غير الابل وفي أي السعد وغيره الذمة في شبه العمد لا تكون الا من الابل مغالطة بخلاف الخطا فان الخيار للقاتل وعليه فالتغليظ ظاهر وظاهر بعضها الصحة في القدوري ولا يثبت التغليظ الا في الابل خاصة فان قضي من غير الابل لم تغلظ وفي الجميع ومنه حقه تغلظ ذمة شبه العمد في الابل حتى لو قضي بالذمة من غير الابل لم تغلظ وفي غاية البيان تغلظ الذمة في شبه العمد في الابل اذا فرضت فيه ساء على عدم لزوم التغليظ فظاهر هذه النصوص لزوم الحكم بالابل مغالطة صريحة او بنوع خاص من غير الابل صريحة ايضا فلا كلا الروايتين لا بد من تعيين المالكوم به وعلى تقدير ان الرجل المذ كورة تقتل غالبا بضره في بطن البنت المذ كورة يكون هذا القتل من قبيل العمد الذي هو وجه القصاص وحيث اختلفت عباراتهم في صحة الحكم في شبه العمد بغير الابل وظاهر عبارة من جرى على الصحة لزوم تعيين المالكوم به ولم يحكم القاضي هنا بنوع معين من الانواع الثلاثة وخير القاتل ولم يختار أحدها واحتمل الضرب العمد فقد حصل لي اشتباه في صحة هذا الحكم فيقهني عرض هذا الاعلام على حضرة مولانا الاستاذ شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية ليجري العمل بما يفيد حضرة في ذلك والله تعالى الموفق (اجاب) الحمد لله لا يظهر القول بان الضرب بالرجل عمدا في البطن موجب للقصاص حتى على قول صاحبين فهو من قبيل شبه العمد وقد اختلف ظاهر المذهب من عباراتهم في ذمة شبه العمد والذي عليه العمل الآن صحة القصاص فيمن الامن الانواع الثلاثة من الابل مغالطة ارباعا من بنت محاض وبنت لبون وحققة وجذعة ومن الذهب ومن الفضة المقادير المعلومة ولا تغليظ فيما الا اذا دفعت من الابل ويغفرهم مما نقله في تنقيح الحامدية في هذا الشأن الذي منه وفي درر البحار تنقيح الاثمة على ان الذمة من الذهب في الخطا وشبه العمد ألف دينار فهذه العبارات صريحة في أن ذمة شبه العمد لا تختص بالابل بل تكون منها ومن الذهب والفضة كذمة الخطا وانما الفرق انها اذا دفعت من الابل فان كانت في شبه العمد تغلظت بان تدفع ارباعا وان كانت في الخطا فلا بل تدفع انجاسا وهل الخيار في تعيين أحد الثلاثة للقاتل أم للقاضي لم أره صريحا لكن عبارة الجميع وغاية البيان تفيد الثاني اه كلامه وفي الهندية وكل ذمة وجبت بنفس القتل تقضي من ثلاثة اشياء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من الابل والذهب والفضة كذا في شرح الطحاوي قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى من الابل مائة ومن العيين ألف دينار ومن الورق

عشرة آلاف وللقاتل الخيار يؤدي أي نوع شاء كذا في محيط السرخسي اه وعليه يصح حكم القاضي في شبه العمد بالذمة الشرعية ويدينها بانها ان دفعت من الابل تدفع مغالطة ارباعا وان دفعت من الذهب تكون كذا وان دفعت من الفضة تكون كذا وفي رد المحتار والتميز بالرضا او القصاص وعليه هل القضاة وقيل للقاتل ذكوه القهستاني اه هذا الكتي لما قرأت هذا الاعلام ظهر من نفواه اختلاف في مكان القتل بين الدعوى والشهادة حيث ذكر في الدعوى ان بنت المدعى ستنة كانت بغيطة في رابع عشر ذي القعدة سنة ٩٤ بحوض الكبير وكان بالغيط المذ كور مع البنت المذ كورة السيد سيد احمد ابن عم والدها فصل بينهما وبين المدعى عليه مشاجرة بشان مياه الري فامسك المدعى عليه هذا مع أخيه محمد بن عم المدعى هو السيد سيد احمد مكي المذ كور من طوق نيباه وخنقه بها فما كان من بنت المدعى المذ كور الا ضربت المدعى عليه هذا مع صام القطن على ظهره ليطلق ابن عم ابيه المذ كور فما كان من المدعى عليه هذا الا ضرب بها برجله عمدا ودنا في بطنها فسطت ميتة لوقتها بسبب ذلك الى آخرها فهذا بظاهره يفيد ان الضرب بالرجل المؤدى الى القتل كان بغيطة المدعى وذ كور كل من شاددى القتل في شهادة فوجدت عليها الزام لي هذا يتناجر مع السيد مكي كل منهما مما علمت في الاخر فاراد أن يخلصهما من بعضهما ما كانت حاضرة ستنة بنت المدعى هذا وبهذا عود من قطن فضر بت به عليها الزام لي هذا على ظهره فما كان من على الزام لي هذا الا ضرب بها عمدا ودنا برجله اليسرى في بطنها فضر به لها برجله في بطنها سقطت على الارض وماتت لوقتها بسبب ذلك وكان ذلك بغيطة سيد احمد أبي عامر بحوض الكبير وقت الظهور من اليوم المذ كور فاذا كان المراد كما هو المتبادر من سياق عبارة المدعى ان القتل الناشئ من الضرب حصل بغيطة وقد صرح الشاهدان انه كان بغيطة سيد احمد أبي عامر فلا تقبل الشهادة لاختلاف المالك لانها لا تذكر اذا الفعل في مكان غير الفعل في آخر والا كانت مقبولة الا انه لا يظهر من السياق وكذا لم تقم بينة على الوفاة وانحصار الارث في الوارثين المذ كورين ولم يحكم بذلك مع انكار المدعى عليه ما ادعى به عليه وان كان مقرا بالوفاة وانحصار الارث في الابوين وذلك لازم حتى تكون الورثة المدعون اخصا ما عن الميت بالنسبة لاثبات الحق بالبينه وبناء على ما ذكرني في ارجاع هذا الاعلام لحضرة قاضيه للنظر فيما ذكر واستيفاء ما يلزم والحكم بما يثبت شرعا بعد الاستيفاء هذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ضبطية مصر مؤرخة ١ ذى الحجة سنة ٩٦ بناء على ما طلبه قاضي المنصورة بافادته لتدبير المتضمنة طلب افادة المحكم الشرعي عما سطره بصورة المرافعة المتضمنة صدور الدعوى من المرأة مسعدة بنت موسى تعال بن علي من كفر شكر على عبد الباري جيسل ابن زوجها على جيسل بن شريح جيسل بان المدعية زوجة اعلى جيسل



المذكور في عصمته الى وفاته وانه انحصر ارثه الشرعي فيها وزوجتين سمتهما اولاده منها ومن غيرهما منهن ايضاً ومن جلتهم المدعى عليه المذكور وان المدعى عليه المرقوم باع برتجان جنينة مورث المدعى المذكور في العام الماضي سنة ٩٠ سنة الوفاة بمائة جنيه افرنكي ذهباً واستولى المدعى عليه على المبلغ المرقوم وتطالبه بما استحقه فيه حسب الفر بصفة الشرعية ولماسئل أجاب بانها كانت زوجة لوالده المذكور وعرفه وانه طلقها حال حياته وصحته طلاقاً لا تأجيل وفاته بثلاثة أشهر وانها لم تكن وارثه والوارث له الزوجتان والاولاد المذكورون وان المدعى المذكور كورة ثبت طلاقها على يد قاضي منية فخر وحرراً اعلاماً بذلك مؤرخاً ١٨ ذی الحجة سنة ٩٠ وانه ثبت وصايتها المختارة ايضاً على يد القاضي المذكور باعلام مؤرخ ٢٠ ربيع الاول سنة ٩١ فلم تصدقه على ذلك فطالب منه البينة على ذلك فاحضر شاهدين وشهدا باقرار المتوفى المذكور بحال حياته بعد حضوره للشاهدين في محامها بطلاق المدعى المذكور كورة منه ثلاثاً وهي معه وذلك في ربيع الآخر سنة ٩٠ ووفاته في ثامن شعبان سنة ٩٠ قطعت بان أحد الشاهدين تحت ادارة المدعى عليه لكونه شيخ الناحية وان الشاهدين يكتبان في شهادتهما ان المدعى عليه ان احدهما المذكور ليس من حصته في الناحية وانه فقيه فيها وليس له فلاحية وكتب حضرة قاضي المنصورة مستفهما تحت هذه الصورة ما نصه يطلع على هذه المحادثة حضرة شيخ الامام ومفتي الديار المصرية ويقيم الحكم الشرعي فيها هل يحكم بشهادة البينة المذكورة بعد تزكيتها بطلاق المرأة المذكورة طلاقاً ثلاثاً من زوجها بانها لاحق لها في ميراثه واذ اقليم بعدم الحكم بها وعرف عبد الباري جيل المدعى عليه انه معه بينة على اقرار المذكور بطلاقها من زوجها المذكور وثلاثاً بخروجها من عدته تطلب منه وتسمع ويحكم بها اولاً واذ كانت الزوجة المذكورة تنهى ان زوجها قبل وفاته بخمسة عشر يوماً قسم متروكاته بين ورثته وان ج هانص يماثل احدى زوجاته يسمع منها هذا القول واذ اثبتت تكون واردة وما حكم الله (اجاب) ينال على ان الدفع بعد الدعوى الفاسدة مسموع فشهادة الشاهدين المذكورين بالطلاق مقبولة بعد تزكيتها ان لم يثبت الطعن كما انه تقبل بينة الابن على اقرارها بالطلاق الثلاث وخروجها من عدته بطريقها الشرعي ومجرد دعواها بان زوجها قبل وفاته بخمسة عشر يوماً قسم متروكاته وان خرج هانص يماثل احدى زوجاته لا يثبت كونها واردة على فرض تحققه على انه لو صدر حكم شرعي بالطلاق المذكور قبل هذه الدعوى حكم الزام من قاض بينة او اقرار أو نكول وحرره اعلاماً بشرعياً بسجل محفوظ وكان هذا الاعلام صحيحاً وقبول على محله فوجدته طابعاً لا يثبت الى انكارها الحكم المذكور ولا تسمع منها الدعوى بناء على التخصيص الصادر للقضاة في شأن ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي المنصورة

عن مرافعة ضموها ادعى محمود على الجيزاوى ابن المرحوم الشيخ على الجيزاوى على المذكور عبد الفتاح التطاوى الاسكندراوى المقيم ببندر المنصورة بان امينة كريمة المحترم على افندى مصطفى مهندس مركز منية سمندود قهاية ابن المرحوم مصطفى أغا المورلى كانت زوجة للمدعى عليه هذا وكان سا كنيما في بندر المنصورة مع أهله وصار يضاررها وحالة اقامتها معه في محل طاقته في شهر محرم سنة ٩٠ حلف عليها بالطلاق الثلاث ان سالها عبد الرحمن تابع والدها لا يدخل عليها في منزله السا كن فيه معها ولا ينظرها ولا تسكاهم ولا يكلمها وفي شهر ربيع الآخر سنة ٩٠ امرها المدعى عليه المذكور بالتوجه لمنزل والدها وتوجهت لمنزل والدها المذكور فوطا لبيتها باستلام عفشها فاجابها بذلك ويتوجهها مع والدها ووالدها لمنزل زوجها المذكور ودخل عليها سالها عبد الرحمن المذكور في منزله المرقوم ونظرها وصارت تسكاهم ويكلمها وتناول بيدها حلة اشياء من عفشها ويدخل عليها ونظرها ايها وتكلمها معها وتكلمها معها واقوع عليه الطلاق الثلاث المذكور ومن وقت وقوع الطلاق الثلاث المذكور لم تعاشرها الى الآن وخرجت من عدته ولما بذمته وخبر صدقاتها ما باع قدره خسون جنبها بينة وذهبها عينا وان المذكور كورة وكنتى عنها في الخصومة والمرافعة مع المذكور عبد الفتاح المذكور فيما يتعلق برزجيتها له وفي طلب حقوقها منه الشرعية بامرها وفي كافة ما يتعلق بها من صلح وبراءة وثبوت طلاق وغير ذلك من جميع شؤونها تو كى لاعاماً وقبلته منها انفسى على الوجه المستطور وتحرر بذلك اعلام شرعى مسطر من هذه المحكمة مؤرخ ٢٥ محرم سنة ٩٧ وبمالي من التوكيل المستطرا اعلاماً طالب المذكور عبد الفتاح هذا المدعى عليه بالمبلغ المرقوم وقدره خسون بينة وذهبها عينا مؤخر صدقاتها المرقوم لاحوز ذلك لموصى كلى بالوجه الشرعى واسال جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه هما ادعاه الشيخ محمود الجيزاوى المذكور فاجاب بانها في شوال سنة ٩٤ كان حلف يميناً بالطلاق الواحد دان سالها خادم والذ وجنتا امينة لا يراها مادامت في بيتي ثم في ذى القعدة سنة ٩٤ قلت روى طالقاً وثاني يوم رددت يميني بمعرفة الشيخ ابراهيم السنودى وبقيت هي في المعاشرة الى غاية شهر صفر سنة ٩٥ فخرجت لمنزل والدها بقصد الزيارة ولم تعد الى آخر شهر ربيع الاول سنة ٩٥ فطالبني والدها امام حضرة المرحوم قاضي افندى وطلب مني تسليم متاعها وقد كان في اليوم المذكور توجهنا الى منزلي واستلم والدها ووالدتها المتاع وهي حاضرة وهي لابسة الازار والبرقع امام المحالين الذين كانوا حاضرين لمحل المتاع وصارت تدلهم عليه الى ان انتهى وخرج الجميع من وقتها الى الآن وهم يترجون بوسائط من المعتيرين لاجل طلاقها حتى انهم جعلوا الى مبلغاً في نظير ذلك ولم اقبل واريد توجه زوجتي المذكورة لهل طاعتى الذي أعده لها من غير ان يشار كهما من يضاررها وعلى المؤنسة والخادم الواجب ان شرعاً بشرط ان يتعلق عليها



باب الدار والد تها لا تراها الا وانا حاضر معها في كل اسبوع مرة وفي معتبر تو كيل  
 الشيخ محمود على الجيزاوي منها في الخصومة والمرافعة ثم بعد صدور ما هو مسطر  
 ادعى محمود على الجيزاوي ابن المرحوم الشيخ على الجيزاوي على الحاضر معه بالجلس  
 المذكور بعد افتتاح التظاوي الاسكندراني المقيم ببندر المنصورة بان امينة بنت المحترم  
 على افندي مصطفى مهندس مركز منية محمود دقهلية ابن المرحوم مصطفى اغا المورلي  
 كانت زوجة لادمي عليه عبد الفتاح التطاوي وساك كنابها في بندر المنصورة مع  
 اهله فحال اقامتها معه في محل طاعته حلف في شهر محرم سنة ٩٥٠هـ بالطلاق الثلاث منها  
 ان سالما عبد الرحمن هذا تابع والده لا يدخل عليها في منزلها الساكن فيه معها ولا  
 ينظرها ولا تسكاه ولا يكلمها وفي اوائل شهر ربيع الاخر سنة ٩٥٠هـ امره عبد الفتاح  
 هذا المدعى عليه المذکور بالتوجه المنزل والدها فوجهته المنزل والدها المذكور  
 فطالبته باستلام عفشها فاجابها بذلك ويتوجهه سامع والدها والذات المنزل زوجها  
 عبد الفتاح المدعى عليه هذا الذي كان ساكنها فيه من وقت الحلف الى الان دخل  
 عليها بعد الحلف المذکور سالم عبد الرحمن المذکور في منزل المذکور ونظرها وصارت  
 تسكاه ويكلمها او تناوله بيدها جلة اشياء من عفشها وان عبد الفتاح المدعى عليه  
 هذا اقر بذلك طاعته اختيارا فدخل عليها ونظرها اياها وتسكاه معها وتسكاه معها  
 بعد حلفه المذکور وقوع على الزوج عبد الفتاح هذا الطلاق الثلاث من زوجته امينة  
 المذکور ومن وقت وقوع الطلاق الثلاث المذکور على عبد الفتاح المذکور من  
 زوجته امينة لم تعاشره الى الان وخرجت من عنده ولها بذيمة مؤخر صداقها خمسون  
 جنينها بينت وزهبا عينا وقد حل بالطلاق المذکور ووجب على عبد الفتاح المذکور  
 دفعه لها وان عبد الفتاح هذا يريد معاشره امينة المذكورة معاشره الا زواج من غير  
 حق ولا وجه شرعي وممتنع من تسليم مطلقته المذكورة مؤخر الصداق المرقوم من غير  
 حق ولا وجه شرعي وان امينة المذكورة وكاتفي عنها في الخصومة والمرافعة مع المذکور  
 عبد الفتاح المذکور وهذا فيما يتعلق بزوجيته له وفي طلب حقوقها الشرعية  
 واستلامها منه وفي كافة ما يتعلق به من صلح وبراء وثبوت طلاق من زوجها  
 عبد الفتاح هذا وغير ذلك من كافة شؤونها وكذا ما عاينها مطلقا قبله من انفسى على  
 الوجه المسطور وتحرر بذلك اعلام شرعي مسطر من هذه المحكمة مؤرخ ٢٥ محرم سنة  
 ٩٧٠ وبمالي من التوكيل اطااب عبد الفتاح هذا المدعى عليه المذکور بالبلغ  
 المرقوم وقد رجحون جنينها بينت وزهبا عينا مؤخر صداق موكاتمي امينة المذكورة  
 لاح وذلك لما بالوجه الشرعي ومنعه من معارضة في معاشرته لمعاشره الا زواج  
 واطاب الحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث عليه من زوجته امينة موكاتمي المذکور  
 واسال جوابه من ذلك ولما سئل المدعى عليه عن الدعوى الثانية اعلاه اجاب بقوله

ما ادعى به الشيخ محمود على الجيزاوي لم يحصل وباطل وزوجتي امينة بنت على افندي  
 مصطفى لم تنزل على عصمتي واروم اجبارها على المعاشره على ان اتفق عليهما بما هو  
 واجب شرعا بشرط ان اغلق عليهما باب دارى ووالدها لا يراها الا في كل اسبوع مرة  
 وانا حاضر بموافقة الشريعة الغراء يطالع على هذه الحادثة حضرة الاستاذ الاكبر  
 شيخ الاسلام مع ما هو مسطر باطنه ويفيد الحكم الشرعي هل انكار المدعى عليه هذه  
 الدعوى التي صدرت صحيحة يعتبر انكار الكل ما ادعاه المدعى من التوكيل وغيره  
 وتسكاف المدعى اثبات التوكيل بالطريق الشرعي ثم اثبات الدعوى من الحلف  
 ووقوع الحلف عليه واذا تعامل المدعى بان اقر المدعى عليه في جواب الدعوى الاولى  
 بالحلف والطلاق وان الصريح يلحق الصريح وادار احضار البينة على وقوع الحلف  
 عليه فقط يلتفت الى ذلك ولو كان الجواب الاول صدر عن الدعوى الاولى القاصرة  
 عن حد الاستيفاء (اجاب) جواب المدعى عليه بعد سؤاله عن الدعوى الثانية على  
 هذا الوجه بعد انكار الجميع بما فيه التوكيل فيسكاف المدعى اثباته شرعا ويحكم له  
 به على خصمه ثم يسكاف المدعى اثبات باقي دعواه هذا اذا لم يتفق على مقدر مؤخر  
 الصداق المذکور وانه مؤجل الى الطلاق او الموت في عقد النكاح او على مجرد ذكره  
 في العقد انه مؤخر فانه حينئذ يحل بالطلاق الثلاث وكذا يحل بالرجعي اذا انقضت العدة  
 فلا يحتاج الى التعرض لذلك في الاثبات بل يقتصر في طلب البينة حينئذ على تعليق  
 الثلاث ووجود الشرط اللذين ادعاهما الوكيل وانكارهما المدعى عليه فاذا اثبت  
 المدعى تعليق الثلاث ووجود الشرط كما ادعى يحكم لموكاته على زوجها المذکور بالبينونة  
 الكبرى ويلزم بدفع المؤخر من صداقها على انه يلزم اثبات التوكيل بالخصومة بالبينة  
 عند غيبة الموكاته ولو كان الخصم مقرا به ليقم كمال الوكيل المدعى من اثبات الحق  
 المدعى بالبينة ما لم يكن التوكيل مسجلا بين يدي القاضي المترافع لديه بحضرة الخصم  
 بان حضرت الموكاته لدى هذا القاضي او ما ذونه مع الخصم ووكالت الوكيل المذکور  
 فيما ذكر حسب الجمارى فلا يحتاج حينئذ لاثباته واما ان رار المدعى عليه في جواب  
 الدعوى الاولى بالحلف والطلاق على الوجه المسطر فيعاقب لا يفيد الاعتراف به بانه وقع  
 عليه منه طلاق واحد درجة ووجهه راجعها قبل انقضاء العدة وتعلق طلاق  
 واحد على رؤية التابع المذکور لها مادامت في يده وهذا قبل تاريخ التعليق ووجود  
 الشرط اللذين ادعاهما الوكيل في الاولى والثانية فاذا عجز الوكيل عن اثبات دعواه  
 ينظر فيما ادعاه الزوج من الرجعة بعد الطلاق الذي اقر به فلو كذب الوكيل الزوج  
 في الرجعة والمعاشره التي ادعاهها الا ان به سدا العدة على الزوج اثبات ذلك لانه  
 لا يصدق في دعواه بعد العدة انه راجعها فيها بدون بينة مع الانكار والله تعالى اعلم  
 (سئل) من قاضي المنصورة المولى بعد وفاة والده القضاء عن حادثة في دعوى قتل سبق











المقدم أنه ضرب المرحوم عبد رب النبي السيد الذي لا يعلم والده ولا جده برضاة  
من فردة طينجة قتله بعد العشاء من تاريخ لا يعلمه وعترف بأنه مدقون في بيت صغير  
بساقيته هجورة بحوض السر وتوجه الى الساقيته المذ كورة قد لهم عليه فضر الحقة قون  
فوجدوا ور كافي بيت الساقيته المذ كورة فاخرجوه الى ماور التحقيق وذلك بحضور  
اعلم ذلك واشهد به واحضرت المدعية هذه المذ كورة المكرم احمد الديب من اهالي ناحية  
كفر المقدم ابن المكرم احمد الديب بن محمد الديب وشهد على انفراد به واستشهاده  
بقوله أشهد بان سالم الصيفي هـ ذاق ٧ رجب المرقوم سنة ١٢٩٦ أقرامى وهو  
بحوض السرو بالطوع والاختيار انه كان قبل مضي شهر من تاريخ الاقرار المدعى  
المرحوم عبد رب النبي السيد المدعى في شأنه ابن سيد المذ كورة وعطية شعبان ومحمد  
وافي واحمد جوده وبركات عبد الله السركة ونحو ذات ليلة مع بعضهم فسرقوا جلاين  
واحضروهما من تل المقدم المتسع قريب الفجر من ليلة السركة في دوار عبد السيد  
ابراهيم السكاكين بعزبته وابقوهما هناك وفي صباح يوم ثلاث الليلة تفرق السارقون  
المذ كورون الى جهات مختلفة لقتلهم مشؤم منها وأبقوا عند الجلاين المذ كورين احمد  
جوده وسالم الصيفي هذا ومكة وافي حواشهم طول يومهم وعند غروب الليلة من اليوم  
المذ كور حضر وادخل الدوار في قاعة هناك وتسكاه وافي قسمة الجلاين الذين سرقوهما  
امس وتنازعوا في القسمة لعدم الاقرار من كل منهم ما بالرضا بالتخصيص الذي عمله  
محمد انما فاشد النزاع بين عبد رب النبي وعطية شعبان حتى قاما على بعضهما وتصاربا  
بالسكوف فنهض سالم الصيفي هـ ذاك امسك في عطية شعبان ونهض بركات عبد الله  
وامسك عبد رب النبي المذ كورواشد الخصام بينهم فتخلص عبد رب النبي المذ كور  
من بركات عبد الله وأخذ فردة طينجة تعلق بركات عبد الله وأطلقها في سالم الصيفي هذا  
فكذبت كانت على المسطبة ولم تخرج الطلقة فيه فعند سالم الصيفي هذا تناول  
الفردة الطينجة المذ كورة من يد عبد رب النبي السيد المذ كور وأطلقها فيه فاصابته  
الرصاصة المقدوفة من الطينجة المذ كورة فصرخ صرخة وانكب على الارض ميتا  
بسبب ذلك فعندها بقي بجوار احمد جوده ومحمد وافي وعطية شعبان وان سالم الصيفي  
هذا التحم بركات عبد الله وانضم اليه نجس الصيفي أخو سالم الذي حضر بعد القتل  
وأخذوا الجلاين الى معذبة مهجورة معذبة شنة واسلم هـ ذاك ارسل اخاه نجس الصيفي مع  
بركات عبد الله لتعذيب الجلاين وتوجهوا بهما ثم رجع سالم الى الهل الذي فيه المقتول  
المذ كور واتخذوا مع الاربعاء وأجروا نقل الجثة الى ساقيته هجورة بحوض السرو  
ودفنوه بها وفي يوم التحقيق بارشاد سالم هذا المدعى عليه عترف عن بيت الساقيته  
المذ كورة كورة بالنش صار اخراج برع المقتول وهو واحد اخذاه بما فيه الساق والمقدم  
بما ظرتا ومناظرة من كانوا حاضرين وذلك بحضوري أعلم ذلك واشهد به واحضرت

ايضا

ايضا المدعية المذ كورة المكرم محمد اطلبة الخواص المذ كور وشهد بمشاهدة المكرم  
احمد الديب المذ كور حرقيا وزاد في شهادته ان الذي كان موجودا على المسطبة زوج  
طينجات أخذ فردة منه عبد رب النبي وضرب بها في سالم الصيفي فكذبت ولم تخرج فاخذ  
سالم الصيفي هذا المدعى عليه المذ كور الفردة الثانية وضرب بها عبد رب النبي السيد  
فاصابته بوقتها في جنبه الايسر فصرخ ووقع على الارض ميتا هـ ذاكما أقربه لدى واشهد به  
(أجاب) بمطالعة صورة هذه المرافعة ظهر ان في بعض الفاظ الحكم بوراة الزوجة  
المدعية بعض قصور حيث لم يصرح بان وراثتها المكرم المكرم المكرم المكرم المكرم هي بجهة  
الزوجة ولم يصرح بصور الحكم على المدعى عليه لما وان قيل انه بمواجهة المدعى  
عليه والتمهاده على الاقرار بالقتل من الشاهد الاول والاخير المتوافقين في شهادتهما  
فيما هـ ذاك كراطوع والاختيار الساقط من شهادة الاخير المذ كور لا تفيد مجردا على  
هذا الوجه الحكم بالقصاص بناء على قول في يوسف من انه لا يقتص من المقر بالقتل  
بالحددم لم يصرح بالحددم ويحمل على الخطا حتى يقول عمدا والشاهدان المذ كوران  
لم يذ كرا في شهادتهما على هذا الوجه انه ذ كرا المدعى في اقراره وحيد ذ فان رخصت  
الزوجة بالحكم بالدية يقضى لها بحصة اقياس وهي الربع وبوضع الباقي في بيت  
المال بعد استيفاء ما يلزم شرعا ومع ذلك فقد دأبته الحال في مطابقة شهادة الاخير  
للالول بسبب ما ذ كرا في شهادة الاخير من انه شهد كالذي قبله حرقيا لان شهادة الذي  
قبله تفيد انقاذ الآلة التي ضرب بها القاتل وضرب بها نائيا المقتول مع ان شهادة  
الشاهد الاول تفيد اختلاف الآتين فلم يتضح الامر جليا والذي كان ينبغي هو ذ كرا  
الفاظ شهادة الشاهد الاخير كما ذ كرت أفاظ الشاهد الاول ليظهر التطابق من عدمه  
والله تعالى أعلم (ومضمون المرافعة الثانية الصادرة في مجلس المنصورة) حضرت  
كل من فاطمة الشهيرة بام محمد البالغة العاقلة الرشيدة بنت المرحوم محمد الديب بن  
الديب وخضرة أم والى البالغة العاقلة الرشيدة بنت المرحوم علي والى بن حسين والى  
وست الناصر البالغة العاقلة الرشيدة بنت المرحوم الحاج عبد الله المهر بن عبد الله  
المهر والمكرم موسى عبد الله ابن المكرم مصطفى بن داود عبد الله وهو الوصي الشرعي  
على كل من علي ومحمد وناصف وفاطمة القصر الاربعة اولاد المرحوم محمد ناصف بن  
سيد احمد ناصف بن ناصف بموجب الاعلام الشرعية المسطر من محكمة الدقهلية  
المؤرخ في يوم السبت ٢٦ صفر سنة تاريخه المسجل الثابت معرفة المحاضر بن  
المذ كورين في شأن ذلك بشهادة كل من المكرم حسين رجب المزارع بناحية شنبارة  
الميمونة ابن المرحوم رجب أغا قروم بن محرم والمكرم ابراهيم شرف المزارع بناحية  
الميمونة شرف قيس ابن المرحوم شرف موسى بن موسى شرف معرفة شرعية وأحضروا مع  
انفسهم كلا من المكرم حسن الصبو المزارع بناحية شنبارة المذ كورة ابن المكرم



الحبيشي الصبو بن محمد الصبو والمكرم سالم ويلى من عربان السواركة ابن المرحوم  
سويلى بن سالم وادعى عن ككل من النسوة الثلاث الحاضرات هؤلاء عن نفسها  
والوصى المذ كور بطريق وصاية الشرعية على محاجير القصر الاربعة المذ كورين  
على كل من المضرين معهم هذين المذ كورين بقولهم ندعى عليهم ما ان احدهما حسنا  
الصبو وهذا المذ كور حضر في ليلة ٢٦ جادى الاولى سنة ١٢٩٦ الى دار مورث  
النسوة الثلاث هؤلاء القصر الاربعة المذ كورين هو المرحوم محمد ناصف المذ كور  
ابن سيد احمد ناصف بن ناصف الكائن بناية شنبارة المذ كور ودعا للتوجه  
معه الى حوض القبيلة من اطميان شنبارة المذ كور للحميدة فتوجه معه الى الحوض  
المذ كور والساعة سبع من الليل وفي صباح ذلك اليوم اشيع خبر في البلدة بانه وجد  
مقتول في الحوض المذ كور فتوجهت خضرة ام والى هذه الى الحوض لتتظمن  
المقتول فنظرت فوجدته محمد ناصف المذ كور في المذ كور فسالته عن كذا فاجابته  
ذلك وهم العايدى شيخ النوبة و خليل الغول شيخ الطوافة وخضر خضر والعقيدى نوار  
الطواف كلاهما او هلال درويش عن محمد ناصف المقتول المذ كور فعر فوها بان سالم  
ابن سويلى هذا هو الذي قتله عام دامت ممد ابض به له برصا صفة ضربها له من بندقية  
اصابته في ذراعها اليمنى في العضد وبيلطة يد يضرب بها بيده اليمنى في رأسه ثلاث  
ضربات وضربته في عنقه فسال الدم منه وانه هلك بسبب ذلك وان خايلا القول المذ كور  
سالم عن خروج محمد ناصف المذ كور من داره مع من فاخبرته بان حسنا الصبو وهذا  
المذ كور حضر الى دارنا والساعة سبع ايلاد دعا الى التوجه معه الى الحميدة وانه  
لم يجمع بعد بخروجهم فوجدنا ذلك احضروا حسنا الصبو والمذ كور وارفعوه مع سالم ويلى  
هذا المذ كور ولما حضر مندوب الحكومة وهم على شريفهم مدة منية غمروا خالد  
ومحمد الجوهري وكيل مجلس منية غمر وحسن حبش وعلى يحيى وسيد حسن بنين  
وحسين بن ابراهيم واحمد الحيا في وعلى فرج ماذون شرع الناحية وحضره عبد الله أفندي  
صالح مامور ضبطية هموم المديرية اعترف كل من حسن الصبو وسالم ويلى هذين  
انهم هما القاتلان للمرحوم محمد ناصف مورثنا المذ كور ابن المرحوم سيد احمد ناصف  
ابن ناصف المذ كور بالاعوان والاختيار عمدا ودونا المتوفى المذ كور والمخمس ميراثه  
الشرعى في كل من زوجته هما خضرة ام والى وست الناس ووالدته فاطمة المدعيات  
هؤلاء اولاده القصر الاربعة هم على ومحمد ناصف من خضرة المذ كورة وفاطمة من  
ست الناس المرقومة من قسيرة ميراث ولا وارث له سواهم وان المدعين هؤلاء يطالبون  
المدعى عليهم هذين بالقصاص منهما بالوجه الشرعى حسب اقرارهما بقتلها المورثهم  
المذ كور بالسبب المرقوم همداد ودونا ويسالون مسئلة عما عن ذلك فستل من المدعى  
عليهم هذين المذ كورين عن ذلك فاجابا بالانكار لذلك وجاهداه كذا فاعتند ذلك

كف المدعون هؤلاء المذ كورون اثبات دعواهم بالوجه الشرعى فاحضروا كلام  
المكرم حسين رجب والمكرم ابراهيم شرف المذ كورين اعلام وشهد كل منهم على انفراد  
بعد استشهاده عقيب الدعوى من المدعين هؤلاء المذ كورين والجواب بالانكار من  
المدعى عليهم هذين المذ كورين بقوله أشهد ان المرحوم محمد ناصف المتوفى المذ كور  
اعلاه ابن سيد احمد ناصف المذ كور ابن ناصف توفى الى رحمة الله قبل تاريخه وانحصر  
ارثه الشرعى في كل من زوجته خضرة ام والى وست الناس ووالدته فاطمة الشميرة بام  
محمد هؤلاء اولاده القصر الاربعة هم على ومحمد ناصف من خضرة المذ كورة وفاطمة  
من ست الناس المذ كورة وهم المرقومون اعلاه من غير شرك ولا وارث له سواهم اعلم  
ذلك وأشهد به وبمعرفةى للمتوفى المذ كور معرفة تامة وكذا وعدا لاسرائم علنا بمادة  
كل من المكرم عبد الله الدري بن المرحوم ابراهيم عمر بن عمر من اهالى اجا دقهلية والمكرم  
احمد اسمعيل الساعى بالمديرية ابن المكرم اسمعيل صبيح بن محمد صبيح من اهالى ويش  
الحجر دقهلية الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالوجه الشرعى في وجه المدعى  
عليهم هذين المذ كورين ولم يد المدعى عليهم هذان في شهادة الشاهدين المذ كورين  
مدعنا ولا جرحا شرعيين فاعتند ذلك حكم بوراثة الورثة السبعة هم المدعيات الثلاث  
والقصر الاربعة المذ كورون اورثهم المرحوم محمد ناصف المتوفى المذ كور وانحصار  
ارثه فيهم في وجه المدعى عليهم هذين المذ كورين ثم بعد ذلك ادعى المدعون  
المذ كورون دعواهم المذ كورة على المدعى عليهم هذين المذ كورين حرقا بحرف وسالوا  
مسئلتهم عن ذلك فستل منهم ما عن ذلك فاجابا بالانكار لذلك فكف المدعون اثبات  
ما انكره المدعى عليهم ما شرعا فوجدوا بذلك وانصر فوافقا الحكم (اجاب) بمطالبة  
صورة هذه المرافعة لم يظهر منها صحة الدعوى اذ من شرطها الاثبات بما يدل على الجرم  
والحقيق من المدعى بما يدعى به فاذا كانت بفعل كالقتل يكون ذلك بنسبة الفعل  
المدعى للمدعى عليه وهما لم يوجد غاية الامر ان المدعين المذ كورين ادعوا بحرقا  
المدعى عليهم ما يقتل المورث محمد وهو مما يحتمل الكذب وطالبوا بالقصاص بناء  
على هذا الاقرار فلم توجد الدعوى الصحيحة وفى الدور لا تسمع دعواه عليه بانه اقر له بشئ  
معين بناء على الاقرار له بذلك به يقتل لانه اخبار يحتمل الكذب انتهى والله سبحانه  
وتعالى اعلم (ستل) من المعية بافادة من مهر دار الجناح الخديوى في ١٩ ربيع الاول  
سنة ١٢٩٧ مضمونها صدر اعلام شرعى من قاضى مديرية كردفان في قضية ثلاثة  
اشخاص من اهالى تلك الجهة تعصبوا على قطع الطريق وقتلوا اشخاصا من هناك وحكم  
شرعا من القاضى باجراء القتل عليهم جدا ثم ان المجلس الشرعى بالحكمة الكبرى بمصر  
صدق على ذلك وقال انه يستوفى منهم مادا وامصرين على قطع الطريق والا فادار جمعوا  
يسقط عنهم المذ كور وباعادة الاستفهام من المحكمة ثانية اذا كان يسقط



الحكم عليهم بوجوه - م ماذا يكون في مادة القتل الذي وقع منهم وهم مقررون اجابت بان  
مادة القتل بوقت المحصول المرافعة فيم اشروعوا بحسب ما ظهر هنا ان المرافعة في القتل  
سبقت واعترف القاتلون باختيارهم بحصول القتل منهم عمدا فاقضى الحال الجواب  
من حضر تكعما يقتضيه الحكم الشرعي فيما اذا بين الاولياء في دعواهم كيفية القتل  
وطالبوا القصاص لانفسهم واقرا المدعي عليهم بالدعوى ماذا يكون الحكم في ذلك  
ومضمون الاعلام المذكور المؤرخ ٢٣ شوال سنة ١٢٩٦ بالمجلس الهللي بكدفان  
حضر مجلس القضاء احمد ولد محمد ولد زروق الجملي القاطن بجهة أم صغيرة بقسم خورسي  
واحضر مع نفسه كلاً من محمد هذا ولد أنى صافية ولد انور العاربي القاطن بجهة الرضة  
بقسم بارة وبخت هـ هذا ولد عيسى ولد الزاكي الجماعي القاطن بالمديد بقسم بارة  
وادريس هذا ولد في ولد ادريس الشويحي القاطن ببنيسة سلامة بقسم ابي حراز  
وادمي احمد ولد محمد ولد زروق المدعي الذي حضر على المدعي عليهم الثلاثة هؤلاء  
الذين كورين الذين احضرهم معهم بانهم اتفقوا على السركة الكبرى وقصدوا قطع  
الطريق ووجدوا أخاه شقيقه حيداً ولد محمد ولد زروق سالك الطريق ومعه عفش  
بعد غروب الشمس ليلة الخميس الموافق ١٤ رجب سنة ٩٦ بالخلاء ليلاً وضربوا أخاه  
الذي كورهم الثلاثة ما هو محمد بن ابي صافية ولد النور ضربه بسيف حديد على رأسه جرحه  
بجرحه جرحاً مهلكاً ودخل فيه حتى كسر العظم وكسح الدماغ وبخت ولد عيسى ولد  
الزاكي ضربه بعبارة ناري عمداً قصده بضره فانه حرك مشطاً من البندقية وضربها  
وأورث وخرجت منها الرصاصة اصابته أخاه المذكور في فخذه الايمن دخلت فيه حتى  
كسرت العظم ودخلت الفخذ الايسر وخرجت منه وادريس ولد مدني ولد ادريس  
ضربه بنبوت شوم كبير على كتفه الايمن حتى كسر ترقوته وضرب الجميع مهلكاً ناشئ  
منه الموت مما يقتل مثله غالباً وذلك في الخلاء بالقرب من جبل القليل بقسم خورسي  
وكلهم عاقلون وبالغون معصومون والدم والمال بين الالاسلام ومات أخوه المذكور من  
جراحاتهم المذكورة من حينه عمداً وانا ظلماً بغير حق قاصدين بذلك قتله ونهب  
امواله ولم يأخذوا ما لاوان الولي المذكور قام خصم الثبوت المحد على المذكورين دون  
الاستيفاء فصار يتهم الله ورسوله ليكون قتله - م له بدار الاسلام واقروا كلهم بافعالهم  
التي كورة وهم بحالة الصحة والسلامة طاعتين غير مكرهين عاقبين بالظن ناطقين لاعلة  
بواحد منهم منع صحة الاقرار وهم اهل قوة ونجدة في دار العدل أخذوا قبل التوبة ولم  
يكن أحدهم في المقطوع عليهم ذار حم محرر من أحد القطاع ولم يكن أحد من المقطوع  
عليهم - م شريكاً فاضلاً - م أحد القطاع وخلف حسين ولد محمد ولد زروق المقتول من  
الورثة أخويه شقيقه لاهم عائشة بنت الفكي حسن ولد محمد هذه الحاضرة وأبيهم محمد  
ولد زروق ولد عبد القادر المتوفي قبله وهذا احمد المدعي وعبد الوهاب هذا الحاضر

وزوجته

وزوجته عائشة بنت الحاج الماسي ولد الفكي حسن ووالدته عائشة المذكورة  
هاتين الحاضرتين وانه لا وارث له غيرهم ومنع صرارته فيهم دون مشاركتهم في ذلك  
وواجب على هؤلاء المذكورين التمكين من انفسهم حتى يستوفي الحياكم منهم حد  
الحراية وهو القتل وطالبهم بذلك وسأل مسالتهم - م وسألوا فاجاب كل منهم بالاقرار  
طبق الدعوى عرفاً بحرف ما عدا انحصار الارث في الورثة المذكورين فجاءه كذا  
فكاف المدعي اليينة على اثبات الموت والورثة فاحضر شاهدين فشهد كل منهما  
عندي عقب دعوى المدعي هذا وانكار المدعي عليهم هؤلاء بحضورهم ومواجهتهم - م  
شهادة متفقة الالفاظ والمدعي بوفاة المتوفي المذكور وانه خلف ورثته المذكورين  
على الوجه المستور مع الاشارة اليهم وانه لا وارث له غيرهم ولم ينع فيهم المدعي عليهم  
وز كياسر اثم لثنا بشهادة رجلين البز كيسة الشرعية وبموجب ذلك ثبت لدينا موت  
حسين ولد محمد ولد زروق المتوفي المذكور وخلفه ورثته المذكورين على الوجه  
المستور والمشار اليهم - م وانه لا وارث له غيرهم وحكم لا احمد المدعي المذكور على المدعي  
عليهم - م هؤلاء بذلك وحكم بقتلهم - م الثلاثة المذكورين حد القطع - م طريق المسلمين  
اثبت حد الحراية عليهم باقرارهم به ولم يتوبوا قبل الاخذ واستوفت شروط  
الحراية فيهم بحضور من المتخصصين بمجلس حكمه بنسدر الابيض بديرية كدفان  
وصدق على هذا الاعلام من مفتي استئناف السودان بقوله عرجته لم يتضح لي به  
خلل واريخه ١٤ ذي القعدة سنة ٩٦ وباحالة ذلك على محكمة مصر الكبرى وتأخير  
قاضها بالاحالة على المجلس الشرعي للنظر فيه بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ٩٦ اجيب  
من كل من الشيخ عبد القادر الرفاعي والشيخ عبد القادر الدلباشي والشيخ راشد افندي  
الاعضاء بقولهم يؤخذ المدعي عليهم المذكورون بهذا الاعلام بموجب اقرارهم بقطع  
الطريق على الوجه المستور فلولي الامر ايده الله بانصر اقامة الحد الشرعي عليهم - م  
بقتلهم حد امداد ما صرين على هذا الاقرار ولم يرجعوا عنه والافيت فقط الحكم عليهم  
واقعه تعالى اعلم (اجاب) وردت افادة سعادتك المرفوعة مع هذا المتضمنة طلب  
الجواب من هذا الطرف عما يقتضيه الحكم الشرعي في حال اذ بين اولياء القليل في  
دعواهم كيفية القتل وطالبوا القصاص لانفسهم واقرا المدعي عليهم بالدعوى وبنا  
على ذلك قد صار مطاعة الاعلام المحرر من قاضي كدفان بتاريخ ٢٣ شوال سنة  
١٢٩٦ الواردة مع افادة سعادتك فبين من انه صدر حكم القاضي الموما اليه على  
محمد ولد أنى صافية ولد النور وبخت ولد عيسى ولد الزاكي وادريس ولد مدني ولد  
ادريس بالقتل حد امداد وجب اقرارهم بما يقتضيه من قطع الطريق بالكيفية الموضحة  
في الاعلام المرفوعة بناء على اقرارهم على الاقرار بالقتل المنسوب اليهم وبنا على  
ما تضمنه هذا الاعلام فانهم يحدون بالقتل المذكور ما لم يرجعوا عن هذا الاقرار فان رجعوا

١٩

١٢٩٧



عنه وبين اوليائه القتل في دعواههم جميعا لدى القاضي المذكور أن القتل المرقوم الصادر من المدعي عليهم المذكورين حاصل منهم جميعا مع الامتعاقي وطلب جميع الورثة قتل المدعي عليهم قصاصا وأقر المدعي عليهم كالدعوى يعني أن القتل الصادر منهم هو بحالة المعية كما ذكر قتل كل واحد من المدعي عليهم قصاصا كما ذكر بعد الحكم بالورثة والوفاء ضمن الدعوى الشرعية وكذلك الحكم أن أقيمت عليهم البيعة بالقتل على هذا الوجه أو بالأقرار بما ذكره من الانكار وأن بين الاولياء في دعواهم القتل أن القتل المذكور صدر متعاقبا وطلب الاولياء القصاص وصدقوهم على ذلك أوقامت البيعة على ذلك أو على الاقرار به يقتضيه من الاول فقط لأن القتل ينسب اليه بناء على أن كل ضربة من ضرباتهم مؤثرة مهلكة لو انفردت كما يفهم من الاعلام ويقضي على باقهم بالتعزير الشرعي بما يراه الامام حسبما تقتضيه العناية والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) بافادة من رئيس استئناف بحري وورقة ٢٠ ربيع الاول سنة ٩٧٧ مضمونها من ظهور بالجلس قضية قتل شخص اسرائيلي يسمى موسى مويال بناحية موت غربية ولما ان اطلع حضرة مفتي استئناف على الاعلام الشرعي الصادر فيهم من محكمة المديرية وتراعى لغيره ازوم الاستئناف على الاعلام عليه عما اذا كان الشمر ووخ الذي قتر به موسى المرقوم يقتل عادة كما قال داود مويال والد المتوفى أم لا ويكون ذلك بمعرفة حضرة القاضي والمفتي بمجلس طنتها مع اجراء الاصول الشرعية من ذلك قد أرسل الاعلام الهكي منه للجلس للاجراء على وجه ما أوصاه حضرة المفتي واعادته والآن ورد شرح المجلس المذكور بناء على ما أوضحه حضرة القاضي بانه من حيث أن تلك المادة والمحكم فيها كان في مدة حضرة القاضي السلف فيرسل الاعلام لحضركم للاطلاع عليه والافادة بما تقتضيه الاصول الشرعية فبناء على ما ذكر تؤمل افادة المحكم الشرعي وعضو الاعلام المذكور بمحضرات رئيس مجلس طنتها وعضائه ومفتيه ادعى داود مويال الذي الاسرائيلي المغربي الاصل ابن سليمان بن موسى من رعايا الدولة العلية من ناحية مراكش ومقيم باسكندرية المحقق معرفته شرعا بشهادة شخصين مسلمين من ناحية يهود على المحاضر معه بالجلس السيد البعبور ابن المرحوم علي ابن المرحوم محمد من يهود المحقق معرفته بشهادة من ذكر بان السيد البعبور هذا تعدى على موسى الذي ولد داود مويال المدعي المذكور وضربه ببوت من الخشب الشوم يقتل عادة على رأسه قطع الجلد والاعم واسال الدم وكسر العظام هدامه وعدوانا عليه ومات بسبب ذلك وانه أقر بذلك بطوعه واختياره وان المرمى الطناحي هذا الحاضر معه بالجلس ابن محمد الطناحي من يهود جرحه مع المدعي عليه المذكور بعد موته والقيام في البحر ونحوه اذنه الشرعي في والده مويال المدعي المذكور ومن غير ذلك ولا حاجب شرعي

ويطالب

ويطالب المدعي المذكور هذا السيد البعبور المدعي عليه بما يترب على ذلك شرعا وسال سؤاله عن ذلك مثل المدعي عليه من ذلك فاجاب بالانكار والدعوى المدعي كليا فكاف المدعي اثبات دعواه فاحضر شاهدين فشهد كل منهما بوجه المتداعيين بوقاة المقتول والمحصار اذ توفي والده المدعي من غير شريك مع الاشارة في محالها في كياسرا ثم علمنا بشهادة مسلمين في المدعي على المدعي عليه مع الاشارة لما يحضرته ما بالوفاء وحصر الارث على هذا الوجه فعند ذلك اعترف السيد البعبور والمدعي عليه بحضرة من ذكر طائفا حال جواز الاشهاد عليه انه هو والمرسى الطناحي ضربه باوقلا موسى اليهودي ابن داود المدعي هذا بشمروخين من الخشب الشوم على رأسه ورقبته هدمه دامن ما وعدوا عليه ضربا قاتلا اي ضرب كل منهما قاتل وحده قتلاه هداومات بسبب ذلك ولم يصدق المرمى الطناحي على ذلك فقال داود المدعي للسيد البعبور المدعي عليه هذا مخاطبة بل انت الذي قتلت ولدي موسى وحده وطلب الحكم على السيد البعبور المدعي عليه هذا بالقصاص في حكمه عليه في وجهه ما بالقصاص بالسيف حيا كما يحضر عيايا اطر بن الشرعي بعد مراعاة ما وجب مراعاته شرعا بالجلس المشار اليه وكتب عليه مفتي مجلس طنتها بقوله الاعلام المذكور موافق شرعا ثم كتب عليه مفتي الاستئناف بما حاصله ان المدعي عليه اعترف اخيرا بانه هو والمرسى الطناحي ضربه باوقلا موسى اليهودي ابن المدعي المذكور بشمروخين من الخشب الشوم ضربا قاتلا هداومات بسبب ذلك ولم يبين في اقراره المذكور ان الشمر ووخ الذي ضربه به يقتل عادة ولا وهذا غير كاف للحكم عليه بالقصاص اذ لا يلزم من كون الضرب قاتلا ان تكون الآلة تقتل عادة فيقتضي اعادته هذا الاعلام للجلس طنتها لصير الاستفسار به من المدعي عليه المذكور من ذلك بمعرفة حضرة قاضي المديرية ومفتي المجلس واجراء ما تقتضيه الاصول الشرعية في ذلك (أجاب) ما افاده حضرة مفتي الاستئناف على الاعلام عن هذه القضية من طلبه الاستفسار بمعرفة حضرة قاضي المديرية ومفتي المجلس من المدعي عليه المقر عن الشمر ووخ الذي ضرب به المقتول هل هو عا يقتل عادة يعني ليكون داخل تحت ما صدر به الامر من الحكم بالقصاص على مذهب الصاحبين بالقتل بكل آلة مزهقة للروح ومفرقة للاجزاء يعني انها تقتل عادة وذلك لعدم بيان صفة الشمر ووخ الذي أقر المدعي عليه بقتله في اقراره لا يفيد في صحة الحكم من حضرة القاضي المولى الآن بالقصاص على هذا المذهب لو فسر المقر بعد الدعوى عليه الشمر ووخ المذكور بانه عا يقتل عادة لان توبة حضرة قاضي طنتها الموجود الآن هي من قبل سعادة خديو مصر حالا والامر الصادر بالاجراء على مذهب الصاحبين هو من قبل سعادة الخديو السابق فيما حدثت توبة حضرة هذا القاضي او غيره من قبل سعادة الخديو الآن بدون ان يكون ما موراء ما ذكر من قبل من ولاه لا يكفي في كون



حكمه بهذا المذهب مبنيا على كونه ما موراه لوقته هذه القضية وما عا ثله لديه ولو قلنا ببقاء الامر السابق لان بقاءه على فرض ذلك با النسبة لمن يكون ما موراه بذلك عن بقى على توليته السابقة لا بالنسبة لمن حدثت توليته من قبل غير الا امر به بدون تحديد للامر وحينئذ لو كان القصد الحكم بالقصاص على فرض تفسير المقر بما ذكر على هذا الوجه من مثل حضرة هذا القاضي يكون ذلك موقفا على صدور امر جديد من علمه مطابقا للامر السابق والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مديرية الجيزة في ١١ ربيع الاخر سنة ٩٧ شرحا على ما تحرر ايهام من قاضي مديرية الجيزة بهذا الافادة عما يترأى في صورتى المرافعتين المرسلتين من طرف القاضي المذكور ومضمون افادة القاضي المذكور صورة تداعى محمد ابي على الدلال بسوق الجمال بمصر على حسين هندي من البساتين المرفوعة طيه على حسب معامها واضبطها في مدة حضرة الشيخ عبدالرحمن القطب القاضي السلف ولم يحكم فيما من حضرته ولا قضاء الاستفهام عما اذا كانت تلك المرافعة صحيحة أم لا وهل شهادة الشهود باصل الدعوى والدفع صحيحة وهل يجوز البناء على ذلك ولا حاجة الى استئنافها وكذا صورة تداعى المرأة مبروكة من ام دينار على اخيها شقيقة دياب التي صار سماعنا اياها واضبطها ولم يحكم فيها مرفوعة طيه ومقتضى الاستفهام عما اذا كانت تلك المرافعة مستوفاة وشهادة الشهود موافقة أولا وهل ما ابداه المدعى عليه من الطعن في الشهود معتبر فيه فانه عليه لزم تحريم له عاداتكم اى معرفة المدعية به صبر عرض هاتين الصورتين على حضرة شيخ الاسلام ومفتى الديار المصرية وكل ما افاده في ذلك يقاد عنه لا تباع الاجراء بمقتضاه (ومضمون الدعوى الاولى) ادعى شخص على وارث آخر ان اباه اشترى من المدعى ثلاثة جمال بمبلغ اربعة آلاف وثمانمائة وخمسة وسبعين قرشاً على صاغة معاوضة بخمسين جنينها افرنسكيا استلم منه الجمال ودفع له من الثمن مبلغ ٢٦٦٦ قرشاً صاغاً وبقى له من ذلك ٢٢٠٩ قروش معاوضة اثنين وخمسين جنينها مضرباً وتسعة قروش فضة قبل والد المدعى عليه وانه توفي عن ولده المدعى عليه وتركت له بقى المبلغ المذكور وهو واضع يده عليه او يطالبه بدفع باقى المبلغ المذكور ولما سئل من المدعى عليه اجاب بوفاة والده وانه ترك منزلاً بناحية البساتين وانكر ما عدا ذلك فسكف المدعى بيته تشهد له طبق دعواه ثم اقر المدعى عليه ان جميع المبلغ المذكور في دعوى المدعى كان على والده وان والده في حياته دفعه له بتمامه على يدي بيته فانكر المدعى ذلك فطلب من المدعى عليه بيينة ثبتت دعواه الدفع ثم احضرته ودافى بحال لم تصادف شهادتهم (ومضمون صورة المرافعة الثانية) الصادرة على يد حضرة القاضي حالاً بتاريخ ١١ ربيع الاخر سنة ٩٧ ادعت امرأة تدعى مبروكة من ام دينار على شقيقة دياب بن ابي طالب بن ابراهيم بن والدها المذكور وعرفته الى جده كان يملك منزلاً بناحية المذكور بدرب الجمال

وذكرت

وذكرت حدوده الاربعه وبعثتها وانه مات عن زوجته آمنة بنت حسام الدين بن سعد ايوب وعن والدته فطوم بنت حسن خليل بن علي خليل وعن اولاده جازية واحمد ودياب هذا المدعى عليه ومبروكة المدعية المرزوقين له من زوجته آمنة من غير شر يك ثم توفي - - - - - له ابنته جازية المذكورة وعن والدتها واخوتها احمد ودياب هذا ومبروكة المدعية من غير شر يك ثم توفي بعدها احمد الابن المذكور وعن والدته آمنة المذكورة كورة واخوه شقيقة دياب هذا ومبروكة المدعية من غير شر يك ثم توفي بعده المرأة فطوم الام المذكورة عن ولدي ابنا المذكور هما دياب هذا ومبروكة المدعية من غير شر يك ولا وارث سواهما ثم توفيت آمنة الزوجة المذكورة عن ولديها دياب هذا ومبروكة المدعية من غير شر يك وترك والدها ابوطالب المتوفى المذكور جميع المنزل المذكور المذكور تحت يد هذا المدعى عليه ميراثا لورثته المذكورين وان كلاما من الورثة المتوفين بعده مات وهو يملك حصته في المنزل المذكور الا ان له بالارث من المورثين المذكورين وتركها ميراثا لورثته المذكورين على الوجه المسطور وان المدعية طالبت اخاها ديابا هذا المدعى عليه في شهر محرم سنة ٩٧ بتسليمها ما خصها في المنزل المذكور المذكور بالارث الشرعى عن والدها واخوها ووجدتها والدتها المذكورين وهو الثلث ثمانية قراريط في المنزل المذكور من ذلك ما آل لها بالارث من والدها قيراطان ونصف وثلث وما آل لها بالارث من اخاتها جازية الى آخر المورثين باقى الثلث المذكور فافر هذا المدعى عليه بان لاخه شقيقة مبروكة هذه الحصة المذكورة في المنزل المذكور المذكور المذكور والذى تحت يده بالارث الشرعى من والدها واخوها ووجدتها والدتها المذكورين وان له امانة من قسمة المنزل المذكور كور بينهما وان هذا المدعى عليه واضح يده على ما خصها في المنزل المذكور كور ومتنع من تسليمها لها بدون وجه شرعى وتطالبه برفع يده عن الحصة المذكورة وتسليمها لها وتعال سؤاله عن ذلك وبعد تبوت وضع يده عليه بشهادة رجلين سئل من المدعى عليه عن دعواه فاجاب بالاقرار بوفاة والده ومن بعده من المتوفين وانحصار ارثهم في ورثتهم المذكورين على الوجه المسطور وان المنزل المذكور المذكور وذكروا كالدعوى تحت يده ملائمة خاصة باشرائه من رجل عينه باعه له منذ سنين سنة وهو يملكه بمن عينه وجرى التقابض ومن وقت شرائه الى الآن وهو واضح يده عليه متصرف فيه بالهدم والبناء مع مشاهدة هذه المدعية وانها معارضة له فيه بدون وجه شرعى فطلب من هذه المدعية بيينة تشهد لها كدعواها فاحضرت شاهدين شهد كل منهما في وجه المدعى عليه بانها طالبت اخاها هذا بما خصها في المنزل المذكور المذكور بالارث الشرعى من والدها واخوها ووجدتها والدتها المذكورين وهو الثلث في شهر محرم سنة ٩٧ فافر طائعا ان لاخه هذه حصة الثلث ثمانية قراريط في المنزل المذكور المذكور والذى تحت يده بالارث الشرعى عن

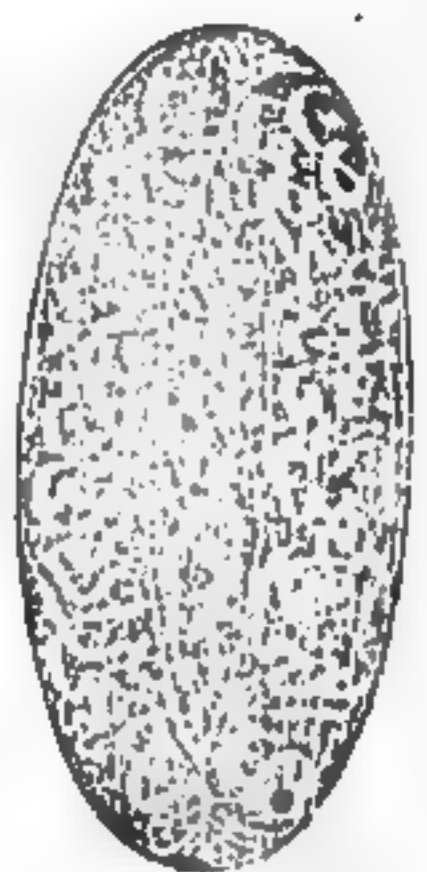


ذكر وانه لا مانع من قسمته بين ما فاقه ذولا دعي عليه في شهادة الشاهدين فعرف ان  
 احدهما المعين بيني وبينه خصومة بسبب اتي كنت اشتريت نصف قيراط في طاحونة  
 من رجل غنيته وان هذا الشاهد كان وكيلنا عن البائع في الطين والدا وكل ما يمكن وما  
 حضرت للبلد واردت ان اطلعن في الطاحونة المذ كورة حضر المذ كور وور قد ابنته  
 في المدار خلف الشيب واخذت طحيني وتوجهت الى منزلي وان الشاهد الثاني هذا  
 كان جهاديا وهرب من الجهادية فتوجهت مع حسنة بن الجبال الى واحضرتة ومن ذلك  
 حال لي له فيظمني وانصرفوا على ذلك وهذا اما ل الصورة الثانية (اجاب) ورد شرح  
 المديرية بناء على افادة حضرة قاضي افندي المديرية بقصد اعطاء الجواب من هذا  
 الطرف عن صورة المرافعة المحكي عنها والافادة عن ذلك ان الدعوى الاولى الصادرة  
 من محمدا على الدلال التي سبق سمعها من ساف حضرة القاضي ولم يحكم فيها  
 فالذي يلزم للحكم فيها من - حضرة القاضي المولى الان امتثافها وبعد استيفاء ما يلزم  
 البهتة وجواب الخصم يجري ما يقتضيه الحال عنها واما الدعوى الثانية الصادرة من  
 مبروكة فهي صحيحة الا انه ينبغي لحسن سبب الدعوى تقديم بيان مقدار حصة المدعية  
 التي تملكها بالارث عن مورثيها المذ كورين على الوجه المذ كور وذكروا وضع يد المدعي  
 عليه باغبر حق على دعواها انما طالبته بهذه الحصة وانه اقر لها بها على هذا الوجه وتأخير  
 اثبات وضع اليد على العقار عن سؤال المدعي عليه وجوابه كما انه يلزم فيها إقامة البينة  
 على وفاة المورثين المذ كورين فيها وانحصار ارثهم في ورثتهم طبق الدعوى ولو كان  
 الخصم مقرا بذلك مع انكاره الحق المدعي وبعد التزكية لثبوت الوفاة وحصر الارث  
 يحكم بما ذكره المحكي الذي شهد باقرار الخصم به الشهود المذ كورين بعد تزكيتهم  
 التزكية المعتبرة شرعا واستيفاء ما يلزم الذي من جملته تحديد العقار في الشهادة بالاقرار  
 فوضع اليد والاشارة اليه على يد - حضرة مبللا ولا يعتبر مجرد الطعن في الشهود بما ذكره  
 هذا الوجه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادته من قاضي المنصورة في ١١  
 جادى لاول سنة ٩٧٠ ارسات مع جواب صادر من هذا الطرف اليه عن حادثة في طلاق  
 حصلت فيها المرافعة اولاً وثانياً واستفهم عنها واجيب عنها من هنا بتاريخ ٢٢ صفر  
 سنة ٩٧٠ وقيدت في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ ثم اعيدت المرافعة  
 المذ كورة بتاريخ ١١ جادى الاولى سنة تاريخه ومضمونها يوم تاريخه حضر لدينا الشيخ  
 محمود على الجيزاوى وادعى بالدعوى المستطرفة اعلاله على خصمه المذ كور فهل يحجب لذلك  
 وتسمع منه الدعوى على وجهه ما ذكر ولا يكون فيما مناقضة لدعواه الاولى ام كيف  
 الحال ومضمون الدعوى الاخيرة ادعى محمود على الجيزاوى بطريق وكالة له  
 الشرعية من امينة بنت المكرم على افندي مصطفى مهتدي مركز منية محمود بولاية  
 الدفالية ابن المرحوم مصطفى على المكرم عبد الفتاح التطاوى الا انه كند راني المقيم

بالمنصورة

١٢٩٧

٢٩



بالممنوعة هذا المحاضر بالمحاضر المسمى بان المكرم عبد الفتاح التطاوى المدعي عليه  
 هذا المذ كور حلف ملاقا واحدا على زوجته امينة المذ كورة ان سالما عبد الرحمن  
 تابع والدها هذا المحاضر بالمحاضر لا يراه في بيته الساكن فيه مع زوجته المذ كورة  
 وان سالما عبد الرحمن هذا رآها في منزله المذ كور وروى نظره اياها وقع عليه الطلاق وبعد  
 هذا طلقها رجعي بقوله لما روى طلقا وادعى انه راجعها وهي في عدته ولم يراجعها ومن  
 وقت نظر تابع والدها المذ كور لها ضي لذلك سكتان وشهران وانها خرجت من عدته  
 ولها بدمته نجسون بينة ومؤخر صدقها وبعالي من التوكيل المفوض العام في الدعوى  
 والطالب والخصومة وفي كل شئ لها وعليها اطلب بما يترتب على المدعي عليه هذا  
 بسبب ذلك بالوجه الشرعي ومؤخر الصداق المرقوم واسال جوابه عن ذلك (اجاب)  
 دعوى الطلاق الثالثة المذ كورة لا تناقض ما سبق من الدعوى المجاوزة لذكر الخلف  
 من الزوج والطلاق من قبيل القول وهو مما يتكرر ومع ذلك فالبينة لو قامت على  
 ما يوجب الحرة بين الزوجين كالطلاق ولو بدون الدعوى او مع تناقض المدعي تقبل  
 حيث لا مانع لانها تقبل حصة في مثل ذلك الا ان هذه الدعوى غير واضحة حيث ادعى  
 ان الزوج طلق زوجته الواحدة على رؤية تابع والدها في بيته الساكن فيه مع  
 زوجته ولم يبين تاريخه وادعى ان التابع المذ كور رآها في البيت المذ كور ولم يبين  
 متى حصلت الرؤية المذ كورة حتى يعلم وقوع هذا الطلاق بوجود الشرط المذكور  
 من عدمه والطلاق الثاني الرجعي المنجز ذكر في الدعوى به انه بعد الطلاق المذ كور  
 ادعى الزوج انه راجعها ولم يراجعها الا انه لم يبين تاريخ الطلاق المذ كور ولا ان دعواه  
 الرجعية متى حصلت منه فهل كانت في مدة العدة كما ذكره الزوج في جوابه عن الدعوى  
 الاولى من انه في ثاني يوم من الطلاق الرجعي رده بمعرفة الشيخ ابراهيم السمنودي الى  
 آخر ما ذكره فان كان كذلك يكون القول قوله وان كانت دعواه الرجعية بعد انقضاء  
 العدة لا يقبل قوله الا يبرهان كما اشرنا اليه في جوابنا السابق ولم يعلم ايضاهل الطلاق  
 المنجز المدعى به الا انه هو ما قر به الزوج في جوابه عن الدعوى الاولى او غيره فينبغي  
 توضيح الواقع من الزوج من قبل الوكيل المدعي وما يتضح من العمل على مقتضاء  
 والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادته من نظارة المحقانية في ٢٣ رجب سنة ٩٧٠  
 مضمونها قاضي افندي محكمة اسكندرية ارسلا لهذا الطرف مكاتبة في ١١ رجب  
 سنة ٩٧٠ ومضمونها شرون ورقة تتعلق بمادة قتل شخص فرانسوا يسمى ماريوس  
 بقصد الاستفتاء عنها من - حضر تكا وحالة نظرها على المحكمة الكبرى الشرعية بمصر نظرا  
 لعدم امكان - حضرة الاستقلال بسماعها لكون شهادة الشهود غير مستوفاة واوليا  
 الدم ليسوا قسامين وهذه قضية مهمة لطلب المدعين القصاص من المدعي عليه فتأمل  
 من بعد الاطلاع على أوراق القضية افادتنا عما تراءى سعادتك في ذلك ومضمون المرافعة

ف مهديه سا

١٢٩٧

١٩



حضر المجلس الشرعي المنعقد يوم تاريخ بين يدي حضرة مولانا الحاكم الشرعي وحضرة  
مولانا الشيخ محمود البوريني وحضرة مولانا الشيخ احمد المسيري الخ في اعضاء المجلس  
الشرعي بمكة اسكنه الله تعالى من الخواجا سبستيم بن جرج بن جرج بن جرج  
ابن اكناف جردان والمرأة انه الباقية العاقلة بنت باولو بن شارل التابع لكل من الدولة  
فرانسا وحضرة محمد عثمان الرجل البالغ العاقل بن عثمان بن يوسف من اهالي  
المنصورة التابعة لمدينة اسنا القاطن الان باسكنه الله تعالى وادعى كل من الخواجا  
سبستيم بن جرج والمرأة انه المذكورين اعلاه على محمد عثمان المذكور الخاضع لهما  
بالمجلس الشرعي المشار اليه بقولهما ندعى على محمد عثمان الرجل البالغ العاقل ابن  
عثمان بن يوسف هذا الخاضع لهما بهذا المجلس الشرعي وأشار اليه بايديهما بان المدعى  
عليه المذكور هذا وأشار اليه في يوم الاثنين الموافق لخامس عشر جادى الثانية سنة  
١٢٩٧ ت عدى على الخواجا ماريوس بن يوسف بن جرج بن اكناف بن جردان المستامن  
من رعايا دولة فرانسا في منزله السككن بجهة الرمل بقرية سلام باسكنه الله تعالى وضرب به جولة  
ضربات في جنبه الايسر بسكين ذات حدين كانت معه قاصدا قتله ظالما وتعديا بجرحه  
جرحاهم ككاسال منه الدم ومات ماريوس المذكور في الحال بسبب ذلك وانحصر امره  
في زوجته انه المذكور وفي ابن عمه شقيق والده هو الخواجا سبستيم المدعى المذكور  
اعلاه فقط من غير شريك لان الخواجا جرج والد سبستيم المدعى المذكور والخواجا  
يوسف والد المذكور كور اخوان شقيقان ابوهما جرج بن اكناف بن جردان  
وامهم ماريوس بن يوسف بن نقولاس وان المدعى عليه المذكور هذا وأشار اليه قد اقر  
بذلك طاعا مختارا وانهما يطالبان المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويسألان  
سؤاله عن ذلك وذلك بعد تعريف المدعين والمدعى عليه المذكورين بشهادة كل من  
على اغاورم بن ورمش بن عبدالله وموسى اغا بن ورمش بن عبدالله المترجمين عن  
المدعين المذكورين دعواهما المذكورين وذلك بحضور جناب جلوس باش ترجمان قنصل اتو  
جنرال دولة فرانسا باسكنه الله تعالى واسكنه الله تعالى ترجمان ثا في القنصل اتو المذكورين  
والخواجا جبران افندي الخواجا بن يوسف وسليم افندي واصف بن واصف بن حنا  
وسئل من المدعى عليه عن دعوى المدعين المذكورين فاجاب بالمجلس المشار اليه  
بمحضر المدعين المذكورين بالانكار لدعوى المدعين المذكورين وجهدهما سجدا  
كليا وكاف المدعيان المذكوران اعلاه اثبات دعواهما المذكورين بالوجه الشرعي  
فاحضرا كلاهما من دسوقي ابراهيم العظمى بوابور شمس بين يساب سدرة بن ابراهيم بن  
مصطفى ومحمد بن النحاس بن محمد عمر التوفى الصباغ وطلب المدعيان المذكوران  
اعلاه من حضرة مولانا الحاكم الشرعي الاستماع لهما فاستمع لهما حضرة مولانا  
المشار اليه عما يعلمانه ويشهدان به فشهد كل منهما على انفراد في مواجهة المدعى

عليه المذكور بمقرته الخواجا ماريوس بن يوسف بن جرج بن اكناف بن جردان  
الفرانساوي من رعايا دولة فرانسا المعروفة الشرعية وانه توفي وانحصر ميراثه الشرعي  
في زوجته انه بنت باولو بن شارل الفرانساوي هذه الخاضعة بالمجلس وأشار كل منهما اليها  
بيده وفي ابن عمه شقيق والده المذكور وهو الخواجا سبستيم بن جرج بن جرج بن  
اكناف بن جردان هذا وأشار اليه بيده كل منهما كذلك فقط من غير شريك ولا وارث  
لهما ولما لان يوسف والد المذكورين جرج والد سبستيم المذكورين اخوان شقيقان  
ابوهما جرج بن اكناف جردان وامهم ماريوس بن يوسف بن نقولاس يعلم  
كل منهما ذلك وقال اشهد به وركى الشاهدان المذكوران اعلاه سرائم عليهما بحضور  
المدعين والمدعى عليه بالمجلس الشرعي بشهادة كل من جردان ابن المرحوم الشيخ احمد  
جنيته بن محمد جنيته والسيد عبد القادر الغرياني ابن السيد سلامة ابن السيد ابراهيم  
الغرياني التزكية الشرعية فعند ذلك حكم حضرة مولانا الحاكم الشرعي المشار اليه  
في وجه المدعى عليه المذكور بحضور الشاهدين والزم كمين المذكورين بوفاء الخواجا  
ماريوس المذكور وانحصر امره الشرعي في زوجته انه وفي ابن عمه الخواجا سبستيم  
الخاضع لهما بالمجلس الشرعي بشهادة الشاهدين المذكورين اعلاه حكما صحيحا شرعيا  
بالطريق النزعى بعد طلب ذلك بحضور جميع من ذكره وحضر المدعيان المذكوران  
اعلاه السيد افندي بيرومي يوزباشي فرقة السوارى التابعة اورطة مستغنى اسكنه الله تعالى  
ابن محمد البيومي بن البيرومي وطلبان من حضرة مولانا الحاكم الشرعي المشار اليه  
الاستماع لشهادته فساله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويثبت به في شأن ذلك فشهد  
في وجه المدعى عليه المذكور بالمجلس الشرعي بقوله اني خفي بقرعة الرمل  
وحكم دارية قرا قول حجر النوانية تبى في الساعة نصف من النهار ارسل لي واحد  
مذكرى من عنده بقوله ان واحدا من قتل في وابور الطوب فارسلت لناظر البوليس  
ومعاون الجبهة واحضرتهما وحضرنا هناك وكانت الساعة واحدة من النهار فوجدنا  
العساكر والاوزباشية ضابطين محمد عثمان هذا الشخص المدعى عليه الخاضع بالمجلس  
الشرعي وأشار اليه وواقفين على باب البيت الذي فيه المقتول فطلعت انا وناظر  
البوليس والعساكر ومعان في جهة الرمل الى البيت فوجدنا واحدا مقتولا فرانساويا  
اسمه ماريوس ففرلنا من أعلى البيت وارسلت من طرف واحد اخي الا أخبر ما هو  
الضبطية وارسل لنا عبد الله افندي صغير والخواجا باس ترجمان قنصل اتو فرانسا  
والحكيم رمانة حكيم الضبطية وواحدا كاتبا وواحدا جواشيتع عبد الله افندي صغير  
من البوليس وكنا نطلعنا على البيت ونظرنا الدم من اول الاثوة التي كان فيها الى آخر  
الاثوة التي وقع فيها ميتا فبقينا كشف الحكيم دمه بالمقص فرأى فيه ضربتين  
بالكبر في الجبهة الشمال فساله المأمور وناظر البوليس وعبد الله صغير وقالوا له وود



انتهى بغيره شيء فقل بغيره بهذه المسوقة فقال الحكيم هذا ما هو ضرب مسوقة  
فصار يقول له هو ضرب مسوقة والحكيم يقول له ما هو ضرب مسوقة وكانوا في وقتها  
واضعين في أصابع يديه الحديد ولما قرصوا عليه بالحديد قال لهم اصبروا والمأقول لكم أنا  
ضرب به بسكين فقالوا له أين هي السكين فقال لهم أنا مخفيها فقالوا أين فقال لهم تعالوا هي  
وأناجي لكم بها فبوقتها حلوا الحديد من يديه وأمسكها الجاويش فأبغ البوايس ومشى  
حتى انتهى إلى أودة في العزبة وقد خلسا كأنهما جميع إلى ركن في الأودة وهو ما مننا  
فاحضر منه بخلاصة من الخيش وأخرج منها السكين هذه الحاضرة بالجلوس الشرعي ورقة  
صاح وبعد ذلك أخذناه ورحنا في البيت فسأله الجميع كيف ضرب بتهولاي سبب فقال  
أني أنا البارحة كنت موجودا معه في البيت وكان معه أربع خواتم ضيوف وبعد  
ما قعدوا معه مدة أو صاهم للسكة الحديد وحضر في البيت وجاء سألني في الليل وقال لي  
السكين وفردة الطنبجة أين فقلت له يا خواجه أنا معلقة عشرة أشهر هل رأيتني معلقة  
شيئا وبعد ذلك الزمني يا حضرة السكين والطنبجة فلما قلت له ما عندي سكين ولا طنبجة  
أمسك كرايا وضربني فترأت أجزى إلى محل وراء الباب وغت والخواجه انما فوق إلى  
الصباح وقال محمود المذكوراني طلعت لاجل أن أطلع فرشي إلى فوق فوجدت الخواجه  
صاحيا فقل لي هل احضرت السكين والطنبجة فقال له محمود ما عندي سكين ولا طنبجة  
فقام وأمسك الكرايا ونزل على بالضرب فصار يضرب بي وأنا اضرب فيه إلى أن قضى  
الامر وانتهى بالآخر لم يكن محمود المذكوراني فيه حديد وكان موجودا مع محمود بخلاصة  
فيها حوائج فيمسا بعض نقط دم ومقف فيه عيش واحضر أيضا محمود فندى حجازي  
كاتب قلم دعاوى الضبطية ابن حجازي بن حجازي حسن وطلب من حضرة مولانا  
الحاكم الشرعي الاستماع لشهادته فسأله عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد في  
وجه المدعي عليه المذكور بالجلوس الشرعي بقوله أشهد أن محمود عثمان الصعدي  
هذا الحاضر بهي بالجلوس الشرعي وأشار إليه في يوم حضوره بقلم دعاوى الضبطية أقر  
طائعا مختارا أنه تشاحن مع الخواجه ماريوس برذان القرانساوي قومه نندان ورشة  
الطوب انما كانت بمحمدود الرمل بشأن فقد غرارة وسكين وتضارب الاثنان باليد أولا  
بالمزمل المقيم فيه ماريوس المذكور ثم انصرف عن ماريوس ونام وفي الصباح قام له  
بكر باج ودخل عليه في الأودة محل نوم محمود عثمان الذي هو خفي على الورشة المذكورة  
وعلى منزله وصار يضرب فيه بالسكر باج ضربا وجعا فضاق به الحال وكان في وقتها مع  
محمود عثمان هذه السكين الموجودة بالجلوس فقام وسار خلفه لما دخل المنزل فضربه  
بها دفعتين أولا قال بان الضرب وقع منه وأشار إلى الجهة اليمنى ثم قال ان الضرب وقع  
منه في الجهة اليسرى وسقط على الأرض ميتا هذا الذي أعلمه وأشهد به وكذا محمود  
المذكور بعد ان قال بان السكين التي ضرب بها كانت معه عاد قائلا بان السكين

كانت

كانت في فرش محمود محل نومه وأخذها منه وضرب بها واحضر أيضا السيد عبد القادر  
انقراني ابن السيد سلامة ابن السيد ابراهيم القراني وطلب المدعيان المذكوران من  
حضرة مولانا الحاكم الشرعي الاستماع لشهادته فسأله حضرة مولانا المشار إليه  
عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد في وجه المدعي عليه المذكور بالجلوس الشرعي  
بقوله الذي أعلمه وأشهد به أني دخلت أودة قلم دعاوى الضبطية فوجدت هذا الرجل  
وأشار إلى المدعي عليه واقفا امام ناظر القلم وجار سؤاله منه فآثر ان يدخل عليه الخواجه  
في الأودة ونهيه من النوم وضرب به بكر باج فلما ضرب به بالسكر باج أقر بأنه قتله بالسكين  
وكانت السكين حاضرة في قلم دعاوى فاشارة اليها وقال هي هذه التي قتلت به ثم سأل  
الناظر عن السكين دل هي تعلقه أو تعلق المقتول فقال انها تعلق المقتول ثم كررها  
الاقرار وان لا أعرف اسم المقتول ولا اسم المدعي عليه هذا وأشار إليه وان سمعت  
ان القتل حصل في ورشة الطوب وذلك باستنفاي من الحاضرين وفي وقت الاقرار كان  
المدعي عليه هذا وأشار إليه واقفا وصدر منه الاقرار المتقدم ذكره بطوعه واختياره  
واحضر أيضا منصور افندي سوكة المعاون بالضبطية ابن المكرم السيد محمد سوكة  
ابن المرحوم السيد منصور سوكة وطلب المدعيان المذكوران من حضرة مولانا  
الحاكم الشرعي الاستماع لشهادته فسأله حضرة مولانا الحاكم الشرعي عما يعلمه  
ويشهد به في شأن ذلك فشهد بقوله ان الذي أعلمه وأشهد به انه عند حضور محمود عثمان  
المدعي عليه هذا وأشار إليه واستجوابه بقلم دعاوى الضبطية اسكن درية اعترف بقتل  
الخواجه ماريوس القرانساوي وبالسؤال منه عن كيفية قتله أفاد انه في أول يوم حصلت  
مشاجرة بينه وبين الخواجه المقتول بخصوص فردة طنبجة وسكين وانصرفا المشاجرة  
في هذا النهار وفي صباح ثاني يوم حضر اليه الخواجه المقتول وضرب به بكر باج فشد  
الضرب توجه محمود المذكوراني محل نوم ما ساكن في الورشة واحضر سكيننا وضرب بها  
دفعتين وفي الحال سقط الخواجه المذكور في ورثتي وهذا ما سمعته من المذكور من دون  
اجبار على المذكور في شيء طائعا مختارا وان السكين التي ضرب بها هي الموجودة  
الماضي بالجلوس الشرعي واحضر أيضا محمد افندي رضوان بن رضوان بن محمد رضوان  
وطلب من حضرة مولانا الحاكم الشرعي الاستماع لشهادته فشهد في وجه المدعي عليه  
المذكور بعد استنفاي شهادته شرعا بقوله الذي أعلمه وأشهد به أني كنت في يوم بقلم دعاوى  
الضبطية فنظرت هذا الشخص وأشار إلى المدعي عليه جارا واستجوابه بمذكرة وهو أقر  
معترا فاختياره بأنه بالنسبة لشدة ضرب به بمن يقال له ماريوس القرانساوي ضرب  
ماريوس المذكور بسكين دفعتين فسقط في الأرض قتيلًا وحضرة ناظر دعاوى قال له  
ضربه بالسكين هذه فاعترف بأنه ضرب به بهادفتين كما ذكر وكان إقراره بدون شيء  
طائعا مختارا واحضر أيضا احمد جعفر القهوجي بالضبطية ابن سعيد جعفر ابن محمد



جاءه وشهد في وجه المدعي عليه بعد استشهاده بين يدي حضرة مولانا كماكم الشرعي في المجلس الشرعي بقوله ان الذي اعلمه واشهده في داخل في احد الايام بالقهوة انما ظر الدعاوى على العادة فوجدت هذا الرجل وأشار الى المدعي عليه يتكلم مع التناظر ويقول له اني من كثرة الضرب اخذت السكين من فوق الطرابيزة وضربت به يما مرتين وبعد ذلك ساله التناظر وقال بعد ان ضربته ماذا حصل فقال له وقع ومات فانهم فت بعد ذلك الى شغلي وكان الرجل المذكور وقت ذلك يتكلم وهو طائع مختار هذا الذي اعلمه واشهده واحضر ايضا احمد عبد العزيز شيخ الصعايدة ابن عبد العزيز ابن رضوان ابني وردة من اهالي البصيلة بمديرية اسنا وطلبان من حضرة مولانا كماكم الشرعي الاستماع لشهادته فساله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد بقوله الذي اعلمه واشهده اني كنت داخل في قسمة الدعاوى فدعاني عبد اللطيف افندي ناظر القلم فقال اسئل هذا الرجل ماذا يقول وأشار الى المدعي عليه واسمه محمود عثمان فقلت له ما خبرك فقال اني كنت خداما عند واحد فراقناوي بورشة الطوب فالتصم اني طلع يضرب في بالكر باج فن كثرة الضرب بضربته بالسكين مرتين وقلت له هل مات الرجل فقال لي نعم مات ووقت سؤالي له كان جوابه بطوعه واختياره وقد كررت عليه السؤل واجابني بهذا الجواب ثلاث مرات هذا ما اعلمه واشهده واحضر ايضا الحاج ابراهيم المصطفي بن ابني اعطاء بن ابني رجب المصطفي وطلبان من حضرة مولانا كماكم الشرعي المشار اليه الاستماع لشهادته فساله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد بقوله ان الذي اعلمه واشهده هو اني دخلت ذات يوم الى عبد اللطيف افندي اصبح عليه فوجدت محمود عثمان هذا وأشار الى المدعي عليه فساله عبد اللطيف افندي وقال له ماذا فعلت فقال له من حرارة الضرب بالكر باج ضربته بالسكين هذه دفعتين وقال ذلك وهو طائع مختار هذا الذي اعلمه وقال محمود عثمان ان الذي ضربته هو خواجه بورشة الطوب وهو الخواجا مار يوس جردان الفراقناوي واحضر ايضا سليمان سيد احمد بن سيد احمد ابن الحاج سلمان وطلبان من حضرة مولانا كماكم الشرعي الاستماع لشهادته فساله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد بقوله ان الذي اعلمه واشهده ان هذا الرجل المدعي محمود عثمان وأشار الى المدعي عليه لما ساله المأمور عن فعله اعترف بان هو الذي فعل ولما حضر المحكم وشروط هدم الخواجا الفراقناوي الذي اسمه مار يوس جردان ظهر ضرب السكين فقال المحكم هذا ضرب سكين فاعترف محمود عثمان هذا وأشار اليه بان هو الذي ضرب به بالسكين مرتين في الجهة الشمال ومات وسالوه عن السكين فقال لهم هي في عشته بالعزبة فتوجه بنا معه ودخل العشة فانخرج السكين من داخل غلاوة وان السكين للمذكور هي هذه الحاضرة بالمجلس الشرعي وكان اعترافه هذا

هذا

هذا وهو طائع مختار هذا ما اعلمه واشهده واحضر ايضا احمد سليمان الجاويش بالجو ليس ابن سليمان بن منصور سلامة وطلبان من حضرة مولانا كماكم الشرعي الاستماع لشهادته فساله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويشهده في وجه المدعي عليه بالمجلس الشرعي بقوله الذي اعلمه واشهده ان محمودا هذا وأشار الى المدعي عليه لما احضره من ورشة الطوب ساله عبد الله افندي عن غير وقال له من الذي قتل الخواجا فقال له انا الذي قتلته فقال له لا يثني فقال لانه ضربني بالكر باج وانما من حرارة الضرب ضربته بالنبت فالحكم كيم قال هذا ما هو ضرب نبت واخيرا اعترف محمود عثمان هذا بان ضربه الخواجا وكيل صاحب الورشة بسكين مرتين وهذا ما اعلمه (احاب) بناء على مكتبة سعادتكم المرعوب بها اعطاء الافادة من هذا الطرف عما يترافى في ثمرات في مادة قتل الشخص الفراقناوي المسمى ماريوس المنظورة شرعاً بمحكمة تقرأ كندرية على الوجه المستطوره بصورة المرافعة المرفوعة ضمن اوراق هذه المادة المؤثر ما يما بالنظر من هذا الطرف الواردة لسعادتكم بافادة من حضرة قاضي افندي اسكندرية الدالة على انه بالتامل في شهادة الشهود ووجدت غير مستوفية للاصول الشرعية ويتفهم الورثة ذلك لم يقتنعوا وان الذي رؤى موافقا برأى المجلس الشرعي نسخ صورة التذامني وشهادة الشهود وحرفيا عرضها على هذا الطرف للاستفتاء عنها الى آخر ملها والافادة عن ذلك أنه لا يقضي في هذه الحادثة بمجرد شهادة هؤلاء الشهود على الوجه الموضح بهذه الصورة لعدم استيفاء اللازم شرعا كما افاده حضرة القاضي وباقي اعضاء المجلس الشرعي المذكور والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مديرية البحيرة في ٣ ش سنة ٩٧ مضمونها ان قاضي البحيرة كتب للديري في ٢٨ رجب سنة ٩٧ صورة دعوى ورثة منصور علام بقتل مورثهم المذكور لهذا الطرف لينظر فيما يحكم به ومضمون المرافعة يدوان مديرية البحيرة بخبر عن كل من سعادة محمد كي باشا مدير البحيرة حالا وحضرة محمد سعد الدين بك وكيل مديرية البحيرة المذكور الا ان وحضرة علي بك آصف مامور مالية مديرية البحيرة المذكور وحضرة محمد فهم بك رئيس هذه مديرية البحيرة وغير هذا الذي لنا كل من المرأة الرشيدة خضرة بنت المرحوم ابراهيم جوهرا بن المرحوم حسن جوهرا والمرأة الرشيدة ظريفة بنت المكرم الشيخ عمر احمد بن المرحوم احمد من اهالي فم المحمودية بمديرية البحيرة كاتباها والمرأة الرشيدة زهرة من اهالي تقرأ اسكندرية بنت المكرم الشيخ احمد زين الدين ابن المرحوم الشيخ حسن زين الدين على الرجلين الرشيدتين الحاضرتين معهما يوم تاريخه بالمجلس الشرعي المذكور هما محمد سعيد المقيم بعزبة ارمون بالمديرية المذكور كورة ابن سعيد بن محمد وعمر حسب من اهالي العطف بالمديرية المذكور كورة ابن سيد احمد حسب بن عمر حسب بان هذين المدعي عليهما المذكورين تعديا على من مورثهم من اهالي فم المحمودية المذكور



ابن المرحوم منصور علام ابن المرحوم منصور علام وهو في منزلة السكائن بقم الجودية  
الذي كور ليل لا وضربه محمد سعيد هذا الذي كور وأشرف إليه بايديهم وشيش من الحديد بحده  
محمد اعدوا انما غير حق شرعي في ظهري ثلاث ضربات فخره جرحا بها سكا وصل الى جوفه  
وسال منه الدم وضربه عمر حسب هذا الذي كور وأشرف إليه بايديهم محمد اعدوا انما غير  
حق شرعي بسكين من الحديد بحدها ضربت بين احدهما فوق حاجبه اليمن فخره جرحا  
مها سكا وصل اعظم الجبهة والثانية في مؤخر رأسه فخره جرحا مها سكا أيضا وسال الدم  
من الجرحين المسد كورين وكان ضرب المدعي عليه ما هذين الذي كورين منصور علام  
الذي كور ساذ كر أعلاه بالصفة الذي كورة معاني آن واحد ومات منصور علام الذي كور  
بسبب ضرب المدعي عليه ما الذي كورين له ساذ كر أعلاه الوجه الذي كور في الليلة  
التي ضرب به فمها وخلف من الورثة والدته خضرة المديسة الذي كورة بنت ابراهيم  
جوهري بن حسن جوهري وزوجتيه هما ظريفة وزهرة المديستان المسد كورقان وولده  
حسن هذا القاصر عن درجة البلوغ الشرعي الحاضر معهن بالجاس المرزوق له من  
زوجته ظريفة الذي كورة من غير شريك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم وان  
هذين المدعي عليه ما الذي كورين اقرا واعترفا طائعين مختارين بذلك وتطالب المدعيات  
المسد كورات هذين المدعي عليه ما الذي كورين بما يتربطن شرعا على هذين المدعي  
عليه ما الذي كورين من قتلها قصاصا بسبب ما ذكر بالوجه الشرعي وتسلن جوابها  
عن ذلك وذلك بعد ثبوت معرفة المدعيات الذي كورات والمدعي عليه ما الذي كورين  
عيننا واسمنا ونسبنا بشهادة المسكر الشيخ عبد الرحيم محمود المقيم بقم الجودية المسد كور  
ابن المرحوم محمود ابن المرحوم علي من اهل بني عدي من الوجه القبلي والمسكر اسمعيل  
طباطبة من اهل قم الجودية ابن المرحوم عبد الرحمن ابن المرحوم محمد طباطبة المعرفة  
الشرعية فمالنا هذين المدعي عليه ما الذي كورين عن دعوى هؤلاء المدعيات  
الذي كورات المسد كورة أهله فاجابا بالانكار بجميع ما ادعي به هؤلاء المدعيات  
الذي كورات بدعواهن الذي كورة هذا المضر وأشار اليه بايديهما وجردهما جدا كليا  
فكافنا هؤلاء المدعيات الذي كورات اثبات دعواهن الذي كورة أعلاه فعرفن بانهن  
ترافعن مع هذين المدعي عليه ما الذي كورين في ذلك لدى حضرة الشيخ عبد الرحمن  
افندي الايباري الشهيدي بذلك المولى قضاء تغراس كندي حلالا فيكم لمن بمواجهة  
هذين المدعي عليه ما الذي كورين بمحكمة تغراس كندي الذي كورة وفاة مورثهن  
منصور علام الذي كوروا فبحصار ميراثه الشرعي في والدته وزوجتيه وولده الذي كورين من  
غير شريك كما شرعنا مستوفيا شرائط الشرعية بعد مراعاة واعتبار ما وجب مراعاته  
واعتباره شرعا واحضرن للشهادة شاهدي المعرفة الذي كورين أعلاه وشهدا بصور  
الحكم الذي كورين حضرة الشيخ عبد الرحمن افندي الايباري القاضي بالغراس المرحوم

المشار اليه بوقاة منصور علام الذي كوروا فبحصار ميراثه الشرعي في والدته وزوجتيه  
وولده الذي كورين من غير شريك كما شرعنا مستوفيا شرائط الشرعية بعد مراعاة واعتبار ما وجب مراعاته  
أهالي قم الجودية ابن المرحوم عبد الرحمن ابن المرحوم محمد طباطبة وشهدا بشهادة  
مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها في وجه هذين المدعي عليه ما  
الذي كورين قائلا أشهدان محمد سعيدا وعمر حسب ما هذين المدعي عليه ما وأشار اليهما  
بيده اقرا واعترفا طائعين مختارين بان محمد سعيد الذي كوروا وأشار اليه بيده  
منصور علام من اهل قم الجودية ابن منصور علام بن منصور شيش من الحديد بحده  
في ظهره ثلاث ضربات وأنه هو القاتل له وان عمر حسب ما الذي كوروا وأشار اليه بيده  
بسكين من الحديد بحدها ضربت بين احدهما فوق حاجبه اليمن وثانيتها في مؤخر  
رأسه وأنه هو القاتل له مع محمد سعيد الذي كوروا واحضرن أيضا للشهادة كلا من المسكر  
الشيخ اسمعيل الخياط المقيم بقم الجودية ابن المرحوم اسمعيل ابن المرحوم الحاج  
مصطفى من اهل قم فورة غريبة والمسكر حسن رستم الطار بقم الجودية ابن المرحوم  
رستم اخا ابن المرحوم سليمان أخا رنود وشهد كل منهما على انفرادا بعد استشهاده  
مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها في وجه هذين المدعي عليه ما  
الذي كورين شهادة مثل شهادة محمد طباطبة افظاومني واحضرن المدعيات الذي كورات  
أيضا للشهادة المسكر محمد الدمرداشي من اهل قم الجودية ابن المسكر الحاج علي  
وريدة ابن المرحوم يوسف وريدة وشهدا بشهادة مع اشارته لموضع الاشارات  
اللازمة شرعا في مواضعها قائلا أشهدان محمد سعيدا وعمر حسب ما هذين المدعي  
عليه ما وأشار اليهما بيده اقرا واعترفا طائعين بان محمد سعيد الذي كوروا وأشار اليه بيده  
ضرب منصور علام الامان من اهل قم الجودية ابن المرحوم منصور علام ابن المرحوم  
منصور شيش من الحديد بحده في ظهره ثلاث ضربات محمد اعدوا انما وهو القاتل له  
وان عمر حسب ما الذي كوروا وأشار اليه بيده ضرب منصور علام الذي كورين من الحديد  
بحدها ضربت بين احدهما فوق حاجبه اليمن والثانية في مؤخر رأسه محمد اعدوا انما وهو القاتل  
له مع محمد سعيد الذي كوروا واحضرن أيضا للشهادة اسمعيل طباطبة من اهل قم الجودية  
ابن المرحوم عبد الرحمن ابن المرحوم محمد طباطبة وشهدا بشهادة مع اشارته لموضع  
الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها في وجه هذين المدعي عليه ما الذي كورين شهادة  
مثل شهادة محمد الدمرداشي الذي كور لفظاومني واحضرن أيضا للشهادة المسكر عبد  
الرحمن الصفقي من اهل قم الجودية ابن المرحوم الشيخ علي ابن المرحوم سيد احمد  
الصفقي وشهدا بشهادة مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها  
في وجه هذين المدعي عليه ما الذي كورين شهادة مثل شهادة محمد الدمرداشي الشاهد  
الذي كور لفظاومني فايدى المدعي عليه ما الذي كوران في عبد الرحمن الصفقي الذي كور



طعن بأنه كن محبوسا معهما في سجن المحرورية واستمر في السجن مدة أيام وما خرج من  
السجن إلا بواسطة عطية التلواني ومحمد الجندى وقيل لانه سجن يمتد وبالنسبة لذلك  
لا يجوز شهادته عليه ما وفي اسمعيل طمأنينة بأنه لا يجوز شهادته عليهما بالنسبة لكونه  
صهر المتوفى وفي ليلة الحادثة كان معه محمد الساعة ستة وعشرون ساعة بقتل  
المدعى كوروف في محمد الدرداشي المذكور بأنه لا يجوز شهادته عليهما بالنسبة لكونه جاره  
وشهر يكوه كميلا والوالدة المتوفى أخته عليهما وأهل المحرورية لا يجوز شهادتهم  
عليهم ما لكونهم مسؤولين في القتل (أجاب) صارت مطالعة صورة المرافعة المحكي  
عنها بأفادة شهادتهم فظهر فيها قصور حيث ذكرت النسوة اللدنيات بعد عام  
دعواهن على المدعى عليهما ما بالقتل العمد و وفاة المورث وانحصار رهنه فيهن  
وفي ابنه القاصر وانكار المدعى عليهما ما جميع دعواهن المذكورة انهن توافعن مع  
هذين المدعى عليهما المذكورين في ذلك لدى حضرة الشيخ عبد الرحمن أفندي  
الايدي قاضي نغراس كندرية حالاً فيكم لمن بمواجهة هذين المدعى عليهما  
المدعى كورين بوفاته ورهنه المذكور وانحصار ميراثه الشرعي فيهن وفي ابنه القاصر من  
غير شريك كما ثم عياله مستوفيا شرائطه واحضرن للشهادة شاهدان المعرفة وشهدا  
بصدور الحكم المذكور من حضرة قاضي اسكندرية المذكور بوفاته المورث وانحصار رهنه  
في الورثة المذكورين ولم يستل المدعى عليهما من هذه الدعوى التي هي دعوى صدور  
الحكم من قاضي اسكندرية اللدنيات على المدعى عليهما بالوفاته وحصر الارث ولم يجيبا  
عنها بل أقامت اللدنيات البينة قبل السؤال والجواب من المدعى عليهما بالقرار أو  
بالانكار لهذه الدعوى على انهن لم يبين في دعواهن طريق الحكم الصادر من القاضي  
المذكور هل كان بينة أو اقرار وكذا لم يبين في شهادة الشاهدين طريقه بقاءه على  
ما ذكر لا يتيسر للقاضي المتراجع لديه الآن الحكم بجميع الورثة على المدعى عليهما  
بالوفاته وحصر الارث في الورثة المذكورين لا يترتب على ذلك طلب البينة على الدعوى  
بالقتل العمد وشهادة محمد طمأنينة بقرار المدعى عليهما على الوجه الذي ذكره لا يترتب  
عليها القصاص اذ هي شهادة بالقرار بالقتل الجرد عن التصريح بالعمدية فعلى قول أبي  
يوسف يحمل على الخطا حتى يقول عمدا ومثل ذلك شهادة الشيخ اسمعيل الخياط  
وحسن رستم الطار وشهادة محمد الدرداشي في الجال حيث ذكر ان المدعى عليهما  
أقرامانعين بان محمدا معيدا ضربه بشيش ثلاث ضربات عمدا وانا وانه هو القاتل له  
وان محمدا حوسب بالمدعى عليه الثاني ضربه بسكين من الحديد بحذاء ضربه بدين احدهما  
فوق حاجبه اليمين والثانية في مؤخر رأسه عمدا وانه هو القاتل له مع محمد سعيد المذكور  
فلم يبين في شهادته على الاقراران كلاما من المقرين هو القاتل بهذا الضرب العمد أو  
بشيء آخر ولم يأت في شهادته بما يترتب القتل على هذا الضرب ولانه بسبب الضرب

المدعى

١٢٩٧

١٣

المدعى كورولا يكتفي بها في اثبات القصاص والحال هذه ومثل ذلك شهادة اسمعيل طمأنينة  
ومحمد الرحمن الصفتي حيث شهدا بمثل شهادة محمد الدرداشي فلو فرض اتمام ما يلزم  
شرعا من اثبات الوفاة وحصر الارث والحكم بذلك حكما صحيحا وظهرت عدالة الشهود  
الذين شهدوا على هذا الوجه بالقرار الذي لا يترتب عليه الايجاب الدية حيث كان  
معهما الاقرار بالقتل المطلق الذي يحمل على الخطا على قول أبي يوسف الذي عليه  
العمل ولم توجد شهادة كافية لاثبات موجب القصاص وطلبت النسوة المذكورات  
الدية ورضين بما يحكمهن وللقاصر بهما على المقرين المذكورين ولا عبرة بالطعن في  
الشهادة على هذا الوجه هذا كله اذا كان مثل حضرة قاضي البحيرة الآن سماع  
الدعوى بالقتل والحكم فيها شرعا يدوان المدير يدون ان تمام بالمجلس المحلى فلم ينظر  
في ذلك ويبنى على كل أمر مقتضاه والله تعالى أعلم (مثل) بأفادة من ضبطة مصر في  
١٧ شوال سنة ٩٧٠ حاصلها طالب النظر فيما ورد من مجلس استئناف قبلى والاعلام  
المهر من قاضي قضاوما كتب من مقتضى استئناف قبلى واعطاء الافادة عن الحكم  
الشرعي ومضمون الاعلام المذكور بحضور نائب مجلس قضا و حضور حضرات رئيسه  
والاعضاء حضر الرجال المكافون وهم على واحد وهو اولاد محمد بن عمر بن زيدان  
وحضر محضوهم الرجل المكلف على أفندي ابن ابراهيم بن خليفة المعروفين جميعا  
بتعريف الرجال المكافين وهم جماعة ثمان بن يوسف بن علي وابراهيم بن اسمعيل بن  
ريان الجميع من أهالي ناحية أبي مناع بقسم دشنا وادعى احدهم هؤلاء المدعىين اجد هذا  
على هذا المدعى عليه على أفندي بأنه من مدة ست سنوات كان والده محمد بن عمر بن  
زيدان حاضرا من التقيط تعلقه را كبا على جاره فتمت قبل معه على أفندي هذا المدعى  
عليه ولم ينزل عن الجمار تعظيما على أفندي المذكور فضر به على أفندي بخير زانته كانت  
في يده وأوقعه عن الجمار وضربه بالخيزرانة ثم ضربه برجله بالجزمة في ضلعه الايسر  
وصار احضاره على جاره الى منزله ومكث يومين ومات بسبب ذلك وانه توفي عن اولاده  
له عليه على واحد وهو وانحصار رهنه فيهم بلا شريك وعترف احدهم هؤلاء المدعىين على بأنه  
كان غائبا في اسكندرية عند ابنته محمد الجهادي ولما حضر في البلاد اخبره أخوه اجد  
بان والده ضربه على أفندي بالخيزرانة والجزمة ولا يعلم ان كان لذلك صحة أولا حيث انه  
لم يكن حاضرا وعترف احدهم همرانه كان غائبا بناحية العشي وكان مريضا في سائر  
توجه منها الى ناحية دشنا وأقام فيها مريضا فاخذ منها محمد على الجهادي وتوجه به الى  
بلدته أبي مناع واخبر في أبي احمد بن عليا أفندي قاتل والدي ويطالب هؤلاء  
المدعىين على واحد وهو هذا المدعى عليه على أفندي بحقه في قتل ابيه وبسماع  
هذا المدعى عليه على أفندي ما ذكره كل من اجد وعلى همرانه ذلك وجهه وعرف انه  
في وقت موت والدهم كان مريضا ملازما فراشه وموجودا بناس في ناحية بلدهم كانوا



متردد على محمد بن عمر قبل موته وكان يعرفهم انه عرض بوجع الباطن ومكث به نحو شهر ونصف أو شهرين ومات وان احمد بن محمد كان اقر بحضور ناس بانه لاحقه جهته وان التشكي للحكومة كان بالاغرا يوم وافقة لابن اخيه محمد فاقضى الوجه الشرعي عدم سماع هذه الدعوى لفقدها الشرعية وقد تحرر هذا اعلاما ماذكر وصورة افادة مفتي مجلس استئناف قبل المهررة منه اولا على الاعلام بالاطلاع على ما تضمنه هذا الاعلام وجد غير موافق شرعا بالنسبة لدعوى احمد فانها صحيحة يستل عنها المدعى عليه وان اجاب بالانكار كما هو سطر في الاعلام يطلب عليه البيان ويصح دفعها وكذا بالنسبة لما حكاه في الاعلام عن اخويه على وعمر لانهم لم يدعي على المدعى عليه بحق بعد سماعه ما خبر اخيه ما احمد بل قال على انه لا يعلم ان كان لذلك صحة اولا فيلزم عوده لاستيفائه واتباع الشرع أسلم والله اعلم وصورة افادة مفتي مجلس استئناف قبل المهررة منه ثانيا على احدى الاوراق قد اطاعت على ما افاده حضرة قاضي افندي مديرة قضاوا قول ان دعوى احمد المدعى على على افندي انه ضرب والده بالخيزرانة وبرجله ومكث يومين ومات بسبب ذلك صحيحة وان لم يقل انه صار ذقرا حتى مات كما يفيد ما في الدرر وحشيه من فصل ما يوجب القود في الكلام على قول التزوير جرح انسانا ومات ويكتفى بقوله كفا في الاعلام انه مات بسبب ذلك وهو اصرح في نسبة الموت للضرب من ذكر انه لازم القراش الى الموت والدار على تلك النسبة وأما عدم بيان كون الضرب عمدا أو خطأ فلا تتوقف صحة الدعوى عليه الا اذا بين في دعواه ان الخيزرانة المضر وبها ثقله قاتلة عادة لا تنجم لها بنية الا دعى لسكون موجب هذا القتل هو القصاص على قول الصاحبين لان المذنب والصادر له حمل به لا يشمل القتل يتوالى الممرات فلا بد حينئذ ان يبين كون الضرب عمدا أو خطأ وبين مدعاه وبين للقاضي موجهة له وقف صحة الدعوى على ذلك البيان وان لم تكن الخيزرانة كذلك يكون موجب القتل بها الدية مطلقا حتى على قولهما وأما السؤال عن كون المدعى لم يذكر مقدار الدية ولم يبينها فهذا امر لا يتوقف صحة الدعوى عليه وأما السؤال من المطالبة بكل الدية او ببعضها فهو جميع الورثة الباقين اولي القصاصين وان كان المدعى احدهم فله المطالبة بحظه ولا يشترط ان يبين قدر ماله بل يكتفى منه بقوله وأطالب هذا المدعى عليه بما يترتب على عليه شرعا وأما أخواه على وعمر فلم يدعي شيئا أما على فقال ان أخاه احمد عرفه ان والده ضرب به على افندي بالخيزرانة والجريمة ولا يعلم ان كان لذلك صحة اولا وأما عمر فعرف انه كان غائبا ومعه بنوه باي مناع اخبره اخوه احمد بان عليا افندي قاتل والده هذا هو المتطرق عنهما في الاعلام وواضح انهما لم يدعي على على افندي الزور بشي من دم والدهما وقول كاتب الاعلام في آخره يطالب هؤلاء المدعون على واحد وعمره هذا المدعى عليه بمقتضى ما في قتل ابيه من زيادات

الكاتب اذ لم يسبق منسما ادعا بشي حتى يطالبان به والله سبحانه وتعالى اعلم (اجاب) بناء على ما ورد في الاطراف من الضبطية المبني على ما طلبه مجلس استئناف قبل من احالة رتبة الاعلام المحرر من حضرة قاضي قضا سابقا بتاريخ غاية ربيع الاول سنة ٩٧ في مادة دعوى قتل محمد بن عمر بن زيدان على على افندي ابن ابراهيم وما افيد عنه من حضرة مفتي مجلس استئناف قبل المهررة على الاعلام اولا وثانيا على احدى الاوراق الاربع وما افيد به من حضرة قاضي قضا لاحالا صار الاطلاع على ما ذكر والافادة عن ذلك انه يعمل بما تضمنته افادتنا حضرة مفتي المجلس المذكور من صحة دعوى احمد أحد أولاد الميت المدعى قتل والده على المدعى عليه واذا أعيدت الدعوى الآن على هذا الوجه المستطرد بالاعلام لدى القاضي الخلف واستوفى الحكم شرعا شرعية يحكم فيها بما يجيب الدية على المدعى عليه لان ذلك من قبيل شبه العمد ويؤثر المدعى عليه بدفع نصيب المدعى من الدية ثم يكون لباقي الورثة الثابتة ورثتهم المطالبة ايضا باستحقاقهم من الدية من المدعى عليه بخصوصية احدهم وانباته حيث لا مانع اذا حدد الورثة ينتص خصما عن الباقي في دعوى الاموال التي هذه منها وحيث من الاقتضاء الان سماع الدعوى ثانيا لدى القاضي الخلف فانه على فرض عدم صحة الاولى فليس هنالك ما يمنع من سماعها ثانيا فلوا دعي هؤلاء الورثة الان على المدعى عليه ثانيا لدى القاضي الخلف وصحت دعواه ولم يثبت ما يدفعها بقضي فيها بما يترتب عليها شرعا حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (مثل) بافادة من نظارة المحقانية في غرة صفر سنة ٩٨ مضمون ما وردت هذه المسئلة من حضرة قاضي بور سعيد بانه قد تحول على محكمة طارفه مادة قتل شخص يسمى عثمان محمد البربري وسماعها على يده قال المدعى عليه ضربته فقتلته وليكون المسئلة خد لافية أرسلت صورة المرافعة لحضرة مفتي مديرية الشريعة وكتب عليه من حضرة بمناظر له ولم يرتفع بها افتاء الالتباس وبروم مخبرة حضرته عن ذلك وأرسل صورة المرافعة الشرعية التي جرت في هذه المسئلة وحيث ان من ضمن ما توضح ببند ٢٢ من لائحة الجها كم الشرعية بانه اذا اشتبه امر على احدهم ضامة سائر الجها كم الشرعية ومجلس محكمة اسكندرية والنواب من الامور الشرعية المذكورة فله ان يستفتي المفتي الموظف من طرفي الحكومة الموجود بدائرة محكمة او بالولاية التابعة لها لاجراء العمل بمقتضى فتواه الشرعية فان اشتبه الامر مع ذلك على من ذكر أو على المفتي ايضا في ذلك يتقرر بطايبه الافتاء بما صار الاشتباه فيه من حضرته كم فلهذا اقتضى تحريره وارسل الاوراق للنظر والتكرم بافادة ما يراه في تبليغها للقاضي الموالي اليه ثم تحررت الاجابة اللازمة الآتية على صورة المرافعة المحكي عنها وأرسلت بافادة للنظارة المشار اليها في ٤ صفر سنة ٩٨ ومضمون المرافعة المحكي عنها الصادرة بمحكمة بور سعيد بتاريخ يوم السبت ٩ محرم



سنة ١٢٩٨ ومقيدة بالاضبط بعد اجالة سمعها في المحكمة من مجلس المنصورة بقاء  
 على ماورد للمحكمة من المرافعة ادعى لديه الزجل المكلف الرشيد ادريس محمد اخو  
 عثمان محمد البربري المقتول في بورسعيد الا ان ذكروه فيه ابن المرحوم محمد عثمان بن  
 عثمان من اهالي العرض ببرمدين بقرعة ثابته معرفته عينا واسما ونسبا بشهادة  
 شهود المحضر المعرفة الشرعية بطريقها الشرعي على هذا الرجل المشار اليه منه المكلف  
 الرشيد الماض مع هذا المدعي بالمجلس المشار اليه هو احمد محمد وادبري ابن المرحوم  
 محمد بن فضل من اهالي دبله بمديرية دقنقلا المذ كورة بقم ناحية العرض المذ كورة  
 الثابته معرفته ايضا عينا واسما ونسبا بشهادة الشهود المذ كور بن المعرفة الشرعية  
 بطريقها الشرعي بان هذا المدعي عليه المشار اليه المذ كور تعدى في منتصف ليلة  
 الجمعة عاشر شهر رجب سنة ١٢٩٧ على عثمان محمد البربري اخي ادريس البربري المدعي  
 هذا الموعود بذكره اعلاما بن محمد بن عثمان المذ كور بن من اهالي العرض المذ كورة اعلاه  
 وهما اي احمد محمد وادبري عثمان محمد المذ كور على الجسر القبل الطريق العام الموصل  
 من حارة الا فرنج الى قرية العرب بمدينة بورسعيد في المحل الخالي من البناء والاملاك  
 بين الحارة والقرية المذ كور بن فوخذ احمد محمد وادبري عثمان محمد اخي شقيق بحرية  
 الا لة الحديدية التي تعرف بالشيش تعدى باعدادا وبغير حق في صدر اخي عثمان  
 المذ كور من جهته اليمنى فدخلت حديد الشيش في قص الصدر بموازة الضلع  
 الثالث وخرقت الجملد ونفذت في جوزة الصدر وخرقت القص والرئة اليمنى وعرق  
 الوريد الاعلى حتى وصلت الخرزة الرابعة من فقرات الظهر ثم اخرج هذا المدعي عليه  
 حربة الشيش المذ كورة بقوة من صدر اخي عثمان المذ كور فخرج الدم بكثرة ومات اخي  
 عثمان محمد المذ كور بسبب هذه الوخزة المذ كورة في وقتها وخلف من الورثة اخاء شقيقه  
 من والده المذ كور ووالدته زينب بنت المرحوم بلال بن ابراهيم من اهالي العرض  
 المذ كورة وهو انا المدعي من غير شر يكت ولا حاجب ولا مانع شرعي ولا وارث له سواي  
 واما الب هذا المدعي عليه بما يتربى عليه شرعيا بسبب ما ذكر واطالبه بالجواب عن ذلك  
 واسال مسئلة عنه فسالنا هذا المدعي عليه المذ كور عن دعوى هذا المدعي المذ كورة  
 اعلاما فاجاب معترفا ما ثمة ارا قاتلا في منتصف ليلة الجمعة عاشر شهر رجب سنة  
 ١٢٩٧ هجرية كتبت ما را على الجسر القبل الطريق العام الموصل من حارة الا فرنج  
 الى قرية العرب بمدينة بورسعيد في المحل الخالي من البناء والاملاك بين الحارة والقرية  
 المذ كور بن فوخذ احمد محمد وادبري عثمان محمد اخي شقيق بحرية  
 العرض ببرمدين المقيم كان في بورسعيد وشهر على عصا وضربني بها في ذلك المحل  
 الخالي بين حارة الا فرنج وقرية العرب بمدينة بورسعيد بحيث لا يطعنني غوث ولم اعرف  
 انه عثمان محمد المذ كور او غيره فقبضت على العصا من جهته يدها فذبحها فمات عثمان محمد

المذ كور

المذ كور بقوة فخرجت في يدي يدها ونصاها بالكونها شيشا في عصا وبقي في يد عثمان محمد  
 المذ كور عصا الشيش خالية من الشيش وضربني ثانيا بالعصا فوخذته بنصل الشيش  
 لادفعه عن نفسي في صدره من الجهة اليمنى فدخلت حربة الشيش المذ كور المملوك  
 لعثمان محمد المقتول المذ كور فاصابت الوخزة المذ كورة قص صدره بموازة ضلعه  
 الثالث وخرقت جملده ونفذت في جوزة صدره وخرقت القص والرئة اليمنى وعرق  
 الوريد الاعلى فخرجت حربة الشيش المذ كورة بقوة من صدره فخرج الدم بكثرة ومات عثمان  
 محمد بسبب ضربني به الا لة الحديدية التي تعرف بالشيش عقب اخراجي له منه بغير  
 مهلة وانكر ما عد اذ كان ما ذكر يدعوي هذا المدعي فكافنا هذا المدعي باثبات باقي ما ذكره  
 بدعواه وصورة ما تحرر من محكمة بورت سعيد الشريعة محكمة مفتي مديرية  
 الشرقية بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٩٨ المذ كور على الادعوى والجواب الموضحين  
 اعلاه وبين ان ما يقتضيه الحكم الشرعي وهل اذا اثبت المدعي الورثة وعجز المدعي عليه  
 عن اثبات صول المقتول يحكم بالقصاص أولا يقتص منه ويصدق بيمينه لوجود اثر  
 الضرب به وهل اقراره هذا كاف او فعله خطا ما لم يقل هذا انما الامل عدم تاخير الافادة  
 صورة ماورد للمحكمة من حاضرة مفتي الشرقية بتلاوة هذه المرافعة ظهر انه حيث اقر  
 القاتل المذ كور بالقتل ولم يقل عمدا لا يقتص منه ويحكم اقراره على الادنى وهو الخطا  
 قال في تنقيح الحامدية رجل قال انا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف هو خطا  
 حتى يقول عمدا فتاوى مؤيد زاده عن القنية في باب القتل بسبب وحيث اقر القاتل  
 بالقتل ولم يذكر العمد فلا قصاص على مقتضى رواية ابى يوسف السابقة حتى اثبت  
 الوارث المذ كور الورثة بوجهها الشرعي يحكم له بالدية الشرعية بوجهه الشرعي في  
 مال القاتل هذا ما ظهر لي في هذه الحادثة والله تعالى اعلم ومات استغفام القاضي  
 من هذا الطرف من هذه القضية بواسطة نظارة المحقانية بافادته المؤرخة ٢٣ محرم  
 سنة ٩٨ هل اذ لم يكن المقتول متما يقتص من القاتل ان لم يبرهن على ما ادعاه او  
 يحلف بيمينه ما قتله الا في المقاتلة كماله قاتل التجار مع قطاع الطريق فقتل رجل منهم  
 فحلفه والله ما قتله الا في المقاتلة على امواله وهل يعتبر اقرار القاتل على الوجه المرقوم  
 اقرارا بالعمد أو بالخطا (اجاب) اذ لم يكن المقتول متما بما بالشر والمساكبة ولم يثبت  
 المقر بالقتل انه قتله لدفعه عن نفسه واثبت المدعي باقي دعواه مما انكره المدعي عليه  
 بالوجه الشرعي يقتضي عليه بالقصاص بطالب الولى حيث لا مانع لاقراره بقتله عمدا  
 حيث ذكر في جوابه انه وخذه بنصل الشيش لدفعه عن نفسه في صدره الى آخر جوابه  
 حسب الموضح هذه المرافعة فلم يكن اقراره بالقتل بالشيش على هذا الوجه مطلقا عن  
 قيد العمدية حيث علل وخذه له بالدفع عن نفسه بقوله لادفعه عن نفسي اي لاجل ان  
 ادفع والتعليل يفيد القصد فلم يكن من باب ما نقل عن ابى يوسف من قولهم رجل قال انا



ضربت فلانا بالسيف فقتله قال ابو يوسف هو خطا حتى يقول عمدا اذا القتل بالسيف  
ذكر مطلقا فيجوز ان الخطا والعمد فيجمل على الادنى مع الاقرار بخلاف ما لو علل ضربه  
بالآلة القاتلة بقصد الدفع عن نفسه كما هنا والعبرة في ان يجاب القصاص لقصد الضرب  
بمثل هذه الآلة لا لقصد القتل كما هو جوابه ودعوى الدفع عن نفسه من باب دعوى  
الشبهة لا يصدق فيها عند عدم ثبوت المقتول قضاء الابينة كما افاده السيد الطحطاوي  
عن القهستاني بالعز والخلاصة في مسألة قتل من شهر سيفا من قوله انه اذا لم يثبت شهر  
سيفه عليه فعليه القود قضاء وهذا في غير المتم كجوابه والله سبحانه وتعالى اعلم  
(سئل) بافاضة من قاضي الشريعة مؤرخة ٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ مضمونها  
طلب الافادة عن حكم صورة المرافعة المؤثرة على مضبطة بها بالاع حضرة مفتي  
الشريعة عليه اوتاه من حضرته بعرضها على هذا الطرف لا عطاء الحكم الشرعي منها  
ومضمونها حضر الرجل المكلف ابراهيم معوض ابن المرحوم معوض ابن المرحوم  
عبد المتعال وحضرت بحضوره المرأة المسكاة حميدة بنت المرحوم مصطفى ابن المرحوم  
سليم المعروفان اسمها ونسبنا وعينا بتعريف كل من الرجلين المكلفين وهما على افندي  
حسن بن حسن بن مصطفى والسيد عمر ابن السيد هاشم بن هاشم بجميع من بندر  
السويس التعريف الشرعي وادعى هذا المدعي ابراهيم معوض على هذه المدعي عليها  
المرأة حميدة بانه في سنة ١٢٨٤ توفي مصطفى حجاب ولده هذه المدعي عليها حميدة المرزوق  
لها من زوجها المرحوم عبد الله ابن المرحوم ابراهيم حجاب بن مصطفى ببندر السويس  
وكان مديونا لبعض الاهل الى بابن مدر المذ كور فاذنت هذه المدعي عليها حميدة والدة  
المتوفي المذ كور هذا المدعي ابراهيم معوض ان يسدد كافة الديون التي على ابنتها  
مصطفى حجاب المذ كور ويتصرف عنها في كل مال لازم ويرجع عليهم اثم بعد ذلك توفي ابنتها  
الاخرى حجاب بن عبد الله المذ كور ابن المرحوم ابراهيم حجاب بن مصطفى المذ كور  
واذنته ايضا بان يكفنه ويجهزه ويصرف عليه مصاريف الرحمة وغيرها مما يلزم ثم  
واذنته ايضا ان يصرف في عمارة المنزل الكائن ببندر السويس المملوك لها هي وضرتها  
المرأة خضرة بنت علي البحر اوى بن البحر اوى زوجة عبد الله المذ كور الاخرى ولزوجته  
زنوبة بنت عبد الله المذ كور زوجة المرحوم مصطفى حجاب المذ كور هي المرأة زنوبة  
بنت حسن سليم بن مصطفى سليم وبتيمانه حميدة وفتومة المسكاة احدى حميدة  
والقاصرة ثانيا تهما فتومة ويرجع عليهم اثم عمارة المنزل وفي جهاز ابنتها  
المذ كور ولوازمه وانه صرف ما باعها وفسد ١٣٣٢ قرشا وعشرون فضة على عمارة  
المنزل المذ كور وصرف في تجهيز احمد المذ كور ولوازمه ١٣٦٩ قرشا وخمسة عشر فضة  
وصرف في الديون التي كانت على مصطفى المذ كور وفي لوازم شخص هذه المدعي عليها  
حميدة ١٨٦٢ قرشا وخمسة وعشرين فضة بجم مع ذلك بالاع هذه المدعي من فضة

وذهب

وذهب ولا يعرف أصنافها بجميع ٣٣٦٤ قرشا وعشرون فضة ويطالب هذا  
المدعي ابراهيم معوض هذه المدعي عليها حميدة برده مثل المبلغ المذ كور جميعه اليه وسال  
سؤالها عن ذلك (اجاب) صورة المرافعة المدعي عنها حميدة الافادة على الوجه الموضح بها  
قاصرة فلا يكتفى في صحتها بمجرد ما طر فيها والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) من مجلس  
استئناف بحري بافاضة في ١٢ ربيع الثاني سنة ٩٨ مضمونها منظور بالمجلس قضية  
قيل شخص يسمى رفاعي ابراهيم هلبة من كفر شبرا بلولة ولما اطلع حضرة مفتي  
افندي الاستئناف على الاعلام الشرعي اصادر عنها من قاضي طنطا وقرأى لحضرته  
القرى في انواع تتعلق بشاهدي القتل ونحو ذلك فبهذا استيفاء ما تراهي لحضرته  
أوضح على الاعلام لزوم اطلاع حضرة تكم عليه وعلى التعديلات التي صادرت بالنسبة  
لاشبهها في صحة الحكم بما لقصاص بناء على شهادة شاهدي القتل الى آخر ما توضح  
فلزم تحرير حضرة تكم ومعه الاعلام المذ كور وادراك التعديلات التي جرت للاطلاع  
عليها وافادة ما يترامى وهذا الاعلام صادر من قاضي طنطا سابقا بتاريخ ٢٩  
رجب سنة ٩٥ مضمونه ادعاء ابي المقتول وزوجته المسكافين على رجل مكاف  
يدعي على بن محمود بن محمد من عربان النخاسة بانه تعدى على مورث المدعيين هو  
الرفاعي ابو هلبة بن ابراهيم بن محمد وأطلق فيه طينخة معمرة بالبسار ودور الرصاص  
ونجحت فيه الرصاص فاصابته في بطنه قطعت الجملد واللحم وانالت الدم وخرقت  
الامعاء عمدا منه وهما دون اعاليه ومات بسبب ذلك وانحصار رثته الشرعي في والديه  
وزوجته المدعيين المذ كورين من غير شريك ويطالبونه بما يترتب لهم عليه شرعا  
ويسألون سؤاله عن ذلك والسؤال من المدعي عليه أنكر فكلف المدعون اثبات دعواهم  
بالبينة الشرعية فقاموا شاهدين شهدا طبق الدعوى وبالفواة وحضر الارث فيهم وزكيا  
سرا اثم علنا ف قضى لهم على المدعي عليه بالفواة وحضر الارث فيهم ثم بالقصاص  
بالسيف بعد طلبهم وعدم رضاهم بغيره ثم بدو دول القضية الى مجلس استئناف  
بحري صادرت التعديلات بنسائه على طلب مفتي الجمار فاحضر أبو الميث وأشهد الذي  
قاضي المنوفية ان ولدهما الرفاعي المذ كور مات قتيلا بغير الناحية الجوار لها من الجهة  
البحرية الغير المملوك لاحد وان الكفر المذ كور ذو حارات وان حارة الشاهدين اللذين  
هما من الكفر المذ كور الشاهدين يقتل ولدهما المذ كور هي أقرب الحارات عن  
غيرها الى الهل الذي قتل فيه ولدهما ثم شمل هذا الاشهاد بختم قاضي المنوفية بتاريخ  
٢٠ محرم سنة ١٢٩٨ ثم استفهم من المذ كورين بناء على طلب المفتي هل  
العقار الساكن فيه الشاهدان ملك لهما فاشهدا ان المذ كور ان ايضا على يد رجلين  
من الناحية بان العقار المذ كور ملك الشاهدين وذلك في ١٨ راسنة ١٢٩٨  
الا انهم لم يصرفوا في الاشهاد بجماع الصوت من الحارة المذ كور الى محل القتل من



عدمه فاشتهبه المفتي في قبول شهادتهما بناء على اقرار اولياء الدم على هذا الوجه بقوله  
شرحا على الاعلام حيث المصريح به في كتب المذهب ان الصحيح قول الامام ابي حنيفة  
ببطلان شهادة بعض اهل الهمة بقتل غيرهم وعليه المتون ولم ارفعهم قول صاحبيه  
بقبولها وان نقل المجوى عن المقدسي انه قال توقفت عن الفتوى بقول الامام لما يترتب  
عليه من الضرر العام وانه ينبغي الفتوى على قولهما وقد اتضح ان حكم القاضي موافق  
لقول الصحابين والمصريح به في لائحة القضاة الصادر عليهم الامر الذي يلزم المحكم  
باصح الاقوال في مذهب الامام ابي حنيفة الا فيما استغنى عنه فصله الاشتباه في صحة  
الحكم بالقصاص بشهادة الشاهدين المذكورين فطالب الاحالة على هذا الطرف لا عمل  
بما يفاد في هذه المسئلة من الجري على قول الامام المنقول تصحيحه أو على قول الصحابين  
نظر الاتصال حكم القاضي به ولما نقل عن العلامة المقدسي (اجاب) وردت افادة  
المجلس وماعها من الاعلام وباقي الاوراق بقصد ابداء ما يترتب لهذا الطرف في  
الاشتباه الحاصل بحضرة مفتي افندي استئناف بحري في الحكم الصادر من حضرة  
قاضي طنتداسا بقابل ترتيب لائحة الحكم الشرعية المسطرة بالاعلام المؤرخ ٢٩ رجب  
سنة ٩٥ والذي تراهي هذا الطرف انه لا يظهر القطع بالقول ببطلان القضاة والحكم  
المذكور بمجرد ما نسب لادوى المقتول من الاشهاد على يد حضرة قاضي المنوقية بعد  
الحكم على الوجه المسطر في بعض الاوراق والاصل في احكام القضاة العهدة وتحمل  
على السداد ههنا أمكن والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مدير يسيوط مؤرخة  
١٦ الجاري مضمونها ما وردت افادة حضرة قاضي المديرية بتوقفه في حكم دعوى شرعية  
صدرت لديه وطلب اعطاء الحكم عنها بعد نسخ صورة ما في المضبطة من حضرة مفتي  
المديرية لا فائدة الحكم الشرعي فيما بناه على بطلان لائحة الحكم الشرعية ولما عرضت  
لحضرة المفتي المذكور توقفت ايضا فطالب الاحالة على هذا الطرف فعرضت ايضا  
على حضرة مفتي استئناف قبلي فتوقف ايضا وطلب الاحالة على هذا الطرف ايضا  
فلذا يرغب حضرة المدير افادة الحكم الشرعي ومضمون المرافعة المحكي عنها انه في سنة  
١٢٩٥ سمعت بالجلاس الهلي دعوى احمد يحيى الموشى على ابراهيم خليل اقلاد يوس  
الربى بانه ارتهن من والده خليل حال حياته بعضا من اطميانه في مقابلة مبلغ اقرضه له  
من ماله وهو ستة عشر جنم ساهم يادفعها عنه باذنه لاديو ان وخمسة عشر ألف قرش  
ومائة وخمسة قروش عملة دارجة وارذب ونصف فولا دفع له العملة الدارجة على ثلاث  
دفع اولاه في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٢٨٠ وكتب له على نفسه ثلاثة سندات بخطه  
ليس فيها شهود ولا نكاح ابراهيم كون السندات بخط ابيه قد احيل اثبات كونها بخط  
ابيه على هذا الطرف ويحضر الطرفان ادعى احمد يحيى على ابراهيم انه كان اقرض من  
ماله لابيه خليل المبلغ المعين أعلاه جنم سندات عملة دارجة وانه كتب له على نفسه بخطه

١٢٩٨

١٨

ثلاثة سندات ابرزها لاديو فوجد مضمونها اقر كاتبه خليل بانه استلم من احمد مبلغ كذا  
عملة دارجة ورهن له في مقابلة ذلك كذا من اطميانه ورسمت صورة السندات بالمضبطة  
ولا نكاح ابراهيم بن خليل دعواه وكون السندات بخط ابيه وطالت دعواه ما وقيل  
اثبات ذلك اخر جاوعا بعد أيام وادعى احمد أن غريمه ابراهيم اجتمع به في فلاة منة طعة  
واغتصب منه السندات المذكورة وترافعا في شأن ذلك للحكومة ولم تنفصل خصومته  
الى تاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٩٨ ادعى احمد على غريمه ابراهيم بانه في نصف شعبان  
سنة ٨٤ توافق مع والده خليل حال حياته على حساب القروش والدارجة التي في  
السندات بقروش فضة صاغها كل مائة وخمسين دارجة بمائة صاغها واطافا عليها الستة  
عشر جنم ساهم يادفعها عنه ثمانية عشر ألف ومائة وتسعين قرشا وأقر له والده بالمبلغ  
المشروح قروشا صاغها ليدى شاهدين فاصر ابراهيم على انكاره ودفع دعواه بانه ادعى  
بهادار جنة مرار عديدة في هذه المحاكم وفي المجلس سنة ١٢٩٥ ولم يدع بها صاغها  
ولا اقرار ابيه فدعواه بهادار جنة في هذا التاريخ تكذب دعواه الا انهما كانا جعلاها  
صاغها في سنة ٨٤ ودفعها ايضا بان العملة الدارجة التي في سندات المدعى مع الستة  
عشر جنم التي يدعيها لا تساوي عشرة آلاف ومائة وتسعين التي يدعيها صاغها بل  
تساوي تسعة آلاف وتسعمائة وتسعة وتسعين قرشا وثلاثة اناصاف فضة فقط  
فتكون دعواه ثانيا بالقروش الصاغ أكثر مما ادعاه أولا بالعملة الدارجة فلما سمع  
احمد يحيى ذلك عترف انه حسب له الارذب والنصف من القروش بقيمة دارجة  
وأضافا على مبلغ العملة الدارجة تكملة للقروش الصاغ ولهذا الاختلاف وقع لنا  
اشتباه في الحكم في هذه القضية بان العملة الدارجة التي وقعت في الدعوى الاولى  
ليس لها قطعة مضر وبه لا من الفضة ولا من النحاس ولا القروش والفضة التي ادعاه  
ثانيا لم يدع انها التي اقرضها بل ادعى جعلها بادل عن القروش الدارجة والقرض  
يقضى بمثل ولم يدع جنم ولا نوعه فهل لا يقبل هذا الدفع وتقبل دعواه بالقروش الفضة  
واذا اتمم بالقبول فهل تصح دعوى قرض القروش الدارجة ويطلب عليها البرهان أم  
كيف (اجاب) شرحا على افادة المديرية صحة الدعوى بالقرض فتوقف شرعا على  
امور منها بيان جنس ونوع القدر الذي اقرض عند حصول الاختلاف في انواع  
النقد كما في هذه الازمان اذ الديون تقضى بامثالها توصلا لاطالبه برد المثل عند استهلاك  
القرض وغير ذلك وصورة هذه المرافعة المحكي عنها خالية عما تصح به الدعوى شرعا  
فلا تسهم ولا يطالب عنها جواب الخصم مادامت كذلك والله سبحانه وتعالى اعلم  
(سئل) بافادة من قاضي مديرية بني سويف في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٢٩٨ عما يلزم  
شرعا لانتقام الدعوى المسطرة بصورة المحضر المرفوق معهما في ٩ ربيع الثاني سنة ٩٨  
وهي بحضرة كل من الشيخ قرقوشى بيما والشيخ محمد الخضر اوى مفتي المديرية والشيخ

١٨

١٢٩٨



عبد الله بن سليمان من ناحية بياحضر طحاوي الرجل المكاف ابن عناني بن جبر بن حسن من ناحية نقالية بديرية القيوم وبهيمته القهر الا في ذكرهم فيه وحضر عبد الباقي المكلف ابن علي بن علي بن غنيم من ناحية بني غنيم المنقرضة من ناحية قن العروس بديرية بني سويف وادعي طحاوي هذا المحاضر المذكور عن نفسه وبالولاية الشرعية على اولاد ولد عبد الباقي المتوفي ابن طحاوي هذا المذكور هم ميلاد ورياض وفرزة وفهيمه القهر هؤلاء لا هليته لذلك ولعدم وصي مختار من قبل الاب بشهادة كل من محمد ابن حسان بن نجس وسيد بن ابراهيم بن نوحى كلاهما من ناحية نقالية المذكورة المعدلين لدينا شرعا على غريمه المحاضر معه بالجلاس الشرعي هو عبد الباقي بن علي بن علي بن غنيم هذا المحاضر بالجلاس الشرعي المذكور بان عبد الباقي هذا المدعي عليه تسمى على ولد عبد الباقي بن طحاوي هذا المدعي وافرغ فيه بندقه وحين معمرة بارودا ووصا صا اصابه الرصاص المذكور في شقه اليمن جرحه وقطع الجمد واسال الدم هذا وجره القتل مات عدوانا بغير حق شرعي وبطالته بالقصاص عين بالجلاس الشرعي وذلك في شهر شعبان سنة ٩٧ في ناحية قن العروس المذكورة قاصدا قتله وذلك في مكان بدائر ناحية قن العروس المذكورة غربي الناحية وانه مات عن والديه هما طحاوي هذا المدعي والمصونة مشتهى بنت المرحوم عبد الله بن اسمعيل بن اسمعيل من ناحية مطر طارس فيوم وعن زوجته هما المصونة المماس بنت ابراهيم بن زيدان بن منصور من ناحية انفسا بديرية بني سويف والمصونة فطومة بنت عفيف بن رجب ابن حسن النحاس من ناحية المدينة فيوم وعن اولاده هم فهيمه القاهر من زوجته المماس المذكورة وميلاد ورياض وفرزة من زوجته فطومة المذكورة ولا وارث له سواهم وان كلام من مشتهى والمماس وفطومة المذكورة كوراث مخدرات لا تخالط الرجال وانهم وكانوا بنين مناب انفسهم وعوضا عن شخصهم طحاوي هذا المحاضر في محاصرة ومراعاة عبد الباقي هذا المدعي عليه ابن علي بن علي في شأن الدعوى عليه فمن يقتل مورثه عبد الباقي بن طحاوي هذا في اثبات القتل شرعا المترتب عليه القصاص وفي اقامة اليمينات وطلب الايمان ان توجهت وفي الصلح والاراف وغير ذلك وكالة مفوضة عامة وانه قبل الوكالة عن في شأن ذلك لنفسه قبل ولا شرعا وانه يدعي على عبد الباقي المدعي عليه هذا بذلك المذكور في الدعوى عن نفسه وعن اولاد ولد القهر المسنين هؤلاء وعن الام والزوجة بن المكلفات الموكلات المذكورات ويطالب طحاوي هذا عبد الباقي المدعي عليه هذا عن نفسه وعن القصر والموكلات باثبات القتل المذكور شرعا المترتب عليه القصاص عين واسال مسئلة من ذلك مسئلة عبد الباقي هذا المدعي عليه ابن علي بن علي بن غنيم من ناحية بني غنيم المنقرضة من ناحية قن العروس بديرية بني سويف عن دعوى طحاوي هذا المدعي ابن عناني بن جبر بن جبر

ذكر

ذكر في الدعوى فاجاب بالا لـ ترافي بموت عبد الباقي بن طحاوي هذا المحاضر ابن عناني ابن جبر وانه لا يعلم ورثته الشريعتين المتحصرا رثته فيهم وانكر التوكيل المذكور في هذه الدعوى حسب ما ذكره طلب من طحاوي هذا المدعي بينه وبينه شريعتا بوث عبد الباقي بن طحاوي هذا المدعي عن ورثته هؤلاء المسنين في الدعوى وانحصار رثته فيهم بن جبر بنك ويتوكيل طحاوي هذا المدعي ذكر في الدعوى فاحضر كلا من محمد بن حسان بن نجس من ناحية نقالية وسيد بن ابراهيم بن نوحى من الناحية المذكورة وشهد كل منهما بمفرده في وجه عبد الباقي المدعي عليه هذا بدها شهادته بافظ اشهد بان عبد الباقي بن عناني بن جبر توفي عن ورثته وهم والداه هما طحاوي هذا المحاضر ومشتهى بنت عبد الله بن اسمعيل بن اسمعيل وعن زوجته هما المماس بنت ابراهيم بن زيدان المذكورة وفطومة بنت عفيف بن رجب بن حسن النحاس وعن اولاده هم فهيمه القاصرة من زوجته المماس المذكورة وميلاد ورياض وفرزة من زوجته فطومة المذكورة هؤلاء وارث له سواهم وان كلام من مشتهى بنت عبد الله ابن اسمعيل بن اسمعيل وزوجتيه هما المماس وفطومة المذكورة كوراثان مكافئة ومخدرات لا تخالط الرجال وكانوا بنين عن انفسهم وعوضا عن شخصهم طحاوي هذا المحاضر في محاصرة ومراعاة عبد الباقي هذا المدعي عليه ابن علي بن علي بن غنيم في شأن الدعوى عليه فمن يقتل مورثه عبد الباقي بن طحاوي هذا في اثبات القتل شرعا المترتب عليه القصاص وفي اقامة اليمينات وطلب الايمان ان توجهت وفي الصلح والاراف وغير ذلك وكالة مفوضة عامة وان طحاوي هذا المحاضر قبل الو كالة عن في شأن ذلك لنفسه قبل ولا شرعا ولا سواهم وان كلام من مشتهى والمماس وفطومة المذكورة كوراث مخدرات لا تخالط الرجال وانهم وكانوا بنين مناب انفسهم وعوضا عن شخصهم طحاوي هذا المحاضر في محاصرة ومراعاة عبد الباقي هذا المدعي عليه ابن علي بن علي في شأن الدعوى عليه فمن يقتل مورثه عبد الباقي بن طحاوي هذا في اثبات القتل شرعا المترتب عليه القصاص وفي اقامة اليمينات وطلب الايمان ان توجهت وفي الصلح والاراف وغير ذلك وكالة مفوضة عامة وانه قبل الوكالة عن في شأن ذلك لنفسه قبل ولا شرعا وانه يدعي على عبد الباقي المدعي عليه هذا بذلك المذكور في الدعوى عن نفسه وعن اولاد ولد القهر المسنين هؤلاء وعن الام والزوجة بن المكلفات الموكلات المذكورات ويطالب طحاوي هذا عبد الباقي المدعي عليه هذا عن نفسه وعن القصر والموكلات باثبات القتل المذكور شرعا المترتب عليه القصاص عين واسال مسئلة من ذلك مسئلة عبد الباقي هذا المدعي عليه ابن علي بن علي بن غنيم من ناحية بني غنيم المنقرضة من ناحية قن العروس بديرية بني سويف عن دعوى طحاوي هذا المدعي ابن عناني بن جبر بن جبر



عبد الباقي طحاوي ووقع على الأرض ووقعهما أيضا وكان مع عبد الباقي هذا المدعى عليه بندقية بروج واحدة معمره بارودا فقط فخرج عيارها بجره كعبه الباقي هذا المدعى عليه فاصاب عبد الباقي طحاوي بن عينا في المذ كور في شقه العين جرحه وأسال الدم ومات قتيلا بسبب ذلك خطأ منسه بقضاء الله وقدره وذلك بنساخته من العروس المذ كورة بدائر الناحية من الجهة الغربية ولم يكن له مع عبد الباقي طحاوي المذ كور معرفة ولا كراهة ولا عداوة وبعد ذلك أمست على بن طحاوي أخوه المقتول المذ كور عبد الباقي المدعى عليه هذا فقال عبد الباقي طحاوي لعل أخيه أتركه هذا خطأ فصب عنه على يد الجحيم وورثه وأنكر عبد الباقي المدعى عليه هذا دعوى طحاوي هذا القتل المذ كور بدعواه (أجاب) وردت أفادة حضر تكم ومعهما صورة المضر المذكي عنه تاتمسون بها الأفادة عما يلزم شرعا في تمام هذه الدعوى فالذي ينبغي إقراره في هذه المادة أنه بعد الدعوى ابتداء من طحاوي من نفسه وبولايتهم لشرعية على أولاد ابنته المتوفى القصر وبوكالته من موكلاته المذ كورات بصورة المضر المذ كور على المدعى عليه بعد بيان الاسماء والانساب والاشارة لما يلزم شرعا ببيان عدم وجوده في مختار على القصر من قبل والدهم بان المدعى عليه المشار اليه تعدى على ولد المدعى إلى آخر ما ذكره وانه مات وانحصار رثته في الورثة المذ كورين وان النسوة المذ كورات وكلنه منهن إلى آخر ما صرح به في التوكيل وانه يطالب المدعى عليه هذا بالقصاص ويسأل سؤالا عن ذلك وبعد جواب المدعى عليه بما ذكره في صورة المضر من إقراره بالوفاة وحصول الإصابة لمن يدعى قتله بسبب تركه على الوجه الذي ذكره في المضر وانكاره العمد والوكالة وحصر الارث في الورثة المذ كورين يكاف المدعى اثبات الوكالة وحصر الارث فيمن ذكر فاذا شهدت الشهود بذلك وزكيت سرا ثم علنا يحكم أولا بالوكالة ثم بالوفاة وحصر الارث في الورثة المذ كورين للمدعى والقصر والموكلات على المدعى عليه وفي وجهه عقب الدعوى والجواب ثم ان كان قد ذكر المدعى عليه في جوابه ان عبد الباقي طحاوي يا وفيه بنسبه أو ما يقوم مقام ذلك في التعريف الشرعي اقر حال حياته بعد الإصابة بما يفيد ان ما حصل من المدعى عليه من الإصابة على هذا الوجه كان خطأ لم يصده طحاوي المذ كور على دعوى الخطأ والقرار به على هذا الوجه يكلف عبد الباقي المدعى عليه المذ كور اقامة يمينه على دعواه اقراره بالمقتول بذلك فان شهدت الشهود به وزكيت سرا ثم علنا يقضي للورثة المذ كورين على المدعى عليه المذ كور بالدية الشرعية في ماله في ثلاث سنين بطلبها لاقراره بالقتل الخطأ ولا يقضي بالقصاص والحال هذه لتضمن ذلك اقراره بالمقتول المدعى عليه من القصاص وكون المو جب لقتله مالا وذلك لاقراره باعتبر في المورث كما يستفاد من عبارات الفقهاء إتصروا بهم بصفة عفو وصحة اقراره بكون فلان لم يجرحه حتى لو ادعى الورثة على من

نفي عنه الجرح لا يقبل أما لو عجز المدعى عليه عن اثبات ذلك الاقرار وأقام المدعى يمينه على القتل العمد واستوفى ما يلزم شرعا فانه يحكم بثبوت القتل العمد للورثة على المدعى عليه وبحضور الموكلات وطالب البالغين جميعا استيفاء القصاص يكون قسم ذلك حيث لا مانع هذا ما روي في تمام هذه المسئلة والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من نظارة المحقانية في ١٠ جمادى الاولى سنة ٩٨ مضمونها شخص يسمى محمد احبدا صاعرض للتحقانية بطريق تو كيله عن امرأة تسمى كوهية بان موكلته زوجة شخص يدعى الحاج عثمان احمد مدد سلمون وان زوجها توفي وولده الذي يسمى مجودا أقام دعوى في محكمة المديرية على موكلته المذ كورة بانها مطلقه من والده قبل وفاته واحضر شهودا زورا شهدوا بذلك لدى القاضي وحصل الاستفتاء من مفتي المديرية ووافقوا بانه لا بد من جواز قبول شهادتهم ثم اذنت ثانيا بالقبول بمقتضى فتوى يسده هو ثم عرض للتحقانية ايضا من مجود عثمان المذ كور بالتضرر من الزامه بواسطة قاضي المديرية باحضار والدته للمحكمة من اجل قضية طلاق زوجته والده الاخرى مع كونها مطلقه يحكم شرعا صادر من قاضي محكمة المذ كورانه لما رفعت المادة لقاضي المديرية حصل الاستفتاء عنهما من مفتي المديرية فافق بوقوع الطلاق ولما نسبه مفسد محمد جصاص الوكيل عن الماطقة تمنع سؤالوا واخذ عليه فتوى من احد المفتين يجوز سماع الدعوى والطعن في الشهود إلى آخر ما فيها وقد جرت مخبرات بين النظارة وبين قاضي المديرية وعلم من افادته الواردة في ٢٩ ربيع الثاني سنة ٩٨ انه لم يحكم في القضية المذ كورة منه ولا من النائب لمناسبة ما هو واقع من معارضة الاخصام لوجود فتاوى بيد كل منهم بعضها بتأييد دعواه وبعضها بالنسفي ويريد طلب تلك الفتاوى من الأشخاص المذ كورين بواسطة المديرية للاطلاع عليها وتقديمها للحضر تكم لرؤيتها وافادة المحكم الشرعي وحيث انه يطلب الفتاوى المذ كورة من المديرية وردت لهذا الطرف بأفادة وبالاطلاع عليهم انا وجدت محررة على صورتين من المرافعات التي حصلت على يد نائب المحكمة من دعوى طلاق كوهية المذ كورة وعمره على احدهما من النائب لمفتي المديرية بطلب الاطلاع عليها وافادة المحكم الشرعي فيها وفي الطعن الحاصل من المدعية ومكتبها من الشيخ احمد الطيب الرافعي في ٢٦ محرم سنة ٩٨ بانه بعد الاطلاع على المرافعة وشهادة الشهود وجدت صحيحة مستوفية لشروط الصحة والطعن المذكور غير مانع من شهادتهما وبعد تزكيتهم اسر او علنا يحكم على المدعية كوهية باقرارها بانها مطلقه ثلاثا من زوجها والثانية محررة عليها سؤال مكتوب عليه من الشيخ عبد المجيد الرافعي بانه لا تقبل شهادة الشهود المذ كورين لانهم اخروا شهادتهم مدة غير عذر وكذا لا تقبل شهادة شيخ البلاد ولا شهادة العدو على عدوه ان كانت العداوة دينوية ولا شهادة من يؤخر فرائض الصلاة عن اوقات ما غيره ثم وجد على



ورقة من كتابه من الشيخ احمد الطيب الراعي بعدم قبول شهادة الشهود بعد ما خبرهم  
لما في حياة الزوج بلا عذر ومن عبد الحميد الراعي بأنه لا يثبت طلاق الزوجة المذكورة  
بشهادة الشاهدين المذكورين حيث كان احدهما شيخا بلد وحيدة لا يكون لها  
نصف الثمن في ميراث زوجها وبناء على ما ذكره على ما نص بالبند الثاني والعشرين  
من لائحة اجراءات لها كم الشرعية تراه في لزوم عرض تلك الفتاوى والاوراق  
لفضيلتكم للاطلاع عليها والتكرم بافادتها بما يتضح في ذلك (اجاب) صاد الاطلاع على  
صورتى المرافعة وما كتب على احدهما من حضرة مفتي مديرية المنوفية وما كتب  
على السؤال المحرر بظهر الاخرى من حضرة الشيخ عبد الحميد الراعي والفتويين  
الموجودتين ضمن الاوراق فظهر ان ما افاده حضرة مفتي المدير بقوله على احدي  
الصورتين من مرافعة بشهادة كل من نصار حسب الله والحاج محمد بن يوسف باقرار  
المشهود عليها بعد موت زوجها بطلاقها منه ثلاثا وعدم اعتبارها بالاعين الذي ذكر ضمن  
الدعوى من المشهود عليها في الحاج محمد بن يوسف احد الشاهدين المذكورين في  
محله قبل شهادتهما بعد استيفاء الا لازم والتركية الشرعية اذ لم يثبت ان احدهما  
شيخ بلدا وهناك مداوة دينوية ان طعن به الخصم واوضحها بما يوجب الطعن والا  
فلا يعمل عليه ولا ينظر لما ذكر في بعض الاجوبة الشرعية من التأخير في أداء الشهادة  
الى آخره لان موضوع ذلك في الشهادة على الزوج بالطلاق وهذه شهادة على اقرار  
الزوجة به بعد الموت ولا لاطعن المحرر ايضا على تأخير اقراره عن أوقاتها كسماع  
الغناء على فرض حصول الطعن به لوزكيت الشهود بعد صحة الدعوى والشهادة سرا  
ثم علنا على ان هذا كلام خارج عما ذكر من الخصمين حال الخصومة فلا يلتفت اليه  
والله تعالى اعلم (مسئل) بافادته من قاضي الشرقية بتاريخ ٢٦ رجب سنة ٩٨  
تضمن انه سبق سماع دعوى من ابراهيم معوض من السوييس على امرأة تسمى  
جميدة من السوييس ايضا ونحو راسعاد تسكن بالاستعلام عما يقتضيه الوجه الشرعي  
فيها ووردت الافادة بتاريخ ١٥ ربيع الآخر سنة ٩٨ وهي مقيدة في كتاب  
المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ بان المرافعة قاصرة ولا يكتفي في صحتها بمجرد  
ما سطر فيها ثم الا ان حضر النقص المذكور وادعى على المرأة المذكورة كورهما  
واضح باحدى الشقيتين بتاريخ ٢٢ رجب سنة ٩٨ وقام عليها حضرة مفتي  
المديرية بافادته لم يظهر له الوجه الشرعي في ذلك وطالب الاحالة فنزوم الافادة  
وصورة للدعوى الثانية المؤرخة ٢٢ رجب سنة ٩٨ حضر بالمجلس الرجل المكلف  
ابراهيم معوض بن معوض بن عبد العال من بندر السوييس وحضرت بحضوره المرأة  
المكافئة جميدة بنت مصطفى بن حسن سليم من بندر السوييس المذكور المعروفان اسما  
ونسبا وهما يتعريف كل من الرجلين المكلفين هذين هما هادي رضوان

١٢٩٨

١٥

ابن رضوان بن حسن من بندر السوييس المذكور وحسين احمد الراعي بن احمد بن محمد  
من كفر الجماع ببندر القازيق المذكور التعمير في الشرعي وادعى هذا المدعي ابراهيم  
معوض على جملة المدعى عليها المرأة جميدة بأنه في سنة ٨٤ في ١٠ شوال أذنتني  
جميدة هذه المدعى عليها بنت مصطفى سليم بن حسن سليم بانني اصرف عليها كل مال لم  
لها عليها وعلى اولادها من ديون وخلافها وانني ارجع عليها باخذ حق من مال  
ما صرفت من مالي خاصة وهو مبلغ ثلاثة وثلاثين الف قرش وثلاثة ثمانية وأربعة  
وستين قرشا صاغوا وبالجنيهات المصرية ثلاثة وثلاثين الف دينار جنين مصر يا واربعة  
وتمت قرشاً فاضلة وقت ما أحب أخذ حق منها برضاها بحضور شهود ومعترفة بالمبلغ  
المذكور بحضورهم ويطالب هذا المدعي ابراهيم معوض هذه المدعى عليها جميدة بدفع  
مثل المبلغ المذكور جميعه اليه ويسال سؤالها عن ذلك (اجاب) مجرد ما في الصورة  
الثانية المرفوعة مع هذا المحكي منها المتضمنة دعوى مجرد الاذن بالصرف وانه يرجع  
على الاذنة باخذ حقه منها كل ما صرفه من ماله الخاص به وهو كذا ويطالبها بدفع مثله  
ويسال سؤالها عنه غير كاف في صحة الدعوى اذ من المعلوم ان مجرد الاذن بالصرف  
لا يرجع لا يوجب الرجوع بدون الصرف فيما اذن بصرفه ولم يذكر انه صرف هذا  
المبلغ او شيئاً منه فيما امر بصرفه وليس في هذا اخفاء بقية في الاحالة والله تعالى اعلم  
(مسئل) بافادته من مجلس استئناف مصر مؤرخة ١٣ محرم سنة ٩٩ تتضمن انه  
ترأى له احالة الاعلام الشرعي الصادر في قضية قتل منصور عـ لام من اليهودية من  
محكمة البصرة على هذا الطرف للاطلاع على ما فيه والتاثير عليه بما يتراعى ومضمون  
الاعلام المذكور انه بالنحس المذكور يدعي ان مديرية البحيرة بحضوره اداة المدير وكيل  
المديرية وعلى ذلك ما مورس المالية ومحمد فهم بك رئيس هندسة المديرية وغيره ادعى  
لدينا قتل من المرأة الرشيدة خديجة بنت المرحوم ابراهيم جوهر بن حسن جوهر والمرأة  
الرشيدة طريفة بنت الشيخ عمر بن احمد من أهالي فم المحمودية بمديرية البحيرة كلتا هما  
والمرأة الرشيدة زهرة من أهالي اسكندرية بنت الشيخ احمد زين الدين ابن الشيخ حسن  
زين الدين على الرجلين الرشيدين المحاضرين معهن بالمجلس الشرعي المذكور هما محمد  
سعيد المقيم بعزبة اريمون بالمديرية المذكورة ابن سعيد بن محمد وعمر حسب من أهالي  
الطيف بالمديرية المذكورة ابن سيد احمد حسب بن عمر حسب بان هذين المدعى  
عليهما المذكورين تدعى على منصور عـ لام وهو في منزل الكاشين بقم المحمودية المذكور ليل  
منصور عـ لام ابن المرحوم عـ لام وهو في منزل الكاشين بقم المحمودية المذكور ليل  
وعمر به محمد سعيد هذا المذكور ورواثة من اليه بايديهن شيش من الحديد بحمد عـ  
عدوانا غير حق شرعي في ظهره ثلاث ضربات بفرجه برحاه لكا وصل الى جوفه فسال  
منه الدم وعمر به عمر حسب هذا المذكور وأشمن اليه بايديهن عدا عدوانا غير

١٢٩٨

٢



حق شرعي يسكن من الحديدي محمد هاشم بنين احدا ما فوق حاجبه اليه بن جرحه  
بحرامه لسكا وصل اعظم الجبهة والثانية في مؤخر رأسه جرحه حرامه لسكا ايضا وسال  
الدم من الجرحين المذ كورين وكان ضرب المدعي عليه ما هذين المذ كورين منصور  
علام المذ كورين ماذ كرا لاه بالصفة المذ كورة معافي آن واحد ومات منصور علام  
المذ كورين برب ضرب المدعي عليه ما المذ كورين لم يماذ كرا معافي الوجه المذ كور  
في الليلة التي ضربها فيها وخلف من الورثة والدته خضرة المدعية المذ كورة بنت ابراهيم  
جوهري بن حسن جوهري وزوجته هاشم ماطر يفة وزهرة المدعيتان المذ كورين وولده  
حسنه المذ القاصر عن درجة البلوغ الشرعي المحاضر معهن بالجلس المرزوق له من  
زوجته ظر يفة المذ كورة من غير شر يك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواههم  
وان هذين المدعي عليه ما المذ كورين اقر او اعترف طائعين مختارين بذلك وتطالب  
المدعيات المذ كورات هذين المدعي عليه ما المذ كورين بما يتربطن شرعا على هذين  
المدعي عليه ما المذ كورين من قتلها ما قصاصا بسبب ما ذكر بالوجه الشرعي ويثبتان  
جوابهما عن ذلك وذلك بعد ثبوت معرفة المدعيات المذ كورات والمدعي عليه ما  
المذ كورين عينا واسما ونسبا بشهادة الشيخ عبد الرحيم محمد المقيم بمفهم الجودية  
المذ كورين ابن المرحوم محمود بن علي من اهالي بني عدى بالوجه القبلي والمكرم اسمعيل  
طباية من اهالي فم الجودية ابن المرحوم عبد الرحمن بن محمد طباية المعرفة الشرعية  
فسا لنا هذين المدعي عليه ما المذ كورين عن دعوى هؤلاء المدعيات المذ كورات  
ام لاه فاجابا بالانكار لجميع ما ادعى به هؤلاء المدعيات المذ كورات بدعواهن  
المذ كورة وبعدها بحدا كليا صادر ذلك في ٢٣ رجب سنة ١٢٩٧ ثم في يوم  
الخميس ٨ شوال من السنة المذ كورة بمحضرة كل من محمد قبودان من اهالي اسكندرية  
ابن المرحوم ابراهيم بن علي والشيخ محمد حيدر من اهالي شرباي بالولاية ابن المرحوم  
الشيخ احمد حيدر بن احمد حيدر حضر بالجلس المشار اليه كل من خضرة وظهر يفة وزهرة  
المدعيات المذ كورات ومحمد سعيد وعمر حسب المدعي عليه ما المذ كورين وتليت على  
المدعيات المذ كورات دعواهن المذ كورة بقتل مورثهن منصور علام المذ كور على  
المدعي عليه ما المذ كورين فصدق عليها التصديق المرضي وادعين على المدعي عليه ما  
المذ كورين بان خضرة الشيخ عبد الرحمن افندي الايباري قاضي نغراسكندرية  
حالا حكم لهم بوراتهن مع حسن القاصر المذ كور ونسبه مع والدته المتوفى المذ كور له  
ووفاته عليه ما بعد ان اقرت البينة الشرعية وشهدت شهادة شرعية بذلك وبوجه  
المدعي عليه ما المذ كورين وتزكيتهم ما سائرهم علنا ولم يزل يطلب اجراء ما يقتضيه الحكم  
الشرعي في قتل مورثهن المذ كور على المدعي عليه ما المذ كورين فثبت من المدعي  
عليه ما المذ كورين مما ادعى به المدعيات المذ كورات بدعواهن المذ كورة فاجابا

بالانكار

بالانكار لجميع ما ادعى به المدعيات المذ كورات فسكنا المذ كورات المذ كورات  
اثبات دعواهن المذ كورة فاحضرن للشهادة كلا من المكرم محمد افندي ربيع ابن  
المرحوم مصطفى ابن المرحوم محمد ربيع والمكرم الشيخ علي العشري ابن المكرم  
العشري علي بن المرحوم علي كلاهما من اهالي فم الجودية وشهد كل منهما على انفراد  
بعد استمادته بمواجهة المدعيات والمدعي عليه ما بان حضرة الشيخ عبد الرحمن افندي  
الايباري قاضي نغراسكندرية حالا حكم بوفاته مورثهن منصور علام المذ كور ابن  
منصور علام ابن منصور علام وانحصار ميراثه الشرعي في زوجته ظر يفة وزهرة  
المذ كورين ووالدته خضرة وولده حسن القاصر ونسبهم ما اشار اليهم بيده من غير  
شريك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواههم بعد شهادة البينة الشرعية لدى خضرة  
الشيخ عبد الرحمن افندي الموما اليه بان نغراسكندرية كورين وبوجه المدعي عليه ما  
المذ كورين حكما شرعيا بنغراسكندرية وزكياء وعدلا سائرهم علنا بشهادة المكرم محمد  
علي رزة ابن المرحوم علي ابن المرحوم موسى رزة والمكرم عمر احمد ابن المرحوم احمد ابن  
المرحوم عبد الله كلاهما من اهالي فم الجودية المذ كورة لتعديل الشرعي في حكمنا  
ونفذنا المدعيات المذ كورات على المدعي عليه ما المذ كورين حكم حضرة الشيخ عبد الرحمن  
افندي الموما اليه بنسب والدته المتوفى وولده المذ كورين له وبوفاته منصور علام المذ كور  
وحصر ارثه في ورثته المذ كورين من غير شريك على الوجه المستطور وكفنا المدعيات  
المذ كورات اثبات باقي دعواهن المذ كورة ثم في يوم الاحد ٤ شهر ذي الحجة من السنة  
المذ كورة بمحضرة كل من خضرة محمد سعيدا لدين بك وكيل مديرية البصرة حالا والمكرم  
الشيخ علي ادريس ابن المرحوم الشيخ محمد ابن المرحوم علي ادريس والمكرم احمد  
الشقة ابن المرحوم احمد ابن المرحوم ابراهيم الشقة كلاهما من دم نور حضر كل من  
خضرة وظهر يفة وزهرة المدعيات المذ كورات ومحمد سعيد وعمر حسب المدعي عليه ما  
المذ كورين واحضر المدعيات المذ كورات للشهادة المكرم احمد الصاوي من اهالي فم  
الجودية ابن المرحوم الشيخ رضوان ابن المرحوم بدوي وشهد بعد استمادته بان محمدا  
سعيدا هذا المدعي عليه المحاضر بالجلس اقر طائعا بان ضربه منصور علام من اهالي  
فم الجودية ابن المرحوم منصور ابن المرحوم منصور علام يشيش من حديد في ظهره  
ثلاث ضربات بعد اومات بسبب ذلك وكذا اقر عمر حسب هذا المدعي عليه المحاضر  
بالجلس طائعا ايضا انه ضربه منصور علام المذ كور ابن منصور المذ كور ابن منصور  
المذ كورين من الحديدي في جبهته بعد اومات بسبب ذلك وانه هو القاتل له مع محمد  
سعيد المذ كور واحضرن ايضا للشهادة المكرم محمد المغربي بل من اهالي فم الجودية ابن  
المرحوم احمد عيسى المغربي ابن المرحوم عبد ربه المغربي وشهد بعد استمادته بان محمدا  
سعيدا هذا المدعي عليه المحاضر بالجلس اقر طائعا بان ضربه منصور علام من اهالي فم



المجودية ابن المر - وم منصور ابن المر حوم منصور علام بشيش من جديد في ظهري ثلاث  
ضربات محمد داومات بسبب ذلك وانتهوا لقاتل له وكذا أقر عرج حوب هذا المدعي  
عليه الحاضر بالحاجس ايضا طائفة ما انه ضرب منصور اءالما المذكور ابن منصور المذكور  
ابن منصور سلام المذكور بسكين من الحديد في وجهه محمد داومات بسبب ذلك وانتهوا  
القاتل له مع محمد سعيد المذكور ثم في يوم الجمعة ثامن شهر محرم سنة ثار يخه اءناه  
بمحضرة كل من محمد - محمد الدين بك الموماليه وحضرة الاستاذ الشيخ عبد اللطيف  
افندي الراعي مفتي مديرية البحيرة حال حاضر كل من المدعيات المذكورات والمدعي  
عليهما المذكورين والشاهدين المذكورين ولم تزل المدعيات المذكورات مصمحات  
على دعواهن المذكور وطلبهن المذكور وكذا الشاهدان المذكوران مصممان على  
شهادتهما المذكور وطلب المدعيات المذكورات تزكية الشاهدين المذكورين  
فزكي وعدل الشاهدان المذكوران سرائم علمنا بشهادة كل من المكرم ابراهيم نوح ابن  
المرحوم الحاج محمد نوح ابن المر حوم الحاج حسين والمكرم ابراهيم دويد ابن المر حوم  
احد ابن المر حوم محمد دويد كلاهما من اهالي فم المجدية التعديل الشرعي بشهادة من  
ذكر فعرضنا على المدعيات المذكورات العفو عن المدعي عليهما المذكورين واخذنا اليه  
فلم يقبلان وصممن على طلب الحكم بالقصاص على المدعي عليهما المذكورين فعند ذلك  
حكمنا لهؤلاء المدعيات المذكورات على هذين المدعي عليهما المذكورين بالقصاص  
بالسيف حكما صحيحا شرعيا مستوفيا شرطا وأركانه الشرعية في وجه هؤلاء المدعيات  
وهذين المدعي عليهما المذكورين للقتل المبرح بحضرة من ذكر تحريراني ١٢  
محرم سنة ١٢٩٨ (اجاب) وردت افادة القاضي بقصد الاطلاع على الاعلام المرفوق  
معهما المهر من محكمة مديرية البحيرة المكرم فيهما بالقصاص على كل من محمد سعيد  
ابن سعيد بن محمد المقيم بجزيرة اريمون مديرية البحيرة ومهر حوب من اهالي العطف  
بالمديرية المذكور ابن سيد احمد حوب بقولهما منصور اعلاما من اهالي فم المجدية  
ابن منصور اعلام بن منصور محمد اءال المسطر به المؤرخ ١٢ محرم سنة ١٢٩٨  
وافادة الحكم الشرعي عن ذلك الاعلام فبناء على ما ذكر صار الاطلاع عليه فظهر لزوم  
اعادته لمحضر قاضي المديرية لاشتتاف نظره هذه القضية لاستيفاء ما يلزم فيها شرعا  
لعدم صحة الحكم فيها بالقصاص على الوجه المسطر بهذا الاعلام اذا الحكم فيه بوراثة  
المدعيات والقاهر و وفاة المتوفي وحصر الارث فيمن ذكر بناء على دعواهن صدور  
الحكم لمن ذكر بما ذكر من حضرة قاضي نغراسكندرية في وجه المدعي عليهما ما بالا  
ذكر الدعوى السابقة عليهما وما وقع ضلها التي انبى عليها حكم القاضي الاول ان  
وجدت وكذا عدم بيان ذلك في شهادة الشاهدين على حكم القاضي لا يصح على ما عليه  
الاكثر فيرتب على ذلك عدم صحة الحكم ايضا بالقصاص المتوقف على اثبات الوفاة

وحصر

وحصر الارث فيمن ذكر كروا الحكم بذلك ثم قالوا سلم الا كفاءة بشهادة شاهدي الاقرار  
بالقتل على المدعي عليهما على الوجه الموضح في هذا الاعلام وقد ذكر في الدرو حواشيه  
في اثبات حكم القاضي اشتراط كون الحكم المراد اثباته صادرا بعد دعوى صحيحة  
وكذا كون الاثبات الثاني بعد دعوى صحيحة ايضا اذ لو لم يكن الحكم الاول كذلك  
لا يكون حكما بل هو قضي وصرح العلامة سراج الدين الخانوقي في فتاواه ان الاكفاءة  
بالاجال في الشهادة على الحكم خلاف ما عليه الاكثر كما هو معلوم في محله حيث قال في  
آخر جواب سؤال من كتاب الوقف ان الشهود ولو شهدوا بقرابة الواقف قالوا لا يقبل  
القاضي ذلك حتى يشهدوا ان قرابته من قبل ابيه او من قبل امه وينسبوه ويقيموا  
قرابته ما هي فان لم يقيموا قرابته ما هي لا يقبل ذلك نعم اذا شهدوا على ان القاضي  
اشهدهم انه قضى فلان بن فلان هذا انه من قرابة فلان بن فلان الواقف ولم يفسروا  
شيئا قال الامام الخفاف في باب الرجل يقف أرضا على قرابته فيتنزعون استحسن  
ان أجيز هذا وأجمله على الصحة أقول وكلام الخفاف هذا انما هو على قول القائل بانه  
يكفي الاجال في الشهادة على الحكم وهو خلاف ما عليه الاكثر كما هو معلوم في محله  
واقفه اعلم ونقله في فتاوى السكازروفي فاذا سمعت الدعوى من المدعيات المذكورات  
على المدعي عليهما على الوجه المسطر في أوائل هذا الاعلام فان اردن اثبات حكم حضرة  
قاضي اسكندرية لمن وللقاصر بوفاء المقتول وانحصار ارثه فيمن ذكر في وجه المدعي  
عليهما ما بين الدعوى التي وقعت منهن على المدعي عليهما أولا وشهادة الشهود لمن  
بها في وجههما بعد انكارهما مثلا وتزكية الشهود ثم صدور الحكم من حضرة القاضي  
الاول لهؤلاء الورثة عليهما والا لئن بدنة بعد الدعوى الصحيحة والجواب على الوفاة وحصر  
الارث فيمن ذكر فيحكم حضرة القاضي للورثة بذلك على المدعي عليهما ما يكاف  
المدعيات اثبات دعواهن القتل العمدا والاقرباء على الوجه المسطر في الدعوى ان  
استوفيت شرائطها فان شهد الشاهدان شهادة صحيحة واستوفيت شرائط الحكم  
بالقصاص ثم عالج الحكم بهن عليهما وما قد سبق جواب في هذه الحادثة ايضا مسطر في  
كتاب الحاضر من هذه الفتاوى بتاريخ ١٣ شعبان سنة ١٢٩٧ والله سبحانه وتعالى أعلم  
(مثل) بافادة من نائب محكمة الشرقية مؤرخة غرة جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ عن  
حكم حادثة أرسلت صورتها معا بناه على ما افاده حضرة مفتي افندي المديرية بانه من  
اللزوم عرضها على هذا الطرف ويرغب الافادة عما يصير اجراؤه ومضمون هذه المرافعة  
حضر بالجلس كل من السيد افندي البيومي المسكلف الكاتب بديوان المدارس بمصر  
ابن المر حوم علي ابن المر حوم محمد من ناحية اليوم دقهلية المقيم بمصر المبروسة وشكته  
فيمن عابدين والحاج محمد الهواري هذا المسكلف ابن المر حوم الحاج محمد الهواري ابن  
علي الهواري من بندر الزقازيق المعروفين اسماء ونسبا وعينا بتعريف كل من ابراهيم احمد



التاجر بن احمد بن وفاء محمد افندي حسن كاتب محكمة مديرية الشريعة ابن حسن بن  
 محمود التعريف الشرعي وادعي السيد افندي البيومي هذا المذکور بتوكيله التوكيل  
 المطلق الموقوف العام عن المرأة الحاجة مريم بنت المرحوم حسين راشد بن علي راشد  
 من بندر الزقازيق بمقتضى قيدا توكيل المذکور بمضبطة اشهادات هذه المحكمة  
 بتاريخ ١٥ ربيع الآخر سنة ١٢٩٩ والثابت ذلك ايضا بشهادة كل من شهي اعلاه  
 الشهادة الشرعية بطريقها الشرعي على الحاج محمد الهواري هذا المذکور بان الحاجة  
 مريم المذکورة موکلة السيد افندي المدعي هذا اعطت الحاج محمد الهواري هذا مبلغ  
 ثمانمائة وثلاثين جنينها افرنيكيا منه ستمائة وخمسون جنينها في شهر ذي القعدة سنة  
 ١٢٩٦ ومائة وثمانون جنينها في شهر محرم سنة ١٢٩٧ من مالها ديني عليه والآن  
 تطلب منه هذا المبلغ ثم بعد ذلك ادعي ايضا السيد افندي المذکور على المدعي عليه  
 الحاج محمد الهواري هذا بان المبلغ المذکور استلمه من موکلة مريم المذکورة على ان  
 يتجرفه وان يكون ربح المبلغ المذکور له خاصة وان يكون المبلغ المذکور ديني عليه لها  
 ولم يعلم ان كان صرفه أم لا وانه باق بذمته انما تارة يحج للموکلة المذکورة ويطلب  
 المدعي المذکور رد مثل المبلغ المذکور من المدعي عليه هذا ويسال مسئلة عن ذلك  
 سأل من الحاج محمد الهواري هذا المدعي عليه عن دعوى السيد افندي البيومي  
 المذکور فاجاب بان الحاجة مريم المذکورة والى هي مطلقه التصرف وتختلف نفود  
 مبلغ الفين واربع مائة وسبعين بينت بقيمة ما كان شركة من مالي الورثة بينها وبين  
 الحاج بيومي والى وثم ثمانية جنينها افرنيكي قيمة ما كان شركة مع مصطفى عبد العال  
 وتقديري بطرفها ومن يدي ليد لها سبعمائة وعشرون جنينها انكليزيا وانا طالب منها  
 قيمة ما استحقته بالوجه الشرعي في مبالغ الافين والاربع مائة والسبعين بينت والاف  
 والثمانمائة جنينها انكليزي مع اعطاني قيمة السبعمائة والعشرين جنينها افرنيكيا  
 وذلك المبلغ بوثائق وشهادات والذى اخذته منها وهي المرأة مريم الوکلة المذکورة  
 ستمائة جنينها افرنيكي صنف عن ذمها عينا وذلك من ضمن المبلغ الذي استحقته طرفها  
 و بعد باقي المبلغ المدعي به وانه لم يستلمه منها اجمدا كليا (اجاب) بعد تحقق وكالة المدعي  
 عن موکلة مريم المذکورة بطريق شرعي بنحو كونها حضرت لدى القاضي المترافع لديه  
 ووكلة منها وكالة عامة او خاصة في الخصومة مع المدعي عليه والقبض منه بحضوره  
 او باقامة البينة الشرعية على الوکالة بعد تهييج الدعوى وجواب المدعي عليه والحكم  
 به بعد التزكية يعامل المدعي عليه باقراره فيما اقر باخذه منها وهما الستمائة جنينها  
 افرنيكي ويكون للوکیل المذکور مؤاخذه به وقوله بعد وذلك من ضمن المبلغ الذي  
 استحقته طرفها لا يمنع عنه المؤاخذه به ما لم يدع عليها بحق لنفسه يسأل ذلك دعوى  
 صحيحة ويثبتها بطريق شرعي وما زادها اقر به بما ادعي عليه به يكاف المدعي

اثباته بعد صدور دعوى صحيحة باستيفاء ما يلزم وانكار الخصم اياه وبمجرد دعواه التي  
 ذكرها جوابا على الوجه الذي ذكره في صحيفة ولا ملزمة ما لم يوضحها بوجه يقتضي  
 صحته والزام الموکلة بمضمونها الواثبات والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادته  
 وارده من مجلس الاحكام بتاريخ ١٤ جاسنة ١٢٩٩ ما لها من ضمن القضايا  
 التجارية وروده الاحكام قضية قتل شخص يدعي فراجامن اهالي ناحية جريس ولما  
 ارسل الاعلام الصادر فيها من قاضي سيوط للمحكمة الكبرى حسب الجاري اعيد  
 منها مشروعا عليه من حضرات ارباب المجلس الشرعي بعدم استيفائه شرعا ولزوم رده  
 الاضيه لاستيفاء ما تراهي محضاتهم كالتأشير الواقع عليه ولما تجرر بالديرية سيوط عن  
 ذلك علم مما ورد منها بناء على ما افادته القاضي الموما اليه عدم لزوم اجراء ذلك ورغب  
 عرض الاعلام على حضرته كم وباعادته للمحكمة اعيد شرح منها في ٦ جاسنة  
 ١٢٩٩ بناء على ما ذكر من حضرات ارباب المجلس بوجوب الاستيفاء على وجه ما تجرر  
 وانه ما دام القاضي يرغب عرض ذلك على حضرته كم فلا بأس من ارساله مع الاوراق  
 للنظر فيها وحيث الامر هكذا الزم تجرر بوجه حضرته كم والاوراق والاعلام المسئلة على  
 مناقضات كل من حضرات ارباب المجلس الشرعي وحضرته قاضي سيوط مرسله لورود  
 الافادته بما يقتضيه الوجه الشرعي في ذلك لفصل في هذه المسئلة ومضمون الاعلام  
 المذکور المؤرخ ١٤ جاسنة ٩٨ انه بعد الاحالة من مجلس ابتدائي سيوط على هذا  
 المعارف قد سمعت دعوى قتل فراجم بن محمد بن عبد العال بن شحات من اهالي ناحية  
 جريس ذات الملالات المتعددة بقسم منفلوط بديرية سيوط المتوفي ومخضراته في  
 والده المذکور وفي زوجه جتيه هـ ما المراءة ستمائة بنت سليم بن عبد العال من الناحية  
 ومنتهى بنت حسين بن سالم من منفلوط وابنه من الاولي عبد الواحد وابنه من  
 الثانية علم الدين الرضيعين لا وارث له سواه م ومتهم في قتله جلي بن نوري بن احمد من  
 عربان القرنة المعروفين بعربان العطيقات قاضي زوجه المتوفي هاتان ووالده محمد هـ ذا  
 طريق الاصله عن نفسه وبطريق الولاية الشرعية عن ولدي ابنه المتوفي عبد الواحد  
 وعلم الدين هذين المذکورين على جلي هذا المدعي عليه المذکور بحضرة كل من ابراهيم  
 ابن عمران بن عامر ورضوان بن عامر بن سالم من العربان المذکورين كورته بانه في اواخر شهر  
 شعبان سنة ١٢٩٧ كان فراجم بن محمد بن عبد العال المتوفي المذکور نائما في منزله  
 الكائن بدرب الاعلامية بالجهة القبليية من ناحية جريس المذکور وفي نحو ثلث الليل  
 الاول احس بحركة في منزله فقام من منزله ليكشف الخبر فوجد جماعة من اللصوص من قوا  
 جماله الموجودة في منزله واخرجوه اخرجهم فخرج خلفهم وهم عليهم ليستخلص منهم  
 جماله فتعدى عليه جلي هـ هذا المدعي عليه المذکور وضربه عمدا بغير طعن مع  
 برصاصة فخرجت الرصاصة من افردي ففعله وحر كته واصابت مورتهم فراجم بن محمد بن



عبد العال المذكور في صدره فسمعت زوجته قاتان المذ كورتان صوت الفرد  
فخرجتا خلفه فوجدتا قابضا على هذا المدعى عليه المذ كور فاحتاجا عليه باعلى صوتهما  
فسمع صياحه ما جاءه من الناحية فتوجهوا نحوهم ولما رآهم هذا المدعى عليه  
المذ كور قادمين أراد التخلص من يدهم فراح المذ كور وضربه مدانا بسكين  
في جانب رقبته الا ان فلم يفلته وضربه مدانا بسكين ايضا فصرخ في جانب رقبته  
الا يسر فرحه واسال دمه وكان واقفا على قدميه فسقط على الارض ميتا بسبب ضربة  
السكين الصادرة من يده هذا المدعى عليه خارج منزله الكائن في الناحية بقرب الجزيرة  
ولم يزل المتوفى قابضا على هذا المدعى عليه المذ كور حتى حضر عنده خيرة الناحية  
وغيرهم حين سمعوا صوت العيار وصياح زوجته وقال لهم المتوفى هذا قاتلي دون غيره  
ولم يبصر واما ابراهيم بن عمران ولا رضوان بن عامر المذ كورين وليكون جلي هذا هو  
القاتل لمورثهم دون غيره من اهل الناحية وغيرهما حصروا دعواهم القتل فيه وروا  
من سواه من اهل الناحية وغيرهما بصرهم باللفظ وبطالبونه وحدهما يترب لمسلم قبله  
شرطا ويسألون جوابه عن ذلك فسلم جلي هذا المدعى عليه المذ كور عن دعوى  
المدعين المذ كورين فاتفقوا وعرفوا انه كان زرع ذرة صيفية بناحية بلوط وكان مقيما  
عندهما ثم اراد العودا ببلده ومرا بناية جريس بعد العصر فقبضه جماعة من اهلها  
وحجزوه عندهم حتى دخل الليل فرقموه الى ناظر قسم منفلوط وعرفوه بانه قاتل المتوفى  
كذبا والى حال انه لم يقتله ولم يعلم قاتله ووجد دعوى المدعين جدا كليا وانكر المدعى الموت  
المتوفى ويكون هؤلاء المدعين ورثة فطلب من هؤلاء المدعين بيعة تشهد لهم اولا بموت  
مورثهم فراح المذ كور وانحصار ارثه فيهم فاحضروا كلاما من عامر بن محمد بن عامر  
وعبد المنعم بن محمد بن عامر من اهل الناحية جريس واستشهدوا بهما على دعواهم الموت  
وانحصار الارث فشهد كل منهما على انفراد في وجه جلي هذا المدعى عليه عقب  
الدعوى والجواب بالانكار بلا فظ اشهد ان فراج بن محمد بن عبد العال بن شحات  
توفي وانحصار ارثه في زوجته ستهم ومنتهى امر اثنين الحاضرين وفي والده محمد  
ابن عبد العال هذا الحاضر وفي ولديه القاصرين عبد الواحد وعلم الدين هذين الرضيعين  
لا وارث له سواه فاهد في شهادتهما هذا المدعى عليه المذ كور فلم يبد فيهما قادحا وزكيا  
سرا ثم انساب شهادة كل من عبد السكريم بن حسين بن سالم وحسين بن علي بن حسين  
كلاهما من منفلوط تركية شريعة بقول كل واحد من المزيكين في حق كل واحد من  
الشاهدين المذ كورين اشهد انه عدل مرضى جائز الشهادة حسن المعاملة فعند ذلك  
حكمتا على جلي هذا المدعى عليه المذ كور ولولا المدعين المذ كورين بموت فراج  
ابن محمد بن عبد العال وانحصار ارثه في زوجته ووالده وولديه هؤلاء الحاضرين حكما  
شرعا واقام وقعه ثم طلب من هؤلاء المدعين بيعة اخرى تشهد لهم بقتل هذا المدعى

عليه

عليه لمورثهم فراح بن محمد بن عبد العال فوجدوا بذا لثا وخرجوا من المجلس على ذلك ثم  
عادوا مع جلي هذا المدعى عليه واحضر هؤلاء المدعون كلاما من محمد بن صدق بن احمد  
وعبد السكريم بن عامر بن عبد السكريم واستشهدوا بهما على دعواهم المذ كورة فشهد  
كل منهما على انفراد بعد استشهاده في وجه جلي هذا المدعى عليه الحاضر بالمجلس  
عقب الدعوى والجواب بالانكار بلا فظ اشهد بان كلامهما كان نائما في منزله ليلية  
قتل فراج بن محمد بن عبد العال المذ كور فسمع صوت عيار ناري فاستيقظ وخرج كل  
منهما من منزله ليكشف الخبر وتقابلا معاني الطريق ومعهما هيضة في طرف الجزيرة  
التي بقرب الناحية فذهبا نحوها فوجد فراج بن محمد هذا ابن عبد العال مضر وبا  
برصا في صدره كسرت عظم صدره واسالت دمه وغاصت في جسمه ووجدناه قابضا  
على جلي المذ كور فلما رآهم اجابني ضرب فراجا المذ كور بسكين في جانب رقبته  
محمد الجرح واسال دمه وكان واقفا على قدميه فسقط على الارض ومات لوقته بسبب  
ضربة السكين الصادرة من يدي جلي هذا المدعى عليه واعذر في شهادتهما جلي هذا  
المذ كور فعرف انهما الا بصليان ولا يحسنان قراءة الفاتحة وطلب قراءتهما من اظهر  
انهما لم يحسن قراءتهما ولا غيرهما من كتاب الله فلم تقبل شهادتهما وانما جلي هذا  
عادوا اخبرانا انهما سمعا بانه هذا المدعى عليه المذ كور ضرب المتوفى بالعيار الناري  
فطلب من المدعين بيعة سواههما فاحضروا على التمساق كلاما من احمد بن عبد السكريم  
ابن جوهر من اهل الناحية جريس المذ كورة وعبد الجليل بن محمد بن عبيد  
وعلى بن شعبان بن احمد كلاهما من اهل الناحية جريس المذ كورة فاحضروا كلاما من احمد بن عبد السكريم  
واستشهدوا بهما على دعواهم فشهد كل منهما على انفراد بعد استشهاده في وجه جلي  
هذا المدعى عليه المذ كور عقب الدعوى والجواب بالانكار بلا فظ اشهد بان كلامهما  
كان نائما في منزله ليلية قتل فراج بن محمد بن عبد العال فسمع وهو في منزله صوت عيار  
ناري فخرج كل منهما من منزله ليكشف الخبر فوجدوا هيضة في طرف الجزيرة فذهبا  
نحوها وعانوا فراجا قابضا على جلي هذا المدعى عليه المذ كور فحين رآهم جلي ضرب  
فراجا المذ كور بسكين في جانب رقبته محمد الجرح واسال دمه وكان واقفا على قدميه  
فسقط على الارض ومات لوقته بسبب ضربة السكين الصادرة من يدي جلي هذا وقبض  
خيرة الناحية على جلي المذ كور فاعذر في شهادتهما جلي هذا المدعى عليه المذ كور  
فعرف انه يجمل حال الشاهدين الاولين وقدح في الثالث بانه يا كل في الطريق ولا  
يصل ويشر ب الخروزي في واحد من كلاما من سالم بن عيسى بن محمد وعبد الله بن حسين  
ابن حمودة من عربان القرنة واستشهدوا بهما على قده المذ كور فشهد الاول بانه كان  
يتردد على سوق منفلوط فسمعا من مدة سنتين او ثلاث على بن شعبان احمد الشهود  
المذ كورين يدخل محل بيع الخمر ويحمل النساء الزواني فينويان في كل في الطريق



عديا وحديثا وشهد الثاني بانه من مدة تزد على سنتين دخل سوق منفلوط فعاين  
على بن شعبان المذكور يشرب الخمر ويأكل في الطريق عيشا ولا نكار المدعين قدحه  
المذكور في شاهدهم على شعبان المذكور طاب تركية اليهود جميعا لمجهل حالهم  
ولسكون جهلهم من أهمال منفلوط فحرم من هذا الطرف خطاب محضرة قاضي  
منفلوط في ٧ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ بالبحث عن حال الشهود عن يعتمد على تركية  
ويوثق بخبره وان انضحت له عند التهم برسل من يعتمد لاشهادته هذا الطرف لاجل  
تركية تم وارسل محضرة ذلك بواسطة خطاب لرئيس مجلس سيوط فوردت افادة  
محضرة القاضي المذكور لهذا الطرف في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ بانه صار  
البحث عن حال الشهود المذكورين عن يوثق بخبره ويعتمد على تركية هو هو الشيخ  
عبد الرحيم بن عباد بن عامر ماذون الانكحة من الخوانكة والشيخ احمد بن محمد بن  
عبيد الله الفقهاني بمصر المذكور والشيخ حسين بن عباس بن حسن بن زين  
والشيخ علي بن محمد بن علي الزبدي من فقهاء منفلوط فاخبروا سرا بان احمد بن عبد الكريم  
ابن جوهر وعلي بن شعبان بن احمد شاعدا هدى القتل عدلان مقبولوا الشهادة وان  
معاملتهم ما حسنة حافظين لدينهم ما يؤيدان ما عليهم ما من المحقق وعين للتركية علنا  
بهذا الطرف كل من الشيخ عبد الرحيم بن عباد بن عامر والشيخ احمد بن عبيد المذكورين  
وبحضورهما لهذا الطرف حضر اولياء الدم وهم محمد بن عبد العال بن شعيب والد  
المقتول وزوجته هما المرأة ستتم بذات سليم بن عبد العال ومنتهى بنت حسين بن  
سالم وولده الرضيعان عبد الواحد وعلم الدين هؤلاء المدعون وحضر بحضورهم جلي بن  
نوري بن احمد هذا المدعي عليه واعيدت شهادة احمد بن عبد الكريم بن جوهر وعلي  
ابن شعبان بن احمد في وجهه على الوجه المذكور أعلاه ولا صراعه على الجور والانكار  
لما شهد به في كاهن ما سارا ثم علنا كل من الشيخ عبد الرحيم بن عباد بن عامر والشيخ  
احمد بن محمد بن عبيد يقول كل منهما في حق كل واحد من الشاهدين أشهد انه عدل  
جائر الشهادة حسن المعاملة ولم يبد جلي هذا فيهما قاطعا عند ذلك حكمنا لاولياء الدم  
هؤلاء على جلي بن نوري هذا المدعي عليه بقتله فيه قصاصا ثم طلب من اولياء الدم  
واحد بعد آخر العفو عنه مرة بعد أخرى فلم يعفوا عنه ولم يرضوا بذلك ابوا الا القصاص  
فحكمنا لهم به وكتب عليه من محضرة الشيخ حسين بن احمد جلي المحنفي مفتي مجلس  
استئناف قبل بماتنه ما تضمنه هذا الاعلام موافق شرعا والحال ما ذكر والله سبحانه  
وتعالى أعلم وبعرضه على حضرات ارباب المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى وهم  
محضرة الشيخ عبد القادر الرافعي المحنفي والشيخ عبد القادر الدلفي المحنفي والشيخ  
راشد المحنفي كتب عليه منهم بتاريخ ٢٢ ذي القعدة سنة ١٢٩٨ ما نصه بالا مالا  
على هذا الاعلام وجد في كل من الدعوى بالقتل والشهادة به قصور حيث لم يذ كر فيهما

ان الضرب بالسكين على الوجه المسطور كان بطريق التعدي والعدوان حتى كان  
يترتب عليه القصاص الشرعي كما ان قول الشهود في شهادتهم وعائنا وافر اجالي آخره  
لم يعل منته صراحة كونه هو القاتل المذكور المنسوب بالنسب المرقوم او غيره فيرد هذا  
الاعلام محضرة قاضيه لاسيما انه حسبما تقتضيه الاصول الشرعية والله سبحانه  
وتعالى أعلم وبورده محضرة القاضي المذكور كتب مع نائب المحكمة شرعا على افادة  
واردة اليه من المديرية بطلب استيفاء ما تراهي محضراتهم في غاية ذي الحجة سنة ٩٨  
ما نصه بورده هذا الاعلام المتضمن دعوى قتل فراج بن محمد بن عبد العال من ناحية  
جريس المتهمة في قتله جلي بن نوري بن احمد من عربان القرنة المردود علينا من  
حضرات ارباب المجلس الشرعي بطلب ما ذكرنا ان فيه قصورا في الدعوى والشهادة  
حيث لم يذ كر فيهما ان الضرب بالسكين كان بطريق التعدي والعدوان وبمراجعة  
الكتاب التي بايدنا ظاهر لنا انه صحيح مستقيم لذكر العمدية في الدعوى والشهادة  
ولم نجد فيما يذ نر من شرائط صحة الدعوى والشهادة ذكر العدوان بل ذكر في الهندية  
من الخامس في الشهادة في القتل ما نصه واذا شهد شاهدان على رجل انه ضرب رجلا  
بالسيف فلم يزل صاحب فراس حتى مات فله القصاص ولا ينبغي للقاضي أن يسأل  
الشهود مات من ذلك أم لا لا في اعمد ولا في الخطا واسكنهم ان شهدوا انه مات من ذلك لم  
تقبل شهادتهم وجازت اذا كانوا عدولا واذا شهدوا انه ضربه بالسيف حتى مات ولم  
يزيد على ذلك فهو باطل الا ان القاضي ان سألهم انهم عدلوا او لا فقالوا نعم او لا فقالوا  
شهادته طعنه بترج أورماه بسهم أو نسا به هذا كاهن كذا في شرح الملبوط انتهى  
ونقل نحوه في الدواخل في باب الشهادة في القتل عن البرازي فهذا امر يحجب  
القصاص حيث ادعى الولي العمد موش هذا الشهود كذلك وان لم يذ كروا العدوان  
وان عدم ذكره لا يوجب خلا في الدعوى والشهادة وكذا قول الشهود في شهادتهم  
وعائنا وافر اجالي المذكور بدون ذكر نسبه بالاب والجد لا يوجب في الاعلام خلا لا تقدم  
ذكر نسبه منهم مرتين في الشهادة نفسها وليس ثم فراج آخر حتى يلتبس به ويقع  
الاشراك الغلط ومن المعلوم لنا ولغيرنا ان حضراتهم أوسع باعا وأشد اطلاعا فان كان  
ذكر العدوان شرط في صحة الدعوى والشهادة نرجو القضاة فضل عليه اذ كراسم الكتاب  
الذي فيه ذلك والباب المنصوص فيه ذلك لاجل مراجعته ان كان له وجود عندنا ولم  
نجد اليه ليكون العمل بمقتضاه وباعادة هذه الاوراق للمحكمة الكبرى وعرضها على  
حضرات ارباب المجلس الشرعي المذكورين كتب من حضراتهم بتاريخ ٧ صفر  
سنة ٩٩ ما نصه قد صار الاطلاع على افادة مجلس الاحكام هذه وعلى ما افاده محضرة  
قاضي سيوط ونائبه بافادتهم المرفوعة بهذه المؤرخة في غاية ذي الحجة سنة ٩٨ والافادة  
من ذلك ان علماء ناهر حوافي كتبهم ان القصاص نهاية في العقوبة وان لا يثبت مع



الشك وان كلام المدعي وكون القتل محققا على التام بشرط لوجوبه  
حينئذ بعدهما أو أحدهما لا يجب ولا ريب انه لا يلزم من أحدهما الآخر فلا يكفي  
بذكر أحدهما في كلام المدعي عن ذكر الآخر لتحقيق العمد فقط في القتل بحق  
والعدوان فقط في الخطأ نعم حيث كان فعل القلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن  
يعرف بدليله وهو الآلة القتالية عادة قام قول الشهود وضربه بالسيف مثلا مقام ذكر  
العمد في شهادتهم ولم يذكر في كتبهم ان ذكر العمد اوياسن الآلة قائم مقام التصريح  
بان القتل محققون الدم فلا بد حينئذ من ذكر ان القتل كان بغير حق مثلا حتى يتحقق  
الشرط الثاني لوجوب القصاص ويميل أيضا على اشتراط ما ذكرناه من كره التكرري  
في متفرقات الدعوى شهد لمرأة عدلان ان زوجها مالهها ثالا لا يحل لها المقام معه  
وثبت الحرمة في حقها ولو شهد عدلان ان فلانا قتل أباه ليس له أن يقتله ولا يظهر في  
حقه أيضا حتى يتصل به القضاء لان الشبهة في القتل في موضعين في صدق الشهود وفي  
كون القتل بغير حق وفي الطلاق في موضع في صدق الشهود فقط انتهى ويدل عليه  
أيضا ما ذكره عامة العلماء في معتبرات كتبهم انه يشترط في دعوى المال على  
ذی البدان يذکر المدعي انه في يده بغير حق لدفع شبهة انه في يده بحق كالرهن في يد  
المرتحن والمبيع في يد البائع قبل قبض الثمن فاذا كان ما ذكره شرط في دعوى المال  
المبدول فالولي ان يكون ذكر العدوان ونحوه شرط في دعوى القصاص الذي يترتب  
عليه ازهاق روح الأدمى ويميل عليه ما ذكره من ملاحضه وان الشبهة معتبرة يجب  
دفعها أو إقره على ذلك من كتب عليه ولا شك في تحقق شبهة ان القتل المذکور بحق ولا  
ترفع الا يذکر انه بغير حق ونحوه كالعدوان أو ما ذكره في افادة القاضي ونائبه من أن  
الشهود قالوا في شهادتهم وعائنا فراجا المذکور الى آخره فغير موجود بهذا التركيب  
بالاعلام بل الموجود فيه قوله وعائنا فراجا فاجابنا على جملتي هذا المدعي عليه المذکور  
فلفظة المذکور انما ذكرت عقب ذكر اسم المدعي عليه والاشارة اليه لا عقب ذكر  
المدعي قتله حتى كان يدفع الالتباس نعم ان لفظة المذکور ذكرت في قول الشهود بعد  
ذلك فحين رأهم جلي ضرب فراجا المذکور الى آخره الا ان هذا لم يعلم منه صراحة كون  
لفظ المذکور راجعا لفراجا المذکور ونسبه أولا او لفراجا الذي لم يذکر نسبه في قول  
الشهود وعائنا فراجا فاجابنا على جملتي هذا المدعي عليه المذکور كونه غير  
القتيل المذکور ولا خلاف ان هذه شبهة يجب دفعها فاللازم رد هذا الاعلام لا إجراء كما  
ذكرنا أولا والله أعلم وبعرض ذلك على حضرة قاضي سيوط ونائبه كتبنا على شقة مناقضة  
ثانية بتاريخ ١٧ ربيع الآخر سنة ٩٩ لفظها صار الاطلاع على ما أفاده حضرات  
مشايخنا ارباب المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى في قضية قتل فراجا بن محمد بن  
عبد العسال من ناحية جرجيس من انه لا بد في دعوى ولي القتل على قاتله وطلبه

القصاص

القصاص ان يدعي انه قتله هو ادعاء ادوانا ونحوه وان ذكر العمد فقط في الدعوى  
والشهادة لا يكفي ولما عارضنا ذلك بما في الهندية من الخامس في الشهادة بالقتل  
حيث قال واذا شهد شاهدان على رجل انه ضرب رجلا بالسيف فلم ير صاحب  
فراش حتى مات فعليه القصاص الخ وترجينا حضراتهم ان يفتوا علينا بذكر اسم  
المكتب المصرح بانه يشترط لفظة الدعوى والشهادة كرا العمد والعدوان معا  
للاعمل به افادوا انه لا يلزم من ذكر العمد ان يكون عدوانا بغير حق وعلى ذلك بانه  
لا شك في تحقق شبهة ان القتل المذکور بحق ولا ترفع الا بد كرا انه بغير حق ونحوه  
كالعدوان فتبين اننا من تلك الافادة ان اشتراط زيادة لفظ العدوان ونحوه مع ذكر  
العمد تنقذه من حضراتهم لدفع شبهة التي ابدها وليس منصوصا عليه لاحد من آفة  
المذهب والعدم التصريح بما يابدين من الكتب بانه يشترط ذلك لدفع شبهة لم يذکر  
مع العمد لفظ العدوان لعدم فهمنا ان قيام الشبهة بوجوب خلاف في الاعلام سيما  
والشبهة مرتفعة من قول ولي القتل في دعواه فتعدي عليه جلي هذا وضربه عمدا الى  
آخره اذ التعدي هو الظلم بغير حق واذا ارتفعت الشبهة بذلك فلا غبار على الاعلام واما  
الشبهة التي ابداها حضراتهم في شهادة الشهود انهم قالوا وعائنا فراجا فاجابنا على  
جلي هذا المدعي عليه بانه يحتمل أن يكون فراجا الذي عاينوه غير القاتل وهذه شبهة  
يجب دفعها الى آخره فخاويه انه لم يذکر في الاعلام لفظ فراجا سوى القاتل حتى يلتبس  
بغيره وقد عينه الشهود وحال الشهادة بالجملة فاذا في فهمنا هذه الاعلام المذکور فان  
كان مقبولا عند حضراتهم فهو المطلوب والا فليست لهم بردنا الى النص الذي فيه  
اشتراط التصريح بلفظ العدوان فنروم عرض ذلك على حضرة الاستاد الاكبر مفتي  
الديار المصرية فان رأى في الاعلام المذکور دخلا فنؤمل منه الارشاد الى ما يكون به  
الاقتداء في ذلك كما هو عادته عند الاختلاف ادام الله به نفع الامة وكشف عنه كل  
مقوغمة ورقاه اعلى مراتب الكمال بجاه نبويه وصحبه والا ل (اجاب) وردت مكتوبة  
المجلس رياسة سعادتكم بهذه الاطلاع على الاعلام المهر من حضرة قاضي افندي  
سيوط في شان قتل فراجا بن محمد من ناحية جرجيس المؤرخ ١٤ جمادى الاولى  
سنة ٩٨ الهـ كوكم فيه على شخص يدعى جلي بن نوري بالقصاص لورثة المقتول  
وصدق عليه من حضرة مفتي افندي مجلس استئناف قبلي وبعرضه على حضرات  
ارباب المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى افيد من حضراتهم بعدم امتيغائه شرعا  
ولزوم رده لقاضيه لاجراء استيفاء ما تراهي لحضراتهم ثم حضرة القاضي المرمو اليه افاد  
عدم لزوم اجراء ذلك على الوجه الموضح بالمنافضات المسطرة على الاعلام والاوراق  
المرفوعة مع هذا وورغب حضرة القاضي عرضة على هذا الطرف وباعادته للمحكمة  
الكبرى شرح منها بنا على ما ذكر من حضرات ارباب المجلس بوجوب الاستيفاء على



وجهه ما تحددونه مادام القاضي يرغب عرضه على هذا الطرف فلا بأس من بعهته مع الأوراق المختصة به إلى آخر ما ذكرته المسكيات من طلب ورود الافادة عما يقتضيه الوجه الشرعي في ذلك لا فصل في هذه المسئلة وأجزاء مقتضى وبالنظر فيما هو مستطر بهذه الأوراق والاعلام ظهر انه لم يذكر فيه دعوى شرعية من الورثة السابقين على ذريعتهم بوقاة المقتول عن زوجته وهو والده وابنيه القاصرين وانحصار ارثه فيهم بل اقتصر واقفاً كره في هذا الاعلام على دعواهم المصروفة من مبدئها بقوله بانه في أواخر شهر شعبان سنة ٩٧ كان فراج بن محمد بن عبد العال المتوفى المذكور نائماً إلى أن قال فمقط على الأرض ميتاً بسبب ضربته السكين من يده هذا المدعى عليه وإلى أن قال وليكون جلي هذا هو القاتل لمورثهم دون غيره من أهل الناحية وغيرها حصروا دعواهم القتل فيه وبرؤا من سواه من أهل الناحية وغيرها بصرح اللفظ وبطالونه وحده بما يترتب لهم قبله شرعاً ويسألون جوابه عن ذلك وعقب هذا قيل فيه فمثل جلي هذا المدعى عليه المذكور عن دعوى المدعين المذكورين فانكرها إلى أن قال وأنكر العلم بموت المتوفى ويكون هؤلاء المدعين ورثته وطلب من هؤلاء المدعين بيعة تشهد لهم بموت مورثهم فراج المذكور وانحصار ارثه فيهم فاحضروا كلاً إلى أن قال بعد شهادة الشاهدين بالوفاة وحصر الارث في الزوجين والاب والابن والتركية فعند ذلك حكمنا على جلي هذا المدعى عليه المذكور هؤلاء المدعين المذكورين بموت فراج بن محمد بن عبد العال وانحصار ارثه في زوجته وهو والده وولديه هؤلاء المحاضرين حكماً شرعياً واقاموا وقعه ثم طلب من هؤلاء المدعين بيعة أخرى تشهد لهم بقتل هذا المدعى عليه لمورثهم الخ فانت تراهم لم يذكر في دعواهم المذكور موت المورث عن زوجته وهو والده وابنيه وانحصار ارثه فيهم م صريحاً بل كتم بقول حضرة القاضي في صدر هذا الاعلام قبل دعوى المدعين المصروفة بما تقدم ذكره انه بعد الاحالة من مجلس كذا على هذا الطرف قد سمعت دعوى قتل فراج بن محمد إلى أن قال المتوفى ومنحصار ارثه في والده المذكور وفي زوجته هما فلانة وفلانة وابنته من الاولى فلان وابنته من الثانية فلان لا وارث له سواه ومتهم في قتله فلان فادعى زوجها المتوفى هاتان ووالده محمد هذا بطريق الاصل عن نفسه ويطرئ على الولاية الشرعية عن ولدي ابنته المذكورين على جلي هذا المدعى عليه بحضور كل من فلان وفلان بانه في أواخر شعبان سنة ٩٧ كان فراج بن محمد بن عبد العال المتوفى المذكور نائماً إلى آخر ما تقدم ذكره في تصوير الدعوى العارية عن ذكر كون المقتول مائتاً وانحصار ارثه في زوجته فلانة وفلانة ووالده فلان المدعين المذكورين وابنته فلان وفلان من غير شرينك اللازم ذكره ضمن دعواهم القتل لتصح الدعوى والمطالبة بالقتل ويسأل المحكم عما يوا نسكاره لئلا يكلف المدعون أولاً اثبات الوفاة وانحصار الارث فيمن ذكر ثم

يحكم لهم على الخصم بذلك بعد التزكية ثم يكافون اثبات دعوى القتل فإذا كان في الواقع انه لم يضر من المدعين دعوى صحيحة بمثل ذلك يحتاج الحال لاحضار اقر يمين ثانياً الذي حضره القاضي وسماع الدعوى على وجه ما ذكره ولدى استيفاء ما يلزم اذنها والمحكم فيحكم بالقصاص بالوجه الشرعي ويتقرر بما ذكره اعلام مستوف لما تلزم مراعاته مع الاحتياط في توضيح كون القتل على سبيل العمد والعدوان والتعريف في محل الحاجة المشاراً إليه بما أفيد من حضرات أرباب المجلس الشرعي بالمحكمة الكبرى بمصر ازالة احتمال الشبهة التي قامت عند حضراتهم وان كان لا يقطع بحال المحكم لو صدر مستوفياً شرائط مجرد ترك هذا الاحتياط على ما أفهمه ولم أقف على ما يوجب بيان القضاء لوصد صحيحاً مجرد ترك هذا الاحتياط وأحكام القضاة تحمل على هذه مهمات يمكن ولا تنقض بالثبوت والفروع المنقولة في كتب المذهب تفيد انه لو لم يصرح في الدعوى والشهادة بذكر العدوان وحقق الدماء في دار السلام لاسمه في المسلم هو الاصل ولذا الوادعي القاتل انه قتله لكونه ارتد او قتل أباه أي صار غير محقون الدم بالنسبة اليه لا يصدق الا ببينة كما صرح جوابه وأما اذا صدرت دعوى الوفاة وانحصار الارث من المدعين ضمن دعواهم القتل العمد على المدعى عليه في هذه الحادثة فيغير الاعلام بحقيقة ما صار على وجه صحيح ليقبل هذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى اعلم (مثل) بافادة من مجلس الاحكام في ١٤ جمادى الاولى سنة ٩٩ مضمونها فيما سبق أحيل على المحكمة الشرعية الكبرى رؤية الاعلام الشرعي الصادر من محكمة اسكندرية في قضية قتل جاب الله عبد الخير الخفير بتقيش معنيا بحيرة فورد مشروحا عليه من حضرات أرباب المجلس الشرعي فيم ابا عاتده لاستيفاء بعض أوجه توضيحت من حضراتهم ثم عاد وعليه افادة من حضرة قاضي اسكندرية بان ما تضمنه موافق للاصول الشرعية وغير مخالف لأمرولى الامر وبارسالة للمحكمة أعيد بشرح من حضرات أرباب المجلس الموفا عليهم يلزم استيفائه على وجهه فاستبقت به الافادة منهم وانه يذا صار مقتضى النظر فيه بطرف حضر تكم لفصل الخلاف وورود الافادة بما يترأى لاجراء اللازم ومضمون الاعلام المذكور المؤرخ ٢٦ محرم سنة ٩٨ ادعى كل من ورثة السابقين على رجل اجنبي بقتل مورثهم محمد اويديوا كيفية ذلك حسب دعواهم المستطرفة هذا الاعلام وانه مات بسبب ذلك وانحصار ميراثه الشرعي في كل من زوجته أمونة احدى المدعين وبنتيه من ازينب وسعدة القاصرتين وفي والده مسكة المدعية الثانية واخوته الاشقاء سعد وعوض ومرزوق ومريم باقي المدعين من غير شريك إلى أن قال ويطالب المدعون المذكورون محمد السقاء المدعى عليه هذا بما يترتب عليه في ذلك شرعاً ويسألون سؤاله عن ذلك ولما سئل المدعى عليه عن ذلك أنكر دعواهم كلياً وطلب منهم بيعة طبق الدعوى فعر فوا ان لا بيعة لهم وعجزوا عنها ولم



یلتزموا بحقیقه وامتنعوا عن تخلفه فمذک ذلك حکم المحاکم الشرعی والعلما المأمورون  
بالحکم عندهم من المعارضة للمدعی علیه ماداموا عاجزين عن البینه و بعرض هذا  
الاعلام علی حضرت ارباب المجلس الشرعی بمحکمة مصر الکبری و هم حضرة الشيخ  
عبد القادر الرافعی والشيخ عبد القادر الدلباشی والشيخ راشد الخنقی کل منهم كتبوا  
عليه مانصه بتاريخ ۱۸ محرم سنة ۹۹ المنع المستور بهذا الاعلام موافق شرعا  
بالنسبة للمدعیين الباقين الا انه يغادر لتخالف المدعی علیه بحق القاضيتين مع التنبيه فيه  
على ان سمع الدعوى شرعا كان بعد الاحالة من المجلس النظامی تطبیقا للبند ۵۳ من  
لائحة المحاکم الشرعیة والله اعلم ولما رد لمحکمة اسکندرية كتب عليه بظاهره من حضرة  
القاضي والشيخ محمود فتح الله البوريني والشيخ احمد موسى المسیری أعضاء المجلس  
الشرعی المأمورين بالقضاء بتاريخ ۹ ربيع الاول سنة ۹۹ مانصه قد تلى بالمجلس الشرعی  
ما سطر بهذا الاعلام من افادة المجلس الشرعی بمحکمة مصر الکبری والافادة عنه ان  
المدعیين المذكورين بهذا الاعلام عاجزون عن اثبات الورقة والقتل ولم يثبت لديهم شرعا  
ان للزوج المذكور بدعواهم بنتين قاضيتين له ما حق شرعی يجب رعايته فان كان في  
الواقع له بنتان حقهما باق سواء كانتا بالغتين أو قاصرتين يعني انه اذا اقيمت دعوى  
شرعیة من قبهما ما واحداهما عن له ولا يتما شرعا ينظر فيها بالوجه الشرعی وليس للمحاکم  
الشرعی الجبر علی الدعوى بل ولا طالب المدعی علی ان هؤلاء الناس ليسوا باسکندرية  
ولم يلمزهم تركه فیهما هذا ولم تنظر هذه القضية بالمجلس الشرعی الا بعد احالتها عليه  
من مجلس ابتدائی اسکندرية بتاريخ ۲۳ محرم سنة ۱۲۹۸ وذلك قبل ورود افادة  
نظارة الحکمة ثانية بدو ج ذلك بالاعلامات الشرعیة فانها مؤرخة بغاية ذی الحجة سنة  
۱۲۹۸ وكان ذلك جازيا على المتعارف بها كم الشرعیة من الاكتفاء في ذلك وامثاله  
بالواقع الحق المعلم فاضمنه هذا الاعلام موافق للاصول الشرعیة غیر مخالف لار  
أولی الامر ولما ارسل ماذر لمحکمة مصر الشرعیة الکبری تحریر منها بطلب ارساله  
لهذا الطرف الفصل الخلاف فیما بالافادة السابقة (اجاب) وردت مکاتبة المجلس  
بقصد النظر فی الاعلام المسطر من محکمة اسکندرية بتاريخ ۲۶ محرم سنة ۹۸  
فی قضية قتل جاب الله بن عبد الحیر الخفیر وما شرح عليه من حضرات ارباب المجلس  
الشرعی بمحکمة مصر الکبری وما توضح بظاهره من حضرات قاضی افندی وارباب  
المجلس الشرعی بمحکمة اسکندرية وما أفید بشرح حضرة منلا افندی بمحکمة مصر  
الکبری المتضمن اقتضاء النظر فی هذه المادة بهذا الطرف لفصل الخلاف فیما او ورد  
الافادة بمباری والذي روي بهذا الطرف الاكتفاء فی هذه المادة بهذا الاعلام  
حيث افاد حضرة قاضی افندی وأعضاء المجلس الشرعی بمحکمة اسکندرية انهم  
ما نظروا هذه القضية الا بعد الاحالة عليهم من مجلس ابتدائی اسکندرية بالتاريخ

النمرة المذكورين بكتابةهم ولا تعلم وراثته القاضرين للمدعی قتله من قبل البساقين  
القاضرين عن اثبات دعواهم التي من جلتهما الورثة وليس أحد من هؤلاء موجودا  
باسکندرية الى آخر ما اوضحه بظاهر الاعلام اذ اخل في المحکمة منع البساقين كما افاده  
حضرات ارباب المجلس الشرعی بالمحکمة الکبری ولا تجاوزوا الحال هذه في السماع  
بعد الاحالة من المجلس الابتدائی عليهم وحق القاضيتين باق في الدعوى كما ان حق  
البالغين باق لوقد روعا على الاثبات بالبينة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من حضرة  
مفتی مديرية الدقهلية فی ۱۴ ج سنة ۹۹ عن حکم صورة اشهاد بخارج صادرين  
يدی حضرة قاضی الدقهلية سطرها واستفهم عن موافقتها من عدمها من حضرة المفتی  
المذكور فاحال ذلك على هذا الطرف مع الاشارة الى ان آتالها كم الشرعیة بقضى  
انه اذا حصل للقاضي والمفتی اشتباه في مسألة شرعیة يصير الاستفتاء عنهما من هذا  
الطرف ومضمون الصورة المذكورة حضر المكرم احمد أمين الرجل البالغ العاقل الرشيد  
التاجر بالمصورة ومن أهاليها وسكانها ابن المرحوم ابراهيم الحلاوي ابن المرحوم علي  
الحلاوي وهو الوكيل الشرعی من المصورة سيدا البالغة العاقلة الرشيدة من اهالي  
وسكان المصورة بنت المرحوم الحاج حسن الغرقاوي الزيات ابن المرحوم علي  
المصري الغرقاوي التوكيل العام المطلق المفوض في الخصومة والمرافعة والدعوى  
والطلب والقبض والحيازة والبيع والشراء والابراء والمصالحة والتخارج والاخراج ونحو  
ذلك مما يتعلق بتركة مورثها المرحوم محمود حسن الغرقاوي ابن المرحوم الحاج حسن  
الغرقاوي الزيات المذكور علاه ابن المرحوم علي المصري الغرقاوي علي الوجه المعين  
والتمسح بالاعلام الشرعی الصادر من هذه المحکمة المؤرخ ۹ ذی القعدة سنة ۱۲۹۸  
المشمول بامضاء وختم حضرة الفاضل الشيخ محمد ابي النجاة قاضی مديرية الدقهلية سابقا  
زمن ولايته وحضر معه المكرم الشيخ احمد الصباحي الرجل البالغ العاقل الرشيد من  
أعيان وسكان ناحية مصطای مديرية الغربية ابن المرحوم احمد الصباحي ابن المرحوم  
محمود الصباحي وهو الوكيل الشرعی عن أسماء البالغة العاقلة الرشيدة من اهالي مصر  
المحروسة الساكنة بخط السكة الجديدة بالسبع قاعات بنت المرحوم مصطفى نظيف  
افندی رئيس مجلس سیرط بالوجه القبلی سابقا ابن المرحوم محمد التوكيل العام  
المطلق المفوض في قبض واستخلاص ما يخصها بحق الربع فرضا من تركة زوجها  
المرحوم محمود حسن الغرقاوي المذكور علاه وقبض كافة ما لها من الحقوق في  
التركة المذكورة ممن ذلك في يده وفي جهته وعليه وفي الصلح والابراء من ذلك وكافة  
مالها وعليها من الدعاوى والمطالبات والخصومات المتعلقة بتركة زوجها المذكور علي  
الوجه المعين والشروح بالاعلام الشرعی الصادر من محکمة طنتند مديرية الغربية  
المشمول بامضاء وختم حضرة العلامة الفاضل الشيخ عبد الرحمن التواوي قاضی



المحكمة المذكورة حالاً المؤرخ ٢٣ شوال سنة ١٢٩٨ الثابت مضمونها وبقيت  
الموكتبة المذكورة على تو كيلها الوكيلين المذكورين إلى الآن ومعرفة جميع  
أسماء وأعيان ونسباً بشهادة شاهدين وأشهد على نفسه المكرم أحمد أمين هذا المذكور  
أعلاه شهوده الأشهاد الشرعي وهو موكلته المذكورة بكل الأوصاف وأتم الأحوال  
المعتبرة شرعاً طامناً مختاراً أنه بحاله من التوكيل عن موكلته المذكورة أعلاه على الوجه  
المسطور صالح وأخرج نفسه أسماء زوجة المرحوم محمود حسن الغرقاوي المذكور  
أعلاه موكلته المكرم الشيخ أحمد الصباحي هذا من جميع تركه زوجها مورثها المرحوم  
محمود حسن الغرقاوي المذكور أعلاه الخافقة والمورثة عنه من عقار وأطيان  
عشورية ومنقولات من نقود من الذهب والفضة والعروض بالغة ما بلغت التي تستحق  
فيها أسماء الموكلته المذكورة الر بيع المذكور أعلاه بالقرينة الشرعية بعد إخراج  
الحصة التي قدرها الثلث الموصى بها من قبل المرحوم محمود حسن الغرقاوي المذكور  
الثابت بعد وفاته بالوجه الشرعي على الوجه المعين والمثرو ح بالأعلام الشرعي الصادر  
من هذه المحكمة المؤرخ ٢٦ ربيع سنة ١٢٩٩ المشمول بمضاه وختم حضرة الشيخ  
أحمد نائب أفندي المحكمة حالاً على مبلغ قدره أربعة آلاف وستمائة جنيه ذهباً أجر  
جيداً انكليزياً بضرب الانكليز المستعمل كل واحد منها بسبعة وتسعين قرشاً وعشرين  
فضة صاغاً وعلى المنديل التيل الأبيض دفعهما المكرم أحمد أمين هذا المذكور أعلاه  
من مال موكلته سيدة المذكورة أعلاه الخاص بها إلى المكرم الشيخ أحمد الصباحي هذا  
المذكور أعلاه الوكيل عن أسماء المذكورة أعلاه ليحوزهما الموكلته أسماء المذكورة  
في نظير الصلح والإخراج المذكورين من حصتها الشرعية المذكورة من جميع أعيان  
تركة زوجها مورثها المذكور من عقار وأطيان عشورية ومنقولات من نقود من الذهب  
والفضة والعروض بالغة ما بلغت وقيل المكرم الشيخ أحمد الصباحي هذا الوكيل  
المذكور أعلاه بحاله من التوكيل عن موكلته المذكورة الصلح والإخراج المذكورين  
أعلاه موكلته أسماء المذكورة واعترف بقبض المبلغ والمنديل التيل الأبيض بدل الصلح  
والإخراج المرقومين أعلاه وبجيازتهما الموكلته المذكورة أعلاه صلحاً وإخراجاً وقبولا  
واعترافاً بمحضات شرعية صدر ذلك بينهم من موكلته المذكورة كورين بصيغة شرعية  
مستحقة على الإيجاب والقبول الصحيحين الشرعيين المقبولين بالاطريق الشرعي عن  
طوع واختيار وانقطع النزاع والنحس الأمر بينهم على ذلك وذلك بعد ثبوت وفاة  
المرحوم محمود حسن الغرقاوي المذكور أعلاه ابن المرحوم الحاج حسن الغرقاوي  
الزيات المذكور أعلاه ابن المرحوم علي المصري الغرقاوي المذكور ابن المرحوم الحاج  
محمد المصري وأما صارارته في كل من زوجته أسماء المذكورة أعلاه وشقيقته سيدة  
المذكورة أعلاه المرزوقة معه لوالدهما المرحوم الحاج حسن الغرقاوي الزيات

المذكور

المذكور أعلاه ابن المرحوم علي المصري الغرقاوي المذكور أعلاه ابن المرحوم الحاج  
محمد المصري المذكورين والذين هما المرحومة زبيدة بنت إبراهيم المصري ابن المرحوم  
شحاتة توفي أخته لاييه المذكور أخته فقط من غير شر يلث ولا وارث له سواهن وحكم  
بذلك مر على الوجه المعين والمثرو ح بالأعلام الشرعي الصادر من هذه المحكمة  
المؤرخ في ١٢ جا سنة ١٢٩٦ وأنصاح بعدم وجود دين على تركته المتوفى  
المذكور وان ظهر على التركة المذكورة دين لأحد من خلق الله تعالى فيكون ملزوماً  
بأحد أمين الوكيل المشهود المذكور من طرفه خاصة حسب تهمة والتزامه بذلك  
لدينا وتصادق الوكيلان المذكوران من موكلتيهما المذكورين على جميع ما ذكر  
أعلاه لدينا أيضاً تصادقاً بمحضات شرعية وبمقتضى ذلك وما نص وشرح أعلاه صارت  
الحصة التي قدرها الربع من تركه المرحوم محمود حسن الغرقاوي بعد إخراج الثلث  
الموصى به المعلن أعلاه المذكور السيدة موكلته المكرم أحمد أمين هذا خاصة بالصلح  
والإخراج المذكورين أعلاه تصرف فيهما النفس على الوجه المسطور تصرف الملاك  
في أملاكهم بسائر هذه التصرفات الشرعية ولما تم وثبت ذلك لدينا على الوجه  
الصحيح الشرعي المتبرر المرحوم بعد مراعاة واعتبار ما وجب مراعاته واعتباره شرعاً أمرنا  
بكتابة ذلك وقبضه ضبطاً واقعاً (أجاب) حيث صدر هذا التخاذ مستوفياً  
شرائطه المعتمدة شرعاً ولم يكن هناك ما يفسده أو ما يقتضي توقفه كدخول الدين المطلوب  
للورث فيه أو كون هناك دين عليه يكون موافقاً شرعاً والأفلا إلا أنه تلزم الزيادة في  
المقتضى المذكور في هذا الأشهاد بعد قوله صارت الحصة التي قدرها الربع من تركه  
المرحوم محمود حسن الغرقاوي بما فيه من الأعيان المخرج عنها المذكورة على الوجه  
المسطور ليطبق مقتضى الأصل والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بأفاده من مجلس  
استئناف بحري بتاريخ ٧ جادى الآخرة سنة ١٢٩٩ مضمونها أنه باحالة رؤية  
الأعلام الشرعي الصادر من محكمة طغند في قضية قتل إبراهيم هيبه على حضرة مفتي  
الاستئناف أفيد عليه من حضرته بحصول الاشتباه في حكمه ويرغب مرضه على  
حضرته في مقتضى التحرير لحضرته تسك والأعلام معه ليفاد عن الحكم الشرعي ومضمون  
الأعلام المذكور رانه بمجلس طغنداء حضر حضرات رئيسه وأعضائه ومفتيه أدهي كل  
من مبركة بنت المرحوم إبراهيم فتوة ابن المرحوم عبد الله أتم فتوة من ناحية دلبشان  
منوفية القاطنة بناحية صفت جدام منوفية والمرأة فقربت المرحوم يوسف أبي نار  
ابن المرحوم علي أبي نار من صفت جدام منوفية على الحاضر معهما بالباس الشرعي  
المكرم محمد الخانوق ابن المرحوم حسن الخانوق ابن المرحوم أحمد الخانوق من ناحية  
صفت المذكورة المحققة معرفتهم شرعاً بشهادة كل من المكرم إبراهيم الخانوق ابن  
المرحوم محمد الخانوق والمكرم معروف هلال ابن المرحوم إبراهيم هلال من ناحية كفر



العلوة منوفية كلاهما تحققا شرعا بقوله ما ندعي على محمد الحانوتي المدعي عليه  
هذا المدعى كور بانه تعدى على ابراهيم هيبه ابن المرحوم احمد هيبه ابن المرحوم محمد  
هيبه من ناحية صفت المدعى كورة وضرب به بفاس من حديد في رأسه ثلاث ضربات  
قطعت الجلد واللحم وأسالت الدم هدامه وعدوانا عليه ومات من ساعته بسبب ذلك  
واختصر ارضه الشرعي في والدته مبروكة وزوجته المذ كورتين وفي أولاده  
الثلاثة من زوجته المذ كورة هم ست البلد وفاطمة واصل القصر من درجة البلوغ  
الشرعي وفي الجمل المستكن في رحم زوجته المذ كورة من غير شر يك ولا حاجب شرعي  
ولا وارث له سواهم وان محمد الحانوتي المدعي عليه هذا المذ كور اقر بمر كرتلا بحضرة  
المسلمين طائعا مختارا بانه ضربه بعدد بمسوفة من خشب الشوم تقبل عادة في رأسه ومات  
من ساعته بسبب ذلك وصدقه على ذلك المدعيان المذ كورقان ونظا لانه بما يترب  
لهما على ثلاث شر عا وهو القصاص وتسالان سؤاله عن ذلك سئل من المدعي عليه  
المذ كور عن ذلك فاجاب بالاقرار طائعا مختارا والاعتراف بوفاة ابراهيم هيبه المذ كور  
واختصار ارضه الشرعي في ورته المذ كورين وأنه كرم ما عد ذلك وجمه كليا فطالب من  
المدعيين المذ كورتين بينة تثبت لهما ورثتهما للنفق في المذ كور فاحضرنا كلاما من  
شاهدي ثبوت المعرفة المذ كورين أعلاه وسالتنا الاستماع الى شهادتهما واستشهدا  
فشهد كل واحد منهما على انفراد بعد استشهاده ودعوى المدعيين وجواب  
المدعي عليه المذ كور بمواجهة المدعين المذ كورين بقوله أشهد الله بوفاة ابراهيم  
هيبه ابن المرحوم احمد هيبه ابن المرحوم محمد هيبه من صفة جدام منوفية واختصار  
ارضه الشرعي في والدته مبروكة بنت المرحوم ابراهيم فتوة ابن المرحوم عبد الدائم  
فتوة وفي زوجته مبروكة بنت المرحوم يوسف ابي نازار ابن المرحوم علي ابي نازار المدعيين  
هاتين وفي أولاده من زوجته المذ كورة الثلاثة هم ست البلد وفاطمة واصل  
القصر من درجة البلوغ الشرعي وفي الجمل المستكن في رحم زوجته المذ كورة من  
غير شر يك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم يعلم كل منهما ذلك ويشهده  
كذلك ولم يدعي المدعي عليه المذ كور دفعا ولا مطعنا شرعيين في شهادته الشهود  
المذ كورين وفي تاريخه أدناه بعد أن اقتضى الحال للمخايرة عن هذه المرافعة مع حضرات  
الاشياخ وهم حضرة الفاضل الشيخ عبد القادر الرافي وحضرة الفاضل الشيخ  
عبد القادر اللبثاني وحضرة الفاضل الشيخ راشد افندي أفادوا عليهم شرا على  
الصورة التي أرسلت اليهم في ١٩ رجب سنة ١٢٩٧ بقوله هم مشهود ولا بانهم مسلمون  
واختتامهم بانه قد صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة فظهر منها ان شاهدي  
الاقرار المذ كورين فيها شهدا بان المدعي عليه المذ كور فيها أقر طائعا مختارا  
بانه تعدى على ابراهيم هيبه بن احمد بن محمد وضربه بمسوفة على رأسه فخاضت الضربة  
مخطئة فخاضت بسبب ذلك ولم يصرح الشاهدان المذ كوران ان المقر المذ كور صرح  
بالعمدية والذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك ان مجرد ما ذكر من الشهادة باقرار  
المدعي عليه على الوجه المصور في كاف الحكم بالقصاص على المدعي عليه حيث لم يثبت  
اقراره بالعمد أيضا وما ذكر من انه أقر بانه تعدى الخ غير مفيد لما صرحه اذ كل قتل قتل  
بغير حق ولو خطأ يصدق عليه انه قتل تعديا أي ظلما وحيث اذا ثبتت العمدية يقتضي  
على القاتل بالقصاص بناء على قول صاحبين الذي صدر الامر العالي في ٢٩ جمادى

ذكر ثم طلب من المدعيين المذ كورين بينة تثبت لهما باقي ما ادعيتهما فوجدنا بذلك  
واتصر فتا في يوم الاربعاء ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٩٦ ثم في يوم الاحد ٢٢ ذي الحجة سنة  
١٢٩٦ المذكورة بمجلس ملتذ لم حضر حضرات رئيسه واعضائه ومعه حضر  
المدعيان والمدعي عليه المذ كورين وحضر المدعيان المذ كورقان كلاما من المكرم  
محمد حسن غراب ابن المرحوم حسن غراب بناحية شوفي بديرية المنوفية والمكرم  
الشيخ سالم على دومة ابن المرحوم علي دومة من ناحية درجين بديرية المنوفية وسالتنا  
الاستماع الى شهادتهما واستشهدا فشهد كل واحد منهما على انفراد بمواجهة المدعين  
بعد استشهاده ودعوى المدعيين وجواب المدعي عليه المذ كور بان محمد الحانوتي  
المدعي عليه هذا المذ كور ابن المرحوم حسن الحانوتي أقر طائعا مختارا بمر كرتلا بانه  
تعدى على ابراهيم هيبه ابن المرحوم احمد هيبه ابن المرحوم محمد هيبه وضربه بمسوفة على  
رأسه فخاضت الضربة مخطئة فخاضت بسبب ذلك في يوم الضرب يعلم كل منهما ذلك ويشهده  
به كذلك وأحضرا ايضا المكرم حسن الدين ابن المرحوم الدين من ناحية صفت  
جدام منوفية وسالتنا الاستماع الى شهادتهما واستشهدا فشهدوا بمواجهة المدعين بعد  
استشهاده ودعوى المدعيين المذ كورين وجواب المدعي عليه المذ كور بقوله أشهد  
بان محمد الحانوتي المدعي عليه هذا المذ كور ابن المرحوم حسن الحانوتي أقر طائعا  
مختارا بمر كرتلا بانه تعدى على ابراهيم هيبه ابن المرحوم احمد هيبه ابن المرحوم محمد  
هيبه وضربه بمسوفة على رأسه فخاضت الضربة مخطئة فخاضت في يومها يعلم ذلك ويشهده  
كذلك ولم يدعي المدعي عليه المذ كور دفعا ولا مطعنا شرعيين في شهادته الشهود  
المذ كورين وفي تاريخه أدناه بعد أن اقتضى الحال للمخايرة عن هذه المرافعة مع حضرات  
الاشياخ وهم حضرة الفاضل الشيخ عبد القادر الرافي وحضرة الفاضل الشيخ  
عبد القادر اللبثاني وحضرة الفاضل الشيخ راشد افندي أفادوا عليهم شرا على  
الصورة التي أرسلت اليهم في ١٩ رجب سنة ١٢٩٧ بقوله هم مشهود ولا بانهم مسلمون  
واختتامهم بانه قد صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة فظهر منها ان شاهدي  
الاقرار المذ كورين فيها شهدا بان المدعي عليه المذ كور فيها أقر طائعا مختارا  
بانه تعدى على ابراهيم هيبه بن احمد بن محمد وضربه بمسوفة على رأسه فخاضت الضربة  
مخطئة فخاضت بسبب ذلك ولم يصرح الشاهدان المذ كوران ان المقر المذ كور صرح  
بالعمدية والذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك ان مجرد ما ذكر من الشهادة باقرار  
المدعي عليه على الوجه المصور في كاف الحكم بالقصاص على المدعي عليه حيث لم يثبت  
اقراره بالعمد أيضا وما ذكر من انه أقر بانه تعدى الخ غير مفيد لما صرحه اذ كل قتل قتل  
بغير حق ولو خطأ يصدق عليه انه قتل تعديا أي ظلما وحيث اذا ثبتت العمدية يقتضي  
على القاتل بالقصاص بناء على قول صاحبين الذي صدر الامر العالي في ٢٩ جمادى



الثانية سنة ٩٧ بالعمل به والا يقضى عليه بالدية بعد طلب أو إياه القليل ذلك  
والتركية والله سبحانه وتعالى أعلم فبما على ما أفاده حضرات الاشياخ الموقر المصطفى  
المدعيان بمحكمة المديرية بعد حالة تنعيم النظر شرعاً في هذه المادة بالحكمة المشار  
اليها من المجلس بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٢٩٧ وست البلاد إحدى أولاد المتوفى  
المدعى كورة أملاه التي كانت قاصرة قبل تاريخه وأقرت ببلوغها الآن مع محمد الحانوتي  
المدعى عليه المدعى كورة وتليت عليهم جميعا الدعوى المشروحة أعلاه وصدق عليهم  
وأشكرها المدعى عليه المدعى كورة وطالب القصاص من المدعى عليه بدم مورثه فطلب  
من بينه شرعية تثبت لمن قتل محمد الحانوتي المدعى عليه لمورثه المرحوم إبراهيم هنية  
المدعى كورة فاحضر من كلاً من المدعى كورة والدم مورث المدعى عليه المرحوم إبراهيم  
المرحوم مصطفى من ناحية صغى المدعى كورة واحد من المدعى عليه المرحوم إبراهيم  
ابن المرحوم خليل من ناحية شبرا بنوش منوفية وسالان الاستماع الى شهادتهما  
واسمعهما فشهد كل واحد منهما على انفراد بمواجهة المتداعين المذكورين بعد  
استشهادهم ودعوى المدعيان وجواب المدعى عليه المدعى كورة بن بقوله أشهد بان محمد  
الحانوتي المدعى عليه هذا ابن المرحوم حسن الحانوتي ابن المرحوم احمد الحانوتي  
أقرطاً ما يختار اياه ضربه إبراهيم هنية مورث المدعيان هؤلاء ابن المرحوم احمد هنية  
ابن المرحوم محمد من ناحية صغى جدام محمد بسوقه من الخشب الشوم تقتل عادة في  
رأسه ومات من ساعته بسبب ذلك ولم يبق من ساعته ما يثبت ذلك ويشهد به كذلك واحضر  
المدعيان المذكورين أيضاً كلاً من المدعى كورة والكفراوي ابن المرحوم محمد البري  
ابن المرحوم محمد من صغى المدعى كورة والمدعى كورة احمد صالح ابن المرحوم محمد صالح ابن  
المرحوم صالح صالح من الهروسة القاطن الآن بناحية صغى المدعى كورة وسالان  
الاستماع الى شهادتهما واسمعهما فشهد كل واحد منهما على انفراد بمواجهة  
المدعيان المذكورين بعد استشهادهم ودعوى المدعيان وجواب المدعى عليه  
المدعى كورة بن بقوله أشهد بان محمد الحانوتي المدعى عليه هذا ابن المرحوم حسن  
الحانوتي ابن المرحوم احمد الحانوتي أقرطاً ما يختار اياه ضربه إبراهيم هنية مورث  
المدعيان هؤلاء ابن المرحوم احمد هنية ابن المرحوم محمد من ناحية صغى جدام محمد  
بسوقه من الخشب الشوم تقتل عادة في رأسه ومات من ساعته بسبب ذلك ولم يبق  
من ساعته ما يثبت ذلك كذلك هذا ما صار في ٨ رمضان سنة ١٢٩٨ وانصرفا لتركية  
وفي تاريخه أفاده حضرت مبركة وقروست البلاد المدعيان المذكورين والمدعى عليه  
المدعى كورة بالحكمة ولم يبق المدعى عليه المدعى كورة في شهادته  
الشهود المذكورين فذكر كل من المدعى كورة والكفراوي والمدعى كورة احمد صالح  
الشاهدين المذكورين أعلاه سراناً علناً بشهادة كل من المدعى كورة من المدعى كورة

ابن المرحوم عوض الحكامى ابن المرحوم منصور الحكامى والمدمى بسوقى كريمة ابن  
المرحوم كريمة عرف ابن المرحوم سليمان من صغى جدام المذكورة كلاهما الشهادة  
والتركية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعى وخبر المدعيان المذكورين  
العفووا لقصاص فاختار جميعا القصاص من المدعى عليه المدعى كورة وهذا طلب المدعى  
به فعند ذلك كسبنا للمدعيان هؤلاء على محمد الحانوتي المدعى عليه هذا المذكور  
بالقصاص في وجههم والشهود هؤلاء حكمائهم عيا بالطريق الشرعى تحريراً في يوم  
الثلاثاء ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ وكتب عليه حضرة مفتى افندى استئناف  
بحرى الشيخ عبد الرحمن الرافعى قوله الحمد لله وحده حيث حصل لنا اشتباه في حكم هذا  
الاعلام بسبب عدم تركية الشاهدين الاولين اللذين شهدا باقرار المدعى عليه  
بتعديه على ابراهيم هنية المتوفى المذكور في ضربه له بسوقه على رأسه وموته بسبب  
ذلك أو اثبات اقراره بالتعدي أيضاً بشهادة شاهدين آخرين لعدم تصريح الشاهدين  
الاخيرين به فيقتضى عرضه على حضرة ولائنا الاستاذة مفتى الديار المصرية للاعمال بما  
يفيده حضرة والله تعالى الموفق (اجاب) بناء على طلب حضرة تم صار مطالعة  
الاعلام الصادر من المحكمة الشرعية بطنطا في ٢٤ ذى القعدة سنة ٩٨ المكتوب عليه  
من حضرة مفتى افندى استئناف بحرى بطلب الاستعظام عنه من هذا الطرف  
لاشبهه حضرة في حكمه لعدم تصريح الشاهدين بالاقرار بالقتل العمى بالتعدي فيما  
أقر به المدعى عليه والذي ابدى في هذه المادة ان مجرد عدم تصريح الشاهدين الاخيرين  
اللذين شهدا باقرار المدعى عليه بضرب المقتول بالمسوقه الشوم القاتلة عادة جدام  
وموته من ساعته بسبب ذلك لا يوجب خللاً في الحكم بالقصاص بعد استيفاء ما يلزم  
شرعاً للقضاء بذلك وهذا تسليم كون دعوى البالغتين من الورثة المذكورة بالاعلام  
مقبولة مع التناقض الذي صدر من مابعدواهما القتل العمى المدعى عليه أولاً  
بالقصاص الحديد ثم تصديقهما المدعى عليه في اقراره بان القتل كان بالمسوقه المذكورة  
محمد المدعى به من ماله عليه وان أشكره الخصم وانه تقبل من ماله البينة على هذا الاقرار  
ويرفع به التناقض ولو كان مجعوداً من المدعى عليه كما لو كان مقرراً عند الخصومة  
ويكون ذلك داخل تحت قولهم يرفع التناقض بتصديق الخصم ويدل لذلك ما ذكره في  
القنية من باب ما يطل دعوى المدعى من قول أو فعل والتناقض فيه بقوله باع محدوداً  
بشرة وكتب الصلح وأشهد على نفسه بقض الثمن ثم ادعى على المشتري انه أقرانه بقي  
عليه نصف الثمن وأقام بينة يسمع قال أستاذنا رحمه الله وان كان ما ذكره شيخ الاسلام  
يصلح وجهه لكون الوجه الصحيح انه وان كان مناقضاً لانه لما ادعى اقرار المشتري  
بذلك فقد ادعى تصديق الخصم فيه وأثبت بالبينة والثابت بالبينة كالثابت عياناً ولو  
عائناً اقرار المشتري ببقاء شئ من الثمن يسمع دعوى البائع ولا يكون التناقض مانعاً

مطلب التناقض يرفع  
بتصديق الخصم ولو  
كان التصديق منكوراً  
وأثبت المدعى بالبينة



وقد نص في ط بان التناقض يرتفع بتصديق الخصم قلت وعلى هذا لا يلزم ما اذا ادعى بقائه من الثمن حيث لا سمح اعدم التصديق وغيره اه وما اشار اليه بقوله وان كان ما ذكره شيخ الاسلام يضلح وجهها وما ذكره قبل ذلك بقوله قال سمعت شيخ الاسلام القاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه عمل وصال ويشهد عليه ثم يدعي ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه ونحن نفقئ ان اقام على ذلك يئنه تقبل بينه وان كان مناقضا لاننا علم انه مضطر الى هذا الاقرار اه المراد منه وبديل لذلك ايضا ما ذكره السيد ابو السعود في حاشيته على قول من لا مسكين من باب الاستحقاق فاذا ادعى لغيره كان متناقضا بقوله ولو برهن على اقرار البائع انه مالك فلان يقبل اعدم التناقض نهر عن القمع ويؤخذ البائع بالثمن ولو لم يتم بينة على اقرار البائع بذلك ولكنه طلب بيمينه بالله ما هي للدعي كان له ذلك لانه يحتمل ان ينسكل عن اليمين فيصير ينسكوله كالمقرو يسترد منه الثمن بعد ذلك درر اه ولا بد ايضا من قطع النظر عن قول الامام الاعظم القائل بعدم انتصاب بعض الورثة خصما عن الباقين في دعوى القصاص وانه يكتفي بخصومة المحاضر منهم ولا يلزم الغائب عند حضوره اعادة البينة على القتل المستلزم اعادة الدعوى من الغائب اذا تقبل بينته بلا تقدم دعوى من الخصم حسب ما تقرر وفي هذه المادة على ما في هذا الاعلام لما حضرت البنت التي بلغت قبل اقامة البينة والحكم بهامع الباتعين من الورثة لم تعد الدعوى الاولى في الاعلام بل قيل انها تليق عليهم فنصدهن عليها وهذا ليس صريحا في صدور دعوى من هذه البنت فلو جري بنا على قول الصاحبين من انتصاب المحاضر من الورثة خصما عن الباقين وانه لا يكلف الغائب بعد حضوره اعادة البينة التي اقيمت حال غيبته بل يكفي في الحكم بالقصاص حضوره وطلبه القصاص ايضا يكون ما حصل في هذه المسئلة كافيا لغير فرض عدم دعواها بعد حضورها تكفي الدعوى من الباتعين مع حصول طلبها مع ما وجد هذا ما اقتضى الحال ايضا في جواب هذه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من رئيس مجلس استئناف بحري في ٢٦ ج سنة ٩٩ مضمونها انه باحالة الاعلام الصادر من محكمة المنصورة في قضية قتل عبد رب النبي السيد من شبرا بصورة دقهلية على حضرة مفتي الجاس اقيده عليه بانه حصل له في حكمه اشتباه ورغب عرضه على سيادةكم وحيث الحال هكذا فالاعلام مرسل حتى بعد الاطلاع عليه بفاد الحكم الشرعي بما تراءى ويرسل ويحصل هذا الاعلام الصادر من محكمة المنصورة المؤرخ بتاريخ ١٠ محرم و هو تاريخ الحكم في ٦ ذي الحجة والثاني يوم تحريره وقيدته بالمجل وهو ٢٨ الشهر المرقوم سنة ١٢٩٧ وذلك بعد تقدم دعوى من الزوجة بحضور وكيل من سعادته في الامر فيما يتعلق بشؤون المتوفين الذين يكون بيت المال وارثا له - على المدعي عليه الا في ذكره بالقتل

الاحمد زوجها واقامة البينة على الميراث والاقرار بالقتل بدون تصريح بكرا العمد في الشهادة بالاقرار وحضور صورة المرافعة لهذا الطرف والاجابة عنها كما روى حين ذلك بتاريخ ١٦ ربيع الاول سنة ١٢٩٧ السابق قيده في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ صدر ما يأتي ذكره لدى حضرة القاضي ومضمونه ثم في يوم تاريخه ادناه بالمحكمة الشرعية حضرت غزال البالغة العاقلة الرشيدة من اهالي شبرا بصورة مديرية الدقهلية بنت المرحوم حسن علي بن علي علي الثابت معرفتها عينيا بشهادة كل من السيد ابراهيم بن اهالي منية ابي عربي التالى لكتاب الله المدين ابن المرحوم ابراهيم محمد بن محمد ومحمد عبد ربه من منية ابي عربي المزارع فوجها ابن المرحوم عبد ربه بن علي ضيف معرفة شرعية وحضر بحضوره عادة الجنايب المكرم ابراهيم باشار شدي مدير الدقهلية وهو الموكل الشرعي عن سعادة مولانا الخديو خديوي مصر حالا الاكرم فيما يتعلق بشؤون المتوفين الذين يكون بيت المال حائرا المتروكاتهم او بعضهما من قتلى وغيرهم بموجب الارادة السنية الصادرة منه له المؤرخة احدى وعشرين شهر ربيع الاخر سنة ١٢٩٧ بمال سعادة مولانا الخديو المشار اليه من الولاية والتحدث على جهة بيت المال الولاية العامة واحضرت غزال المذكورة مع نفسها المال الصفيق من اهالي شبرا بصورة المذكورة ابن المرحوم الصفيق منصور بن منصور وادعت غزال هذه المذكورة على سالم الصفيق هذا بقوله ما ادعى عليه انه تعدى على زوجي المرحوم عبد رب النبي السيد من عربات الهنادي المقيم بشبرا بصورة كان ابن المرحوم سيد بن محمد وهو ويدوار عبد السيد ابراهيم الكائن بعزبة بحوض الدموع من اراضي مديرية الدقهلية في يوم الخميس غرة شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٩٦ وقت العشاء أو أمست فردة طليخة وهر هابر صاصة وحضر بها في زوجي عبد رب النبي السيد المذكور عامدا متعمدا فاصابته في جنبه الايسر قتله وأهلكته ووقع الى الارض ميتا بسبب ذلك فامسكه المدعي عليه هذا واخوانه هما الخديس الصفيق وعطية شعبان وبركات عبد الله ووالده الصفيق منصور المذكور قبل وفاته أي الصفيق والد سالم هذا وقطعه اجزاء ودفنوه في ساقية مهبورة باراضي كفر المقدام بمديرية الدقهلية في غيبتي ولم اعلم ذلك ترافعت مع المدعي عليه هذا المذكور لدى ما مورر كزمنية فخر فاعترف وأقر بذلك المدعي عليه هذا في سابع رجب سنة ١٢٩٦ لدى ما مورر كزمنية فخر وان زوجي عبد رب النبي السيد المذكور المذكور انحرارته الشرعي في اناء زوجته غزال المدعية و جهة بيت المال المشهورة بولاية سعادة مولانا الخديو المشار اليه اعلاه الولاية العامة الوكيل عنه حضرة ابراهيم باشار شدي مدير الدقهلية حالا المحاضر هذا واشارت اليه فيما يماثل ذلك وغيره بموجب الارادة الهيكي تاريخه اعلاه من غير شريك واطا الب المدعي عليه هذا بالقصاص منه بالوجه الشرعي واسال جوابه عن ذلك فسئل من المدعي عليه هذا سالم الصفيق المذكور عن ذلك فاجاب



بالانكار له عوى هذه المدعية وجدها كما يقعد ذلك كلفت هذه المدعية غزال المذ كورة اثبات وراثتها الزوجها المتوفى المدعى في شأنه المذ كور فاحضرت كلام السيد ابراهيم ومحمد بن عبدربه المذ كورين اعلاه واستشهد به كل منهما بما علمه في ذلك بطلب هذه المدعية فتم دمه مفردا بقوله أشهد أن المرحوم عبدرب النبي السيد من عربان الهنادى المقيم بشبرا صورة كان ابن المرحوم سيد بن محمد توفى قبل تاريخه وانحصار ارثه الشرعى في زوجته غزال المدعية هذه وجهة بيت المال من غير شر يك اعلم ذلك واشهده به وبمعرفة في المذ كور معرفة تامة فلم يبد المدعى عليه هذا طعنا ولا جرحا في شهادته اوز كيا وعدلا سرا ثم علنا بشهادة كل من محمد ابراهيم من منية انى عرى ابن المكرم ابراهيم زيد ابن المرحوم زيد وعوى على من الناحية التالى لكتاب الله المين كلاهما ابن المرحوم على حسن بن حسن الشهادة والتزكية الشرعيان والتعديل الشرعى بالجلس الشرعى في وجه المدعى عليه هذا فعند ذلك حكم مولانا الحاكم الشرعى لغزال المدعية هذه على سالم الصيغى المدعى عليه هذا بثبوت وفاة المرحوم عبدرب النبي السيد المتوفى المذ كور وبوراثته غزال المدعية هذه لزوجها عبدرب النبي السيد بجهة الزوجية يحق الربح فرضا وانحصار ارثه فيها وجهة بيت المال المذ كورة حكما صحيحا شرعيا في وجه المتداعين المذ كورين وبمحضر شهود المذ كورين ومهرضت على حضرة المفتى فافاد بان الحكم صحيح ثم في يوم تاريخه بعد استتمام ذلك ولزومه على الوجه المنطور بحضور حضرة ابراهيم باشار شدى المشار اليه ادعت غزال هذه المذ كورة دعواها المذ كورة اعلاه فاجحرف على سالم الصيغى المدعى عليه هذا وطالبت بالقصاص منه بالوجه الشرعى وسالت مسئلته عن ذلك فسد مثل من سالم الصيغى هذا المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار لذلك فكلفت المدعية هذه احضار بيعة تشهد لها بدعواها المذ كورة غير البيعة التى احضرتها في يوم دعواها في تاسع ربيع الاول سنة ١٢٩٦ فاحضرت المكرم عليا عليا الشهير بعلى حسن الفتى ابن المرحوم على حسن ابن حسن المذ كور واستشهد به طالب هذه المدعية بما علمه في ذلك فشهد في وجه سالم الصيغى هذا المدعى عليه بقوله أشهد أن سالم الصيغى المحاضر هذا وأشار اليه بيده أقر في سابع يوم من شهر رجب سنة ١٢٩٦ وهو يحوض السر من اراضى المقدام انه ضرب المرحوم عبدرب النبي السيد ابن المرحوم السيد زوج هذه المدعية الذى لا يعرف اسم جده برصاصة من فرقة طليحة ضرب بها كانت معمرة تلك الرصاصة مع بارود داخل الطليحة وقدح زنادها فخرجت منها الرصاصة وأصاب عبدرب النبي السيد زوج هذه المدعية المدعى بشانه في جنبه الايسر تحت بزة الشمال فصرخ صرخة ووقع على الارض ومات لوقته بسبب ذلك فاصدا قتله بتلك الرصاصة وكان هذا الاقرار منه بطوعه واختياره اعلم ذلك واشهده به واحضرت المكرم محمد ابراهيم من

منية انى عرى الفتى ابن المكرم ابراهيم زيد ابن المرحوم زيد المذ كور واستشهد بطلب هذه المدعية بما علمه في ذلك فشهد في وجه سالم الصيغى المدعى عليه المحاضر هذا بقوله أشهد أن سالم الصيغى هذا وأشار اليه بيده أقر في سابع رجب سنة ١٢٩٦ وهو يحوض السر من اراضى المقدام انه ضرب المرحوم عبدرب النبي السيد ابن المرحوم السيد زوج هذه المدعية الذى لا يعرف اسم جده برصاصة كانت موضوعة داخل فرقة طليحة مع بارود فبقدح زنادها فخرجت منها الرصاصة فاصابت عبدرب النبي السيد زوج هذه المدعية وأشار اليه المدعى بشانه في جنبه الايسر تحت بزة الشمال فصرخ صرخة ووقع على الارض ومات لوقته بسبب ذلك فاصدا قتله بتلك الرصاصة وكان هذا الاقرار منه بطوعه واختياره اعلم ذلك واشهده به فلم يبد سالم الصيغى المدعى عليه هذا طعنا في شهادته لشاهدين المذ كورين سوى قوله انهما هما وهذه المدعية من بلدة واحدة وعرف المدعى عليه هذا انه لم يكن بينه وبين المقتول المدعى بشانه الذى هو عبدرب النبي السيد زوج هذه المدعية قرابة مطلقا لا من جهة الاب ولا من جهة الام وشهدا لشهود المذ كورين ان عبدرب النبي المذ كور عليه المذ كور لم يشاركه في اسمه واقبله احد ببلدته وهو مشهور به ما وزكى وعدل الشاهدان المذ كوران اعلاه وهما على التامير بعلى حسن هذا محمد ابراهيم هذا امر اثم علنا بشهادة كل من السيد ابراهيم ومحمد بن عبدربه المذ كورين الشهادة والتزكية والتعديل التبرعات بالطريق الشرعى في وجه سالم الصيغى المدعى عليه هذا وكتب عليهم من حضرة مفتى افندى الدقهلية ماصورته بمقتضى هذه المرافعة والشهادة المذ كورة بقضى لهذه المدعية بالقصاص على هذا المدعى عليه بالسيف والله اعلم فعند ذلك حكم مولانا الحاكم الشرعى لغزال المدعية هذه على سالم الصيغى المدعى عليه هذا بالقصاص منه بالسيف بسبب اقراره بقتل عبدرب النبي السيد المذ كور بضربه له بالرصاصة القاصد بالضربة المذ كورة قتله الثابت اقراره بذلك بشهادة الشاهدين المذ كورين اعلاه وهما على على ومحمد بن ابراهيم بعد تزكيتهم ما بشهادة السيد ابراهيم ومحمد بن عبدربه المذ كورين اعلاه وحكم عليه بذلك بطلب هذه المدعية حكما صحيحا شرعيا مستوفيا شرائط الشرعية بعد استيفاء ما هو لازم لذلك من الاشارة في موصفها صادر ذلك بحضور المتداعين المذ كورين وحضرة ابراهيم باشار شدى المشار اليه والشهود الاربعة المذ كورين اعلاه وصورة ما افاده حضرة مفتى افندى استئناف بحرى بالاطلاع على هذا الاعلام حصل لى اشتباه في حكمه فيقتضى عرضه على حضرة مولانا الاستاذ الاعظم مفتى الديار المصرية ليجرى العمل بما يقيد به حضرة عليه والله تعالى اعلم (أجاب) بطاعة افادة المجلس المرسل معها الاعلام الشرعى المهر من قاضى محكمة المنصورة في قضية قتل عبدرب النبي السيد بقصد اعطاء الاقادة عن حكمه بشانه على



ما كتب عليه من حضرة مفتي افندي استئناف بحري بمحصول الاشهاد في حكمه على  
حضرت وردت حاله على هذا الطرف وحيث لم يوضح حضرتته محل اشتباهه في حكم  
هذا الاعلام فان كان من جهة عدم تميز شهادتي الاقرار بالقتل العمدي بالدعوى  
الثانية والحكم بالورثة يذكر التعدي مثلاً في اقرار المدعي عليه فهذا يكتفي في استفادته  
بما يعلم مما سبقته افادة المجلس بتاريخ ٢٢ ج سنة ٩٩ في مادة الاعلام المحرر  
من حضرة قاضي مفتد في قتل ابراهيم هيبه المقيّد في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى  
بهذا التاريخ وسبق ارسالها للمجلس في مطالعتها يعلم وان كان من جهة الاقتصار من  
القاضي في الحكم على دعوى الزوجة بالقتل العمدي وطلبها للقصاص بحضور وكيل  
سعادة ولي الامر فالذي يظهر الا كفاً بذلك حيث لا وارث ولا ولي للقتول سواها عند  
عدم ما يسطر القصاص والزوجة من يستحقه كباقي الورثة والسلطان انما يستوفي  
القصاص أو يصالح على مقدار الدية فيمن قتل عمداً ولا ولي له وهذا ولي وهي  
الزوجة وان كانت لا تحرر جميع مال الميت بحصة الارث حتى لو انقلب هذا القصاص  
ما لا يكون لما ربه وباقية بوضع في بيت المال لحق عامة المسلمين وان كان اشتباه  
ضرته من جهة أخرى فلا بأس من ايضاحها والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادة  
من ضبطية مصر في ٢٦ ج سنة ٩٩ م مضمونها طلب مطالعة ما ورد بافادة مجلس  
استئناف قبلي وما كتب للحكمة وما ورد منها في شأن الاعلام الشرعي الصادر من  
محكمة استئناف في قضية وفاة البنت حفيظة بنت ابراهيم مصطفى الجندي وافادة مفتي  
المجلس والارشاد عنه للحكم الشرعي ومضمونها ما هو مسطر في الاعلام المذكور انه بناء  
على ما ورد من مجلس قنصل هذا الطرف في ٢ محرم سنة ١٢٩٩ م وما ورد ايضا من  
المديرية اخيراً تحرر هذا بالحكمة الشرعية بمديرية اسنا حضر الرجل العاقل الرشيد  
الشيخ حسين بن عبد الله بن بكر ارجح من اسنا وحضر حضوره الشيخ ابراهيم بن مصطفى  
ابن يوسف الجندي كلاهما من اسنا الثابت معرفتهما لدينا اسما وعينا ونسباً بشهادة  
شاهدين وادعى هذا الذي حضر الشيخ حسين المذكور على هذا الذي أحضره المستوي  
مع مجلس الدعوى الشيخ ابراهيم المرقوم بطريق ووكالة الشيخ حسين المذكور عن  
موكلته المرأة سعدة بنت الشيخ عبد الجليل بن معوض من اسنا الثابت وكالة عنها  
بحكمة هذا الطرف بتاريخ ٨ محرم سنة ١٢٩٩ م وادعى الشيخ حسين المذكور قائلاً  
في دعواه بالمجلس ادعى على هذا المحاضر المستوي مع مجلس الدعوى ابراهيم بن  
مصطفى بن يوسف الجندي من اهالي اسنا بانه كان تزوج بموكلتي المرأة العاقلة  
الرشيدة سعدة بنت المرحوم الشيخ عبد الجليل بن معوض بن احمد من الناحية  
المذكورة الثابت توكيلي منها بموجب اعلام شرعي محرر من محكمة هذا الطرف ورزق  
منها بنتاً سمي حفيظة وهذا المدعي عليه طلق موكلتي وتوجهت الى منزل والدها

الشيخ

الشيخ عبد الجليل المذكور وبعد ان طلقها ضم بنته حفيظة المذكورة اليه واقامت  
معها في منزله وفي ليلة الاحد الموافق ٢٣ شوال سنة ١٢٩٨ م خرج هذا المدعي عليه ابراهيم  
المذكور من منزله في الليلة المذكورة بالليل وعاد منزله في هذه الليلة وكان مضى من الليلة  
المذكورة ست ساعات فوجد باب منزله الكائن باسنا باوسطها بحارة الشيخ القباني  
بمسكنها الموصلة لسوق البياعة مغلقة فلا فنادى على بنته حفيظة المذكورة لتفتح له الباب  
فتاخرت عن ذلك وبعد ذلك ففتحت له الباب وبوقتها كان بيده عصا مثقلة من خشب  
الشوم وضرب بها ثلاث ضربات فالضربة الاولى اصابته تحت اذنها اليمنى والضربة  
الثانية اصابته تحت اذنها في شقه اليسرى والضربة الثالثة اصابته في ضلعاها  
اليسرى وخنقه بايديه الاثنتين حتى زهقت روح حفيظة المذكورة  
وعدا وانا بغير حق تعدياً منه وبلا سبب المذكورة زهقت روح حفيظة المذكورة  
وماتت بسبب ذلك وهذا المدعي عليه مقر ان ارا جميعاً شرعياً ومعتزف اعترافاً مرضياً  
بانه قاتل بنته حفيظة المذكورة وما دام هذا المدعي عليه هو القاتل لبنته حفيظة عمداً  
تعييظاً لما ماتت بالاسباب المذكورة وانحصر ارضها في موكلتي والدها سعدة المذكورة  
وعاصمها طالبه بما يترتب لموكلتي عليه بالاصول الشرعية واسأل جواهبه عن ذلك  
هذا ما ادعاه المدعي المذكور في يوم السبت ٣ صفر سنة ١٢٩٩ م ثم ذكرت اسماء  
شهود المحضر والمتداعيين والقاضي والمفتي وقيمت بالمضبطة ثم كتب ادناه ثم انا مل  
في هذه الدعوى وجدت غير مستوفية للشروط والا ركان ولا يترتب على موجهها جواب  
من المدعي عليه هذا ما ظهر لنا ثم كتب ليها من حضرة مفتي استئناف قبلي انه  
بالاطلاع على ما افاده حضرات قاضي افندي ومفتي افندي مديرية اسنا والشيخ  
عبد الكافي لم يظهر لنا عدم صحة الدعوى المستورة بهذا الاعلام فيرد محض اتهم ليدينوا  
لنا وجه فسادها فان وجدناه كما قال حضر اتهم صدقنا عليهم والا فالظاهر لنا ان الاعلام  
صحح وان المدعي عليه يثبت عن دعوى المدعي المذكور ويترتب على ذلك مقتضاه شرعاً  
واتباعاً اسلم والله سبحانه وتعالى اعلم لم يبارجها الى حضرات المذكورين كتبوا  
عليه الاوجه التي تراءت لهم في فساد الدعوى المذكورة بعبارات مستطيلة لا تنتج  
المقصود بل بعضها حجة عليهم فلا حاجة الى ذكرها او بعرضه على حضرة مفتي  
الاستئناف المذكور كتب انه لم يستدل بما ذكره في فساد الدعوى وطلب عرض  
الاعلام على حضرات علماء المجلس بحكمة ههنا الكبرى لارشاده عن ذلك ليجري  
العمل بمقتضاه وبوصول ذلك للمحكمة المذكورة بواسطة ضبطية ههنا كتب من  
حضرة قاضي معز بتاريخ ١٩ جمادى الثانية سنة ٩٩ م بان ذلك من الامور المنوط بها  
حضرة ولا نا الاستاذ الاعظم مفتي افندي مهر تطبيقاً للبند ٢٢ من لائحة اجراءات المهام  
الشرعية فيجري ما يقتضي لخبره حضرتته عن ذلك فوردت شرح الضبطية المذكور أولاً



حسب ما تقدم ذكره (اجاب) ورد شرح - حضر تكم بقصد ابداء ما يتراءى في حكم صورة الدعوى المرفوعة مع هذا من محكمة مديرية اسنا وبانها تاشير بفتح حضرات قاضيها ومفتيها والشخ عبد الكافي حسن بانها غير مستوفية للشروط والاركان ولا يترتب على وجوبها جواب على المدعى عليه وبعرضها على حضرة مفتي افندي استئناف قبلي كتب عليه بعد طلب بيان اوجه الفساد من المذكورين ان الظاهر له ان الاعلام صحيح وان المدعى عليه يستل من دعوى المدعى ثم ان القاضي ومن معه كتبوا ما تراءى لهم في اوجه الفساد وباحالة ما ذكره على علماء المجلس بالمحكمة الكبرى الشرعية بضم بناه على ما رقبه حضرة مفتي الاستئناف المذكور اصيل من حضرة مثلاً افندي على هذا الطرف وبما لعمدة هذه الصورة وجدت غير مستوفاة لا لما ذكر من حضرة القاضي ومن معه بل لعدم بيان المدعى كيفية توكيله عن موكلته هل هو في الخصومة هذه مع المدعى عليه او في جميع خصوصياتها او هو عام او غير ذلك وكذا لم يذكر العاصب للقول الوارث مع أمهام موكلته هل هو واحد او متعدد ووجه العصبية ومن هو العاصب ليعلم نصيب الام في ميراث بنتها حقيقة التي ادعى ان اباها المدعى عليه قتلها عمدا عدوانا على الوجه الذي اوضحه اذ لا ب في هذه الحالة غير وارث بل هو محروم من الميراث ولا يجب فيه فلو كان للبنت اخوان شقيقان اولاد او اجدادهم اشقيق والثاني لا ب اولاد من مثلاً يجب ومن الام من الثالث الى السادس وياخذ من يستحق منهم الباقي من دينها الواجبة بهذا القتل الصادر من الاب لا بنته عمدا تصيبها ولا يجب من الاب القاتل بفرض ثبوت الدعوى وان كانا اعاصب اخا واحدا يكون للام الثلث كاملا من ذلك فاذا اعيدت هذه المادة لهذا القاضي وحضر لديه المتخاصمان وادعى هذا المدعى على هذا الاب المدعى عليه بقتل ابنته عمدا على الوجه الذي ذكره وانها توفيت وانحصرت ارتها الشرعية في أمها الموكلة المذكورة وفي باقي الورثة وأوضحهم بقطع النظر عن الاب القاتل المدعى عليه وان الام موكلته عنها في الخصومة مع في شأن ذلك مثلاً وطالبه بما يترتب عليه بسبب ذلك شرعا وبما تسقطه موكلته قبله من ذلك شرعا مثلاً بالوجه الشرعي وصحت الدعوى ومطالب سؤاله عنها فانه يستل عن ذلك فان اقر بالتوكيل مع غيبة الموكلة أو أنكره ولم يكن من جهة الادى هذا القاضي بحضور الخصم المدعى عليه ولم يكن ايضا ثابتا ضمن دعوى شرعية من خصم غير المدعى عليه اذا كان عاما في سائر خصوصيات الموكلة يكاف اثباته بالبنية المزكوة ويجعله على خصمه بالوكالة في وجهه ثم يكاف اثبات الوفاة وحصر الارث واقامة البينة على دعوى القتل بعد صحته وانكارها فان اقامها وزكيت يحكم أولا بالوفاة وحصر الارث ثم بالدية الشرعية في ماله في ثلاث سنين ويلزم بدفع نصيب الام منها اليها أو الى وكيلها ان كانت موكلته بتنظيم القبض على أقسامها والا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادته من

مجلس الاحكام في ١٠ ن سنة ١٢٩٩ مضمونها وردت للاحكام أوراق مادة قتل فرج بركات من ناحية الجبابة دقهلية بافادته من مجلس استئناف بحري ولما أحيلت على المحكمة الكبرى روية الاعلام اثر على الصادر من محكمة المنصورة في هذه المادة وردت وشرع عليه من ارباب المجلس الشرعي يلزم وده تحضر قاضييه للتخفيف بالنسبة للقصر المذكورين فيه وقد كان وأعيد لعل عدوده فتاشر عليه من حضرة قاضي المنصورة بانه سبق التخفيف قبل الحكم وعدم كتابته ذلك سهو من الكاتب وبارساله للمحكمة الكبرى ثانيا وردت وشرع عليه من ارباب المجلس الشرعي بانه بالاطلاع على ما افاده حضرة القاضي لم يعلم منه ان المدعى عليه القتل حلف بعد تخفيفه اذا التخفيف الذي هو بمعنى طلب اليقين لا يستلزم وجود الحلف وبمريان المسكوبة عن ذلك بين الاحكام والاستئناف ومجلس المنصورة ومحكمة المنصورة أعطيت افادته من حضرة قاضيها الى مجلس المنصورة في ١٤ جا سنة ١٢٩٩ بانه حيث القاضي الذي سمعت لديه الدعوى وصدر منه الحكم ورد عليه الاعلام المذكور ولا واجاب بما لم يقع لدى السادة المشاور اليهم موقعا قد انفصل واللازم هو استيفاء هذه المادة شرعا ليصدر الحكم فيها بما تقتضيه الاصول الشرعية بعد استيفاء ما ينبغي استيفاءه شرعا من مقتضى معار الدعوى ثانيا واتمام ما يلزم لها شرعا وحضور ورثة القاتل وشهود معرفتهم والمدعى عليه والتصر يح من المجلس وبذلك وردت الاوراق اخيرا بشرح استئناف بحري في ٢٧ رجب سنة ١٢٩٩ بالنظر واجراء ما يستصوب وحيث من الاقتضاء اطلاع حضرة تكم على ما جرت به المسكوبة في هذا الشأن وعلى الاعلام الشرعي الهيكلي عنه لم تحريره بحضرته تكم تؤمل افادته الحكم الشرعي ومضمون الاعلام المذكور الصادر من قاضي المنصورة ما يقرأ المؤرخ ٢٤ شعبان سنة ١٢٩٧ ادعى الوصي المنصوب من قبل القاضي المذكور على اولاد القاتل الاربعه والدته وزوجته المسكوبتان على رجلين بقتل أحدهما المورث للورثة المذكورين وبمنع الآخر المقتول عن الدفع عن نفسه بامساك يديه على الوجه المفصل به ولما استوفيت الدعوى وانكر المدعى عليه ما وكلف المدعون اثبات القتل والمنع بعد اثبات الورثة بحز واعن ذلك كليا ولم يلتصوا اليه من فنعهم القاضي المذكور وبعرض ذلك على ارباب المجلس اثر على المحكمة الكبرى كتبوا على ظاهره قوله بانه هذا الاعلام لحضرة قاضييه للتخفيف بالنسبة للقصر المذكورين فيه كما هو لازم شرعا بعد ان كتب عليه مفتي استئناف بحري بالاطلاع على هذا الاعلام وجرده واقفا شرعا ولما كتب عليه القاضي المذكور بانه سبق التخفيف قبل الحكم وعدم كتابته سهو من الكاتب كتب عليه ثانيا من حضرات ارباب المجلس المذكور بالاطلاع على ما افاده حضرة القاضي المأطور لم يعلم منه ان المدعى عليه القتل حلف بعد تخفيفه اذا التخفيف الذي هو بمعنى طلب



اليمين لا يستلزم وجود الحلف في هذا الا لاعتدال الاستيفاء كما هو لازم شرعاً ثم انفصل  
القاضي من وظيفته وتولى آخر قلماً احيى عليه ذلك كتب يلزم استيفاء الدعوى  
بمقتضى جميع الورقة واستيفاء ما يلزم (اجاب) وردت افادة المجلس والاوراق بما  
فيها الاعلام المتعلقة بقتل فرج بر كات من ناحية الخباطة ذهنية بقصد ابداء  
ما يتراءى لهذا الطرف في هذه المادة وحيث لم يرد حصول الحلف من الخصم مع بقاء  
حق القصر الاربعة الذين هم بعض ورثة القتل في تحليف المدعى عليه لعدم تحقق  
حصوله بناء على ما افاده حضرات ارباب المجلس الشرعي بالحكمة الكبرى الشرعية  
وان انفصال حضرة القاضي الذي كانت مسوطة لديه الخصومة وما افاده حضرة قاضي  
المنصورة الا ان قال الذي يقتضيه الحكم الشرعي ان هذه الدعوى والمنع قد تم بالنسبة  
لورثة البالغ اجهز الجميع بما فهم الوصي عن ابيات الدعوى وعدم التماسهم التحليف  
وان كان حق القصر باقياً في حق التحليف لعدم قدرة الوصي على اسقاطه فاذا حضر  
الوصي المذكور والمدعى عليه ما او اعاد الدعوى الاولى نيابة عن القصر وعجز عن  
اثباتها كما سبق وطلب تحليف الخصم حلفه القاضي الا ان ومنع الوصي عن الدعوى  
بهذا اليقين الشرعية بالنسبة للقصر لاستيفاء حقهم في اليمين مادام المحرز عن الاثبات  
باليمين حاصلاً وان امتنع عن التحليف اذن القاضي غيرة بطلب الحلف او حلف  
القاضي نيابة عن القصر ولا يلزم احضار الورثة البالغ والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل)  
بافادة من رئيس مجلس استئناف بحري في ٩ صفر سنة ١٣٠٠ عما يتراءى لهذا  
الطرف في قضية وفاة نقولا جار والقبطي من سـ لامون القماش المهر رفيفا العـ الام من  
محكمة المنصورة وبمعرضه على حضرة مفتي الاستئناف افيد منه بأنه حاصل له اشتباه  
في صحة الدفع الذي ذكره المدعى عليه ورغب عرضه على هذا الطرف ومضمون ذلك  
الاعلام المؤرخ ٤ ذي الحجة سنة ١٢٩٨ انه ادعى رجل بالو كالة عن ورثة المتوفى  
اليسا الغين والوصاية على القصر من اولاد الميت من قبل قاضي المنصورة المترافع لديه  
على شخص يدعى علي بن حسن عمدة ناحية السبخا سابقاً بأنه في ليلة الجمعة ١٥ جمادى  
الآخرة سنة ١٢٩٨ تعدى المدعى عليه على المتوفى المذكور وهو معه في منزل  
الضيوف الجاري في ملك المدعى عليه في الساعة الرابعة من هذه الليلة وأطلق فيه  
رصاصة من بندقيته ذات روجين معدة بيارود ورصاص عمدة اعدوا وانفجرت  
الرصاصات من البندقية واصابت في جنبه اليسر ودخلت بين اضلاعه وقطعت الجحادة  
وسال من جنبه الدم ومكث نقولا جار وهدد الاصابة المذكورة اربعة وعشرين ساعة  
ذا فراس ومات بسبب ضربه بالرصاص المذكورة وانحصر ارثه الشرعي في الورثة التي  
ذكرها مع تعيين المتوفى وورثته والمدعى عليه امما ونبأوا اشارة لمن هو حاضر وادعى  
وكالته فيما ذكر عن البالغين من الورثة ووصايتهم على القصر منهم وطلب المدعى عليه

١٢٩٩

١١

عما يترتب عليه شرعاً في ذلك وسئل من المدعى عليه عنها فاجاب بالانكار لفعلة ذلك  
وذكر انه في ليلة اصابته المتوفى بعد انتهائه العشاء ترك المتوفى في المضيفة المذكورة  
وتوجه الى بيت سكنه وبعدمضي حصته من الليل حضر له خدام المضيفة وعرفه بان المعلم  
نقولا جار والتجار المدعى بشانه اصاب بعيار ناري فموجه ومعه الخدام فوجدوا مصاباً  
فاحضر مشايخ وأعضاء مجلس دعاوى الناحية ورئيسه ونائبه وطلب مأمور ادارة  
المركز والكيم وحضر معاون المركز مع العمدة وسالوا المصاب المذكور عن كيفية  
اصابه فقرر لهم ان اصابته كانت من فردة طنجية بسنة اروح ملك له وانما كانت  
موضوعة بجانب الحائط الذي كان نائماً يجلس فيها وفي حال تقيله وهو في نومه صادف  
الفرد تحت جنبه فخرجت عمارته في جنبه فاصابه وأقربان اصابته المذكورة  
هي بقضاء الله وقدره بدون جنابة لاحد وان لم يكن موجوداً معه احد في المضيفة  
المذكورة حال الاصابة وذلك الاقرار بحضر من المسلمين وهو في صحة عقله وبعد  
ذلك توفي نقولا جار والمذكور في الساعة الخامسة من الليلة الثانية من ليلة الاصابة  
المذكورة وأنكر ما عدا ذلك فافاد مفتي المديرية انه يكلف المدعى بدنة تثبت  
الوكالة والوصاية والوراثة ويكلف المدعى عليه بدنة على اقراره المقبول بما ذكر ان  
أنكر المدعى ذلك الدفع ثم كلف المدعى بدنة على ذلك فاحضر شاهدين وشهدا بما  
ذكره كيا وعبد السلام ثم علنا وحكم بما ذكر ثم افااد المدعى دعواه على المدعى عليه  
وطالبه بما طالب به وسئل المدعى عليه عن دعواه فاجاب بما اجاب به وطلب سؤال هذا  
المدعى عما اجاب به فسئل عن هذا الدفع فأنكره فكلف المدعى عليه بدنة تثبت اقراره  
المقبول بما ذكره ثم اضر رجلا عينه وشهد في وجه المدعى بقوله أشهد بان نقولا جار و  
التجار في الطواحين وقد كرت به أقر من نفسه طائعا مختاراً من يدي وهو بحر ومحرم  
كانوا حاضرين بانه كان نائماً في المضيفة تعلق المدعى عليه وكان واضعاً بجانبه فردة  
طنجية بسنة اروح وهي ملكه وفي أثناء نومه يتقلب من جنب الى آخر فطلعت  
الفردة الطنجية المذكورة في جنبه اليسر وان اقراره بذلك وهو في صحة عقله وأقربان  
اصابه المذكور بقضاء الله وقدره بدون جنابة لاحد وان وقت اصابته لم يكن احد  
معه في المضيفة لاحسن ابو علي ولا غيره أعلم ذلك واشهده بذلك واحضر آخ وشهد  
مثل ما شهد به الاول الى قوله وأقربان اصابته المذكور بقضاء الله وقدره بدون  
جنابة لاحد فقط ثم اضر ثالثاً وشهد كما شهد الاول فأنسبهم المدعى الى الكذب  
وذكر انه يريد تحقيق هذه المسئلة سياسية وتأمر لمفتي المديرية بطلب الافادة فافاد بما  
صورته الحمد لله الذي يفهم من كلام أئمة انه لا تسمع دعوى الوكيل المذكور على هذا  
المدعى عليه بالقتل العمدة بدنة تثبت اقراره موثوقين ان قتله كان بقضاء الله  
وقدره لا مدخل لاحد فيه وان المدعى عليه لم يكن موجوداً في مكان الاصابة ولا غيره



وقت الاصابة وبعبارة ان اسباب الاصابة المذكورة في الدعوى والشهادة اخذ من قولهم قال الجرح لم يجرحني فلان ثم مات الجرح ليس ثورته الدعوى على الجرح - هذا السبب حيث كانت الدعوى بالقتل العمد والمدمى عليه اجنبيا من المقتول لان الوارث يدعى الحق لئلا يتنقل اليه بالارث والمورث لو كان حيا لا تقبل دعواه على هذا المدعى عليه بهذا السبب بعد هذا الاقرار لانه متناقض فكذلك لا تسمع دعوى من يدعى له كافي الدروحو حاشيه ومن قولهم لو اشهد الجرح على نفسه ان فلانا لم يجرحه ثم مات الجرح من ذلك الجرح يصح هذا الاشهاد اذ لم تكن جراحة فلان معلومة عند الناس والقاضي حتى لو اقامت الورثة بدعوى موته بينة على ان فلانا جرحه لم تقبل كافي الهندية وغيرها ولا ريب ان قول الجرح ان اصابني بالرصاص بقضاء الله وقدره لا يفعل احد وان المدعى عليه لم يكن موجودا في المكان الذي اصابته فيه ولا غيره ثم بين اسباب اصابته بمنزلة قوله لم يجرحني فلان هذا المدعى عليه ولا غيره بل اصابني بقضاء الله وقدره واما الطعن المذكور فليس محلا بالشهادة فلا يقبل دعوته وادعاءه الوكيل تحقيق المسئلة سياسة لا يمنع من الحكم فيها شرعا وحديثه في البيت سر انهم ملنا ويقضى لهذا المدعى عليه على هذا المدعى بثبوت اقرار مورث الاول او هو الجرح بما ذكره ويمنع هذا المدعى من دعواه القتل العمد على هذا المدعى عليه وبعد عدم سماع دعواه وبينته بذلك والله اعلم ثم ذكر كل من الشاهد الاول والثالث سرا ثم ملنا وصدر الحكم طبق الفتوى المذكورة وبعرض ذلك الاعلام على حضرة مفتي استئناف بحري الشيخ عبد الرحمن الراجحي كتب عليه بتاريخ ٨ صفر سنة ١٣٠٠ ما نصه الحمد لله وحده بالاطلاع على هذا الاعلام حصل لنا اشتباه في صحة الدفع الذي ذكره المدعى عليه في قضية عرضة على حضرة مولانا الاستاذ الاعظم شيخ الاسلام ومفتي الانام الاطلاع سيادته عليه واجراء العمل بما يقضيه حضرته والله تعالى الموفق (اجاب) - لم يبا فادة حضرته حكم والاعلام المرفوق معها الصادر من محكمة المنصورة في قضية وفاة نقولا جاراو القبطي من سلامون القماش المؤرخ ٨ ذي الحجة سنة ١٢٩٨ الذي باطلته على حضرة مفتي افندي الاستئناف افي - من حضرته به انه حاصل له اشتباه في صحة الدفع الذي ذكره المدعى عليه فيه ورغب عرضه على هذا الطرف ورام الاطلاع عليه واعادته بالافادة مما يرى فيه وبالنظر فيه لم يظهر لي الاكتفاء في دفع دعوى المدعى بقتل نقولا المذكور على المدعى عليه حسن على هذه السجنا سابقا بما ذكره في صرح في دعوى الدفع المذكور باقرار المقتول قبل موته به انه لم يكن معه في المضيقة وقت اصابته بالفردة الطينية التي اعقبها موته بقوله لا المدعى عليه ولا غيره مثلا كما ذكره الشاهدان الاول والثالث المسطرة شهادتهما في هذا الاعلام ضمن اقرار المقتول بكيفية اصابته بالرصاص التي ماتت في ايها اصابته بها اذا الشاهدان المذكوران صرحا في شهادتهما

باقراره بذلك ليكون مستلزما بضميمة ان اصابته المذكورة من فردة الطينية الموضوعة بجانبه وفي حال تقبله في نومه صادف الفردة تحت جنبه فخر جرحته في جنبه فاصابته وكانت اصابته المذكورة بقضاء الله وقدره فيتميز ذلك حينئذ اقراره بان المدعى عليه لم يجرحه بهذه الاصابة التي مات عنها فليطابق ما نقله حضرة مفتي المدير بقوله من الفروع التي استند اليها في صحة الدفع بخلاف ما اذ لم يكن صرح المقتول بذلك كرا المدعى عليه في نفي كونه احده وقت الاصابة اذ محصله حينئذ انه اقرباؤه لم يصبه احد واما المجهول لا يصح وكذا ما ذكره الشاهدان المذكوران لم يوجد في الاقرار المقتول به انه اصاب بفردة الطينية التي كانت بجانبه وهو قائم في المضيقة المذكورة الى آخر ما ذكره الذي من جلته قوله ولم يكن حاضر في المضيقة المذكورة حالة خروج الرصاص احد لا حسن على مدعى المدعى عليه ولا غيره فلم يفهم من هاتين الشهادتين ذكرنا في هذا الاقرار حتى يعلم ان هذه الاصابة هي المتنازع فيها التي مات عنها ولا انها الاصابة التي مات بسببها فيتميز ان اقرار المقتول المذكور على هذا الوجه كان في شأن غير الاصابة التي مات بها وان ذلك بتاريخ سابق فلم يتحقق كون ذلك دفعا في دعوى المدعى وبناء على ذلك فالذي ينبغي رد الاعلام المذكور لمحل الواقعة لاستيفاء ما يلزم لذلك فان صدر ما يكون دفعا شرعا وبوجه شرعي يحكم بمنع المدعى والورثة والايحري ما يلزم لتقيم دعوى المدعى وانباتها وهذا ما ظهر في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) بافادة من مديرية شيوط في ١٧ محرم سنة ١٣٠١ متضمنة طلب الاطلاع على مفصلات المادة المسطرة بالاشقة الواردة واعطاء الافادة عن الحكم الشرعي لاجابة حضرة مفتي المديرية كطلبه وحاصل ما تحرر من المفتي الموما اليه للمديرية في التاريخ المذكور انه حضر له صورة هذه المرافعة من حضرة قاضي قسم ملوي يرغب بيان الحكم الشرعي فيها ومراجعة كتب المذهب ووجد ان واضح اليد لا يطالب باثبات ما يبيده لان وضع اليد دليل المثلث بان الشاهد اذا فر للقاضي بانه يشهد بمعاينة اليد لا تقبل شهادته بان التصرف القديم ووضع اليد من اقوى الحجج كافي الباب الثاني من الوقف من تنقيح الحامدية وفيه من كتاب الدعوى ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهر او من ذلك حصل عنده اشتباه في ان هذه الشهادة على الوجه المسطر بهذه الصورة قاصرة او يقال انها تامة بالنظر لوضع اليد ومضي المدة المذكورة في الحادثة الداخلة تحت النهي وبمقتضى لائحة اجراءات المحاكم اذا اشتبه الامر على القاضي والمفتي يقرر بطلب الافتاء عما صار الاشتباه فيه من هذا الطرف وحيث حصل عنده اشتباه يرغب عرض هذا على هذا الطرف وما يفاده بصيرتائه وحضره قاضي ملوي حرر بحضرة المفتي الموما اليه افادة محررة على



صورة حادثة واقعة لديه بالحكمة بواسطة توقفه فيها الافادة عن الحكم في ما قبل  
شهادة شهود المدعي عليه بالدفع الذي ابداه على الوجه المسطور وتلك الافادة منسوبة  
بنسبة ٢٢ بتاريخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ ولفظ الصورة المذكورة ادعى الرجل  
المكلف ابراهيم هذا ابن ابي زيد بن محمد بن ملوى على حاضر معه بالجلس الرجل  
المكلف عبد المقصود هذا ابن دكروري بن كريم من الناحية بان هذا المدعي هذا  
لا يبيته هو محمد بن جوير بن محمد كان يملك منزلا كانا بناحية ملوى من جهتها الغربية  
بدر بن نافذ يعرف بالدرب القبلي محدودا محدودا ربعة ذكرا في دعواه مستوفية وكان  
جده المذكور واضع يده عليه بالسكنى فيه ولا زال في يده وملكه حتى مات وتركه  
ميراثا عنه لورثته اولاده اصحابه ابي زيد والد المدعي وجابر وهريدي لا وارث له  
سواهم ثم مات هريدي بعد والد وترك نصيبه في هذا المحدود ميراثا عنه لورثته بناته  
جلين وهلاية وطيبة واخويه لا يبيته ابي زيد والد المدعي وجابر لا وارث له سواهم  
ثم مات ابو زيد والد المدعي وترك نصيبه في هذا المحدود ميراثا عنه لورثته زوجته  
جلين بنت دسوقي بن بكر واولاده ابراهيم هذا المدعي وفاطمة وبنية وشمس لا وارث  
له سواهم ثم مات جابر عن نصيبه فيه وترك ميراثا لورثته زوجته محبوبة بنت حسن بن  
علي واولاده حسنة وظريفة ومحبوبة وفاطمة وعاشة ومحمود وجابر لا وارث له  
سواهم والمدعي عليه هذا واضع يده على هذا المحدود بغير حق ويطلبه هذا المدعي  
برفع يده عن نصيبه فيه وهو ثلاثة اقرار يط وثلاث ربيع وثمن من قيراط وثلاثة  
انجاس من حبة ويسال سؤاله عن ذلك وبعد ثبوت وضع يده هذا المدعي عليه على هذا  
المحدود عيانا بشهادة الشهود المدعين سزا وعلنا بشهادة شهود الحكم بوضع اليد مثل  
المدعي عليه عن دعوى المدعي فانكرها وادعى بان هذا المحدود ملكه تلقاه  
بالارث من والده دكروري بن كريم المذكور فطلب من المدعي بيته فاحضر شاهدين  
شهادتين دعواه وقبل الاعذار والتزكية دفع المدعي عليه هذا دعوى المدعي هذا  
بان مورثه دكروري بن كريم المذكور وضع يده على هذا المحدود المملوك له مدة تزيد على  
تسعين سنة وتصرف فيه بالخدم والبناء مع حضور مورثي المدعي هذا ومشاهدتهم لذلك  
وعدم الدعوى مع عدم المانع ووضع المدعي عليه هذا يد على هذا المحدود بعد والده  
المذكور الى الآن ويجوز هذا المدعي دفع هذا المدعي عليه طلب من المدعي عليه بيته  
فاحضر شهودا شهدوا بوضع يد مورث المدعي عليه المدة المذكورة مع حضور مورثي  
هذا المدعي ومشاهدتهم لذلك مع عدم المانع ولا يعلمون ملكية هذا المحدود لمورث  
هذا المدعي عليه بل يشهدون بوضع اليد المدة المذكورة فقط (اجاب) علم ما بافاذة  
المديرية المتضمنة طلب الاطلاع على مفصلات المسطرة المستورة صورتها على افادة قاضي  
ملوى المتوقف في حكمها وقبول شهادة شهود المدعي عليه بالدفع الذي ابداه وطلبه

الافادة عن ذلك من حضرة مفتي افندي مديرية سيوط وشرح عليها من حضرة المفتي  
المواليا في التاريخ المذكور المذكور المذكور بتوقف حضرة قريماذ كرايا وطلب الاحالة  
على هذا الطرف وبالتامل في ذلك ظهر ان مجرد شهادة شهود المدعي عليه بالدفع بوضع  
يد مورث المدعي عليه المدة المذكورة ادعى المدعي من سنة مع حضور مورثي المدعي  
ومشاهدتهم لذلك مع عدم المانع ولا يعلمون ملكية هذا المحدود لمورث هذا المدعي عليه  
بل يشهدون بوضع اليد المدة المذكورة فقط غير كافية في اثبات الدفع الذي ادعاه  
المدعي عليه الذي من بطلته قوله مع حضور مورثي المدعي هذا ومشاهدتهم لذلك وعدم  
الدعوى مع عدم المانع اذ لم يصرح من الشهود بترك الدعوى من مورثي المدعي تلك  
المدة وهو المانع من مباح الدعوى بناء على ما سطر بالاشعة الهاكم واما ما ذكره حضرة  
المفتي من ان وضع اليد دليل الملك و بان الشاهد اذا امر للقاضي بانه يشهد بعائنه اليد  
لا تقبل شهادته و بان التصرف القديم ووضع اليد من أقوى الحجج فلا دخل له في هذا  
الموضوع اذ ليس القصد الاثبات الملك الواضع اليد بل القصد اثبات ما ادعاه من  
الدفع بترك الدعوى من المورثين المدة التي ذكرها مع التمكن منها هذا وما ارجاه حضرة  
قاضي ملوى المذكور في هذه المسألة من طلب اقامة البينة على وضع اليد قبل سؤال  
الخصم وجوابه بالاقرار أو الانكار عما لا ينبغي وكذا ما ذكره المدعي من ان نصيبه  
بالارث في هذا المحدود ثلاثة اقرار يط وثلاث ربيع وثمن قيراط وثلاثة انجاس من حبة  
لم تظهر صحته بل الذي تبين من قسمة المحدود على الاولاد المذكور الثلاثة الا ان لم يسم  
عن أبيهم ان يخص كل واحد منهم بمائة انية قرار يط ويموت أحدهم وهو هريدي عن  
بناته المستحقات لثاني نصيبه فرضا واخويه لا يبيته المستحقين للباقي نصيبا يقول لاني  
المدعي من أخيه قيراط وثلاث أيضا فيجمع له تسعة اقرار يط وثلاث ويموت ابي المدعي  
المذكور ابا زيد عن زوجته واولاده المذكورين يقول لزوجته ثمن ذلك وهو قيراط وسدس  
فيكون الباقي من نصيب ابيه ثمانية اقرار يط وسدس قيراط وبسبعة ذلك الباقي على  
اولاده الاربعة الذين من بطلتهم المدعي يخص كل بنت من بناته الثلاث قيراط ونصف  
وثمن وخمس سهم ويخص المدعي ضعف ذلك وهو ثلاثة اقرار يط وربع قيراط وخمس  
من سهم فليتظروا وقت اعادة المرافعة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بمكاتبته من  
مجلس الاحكام مورخة ٢٢ صفر سنة ١٣٠١ تتضمن طلب اعطاء الافادة عما يتعلق  
بالاعلام المسطر من محكمة مدير بجر جالورخ ٣ ربيع الآخر سنة ١٣٠٠ في مادة  
قتل شخص يسمى عبدالعال احمد من العثمانية التابعة لتلك المديرية السابقة ووروده  
للحكام من استئناف قبلي وارسل للمحكمة الكبرى وكتب عليه من حضرات ارباب  
المجلس الشرعي فيها بارجاعه لحضرة قاضيه لاستيفاء ما تراهي لحضراتهم من القصور  
وباعادته للمديرية بما ذكر ورد اخيرا مشروحا عليه من حضرة القاضي المواليا اليه بما



رأه من عدم لزوم تغييره وأن يعرض ذلك على هذا الطرف وما نصدر به القوي بعمل  
به ويبحث الى المحكمة الكبرى والآن ورد شرحها بما وافقته ويته بهذا الطرف كمرغوب  
قاضي جرجا وبالاعلا عليه وجدته سطر ابنا طاهر من حضرات ارباب المجلس في ٨  
شعبان سنة ١٣٠٠ ما حصله انه حين سئل المدعي عليه المذكور به اجاب بالانكار  
للدعوى المذكورة فيه وجدها كليا وحيث كان من جهة الدعوى المذكورة موت  
المتوفى وانحصار ارثه في وارثيه المذكورين به فاللازم اثبات الموت والورثة وانحصار  
الارث بطريقه الشرعي والحكم بذلك قبل الحكم بالقصاص ولا يكفي في ذلك ما ذكر  
بالاعلام من ثبوت موته وانحصار ارثه في وارثيه ضمن دعوى شرعية محرر بها الاعلام  
من ذلك الطرف في ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ ما لم يعترف بذلك المدعي عليه أو كان  
الثبوت السابق في وجهه فيرد كحضر قاضي الاستيفاء كما هو لازم شرعا فكيف من  
حضره القاضي المذكور في ٢١ شوال سنة ١٣٠٠ ما حصله انه بمراجعة كتب  
المذهب ناهر ان الحكم بالنسب الذي هو عين الحكم بالورثة من المسائل التي يتعدى  
فيها القضاء الى كافة الناس ولا يقتصر على المقضى عليه وساق عبارات من كتب  
المذهب دالة على ذلك من اقول الاشباه والقضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى  
الى غيره الا في خمسة ففي اربعة يتعدى الى كافة الناس وهي الحرية الاصلية والنسب  
وولاية الامتاق والتمكاح وزاد المحوى خامسة وهي ما اذا حضر رجلا وادعى عليه حقا  
لموكله واقام البينة على انه وكله في استيفاء حقه والخصومة قبلت ويقضى بالوكالة  
ويكون القضاء عليه قضاء على كافة الناس لانه ادعى عليه حقا بسبب الوكالة فكان  
اثبات السبب عليه اثباتا على الكافة حتى لو حضر آخر وادعى عليه حقا لا يكلف الى  
اعادة البينة على الوكالة وذكروا ايضا في الدرر المستحقا واقروا بحثه ابن عابد بن  
ونقله في تنقيح الحامدية من كتاب القضاء مذكور به ابو السعود في حاشيته على من لا يسكن  
في الاستحقاق عن الجبر ونصه القضاء بالبينة جهة متعددة الى الكافة في العتق والتمكاح  
والنسب والولاية وفي الوقف يقتصر على المقضى عليه في الاصح وحيث كان صريح هذه  
النصوص ان الحكم بالنسب حكم على الكافة وقد ثبت في ضمن دعوى شرعية من  
خصم على خصم وحكم به بالموت في تاريخ ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ فلا احتياج  
لتغيير هذا الاعلام ثم كتب عليه من ارباب المجلس الشرعي المذكور في ١١ ذي القعدة  
سنة ١٣٠٠ ان ما قاله حضرة القاضي من ان الحكم بالنسب حكم على الكافة هو  
المتقول في كتب المذهب الا ان المنصوص عليه ايضا في ما ان الحكم عند جوده لا يبدل  
من ثبوته فاللازم حينئذ ثبوت الحكم المذكور بطريقه الشرعي قبل الحكم بالقصاص  
حيث كان المدعي عليه جاحدا للحكم المرقوم فيرد هذا الاعلام لحضره قاضي الاستيفاء  
كما هو لازم شرعا ثم كتب عليه حضرة القاضي في ١٥ محرم سنة ١٣٠١ ما حصله

انه حيث كان الحكم بالنسب حكما على الكافة وهذا المدعي عليه لم يخرج عن  
الكافة فصار مقتضا عليه والمنصوص عليه في كتب المذهب ان من صار مقتضا عليه  
لا تسمع دعواه بعده فلعلم ما اجاب به السادة المذكورون مفروض في الامور التي  
يكون القضاء فيها ليس قضاء على الكافة وكذا تقر في بند ١٧ من لائحة اجراءات المحاكم  
الشرعية ان كل حكم صدر متربعا على يدنة أو اقرار أو نكول ثم جده المحكوم عليه الخ  
لم يسمع منه ذلك وحيث ان المحكوم عليه بالقصاص هو من ضمن الكافة المحكوم عليهم  
بالنسب فلا وجه لاثبات النسب ثانيا في وجهه ولا عبرة بانكاره وبهذا يرى انه لا لزوم  
لتغيير هذا الاعلام وبعرض ذلك على حضرة الاستاذ شيخ الجامع الازهر ومفتي الديار  
المصرية فاقصده فتردوا بكون الاجراء موجه (اجاب) ان ما افاده حضرات ارباب  
المجلس الشرعي المذكور من انه وان كان الحكم بالنسب حكما على الكافة الا ان الحكم  
عند جوده لا يبدل من ثبوته في محله لانهم لم يقرقوا في ذلك بين ان يكون الحكم حكما  
لا يتعدى أو يكون حكما على الكافة وما ذكره حضرة القاضي في عسكه في عدم لزوم  
تغييره بما ذكر في بند ١٧ من لائحة اجراءات المحاكم من انه اذا صدر حكم شرعي مترتب  
على اقرار أو يدنة أو نكول من الخلف وتحرر به اعلام شرعي مستوف حكمه الشرائط  
الشرعية وتقبل بالسجل المصان ثم جده المحكوم عليه أو أتى بدفع لم يذكره في الدعوى  
الاولى لا يسمع ذلك منه متى وجد الاعلام مطابقا للسجل على فرض كون المقصود منه  
عاما يشمل ما نحن فيه غير كاف لانه لم يظهر استيفاء اللازم هنا لعدم السماع اذ لم يتضح  
والحال هذه كون ذلك الاعلام الصادر بالوصاية والورثة والوفاة وحصر الارث مستوفيا  
حكمه الشرائط الشرعية ومسجلا بالسجل المصان وانه وجد مطابقا للسجل اذ لم يرسل  
الاعلام المذكور ولم يطلع عليه اعلم استيفاء الشرائط ولم يوقف على انه وجد مطابقا  
لساق سجله ولم يذكر ذلك في الاعلام الصادر بثبوت القتل من طرف حضرة القاضي بعد  
الدعوى والجود مع ان ذلك البند مضمونه تخصيص القضاء به عدم سماعهم مثل ذلك  
بمعنى انهم ممنوعون من السماع في مثله لكن حيث كان القضاء بالقصاص متوقف  
صحته على الحكم بالوفاة والورثة وحصر الارث وهم ممنوعون عن سماع الدعوى في ذلك  
من حيث التخصيص يكون الحكم بالقصاص موقفا على ثبوت ما ذكره حيث اعتبر  
ذلك شرطافي صحته الى ان ثبت بطريق شرعي أو بصدر أمر ثان بسماع ذلك فيصير  
اثباته فلم يتم أمر الحكم بالقصاص حينئذ اذا كان الحكم الصادر بالوصاية والوفاة  
والنسب وحصر الارث من هذا القاضي ضمن دعوى شرعية من خصم على خصم آخر  
غير المدعي عليه القتل وكان من اللزوم اثبات ذلك لكونه شرطاً لعمدة القضاء بالقصاص  
عند جود الخصم وصدر الحكم به من هذا القاضي المترافع لديه كان يكفي في الحال  
هذه ان يصدق القاضي المدعين بعدم جود الخصم على صدور الحكم منه بما ذكر اذ هو



أحد الطرفين في اثبات الحكم كما قال به الامام الاظم وأبو يوسف وصح رجوع محمد اليه كما نقله في رد المحتار في أوائل كتاب القضاء وبه يتدفع الاشكال مع أنه ربما يقال ان البند المذكور وكذا ما ذكره في البند الرابع عشر من هذه اللائحة موضوع في انكار الاموال والحقوق المحكوم بها على شخص حكما الزاميا بمجده المحكوم عليه ذلك الحكم أو واره منه مع التزوير وسد الباب المنازعات والثاق في غير هذا الموضوع ونظائره وبالمجمل لا يرى تنفيذه هذا الاعلام بدون اجراء طريقة لا ثبات الوفاة والنسب وحصر الارث والوصاية المدعى بها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادة من نائب محكمة مديرية الفيوم مؤرخة ١٧ ج سنة ١٣٠١ ومعه صورة مرافعة ومضمون هذه الافادة انه رفعت لدى قاضي المديرية الدعوى المذكورة وبالحالة مراعاة الحكم عليه من حضرة القاضي حصل عنده اشتباه في عدم استيفاء الحدود لان صاحب الحد البحري المذكور بالاسم والنسب ولم يذكر عدم وجود مشاركه في النسب والقبلي موجود في البلد من يشاركه في هذه الشهرة والتحديد باراضي الميرى لم يذكر فيه الفاصل وكذا شاهد اوضح اليه لم يشهد بما بينه وبين المدعى والاشهاد اوضح اليه ليس الا ولذا الاشتباه طلب الاستفتاء من مفتي المديرية عن صحة هذه الدعوى او عدمها وعلى صحتها لو اتى المدعى عليه بدفع صحيح يقبل منه أم لا وتسكنت الخاطبات المحضرة فلم يفده بشئ ورغب الافادة ومضمون المرافعة المذكورة المؤرخة صورتها ٢٢ بجادى الاولى سنة ١٣٠١ انه حضر رجلان ذكر فيهما من ناحية اللاهون وادعى أحدهما على الآخر بان المدعى يملك قطعة ارض خالية عن البناء والحد وان بالناحية بجهتها الشرقية يحيط بها حدود أربعة القبلي ينتهي لمنزل ملك عوض الله بن علي الشهير بالاسمي والبحري لمنزل ملك محمد بن رضوان بن رضوان والشرقي ملك فضاء الميرى والغربي لدرب غير نافذ وهذه الارض ملوكة له وواضع يده عليه الى تاريخه والآن قام المدعى عليه المذكور بعارضه في وضع يده بغير حق ويطالبه بعدم المعارضة له في ذلك ويسال سؤاله سئل المدعى عليه عن دعوى المدعى فانكر دعواه ملكيته للارض المذكورة المذكورة ووضع يده عليها وادعى انها ملكة له وواضع يده عليه الى الآن وان المدعى المذكور معترض له في وضع يده وانه يطالبه بعدم التعرض له بغير حق شرعي وطلب من كل هيئة فاحضر كل منهم شاهدين شهدوا له طبق ما ادعى عرفا بحرف وزكيت الشهود فيكم لكل منهم باحقيقته انصف الارض المذكورة وأمر بالامتنال فامتنلا (اجاب) وردت مكاتبتكم المؤرخة ١٧ ج سنة ١٣٠١ ومعه صورة المرافعة المؤرخة ٢٢ بجادى الاولى سنة ١٣٠١ وكذا اربع أوراق في هذه المسألة مرسلة من طرف حضرة مفتي المديرية احداها نسخة من صورة الدعوى مرفوعة مع هذا ايضا ورغبتم في هذه المكاتبة افادتكم عما هو موضح فيها والجواب عن ان ما ذكر في الحد

البحري

البحري من بيان اسم صاحب الحد الى جده كاف اذا حصل به التعر يف بان لم يشاركه في مجموع ما ذكر في تعريفة أحد في البلد والافلا بد من ذكر ما يميزه في الانقروية من الثاني في دعوى العقار اذا ادعى دارا أو عقارا لا تسمع دعواه الا بتعريفها وتعريفها لا يكون الا بذكر الحد ودفيد كرايمير ان باسمائهم وآبائهم واجدادهم واللقب الذي يعرف به وان كان يعرف باسمه واسم أبيه وجده لا يحتاج الى ذكر اللقب وان كان التعريف لا يحصل الا بذكر اللقب بان كان يشاركه في المصر غيره في ذلك الاسم والنسب كقول احد بن محمد بن جعفر فبهذا لا يقع التعريف لان في المصر من يشاركه في الاسم والنسب فلا بد من ذكر اللقب اه ومثله في الخانية من دعوى الدور والاراضي وما ذكر في الحد القبلي من انه لمنزل ملك عوض الله بن علي الشهير بالاسمي وكذا في الافادة انه موجود في البلد من يشاركه في هذه الشهرة فان كان موجودا فيها من يشاركه في اسم عوض الله بن علي السيسى لا يكفي بها وان غير ذلك عن غيره في بلده كفي ذلك اذا مدار على التعريف لا على كثرة الحروف وعدم ذكر الفاصل في الحد الشرقي ان كان هناك فاصل لا يكفي في مثل ذلك قال في الهندية من الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العقار من الدعوى اذا ذكر أحد الحدود لزم بقى اراضى المملوكة يصح وان لم يذكر انها في يد من سكن يشترط ان يقول والفاصل بينهما كذا كذا في الفصول العمادية اه وايضا ما ذكر في الحد الغربي من انه لدرب غير نافذ لا يكفي الا اذا نسبوه الى ما يعرف به فلو كان لا ينسب الى شئ لا بد ان يذكر ان له دربا في محلة كذا مثلا كما يستفاد من جامع الفصولين حيث قال في الفصل السابع كتب في الحد الرابع لريق الرقيقة أو الرقاق واليه المدخل أو الباب لا يكفي لكثرة الازقة فلا بد ان ينسبها الى ما تعرف به ولو كانت لا تنسب الى شئ يقول رقيقة بها أي بالهـلة أو القرية أو الناحية ليقع به نوع معرفة اه ومثله في الخانية وشاهد اوضح اليه من طرف كل من الخصمين اذ الميز كرام ما ينتمى وضع اليد سألها القاضي عن شماع شهدا بيده او عن معاينة لانهما رعاها اقراره بانه بيده وظنا انه بمجرد اقراره ثبت بيده فالميز كرايمير اعانيد لا تقبل كما ذكره في الانقروية من نوع في معرفة الخارج من ذي اليد من الدعوى وما ذكرتموه من الدفع الذي اجعل في هذه الافادة ووضح في الافادة المهررة منكم لحضرة المفتي في ٣ ج سنة ١٣٠١ المشرح عليها هذا الطرف الرسالة لكم ضمن هذه الاوراق وهو انه ذكر بعد الحكم وقبل تحرير الاعلام ان المدعى الاول اقر طائعا بانه لاحق له في قطعة الارض المدعى فيها ولم يذكر قبل الحكم لا يقتضى نقض الحكم على فرض صحته حيث اتى به بعد الحكم وانقطاع المنازعة مع كونه ذائدا وفي التنقيح من الدعوى واذا قال المدعى بعد القضاء المقضى به ليس ملكي لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكي وهذا لان قوله ليس ملكي



يناول الحال وليس من ضرورة في الحال انتفاؤه من الاصل بخلاف قوله لم يكن ملكي  
من العاشر من قضاء التارخانية اه وقوله بعد القضاء وانقطاع المنازعة لاحق في  
الارض تقي الحق في الحال وهو ذوب ولا منازع فلا يبطل القضاء السابق ويلغو وأما  
ما اشار اليه حضرة المفتي في بعض كتاباته من عدم سماع الدفع بناء على بند ١٧ من  
لائحة اجراءات المحاكم الشرعية فيحسب ما يظهر من سياق البند المذكور ان عدم  
سماع الدفع هو في صورة الحكم الشرعي الذي تحرر به اعلام شرعي صحيح ولم يذ كر في  
الدعوى الاولى وهما بناء على ما ذكرتم لم يوجد للثبوت والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل)  
بافادة من نظارة الحفانية في ١٣ ذي القعدة سنة ١٣٠١ مضمونها انه علم من  
مكاتبة الامام من طرف حضرة مفتي افندي مديريه القيوم في ٢٠ رمضان سنة ١٣٠١  
ان حضرة قاضي افندي المديرية استفتاه في مسألة رفعت لديه تتعلق بتداعي سعيد بن  
سيد احمد على امرأة سمى عديلة بمواش وغيرها وبعد ان اعطى الجواب عنها بمساراه  
احيلت له ثانيا بال كيفية التي اوضحها حضرة القاضي ولذا رام النظر في ذلك وافادته  
بما يوافق وحيث علمنا اوضحه القاضي يرى انه مع ما اجاب به المفتي لا زال حاصله عنده  
اشتباه واذا تسكون الفتوى الحاسمة للتزاع من خصائص فضيلتكم عملا بنص بند ٢٢  
من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية والاوراق التي تتعلق بذلك لا تشر من طرف  
حضرتكم للاطلاع عليها والافادة بما يراهي ومضمون صورة الدعوى المذكورة  
حضر لدينا الرجل المذكوف سعيد بن سيد احمد بن احمد من ناحية بيمو فيوم  
وحضرت حضوره المرأة المذكوفة عديلة بنت علي بن حسن الشهيرة بزمرة من ناحية  
منشبة عطية المحقق معرفتهما بشهادة محضره تقي قاضي عياو ادعى سعيد هذا الذي  
حضر على عديلة هذه التي احضرها معه بقوله ان لي عند عديلة هذه المدعى عليها خمس  
جاموسات اثنا سن كل واحدة منهن ست سنوات قيمة الخمس المذكورة يوم الايداع  
احد وثلاثون جنمبا يذبحها جديدا رائجا ضرب النعسا وحلقا ذهبيا قيمته مائتان  
وسبعون قرشا صافا اميرية من صنف القروش الفضة الجيدة الرابحة ضرب مضروب  
ذهبا احمر جيد اقيمتها مائة قرش وثلاثون قرشا كل مجرم من اقيمتها ثلثمائة  
وخمسة عشر قرشا ومشرقا ذهبيا قيمته سبعون قرشا صافا اميرية من صنف القروش  
الفضة الجيدة الوازنة ضرب مضروب خراما ذهبيا قيمته ستون قرشا صافا ايضا حلة فضة  
رائجة وازنة ضرب مضروب اودع جميع هذه الاشياء المذكورة عند عديلة هذه المدعى  
عليها في ايام مادية معروفة باعدادية شاكرا من الاراضي التابعة لناحية بيمو فيوم سنة  
١٢٩٦ هجرية في يوم اثني عشر خلت من شهر ربيع الاول من السنة المذكورة  
وان جميع هذه الاشياء المذكورة قائمة تحت يد عديلة هذه المدعى عليها الى الآن  
فعلم اردها الى فامرهابا حضارها لابرهن عليها انها ملكي ولاشارة الشهود اليها وقت

الشهادة وسال سؤالها عن ذلك مثلت عديلة المدعى عليها هذه عن دعوى سعيد بن  
سيد احمد المدعى المذكور فاجابت بالانكار لا دعوى هذا المدعى المذكور وخبرتها جدا  
كليا فطلب من سعيد بن سيد احمد هذا المدعى يدته تشهد له شرعا طبق دعواه فاحضر كلا  
من سيد بن هواري بن شاهين من ناحية بيمو بحرفيوم ووجوده بن أبي المنجد بن  
زعفراني من ناحية قديمين فيوم واستشهد بهما على دعواه هذه فتشهد كل منهما على  
انفراده في وجه المدعى عليه المذكور كورة عديلة هذه عقب الدعوى من المدعى والجواب  
بالا انكار من المدعى عليه هذه بالقطر شهد بان سعيد بن سيد احمد بن احمد هذا المدعى  
المذكور كان اودع عند عديلة هذه المدعى عليها ابنت علي بن حسن خمس جاموسات سن  
كل واحدة منهن ست سنوات قيمتهن يوم الايداع احد وثلاثون جنمبا يذبحها جديدا  
رائجا ضرب النعسا وحلقا ذهبيا الى آخر ما ذكر في الدعوى حرفا بحرف الى قوله وان  
جميع هذه الاشياء المذكورة قائمة تحت يد عديلة هذه المدعى عليها الى الآن هذا ما شهد  
به المذكور وان لما ارسلت هذه الصورة الى حضرة مفتي المديرية بافادة في ١٣  
رمضان سنة ١٣٠١ تتضمن حصول اشتباهه فيما اذا ذكر المدعى في دعواه قيام يد  
المدعى عليه هل تصح الدعوى بذكر القيمة واذا اقام بذلك فهل اذا ثبت المدعى وضع  
يد المدعى عليه على هذه الاشياء يجبر على احضارها كما هو الشأن في المنقول او هو  
خاص بما سدا الوديعة اذا راجب فيها التخلية ومع هذا فهل يحكم بالقيمة او بالاعيان  
المدعى بها وهل الذهب اذا دخلته الصنعة صار قيميا يكتفي بذكر قيمته عند قبضته الامل  
الافادة بانصوص الشرعية كتب عليها مفتي المديرية الشيخ محمد الخضر اوى بتاريخ  
١٦ رمضان مانصه الحمد لله وحده بالاطلاع على هذه الصورة وجدت غير مستوفية  
شعر عالان المدعى لم يذكر الوزن بالمشاقيل في الحلق والمهر بن والمشراف والحزام  
المذكورين بالدعوى وهذا لازم كما انه ان كان ذلك فالصام الغش يلزم التصريح به  
وان كان فيه غش يذكر نحو العشرة تسعة او العشرة ثمانية كما صرح بذلك علمنا وثنا ولا  
يد في دعوى الوديعة ايضا من ذكر ان لي عنده كذا اقيمت كذا فامر له يحضره لا قيم البينة  
على انه ملكي ان منكر اوان مقر اذ امره بالتخلية حتى ارفع كما صرح بذلك غير واحد  
والحضر اسم لما كتب فيه ما جرى بين الخصمين من اقرار وانكار والحكم بينة او  
نكول على وجه يرفع الاشتباه وهذا لا يصلح شاهدا معرفة والله اعلم في كتب له القاضي  
كتاية مضمونها بالاطلاع على ما افاده المفتي زاد الاشتباه اذا التعليل لعدم  
استيفائها بالاعمال التي ذكرها لا ينتج وذلك لان قوله لان المدعى لم يذكر الخ غير لازم  
بل اللازم ذكر القيمة لتقوم بها الصنعة كما هو منصوص عليه في الكتب التي بيديه وقد  
ذكرت وقوله ولا بد في دعوى الوديعة الخ المذكور في هذه الصورة والساقط منها لفظ ان  
منكر اوان مقر او هذا وان كان لا بد من ذكره في الدعوى غير انه بخصوص به يد دعوى



الوديعة اذ لا يصح الامر بالا حصار لان الواجب فيها التحلية لا النقل كما هو منصوص عليه في المعبرات على ان تصور يدعوى الوديعة بالتصوير الذي ذكره منذ كورفي المعبرات على سبيل الاتباع ومن البين ان تركه لا يوجب خلافا في الدعوى وقصارى الحال انه يؤمل الافادة بما يقطع عرق الاشتباه وان كان الحال مشتبها عليه ايضا فليغده المستفتى سعادة شيخنا شيخ الجوامع الازهر ومفتى الديار المصرية وما نصه من انه قد تواتر يكون العمل بمقتضاه فكتب من حضرة مفتى المديرية لانتظار المحقانية في ٢٠ رمضان سنة ١٣٠١ بورود هذه الصورة على افادة من حضرة قاضي القیوم كتب عليها بما هو واضح ثم وردت له بما هو مسطر اعلاه وبهذه الحال فافادة طلب الفتوى منه وان الافادة المذكورة مرسلة من طيه للنظر فيها كتب منه ومن حضرة القاضى الموما اليه والزام كل بالوقوف عند حده حسب اللائحة والافادة بما يصدر به الامر وكتب من المحقانية الى هذا الطرف ما سبق ذكره (اجاب) وردت مكتوبة المحقانية باحدى الاوراق الثلاث على هذا المؤرخة ١٣ الجارى بناء على ما يبدى من حضرة مفتى افندي مديرية القیوم وقاضيه فيما يتعلق بدعوى سعيد بن سيد احمد على عديله عواش وغيرهما على سبيل الابداع المتراعى فيما اوضحه حضرة القاضى المذكور انه مع ما اجاب به المفتى ما زال حاصلا عنده اشتباه فيما وان الفتوى الحاسمة لذلك من خصائص هذا الطرف عمل بالنص بند ٢٢ من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية ويرام الافادة بما يتراءى في ذلك والجواب عن انه اذا ادعى مدعى ابداع اشياء عند المدعى عليه دعوى صحيحة ويدينها بما ياتى من اعتبار شرعا وبين مكان الابداع وذكر انها قائمة في يد المدعى عليه الى الآن وطلب ردها واحضارها ايشار اليها في الدعوى والشهادة المقتضى ذلك ان المدعى عليه منكر وانكر المدعى عليه دعواه انكارا كاملا واقام المدعى بيعة حادثة على ما ذكره الذي من بطلته قيام هذه الاشياء في يده الى الآن فانه يؤثر المدعى عليه باحضارها ايشار اليها في الدعوى والشهادة لان الاشارة شرط لجهة الدعوى والشهادة في القائم غير المتعذر مشاهدته فان احضرت يكتفى بالاشارة اليها عن البيان في الدعوى والشهادة والا فان تعذرا وتعرض احضارها بان لا يدري مكانها ولا يمكن توجه القاضى او امينه للاشارة اليها المانع فان كان المدعى به قيميا يكتفى بذكر قيمته لان عين المدعى تعذر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف فاشترط بيان القيمة لانها شئ تعرف العين المسالكة به كافي غاية البيان وفي شرح ابن السكال ولا عبرة في ذلك للوصيف لانه لا يجدى بدون ذكر القيمة وعند ذكرها لا حاجة اليه اشير الى ذلك في الهداية كما في رد المحتار وان كان مثليا ولم يشتر اليه لا بد فيه من ذكر الجنس والنوع والضفة والقدر كما في التنوير وقد ذكر وان المثل هو المكيل والموزون والعددي المتقارب لكن ليس كل موزون مثليا بل كثير من الموزونات ليس بمثل بل من ذوات القيم كالقيمة

والقدر وانه ليس المراد بالمثل ما يوزن عند البيع مثل الابل ما تكون مقابلة بالثمن مبنيا على الوزن او الكيل او العدد ولا يختلف بالصنعة وقد فصل الفقهاء المثليات وذوات القيم ولا احتياج الى ذلك بل الضابط ان ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك من ذوات القيم ككافى حواشي الدر وتنجيم الحامدية فاذا كانت تلك المصوغات المدعى بها مما يوجد له في الاسواق بلا تفاوت يعتد به من حيث الصنعة فهي مثلية ويلزم اجهة الدعوى بها عند عدم وجودها والاشارة اليها ذكر جنسها ونوعها ووصفها وقدرها الكون بها من ذوات الامثال حينئذ ولا يكتفى بذكر قيمتها على ما سبق توضيحه وما في جامع الفصولين وفصول العمادى من الفصل السادس وغيرهما كالحندية من الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المنقول من انه ينبغي ان يكون لفظ الدعوى في الوديعة ان لي عنده كذا قيمته كذا فامر به ليحضره لا يبرهن على انه ملكي لو كان منكر او لوم فامر به بالتخليصة حتى ارفع ولا يقول فامر به بالرد اذا الواجب في الودائع التخليصة لا الرد وانما يؤثر بالا حصار لو منكر الالوم فامر في دعوى الوديعة المحجودة لا بد ان يقول لو كانت قائمة فعليه ردها ولو لها لسكة فعليه رد مثلها او قيمتها بعد الجحود اذ الملاك قبل الجحود لا يوجب الضمان ولو مهلكة ينبغي ان يذكر من جهته اذ الاستهلاك قبل الجحود من غيره لا يوجب ضمان المودع واما بعد الجحود فيوجب ضمانه وضمان المستهلك اه فالمراد هذه الالفاظ او ما يفيد مفادها وهذا حيث ذكر المدعى ما يفيد جحود المدعى عليه فطلب الرد يكون في محله لكن لم يتضح هنا من هذه الدعوى ان هذه المصوغات من المثليات فيلزم فيها ما يلزم في المثليات او من القيميات فيكتفى فيها بما يكتفى به في القيميات فترده هذه الحادثة لقاضيه لاستيفاء ما يلزم فيها شرعا فان بين المدعى المصوغات المذكورة جنسا ونوعا وصفة وزنا وقيمة وعلم من ذلك ان مثلها موجود بالاسواق بلا تفاوت يعتد به من جهة الصنعة تكون من ذوات الامثال واذا ادعى قيامها الآن في يد المدعى عليه او اقام البيعة العادلة بعد الانكار على ذلك تجبر على احضارها كباقي المدعى به فيها لا حرج له ولا مؤنة ليشار اليها في الدعوى والشهادة فلو لم يتيسر الاحضار ولا الاشارة اليها بالتوجه اليها كتنفى بالبيان الذي يذكره حيث كان مستوفيا وان علم انها مما يتفاوت بالصنعة وخرجت عن المثليات الى القيميات اكتفى بما ذكره لو لم يتيسر الاشارة ففي الحندية من الفصل الثاني اذا ادعى على احد الفدين بسبب الاستهلاك اعيانا لا بد وان يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذا لا بد وان يبين الاعيان فان منها ما يكون مثليا ومنها ما يكون من ذوات القيم كذا في الفصول العمادية اه وفيها قبل هذا ادعى عينا في يد رجل فاراد احضارها في مجلس القضاء فانكر المدعى عليه ان يكون في يده فجاء المدعى بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ



بسنة تسمع ويجبر المدعي عليه على احضاره كذا في خزائن المقتنين اه وهذا وان ناقس فيه في ثور الدين في أول الفصل السادس بان ما ذكر استصحاب وهو حجة في الدفع لافي الاثبات ولا شك ان ما ذكر من قبيل الاثبات الى آخر ما ذكره بعد نقله نظير ما تقدم لكن ما هنا ادعى المدعي قيام الاعيان الى الآن وكذا ذكر شهوده فلا يرد ما ذكره ومتى استوفى الحكم شرائطه مع انكار المودعة يحكم عليها بالاضمان عند عدم قيام الاعيان من خلاف الذهب في المصوقات الذهبية عند التفاوت بالصناعة فحرم زامن الربا كما صرحوا به في ضمان مثل ذلك وفي غيرها منه أو من الفضة لعدم هذا المظنور فيه وعند القيام ثور بالرد ويقضى به حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) من قاضي اسكندرية بإفادته في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٠١ عن مرافعة صدرت لديه وحضر في أعضاء المجلس الشرعي مضمونها ادعى سام افندي عرفى يوز باشا من مستودعي الجهادية ابن المرحوم محمد كاشف بن حسين أفا على المصونة صديقة البالغة العاقلة بنت احمد قبودان صفدر ابن المرحوم محمد صفدر جركس المحاضرة معه بالمجلس الشرعي بمحكمة اسكندرية بين يدي الحاك كالم الشرعي وحضرات أعضاء المجلس الشرعي حضرة مولانا الشيخ محمود البوريني والشيخ احمد المسيري بقوله ادعى على المصونة صديقة بنت احمد قبودان صفدر ابن المرحوم محمد صفدر جركس هذه وأشار اليها بيده وهي الوصي الشرعية من قبل حضرة مولانا السيد عبدالرحمن افندي نافذ قاضي مصر حالا الشهير بذلك حسبما أقامها وصيا عامة على ابنها مصطفى القاصر الملقب بغالب بن حسن افندي غالب بن محمد غالب الوصاية الشرعية بطريقها الشرعي وقبلت منه ذلك لنفسها كما بين ذلك بالاعلام المهر من محكمة مصر الكبرى بتاريخ ٢١ شعبان سنة ١٢٩٧ المنقولة صورته من سجل المحكمة المذكورة كورة في ٢٦ رمضان سنة ١٢٩٧ بانه فيما قبل تاريخه توفي عثمان افندي غالب ابن المرحوم محمد بك غالب ابن المرحوم اسعد اغا الاسلامبولي وانحصر ميراثه الشرعي في كل من زوجته الست وصف كل بنت عبدالله من مهاجري الجراكسة المشهورة بذلك وفي ابن أخيه شقيقه المرحوم حسن افندي غالب المرزوق وهو المتوفى المذكور لو الله ما المرحوم محمد بك غالب ابن المرحوم اسعد اغا الاسلامبولي الشهير بذلك من والتهما المرحومة الست عائشة بنت عبدالله المرلي معتقة المرحوم محمد بك غالب المذكور التي اعتقها وهو عليها هو مصطفى غالب القاصر من غير شريك وثبت ذلك بين يدي حضرة مولانا الحاك كالم الشرعي بالثغر الاسكندري حالا المشار اليه ثبوتها شرعيا بطريقه الشرعي بعد تقديم دعوى شرعية وتحرر بذلك اعلام شرعي من محكمة اسكندرية في ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٣٠٠ المقيدين بسجل النصاب المشمول مصطفى غالب القاصر المذكور بوصاية والدته صديقة المذكورة المدعى عليها على الوجه المشروح وان عثمان افندي غالب المذكور أعلاه

في حال حياته وصحته وسلامته وفوق تصرفاته الشرعية تزوج المصونة وصف كل المذكورة بشكاح صحيح على صداق قدر مائة ثلاثة آلاف وخمسمائة قرش من القروش الفضة المصرية الصاخ الديواني باق بذمته وموجله ألف وخمسمائة قرش من القروش المذكورة باق بذمته أيضا ودخل بها وعاشرهما عشرة الأزواج جملة ذلك خمسة آلاف قرش وان وصف كل المذكورة قبضت من ذلك مائة قرش عملة صافا ديوانيان زوجهما المذكور وصاوا الباقي لها بذمته أربعة آلاف قرش وتسعمائة قرش من القروش المذكورة دينها بذمته وتوفي قبل ان يؤديه أو شيئا منه اليها وصار مبلغ الاربعة آلاف وتسعمائة قرش المذكور دينها في تركته للمصونة وصف كل المذكورة أعلاه وقد انحصر ارثه الشرعي في ورثته المذكورين أمهلاه وان المصونة وصف كل زوجة المتوفى المذكور وكنتي في جميع أمورهما وكافة شؤنها وفي قبض مالهما من الحقوق والديون وفي الخصومات والدعاوى وفي الاقرار والانكار والصلح والابراء والبيع والشراء وكذا لاعلام فوضا لقولي ورأي وفه لي وقبلت من ذلك لنفسي قبولاً شرعياً وان المرحوم عثمان افندي غالب المذكور تركه تحت يد المصونة صديقة المدعى عليها هذه تقي بالدين المذكور وتزيد عليه ما طلب من حضرة مولانا الحاك كالم الشرعي ان يامرها بدفع مبلغ الدين المذكور أمهلاه الى عما تحت يدها من تركته المتوفى المذكور ولا حوزة ولو كانت المذكورة وأسال جوابها عن ذلك وذكر المدعى المذكور ان تأخير جميع الصداق بذمة الزوج المذكور عادة للترك وذلك بعد التعريف عن المدعى والمدعى عليها بشهادة كل من فلان وفلان بطريقه الشرعي وصددت المصونة وصف كل المذكورة كورة المحاضرة يوم تاريخه بالمجلس الشرعي على تو كيلها سليم افندي عرفى المذكور التوكيل المرقوم على الوجه المسطور بالدعوى بعد التعريف عنها بشهادة كل من فلان وفلان التعريف الشرعي وسئل من المدعى عليها عن دعوى المدعى فاجابت بالاعتراف بوصايتها على ولدها مصطفى غالب القاصر ابن المرحوم حسن افندي غالب من قبل حضرة مولانا عبد الرحمن افندي نافذ قاضي مصر حالا وبوفاة المرحوم عثمان افندي غالب وانحصر ميراثه في زوجته الست وصف كل وابن أخيه مصطفى غالب القاصر المذكور وتوكيل سام افندي عرفى المذكور عن زوجته وصف كل المذكور التوكيل المرقوم على الوجه المسطور وانها لا تعلم ان كان المرحوم عثمان افندي المذكور دفع للزوج المذكور شيئا من الصداق المطالبة به وكذا لا تعلم مقدارها والذي تعلمه هو ان المتوفى المذكور ترك حصته في منزل باسكندرية كائن بخط حارة البركة قدرها النصف اثنا عشر قيراطا تحت يدها قيمتها تقي بالدين المدعى به وكاف سليم افندي عرفى الوكيل المذكور رايات دعواه المذكورة باليدنة الشرعية فاحضر حضرة مصطفى افندي جركس من مستودعي المالية المقيم باسكندرية



ابن المرحوم احمد بن عبد الله والتمس الاستماع الى شهادته فشهد على انفراد  
عواجه المدعى عليه المدعى كورة بحضورها وحضور المدعى المذكور بقوله اشهد ان  
المرحوم عثمان افندي غالب بن محمد بك غالب بن اسد قد تزوج بوصف كل بنت عبد  
الله موكله المدعى هذا وأشار اليه بيده حال حياته بعد نكاح صحيح شرعي ودخل بها  
وطأها على صداق قدره خمسة آلاف قرش عملة صاغا المحجل منه ثلاثة آلاف  
ونجسمائة قرش والمؤخر ألف ونجسمائة قرش والجميع بدمه الزوج المذكور حاليين  
لها هذا ما يعلمه حال العقد ولم يعلم اذا كان الزوج المذكور أعطى لزوجته المذكورة  
شيئا من المبلغ المذكور أولا يعلم ذلك وقال اشهد به كذلك ثم احضر سليم افندي عرقي  
المدعى كورة محمود احمد المعاون بدخوليه اسد كندريه بن احمد بن عبد الله  
والتمس الاستماع لشهادته فشهد عواجه المدعى عليه المدعى كورة بحضورها وحضور المدعى  
المذكور بقوله اشهد ان المرحوم عثمان افندي غالب بن محمد بك غالب بن اسد  
تزوج حال حياته بوصف كل بنت عبد الله موكله المدعى هذا وأشار اليه بيده بعد  
نكاح صحيح شرعي ودخل بها وطأها على صداق قدره خمسة آلاف قرش عملة صاغا  
المقدم منه ثلاثة آلاف ونجسمائة قرش والمؤخر ألف ونجسمائة قرش والجميع  
بدمه الزوج المذكور وان لم يعلم اذا كان الزوج المذكور أعطى شيئا من المبلغ  
المذكور أولا يعلم ذلك وقال اشهد به كذلك ومضمون الاقادة المذكورة ان المسطر يمينه  
صورة قضية منظورة بالجلس الشرعي وقد حصل الاشتباه فيما يحكم به لعدم ظهور  
فهم عبارات الأئمة المتعلقة بذلك فقد ذكر في تنقيح الحامدية من باب المهر ان المرأة  
لا تسمع دعواها بعد تسليم نفسها للزوج مباشرة بتجديله على المفتي به ثم عزى لجامع  
الفصولين ان دعواها بعد تسليم المقدم تسمع وبكاه لا ولم يوجد هذا في الفصل  
العشرين منه انها لو ادعت كل مهرها بعد موت زوجها وبرهنت على اقرار الزوج به  
لا تسمع اذا اظهر انها لا تسلم نفسها الا بعد قبض بعضها الى آخر ما هو منصوب به  
ومثل ذلك في غيره ولم نقف على عبارة توافق ما عزى في التنقيح للفصولين وقد قال  
المدعى ان تاخير جميع الصداق عادة للترك بعد ان ذكر أن المهر منه محجل وقد صرحوا في  
مسئلة منع الزوج جنة نفسها حتى تقبض مباشرة أو تعورف بتجديله بأنه لا اعتبار للعرف  
مع وجود التصريح في الدرر حواشيه فان سلبت ووقع الاختلاف في المالبين الحياة  
وبه هذا لا يحكم به المثل لانها لا تسلم نفسها الا بعد تجديله في عادة بل يقال لها لا بد ان  
تقرى بما تجتات والا قضينا عليك بالمتعارف بتجديله وهذا اذا ادعى الزوج ايصال شيء  
اليها والمراد ان الزوج أو ورثته انتهى والمدعى عليها هنا وصي لا تلك الاقرار ولا ما هو في  
معناه ولم تدع ايصال شيء وقد ذكر احد الشاهدين ان جميع المحجل والمؤخر لدمه الزوج  
حاليين لها حال العقد وقد ذكر في الدرر حواشيه ايضا تزوجها على مائة على حكم المحلول

على أن يحجل أربعين لها منه حتى تقبضه أي قبض الباقي بعد الاربعين اذ ليس في  
اشترائط تجليل البعض مع النص على حلول الجميع دليل على تاخير الباقي الى اطلاق  
أو الموت بوجه من وجوه الدلالات والذي عليه العادة في مثل هذا التاخير الى اختيار  
المطالب فانه في فاستقر الرأي على نسخ هذه الدعوى والجواب والشهادة حرفيا  
وعرضها على سعادتك لتفيدونا بما يظهر لسعادتك فيما صير اجاؤه في هذه القضية  
وما تصدر به فتوى سعادتك يكون به العمل وهذا باشارة حضرة مفتي نغراس كندرية  
ايضا (اجاب) اذا ذكر وكيل الزوج المذكورة ضمن دعواه ان عادة الترك الذين الزوج  
والزوجة منهم تاخير جميع الصداق بدمه الزوج واقام على ذلك بدمه شرعية يكون  
ذلك موقفا لسماع دعواه بالمهر كانه لانه حينئذ لم يكن العرف مكذبا دعواه بجميع  
المهر بعد التسليم والدخول كما ان دعواه ببعض المهر مع اقراره بتجليل شيء منه  
مستحقة كما أفاده في تنقيح الحامدية من المهر حيث قال سئل في امرأة تريد الدعوى على  
ورثة زوجها ببعض المهر المشروط بتجديله لها بعد دخوله بها وتسليمها نفسها فهل  
تسمع دعواها بذلك الجواب اذا ادعت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسمع  
دعواها بخلاف الدعوى ببعضها كما صرح به في جامع الفصولين انتهى وفيها  
قبل هذا سئل في امرأة تريد الدعوى على زوجها بعد الدخول بها وتسليمها نفسها  
بأنها لم تقبض منه مهرها المشروط بتجديله فهل لا تسمع دعواها بذلك الجواب  
حيث سلبت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط تجديله على المفتي به لانها لا تسلم نفسها  
عادة الا بعد دفع المحجل كما صرح بذلك كثير من علماءنا الاعلام ادعت بعد الدخول  
بجميع مهرها المقدم لا تسمع بخلاف الدعوى ببعضه فصولين كذا وجد بخط  
عبد الرحمن افندي العمادي أقول فالمراد هنا الدعوى بكاه وسياتي سؤال في دعوى  
بعضه اه يعني به ما تقدم وما ذكره في جامع الفصولين من الفصل العشرين راجعا  
لفتاوى قاضي ظهير انما الوادعت كل مهرها بعد موت زوجها وبرهنت على اقرار  
الزوج به لا تسمع اذا اظهر انها لا تسلم نفسها الا بعد قبض بعضها وكذا الظاهر  
واستدل بما في الجامع الصغير ان الواسات نفسها ثم اختلفا في المهر يقال لها لا بد لك  
ان تقرى بقبض شيء من المهر والا قضيت عليك بالعرف اذا اظهر انها لا تسلم نفسها  
الا بعد قبض بعضها اذا اظهر انها قبضت الدسيمان وهو من الصداق اه يدل  
على طوقه ومفهومة على ان الدعوى بجميع المهر بعد التسليم لا تسمع وبعضه تسمع  
كما عزى اليه في تنقيح الحامدية ومثل ما ذكره في جامع الفصولين المذكور في غيره  
وشهادة الشاهد الاول لا يظهر قبوله المحصول التنافي فيها فاذا صحت الدعوى وثبتت  
وصاية الوصي المذكورة بطريق الشرعي وشهد على طبق الدعوى عدلان وزكيا شرعا  
وحافت الموكلة بمن الاستظهار بقضي لها المدعى وكيلها هذا ما ظهر في الجواب والله







بنكاح صحيح صدر بين عودة هذا المدعى وبين والد الزوجة المدعى عليها خضرة هذه  
هو عودة بن حسين بالحياب من والدها عودة المدعى كور وقبول من عودة هذا المدعى  
بقول والدها عودة خذتني خضرة في ذمتك لا تجزعها ولا تعطشها ولما تطلبه عليك  
كما تطالب النساء من الرجال وعلى سنة الله ورسوله وقبل عودة هذا المدعى من والدها  
ذلك بقوله قبلت منك زواجا على سنة الله ورسوله وان ذلك صدر من مدة ثلاث سنين  
على صداق جميعه ستة جنيهات ذهب ينتور اشجارا وزناجيدا ضرب النيسام قبوض  
ذلك جميعه من يد عودة الزوج المدعى كور ليد والد الزوجة عودة المدعى كور لاجل صيغتها  
من طرفه بالسنة جنيهات المدعى كورة وشترط الزوج على نفسه كسوته باقيص شاش وقيص  
دمي وبالغة فاسي وقناع شاش وعصبة وبرقع كرشه جراهو بين قيمة كل وديعتين  
من المعز وسدس أردب قع بمبلغ كذا وأنه عمل لها جميع ذلك وما ملو والدها وكان بغير  
حضورها وعلمها وعدم مشورتها جريا على عادة العرب من انهم تزوجون بناتهم بغير  
حضورهن وعلمهن بالزواج المدعى كور وكان العقد بين الزوج ووالدها المدعى كورين  
ووالدها وأخيه اسعد وزوج والدها سالم بن عيسى المدعى كور فقط بدون حضورها  
وتو كملها في ذلك وان عودة الزوج المدعى كور دخل بخضرة هذه المدعى عليها في قضى  
ذلك العقد وعاشا معا عشرة الا زواج من التار يخ المدعى كور ولم تنزل في عصمتها الى  
الآن وأنه من مدة سنة خضر في منزله كل من زيد بن عيسى بن حسين وسعد بن راشد بن  
سلامة ولديهمها وأخذها من منزله بغير حضور عودة هذا المدعى وصارت في حيازة  
عبد والد الذائد المدعى كور الى الآن ومنعت نفسها عن معاشرته عودة الزوج المدعى كور  
وخرجت من طاعته بغير حق وأنه يطالبها بالرجوع الى طاعته في منزله الخاص به  
واقامتهما معه ومعاشرته معاشرته الا زواج وتسليم نفسها اليه ويسأل سؤاله عن ذلك  
سألت المرأة خضرة هذه المدعى عليها عن دعوى عودة هذا المدعى بعد استماعها منه  
وفهمها منها فاجابت طائفة مختارة بان اباه عودة المدعى كور زوجها من عودة هذا  
المدعى من مدة ثلاث سنين بغير حضورها وبغير تو كملها في ذلك وان اباه سالم  
يشاورها ولم يستأذنها وذلك حكم عادة العرب بان من ان الاباء يزوجون بناتهم بغير  
حضورهن وعلمهن ومشورتهن وتو كملها في ذلك وان اباه المدعى كور هو الذي  
زوجها منه على حسب عادة العرب بان وادعت خضرة هذه على عودة هذا المدعى أولا  
بان لم يقبض منه المهر المسمى بدعواه المذكورة ولم تستلم منه شيئا وانها دخلت على  
زوجها ثاني يوم الزواج المدعى كور الذي حصل بين والدها وعودة هذا المدعى وانها  
خرجت من منزله لظن افساد العقد لعدم علمها باصداق وقبضها له وعدم تو كملها  
لوالدها في العقد وعدم مشورة والدها وان الزوج يريد الان عودها الى منزله  
ومعاشرته معاشرته الا زواج وتطالبه بمنع التعرض عنها وتريد الشترع في ذلك ويسأل

سؤاله سئل عودة هذا المدعى ابن راشد بن عيسى عن دعوى خضرة هذه المدعى عليها  
أولا المدعية ثانيا خضرة هذا كريدعواها فاجاب بان عادة العرب تزوج بناتهم بدون  
حضورهن وعدم مشورتهن واستأذنانهم في الزواج وعدم تو كملها في ذلك فاش  
في بيع العرب وصدقها بان لم يقبض في يدها المهر المسمى بالدعوى بل الذي قبضه  
من يده والدها عودة المدعى كور وان والدها توفي بهت ان اخذ المهر المدعى كور من الزوج  
المدعى هذا واستهلكه برأيه في جهات عيها بدون اذنها وفي غير شؤونها وصدقها على جميع  
ما ادعت به وفي عدم قبضها المهر المدعى كور وذلك بخضرة الشهود المدعى كورين بالمحضر  
وصورة ما كتبه مفتي المديرية بالاطلاع على هذه الدعوى فوجد ان النكاح الذي  
أضمنته بعد أن كان موقفا صار صحيحا فاذا باجازه خضرة المدعى كورة له بما هو فوق  
القول وهو الفعل الذي يدل على الرضا وهو دخولها على زوجها عودة المدعى كور برضاها  
ومعاشرته له عشرة الا زواج مدة سنين الدال على تمكينها له من نفسها كما يؤخذ من  
حكايتهما فيما وانما لم يحصل منها رد للنكاح المدعى كور وقت العقد ولا بعده فلا عبرة الآن  
بقولها انها خرجت من منزله لظن افساد العقد لعدم علمها باصداق الى آخر ما يدعيها  
وبعد دخولها على الزوج الذي زوجها له والدها بدون اذنها ومعاشرته له عشرة  
الا زواج وتمكينها له من نفسها اجازة للنكاح كالقول بل أولى ولا تسمع دعواها الا ان  
بفساد العقد لتناقضها وتؤثر بطاعة زوجها بعد ايقانها بمهرها المسمى هذا ما ظهر  
لي بما صرح به علما وأنا ومع ذلك فيسئل عن ذلك من سعادة استاذنا شيخ الاسلام والله  
تعالى اعلم (اجاب) حيث كان عرف العرب الذين منهم المتخاضمان المدعى كور ان العقد  
النكاح بقول الموجب خذتني فلانة في ذمتك لا تجزعها ولا تعطشها ولما تطلبه  
عليك كما تطالب النساء من الرجال وعلى سنة الله ورسوله وقبل القابل وقد سمي المهر  
في ذلك العقد وكان بحضور شاهدين بالغين عاقلين سامعين كلام من الايجاب والقبول  
فاهمين ان ذلك نكاح بن عقد نكاح الزوجة المدعى كورة من قبل أبيها الزوج المدعى كور ولو  
كانت بكر ابانة حيث لا مانع من انعقاده ويكون موقفا على اجازتها بالقول أو بالفعل  
أو بالسكوت لو بكر ابانة وكان بغير اذنها ويوجب لها المسمى حيث لم يكن فيه غبن فاحش  
عالم وان لم تعلم بالمهر على المذهب من عدم اشتراط العلم به ولا بالقبض مهرها لو بكر  
ولو بدون اذنها وبغير الزوج بذلك ويكون لازمة مطالبة الاب بما قبضه في حياته  
ومن تركته بعد موته اذا ثبت استهلاكه فلو كانت ثيبا بالغت وقت العقد لا يملك قبضه  
بدون اذنها ويكون لازمة المطالبة به على زوجها وفي رد المختار من النكاح ولم أر من  
تعرض للخلاف في العتية مثل قوله هي لك عطية بكذا لانه بمنزلة الهبة وقد أفتى به في  
الخبر يقولها فقط اعطيتك بنتي بكذا كما هو الشائع عند الارباب والفلاحين فيصح  
به العقد كما قدمنا عن الفتح عن شرح الطحاوي ويقع كثيرا انه يقول جئتكم خاطبا بنتك



انفس فيقول أبوها هي جارية في طاعتك فينبغي انه يبيعها اذا قصد العقد دون الوعد  
 اخذها بما قد مناه آنفا عن الصبر في وهبتها لك لتخدمك ويؤيده ما في الذخيرة اذا قال  
 بعها ابنتي هذه لك بالافصح لانه اتي بمعنى النكاح والعبارة في العقود للعاني دون  
 الا لفاظ اه وقال قبله وهذا التعليل يدل على ان كل ما افاد معنى النكاح يعطى حكمه  
 لكن اذا كان بلفظ نكاح أو تزويج أو ما وضع التعليل العيين للعالم ولا شك ان لفظ  
 جوزت أو زوزت لا يفهم منه العاقدان والشهود الا انه عبارة عن التزويج ولا يقصد  
 منه الا ذلك المعنى بحسب المعروف وقد صرحوا بأنه يحمل كلام كل عاقد وحالف ووافق  
 على عرفه انتهى المراد فاذا علم ان عرف العرب المذكورين انهم يقصدون النكاح  
 بهذه اللفاظ أو ما أشبهها يتعقد النكاح المذكورينها والحال ما ذكر كما يستفاد مما تقدم  
 والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من قاضي مديرية القيوم وورقة ٢٥ محرم سنة  
 ١٣٠٢ عن صورة دعوى بقطعة أرض بين رجلين يدعي أحدهما وضع يده وتصرفه  
 بالهدم والبناء وهو يملكها بالاشراء من آخر والمدعي عليه مشاهد لذلك والمدعي عليه  
 جدد هو وأجاب بانها مملوكة ووضع يده عام فهل تطلب البينة من كل منهما على  
 وضع يده أو تطلب بينة الشراء والتصرف من المدعي حيث اشبه الحال على حضرة  
 مفتي المديرية في الحكم المذكور ومضمون المرافعة المذكورة المقيمة بتاريخ ١٧  
 محرم سنة ١٣٠٢ ادعى الشيخ يوسف ابن الشيخ سليمان ابن الشيخ عبد العليم القاضي  
 قائلا ادعى على عبد الله افندي مؤمن هذا الحاضر في هذا المجلس وأشار اليه ابن حسن  
 مؤمن بن شعبان مؤمن أني أملك جميع قطعة أرض خالية البناء بناحية طهار أمام  
 حارة القضاة ومبجدهم الموقوف من جدي الشيخ عبد العليم بن سليمان بن علي بن محمد  
 شمس الدين بالدوب الجديد النافذ الموصل الى حارة القضاة ومبجدهم محصورة بمحدود  
 أربعة الحد القبلي ينتهي الى منزل ملك أمين بن عبد الهادي بن زيدان من اهالي  
 وسكان ناحية طهار والفاصل بينهما ما أحجار من طوب لبن والحد البعري ينتهي الى  
 أرض فضاء بيد نجيس بعية من عويس بعية بن نجيس بعية من ناحية طهار وقد  
 أحدث بناء بيهضها والفاصل بين الأرض المملوكة وبين القضاء الذي بيد نجيس المذكور  
 القهر الذي فخرته ووضعته زربان بوض وجريد والحد الشرقي ينتهي الى أرض  
 فضاء بيهضها بيد علي التجار بن شافعي التجار بن صلي التجار وياقيم بيد محمد بن شافعي  
 التجار بن شافعي التجار كلاهما من ناحية طهار وقد أحدثا بناء والفاصل بين  
 القطعة الأرض المملوكة وبين الأرض التي بيد علي التجار ومحمد الشافعي التجار  
 المذكورين بعض البناء الذي أحدثه على التجار المذكور وباقيه فموضوع به زرب  
 من بوض وجريد والحد الغربي ينتهي الى طريق متسعة عامة نافذة بوسط البلد  
 فاصلة بين سرحي المبيد السابق ذكره والمنزل المملوكة الملاصقة وبين هذه القطعة

الأرض

صفر

الأرض المملوكة المذكورة بهذه الحدود المذكورة وقد ملكت هذه القطعة الأرض  
 المذكورة بهذه الحدود المذكورة بالاشراء الشرعية الصحيح البات من جاب الله بن علي بن  
 به بالاصالة عن نفسه وبألو كالة من موكلته المرأة المسكفة مريم بنت صلي بن به  
 وعمته أخت أبيه لا والله المرأة المسكفة بدوية بنت عبد الهادي بن طائع الجعيج من اهالي  
 ناحية طهار بعد أن وكلناه وكالة مفوضة في بيع ما تستحقه في هذه القطعة الأرض  
 المذكورة وفي قبض الثمن في مجلس عقد البيع والشراء وقبل تو كيله في ذلك  
 فبأنه في جاب الله المذكور بالاصالة عن نفسه عشرة قراريط وثلاثين من قيراط شائعة  
 في الأرض المذكورة وباعني بألو كالة من أخته مريم المذكورة خمسة قراريط وثلاث  
 قيراط شائعة في الأرض المذكورة وباعني بألو كالة من المرأة بدوية المذكورة ثمانية  
 قراريط باقى الأرض المذكورة شائعة فيها باعني جاب الله المذكور جميع الأرض  
 المذكورة حال ملكهم لها على الوجه المصور بثمن قدره مائة وخمسة وخمسون قرشاً حلة  
 صافاً قبضته له بالمجلس بحضور موكلته المذكورة وتبين وقبضه مني بحضوره ما وسلم  
 كلامهم اثنى استحقاقها في القطعة الأرض المذكورة وسألتني كل من جاب الله  
 المذكور وموكلته المذكورين جميع هذه القطعة الأرض المذكورة بالحدود المذكورة  
 واستلمتهم منهم من نحو أربع سنين بالبيع والشراء الصحيحين الشرعيين ومن وقتها  
 لم يدعوا لأحد من يدي وفي ملكي تصرف فيما تصرف المالك في أملاهم بسائر أنواع  
 التصرفات الشرعية كالحفر فيها وأخذ السباخ منها وغير ذلك بدون معارضة ولا منازعة  
 لي من أحد ما ولا دم تدير البناء في فيها فخرت بها أساساً وجعلت به زربان بوض  
 وجريد محيطاً بها لحفظ ما أضعه فيها من الاشياء الخاصة بي التي لا يسوغ لأحد غيره  
 التصرف بوضعها فيها غير ان في كمحصول زراعة ذرة تعلق وما يلزم من الوقود البوص  
 والجريد وغير ذلك وجعلت له باباً من الجهة الغربية وعبد الله افندي مؤمن هذا الحاضر  
 بناحية طهار المذكور يعلم البيع من المذكورين وشراقي منهم ومن طالع على ما هو حاصل  
 مني من التصرفات الشرعية من القهر وأخذ السباخ وغير الأساس ووضع الزرب بها  
 ووضع الوقود ووضع محمول زراعتي بها قادر على المعارضة والمدافعة والمرافعة  
 والمنازعة ولا مانع له من ذلك شرعاً ولم ينزعني فيما اعتدق قاض محمد الان والآن قام  
 عبد الله افندي مؤمن المذكور هذه بسلطته وجاهه يعارضني في هذه القطعة الأرض  
 المذكورة تعدياً منه بغير وجه حق فاطلب منع تعرضه لي وأسأل سؤاله عن ذلك مثل  
 عبد الله افندي مؤمن هذا المدعي عليه عن دعوى الشيخ يوسف سليمان هذا المدعي  
 المذكور فاجاب بان القطعة المذكورة بالحدود المبينة املاها ملكي ملكاً صحيحاً  
 شرعياً وأنه واضح يده عليها وأنكر دعوى هذا المدعي المذكور وجحد هاجداً كلياً  
 فطلب من كل منهما بينة شرعية تشوب له بوضع يده (اجاب) بمطالبة هذه المرافعة



لم يتضح الجزم بهته لانه ذكر في الحد البحري انه لارض فضاء بين يدى جديس وعرفه وقد  
أحدث بناء بهته وذكروا في الحد الشرقي انه الى ارض فضاء بهته بيد على البحار  
وباقى ما بين يدى جديس وشافى وعرفه ما وقد أحد ثابها بناه ولا يدري هل الحدان المذكوران  
من الاراضى المملوكة لمن هي بايديهم أو لغيرهم فلا يكتفى حينئذ بالاعتصاف على  
كونها بايديهم اتتوع اليد بالملك والعارية ونحوهما بل لابد من ذكر انهما ملك فلان  
ويعترف به سواء كان ذا اليد أو غيره لا شتر اعطاهم ذكر اسماء اصحاب الحدود وادعائهم الى  
الحد أو ههنا من الاراضى التى لا يدري مالكمها فيصح التحديد اذا ذكر أنهم لا يدري  
مالكمها او ذكر من هو ما فى يده فى الانقروية من الثاني فى دعوى العقار والضبعة  
وتحديد ما وذكروا فى أى فى العدة أيضا اذا جعل أحد حدوده اراضى لا يدري مالكمها  
لا يكتفى ما لم يقل هي فى يد فلان حتى تحصل المعرفة وفيها بعد كلام وذكروا فى العدة المتعار  
انه اذا ذكر اسم ذى اليد يكتفى اذا كان الحد اراضى لا يدري مالكمها اهـ ومثله فى  
الهندية من الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العقار والفصولين من السابع فاذا  
كانت الارضان المذكورتان مملوكتين لملك معلومين لم يصح هذه الدعوى لعدم  
بيان المال حتى يترتب عليها سؤال الخصم وطالب البيعة وذكر من هو ما فى يده لا يعلم  
منه انه المال كما ذكرنا قبل من المصداق من المدعى فاذا صححت وذكروا المدعى فيها انه  
يملكها بالشرع من ماله كما المذكورين بالثمن المعين وانهم باعوها وسلموها له وتصرف  
فيها التصرف الذى ذكره والمدعى عليه حاضر فى البلدي يعلم البيع والتسليم وتصرف  
المشتري المذكور ولم ينزع ولم يدع فيها مع تمكنه من الدعوى حتى مضت المدة  
التي ذكرها المدعى وانه واضح يده عليها وان خصمه يعارضه الا ان فى ذلك بدون وجه  
شرعى وطلب منع المعارضة تصح الدعوى ويثبت خصمه عنها فان أجاب خصمه بما ملكه  
لها ووضع يده عليها ايضا أو أنكر دعوى المدعى فلا مانع من تكليف المدعى البيعة على  
ما ادعاه الذى من جملة وضع يده ويبيع ماله الارض له وتسليمها له وتصرفه فيها  
التصرف الذى ذكره وان خصمه حاضر فى البلدي يعلم البيع والتسليم وتصرف المشتري  
المذكور فيها التصرف الذى ادعاه فان أقامها وطالبت شهادتهم دعواه وزكيت  
يقضى له بالملك ومنع خصمه عنه لعدم سماع دعوى الخصم حينئذ الملك لنفسه بعد  
استيفاء ما يلزم شرعا ولا حاجة حينئذ الى اقامة البيعة من قبل المدعى عليه قال فى  
التنوير وشرحه من مسائل شتى آخر الكتاب باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا وابنه أو امرأته  
أو غيره من أقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مملأه ماله لا تسمع دعواه بخلاف  
الأجنبي فان سكوته ولو جار لا يكون رضا الا اذا سكت الجار وقت البيع والتسليم  
وتصرف المشتري فيه زرا وبنا حينئذ لا تسمع دعواه على ما عليه القنوى قطعا  
للاطماع الفاسدة اهـ وأفاد محشيه السيد الخطاوى والعلامة ابن عابدين

ان التقييد بقوله زرعوا بناء اتفاقا والمراد به كل تصرف لا يطلق الا بالملك اما اذا لم يثبت  
المدعى ما يمنع سماع دعوى خصمه بالملك بطريق شرعى وأقام كل البيعة على وضع يده  
فقط على المتنازع فيه ولم يتحقق سبق يد لأحد منهما ولا ما يقتضى منع سماع دعواه فانها  
ترك فى أيديهم ما وكذا الحكم لو شهدت بيعة كل على الملك له مع اليدين أن ثبت المدعى  
شراعه من المالكين لها بالتاريخ بالملك بأعيه ووضع يده ويدين عليه وأثبت المدعى  
عليه الملك المطلق له ووضع يده بالتاريخ ولم يثبت أحد منهما ما يمنع دعوى الآخر ولم  
يوجد ما يقتضى تقديم بيئته والله تعالى اعلم (سئل) من نظارة الحقاينة بأفاده  
مؤرخة ١٨ ج سنة ١٣٠٢ مضمونها شخص يدعى الشيخ سيد اعلياً فأنما أنهى للحقاينة  
متضررا من حكم أصدرته محكمة مصر الكبرى الشرعية فى قضية تدعى شخص يدعى  
اسحاق محمد الذى كان زوجا لاخت المشتكى المذكور والمتوفاة بوفاتها على عصمته حال  
كونها حال حياتها مطلقة منه ثلاث طلاقات بمقتضى سند بخطه وشهادة شهود  
وبالاستعلام من المحكمة المشار اليها عن ذلك وردت أفادة حضرة قاضيه رقم ١٥ ج  
سنة ٣٠٢ مرفوعة بالخص ماصار فى هذه المادة من المرافعة والحكم وحيث بمقتضى  
البند الثالث من لائحة لها كم الشرعية يكون النظر فى ذلك تحت صا بمحضرتكم فلم  
ارسال الاوراق المتعلقة بما ذكر فيها اوراق التوكيات والمخلص وقدر الجميع أربعة  
نومل النظر والتكرم بأفاده ما يرى وصورة المخلص المذكور الوارد من المحكمة لنظارة  
الحقاينة بأفاده المحكمة الشرعية المشار اليها المؤرخة ١٥ جادى الاولى سنة ٣٠٢  
لمخلص ماصار بمحكمة مصر الكبرى الشرعية فى قضية الشيخ سيد فأنما الوارد بالاستعلام  
عنها أفادة الحقاينة فى ١٣ ربيع الاخر سنة ٣٠٢ انه فى ٧ من سنة ١٣٠١ حضر لدينا  
بالجلس الشرعى رجل اسمه اسحق محمد وادعى على الشيخ سيد على قائم و ابراهيم محمد بن  
المدعى زوج لاخت الشيخ سيد على قائم المذكور هى أسماء بنت على بن قائم بمقد  
شرعى وانه بعد ذلك فى ربيع الاول سنة ١٢٩٧ طلقها طلاقا واحدة ثم بعد ذلك  
راجعها وهى فى العدة بدون عقد وعاشر هاشم فى شعبان سنة ١٢٩٨ طلقها طلاقا واحدة  
وراجعها وهى فى العدة بدون عقد وعاشر هاشم فى سنة ١٢٩٩ طلقها بقوله لها انت  
طالق وكانت حاملا منه وبعد ذلك وضعت الحمل بتامة ثم فى سنة ١٣٠٠  
تزوجها بمقد صحيح شرعى بحضرة شهود ودخل بها ثم ماتت فى ١٥ ل سنة ١٣٠٠  
واختصر ارثها فى زوجها المدعى وشقيقها الشيخ سيد على قائم وجميلة ولا وارث لها  
سواهم وادعى بن لينة المذكورة على ابراهيم محمد المذكور ومطالبه بنصيبه منه  
وطالب الشيخ سيد اعلياً المذكور بدفع معارضته له فى وراثته لزوجه المذكورة  
واسحقاؤه لصف تركتها وبسؤال المدعى عليه ما عن ذلك فاعترف ابراهيم محمد  
المذكور بالدين المدعى به عليه وبوفاته أسماء المذكورة وأنكر ما عدا ذلك واعترف







بعد الحكم عليه وتحرير الاعلام الا ان ازمى بذلك المبنى على الاقرار وتسجيله بالسجل  
ومقابلته على سجله ووجوده مطابقا للسجل المحفوظ بهذه المحكمة فخرج من مسمع  
الدفع لعدم ذكره في دعواه الاولى المكتوبة بالاعلام المذكور انتهى عن ذلك من ولى  
الامر حسب المدون بنسبة ١٧ من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية حسب الموضح  
بملخص ما صار بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في هذه القضية ضمن هذه الاوراق  
الواردة لنظارة المحقانية بافادة المحكمة المذكورة بتاريخ ١٠ جمادى الاولى سنة ١٣٠٢  
وبرام النظر وافادة ما يرى وحيث ان هذا البند يقتضى ان المحكوم عليه حكما شرعيا  
مترتب على اقرار او بينة او نكول عن الحلف وتحرر به اعلام شرعى مستوفى حكمه  
الشرائط الشرعية وسجل بالسجل المصان اذا أتى بدفع لم يذكره في الدعوى الاولى  
لا يسمع ذلك منه متى وجد الاعلام مطابقا له فبما على ما ذكر في هذا الملخص وصحة  
الحكم لا يكون للقاضي المنهى عن سماع الدفع في الدعوى الاولى سماعه والحال  
ما ذكر لكونه ممنوعا عنه بدون وجه شرعى يقتضى سماعه خافيد من المحكمة  
الشرعية على هذا الوجه في محله ولا عبرة بتسلك المتسكى بان الدفع قد سبق منه قبل  
تحرير الاعلام الا انه كان غير تام لمجمله ثم الا ان اقمه بعد تحرير الاعلام اذ غير التام بمنزلة  
العدم فصدق عليه انه لم يأت بدفع في الدعوى الاولى والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل)  
بافادة من قاضى مديرية الغربية مؤرخة ٢٢ شوال سنة ١٣٠٢ مضمونها الاستفهام  
عن الحكم الشرعى في مراعاة صدقة لدى قاضى محكمة مركز قنا وباستفهامه من  
مقضى مديرية الغربية بيسة أفاد عن نظرها بمعرفة هذا الطرف حيث ان الحكم فيما خفى  
ومضمون المرافعة المذكورة حضر السيد أبو العيينة الفلاح بن أبي العيينة بن عثمان  
وأحضر معه علي المصري الفلاح بن مصطفى بن محمد كلاهما من زفتا المعروفان عينا  
واسما ونسبا بشهادة شاهدين ذكرهما وادعى السيد أبو العيينة هذا الذي حضر على  
علي المصري هذا الذي أحضره مع نفسه بان هاتين الجماعتين الحاضرتين بهذا المجلس  
المشار اليهما نصف كل واحدة منهما ملك للسيد أبي العيينة هذا المدعى والنصف الآخر  
من كل منهما ملك لريكة محمد أبي صليحة الفلاح هذا الحاضر بالمجلس أيضا وان عليا المصري  
هذا الذي أحضره مع نفسه المدعى عليه متعرض للسيد أبي العيينة هذا المدعى في  
قضيه في هاتين الجماعتين النصف في كل المبين فيه بغير حق وبغير وجه شرعى  
والسيد أبو العيينة المدعى هذا يطالب عليا المصري المدعى عليه هذا بدفع تعرضه  
المذكور فيه ويسأل سؤاله عن ذلك مثل هذا المدعى عليه منع تعرضه لهذا المدعى  
بغير حق فادعى على المصري هذا المدعى عليه على السيد أبي العيينة هذا المدعى بان  
النصف في كل واحدة من هاتين الجماعتين ملك لعللي المصري مدعى الدفع هذا  
اشترى هذين النصفين من الحرمة خضرة أم عبيد بنت محمد أبي عيطه بن موسى من

زفتا خمسة جنيحات اقرت بكية ذهبوا وبقبضها ذلك يد ابيد واستلم منها هذين النصفين  
باقباضها ذلك بعد الاطاعة بهما علما فان في الجهالة شرعا يحكم هذا الشرع ابيعا صحيفا  
شرعيا باليجاب وقبول شرعيين وقدمات باثباته المذكورة بعد ذلك وان هذين النصفين  
اليوم اعلى مدعى الدفع هذا والنصف الآخر في كل من هاتين الجماعتين لمجد أبي  
صليحة الحاضر معه ما هذا وقفا لدعوى المدعى الاول وان دعوى السيد أبي العيينة  
هذا باطالة وطالبة بالسكف عن هذه الدعوى وسأل سؤاله عن ذلك مثل السيد أبو  
العيينة المدعى عليه الدفع هذا عن دعوى على المصري مدعى الدفع هذا فاجاب  
بالانكار ما عدا ملكية محمد أبي صليحة لان نصف وموت المدعى منها الشراء وصحهم على  
دعواه الاولى فسكتب قاضى مركز زفتا محضرة مقضى مديرية الغربية بانه اشتبه عليه  
الحال فيما يصرح اقراره في ذلك على فرض صحة الدعوى بين فاجابه المقضى بقوله لا بد في  
الدعوى من بيان واضح اليه على الجماعتين المذكورتين من المدعى او المدعى عليه  
او الاثنين أو خارج اية ادا الحكم الشرعى بعد ذلك فحضر عنه قاضى المركز المذكور  
كل من السيد أبي العيينة وعلى المصري ومحمد أبي صليحة المذكورين في المرافعة وادعى  
السيد أبو العيينة المذكور على المصري المذكور بدعواه المذكورة بغير وفاء غير انه  
زاد على ان الجماعتين المذكورتين الحاضرتين المشار اليهما في مجلس الدعوى في  
يد محمد أبي صليحة المذكور بمقتضى الشركة وقد صادقه على أصل الشركة محمد أبو  
صليحة المذكور على الاطلاق وقد سئل ايضا على المصري المذكور فادعى بدعواه  
المذكورة فيه بغير وفاء غير انه زاد ان الجماعتين المذكورتين الحاضرتين ومشار اليهما  
في الدعوى تحت يد محمد أبي صليحة المذكور وهذا يقتضى هذه الشركة وقد صادقه محمد  
أبو صليحة المذكور وهذا على دعواه الشراء المذكور وما سئل السيد أبو العيينة هذا عن  
دعوى الدفع هذه اجاب بما اجاب به أولا ثم ذكر كل منهما ان له بينة على مدعاه وأحضر  
السيد أبو العيينة شاهدين واستشهدا فشهد كل منهما على انفرادهما بوجه المتداعيين  
بعد استشهادهما بغير عاب قوله اشهد بان هاتين الجماعتين الحاضرتين بهذا المجلس وأشار  
اليهما نصف كل واحدة منهما ملك للسيد أبي العيينة المدعى هذا والنصف الآخر في  
كل منهما لريكة محمد أبي صليحة هذا الحاضر بالمجلس فطعن على المصري المذكور في  
الشاهدين بان أحدهما لا يعرفه وثانيهما شريك السيد أبي العيينة هذا في التابوت  
وان بينة على المصري هذا لا تحضر الا بطلب ابراهيم المصري فسكتب قاضى المركز  
المذكور محضرة مقضى المديرية بقوله بعد ورود فتوى حضر تكم هذه حضر هذان  
المتداعيان وادعى حسب الموضح فيه فلم يفتح كونهما خارجين يدعيان على ثالث أو  
خارج يدعى على ذي يدعيان كلاهما يدعى ان هذا الشريك بغيره فله بذلك يكون كل  
منهما مدعىا انه ذو يدعى الشريك يدعيان أو كيف يؤمل الافادة



عن ذلك وعما يتبع اجراءه في هذه المسألة فكتب عليه المفتي المذکور تنظر هذه المرافعة بعرفة حضرة الاستاذ الاعظم شيخ الجامع الازهر حيث ان الحكم فيها خفي فوردت بافاده قاضي المديرية المذکور كورة لهذا الطرف (اجاب) على مقتضى هذه المرافعة كل من مدعى الشركة ملكا مطلقا ومدهم ملكا بسبب الشراء من المرأة التي عينت باسمها ونسبها مع بيان الثمن خارج والشريك الذي في يده عين الجاهل موستين المقر له بالملك في نصفهما من كلا المدعين وانما في يده هو وواضع اليد ولا يتوهم كون الشخص ذا يد بمجرد دعواه انه شريك لواقع اليد ولو فرض ان مدعى الشراء يعتبر ذا يد باقرار وواضع اليد حقيقة بانه شريك وانه مالك للنصف في الجاهل موستين بطريق الشراء كما ادعى فلا يختلف الحكم في تقديم بينة مدعى الملك المطلق الخارج على بينة مدعى الشراء لما في الاقروية من نوع في رجلين يدعيان عين بسببين مختلفين أو يدعي أحدهما سببا والاخر ملكا مطلقا وان ادعى أحدهما الشراء أو الارث والاخر الملك المطلق والعين في يد ثالثا أقاما البينة فصاحب المطلق أولى ولو كانت في يد مدعى الشراء أو الارث وادعى الخارج انها ملكه مطلقا يقضى للخارج لان المشتري نزل منزلة البائع والوارث نزل منزلة المورث والبائع أو المورث لو حضر افالخارج أولى منهما كذا هذان اهل المزبور اه والذي قبله منقول عن الثالث عشر من دعوى الخلاصة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافاده من قاضي محكمة الساحل مؤرخة ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٠٢ مضمونها صورة الدعوى مرفوعة قد اقيمت لديننا بالمحكمة وصار فيها بالاضبط ولوجود الاشتباه عندنا في سماعها من عدمه لعدم طلب المدعى طلب المواثيق كتبنا لحضرة مفتي المديرية فوردت افادته ناطقة بعدم سماعها التزم طلب المواثيق وحيث انه لم يزل عندنا الاشتباه في ذلك لان طلب المواثيق يستغنى عنه بالاشهاد ابتداء والمداور على عدم ما يدل على الاعراض وفي هذه الحادثة لم يوجد ما يدل على الاعراض من الشفيع لما في الهندية من الجزء الخامس عن خزنة المقتنين ولما في سلم المسترشدين لاحكام الشرع والدين نقلا عن الزيلعي فلزم ترقية اسعادتكم تؤمل بعد تشريقه والصورة المرفوعة معها بانوار المطالعة اكرامنا بما يتراعى للسيادة ومضمون صورة الدعوى حضر ابراهيم بن سمعان بن صليب واحضر معه سيد بن هدية بن ابراهيم كلاهما من نزلة جوادة التابعة لناحية تاسا المعروف كل منهما الناشر عابتر يفانين ذكرهما و بعد استوائهم بالاجلاس ادعى ابراهيم هذا الذي حضر على سيد هذا الذي حضره معه بان المرأة أم محمد بنت جاد الله بن أبي موسى من الناحية المذکور كورة كانت تملك نصف منزل شاعا بالنزلة المذکور بجبهتها البحرية على قارعة الطريق العامة قدر اذرع بالذراع المصري ستمائة وسبعة وعشرون على مساحة واحدة قاعدتها عشرون ذراعا

يقابلها

يقابلها اثنتان عشرة ذراعا وربعها ثلاثون ذراعا يقابلها خمسة وثلاثون ذراعا يحصره حدودا ربعة ذكرت في صورة الدعوى وبانه كان جالسا امام منزله بجوار المبيع المذکور حضر عنده احد بن حسن بن تركي من الناحية المذکور كورة واخبره بان سيد بن هدية هذا المدعى عليه اشترى نصف هذا المنزل المذکور من مال كورة أم محمد بنت جاد الله ابن أبي موسى بمبلغ ستمائة قرش صاغا وتقابضا الثمن والمبيع في فور ذلك قال لجماعة بالقرب منه مرتين له تعالوا اشهدوا ان المنزل هذا كان ملكا لام محمد بنت جاد الله بن أبي موسى واخذته سيد بن هدية بن ابراهيم من الناحية منها ببيع عابتر بمبلغ ستمائة قرش عملة اميرية صاغا وانا احق بالشفعة فيه ليكون المبيع المذکور بجوار المنزل المملوك لي من الجهة الغربية وركب وجاء للمحكمة لتتملك المبيع المذکور بطريق الشفعة لكونه جارا ملاصقا لجميع المبيع من الجهة الشرقية وبسماع سيد هذا المدعى عليه دعوى ابراهيم هذا المدعى صدق على دعواه شراء الحصة المذکور كورة من مال كورة أم محمد المذکور كورة باك من وعلى التقابض المذکور كورة على ان المنزل ملك ابراهيم هذا المدعى بجوار جوار ملاصقة لجميع المبيع من الجهة الشرقية وادعى سيد هذا المدعى ابراهيم هذا المدعى دفعا لدعواه هذه بان البيع المذکور وقع من مدة طويلة وبان المدعى ابراهيم هذا اعلم بالبيع بالثمن المذکور ولم يطلب من مدة ثلاثة اشهر ولم يصدق ابراهيم هذا المدعى على ذلك وأصر على دعواه الطلب المذکور وهذا ما وقع وصار ضبطه بالمحكمة (اجاب) صار الاطلاع على صورة المرافعة باطنه والمكاتبة الواردة منها المؤرخة ١٩ ذي الحجة سنة ٣٠٢ والجواب عن ذلك انه لا شك ان الاشهاد على العقار بطالب الشفعة فور علمه بالبيع والثمن عند العقار بحضرة شهود يكفي عن طلب المواثيق والاشهاد كما لو اشهد على ذلك بحضرة البائع للعقار في يده أو على المشتري لو كان العلم بحضور أحدهما المساقى الهندية من الثالث في طلب الشفعة عن خزنة المقتنين وانما يحتاج الى طلب المواثيق ثم الى طلب الاشهاد بعده اذ لم يكن له الاشهاد عند طلب المواثيق بان سمع الشراء حال غيبته عن المشتري والبائع والدار أما اذا سمع عند حضرة هؤلاء الثلاث واشهد على ذلك فذلك يكفي ويقوم مقام الطلبين اه ومثله في الزيلعي من طالب الشفعة الا انه يشترط طلبه الشفعة فور العلم على ظاهر الرواية المفتي به ولا يمتد الى آخر الجاهل وهناك في حادثة السؤال لم يوجد من الشفيع ما يفيد طلبه بالافعل حيث ذكر في دعواه على ما في الصورة مانعه في فور ذلك قال لجماعة بالقرب منه مرتين له تعالوا اشهدوا ان المنزل هذا كان ملكا لام محمد بنت جاد الله بن أبي موسى واخذته سيد بن هدية بن ابراهيم من الناحية منها ببيع عابتر بمبلغ ستمائة قرش عملة اميرية صاغا وانا احق بالشفعة فيه ليكون المبيع المذکور بجوار المنزل المملوك لي من الجهة الغربية وركب وجاء للمحكمة الى آخره فهذا ليس أخذا

مطلب اذا سمع البيع  
عند حضرة البائع لو  
العقار في يده والمشتري  
او الدار واشهد يقوم  
مقام الطلبين



بالشفعة فور العلم لعدم تصر يحه بما يدل على الاخذ بها وذكره القاطن لغو الحاجة اليها مع  
كونها تقطع القورية في الخاتمة من فصل في الطالب وقال بعضهم لو قال الشفيع  
الشفعة لي اطلبها واخذها بطلت شفعتها لان قوله لي لغو لا يحتاج اليه اه ومثله في  
الخذية من الباب الثالث في طلب الشفعة حيث قال ولو قال الشفعة لي اطلبها بطلت  
شفعته ولو قال للمشتري انا شفيعك واخذ منك الدار بالشفعة بطلت اه وفي الطحاوي  
من باب طلب الشفعة ويتفرع على الفور ما ذكره الاتفاق من النوازل اذا سلم على  
المشتري بطل شفعتها وما في الجوهر وان قال لي فيما اشتريت شفعة بطلت اه وبناء  
على ما ذكره يمنع الشفيع من دعواه والاحوال هذه اسقوط شفعتها لعدم ذكره ما يفيد الطلب  
فورا على ان قول الشفيع انا احق بالشفعة لا يفيد طلبها كما ذكره في قوله الشفعة لي  
اطلبها ولي فيما اشتريت شفعة والله سبحانه وتعالى اعلم

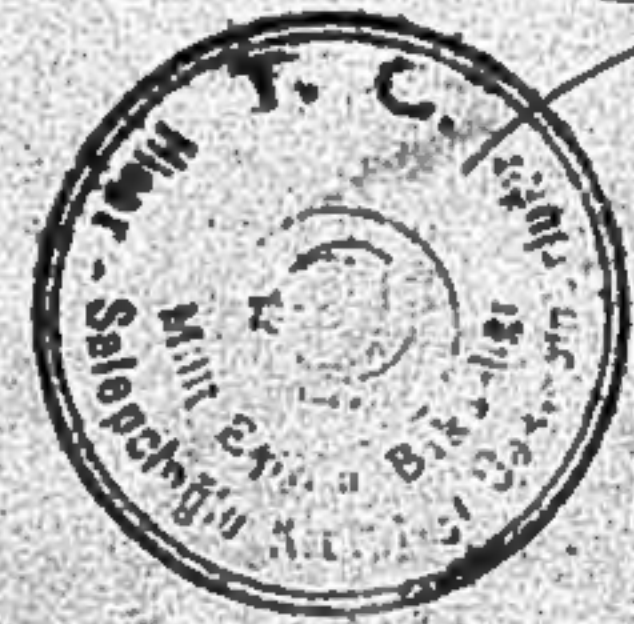
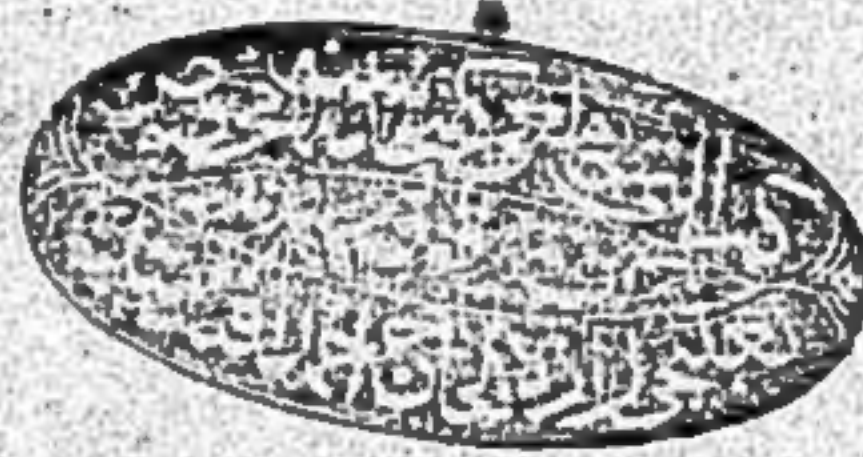
مطلب قال الشفعة لي  
اطلبها واخذها بطلت  
شفعتها

مطلب سلم على المشتري  
بطل شفعتها

مطلب قال لي فيما  
اشتريت شفعة بطلت

مطلب قوله انا احق  
بالشفعة لا يفيد الطلب

\* (تم الجزء السادس و يليه الجزء السابع اوله كتاب الوصايا) \*



5483

سجل	تاريخ	ملاحظات
898/11		